

الفوائد الضيائية

المعروف بـ



للعلمة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

٨١٧ — ٨٩٨ هـ

المحشى بتحشية

الشيخ مولانا عبد الرحمن رحمه الله

ومعها

الحواشي المتفرقة

طبعة مديرة صحافة مصرية



الفَوَائِدُ الصَّيَائِيَّةُ

المعروف بـ

شرح  
مُلَاجِمِ

لِلْعَلَامَةِ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَامِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

٨١٧ هـ — ٨٩٨ هـ

المحشى بتحشية

الشيخ مولانا عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ

ومعها

الْحَوَاشِي الْمُنْفَرِقَةُ

طبعة جديدة موزنة مصممة



اسم الكتاب : شرح منہاج

تأليف : للعلامة أبی البرکات عبد الرحمن بن أحمد الجابری مد

الطبعة الأولى : ۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء

عدد الصفحات : ۶۲۴

السعر : =/300 روبية

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

**AL-BUSHRA PUBLISHERS**

Choudhri Mohammad Ali Charitable  
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,  
Karachi- Pakistan

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : [www.maktaba-tul-bushra.com.pk](http://www.maktaba-tul-bushra.com.pk)

[www.ibnabbasaisha.edu.pk](http://www.ibnabbasaisha.edu.pk)

البريد الإلكتروني : [al-bushra@cyber.net.pk](mailto:al-bushra@cyber.net.pk)

يطلب من

مکتبۃ البشیر، کراچی، پاکستان +92-321-2196170

دار الإحلاص، نزد فصحہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصاح. ۱۶ - اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بنک لینڈ، سٹی پلارہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

## مقدمة الناشر

الحمد لمن تنزّه عن الألفاظ والحروف والأصوات، والصلاة والسلام على من تنزل عليه الآيات  
البيّنات، وعلى آله وأصحابه هذه الأمة إلى طريق النجاة والسعادات، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما  
تحنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ﷺ، فإنهما  
الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدنيوية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي  
إلى صوب الصواب، فوقف جمع من العلماء والمحققين أعمارهم لخدمة هذا العلم خدمة لا نظير لها، ودوّنوا  
الكتب والرسائل، حتى وصلت إلينا المتون والشروح غصا طريا، لامعا مضيئا.

ولعلك لا تجد مؤلفا مما صُنّف في قواعد اللغة العربية قد نال من الحظوة عند الناس، والإقبال عليه  
قراءة وإقراء، وشرحاً وتعليقاً مثل الكتاب **شرح ملا جامي**، وهو من أحسن شروح "الكافية" لابن حاجب رحمته  
وأجلها، وقد تداخل في دراستنا النظامية بما استجمع ما لا يحصى عن تعلّمه لمن أراد أن يتعلم قواعد اللغة  
العربية وما فيه من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة وتقريرات رائقة وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو  
كالشريعة المنسوخة أو كالأمة المسوخة، وهو من أهم الكتب في علم النحو، وله أهمية كبرى لدارسي هذا  
العلم، وتلقاه العلماء بالقبول، وتناولوه دراسة وشرحا، لا سيما في بلاد الهند وباكستان وسائر البلاد الآسوية  
والوسطى وما جاورها من البلدان.

وإنا **مكتبة البشري** قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا  
الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا أردنا طباعة **شرح ملا جامي** وإخراجه في الثوب الجديد والطباعة  
الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا جهودهم في تنزيده وتصحيحه،  
وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد  
المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.



## منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب **شرح ملا جامي** أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه خطوات تالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء التي قد توارثت قديماً.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات؛ ليسهل فهمها.
- وشكلنا من الكلمات ما عسى أن يلتبس أو يشكل على إخواننا الطلبة.
- ووضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وكما تحيطون علماً أن كتابنا هذا هو شرح لكتاب "الكافية" لابن حاجب رحمه الله، وقد مزج الشارح رحمه الله المتن بشرحه مزجاً، فمن ثم اخترنا اللون الأحمر لمتن هذا الكتاب؛ تمييزاً بين المتن وشرحه.
- وقمنا بتجلية النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
- وأشرنا إلى تعليقات الشيخ عبد الرحمن رحمه الله التي في حاشية الكتاب بالأسود الغامق في المتن.
- وأشرنا إلى التعليقات المتفرقة التي نقلناها في الحاشية بالعلامات الرقمية.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بين المعقوفين هكذا: [ ].
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من التعليقات المتفرقة واكتفينا بذكره في حاشية الشيخ عبد الرحمن رحمه الله فقط؛ تجنباً عن التكرار.

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر أنه قد قام بتحقيق الكتاب **شرح ملا جامي** لجنة من شباب العلماء والمحققين، قد بذلوا غاية جهدهم، وقد قضوا في هذا العمل وقتاً طويلاً، فجزاهم الله تعالى خيراً. فالرجاء أن يجد القارئ هذه الطبعة سليمة من العيوب إلى حدٍّ كبير.

مكتبة البشري

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

## المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه الاسم<sup>(١)</sup> وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردًا صفة المذكر الذي لا يعقل، كالصفات<sup>(٢)</sup> للذكور من الخيل، وجمال<sup>بالألف والناء</sup> سَبَحَلَات أي ضخمت، وكالأيام الخاليات<sup>أي الماضية</sup>.

**المرفوعات:** إما بالسكون بأن لا يكون لها محل من الإعراب، فيكون الفصل عن سابقها، وإما بالرفع على أنها مبتدأ مخذوف الخبر، أو خبر مخذوف المبتدأ، والتقدير: المرفوعات هذه أو هذه المرفوعات، أو هذا ذكر المرفوعات أو باب المرفوعات. **جمع المرفوع إلخ:** يحتمل أن يكون تحقيقًا للعبارة، ويحتمل أن يكون لدفع سؤال، وهو أن ضمير "هو" لا يجوز إرجاعه إلى "المرفوعات"، ولا إلى واحدها؛ لأن واحد جمع المؤنث يكون مؤنثًا، والمدعى مركب من الإيجاب والسلب، فقوله: "لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقل" لإثبات الجزء السلي، وإثبات الجزء الإيجابي بقوله: "ويجمع هذا الجمع"، أي هذا النوع من الجمع إلخ.

**الاسم:** أي لفظ الاسم، فـ"المرفوعات" صفة له، والصفة هنا تعني القائم به، ثم إن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، فتناول الخبر الجملة. **ويجمع هذا الجمع:** قوله: "هذا الجمع" مفعول مطلق للنوع، أي يجمع هذا النوع من الجمع، أي تجمع صفة المذكر الذي لا يعقل هذا النوع من الجمع.

**مطردًا:** أي دائما أي بطريق القاعدة. **كالصفات إلخ:** أي "الصفات" صفة المذكر من الخيل. قال - قدس سره - في الحاشية: "الصفات من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافرة". ناقلاً عن "الصحاح". فالصفات صفة لمذكر لا يعقل، مع أنه جمع بالألف والناء.

**وجمال إلخ:** بكسر الجيم جمع جمل بفتحها، بالفارسية: اشتر. و"سبحلات" أي ضخمت. وإنما قال: "كالأيام" وعطف على قوله: "كالصفات"، ولم يعطف على مدخول الكاف، ولم يقل: "والأيام"؛ لأن الصفات والسبحلات من جملة الأجسام، بخلاف الأيام؛ فإنها من الأزمان. فإن الخالي صفة اليوم، وهو مذكر لا يعقل.

(١) لأنه يصدد أقسام المغرب الذي هو من أقسام الاسم. (علوي)

(٢) صافن: اسبحه سر سياهه وكنهه اسم چهارم كشته. (م)

**هو أي المرفوع<sup>(١)</sup> الدال عليه<sup>(٢)</sup> المرفوعات؛<sup>(٣)</sup> لأن التعريف إنما يكون للماهية<sup>(٤)</sup> لا للأفراد، ما اشتمل أي اسم<sup>(٥)</sup> اشتمل على علم الفاعلية<sup>(٦)</sup> أي علامة كون الاسم فاعلاً، وهي الضمة والواو والألف، .....**

**لأن التعريف** إ: دفع سؤال تقريره: أنه لم يقل: "هي" موضع "هو" بإرجاعه إلى "المرفوعات"؟ أو لم يرجع "هو" إليها بتأويل المذكور وباعتبار الخبر، وهو "ما" في "ما اشتمل"؟ لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز للفرد، وعلى تقدير إرجاعه إلى "المرفوع" يلزم التعريف للفرد؛ لأن "المرفوع" فرد من المرفوعات. لأننا نقول: كما يطلق "المرفوع" على الفرد يطلق على جنس المرفوع وطبيعته، والمراد ههنا حسنه وطبيعته. لا يقال: كما يكون للواحد طبيعته كذلك للجمع طبيعته، فحاز أن يكون المرجع إليه لفظ "المرفوعات"، وكان التعريف لماهيتها؛ لأننا نقول: حينئذ يلزم أن لا يكون التعريف مانعاً؛ لصدفه على "زيد" في "جاءني زيد"، مع أنه مرفوع وليس بمرفوعات؛ لأن طبيعة المرفوعات لا تصدق إلا على ثلاثة فصاعداً.

**أي علامة كون إ:** أشار به إلى أن الباء مصدرية، **والألف:** لا يقال: إن الألف قد نفع علامة النصب كما في الأسماء السنة، فالامتنياز بين الرفع والنصب وبين المرفوعات والمنصوبات بماذا؟ لأننا نقول: الامتنياز بينهما بقيد الحيثية، فالألف من حيث إنها علامة الفاعلية فالاسم مرفوع حينئذ، ومن حيث إنها علامة المفعولية فهو منصوب حينئذ.

(١) يعني أن ضمير "هو" راجع إلى "المرفوع" لا إلى "المرفوعات"، أما الأول فلأن "المرفوعات" دالة عليه دلالة الجمع على المفرد، وأما الثاني فلأن التعريف إنما يكون للماهية الكلية الشاملة لجميع الأفراد، لا للأفراد. (تأملن) (٢) دلالة الجمع على الجنس لا على فرد.

(٣) لأن الجمع يدل على الواحد **كـ (اعملوا) على العدل؛** لأنه جزء مدلوله. (علوي)

(٤) لأن التعريف إما بالجنس أو بالخاصة، وكل منهما كلييات، والأفراد من حيث هي أفراد لا يكون لها جنس ولا فصل ولا خاصة، وإنما يكون لها تشخصات بها يتميز شخص عن شخص. (علوي)

(٥) فسر بـ "الاسم"؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء، وأيضاً لو أبقى على عمومها لصدق تعريف المرفوعات على الحروف الأواخر، كدال "زيد" في "جاءني زيد" مثلاً، مع أن المرفوع هو "زيد". (عصمت)

(٦) [لم يقل: "على الرفع"؛ لشبهة الدور.]. لم يقل: "على الرفع"؛ لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه، فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المذهب في تعريفه. (عبد الغفور)

والمراد باشتمال<sup>(١)</sup> الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديرًا<sup>(٢)</sup> أو محلاً،  
نحو هذا عصا نحو قام هؤلاء  
 ولا شك<sup>(٣)</sup> أن الاسم موصوف بالرفع المحلي؛ إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان  
 ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا، فكيف يختص<sup>(٤)</sup> الرفع بما عدا الرفع المحلي،  
 وهو يبحث مثلاً عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء.

**قمنه** أي من المرفوع أو مما اشتمل على الفاعلية **الفاعل** وإنما قدمه؛ لأنه أصل  
الحالية النحوي أو المصنف  
لقرب المرجع إليه  
 المرفوعات عند الجمهور؛ .....

**موصوفاً بها:** أي كالموصوف بها؛ فإن الحركات والخروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً، لكنها مشبهة بها؛  
 لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب، ويحتمل أن يكون إطلاق الصفة عليها باعتبار أن مدلول الرفع - وهو الفاعلية  
 - صفة لمدلول الاسم - وهو الذات - من قبيل تسمية الدال باسم المدلول، ففي عبارته مسامحة.  
**ولا شك إلخ:** أشار به إلى أن الرفع المذكور ههنا لا يختص بما عدا الرفع المحلي، بل يشتمل له، فهذا رد لما قال  
 بعضهم - وهو الشارح الهندي - حيث قال: إن اللفظ المرفوع لا يشتمل على الإعراب المحلي، فلا يكون  
 "هؤلاء" في "حاءي هؤلاء" مرفوعاً؛ لأن الرفع المحلي يكون في المنيئات، كـ "هذا" في "حاءي هذا". وحاصل  
 الرد أن الاسم المعرب يكون موصوفاً بالرفع المحلي؛ لأن معنى الرفع المحلي أنه في محل إلخ.  
**فكيف يختص إلخ:** يعني كيف يختص الرفع المحلي بما عدا الرفع المحلي؛ فإن المصنف - فيما سيجيء - يبحث  
 عن أحوال الفاعل المبني، وهو الضمير المتصل، مع أن رفعه ليس إلا محلياً. **أي من المرفوع:** فإرجاعه إليه حسن؛  
 لأنه مقصود بالذات، ولعدم انتشار الضميرين، ولأن التقسيم أيضاً يكون للحقيقة والماهية كالترعيف؛ فإن قوله:  
 "قمنه الفاعل" في المعنى تقسيم، وحسن إرجاع الضمير إلى "ما اشتمل إلخ"؛ لقرب المرجع إليه.

(١) أي لا كاشتمال الكل على الجزء.

(٢) أي يكون في الأصل كذلك.

(٣) دفع لما يتجه على تعريف المرفوعات أنه غير صادق على "هؤلاء" في "قام هؤلاء"؛ إذ هو لبنائه غير مشتمل  
 على الرفع. ووجه الدفع أنه مشتمل على الرفع محلاً؛ لأنه في محل لو كان ثمة معرب كـ "زيد وعصا" لكان  
 مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا. (تأخذني)

(٤) كما خص صاحب "الحواشي الهندية".

لأنه جزء الجملة الفعلية<sup>(١)</sup> التي هي أصل الجمل،<sup>(٢،٣)</sup> ولأن عامله أقوى<sup>(٤)</sup> من عامل

المبتدأ، وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ .....

فأله الزمخشري

**حزء الجملة الفعلية:** أي جزؤها غالباً، بخلاف سائر المرفوعات، فلا يرد أن "أبوه" في قولنا: "زيد قائم أبوه" فاعل لـ "قائم"، مع أنه جزء الجملة الاسمية. وأما كون الجملة الفعلية أصل الجمل فلا أن الفعل الذي هو جزء الفعلية يشتمل الإسناد بأن يكون موضوعاً للإسناد، ولأنه وضع الفعل لأن يكون مسنداً دائماً، مع أن العرض من الجملة هو إفادة نسبة أمر إلى أمر آخر، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإن الإسناد يعرض لها بسبب التركيب، وبعبارة أخرى: أن الجملة الفعلية مرتبطة بنفسها، بخلاف الاسمية؛ فإنها مرتبطة بالرابط.

**عامله أقوى إلخ:** لأن عامله موحود محسوس، بخلاف عامل المبتدأ و ما هو مثله كالخبر؛ فإنه عديم معقول، وقوة المؤثر يقتضي قوة الأثر. قيل: يكون في جانب المبتدأ شيء يعارض بكون عامله أقوى من عامله، وهو أن المبتدأ باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يتقدم على المسند، وهو الفعل. وأجيب بأن اللام منه كون حال المبتدأ أقوى من حال الفاعل، مع أن المقصود هو كون عامل الفاعل أقوى في الأثر من عامل المبتدأ، نعم، يصح ذلك أن يعارض إذا كان المبتدأ أقوى من الفاعل من حيث كون عامله أقوى في الأثر من عامله، وفيه نظير؛ لأن المراد من أولوية الفاعل وعده أولوية المبتدأ أولوية نفسيهما، لا حالهما ولهذا قال: "وإنما قدمه إلخ"، فكون المبتدأ باقياً على ما هو الأصل في المسند إليه هو المراد ههنا.

لا يقال: إن اللام من الدليل هو كون الفاعل أقوى من المبتدأ، لا من سائر المرفوعات، وهو المدعى؛ لأننا نقول: المبتدأ أقوى من سائر المرفوعات، وإذا كان الفاعل أقوى منه فيلزم أن يكون الفاعل أقوى من سائرهما، وقيل: الفاعل أقوى من المبتدأ؛ لأن عامل الفاعل يعمل في جميع المفاعيل، مثل: "ضرب زيد ضرباً شديداً أمام الأمير في داره =

(١) لأن الامتزاج فيها أشد؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل؛ ولهذا لا يجوز حذف الفاعل وإبقاء الفعل من غير سد المسد، ولأن كلا نوعي الجملة من الإنشاء والخبر يتمشى في الجملة الفعلية من غير احتياج إلى القرينة، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإنها في الإنشاء مجاز، كذا قيل، ويرد عليه "من قام؟" و"من أنت؟" و"من هو؟" (تاجندي)

(٢) وذلك لأن الغرض من الجمل الإفادة، وهي فيها أظهر. (جمال الدين)

(٣) لاشتغالها على ما هو موضوع للإسناد. (عبد الغفور)

(٤) لأن عامل الفاعل لفظي، وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي، ولأن عامله يعمل في المفعولات الخمسة والملحقات، تقول: ضرب زيد ضرباً أمام الأمير في داره تأديباً عمراً قائماً، بخلاف المعنوي. (تاجندي)

لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه،<sup>(١)</sup> وهو التقدم، بخلاف الفاعل،<sup>(٢)</sup> ولأنه يحكم عليه<sup>(٣)</sup> بكل حكم جامد أو مشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق، وهو أي الفاعل.....

= عمرا قائما تأديبا أبا؛ فإن "زيد" فاعل، و"ضربا شديدا" مفعول مطلق، و"أمام الأمير" ظرف زمان، و"ي دارة" ظرف مكان، فيكونان مفعول فيه، و"عمرا" مفعول به، و"قائما" حال من "زيد" أو "عمرا"، و"تأديبا" مفعول له، و"أبا" تمييز، والفاعل في كلها هو الفعل، بخلاف عامل المبتدأ؛ فإنه لا يعمل إلا فيه أو فيما هو مثله كالخبر. ولأنه يحكم إلخ: فيقال: زيد قائم، وزيد جسم، فيكون في جانب المبتدأ الاستيعاب والشمول، دون جانب الفاعل. فكان أقوى: التفرع نظري، وهو الذي يلزم التفرع من ما قبله بضم مقدمة، وأشار إلى تلك المقدمة بقوله: "بخلاف الفاعل فإنه إلخ". فلا يرد: أن التفرع ينبغي أن يكون بعد قوله: "بخلاف إلخ"، حتى يتفرع من ما قبله؛ فإنه - قدس سره - أراد أن يكون التفرع عند المتفرع عليه.

إلا بالمشتق: لأن العامل فيه إما فعل أو شبهه، وكل منهما مشتق. قال مولانا عبد: إن "زيد" في قولنا: "أعجبني ضرب زيد" فاعل المصدر، مع أن المصدر مشتق منه، وأجاب عنه بأن المشتقات أعم من أن تكون حقيقة أو حكما، وهو مشتق حكما؛ لأن المصدر في قوة "أن" مع الفعل، هذا حاصل كلامه. أقول: يمكن الجواب أيضا بأن المراد من المشتق ما ليس بجامد، فيشتمل المشتق منه. قال مولانا عص: إن من حكم بأن المراد بالمشتق: المشتق حقيقة أو حكما، والمصدر في قوة "أن" مع الفعل، فقد غفل عن الحكم المستفاد من قوله: "فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق"؛ لعدم الحكم؛ لأن الحكم لا يكون إلا فيما كان الإسناد تاما فيه، وإسناد المصدر إلى فاعله غير تام. أقول: الظاهر أن يكون المراد من الحكم في قوله: "لا يحكم عليه إلا بالمشتق" الإسناد، ويراد من الإسناد مطلق النسبة - مثبتة كانت أو منفية، ناقصة كانت أو تامة - بقرينة قوله: "أسند إليه الفعل"؛ لأن المراد بالإسناد ههنا مطلق النسبة - كذا قالوا - وإلا يلزم أن لا يكون تعريف الفاعل جامعا؛ لعدم صدقه على "زيد" في "أعجبني ضرب زيد".

(١) وهو التقدم على الاسم الأغلب. (ت)

(٢) فإنه آخر وجوبا بموجب التأخير.

(٣) أي يسند إليه بكل مسند جامد ومشتق، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يسند إليه إلا بالمشتق وما في حكمه كالمصدر لكونه في قوة "أن" مع الفعل، وههنا دقة، وهي أن الفاعل لا يحكم عليه إلا بالمشتق، يعني لو وقع محكما عليه لا يكون إلا بالمشتق، وفاعل المصدر لا يكون محكما عليه، بل مسندا إليه. (تأهتدي)

ما أي اسم<sup>(١)</sup> حقيقة أو حكماً؛ ليدخل فيه مثل قولهم: أعجبني أن ضربت زيداً<sup>(٢)</sup> .  
أسند إليه الفعل بالأصالة لا بالتبعية؛ ليخرج عن الحد توابع الفاعل، .....

ما أي اسم حقيقة إلخ: فإن قيل: ما الفائدة في تخصيص كلمة "ما" بالاسم، ثم التعميم عن الحقيقي والحكمي؟ أحيب بأن تخصيصها بالاسم لأجل تخصيص كلمة "ما" بالاسم في تعريف المرفوع على ما مر من أن موصوفه الاسم، وقيل: لو اكتفى على عمومها ولم يفسرها بالاسم يصدق تعريف الفاعل على الذات التي هي معنى الفاعل، مع أن الفاعل في اصطلاحات النحاة هو الاسم لا معناه وإن كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى.

ليدخل إلخ: أي ليدخل فيه الفاعل الذي في مثل قولهم إلخ. فيكون قوله: "أن ضربت" في قوة "ضربك"، فهو اسم حكماً. قيل: لو أبقى "ما" على عمومها، ويراد منه "شيء"، فحينئذ لا يحتاج إلى تعميم الاسم عن الحقيقي والحكمي؛ لأن "الشيء" يشتمل "أن ضربت". وأحيب بأن تخصيص لفظة "ما" سنة مؤكدة بينهم، فيفسر بالأعم الأقرب المعروف، والأعم الأقرب هو الاسم؛ لأن "الشيء" أعم من الاسم، وهو أعم من الفاعل.

أسند إليه الفعل: قال مولانا عص: الأولى أن يقال: أسند إليه بالأصالة الفعل أو شبهه؛ ليتناول شبه الفعل الذي أسند إليه بالأصالة، أقول: وما اختاره الشارح أيضاً طريق من الطرق المعروفة بينهم؛ لأن ذكر المقدم وترك الموحى بالمقايسة شائع، وكذلك ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايسة معروف بينهم، وشبه الفعل فرع بالنسبة إلى الفعل. قيل: التعريف ينتقض بقولنا: ما ضرب زيد؛ لأن فيه سلب الإسناد، وكذلك ينتقض بفعل الشرط، مثل: إن ضربت ضربت؛ لأن فيه فرض الإسناد. وأحيب بأن المراد من الإسناد مطلق النسبة، تامة كانت أو ناقصة - فإن إسناد المصدر إلى فاعله ناقص - خبرية كانت أو إنشائية، مثبتة كانت أو منفية، محققة كانت أو مقدرة. وإليه أشار مولانا عبد.

ليخرج إلخ: المراد بإخراج التوابع إخراج بعضها، وهو المعطوف بالحرف والبدل؛ إذ الإسناد في التوابع ليس إلا فيهما، بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان؛ فإن التابع إذا كان صفة مثل: "جاءني زيد العالم" لا يحتاج إلى القيد بالأصالة؛ لعدم إسناد الفعل إلى "العالم" أصلاً، وكذلك إذا كان تأكيداً مثل: "جاءني القوم كلهم"، وكذا عطف البيان. كذا ذكره مولانا عص.

(١) [فسره؛ لأن الكلام في الأسماء. (ج)] لا وجه لتأخير هذا التعميم عن قوله: "ما اشتمل"، وإنما فسر كلمة "ما" بالاسم؛ لأنه المتبادر بعد الحمل على المتبادر، ولا بد من التعميم؛ ليصح التعريف، فلا يتجه أن كلمة "ما" عام يشمل جميع الصور، فلا وجه لتخصيصه وتعميمه. (تأشكك)

(٢) لأن "أن ضربت" اسم حكماً؛ لأنه في تأويل "ضربك زيداً". (عل)

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات<sup>(١)</sup> غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها. أو شبهه أي ما يشبهه<sup>(٢)</sup> في العمل، وإننا قال ذلك؛ ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف. وقدم<sup>(٣)</sup> أي الفعل أو شبهه عليه أي على ذلك الاسم، واحترز به عن نحو: "زيد" في "زيد ضرب"؛ لأنه مما أسند إليه الفعل؛ لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في هذا المثال لأنه مفرغ الإسناد الحقيقة،<sup>(٤)</sup> لكنه مؤخر عنه.

**بقرينة ذكر إلخ:** أي اعتبار القيد بالأصالة في الحدود كلها بقرينة ذكر التوابع بعدها. قال مولانا عبد: إن التوابع بعيدة غاية البعد، والقرينة لا بد أن تكون في نفس التعريف أو متصلا به. أو شبهه: كلمة "أو" للتنويع، لا للشك والتشكيك، فأشار إلى أن الفاعل نوعان، أحدهما: ما أسند إليه الفعل، وثانيهما: ما أسند إليه شبه الفعل، فلا يرد أن إيرادها لا يلائم مقام التعريف؛ لأن التعريف للتحقيق، وكلمة "أو" للتريد. في العمل: وإنما قال ذلك، ولم يقل: "ما يشبهه في الاشتقاق" لئلا يخرج فاعل المصدر؛ لأنه مشتق منه، وإنما لم يقل: "ما يشبهه في الدلالة على الحدث" لئلا يخرج فاعل الظرف؛ لأنه لا يدل على الحدث. وقدم: عطف على "أسند" أو حال، ولا بد حينئذ من تقدير "قد"؛ لأنه لا بد في الماضي المثبت من "قد" ظاهرة أو مقدرة. لأن الإسناد إلخ: فقله: "وقدم عليه" قيد احترازي عند من عمم الإسناد عن الإسناد الظاهري والحقيقي. لا يقال: "زيد" في "زيد ضرب" خارج بالقيد بالأصالة، فلا يحتاج إلى إخراجها إليه؛ لأننا نقول: القيد بالأصالة في مقابلة التبعية، مع أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، فإيراد قوله: "في الحقيقة" لدفع ما ذكر.

(١) يعني لا بد من اعتبار الأصالة في تعريفات تلك المصطلحات لإخراج توابعها، فتأمل. (عصمت)

(٢) أو في الدلالة على الحدث. (عبد الغفور)

(٣) الحملة حالية بتقدير "قد". (عبد الغفور)

(٤) لاتحادهما معنى، وقيل: أسند إليه أيضا، ففكر الإسناد؛ لأنه إذا ذكر المسند وذكر بعده ما يصلح للإسناد ينعقد بهما إسناد، فإذا ذكر بعده ضمير ذلك الاسم ينعقد بهما إسناد آخر، ففكر الإسناد. (علوي)



والمراد تقديمه عليه وجوباً؛ ليخرج<sup>(١)</sup> عنه المبتدأ المقدم عليه خبره، نحو: كريم من يكرمك. فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً، نحو: في الدار رجل. قلت: المراد وجوب تقديم نوعه،<sup>(٢)</sup> وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه، بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل. **على جهة قيامه** أي إسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل أو شبهه،<sup>(٣)</sup> به أي بالفاعل، .....

**تقديمه عليه:** أي على ذلك الاسم، "وحوياً" لأن الفرد الكامل في التقديم هو التقدم على سبيل الوجوب، والمطلق ينصرف إليه. **نوعه:** أي نوع ما أسند إلى الفاعل. **إسناداً واقعاً:** أشار به إلى أن قوله: "على جهة قيامه به" صفة المصدر الخذوف؛ فإن كون الظرف صفة إنما يكون باعتبار متعلقه. **على طريقة إلخ:** يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته؛ أي على طرزه وطريقه وشكله، والمراد من قيام الفعل قيام مدلوله، أي مدلول الفعل الاصطلاحي، فلا يرد ما قيل: إن المراد من الفعل في قوله: "ما أسند إليه الفعل" إما الفعل الاصطلاحي، أو الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، لا سبيل إلى الأول؛ لأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا حاجة حينئذ إلى قوله: "أو شبهه". فالضمير في "قيامه" حينئذ يعود إلى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي، وهو الحدث الذي هو فعل حقيقي، والضمير في قوله: "أو شبهه" يعود إلى مدلول الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه مدلول الفعل الاصطلاحي هو مدلول شبه الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه الفعل الاصطلاحي هو شبه الفعل لا مدلوله.

- (١) فإن المبتدأ هو كلمة "من"، أسند إليه "كريم" وقدم عليه، لكنه لم يقدم عليه وجوباً، فيخرج عنه، وهذا مبيّن على ما ذكر من أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، أو على أن المشتق وحده مسند إلى المبتدأ، لا على القول بأن المشتق مسند إلى ضمير المبتدأ، والمجموع مسند إلى المبتدأ. (علوي)
- (٢) [أي نوع الفعل أو شبهه. (ج)] أي وحبوب تقدم نوع الفعل على ما أسند هو إليه، لا وحبوب تقدم نوع الفعل على الفاعل؛ لأنه يستلزم الدور. (تاجندي)
- (٣) لأن المصنف ههنا بصدد تعريف نوع من أنواع المرفوعات.
- (٤) أي على طريقة تؤدي قيام الفعل أو شبهه أي مصدرهما الذي تضمنناه، يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته؛ أي على طرزه وطريقته، والجار متعلق بـ"أسند" أو صفة لمصدره أي إسناداً على طريقة إسناد القيام، وإلى الثاني أشار الشارح. (تاجندي)

فطريق قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم<sup>(١)</sup> أو على ما في حكمها كاسم الفاعل في الإسناد إلى الفاعل والصفة المشبهة، واحتترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله<sup>(٢)</sup> كـ "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المجهول. والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف أي على جهة إلح، وأما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب "المفصل"<sup>(٣)</sup> فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب أن لا يقيد به.<sup>(٤)</sup> مثل "زيد" في قام زيد، فهذا مثال لما أسند إليه الفعل، ومثل "أبوه" في زيد قائم أبوه،<sup>(٥)</sup> فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

**والأصل في الفاعل أي ما ينبغي<sup>(٦)</sup> أن يكون الفاعل عليه .....**

**على صيغة المعلوم:** أي وذلك علامتها أو من لوازمها. مثل زيد إلح: أشار به إلى المساحة التي في عبارة المصنف، وهو من المساحات المشهورة؛ لأن من البين أن الفاعل ليس عين هذا المركب. **والأصل:** والأصل في اللغة: ما يتي عليه الشيء، وفي العرف: القاعدة، والمراد هنا ما ذكره الشارح، فيكون بمعنى "الأولى". أي ما ينبغي إلح: والحاصل أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه، أي طبيعة الفاعل تقتضي قربها بالفعل، وهو الظاهر من كلامه، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه، ونظير ذلك أن طبيعة الماء لا تقتضي إلا البرودة، لكن قد تزول لما منع هو الشمس أو النار، وإنما =

(١) وذلك لأن القيام ثبوت موجود لأمر واتصاف ذلك الأمر به، والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم. (عبد الغفور)

(٢) وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة "أن" مع الفعل المجهول. (عبد الغفور)

(٣) والشيخ عبد القاهر، فإنهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين البصريين. (عبد الغفور)

(٤) حتى يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فيه أيضا. (عل)

(٥) قيل: لو قال: "أبوه" لكان نصا فيما قصده؛ لأن "أبوه" يحتمل أن يكون مبتدأ، وفيه: أنه لو كان مبتدأ

لوجب تقديمه على "قائم" كما في "زيد قائم". (عبد الغفور)

(٦) إشارة إلى أن "الأصل" ههنا بمعنى "الأولى"، إلا أن في التعبير عنه به إشارة إلى أن وقوعه بعد الفعل بمنزلة

الأصل والقاعدة. (ج)

إن لم يمنع مانع<sup>(١)</sup> أن يلي الفعل المسند إليه،<sup>(٢)</sup> أي يكون بعده من غير أن يتقدم عليه  
 شيء آخر من معمولاته؛<sup>(٣)</sup> لأنه كالجزم من الفعل؛ لشدة احتياج الفعل إليه،<sup>(٤)</sup> ويدل  
 على ذلك إسكان اللام في "ضربت"؛<sup>(٥)</sup> لأنه لدفع<sup>(٦)</sup> توالي أربع حركات .....  
 كون الفاعل كالجزم

= لم يقل: "والأصل أن يليه" مع أنه أخصر وأبخل، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الضمير حيث يرجع إلى  
 أحد الأمرين، وهو الفعل أو شبهه؛ لزيادة التمكن في ذهنه، وللإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم، وشبه  
 الفعل ملحق به، يوضع المظهر موضع المضمرة للإشارة إلى ذلك، وقيل: إما لم يقل: "والأصل أن يليه"؛ لأنه لو قال  
 كذلك ينوهم أن المقصود هو قرب الفعل إلى الفاعل مع أن المقصود هو العكس، هكذا قال مولانا عص.  
**مانع:** والمانع ما ذكره بقوله: "وإذا انتفى الإعراب إلخ". **المسند إليه:** أشار به إلى أن اللام للعهد.  
**يكون بعده إلخ:** أشار به إلى أن المراد من "الولي" هو البعدية ملا واسطة، وهذا هو مفهوم "الولي" عند بعضهم،  
 فلا يرد حينئذ ما قيل: إن قوله: "يلي" يشتمل ما إذا كان الفاعل قبل الفعل أيضا. **ويدل على إلخ:** اعلم أن إسكان  
 اللام في "ضربت" دليل على حزية الفاعل له، وهو الذي يلزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول.

- (١) أي من التقديم، وإن لم يوجب موجب له؛ لأن "الأصل" معى "الأول" ببين عن جواز الطرف الآخر، ومن  
 الظاهر أن الأولوية إنما تتحقق على تقدير عدم المانع وعدم الموجب. (تاجي)
- (٢) هذا يحتمل احتمالين، أحدهما: أن اللام للعهد الحاصل من تعريف الفاعل، وثانيهما: أنه إشارة إلى أن المراد  
 بالفعل: المسند إلى الفاعل حتى يشمل شبه الفعل أيضا؛ لأن الأصل فيه أيضا التقديم، ولكل وجهة، أما الثاني  
 فظاهره؛ لحصول التعميم، وأما الأول فلأن الفعل أقوى من شبه الفعل، فإذا كان التقديم ههنا أصلا كان في فاعل  
 شبه الفعل بالطريق الأول، فتأمل. (تاجي)
- (٣) إنما قال: "من معمولاته"؛ إذ الفصل بـ "إلا" لا يخرجه عن المسألة، مثل: "ما ضرب إلا زيد عمرا". (تاجي)
- (٤) وذلك لأن النسبة إلى الفاعل جزء مفهوم الفعل، فالفاعل يحتاج الفعل إليه في التعقل والتحقق، فيكون  
 الفاعل كالجزم الذي يحتاج الكل إليه. (تاجي)
- (٥) أي فيما إذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل. (ج)
- (٦) ليس كون الفاعل كالجزم علة مستقلة لذلك، وإلا يلزم توالي أربع حركات في مثل: "ضرب زيد"  
 أيضا، وليس كونه مضمرا متصلا بالفعل علة مستقلة لذلك، وإلا يلزم التوالي في مثل: "ضربك" أيضا، بل  
 مجموع كون الفاعل بحسب اللفظ مضمرا متصلا، وكونه بحسب المعنى كالجزم، باعث لكون المجموع  
 كالكلمة الواحدة. (عصمت)

فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، **فلذلك**<sup>(١)</sup> الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل **جاز ضرب غلامه زيداً**<sup>(٢)</sup> لتقدم مرجع الضمير<sup>(٣)</sup> - وهو زيد - رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً، بل لفظاً فقط، وذلك جائز، و**امتنع**<sup>(٤)</sup> **ضرب غلامه زيداً**؛ لتأخر مرجع الضمير - وهو زيد - لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز، خلافاً للأخفش وابن جني، ومستندهما في ذلك قول الشاعر:<sup>(٥)</sup>

.....  
الامر

**فلذلك إلخ:** قيل: اللام والفاء للتعليل، فأحدهما كاف، وأجيب بأن اللام للتعليل دون الفاء؛ فإنها تفيد أن كون الولي أصلاً علة لجواز التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني، والفاء للتفريع، فيفيد أن العلم بالجواز والامتناع في التركيبين المذكورين مترتب على العلم بالأصل المذكور سابقاً. ولو جعل الفاء للتعليل أيضاً لا يلزم الاستدراك؛ لأن اللام للاستدلال من وجود العلة - وهي الأصل المذكور - على وجود المفعول - وهو جواز التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني -، والفاء للاستدلال من العلم بوجود العلة على العلم بالمفعول، فاللام استدلال من الوجود، والفاء استدلال من العلم. واعلم أن ما بعد "لذلك" يكون دليلاً لئلاً لما قبله، وهو الذي يلزم من العلم بالمفعول العلم بالعلة، وما قبله دليل إني لما بعده، وههنا الجواز ليس دليلاً على أن الأصل في الفاعل قرب الفعل؛ لأنه مع تساوي الفاعل والمفعول أيضاً يجوز، نحو: "ضرب غلامه زيد". **خلافاً للأخفش وابن جني إلخ:** يسكون الباء. فإنهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل، هذا ما ذكره مولانا عبد.

(١) اللام للتعليل والفاء للتفريع.

(٢) فلو لم يكن الأصل المذكور ممتنع ذلك التركيب؛ لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (تأهتدي)

(٣) تقدم الشيء على أمر رتبة: كون الشيء بحالة مفتضية للتقدم، سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حيثئذ حكم التقدم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب، فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب. (عبد الغفور)

(٤) أي امتنع تركيب اتصل فيه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم. (ح)

(٥) وأجيب بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه في سعة الكلام، على أن خلافهم في عدم الجواز، وليس كذلك، بل خلافهم في جواز المثال المذكور؛ لجواز اتصال الضمير الراجع إلى المفعول بالفاعل عندهما؛ لشدة اقتضاء الفعل إلى المفعول به كالفاعل، صرح به المحقق التفتازاني في "المطول" وغيره. (تأهتدي)

جزى<sup>(١)</sup> ربُّه عني عديَّ بن حاتم<sup>(٢)</sup> جزاء الكلاب العاويات<sup>(٣)</sup> وقد فعل  
وأجيب عنه بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد: عدم جوازه في سعة الكلام، وبأنه  
لا نسلم<sup>(٤)</sup> أن الضمير يرجع إلى العدي، بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل، أي  
جزى رب الجزاء.

**جزى ربه إلخ:** والمقصود بالتمثيل هو الضمير في "ربه" فإنه راجع إلى "العدي"، وهو مفعول به، وقوله: "ربه"  
فاعل، وقوله: "جزاء الكلاب" نصب على نزع الخافض، و"الكلاب" جمع الكلب، و"العواء" صوت الكلب،  
وقيل: المراد من "الكلاب العاويات" الظلمة؛ فإنه يكون لظلمهم جزاء في الآخرة، والمراد من الظلمة شرار الناس.  
**وقد فعل:** أي وقد فعل الله تعالى بعد جزاءه "عني" أي عن جانبي، أو المراد: وقد يفعل الله تعالى، فقوله: "وقد  
فعل" على سبيل التفاضل؛ فأنهم يعبرون عن المضارع المتحقق الوقوع بالماضي، فقوله: "وقد فعل" جملة خبرية،  
وقوله: "حزى ربه عني إلخ" جملة دعائية.

**وبأنه لا نسلم إلخ:** ولا يخفى أن الجواب الأول أول من الجواب الثاني؛ فلذا قدم التسليم على المنع، أو  
نقول: تقديمه على المنع أيضا من الأسلوب الواقع بينهم؛ فإن ذكر كلام الخصم وجره إلى نفسه ثم التكلم به  
طريق خاص. **رب الجزاء:** أي صاحب الجزاء، وهو الله تعالى، وإذا كان الضمير راجعا إلى "العدي" يكون  
الرب معني بـ **مروءته** لا بمعنى الصاحب.

(١) فس "حزى" من الجزاء، وهو القضاء، و"عني" أي عن قبلي، والكلب: كل سبع عفور، وغلب على  
التابع، و"العاويات" بالعين المهملة والواو - وروى بالمعجمة وبالمهملة والذال، كما جاء في الحديث - من  
العواء بالضم، صوت السباع، والمعنى: جزاء المؤذيات من شرار الناس، أضل غيرهم، وهو القتل، ففي  
الجواهر قتل المؤذيات من الناس واجب، وما قيل: إنه أريد بالكلاب غير كلب الماشية والصيد؛ فإنه قتل من  
غير مبالاة مردود بأن قتل كلب الزرع وغير الضار ممنوع عند الأئمة الأربعة. "وقد فعل" جملة خبرية حال من  
"الرب" الواقع في الدعائية مفيدة لقبول الدعاء ووفوع المطلوب على أكد الوجه تفاؤلا، فليست معطوفة، وإلا  
لزم عطف الخير على الإنشاء، ولا دعائية تأكيد؛ لأن "قد" لم يدخل على الدعاء. (حل ش)

(٢) والمعنى: حزى الله من قبلي عدي بن حاتم ما يجزى الكلب العاوي، وهو جزاؤه وضربه، "وقد فعل" أي  
فعل الله ذلك وأحاب. (خادم أحمد)

(٣) عواء بالضم: يأنك شغال وكررت وكغيره، بعواي الكلاب أي يصاحيها. (ص) "وقد فعل": إخبار بإجابة  
دعائه تفاؤلا. (عت)

(٤) هذا تأويل وحمل الكلام على غير الظاهر، والجواب الأول هو الظاهر الموافق للعرف. (علوي)

وإذا انتفى<sup>(١)</sup> الإعراب الدال على فاعلية المفعول والمفعولية المفعول بالوضع لفظاً فيها  
أي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً<sup>(٢)</sup> وفي ضمن الأمثلة،<sup>(٣)</sup> والمفعول المتقدم ذكره في  
ضمن الأمثلة، والقرينة أي الأمر الدال عليهما<sup>(٤)</sup> لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق<sup>(٥)</sup>  
على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه، .....  
دالة

في الفاعل المتقدم: أي في جنس الفاعل المتقدم إلخ، لا في فرد المذكور سابقاً؛ لأنه غير مقصود، وهو ظاهر،  
وكذا المراد في جنس المفعول المتقدم إلخ. أشار به إلى دفع ما قبل من أن المصنف لم يذكر المفعول من قبل مع أن  
المرجع إليه لا بد أن يكون مذكوراً. تقرير الجواب أن الفاعل قد سبق جسمه صريحاً - لأنه عرفه - وقد سبق في  
ضمن الأمثلة في قوله: "قام زيد"؛ لأنه يمنع تحقق الفرد بدون الطبيعة، فلا يرد أنه لم يسبق في ضمن الأمثلة إلا  
فرد الفاعل لا جنسه، وأيضاً قد سبق المفعول في ضمن المثال في قوله: "ضرب غلامه زيدا"، وقد عرفت أن  
وجود الفرد بدون وجود الطبيعة ممكن.

والمفعول المتقدم إلخ: وكذا المفعول المتقدم ذكره في ضمن الفاعل؛ لأن الفاعل مقابل للمفعول، وينتقل الذهن  
من أحد المتقابلين إلى الآخر، كانتقاله من الورد إلى البلبل وبالعكس مع أنهما متقابلان.  
الأمر الدال عليهما: أي على الفاعلية والمفعولية، واعلم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء بلا وضع، لا الأمر  
الدال عليه بالوضع، لكن لما كان البحث ههنا عنهما فقال كذلك، فلا يجب بسبب وجود القرينة تقدم الفاعل في  
نحو: "أكرمت موسى حبلى" و"أكل الكمثرى يحيى". ولقائل أن يقول: لا بد أن يكون القرينة هي الأمر الدال على  
الشيء بالوضع لا بدونه؛ لأن القرينة مستعملة، والمستعمل أخص من الوضع، والأخص مستلزم للأعم، فتدبر. =

(١) هذا بيان لما يعرض بالفاعل، فيوجب تقدمه على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه، و"لفظاً" تمييز أي لفظ  
الإعراب لا تقديره. قوله: "فيهما" راجع إلى الفاعل المذكور صريحاً والمفعول الذي دل عليه سياق الكلام في قوله:  
"والأصل أن يلي الفعل"، وما ذكره في توجيه تقدم ذكر المفعول ضعيف، فتدبر. (حاشيتي)

(٢) في قوله: "فمنه الفاعل". (ح)

(٣) لأن إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسه. (عبد الغفور)

(٤) أي على هيئة الفاعلية والمفعولية.

(٥) إذ لا يقال: إن "ضرب" مثلاً قرينة على الزمان الماضي وعلى الحدث. (علوي)

= قال الفاضل السمع فيه: أنه إن أريد "لا بالوضع له" يلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه، ولم يقل به أحد، وإن أريد "لا بالوضع له ولا بما يستلزم" يلزم أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي، مع أنه يكون اللفظ قرينة لهما، فالأولى أن يقال في تفسير القرينة: هي الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه. هذا الكلام وقع من مولانا عصام الدين، وتبعه الفاضل السمع إلا أن مولانا عصام قال موضع قوله: "فالأولى": فالصواب أن يقال: هي الأمر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما.

واعلم أن حاصل كلامه أنه إن أريد أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء لا بوضع ذلك الأمر له، فيلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه كالأسد بالنسبة إلى الرجل الشجاع، وإن أريد به أنه لا بوضعه له ولا بوضعه شيئاً يستلزم ذلك الأمر له، فيلزم حينئذ أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي. بيان الملازمة أن اللفظ يكون موضوعاً للمعنى المطابق، ولا يكون موضوعاً للمعنى التضمني والالتزامي، والمعنى المطابق يستلزم للمعنى التضمني والالتزامي استلزاماً معائراً لاستلزام الآخر، وحينئذ اندفع الإشكال بالمعنى المجازي؛ لأن لفظ الأسد مثلاً وإن لم يكن موضوعاً لمعناه المجازي، ولكنه موضوع لما يستلزمه، وهو الحيوان المفترس.

أقول: ولقائل أن يقول: عند المحققين منهم أن في الجواز وضعاً نوعياً، فيكون اللفظ موضوعاً للمعنى المجازي بالوضع النوعي، فلم لا يجوز أن يكون المراد من قول الشارح: "لا بالوضع" أعم من الوضع النوعي والشخصي، فلا يلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه؟ لا يقال: المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي، ويجب حمل الألفاظ في التعريفات على المصادر بلا قرينة واضحة؛ لأننا نقول: لا نسلم أن يكون ذلك تعريفاً، لم لا يجوز أن يكون بيان حكم من الأحكام أو تفسيراً له؟

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد من قوله: "لا بالوضع" أن لا يكون للوضع دخل فيها، فحينئذ لا يرد الإشكال على اللفظ بالقياس إلى معناه المجازي؛ لأن للوضع دخلاً فيه. وإن قلت: يلزم حينئذ أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي؛ لأن للوضع دخلاً فيهما، قلت: لا نسلم ذلك؛ لأنهم صرحوا أن التضمن والالتزام قسمان للدلالة العقلية عند أرباب النحو، لا للدلالة اللفظية الوضعية، وهما قسمان للدلالة اللفظية الوضعية عند الميزانيين.

ثم أقول: ما ذكره الفاضل المذكور بقوله: "إن الأولى أن يقول بدل قوله: "لا بالوضع": لا بالاستعمال" مما فيه نظره؛ لأن هذا التبديل لإخراج اللفظ الدال على المعنى المجازي عن مفهوم القرينة، وإدخال اللفظ الدال على المعنى التضمني والالتزامي فيها، وكلاهما حاصل من قيد "بلا وضع"، أما الإدخال فلعدم الوضع في الدال عليهما، وأما خروج الجواز فلا أنه إذا وجد استعمال اللفظ في المعنى المجازي كاستعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع، فلا شك أن الاستعمال أخص من الوضع، فإذا كان فيه الاستعمال فيكون فيه الوضع أيضاً؛ لأن صدق الأخص يستلزم صدق الأعم.

ولقائل أن يقول: مفهوم القرينة يصدق على الماهل، وهو اللفظ الدال بلا وضع، فيلزم كون الماهل قرينة أيضاً، إلا أن يقال: المعنى في الماهل السلب الكلي أي لم يكن فيه وضع أصلاً، بخلاف القرينة، فإن فيها وضعاً في الجملة، كما أن "الحمام" في "رأيت الأسد في الحمام" قرينة على أن المراد من الأسد هو الرجل الشجاع، وفيه وضع نوعي.

فلا يرد<sup>(١)</sup> عليه أن ذكر الإعراب مستغنى عنه؛<sup>(٢)</sup> إذ القرينة شاملة له، .....  
المصنف

**إذ القرينة شاملة له:** بناء على زعم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء مطلقاً، سواء كان بالوضع أو لا. قيل: لو كان المراد من القرينة: "الأمر الدال على الشيء مطلقاً" أيضاً يصح، ولا يلزم الاستعناء عن الإعراب؛ فإن استعناء القيد الثاني عن الأول جائز؛ لأن التعميم بعد التخصيص شائع بينهم. ولقائل أن يقول: هذا غير نافع؛ لأنه لو قيل: إن المصنف لو قال: "إذا انتفت القرينة" بدون ذكر "الإعراب" لكان أنسب بالمتن للاختصار، إلا أن يقال: إنما يكون الاختصار مع رعاية حفظ التوضيح في الكلام. قال الشيخ الرضي: إن قوله: وجب تقدم الفاعل على المفعول بمعنى أن تقدم المفعول على مجرد الفاعل غير حائز للزوم الالتباس، لكن يجوز تقديمه على الفعل والفاعل، مثل: عيسى أكرم موسى؛ لعدم الالتباس حينئذ؛ لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل.

قال مولانا عص: إن كلام الشيخ الرضي مما لا يحتاج إليه؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولاً؛ لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، فهو خارج بقوله: "وإذا انتفى القرينة". أقول: كلمة "إذا" في قوله: "وإذا انتفى" يدل على الوقوع، فالمعنى: أن وقوع انتفاء الإعراب والقرينة ثابت عند تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة، وأما عند تقدم المفعول على الفعل والفاعل لا يمكن انتفاء القرينة؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولاً، فلا التباس حينئذ مع أن الكلام في الالتباس.

قال مولانا عص: إن الاعتراض بأن الإعراب مستغنى عنه؛ إذ القرينة شاملة له مع جوابه ليس بشيء؛ لأن القرينة هي الأمر الدال على تعين الشيء، أو تعين المحذوف، كدلالة الأكل في قوله: "أكل الكمثرى ينجي" على حركة الفتحة في "الكمثرى"، ولا يكون الإعراب دالاً على ذلك التعين، فالامتنياز بين القرينة والإعراب حاصل بدون القيد المذكور، وهو "لا بالوضع"، وبعبارة أخرى أن القرينة ما يدل على تعين المراد باللفظ، أو على تعين المحذوف، لا ما يدل على المعنى، فالمعنى: أنه إذا انتفى الإعراب لفظاً، وانتفى قرينة الإعراب، فلم يعلم أن الإعراب الساقط ما هو؟ وحينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة.

(١) تقرير ورود: أن القرينة أعم من الإعراب؛ إذ هي شاملة له، وانتفاء الأعم يستلزم انتفاء الأخص، فلو قيل: إذا انتفى القرينة استغنى عن ذكر الإعراب. وتقرير الجواب: أن الإعراب مؤول بالوضع، والقرينة ما لا يدل بالوضع، فلا يكون أعم، ويقال: لو قيل: "المراد بالقرينة قرينة الإعراب" يندفع ذلك الإيراد؛ إذ لا شبهة أن انتفاء قرينة الإعراب لا يستلزم انتفاء الإعراب. (نور الحق)

(٢) يعني أن ذكر الإعراب زائد غير محتاج إليه. فيه رد على الهندي حيث قال: وكان يكفي أي المصنف أن يقول: "إذا انتفت القرينة"؛ إذ الإعراب من القرائن. اللهم إلا أن يقال: الإعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه، فلا يسمى قرينة، ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس، لو قال: والأوضح أن يقول: إذا خيف اللبس يكفي لما عرفت. (محرر)



وهي إما لفظية<sup>(١)</sup> نحو: ضَرَبْتُ موسى حبلِي، أو معنوية<sup>(٢)</sup> نحو: أكل الكُمثري يحيى.  
 أو كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كـ "ضربتُ زيدا"، أو مستكنا<sup>(٣)</sup> كـ "زيد  
 ضَرَبَ غلامَه" بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل؛ .....

= أقول: إن "الأكل" في قوله: "أكل الكُمثري يحيى" يدل على تعيين الشيء، وهو نفس الفاعل، ولا يحتاج إلى تعيينه أولا بالحركة ثم دلالة الحركة على الفعلية أو المفعولية، أي لا يحتاج إلى الواسطة، فإذا عرفت ذلك علمت أن القيد المذكور في تعريفها، وهو قوله: "لا بالوضع"، ليمتاز القرينة عن الإعراب، لا يقال: لا بد من اعتبار شيء آخر حتى يجب تقديم الفاعل، وهو أن لا يكون للفاعل تابع مثل: "كريم موسى الفاضل عيسى الفاضل" برفع "الفاضل" في الأول ونصبه في الثاني، فلو قدم "عيسى" عليه أيضا يعلم أن الفاعل ماذا، بقرينة إعراب الرفع؛ لأننا نقول: هو حارج بقوله: "والقرينة" فإن إعراب الصفة قرينة لفظية لا معنوية.

**ضربتُ إلخ:** فإن تاء التأنيث موضوعة للتأنيث، فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا، والألف في "الحلى" للتأنيث، فالقرينة لفظية، بخلاف "أكل الكُمثري يحيى"؛ فإن القرينة فيه معنى الأكل لا لفظه، فالقرينة فيه معنوية.

**متصلا بالفعل:** والمراد من الاتصال معناه الاصطلاحي - وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ - لا معناه اللغوي، والمراد من الفعل إما الفعل اللغوي، فيشتمل شبه الفعل، أو المراد الفعل الاصطلاحي، لكنه ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايضة، أو المراد من الفعل العامل كما في تنازع الفعلين، فلا يرد حينئذ ما قال الفاضل السم: من أن ذكر قوله: "بالفعل" يدل على أن الشارح حمل المتصل على معناه اللغوي، كما ذكر مولانا عصام الدين أن قوله: "متصلا" بطلب صلة على تقدير أن يراد منه المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، فلا فائدة في قوله: "بالفعل"، بل يتوهم اختصاص الحكم بفعل الفعل، وليس كذلك؛ لجرانه في "رويد زيدا" مثلا، فيلزم خروج صورة اتصال شبه الفعل وأسماء الأفعال، مع أنه أيضا مما يجب تقديمه، فالأول ترك قوله: "بالفعل" وحمل المضمر المتصل على المضمر المتصل اصطلاحا، وهو يتناول الضمير المتصل شبه الفعل وأسماء الأفعال أيضا.

**بشرط إلخ:** لا يقال: لا يحتاج إلى هذا الشرط؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا؛ لامتناع تقدم الفاعل على الفعل؛ لأننا نقول: هذا إنما يصح إذا كان الكلام في الالتباس، وليس كذلك، بل الكلام في تقدم الفاعل عند كونه مضمرا متصلا. قيل: ينبغي أن يذكر هذا الشرط فيما إذا انتفى الإعراب =

- (١) أي تكون معروفة بالتلفظ، وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كماء التأنيث، نحو: ضربت موسى حبلِي. (محرم)  
 (٢) يعني نعرف ملاحظة من غير مدخل اللفظ فيها، مثل: استحلل المرتضى المصطفى **عليه السلام**، ونحو: "أكل الكُمثري يحيى"؛ لأن أحدهما لم يصلح للفاعل. (محرم)  
 (٣) لا يخفى أن الكلام في بيان عارض يوجب تقدم الفاعل بعد أن صلح للتأخير، والمستكن ليس كذلك. (ج)

لئلا ينتقض بمثل: زيدا ضربتُ، أو وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد "إلا" بشرط  
توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير، نحو: ما ضرب زيد إلا عمرا، أو بعد  
بين الفاعل والمفعول  
**معناها**، نحو: إنما ضرب زيد عمرا، **وجب تقديمه**<sup>(١)</sup> أي تقديم الفاعل على المفعول  
في جميع هذه الصور،<sup>(٢)</sup>.....

= فيهما لفظا، مثل: أكرم موسى عيسى؛ فإنه إذا قيل: "عيسى أكرم موسى" لا يجب تقديم الفاعل عليه.  
وأجيب بأن انتفاء القرينة عند تقديم المفعول على الفعل مع انتفاء الإعراب غير متصور؛ لأن القرينة حينئذٍ تقدمه  
عليه؛ لامتناع تقدم الفاعل عليه، فالمقدم عليه لا يكون إلا مفعولا، وأجيب أيضا بأنه لا يصح التركيب  
المذكور، وهو قولنا: عيسى أكرم موسى؛ لالتباس المفعول بالمبتدأ بأن كان "عيسى" مبتدأ وما بعده خبره.  
**لئلا ينتقض إلخ**: فإن الفاعل فيه مضمهر متصل مع عدم تقديمه على المفعول؛ لأنه لا يصح تقديمه على الفعل.  
**مفعول الفاعل**: أي مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل بالفاعل، أو المراد من المفعول معناه اللغوي، فيصح إضافة  
المفعول إلى الفاعل. **بشرط توسطها إلخ**: لأنه لو قيل: "ما ضرب إلا زيد عمروا" يلزم الفاصلة بين المستثنى  
وبين آلة الاستثناء، وهو باطل. رد بأنه جاز تقدم المفعول على الفاعل مع "إلا"، مثل: ما ضرب إلا عمرا زيد،  
ولا ينقلب الحصر أيضا كما سنذكره.

**والتأخير**: أي تأخير الفاعل؛ فإن تقديمه يتضمن تأخير المفعول. **أو بعد معناها**: قيل: لو قال: بعد "إلا" أو "إنما"  
لكان أحصر، وأجيب بأن لو قال كذلك يكون القول كاذبا؛ لأنه ليس بعده، بل يكون بعد "إنما" الفعل، مثل:  
إنما ضرب إلخ؛ لأن "إنما" يتضمن شيئين، أحدهما: لفظة "ما"، وثانيهما: معنى "إلا"، فلا يكون المفعول بعد لفظة  
"ما"، فلا يكون بعد "إنما" أيضا، ولكنه يكون بعد معناها لا محالة.

**في جميع هذه الصور**: وإيراده ليس لأجل أن الجملة الجزائية - وهي قوله: "وجب تقديمه" - غير تامة، فيتم بضم  
قوله: "في جميع هذه الصور"، بل إيراده لأنه لما وقع بعد بين الشرط والجزاء فأورده لإظهار المراد؛ فإن المراد هو  
تعلق الوجوب إلى جميع هذه الصور، لا إلى بعض منها، وهو محل النوهم، أو نقول: المقصود من إيراده بيان هذه  
الصور على سبيل الإجمال؛ ليستدل على كل منها بالتفصيل بقوله: "أما في صورة انتفاء الإعراب إلخ".

(١) جزاء لقوله: "انتفى" أو "كان" أو "وقع"، وأيا ما كان فجزاء الباقية محذوف، أما كونه جزاء الأول فلاصالته  
وتقدمه، وأما الثاني فلظرفه. (محرم)

(٢) إنما قال ذلك وإن كان يعنى عنه؛ لينفرع عليه التفصيل بقوله: "أما في إلخ". (علوي)

أما في صورة انتفاء الإعراب فيها والقرينة فللتحرز<sup>(١)</sup> عن الالتباس،<sup>(٢)</sup> وأما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال<sup>(٣)</sup> الانفصال،<sup>(٤)</sup> وأما في صورة وقوع المفعول بعد "إلا"، لكن بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير، فلثلا ينقلب الحصر المطلوب؛ فإن المفهوم من قوله: "ما ضرب زيد إلا عمرا" انحصار ضاربية زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو<sup>(٥)</sup> مضروبا لشخص آخر، .....

**فلمنافاة إلخ:** قالوا: لأنه يلزم خلاف الفرض؛ لأنه فرض كونه متصلا به. ولقائل أن يقول: هذا لو صح، فإذا فرض اتصال "زيد" به في قولنا: "ضرب زيد عمروا" يجب أن لا يتقدم المفعول عليه؛ لأنه خلاف الفرض، فالأولى أن يقال: لأجل أنه يلزم خلاف المقرر؛ لأنه لو قدم عليه يلزم انفصال الضمير، وهو خلاف المقرر، ويمكن حمل عبارته على هذا المعنى، ويمكن أن يراد من الفرض الواقع في كلام مجد الخشي هو الفرض المطابق للواتسع، فلا إشكال حينئذ، وقيل: إنما وجب التقدم في هذه الصورة؛ لأنه كالجزم من الفعل، ويمنع وقوع كلمة بين أجزاء الكلمة.

**انحصار ضاربية إلخ:** قال المجد الخشي مولانا عبد: هذا إنما يصح إذا كان الفاعل من الأمور الخاصة كزيد مثلا، وأما إذا كان من الأمور العامة فلا، مثل: "ما ضرب أحد إلا زيدا"، فلا يجوز حينئذ أن يكون زيد مضروبا لشخص آخر؛ لعدم وجود فاعل آخر حتى يكون زيد مضروبا له؛ لأن جميع الفواعل مندرج تحت "أحد"، فلو قيل: ما ضرب زيدا إلا أحد لا يقلب الحصر.

قال مولانا عص على مجد الخشي: إن المراد إما أن جميع الأحد ضرب زيدا، أي ما ضرب أحد أحدًا إلا جميع أحد ضرب زيدا، والمقصود أنه ضرب جماعة مخصوصة له، أي ما ضرب أحد من الجماعة المخصوصة أحدًا إلا زيدا، فإن كان الأول فبكون التركيب كاذبا، وإن كان الثاني فيكون الفاعل حينئذ من الأمور الخاصة.

(١) يعني لو لم يجب تقديمه عليه فيها لم يعلم بقينا أن الفاعل هو الأول؛ لكون التقديم أصلا، أو الثاني لجواز التأخير أيضا، فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه. (محرم)

(٢) المحل بالمقصود مع رعاية النظم الطبعي. (عبد الغفور)

(٣) يعني لو آخر يلزم الفصل عن الفعل مع كونه متصلا وكالتثنية.

(٤) أي يلزم في التأخير انفصال الضمير، وهو خلاف ما فرضناه.

(٥) هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا، أما إذا كان عاما فلا، كقولك: "ما ضرب أحد إلا زيدا"؛ وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له. (عبد الغفور)

والمفهوم من قوله: "ما ضرب عمرا إلا زيد" انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر، .....

— أقول: الحواب عنه بأن يحمل التركيب على معناه الأول؛ لأنه منع أن يعمل الكلام على غير ظاهره، وما ذكره من الكذب مدفوع؛ لأن المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ": أن التركيب كان دالا على انحصار الضارية وعدم انحصار المضروبية، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، مع قطع النظر عن الخارج ونفس الأمر، وعدم دلالة على ذلك إنما يكون لخصوصية المادة، فحينئذ لا يرد ما ذكره مولانا عبد، وما ذكره مولانا عص أيضا كما لا يخفى على التأمل.

أقول: لا يقال: إن ما ذكره مولانا عبد جاز أن يكون تحقيقا لكلام الشارح لا اعتراضا عليه، وماله يرجع إلى جواب سؤال مقدر بأن ما ذكره الشارح بقوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" يتنقض بقولنا: "ما ضرب أحد إلا زيدا"؛ لعدم انحصار المذكور فيه، فما ذكره مولانا عبد الرحمن جواب عنه، وحاصله: أن انحصار المذكور فيما إذا كان الفاعل خاصا، وأما إذا كان عاما فلا يكون انحصار المذكور فيه؛ لأننا نقول: على هذا التقدير يلزم أن لا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا كان الفاعل من الأمور العامة، واللازم باطل، وإليه يشير كلام المصنف.

ثم أقول: إن المطلوب مختلف باعتبار اختلاف التراكيب، فالخبر المطلوب في قولنا: "ما ضرب زيد إلا عمرا" ما ذكره الشارح، وانحصار المطلوب في قولنا: "ما ضرب أحد إلا زيدا" هو ضارية أحد في زيد مع عدم جواز ضاريته لغير زيد، ولو قدم المفعول ينقلب هذا انحصار؛ لأنه يفهم من قولنا: "ما ضرب زيدا إلا أحد" انحصار مضروبية زيد في "أحد" مع جواز ضارية أحد لغير زيد. فينقلب انحصار المطلوب منه، ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى، فذكر قولسه: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" على سبيل التمثيل، فإذا كان كذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عبد.

ثم المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" هو من مثل قولنا، أو من قولنا ومثله، قيل: إذا كان الفاعل من الأمور الخاصة أيضا لا يصح انحصار المذكور، كقولنا: "ما خلق الله على أحسن الصور إلا يوسف"؛ فإن يوسف لا يكون مخلوقا لآخر، وأجيب بأن المراد أن التركيب كان دالا على انحصار الضارية وعدم انحصار المضروبية بمجرد النظر إلى المفهوم مع قطع النظر عن الخارج، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، ولكن عدم الجواز إنما يكون في نفس الأمر. ولا يخفى عليك لو قيل: إن قاعدة البلغاء ونكاتهم مختصة بالتراكيب الصادقة، ولا يوجد في كلام البلغاء تركيب صادق مع كون الفاعل أو المفعول عاما غالبا وإن كان موجودا مع قلة، ولا يلتفتون إلى التراكيب الكواذب، فحينئذ لا يجوز إجراء القاعدة المذكورة على قولنا: "ما ضرب أحد إلا زيدا"؛ لأنه كاذب، فلا يرد ما ذكره مولانا عبد، فتأمل.

فلو انقلب أحدهما بالآخر<sup>(١)</sup> لانقلب الحصر المطلوب.

وإنما قلنا: بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير؛ لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا<sup>(٢)</sup> فيقال: ما ضرب إلا عمرا زيدا، فالظاهر أن معناه انحصار ضارية زيد في عمرو؛ إذ الحصر إنما هو في ما يلي "إلا"، فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل، لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها.<sup>(٤)</sup>  
أي ضرب

**ما يلي إلا:** فيكون الحصر في عمرو في المثال المذكور، فالمقصود منه انحصار ضارية زيد في عمرو مع حواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر.

**بعضهم:** وهذا البعض هو الأخفش وعبد القاهر والسكاكي، ولم يجوزوه جمهور النحاة؛ لأنه لا يجوز أن يكون ما بعد المستثنى بـ "إلا" معمولاً لما قبلها، فما بعده في المثال المذكور هو "زيد"، والمستثنى بـ "إلا" هو "عمرا". فالشارح حمل كلامه على مذهب هذا البعض؛ لأنه جوزه ولكنه لم يستحسنه، أو حمل كلامه على ما هو المتفق عليه؛ لأن أكثرهم لم يجوزوه، والبعض المذكور لم يستحسنه كما عرفت، فعدم الاستحسان متفق عليه.

**قصر الصفة إلخ:** لأن المقصود قصر ضارية زيد في عمرو، وضاربه لا تتم إلا بعد ذكر "زيد" مع أن القصر متحقق قبل ذكره، ومعنى تمام الصفة أنها نسبت إلى موصوفها.

(١) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الأولى، وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية. "انقلب الحصر المطلوب"؛ لأن تعبير التركيب يستلزم تعبير المعنى؛ لأن المعنى مستفاد من التركيب، فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الأولى، والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما. (محرم)

(٢) كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من النحويين، أما عند أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم لم يجوزوا أن يعمل ما قبل "إلا" فيما بعد المستثنى بها، إلا أن يكون تابعا له، أو معمولاً بغير عامله، أو مستثنى منه، فكأنه - قدس سره - حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة. (عبد الغفور)

(٣) تحصل فيه معنيان: الظاهر وغير الظاهر، ففصل الشارح بذي المعنيين، فقال: فالظاهر أن معناه إلخ. (محرم)

(٤) إذ المقصود في "ما ضرب إلا عمرا زيدا" هو الضرب الصادر عن زيد لا مطلق الضرب، وفي "ما ضرب إلا زيدا عمرا" هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق. (جم)

وإنما قلنا: "الظاهر أن معناه كذا"؛ لاحتمال<sup>(١)</sup> أن يكون معناه: ما ضرب أحداً أحداً إلا عمراً زيد، فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر، وهو أيضاً خلاف المقصود، وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى "إلا"؛ لأن الحصر ههنا في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعاً.

وإذا اتصل به<sup>(٢)</sup> أي بالفاعل ضمير مفعول نحو: ضرب زيداً غلامه، أو وقع أي الفاعل بعد "إلا" المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد، وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً، أو وقع الفاعل بعد معناها أي معنى "إلا"، نحو: إنما ضرب عمراً زيد، .....

أن يكون معناه: أي معنى "ما ضرب إلا عمراً زيد" ما ضرب أحداً أحداً إلخ، فيكون المستثنى مفرغاً، والمستثنى منه فيه متعدد كما يكون المستثنى أيضاً متعدداً فيه، فيكون حينئذ زيد ضارباً لعمرو فقط، ولا يكون عمرو مضروباً لآخر بدليل قوله: "ما ضرب أحداً أحد". ثم اعلم أن قوله: "لاحتمال أن يكون إلخ" ليس دليلاً للظهور الذي ادعاه الشارح، بل هو بيان الاحتمال الذي يستدعيه الظهور الذي ادعاه، ودليل الظهور هو البدهاء؛ لأن استفادة المعنى المذكور من التركيب المذكور بديهي لا يحتاج إلى دليل، فلا يرد أن الدليل لا يثبت الدعوى الذي هو الظهور.

انحصار صفة إلخ: أي صفة الضارية والمضروبية، يعني يكون الحصر حينئذ في كليهما مع أن المقصود الحصر في أحدهما. المتوسطة إلخ: ولم يقل: "بشرط توسطها" كما قال فيما سبق؛ للفتن في العبارة. مثل ما عرفت: من أنه لو قدم مع "إلا" لا يجب تقدم المفعول.

(١) كما ذهب إليه جماعة من النحويين، أما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف. (عبد الغفور)

(٢) وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي نحو: ضرب زيداً الذي ضرب غلامه، وأكرم هنداً راحل ضرب غلامها. (عبد الغفور)

**أو اتصل مفعوله به** بأن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير متصل به، نحو: ضربك زيد، **وجب تأخيره** أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور، أما في صورة اتصال ضمير المفعول به؛ لثلاثي يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وأما في صورة وقوعه بعد "إلا" أو معناها؛ لثلاثي ينقلب الحصر المطلوب، وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا، والفاعل غير متصل؛ لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل، بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا؛ فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل<sup>(١)</sup> نحو: ضربتك.

**مفعوله به**: أي مفعول الفاعل به، وإضافته إلى الفاعل مثل إضافة الفاعل إليه، كما وقع في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله، فالمراد: مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل إلى الفاعل، أو المراد من المفعول معاه اللعوي، ويجوز إرجاع الضمير إلى الفعل أيضا. **غير ضمير متصل به**: بأن لا يكون ضميرا، أو كان ضميرا ولكن لم يكن متصلا به بل بالمفعول، أو كان ضميرا منفصلا؛ لأنه لو كان متصلا حكمه ما مر من وجوب تقديم الفاعل؛ لأن الفاعل إذا كان ضميرا متصلا به يجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول متصلا أو لا، فلا يرد حينئذ ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: "وهو غير متصل" بعد ما قال: "أو اتصل مفعوله"، ولا يرد أيضا أن في نحو: "زيد ضربك" يكون المفعول فيه ضميرا متصلا بالفعل مع أنه يجب تقديم الفاعل فيه. وذلك لأنه خارج بقوله: "وهو غير متصل به"؛ لأن الضمير المستتر فيه فاعل متصل بالفعل.

**وجب تأخيره**: ولم يقل: "وجب تقديمه" أي تقديم المفعول؛ لأن الكلام في الفاعل، فيبني أن يثبت الأحوال له، وفيه ما مر في قوله: "وجب تقديمه". **لمنافاة الاتصال إلخ**: والحاصل أن المفعول متصل بالفعل في اللفظ لا في المعنى، بخلاف الفاعل المتصل به؛ فإنه متصل في اللفظ والمعنى. ولهذا لا يلزم توالي أربع حركات في "ضربك"، بخلاف ما إذا قيل: "ضربت" بالحرركات الأربعة، فإذا كان المفعول متصلا به في اللفظ فهذا الاتصال أيضا يناهي توسط الفاعل الغير المتصل به بين الفعل والمفعول المتصل به، وأما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يجب تقديمه، سواء كان المفعول متصلا أم لا، ولهذا قال: وهو غير متصل؛ لأنه لو كان متصلا فحكمه ما مر من وجوب تقديمه على المفعول، ولهذا أيضا لم يقل فيما سبق: إذا كان الفاعل مضمرا متصلا والمفعول غير متصل؛ فإن المفعول سواء كان متصلا أو غير متصل يجب تقديم الفاعل عليه.

(١) لأنه الأصل ولا يوجب العدول. (عل)

**وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقيام<sup>(١)</sup> قرينة<sup>(٢)</sup> دالة على تعيين المحذوف جوازا أي حذفًا جائزًا في مثل: "زيد" أي فيما كان جوابًا لسؤال محقق لمن قال: من قام؟ سائلًا عمن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول: "زيد" بحذف "قام" أي قام زيد، ويجوز أن تقول: "قام زيد" بذكره. وإنما قدر<sup>(٣)</sup> الفعل دون الخبر؛ .....  
أي زيد قام**

**وقد يحذف:** وكلمة "قد" تفيد التقليل، وحذف الفعل يكون قليلاً؛ لأنه على خلاف الأصل، ومع قلته لا يصح إلا عند وجود قرينة لفظية أو معنوية له دلالة على تعيين المحذوف.

**الرفع للفاعل:** أشار به إلى جواب سؤال تقريره: أن البحث عن الفاعل يقتضي بيان أحوال الفاعل مع أن حذف الفعل من أحوال الفعل؟ تقرير الجواب: أن حذف الفعل وإن كان من أحوال الفعل ظاهراً، ولكنه من أحوال الفاعل مآلاً؛ لأن حذف الفعل من حيث إنه رافع للفاعل فهو من أحوال الفاعل، بمعنى أن البحث عنه يرجع إلى البحث عن الفاعل بأن الفاعل إما فاعل يحذف فعله جوازا، وإما فاعل يحذف فعله وجوباً.

**لقيام قرينة:** أي وقت قيام قرينة يجعل اللام للتوقيت لا للأجل والعلية؛ لأن قيام القرينة شرط لا علة؛ فإن العلة تنافي جواز الحذف؛ لأنها تقتضي وجوبه. وإن قلت: المنافاة بين العلة المستلزمة والجواز، لا بين العلة المصححة والجواز، فلا حاجة حينئذ إلى جعل اللام للتوقيت، قلنا: نعم، إلا أن المتبادر من العلة المستلزمة، فينبغي أن يجعل اللام للتوقيت. ولقائل أن يقول: إن القرينة علة مصححة للحذف فلا يحتاج إلى قوله: "جوازا"، إلا أن يقال: إirاده للنوضح والتصریح بما علم ضمناً، واختيارهم الاختصار في المتن بشرط حصول التوضيح، أو يقال: إirاده لرعاية المقابلة بقوله: "وجوباً". **حذفًا جائزًا:** أشار به إلى أن المصدر، بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف، ويتضمن أن يكون غيرًا أيضاً.

(١) اللام للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (عبد الغفور)

(٢) مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام. (عبد الغفور)

(٣) جواب سؤال، وهو أن يقال: لمَ لم يجعل من باب تقدير الخبر بتقدير: "زيد قام"؛ ليكون جملة اسمية، فبطابق الجواب السؤال، وهو "من قام"؛ لأنه جملة اسمية أيضاً. وتقدير الجواب: أنه لم يجعل منه لأجل المانع، وهو كثرة الحذف، وتقليل الحذف أولى وإن كان الحذف بخلاف الأصل، وأجيب عنه أيضاً بأن "من قام" جملة اسمية صورية، فعليه حقيقة؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى، لكنه لما أريد الاختصار، ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل =



لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف أحد جزئيهما، والتقليل في الحذف أولى. وكذا يحذف الفعل جوازا فبقيا كان جوابا لسؤال مقدر،<sup>(١)</sup> .....

**لأن تقدير الخبر إلخ:** ونوقش على جوابه بوجهين، الأول: أن السائل يعلم الفعل - وهو قيام زيد - فالقيام معلوم عنده بقرينة السؤال، فالجهول عنده من يقوم به القيام، ولهذا يسأل عنه، فيبغى أن يقدم ما هو مجهول، فالجواب بأن يقال: زيد قام. والثاني: أن السؤال جملة اسمية، فيبغى أن يكون الجواب أيضا كذلك؛ ليطابق مع السؤال، وأجيب عن الأول بأن مناط القاعدة الجزء الأخير كما قالوا، فيبغى أن يتأخر "زيد" بأن يجعل جزءا آخر، ويمكن الجواب أيضا بأن الجواب المطابق أن يكون من يقوم به القيام هو الفاعل لا المبتدأ؛ لأن حمل الشيء على المبتدأ إما يكون مقصودا في الجملة الاسمية لا الفعلية مع أن السؤال جملة فعلية مالا؛ لأن "من قام" في قوة "أقام زيد أم عمرو" إلى غير ذلك.

وأجيب عن الثاني بأن السؤال أيضا جملة فعلية؛ لأن "من قام" في قوة "أقام زيد أم عمرو" إلى غير ذلك، ولكن السؤال عن كل واحد واحد منعسر، فسأل عنه في ضمن المفهوم الكلي فيقال: "من قام"، ففي الجواب روعي المطابقة حقيقة لا صورة؛ تنبيه على أصل السؤال، وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عص حيث قال: في قوله: "لأن تقدير الخبر إلخ" بحث، وهو أن في حذف الخبر مناسبة بين السؤال والجواب، وفي حذف الفعل تقليل الحذف، والثاني لا يعارض الأول فضلا أن يرحح عليه، ألا ترى أنهم يرححون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الإضمار على شريطة التفسير. لا يقال: "أقام زيد" ليس جملة فعلية؛ لأن الجزء الأول همزة الاستفهام، فالجزء الأول حرف لا فعل؛ لأننا نقول: همزة الاستفهام حرف، والحرف لا يقع جزء الجملة، فهي لا تخرج الجملة الفعلية عن الفعلية. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون تقدير "من قام": "زيد قام أم عمرو فام" إلى غير ذلك، لا "أقام زيد أم عمرو" لأننا نقول: الاستفهام بالفعل أولى من الاستفهام بالاسم.

= ومعنى الاستفهام، انقلب الجملة اسمية، ففي الجواب روعي التنبيه على أصل السؤال، وقد حقق الجيب هذا المعنى - كما ينبغي - في حاشية "شرح تلخيص المفتاح"، وقيل: لو قدر كذلك بطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى؛ لأن "من قام" سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم، و"زيد قام" يفيد تقوي الحكم وتكرر الإسناد. (علوي)

(١) فظهر الفرق بين المثالين، وأيضاً الأول في سعة الكلام والثاني في تضيقه، وفيه إشارة إلى أنه لا ينقلب لضرورة الشعر الحذف الجائز واجبا، وبه يظهر أن الحذف في كلام الأديب البليغ واقع، فالأول مجرد التمثيل والثاني للاستشهاد. (تاشندي)

نحو قول الشاعر<sup>(١)</sup> في مريثة يزيد بن نهشل: **لَيْبِكْ** على البناء للمفعول **يزيدُ** مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله **ضارعٌ** أي عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي يبيكه ضارع بقرينة السؤال المقدر،<sup>(٢)</sup> وهو "من يبيكه"، وأما على رواية "لَيْبِكْ<sup>(٣)</sup> يزيد" على البناء للفاعل ونصب "يزيد" فليس مما نحن فيه، .....

هذا القول

**يزيد:** أي على يزيد؛ لأن الكاء ينعدى بـ"على"، لكنها حذفت؛ لكثرة الاستعمال.

**وأما على رواية إلخ:** ولا يخفى أنه على تقدير البناء للفاعل تقدم المفعول إما لوزن الشعر أو للاهتمام بشأن يزيد؛ لأن الكلام فيه، وأما عدم كونه مما نحن فيه؛ لأنه لا يكون جواباً للسؤال المقدر حينئذ؛ لعدم محل السؤال حينئذ؛ لأن الفعل لا يتم بدون الفاعل؛ لأن مفهومه يستدعي الفاعل فهو كالجزم، فالسؤال حينئذ يكون بعد ما تم الفعل به، فيكون فعله مذكوراً حينئذ، بخلاف ما إذا كان على البناء للمفعول؛ لأن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل ليتم الكلام معه، فيكون للسؤال محل حينئذ.

ونقلوا عن العارف الرومي - قدس سره - أنه على تقدير بناء المفعول أيضاً ليس مما نحن فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "ضارع" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "ليبك"، وقوله: "يزيد" منادى حذف حرف النداء عنه أي يا يزيد، والجملة الندائية معترضة. وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمختبئ لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد، ناسب أن يكي عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة.

أقول: كلام مولانا الرومي حسن، ولكنه غير مضر للمقصود؛ لأن المقصود هو التمثيل، وهو حاصل بجعله مبنياً للمفعول، وذلك لأن قوله: "فليس مما نحن فيه" سلب كلي، ونقيضه الإيجاب الجزئي، لا السلب الجزئي، =

(١) هو ضرار بن نهشل، على ما وقع في "المطول"، وفي "الرضي": البيت لخارث بن نهشل، وفي "المنهل": قول أم ضرار بن نهشل. (جم)

(٢) المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول.

(٣) على البناء للفاعل فليس مما نحن فيه، وعلى البناء للمفعول أيضاً لو جعل "يزيد" منادى حذف حرف ندائه، وجعل "ضارع" مفعول ما لم يسم فاعله لـ"ليك" لا يكون مما نحن فيه، نقل هذا التوجيه عن المولى جلال الدين الرومي قدس سره. فإن قلت: إذا ذكر الفعل يخرج الشعر عن الوزن، فكان واجب الحذف، فلا يكون مثال الحذف بطريق الجواز، قلت: التمثيل باعتبار أنه كلام فصيح مع قطع النظر عن كونه شعراً، فتأمل. (عصمت)

**الخصومة<sup>(١)</sup> متعلق بـ "ضارع"<sup>(٢)</sup> أي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء؛<sup>(٣)</sup>**  
لأنه كان ظهيرا للعجزة والأذلاء. وآخر البيت:

### ومختبط مما تطيح الطوائح

والمختبط: السائل من غير وسيلة،<sup>(٤)</sup>.....

= وعلى البناء للمفعول مما نحن فيه في الجملة، فيصح جعله للتمثيل، بخلاف ما إذا كان مبنيا للفاعل. وقوله: "ليبك" أمر العائب معتل الآخر. ويحتمل أن يكون "يزيد" مفعول ما لم يشم فاعله، وقوله: "ضارع" منادى حذف النداء عنه، وقيل: يحتمل أن يكون "ضارع" بدل العلط من قوله: "يزيد".

**متعلق بضارع:** مع أنه لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار والمجرور من الظروف، ويكتفي فيها راتحة من الفعل، فلا يرد أن شبه الفعل يعمل عمله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وليس فيه من الشروط المذكورة في بحث اسم الفاعل، وإنما لم يجعل متعلقا بـ "يبكيه" المقدر؛ لأن هذا البكاء يكون بكاء لفوت "يزيد"، لا بكاء الخصومة، فلو كان متعلقا بـ "يبكي" المقدر يلزم أن يكون علة البكاء خصومة الباكي، وهو "ضارع"، ويكون ذات الباكي منظورا وملحوظا بالذات، وذات المبكي منظورا وملحوظا بالتبع، بخلاف ما إذا كان متعلقا بـ "ضارع"؛ فإنه حينئذ يكون ذات يزيد منظورا وملحوظا بالذات.

**ظهيرا:** يعني پشت بقاء، وهو علة البكاء لـ "ضارع" بسبب فوته.

**السائل !:** وقيل: السائل في الليل؛ لأنه يجمعه أحياء من السؤال في اليوم.

(١) أي لعجزه عن خصومة الخصماء.

(٢) إما بتقدير الموصوف أي شخص ضارع، فيعتمد على الموصوف ويعمل في المفعول، ونقول: الظرف بكفيه راتحة من الفعل، فلا حاجة إلى الاعتماد، ويحتمل أن يكون متعلقا بـ "يبكي" المقدر، لكنه ليس بقوي من جهة المعنى كما صرح به العلامة التفتازاني. (تأنيدي)

(٣) فيه إشارة إلى أن اسم الفاعل العامل في حكم المصارع، وإلى اعتماده على الموصول المقدر، وإلى حذف المضاف في قوله: "الخصومة"، وإلى أن الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجسم؛ لأن الجنس يشمل الأفراد وإن كان على سبيل البدل، واللام في قوله: "لأنه" تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل؛ لأن الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص. (مخرم)

(٤) أي من غير علفة وسابقة. (عبد الغفور)

والإطاحة: الإهلاك، و"الطوائح": جمع مطيحة على غير القياس، كلواقح جمع ملقحة، و"مما" يتعلق بـ"مختبط"،<sup>(١)</sup> و"ما" مصدرية، يعني: ويبكيه أيضا من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات ماله، وما يتوسل به إلى تحصيل المال؛ لأنه كان معطي السائلين بغير وسيلة. وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه أي لفهام قرينة

على غير القياس: والقياس جمعها على "مطيحات". كلواقح إلخ: من الإلقاح أبستن كردن، والقياس جمعها على "ملقحات". وما يتعلق بمختبط: قال - قدس سره - في "الحاشية": وتعلقه بـ"يبكيه" المقدر مما ياباه سليفة الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا. مصدرية: ويحتمل أن تكون موصولة، ولكن لا بد حينئذ من القول بحذف العائد في "تطليح". ماله: حاز جعل "ما" موصولة. وما يتوسل به إلخ: عطف على قوله: "ماله". و"ما يتوسل به إلى تحصيل المال" مثل صحة البدن، والبقر للزراعة وغير ذلك. لقرينة إلخ: قيل: القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف ففي هذه الصورة لا يلزم الإهمام من حذفه، ولا يحتاج إلى ذكر المفسر، بل القرينة في هذه الصورة تدل على أصل الفعل مطلقا لا على تعيينه؛ فإن حرف الشرط قرينة أصل الفعل لا لخصوص الفعل، وهو "استحارك"، وأجيب بأن مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حروف الشرط ووجود المفسر، إلا أن حرف الشرط يدل على تعيين النوع أي نوع الفعل، والمفسر يدل على تعيين الشخص.

(١) ويحتمل تعلقه بـ"يبكيه" المقدر، والمعنى حينئذ: يبكي مختبط من أجل إهلاك المنايا يزيد، فالمراد بالطوائح المنايا، وكلمة "ما" يحتمل أن تكون موصولة بتقدير العائد، أي الكرم الذي طوحته الطوائح والحوادث والمنايا، أو ماله الذي أطاحت الطوائح. وإيراد الصلة منبئ عن سببه كالمشتق، صرح به المحقق التفتازاني في بحث "لو" الشرطية، و"تطليح" على التقديرين معنى الماضي، عدل عنه إليه؛ استحضاراً لصورة ذلك الأمر الهائل، نحو: لقيت الأسد فأضربه فأقتله.

وقد نقل عن العارف المولوي صاحب "الثنوي" أن "يزيد" منادى بحذف حرف نداء، و"ضارع" و"مختبط" معمول "ليبك"، وليس فيهما حذف الفعل، فكانه قيل: وليبك يا يزيد على أحوال الضارعين؛ لوقوعهم في الشدة والضيق بفوتك. ولو تأملت أدركت لطافة هذا المعنى، أفاض الله تعالى شأبه غفرانه على عارف المعارف والحقائق. وإنما حذف حرف النداء إما لضرورة الشعر وإما لذهاب السامع كل مذهب ممكن. (تأنيدي)

وجوبا أي حذفاً واجبا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ أي (الأنوبة: ٦) في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر<sup>(١)</sup> لرفع الإبهام<sup>(٢)</sup> الناشئ من الحذف؛ فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً، بل صار حشواً،<sup>(٣)</sup> بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه؛ فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره، كقولك: جاءني رجل أي زيد، فتقدير الآية: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك،<sup>(٤)</sup> ف"أحد" فيها فاعل فعلٍ محذوف وجوبا، وهو "استجارك" الأول المفسر بـ"استجارك" الثاني،<sup>(٥)</sup> وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسره قائم مقامه مغني عنه، .....

**أي حذفاً واجبا:** أشار به إلى أن المصدر بمعنى الفاعل، ونصبه على المصدرية باعتبار الموصوف. **كقولك إلخ:** لأن هذا التفسير للمعنى لا للمحذوف، وامتناع الجمع بين المفسر والمفسر فيما نشأ الإبهام فيه عن حذف المفسر لا عن حفاء معناه.

(١) أي ذكر بعد الحذف مفسر.

(٢) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس. (عبد الغفور)

(٣) [أو بمنزلة الحشوا كما في الصورة الثانية] وهو زيادة معينة لا لفائدة، وهو قسمان: إما مفسد، أو غير مفسد، فالأول: مثل قوله:

ولا مضل فيها للشجاعة والندى      وصير العني لولا لقاء شعوب

والثاني قوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله      ولكنني عن علم ما في غد عمي

وإن لم يكن الزائد معيماً فإنه يكون تطويلاً كقول الشاعر:

فقدت الأدم لراهشيه      وألفى فولها كذبا ومينا. (مكرم)

(٤) الصواب: وإن استجارك أحد من المشركين. (ج)

(٥) لا حاجة إليه وإنما ذكره لبيان اندراج تحت الكلبي الذي بينه أولاً. (تاج الدين)

ولا يجوز<sup>(١)</sup> أن يكون "أحد"<sup>(٢)</sup> مرفوعاً بالابتداء؛ لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لا بد له من الفعل، وقد **يحذفان** أي الفاعل والفاعل معا دون الفاعل<sup>(٣)</sup> وحده في مثل: نعم جواباً لمن قال: أقام زيد؟ أي نعم قام زيد، .....

**لامتناع دخول حرف الشرط إلخ:** وهو "إن" و"لو" دون غيرهما، فالأولى أن يقال: لامتناع دخول "إن" على الاسم، ولا يخفى أن قوله: "أحد" تخصص بالصفة أي أحد من المشركين، فلا يرد أن "أحد" نكرة فلا يقع مبتدأ. **دون الفاعل إلخ:** وإنما لم يحذف الفاعل وحده؛ لأن النسبة إلى الفاعل جزء للفعل، والنسبة تستدعي الطرفين، فلا يجوز حذف الفاعل، لا يقال: هذا لو صح يلزم عدم جواز حذف الفعل؛ لما مر من أن النسبة يستدعي الطرفين؛ لأننا نقول: النسبة إنما يكون في الفعل لا في الفاعل، فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها، وهو باطل، بخلاف ما إذا حذف الفعل؛ فإنه لا يحذف إلا مع النسبة التي فيه، فلا محذور حينئذ، ويمكن أن يقال: وإنما قال: "دون الفاعل وحده"؛ لدفع وهم من يتوهم أن الفاعل محذوف في مثل: "نعم قام" جواباً لمن قال: أقام زيد؟ لأنه يصح أن يقال في جواب أقام زيد؟: "نعم قام" بدون ذكر الفاعل، وذلك لأنه ليس حذف الفاعل حينئذ؛ لأن الفاعل ضمير مستتر في "قام" راجع إلى "زيد" المذكور في السؤال.

لا يقال: إن الشارح قد أطلق الحذف على الضمير المستتر فيما سبق حيث قال: لم لا يجوز أن يكون معنى "زيد" في جواب "من قام؟" "زيد قام"، لا "قام زيد"؟ وأجاب بأنه على تقدير أن يكون تقديره: "قام زيد" يكون الفعل محذوفاً، بخلاف ما إذا كان تقديره: "زيد قام"؛ فإنه حينئذ يكون الفعل والفاعل محذوفاً، والتقليل في الحذف أولى؛ لأننا نقول: إطلاق الحذف على الفاعل الذي هو الضمير المستتر في "زيد قام" بتبعية الفعل؛ لأن حذف الفعل يستلزم حذف الضمير المستتر، فليس حذف فيه بالأصل، قيل: قد يحذف الفاعل وحده كما في مفعول ما لم يسم فاعله، وما قيل في الجواب بأنه لا يجوز حذف الفاعل وحده إذا لم يكن ما يقوم مقامه، والمفعول ما لم يسم فاعله يقوم مقامه ليس على ما ينبغي.

(١) صحة كونه مبتدأ باعتبار تقييده بـ "المشركين" أو باعتبار قصد العموم مثل: ثمرة خير من جرادة. (تاجندي)

(٢) جواب عن سؤال مقدر تقديره: لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف، ولو جعل "أحد" فيها مبتدأ لاحتصاصه بالصفة؛ لأن "من" في قوله: "من المشركين" بيانية، و"من" البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له، وهنا كذلك، فتكون الآية من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَوَّنْ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (البقرة: ٢٢١) حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف، فأجاب عنه بقوله: "ولا يجوز إلخ". (حرم)

(٣) لعدم حوازه إلا عند الكسائي كما يجيء في باب التنازع. (تاجندي)

فحذفت<sup>(١)</sup> الجملة الفعلية، وذكر "نعم" في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب؛ لعدم قيام<sup>٢</sup> ما يؤدي مؤداه<sup>(٣)</sup> في مقامه كالمفسر،.....

= بل الجواب: أن يقال: المراد أنه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء الفعل على حاله بأن لا يتغير، وههنا يتغير في مفعول مالم يسم فاعله، فيصير الجملة متعيرة فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معاً، قيل: يشكل بقولنا: "اضربوا القوم واضربن" بنون التأكيذ؛ لأن الواو المحذوف فيهما فاعل، إلا أن يقال: هذا الحذف بالقاعدة فهو مستثنى مما ذكره؛ لأن الحذف المذكور إنما يكون لقيام القرينة، ثم الفائدة في حذف الفعل ثم إيراد المفسر بعده أن التفسير بعد الإهام أوقع في النفس؛ لانتظار الذهـ حينئذٍ لذكر الفعل، بخلاف ما إذا ذكر الفعل أولاً.

**نوعية السؤال:** لأن في كل ما كان السؤال محققاً أو مقدراً يكون فيه جواز الحذف لا وجوبه.

**لعدم قيام الخ:** قال الفاضل السهم، فإن قلت: قد ذكر آنفاً أنه ذكر "نعم" مقام الجملة فيؤدي مؤداه؟ قلت: نعم ذكر "نعم" مقام الجملة، لكن لا يؤدي مؤداه، بل هي قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة، ولفظ الجملة المحذوفة تدل على معناها. وإنما قال: "بل هي قرينة تدل على لفظ الجملة"، ولم يقل: "بل هي تدل على لفظ الجملة" إشارة إلى أن دلالتها على لفظ الجملة بدون الوضع لا بالوضع؛ لأن القرينة أمر دال بلا وضع. أقول: ليس لها دلالة على لفظها لا بالوضع ولا بدونه كما لا يخفى على من له عقل سليم، بل قوله: "نعم" لتصديق الكلام السابق، فيكون التصديق للسؤال، وهو "أقام زيد" فإن تصديق الشيء يستدعي الحكم معه، فيكون "نعم" يؤدي معنى الجملة؛ لأنه لتصديق "أقام زيد".

فالجواب عن السؤال المذكور ما أفاده الشارح من أن "نعم" وإن قام مقام الجملة، ولكن لا يؤدي مؤداه في مقامها كالمفسر؛ فإنه قام مقام المحذوف ويؤدي مؤداه حتى يلزم في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف، وليس "نعم" كذلك؛ لأنه وإن قام مقام المحذوف، ولكن لا يؤدي مؤداه في مقامه مثل المفسر بأن كان في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف؛ فإن عند ذكر "أقام زيد" لا يكون في الكلام استدراك؛ لأنه يقال: نعم، قام زيد.

قيل: الدليل المذكور لو صح يلزم أن لا يكون الخبر في قوهـ: "لولا زيد لكان كذا"، واجب الحذف، أي لولا زيد موحود؛ لأن ما يقوم مقامه، وهو "لكان كذا" لا يؤدي مؤداه، ويمكن أن يجاب عنه بأنه لا يجوز؛ لأن قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كان في وجوب حذف الفعل والفاعل جميعاً، لا في وجوب حذف الخبر، فالقياس مع الفارق، والجواب بالفرق يتم في النقص الإجمالي.

(١) إنما يقدر جملة؛ لأننا نفهم نسبة تامة، و"نعم" غير صالحة لها؛ لأنها حرف غير مستقل بالمفهومية. (عبد الغفور)

(٢) إذ القائم مقام الفعل والفاعل هو "نعم"، وهو لا يعيد ما يفيد الجملة من النسبة التامة، والساد مسدد الجملة يجب أن يؤدي مؤداه. (ج)

(٣) واعلم أن الضميرين في قوله: "مؤداه" وفي قوله: "مقامه" راجعان إلى "أقام زيد". (بقا)

فيلزم<sup>(١)</sup> في الكلام استدراك، وإنما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال: أي نعم زيد قام؛ ليكون الجواب مطابقاً<sup>(٢)</sup> للسؤال في كونه جملة فعلية.<sup>(٣)</sup>

**وإذا تنازع الفعلان بل العاملان؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً، .....**

= وإن قلت: في قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه" نظراً؛ لأنه لا يلزم من انتفاء السبب الخاص - وهو عدم القيام المذكور المفهوم من قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه" - انتفاء المسبب الذي هو عدم وجوب الحذف؛ لأنه جاز أن يكون له أسباب أخرى، ألا ترى أن انتفاء الحرارة الخاصة التي بسبب النار لا يستلزم انتفاء مطلق الحرارة؛ لوجود الحرارة بسبب وجود الشمس، قلت: السبب ههنا ينحصر في السبب المذكور بالاستقراء.

**١ هـ الخ.** الفاء للتعقيب، أو بمعنى "حتى"، أي حتى يلزم فيه استدراك بسبب ذكر المحذوف.

**وإنما قدر بـ الخ.** قلت: لا بد أن يقدر جملة اسمية؛ ليتأكد فيصالح جواباً للمتردد كما لا يخفى، هكذا ذكره مولانا عص، أقول: الكلام ههنا في مجرد حذفهما معاً، وما ذكره لخصوصية المادة.

**ليكون الجواب الخ.** أو لأن التقليل في الحذف أولى؛ لأنه على تقدير: "نعم زيد قام" يكون الخير جملة، بخلاف ما إذا قيل: نعم قام زيد. **وإذا تنازع الفعلان:** أي في النسبة والقلب؛ إذ بعد تلفظ أحدهما هو متعين للعمل، ولا مجال للآخر أن يتنازع، وكل واحد منهما استوى في معموله من مضر ونحوه، كذا أفاده بعض الفضلاء، ثم لما كان باب التنازع مشتملاً على ذكر الفاعل من إضماره وحذفه فناسب إيراد أي باب التنازع في فصل الفاعل.

**بل العاملان:** قيل: كلمة "بل" للتفسير أي هذا من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه، وقيل: إرادة العامل من الفعل من قبيل تعليل الأصل على الفرع، أو تغليب الأكثر على الأقل، لا يقال: قوله: واقتصر على الفعلين بأي عنه؛ لأننا نقول: معناه: أنه اقتصر عليهما صورة، ويحتمل أن يكون للترقي أو للإضراب، وينبغي أن يقتصر العامل الغير المصدر؛ إذ في نحو: أعجبتني ضرب وقتل زيد لا يصح قطع النزاع على المذهبين؛ إذ لا يضم الفاعل في المصدر.

(١) تفريع للمع أي لا يتحقق ههنا ما يؤدي مؤدى الجملة السابقة كما يتحقق في الآية المذكورة حتى يلزم الاستدراك فيجب الحذف، إن قلت: نعم، ههنا كذلك، قلت: معناه الإفرادي لا يفيد إلا بانضمامه إلى غيره، فلو أفاد وحده لأفاد معنى الكلام المستقل، وليس فليس، إن قلت: فكيف جوزتم ذلك في "إن" كما سبق؟ قلت: لا يجوز ههنا أيضاً، ولذا اشترط أن يكون الخير فعلاً، فتأمل. (ت)

(٢) والمطابقة مطلوبة فلا يترك مانع. (جم)

(٣) وليكون التقليل في الحذف. (بقا)



نحو: زيد معط و مكرم عمرا، وبكر كريم وشريف أبوه، واقتصر على الفعل؛ لأصالته<sup>(١)</sup> في العمل، وإنما قال: "الفعالان" مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين؛<sup>(٢)</sup> اقتصارا على أقل مراتب التنازع،<sup>(٣)</sup> .....

**زيد معط إلخ:** في هذا المثال يكون التنازع في المفعول، وفي المثال الثاني في الفاعل؛ فإن قوله: "أبوه" فاعل، وقوله: "كريم وشريف" صفتان مشبهتان. **مع أن التنازع إلخ:** وما قيل: إن مرتبة الاقتصار بالفعلين مقدم على مرتبة إرادة العاملين من الفعلين، فكان ينبغي أن يسأل أولا بأنه لم أورد الفعلين بصيغة التثنية مع أن التنازع متصور في صورة الجمعية أيضا؟ وبعد ما أوردته بصيغة التثنية لم قال: "الفعالان" مع أن النزاع منصور في غير الفعل أيضا؟ فهو مجرد وهم؛ لأن ما ذكره الشارح أولا يتعلق بمادة الفعل، بخلاف الثاني؛ فإن كون الشيء تثنية أو جمعا من هبته وصورته.

ثم مثال تنازع الأكثر من الفعلين قولنا: صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم؛ وحيث يكون الفعل الثاني هو الفعل الأخير، وباقي الأفعال كالفعل الأول عند البصريين، والفعل الأول هو الفعل السابق، والباقي كالثاني عند الكوفيين، فعلى مذهب البصريين يعمل الفعل الثاني ويضم في الأفعال الباقية، وعند الكوفيين يعمل الفعل الأول ويضم في الأفعال الباقية. **اقتصارا على أقل إلخ:** وبعبارة أخرى اقتصارا على أول مراتب التنازع.

(١) ولقوة عمله؛ ولذا يعمل في المقدم والمؤخر، فهو بالتنازع أقرب من شبه الفعل، ولكثرة التنازع في الأفعال، بل نقول: اقتصاره على الفعل يكون عادة له من قوله: "والأصل: أن يلي عمله"، "وقد يهدف الفعل" إلى ههنا، فينبغي أن يورد نكتة الاقتصار في أول الافتراقات، وقد عرفت أننا أن المراد بالفعل: المسند إلى الفاعل، وحيث لا اقتصار ههنا، فافهم. (ت)

(٢) نحو: ضربت وأهت وأكرمت زيدا، إن قلت: تحقق فيه ثلاثة تنازعات والكلام في التنازع الواحد؛ فلت: بل فيه تنازع واحد، وهو تنازع الثلاثة، فقطعه بالإضمار في الأولين وعمل الأخير في الاسم الظاهر، ولو كان فيه ثلاثة من أفراد التنازع لزم التشريك البتة، وبهذا يندفع ما يقال: وقت تنازع الأفعال الثلاثة وقت تنازع الفعل، والكلية المعتبرة في الوقت تشمل الجمع، فتدبر. (طهناوي)

(٣) واكتفاء على ما هو أكثر وقوعا واعتمادا على ظهور المقايضة فيما هو الأول، ولا شك أن أكثر مواد التنازع في العاملين، بل في الفعلين. (عصمت)

وهو الاثنان **ظاهرا** أي اسما **ظاهرا**<sup>(١)</sup> واقعا **بعدهما** أي بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما، أو المتوسط بينهما معمول للفعل الأول؛ إذ هو يستحقه<sup>(٢،٣،٤)</sup> قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال التنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنها بحسب المعنى يتوجهان إليه،.....  
 فعلان اسم بعدهما اسم

**أي اسما إلخ:** أشار إلى أن قوله: "بعدهما" ظرف مستقر متعلق بقوله: "واقعا" وصفة لقوله: "ظاهرا"، فإن كون الظرف صفة إنما يكون باعتبار متعلقه، ولا يكون ظرفا لقوله: "ظاهرا"؛ لعدم صحة المعنى حيث؛ لأن المراد من الظاهر حيثند ليس معناه الاصطلاحي، وهو الاسم الظاهر، بل المراد منه: المعنى اللغوي المقابل للمخفي.

**إذ المتقدم عليهما إلخ:** هذا وقع على غير ترتيب اللف والنشر؛ لأن مرتبة بيان الظاهر مقدم على بيان البعدية، وذلك للقرب، أو لأن بيان قوله: "ظاهرا" طويل، بخلاف قوله: "بعدهما".

**معمول للفعل الأول:** فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين. **إذ هو يستحقه:** أي يستحقه قبل وجود الفعل الثاني فيرجح هذا الاستحقاق؛ لأن الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع، وبعد وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما أخذه الفعل الأول قبل وجوده، فلا يرد أن الاسم المذكور إذا كان بعدهما أيضا يلزم أن لا يكون للفعل الثاني مجال التنازع؛ لأن الأول حيثند أيضا يستحقه قبل الثاني، وذلك لأنه حيثند يستحقه قبل استحقاق الثاني لا قبل وجوده، واستحقاق الأول قبل استحقاق الثاني لا يمنع التنازع، وإنما يمنع استحقاق الأول قبل وجود الثاني.

**بحسب المعنى إلخ:** قيل: التوجه بحسب المعنى يمتنع في قولنا: "حسين وحسبتهما الزيدان منطلقا"؛ لأن الفعل الأول يستدعي بحسب المعنى مفعولا مفردا، والثاني يستدعي مثنى. أجاب عنه مولانا عبد بأن المراد: هو التنازع في طبيعة المطلق أي الذي من باب الإطلاق لا في خصوص "منطلقا". قال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا الجواب، بل هو مندفع من عبارة الشارح؛ لأن قوله: "يصح" بمعنى "يمكن"، فيمكن جعل الثنية مفردا وبالعكس، أي يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البذل؛ لأن أفرادها وتثنيته ممكنان فيتصور التنازع حيثند. وقوله: "مع وقوعه في ذلك الموضع" لدفع الضمير المتصل الذي بعدهما؛ لأنه لا يكون متصلا إلا بالفعل الثاني، فمع وقوعه متصلا لا يصح التنازع؛ لأنه معمول الثاني، ولهذا فرعه بقوله: "فحيثند لا يتصور تنازعهما إلخ" وإنما قال: "على البذل"؛ لأنه يمتنع أن يعمل في معا؛ لأنه يلزم توارد العلتين المستقلتين على معمول واحد، وهو باطل.

(١) إيماء إلى أن المراد بالظاهر مقابل المضمّر لا مقابل المخفي.

(٢) إذ هو طالب، والاسم مطلوب، والمزاحم مفقود. (عبد الغفور)

(٣) لأنه إذا وجد وحده بلا معارض، فلا يكون فيه مجال التنازع، بخلاف ما إذا كان مؤخرا عنهما؛ لأن كلا منهما طالب له؛ لأن اللاحق وجد مع معارضة السابق. (علوي)

(٤) أي كل واحد من المتقدم والمتوسط. (جمال الدين)

ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد<sup>(١)</sup> منها على البدل، فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل؛ لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو مع كونه<sup>(٢)</sup> متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول، كما لا يخفى<sup>(٣)</sup>.

وأما الضمير<sup>(٤)</sup> المنفصل<sup>(٥)</sup> الواقع بعدهما نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا، ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، .....

وأما الضمير المنفصل **إن** قال مولانا عس: هذا منقوض بمثل: "أقائم وقاعد أنت؟" فإن "قائم" و"قاعد" تنازعا في "أنت"، ويمكن قطع النزاع بالإضمار على المذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة. أقول: ينبغي أن يقال: قائم أو قاعد بـ "أو" لا بالواو، وحينئذ لا تنازع، ثم المراد من الاسم الظاهر في تعريف المبتدأ: هو العلم به ومما يجري مجراه، فيشتمل الضمير المنفصل، فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل المذكور من أن "قائم" مثلا في المثال المذكور مبتدأ مع أنه رافع لمضمر، فلا يصدق تعريفه عليه.

(١) أي يصح كونه معمولاً للأول وإن لم يكن له للثاني، وكذلك يصح أن يكون معمولاً للثاني وإن لم يكن له للأول.  
(٢) أي لا يأتي من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولاً لكل منهما ليتصور النزاع. (عبد الغفور)  
(٣) إذ لو كان معمولاً لحاز أن يتصل به كما يتصل بالثاني، والمتصل يجب اتصاله بعامله ولا يتصل بعامل آخر؛ لأنه كالجزم من العامل الثاني وتتمه له. (علوي)

(٤) ولا لزوم الانفصال؛ لأن الفصل يفترض الانفصال. (ت)  
(٥) اختلف في "أنا" نحو: "ما ضرب وأكرم إلا أنا" هل من باب التنازع أم لا؟ ف قيل: إنه ليس منه؛ لفساد المعنى لو أحرقت على قاعدته فقطعت النزاع على الإضمار كما فرره الشارح، وقيل: هو من باب التنازع، ولكن الضرورة ألجأت ههنا إلى الحذف وامتنع الإضمار؛ لما ينشأ من الفساد، والحذف من حيث هو حذف لا ينافي التنازع، هذا ما قيل، والشارح قال: إن المنع فيه هذا التنازع الجاري على قطعه لا نفس التنازع؛ فإنه حائز، وهو الموافق للرضي، قيل: هذا منقوض بمثل: "أقائم أم قاعد أنت؟" فإن "قائم" و"قاعد" تنازعا في "أنت"، ويمكن قطع التنازع بالإضمار على مذهبي البصرية والكوفية. (علوي)

(٦) بشرط كونه واقعا بعد "إلا" كما يدل عليه المثال والدليل، وصرح بذلك صاحب الباب. (جمال)

وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره<sup>(١)</sup> مع "إلا"؛ لأنه حرف لا يصح إضماره<sup>(٢)</sup> ولا بدونه<sup>(٣)</sup>؛ لفساد المعنى؛ لأنه<sup>(٤)</sup> يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود إثباته له، .....

**لأنه لا يمكن إلخ:** قيل: اللازم من ذلك هو عدم التنازع في الضمير المنفصل الذي بعد "إلا"، ولا يلزم منه عدم التنازع في الضمير المنفصل لم يقع بعدهما، مثل: "ما ضرب وأكرم أنا"، فالتنازع فيه في الفاعل، كما يكون التنازع في الفاعل في قولنا: "ما ضرب وأكرم إلا أنا" مع أنه لا يصح إضمار "أنا"؛ لأنه ضمير المتكلم ويتمتع إضماره في الماضي، وأجيب بأن التركيب الصادر من الفصحاء هو أن يكون بعد "إلا"؛ فإن قولنا: "ما ضرب وأكرم أنا" معنى قولنا: ما ضربت وأكرمت، وهذا هو التركيب الصحيح.

فإن قيل: التردد المذكور تجري في الاسم الظاهر أيضا مثل: ما ضرب وأكرم إلا زيد، فلا بد أن لا يكون في الاسم الظاهر أيضا تنازع، والجواب: أنه لما كان في أكثر مواد الاسم الظاهر تنازع فأعطي للأكثر حكم الكل، وأما في الضمير فليس فيه التنازع أصلا، فإن كان متصلا، وإن كان منفصلا فليس فيه التنازع بين الفريقين، وأجيب أيضا بأنه ذهب في ذلك إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذف الحرف جازع عنده دون إضماره، والجواب عنه بأن قوله: "وإذا تنازع الفعلان إلخ" قضية مهمة، وهي في قوة الجزئية ليس بشيء لصحة المهمة على تقدير إطلاق الاسم من غير تخصيص بالظاهر.

**ولا بدونه:** أي ولا يمكن إضماره بدون "إلا"؛ لفساد المعنى، فال مولانا عبد: إن كلامه يدل على أن الإضمار المذكور متصور في نفس الأمر مع أنه ليس كذلك؛ لأن الفاعل وهو "أنا" ضمير المتكلم، ويتمتع إضماره واستناره في الماضي، نعم، إذا كان بدل أنا "هو" يصح الأمر. أقول: هذه المناقشة في الحقيقة مناقشة في المثال، فلا يكون من دأب المناظرة، أو تقول: كلامه - قلس سره - سالية، وهي لا يقتضي وجود الموضوع، فلو لم يتصور ذلك الإضمار أيضا يصح كلامه.

(١) ولأن "أنا" ضمير المتكلم، وهو لم يستتر في الفعل الماضي، وإيراده بارزا ليس مذهب الفريقين. (عصمت)

(٢) أي استناره كاستنار الضمير. (عبد الغفور)

(٣) يفهم منه أن الإضمار بدون "إلا" ممكن، لكن يفسد المعنى؛ لإفادة نفي الفعل عن الفاعل والمقصود إثباته له، مع أنه غير ممكن؛ لأنه لم يستتر ضمير المتكلم في الفعل الماضي، وإضماره بالإبراز ليس مذهب الفريقين. (عصمت)

(٤) أي لأن الإضمار بدون "إلا".

ومراد المصنف بالتنازع ههنا: ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل؛ فلهذا خصه بالاسم الظاهر، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف، وأما على مذهب الفراء فيعملان معا، وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار، وهو ممتنع كما عرفت. فقد يكون<sup>(١)</sup> أي تنازع الفعلين في الفاعلية<sup>(٢)</sup>.....

**ومراد المصنف إلخ:** والحاصل: أن مراد المصنف بالتنازع: هو التنازع في الفاعل بأن يورد ضمير الفاعل للفعل الأول قبل المرجع، وذلك يختص بالاسم الظاهر؛ لما مر من امتناع التنازع في الضمير المنفصل، ولا يكون مراده: التنازع في المفعول، بل ذكره بالتبع، وهذا قال: ومراده بالتنازع إلخ؛ لأن المصنف لما قال فيما سبق: "إن الأصل في الفاعل أن يلي فعله فلذلك إلخ" فعلم منه أن الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة غير جائز، فأخذ أن يقول: إذا كان الاسم معمولاً للثاني وأضمر الفاعل للأول، فيلزم حينئذ الإضمار قبل الذكر، فالمصنف ذكر بحث التنازع وأشار إلى استثناء ذلك من القاعدة المذكورة.

**يقطع بالحذف:** أي ما ضرب إلا أنا، وأكرم إلا أنا؛ لأن حذف الحرف حائز عنده لا إضماره.

**فيعملان معا:** والظاهر عدم الخوازة لتوارد العلتين المستقلتين على معمول واحد، لكنه جوزه عند الضرورة.

**كما عرفت:** من أن الإضمار إما مع "إلا" أو بدونه، وكل واحد منهما غير جائز، ولقاتل أن يقول: إذا لم يتحقق التنازع عند الفريقين في قولنا: "ما ضرب وأكرم إلا أنا"، فيكون "أنا" معمولاً للثاني، فيلزم أن يكون الفعل الأول بلا فاعل، وهو باطل؛ لما مر من أن النسبة إلى الفاعل جزء في الفعل، وهي تستدعي الطرفين، والجواب: أنهم ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذفه جائز عنده، بخلاف الإضمار كما عرفت.

**في الفاعلية:** والفاعل أعم من أن يكون حفيفة أو حكماً، فيدخل مفعول ما لم يسم فاعله.

(١) أي إذا تنازع الفعلان فلا يخلو إما أن يكون التنازع في الفاعلية، فعلى هذا جواب الشرط، أو يكون جواب الشرط قوله: "فإن أعملت إلخ"، ويكون المعنى: إذا تنازع الفعلان بأحد الأنحاء الثلاثة يجوز لك إعمال الثاني والأول، فإن أعملت إلخ، وفي بعض النسخ: فيختار البصريون بالفاء، والجواب حينئذ بمنحصر أن يكون ذلك. (تأشده)

(٢) مع متعلقه خبر "يكون"، وإنما قال: "في الفاعلية" بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل: "في الفاعل" مع أنه أحصر؛ ليكون أعم من الفاعل الحقيقي والحكمي، مثل ما لم يسم فاعله. (محرم)

بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل: **ضربني وأكرمني زيد**، وقد يكون تنازعهما في **المفعولية**<sup>(١)</sup> بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل: **ضربت وأكرمت زيدا**، وقد يكون تنازعهما في **الفاعلية والمفعولية**، وذلك يكون على وجهين، أحدهما: أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء، مثل: **ضرب وأهان زيد عمرا**، .....

**في المفعولية:** والمفعول أعم من أن يكون حقيقته أو حكما، فدخل المفعول بواسطة حرف الجر، واعلم أن قوله: "فقد يكون في الفاعلية إلخ" بحسب اللفظ جزاء لقوله: "إذا تنازع الفعلان"، وبحسب المعنى تقسيم للتنازع، وعلى التقدير الثاني يكون الجزاء هو قوله: "فإن أعملت الثاني أضمرت إلخ" أي هذا الشرط مع جزائه جزء له ويكون الجزاء مقدرا، أي إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فلكل منهما إعمال، فحينئذ يكون الفاء في قوله: "فقد يكون إلخ" اعتراضية والجملة معترضة، وهذا عند عدم الفاء في قوله: "ويختار البصريون إلخ"، وأما على النسخ التي فيها الفاء، فيكون الجزاء قوله: "فيختار البصريون إلخ".

**فيكونان متفقين:** وإيراده للمقابلة بقوله: "مختلفين"، وإلا فلا يحتاج إليه.

**وذلك يكون على وجهين إلخ:** قال الفاضل السم: وله وجه آخر أيضا غير ما ذكره من الوجهين، وهو أن يقتضي أحد الفعلين الفاعل والمفعول والثاني المفعول فقط، نحو: ضرب وحسبت زيدا منطلقا؛ لأن النزاع في "زيدا منطلقا" في أن يكون أحدهما فاعلا والآخر مفعولا للأول أو يكونان مفعولي الثاني. أقول: هذا الكلام نشأ من الفاضل المذكور لعدم اطلاعه على كلام السارح، وذلك لأن قوله: "بل هو اجتماع القسمين الأولين" يشير إلى أن الوحدة النوعية معتبرة في التقاسيم، وإلا لم يكن شيء من التقسيمات حاضرا لوجود قسم بسبب اجتماع القسمين، فإذا عرفت ذلك فما أوردته الفاضل المذكور ومثله بقوله: "ضرب وحسبت زيدا منطلقا" يكون فيه اجتماع القسمين الأولين.

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "وفي المفعولية" معطوف على قوله: "في الفاعلية"، وإنما قال: "في المفعولية" ولم يقل: "في المفعول"؛ ليكون أعم عما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة وحكما كما هو معمول بالواسطة. (محرم)

وليس هذا<sup>(١)</sup> قسما ثالثا من التنازع،<sup>(٢)</sup> بل هو اجتماع القسمين الأولين.

وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه، ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة، وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين، فقله: **مختلفين** لتخصيص<sup>(٣)</sup> هذه الصورة بالإرادة، .....  
أي الوجه الثاني

**هذا:** أي ليس أحد الوجهين. **بل هو إلخ:** لأن أحد القسمين الأولين: ما يفهم من قوله: "في الفاعلية"، وثانيهما: ما يفهم من قوله: "في المفعولية"، وإذا اجتماعا حصل تنازع الفعلين في فاعلية اسم واحد، وتنازع الفعلين في مفعولية اسم واحد، فإذا كان القسم المذكور اجتماع القسمين الأولين فهو خارج عن المقسم؛ لما عرفت أن المقسم في كل قسميه مقبذ بالوحدة، فكأنه قال: التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وليس هذا قسما واحدا من التنازع، بل اجتماع القسمين فهو خارج عن المقسم.

**بالإرادة:** أي لتخصيص الإرادة بهذه الصورة بإدخال الباء على المقصور، لا على المقصور عليه. قال السيد - قدس سره - إن قوله: "مختلفين" احتراز عن القسم الأول، وهو ما إذا تنازع كل منهما في اسم باعتبار الفاعلية والمفعولية مثل: ضرب وأهان زيد عمرا، وعليه يدل قوله: "فقله: مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالإرادة" فهذا لإخراج القسم الأول الذي في الوجهين المذكورين؛ لأنهما متفقان فيه في الاقتضاء مع كون المتنازع فيه متعددا فيه صورة لا معنى؛ ولهذا قال السيد قدس سره: فقله: "مختلفين" مما لا بد منه في صحة الكلام، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: "مختلفين" لإخراج القسم المذكور؛ لأنه خارج بقيد المتنازع فيه؛ لأن المتنازع فيه في القسم الأول متعدد مع أن الاسم المتنازع فيه لا بد أن يكون واحدا كما هو واحد في القسم الثاني.

- (١) دق لما يتوهم أن هذا قسم آخر من التنازع لم يذكره المصنف، وذلك التنازع على ثلاثة أقسام، أحدها: أن يتفقا في اقتضاء الفاعلية، والثاني: أن يتفقا في اقتضاء المفعولية، والثالث: أن يختلفا فيها بأن يقتضي أحدهما الفاعلية والثاني المفعولية، وهذا القسم اجتماع القسمين لا قسم آخر؛ إذ لم يشترط في اقتضاء الفاعلية قيد "فقط". (عل)
- (٢) أي التنازع المذكور الذي هو تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه إفراذ "ظاهر" وتنكيره أيضا. (عبد الغفور)
- (٣) يعني أن قوله: "مختلفين" ليس قيدا احترازيا، بل بيانا لما هو المراد من القسم الثالث، والعامل فيه معنى الفعل الذي يستفاد من رجوع الصمير في قوله: "قد يكون" إلى "التنازع" المتعلق بالفعلين لا بالضمير؛ لأن الضمير لا يجوز عمله عند الجمهور. (ت)

يعني<sup>(١)</sup> قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء،<sup>(٢)</sup> وذلك<sup>(٣)</sup> لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثالا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ<sup>(٤)</sup> فعل من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث، .....

**حال كون الفعلين إلخ:** قال مولانا عبد: قوله: "مختلفين" حال، والفاعل فيه معنى فعلي، يستفاد من الضمير المستتر في قوله: "فقد يكون"؛ لرجوعه إلى "تنازع الفعلين" المدلول عليه بقوله: "إذا تنازع الفعلان"؛ لا أن العامل نفس الضمير، فيكون هذا التركيب مثل "هذا زيد قالما" في أن العامل فيه معنى فعلي توهمي. وحاصل كلامه: أن قوله: "مختلفين" حال من "الفعلين"، وهو فاعل لـ "تنازع" الذي هو مصدر، فقوله: "يعني قد يكون تنازع الفعلين" إشارة إلى ذلك، فيكون من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل، ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن في قوله: "قد يكون" أي تنازع الفعلين؛ لأن المعنى يكون حيثن: أي حال كون تنازع الفعلين مختلفين، وهذا المعنى غير صحيح كما لا يخفى.

**وذلك لا يتصور إلخ:** لا يقال: إن في قولنا: "ضرب وحسبت زيدا منطلقا" يكون الفعلان مختلفين في الاقتضاء؛ لأن الأول يقتضي الفاعل والمفعول، والثاني يقتضي المفعولين مع أن المتنازع فيه شيان؛ لأننا نقول: قد عرفت ما فيه، أو نقول: التنازع في هذه الصورة وإن كان في الشيتين، لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شيء واحد، وهو فاعلية زيد ومفعوليته، وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في "منطلقا".

(١) أشار بذلك إلى قوله: "مختلفين" حال من الفعلين المفهومين من معنى الكلام، وكذا العامل مفهوم من الكلام؛ لأن المعنى: وإذا تنازع الفعلان فقد يتنازعان في الفاعلية والمفعولية حال كونهما مختلفين في العمل، وليس العامل ضميرا لمصدر، وكذا صاحبه المفهوم منه؛ لأنه يلزم حينئذ كون الضمير عاملا في الحال وإذا ممنوع؛ لأن عمله مختص بالظرف. (عل)

(٢) بحيث لا يتفان في متعلق الاقتضاء؛ إذ هو الفرد الكامل، والمطلق منصرف إلى الكامل. (جم)

(٣) وذلك بدهي المانع عليه مكايرة محض، فاندفع ما قيل: منع ذلك مستندا بأنه يجوز باقتضاء الفعل الأول فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، والفعل الثاني بالعكس من ذلك، فهما بحسب الاقتضاء مختلفان. (جم)

(٤) يعني اكتفى بمثال القسمين الأولين ليستبطن منهما مثال القسم الثالث. (عصمت)



وذلك<sup>(١)</sup> يتصور على وجوه كثيرة،<sup>(٢)</sup> مثل: ضربني وضربت زيدا، وأكرمني وأكرمت زيدا، وضربني وأكرمت زيدا، وأكرمني وضربت زيدا، وغير ذلك<sup>(٣)</sup> مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا، فيختار<sup>(٤)</sup> النحاة البصريون إعمال الفعل الثاني لقربه<sup>(٥) (٦).....</sup>

وغير ذلك: أي من الأمثلة التي يكون اسم الظاهر فيها مرفوعا كعكس الأمثلة المذكورة وكون الاسم الظاهر مرفوعا فيها لأجل أن الاسم الظاهر معمول للفعل الثاني كما هو مذهب البصريين.

النحاة البصريون: والمراد بالبصريين: من يكون من البصرة ومن وافقهم وإن كان من غير البصرة، فلا يرد أن الكسائي كوفي فكيف يصح عده من البصريين؟

لقربه: أي لعدم الفاصلة بين الطالب والمطلوب، وعدم لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهذا ينظر إلى أن الفاصلة بالأجنبي وإن كان جائزا في باب التنازع، ولكن الاجتناب عنه مستحسن، أقول: هذا لو صح =

(١) هذا أيضا نكتة لعدم إيراد المثال للقسم الثالث، فتدبر. (ت)

(٢) بأن تأخذ الفعلين من أول المثالين، نحو: ضربني وضربت زيدا، أو تأخذهما من ثانيهما، مثل: أكرمني وأكرمت زيدا، أو تأخذ الأول من أولهما والثاني من ثانيهما، مثل: ضربني وأكرمت زيدا، أو بالعكس، مثل: أكرمني وضربت زيدا، هذا إذا كان الاسم الظاهر منصوبا، وأما إذا كان مرفوعا فكذلك، وذلك بعكس الترتيب في الأخذ، مثل: ضربت وضربني زيد، وأكرمت وأكرمني زيد، وضربت وأكرمني زيد، وأكرمت وضربني زيد. (علوي)

(٣) بأن يعكس الأمثلة الأربعة، فيقدم الناصب على الرفع، وهذه الأربعة أيضا بمنزلة مثال واحد، فهذا القسم في الحقيقة على قسمين. (حم)

(٤) الفاء جزائية أو تفصلية بين الفريقين. (محرم)

(٥) فهو على أخذه أقدر ولزم الفصل على تقدير إعمال الأول، ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المعجز وكلام الفصحاء، والاستقراء دل أيضا على أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم، فالأولى أن يستند به دون الأبعد، وأيضا لو أعمل الفعل الأول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي من غير ضرورة، ولعطفه على شيء، وقد بقي منه بقية، وكلامها خلاف الأصل، كذا في "الرضي". (محرم) [ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله. (عصمت)]

(٦) [أي إلى العامل الطالب، فالأولى أن يستند به دون الأبعد. (علوي)]

مع تجويز إعمال<sup>(١)</sup> الأول، ويختار النحاة الكوفيون الأول أي إعمال الفعل الأول مع الفعل  
تجويز إعمال الثاني؛ لسبقه،<sup>(٢)</sup> وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر، فإن أعملت الفعل  
الثاني كما هو مذهب البصريين، وبدأ به؛ .....

— يلزم أن يكون "لأكرمك" بنون التأكيد في قولنا: "والله إن أكرمتني لأكرمك" جزء الشرط، لا القسم؛ لقربه مع أنه جزء القسم لا الشرط، وإلا فينبغي أن يقال: "لأكرمك" بالثاء لا بنون التأكيد؛ لأن جزء الشرط يكون محذوفاً، بخلاف جزء القسم.

فلا يرد حينئذ أنه لم لا يجوز أن يكون لأكرمك بنون التأكيد جواباً للقسم والشرط جميعاً، فأيراده بنون التأكيد يدل على كونه جزء القسم، وأجيب بأن إعمال الثاني أولى؛ لقربه إذا كان القريب والبعيد في مرتبة واحدة أي متساويان، وفي المثال المذكور ليس في مرتبة واحدة، بل مرتبة القسم أقوى من مرتبة أداة الشرط؛ لأن القسم لاقتضائه التصدير أقوى، هذا حاصل ما ذكره مولانا عبد، ثم المراد من قوله: "لقربه" هو قربه بشرط مساواة العاملين في القوة، فلا نقض. مثل: "زيد يضرب ومكرم عمرو"، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أن المراد هو قربه مع مساواة العاملين في القوة؛ لثلاثا ينتقض. مثل: زيد يضرب ومكرم عمرا.

مع تجويز إعمال إلخ: أشار به إلى أن المراد من الاختيار المستفاد من قوله: "يختار"، هو الاختيار على سبيل الترحيح، لا على سبيل القطع والحزم. قيل: لو قال: المختار عند البصريين إعمال الثاني بخلاف الكوفيين، لكان أحصر، أقول: وقد ذكرنا ما فيه غير مرة. إعمال الفعل الأول: من قبيل حذف المضاف وإجراء إعرابه على المضاف إليه.

لسبقه وللاحتراز إلخ: ولو حذف يلزم حذف الفاعل من غير سد شيء مسده، وإنما تركه لظهوره، قال الفاضل السمع مولانا عص: ولما كان مجرد السبق في الاقتضاء وجهها ضعيفا لا يوجب ترجيح إعمال الأول ضم الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر ليقوي وجهه. أقول: كونه وجهها ضعيفا مما لا بد له من دليل، وأيضا الاحتراز المذكور سبب مرجح قوي، فلا حاجة إلى أن يضم إليه قوله: "لسبقه"؛ فإن إعادة اللام في قوله: "وللاحتراز" عطفه على قوله: "لسبقه" دون على "سبقه" يدل على أن كل واحد منهما سبب على حدة.

وبدا به: ولقائل أن يقول: كان ينبغي أن يذكر هذا القول في قوله: "فيختار البصريون إلخ"؛ لأن عند ذكره ههنا لكل واحد أن يقول: بدأ بتقديمه في العنوان، فالابتداء به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقا، إلا أن يقال: إنما تعرض لوجه التقديم ههنا؛ لأن مبنى الحكم على المذهبين على قوله: "فإن أعملت إلخ"، لا على قوله: "فيختار البصريون إلخ".

(١) أشار إلى أن المراد بالاختيار في قوله: "يختار": هو الاختيار بطريق الترحيح لا بطريق القطع وال لزوم. (عصمت)

(٢) لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى المطلوب أقدم من الاحتياج إلى الثاني إليه. (علوي)

لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً،<sup>(١)</sup> أضمريت الفاعل في الفعل الأول، إذا اقتضى الفاعل؛ لجواز الإضمار قبل الذكر<sup>(٢)</sup> في العمدة بشرط التفسير،<sup>(٣)</sup> وللزوم التكرار<sup>(٤)</sup>....

لأنه المذهب المختار إلخ: أي مختار المتأخرين من النحويين، لا مختار البصريين؛ لعدم الفائدة، ولا مختار الكوفيين؛ لأنه كاذب. لجواز الإضمار إلخ: فإنه إذا عمل الفعل الثاني فأضمّر الفاعل في الأول، فإذا كان الضمير فاعلاً فيلزم إضمار قبل الذكر في العمدة، والحاصل: أن المقصود من إيراد المرجع بعد الضمير رفع الإهام مع كونه مفسراً أيضاً، فالإضمار قبل الذكر حينئذ حائز اتفاقاً، كما قال في ضمير الشك في «قَالَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» (الإخلاص: ١) فإن المقصود من إيراد قوله: "الله أحد" هو أن يكون مفسراً ويرفع الإهام عن ضمير "هو"؛ لأنه ليس شيء يرجع الضمير إليه، فيكون مبهماً، وكذلك في "ربه رجلاً"، وأما إذا كان المقصود من إيراد المرجع بعده هو التفسير ورفع الإهام مع شيء آخر، وهو كونه معمولاً أو مفعولاً، ففيه خلاف بينهم، وحوزة البصريون، وأما الإضمار قبل الذكر في غير العمدة؛ فإنه لا يجوز إلا بشرط محض التفسير، ولم يفرق الكسائي بين الإضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير.

وللزوم التكرار إلخ: والحاصل: أنه إذا عمل الفعل الثاني ففي معمول الفعل الأول ثلاثة احتمالات: الإضمار أو الحذف أو الذكر، فاختاروا الأول؛ لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب التكرار نحو: "ضربني زيد وأكرمني زيد"، وهو غير مستحسن، فإذا عرفت هذا فلا يرد أن الأولى ترك اللاحق؛ لأن إيراده يشعر بكونه دليلاً على حدة مع أن المجموع دليل واحد، ويمكن جعله جواباً متضمناً لدليل على حدة، فكانه قيل: لم لم يذكره؟ =

(١) أشار بذلك إلى وجه كونه مختاراً. (علوي)

(٢) أي بشرط أن يجيء بعده ما يفسره، نحو: "هو زيد قائم"، وههنا كذلك وإن لم يكن محض التفسير، وأما نحو: "ربه رجلاً" فشاذ كذا في "الخواشي الهندية"، بخلاف الفضلة نحو: "ضربته وضربني زيد"؛ فإنه لا يجوز، ولو ذكر يلزم التكرار، نحو: "ضربني زيد وضربت زيدا"، والحذف لم يثبت في كلامهم. (عل)

(٣) يعني بشرط أن يقصد تفسيره بعد الإهام؛ لعدم سبق المرجع وإن لم يكن محض التفسير كما في "نعم رجلاً" و"بئس رجلاً" و"ساء رجلاً"، وهذا في العمدة، أما في غير العمدة فإنما يجوز إذا كان محض التفسير مثل: «فَقَصَّاهُ»

منع سبوابه (فصل: ١٢) وإنما ارتكب البصريون الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتة مع أنه لا ضرورة فيه لجواز

إعمال الأول؛ لكثرة إعمال الثاني في صورة التنازع في كلامهم، والموافقة معه مع الكثرة من أهم المهمات. (تاشنري)

(٤) وليس من باب التكرار إظهار المفعول في "حسين وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً"؛ لاختلاف اللفظ

إيراداً وتثنية. (عبد الغفور)

بالذكر،<sup>(١)</sup> وامتناع الحذف<sup>(٢)</sup> على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين أي على موافقته أفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنثاء؛ لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور، **دون الحذف**؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل .....  
 لأنه عبارة عنه طرف لـ "أصمرت"

= فالجواب المتضمن للدليل أن يقال: للزوم التكرار، لا يقال: قد لزم التكرار في "حسني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا"؛ لأننا نقول: الإظهار ليس من باب التكرار مطلقا؛ لاختلاف اللفظ أفرادا وتثنية.  
**دون الحذف**: ظرف لقوله: "أصمرت الفاعل"، ولما كان اختلاف الكسائي في الحذف، ولم يذهب إلى الإظهار أحد، فتعرض للحذف دون الإظهار، وقيل: إنما تعرض بالحذف؛ ليرتبط به قوله: "خلافًا للكسائي".  
**لا يجوز حذف الفاعل**: هذه مقدمة مشهورة، قد اعترض عليها بأن الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو: "ما ضرب وما أكرم إلا أنا"؛ لأنك قد عرفت سابقا أن البصريين ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي، وهو الحذف في الضمير المنفصل، وفي نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٨) حيث حذف "هم"، وهو فاعل عند سيبويه، وفي نحو: "أضربن" بصيغة الجمع أو الواحدة المحاطبة، وفي نحو: "أكرموا القوم" بخذف الواو والياء في الأول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وقد أوجب عنها، أما عن الأول فبأن المصدر قد ينزل منزلة الجوامد؛ فإن المصدر لا يعمل إذا وقع مفعولا مطلقا، فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا.  
 وأما عن البواقي فبأنها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسبا منسيا، والمخذوف في باب التنازع محذوف نسبا منسيا، وفيه بحث؛ لأن المخذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن المتعدي في مثل: "ضربت وأكرمت زيدا" نزل منزلة اللازم، فلم يكن من باب التنازع؛ لعدم اقتضاء المفعول؛ لأنه نزل منزلة اللازم، ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل: "ما ضرب وما أكرم إلا أنا"، فالأقرب أن يعتذر عن البواقي، أما عن مثل: "ما قام وما أكرم إلا أنا" فبأنه في عداد المستثنى، وأما عن نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ فبأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور أي كون "هم" فاعلا ليس مما ذهب إليه الجمهور، وأما عن الآخرين فبأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء، فكان الفاعل غير محذوف؛ لسد جزئه مسد الكل.

(١) أي بذكر الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الأول، وهو من حيث هو قبيح عند الكل فضلة كان أو عمدة. (جم)  
 (٢) أي حذف الفاعل كما سنعرف.

إلا إذا سد<sup>(١)</sup> شيء مسده، **خلافًا للكسائي**؛ فإنه لا يضمّر الفاعل، بل يحذفه؛ تحرزًا عن الإضممار قبل الذكر، ويظهر أثر الخلاف في نحو: ضرباني وأكرمني الزيدان عند البصريين، وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي، **وجاز<sup>(٢)</sup>** أي إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل .....

**خلافًا للكسائي**: أصله: يخالف قول الإضممار قول الكسائي خلافًا، فيكون مفعولًا مطلقًا، وليس حالًا من فاعل "أضمرت"؛ لأن إسناده المخالفة إلى الجمهور غير جائز. **عند البصريين**: لأهم يضمرون الفاعل في الأول على وفق الاسم الظاهر. **عند الكسائي**: فإنه لا يصح الإضممار في الأول؛ لكون الفعل مفردًا، فيكون محذوفًا أي ضربني الزيدان إلخ.

**وجاز**: لا يقال: لا يحتاج إلى إيراد قوله: "جاز"؛ لأننا نقول: نعم، لا يحتاج إليه عند إيراد قوله: "خلافًا للفراء" بعد قوله: "ويختار البصريون" بأن يقال: ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأول خلافًا للفراء مع الفريقين؛ فإنه أي الفراء لا يجوز إعمال الثاني فقط فيما إذا اقتضى الأول الفاعل، بل يجب عنده إعمال الأول، لكن لما لم يذكر كما ذكر أورده ههنا؛ لسد المسافة ولبيان قول الفراء، فيكون قوله: "جاز" حيلة اعتراضية، فظهر مما ذكرنا أن قوله: "خلافًا للفراء" متعلق بقوله: يختار إعمال الأول مطلقًا عند الكوفيين، ويختار إعمال الثاني مطلقًا عند البصريين.

لا يقال: لم يورد قوله: "خلافًا للفراء" يلي قوله: "ويختار البصريون"؛ لأننا نقول: أراد أن يكون كل واحد من الخلافات يلي الآخر، أو نقول: قوله: "خلافًا للفراء" متعلق بقول الفريقين معًا، لا بقول البصريين فقط كما يظهر من بيانه - قدس سره - وقد أشرنا إليه آنفاً، وتقدير قوله: "خلافًا للفراء" أنه يخالف قول البصريين أو يخالف قول الفريقين خلافًا ثابتًا للفراء.

(١) كما في "ما قام إلا زيد" و"ما ضرب إلا زيد" بصيغة المجهول، فإن قيل: قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده نحو: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾ حيث حذف "بهم"، وهو فاعل عند سيبويه، ونحو: "أضرتن" حيث حذف الفاعل، وهو الواو ونحو: "ما قام وما قعد إلا أنا" حيث حذف "إلا أنا"، قيل: إن ما ذكر من الأمثلة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسبيًا منسياً، والمحذوف في باب التنازع محذوف نسبيًا منسياً. (علوي)

(٢) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء. (عبد الغفور)

**خلافا للفراء<sup>(١)</sup>** فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الأول الفاعل؛ لأنه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته، تقول: ضربني وأكرماني الزيدان، ولا يلزم حينئذ محذور، وقيل: روي عنه تشريك الرفعين أو إضماره<sup>(٢)</sup> بعد الظاهر كما في صورة.....  
الفاعل

**مذهب الجمهور:** أي البصريين، وإنما لم يتعرض للتكرار؛ لأنه لم يقل به أحد في الفاعل.  
**تشريك الرفعين:** فإن قلت: يلزم حينئذ توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد، وذلك غير جائز؛ لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم، قلت: إن الفراء يجوز توارد العلتين، ولا يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم، بل العامل عندهم بمعنى العلامة، ولا بأس بكون علامتين لشيء واحد كالضرب والإكرام. **إضماره إلخ:** أي على تقدير إعمال الثاني، والمراد أنه نقل عنه رويان، أحدهما: التشريك، والثاني: الإضمار بعده، فيكون كلمة "أو" للشك عن الراوي دون التحجير.  
**كما في صورة إلخ:** أي إذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والأول الفاعل روي عنه إعمال الثاني وإضمار الفاعل للفعل الأول بعد الاسم الظاهر، فالفراء سلم معموليته للفعل الثاني على هذه الرواية: لا يقال: من أين يعلم أن قوله: "ضربني وأكرماني زيد" مثال على مذهب الفراء؛ فإنه يحتمل أن يكون "زيد" معمولاً للأول؛ لأننا نقول: إنما يعلم ذلك من قوله: تأخير الضمير من الاسم الظاهر؛ لأنه لو أضمر قبله مع كون الاسم الظاهر معمولاً للثاني يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة أيضاً، بخلاف ما إذا جعل معمولاً للأول.

(١) لم يقل: خلافا للكسائي والفراء؛ لأنه يدل على أن خلافهما على نصح واحد، وليس كذلك، ولو قال: "أضمرت الفاعل في الأول خلافا للفراء، دون الحذف خلافا للكسائي"، لا يفهم منه عدم حواز إعمال الثاني على تقدير اقتضاء الأول الفاعل؛ لجواز أن يكون مع الكوفيين، فلهمذا قال: "وحاز خلافا للفراء"؛ ليفهم منه عدم الجواز عنده. (بأغندي)

(٢) أي إضمار الفاعل للفعل الأول إذا أعملت الثاني في الظاهر.

تأخير الناصب، تقول: ضربني وأكرمتي زيد هو، وضربني وأكرمت زيدا هو، ورواية المتن<sup>(١)</sup> غير مشهورة عنه، وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر،<sup>(٢)</sup> وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر، .....

**ورواية المتن إلخ:** وإنما جعل رواية الغير المشهورة عنه رواية المتن؛ لبصير مشهورة عنه وبخرج عن مرتبة غير الاشتهار، فلا يرد حينئذ ما ذكره بعض المحشين من أنه يمكن حمل عبارة المتن على الوجه الذي يوافق إحدى الروایتين المشهورتين عن الفراء - وهما المذكورتان في الشرح - بأن معنى قول المصنف: "حاز خلافا للفراء"، أي حاز إعمال الفعل الثاني فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعل، خلافا للفراء؛ فإنه لا يجوز إعمال الثاني عنده، بل يجب عنده تشريك الراجعين في الظاهر، هذا على تقدير إحدى الروایتين. ومعناه: أنه حاز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعلين الفاعل، وإضماره للأول قبل الظاهر، خلافا للفراء؛ فإنه لا يجوز إضمار الفاعل للأول قبله عنده، بل يجب عنده إضمار الفاعل للأول بعده، هذا على رواية أخرى. فاعترضوا على الشارح بأنه على هذا كيف يصح قوله: "ورواية المتن غير مشهورة عنه" وقوله: "وقيل: روي عنه إلخ"؛ ويمكن الجواب عنه بأن قوله: "ورواية المتن غير إلخ" معنى أن رواية المتن على ما فسرناه، أو على الرواية التي فسر المتن بها غير مشهورة.

**تحرزا عن التكرار:** أي تكرار الاسم المتنازع فيه وإن كان فاعلا لأحدهما ومفعولا للآخر. وإن قلت: قد وقع التكرار في مثل: "حسبي منطلقا وحسبت زيدا منطلقا"، قلت: التكرار غير حائز إذا كان الاستعانة عن ذكره. **وعن الإضمار إلخ:** والمراد قبل الذكر في الفضلة إذا كان بعده اسم، وكان المقصود من إيراد محض التفسير ورفع الإبهام، وأما إذا كان المقصود من إيراد وقوعه معمولا للفعل أيضا فلا يجوز، وهذا المعنى يفهم بقرينة ما سبق، فلا يرد أن الإضمار قبل الذكر في الفضلة حائز كما في مثل: "ربه رجلا"، وقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَعِ سَمَواتٍ﴾ (فصات: ١٢) وذلك لأن ذكر قوله: ﴿سَعِ سَمَواتٍ﴾ في المثال المذكور محض تفسير الضمير، بخلاف ما نحن فيه؛ فإن ذكر المرجع فيه ليس محض التفسير، بل ذكره؛ ليكون معمولا للفعل الثاني عند إعماله، وحمل بعض الشارحين قولهم: "ربه رجلا" على الشذوذ.

(١) هي أنه يجب عنده إعمال الفعل الأول عند اقتضاء الفاعل. (عل)

(٢) أي لو ذكر المذكور بعد الفعلين بعينه بعد الأول. (ج)

إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ،<sup>(١)</sup> وَإِلَّا أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ أَظْهَرَتْ أَيَّ الْمَفْعُولِ نَحْو: حَسْبَنِي مَنْطَلِقًا وَحَسْبَتْ زَيْدًا مَنْطَلِقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدٍ مَفْعُولِي بَابِ حَسْبَتْ،<sup>(٢)</sup> وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ؛<sup>إِيَّاهُ</sup>

إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ: شَرْطُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْجُزْءِ؛ لِنَقْدِمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "حَذَفْتُ الْمَفْعُولَ"، وَالْمُرَادُ هُوَ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ وَإِظْهَارِهِ، لَا عَنِ الْمَفْعُولِ نَفْسِهِ مِثْلُ: "ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا"، فَلَا يَرَدُ أَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ الْمَفْعُولِ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي غَيْرُ جَائِزٍ. لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِيْلَاحُ: قِيلَ: يَنْتَقِضُ هَذَا بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَيْرًا لَّهُمْ﴾ (آل عمران: ١٨٠) فَيَمُنْ قَرَأَ "لَا يَحْسِبَنَّ" عَلَى صِيعَةِ غَالِيَةِ تَقْدِيرِهِ: لَا يَحْسِبَنَّ يَخْلَهُمْ هُوَ حَيْرًا لَهُمْ، فَأَحَدُ مَفْعُولِي "يَحْسِبَنَّ" - وَهُوَ يَخْلَهُمْ - مَحْذُوفٌ، وَالْآخَرُ مَذْكُورٌ، وَهُوَ "حَيْرًا لَهُمْ".

وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لـ "يَحْسِبَنَّ" فِي الْآيَةِ ضَمِيرَ "هُوَ" بِرَجُوعِهِ إِلَى الْبِخْلِ أَيَّ لَا يَحْسِبَنَّ الْبِخْلُ هُوَ حَيْرًا لَهُمْ، وَيَجُوزُ وَضْعُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْضِعَ الْمَنْصُوبِ كـ "أَنْتَ" فِي قَوْلِكَ: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: ٣٢). لَا يَقَالُ: يَجُوزُ تَنَازُعُهُمَا فِي "زَيْدًا" فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، فَإِذَا جَعَلَ مَعْمُولَ الثَّانِي يَضْمُرُ الْفَاعِلُ فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي الْفَضْلَةِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: هَذَا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْ إِيْرَادِهِ مُحَضَّرُ التَّفْسِيرِ لِلْإِهْمَامِ، لَكِنْ كَوْنُهُ مَعْمُولًا مَقْصُودًا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ بِقَرِينَةِ الْفِرَاقِ بِهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ إِيْلَاحُ: لَا يَقَالُ: إِنَّمَا يَلْزِمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَوْ أَضْمَرَ قَبْلَ الْاسْمِ الظَّاهِرِ، وَلَوْ أَضْمَرَ بَعْدَهُ فَلَا؛ لَأَنَّا نَقُولُ: حَيْثُ نَلْزِمُ الْفَاصِلَةَ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الرُّضْيِيُّ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُونَ؛ فَلِغَلْمِ يَقْبِحُونَ الْفَاصِلَةَ بَيْنَهُمَا، قِيلَ: يَلْزِمُ الْفَاصِلَةَ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعَ مَعْمُولِهِ أَجْنَبِيٌّ، وَيَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْفَاصِلَةَ بِالْأَجْنَبِيِّ جَائِزٌ فِي بَابِ التَّنَازُعِ. قِيلَ: إِنَّمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ مَفْعُولَهُ بِالْحَقِيقَةِ مَضْمُونُ الْمَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْحِسَابِ وَالْعِلْمِ، فَلَوْ حَذَفَ أَحَدُ مَفْعُولَيْهِ لَزِمَ حَذْفُ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ مِنَ الْمَفْعُولِ وَاحِدًا، وَاعْتَرِضَ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَجْزُوءَةَ لِلْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي الْفَاعِلِ هِيَ امْتِنَاعُ حَذْفِهِ، وَهُوَ مُحْتَقِقٌ هُنَا؛ لِامْتِنَاعِ حَذْفِ أَحَدِ مَفْعُولَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَقَالُ: لَا نَسْلِمُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةُ امْتِنَاعِ حَذْفِهِ قَوْلُهُ: "إِذَا جَعَلْتَ زَيْدًا إِيْلَاحُ؛ لِأَنَّهُ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(١) أَيَّ إِنْ جَازَ حَذْفُهُ نَحْو: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا. (ج)

(٢) وَالْمُرَادُ بِـ "بَابِ حَسْبَتْ" مَا هُوَ مُتَعَدٍّ لِمَفْعُولَيْنِ، ثَانِيَهُمَا مَعْمُولٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدٍ مَفْعُولَيْهِ مَعَ ذِكْرِ الْآخَرِ؛ لِكُونِهِمَا بِمَنْزِلَةِ أَمْرٍ وَاحِدٍ إِذْ مَعْنَى "عَلِمْتَ زَيْدًا فَائِمًا" عَلِمْتَ قِيَامَ زَيْدٍ، فَلَوْ حَذَفَ يَكُونُ كَحَذْفِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْكَلِمَةِ. (تَأْتِي فِيهِ)



لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، وإن أعملت الفعل الأول<sup>(١)</sup> كما هو مختار الكوفيين أضممت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه، نحو: ضربني وأكرمني زيداً إذا جعلت زيدا فاعل "ضربني"، وأضممت في "أكرمني" ضميرا راجعا إلى "زيد"، لتقدمه رتبة، فلا محذور فيه حينئذ، لا حذف الفاعل، ولا الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، بل لفظا<sup>(٢)</sup> فقط، وهو جائز، وأضممت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه، على المذهب المختار<sup>(٣)</sup>، ولم تحذفه وإن جاز حذفه؛ لثلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغائر للمذكور،

لفظا فقط: لأنه معمول الأول، فيكون مقدما رتبة. على المذهب المختار: قيل: لم يذهب إلى إضمار المفعول أو حذفه في الفعل الثاني بعد إضمار الفاعل في الفعل الأول، فلا يجوز قوله: "على المذهب المختار" ولهذا قال مولانا عيسى: وكأنه أراد من "المذهب" الاستعمال، فلعلة أراد من "المذهب" المعنى اللعوي لا العربي، فيحوز أن يراد من "المذهب المختار" الوجه المختار أيضا كما هو مختار بعضهم.

لثلا يتوهم إلخ: لا يقال: كون المختار عدم الحذف لا يحتاج إلى الدليل؛ لأنه الأصل لما مر من أن المختار هو الإضمار، فإذا كان الإضمار أصلا فلا يجوز اختيار الحذف؛ لأننا نقول: نيه به على إقامة وجه آخر لعدم الحذف، وهو التوهم المذكور، ثم لا يخفى أن التوهم باعتبار كون المفعول بعد الفعلين؛ فإنه حينئذ يكون مفعولهما متحدا في الحقيقة، فالتوهم وقع في موقعه، بخلاف ما إذا كان المفعول الثاني مغايرا للأول، فلا بد حينئذ أن يقال: "ضربت زيدا وأكرمت عمروا" بإيراده بينهما في اللفظ. مغائر للمذكور: أي المفعول المذكور، فإذا كان مغايرا فلا يكون الاسم المتنازع فيه حينئذ واحدا، بل متعددا، فلا يتصور التنازع.

(١) ولا يخفى أن إعمال الأول في مثل: "ضربني وأكرمني زيد" يوجب الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله، ولو كان العاملين اسمي التفضيل لكان ذلك الفصل مخلا بعملهما؛ لضعفه في العمل. (ت)

(٢) لو أضممت متصلا بالفعل الثاني كما هو الأصل اللاحق. (عصمت)

(٣) أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجهها مرحوحا حمل قوله تعالى: ﴿وَأَهْلُؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ﴾ (الحاقة: ١٩) على إعمال الثاني، وإلا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح. (عبد الغفور)

ويكون الضمير حينئذ راجعا إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول: ضربني وأكرمته زيد، **إلا أن يمنع ما منع** (١) من الإضمار كما هو القول المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار، **فتظهر** المفعول؛ فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو: حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا، حيث أعمل "حسبي" فجعل "الزيدان" فاعلا له و"منطلقا" مفعولا له، وأضمر المفعول الأول في "حسبتهما" وأظهر المفعول الثاني، وهو "منطلقين" مانع، وهو أنه لو أضمر مفردا خالف المفعول الأول، (٢) .....

**حينئذ**: أي حين إضمار المفعول في الفعل الثاني. **إلا أن يمنع**: أي أضمرت المفعول في جميع أوقات إلا وقت منع مانع، وقوله: "إلا أن يمنع مانع" مستغنى عن الحذف والإضمار جميعا، أي أضمرت على المختار وحذفت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو الخ.

**حسبي وحسبتهما إلخ**: وإنما لم يقل: "حسبي الزيدان وحسبتهما" مع أن "الزيدان" فاعل لـ "حسبي"؛ إشارة إلى التنازع الآخر بينهما في الفاعلية والمفعولية؛ لأن ما ذكره مثال لصورة قطع النزاع المذكور، ويجوز أن يكون صورة النزاع باعتبار قولنا: حسبي وحسبت الزيدان منطلقا، فالفعل الأول يقتضي أن يكون "الزيدان" فاعلا له، والفعل الثاني يقتضي أن يكون مفعولا له. لا يقال: لا يجوز أن يكون "الزيدان" مفعولا؛ لأن نصبه بالياء لا بالألف؛ لأننا نقول: كما يكون في الاسم المتنازع فيه تبديل الرفع بالنصب كذلك فيه تبديل الألف بالياء، ولأهما قائمان مقام الرفع والنصب، وفيه ما يناهز لما سيأتي ظاهرا، فتأمل. **ومنطلقا مفعولا له**: لا يقال: لا يحتاج إلى هذا القول للزومه من قوله: "حيث أعمل حسبي" أي في "منطلقا" فيكون مفعولا له؛ لأننا نقول: فجعل الزيدان إلخ" تفريع على ما ذكر، فلا يلزم الاستدراك.

**خالف المفعول إلخ**: مع أنه لا بد أن يكون موافقا له؛ لأن المفعول الأول موصوف له، ولا بد من توافق الصفة للموصوف.

(١) استثناء من مدلول الكلام السابق، أي أضمرت على المختار وحذفت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار والحذف، ولذا قال: "فتظهر" إشارة إلى أن الاستثناء متعلق بالأمرين. (تاجندي)

(٢) وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد. (عبد الغفور)

ولو أضمر مثني خالف المرجع،<sup>(١)</sup> وهو قوله: "منطلقاً"، ولا يخفى أنه لا يتصور  
التنازع في هذه الصورة<sup>(٢)</sup> إلا إذا لاحظت<sup>(٣،٤)</sup> المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات  
ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين  
أي مطلقاً

ولا يخفى أنه إلخ: أشار بقوله: "لا يتصور" إلى أن تأويل المفعول الأول بكل واحد مما لا بعاً به؛ فإنه إذا أول  
بكل واحد، فلو أضمر المفعول الثاني مفرداً لا يخالف المفعول الأول، فحينئذ لا يجوز قوله: "وهو أنه لو أضمر  
مفرداً خالف المفعول الأول".

وإلا فالظاهر إلخ: قال الفاضل السم: فيه أن إعراب التثنية في الاسم الظاهر المتنازع فيه كإعراب الرفع  
والنصب والتذكير والتأنيث، فكما يجوز أن يتبدل الإعراب أو التذكير والتأنيث عند الإعرابين يجوز أن يتبدل  
الإفراد والتثنية عند الإعرابين، فكما لا يضر التبديل الأول وحدة المتنازع فيه كذلك لا يضر التبديل الثاني  
فيها. وما ذكره الفاضل المذكور هو حاصل ما ذكره مولانا عص. أقول: الفرق بينهما؛ لأن تنازعهما في نفس  
الاسم، فلا يضر التبديل في الوصف، والتذكير والتأنيث من أوصافه، بخلاف الإفراد والتثنية؛ فإن التبديل فيهما  
في نفس الاسم لا في وصفه، والتبديل في الاسم المتنازع فيه يستلزم عدم التنازع؛ لأنه لا بد أن يكون المتنازع  
فيه واحداً حتى يتصور التنازع.

(١) قال الشيخ الرضي: حاز مخالفة الضمير للمرجع إذا لم يلبس المخالفة بينهما. (عبد العفور)  
(٢) وهي كون العاملين متوجهين إلى المفعول الثاني من الجهة العامة، وكون أحدهما مثني والآخر مفرداً لا يضر،  
ورد عليه بأن لا نسلم أنهما توجها إليه من الجهة العامة؛ لكونهما من نواحي الابتداء، فيقتضيان مفعولاً يكون  
محمولاً على المفعول الأول ومطابقاً له، لا مجرد الذات المتصفة بالانطلاق. (عل)  
(٣) فيه أن الفعلين وانفصاءهما يمنع هذه الملاحظة؛ إذ الأول يقتضي مفعولاً مفرداً؛ ليكون محمولاً على الأول،  
والثاني يقتضي مفعولاً مثني محمولاً على الأول. (جمال)

(٤) فنقول: مفهوم المنطلق يتصور على وجهين، أحدهما: ذات متصفة بالانطلاق من غير ملاحظة الوحدة، وهو  
المنطلق، وثانيهما: المقيد بالوحدة، وعلى الأول يتصور النزاع؛ لأن "المنطلق" يحمل على المفرد وعلى المثني، وعلى  
الثاني لا يتصور النزاع؛ لأن الفعل الأول يقتضي الواحد، والثاني التثنية، فإن قلت: لفظ "المنطلق" يدل على المقيد  
بالوحدة، فكيف يلاحظ مفهوم هذا اللفظ على سبيل الإطلاق؟ قلت: كثيراً ما يذكر المفرد ولا يلاحظ معنى  
الوحدة، وما نحن فيه من هذا القبيل، أو نقول: النزاع في الحقيقة منعلق بالمنطلق المذكور في ضمن المقيد لا في  
أمر المفرد والتثنية، وأخذ أحدهما ويجعل مفرداً، وأخذ الآخر ويجعل مثني. لا يقال: فلا نزاع في الاسم المذكور  
بعد الفعلين والكلام فيه؛ لأننا نقول: بل فيه نزاع باعتبار تأدية المطلق في ضمنه، فتأمل. (تكملة)

في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولا مفردا، والثاني مفعولا مشئى، فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع. ولما استدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول<sup>(١)</sup> بقول امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة      كفاني ولم أطلب قليل من المال<sup>(٢)</sup>

= لا يقال: إعراب التثنية أيضا كالوصف في الاسم كالإعراب بالحركة، فيضر التبديل في الوصف ههنا، فكيف لا يضر في الرفع والنصب؟ لأننا نقول: إعراب التثنية داخل في نفس الاسم، بخلاف الإعراب بالحركة بدليل أن إطلاق اسم التثنية لا يجوز بدون إعرابها، بخلاف اسم المفرد؛ فإنه يصح بدون الحركة، لا يقال: إن قوله: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ" ينفي قوله: "ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع إلخ"، وهو ظاهر، لأننا نقول: المراد من عدم تصور التنازع هو نفي التنازع، إلا أن المبالغة في النفي لأجل ما مر من أن تأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد، فاعلم ذلك.

ثم اعلم أن قوله: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ" بمعنى أنه وإن لم نلاحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع عدم ملاحظة التثنية وإفراده فالظاهر المتبادر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول، يعني لو حمل الكلام على خلاف الظاهر جاز التنازع بينهما في المفعول الثاني عند عدم الملاحظة المذكورة يجعل المفعول الأول في تأويل كل واحد، فأشار الشارح بقوله: "ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع إلخ" إلى نفي ما هو غير ظاهر ومتبادر من العبارة؛ لبعده وعدم الاعتداد بشأنه، وأشار بقوله: "وإلا فالظاهر إلخ" إلى احتمال الظاهر إلخ. وهذه الملاحظة في قلبه من عند الله تعالى، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره بعض المحشين من أنه يفهم من العبارة جواز تنازع الفعلين في المفعول الثاني على تقدير عدم ملاحظة المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، ليس الأمر كذلك، فالأولى أن يقول: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني".

**لأدنى معيشة:** المعيشة: زعمك وأنجي بأن زعمك كند، ما يقتات به، فالمراد هو هذا.

(١) لا يقال: لقاتل أن يقول: لا يجوز أن يكون من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرحوح، وهو حذف المفعول، لأننا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن. (عبد الغفور)

(٢) فالسعي: الطلب، والمعيشة: ما يعاش به من نحو المأكول والمشرب والملبس، والمعنى: لو كان طلبي لأجل تحصيل أدنى ما يعاش به كفاني قليل من المال لأجله، ولم أكن أطلب المجد أي السعة في الكرم، ولكن أطلب المجد الموثل المدخر لي. (حل الأبيات شمس الدين)

حيث قالوا: قد توجه الفعلان، أعني "كفاني" و"لم أطلب" إلى اسم واحد، وهو "قليل من المال"، فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول،<sup>(١)</sup> فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين،<sup>(٢)</sup>.....  
 رجمه

**إذ لا قائل بتساوي:** دفع سؤال تقريره: أنه لا يلزم من اختيار الشاعر إعمال الأول أن يكون إعمال الأول أولى من الثاني؛ لأنه لو كان إعمالهما متساويين تجوز أيضا اختياره إعمال الأول؛ لأنه منحصر حينئذ في ذلك، فأجاب بأنه لم يقل بالتساوي أحد، ولقائل أن يقول: إن الشاعر لما لم يجعل معمولاً للثاني، فلا يكون حينئذ إعمال الثاني أولى، سواء كان إعمال الأول أولى أو كانا منساوين، فاختار الأول للتخيير، فحينئذ لا حاجة إلى قوله: "إذا لا قائل بتساوي الإعمالين"، ويمكن إ خواب بأنه أشار بإيراده إلى إقامة الدليل على أولوية مذهب الكوفيين بالنصريح، أو نقول: قد عرفت أنه لم يقل بالتساوي أحد.

قال مولانا عبد: لا يقال: لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون قول الشاعر من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل الكلام على الوجه المرجوح، وهو حذف المفعول، وذلك لأنه لو جعل قوله: "قليل" مفعولاً للأول فيلزم أن يكون مفعول "لم أطلب" محذوفاً لا مضمرًا، مع أن حذفه غير مختار عندهم، فيلزم أن يختار الشاعر الذي هو أفصح من شعراء العرب غير مختاره؛ لأننا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن، يعني أن اختيار أمر المختار إنما يكون في سعة الكلام، وههنا حذف المفعول لضرورة الشعر؛ لأنه لو أضمر وقيل: "لم أطلبه" يخرج البيت عن وزنه.

قال مولانا عص: إن اعتراضه وجوابه ليسا بشيء، أما الاعتراض فزئ اختيار الشاعر المذهب الغير المختار مما هو يقوي أولوية إعمال الأول؛ لأنه مع اختيار المذهب الغير المختار أعمل الفعل الأول، فلم يجعل الشاعر بعض المحذورات مانعا عن إعمال الأول، فيكون إعماله أولى، وأما الجواب فلأن قول امرئ القيس جاز أن لا يكون =

(١) قبل: فيلزم حمل كلام الشاعر الفصيح على خلاف المختار، وهو حذف المفعول في "لم أطلب"، وأجيب بأنه قد عرفت أن مرجوحية حذف المفعول إنما هي في السعة، والحذف ههنا لضرورة الشعر، فلا فساد. (ت)

(٢) يعني أن الاختلاف بينهم إنما هو في الأولوية، لا بتساوي الفعلين في العمل، فالشاعر الفصيح إذا أعمل الأول علم أن الأولى إعمال الأول، لا أنه اختار أحد المتساويين؛ إذ لا قائل بتساوي الفعلين، هذا ما فرره الشارح، وقرر غيره بأن امرؤ القيس شاعر فصيح، وقد أعمل الفعل الأول مع لزوم شيء غير مختار بالألفاظ، وهو حذف المفعول الثاني كما مر، وفيه دليل على أن إعمال الأول أولى؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم محذور في أحدهما دون الآخر، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر. (عل)

فأجاب المصنف عن طرف البصريين وقال: **وقول امرئ القيس:**

**كفاني ولم أطلب قليل من المال**

**ليس منه أي من باب التنازع؛ لفساد المعنى على تقدير توجه كل .....**

= من باب التنازع؛ فإنه إذا حاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية إلى حذف المفعول على الغير المختار. أقول: مراد الفاضل المذكور مولانا عبد من غير اعتراضه أنه لا يكون ذلك من باب التنازع؛ لأنه لو كان كذلك فلم يختر المذهب الغير المختار، فكلامه من جانب البصريين ككلام المصنف، فحينئذ كلام الفاضل المذكور مولانا عبد لا يكون في مقابلة كلامه.

ثم أقول: جواب الفاضل المذكور مولانا عبد مبني على كون قول امرئ القيس من باب التنازع، فلا يرد ما ذكره على جوابه، قال الفاضل السم: قوله: "إذ لا قائل بتساوي الإعمالين" فيه أنه يجوز أن يكون مذهب امرئ القيس تساوي الإعمالين، لكنه احتار الأول؛ لاستلزام ما هو الواجب. أقول: المراد من قوله: "إذ لا قائل إلخ": أنه لا قائل من النحويين بتساوي الإعمالين؛ بقرينة الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين، والشاعر المذكور وإن كان فصيحاً، لكن لا يكون صاحب مذهب في علم النحو، بل هو تابع للنحاة في مسائل النحو بمذاهبهم، فكان مذهب الشاعر على تساوي الإعمالين غير معتبر.

**وقول امرئ القيس:** صرح باسمه تنبيهاً على قوة الاستثناء أو على ضرورة الجواب، وقوله: "كفاني" يدل أو بيان لقوله. "ليس منه أي من باب التنازع" إن كان الواو في "و لم أطلب" للعطف على "كفاني" كما هو الظاهر المتبادر، كذا في بعض الشروح. **لفساد المعنى:** ولو جعل الواو للعطف على مجموع الشرطية أو للاعتراض أو للحال لا يلزم الفساد، ويكون من باب التنازع، لكنه لا يصلح الاستدلال؛ لكونه محتماً غير منصوص، كذا في بعض الشروح.

**على تقدير توجه إلخ:** وإن قلت: هذا إذا كان "لم أطلب" معطوفاً على "كفاني"، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معرفة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد؛ لأن قوله: "لم أطلب" لا يكون حيشد في حيز "لو"، فلا يلزم كونه مثبتاً، فلا يفسد المعنى، ولكن لا يثبت به أولوية إعمال الأول، قلت: المتبادر أن يكون الواو في قوله: "و لم أطلب" للعطف على "كفاني"، فالمصنف نفى كونه من باب التنازع، حمل كلامه على المتبادر.

وقيل في جوابه: لا يجوز أن يكون الواو للحال؛ لأنه يلزم حيفد تقييد الجزء؛ وذلك لأن الحال يكون قيد العامل، فيلزم أن يكون الشرط ملزوماً للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب مع أنه ليس كذلك؛ لأن السعي لأدنى معيشة مع كفاية قليل من المال يكون مطلقاً، سواء طلبه أو لم يطلبه.

من "كفائي" و"لم أطلب" إلى "قليل من المال"؛ لاستلزامه عدم السعي لأدنى  
 معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال، وثبوت<sup>(١)</sup> طلبه المنافي لكل منهما، وذلك لأن  
 "لو" تجعل مدخولها المثبت شرطاً كان أو جزاء أو معطوفاً على أحدهما منفيًا،  
 أي لفظ لو نحو مفعول أول مفعول ثان  
 والمنفي من ذلك مثبتاً،<sup>(٢)</sup> .....

= ولا يجوز أن يكون الجملة معترضة أو معطوفة على الشرطية؛ لأنه يلزم أن يكون الكلام محمولاً على التأكيد  
 لا على التأسيس، مع أن واو العطف والاعتراض ينبي عن ذلك؛ لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب، وإن قلت:  
 السعي هو الطلب البليغ، فيكون أحص من الطلب؛ فإننا نطلب مكة مع عدم السعي إليه، ونفي الخاص لا  
 يستلزم نفي العام، قلنا: المراد بالسعي ههنا الطلب المطلق؛ لأن الكفاية يحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب البليغ.  
**لاستلزامه:** أي لاستلزام توجه كل من "كفائي" و"لم أطلب" إلى "قليل من المال"، قوله: "وثبت طلبه"  
 أي لاستلزامه لثبوت "طلب قليل من المال". قوله: "المنافي" صفة الطلب، وقوله: "لكل منهما" أي من عدم  
 السعي وانتفاء الكفاية.

**والنفي من ذلك إجح:** عطف على "المثبت"، أي "لو" تجعل مدخولها المنفي من ذلك أي من الشرط والجزاء  
 والمعطوف على أحدهما مثبتاً، فحينئذ يصير الشرط والجزاء منفيين؛ لأحدهما مثبتان، والمعطوف على الجزاء منفي  
 فيصير مثبتاً، وكون ثبوت الطلب منافياً لكل من عدم السعي وانتفاء الكفاية ظاهر، ولهذا لم يذكره، أما كون  
 ثبوت الطلب منافياً لعدم السعي فلأن السعي والطلب بمعنى واحد، وكذلك أدنى المعيشة والقليل من المال بمعنى  
 واحد، فكانه قال: أطلب ولم أطلب، وهو تناقض، فيكون ثبوت الطلب منافياً لعدم السعي، ويرد عليه ما مر من  
 أن السعي هو الطلب البليغ، فالطلب يتحقق في غير السعي فلا تناقض، والجواب ما مر، وأما كون ثبوت الطلب  
 منافياً لانتهاء الكفاية فلمضمون الشرطية، فمعناه حينئذ: لو أننا أطلب أدنى معيشة كفائي، فيكون الكفاية لازمة  
 للطلب، فإذا كانت الكفاية لازمة له فنقيض الكفاية - وهو انتفاء الكفاية - منافي للطلب؛ لأن نقيض  
 اللازم يكون منافياً للملزم.

(١) أما منافاته للأول فظاهر، وأما للثاني فلأن السعي مستلزم لثبوت الكفاية، والسعي والطلب واحد، وحينئذ يلزم  
 فساد المعنى من جهة الطلب وعدم الطلب لـ "قليل من المال"، ومن جهة لزوم الكفاية وعدم الكفاية. (تأخذني)  
 (٢) وذلك لأن "لو" لانتهاء الثاني من جهة انتفاء الأول، فالأول والثاني إما أن يكونا مثبتين فبصوران مفيين، -

فعلى هذا<sup>(١)</sup> ينبغي أن يكون مفعول "لم أطلب" محذوفاً،.....

**فعلى هذا إلخ:** وإن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى"؛ لأن "لكن" للاستدراك، قلنا: لا نسلم أنه معطوف على الجزء؛ لجواز أن يكون الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية، وحاصل البيت: أنه لم أطلب في الزمان الماضي قليلاً من المال ولا مجداً، لكنه أطلب في الحال والأزمة الآتية الجحد المؤثل. ولو سلم كونه معطوفاً على الجزء فقول: صحة الاستدراك باعتبار توصيف "الجحد" بـ"المؤثل"، أو باعتبار استمرار طلبه في الأزمنة الآتية، وبيان ذلك أنه لما قال: "طلست الجحد" كان للمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجداً ما في بعض الأزمنة الماضية؛ إذ من شأن العاقل القناعة وعدم الارتكاب على طلب ما لا يعني، فدفعه بقوله: "لكنما إلخ"، ولكن يجوز أن يناقش في الوجه الأول - وهو صحة الاستدراك باعتبار توصيف الجحد بالمؤثل - بأن القرينة على اعتبار الجحد المفعول "لم أطلب" هي البيت الآتي، وهو مقيد بالمؤثل، فالمناسب حينئذ تقدير "الجحد المؤثل" لا تقدير الجحد مطلقاً، هذا ما ذكره مولانا عبد.

قال مولانا عص على مولانا عبد: ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاماً طويلاً، أظن أنك لا ترضى بسماعه، فذكر الفاضل المذكور صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى إلخ" بأنه يتوهم من قوله: "ولو أنما أسعى" أنه لم يطلب مجرد قليل من المال أي قليلاً من المال فقط، بل يطلب قليلاً من المال مع الجحد المؤثل. فيدفع هذا التوهم بأنه يطلب الجحد المؤثل فقط.

= وإما أن يكونا منفيين فيصيران مثبتين؛ لأن انتفاء النفي إثبات، وإما أن يكونا مختلفين فيصيران منعكسين، وللمعطوف على الشرط أو الجزء حكم الشرط والجزء، وقوله: "وَمَ أطلب" معطوف على "كفاني؟"؛ لأن الأصل في الواو العطف، وحمله على خلافه خلافه، فيصير مثبتاً فيثبت الطلب من التكمّل، والسعي شرط فيصير عدم السعي، فيبينهما تناف، وههنا يلزم فساد آخر، وهو تعليل الشيء له بنقيضه؛ لأن الطلب حينئذ معلل بعدم الطلب، وفساد آخر هو استلزام الطلب لأدق معيشة؛ لعدم الطلب له، ودفع المحذورات يمكن بتخصيص السعي بالسعي البليغ، لكنه خلاف الظاهر، وفيه انهدام جزالة المعنى. (ت)

(١) أي على تقدير عدم التنازع.

(٢) إن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى إلخ" قلت: كان لمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجداً ما في بعض الأزمنة الماضية إذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنى، فدفعه بقوله: "ولكنما أسعى إلخ". (عبد الغفور)



أي لم أطلب العز والمجد<sup>(١)</sup> كما يدل عليه البيت المتأخر، أعني قوله:

ولكننا أسعى لمجد مؤثِّل<sup>(٢)</sup> وقد يدرك المجد المؤثِّل أمثالي<sup>(٣)</sup>  
 بزرگی پادشاهم

وحينئذ يستقيم المعنى، يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، ولكنني أطلب المجد الأثيل الثابت وأسعى له.

**مفعول ما لم يسم فاعله<sup>(٤)</sup> أي مفعول فعل** .....

= ولا يبعد أن يقال: يتوهم من عدم سعيه وطلبه لأدنى معيشة عدم طلبه الجحد أيضا، فيدفع هذا التوهم "ولكننا أسعى إلخ"، قيل: إذا لم يكن قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز أن يكون "قليل" فاعلا لـ "كفائي"، وإلا يلزم الفاصلة بالأجنبي، وهو "لم أطلب"، لأن الفعل ليس من معمولات "كفائي" فيكون أجنبيا، والفاصلة بالأجنبي إنما يكون جائزا في باب التنازع دون غيره.

واعلم أن المشهور من مذهب النحاة أن "لو" تدل على انتفاء الثاني لانتفاء الأول، وفيه نظر من وجهين، أحدهما: أن الأول ملزوم، والثاني لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللزوم، بل الأمر بالعكس. والثاني: أنه منقوض بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَادَ بَيْنَهُمَا آتِيَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) والمراد من الآية انتفاء الآلة لانتفاء الفساد؛ لأنه في معرض التوحيد.

**أي مفعول فعل إلخ:** فكلمة "ما" عبارة عن الفعل أو شبهه، وإنما لم يقل: أي معمول عامل لم يذكر فاعله، مع أنه أخصر؛ لأن سوق كلام المصنف يستدعي ذلك حيث قال: "وإذا تنازع الفعلان" ولم يقل: إذا تنازع العاملان، وأيضاً قال في تعريف الفاعل: "وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه" ولم يقل: وهو ما أسند إليه العامل، وكون كلمة "أو" للتبويح كثير بينهم، فتوهم كون "أو" للترديد فتوهم غير ملتفت إليه، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن الأظهر والأخصر أن يقال: مفعول عامل؛ لئلا يتوهم أن كلمة "أو" للترديد. وإنما قال: "أو" =

(١) أي الجحد المؤثِّل بقرينة البيت الآتي.

(٢) يصف نفسه بعلو الهمة بأنه ما يسعى لأدنى ما يعاش به ولا يكفيه قليل من المال، ولكن يطلب العز والجحد الثابت المحكم؛ لأن أمثاله قد يدركه. (حل ع)

(٣) فاعل "يدرك" أي مثلي أدنى.

(٤) هذا بحسب المفهوم، أعني من المفهوم الاصطلاحي؛ لاعتبار قيامه مقاماً منه. (ت)

أو شبه فعل<sup>(١)</sup> لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل،<sup>(٢)</sup> ولم يقل: "ومنه" كما أي من المرفوع

## فصل المبتدأ .....

= شبه فعل" ولم يقل: شبهه، مع أنه أخصر؛ لئلا يتوهم أن المراد من قوله: "شبهه" هو شبه مفعول الفعل، وما قالوا من أن المطلوب في المتن الاختصار، وأن خير الكلام ما قل ودل فهو على تقدير دلالته على الوضوح.

**لم يذكر إلخ:** أشار به إلى وجه التسمية، فقوله: "لم يذكر" إشارة إلى أن المراد من التسمية ههنا بالفارسية: نام بردن، ونام کردن ونام نهادن؛ لأن التسمية جاءت لكلا المعنيين، ولا يخفى أن وجه التسمية حارة في كل فعل حذف فاعله كما في تنازع الفعلين، وكذلك في قولنا: "اضربن" بصيغة الجمع أو الواحدة المحاطة، وكذلك "اضربوا القوم وأخبرني القوم"، وأمثالها لا يحصى، لكن وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطردا، ويمكن أن يدعى أطرافها ههنا؛ لأن قوله: "لم يذكر فاعله" بمعنى لم يذكر فاعله لأجل المفعول، بأن يقيم له مقامه؛ فإن عدم ذكره في "اضربن" وغيره لا يكون لأجل المفعول، بل لأجل التثاق الساكنين، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أنه يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل، وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل، نحو: اضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وأمثالها مما لا يحصى.

**وإنما لم يفصله إلخ:** قال مولانا عص: هذا ما لا يحتاج إلى النكتة، بل إيراد لفظ "منها" في المبتدأ والخبر يحتاج إليه؛ لأن طريق المصنف إيراد لفظ "منه" أو "منها" في المبحث الذي هو أول المباحث، ثم تركه في البواقي من المباحث، كما أورده في المفعول المطلق وتركه في المفاعيل الباقية، فلما أورده في الفاعل فتركه ههنا. أقول: ويمكن أن يجاب بأن قول الشارح نكتة لإيراده في المبتدأ حقيقة، إلا أنه ذكر النكتة في ضمن بيان المناسبة بين الفاعل وبين مفعول ما لم يسم فاعله؛ لاحتياج إلى بيان المناسبة بينهما، وبيان ذلك أنه أورده في المبتدأ إشارة =

(١) الأخصر أن يقول: مفعول عامل. (عصمت)

(٢) أراد أنه يصدد تفصيل المرفوعات فقال: "ومنه الفاعل"، إلا أنه اكتفى بذكره ههنا عن ذكره في المبتدأ؛ لئلا يتوهم أنهما من قبيل الفاعل أيضا كمفعول ما لم يسم فاعله، فاعلم أن دأبه في هذا الكتاب الفصل بين الأقسام بكلمة "منه"، إلا أنه اكتفى بذكره في أحدها عن ذكره في بقية الأقسام؛ ولهذا فصله في النصوص واکتفى أيضا، وأما المحرورات فلما لم يكن لها أقسام لم يفصله، فلا يرد ما قيل: إن دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين أقسام المرفوع بكلمة "منه"، فقوله: "ومنها المبتدأ والخبر" خلاف عادة فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل. (عل)

حيث قال: "ومنها المبتدأ"؛ لشدة اتصاله بـ "الفاعل" حتى سماه بعض النحاة فاعلا  
 كل مفعول<sup>(١)</sup> حذف فاعله أي فاعل ذلك المفعول، وإنها أضيف<sup>(٢)</sup> إلى المفعول؛  
 لملازمة كونه فاعلا لفعل متعلق به،.....

= إلى عدم دخوله في الفاعل، ولم يورده في مفعول ما لم يسم فاعله إشارة إلى مناسبته بالفاعل، فالمقصود بيان  
 المناسبة بينهما وذكر عدم إيراده فيه على سبيل التبع.

**لشدة اتصاله إلخ:** لقيامه مقام الفاعل واشترائه معه في الأحكام.

**بعض النحاة:** خلاف الجمهور؛ فإنهم يسمونه مفعول ما لم يسم فاعله، فقوله: "سماه" يشعر بأن من سماه فاعلا  
 يسميه فاعلا حكما لا حقيقيا؛ فإن صيغة التسمية يشعر بذلك، فلا يرد كما أن هذا البعض يسميه فاعلا حكما  
 كذلك الجمهور يسميه فاعلا حكما.

**كل مفعول:** قيل: التعريف للماهية والحقيقة لا للأفراد، ولفظ "كل" لإحاطة الأفراد، والجواب: أن لفظه "كل"  
 مقحم ههنا، ولا يراد منه المعنى، وإيراده في المرفوع - بالكسر - مانعية التعريف، ولو ذكر الأمر العام في جانب  
 المرفوع - بالفتح - فهو إشارة إلى جامعته، فإذا قلنا: كل الإنسان حيوان ناطق، فمعناه أن كل ما هو فرد  
 للمعرف - بالفتح - يكون فردا للمعرف بالكسر، فيكون جامعا.

وإذا قلنا: الإنسان كل حيوان ناطق، فمعناه: أن كل ما هو فرد للمعرف - بالكسر - فهو فرد للمعرف - بالفتح -  
 فيكون مانعا؛ لأنه لو كان صادفا على العير فلم يصح أن يقال: كل ما هو فرد للمعرف فهو فرد للمعرف  
 بالفتح، قيل: التعريف يصدق على "الربيع" في قولهم: أثبت الربيع البقل؛ فإن الفاعل الحقيقي للإثبات والربيع  
 والبقل هو الله تعالى، فحذف الفاعل الحقيقي وأضيف المفعول الذي هو الربيع مقامه، وأحجب بأن المراد بالفاعل هو  
 الفاعل النحوي. **وإنما أضيف إلخ:** مع أن الفاعل إنما يكون فاعلا للفعل لا للمفعول؛ ملازمة كون الفاعل  
 فاعلا لفعل يتعلق هذا الفعل بالمفعول، فلاضافة بأدنى ملازمة.

(١) إيراد لفظ "كل" غير مناسب؛ لأن التعريف إنما يكون بالحقيقة للجمع لا للفرد، إلا أن فيه إشارة إلى طرد  
 التعريف والجمع، فظهر الجمع بين الطرد والجمع، وإطلاق المفعول عليه باعتبار أصله. (ت)

(٢) يعني أن الأصل أن يضاف الفاعل إلى الفعل؛ لأنه يفعله، إلا أنه أضيف إلى المفعول؛ لأجل الملازمة كما  
 ذكره. (عل)

**وأقيم هو<sup>(١)</sup>** أي المفعول **مقامه** أي مقام الفاعل، في إسناد الفعل أو شبهه إليه، **وشرطه** أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل، إذا كان عامله فعلا: **(٢) "أن تُغَيَّرَ صيغةُ الفعل"** .....

**وأقيم هو إلخ:** قيل: في "أقيم" ضمير متصل مرفوع هو مفعول ما لم يسم فاعله، فضمير "هو" مستدرِك لا يحتاج إليه، وأجيب بأنه تأكيد للضمير في "أقيم"، وإنما يحتاج إلى هذا التأكيد؛ لدفع الوهم، وبيان ذلك أن قوله: "وأقيم مقامه" جملة معطوفة على الجملة السابقة التي هي صفة لـ "مفعول"، وهي قوله: "حذف فاعله" فلا بد من ضمير عائد إلى الموصوف المذكور في كل من الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها، أما في الجملة المعطوفة فلأن الجملة المعطوف حكمها إذا وقعت صفة لا بد لها من عائد راجع إلى موصوفها، وأما في الجملة المعطوفة فلأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو قال: "وأقيم مقامه" بدون الضمير يتوهم أن قوله: "مقامه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "أقيم"، فضمير "هو" يخرج عن الضمير في "أقيم".

ثم اعلم أنه ليس المراد من قوله: "وأقيم هو مقامه" أنه أقيم المفعول مقامه في جميع الأحوال، بل المراد: أنه أقيم هو مقامه في كون كل واحد منهما مسندا إليه، وإليه يشير قوله: "في إسناد الفعل أو شبهه إليه"، أو المراد من إقامته مقامه في إجراء الرفع. فلا يرد حينئذ ما أورده مولانا عصف من أنه يمتنع إقامته مقام الفاعل؛ لأن الفاعل قيام الفعل به، وفي المفعول وقوع الفعل عليه.

لا يقال: تعريف المفعول ما لم يسم فاعله لا يصدق على "ضربت" بصيغة المجهول؛ لعدم حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه؛ لأننا نقول: المراد من حذف فاعل المفعول هو حذف فاعل الفعل الذي يتعلق هذا الفعل بالمفعول، كما أشار إليه بقوله: "وإنما أضيف إلخ"، فيصدق على "ضربت" أنه حذف فاعل الفعل، وهو تاء المتكلم للعلوم، وأقيم المفعول مقامه، وهو تاء المتكلم للمجهول.

واعلم أنه لا يذكر الفاعل لأغراض: وهي الاقتصاد نحو: ضرب زيد، والتعظيم فتصونه من لسانك، والتحقير فتصون لسانك منه، أو لعدم العلم به، أو لقصد صدور الفعل عن أي فاعل كان ولا عرض في الفاعل نحو: قتل الخارجي؛ فإن العرض المهم قتله لا قاتله، أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني.

**إذا كان عامله فعلا:** بقرينة قوله: "أن تُغَيَّرَ صيغةُ الفعل" فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايضة؛ لأن الفعل أصل، فشرطه إذا كان شبه الفعل أن تغير صيغته إلى اسم المفعول.

(١) أكد الضمير المستتر؛ لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: "مقامه"، فيلزم خلل الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير. (عبد الغفور)

(٢) لئلا يتجه عليه مثل: زيد مضروب غلامه.

**إلى فِعْلٍ** أي إلى الماضي المجهول<sup>(١)</sup> أو **يُفَعِّلُ** أي إلى المضارع المجهول،<sup>(٢)</sup> فيتناول مثل: **أَفْتَعِلْ** وأُسْتَفْعِلْ وَيُفْتَعِّلْ وَيُسْتَفْعِلْ وغيرها من الأفعال<sup>(٣)</sup> المجهولة المزيد فيها، **ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت**<sup>(٤)</sup> لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادا تاما،<sup>(٥)</sup> .....

**إلى فعل إلخ:** يعني أنه أراد بالقلم أشهر أوصافه، فهو من قبيل ذكر الشيء، وإرادة الصفة المشهورة منه، ونظيره: "لكل فرعون موسى" أي لكل ظالم عادل، "وفعل" كما أنه مشهور بأنه الماضي المجهول المجرد كذلك بأنه الماضي المجهول وإن لم يكن مجردا في الواقع، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الصفة التي تكون "فعل" مشهور بها هي الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا، أو نقول: لا نسلم أن كونه ثلاثيا مجردا من الصفة المشهورة له، بل من صفته في نفس الأمر لا من صفته المشهورة، أو أراد بالشخص حسنه، ويجوز تقدير معطوف، أي "إلى فعل" ونحوه.

**ولا يقع إلخ:** أي لا يصح وقوعه، لا أنه لا يقع في الاستعمال، وإلا لكان الأنسب أن يقول: لم يقع، وأيضا الأنسب أن لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب أعلمت؛ لأن الثاني منه أيضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل. هكذا قال مولانا عبد **المفعول الثاني:** نقل أن المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل، وقالوا: لا امتناع في أن يكون المسند إلى أمر مسندا إليه بشيء آخر، نعم، لا يجوز أن يكون مسندا إليه لذلك الأمر.

(١) وهذا من قبيل ذكر العلم وإرادة الوصف المشتهر هو به؛ لأن "فعل" و"يفعل" أعلام للوزن، أو يقال: إنه مذكور على سبيل التمثيل؛ إذ شاع طريق التعليم أولا إلى الصرف، ثم إلى النحو فالكلام التعلم بعلم المقصود باد في الإشارة. (تأخذني)

(٢) يعني أنه أراد بقوله: "فعل أو يفعل" مطلق الماضي المجهول، ومطلق المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص وإرادة العام لا مجهول مجردا بخصوصيتهما بقرينة قوله: "صيغة الفعل" حيث أطلق الفعل، وقيل: هذا من باب ذكر العلم وإرادة الصفة المشتهرة نحو: لكل فرعون موسى، وهذا مبني على أن "فعل يفعل" علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا أو كالعلمين لهما، فإن ثبت فلا كلام فيه، وإلا فمشكل جدا. (عل)

(٣) لا بد من الضم إليه الرباعي المجرد والمزيد فيه. (حم)

(٤) المراد بـ "باب علمت" الفعل أو شبهه المتعدي إلى مفعولين كان الأول منهما مسندا إليه والثاني مسندا، فلا ينحصر في أفعال القلوب، بل يتناول مثل قولنا: "جعلت زيدا فاضلا"، و"اعتقدت عمرا شاعرا" وغير ذلك. (عت)

(٥) وما ذكروا ليس فيه قيد التمام، ولذا اعترض صاحب "الرضي" بأنه يجوز أن يكون الشيء الواحد مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة، نحو: "أعجبني ضرب زيد عمرا"، والشارح أورد هذا القيد ودفع اعتراضه. (تأخذني)

فلو أسند الفعل إليه، ولا يكون إسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً<sup>(١)</sup> مع كون كل من الإسنادين تاماً، بخلاف "أعجبني"<sup>(٢)</sup> ضرب زيد عمراً؛ لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام، ولا المفعول الثالث<sup>(٣)</sup> من مفاعيل باب أعلمت<sup>(٤)</sup>؛ إذ حكمه<sup>(٥)</sup> حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً.....

**لأن أحد الإسنادين:** وأجيب أيضاً بأن المسند مطلق وهو الضرب، والمسند إليه مقيد، وهو الضرب المفيد بزيد، واعلم أنه ظهر مما ذكره الشارح في هذا المقام أن المستحيل هو أن يكون شيء واحد مسنداً ومسنداً إليه بالإسنادين التامين؛ لأن الواو في قوله: "ولا يكون إسناده إلا تاماً" للحال، فلو كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير مستحيل عنده، ففي شبه الفعل أحد الإسنادين غير تام، فجاز أن يقع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت مقام الفاعل عنده، نعم، إذا كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير جائز عند العلامة الفتازي حيث قال في بعض تصانيفه: لا بأس أن يكون الواحد مسنداً بالنسبة إلى شيء ومسنداً إليه بالنسبة إلى آخر، ولا دليل على استناعه، وإنما الممتنع كون الشيء الواحد مسنداً بالنسبة إلى شيء ومسنداً إليه بالنسبة إلى ذلك الشيء وإن كان غير تام.

وإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره الفاضل السمعاني أخذاً من كلام الفاضل مولانا عص حيث قال: قوله: "ولا يكون إسناده إلا تاماً" فيه أن هذا في الفعل مسلم، وأما شبه الفعل لإسناده غير تام، فلا يفيد الدليل عدم وقوع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت موقع الفاعل في نحو: زيد معلوم أبوه قائماً، وأعجبني علم أبوه قائماً مع أن المدعى عام. والحاصل: أن "قائماً" في المثال المذكور لو أقيم مقام الفاعل لا يكون مسنداً إليه بإسناد تام؛ =

(١) والمتأخرون جوزوا؛ فإن المسند باعتبار لفظ والمسند إليه باعتبار لفظ آخر، فلا حرج وإن كان الإسنادان تامين.  
(٢) دفع دخل مقدر، وهو: أن كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه جائز واقع في مثل: "أعجبني ضرب زيد عمراً"، فدفعه بأن مرادنا عدم حواز كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه مع كون كل من الإسنادين تاماً، وليس مثل: "أعجبني ضرب زيد عمراً" كذلك. (عت)

(٣) وأما المفعول الثاني من باب أعلمت وإن صح وقوعه مقام الفاعل، ولكنه لم يستعمل.

(٤) نحو: أعلمت زيدا عمراً فاضلاً.

(٥) قالوا: إذا زيدت على "علمت" الهمزة للتعدية زيد المفعول الأول، والثالث مفعول ثان لـ "علمت" كما لا يخفى. (ت)

**والمفعول له بلا لام؛ لأن النصب فيه<sup>(١)</sup> مشعر بالعلية،<sup>(٢)</sup> فلو أسند إليه لفات النصب**  
 نحو: ضربت زيدا بأدبها  
**والإشعار، بخلاف<sup>(٣)</sup> ما إذا كان مع اللام، نحو: ضُربَ للتأديب، .....**

= لأن إسناد اسم المفعول إلى مرفوعة في مثل هذا التركيب غير تام. إذ حكمه إلخ: وكذا ثاني مفاعيله عند الليس نحو: أعلم موسى عيسى أحاه، بخلاف أعلمت زيدا هذه ذاهبة، كذا قال الشارح الهندي.

**لأن النصب فيه:** أي النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية أي على الفعل، ولا يرد عليه أنه لو صح الدليل يلزم أن لا يقع المفعول به مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بكونه مفعولا به؛ لأن كون النصب فيه مشعرا به في حيز المنع كما لا يخفى على المتأمل.

**فلو أسند إليه:** قيل: على هذا يلزم حواز ذلك عند قيام القرينة، وليس كذلك، ويلزم أيضا أن لا يقع الظرف كالمفعول فيه مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر للطرفية، فلو أقيم مقام الفاعل فات النصب والإشعار، والجواب بالفرق بأن المشعر للطرفية في المفعول فيه شيثان، أحدهما: النصب، وثانيهما: نفس الاسم أي ذاته، بخلاف المفعول له؛ فإن نفس الاسم فيه لا يشعر بعلية الفعل. قال الفاضل السمعاني في تفسير قوله: "فات النصب والإشعار" هكذا: أي فات النصب بسبب جعله مسندا إليه ومرفوعا، وفات الإشعار بسبب النصب المشعر إلى العلية، فعلى هذا لا يرد ما قيل: إن ذكر النصب مستدرك.

أقول: ومع ذلك يكون له ورود؛ لأن ذكر الإشعار كاف في المرام؛ لأنه إذا فات النصب المشعر إلى العلية، فيكون مرفوعا مسندا إليه، وهو ظاهر، فالأولى أن يقال في جوابه: إن قوله: "والإشعار" عطف تفسيري لقوله: "النصب"، وإنما احتاج إلى ذكر "النصب" تنبيها على أن المشعر بالعلية هو النصب لا غير، والخاص: أنه إذا قيل: فات "الإشعار" بدون ذكر "النصب" يكون معناه: أنه فات ما هو مشعر بالعلية، فيإيراده عطفًا تفسيريًا للنصب تنبيه على أن ما هو مشعر بالعلية ليس إلا النصب.

(١) لكنه ليس كذلك؛ لأن حذف اللام إنما هو بواسطة القرينة الدالة عليهما، فالعلية مفهومة من اللام المقدرة. (تاجندي)

(٢) كدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية، لا يقال: يعني أن لا يقع الظرف أيضا مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بالطرفية؛ لأننا نقول: ربما نحصل الإشعار بالطرفية فيه بنفس اللفظ. (عبد الغفور)

(٣) قال الرضي: كل محذور ليس من ضروريات الفعل لم يقع مقام الفاعل كاجرور بلام التعليل، نحو: حثتكَ للسمع، فلا يقال: جيء للسمع، وهذا الكلام خلافه. (تاجندي)

**والمفعول معه كذلك أي كل<sup>(١)</sup>** من المفعول له والمفعول معه كذلك، أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أما المفعول له فلما عرفت، وأما المفعول معه<sup>(٢)</sup> فلائنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال، والفاعل كالجزم من الفعل، ولا بدون الواو؛ فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه، وإذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل، .....

**أي كل إلخ:** أشار به إلى أن قوله: "كذلك" متعلق بالمفعول له والمفعول معه جميعا لا بالثاني فقط، لا يقال: لم يجعله متعلقا بالثاني فقط؛ لأننا نقول: يلزم حينئذ أن يكون قوله: "والمفعول له" معطوفا على سابقه، فحينئذ لا بد من إبراد حرف النفي عليه؛ لأنه إذا عطف شيء على المعطوف عليه النفي بعيد نفيه كما في "ولا يقع المفعول الثاني ولا الثالث" ولو حل كلامه على العطف لم يحصل التنبيه الذي ذكره مولانا عبد، كما سنذكره عن قريب، ولهذا اندفع ما يقال: من أنه لم يجعل كليهما معطوفا على سابقهما، وهذا أولى للاختصار؛ لعدم الاحتياج إلى قوله: "كذلك" حينئذ، قال مولانا عبد: لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره؛ للتنبيه على صحة ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني والثالث أمم من الامتناع في هذين المفعولين وإن اتفق الكل فيه، وذلك لوضوح الدليل، فيكون فيه أي في عدم الاكتفاء بمبالغة في رد من حوز قيامهما مقام الفاعل. وقال الشارح الهندي: إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل؛ لكونه جواب "لم"، ولا يصح السؤال بـ"لم" قبل تمام الحكم، ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب للتأديب، والقول بأن المنصوب جواب "لم" دون المجرور تحكم. ولقائل أن يقول أيضا: إنه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف؟ ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر لا للمذكور، فمعنى قولهم: إن المفعول له جواب "لم" أنه مع عامله يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللعنة، فإذا قيل لك: لم ضربت؟ قلت: ضربت أو ضرب للتأديب.

(١) أشار إلى أن "كذلك" حير لكل منهما، وليس خيرا للثاني، والأول معطوف على الثاني أو الثالث، وإلا لعاد كلمة "لا" كالثالث. (تأهني)  
(٢) نحو: جاء البرد والحيات.



**تعين** أي المفعول به **له** أي لوقوعه موقع الفاعل؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما،<sup>(١)</sup> فإن الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب، كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل؛ فإنها ليست بهذه الصفة، تقول: **ضرب زيد** بإقامة المفعول به مقام الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **أمام الأمير** ظرف مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، وفائدة وصف<sup>(٢)</sup> الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص؛ .....

**تعين له**: إقامته مقامه واحب عند البصريين، وأولى وأنسب عند الكوفيين، ثم إذا كان المفعول به متعددا فالظاهر أن الأول منه كالمفعول الأول من باب أعطيت، والثاني كالثاني منه.

**فإن الضرب إلخ**: قيل: الدليل لا يشت المذعي، وهو التوقف؛ لجواز أن يكون عدم إمكان تعقل الفعل بدون تعقل المفعول به بسبب كون تعقل المفعول به لازما له، وأحب بأن الشارح شبه عدم إمكان تعقل بلا مضروب بعدم إمكان تعقل الفعل بلا ضارب، وعدم إمكان تعقله بلا ضارب لا يكون إلا بسبب كون تعقل الصارب موقوفا على تعقله، وإذا كان عدم إمكان تعقل الفعل بلا مضروب مثل عدم إمكان تعقل الفعل بلا ضارب لزم أن يكون تعقل المضروب أيضا موقوفا على تعقله.

**بخلاف سائر المفاعيل إلخ**: قيل: إن المفعول المطلق يكون بهذه الصفة، بل أقوى من المفعول به في هذه الصفة؛ لأن تعقل مفهوم كل فعل لازما أو متعددا موقوف على تعقل المفعول المطلق؛ لأن مفهوم المطلق جزء في مفهوم الفعل، وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء، بخلاف المفعول به؛ فإن تعقل مفهوم الفعل المنعدي بنفسه أو بواسطة موقوف على تعقل المفعول به؛ فإن مفهوم "ضرب" مثلا هو الزمان والحدث والنسبة إلى الفاعل، ونسبة هذا الحدث إلى المفعول به موقوفة على تعقل المفعول به، فيكون المفعول المطلق بهذه الصفة أقوى من المفعول به، وأحب بأن المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، وهو من حيث إنه مقيد لم يكن موقوفا عليه؛ لتعقل الفعل، بخلاف المفعول به؛ فإنه يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، فيكون باعتبار وقوعه مقام الفاعل موقوفا عليه؛ لتعقل الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل.

(١) يعني كما لا يعقل الفعل بدون الفاعل كذلك لا يعقل بدون المفعول به؛ إذ لا يتصور الحال بدون الفعل كما لا يتصور بدون من صدر عنه، بخلاف ظرف الزمان والمكان؛ فإن وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله، فالاحتياج إليهما ليس كاحتياج إليه. (علوي)

(٢) وأجاز سيبويه إصمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود: قد فعد، أو الخروج: قد خرج، أي قعد القعود المتوقع، وخرج الخروج المتوقع. (ت)

إذ لا فائدة<sup>(١)</sup> فيه؛ لدلالة الفعل عليه، في **داره جار ومجرور** شبيه بالمفاعيل<sup>(٢)</sup> أقيم مقام  
 الفاعل مثلها، فتعين **زيد وإن لم يكن أي و إن لم يوجد<sup>(٣)</sup>** في الكلام المفعول به،  
**فالجميع<sup>(٤)</sup> أي جميع ما سوى المفعول به** .....

**إذ لا فائدة فيه:** أي المفعول المطلق التأكيدي لا يقع موقعه؛ لدلالة الفعل عليه، فلا فائدة، بخلاف المفعول  
 المطلق للنوع والعدد، وإنما أورد قوله: "يوم الجمعة، وأمام الأمير" بلام التعريف إشارة إلى أن الزمان والمكان  
 المبهمين لا يقعان موقعه؛ لعدم الفائدة، فإذا قلنا: ضرب رمان وضرب مكان لا فائدة فيه؛ فإن من الأمور البينة  
 أن الضرب يكون في زمان من الأزمنة ومكان من الأمكنة. قيل: وعلى هذا ينبغي أن لا يجوز قيام المفعول به إذا  
 كان مبهما غاية الإهام مقام الفاعل بأن يقال: ضرب شخص، قيل: لو صح الدليل المذكور يلزم أن لا يكون  
 فائدة في المفعول المطلق التأكيدي لما مر.

وإن قلت: إيراد "ضربا" بعد الفعل للتأكيد، قلت: لم لا يجوز أن يكون في وقوعه أيضا فائدة التأكيد،  
 والجواب: أن الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتد بها، فلا يكفي فيه الفائدة التي هي مجرد التأكيد،  
 بخلاف المفعول؛ فإنه فضلة فيكفي فيه أدنى فائدة، وهو التأكيد، وبعبارة أخرى أن الفاعل يكون غير الفعل، ولا  
 يكون الفاعل مدلول الفعل، فالمناسب أن يكون ما قام مقامه أيضا غيره.

**جار ومجرور إلخ:** فيه أن الجار والمجرور مفعول عند المصنف، لكنه بواسطة. نعم، الجار والمجرور شبيه به عند  
 الجمهور لا عنده، والجواب: أن المراد أن الجار والمجرور شبيه بالمفعول بلا واسطة، فيكون الجار والمجرور من  
 المفاعيل حيثن، ثم إن الجار والمجرور يكون المفعول به بواسطة "في" غير ما بعد "دخلت"؛ لئلا ينتقض بقوله فيما  
 بعد: "وما بعد دخلت على الأصح". **وإن لم يكن إلخ:** قيل: لو قال: والبواقي سواء لكان أخضر وأظهر.

**أي جميع إلخ:** وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة قيل: ينبغي أن يكون المفعول  
 بالواسطة متعينا؛ لأن يقع مقام الفاعل لأنه مفعول به، وأجيب بأن صورة الجر لما كانت منافية لحال الفاعل أعني  
 الرفع منته أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة.

(١) والفاعل محل الفائدة، فيحب أن يكون ما يقوم مقامه محلا لها، ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام  
 الفاعل؛ لدلالة الفعل عليهما، فعلى هذا وجب تقييد قوله: "فالجميع سواء" بما سذكره. (عبد الغفور)

(٢) بلا واسطة، وإنما قيدنا بذلك؛ لأن الظرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يظهر حيثن القول  
 بالتشبيه. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى أن "كان" تامة.

(٤) هذا مذهب الجمهور، ورجح بعضهم الجار والمجرور، وبعضهم الظرفين والمصدر، وبعضهم المفعول المطلق،  
 والأولى أن يقال: كل ما كان اهتمام المتكلم به وعناية برعايته أكثر، فهو أولى بالنباية، وذلك منصوب (أي  
 مربوط) بعناية المتكلم، فافهم. (ت)

**سواء في جواز<sup>(١)</sup> وقوعها موقع الفاعل، والمفعول الأول من باب<sup>(٢)</sup> أعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول<sup>(٣)</sup> أولى بأن يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني<sup>(٤)</sup>؛ لأن فيه معنى الفاعلية<sup>(٥)</sup> بالنسبة إلى الثاني؛ .....**

**في جواز وقوعها:** وإنما قيد الاستواء بخواز الوقوع ولم يتركه على عمومته؛ لأنه على تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل أيضا يكون ما سوى المفعول به سواء في عدم وقوعها موقعه، فيكون المراد هو الاستواء في جواز الوقوع، ولا يجوز أن يراد من الاستواء هو الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل؛ لأنه حينئذ لا معنى لترتب الجزاء على قوله: "وإن لم يكن"، وقيل في وجه تقييد الاستواء به: إن حال البواقي قد علم على تقدير وجود المفعول به فيها، وإنما الجهول حالها على تقدير عدمه، فالتعرض بها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد التصريح برد من قال: إن البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما أراد التصريح برد من قال: إن المفعول به إذا وجد من المفاعيل لم يتعين المفعول به فقال: "وإذا وجد المفعول به إلخ".

**لأن فيه:** قال مولانا عبد: لا يخفى أن هذا الدليل يقتضي أن يكون المفعول الأول من باب أعلمت أولى لأن يقوم مقامه من المفعول الثاني؛ لأنه وإن كان مفعولا للإعلام؛ فإنه فاعل للعلم؛ لأن الأول عالم والباقي معلوم. وتبعه مولانا عص. لا يقال: هذا لا يترجح على من ذهب إلى أن المفعول الثاني والثالث من باب أعلمت لا يقعان موقعه، وأما عند من قال بوقوع المفعول الثاني منه مقامه، فعدم وقوعه مقامه بأن المفعول الثاني هو مضمون الجملة أعني فضل عمرو في قولنا: أعلمت زيدا عمرا فاضلا؛ لأن المقصود إعلام فضيلة عمرو؛ لأننا نقول: المفعول الثاني فيه في الحقيقة إذا كان مضمون الجملة، فالأول يعيد أن إقامة المفعول الأول منه مقامه أولى من الثاني، ولم يقل به أحد.

(١) لا يخفى أن هذا القيد مما ينساق إليه الذهن بلا شبهة، يعني أنه لم يرد الاستواء الشامل؛ لجواز وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم أن لا يكون ترتيب الجزاء على قوله: "وإن لم يكن" معنى. (عبد الغفور)

(٢) وكذا المفعول الأول من باب أعلمت. (عت)

(٣) أي لا يحمل على الأول.

(٤) لأن الأول عالم والثاني معلوم. (عت)

(٥) فيكون أول مفاعيل أعلمت أولى بالنيابة بالقياس إلى الثاني؛ لأن فيه أيضا معنى الفاعلية، وقد صرح به صاحب "الوافي" حيث قال: ولا يسند إلى ثاني باب أعلمت؛ لأنه في الحقيقة فاعل علم؛ إذ معنى أعلم زيدا عمرا منطلقا: علم زيدا عمرا مطلقا. (جم)

لأنه عاط<sup>(١)</sup> أي آخذ<sup>(٢)</sup> نحو: أعطني زيد درهما، مع جواز أعطي درهم زيدا، وذلك عند الأمن من اللبس، وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول، نحو: أعطني زيد عمرا.

= واعلم أن هذا الدليل يفيد إقامة المفعول الأول من باب أعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين لا خصوص فعل أعطيت؛ لأن المفعول الأول من باب؛ لكونه عاط أي آخذ، وفيه معنى الفاعلية، وفائدة تفسير العاطي بالآخذ أمران، أحدهما: أنه لو لم يفسره به لا يشتمل باب أعطيت، وثانيهما: أنه لو لم يفسره به لم يصدق على المفعول الأول من فعل أعطيت أنه عاط، بل العاطي هو المتكلم في قولنا: أعطيت زيدا درهما. وإن قلت: تفسير العاطي بالآخذ تفسير الشيء بالمباين، والقول بأنه حاز بجي العاطي في اللغة بمعنى الآخذ مما لا يلتفت إليه، فنقول: لا نسلم أن تفسيره بالآخذ تفسير بالمباين؛ لأن إعطاء شيء لزيد مثلا يستلزم أخذه له، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، لا يقال: جاز أن يتحقق الإعطاء من رجل إلى زيد، ولم يتحقق الأخذ منه؛ لأننا نقول: إذا لم يتحقق الأخذ منه فلم يوجد الإعطاء منه أيضا. قال الفاضل السم: هذا الدليل يفيد ما هو أخص من المدعى؛ لأن المدعى أن إقامة المفعول الأول أولى في كل فعل متعد إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، وكون المفعول الأول عاط مخصوص بفعل أعطيت.

أقول: ما ذكر الفاضل المذكور يندفع بتفسير العاطي بالآخذ؛ لأن جميع باب أعطيت يكون آخذا وقابلا؛ لأن المراد بالفاعل في قوله: "لأن فيه معنى الفاعلية" ما يعم القابل؛ فإن القبول لازم الأخذ، فكما يكون في العاطي معنى الفاعلية كذلك في القابل، كما ستعرف في ضمن السؤال، وإن قلت: في قوهم: "جعلت اللبن شيرازا"، و"جعلت التراب طينا" ليس في المفعول الأول معنى الفاعلية، قلت: لما كان المراد من الفاعل ههنا ما يشتمل القابل ففيه أيضا معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني، فاللبن قابل للشيراز كما أن التراب قابل للطين، ألا ترى إذا قيل: شرف زيد ومات زيد وكرم زيد، فزيد في هذه الأمثلة فاعل بمعنى أنه قبل الشرافة والموت والكرامة، فيكون فيه في هذه الأمثلة معنى الفاعلية.

**وذلك:** أي كونه أولى للإقامة مقامه. **عند الأمن إلخ:** فإن من اللين أن الدرهم لا يصلح أن يكون آخذا، وأما عند عدم الأمن منه فيجب إقامة المفعول إلخ قيل: يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني موقعه؛ فإنه يرفع الالتباس بسبب ذلك اللزوم أيضا، وأجيب بأن خوف اللبس باق؛ لأن تأخير المفعول الأول وإن دل على أن المتقدم مفعول ثان، لكن المفعول الثاني لما كان مع ذلك صالحا لأن يكون مفعولا أولا، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن يقع الحيرة والاشتباه، وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس.

(١) من العظو بمعنى الأخذ.

(٢) فاشبه بالفاعل فترجح قيامه مقامه. (عل)

**ومنها المبتدأ والخبر، وفي بعض النسخ "ومنه"،** يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر، جمعها في فصل واحد؛ للتلازم<sup>(١)</sup> الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما،<sup>(٢،٣)</sup> **واشتراكهما في العامل المعنوي<sup>(٤)</sup>**.....  
 وهو الالتداء

**ومنها:** عطف على قوله: فمنه الفاعل. **وفي بعض النسخ ومنه:** أي من مفهوم المرفوع أو من أفراد مفهومه، قال مولانا عص: الأوجه أن يكون الضمير في "منه" راجعا إلى "الفاعل"، وفائدته التنبيه على أنه من ملحقات الفاعل، ولذا جعل الرفع علم الفاعلية، ويحتمل أن يكون راجعا إلى "ما اشتمل على علم الفاعلية".  
**أو من جملة إلخ:** بيان لحاصل المعنى؛ لأن "من" للتبعية، ولكن الأول باعتبار تأنيث الضمير، والثاني باعتبار تذكيره، فتذكره باعتبار المضاف إليه، ويحتمل أن يريد التبعيض بتقدير المضاف أي من جملة أفرادها.  
**هو الأصل فهما إلخ:** أي في باب المبتدأ والخبر، أي التلازم بينهما على تقدير رعاية الأصل فيهما، وهو كونه مسندا إليه والخبر مسندا، فلا يكون شيء من المسند والمسند إليه بدون الآخر، فيكون بينهما تلازم، بخلاف القسم الثاني من المبتدأ؛ فإنه يكون بلا خبر؛ لأنه مع مرعوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل، ويمكن أن يقال: بينهما تلازم مطلقا، سواء كان في القسم الأول من المبتدأ، أو القسم الثاني منه، ولكن الخبر أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإن الفاعل في القسم الثاني منه ساد مسد الخبر إلا أن هذا خلاف المبادر. قال مولانا عص: ولا يخفى أن الظاهر على ما هو الأصل فيه، فتأمل. أقول: وحه التأمل أن الشارح أراد بقوله: "فيهما" وحه التلازم، وإذا قيل: "فيه" بإرجاعه إلى التلازم لم يفهم ذلك.

**واشتراكهما في العامل المعنوي:** وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد أي إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه، والحاصل: أنه ليس المراد منه أن شخص العامل فيهما واحد، بل المراد أن العامل فيهما من نوع واحد، وهو العامل المعنوي، ولكن التحريد عن العوامل باعتبار الإسناد بأن يسند إلى شيء عامل في الخبر، وباعتبار أن يسند إليه شيء عامل في المبتدأ.

- (١) إذ الأصل فيهما أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وأما حذف أحدهما فبخلاف الأصل، أو لا تلازم بينهما في الحقيقة؛ إذ المبتدأ من القسم الثاني مبتدأ لا حبر له على الصحيح. (عل)
- (٢) إشارة إلى القسم الأول من المبتدأ، وهو المخرد المسند إليه، وهو لا يوجد بدون الخبر، بخلاف الثاني؛ فإنه مبتدأ ولا حبر له. (ت)
- (٣) فإن الأصل في باب المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ مسندا إليه دون ما إذا كان مسندا؛ فإنه مبتدأ يصار إليه للضرورة. (عبد الغفور)
- (٤) وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، أي إسناده إلى شيء أو إسناد الشيء إليه. (عبد الغفور)

**فالمبتدأ: هو الاسم<sup>(١)</sup> لفظاً<sup>(٢)</sup> أو تقديرًا؛ ليتناول نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾**  
 مقابل الفعل والحرف قوله تعالى (القرة: ١٨٤)

**المجرد عن العوامل اللفظية أي الذي<sup>(٣)</sup> لم يوجد فيه ..... الاسم**

**فالمبتدأ هو:** وإيراد اللام في المرفع إشارة إلى جامعية التعريف؛ فإن إيراد أمر العام في المرفع -- بالفتح -- إشارة إلى الجامعية؛ فإن المسند إليه إذا عرف باللام يفيد حصره على المسند، وضمير الفصل لحصر المسند في المسند إليه، فهو إشارة إلى المانعة، وقيل: إنما أتى بضمير الفصل في حد المبتدأ والآخر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله؛ لأنه اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لوجود الاطراد والانعكاس في الحدود، وصرح بذلك في بعضها؛ ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء. **الاسم:** ولا يراد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون القسم الأول من المبتدأ صفة، مثل: المنطلق زيد، ولكن الصفة المذكورة في القسم الثاني من المبتدأ مقابل للقسم الأول. **أو تقديرًا:** أي تأويلًا، وهو الذي يصح وقوع اسم في موضعه، فليس التقدير، بمعنى المقدر. **وأن تصوموا إلخ:** أي صيامكم مبتدأ، و"خير لكم" خبره.

**المجرد إلخ:** قيل: التحريد من الشيء يقتضي سبق وجوده، فلا يصدق الحد إلا على ما جرد عن العوامل بعد دخوله، وأجيب بأن إمكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود، كقولك: ضيق فم البئر، وذلك لا يقتضي فتح فم البئر، وكما في قولهم: سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل.

**أي الذي إلخ:** وإنما فسره به لفائدتين، أحدهما: أن التحريد من الشيء يقتضي سبق وجوده كما هو المتبادر، فلا يصدق التعريف إلا على ما جرد عن العامل بعد دخوله، لكن لما كان عدم وجود العامل لازماً للتحريد، فأزاد من التحريد عدم وجوده من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وثانيهما: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في =

(١) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة، مثل: "ضارب" في "زيد ضارب" محمول على زيد. (عبد الغفور)

(٢) أي بلا تأويل نحو: زيد قائم، "أو تقديرًا" أي تأويلًا، فإن قوله: "أن تصوموا" ليس باسم لفظاً، لكن في تقدير الاسم وتأويله، فـ"أن تصوموا" في تأويل صيامكم، والمضاف إليه خارج، وكذلك قوله: "تسمع بالمعدي خير من أن تراه" في تقدير سماعك بالمعدي، وكذلك قولك: "زيد قائم" قضية، وقولك: الحيوان الناطق يتنقل بنقل قدميه في تقدير هذا اللفظ، فكان داخلاً في الاسم التقديري. (عت)

(٣) دفع بهذا الكلام ما يرد على كلام المصنف من أن التحريد يقتضي سبق الوجود، فأشار إلى أن المراد السلب، فلا ينتقض بنحو: "زيد قائم" بأنه لا تجرید؛ لأنه لا عامل لفظياً أصلاً ههنا، وكأنه جعل الإمكان منزلاً منزلة الوجود؛ إذ نبه على أن الأصل لفظية العوامل، وعدل إلى المعنوي، فكان وجد، ثم حرد عنه. (ت)

عامل لفظي<sup>(١)</sup> أصلاً،<sup>(٢)</sup> واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي "أن" و"كان"، وكأنه<sup>(٣)</sup> أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى؛<sup>(٤)</sup> لئلا يخرج عنه مثل: بحسبك درهم، مسنداً إليه<sup>(٥)</sup> واحترز به عن الخبر، وثاني قسمي المبتدأ.....  
الباء زائدة

= سلب العموم بسبب إيراد العوامل بصيغة الجمع، لكن المراد عموم السلب إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية، فصار المعنى هو الجنس، وإما باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقرينة المقام، وإنما أكد النفي بقوله: "أصلاً" رداً على من زعم أن المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كـ "باب إن وأخواتها"؛ لئلا ينتقض التعريف بقولك: بحسبك زيد، وذلك لأن الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ.

**وكانه أراد إلخ:** لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً مؤثر معني، هذا ما ذكره مولانا عند، فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل السم. مولانا عصمت الله من أن هذا المعنى غير متبادر من العبارة، ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر. وأجيب أيضاً بأن الحرف الزائد كالعدم، وبأن التجرد أعم من أن يكون حقيقياً أو حكيمياً، فلا يرد مثل: بحسبك درهم؛ فإنه لا تأثير له في المعنى، بل في اللفظ فقط؛ لأن معنى قولنا: "بحسبك" وقولنا: "حسبك" واحد، ولا بد من قيد آخر، وهو أن يكون عمل العامل محفوظاً؛ لئلا ينتقض بقولنا: "إنما زيد مطلق"؛ فإنه لم يبق عمل "إن" فيه بسبب "ما" الكافة.

**وثاني قسمي المبتدأ:** لأنه قسم آخر من المبتدأ، والقسمان متباينان، فلا بد أن يحترز عنه أي عن ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ؛ لأن المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين، وليس للمبتدأ مفهوم يندرج فيه هذان القسمان، وفوله: "مسنداً إليه" حال عن الضمير المستكن في "المجرد".

(١) يشير إلى أن التحريد عبارة عن عدم الوجدان، فلا يقتضي سبق الوجود، فإن اللام قد أبطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم. (حم)

(٢) أشار إلى أن المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي، لا رفع الإيجاب الكلي لما يتوهم من ظاهر الجمع أي العوامل. (عت)

(٣) أجاب عن الإشكال بنحو: "بحسبك درهم" أن المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى؛ لأن ما ليس في المعنى مؤثراً في حكم العدم، فتعين المراد بالعامل اللفظي، والباء في بحسبك زائدة لا أثر له في المعنى، فكأنه لم يدخل في "بحسبك" مجرد عن العوامل اللفظية، فلا يرد ما قيل: إن هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام مفاد. (عل)

(٤) كما يكون مؤثراً في اللفظ. (ح)

(٥) حال ع الضمير في "المجرد" الراجع إلى الاسم. (عصمت)

الخارج عن هذا القسم؛ فإنها لا يكونان إلا مسندين، أو الصفة سواء كانت مشتقة كضارب و مضروب وحسن، أو جارية مجراها كقريشي<sup>(١)</sup> الواقعة بعد حرف النفي كـ"ما" و"لا".....  
 وإنها وغير

**أو الصفة:** بالرفع عطف على "الاسم"، وكلمة "أو" لتقسيم المحدث، فلا ينافي التعريف، قال مولانا عبد: لفظه "أو" للانفصال الحقيقي، ومن قال: إنما لمع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء؛ لأن استحالة اجتماع القسمين بين، وأما امتناعهما، فلو ثبت كان بالاستقراء، قيل: التعريف يصدق على "قائم" في قولنا: "أقائم أبوه زيد؟" مع أنه ليس بمبتدأ؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يكون مسنداً إليه، فلا يصار إلى كونه مسنداً إلا لضرورة، ولهذا لم يكن "قائم" في "أقائم أبوه زيد؟" مبتدأ؛ لاحتمال أن يكون خبراً لزيد. وأحبب بأن "قائم" مبتدأ في جملة، وهي أقائم أبوه، بأن "قائم" مبتدأ و"أبوه" فاعل له، والجملة خبر زيد، قيل: التعريف لا يصدق على اسم الفعل مثل: هيهات زيد مع أنه متدأ على اختيار المصنف، كذا في بعض الشروح، ويمكن أن يجاب بأن المرفوع خاص، وهو المبتدأ الذي كان متفقاً بينهم، أو يقال: إن إطلافاً للمبتدأ على اسم الفعل ليس على الحقيقة، فالتعريف يصدق على ما هو مبتدأ حقيقة. **كقريشي:** فإذا قلنا: أقرشي أنت؟ فقرشي مبتدأ وأنت خبره، فقرشي جزار مجرى الصفة؛ لأن معناه: رجل منسوب إلى قريش أو منتسب إلى قريش، والمنسوب صفة.

**الواقعة بعد حرف النفي إلخ:** الأولى حذف "الحرف" و"الألف"؛ ليكون أحصر وأشمل؛ فيدخل هو بعد اسم النفي كـ"غير" وبعد اسم الاستفهام إلا أنه قال: "بعد حرف النفي" لشبهة وقوعها بعده؛ لوفوعها بعده أكثر من غيره، وأما تخصيصه بالألف فلأن ألف الاستفهام أصل. قال بعض الشارحين: جميع أداة الاستفهام كـ: هل ومن وممن وأين وكيف وأيان وكهم مثل الهمزة في وقوع الصفة المذكورة بعدها، وذكر بعضهم أن غير الهمزة لا يقع بعدها تلك الصفة، فتخصيص الألف إما لأنه الأصل، وإما للاحتراز. وإنما شرط "بعد حرف النفي" أو ألف الاستفهام" ليحصل الاعتماد، لا يقال: اسم الفاعل في أقائم الزيدان، لما اعتمد على الهمزة عمل في الزيدان، ومعمول اللفظ لا يكون خبراً؛ لأننا نقول: ولهذا جعل النحويون "الزيدان" في المثال المذكور ساداً مسد الخبر.

(١) [إنه في قوة منسوب إلى قريش.] منسوب إلى القريش؛ لكونه في تأويل المشتق. (عل)

(٢) وفي بعض النسخ: كقريشي قال الجمال: فإن قلت: إنما يحذف الياء من مؤنث هذا الوزن لا من مذكره، وقريش مذكر فكيف حذف الياء عن النسبة؟ قلنا: القياس عدم الحذف، لكن حذف منه شاذاً، كذا في "الشافعية".



أو ألف<sup>(١)</sup> الاستفهام ونحوه كـ "هل" و "ما" و "من"،<sup>(٢)</sup> وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش<sup>(٣)</sup> يرى ذلك حسنا، وعليه قول الشاعر:

من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش<sup>(٣)</sup> يرى ذلك حسنا، وعليه قول الشاعر:

فخير<sup>(٤)</sup> نحن عند الناس منكم<sup>(٥)</sup>

**كهل وما إلخ:** قيل: التمثيل بـ "من" لا يجوز؛ لأنه يصح أن يقال: من قائم أبوه؛ لأن "قائم" صفة صالحة لأن يكون حيرا لـ "من" وما يصلح أن يكون حيرا لا يصلح أن يكون مبتدأ؛ لأن الخبر يكون مسندا فلا يصلح أن يكون "قائم" مبتدأ و"أبوه" خبره، وأجيب بجعل تمثيله بقولك: من ضارب زيد؛ على أن يكون "من" مفعول لـ "ضارب"، فضارب مبتدأ وزيد خبره، ثم إن زيد في قولنا: "المنطلق زيد" فاعل يسد مسد الخبر، وليس بخير، فلا يرد المبح على قولنا: وما يصلح أن يكون خيرا إلخ.

**فخير نحن إلخ:** فـ "خير" مبتدأ و"نحن" فاعله؛ فإنه صفة، ولا يكون بعد حرف النفي والاستفهام قال السمع: فيه أن المفهوم من بحث اسم التفضيل انحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل، فالمناسب لهذا أن يجعل "نحن" مبتدأ و"منكم" مفسرا لحذوف هو خير، تقديره: فخير منكم عند الناس منكم، فلما حذف فسر بقوله: "منكم"، فلو صح ما ذكره التعيين في مثل: "أخير زيد عند الناس منكم" كون زيد فاعلا، فينتقض قاعدة، فإن طابقت مفردا جاز الأمران. وإليه أشار مولانا عصب أيضا.

أقول: المذكور في بحث الكحل أن اسم التفضيل لا يعمل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية إلا بشرائط المذكورة في بحث الكحل، ولكن يعمل في المضمر بدون الشرائط المذكورة فيه، ثم إنهم صرحوا أن المراد من الاسم الظاهر في بحث الكحل هو الاسم الظاهر اللغوي، وهو ما يكون بارزا، ولم يكن مستترا، فـ "نحن" في قوله: "فخير نحن عند الناس منكم" ظاهر بهذا المعنى؛ لأنه ظاهر ملفوظ، لكن الشارح أراد من الظاهر الواقع في تعريف المبتدأ معنى الاصطلاحي المقابل للضعيف؛ لأن الحمل على الظاهر واجب في التعريفات، وما ذكره الشارح في بحث الكحل من أن اسم التفضيل يعمل في المضمر بدون الشرط المذكور فيه، وهو المضمر المستتر؛ لأن عمل اسم التفضيل ضعيف في المضمر المستتر =

(١) فذكر الألف للأصالة، ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف. (عبد الغفور)

(٢) [زمي وأين وكيف وكم وأيان. (عبد الغفور)] استفهاميتين نحو: ما ضارب زيد أي شيء ضارب زيد، ومن ضارب زيد أي شخص ضارب زيد. (ت)

(٣) وكذا الكوفيون حوِّزوا رفع الصفة الظاهر من غير قبح على أنه فاعل من غير اعتماد الاستفهام والنفي، نحو: قائم الريدان كما يجوزون نحو: "في الدار زيد" أن يعمل الظرف من غير اعتماد. (عل)

(٤) معناه بالفارسية: بهتریم ماژو آدمیان از شما. (بقا)

(٥) آخره: إدا داعي الثوب قال يا لا.

فـ "خير" <sup>(١)</sup> مبتدأ و "نحن" فاعله، ولو جعل "خير" خبرا عن "نحن" لفصل بين اسم التفضيل <sup>(٢)</sup> ومعموله الذي هو .....

= لأنه لا يظهر أثره في اللفظ أصلا، فلا يحتاج إلى الشرط في قوة العامل، وأما الضمائر البارزة؛ فإنه يظهر أثرها في اللفظ وإن كان ظهور الأثر محليا. فإذا عرفت هذا التفصيل فما ذكره الفاضل المسم بقوله: وفيه أن المفهوم من بحث إلح غير صحيح؛ لأن "نحن" في المثال المذكور اسم ظاهر بالمعنى المذكور، وما ذكره من أن اسم التفصيل لا يعمل في الاسم الظاهر بالمعنى المذكور إلا إذا كان فردا من أفراد الكحل، واسم التفضيل فيما نحن فيه ليس كذلك؛ لعدم الشرط المذكور في بحث الكحل، فكيف يصح أن يعمل "نحن" في "نحن"؟ ويمكن الجواب بأن ما ذكره في بحث الكحل من الشرائط مذهب سيبويه، وكون الأخفش على مذهبه مما للمنع فيه محال.

**ولو جعل إلح:** جواب سؤال تقريره: أنه لم لا يجوز أن يكون قوله: "نحن" مبتدأ و "خير" خبره؟ تقرير الجواب: لو كان كذلك يلزم الفاصلة بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهو "نحن"؛ لأن المبتدأ أجنبي بيهما، والمعمول هو الظرف أعني "منكم". لا يقال: إن قوله: "عند الناس" أيضا معمول لقوله: "خير" فلم يجعله من الفاصلة المذكورة مع أنه مقدم عليه وأقرب بالعامل؛ لأننا نقول: كون قوله: "عند الناس" معمولا لاسم التفضيل ليس مما يجزم به؛ لأنه جاز أن يكون معمولا لأمر آخر ملفوظا كان أو مقدرا، بخلاف قوله: "منكم"؛ فإنه معمول لا محالة؛ لأن معناه: إنا خير منكم عند الناس أي بزعمهم، ويحتمل أن يكون تقديره: إنا خير منكم، فيكون قوله: "عند الناس" معمولا لمقدر.

لا يقال: لا نسلم أن يكون "منكم" معمولا لاسم التفضيل، بل هو مفسر، فيكون بالكسر، والمعمول هو مفسر بالفتح، فتقديره: فخير منكم نحن عند الناس منكم، فلا يلزم الفاصلة بالأجنبي حيثئذ؛ لأننا نقول: بناء كلامه - قدس سره - على الظاهر؛ إذ التقدير خلاف المتبادر، وأجيب عن قول الشاعر بأنه شاذ.

(١) إن قدر مبتدأ و "نحن" فاعله كما هو عند الأخفش يلزم إعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت، وإن قدر خبر عن "نحن" المذكورة يلزم الفعل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو "منكم" بأجنبي هو "نحن"، وهو غير جائز، فتعين أن يكون خبرا إما لمبتدأ محذوف أي "نحن خير" ويكون "نحن" المذكورة توكيدا للوصف المستكن في "خير" أو لمبتدأ مذكور، وهو "نحن" المذكورة ويكون "منكم" مفسرا لـ "منكم" المحذوف، أي فخير منكم نحن، والمتوب: المرجع، ومنه التثويب في أذان الفجر، وهو ترجيع قوله: "الصلاة خير من النوم"، وهو صفة الداعي وأصل "يا لا" يا قوم لا فرار أو لا نفر، فحذف المنادى وما بعد لا النافية، والمعنى نحن خير عند الناس منكم إذا دعي داعي الناس المرجع صوته قال: يا قوم لا فرار. (حل الأبيات لعبد الرحيم)

٢ - الذي هو عامل ضعيف. (ج)

"من" بأجنبيي<sup>(١)</sup> وهو غير جائز<sup>(٢)</sup> لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلا<sup>(٣)</sup> لكونه كاجزاء **رافعة لظاهر** أو ما يجري مجراه<sup>(٤)</sup> وهو الضمير المنفصل؛ لثلا يخرج عنه نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ أَزَاغِبُ<sup>(٥)</sup>﴾ أَنْتَ عَنْ أَهْلِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿﴾ واحترز به عن نحو: أقائمان الزيدان؛ لأن "أقائمان" رافع لضمير عائد إلى "الزيدان"، ولو كان رافعا لهذا الظاهر

**لكونه كاجزاء**. أقول: لا يقال: لا يحتاج إليه؛ لأنه إذا كان فاعلا فيكون معمولاً، والمعمول لا يكون أحبيبا؛ لأننا نقول: أشار به إلى استبعاد كون الفاعل فاصلا أجنبيبا؛ لأنه إذا كان كاجزاء من الفعل، فكأنه لم يكن فاصلا أصلا، فعدم كونه فاصلا أجنبيبا أولى، والجواب عنه بأنه لما كان الجزء في الواقع فقال كذلك، أو الجواب بأن ذكره أبلغ في المقصود مما لا يناسب الشارح المدقق.

**رافعة لظاهر**: حال من الضمير في "الواقعة" أو ما يجري مجراه بتقدير المعطوف، أو من باب عموم المحاز، فيكون المراد من الظاهر ما يطلق عليه الظاهر، فأراد الشارح ابتداء من الظاهر المعنى الاصطلاحي، وهو المقابل للضمير، ثم عمم المعنى الاصطلاحي بأن كان ظاهرا حقيقة أو حكما؛ فإن الضمير المنفصل ظاهر حكما، وإنما لم يرد من الظاهر معناه النوعي، وهو البارز أي الظاهر في اللفظ كما هو اختيار بعض الشارحين؛ لأنه لا ينبغي الخروج عن الاصطلاح ما أمكن. لا يقال: ما ذكره الشارح أيضا خروج عن المعنى الاصطلاحي؛ لأن ما ذكره معنى مجازي؛ لأننا نقول: كونه مجازيا باعتبار حمله على عموم المحاز ولا بأس به بعد ما حمله أولاً على المعنى الاصطلاحي.

**أَرَأَيْتَ الخ**: هذا كلام وقع عن والد حضرة إبراهيم عليه السلام عند كسره أي إبراهيم أصنامهم بالفارسية: آیا اعراض كنند، وروى گرداندهی تو از نه پای من ای ابراهیم. **رافع لضمير**: عائد إلى "الزيدان"، ولا يلزم حينئذ الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة؛ لأن "الزيدان" مبتدأ مقدم رتبة؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم.

(١) أعني بـ "الأجنبيي" ههنا ما لا يكون من حملة معمولات ذلك العامل. (ج)

(٢) ويجوز ذلك في العامل القوي نحو: زيدان كان عمرو صاربا. (ج)

(٣) فإنه حينئذ يكون من معمولات "بحير"، فلا يكون أحبيبا. (ح)

(٤) فاكسفي المصنف بالظاهر؛ لأن ما يجري مجراه في حكم المظهر، ولم يرد الشارح بالظاهر البارز كما أراد الرضي؛ لأنه عدول عن الظاهر. (عل)

(٥) معناه بالفارسية: آیا تو میگردانی تو از نه پای من ای ابراهیم. (بقا) [أي قال أزر لإبراهيم: أتارك أنت عبادة آلهي. (عل)]

لم يحز تشيته<sup>(١)</sup> مثل: زيد قائم مثال للقسم الأول من المبتدأ، وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان؟ مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، فإن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام<sup>(٢)</sup> اسما مفردا مذكورا بعدها

لم يحز تشيته: لأن من قاعدته أن الاسم الظاهر إذا كان فاعلا، سواء كان مفردا أو مثنى أو جموعا حيثذ يفرد الفعل، بخلاف ما لو كان الفاعل ضميرا؛ فإنه حيثذ يوافق، فيقال: "زيد قام" و"الزيدان قاما" و"الزيدون قساموا"، فالفاعل الضمائر الراجعة إلى الاسم المتقدم، وأما الضمائر حين كون الاسم مؤخرا عن الفعل تكون علامة لهذا الاسم الظاهر، أي علامة لفاعليته وليست فاعلة له، فيكون الزيدان حيثذ مبتدأ وما قبله خبره، وقدم الخبر؛ لتضمنه الاستفهام، وقد جوز بعضهم توافق الفعل بالاسم الظاهر حين كونه مؤخرا عن الفعل فاعلا له، وهذا غير مشهور. فإن طابقت إلخ: بخلاف ما إذا لم يطابق شيئا أصلا، أو طابقت غير المفرد؛ فإنه حيثذ تعين كونهما مبتدأ وخبرا نحو: "أقائم الزيدان" أو "قائمان الزيدان" على ترتيب اللف والنشر، وإنما رجع الضمير في "طابقت" إلى الصفة مطلقا بدون كونهما رافعة للظاهر لدفع سؤال، وهو أن الظاهر أن يكون الضمير راجعا إلى الصفة المذكورة التي كانت رافعة للظاهر، فإذا كان راجعا إليها، فلا يجوز فيها الأمران، بل أمر واحد، وهو كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، ولا يجوز العكس؛ لاعتبار التجرد عن العوامل اللفظية في المبتدأ. ولقائل أن يقول: إن الضمير المذكور إما راجع إلى الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر أصلا، أو راجع إلى الصفة التي هي رافعة لظاهر في الجملة، وإن لم تكن رافعة لظاهر في بعض الأزمان كما في صورة المطابقة، إن كان الأول كما هو ظاهر كلام الشارح، فبقي الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان في جانب المبتدأ حيث لم يعلم حالها بأنها تقع مبتدأ أم لا، وإن كان الثاني فصح كلام المصنف ولا يتوجه السؤال المذكور عليه.

فيصح أن يكون الضمير المذكور راجعا إلى الصفة المذكورة التي هي رافعة للظاهر إلا أن يقال: إن كون الضمير راجعا إلى الصفة مطلقا بدون كونهما رافعة لظاهر معناه أن الضمير راجع إليها مع قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر، أي كونها رافعة لظاهر ليس في النظر وإن كانت رافعة في بعض الأزمان، ويمكن الجواب باختيار الأول بأنه لو بقي تلك الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان، ولم يعلم حالها لا بأس به؛ لأن كثيرا من المسائل في علم النحو لا يستفاد من هذه النسخة، وفيه تأمل، قيل: هذا يشكل بقولنا: ﴿أَرَأَيْتَ أَتَتْ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ﴾ (مريم: ٤٦) =

(١) [أي تنبية "أقائم" على اللغة المشهورة. (عبد العفور)] لما تقرر أن الصفة كالفعل في أنه إذا ثني الفاعل أو جمع لم يش ولم يجمع. (عل)

(٢) دفع بهذا الكلام ما يحتج في القلب من أن ضمير "طابقت" إن كان راجعا إلى الصفة مطلقا لزم جواز الأمرين في مثل: "قائم زيد"، وهو باطل، وإن كان راجعا إلى الصفة المذكورة مع القيود، فيلزم جواز الأمرين مع كون الصفة رافعة لظاهر، وهذا أيضا باطل، وحاصل الدفع: أن الضمير ليس راجعا إلى هذا، ولا إلى ذاك، بل راجعا إلى الصفة المذكورة "بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام" ولا يعتبر فيه قيد "رافعة". (ت)

نحو: ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طبقت مثني نحو: أقائم الزيدان؟

أو مجموعا نحو: أقائمون الزيدون؟ فإنها حينئذ خبر<sup>(١)</sup> ليس إلا،<sup>(٢)</sup>.....  
أي إلا هو الصفة

= لأنه لو جعل "أنت" مبتدأ والصفة خيرا، فيلزم الفاصلة بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهو المبتدأ - لأن ما لا يكون من معمولات العامل فهو أجنبي - والمعمول قوله: "ع أنتي".

ولقائل أن يقول: إن الفاصلة بالأجنبي لا يجوز إذا كان العامل ضعيفا كما سبق في قوله: فخير حن عند الناس منكم، وأما إذا كان العامل قويا كاسم الفاعل مثلا فلا نسلم عدم جوازها، وكذلك يشكل بقولنا: أخير نحن عند الناس منكم، فإن "عند الناس" من معمولات الصفة، فلا يجوز أن يكون "نحن" مبتدأ، وأيضا القاعدة المذكورة ينتقض بقولنا: أطالع الشمس؟ لأنه لا يجوز أن يكون "الشمس" مبتدأ والصفة خيرا؛ لأن الصفة مسندة إلى الضمير الراجع إلى "الشمس" لا إلى "الشمس"، وإلا يلزم أن يكون الصفة رافعة للظاهر مع أن المفروض خلافه، فإذا كان الصفة مسندة إلى الضمير، فلا بد من تأنيته بأن يقال: "أطالعة"؛ لأن الفعل أو شبهه إذا أمند إلى الضمير الراجع إلى المؤنث الغير الحقيقي لا بد من تأنيته.

ويمكن الجواب عنه بأن الصفة مسندة إلى الشمس مع قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر بدليل رجوع الضمير المذكور إليها؛ فإن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى المؤنث الغير الحقيقي لا يجب تأنيته، بل حينئذ لك الخيار، وأيضا ينتقض هذه القاعدة بقولنا: أقائم رحل؟ لا يصح أن يكون "رحل" مبتدأ؛ لأنه نكرة، ويتحصص النكرة تنفذه الخبر الظرف دون غيره، ويمكن الجواب عن جميع النقض بتقييد القاعدة المذكورة بقيد "إن لم يمع مانع" كما اعتبر المصنف في تنازع الفعلين، واعتبره الشارح أيضا في قوله: "والأصل في الفاعل أن يلي الفعل"، وفي قوله: "أصل المبتدأ التقديم".

**ما قائم زيد إلخ:** - "زيد" مبتدأ أو خبر، قيل: هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر، فلما جاز وجه آخر انقضت الضرورة، وأجيب بأنه إذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة حينئذ سوى رفعها على الابتداء فيتحقق الضرورة. **فإنها حينئذ إلخ:** أي ليس إلا خيرا، والمراد منه التأكيد؛ لأن "أقائم" مثلا لو كان مبتدأ، فكان رافعة لظاهر، مع أنه ليس كذلك على ما مر.

(١) أي ليس هو إلا آخر، فحذف المستثنى؛ لظهوره، ولا يصح جعله متدا مسندا إلى التثنية أو الجمع، وإلا لم يصح تشيته وجمعه؛ لأن الصفة إذا أمند إلى الظاهر حكمه حكم الفعل المسند إلى الظاهر نحو: ضرب الزيدان، ولا يصح "ضربوا الزيدون" إلا على لغة نحو: يتعاقبون فيكم الملائكة، لكن إذا استعمل المصدر وأريد به معنى الصفة مثل: أعدل الزيدون؟ يجوز فيه الأمران؛ إذ لا يلزم المطابقة، بل يلزم عدم المطابقة كما عرفت في شرح تعريف الكلمة. (ب)

(٢) أي ليس الصفة شبا إلا الخبر، فحذف المستثنى، قال صاحب "المعني": وذلك بعد "إلا" و"غير" المسبوقين بـ "ليس". (ج)

**جاز الأمران<sup>(١)</sup> كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه، فهنا ثلاث صور، إحداها: أقائم الزيدان؟.....**

**كون الصفة إخراج:** في إتمام الجملة قيل: لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل "أقام زيد" واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: "زيد قام" حيث لم يجوز تأخير المبتدأ أحد ولم يقولوا: قام زيد؟ وأجيب بأن جواز الوجهين ليس إلا فيما كان كل واحد من الوجهين مخالفا للأصل كما فيما نحن فيه؛ لأن في جعل "زيد" في "أقام زيد" فاعلا بخلاف أصل، وهو أنه يلزم أن يكون المتأخر مستندا مع أن الأصل في المبتدأ أن يكون مستندا إليه، وفي جعله مبتدأ بخلاف الأصل آخر، وهو تأخير المتأخر عن الخبر؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم فهما متساويان في مخالفة الأصل، فلا يسبق الذهن إلى أحدهما، والالتباس المخلو ليس إلا فيما إذا كان أحد الوجهين موافقا للأصل؛ لأنه حينئذ يسبق الذهن إلى ما هو الأصل من غير معارض، فيورث التشويش والالتباس.

ويمكن تقرير الجواب بعبارة أخرى بأن الالتباس فيهما إذا كان غير المقصود أظهر من المقصود في مثل "أقام زيد" ليس كذلك؛ لوجود خلاف الأصل في كلا الوجهين، أما في صورة كون الصفة مبتدأ فلا أن الأصل في المبتدأ أن يكون ذاتا ومستندا إليه، أما في صورة كون الاسم مبتدأ فلا أن الأصل في المتأخر التقديم، بخلاف ما إذا قيل: قام زيد؛ فإن فيه خلاف المقصود الذي هو فاعلية زيد أظهر من كونه مبتدأ، وقال مولانا عص في جواب الاعتراض المذكور: أقول: لا ضرورة في تقديم الخبر في "زيد قام" حتى يرتكب الالتباس لأجل تلك الضرورة، وفي "أقام زيد" يجب تقديم "أقام"؛ لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به، والمشتعل على الاستفهام يجب تقديمه، فارتكب الالتباس ههنا للضرورة، لا يقال: فالضرورة قائمة في "أقام زيد" مع أنه لا يجوز الالتباس فيه للضرورة؛ لأننا نقول: الضرورة مفقودة ههنا؛ لجواز "زيد أقام"، بخلاف "زيد أقائم" فتأمل.

**فهيها ثلاث صور:** و"أقامون الزيدون" في الحكم مثل قولنا: "أقامان الزيدان" و"أقام الزيدون" في الحكم مثل قولنا: "أقام الزيدان"، فالشارح أراد ذكر الصورة التي كانت مختلفة في الحكم لا يقال: بقي احتمال آخر، وهو أن يكون الصفة تثنية أو جمعا، والاسم مفردا؛ لأننا نقول: هذا مجرد احتمال لا تحقق له؛ لأنه يجب توافق الصفة موصوفا.

(١) لاستوائهما في مخالفة الأصل، فلا يسبق الذهن إلى أحدهما، بخلاف "قام زيد" حيث لا يجوز فيه إلا الفاعلية؛ لخلوها عن مخالفة الأصل، واستلزام حمله على الابتداء تأخير المبتدأ عن الخبر، فلا يسبق الذهن إليه، بل إلى ما هو الأصل فيلتبس. (ج)

ويتعين حينئذ أن يكون "الزيدان" مبتدأ و "أقائمان" خبراً مقدماً<sup>(١)</sup> عليه. وثانيتها: أقائم الزيدان؟ ويتعين حينئذ أن يكون "الزيدان" فاعلاً للصفة<sup>(٢)</sup> قائماً مقام الخبر. وثالثتها: أقائم زيد؟ ويجوز فيه الأمران كما عرفت.

والخبر هو المجرد أي هو الاسم<sup>(٣)</sup> المجرد<sup>(٤)</sup> عن العوامل اللفظية؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم، فلا يصدق<sup>(٥)</sup>.....

**ويتعين حينئذ إلخ:** لأنه لو كان "أقالمان" مبتدأ فلا يكون إلا مسنداً إلى "الزيدان"، وقد مر أنه يفرد الفعل، أو شبهه إذا أسد إلى الاسم الظاهر مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وأيضاً يلزم أن يكون "أقالمان" حينئذ مسنداً إلى شيئين في حالة واحدة، أحدهما: الزيدان، والثاني: الضمير الراجع إلى الزيدان. **أن يكون إلخ:** لأنه لو كان "قائم" خبراً عن "الزيدان" فلم يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر. **الاسم المجرد:** ولك أن تقول: المرفوع المجرد إلخ؛ لأنه ذكر أقسام المرفوع، فلا يصدق التعريف على "يضرب" في "يضرب زيد"؛ لأنه ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور في المرفوعات، وعلى كلا التقديرين يكون في الكلام تقدير الموصوف. **لأن الكلام إلخ:** فلما كان الكلام فيها، فلو قال: "هو المرفوع المجرد" لكان له وجه وجيه، إلا أن المصنف لما ذكر الاسم في تعريف المبتدأ فتعنه الشارح، فقال: "هو الاسم المجرد" ولم يقل: المرفوع المجرد؛ لرعاية المطابقة، ولا يخفى أن هذا كلامه علة لعدم ذكر الاسم ههنا وذكره في تعريف المبتدأ واكتفائه ههنا فيه، فهذا الوجه أولى، وهو ظاهر؛ لأن ما ذكره الشارح أولى؛ لأنه يصير وجهها لإيراد الاسم في تعريف المبتدأ أيضاً، وهو المراد ههنا.

**فلا يصدق إلخ:** وكذا لا يصدق على "يضرب" في "زيد يضرب" مع أنه خبر، وما ذكره بعض الشارحين من أن ما قيل: "المراد من "المجرد" في تعريفه هو الاسم المجرد؛ لإخراج "يضرب" في "زيد يضرب" بقرينة أنه في بحث الاسم، ليس بشيء؛ لأنه يلزم منه خروج الخبر الجملة؛ لأن المحققين منهم ليسوا قائلين بتأويل =

(١) دون العكس إلا على لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة". (علوي)

(٢) ولا يحتمل المبتدأ لعدم مطابقة الضمير المرجع. (عل)

(٣) حقيقة كان أو حكماً بأن يعبر عنه بالاسم؛ ليدخل فيه الخبر الجملة.

(٤) اعلم أن الشارح جعل اللام في قول المصنف: "المجرد" لام العهد، وهذا فسرته بقوله: "المجرد عن العوامل اللفظية". (بقا)

(٥) وقد اعترض على تعريف الخبر أن يصدق على "يضرب" في "يضرب زيد" مثلاً، ولما اعترض في تعريف الخبر الاسم المرفوع - بل هو أقرب - خرج عنه. (ت)

على "يضرب" <sup>(١)</sup> في "يضرب زيد" أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم المسند به أي ما يوقع به الإسناد، .....

= الجملة بالاسم" ليس بشيء؛ لأن المصنف ذكر خبر الجملة فيما بعد، فذكره منزلة الاستثناء، فخرج خبر الجملة عن التعريف غير مضر.

أنه المجرد المسند به إلخ: فإن العامل في المضارع أيضا معنوي، وهو تجرده عن العوامل اللفظية، قيل: المراد بالاسم إما الاسم الحقيقي أو الأعم من الحقيقي والحكمي، إن كان الأول يلزم أن لا يكون التعريف جامعا؛ فإنه إذا قيل: بعض الفعل الماضي ضرب، وبعض الحروف من، وبعض المهمل جسق، فـ "ضرب" و"من" و"جسق" في الأمثلة المذكورة خبر، مع أن كل واحد منها اسم حكما، أما الأول والثاني فلاهما اسمان لضرب ومن، وهما فعل وحرف، وأما الثالث فلعدم كونه موضوعا لمعنى، فيكون اسما حكما لا حقيقة. وإن كان الثاني فلا يرد النقص على عدم المانعية بأنه يصدق على "يضرب" في "يضرب زيد"؛ لأنه داخل في التعريف؛ لأنه اسم حكمي يجعل "ضارب" موقع "يضرب" أو بالعكس؛ فإنهم جعلوا ذلك من الاسم الحكمي، وأيضا يلزم أن يكون قوله: "والخبر قد يكون جملة" مستدركا؛ لأن الجملة اسم حكمي.

ويمكن الجواب عن الاستدراك بأن المصنف يَحْتَمِلُ أن يذهب إلى مذهب المحققين منهم؛ فإنهم ليسوا قائلين بتأويل الجملة بالاسم، ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بأن المراد من التأويل بالاسم أن يكون اللفظ الذي هو مؤول بالاسم واحدا، والجملة متعددة لا واحدة، ويجب عن "يضرب" في "يضرب زيد" باختيار الشق الثاني بأن المراد من اللفظ الواحد الذي هو مؤول بالاسم هو أن يكون متحدا باعتبار المقاد منه، والمعنى المقاد في "يضرب زيد" غير المعنى المقاد من "ضارب زيد"؛ لأن الحمل في الثاني — هو هو، بخلاف الأول، والحمل بالمواطأة غير الحمل بالاشتقاق. أي ما يوقع إلخ: قال الفاضل السبكي: ولا يخفى أن المراد بالأمر الذي يوقع به الإسناد هو المسند، فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به والمسند بدون "به" إلا أنه ذكر؛ ليكون محتتملا لاحتمال الآخر الذي يذكره. أقول: الفاضل المذكور لم يطلع على مضمون كلام الشارح، ولهذا صدر منه كلام من جملة ما لا يعني.

فاعلم أن المقصود من كلامه — قدس سره — أن قوله: "به" متعلق بالإيقاع لا بالإسناد؛ لأنه بنفسه يتعلق بالمسند، فحينئذ لا حاجة إلى قوله: "به" وإليه أشعار مولانا عبد حيث قال: قوله: "أي ما يوقع به الإسناد" قد أشار به إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع إلخ وإشارة إلى أن قوله: "المسند به" من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر =

(١) وكذا لا يصدق على "يضرب" في "زيد يضرب"، (عبد الغفور)



واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛<sup>(١)</sup> لأنه مسند إليه لا مسند به، **المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، ولك أن تقول:** المراد المسند به إلى المبتدأ، أو تجعل الباء<sup>(٢)</sup> في "به" بمعنى "إلى"، والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ،.....

« كما في قولهم: "لدار أو تسلسل" أي لزم الدور أو التسلسل. فقول الشارح دفع سؤال عن عبارة المصنف، وهو أن قوله: "به" في قوله: "المسند به" مستدرك لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: "مسند" بمعنى أسند بصيغة المجهول، ففيه ضمير مستتر هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع إلى المجرور، وهو الخير، فيكون حينئذ قوله: "به" لغوا لا فائدة فيه، وأما إذا كان قوله: "المسند به" من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر لا يتم حينئذ بدون قوله: "به"، ثم إن الباء في قوله: "به" للسبب أو الاستعانة، وقوله: "يوقع" من باب فعل يفعل، لا يقال: تعريف الخير ليس مانع؛ لصدقه على "زيد" في "زيد قائم"؛ لأنه المجرور عن العوامل اللفظية مسند به أي ما يوقع بسببه الإسناد إلخ؛ لأننا نقول: المراد السبب القريب، فإن لفظ "قائم" في "زيد قائم" سبب قريب لإيقاع الإسناد، بخلاف "زيد".

**ولك أن تقول إلخ:** أي المسند به الذي هو المبتدأ بقربة أنهما ركنان متلازمان، كما أشار إليه بذكرهما معا في العنوان. **أو تجعل الباء:** عطف على "تقول"، قال الشارح في "الحاشية": وكان النكتة في تعبير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "به" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. وحاصل ما ذكره في "الحاشية" أن النكتة في أن المصنف قال: "المسند به" بجعل الباء بمعنى "إلى" ولم يقل: "المسند إليه" أنه لو قال كذلك يلزم الالتباس بين المسند إليه في تعريف المبتدأ، وبين المسند إليه في تعريف الخير؛ لأنه يشوش الذهب في كون المسند إليه في تعريف الخير مثل المسند إليه في تعريف المبتدأ، فظهر منه أن لقوله: "به" فائدة على تقدير حمل كلام المصنف على الحمل الثاني أي قوله: "أو جعل الباء إلخ"؛ لأنه لو قيل: "إلى" موقع الباء في قوله: "به" =

(١) يعني إذا قلت: "زيد" مثلا لم يكن هناك إسناد أصلا، فإذا قلت: "قائم" يحصل الإسناد في الكلام، ويوقع به، فيحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛ إذ لا يحصل به الإسناد، وهذا تقرير كلامه، فالأنسب أن يقال بدل قوله: "لأنه مسند إليه لا مسند به": "لأنه لم يوقع به الإسناد". ويحتمل أن يكون المراد المسند إلى المبتدأ والباء للتعذية أو معنى "إلى"، وحينئذ يكون القسم الثاني حارجا به، وقوله: "المغاير للصفة المذكورة" تأكيد. (عل)

(٢) قال قدس سره: وكان النكتة في تعبير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "به" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. فدبنا وجه عدم الاحتياج إليه. (عبد الغفور)

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله: "المغاير للصفة المذكورة" تأكيداً. واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي تجريد الاسم<sup>(١)</sup> عن العوامل اللفظية؛ ليسند إلى شيء، أو يسند إليه شيء،.....

= يلزم الالتباس فقال: "المسند به" وجعل الباء بمعنى "إلى"، قال مولانا عص: لا يلزم الالتباس لو قال: "المسند إليه" موقع "المسند به" في تعريف الخبر؛ للفرق الواضح بينهما؛ لأن في المسند في تعريف الخبر ضمير مستتر راجع إلى الخبر على تقدير الحمل الثاني المذكور بقوله: "أو تجعل إلخ"، وهذا الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، وقوله: "به" ظرف متعلق بقوله: "المسند" وأما في تعريف المبتدأ يكون قوله: "إليه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "المسند"، وليس فيه ضمير حيثئذ. أقول: مراد الشارح من الالتباس هو الالتباس بحسب اللفظ لا الالتباس بحسب المعنى، وإليه يشعر صيغة تشبيه مناسبة للاشتباه بالالتباس بحسب اللفظ؛ فإهم أطلقوا الالتباس على معاني مختلفة كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم.

**وعلى التقديرين إلخ:** كما يخرج به "يضرب" في "يضرب زيد"، قيل: إن "ضارب" في "زيد ضارب"، وفي "زيد ضارب أبوه" يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله لا إلى المبتدأ مع أنه خبر، وأجيب بأن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله، لا اسم الفاعل وحده، واسم الفاعل مع فاعله مسند إلى المبتدأ، ولكن لما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب أحري الإعراب على الجزء القابل للإعراب، وأجيب أيضاً المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسناداً إلى المبتدأ نفسه كما في "زيد جسم" أو إلى ضميره أو إلى منعلقه.

وفيه نظر، أما أولاً: فلأن "ضارب" لم يسند إلى شيء أصلاً؛ إذ الإسناد هو النسبة التامة، ونسبة ضارب إلى فاعله ليست تامة، وأما ثانياً: فلأنه يصدق على "يضرب" في "زيد يضرب أبوه" و"يضرب" في "زيد يضرب" و"يضرب" في "زيد أبوه يضرب" مع أنها ليست أخباراً لزيد. **تجريد الاسم:** قيل: التجريد أمر عديم فلا يؤثر في شيء، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم، وليس بمؤثرات، والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة.

**ليسند إلى شيء:** كما في الخبر والقسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ، وإنما قال ذلك؛ ليخرج التحريد الذي يكون للعدد.

(١) إن قيل: التجريد عديم فلا يؤثر، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، قلنا: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات، والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة، مع أن ما جعله أولى أمر اعتباري، فلا يصح أن يكون مؤثراً. (عبد الغفور)

فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> رافع لهما عند البصريين،<sup>(٢)</sup> وأما عند غيرهم فقال بعضهم: <sup>خبر أول</sup> (٣) الابتداء عامل في المبتدأ <sup>خبر ثان</sup> والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الآخرون: إن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر،<sup>(٤)</sup> وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية. وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه<sup>(٥)</sup> إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً؛ .....

**كل واحد إلخ:** إن قلت: فيلزم الدور؛ لأن رفع المبتدأ يتوقف على الخبر وبالعكس، وهذا التوقف ثابت بينهما مع كون المبتدأ والخبر متلازمين، ولا دخل لتلازمهما في ذلك التوقف كما لا يخفى، قلت: إن السبب والعلية عند الحاجة بمعنى العلامة، فجاز أن يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر.

**إذا لم يمنع مانع:** قال الفاضل السم: الأولى ترك هذا القيد؛ إذ عند وجود المانع إذا لم يكن الأصل تقدم المبتدأ لم يكن رتبة المبتدأ التقديم، فيلزم الإضرار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر. أقول: هذا سهر ظاهر من الفاضل المذكور؛ لأنه مدفوع بقوله: "لفظاً" في قوله: "التقديم على الخبر لفظاً"، فإذا لم يكن مقدماً عليه لفظاً فلم يتحقق فيه هذا الأصل بحسب اللفظ، ولكن مرتبة الجواز حاصل فيه بسبب ذلك الأصل، فلا يلزم الإضرار قبل الذكر رتبة، وقد ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر.

**التقديم على الخبر:** لأن الحكم على الشيء إنما يتصور بعد وجوده، فتقدم في الذكر؛ ليوافق الوضع الطبع.

(١) لطلبه لهما على السواء. (عبد الغفور)

(٢) واعترض عليه بأنه أمر عذمي فلا يؤثر، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات حقيقة، والعدم المخصوص أعني عدم الشيء العين يصح أن يكون علامة لشيء آخر، وفسر الجرولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديرًا للإسناد إليه، أو لإسناده لدفع الاعتراض المذكور. (ت)

(٣) كالزخمشري والجزولي، ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو الابتداء، ويحكى هذا عن أبي علي وأبي الفتح. (ت)

(٤) وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفراء، وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل، وقال الكوفيون: هذا المبتدأ يرتفع بالصير العائد من الخبر إليه؛ لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً كما ينبغي. (ت)

(٥) إشارة إلى أن الأصل يطلق على معان، وههنا بمعنى الأولى والأسب.

لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها،<sup>(١)</sup> والذات مقدمة<sup>(٢)</sup> على أحوالها، ومن ثم أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً **جاز قوهم** في داره<sup>(٣)</sup> زيد مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً؛ .....

**المبتدأ ذات الخ:** قيل: قد يكون المبتدأ صفة كما في القسم الأول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالا من أحواله فيه مثل: المنطلق زيد، وأجيب بأن المراد أن الذات المتصف بالانطلاق هو المسمى بزيد، فهو ذات والخبر حال من أحواله، وأجيب بأن المراد: أن المبتدأ ذات والخبر حال من أحواله في القسم الأول من المبتدأ غالباً فيعتبر الغلبة في قوله: "والأصل في المبتدأ التقديم". قيل: هذا الدليل لو صح ينبغي تقديم الفاعل على الفعل، وأجيب بأن تقدم الحكم في الجملة الفعلية؛ لكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم، والاسم مستغن عن الفعل، فأراد في الجملة المركبة منهما تكميم الناقص بالكامل. ويمكن أن يجاب أيضاً بأن تأخير الفاعل عن الفعل؛ لدفع الالتباس بالمبتدأ.

لا يقال: إن المبتدأ في قولنا: "زيد قائم" هو لفظ "زيد"، وهو ليس بذات، فكيف يصح قوله: "لأن المبتدأ ذات" وكذلك في الخبر؟ لأننا نقول: المراد أن مدلول المبتدأ ذات، ومدلول الخبر حال من أحوالها، فحينئذ ينبغي أن يكون الدال على الذات مقدماً على الدال على الأحوال، ولا يرد عليه القسم الثاني من المبتدأ؛ لأن مدلوله أيضاً ذات؛ لأن المراد من القائم في "أقام الزيدان؟" هو الذات المتصف بالقيام، وليس "الزيدان" خبراً حتى يكون حالا من أحواله، بل فاعل يسد مسد الخبر. **جاز قوهم الخ:** وإنما لم يقل: في داره رجل؛ إذ لأحد أن يناقش في أصالة تقديمه؛ لوجوب تأخيره.

(١) هذا حكم أكثرى لا كلي. (ت)

(٢) وذلك لأن الخبر يجب أن يلاحظ على أنه حال من أحوالها، ولهذا يؤولون الإنشاء إذا وقع خبراً بالاسم نحو: زيد اضربه أي مقول في حقه ذلك، كذا قرره السيد المحقق في حواشي "المطول"، فالاسم الحامد إذا وقع خبراً لا بد أن يلاحظ على أنه حال من أحوالها فيؤول العلم الواقع خبراً في مثل: "هذا زيد" بمسمى زيد، فالمراد بالذات ما يعلم ويخبر عنه، لا ما يقوم بنفسه؛ لئلا يرد نحو: العلم حسن، فإن قيل: هذا الدليل جارٍ في الفاعل، فينبغي أن يقدم على الفعل أيضاً قيل: إنما لم يقدم؛ لوجود المانع، والمقتضي إنما يعمل إذا لم يكن هناك مانع، والمانع هناك كونه عاملاً، ومرتبة العامل التقديم على المفعول (عل)

(٣) يرد عليه أن جوازه لا يقتضي تقدمه عليه رتبة؛ إذ هو على تقدير المساوات أيضاً جائز، وذلك ظاهر. (ت)

لتقدمه رتبة لأصالة التقديم، **وامتنع قوهم: صاحبها في الدار؛** لعود الضمير إلى "الدار" وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة، وهو غير جائز، .....

**وامتنع قوهم إلخ:** ولقال أن يقول: إذا كان هذا التركيب ممتنعا، فلم يكن من قوهم؛ لأن كونه من قوهم يستدعي أن يكون مستعملا بينهم، فحيث لا يصح قوله: امتنع قوهم إلخ؟ ويمكن الجواب عنه بوجهين، الأول: أن الامتناع ههنا بمعنى الضعف لا بمعنى الخال، أي هو قول غير فصيح؛ لأنه يجوز بعضهم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، فيكون مستعملا بينهم، ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصحاء، والثاني: أن استعمال هذا التركيب باستعمال أجزائه أعني "صاحبها" و"في الدار".

قيل: امتناع هذا التركيب لا يتوقف على ذلك الأصل؛ فإنه لو لم يكن هذا الأصل لكان الإضمار قبل الذكر أيضا، وأجيب بأن الأصل المذكور علة للحكم بامتناع التركيب الثاني، وليس علة الامتناع التركيب الثاني نفسه؛ لأنه متنع في نفس الأمر، لكن الحكم به يتوقف على هذا الأصل، وأجيب أيضا بأن الأصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد، وإليه يشعر عدم إعادة العلة في التركيب الثاني، وعلة المجموع جاز أن يكون باعتبار أحدهما.

فإن قلت: مرجع الضمير في التركيب المذكور خبر، فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو المضاف إليه للمبتدأ، فيكون مقدما رتبة على الضمير، فلم يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة. وهذا مدفوع من كلام الشارح كما أشرنا إليه آنفا، ويمكن الجواب أيضا بأنه ليس رتبة الشيء أن يكون بين المضاف والمضاف إليه؛ لأقما في حكم كلمة واحدة، فلما كان المضاف مبتدأ مقدما على الخبر رتبة، فيكون الضمير الذي هو المضاف إليه للمبتدأ أيضا مقدما على الخبر، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة.

وفيه نظر؛ لأن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة في الدلالة على المعنى؛ لأنه لا يتم معنى المضاف بدون المضاف إليه، وليس هو في حكمه في جميع الأحوال، فحيث جاز تقدم الخبر على الضمير رتبة، وأجيب عن أصل الشبهة أيضا بأن تقدم العلة أعني قوله: "ومن ثم" بخرد الاهتمام بأن في المبتدأ التقديم، لا للحصر أي لحصر العلة في الجواز والامتناع.

**وهو في حيز إلخ:** هو المكان والموضع، وهذا لدفع ما يقال: لم لا يجوز أن يكون الخبر مقدما على الضمير رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة، تقرير السدع: أن كون الخبر مقدما على ما وقع موقع الخبر رتبة غير معقول.

**وقد يكون المبتدأ نكرة<sup>(١)</sup>** وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن للمعرفة معنى متصلة معيناً، والمطلوب المهم<sup>(٢)</sup> الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة،

**وقد يكون إخ:** هذا أصل آخر للمبتدأ وكذلك قوله: "والخير قد يكون جملة؛" لأنه يفهم منهما أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وأن الأصل في الخير أن يكون مفرداً، ولكن يفهم هذان الأصلان منهما على سبيل الكناية. قيل: الأولى إيراد الفروع، وهي قوله: "وإذا كان المبتدأ مشتملاً إخ" وقوله: "وإذا تضمن المفرد إخ" موضع هذين الأصلين؛ لأن هذه الفروع يتفرع بالأصل الأول من المبتدأ، فالتناسب أن يكون يليه كما وقع في الفاعل حيث قال: "والأصل أن يلي فعله"، ثم قال: "فلذلك جاز ضرب غلامه إخ"، ثم قال: "وإذا انتفى الإعراب إخ".

وأجيب بأنه أراد أن يكون كل واحد من الأصول أن يلي صاحبه، وأن يكون كل واحد مما يتفرع عليه أيضاً كذلك، مع أن المتفرعات بعضها يتوقف على هذين الأصلين؛ لأنه قال: إذا كان الخبر فعل المبتدأ يجب تقديم المبتدأ عليه، فهذا يتوقف على معرفة الجملة؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً للمبتدأ، فيكون جملة لا محالة، وأيضاً قال: "إذا كان المبتدأ نكرة" يجب تقديم الخبر عليه، فإثبات النكارة على المبتدأ يتوقف على معرفة النكرة، وإلى هذا أشار مولانا عبد، قال مولانا عصف: إن ما ذكره عذر يشابه غدرا بالفارسية: فریب بازی دادن؛ لأنه يجوز تقديم المتفرعات على الأصول كلها. ولا يخفى أن صورة العذر والغدر واحد، فأقول: ما ذكره مولانا عبد نكتة بعد إيراد الأصل الأول، فالقول بأنه جاز تقديم المتفرعات على جميع الأصول ليس على ما ينبغي كما لا يخفى.

(١) قال صاحب "الرضي": كان ترتيب الكلام أن يذكر بعد أصالة التقديم وجوب التقديم والتأخير، ثم يذكر تنكير المبتدأ، يعني كان الظاهر أن يقول: وجوب التقديم والتأخير أولاً؛ لئلا يسبقها بأولوية التقديم، ثم يذكر المواضع التي يكون المبتدأ فيها نكرة مخصصة، بل ينبغي أن تورد الجملة الخيرية قبل أصالة التقديم بالخبر المفرد، واعتذر بأن قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة" وقوله: "قد يكون الخبر جملة" يدل على أصالة التعريف، وأصالة الأفراد يجمع بين الأصول الثلاثة، ثم ذكر مباحث وجوب التقديم وجوب التأخير، وأيضاً قوله: "أو كان الخبر فعلاً له" فرع كون الخبر جملة، وقوله: "وإذا تضمن الخبر المفرد" كذلك، وقوله: "أو كان الخبر مصححاً له نحو: في الدار رجل" فرع تخصيص المبتدأ بتقدم الخبر الظرف، فلهذا ذكر أولاً مباحث التخصيص والخبر الجملة، ثم ذكر مباحث الوجوب. (ت)

(٢) المهم: على زنة المقر، يقال: أهمه الأمر إذا أدخله في هم وقصد، هكذا وقع في استعمال الفصحاء، وبه صرح صاحب "القاموس" وغيره، وبالفتح خطأ الأعاجم. (حق)

ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل إذا تَخَصَّصَتْ تلك النكرة بوجه ما<sup>(١)</sup> من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص<sup>(٢)</sup> يقلل اشتراكها، فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى: أو برقع أو برقعاً واحتمالاً لها

إذا تَخَصَّصَتْ: قال مولانا عص: الأخصر الأوضح: إذا تَخَصَّصَتْ بمثل ﴿وَلَعَدَّ مُؤْمِنٌ خَيْرًا﴾ (البقرة: ٢٢١)، ومراد الفاضل المذكور أنه لو قال: "إذا تَخَصَّصَتْ بمثل: ﴿وَلَعَدَّ مُؤْمِنٌ خَيْرًا مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وعمل: أرجل في الدار أم امرأة وعمل: ما أحد خير منك، وعمل قولهم: شر أهر ذا ناب إلخ" أي بمثل ولعدد مؤمن إلخ فيما تخصص الصفة اللفظية، وتخصص بالمتكلم، أو تخصص بالعموم إلا أن المصنف أراد أن يشير أولاً إلى وجوه التخصيص.

إذ بالتخصيص إلخ: أو يرفع اشتراكها، أو يكون الحكم بأقلية الاشتراك حكم على الأغلب، فاندفع ما قيل: إن في قوله: "ما أحد خير منك" ليس قلة الاشتراك، بل رفعه بالكلية، لكن الظاهر أن يقال: إذ بالتخصيص يحصل فيه التعيين في الجملة بأن يكون للتخصيص وجوه كثيرة، وفائدة الإشارة بذلك عدم انتشار ذهن أي ذهن المخاطب إلى ما لا قصد إليه؛ فإن ذهن المخاطب ينتشر بمجرد قوله: "إذا تَخَصَّصَتْ" إلى ما هو غير مقصود، وبعد ما علم المخاطب أن للتخصيص وجوهاً كثيرة، فلا ينتشر ذهنه إلى غير المقصود، لكن ذهن المخاطب ينتظر حينئذ إلى استفادة وجوه التخصيص، وهو من حملة قصد المخاطب، بخلاف ما ذكر الفاضل المذكور؛ فإن عدم انتشاره إنما يكون بعد استيفاء الأمثلة.

وإن قلت: ما الفائدة في عدم انتشار ذهن المخاطب؟ قلت: تصنيف المصنف هذا الكتاب إنما يكون للمبتدئ، فالمخاطب ههنا هو المبتدئ، فالمناسب بحال المبتدئ أن يكون ذلك معلوماً له من أول الأمر قبل استيفاء الأمثلة، فإن اللائق بحال المبتدئ هو أن يكون كذلك كما لا يخفى على من يراجع وجدانه، فلما لم ينتشر ذهنه إلى ما هو غير مقصود قبل استيفاء الأمثلة بسبب ذكر قوله: "بوجه ما" فكان وجوه التخصيص معلومة للمخاطب حينئذ قبل استيفائها، ولكن لم يحصل العلم بوجوه التخصيص له، وهو ظاهر عند التأمل الصادق.

- (١) لفظة "ما" زائدة أو صفة، ولما كان التخصيص منحصرًا في أمثال الأمثلة المذكورة كان الأنسب أن يقول: إذا تَخَصَّصَتْ بمثل: ولعدد مؤمن إلخ؛ لأن لفظة "ما" ينبع عن عدم الاختصار. (عبد الغفور)
- (٢) وهو عند الحاجة تقليل الاشتراك، وعند علماء المعاني التقليل أو رفع الاحتمال، ويجوز الكلام في الاشتراك بالتخصيص، فالتقليل ليس بظاهر، وقد يقال: كيف يجوز "حيوان ناطق قائم"، ولا يجوز "إنسان قائم" مع أن كليهما في مرتبة واحدة، وقد يقال: كيف يجوز "السوق دار كذا" ولا يجوز "سوق دار كذا" مع أن المعرفة باللام العهد الذهني في المعنى كالنكرة التي يقلل اشتراكها؟ فتأمل. (ت)

﴿وَلَعَبْدٌ<sup>(١)</sup> مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ<sup>(٢)</sup>﴾ فإن العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث  
 (البقرة: ٢٢١)  
 وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ، و"خير" خبره، ومثل قولك: أرجل في  
 الدار أم امرأة؛ فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما<sup>(٣)</sup> في الدار .....

**تخصص بالصفة:** قبل: لو كان تخصيص الصفة مصححا لوقوع النكرة مبتدأ، فيلزم أن يكون الإنسان في قولنا:  
 "إنسان حساس" مبتدأ بسبب ذلك التخصيص؛ لأننا إذا قلنا: حيوان ناطق قائم، يكون الحيوان الذي تخصص  
 بالناطق مبتدأ وكذلك إذا قلنا: جسم نام ناطق، فيكون الجسم الذي تخصص بالنامي مبتدأ، فكذلك "إنسان" في  
 "إنسان حساس" بوجود التخصيص فيه؛ لأن بعد ما لم يكن التخصيص الفردي لازما في الابتدائية، فتخصص  
 النوعي موجود في قولنا: إنسان حساس، كما في "ولعبد مؤمن"؛ لأن فيه التخصيص النوعي أيضا؛ لأن العبد من  
 نوع المؤمن لا الكافر، كذلك الإنسان أيضا من نوع الحساس لا غير، والحواب عنه: أن التخصيص النوعي  
 بحسب المعنى غير كافٍ في الابتدائية، ولا بد فيها من التخصيص بحسب اللفظ، فإن قلت: إذا لم يكن قولنا:  
 إنسان حساس من باب التخصيص بالصفة، فهو من أي باب؟ قلت: فهو من باب التخصيص بالعموم؛ إذ لا يشد  
 فرد ما عن هذا الحكم كما في "تمر خير من جرداء"؛ لاحتمال خروج الدود عنه.

**فإن المتكلم إغ:** لأنه لو لم يعلم فطريق السؤال حينئذ كان بوجه آخر بأن يقال: أرجل في الدار؛ لأن السؤال  
 بالهمزة وأم عن التعيين، فالمبتدأ تخصص فيه بعلم المتكلم بأنه جاء من عدم العلم بصفة العلم، وما قال مولانا  
 عص: وتبعه الفاضل السمع من أن علم المتكلم غير كافٍ فيه، بل التخصيص المعنوي هو التخصيص عند المخاطب؛  
 ليفيد الحكم، وإلا فالمتكلم عالم بالذي حكم، مندفع بقوله: فيسأل المخاطب عن تعينه إغ؛ لأن قول الشارح هذا  
 يشعر بأن المخاطب أيضا عالم بذلك؛ لأن السؤال عن تعدد الإنسان في بيت مثلا يستلزم عرفا علم المخاطب =

(١) اللام للاتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدهما، والعبد في اللغة: ما من شأنه العباد والالتقياد سواء انقاد  
 بالفعل أو لا. (محرم)

(٢) أي نكاح عبد مؤمن أنفع من نكاح عبد مشرك؛ لأنه مشوب بالضرر فيحرم، فالعبد الإنسان المملوك والمشرك  
 الكافر، وقيل: المشرك الميث للآخين، فلم يكن أهل الكتاب مشركا وإن كان كافرا. (حل)

(٣) فأحدهما معلوم للمتكلم لا على التعيين؛ لدلالة الهمزة وأم، والمخاطب يعلم بهذا الكلام أن أحدهما معلوم  
 للمتكلم، فأحدهما يتخصص عند المخاطب بهذه الصفة أعني المعلوماتية للمتكلم، وكل واحد من الأمرين المتغايرين  
 محتمل عند المتكلم، ويعلم المخاطب بكل واحد منهما بالصفة المحتملة، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة  
 عند المخاطب، والثاني وإن لم يكن مبتدأ، لكنه معطوف عليه، فهو في حكم المبتدأ، فصح قول الشارح: فكل  
 واحد منهما تخصص بهذه الصفة. (ت)



فيسأل المخاطب<sup>(١)</sup> عن تعيينه، فكأنه قال: أيُّ من الأمرين المعلوم<sup>(٢)</sup> كونُ أحدهما في الدار كائنٌ فيها، فكل واحد<sup>(٣)</sup> منها<sup>(٤)</sup> تخصص بهذه الصفة، فجعل "رجل" مبتدأ،<sup>(٥)</sup> و"في الدار" خبره. ومثل قولك: **ما أحد خير منك؛** فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصصت؛<sup>(٦)(٧)</sup>.....

= بوجوده فيه، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأنه يلزم من علم المتكلم بكون أحدهما في الدار تخصيصه عند المخاطب أيضاً؛ فإن المخاطب يعلم حينئذ أن المبتدأ هو الرجل الذي صح تعلق علم المتكلم بكونه في الدار، فالمبتدأ فيه تخصص بالصفة المقدرة، وهي "المعلوم"؛ لأن قوله: "أرجل في الدار" في تأويل "أي من الرجل إلخ". وأيضاً ما ذكره المحشي المذكور من أن علم المتكلم غير كاف فيه، بل التخصيص المعتبر إلخ ليس بشيء؛ لأن المقصود ههنا هو قلة الاشتراك الحاصلة بالتخصيص، وهي حاصلة بمجرد تخصيص النكرة بعلم المتكلم، وهو ظاهر قوله: "فجعل مبتدأ" على جعل كل من الأمرين مبتدأ، وهما الرجل والمرأة، وإن قلت: المرأة لا يصح أن يكون مبتدأ؛ لأنه معطوف على المبتدأ، والمعطوف على المبتدأ لا يكون مبتدأ كما لا يكون المعطوف على =

(١) إذا سأل المتكلم المخاطب بـ"أم" والمهزة عن تعيينه يعلم المخاطب أن المتكلم يعلم أن أحدهما في الدار، فحصل التخصيص عند المخاطب أيضاً، فلا يرد ما قيل: إن هذا التخصيص عند المتكلم، والنافع التخصيص عند المخاطب. (علوي)

(٢) صفة مبنية لرجل وامرأة، فتخصص كل واحد بهذه الصفة، وكون المعلومية صفة لأحد لا يجمع مه. (ج)

(٣) فيه أن هذا التخصيص منبث في مثل "أرجل في الدار"، فينبغي أن يمتنع الابتداء مع أنه صحيح. (عبد الغفور)

(٤) أي من الرجل والامرأة. (عصمت)

(٥) فالمبتدأ هو كل واحد منهما المعلوم بكون أحدهما في الدار، فكأنه قال: كل واحد من رجل وامرأة المعلوم بكون أحدهما في الدار منهما في الدار، والأولى أن يجعل المبتدأ أحد منهما؛ لأنه المبتدأ في الحقيقة يسأل عن تعيينه. (عل)

(٦) فالمراد بالتخصيص في قوله: "إذا تخصصت" أعم من كمال التخصيص بحيث لا يبقى الاحتمال أصلاً كما في "ما أحد خير منك"؛ فإنه إذا نفى عن كل واحد من الناس أن يكون خيراً من المخاطب لم يبق احتمال واشتباه للسامع، وإنما يحصل الاحتمال والاشتباه إذا أراد واحداً من الجماعة من غير يقين، كما في النكرة الواقعة في الإثبات كـ"رجل"؛ فإنه يمتثل أن يكون زيدا وعمراً وغير ذلك، أو من وجه دون وجه كما في "لعد مؤمن". (علوي)

(٧) يعني أن المراد بالتخصيص ههنا التعيين لقطع الاحتمالات أو تقليلها. (عبد الغفور)

فإنه لا تعدد في جميع الأفراد،<sup>(١)</sup> بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم، نحو: ثمرة<sup>(٢)</sup> خير من جرادة،<sup>(٣)</sup> ومثل قولهم: شر أهر ذا ناب؛ لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل؛ .....

= الفاعل فاعلا ولا المعطوف على المفعول مفعولا، قلنا: المراد من المبتدأ هو المبتدأ حقيقة أو حكما، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما، ولك أن ترجع الضمير في قوله: "جعل" إلى الرجل لا إلى كل واحد منهما كما هو الظاهر. **فتعين وتخصصت:** فظهر من هذا القول أن التخصص المفسر بقلة الاشتراك بمعنى التعيين في الجملة؛ لأن قوله: "تخصصت" في ذيل التفرع إلا أن تفسيره بقلة الاشتراك حكم على الأغلب كما ذكرنا، فحينئذ اندفع ما ذكرنا في قوله: "إذ بالتخصص يقل اشتراكها إلخ".

**فإنه لا تعدد إلخ:** أي يتفي الاشتراك باعتبار الوارد في صورة النفي، مثل: ما أحد خير منك، فكأنه قال: ما هذا الأحد خير منك، بخلاف ما إذا قيل: "أحد خير منك" بدون النفي؛ فإنه صادق على كل واحد من الأفراد. واعلم أن لفظة "ما" في قوله: ما أحد خير منك زائدة نافية، ولا تكون بمعنى "ليس"، وإلا لوجب أن يقال: "ما أحد حيرا منك" بالنصب في "خير" كما يكون لفظة "ما" في قوله: "وجه ما" زائدة؛ لإفادة العموم.

**ثمر خير:** أي جنس الثمر خير من جرادة، لا ثمرة واحدة من هذا الجنس، حتى يكون نكرة، ولو قرئ: "ثمرة خير من جرادة" بالثاء أيضا يصح؛ لأن معناه حينئذ: كل فرد فرد من الثمر خير من جرادة.

**بما يتخصص به إلخ:** وهو تقدم الحكم؛ لأن الفعل متقدم على الفاعل قطعا، وقوله: "إذ يستعمل في موضع ما أهر إلخ" علة "لشبهه به" أي لشبهه قوله: "شر" بالفاعل، أي بالفاعل النكرة؛ فإن المراد بالفاعل هنا هو الفاعل النكرة، ومعناه: أن قوله: "شر أهر ذا ناب" يستعمل في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر" أي العرب يستعمل هذا =

(١) خلاصة هذا الوجه جار فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة؛ فإنه لا تعدد فيها، بل هي أمر واحد. (عبد الغفور)  
(٢) فإن فيه معنى العموم؛ لأن الطبيعة الثمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية، فيعم الحكم كل فرد، ولأن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجمع؛ حذرا عن الترجيح بلا مرجح، كما قالوا في لام الاستعراق في المقام الخطائي. (عبد الغفور)

(٣) فإن المراد بحسب الاستعمال كل فرد من أفراد الثمرة على سبيل الاستعراق خير من كل جرادة، روي أن أهل حمص أصابوا جرادة كثيرة، وكانوا محرمين، فسألوا عن كعب الأبحار، فأوجب عليهم في كل جرادة درهما، فقال عمر رضي الله عنه: أرى دراهمكم كثيرة يا أهل حمص! ثمرة خير من جرادة. يعني لو تصدق ثمرة مكان جرادة جاز. (علوي)

لشبهه به؛<sup>(١)</sup> إذ يستعمل<sup>(٢)</sup> في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر"، وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما أسند إليه، فإنك إذا قلت: "قام"<sup>(٣)</sup> علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت: "رجل"، فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام. واعلم أن المهر للكلب بالنباح المعتاد

= التركيب أي "شر أهر ذا ناب" في معنى "ما أهر ذا ناب إلا شر"، فيكون "شر" في قوله: "شر أهر ذا ناب" فاعل لـ"أهر" في قولنا: "ما أهر ذا ناب إلا شر".  
**قبل ذكره إلخ:** وإيراده لبيان التخصيص على الوجه الأتم، ولا يتخصص به الفاعل بعد ذكره أيضاً، وأيضاً بعد ذكره ليس ما يتخصص به الفاعل، وهو صحة كونه محكوماً عليه بالقيام هو كونه محكوماً بالفعل. **صحة كونه إلخ:** أي ما يتخصص به الفاعل هو تقدم الحكم.  
**إذا قلت إلخ:** أي إذا قيل: "قام" علم منه أن ما يذكره بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام لا بالعود، فحصل التخصيص بتقدم الحكم، وبه حصل قلة الاشتراك وكذلك إذا قلت: "ما أهر ذا ناب"، فالمخاطب منتظر أن المتكلم يذكر بعده أمراً يصح أن يحكم عليه بالإهرار، فإذا قلت: "شر"، فكانه قيل: شر موصوف بصحة الحكم عليه بالإهرار أي الشر المهر.  
**أن المهر إلخ:** وإيراد هذا القول لأجل أن للتركيب معنيين، أحدهما: باعتبار معنى المعتاد للكلب، ولثانيهما: باعتبار معنى غير المعتاد له، وعلى الأول يصح التخصيص بتعين قلة الاشتراك، وعلى الثاني لا يصح، فعلى الأول يصح الحصر الإضافي المستفاد من التركيب المذكور؛ لوجود جانب آخر، وعلى الثاني لا يصح الحصر الإضافي؛ لعدم وجود جانب آخر له حينئذ.

- (١) أي لمشايفته إياه لكونه فاعلاً معني من حيث أنه كان في الأصل "ما أهر ذا ناب إلا شر" على أنه بدل من الضمير المستكن في "أهر"، والبدل فاعل معني، ثم قدم ليفيد الحصر؛ لأن تقدم ما حقه التأخير يوجب الحصر، والذي يدل على ذلك أنه يستعمل في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر". (علوي)  
 (٢) يعني أن الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في "أنا عرفت". (عبد العفور)  
 (٣) يشير إلى أن التخصيص مقدم على الحكم؛ لأنه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير أن يعتبر إسناده إلى شيء، والحكم - كون أحدهما محكوماً به والآخر محكوماً عليه - إنما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الإسناد بينهما، فمن قال: يتحه عليه أن هذا التخصيص يحصل بعد الحكم، فيقع بعد معرفته؛ إذ معرفته لا يكون بعد التخصيص، فهو لم يتصور معنى كلام الشارح قدس سره. (ج)

قد يكون خيرا كما إذا كان مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون شراً كما إذا كان مجيء عدو، والمهر له بنجاح غير معتاد يُشَاءُ به،<sup>(١)</sup> فيكون شراً لا خيراً، فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير، فمعناه: شر لا خير أهر ذا ناب، وعلى الثاني: لا يصح، فيقدر<sup>(٢)</sup> وصف حتى يصح القصر، فيكون المعنى: شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب. وهذا مثل يُضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة.

ومثل قولك: **في الدار رجل**؛ لتخصّصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: "في الدار".....  
التخصيص بظرف لسة

**قد يكون خيراً**: أي الناح المعنوية قد يكون خيراً بالنسبة إلى المتكلم أي صاحب الكلب لا إلى الكلب نفسه، أما بالنسبة إليه فشر. **حبيب**: أي حبيب صاحبه لا حبيب الكلب. **عدو**: أي عدو صاحبه. **القصر**: أي الحصر الإضائي بالنسبة إلى الخير.

**لا يصح**: أي القصر بالنسبة إلى الخير؛ لما مر من أن النباح الغير المعتاد ليس إلا شراً بالنسبة إلى صاحبه، قيل: إنما لا يصح القصر على التقدير الثاني إذا كان الخير والشر بالنسبة إلى صاحب الكلب؛ لأن النباح الغير المعتاد يتشاءم به بالنسبة إلى صاحبه لا بحالة، وأما إذا كانا بالنسبة إلى الكلب نفسه يصح القصر على التقدير الثاني؛ لأنه حاز أن يكون النباح الغير المعتاد أيضاً حيراً وشرّاً بالنسبة إلى الكلب نفسه؛ لأنه كما يرى الأمر الشر فيوجد منه نجاح غير معتاد، فكذلك جاز أن يرى الأمر الخير فيوجد منه نجاح غير معتاد أيضاً للتشويق.

لا يقال: حينئذ ينبغي أن يكون الخير والشر في النباح المعتاد أيضاً بالنسبة إلى الكلب مع أنهما في النباح المعتاد بالنسبة إليه شر قطعاً؛ لأن نجاحه لأجل أنه لا يعرفه، فيكون شراً بالنسبة إليه؛ لأننا نقول: جاز أن يكون كل واحد فيهما خيراً بالنسبة إليه بأن كان نجاحه عند مجيء الصاحب أو حبيبه للتشويق.

**فيكون**: والمراد أنه على تقدير نجاحه المعتاد تخصّص الشر بتقدم الحكم، وعلى تقدير نجاحه الغير المعتاد تخصّص بالصفة المقدرة. **وهذا**: أي "شر أهر ذا ناب" مثل يورد لرجل قوي كديوان السلطان إذا أدركه أي أوقعه العجز في حادثة.

(١) بالفارسية: قال بهرگز نمی شود بآن آواز. (بقا)

(٢) ولك أن تقول: إن التووين للتعظيم فلا حاجة إلى التقدير. (عبد الغفور)

عُلم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار، فهو في قوة التخصص بالصفة، ومثل قولك: **سلام عليك**؛ لتخصيصه<sup>(١)</sup> بالنسبة إلى المتكلم؛ إذ أصله: سلمت سلاما عليك، فحذف الفعل .....

**بصحة استقراره إلخ:** فإذا قيل: رجل، فكأنه قال: رجل موصوف بصحة الحكم عليه في الدار، فنقدم الخبر عليه في قوة التخصص بالصفة، وكون التخصص فيه لأجل أنه يخرج عنه الرجل الذي لا يكون موصوفاً بصحة هذا الحكم، فحينئذ يحصل قلة الاشتراك في "رجل". قيل: الدليل المذكور لو صح يلزم أن يكون "رجل" في "قائم رجل" مبتدأ؛ لأنه إذا قيل: قائم علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام، فإذا قيل: "رجل إلخ" أجب بأن التخصص بالظرف للتوسع فيه، ولا يجوز ذلك في غيره. قال مولانا عس: وهذا الجواب لا يجدي نفعاً؛ لأن الكلام في أن تقدم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة التخصص بالصفة، كذلك تقدم الخبر الغير الظرف في قوة التخصص بالصفة، فلا بد أن يكون "رجل" مبتدأ في "قائم رجل" أيضاً، إلا أن يقال: إن النكرة يقع مبتدأ فيما هو في قوة التخصص بالصفة إذا كان الخبر ظرفاً. وما قيل: فالأولى لتخصيصه بتقدم الخبر الظرف - كما قال الشارح الهندي وغيره - مندفع؛ لأنه اكتفى بالمثال، والاكتفاء بالمثال واقع في الكلام كما سبق في الأسماء الستة؛ فإن المصنف في الأسماء الستة اكتفى إلخ. فالشارح رعى جانب المصنف في الاكتفاء.

وقد قيل عن النقص المذكور: بأنه فرق بينهما، فإن "قائم" في قولنا: "قائم رجل" لا يكون نصاً في الخبر لاحتمال وقوعه مبتدأ، بخلاف في الدار؛ فإنه نص فيه، فيكون ما يذكر بعده نصاً في أنه محكوم عليه، فيكون في قوة التخصص بالصفة. ورُدَّ بأن "قائم" في قولنا: "قائم رجل" ليس مبتدأ؛ لعدم دخول في القسم الثاني من الابتداء، ولا هو في القسم الأول؛ لأن الصفة لا يكون مبتدأ إلا إذا كان معرفة كقولنا: المطلق زيد، وكذا القائم زيد. **إذ أصله سلمت إلخ:** وقوله: "سلاماً" مفعول مطلق، قيل: التخصص بالمتكلم لا يجري في كل دعاء؛ لعدم جريانه في "ويل لك"؛ إذ ليس معناه، "ويلي لك" لعدم صحة المعنى؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، ولا "ويلك لك"؛ لعدم الفائدة، بل معناه: الهلاك لك، فلا فائدة حينئذ لإيراد المثل في قوله: ومثل سلام عليك. وقد قيل: في تصحيحه بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقاً لاسم المسبب - وهو الهلاك - على السبب، وهو دعاء الشر، فيكون تقديره: دعائي الشر لك، وإنما أحر الجار والمحذور، ولم يقل: عليك سلام؛ لأنه لو قدم الخبر بذهب =

(١) [لأن المصدر منسوب إلى الفاعل. (رح)] إن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى "ويل لك" ويلي لك، إلا أن يقال: المراد بالويل دعاء الشر؛ إطلاقاً لاسم المسبب على السبب. (عبد الغفور)

وعدل إلى الرفع؛ لقصد الدوام والاستمرار،<sup>(١)</sup> فكانه قال: سلامي أي سلام<sup>(٢)</sup> من قبلي عليك،<sup>(٣)</sup> هذا<sup>(٤)</sup> هو المشهور فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة، لا على ما ذكروه من التخصيصات.....

= الوهم إلى اللعنة؛ لأنك إذا قلت: "عليك" قبل أن تقول "سلام"، ربما يذهب الوهم إليها، قيل: لا معنى لذكر "عليك" بعد ما وجد له "سلم" مفعولاً، وهو سلاماً، وأجيب بأنه في الأصل: "سلمك الله" بدون ذكر "عليك"، فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ "عليك".

**وعدل إلى الرفع:** لأن النصب علامة المفعول، فيدل على الفعل المقدر، وهو يدل على التحديد والحدوث، وهذا غير مناسب بالمقام فعُدل إليه؛ فإن المرفوع مبتدأ حينئذ.

**فكانه إلخ:** إنما قال: "كان" بطريق الظن؛ لأن كونه بهذا المعنى على تقدير النصب ظاهر؛ لوجود الفعل المقدر حينئذ، فيصح إرادة معنى المتكلم منه، وأما إرادة معنى المتكلم على تقدير الرفع، فإن هذا الرفع هو الرفع الذي جاء على موضع النصب، فيمكن أن يستفاد معناه على ما يستفاد من النصب، وإنما فسر قوله: "سلامي" بقوله: "سلام من قبلي" إشارة إلى أن المراد من "سلامي" ليس تعريف المضاف، وهو السلام، بل المراد تخصيصه، ويحتمل أن يكون تفسيره به؛ ليكون شاملاً لقولنا: "ويل لك" أي ويل من قبلي لك؛ لأنه لا معنى لقولنا: ويلي لك؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، وقد مر تفصيله آنفاً، فتأمل.

**هذا هو المشهور إلخ:** وهو إشارة إلى الحكم بأن النكرة يجب أن يتخصص حتى يقع مبتدأ، وحينئذ يكون قوله: "وقال بعض المحققين منهم إلخ" عديلاً له. **مدار صحة الإخبار إلخ:** فإن المخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صح الإخبار وإن كان المخبر عنه نكرة، كما في "كوكب انقضى الساعة"، فقوله: "كوكب" مبتدأ، مع أنه نكرة، فإن له فائدة؛ لأنه أمر غريب يسمعون هذا الكلام من المتكلم ويتوحدون إليه، وإن كان المخاطب عالماً بما لم يصح الإخبار وإن كان المخبر عنه معرفة، مثل: زيد شيء؛ لأن من الأمور البينة أنه شيء.

(١) لأن النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدث. (عبد العفور)  
(٢) أشار به إلى أنه ليس معرفة بتقدير الإضافة، بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب، ولو قال: "فكانه قال: سلام مني" لم ينتج إلى التفسير. (ج)

(٣) إنما فسر بذلك ليشعر أن "سلاماً" وإن تعين بالنسبة إلى المتكلم إلا أنه باق على نكارتة، كما في جميع المصادر الواقعة مفعولاً مطلقاً، فيصح وقوعه مثلاً للنكرة المخصصة. (عل)

(٤) أي القول بالتخصيص ووجوبه عند تنكير المبتدأ حتى لا يجوز الإخبار عن النكرة المحضة، هو المشهور بين النحاة، وقال الرضي: اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة، أو نكرة فيها تخصيص ما. (جم)

التي يحتاج في توجيهاتها<sup>(١)</sup> إلى هذه التكاليف<sup>(٢)</sup> الركيكة<sup>(٣)</sup> الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب انتقض الساعة<sup>(٤)</sup>؛ لحصول الفائدة<sup>(٥)</sup> ولا يجوز أن يقال: رجل قائم؛ لعدمه<sup>(٦)</sup> وهذا القول أقرب<sup>(٧)</sup> إلى الصواب.

خُلُوهُ عَنِ التَّكْلِيفَاتِ

ولما كان الخبر<sup>(٨)</sup> المعروف فيها سبق مختصا بالمفرد؛ لكونه قسما من الاسم، .....  
والاسم كلمة مفردة

**أقرب إلخ:** قيل: لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وَأُخُوهُ يُؤْمِدُ نَاصِرَةً﴾ (النبأ: ٢٢) وقوله: يوم لنا ويوم علينا، وإرجاع الأمثلة إلى المخصصات المذكورة تكلف.

**ولما كان الخبر إلخ:** فأراد الشارح من "الاسم" في تعريف الخبر هو الاسم الحقيقي كما هو المنبأ في التعريفات بقرينة المقابلة؛ فإن الجملة من حيث هي جملة تقع خيرا عن المبتدأ بلا تأويلها إلى المفرد عند جماعة منهم، فالظاهر من بيان كلام المصنف أن يكون مذهبه على هذا السط، فلنأخذ حمل الشارح كلامه على الوجه المذكور، ولا بد أن يعمم الاسم عن الحقيقي والحكمي في تعريف الفاعل والمبتدأ؛ ليشتمل الجمل الواقعة فاعلا أو مبتدأ، وأما في تعريف الخبر لا بد أن يراد من الاسم هو الحقيقي بقرينة المقابلة أعني قوله: "والخبر قد يكون إلخ". =

(١) أي يحتاج في توجيهات أكثر التخصيصات إلى التكاليف. (حم)

(٢) إشارة إلى التكاليف المذكورة في التوجيهات، أما توجيه "ما أحد خير منك" فلا لأنه صرف للتخصيص عن المصطلح، وأما توجيه "شر أمر ذا ناب"؛ فلا أنه في تخصيصه ما يتخصص به الفاعل تعسف؛ لأن الفاعل بتخصصه بتقديم الحكم، والحكم ههنا مؤخر، وكونه في الأصل مؤجرا لا يجدي نفعا، وأما توجيه "في الدار رجل" فالتكلف ظاهر، وأبضا المعنى ليس على ذلك، وأبضا يستلزم جواز "في داره رجل"، وأما توجيه "سلام عليك" فلا تكلف فيه إلا أن يعد تكلفا ادعاء كون المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال النصب. (حم)

(٣) بمعنى الفضيحة الواهية، بالفارسية: ست. (بقا)

(٤) بالفارسية: ستاره افتدورس ساعت. (بقا)

(٥) لعدم علم المخاطب بحصول الانتقاض الساعة كوكب. (جم)

(٦) لعدم المخاطب بحصول القيام لرجل ما. (ج)

(٧) لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وَأُخُوهُ يُؤْمِدُ نَاصِرَةً﴾ (النبأ: ٢٢) و﴿هَلْ مِنْ مَرْيَدٍ﴾ (ق: ٣٠) وقوله: فهم لنا ويوم علينا، إلى غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى المخصصات المذكورة تكلف. (عبد الغفور)

(٨) قد عرفت أن الخبر المعروف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر، فقوله: "والخبر قد يكون جملة" للإشارة إلى تفسيره وكون أفرادها أصلا. (عبد الغفور)

فلم يكن الجملة داخلية فيه، أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً، فقال:  
 والخبر قد يكون جملة اسمية مثل: زيد أبوه قائم، وفعلية مثل: زيد قام أبوه، ولم يذكر  
 خبرية أو إنشائية  
 الظرفية؛ لأنها راجعة<sup>(١)</sup> إلى الفعلية.<sup>(٢)</sup> وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها<sup>(٣)</sup>  
 نحو زيد في الدار  
 لا تقتضي الارتباط بغيرها،.....

= لا يقال: لم لم يجعل الاسم أعم من الحقيقي والحكمي في تعريف الخبر بترك قوله: "والخبر قد يكون جملة"؛  
 ليوافق بتعريف الفاعل والمبتدأ؛ لأننا نقول: لما كان للخبر الجملة لواحق لا بد من بيانها، فهذا أفرد بالذكر،  
 فحيث لا يرد ما قال الفاضل السم وغيره من المحشين: أن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي في تعريف المبتدأ  
 والفاعل، فيكون في تعريف الخبر أيضاً كذلك، فيكون الجملة داخلية في الاسم الحكمي، فحيث كيف يستقيم  
 قوله: "ولما كان الخبر المعرف فيما سبق إلخ" وقيل: إن الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلق الخبر، فقوله: "قد  
 يكون جملة" للإشارة إلى القسمة، وكون إفراده أصلاً.

**راجعة إلخ:** بمعنى أنها نائية عن الفعلية، قال مولانا عص: ولك أن تقول: لم يذكرها؛ لأنها سبقت غير مرة بل  
 متصلاً بهذه المسألة. معناه أن مثال الخبر الظرف قد سبق مثل: سلام عليك، وفي الدار رجل. أقول: مثال الخبر  
 الذي هو جملة فعلية أيضاً قد مر، مثل: شر أهر ذا ناب، وكذا الخبر الذي هو جملة اسمية مثل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ  
 خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ (القرة: ٢٢١)، ويمكن أن يقال: الوجه بأن لا يكون نصاً في كونه جملة؛ لأن فيه خلافاً كما بين  
 بقوله: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة.

وإنما لم يذكر الشرطية؛ لأنها داخلية في الاسمية والفعلية، مثل: زيد إن جاءك فأكرمه، فـ"زيد" مبتدأ وما بعده  
 خبره، فإن عند النحويين يكون التالي قيداً للمقدم، فمعنى قولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" هو  
 وجود النهار على تقدير طلوع الشمس، فتكون حيث داخلية في الاسمية، وإذا قيل: فوجد النهار على تقدير  
 طلوع الشمس، فتكون داخلية في الفعلية حيث.

(١) ولم يذكر الشرطية أيضاً؛ لأن الشرط عند أهل العربية قيد للحزاء كما هو المشهور، والحزاء اسمية أو فعلية  
 ولو بالأخرة. (عبد الغفور) (٢) لأن الظرفية إنما تكون إذا كانت مقدرة بفعل فتكون فعلية. (ت)  
 (٣) يعني أن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها؛ لاستقلالها بالإفادة بخلاف المفرد، فإذا تعلق بشيء  
 يحتاج إلى عائد فلا بد في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ من عائد، أي أمر يعود إلى المبتدأ بأن يكون عبارة عنه  
 أو مشتملاً عليه، كما في "نعم الرجل" على قول من يجعل اللام لاستغراق الجنس، هذا يشمل الضمير وغيره،  
 كما ذكره الله. (عل)



**فلا بد في الجملة<sup>(١)</sup> الواقعة خبراً عن المبتدأ من عائد** يربطها به، وذلك العائد إما خبر لا

ضمير كما في المثالين المذكورين، أو غيره كاللام في نعم الرجل<sup>(٢)</sup> زيد، أو وضع المظهر في المتن الحاقّة<sup>(٣)</sup> ما الحاقّة أو كون الخبر .....  
(الحاقّة: ١-٢) فإن الأصل ما هي

**كاللام الخ:** لأنه للعهد على تقدير أن يكون "نعم الرجل" خبراً عن "زيد" مقدماً عليه؛ لأنه يخلط أن يكون "الرجل" فاعلاً لـ "نعم"، و"زيد" خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد أي هو مسمى يزيد، فلا حذشة حينئذ. قال الفاضل السم: وفيه أن الجملة الإنشائية لا بد من تأويله بـ "مقول في حقه: نعم الرجل" كما هو المشهور، فيكون الخبر مفرداً. انتهى ما قال الفاضل المذكور. أقول: لم لا يجوز أن يكون المصنف على مذهب جمهور النحاة؛ حيث ذهبوا إلى أن الإنشائية صح أن يكون خبراً، بخلاف بعض النحاة -وتعنه السيد الشريف قلس سره- حيث قال: إن الخبر يجب أن يكون حالاً من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس من أحواله إلا بالتأويل، مثلاً إذا قلت: زيد اضربه، فطلب الصرب صفة قائمة بالمتكلم، ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقاً للطلب، أو كونه مقولاً في حقه. ولهذا قال المصنف: "والخبر قد يكون جملة"، ولم يقيد بكونها خبرية، فلا مانع من أن يكون خبره.

**الحاقّة ما الحاقّة:** فقولته: الحاقّة مبتدأ ولفظة "ما" مبتدأ ثان، وقوله: "الحاقّة" خبره، وهذا المبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول، وكذلك ﴿الْفَارَعَةُ مَا الْقَارَعَةُ﴾ (الفارعة: ١-٢). أو **كون الخبر الخ:** قال الفاضل السم: قال بعض المحققين: الأولى أن يقال: أو كون الخبر عين المبتدأ؛ ليتناول قولنا: الشأن زيد قائم، ومقبولي عمرو قائم. أقول: في هذين المثالين أيضاً يكون الخبر مفسراً للمبتدأ، وكذلك في "قل هو الله أحد" يكون الخبر عين المبتدأ، وكون الشيء مفسراً لا ينافي العينية كـ "استحارك" في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) وإليه يشير ما قال المحذوخي حيث قال: قوله: أو كون الخبر تفسيراً للمبتدأ، قيل: لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عين المبتدأ، كما في المثال المذكور وقولك: "مقبولي زيد قائم"، كما قالوا: إن الخبر إذا كان عين المبتدأ لا يحتاج إلى العائد، معناه: أنه لا يحتاج إلى ما هو خارج عن الخبر بأن لم يكن حالاً من أحوال الخبر، وكون الخبر مفسراً له وكونه عيناً له حال من الأحوال، فلا إشكال.

ثم اعلم أن حمل التركيب في "قل هو الله أحد" مثل قوله: "الحاقّة ما الحاقّة" بأن يكون "هو" مبتدأ، و"الله" مبتدأ ثان، و"أحد" خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول. لا يقال: المبتدأ يكون مجرداً عن العوامل اللفظية، =

(١) وكذا لا بد في المفرد إذا كان مشتقاً أو جامداً مؤولاً بتأويل المشتق. (عبد الغفور)

(٢) على تقدير أن يكون المخصوص بالمدح هو زيد مبتدأ، وجملة "نعم الرجل" خبراً عنه مقدماً عليه. (عت)

(٣) معناه بالفارسية: سأعني كذا بكذا وبواجب ست آمدن او بیکجا. (نقا)

تفسيرا للمبتدأ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup>.

(الإخلاص: ١)

وقد يحذف العائد إذا كان ضميرا<sup>(٢)</sup> لقيام قرينة، نحو: البرُّ الكَرُّ بستين درهما، والسمن منوان بدرهم، أي الكر منه ومنوان منه، بقرينة أن بائع البر والسمن لا يُسعر غيرهما. وما وقع ظرفا أي الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان أو جارا ومجرورا<sup>(٣)</sup>.....

= وهو ليس مجردا عن العوامل اللفظية؛ لوجود العامل الذي هو "قل"؛ لأننا نقول: "هو" ضمير مرفوع منفصل، فلا يصح جعله مفعولا؛ لأن فاعل الأمر مستتر، أو نقول: قوله: "قل هو الله أحد" جملة مستقلة، وجزء الحملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

إذا كان ضميرا: معناه: أن العائد إذا كان ضميرا قد يحذف، وقد لا يحذف، ولكن حذفه قياسي إذا كان محرورا بـ"من" في الجملة الاسمية، وكان جزء الخبر الذي هو المبتدأ الثاني جزءا من المبتدأ الأول كما في المثالين المذكورين؛ فإن "الكر" و"منوان" بعضا من البر والسمن، وإنما حذف الجار والمجرور للتخفيف. لا يقال: لا يحتاج إلى تقدير العائد؛ لأن الألف واللام عائد؛ لأننا نقول: التعريف غير مقصود كما في:

ولقد أمر على التميمي يسبي

ولهذا يحتاج البائع إلى ذكر الضمير، وإلا لم يتحقق البيع إلا أن يكون العائد غير مقصود، فهو أول الكلام فالمخلص ما سنذكر. البر الكَرُّ: لا يقال: لم لا يجوز أن يكون اللام في الكر عائدا؟ لأننا نقول: اللام للعهد وإنما يكون عائدا في المدح أو الذم دون في غيرهما، قال - قدس سره - في "الحاشية": الكر دوازه شتر بار (مبذب). قال مجد المحشي: الكر اثنا عشر وسقا، والوسق ستون صاعا، والصاع أربعة أمداد، والمد المن.

أي الخبر إلخ: وهذا التفسير يحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الاصطلاحي؛ لأن بعضهم جعل "الظرف" اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا، ويحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الحقيقي؛ لأن إطلاقه على الجار والمجرور محاز. وإن قلت: حينئذ يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله: "وما وقع ظرفا"، قلت: المراد من الظرف المعنى العام، وهو ما يطلق عليه الظرف، ويحتمل تفسيره على أن يذكر الأصل ويترك فرعها بالمقايسة.

(١) خبر للمبتدأ الثاني، يعني "الله"، والجملة خبر للمبتدأ الأول، يعني "هو" ضمير الشأن.

(٢) وذلك الحذف فاسي إذا كان محرورا بـ"من" في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الأول؛ لأن

جزئته تشعر بالضمير. (عبد الغفور)

(٣) فإنه يوافق الظرف في الأحكام. (عبد الغفور)

**فالأكثر من النحاة - وهم البصريون<sup>(١)</sup> - على أنه أي الخبر الواقع ظرفاً مقدر أي مسؤول<sup>(٢)</sup> بجملة بتقدير الفعل<sup>(٣)</sup> فيه؛ لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة، بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل - وهم الكوفيون - .....**

**على أنه:** وإنما قدر الجار؛ ليكون الخبر مرتبطاً ومحمولاً على المبتدأ، وهو قوله: "فالأكثر"، أي هم كائنون واقعون عليه. قال مولانا عصفري: ولو جعل المخلوفاً مضافاً إلى المبتدأ - أي حكم الأكثر أنه مقدر بجملة - لكان أحق. أقول: المعارف بينهم أن يقولوا: "إن هذا المحوي ذهب على هذا؛ لأنه حكم على هذا. ثم الفاء في قوله: "فالأكثر" لتضمن المبتدأ معنى الشرط، فإن "ما" في "ما وقع" موصولة أو موصوفة.

**أي مؤول:** أي ليس المقدر بمعنى المفروض، ولا معنى المقدر المقابل للمذكورة؛ لأن الخبر وهو "في الدار" مذكور، أو لأن التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر. **بتقدير الفعل:** وهو من الأفعال العامة غالباً كالحصول والكون والثبوت والوجود، وقد يكون من الأفعال الخاصة عند قيام القرينة، وقد قالوا: ولا يجوز إظهار ذلك العامل؛ لقيام القرينة، وقيام الظرف مقامه، فهذا كلامهم يدل على أن تقدير العامل واجب في الظرف، فيشكل بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَفْرَغَةً﴾ (العل: ٤٠)؛ لأن العامل في "مستقراً" هو الفعل المتقدم، وفيه معنى الظرفية؛ لأنه حال، وأجيب بأن قوله تعالى: "مستقراً" بمعنى ساكناً - أي ليس بمتحرك - فهو مفعول ثانٍ له، فلا إشكال.

(١) الوجه أن يقول: "فالأكثر من البصريين"؛ لأن ظاهر ما ذكره - يشعر بأن البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع أنه ليس كذلك. (ج)

(٢) جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام؛ إذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير إلى الظرف. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى دفع إشكال أورد ههنا، وهو أن المقدر هو الجملة لا الخبر، فما معنى قوله: أنه أي الخبر مقدر؟ وما معنى الباء في قوله: "مقدر بجملة"؟ ووجه الدفع على ما ذكره الشارح أن معناه: مؤول بجملة بأن يقدر الفعل فيه دون الاسم على ما ذكر في "الحواشي الهندية" أن معناه: مفروض بجملة فيلتصق عليها. (عل)

(٣) إشارة إلى أن المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير، بل الضمير قد انتقل إلى الظرف، وأن الظرف وإن كان فيه ضمير لا يسمى قبل التأويل جملة، ثم المقدر يجب أن يكون من الأفعال العامة أي مما لا يخلو منه فعل، نحو: كائن وحاصل؛ ليكون الظرف دالاً عليه، ولو كان خاصاً لم يجز؛ لعدم الدليل، وقد يتحدث نحاص لقيام الدليل. (جم)

فإنه يصير حينئذ مفرداً،<sup>(١)</sup> ووجه الأكثر أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى، ووجه الأقل أنه خبر، والأصل في الخبر الإفراد،<sup>(٢)</sup> .....

**فإنه يصير إلخ:** قال الفاضل السمعاني: إن ما هو في تقدير اسم الفاعل قد يكون جملة أيضاً كما إذا كان بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام، مثل: ما في الدار أبوه، وأفي الدار زيد؛ فإن الصيغة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام مع فاعله جملة، كما مر في القسم الثاني من المبتدأ. أقول: المراد من الصيغة التي هي اسم الفاعل غير الصيغة المصدرة بالنفي والاستفهام بقرينة مقابلتها بما سبق في تعريف المبتدأ، أو نقول: لم لا يجوز الفرق بين الصيغة المذكورة الواقعة بعدهما وبين الصيغة التي تقديرها واجب؟

**لا بد له إلخ:** واتفق النحاة عليه، وفيه بحث بأن نسبة الظرفية تستدعي الظرف والمظروف، ولا تستدعي شيئاً آخر غيرهما، وهما موجودان؛ لأن ما بعد "في" ظرف، وما قبلها مظروف، وأوجب بأن الحكم بوقوع الظرفية ليس إلا بـ "هو هو"، فإذا لم يقدر متعلق فيلزم أن لا يكون الحكم بوقوعها بـ "هو هو"، وبأن لا نسلم أن لا يكون الحكم بوقوعها إلا بـ "هو هو"، ولا بد لذلك من دليل، على أن تقدير الفعل لا يصح الحكم فيه بـ "هو هو" إلا بتأويل الفعل باسم الفاعل كما يكون الحكم في "زيد ضرب" بـ "هو هو" إذا أول "ضرب" بـ "ضارب"، وأوجب عبارة أخرى بأن الظرف في قولنا: "زيد في الدار" مثلاً يكون ظرفاً لأمر من أمور زيد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك، ولا بد من تقديره؛ ليمت البيان.

**فإذا وجب التقدير إلخ:** فإن قلت: الظاهر أن يراد بـ "الأكثر" على تقدير الظرف بالجملة "وجوب تقديره بها، والدليل يدل على الأولوية، قلت: لما كان تقدير الفعل أولى فاختاروا ما هو الأولى، وهو الفعل، فقدر الفعل البتة، ولم يقدروا غيره، وهذا معنى وجوب تقدير الجملة عندهم لو قالوا بالوجوب، انتهى ما قاله الفاضل السمعاني. أقول: الاعتراض والجواب جميعاً غلط، أما الجواب فظاهر، وأما الاعتراض فلأن مراد الشارح من قوله: "فالأصل أولى" معناه أن الأصل أولى بوجوب التقدير، أي ليس الفرع في العمل أولى لوجوبه بقرينة قوله: "فإذا وجب التقدير".

**والأصل إلخ:** ليوافق الركنا؛ لأنه أسرع قبولاً للربط حينئذ، لا يقال: وجه الأقل يعارض وجه الأكثر، =

(١) لأن اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة، بخلاف ما إذا وقع بعد حرف الاستفهام أو النفي؛ فإنه جملة من حيث إنه بمعنى الفعل. (ج)

(٢) قالوا: إنما كان أصله الإفراد؛ لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر، فينبغي أن يكون المفهوم شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلا لكانت هناك نسبتيان أو أكثر، فيكون خبرين أو أكثر لا خير واحد، فالتقدير في "زيد ضرب غلامه" زيد مالك والغلام ضارب. والجواب أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكن ذو نسبة في نفسه، فلا يقدر إلا بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة "ضرب غلامه" الذي تضمنه الجملة. (عل)

ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيرها،<sup>(١)</sup> لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه بقوله: وإذا كان المبتدأ **مشتملاً**<sup>(٢)</sup> على ما له صدر الكلام أي على معنى وجب له صدر<sup>(٣)</sup> الكلام كالاستفهام؛ فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظاً<sup>(٤)</sup> لصدارته مثل: من الصمير راجع إلى المعنى أبوك، فإن "من" مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام؛ فإن معناه: أهذا أبوك أم ذاك؟ و"أبوك" خبره، وهذا مذهب سيبويه،<sup>(٥)</sup> .....

= فلا يلزم من ذلك أن يكون وجه الأكثر أقوى؛ لأننا نقول: الأكثر أقوى؛ لأن السبب في التقدير عنده هو العامل؛ لأن "في الدار" معمول، وهو يحتاج إلى عامل بخلاف سبب التقدير عند الأقل؛ فإن سببه هو الخبر مع أن الخبر موجود هو "في الدار"، وإن كان اسم الفاعل بعد التقدير خيراً بأنه لازم التقدير.

**مشتملاً إ:** فإن الاشتغال أعم من أن يكون بطريق الجزئية كما في قوله: "من أبوك"، أو على سبيل المجاورة بأمر متقدم عليه مثل: أزيد فائتم، أو بأمر متأخر عنه مثل: غلام من جاءك.

**وجب له:** أي لما له صدر الكلام، أو الصمير راجع إلى المعنى باعتبار الدال، فيكون فيه تسامح.

**كالاستفهام إ:** وكذلك القسم والتعني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط، وإنما يقتضي الاستفهام ونحوه صدر الكلام؛ لأنه يدل على تعبير معنى الجملة، فلا بد أن يكون في أول الكلام؛ ليفهم التعبير من أول الأمر، ولأنه لو لم يورد في أول الكلام لم يفهم أنه لتعير ما قبله أو لتعير ما سيحي بعده فيتشوش ذهنه. **فإن معناه إ:** وهذا دفع لشبهة، وهي أن "من" في "من أبوك" نكرة، فلا يصلح أن يكون مبتدأ، ونقل عن سيبويه حوازي كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام، والسر فيه أنه معرفة مآلاً؛ فإنه في قوة قولنا: أهذا أبوك أم ذاك؟ فالمبتدأ حينئذ تخصص بالعموم مثل: "أحد" في "ما أحد خير منك"، ولكن أورد في مرتبة الإجمال، وقال: من أبوك؟ لأن السؤال عن كل فرد فرد على حدة محال؛ لعدم التناهي.

(١) للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب، وهذا كان لعنهم أوسع اللغات. (عبد الغفور)

(٢) اشتغال الدال على المدلول. (عبد الغفور)

(٣) أي صدر داله أو صدر نفسه مسامحة. (عبد الغفور)

(٤) [مفعول له بقوله: فإنه يجب حينئذ. (ج)] المعنى حكمه بوجوب التقديم حفظاً للصدارة. (ج)

(٥) [أي كون "من" مع كونه نكرة مبتدأ. (ج)] وذلك لأنه خبر عنده بالمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم على خبره، والخملة صفة لما قبلها نحو: مررت برجل أفضل أبوه. (علوي)

وذهب بعض النحاة إلى أن "أبوك" مبتدأ؛ لكونه معرفة<sup>(١)</sup> و"من" خبره الواجب تقديمه على المبتدأ؛ لتضمنه معنى الاستفهام، أو كانا أي المبتدأ والخبر معرفتين<sup>(٢)</sup> متساويين<sup>(٣)</sup> في التعريف<sup>(٤)</sup> أو غير متساويين، ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً،<sup>(٥)</sup> .....

**أبوك مبتدأ إلخ:** و"من" نكرة، ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وإنما لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه، - وهو قولهم: من جاءك؛ فلأفهم اتفقوا على كون "من" مبتدأ فيه - للإشارة إلى أن المختار مذهب سيبويه. **معرفتين:** سواء كانا متساويين في التعريف أو لا. قال مولانا عص: لو اكتفى بقله: "أو متساويين" لكفى؛ فإنه أعم من أن يكون التساوي في التعريف أو التخصيص، فأجاب بأنه لو اكتفى به يتوهم أن يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع أنه حاز أن يكون تعريف أحدهما زائداً على تعريف الآخر، أقول: هذا التوهم باقٍ في قوله: "أو متساويين"؛ فإنه يتوهم منه أن يكون التساوي في مقدار التخصيص، فالجواب عنه بأنه فصله لتفصيل القسمين، وإثبات الحكم لكل منهما على حدة توضيحاً.

**ولا قرينة إلخ:** لأن عند وجود القرينة لا يجب تقديمه عليه كقولهم: بنونا بنو أبائنا؛ فإن من البين أن "بنو أبائنا" مبتدأ، و"بنونا" خبره؛ فإن المراد منه أن بني أبائنا بنونا، لا أن بنينا بنو أبائنا؛ لأنه ليس بصحيح بحسب المعنى، وكقولنا: أبو حنيفة أبو يوسف؛ فإن المقصود منه تشبيه الثاني بالأول لا العكس؛ لأن أبا حنيفة أعظم منه، فيكون المراد أن أبا يوسف مثل أبي حنيفة، فـ"أبو يوسف" مبتدأ و"أبو حنيفة" خبره؛ فإن الحكم في جانب الخبر.

(١) ولا يجوز تنكير المبتدأ وتعريف الخبر، وسيبويه يجوزُه إذا كان النكرة متضمنة لمعنى الاستفهام أو أعمل التفصيل مقدماً على خبره، والجملة صفة، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه.

(٢) وأعرف المعارف: المضمرات ثم الأعلام ثم المبهلمات.

(٣) أشار بهذا التعميم إلى فائدة ذكر "معرفتين"، وعدم الاكتفاء بقله: "متساويين"؛ لأن المعرفتين لا يلزم أن يكونا متساويين، فلو اكتفى بـ"متساويين" لتوهم المساواة في التعريف. (عت)

(٤) في المعنى، نحو: الله ربنا. (ج)

(٥) إذ على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ؛ لعدم اللبس نحو: بنونا بنو أبائنا؛ فإن القرينة العقلية دالة على أن المبتدأ "بنو أبائنا"، فكانه إشارة إلى ما قال به الرضي من أن قوله: "أو كانا معرفتين أو متساويين" لیس على الإطلاق. (حم)

نحو: زيد المنطلق، أو كانا متساويين في أصل التخصيص<sup>(١)</sup> لا في قدره، حتى لو قيل: غلام رجل صالح خير منك، لوجب تقديمه أيضا، مثل: أفضل مني أفضل منك رفعا<sup>(٢)</sup> للاشتباه، أو كان الخبر فعلا له<sup>(٣)</sup> أي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما مع رعاية الأصل في قولك: "زيد قام أبوه"؛ فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ؛ .....  
على الخبر

**نحو زيد المنطلق:** فإنه لا قرينة فيه على كون أحدهما مبتدأ، نعم القرينة موجودة على كون زيد مبتدأ عند من قال: إن الجزئي الحقيقي غير محمول على شيء، ولكن النحوي غير قائل بالجزئي الحقيقي فضلا عن أن يكون محمولا أو غير محمول، فلو كان حال زيد معلوما لما دون حال المنطلق، فيقال: زيد المنطلق، وإن كان بالعكس، فيقال: المنطلق زيد؛ فإن مناط الفائدة على الخبر.

**في أصل التخصيص:** فلو تخصص أحدهما دون الآخر، فما تخصص فهو متبدأ دون الآخر مثل: ضارب غلام رجل، وإنما لم يقل ههنا: "ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ" مع أنه لا بد له من الاعتبار؛ لأن عند وجود القرينة ههنا أيضا لا يجب تقديمه عليه؛ اكتفاء عما سبق.

**غلام رجل إلخ:** وإيراد هذا المثال لأجل أن تخصيص أحدهما زائد على الآخر؛ فإن المبتدأ تخصص بـ "رجل"؛ لأنه مضاف إليه، ويكون للمصنف إليه صفة أيضا، وهي "صالح"، ويحتمل أن يكون "صالح" مرفوعا على أنه صفة العلام، بخلاف الخبر، وهو "خير منك"؛ فإن المفضل عليه وإن كان معلوما - وهو ضمير المخاطب - ولكن المفضل - وهو "خير" - في غاية الإهمام؛ لأنه يشتمل الغلام وغيره، وأما الغلام فقد تخصص عنمن هو غير العلام، ثم تخصص بالرجل الصالح. وإنما أورد هذا المثال، ولم يكتف بالمثال الذي أورد المصنف مع أن فيه أيضا تخصيص أحدهما - وهو "أفضل مني" - زائد على الآخر؛ لأن ضمير المتكلم أعرف من الضمير المخاطب؛ لأن زيادة التخصيص فيه أظهر من الزيادة التي في المثال الذي أورد المصنف لما عرفت.

**رفعا للاشتباه:** وإن قلت: لا اشتباه على تقدير كونهما معرفتين مثل: زيد المنطلق؛ لأن من البين أن المبتدأ هو زيد؛ لأنه ذات، قلت: لو كان المبتدأ هو "المنطلق" أيضا يكون المبتدأ هو الذات المتصرف بالانطلاق، والخبر هو المسمى بزيد، فيكون الخبر حينئذ حالا من أحواله.

(١) فالمراد: التساوي في صحة وقوعه مبتدأ. (عت)

(٢) مفعول له لمقدر تقديره: فإنه يجب تقديم المبتدأ في صورتين؛ رفعا للاشتباه في المعين، هذا هو المشهور. (جم)

(٣) أي فعلا مستندا إلى ضمير المبتدأ كذا في "الرضي"، فالمراد بالفعل الفعل الاصطلاحي كما يشعر به كلامه فيما بعد أيضا، وإلا يشكل نحو: زيد قائم. (عل)

لجواز قام أبوه زيد؛ لعدم الالتباس، **مثل: زيد قام، وجب تقديمه أي تقديم**  
**المبتدأ على الخبر في هذه الصور، أما في الصور الأول فلما ذكرنا،**.....  
 الثلاث

**لجواز قام أبوه:** لا يقال: حينئذ التباس المبتدأ ببدل الفاعل؛ لأنه جاز أن يكون زيد في المثال المذكور بدلا عنه؛ لأننا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأنه حينئذ يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة؛ لأن المبدل منه مقدم على البدل رتبة، فنقوله: "لجواز" علة عدم وجوب التقديم، فهو استدلال من رفع التالي على رفع المقدم، فنقوله: "لعدم الالتباس" معنى لعدم الالتباس في "قام أبوه زيد"، وهو أيضا استدلال من رفع التالي على رفع المقدم على طريق القياس الاستثنائي. **مثل زيد قام:** قيل: إن الخبر فيه لا يكون فعلا له، بل الخبر هو الفعل مع فاعله جملة، فلا يكون فعلا له. هذا هو المشهور في تقرير الاعتراض، أقول: من البين أن الفعل مع فاعله فعل المبتدأ؛ لأن قيام زيد يكون فعله، فلا بد من تصحيح الاعتراض؛ لأنه وقع من بعض الفضلاء، فنقول: المراد من الفعل في قوله: "أو كان الخبر فعلا له" هو الفعل الاصطلاحي كما أشار إليه بعض الشارحين، فحينئذ لا يكون الفعل مع فاعله فعل المبتدأ أي فعل الاصطلاحي.

لا يقال: إذا كان المراد من الفعل هو الفعل الاصطلاحي، فلا بد أن يقال: أو كان الخبر فعلا بلا ذكر قوله: "له"؛ لعدم وجود الربط على تقدير قوله: "له"، وهو ظاهر؛ لأننا نقول: قوله: "له" جار مجرور، فلا بد له من متعلق أي إذا كان الخبر فعلا ثابتا له أي فعلا ثابتا مفهومه له، فالجواب عن الاعتراض أن يقال: إن المراد من الفعل هو الفعل بحسب الصورة كما جعل "أين" في "أين زيد" مفرد صورة، وجملة بحسب المعنى كما سيأتي، ويجاب أيضا بأنه سيحيى أن الجملة الفعلية فعل تسمية لكل باسم جزؤه، ويمكن الجواب أيضا بأن المراد من قوله: "أو كان الخبر" مسندا إلى المبتدأ، والفعل مع فاعله مسند إليه، قيل: لا بد أن يقول: أو كان الخبر بعد "إلا" ومعناها، نحو: ما زيد إلا قائم؛ لوجوب تقدم المبتدأ حينئذ، والجواب: أن المبتدأ حينئذ مشتمل على ما له صدر الكلام؛ لاشتماله على النفي، ويجاب أيضا بأن حاله يعلم بالمقايضة على ما سبق؛ لأن حال ما بعد "إلا" أو معناها علم فيما سبق على سبيل التكرار، ثم إذا عرفت ما ذكرناه فما ذكره الفاضل السمع من أن المراد من كون الخبر فعلا له هو كون الخبر جملة فعلية فاعله الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلا يرد أن في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا بل جملة، من جملة ما لا يعني.

**في هذه الصور:** ليس الخبر مقيدا بقوله: "في هذه الصور"، وإلا لكان القيد لعواء؛ لأن الشرط مغل عنه إلا أنه أوردته؛ لئلا يتوهم أن الوجوب متعلق ببعض المواد دون البعض، أو أوردته محملا ليقع تولية للتفصيل الذي ذكره بقوله: "أما في الصور الأول إلخ" فليس لإيراد قوله: "في هذه الصور"؛ لأجل أن يتم قوله: "وجب تقديمه"؛ لأنه تام بدونه، فحينئذ لا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: "في هذه الصور"؛ لأنه لما قال: إذا كان كذا وكذا وجب تقديمه، يتم الكلام حينئذ ولا يستدعي شيئا.



وأما في الصورة الأخيرة؛ فثلاثا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردا، مثل: زيد قام؛ فإنه إذا قيل: قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل، أو بالبدل<sup>(١)</sup> عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعا؛ فإنه إذا قيل في مثل الزيدان قاما، والزيدون قاموا: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، يحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل، فالتبس المبتدأ به، أو بالفاعل<sup>(٢)</sup> على هذا التقدير أيضا على قول من يجوز كون الألف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه، كالتاء في ضربت هند.

**وإذا تضمن الخبر المفرد أي الذي<sup>(٣)</sup> ليس بجملته<sup>(٤)</sup> صورة، سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة ما له صدر الكلام أي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام<sup>(٥)</sup>...**

**التس المبتدأ:** قيل: هذا لو صح يلزم أن لا يصح أقائم زيد؛ لالتباس المبتدأ بالفاعل، فلا يصح قوله: "فإن طابقت مفردا جاز الأمران"، وتحقيق جوابه قد سبق في القاعدة المذكورة.  
**أو بالبدل إلخ:** لا يقال: تمنع أن يكون الزيدان والزيدون في "قام الزيدان" و"قاموا الزيدون" بدلا عن الفاعل، وهو =

(١) من لم يقل بوجود التقديم في مثل "الزيدان قاما" لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل؛ ساء على أن السامع لا يحمل عليه؛ لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه، أو خلاف الأصل. (عبد الغفور)

(٢) عطف على قوله: "بالفاعل" على اختلاف المذهبين. (أبو البقاء)

(٣) كأنه قيل: أين زيد ليس الخبر مفردا؛ لأن "أين" مقدر بجملة، فالخبر جملة لا مفرد، ودفع بأن المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة أي بحسب الظاهر، وإن كان في التقدير جملة، ولا يخفى أن "أين" واقع موقع الخبر، والخبر في الحقيقة جملة مقدرة؛ لأن العامل مقدر في نظم الكلام، فلا وجه لانتفاء الضمير من عامله أي تحت الظروف كما ذهب إليه أبو علي، وإلا لقي الفعل أو شبه الفعل المقدر بلا ضمير هو عامل فيه، وأيضا حذف عامل الضمير يوجب الانفصال كما تقرر في محله، فلا إشكال على أن ما ذكره الشارح يوجب تقديم "أقام" في "زيد أقام"؛ لأنه مفرد صورة، وذلك ظاهر. (عائذ بنوري)

(٤) إشارة إلى أن المفرد مقابل الجملة.

(٥) قيل: الموجب لتصدير الخبر منحصر في الاستفهام. (عبد الغفور)

**مثل: أين زيد؟<sup>(١)</sup> فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره، وهو ظرف، فإن**  
 قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً صورة، وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر  
 مفرداً صورة وحقيقة، وعلى التقديرين ليس بجملة صورة، واحترز به<sup>(٢)</sup> عن نحو:  
 زيد أين أبوه؛ إذ لا تبطل بتأخيره<sup>(٣)</sup> صدارة ما له<sup>(٤)</sup> صدر الكلام؛ لتصدره<sup>(٥)</sup> في جملة،  
 أو كان الخبر بتقديمه مصححاً له أي للمبتدأ .....

= الألف والواو؛ لأن البديل يكون متأخراً عن المبدل منه رتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز؛  
 لأننا نقول: الإضمار قبل الذكر حائز في العمدة بشرط التفسير، فيكون كل واحد من الزيدان والزيدون مفسراً له.  
**فزيد مبتدأ:** قال مولانا عص: قيل: وحوب التقدم في هذه الصورة مختلف فيه، فلو حمل مذهب الكتاب على  
 عدم الوجوب صح قوله: "فزيد مبتدأ"، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون زيد فاعل أين؛ لأنه يشبه الفعل؛ لأنه  
 ظرف؟ لأننا نقول: شبه الفعل إنما يعمل إذا اعتمد بشيء من الأمور التي تقررت بينهم، وهو لم يعتمد بشيء منها.  
**واحترز به:** أي بقوله: "الخبر المفرد"؛ لأن الخبر في "زيد أين أبوه" جملة.  
**إذ لا تبطل إلخ:** دفع دخل مقدر، تقريره: أنه يخرج بقوله: ما له صدر الكلام؛ لعدم كون "أين أبوه" في صدر  
 الكلام، وتقدير الجواب: أن "أين" في صدر جملة التي هي فيها فلا يصح أن يقال: زيد أبوه أين، ثم اعلم أن  
 المصنف قال: "تضمن" ولم يقل: "اشتمل" للفتن. **أو كان الخبر بتقديمه إلخ:** وإنما زاد قوله: بتقديمه؛ لأنه لو  
 كان وجود الخبر مصححاً له، فيلزم أن يكون "رجل" في قولنا: "رجل في الدار" مبتدأ لوجود الخبر فيه. قيل:  
 احترز بقوله: "بتقديمه" عن أن يكون الخبر بتأخيره مصححاً له كما في زيد قام؛ فإنه لو أخر زيد حينئذ لا  
 يكون زيد مبتدأ، بل هو فاعل.

- (١) ومعنى القتال؟ وكيف الحال؟ وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الأصح. (حم)  
 (٢) فإن الخبر "أين أبوه" جملة صورة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام؛ فإنه لا يجب تقديمه؛ إذ لا تبطل بتأخيره  
 صدارة الصدر إذ يكفيها أن يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها أحد ركن تلك الجملة. (علوي)  
 (٣) أي الخبر، وهو "أين أبوه" عن زيد. (جم)  
 (٤) أي شيء ثبت له صدر الكلام. (جم)  
 (٥) أي ما له صدر الكلام، أي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة، وبهذا اندفع ما قيل: الظاهر أن الضمير  
 في "لتصدره" في جملة "يرجع إلى أبوه"، وحينئذ لا معنى لتصدره في جملة، وإلا لزم تصدر الشيء على نفسه؛ إذ  
 الظاهر، بل الصريح ما ذكرنا. (جم)

من حيث<sup>(١)</sup> إنه مبتدأ،<sup>(٢)</sup> فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ، مثل: **في الدار رجل؛** فإن "في الدار" خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت، فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة، أو كان **لمتعلقه** بكسر اللام<sup>(٣)</sup> أي كان لمعلق الخبر<sup>(٤)</sup> التابع له بتبعيته يتمتع<sup>(٥)</sup> معها تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو: على الله عبده متوكل، .....  
 صفة المتعلق

من حيث إنه مبتدأ: إنما زاد قيد الخيشية؛ لأن تقديمه ليس مصححا لذات المبتدأ، وإلا لم يكن ذاته قبل تقديمه الخير مع أنه ليس كذلك، بل هو مصحح لوصف الابتدائية، ولا يكون هذا الوصف قبل تقديمه عليه.  
**فلو أخر بقي إلخ:** قال الفاضل السم: فإن قلت: لو قدم الخير وقيل: في الدار رجل النس المبتدأ بفعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير محذور، وما وجه نرحيح أحدهما على الآخر؟ قلت: الفرق أن في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفه غير مفيد للمعنى، بخلاف تأخيرها؛ فإنه عند التأخير يخصص، وتفيد الكلام فائدة تامة، واحتمال الانبساط أيضا ليس على السوية، بل عند حمله على المبتدأ يكون كلاما تاما خيرا، وعند الحمل على الفاعلية للظرف يُحتمل أن يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل، وحينئذ لم يكن الكلام تاما، فيرجح جانب الابتدائية، فكأنه لم يلبس على من حمل كلام المتكلم على التام.

**فلا يرد نحو إلخ:** فقله: "عبده" مبتدأ و"متوكل" خبره، و"على الله" منعلق للخير، ويكون لمعلقه ضمير فيه مع أنه لا يجب تقديمه على المبتدأ، ولكن لا يكون للمعلق تبعية يتمتع بها تقديمه على الخبر؛ لجواز "على الله عبده متوكل"، فإن المراد من التبعية هو التبعية التي يلزم بتقديم المبتدأ على الخير إضمار قبل الذكر لفظا ومعنى، وهو متنفذ فيه، =

(١) لا من حيث إنه اسم أو كلمة أو غيرها. (غلوي)

(٢) أشار إلى أن تقديم الخير ليس مصححا لذات المبتدأ؛ لأن المبتدأ لفظ موضوع، بمعنى مقيد له، فكيف يصح تقديم الخير له، وأما صفة الابتدائية؛ فإنما يصح على تقدير تقدم الخير الظرف. (تأخذني)

(٣) ويجوز فتحها بناء على أن الخير هو الفعل المقدّر، والمعل متعلق بالخبر بسبب حرف الجر. (عبد الغفور)

(٤) وذلك بأن يكون بينهما نعلق الكلية والجزئية، وتبعية الجزء للكل بأن يكون الجزء حاصلا في ضمن الكل؛ لأن ما في ضمن الشيء لا يتصور تقدمه عليه، وأما تقديم الجزء على الكل فياعتبار ذاته لا من حيث إنه جزء، ومنحقق في ضمنه، وهذا بخلاف تعلق المعمول بالفاعل ونعته له، نحو: على الله عبده؛ فإنه ليس بحيث يتمتع معها تقديمه، بل يجوز. (عل)

(٥) إنما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه؛ فإن الخير في المثال المذكور على الثمرة، فلو قدم الثمرة عليه لزم ذلك المحذور. (عبد الغفور)

**ضمير كائن<sup>(١)</sup> في جانب المبتدأ<sup>(٢)</sup>** راجع إلى ذلك المتعلق؛ إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً و معنى، مثل: **على التمرة مثلها زبداً**، فقوله: مثلها أي مثل التمرة<sup>(٣)</sup> مبتدأ، وفيه ضمير متعلق بالخبر، وهو التمرة؛ لأن الخبر هو قوله: على التمرة، والتمررة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل، أو كان الخبر خبراً **عن** أن المفتوحة الواقعة مع اسمها، وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ؛ إذ في تأخيرها خوف لبس "أن" المفتوحة .....

= وأجيب عنه بوجه آخر بأن المراد أو كان لمتعلق الخبر الساد مسده، فلا يرد حينئذ "على الله عبده متوكل"، أو المراد أو كان لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ إذا كان الخبر ظرفاً يرد حينئذ أيضاً على الله عبده متوكل. ولقائل أن يقول: إن صحة الابتدائية يتوقف على تقدم الخبر، وتقدم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية، فيلزم الدور، وهو باطل، ويمكن الجواب بأن الموقوف عليه لصحة الابتدائية تقدم ذات الخبر من غير النظر إلى وصف الخبرية، والخبر لو وصف الخبرية يتوقف عليها لا ذاته، فلا دور حينئذ.

**عن أن المفتوحة إلخ:** وأشار بهذا إلى المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن ظاهر كلامه أنه كانت كلمة "إن" مبتدأ مع أنها لا تقع مبتدأ بداهة، فالمراد أن الخبر خبر عما يتركب عن "أن".

**إذ في تأخيرها إلخ:** لا يقال: لو أخر وقيل: "إنك قائم عندي" ليس فيه حوف اللبس؛ لأن من البين كونها إن المكسورة لوقوعها في صدر الكلام؛ لأننا نقول: الكلام في أنه حين التأخير لو جعل "إنك قائم" مبتدأ يجعله في =

- (١) إشارة إلى أن لفظ المين مصروف عن الظاهر؛ إذ الظاهر أن المبتدأ ظرف للضمير مع أنه ليس كذلك. (جم)
- (٢) إنما قال ذلك؛ لأن ظاهر كلامه يدل على أن الضمير في المبتدأ، وفي المثال المذكور ليس كذلك؛ لأن المبتدأ المثل المضاف إلا أن المضاف إليه من تسمية المضاف، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو: على التمرة زيد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صيغته، نحو: زيد على التمرة مثلها؛ إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز، وأما نحو: في الدار مالكةا نائم، فجاز عند البصريين وهشام من الكوفيين خلافاً للباقيين. (ت)
- (٣) إنما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول بعامله؛ لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله إذا جعل مثله مبتدأ. (عبد الغفور)

بالمكسورة<sup>(١)</sup> في التلطف؛ لإمكان<sup>(٢)</sup> الذهول عن الفتحة؛ لحفائها<sup>(٣)</sup>، أو في الكتابة<sup>(٤)</sup>،  
مثل: **عندي أنك قائم، وجب تقديمه**، أي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه  
الصور لما ذكرنا.

**وقد يتعدد الخبر من غير تعدد<sup>(٥)</sup> المخبر عنه**، فيكون اثنين فصاعدا<sup>(٦)</sup> وذلك التعدد إما  
بحسب اللفظ والمعنى جميعاً، ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف، مثل: زيد عالم  
وعاقل، وبغير العطف، مثل: **زيد عالم عاقل**.....

= تأويل المفرد و"عندي" حيره، يلزم خوف الالتباس في التلطف أو في الكتابة، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلا؛  
الفتحة أحف على اللسان، فالتكلم إذا تكلم بها بالفتحة يحتمل أن لا يعلم المخاطب أنه قرأها بالفتح أو  
بالكسر، وأيضاً يحتمل أن يحمل المخاطب على سبق اللسان للتكلم؛ لأن صدر الكلام ليس إلا موضع "إن"  
المكسورة، وإنما قال: خوف اللبس ولم يقل: اللبس؛ لأن قولنا: "إنك قائم عندي" في التقدير: إنك قائم ثبت  
أوثبات عندي، فيكون الحكم في جانب الخبر قطعاً، فيكون "إنك قائم" مبتدأ، و"عندي" حيره، فلا التباس  
ظاهراً، ولكن خوف اللبس باق؛ لكونها في صدر الكلام.

**من غير تعدد المخبر عنه**؛ قيده به؛ تصحيحاً لتقليل "قد"؛ فإن تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير، ومه: زيد  
قائم وعمره قائم. **ويستعمل ذلك إن**؛ قيل: هذا يشكل بقولنا: هما عالم وجاهل؛ لأن العطف فيه واجب،  
وأحب بأن الكلام فيما إذا كان المخبر عنه واحداً صورة ومعنى، وفي المثال المذكور يكون المخبر عنه متعدداً  
حقيقة؛ لأن معناه: أحدهما عالم والآخر جاهل.

- (١) لحواز أن يكون المذكور بعدها خبراً آخر لها، أو ظرفاً لخبرها. (عبد العفور)
- (٢) وحواز الحمل على سبق اللسان؛ لأن صدر الكلام موقع "إن" المكسورة. (عبد العفور)
- (٣) يعني أن المتكلم وإن تكلم بالفتحة؛ لأن السامع قد يذهل عنه لحفائها فتلبس. (عل)
- (٤) يسعى أن يتأمل فيه؛ لأن نظير النحوين في التلطف لا في الكتابة. (عل)
- (٥) إنما قال ذلك؛ لأن تعدد الخبر مع تعدد المبتدأ أمر ظاهر لا حاجة إلى بيانه، وأيضاً هو كثير، فلا يناسب  
كلمة "قد" المفيدة للتقليل. (ت)
- (٦) حال عامله محذوف أي ذهب صاعداً.

وإما بحسب اللفظ فقط، نحو: هذا حلو<sup>(١)</sup> حامض؛ فإنها في الحقيقة خبر واحد<sup>(٢)</sup> أي مَرٌّ<sup>(٣)</sup>، وفي هذه الصورة<sup>(٤)</sup> ترك العطف أولى<sup>(٥)</sup>، ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوز<sup>(٦)</sup> العطف، ولا يبعد<sup>(٧)</sup> أن يقال: مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون غير عاطف؛ لأن التعدد بالعاطف لا خفاء به، لا في الخبر، ولا في المبتدأ، ولا في غيرهما، وأيضا المتعدد<sup>(٨)</sup> بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه<sup>(٩)</sup>.....  
أي في الفاعل مثلا

**فإنها في الحقيقة إلخ:** فإنه حالة متوسطة بين الحلاوة والحموضة، وإنما يكونان خيرا واحدا حقيقة؛ لعدم حمل كل منهما على المبتدأ، بل المحمول عليه هو الحموع، لا يقال: إذا كان الخبر هو الحموع فكيف يصح إجراء الإعراب على كل واحد منهما؟ لأننا نقول: إذا كان كل واحد من أجزاء الخبر صالحا للإعراب، ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا له، فحينئذ أجزأ الإعراب على كل منهما.

**ترك العطف أولى:** لعدم التعدد في الحقيقة. **وجوز العطف:** فيقال: هذا حلو وحامض بالعطف حينئذ؛ لمجرد تعدده في التلفظ، ولكن يكون الحمل بعد العطف. لا يقال: قوله: "ترك العطف أولى" يجمع بالجواز، فلا احتياج إلى بيانه على حدة؛ لأننا نقول: المراد بالأولى هو الجواز في ضمن الرجحان، أي جواز ترك العطف على سبيل الرجحان، ونظر بعض النحاة إنما يكون في مجرد الجواز مع قطع النظر عن كونه راجحا، ويمكن أن يقال: إيراده لأجل قوله: ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد فبينهما فرق بين في ضمن الرجحان.

(١) بضم أول وسكون ثان. (منتحب)

(٢) لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا إثبات أنفسهما كما قيل، بناء على أن الطعنين امتزجا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر، فعلى هذا القول يكون في كل من احلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدأ، وليس في شيء من الجزئين ضمير. (عبد الغفور)

(٣) وقال قدس سره في "الحاشية": المَرُّ: الجامع بين الحلاوة والحموضة. (عبد الغفور)

(٤) أي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط، والمبتدأ واحد. (ج)

(٥) وهو مذهب الجمهور، وهو الصحيح.

(٦) وأبو علي الفارسي نظر إلى اللفظ. (عل)

(٧) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل. (عبد الغفور)

(٨) أي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر، وهو المعطوف. (ج)

(٩) يفهم من ظاهر العبارة أن عالم وعافل في قولنا: زيد عالم وعافل من التوابع، وليس الأمر كذلك، فالأولى أن

يقول الشارح - قدس سره -: بل المعطوف من توابع الخبر. (بقا)

ولهذا<sup>(١)</sup> أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم فلاقتصار<sup>(٢)</sup> عليه لذلك.

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وهو سببية<sup>(٣)</sup> الأول للثاني<sup>(٤)</sup>، أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ فيشبه<sup>(٥)</sup> المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء، فيصح دخول الفاء في الخبر، ويصح عدم دخوله فيه؛ نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط،.....

**فالاقتصار عليه إلخ:** أي فالاقتصار على غير العطف؛ لأجل أنه لا خفاء به، أو لأن المتعدد بالعاطف ليس بخبر، بل من توابعه. **معنى الشرط:** الإضافة بيانية أو لامية. **سببية الأول للثاني:** أي الشرط هو العلق بين الشئين بأن يكون الأول سببا لتحقيق الثاني، أو للحكم بتحقيق الثاني، فالأول نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موحود، والثاني نحو: إن كان النهار موحودا فالشمس طالعة، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (الحل: ٥٣) من قبيل الثاني. **فلا يرد عليه نحو إلخ:** ووروده بأن الشرط سبب والجزاء مسبب، فكون النعمة ملصقة بهم ليس سببا؛ لكونها من الله تعالى، وهو ظاهر، وعدم وروده بأن كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا؛ لأن يحكم أنها من الله، ثم لما كان المشهور عند النحويين في معنى الشرط هو سببية الأول للثاني، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة، فاحتاج إلى قوله: أو للحكم به.

**فيشبه المبتدأ إلخ:** قال الفاضل السم: فيه بحث؛ إذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستدعي هذا التعرّيع؛ فإنه يجوز أن يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شيء آخر غير الخبر، وذلك لأن الثاني في قوله: "وهو سببية الأول للثاني" لا يلزم أن يكون حيرا، أقول: الكلام في القسم الأول من المبتدأ والخبر وهما متلازمان، فسببيته للخبر حاصل، وإن كان له سببية بالنسبة إلى شيء آخر أيضا، فبصح تفريع الشارح. **إلى مجرد تضمن إلخ:** وهذا القول لدفع الاعتراض الوارد على قوله: "فيصح دخول الفاء في الخبر"، وتقديره أن =

(١) أي لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف، فهو دليل آخر لقوله: ولا يبعد.  
(٢) أي لأجل أن المتعدد بالعطف ليس بخبر في الحقيقة، بل هو من توابعه، أو لعدم خفائه فلا حاجة إلى التمثيل. (علوي)

(٣) بل ملزومية الأول للثاني، وقد صرح به في بحث كلم المجازاة. (ت)

(٤) هذا الغيد بناء على ظاهر السببية، وأما إذا أريد به الملزومية كما قيل فلا حاجة إليه. (ت)

(٥) لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى حالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره. (عبد الغفور)

وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ، فيجب<sup>(١)</sup> دخول الفاء فيه، وأما إذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه، وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما الاسم<sup>(٢)</sup> **الموصول بفعل**<sup>(٣)</sup> أو ظرف أي الذي جعلت صلته<sup>(٤)</sup> جملة فعلية، أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلا، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به، .....

« يقال: إما أن تقصد الدلالة على ذلك المعنى أو لم تقصد، وعلى الأول يجب دخول الفاء في خبره، وعلى الثاني يجب عدم دخول الفاء فيه، فحينئذ كيف يصح دخول الفاء في خبره، فلما قال: "نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ إلخ" اندفع ذلك؛ لأنه إن اعتبر بشرط شيء فحينئذ يجب دخول الفاء، وإن اعتبر بشرط لا شيء يجب عدمه، وإن اعتبر لا بشرط شيء يصح دخولها فيه بمعنى الإمكان الخاص، وهو سلب الصرورة عن الطرفين، أي دخول الفاء وعدمه ليسا بضروريين.

**في اللفظ:** متعلق بـ "الدلالة"، أي إذا قصد دلالة لفظ المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط على ذلك المعنى الذي هو سببية الأول للثاني. **وأما إذا لم تقصد إلخ:** بأن يقصد عدمه بقرينة التقابل، وهي قوله: "نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ إلخ". **بفعل أو ظرف:** والفعل يعم شبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول؛ فإثما إذا وقعا صلة الموصول يقعان جملة؛ فإثما تامين في الموضوعين: أحدهما في القسم الثاني من المبتدأ، والآخر في هذا الموضع، وكذلك الظرف إذا وقع صلة الموصول يكون مقدرا بالفعل، فيكون جملة قطعا، بخلاف الظرف الذي هو حبر المبتدأ كما في "زيد في الدار"؛ فإن فيه حلافا على ما سبق، ولهذا قال: "أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق".

**الموصوف به:** أي بالاسم الموصول المذكور؛ لأثما في حكم لفظ واحد، وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه.

(١) جواب "أما" استغني به عن جواب "إذا". (ج)

(٢) بإسقاط همزة الوصل في الاسم كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ أَتُطْفَرُ بِعَذَابٍ﴾ (الحجرات: ١١).

(٣) أو ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة لـ "لام" الموصولة. (عبد الغفور)

(٤) لفظا أو تقديرنا نحوه: ﴿الزَّائِبَةُ وَالرَّائِي﴾ (الزور: ٢)؛ إذ صلة الألف واللام فعل في صورة الاسم. (ج)

(٥) يعني المراد بفعل أو ظرف: الفعل والظرف مع الفاعل لا أحدهما. (علوي)



أو النكرة الموصوفة بهما أي بأحدهما،<sup>(١)</sup> وفي حكمها الاسم المضاف إليها<sup>(٢)</sup> مثل: **الذي يأتيني** هذا مثال للاسم الموصول بفعل، أو **الذي في الدار** هذا مثال للاسم الموصول بظرف **فله درهم**، وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقولته تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ ومثل **كل رجل**<sup>(٣)</sup> **يأتيني** هذا مثال للاسم الموصوف بفعل، أو **كل رجل في الدار** هذا مثال للاسم الموصوف بظرف **فله درهم**،<sup>(٤)</sup> .....

أي بأحدهما: وإنما قدر المضاف؛ لأن النكرة لا يكون موصوفة بهما معا، بل يكون موصوفة بأحدهما. **الذي يأتيني**: الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال. **أو في الدار**: ليست لفظة "أو" للترديد، بل للتخيير بين العبارتين. **فقله تعالى إلخ**: فقله: "الموت" موصوف بالاسم الموصول المذكور، وهو "الذي تفرون"، لا يقال: إن "الموت" لا يكون مبتدأ ههنا، بل هو اسم "إن"؛ لأننا نقول: اسمها في الحقيقة مبتدأ؛ لأنها من دواخل المبتدأ والخبر، لا يقال: ليس الأول سببا للثاني في الآية المذكورة؛ لأن فرار زيد مثلا عن الموت لا يكون سببا لملاقاته الموت؛ لأننا نقول: الأول سبب للحكم به فيها؛ لأنه إذا فر عن الموت ثم لاقاه، فيحكم عليه بأن هذا هو الموت الذي أنت تفر منه.

(١) لما كان مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه معوضة إلى ما يقصده المتكلم من إفراد وتثنية، وكان المقصود ههنا لإفراد كما يدل عليه قوله: "كل رجل يأتيني أو في الدار" فلم يصح تثنية الضمير أشار إلى توجيهه بأنه على حذف المضاف. (جم)

(٢) أي الاسم الذي أضيف إلى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في حواز دخول الفاء في الخبر أي اسم كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره، وفي "شرح اللباب" قال ابن مالك: أو نكرة عامة موصوفة بأحدهما، أو مضاف إلى هذه النكرة كـ "كل". (ج)

(٣) المبتدأ هو "كل"، وهو عبارة عن المضاف إليه، فكانه موصوف معنى، كذا قال جمال.

(٤) الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، والخار والمجرور خبر مقدم، و"درهم" مبتدأ، والجملة خبر لأحدهما أي للمبتدأ الأول أو للثاني على سبيل البديل، أو الأول، وخبر الثاني محذوف، أو خبر للثاني، وخبر الأول محذوف. (محرم)

وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما، فقولك: كل غلام رجل يأتي، أو في الدار فله درهم، وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل، إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره، مانعان عن دخوله عليه؛ لأن صحة دخوله عليه<sup>(١)</sup> إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما تخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء<sup>(٢)</sup> من قبيل<sup>(٣)</sup> الأخبار،<sup>(٤)</sup> .....

**وأما مثال الاسم الخ:** لا يقال: لا احتياج إلى إيراد المثال له؛ لأن قوله: "كل رجل يأتيني الخ" مثال له؛ لأن الكل مضاف إلى رجل؛ لأننا نقول: إن الكل لا يصح أن يقع مبتدأ فالمبتدأ هو مدخوله، وهو لتعميم المدخول. **إذا دخلا على الخ:** فيه أهما إذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء في خبره أيضا مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص الصحة بالاتفاق؟ والجواب: أن معهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الوحوب؛ لأن نفي العام يستلزم نفي الخاص.

**لأنهما تخرجان الخ:** أي الجملة الشرطية لا يكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزء قد يكون أمراً، قيل: الدليل لا يثبت المدعى؛ لأن إخراجهما الكلام من الخبرية إلى الإنشائية لا يستلزم إزالة المشابهة، وهي سببية الأول للثاني؛ لأنه جاز بقاء المشابهة مع ذلك، وأجيب بأن المراد هو السببية التي في ضمن الكلام الخبري، وهي السببية الكاملة، =

(١) ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط، ومقتضاها التصدير، ومقتضاها امتناع دخول التواسخ مطلقا عليه، وإنما جاز دخول "إن"؛ لأنها لا تغير معنى الكلام. (عبد الغفور)

(٢) هذا مبني على قول المصنف، وهو أن خبر المبتدأ يكون جملة خبرية لا إنشائية، فلا يرد ما قيل: إن الجزء قد يكون أمراً فقط. (عل)

(٣) أي الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزء قد يكون أمراً مثل قولك: إن جاءك زيد فاضربه مع أنه مؤول بقولك: إن جاءك فأنت مأمور بضربه، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِالْآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) أي فأنت مأمور حالا أو مالا بتبشيرهم بعذاب أليم إلى غير ذلك. (عزم)

(٤) هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء، فلا يرد ما قيل: من أن الجزء قد يكون إنشاء. (عبد الغفور)

وذلك المنع إنما هو **بالاتفاق** من النحاة، فلا يقال: ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، فإن قيل: باب كان<sup>(١)</sup> وياب علمت<sup>(٢)</sup> أيضا مانعان<sup>(٣)</sup> بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل؟ قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا،<sup>(٤)</sup> ووجه<sup>(٥)</sup> ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها، وألحق بعضهم قيل: هو سيبويه<sup>(٦)</sup> إن المكسورة بهما أي بـ"ليت ولعل" في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه<sup>(٧)</sup>.....

= فبكون المراد من المشاهدة المفية في قوله: "تزيلان تلك المشاهدة" هو المشاهدة الكاملة، وهي التي كانت في الكلام الخيري، وأحيب أيضا بأنه إذا صار الكلام من الخيري إلى الإنشائي، فيصير المشاهدة حينئذ ضعيفة؛ لأن في الأول يكون مشاهدة الكلام الخيري إلى الخيري، وفي الثاني يكون مشاهدة الإنشائي إلى الخيري، لا يقال: إن ضعف المشاهدة لا يستلزم إزالتها مع أن المدعى هو إزالتها؛ لأننا نقول: إذا صارت المشاهدة ضعيفة فكأنها غير موجودة. **لا مطلقا:** أي لا مطلق المانع بالاتفاق.

- (١) أي الأفعال الناقصة، وباب علمت أي أفعال القلوب.
- (٢) وإن لم تخرجا الكلام من الخيرية إلى الإنشائية. (عت)
- (٣) لأن بدحوهما يطل الصدارة للمبتدأ، فيقل مشابته بكلمة النمر؛ فإن لها الصدارة.
- (٤) يعني أنهما من بين الحروف المشبهة مانعان بالاتفاق لا بالنسبة إلى جميع الواضع حتى يتحده ما ذكره، بخلاف غيرهما من الحروف المشبهة بأنها مائعة على الخلاف، فالمقصود بتخصيص الاتفاق بهما من بينها الإشعار بخلاف في غيرهما، والاهتمام ببيان الخلاف فيها. (عل)
- (٥) هذا جواب من أول الأمر أيضا. (ت)
- (٦) قال المصنف: إن هذا المُلحَق سيبويه خلافا للأخفش، ونقل العبيدي وأبو البقاء وابن العيش بأن الخوز سيبويه خلافا للأخفش، لكن كلام الشيخ عبد القاهر يوافق ما ذكره المصنف. (ت)
- (٧) قال المصنف في "إيضاح الفصل": منع سيبويه بعيد نقلا وفقها، وأما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُتَفَقَّهُونَ أُمُورَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٦٦) بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفَرَّوْنَ مِنْهُ﴾ (الجمعة: ٨)، وأما التفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قال: والظاهر أن نسبة هذا المنع إليه تنبيه على نقل الزعخشري؛ فإنه وإن أجم الكلام في "المفصل" إلا أنه أوضحه معللا في غيره. (عائدي)

لأنها<sup>(١)</sup> لا تخرج<sup>(٢)</sup> الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، يؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(٣)</sup> وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا<sup>(٤)</sup> فَلَنْ يُقْبَلَ<sup>(٥)</sup>﴾ فإن قيل: قد ألحق بعضهم "أن" المفتوحة و"لكن" بـ"ليت" و"لعل"، فما وجه تخصيص "إن" المكسورة بالإلحاق؟<sup>(٦)</sup> قيل: "بعضهم" الذي ألحق "إن" بهما هو سيبويه فاعتدَّ بقوله وذكره، ولم يعتدَّ بقول من سواه فلم يذكره، مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء، فما يدل على عدم منع "إن" المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق،<sup>(٧)</sup> .....

**يؤيده قوله تعالى إخ:** وإنما جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "فلن تقبل" من متفرعات الخير، والخير محذوف، وهو "توبتهم بلا فائدة"، فيكون "فلن يقبل إخ" مما يتفرع على الخير، وفيه ما لا يخفى.

- (١) لا بد أن يدعي أن ليس ههنا مانع آخر. (عبد الغفور)
- (٢) بل تؤكد فلا يزال تلك المشاهدة فيدخل الفاء. (علوي)
- (٣) من اليهود والمرتدين ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا﴾ بلا توبة ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ أي فلن يتخلص من عذاب القيامة وإن بذل كثيرا من أعر الأشياء على سبيل الفرض، و"الماء" في الأصل مقدار يأخذه الإناء المحتلى، والذهب كناية، و"افتدى به" أي بذله. (علوي)
- (٤) بالفارسية: برستی جماعتی که کافر شده اند و توبه نکرده اند و حال آن که آن جماعت کافر اند پس قبول کرده نمی شود توبه ایشان. (بقا)
- (٥) وفي حمل الفاء على الزيادة أو التعليل أو حذف الخبر بعد لا يخفى، وتركها في بعض الآيات نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ﴾ (فصلت: ٨) لا يوجب كون "إن" المكسورة مانعة؛ لأن دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب، وفي بعضها دخلت؛ إنيانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط، وفي بعضها تركت؛ إنيانا بأن دخولها ليس بواجب تأمل. (محرم)

- (٦) الباء داخلة على المقصورة، فالمنع أي شيء يوجب ويقتضي تخصيص الإلحاق بـ"إن" المكسورة، مع أن "أن" المفتوحة و"لكن" قد ألحقا هما، فكان على المصنف أن يقول: وألحق بعضهم "إن" بهما وبعضهم "أن" و"لكن" بهما أو يقول: وألحق بعضهم "إن" وأن ولكن هما فيدخلان تحت الإلحاق أيضا. (محرم)
- (٧) [خير لقوله: "فما يدل". (بقا)] وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ...﴾.

وما يدل على عدم منع "أن" المفتوحة و"لكن" عن دخول الفاء قوله تعالى:

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ<sup>(١)</sup> مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسُهُ<sup>(٢)</sup>﴾ و قول الشاعر: <sup>(٣)</sup>

(الأنفال: ٤١)

فو الله ما فارقتكم <sup>(٤)</sup> قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية أو عقلية جوازا.....  
اللام للوقت

**واعلموا أنما إلخ:** وكلمة "ما" يحتمل أن يكون موصولة، وأن يكون موصوفة، وعلى الأول يكون المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط اسم الموصول بفعل، وعلى الثاني يكون المبتدأ اسم النكرة الموصوفة بفعل؛ لأن "ما" الموصوفة لا يكون إلا نكرة، وكذلك كلمة "ما" في قوله: "ما يقضى" يحتمل الاحتمالين.

**فو الله ما إلخ:** وكلمة "ما" نافية و"قاليا" ليس هو باعثا لمفارقتي بكم، بل هو قضاء الله تعالى فسوف يكون أي يظهر. **لقيام قرينة:** اللام للوقت لا للأجل والعلة؛ لأن قيام القرينة مصحح، فلا مقتضى ولا داعي، ولكن هذا إذا كان مصححا فجاز أن يكون اللام للأجل أيضا.

**لفظية أو عقلية:** وهما مجروران بجعلهما صفة لقرينة، ويحتمل النصب على الحالية؛ لأن الحال عن المضاف إليه جائز عند جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويحتمل النصب على أن يكونا مفعولين لفعل محذوف، أي سواء كانت لفظية أو عقلية.

(١) ذكر في "المدارك": ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ أي ما أصبتم من أهل الحرب ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ أي أدنى مال ولو غنيطا ﴿وَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ أي فالحكم أن يقسم الغنيمة على خمسة أنسبهم، أربعة للغازين، وواحد على خمسة: رسول الله ﷺ وبنو هاشم وعبد المطلب والفقراء واليتامى والمساكين بلا مال وابن السبيل مسافر بلا مال معه. والجلالة لتعظيم رسول الله ﷺ. (حل)

(٢) بالفارسية: بدانند تا بدست آن چیزیکه غنیمت گرفته آید تا از هر چیزیکه باشد پس بدستی که مردمان را از آن خبر دیت حصه او. (بقا)

(٣) هو من الطويل، والقلبي؛ بالكسر والقصر، ويمد مع فتح القاف، دشمن و دشمن داشتن، من ضرب، و"قاليا" حال من ضمير "فارقت"، يقول متعلدا إلى أحبابه: والله ما فارقتكم حال كوني قاليا لكم، وإنما فراقني لأجل قضاء الله تعالى، فإن ما قضى الله في الأزل فقد وقع لا محالة. (حل)

(٤) بالفارسية: سوگند بخدا که جدائی گروه ام را از هم دور حالت بودن من دشمن گیرند و هر شاره، و لیکن آن چیز را که تقاضا کرده شده است پس زودست که موزون میشود. (بقا)

أي حذفاً جائزاً<sup>(١)</sup> لا واجباً، وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع،<sup>(٢)</sup> نحو: الحمد لله  
أهل الحمد، أي هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه؛<sup>(٣)</sup> ليعلم أنه كان في الأصل صفة<sup>(٤)</sup>

**وقد يجب إلخ:** ولو كان هذا القول اعتراضاً على المصنف بأنه لم يذكر ههنا وجوب حذف المبتدأ؛ فجوابه: أن موضع بيان النعت ليس هذا الموضع؛ بل موضعه في مبحث النعت، ولكن المصنف لم يذكره في شيء من الموضعين؛ لأن كتابه مختصر، وكثير من الأشياء لم يذكر فيه، ولكن يتعمل أن يكون قول الشارح عزراً عن جانب المصنف بأنه لم يذكره لفته، وإيراده "قد" يشعر إتيه؛ لأن قد للتقليل في المضارع، وقيل: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام، وقوله: الحمد لله أهل الحمد، محمول على حذف الخبر أي أهل الحمد هو، فيكون من باب جواز حذف الخبر.

**إذا قطع النعت:** أي بسبب الرفع، أي إذا قطع النعت أي الصفة أي الأمر الذي يدل فحوى الكلام على أنه صفة، وقطع النعت بأن يترك عنه إعراب الصفة وأجري عليه إعراب آخر كما في "الحمد لله أهل الحمد"؛ فإن ظاهر الكلام يستدعي أن يقرأ "أهل الحمد" بالكسر يجعله صفة لله تعالى، فإذا قطع بالرفع، فيثقل ذهن السامع إلى أنه في الأصل وصف ثم غير؛ لأن التركيب واقع في صورة الوصف، ونغير الكلام لا يكون بلا قصد وغرض، فالعرض ههنا هو المدح فيجب حذف المبتدأ؛ لأنه لو ذكر وقيل: "هو أهل الحمد" لم يفهم المدح منه، بل ذهب الذهن إلى أنه حمله مثل: الحمد لله، فيكون مبتدأ وخبراً، وإنما لم يقطع بالنصب؛ لأنه حينئذ لا يكون خبر مبتدأ محذوف، بل هو حينئذ مفعول لفعل محذوف أي أعني أهل الحمد.

- (١) إشارة إلى أن "جوازاً" بمعنى اسم الفاعل صفة لمفعول مطلق.
- (٢) أي إذا قطع النعت عن النعتية رفعا؛ مجرد قصد المدح أو الذم أو الترحم نحو: أعوذ بالله من إبليس عدو الله، ونحو: مررت بعبدك المسكين، بخلاف ما إذا لم يقطع؛ فإنه لا يكون بمجرد، بل يكون للتحصيل والتوضيح وغیرهما أيضاً، وبخلاف ما إذا قطع نصبا: الحمد لله الحميد، بالنصب أي أعني الحميد وأمدح الحميد؛ فإنه وإن كان مجرد المدح أو الذم أيضاً لا يكون من قبل حذف المبتدأ. (عل)
- (٣) يعني إذا لم يذكر المبتدأ يكون النعت باقياً على الحالة الأولى إلا أنه رفع، فيعلم أنه كان في الأصل صفة، ثم قطع بقصد المدح، بخلاف ما إذا ذكر؛ فإنه حينئذ يكون جملة مبتدأ بما. (عل)
- (٤) حاصل الكلام أنه صفة لما قبله في المعنى، لكنه قطع عنه وجعل إعرابه مخالفاً لإعراب ما قبله؛ لأن في الافتتان وتغيير المؤلف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع للإسعاء إليه، وذلك إنما يكون لشدة الاهتمام به بمدح أو ذم أو ترحم يعني به زيادة الاعتناء، فكانه أراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم، ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يبين أنه في الأصل وصف ثم غير. (عبد الغفور)

فقطع لقصد المدح أو الذم<sup>(١)</sup> أو غير ذلك،<sup>(٢)</sup> فلو ظهر المبتدأ لم يتيبن ذلك، ويجب حذفه أيضا عند من قال<sup>(٣)</sup> في "نعم الرجل زيد": إن تقديره: هو زيد، كقول **المستهل**<sup>(٤)</sup> أي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للהלلال الرافع صوته عند إبصاره: **الهللال والله**، أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية، وليس من باب حذف الخبر بتقدير: الهلال<sup>(٥)</sup> هذا؛ .....

**لقصد المدح**: واعترض بأن المدح حاصل على تقدير حملة على الصفة أيضا، وكذلك الذم والترحم، وهو ظاهر فما الفائدة لتغيره لقصد المدح؟ وأجيب بأن المدح حاصل على تقدير الصفة بدون إفادة الحصر منه، وعلى تقدير كونه حرا لمبتدأ يكون الحصر مفادا منه؛ لأن تعريف المسند والمُسند إليه يقتضي حصر المسند إليه في المسند. **أو الذم إ.ح.** كالترحم، أما الذم فكما إذا قطع "الشارق" بالرفع في قولنا: "مررت بزيد السارق" أي هو السارق، وكما إذا قطع "الرجيم" في "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" أي هو الرجيم، وأما الترحم فكما إذا قطع "المسكين" بالرفع في قولنا: "مررت بزيد المسكين"، وكما إذا قطع "أحاك" بالرفع في قولنا: "ضربت زيدا أحاك" بأن يقال: أحوك.

**أي المبتدأ المحذوف إ.ح.** إنما زاد هذا القول لإظهار المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن من البين أن المبتدأ المحذوف جوازا ليس قول المستهل. **المبصر للهللال إ.ح.** وقوله: "المبصر" صفة للمستهل كما يكون "الرافع" صفة له، ويحتمل أن يكون قوله: "المبصر للهللال" معنى "المستهل"، وقوله: "الرافع صوته عند إبصاره" بيان الواقع؛ لأهم يرفعون صوته في هذا المثل.

(١) نحو: مررت بزيد الفاسق. (جمال)

(٢) كالترحم، نحو: مررت بعمرو المسكين. (جمال)

(٣) أي عند من يقول: بأن المخصوص حرٌّ مبتدأ محذوف، وأما من يقول: إن المخصوص مبتدأ وجملة المدح والذم خبر قَدَم عليه، فليس مما حذف فيه المبتدأ. (عل)

(٤) قيل: الاستهلال: مأثودين، يأنك كرون، وكلاهما مستقيم. (غ)

(٥) هذا هو بيان المراد من لفظ المستهل لا أنه معناه اللعوي، قال في "الصحاح": استهل الصبي إذا رفع صوته عند الولادة. (عل)

(٦) الهلال مأثودا، وشب، وبعده القمر. (عبد الغفور)

لأن مقصود المستهل تعيين شيء<sup>(١)</sup> بالإشارة، والحكم عليه<sup>(٢)</sup> بالهلالية؛ ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا، ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف.

وقد يحذف **الخبر جوازا** أي حذفًا جائزًا؛ لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه **مثل الخبر المحذوف جوازا** في قولك: **خرجت فإذا السبع**، فإن تقديره على المذهب<sup>(٣)</sup> **الصحيح**

**غالبا**: أي في غالب الأوقات، وهو متعلق بقوله: "المستهلين" لا بـ "العادة".

**ولئلا يتوهم إلخ**: وذلك لأن الأصل في الكلمة الواحدة أن يكون على الوقف، فإذا أريد الوقف فيه فيذهب الوهم إلى أنه كان منصوبا بأن تقديره: رأيت الهلال، فحذف الفعل لضيق الوقت، فحينئذ لا يكون مما نحن فيه، وأما عند إتيان القسم لا يتوهم ذلك؛ لأن آخر الكلمة حينئذ هو الهاء، فلا يكون الوقف إلا عليها؛ لأن الوقف لا يكون إلا في آخر الكلمة لا في وسطها. **أي حذفًا جائزًا**: أشار به إلى أن الجواز مصدر بمعنى اسم الفاعل، ويكون صفة للمفعول المطلق المحذوف. **من غير إقامة إلخ**: لأنه لو أقيم شيء مقامه، فحينئذ يكون حذفه واجبا كما سيأتي.

**على المذهب الصحيح**: الفاء في قوله: "فإذا السبع" للتعقيب بلا مهلة، إنما قال ذلك؛ لأنه قال بعضهم: إن "إذا" ظرف مكان، فيكون "إذا" حينئذ خيرا لقوله: السبع، أي خرجت فمكاني السبع أي السبع حاصل في مكاني، فحينئذ لا يرد أنه لا معنى لقوله: خرجت فمكاني السبع، فمعناه بالفارسية: **بيرون آمدم من پس در مكان آمدم من ست سب**، لكن هذا المذهب ليس مما نحن فيه؛ لأن كلامنا في جواز حذف الخبر، وعلى التفدير المذكور لا يكون الخبر محذوفا؛ لأن الخبر حينئذ هو "إذا" ظرف مكان.

(١) لا تعيين الهلال بالإشارة. (عبد الغفور)

(٢) وذلك أن مقصوده رؤية الهلال إفراة، وإذا إنما يحصل بتعيين شيء معين بالهلالية بأن يعين شيئا في نظره وبالإشارة إليه، ثم يحكم عليه بالهلال دون غيره. (عل)

(٣) إنما قال ذلك؛ لأن فيه خلافا، قبل: إن "إذا" ظرف مكان خبر عن السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل: فإذا السبع بالباب، وجعله بدلا تعسف. (عبد الغفور)



كما نص عليه<sup>(١)</sup> صاحب "اللباب": خرجت فإذا<sup>(٢)</sup> السبع واقف، على أن يكون "إذا" ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساءً مسدّد، أي فني وقت خروجي السبع واقف.

وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا أي حذفاً واجبا فيما التزم<sup>(٣)</sup> أي في تركيب<sup>(٤)</sup> التزم في موضعه أي موضع الخبر غيره أي غير الخبر، وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف.

أولها: المتبدأ الذي بعد "لولا" مثل: **لولا زيد لكان كذا** أي لولا زيد موجود؛ لأن بحكم الاستفراء  
 "لولا" لامتناع الشيء لوجود غيره،<sup>(٥)</sup> فيدل على الوجود،<sup>(٦)</sup> وقد التزم في موضع الآتي  
 الخبر جواب "لولا"، فيجب حذفه؛ لقيام قرينة والتزام قائم مقامه، هذا<sup>(٧)</sup> إذا كان وهو لكان كذا  
 الخبر عاماً،<sup>(٨)</sup> وأما إذا كان خاصاً فلا يجب<sup>(٩)</sup> حذفه كما في قوله: .....  
من أفعال العموم كالعيب والألوان مثلاً

**أولها المتبدأ إلخ:** أي الأول من أربعة أبواب، أي أربعة مواضع: موضع المتبدأ إلخ، فحينئذ يصح حمل المتبدأ على قوله: "أولها". **كما في قوله إلخ:** ففوله: "الشعر" مبتدأ، وقوله: "يزري" مع فاعله - وهو الضمير الراجع إلى الشعر - خبره.

(١) أي على تقديره، أو على صحته.

(٢) الفاء للعطف حملاً على المعنى، أي خرجت ففاجأت كذا. (عبد الغفور)

(٣) يقال: التزمت الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته. (عبد الغفور)

(٤) الأظهر بحسب اللفظ أن يقال: أي في خبر، وإلا لزم حلو الجملة من العائد بحسب الظاهر. (عبد الغفور)

(٥) وهو لامتناع هلاك عمرو في قولك: لولا زيد لهلك عمرو؛ لوجود زيد.

(٦) وهو وجود زيد في هذا المثال. (٧) أي حذف خبر المتبدأ الذي بعد لولا. (٨) كالوجود والحصول والكون ونحوها.

(٩) لعدم دلالة "لولا" عليه، ولو دل بالقرينة الخارحية حاز الحذف فلا وجوب. (عبد الغفور)

ولولا<sup>(١)</sup> الشعر بالعلماء يُزري<sup>(٢)</sup>      لكنك اليوم أشعر من لييد<sup>(٣)</sup>  
 مبتدا      خبر أي عيب      بالإشباع عاشر

هذا<sup>(٤)</sup> على مذهب البصريين،<sup>(٥)</sup> وقال الكسائي: الاسم الواقع<sup>(٦)</sup> بعدها فاعل لفعل  
 مقدر أي لولا وجد زيد، وقال الفراء: لولا هي الرافعة<sup>(٧)</sup> للاسم الذي بعدها.  
 وثانيها: كل مبتدأ كان مصدرا صورة أو بتأويله، منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو  
 حليتها، وبعده حال،<sup>(٨)</sup> .....

**لولا وجد زيد:** فقله: "وجد" فعل وجب حذفه، قيل: وجه ضعف هذا المذهب أن حذف الفعل إنما يكون  
 واجبا إذا وقع في جواب القسم، أو كان بعده مفسر، وليس هو من هذين القسمين.  
**كان مصدرا:** أي كان مصدرا بحسب الصورة كما يكون مصدرا بحسب المعنى أيضا.  
**أو بتأويله:** أي إذا كان صورته مصدرا بالتأويل. **منسوباً:** أي متعلقاً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وليس  
 المراد منه المضاف؛ لأنه لم يجر أن يكون الشيء الواحد مضافاً إلى شيئين.

(١) والمعنى لولا إنشاء الشعر يزري بالعلماء المتقين لكنك أكثر شعرا من لييد، وإنما يزري لهم؛ لأن أكثر كلام  
 الشعراء خبالات لا حقيقة لها، وجهالات لا رخصة فيها، كتتميز الأعراس والافتخار بالأباطيل والأكاذيب،  
 والبيت للإمام محمد بن إدريس الشافعي، وقيل: لغیره، وهو الصحيح عند الأكثر، والله أعلم بما هو الصواب.

(٢) الإزراء: خوار مندى شؤدون. (عبد الغفور)

(٣) والشعر الثاني بعده:

ولولا خشية الرحمن عندي      جعلت الناس كلهم عبيدي

(٤) [أي تقدير الخبر في هذا المثال.] أي القول بوجوب الحذف إذا كان الخبر عاما، وعدم وجوبه إذا كان خاصا  
 مذهب البصريين، أي مذهب بعضهم؛ إذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد "لولا" على ما عرفت. (جم)  
 (٥) فإن مذهبهم أن "لولا" كلمة مفردة غير مرتبة.

(٦) [وهو زيد في هذا المثال.] وذلك أن الظاهر منها أنها "لو" التي تفيد امتناع الأول؛ لامتناع الثاني، دخلت  
 على "لا" وكانت لازمة للفعل؛ لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على "لا" على ذلك الاقتضاء، ومعناها  
 مع "لا" أيضا باق على ما كان كما يبقى مع غير "لا" من دون النفي. (علوي)

(٧) [يعني "لولا" اسم من أسماء الأفعال عنده.] لاختصاصها بالأسماء كسمائر العوامل، ولا يخفى ضعفه. (عبد الغفور)

(٨) مفردة كانت أو جملة، اسمية كانت أو فعلية، والاسمية يجب معها الواو على الأصح. (عبد الغفور)

أو كان اسم تفضيل مضافا إلى ذلك المصدر،<sup>(١)</sup> وذلك<sup>(٢)</sup> مثل: ذهابي راجلا، وضرب زيد<sup>(٣)</sup> قائما، إذا كان "زيد" مفعولا به<sup>(٤)</sup> ومثل: ضربي زيدا قائما أو قائمين، وأن ضربت زيدا قائما، وأكثر شربي السويق ملتوتا،<sup>(٥)</sup> وأخطب ما يكون<sup>(٦)</sup> الأمير قائما، ...  
أو قائمين  
لث السويب به

أو كان اسم إيج: وإنما لم يقل: أو اسم تفضيل، بل زاد قوله: "كان" حتى لا يتوهم أنه معطوف على قوله: "حال" أي أو بعده اسم التفضيل، وأيضا لا يتوهم أنه معطوف على قوله: "الفاعل" أي مسوبا إلى اسم تفضيل. مثل ذهابي إيج: هذا مثال للمصدر الذي هو مضاف إلى الفاعل أي إلى ضمير الفاعل، فلا يرد أنه ليس ههنا مضافا إلى الفاعل. وضربي زيدا إيج: هذا المثال يحتمل أن يكون مثالا للمصدر المضاف إلى الفاعل، فيكون معناه حيثئذ بالفارسية: زود زيد وراحا<sup>(١)</sup> است كزيد قائم است، ويحتمل أن يكون مثالا للمصدر المضاف إلى المفعول، فمعناه حيثئذ بالفارسية: زود زيد وراحا<sup>(٢)</sup> است كزيد قائم است، ولهذا قال: "إذا كان زيد مفعول به"، وليكن هذا المثال لما احتمل أن يكون مثالا لهما، فلو اكتفى بهذا المثال لا يحتاج إلى المثال الأول.

وأن ضربت زيدا إيج: هذا مثال للمصدر الذي هو مؤول بـ"أن"، وأكثر شربي إيج: هذا مثال لاسم التفضيل الذي هو مضاف إلى المصدر المذكور أي المضاف إلى الفاعل أو المفعول به أو كليهما، لا يقال: إن المصنف أورد المثال الذي فيه مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما بقوله: مثل ضربي زيدا قائما، فلا حاجة إلى ما ذكره الشارح بقوله: "مثل ذهابي راجلا إيج"؛ لأننا نقول: أراد أن يذكر لكل واحد من المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول مثالا على حدة، ويجعل مثال المصنف مثالا للمصدر المنسوب إليهما، مع أنه يحتمل أن يكون مثالا للمصدر المنسوب إلى كل واحد منهما أيضا.

وأخطب ما يكون إيج: هذا مثال لاسم التفضيل الذي هو مضاف إلى المصدر المؤول بكلمة ما؛ لأنها مصدرية، أي أحسن خطابة الأمير حال كونه قائما لا قاعدا؛ فإن الخطاء في الزمان السابق كانوا سلاطين أو أمراء؛ لأنهم كانوا عالمين.

(١) الذي يسبب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما.

(٢) أي مثال المصدر واسم التفضيل المذكورين.

(٣) مثال المنسوب إلى الفاعل والمفعول.

(٤) لئلا يلزم تكرار المثال ويكون مصدرا مسوبا إلى المفعول وبعده حال عنه.

(٥) مثال لـ "أفعل التفضيل" المضاف إلى المصدر الصريح. (عت)

(٦) أي أخطب كون الأمير قائما. (عبد العفور)

فذهب البصريون إلى أن<sup>(١)</sup> تقديره: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، فحذف "حاصل" كما تحذف متعلقات الظروف، نحو: زيد عندك، فبقي "إذا كان قائما"، ثم حذف "إذا" مع شرطه<sup>(٢)</sup> العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية، وهو كان وهو قائما وهو إذا

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال<sup>(٣)</sup> قائما مقام الخبر.

قال الرضي: هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة،<sup>(٤)</sup> والذي يظهر لي أن تقديره بنحو: ضربي زيدا يلبسه قائما، إذا أردت الحال عن المفعول،<sup>(٥)</sup> وضربي زيدا يلبسني قائما إذا كانت<sup>(٦)</sup> عن الفاعل أولى. ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي ضربي زيدا يلبس قائما، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة .....

**إذا أردت الحال إلخ:** وهو الضمير البارز في "يلبسه"؛ لأن الحال إذا كان عن الفاعل فلا يتحد حينئذ عامل الحال وعامل صاحبه؛ لأن عامل صاحبه هو المصدر، وعامل الحال هو يلبس، فالضمير في "يلبسه" ضمير المفعول؛ لأنه راجع إليه، بخلاف الضمير في "يلبسني"؛ فإنه ضمير الفاعل؛ لأنه راجع إليه، فلا يرد أن "قائما" في "يلبسني قائما" حال عن المفعول لا عن الفاعل. **أولى:** أي تقديره بهذا الوجه أولى مما ذكره البصريون.

- (١) لأن الإخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا عن قيامه لا يكون إلا عند حصول الضرب ووجود زيد. (عبد الغفور)
- (٢) سمى مدحولا شرطاً وإن كانت "إذا" ظرفية؛ لراثة معنى الشرط. (عبد الغفور)
- (٣) مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل، وهو الإخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلا بعد حصوله، فيجب الحذف؛ لوجود الشرط. (جم)
- (٤) نقل عنه قدس سره: وهي حذف "إذا" مع الجملة المضاعف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى "كان" الناقصة إلى معنى التامة؛ لأن معنى قوله: "حاصل إذا كان قائما" ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف. (عت)
- (٥) أي عن مفعول المصدر، وإلا فالحال في صورتين عن المفعول. (جمال)
- (٦) النسخ في هذا المقام مختلفة، في بعضها: إذا أردت الحال عن الفاعل، وفي بعضها: إذا كان، والجمال أخذ هذه، فالضمير راجع إلى قائما.

كما تقول: **الذي ضربت قائما زيدا**، أي ضربته، ثم حذف "يلابس" الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه كما تقول: **راشدا<sup>(١)</sup> مهديا**، أي سر راشدا مهديا، فعلى هذا<sup>(٢)</sup> يكونون مستريحين من تلك التكاليف البعيدة.

وقال الكوفيون: تقديره: **ضربي زيدا قائما حاصل**، بجعل "قائما" من متعلقات <sup>بفلة الحذف</sup> **المبتدأ**، <sup>راحت يائذوا</sup> **ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده<sup>(٣)</sup>**.....

**الذي ضربت قائما إلخ**: فيكون ذو الحال هو ضمير "ضربته"، والقرينة الدالة عليه هي "زيد"، وهو خبر لقوله: "الذي"، فالقرينة تكون حالية؛ لأن العقل حاكم بأن صاحب الحال هو زيد، لا عمرو الذي ليس هو في التركيب، فالمراد من "يلابس" في المثال المذكور هو يلابسه بقرينة "زيد" قبله.

**كما تقول راشدا إلخ**: وفي هذا المثال كما يكون عامل الحال محذوفا كذلك ذو الحال أيضا محذوف، وهو أنت، فهذا المثال يكون مثالا لحذف ذي الحال ولحذف عامل الحال جميعا، إلا أنه أراد إيراد المثال لكل منهما على حدة، فحينئذ يصح قوله: "ثم نقول: حذف المفعول الذي إلخ".

**من متعلقات المبتدأ**: فيكون معاه عند الكوفيين: ضربي زيدا في وقت القيام حاصل.

**ويلزمهم حذف إلخ**: وذلك لأن "قائما" لما كان من متعلقات المبتدأ فلا يصح أن يقوم مقام الخبر؛ لأن الخبر إنما يكون بعد تمام المبتدأ، فينبغي أن يكون ما يقوم مقامه أيضا كذلك.

(١) بالفارسية: رام پرست نمود شد. (بق)

(٢) فيه أنه كم فساد واحد أعظم المفاصد؛ لقوته في الفساد، وذلك لأن المعنى الذي ذكره صاحب "الرصي" لم يفهم من عبارة قط، ولم يعتبر ذلك في المحاورات وبيان المقاصد. (ت)

(٣) فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيما له، وقيد الشيء بمنزلة جزئه، وما هو بمنزلة جزئه لا يجوز أن يقوم مقام الخبر. (جم)

(٤) أي يلزمهم شيان: وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده، وتقيد المبتدأ المقصود عمومته، أما الأول فلأن الحال على هذا من متعلقات المبتدأ ومتمماته، وما هو من متمماته لا يصلح أن يسد مسد الخبر، وأما الثاني فلأن المقصود من هذا التركيب العموم المفيد للحصر، وذلك أن معنى المثال عند الجميع ما ضربت أو ما ضرب إلا قائما، وعلى تقديرهم بتقيد الضرب بفوت العموم، فلا يفيد الحصر؛ إذ لا يلزم من حصول الصرب المقيد بحال القيام انقضاء ضرب يحصل في حال القعود، فبعبارة الحصر، بخلاف ما إذا لم يقيد؛ فإنه إذا كان كل ضرب واقعا في حال القيام لا يكون حينئذ ضرب آخر حتى يحصل، فيفوت الحصر. (علوي)

وتقييدُ المبتدأ المقصود عمومُهُ<sup>(١)</sup> بدليل الاستعمال<sup>(٢)</sup>.

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيدا ضربه قائما،<sup>(٣)</sup> وذهب بعضهم<sup>(٤)</sup> إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛<sup>(٥)</sup> لكونه بمعنى الفعل؛<sup>(٦)</sup> إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما.<sup>(٧)</sup>

**وتقييد المبتدأ إلخ:** أي يلزمهم أيضا تقييد المبتدأ الذي يكون المقصود عمومهُ بدليل الاستعمال، أي هذا التركيب استعمل عاما في استعمالهم؛ فإن المصدر المضاف إذا كان مبتدأ يصير جنسا معرفة، فيكون المقصود منه عمومهُ. **ضربي زيدا ضربه إلخ:** وفيه تكلف؛ لأن مصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل، وكلمة "أن" موصولة، فيلزم حذف الموصول مع بعض أجزاء الصلة دون بعض آخر، وهو معموله الذي هو الحال، فيكون معناه: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد، مع أنهم لم يجوزوا حذف الموصول مع بعض الصلة. **لكونه بمعنى الفعل:** وهذا لدفع ما يقال: إن المبتدأ لا يكون بلا خبر، ألا ترى أن القسم الثاني من المبتدأ بلا خبر؛ لأن فيه معنى الفعل أيضا.

(١) أي الذي قصد عمومهُ عند البصرية والكوفية. (جمال)

(٢) وذلك لأن اسم الجنس المعروف إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستعراق؛ دفعا للترجيح بلا مرجح. (عبد الغفور)

(٣) وهو أقل حذفًا من الأول أي مما ذهب إليه البصريون، إلا أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله، وهو متمتع إلا أن يقال: القرينة الدالة على حذفه قوته، فلا بأس بالحذف، كما قال سيبويه: إن تقدير "مالك وزيدا": مالك ومالا بمسك زيد. (علوي)

(٤) وهو ابن درستويه وابن بابش، وقال الرضي: وهذا المذهب أيضا باطل؛ لأنه لا حصر في قولك: أضرب زيدا قائما. (جمال)

(٥) كما في القسم الثاني من المبتدأ. (عبد الغفور)

(٦) يؤيده امتناع تأكيده لكل وأمثاله، وامتناع توصيفه. (عبد الغفور)

(٧) لأن القائل به قال بتقدير "ما وإلا". (جمال)

(٨) لا يخفى أن استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر. (عبد الغفور)

وثالثها: كل مبتدأ<sup>(١)</sup> اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع، وذلك مثل: **كل رجل وضيعته**<sup>(٢)</sup> أي كل رجل مقرون مع ضيعته، فهذا الخبر واجب حذفه؛ لأن الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون، وأقيم المعطوف في موضعه.  
على صميم المقرون

ورابعها: كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم،.....

**كل رجل وضيعته**: اعلم أن قوله: "وضيعته" معطوف على "كل رجل" باعتبار أنه معطوف على الضمير الذي في الخبر؛ لأن هذا الضمير راجع إلى "كل رجل"، وهذا مفعول ما لم يسم فاعله للخبر. ولقائل أن يقول: إنه إذا كان معطوفاً على الضمير الذي في الخبر، فيلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل، وهو غير جائز؛ لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بعيره، إلا أن يقال: إنما لا يجوز ذلك إذا لم يكن عطفه راجعاً إلى شيء آخر مآلاً، كما فيما نحن فيه.

**فهذا الخبر واجب إلخ**: هذا عند البصريين، وأما عند الكوفيين فالخبر هو قوله: "وضيعته" أي مع ضيعته. قيل: عليه؛ فالخبر هو حينئذ "مع"؛ لأن الضيعة عطف على المبتدأ، فيكون مبتدأ، ويكون الخبر هو "مع"، وهو غير جائز؛ لعدم إعراب الرفع فيه، وأجيب بأن إعراب الرفع انتقل منه إلى مدخوله، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ (الأنبياء: ٢٢) فإن "إلا" فيها للصفة، والموصوف هو "آلهة" مع أنها ليست بمرفوعة، بل رفعها انتقل إلى مدخولها. وإن قلت: ليس في "مع" إعراب الرفع حتى ينتقل إليه، بل فيه إعراب النصب؛ لأنه ظرف، وهو منصوب، قلت: لـ "مع" حيثينان؛ فإنه مرفوع من حيث إنه خبر، ومنصوب من حيث إنه ظرف، كما في زيد عندك؛ فإن "عندك" مرفوع من حيث إنه خبر، مع أنه ظرف أيضاً.

قيل: الضمير في "ضيعته" إما راجع إلى "كل رجل" أو إلى "رجل"، وكل منهما غير جائز؛ لأنه لا يحصل على كلا التقديرين غرضنا، وهو كون كل واحد من الناس مقرون بضيعة، وأجيب بأن المراد في هذا المثل هو الفصل، أي هذا الرجل مقرون بضيعة وذلك الرجل مقرون بضيعة، ولكن يمنع ذلك التفصيل؛ لعدم التناهي، فأورده بصورة الإجمال. **كل مبتدأ إلخ**: قالوا: كل مبتدأ في الجملة الاسمية متعين للقسم، مثل: لعمرك لأفعلن كذا؛ فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف. (ت)

(١) أي كل مبتدأ بعده مرفوع مصدّر بواو المعية؛ قصداً إلى الإخبار بتقارنهما، كذا قال العلامة النفاذاني.

(٢) [مبتدأ والخبر محذوف وجوباً] قال - قدس سره - في "الحاشية": الضيعة في اللغة: العقار التي هي الأرض والنحل والمنازع، وههنا كناية عن مصحفها أعني الصعقة. والصعقة: كاريوش كردن، (صراح). (عبد الغفور)

وذلك مثل: **لعمرك لأفعلن كذا** أي لعمرك ويقاؤك<sup>(١)</sup> قسمي أي ما أقسم به،<sup>(٢)</sup> فلا شك أن "لعمرك" يدل على القسم المحذف، وجواب القسم قائم مقامه، فيجب حذفه، والعمر والعمر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف؛ لكثرة استعماله.

**خبر إن وأخواتها أي من المرفوعات خبر إن وأخواتها،**<sup>(٣)</sup> أي أشباهها من الحروف الخمسة الباقية، وهي: "أن وكأن ولكن وليت ولعل"، وهو مرفوع بهذه الحروف، لا بالابتداء على المذهب الأصح؛<sup>(٤)</sup> لأنها لما شابهت الفعل المتعدي - كما يجيء - عملت رفعا ونصبا مثله، .....

**لأن القسم موضع التخفيف:** هذا القول يحتمل أن يكون علة لما قبله، ويحتمل أن يكون علة لوحوب حذف الخبر من هذا التركيب، أما كونه موضع تخفيف لكثرة استعماله، فالكثرة تناسب التخفيف.

**أي من المرفوعات إلخ:** فيكون لفظ "مها" مقدرا في عبارته، فقله: "خبر إن" مبتدأ و"منها" خبره، وهذا كلامه يشعر بأن هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب البصريين، وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين. لا يقال: إذا كان المقصود هذا فلم لم يورد المصنف لفظ "منها" كما أورد في المبتدأ والخبر؟ لأننا نقول: إنما لم يورده؛ ليتناول كلامه كلا المذهبين وإن لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف.

**أي أشباهها:** فيكون الأخوات بمعنى الأشباه؛ لمشابهة الأخت بالأخت. **لما شابهت الفعل إلخ:** أي شابهت له استعمالا، فكما أن الفعل المتعدي يلزمه اسمان، أحدهما فاعل والآخر مفعول، كذلك هذه الحروف يلزمها اسمان، والمراد أنها شابه الفعل المتعدي لفظا ومعنى، أما لفظا فلكون كل واحد منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعدي، =

(١) أشار بهذا العطف التفسيري إلى أن العمر - بالفتح - بمعنى العمر بالضم، بمعنى الحياة والبقاء. (عت)

(٢) وإنما فسر قوله: "قسمي" به؛ لأنه لا يصح حمله على قوله: لعمرك. (بقا)

(٣) وإنما لم يقل المصنف: "منها"؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة. (عبد الغفور)

(٤) قال الكوفيون: إن خبر "إن" وخبر "لا" مرفوع عما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف؛ لصعقها عن عملين، ومذهب البصريين أصح؛ لما ذكره الشارح قدس سره، ولأن اقتضاء الاسمين على السواء، فالأولى أن يعمل فيهما. (نور الحق)



هو أي خبر إن وأخواتها المسند إلى شيء آخر بعد دخول أحد هذه الحروف<sup>(١)</sup> عليهما، فقولُه: "المسند" شامل لخبر "كان" وخبر المبتدأ وخبر "لا" التي لنفي الجنس وغيرها، ويقولُه: "بعد دخول هذه الحروف" خرج جميعها عنه، .....

كخبر ما ولا المشتهى يليه

= وأما معنى فلكون كل واحد منهما، بمعنى الفعل، فإن معنى "إن" حَقَّقْتُ؛ لأنها للتحقيق، ومعنى "كان" شَبَّهْتُ، وعلى هذا القياس. **مثله:** أي مثل الفعل المتعدي، لكنها يعمل بخلافه؛ لأنها فرع الفعل المتعدي، فينبغي أن يكون عملها أيضا فرعا لعمله.

**إلى شيء آخر:** وإنما قال ذلك تنبيها على أن المعتبر في المسند هو المسند إلى شيء آخر، سواء كان ذلك الشيء اسمه أو فاعله. **أحد هذه الحروف:** وإنما قدر لفظ الأحد حتى لا ينتقض التعريف بـ"قائم" في قولنا: "إن زيدا قائم"؛ لأنه لا يكون مسندا بعد دخول هذه الحروف، بل هو مسند بعد دخول أحدها. ولنقاتل أن يقول: المعروف إما مجموع خبر "إن" وخبر أخواتها، أو خبر "إن" وأخواتها على سبيل التوزيع، لا سبيل إلى الأول؛ لأن معناه حينئذ: أن خبر "إن" وأخواتها - أي مجموعهما - هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، وهذا المعنى غير صحيح، ولا سبيل إلى الثاني أيضا باعتبار لفظ الأخوات؛ لأن الأخوات أيضا جمع، فلا يجوز أن يقال: خبر أخوات "إن" هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، والجواب بتقدير لفظ الأحد هذا في جانب المعروف أيضا، بأن يقال: خبر "إن" وخبر أحد أخوات "إن" هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف.

**عليهما:** لا يقال: الظاهر أن يقال: "عليه" لا عليهما؛ لأن الكلام في المسند، لا في المسند إليه أيضا؛ لأننا نقول: هذا إنما يرد إذا كان الضمير في "عليهما" راجعا إلى الاسم والخبر، وأما إذا كان راجعا إلى خبر "إن" وأخواتها كما فعله المصنف ناقلًا، فباعتبار أن خبرهما خبر واحد من حيث إن كل ما يقع خبر "إن" تقع خبر أخواتها أيضا يصلح رجوع الضمير المفرد إليه، ويجوز إرجاع الضمير الثنية إليه أيضا من حيث إنه شيان ظاهرا كالآلف والنون المزيدتين؛ فإنه يصح إرجاع ضمير المفرد إليهما من حيث إنهما سبب واحد، ويصح إرجاع ضمير الثنية إليهما أيضا من حيث إنهما شيان، وإذا عرفت هذا فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عص حيث قال: قوله: "عليهما" أي على المسند وشيء آخر، ولا يخفى أن المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند فقط، لا على المسند وشيء آخر وإن كان صحيحا في الواقع، ولا حاجة إلى الحمل عليه، فالأولى الاختصار على ما هو المتبادر، وقد ذكرنا أن كون "عليه" متبادرا لا "عليهما" ممتنع.

(١) إشارة إلى أن المعروف خبر واحد من الستة، أي ما كان، فالمراد من "خبر إن وأخواتها" خبر واحد من "إن" وأخواتها. (جمال الدين)

والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها؛ لإيراث<sup>(١)</sup> أثر فيها لفظاً أو معنى،<sup>(٢)</sup> فلا ينتقض التعريف<sup>(٣)</sup> بمثل "يقوم" في قولنا: إن زيدا يقوم أبوه، فإن "يقوم" ههنا من حيث إسناده إلى "أبوه" ليس مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى،<sup>(٤)</sup> ..  
تعليله

**لفظاً أو معنى:** قال الكوفيون: إن هذه الحروف لا تعمل في الخير، بل تعمل في الاسم فقط؛ لضعف عملها، وقال البصريون: يعمل هذه الحروف فيها معاً؛ لأن أثرها، وهو تأكيد مضمون الجملة باق، وتأكيد مضمونها لا يتصور بدون التأثير في الجزئين، ولا يخفى أن هذا التأثير - وهو تأكيد مضمون الجملة - تأثير معنوي، فحينئذ جاز أن يؤثر في الخير تأثيراً معنوياً، ويمكن أن يراد من التأثير هو التأثير التقديري والخلي كما هو الظاهر؛ لكونه مقابل للفظي، فلا يرد حينئذ أن الأثر المعنوي - كالتأكيد مثلاً - قد يحصل في صورة إلغاء هذه الحروف، مع أن خبرها حينئذ خبر المبتدأ.

**فإن يقوم إلخ:** وفائدة قيد الحثية أن "يقوم" في قولنا: "إن زيدا يقوم" مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى، وأما من حيث إسناده إلى "أبوه" فلا، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أن "يقوم" ههنا ليس مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى أصلاً، فلا وجه لتقييده بالحيثية. أقول: الباعث على صدور هذا الكلام من الفاضل المذكور أنه جعل =

(١) بالفارسية: بخشيد ورساين. (بقا)

(٢) من حيث اللفظ بأن يجعل المسند مرفوعاً لفظاً أو تقديراً أو محلاً، والمسند إليه منصوباً كذلك، ومن حيث المعنى بأن يجعل مدلول المسند ثابتاً للمسند إليه على سبيل التحقيق والتأكيد، فـ"أو" الفاصلة، بمعنى الواو الواصلة، فيفيد أنه يحدث فيها أثراً في اللفظ وأثراً في المعنى، فلا يدخل في التعريف خبر المبتدأ الذي بعد "إن" المكفوفة، أو بعد "أن" المخففة للغاة؛ لأنه وإن وجد فيه أثر معنوي، لكنه لم يوجد أثر لفظي. (جم)

(٣) على سبيل منع الخلو لا الجمع، أما لفظاً فبالعمل، وأما معنى فبانسحاب معانيها إلى معانيها من التأكيد والتشبيه وغيرهما؛ فإن تأكيد الحكم مثلاً ينسحب إلى المحكوم عليه، وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف، وفيه رد على الرضي حيث قال: دخل فيه غير المحدود أيضاً، فإن "حسن" في قولك: "إن رجلاً حسن غلامه" مسند إلى "غلامه" بعد دخول "إن"، وليس بخبر لها، بل الخير مجموع الجملة الفعلية. (محرم)

(٤) فإن "إن" فيه لا يورث أثراً أصلاً أما لفظاً فظاهراً، وأما معنى فلا؛ لأنه تأكيد النسبة التي بين زيد وقائم الأب، لا بين "يقوم" و"أبوه". (حاشي) (ت)

(٥) ولو اعتبر مفهوم المرفوع في التعريف لاندفع الانتقاض، إلا أنه يلزم الدور، فتدبر. (ت)

(٦) أي لإيراث أثر فيه؛ لأنه إنما يورث الأثر في جملة "يقوم أبوه" لفظاً بكونه في محل الرفع بأن أسند إلى زيد. (ت)

بل إنما دخل على جملة "يقوم أبوه"،<sup>(١)</sup> فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند النفس المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله:<sup>(٢)</sup> "بعد دخول....."

= قوله: "ههنا" في قوله: "فإن يقوم ههنا من حيث إسناده إلخ" إشارة إلى المثال المذكور، فإن "يقوم" فيه ليس مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى أصلاً، بل إنما دخل على جملة "يقوم أبوه" بأن يكون إيراد الأثر عليه؛ لأن "يقوم" فيه مسند إلى "أبوه" دون إلى الضمير الراجع إلى زيد، فلا وجه حينئذ لتقييده بالحيثية، ولكن كون "ههنا" إشارة إلى المثال المذكور بعيد غاية البعد، بل لفظ "ههنا" في عرفهم يكون إشارة إلى الباب أو المبحث أو المقام، ولا بد من لفظة "فيه" موضع "ههنا" لو كان المقصود هو الإشارة إلى المثال المذكور، كما لا يخفى. **ههنا**: إشارة إلى حيز إن وأحواتها، فلنعني: أن "يقوم" ههنا - أي في خير إن وأحواتها - من حيث إسناده إلى أبوه ليس مما يدخل عليه إلخ، وأما من حيث إسناده إلى الضمير الراجع إلى زيد فهو مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى، بأن يقال: "إن زيدا يقوم" بدون ذكر "أبوه"، على ما ذكرنا في صدر هذا الكلام.

**فلا يحتاج إلى إلخ**: يعني أن الجواب المذكور سابقاً يعني عن هذا الجواب؛ فإن المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند إلى أسماء هذه الحروف، وما حمله الشارح من معنى الدخول، فهو معنى متبادر عن اللفظ متعارف بين القوم، كذا قيل. **ويلزم منه إلخ**: لأنه إذا كان المراد بالمسند هو المسند إلى أسماء هذه الحروف، فيكون إسناده بعد دخول هذه الحروف قطعاً، فيخرج بقولنا: "المسند إلى أسماء هذه الحروف" خير "كان" وخير المبتدأ وغيرهما، فلا يحتاج إلى قوله: "بعد دخول هذه الحروف". قال مولانا عص: إنما يلزم الاستدراك إذا لوحظ هذا القول بعد الجواب، وهو قوله: "المسند إلى أسماء هذه الحروف"؛ لما مر من أن كل ما هو مسند إلى أسماء هذه الحروف فهو يكون بعد دخول هذه الحروف قطعاً، وأما إذا لوحظ هذا القول قبله - أي هو المسند بعد دخول هذه الحروف إلى أسماء هذه الحروف - لا يلزم الاستدراك حينئذ؛ لجواز أن لا يكون القيد الثاني معنياً عن الأول.

أقول: مراد الشارح منه هو عدم الاحتياج إلى هذه العبارة لطلب الاختصار في المتن، سواء كانت بعده أو قبله، ثم أقول: قوله: "ويلزم منه استدراك إلخ" أي وأيضاً يلزم منه إلخ، فيكون عطفاً على قوله: "فلا يحتاج" فلا يحتاج إلى كلام مستأنف لبيان الاستحالة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه عطف على قوله: "يجاب"، فيكون المعنى: ولا حاجة إلى أن يلزم منه إلخ، ولا حفاء في سماجته، والاتق أن يقول: على أنه يلزم إلخ.

(١) إذ المرفوع بـ "إن" هو الجملة، لا "يقوم" وحده، فكذا المثبت لزيد على سبيل التأكيد مفهوم الجملة، لا مفهوم "يقوم" وحده. (جمال)

(٢) هذا بيان مسد هذا الفوجيه.

هذه الحروف"، ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند، فيحتاج إلى تأويل  
 الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة، مثل: إن زيدا يقوم، مثل: "قائم" في إن زيدا  
 قائم؛ فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف، وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه كحكم  
 خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً<sup>(١)</sup> وجملة ونكرة ومعرفة، .....

**فيحتاج إلى تأويل إلخ:** وأما إذا لم يرد من المسند الاسم المسند، فحينئذ لا يحتاج إلى هذا التأويل. قال مولانا  
 عص: لم لا يجوز أن يكون المرفوع خاصاً، وهو خبر "إن" إذا كان مفرداً، كما كان المرفوع في خبر المبتدأ هو  
 الخبر المفرد؟ أقول: لا يقال: تخصيص الخبر بالمفرد في خبر المبتدأ؛ لذكر خبر الجملة بعده بقوله: "والخبر قد يكون  
 جملة"، وليس في خبر "إن" كذلك؛ لأننا نقول: لم لا يجوز أن يكتفى بالخبر الجملة في خبر "إن" بقوله: "وأمره  
 كأمر خبر المبتدأ" أي في أقسامه وأحكامه وشروطه، فتأمل. ثم أقول: تأويل الجملة بالاسم مما لا بد منه، سواء  
 أريد من المسند الاسم المسند أو لا، وذلك لأن خبر "إن" من المرفوعات، وهي قسم من الاسم، فيحتاج إلى  
 التأويل المذكور قطعاً، فالأولى أن يقال: إن الجواب المذكور بقوله: "المراد بالمسند الاسم المسند" لا يتحسم مادة  
 الشبهة بالكيفية؛ لصدقه على "قائم" في قولنا: إن زيدا أبوه قائم، وإن زيدا قائم أبوه؛ لأنه اسم، إلا أن يقال: إن  
 مراد الشارح من قوله: "فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم" أنه إذا نوقش.

وقيل: إن خبر "إن" إذا كان جملة فهو ليس باسم، فلا بد حينئذ أن يقال في الجواب: إن الاسم أعم من الحقيقي  
 واحكمي، ولا تعني بتأويل الجملة بالاسم إلا هذا، مع أن المتبادر من الاسم هو الاسم الحقيقي، ويجب حمل  
 الألفاظ في التعريفات على المعنى المتبادر، فالجواب بأن المراد بـ"المسند" هو الاسم المسند ليس على ما  
 ينبغي. لا يقال: إن وجوب حمل الألفاظ على المتبادر إنما يكون عند عدم القرينة، وكون خبر "إن" من  
 المرفوعات التي هي قسم من الاسم قرينة على أن المراد من الاسم في تعريف خبر "إن" وأخواتها هو الاسم الأعم  
 من الحقيقي والحكمي؛ لأننا نقول: هذه القرينة يكون قرينة مصححة لأن يراد من الاسم الواقع في التعريف هو  
 الاسم الأعم من الحقيقي والحكمي، مع أنه لا بد في ذلك من القرينة، وهي غير موجودة ههنا.

**مثل قائم في إن إلخ:** وهذا المثال قرينة على أن المراد بـ"خبر إن وأخواتها" هو خبر واحد منها، وأن المراد  
 بدخول هذه الحروف هو دخول أحد هذه الحروف، كما لا يخفى.

(١) جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من أقسامه، والواحد والمتعدد والمثبت والمخدوف من أحكامه؛ لأن  
 الظاهر أن بالإفراد والجملة والتنكير والتعريف يتحصل الخبر نوعاً؛ لأن الحيوان بالناطق يتحصل نوعاً، بخلاف  
 كونه واحداً أو متعدداً مثبتاً أو مخدوفاً؛ فلها من أحواله، وبالوحدة والتعدد لا يصير نوعاً كالرجل لا يصير  
 بالوحدة والتعدد نوعاً، وكذا الحال في الذكر والمخدوف، فتأمل. (عل)

وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومخدوفا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد، ولا يحذف إلا إذا علم، والمراد أن أمره كأمره بعد أن يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب "إن"، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن أين زيدا، وإن من أباك،<sup>(١)</sup>.....

**وفي أحكامه من كونه إلخ:** الظاهر أنه كان ذلك من أقسامه، بأن كان واحد من أقسامه واحدا والآخر متعددا إلخ كما يكون واحد من أقسامه مفردا والآخر جملة إلخ إلا أن الشارح عدها من أحكامه؛ لأن الظاهر في الأقسام أن يكون بين الأقسام معاندة وتضاد، وهما ليس كذلك؛ لأنه يجمع الواحد بالمتعدد؛ لأن الواحد إذا ركب يصير متعددا، وأيضا يكون الواحد والمتعدد مثبنا ومخدوفا، ولكن لا يمكن أن يجمع المفرد بالجملة، وأيضا لا يجمع النكرة مع المعرفة.

**ولا يحذف إلا إلخ:** أي لا يحذف العائد إلا إذا قام القرينة، أي في هذا الحكم أيضا هو شريك بخبر المبتدأ. **والمراد أن أمره إلخ:** والحاصل أن المراد من قوله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ" أنه إذا وقع شيء خبر "إن" فحكمه كحكم خبر المبتدأ عند وجود الشرائط إن لم يمنع مانع، وليس المراد منه أن كل ما يصح أن يقع خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبر "إن"، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن أين زيد وإن من أبوك؛ لأن "إن" للنحقيق و"أين" للاستفهام فيبينهما نناف، وما قيل في جهة من أن كل واحد من "إن" و"أن" يقتضي صدر الكلام، فلم يبق الصدر عند دخول "إن" على الاستفهام، ليس بشيء؛ لأن "إن" وقعت في صدر كلامه - وهو أين زيد - وكذلك "أين" وقع في صدر كلامه، كما قال المصنف: "وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: أين". ثم ما قيل: إن إرادة المعنى المذكور من كلام المصنف خلاف الظاهر، بل الظاهر أن يقال: المراد من قوله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ" أن كل ما يصح أن يقع خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبر "إن"، إلا إذا كان منضمّا للاستفهام وأمثاله مما في حيز المنع، وهو ظاهر على ما بينا حاصل كلام الشارح.

**وإن من أباك:** ومراده - فندس سره - أن "أين" في "أين زيد" يقع خبر المبتدأ، ولا يقع خبر "إن" عند سبويه والمصنف معاً، وكذلك "من" في "من أبوك؟" وقع خبر المبتدأ عند غير سبويه وغير المصنف، ولا يقع خبر "إن"، فلا يجوز حينئذ أن يقال: كل ما يقع خبر المبتدأ يجوز أن يقع خبر "إن"، فإذا عرفت ذلك فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عص من أن قوله: "إن من أباك" يراد على مذهب غير سبويه من أن "من" في "من أبوك؟" خبر، وهو لا يرد على المصنف مع اختيار مذهب سبويه.

(١) لبطلان صدارة "أين" و"من" إن لم يقدم على "إن"، وبطالان صدارة "إن" إن قدما عليه. (جم)

**إلا في تقديمه** أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه؛ فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم،<sup>(١)</sup> وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب،<sup>(٢)</sup> فلما أُعْمِلَت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل؛ لتقصانها عن درجة الفعل، **إلا أن يكون الخبر ظرفاً**<sup>(٣)</sup> أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، .....

**إلا في تقديمه:** أي في تقدم خبر "إن"؛ فإن حكم تقديمه الامتناع، وحكم تقدم خبر المبتدأ الجواز أو الوجوب، فلا يرد حينئذ ما قيل: حق العبارة أن يقال: "إلا في التقديم" بدون الضمير؛ لأنه استثناء من وجوه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبّه به، والقول بأن الضمير في تقديمه راجع إلى المتكلم لا إلى الخبر بعيد، كما لا يخفى. **كما يتصرف إلخ:** بتقدم المنصوب على المرفوع وبتقدم المفعول على الفعل؛ لأن الفعل قوي في العمل فيعمل، سواء كان المفعول مقدماً عليه أو مؤخراً عنه. **لتقصافها:** أي في العمل.

**إلا أن يكون إلخ:** هذا الاستثناء من الاستثناء الأول كما أشار الشارح إليه في تفسيره بقوله: "أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ"، قيل: اللازم منه أن حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقديم إذا كان ظرفاً مع أنه ليس كذلك، لأن الخبر الظرف في أن يتضمن ما له صدر الكلام، ولا يجوز تقديمه نحو: إن زيداً لفي الدار؛ فإن لام الابتداء له صدر الكلام، إلا أن يقال: اللام له صدر الكلام في غير باب "إن".

(١) يعني أن أمر خبر "إن" كأمر خبر المبتدأ في جميع أحكامه إلا في حكم تقديمه على الاسم؛ فإنه الامتناع وعدم الجواز، وحكم تقدم خبر المبتدأ الجواز، فاحكم هو وجه الشبه مشترك بين خبر "إن" وخبر المبتدأ، فلا يرد ما قيل: إن حق العبارة أن يقال: "إلا في التقديم"، وهو قدر مشترك، وذلك لأنه استثناء من وجه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين خبر "إن" وخبر المبتدأ. (عل)

(٢) كما مر في قوله: "والأصل أن يلي الفعل إلخ". (عبد الغفور)

(٣) استثناء مفرغ والتقدير: إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفاً، ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام، والحاصل أن أحبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً. (عبد الغفور)

فإن حكمه إذاً حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة،<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة،<sup>(٢)</sup> نحو: «إن من البيان لسحرا»، وإن من الشعر لحكمة، وذلك لتوسعهم في الظروف<sup>(٣)</sup> ما لا يتوسع في غيرها. أي كون حكمه حكمه

**خبر لا<sup>(٤)</sup> التي الكائنة<sup>(٥)</sup> لنفي الجنس** .....

**إن من البيان إلخ:** فقله: "من البيان" خبر ظرف؛ لأنه جار ومجرور، ومعناه بالفارسية: أجمده يا ستبر آئيند محرمين أين بيان ونايك ميگوئد اجمده محرم است. **وإن من الشعر إلخ:** معناه بالفارسية: أجمده شعر است بر آئيند تحت لئني أين شعر تو حكمت است لئني مطابق نفس الامر است.

**لتوسعهم إلخ:** لأنه لا يوجد شيء كان خالياً عن الظرف؛ لأن كل شيء إما يكون في زمان أو مكان، وإما سمي الجار والمجرور ظرفاً أي أجري مجرى الظرف؛ لمناسبته بالظرف؛ إذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور. **التي الكائنة:** وإن قلت: الأولى تقدير المتعلق بدون الألف واللام كما هو المتعارف في مثل هذه المواضع؛ لأن الألف واللام في اسم الفاعل بمعنى "الذي أو التي"، فيلزم حذف الموصول - وهي التي - مع بعض أجزاء الصلة - وهو كائنة - وعدم حذف بعض الآخر، وهو قوله: "لنفي الجنس"، وهو غير جائز عند البصريين، قلت: الشارح =

- (١) فكما يجوز تقديم خبر المبتدأ إذا كان معرفة والخبر نكرة، نحو: زيد قائم، حيث يجوز "قائم زيد". كذلك في خبر "إن" إذا كان ظرفاً. (جم)
- (٢) فكما يجب تقديم خبر المبتدأ عند تنكير المبتدأ للتخصيص كذلك ههنا يجب عند تنكير الاسم للتخصيص. (جم)
- (٣) في "المطول" وعند الشيوخ عبد الفاهر لا يجب تقديم الخبر الظرف إذا كان المبتدأ نكرة، بل يكون المبتدأ النكرة مقدماً، وهذا من خصائص "إن"، فليس حكمه إلا جواز التقديم.
- (٤) لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصار مع كل شيء كقريه، ولم يكن أحنياً منه، فدخل حيث لا يدخل غيره كالأخارم بدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه؛ لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف، فاعلم ذلك. (ت)
- (٥) هذا من باب حمل النقيض على النقيض؛ لأن "لا" نقيض لـ "إن" وعملهما سواء.
- (٦) [اللام حرف التعريف لا الموصول] قدر متعلق الظرف معروفاً باللام رعاية لحائب المعنى، فإن كلمة "لا" علم لنفي الجنس لا صفة، فلا بد من تعريف متعلقه، لكن الشائع في أمثال هذه المواضع تقدير النكرة؛ لئلا يلزم حذف الموصول مع صلتها، فإن اللام موصول مدحوله صلة، وإذا لا يجوز عند البصريين، فالتقدير عندهم: خبر "لا" كائنة لنفي الجنس بأن يكون "كائنة" حالاً من المضاف إليه بتأويلها بالفعل للمعل المستفاد من الإضافة، أي خبر مثبت لـ "لا"، فتأمل. (عت)

أي لنفي صفته<sup>(١)</sup> إذ "لا رجل قائم" مثلاً لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه،<sup>(٢)</sup> هو **المستدل** إلى شيء آخر، هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر "إن" و"كأن" وغيرها **بعد دخولها** أي بعد دخول "لا"، فخرج به سائر الأخبار، .....

= حوّر حذف الموصول مع بعض أجزاء الصلة، وجعله صفة لـ "لا" التي لنفي الجنس؛ لأن كلمة "لا" علم فيجب أن يكون صفتها معرفة أيضاً، فلماذا أوردتها بالألف واللام، وأما إذا كان المتعلق بدون الألف واللام فيجب نصبه حينئذ؛ بناء على الحالية بأن يجعل حالا من كلمة "لا"؛ لأنها مفعول معني، أي خبر ثبت لـ "لا" الكائنة، وهذا تكلف، فيمتنع نصبها مع جعلها صفة لـ "لا"؛ لأن كلمة "لا" معرفة؛ لأنها علم، و"كائنة" التي بدون الألف واللام نكرة.

**أي لنفي صفته:** قيل: إذا قيل: "لا رجل" فتقديره: لا رجل موجود، فليس فيه نفي صفة الجنس؛ لأن الخبر إذا كان من الأفعال العامة فلا يقال حينئذ: إنها لنفي صفة الجنس، فإن نفي الوجود مثلاً يكون نفي الذات حقيقة، وإن كان الوجود صفة في نفس الأمر، فالأولى أن يقال: إن كلمة "لا" قد تكون لنفي الجنس، كما في "لا رجل موجود أو ثابت أو غيرهما" مما يكون الخبر من الأفعال العامة، وقد تكون لنفي صفة الجنس كما في "رجل قائم".

ويمكن تقريره بعبارة أخرى بأن كلمة "لا" كما تكون لنفي صفة الجنس كذلك تكون لنفي الجنس نفسه كما ذكرنا، فلو حمل قوهم: "لا لنفي الجنس" على معنى نفي صفة الجنس لا يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود، ولو حمل على نفي الجنس لا يتم فيما لنفي صفة الجنس، فلا بد في التسمية بملاحظة حال بعض الأفراد، وحينئذ يصح حمل عبارة المصنف على ظاهرها، ولا حاجة إلى صرفه عنه، وهذا التقرير لمولانا عص. أقول: يمكن أن يقال: لا رجل موجود، وفي لا رجل قائم معاً نفي صفته، ولكن في الأول يكون نفي صفة الجنس يستلزم نفي الجنس، وفي الثاني ليس كذلك، بل فيه نفي صفة حقيقة، فلا إشكال حينئذ أصلاً.

**هو المستدل إلخ:** أي أصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر النواع بعدها، فلا يرد نحو: لا رجل حيا في الدار.

(١) إذ نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول، فـ "لا" هي نحو قولك: "لا رجل موجود" أولاً وبالذات لنفي الوجود عن الرجل وإن كان يستلزم نفي الرجل نفسه، وأيضاً الغالب هو نفي صفة الجنس. (جم)

(٢) هذا مسلم، لكن لما كان الشائع في خبرها كونها من أفعال العموم من الكون والحصول والثبوت والوجود، ونفي الشيء هو نفي وجوده وثبوته، فنفي وجود الجنس هو نفيه، ولذا قيل: "لنفي الجنس"، لا "لنفي صفته"، فعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكر؛ فإن وجه التسمية لا يجب أن يكون مطرداً. (عت)



والمراد بدخولها ما عرفت في خبر "إن"،<sup>(١)</sup> فلا يرد نحو: "يضرب" في "لا رجل يضرب أبوه".<sup>(٢)</sup> نحو: لا غلام رجل ظريف وإنما عدل عن المثال المشهور،<sup>(٣)</sup> وهو قولهم: لا رجل في الدار؛ لاحتمال حذف الخبر،<sup>(٤)</sup> .....

**لاحتمال حذف الخبر:** أي لا رجل في الدار موجود؛ لأن خبر "لا" يحذف كثيرا، وأيضا الإعراب لا يكون ظاهرا في قوله: "في الدار" فيحتمل الصفة أيضا، فيكون مثال المصنف أولى؛ لأن المقصود من المثال هو التوضيح، فالمثال الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد، وإنما غير الاسم أيضا كالخبر، ولم يقل: لا رجل ظريف؛ لأن مجرد تغير الخبر غير كاف؛ لأن قوله: "ظريف" يحتمل أن يكون صفة =

- (١) وهو أن المراد ورودها لإيراث أثر فيها لفظا ومعنى. (علوي)  
 (٢) إذ الأثر اللفظي - وهو الرفع - لم يورثه "لا" في "يضرب" فقط، بل في مجموع الفعل والفاعل، وكذا الأثر المعنوي؛ إذ لا ينفي عن الرجل الضرب، بل ضرب الأب وكونه ضاربا. (ج)  
 (٣) النحويون يمثلون في هذه المواضع بنحو "لا رجل في الدار"، والمصنف عدل عنه؛ لأن تمثيل النحاة ليس بحسن؛ لأنه يحتمل أن يكون "في الدار" صفة لـ "رجل"، والخبر محذوف، بل الظاهر أنه صفة لاسم "لا"، والمثال ينبغي أن يكون ظاهرا فيما يمثل له، ويقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح منه إذا كان غير ما مثل له أظهر، ومثاهم كذلك؛ لأن خبر "لا" محذوف كثيرا، وفي هذا المثال لا يحتمل إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بـ "لا" لا يوصف إلا بالمنصوب، كذا قال المصنف في شرحه، واعتراض عليه الرضي بأن ما ذكره من امتناع وصف المضاف المنفي بـ "لا" بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولف فيه، وجوز رفعه حملا على المحل، فأشار الشارح إلى دفع الاعتراض بقوله: "على ما هو الظاهر"، ومثله كاف في التمثيل كما مر. (علوي)  
 (٤) لتكون الحذف كثيرا في هذا الباب، يعني أن المناسب أن يكون المثال صريحا ونصا على المقصود، ولا نص ههنا؛ لأن فيه احتمالا آخر، وذلك لأن المثال للتوضيح، والمناسب بالتوضيح ذلك، وبعبارة أخرى: المثال إما نص في المقصود وإما محتمل وإما نص في غير المقصود، والأول حسن، والثاني قبيح، والثالث أقبح، فمثال المصنف حسن، ومثال الجمهور قبيح، ومثال "لا رجل ظريف" أقبح، والمراد بالنص أعم من الصريح، وأيضا قال المصنف في مثاله: لا يحتمل "ظريف" إلا الخير؛ لأن المضاف المنفي بـ "لا" لا يوصف إلا بالمنصوب هذا، وهذا الذي ذكره قد ذهب إليه جماعة من النحويين، وقد خولف وجوز رفعه حملا على المحل كما في توابع اسم "إن" المنصوب، وقول الشارح: "على ما هو الظاهر" إشارة إلى هذا الاحتمال، ولكن الفرق بين اسم "إن" واسم "لا" بين؛ لأن "إن" لا يغير معنى الجملة و"لا" يعبرها، فجاز أن يحمل على محل اسم "إن" دون اسم "لا". (ت)

وجعل "في الدار" صفة، بخلاف ما ذكره؛ لأن "غلام رجل" معرب منصوب، لا يجوز<sup>(١)</sup> ارتفاع صفته على ما هو الظاهر،<sup>(٢)</sup> فيها أي "في الدار"، خبر بعد خبر، لا ظرف "ظريف"، ولا حال؛ لأن الظرافة لا تنقيد<sup>(٣)</sup> بالظرف ونحوه،.....  
 من ضمير ظريف كالشرط والحال

= لـ "رجل" على أن يكون محمولا على محله، بخلاف ما إذا غير الاسم؛ فإنه حينئذ يصير معربا؛ لأن اسم "لا" إذا كان مضافا فهو معرب، وإليه أشار بقوله: بخلاف ما ذكره إلخ. لا يقال: قد جوزوا في المعرب أيضا الحمل على المحل، فحينئذ جاز أن يكون "ظريف" صفة في هذا المثال أيضا؛ لأننا نقول: المتبادر في المعرب هو الحمل على اللفظ؛ فإن الحمل على المحل فيه خلاف الظاهر؛ فإنه قول بعضهم، وأشار الشارح لدفعه بقوله: "على ما هو الظاهر"، لا يقال: إذا قيل: لا رجل ظريف، فيمتنع أن يكون "ظريف" مرفوعا على أنه محمول على محل "رجل"؛ لأن رفعه ليس إلا للابتدائية، ولا يصح أن يقع "رجل" مبتدأ؛ لأنه نكرة؛ لأننا نقول: هو صالح بأن يقع مبتدأ؛ لأنه تخصص بالعموم مثل: "ما أحد خير منك". **لا ظرف إلخ:** بأن كانت ظرافته مقيدة بالدار.

**بالظرف ونحوه:** وهو الحال، وهذا دليل لقوله: لا ظرف ظريف ولا حال، وذلك لأن معناه حينئذ أنه لا غلام رجل في الدار ظريف، أو معناه أنه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار، فيلزم من هذا ظرافته في غير الدار، وهو غير جائز إذا استعمل الظرافة بمعناها، فيكون معنى المثال حينئذ أنه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار، أي لا يكون متصفا بأحدهما بأن كان ظريفا ولم يكن في الدار، أو بالعكس إذا لم يكن متصفا بكليهما. فإن قلت: قوله: "إن الظرافة لا تنقيد بالظرف" ممتنع؛ لصدق قولهم: صار زيد ظريفا، فصار ظرافة زيد حينئذ مقيدة بالزمان، قلت: المراد من قوله: "إن الظرافة لا تنقيد بالظرف" أن الظرافة لا تنقيد بهذا الظرف، وهو الدار، ونحو هذا الظرف أعني الحال.

أو نقول: المراد منه أن هذه الظرافة أي الظرف بالطبع لا يتقيد بالظرف ونحوه، وليس المراد منه أن أثر الظرافة لا يتقيد إلخ حتى يقال: إنه يشكل بقولنا: صار زيد ظريفا؛ لأنه يقتضي جواز كون زيد ظريفا في وقت، وعدم كونه ظريفا في وقت آخر، ثم المتبادر من الظرافة في كلام المصنف هو الظرافة في نفس الأمر المستعملة بمعناها، لا الظرافة المستعملة بمعنى التكلف؛ ولهذا حمله الشارح عليه، فما قال الفاضل السم مولانا عصمة الله من أنه إذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية أعني التكلف في اللباس والطعام أو الكلام ونحوها، يجوز تقييدها بـ "في الدار"، من جملة ما لا يعني.

(١) لأنه تابع المعرب يتبع لفظه لا محله.

(٢) إنما قال ذلك؛ لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن الظرافة - وهي الكياسة - لا تتغير بأن تكون في الدار دون غيرها حتى تنقيد بها، بخلاف غيرها كالكسكون؛ فإنه يكون في الدار دون غيره. (عل)

وإنما<sup>(١)</sup> أتى به؛ لئلا يلزم الكذب<sup>(٢)</sup> بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالا لنوعي خبرها: الظرف وغيره.

ويحذف خبر "لا" هذه حذفاً كثيراً إذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل؛ .....

**الكذب إلخ:** لأن نفي ظرافة جنس غلام الرجل كذب؛ فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وأيضاً نفي جنس غلام الرجل عن كونه في الدار كذب أيضاً، بخلاف ما إذا اجتمع الظريف مع الدار. لا يقال: نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب أيضاً وغير محمول عليه؛ لأننا نقول: نعم؛ لكن نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل أقرب إلى الصدق من نفي واحد منهما عنه كما لا يخفى. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قولنا: "لا غلام رجل ظريف" رفع الإيجاب الكلبي، فيجتمع بالإيجاب الجزئي، فلا يلزم الكذب؛ لأننا نقول: وقوع النكرة في سياق النفي سور المسألة الكلية، فلا يكون رفع الإيجاب الكلبي.

**نوعي إلخ:** أشار إلى أن الخبر نوعان، الظرف وغيره، وقبل: إيراد قوله: "فيها" إشارة إلى أن خبر "لا" يكون متعدداً أيضاً. قال الفاضل السم: قوله: "وليكون مثالا لنوعي خبرها: الظرف وغيره"، ولو لم يقيد النوعين بالظرف وغيره لينال المتعدد أيضاً، لكان أولى. وهذا كلام وقع من مولانا عص، وتبعه الفاضل المذكور. وحاصل كلامه: أنه لو قال الشارح: "ليكون مثالا لنوعي خبرها"، بدون ذكر قوله: "الظرف وغيره" لكان أولى؛ لأن التعرض للخبر المتعدد أحوح إلى الإيضاح، فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان أشمل؛ لأنه حينئذ ينال ما إذا كان خبر ظرفاً وغيره وما إذا كان الخبر متعدداً أيضاً.

أقول: إذا كان هذا إشارة إلى خبر الظرف وغيره، فيكون إشارة إلى تعدد خبر "لا" أيضاً، فلا يحتاج إلى ما ذكره الفاضل السم، ولكن لما كان الكلام في الخبر الظرف وغيره، فلهذا خصصهما بالذكر، وتعدد الخبر حينئذ لازم، فكلام الشارح يشعر بتعدد الخبر أيضاً على أن التعدد مما لا يخفاء به، فلا يحتاج إلى البيان؛ لأن اسم "لا" وخبرها مبتدأ وخبر حقيقة، وقد مر أن خبر المبتدأ قد يكون متعدداً. لا يقال: إن خبر غير الظرف لا يشمل إلا للخبر المتعدد الذي هو غير الظرف، ولا يشمل خبر المبتدأ الذي هو ظرف؛ لأننا نقول: يشمله قوله: خبرها الظرف إلخ.

(١) دفع لقول الرضي: لا فائدة في إيراد الظرف بعد الخبر. (حم)

(٢) وإنما لم يلزم الكذب حينئذ؛ لأن المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للأبلق: هذا أبيض أسود، والحاصل نفي كون غلام رجل حاملاً للظرافة وكونه في الدار. (عبد العصور)

لدلالة النفي عليه،<sup>(١)</sup> نحو: لا إله إلا الله، أي لا إله موجود إلا الله، **وبنو تميم لا يشتونه** أي لا يظهرون<sup>(٢)</sup> الخبر في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب، أو المراد: أنهم لا يشتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا، فيقولون: معنى قولهم: "لا أهل ولا مال" انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر، وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل: "لا رجل قائم" على الصفة دون الخبر.  
بنعجة الحل

**لدلالة النفي عليه:** لأن النفي يدل على المنفي، ومن قاعدقم: أنه إذا لم يكن قرينة على الخصوص فعدم القرينة على الخصوص قرينة على العموم أي على الأفعال العامة، فههنا لا يكون قرينة على الخصوص؛ فإن اختيار واحد من الأفعال الخاصة دون الأخرى ترجيح بلا مرجح، فهو حيثذ قرينة على العموم. وقيل: لأن النفي يدل على المنفي، والمنفي هو رفع الوجود، فيدل على الوجود الذي هو من الأفعال العامة. وقال صاحب "الكشاف": إن "لا إله إلا الله" يتم بدون الخبر؛ لأنه في الأصل: الله إله، بالفارسية: الله *وردگار است*، فهذا التركيب يتم؛ لأنه متضمن للمسند والمسند إليه، فعدم إيراد آلة الحصر - وهي إلا - لا يدل إلا على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه لا على تقدير "موجود" كما يتم قوله: إنما الله إله واحد، وإنما الإله الله؛ لأن "إنما" للحصر، فلا يدل على الوجود، بل يدل على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه. وأجيب عنه بأن تقدير "موجود" فيه لأجل المعنوية؛ لأن كلمة "لا" تطلب المعمول، لا لأجل أنه لا يتم معناه، بخلاف "إنما" الاسم؛ لأنه لا يطلب المعمول.

**معنى قولهم إلخ:** فيكون كلمة "لا" في "لا أهل ولا مال" بمعنى انتفى، فيكون "لا" اسم فعل، فيحب أن يكون مدحول "لا" حيثذ مرفوعا، وقد زيفه المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، وأيضا نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول؛ لأن اسم الفعل الذي معنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده، إلا أن الشارح لم يلتفت إلى تزييف المصنف؛ لأنه يجوز أن تكون نائبة لـ "انتفى" كما يكون "يا" نائبة لـ "ادعو"، ويكون فاعل الفعل هو الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها، كذا ذكره مولانا عص.

قال الفاضل السم مولانا عصمة الله: قوله: "فيقولون: معنى قولهم: لا أهل ولا مال: انتفى الأهل والمال"، فإن قلت: فيكون "لا" حيثذ اسم فعل لازم، فما وجه نصب مدحول "لا" إذا كان مضافا؟ قلت: لا نسلم كون "لا" اسم فعل، بل يجوز أن تكون نائبة له كتابة حرف النداء؛ فإنه نائب لـ "ادعو". وهو أخذ كلامه من كلام مولانا عص، ولكن أنت خبير بسماحته. **وعلى التقديرين إلخ:** فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل "الرجل" =

(١) إذ لا ينفي الذات من حيث هو، وإنما ينفي حال من أحواله، وأقله الحال العام كالوجود والحصول ونحوهما. (على)  
(٢) قال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل؟ والحق أنه يجب إثباته اتفاقا إذا لم تقم قرينة، وأما إذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف، وعند الحجازيين يجوز. (عبد الغفور)

اسم "ما ولا" المشبهتين ب"ليس" (١) في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر؛ ولهذا تعملان عمله، هو المسند إليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه بعد دخولهما خرج به غير اسم "ما ولا"، وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل: "أبوه" في "ما زيد أبوه قائم"، مثل: ما زيد قائماً، ولا رجل أفضل منك، وإنما أتى بالنكرة بعد "لا"؛ لأن "لا" لا تعمل إلا في النكرة، بخلاف "ما"؛ فإنها تعمل في النكرة والمعرفة، هذا لغة أهل الحجاز، .....  
أي عمل ما ولا

= لأن "الرجل" مبني، وتابع المبني تابع لمجمله، وأما في مثل "لا غلام رجل ظريف أو قائم" فرفع "ظريف" أو "قائم" محمول على أنه صفة باعتبار كون "غلام رجل" مبتدأ.  
**والدخول على إلخ:** لا يقال: كلامه يقتضي أن يكون الاسم قبل دحوله مبتدأ، وهو باطل؛ لأن النكرة لا تقع مبتدأ؛ لأننا نقول: المراد من قوله: "والدخول على المبتدأ": هو الدخول على ما يصلح لأن يقع مبتدأ وخبراً، والنكرة تصلح أن تقع مبتدأ بعد دخول "لا"؛ لتحصيله بالعموم حيث، مثل: ما أحد خير منك.  
**معنى الدخول إلخ:** قال الفاضل السمعاني في قوله: "وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد" "أبوه" في "ما زيد أبوه قائم" قال بعض المحققين: قد عرفت ما يجمعك عن القبول، وهو أن المراد بالدخول وروده عليه لإيراث الأثر لفظاً أو معنى، ولا شك أنها أثرت معنى في "أبوه" باعتبار نفي قيامه. قلنا: الأثر المقصود معنى هو النفي عن زيد كون أبيه قائماً، لا نفي القيام عن الأب، فيصح أن يقال: إنه لم يكن وروده على "أبوه" لإيراث هذا الأثر معنى، فتأمل. أقول: الجواب عن كلام بعض المحققين - وهو مولانا عصم - بأنه وإن كان إيراد الأثر في "أبوه"، ولكن ليس هذا في "أبوه" فقط، بل في "أبوه قائم"، وذلك لأن "أبوه" من حيث ذاته مسند إليه لـ"قائم"، ليس مما يدخل عليه "ما" بهذا المعنى، بل إنما دخلت على جملة "أبوه قائم"، وهذه الجملة مسند لا مسند إليه، فجواب الفاضل السمعاني بقوله: "قلنا: الأثر المقصود إلخ" ليس بشيء كما لا يخفى.  
**أتى بالنكرة إلخ:** فهذا إشارة إلى أن "لا" لا تعمل إلا في النكرة. لا يقال: لما أورد المثال لـ"ما" المعرفة فيتوهم حينئذ أن "ما" لا تدخل إلا على المعرفة، وليس كذلك؛ لأننا نقول: الأصل في المسند إليه هو المعرفة، فالصنف أورد الأصل وترك فرعه، ولما أورد المثال لـ"لا" من النكرة التي هي الفرع، فيحتاج إلى نكتة حينئذ، فلهاذا تعرض الشارح بها وقال: وإنما أتى بالنكرة بعد "لا" إلخ.

(١) هو فعل لا يتصرف، وزنه: فعل بالكسر، ثم التزم تخفيفه. (جمال)

وأما بنو تميم فلا يثبتون<sup>(١)</sup> لها العمل، ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها، وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وهو أي عمل "ليس"<sup>(٢)</sup> في "لا" دون "ما" شاذ قليل؛ لنقصان مشابهة "لا" بـ "ليس"؛ لأن "ليس" لنفي الحال،<sup>(٣)</sup> و"لا" ليس كذلك؛ فإنه للنفي مطلقا، بخلاف "ما"؛ فإنه أيضا لنفي الحال، فيقتصر عمل "لا" على مورد السماع نحو قوله:

من صد عن ثرائها<sup>(٤)</sup> فأنا ابن قيس لا أبراح<sup>(٥)</sup>

أي الشعر بسبب نقصان المشابهة

اسم لا

ما هذا بشرا: بإيراد الألف بعده؛ لعدم قراءة الألف. أي عمل ليس: لا يقال: إن العمل لم يسبق من قبل، فكيف يصح إرجاعه إليه؛ لأننا نقول: إنما أخذ العمل من إسناد الاسم إلى كلمة "ما" و"لا"؛ لأنه معمول لهما، فهو يدل على العمل، فالمرجع إليه قد سبق حكما. لا يقال: هذا لا يدل إلا على عمل "ما" و"لا"، ولا يدل على عمل "ليس"؛ لأننا نقول: المراد من قوله: "وهو أي عمل ليس إلخ": أن عمل "لا" عمل "ليس" في "لا" دون "ما" شاذ، لكن الشارح والمصنف بين حاصل المعنى، أو نقول: إن عمل "ما" و"لا" و"ليس" متحد، فما ذكر إذا دل على عمل "ما" و"لا" يدل على عمل "ليس" أيضا. شاذ قليل. وإيراد القليل بعده إشارة إلى أن المراد من الشاذ: =

(١) وذلك لدخولها على القبيلتين: الاسم والفعل. (عبد الغفور)

(٢) المفهوم من المثال أو من قوله: المشبهتين بـ "ليس"؛ لأن تشبيههما بـ "ليس" يشعر بكونهما عاملتين عملها، وبصحة إجراء حكمها عليهما، ولك أن تقول: الضمير راجع إلى التشبيه الموجب لعمل "ليس". (عبد الغفور)

(٣) عند الجمهور، وقال سيبويه وتبعه ابن السراج: للنفي مطلقا. قال الأندلسي: ليس بين قولين منافاة؛ لأنه إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فعلى ما قيد به. (جم)

(٤) الضمير للحرب، والبراح: الزوال والذهاب، يقول: من أعرض عن نيران الحرب وعجز عن الإقدام عليها فأنا المعروف والمشهور الشجاع لا زوال عنها عندي. (علوي)

(٥) هو من الكامل، والبيت لسعد بن مالك من شعراء الحماسة، والصدود: الإعراض، والنيران: بكسر النون جمع نار، والضمير للحرب، والبراح: مصدر قولك: برح مكانه أي زال عنه. يصف نفسه بالشجاعة، ويثبت الجبن لرفقائه تعريضا، يعني من أعرض عن نيران الحرب وشدائدها فلبعرض، ولكنني ابن قيس لا زوال لي عنها بالإعراض. (حل لعبد الرحيم)

(٦) معناه بالفارسية: أن كس كرومگردان آتش جنگ، موزگردان كس من روستا میگردانم بهب آنگه پسر قیس ام، نیست زوال مرا از جنگ. (بقا)

أي لا براح لي، ولا يجوز<sup>(١)</sup> أن تكون لنفي الجنس؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز  
فيها بعدها الرفع<sup>(٢)</sup> ما لم يتكرر<sup>(٣)</sup>، ولا تكرار في البيت.

— ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقباس. **مطلقا:** أي لنفي الماضي والحال والاستقبال، وقد يكون "ليس" لنفي المطلق أيضا، لكنه قليل. **على مورد السماع:** وهو أنه لا يدخل إلا على النكرة. **لا براح لي.** فإن "البراح" اسم "لا" مرفوع ونكرة أيضا، فعلم أن "لا" تعمل في النكرة، وقوله: "لي" خبره. فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون "البراح" مبتدأ ورفعه بالابتدائية كما هو عند بني تميم؛ لأن رفعه إنما يكون بكلمة "لا" إذا كان الإعراب في الخبر ظاهرا، وههنا ليس كذلك، وما قيل في جوابه: إن "براح" نكرة، فهي لا تصلح أن تقع مبتدأ، مردود؛ لأنه يجوز تخصيصه بالعموم مثل: ما أحد خير منك، أو تخصيصه بتقديم الخبر؛ لأن تقدم الخبر جائز، إلا أن يقال: الظاهر أن الشاعر القصيح ذهب إلى المذهب الأصح، وهو مذهب الحجازيين؛ فهاهم لم يذهبوا إلى عدم عمل "لا"، بل عمله على مورد السماع بأن يعمل في النكرة فقط. قال — قدس سره — في "الحاشية": الصدود: الإعراض، والبراح: الزوال، والضمير في "نيرانها" للحرب، أي من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي بإعراض عنها.

**ولا يجوز إلخ:** لأنها إذا كانت لنفيه لا يجوز فيها بعدها الرفع ما لم يتكرر كلمة "لا"، ولا تكرار في البيت. أقول: الرفع ليس متفقا على التكرير حتى يلزم من نفي التكرير عدم الرفع فيه، بل رفعه مشروط بالمعرفة والمفصول بينه وبين "لا"، فلا بد حينئذ أن يقال: لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيها بعدها الرفع ما لم يكن معرفة أو مفصولا بينه وبين "لا"، وهو ليس بمعرفة ولا مفصول. إلا أن الشارح نفى اللازم الذي هو التكرير؛ لأنه جزء الشرط، ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فهو نفي على القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي على رفع المقدم، أي لا يجوز الرفع فيه؛ لأنه لو حاز لكان معرفة أو مفصولا، واللازم باطل بسبب انتفاء لازمه الذي هو التكرير، فالملزوم مثله. ويمكن أيضا أن يقال: إن الاسم ههنا معرفة حكما؛ لأنه نكرة محصورة مثل: ما أحد خير منك، فحينئذ يصح قوله: "لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز إلخ" كما لا يخفى.

(١) جواب عما يقال: لم لا يجوز أن يكون "لا" في البيت لنفي الجنس؟ (جمال الدين)

(٢) اعلم أنه إذا كان بعد كلمة "لا" معرفة أو مفصولا بينه وبين "لا" وحسب الرفع وتكرير "لا"، ولا تعريف ولا فاصل ههنا فلا يجوز الرفع، وإنما لم يقل الشارح مثل ما قلنا؛ لجواز رفع الاثنين في "لا حول ولا قوة" جوابا لسؤال، أعني "لغيره حول وقوة"؛ فظهر أن الرفع يكون لغير التعريف والفصل، فاعلم ذلك. (تأليف)

(٣) قال الرضي: يجوز فيها بعدها الرفع مع ترك التكرار، لكنه يشذ. (عبد الغفور)

اعلم أن المراد<sup>(١)</sup> بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات: ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية؛ بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقص بالتوابع.

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات،<sup>(٢)</sup> وقدمها على المجرورات؛ .....

**أن المراد إلخ:** قيل: لا حاجة إلى هذا البيان؛ لأنه ذكره سابقا في أول المرفوعات في تعريف الفاعل، وأجيب بأنه أراد أن يشير إليه في آخرها أيضا كما أشار إليه أولا. أقول: هذا الكلام أعم من كلامه الأول؛ لأن مراده فيما سبق: إنما يكون في المسند إليه فقط لا مطلقا، بل في المسند إليه للفعل، وههنا يكون كلامه في المسند والمسند إليه أعم من أن يكون المسند إليه للفعل أو لا. فإن قلت: المسند إليه فيما سبق أيضا أعم من أن يكون للفعل أو لا، حيث قال فيما سبق: "وكذا في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات"، قلت: هذا مجمل، وما ذكره ههنا تفصيل بعد الإجمال، وهو جائز.

**ولما فرغ إلخ:** فإن قيل: ليس الفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات، فلم يصح هذه الشرطية؟ قلنا: لا نسلم أن يكون هذه الشرطية لزومية، بل يمكن أن تكون اتفاقية، وحينئذ لا إشكال، ولئن سلمنا كونها لزومية، لكن لا نسلم أن يكون لزومها عقليا، لم لا يجوز أن يكون عاديا؟ فإن كان عاديا فلا إشكال أيضا، ولو سلم أن لزومها عقلي قلنا: لما ارتكب المصنف بأن يبحث عن المنصوبات بعد الفراغ عن مباحث المرفوعات، فلما فرغ عنها لزم الشروع فيها بشرط ارتكابه لذلك.

**وقدمها إلخ:** أي قدم بحث المنصوبات على المجرورات؛ لكثرة مبحثها من المفاعيل والملحقات بها، وإنما لم يتعرض إلى تقديم المرفوعات عليها؛ لأنه لا يحتاج إلى البيان؛ لأنها عمدة، بخلاف المنصوبات والمجرورات؛ فإنها فضلة. لا يقال: إنما قدم المنصوبات عليها رعاية للترتيب الذي سبق في قوله: "وأأنواعه رفع ونصب وجر"، =

(١) وقد ذكر ذلك في تعريف الفاعل، فذكره ههنا لطول العهد المورث للغفلة، وتفاوت قوة الحافظة القابلة للشدة والضعف المورثة للنسيان. الحمد لله على الإنعام والشكر له على الإتمام. (تأهتدي)

(٢) الظاهر أن هذه الشرطية لزومية؛ إذ لا فائدة معتدا بها في الحكم الاتفاقي ههنا، والعلاقة المقتضية للزوم المعتبر عند أرباب العقول متفية كما لا يخفى، إلا أن يدعي اللزوم العربي العادي بعد ما علم أن المصنف في صدد ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ فإن الفراغ عن أحدها عرفا يستلزم حينئذ شروع المتصدي للبيان في الآخر. (عت)



لكثرتها<sup>(١)</sup> ولخفة النصب فقال:

= فحيث لا يحتاج إلى علة أخرى للتقدم؛ لأننا نقول: قل الكلام إليه، فنقول: لم قدم المنصوبات على الجرورات في قوله: "وأأنواعه رفع ونصب وحر"؟ فالشارح تعرض به ههنا؛ ليكون ذلك وجه تقدم المنصوب عليه في قوله: وأنواعه رفع ونصب وحر.

**ولخفة النصب:** لا يقال: الخفة إنما تكون في أفراد النصب لا في مبحثه مع أن المقصود ههنا وجه تقدم مبحثها على مبحثها؛ لأننا نقول: نعم، لكن لما يلائم تقدم أفرادها على أفرادها كما مر، فالمناسب حينئذ أن يقدم مبحثها على مبحثها أيضا.

(١) أي كثرة أقسام المنصوبات ومباحثها بالنسبة إلى الجرورات، ولأن أصلها - وهي المفاعيل - مصاحبة مع أصل المرفوعات - وهو الفاعل - حتى يقع موقعه، فناسب ذكرها بعد ذكر المرفوعات. (حق)

## المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بها ذكر في المرفوعات، والمراد بـ"علم المفعولية" علامة كون الاسم مفعولا<sup>(١)</sup>.....

**المنصوبات:** إيراد المفرد بصيغة الجمع؛ للإشارة إلى تعدد المنصوبات، أي هذا باب المنصوبات، فيكون "المنصوبات" خبر المبتدأ المحذوف على سبيل الجواز بحذف المضاف الذي هو الباب، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويحتمل أن يكون "المنصوبات" مبتدأ وما بعدها خبرها، والضمير راجع إلى "المنصوب" لا إلى "المنصوبات"؛ لأن الضمير مفرد مذكر فلا يصح إرجاعه إليها. فإن قلت: لم يُلحظ: هي، حتى يرجع إلى المنصوبات؟ قلت: لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد؛ لأنها لو كانت معرفة فلا يخلو إما أن يكون المعرف مجموع الأفراد من حيث المجموع، أو كل واحد منها، أو بعض الأفراد دون البعض، لا سبيل إلى الأول؛ لأن المفعولية كالفاعلية ليست ثابتة لمجموع الأفراد من حيث المجموع؛ لأن مجموعها لم يقع مفعولا في شيء من التراكيب، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه يلزم أن يكون التعريف أعم من المعرف؛ لأن المعرف لو كان زيدا مثلا فهو مبالغ لعمره مثلا، مع أن التعريف يصدق على عمرو وغيره أيضا، ولا سبيل إلى الثالث؛ لأنه يلزم أن لا يكون التعريف مساويا للمعرف حينئذ، وأيضا يلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأن نسبة كل واحد من الأفراد مساوية للآخر. لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز التعريف للفرد أيضا، وعلى تقدير إرجاعه إلى المنصوب يلزم التعريف للفرد؛ لأن المنصوب فرد واحد من المنصوبات؛ لأننا نقول: المنصوب كما يطلق على الفرد يطلق على جنس المنصوب وطبيعته أيضا، فالمراد منه ههنا جنس المنصوب وطبيعته لا فرد. لا يقال: كما يكون للواحد جنس وطبيعة فكذلك للجمع أيضا، فجاز إرجاع الضمير المؤنث إلى جنس الجمع وطبيعته؛ لأننا نقول: حينئذ يلزم أن لا يكون التعريف جامعا؛ لأن فرد الجمع ثلاثة مثلا، فيكون قوله: ما اشتمل على علم المفعولية تعريف للطبيعة الجمعية، فلا يصدق على زيد في "رأيت زيدا"؛ لأنه لا يكون فرد الجمع، بل هو فرد لطبيعة الواحد. **شرحه:** من أن الضمير راجع إلى "المنصوب" الذي في ضمن "المنصوبات"، وأن المراد من الاشتغال على علم المفعولية هو أن يكون الاسم موصوفا به لفظا أو تقديرا أو محلا.

(١) أي من حيث إنه علامة كون الاسم مفعولا، فلا ينتقص تعريف المنصوب بمثل: "مسلمات ومسلمين" في "مررت بمسلمات ومسلمين"؛ إذ الكسرة والياء في هذه الأمثلة وإن كانت علامة كون الاسم مفعولا، لكن ليست ملازمة بهذه الحية في تلك الأمثلة. (عت)

حقيقة أو حكماً،<sup>(١)</sup> وهي أربع: <sup>(٢)</sup> الفتحة <sup>(٣)</sup> والكسرة والألف والياء،<sup>(٤)</sup> نحو: رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين.

فمنه أي من المنصوب،<sup>(٥)</sup> أو مما اشتمل على علم المفعولية<sup>(٦)</sup> المفعول المطلق سمي به؛ لصحة إطلاق.

**حقيقة أو حكماً:** والمفعول الحقيقي كالمفاعيل الخمسة، فالنصب فيها علامة للمفعول الحقيقي، والمفعول الحكمي كالحال والتمييز واسم "إن" وغيرها، فالنصب فيها علامة للمفعول الحكمي.

**وهي أربع إلخ:** لا يقال: كل واحد من الفتحة والكسرة يكون علامة للمضاف إليه أيضاً، فلا يكون علامة للمفعول حينئذ، كما في "مررت بمسلمات" و"مررت بأحمد"؛ فإن الفتحة والكسرة فيهما ليست علامة للمفعول، بل للمضاف إليه؛ لأن "مررت" مضاف إلى "أحمد" و"مسلمات" بواسطة حرف الجر لفظاً، كما في "مررت بزيدا"؛ لأننا نقول: قيد الحيشة معتبر، فالامتياز بينهما بقيد الحيشة، أي المراد بعلم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولاً من حيث إنها علامة كون الاسم مفعولاً، ففي المثالين المذكورين يكون علامة ذات المفعول بدون وصف المفعولية، فإذا عرفت ذلك فضمير "هي" راجع إلى المطلق لا المقيد، يعني علامة كون الاسم مفعولاً لا من حيث إنه مفعول، ويصح إرجاعه إلى المقيد، لكن المراد من الكسرة والفتحة والألف والياء من حيث إنها في المفعول بوصف المفعولية: **أي من إلخ:** والأول باعتبار أنه هو المقصود بالذات، والثاني باعتبار أنه قريب.

(١) [كما في الملحقات بالمفاعيل] قد قسم النحاة المنصوب إلى قسمين، قسم: هو أصل في النصب، وهو المفاعيل الخمسة، وقسم: هو محمول عليه من الحال والتمييز والمستثنى وغيره بالتعميم؛ لدخول القسمين في التعريف. (عت)

(٢) هذه الأربعة متصفة بكونها علم المفعولية إذا كانت متلبسة بالحيشة المذكورة. (عت)

(٣) التي لم يعتبر قيامها مقام شيء آخر، فلا يرد طرد التعريف بنحو: "مررت بأحمد". (ج)

(٤) اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة، فلا يرد على الطرد نحو: مررت بمسلمات ومسلمين ونحو: جاني الزيدان. (جمال)

(٥) يعني الضمير راجع إلى "المنصوب" المذكور في ضمن "المنصوبات" موافقاً لضمير "هو" في قوله: "هو ما اشتمل"، وهو المناسب باعتبار جعل المقسم موافقاً لما جعل معرفاً. (عت)

(٦) لتوافق ضمير "اشتمل" الراجع إلى "ما"، وهو المناسب باعتبار قرب المرجع. (عت)

**صيغة المفعول عليه من غير تقييده** بالباء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الإضافة للبيان الأربعة الباقية؛ فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها<sup>(١)</sup> إلا بعد تقييدها بواحدة منها، فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له، .....

**صيغة المفعول عليه:** أي على المفعول اللغوي الذي، بالفارسية: كرده شده؛ لأن "ضرباً" في "ضربت ضرباً" مفعول للمتكلم، بخلاف المفاعيل الباقية؛ فإنها ليست مفعولاً للمتكلم، فلا يصح إطلاق "المفعول" عليها، وإذا عرفت ذلك فلا يرد أنه إذا لم يصح إطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية؛ لأن عدم إطلاق المفعول اللغوي عليها لا ينافي إطلاق المفعول الاصطلاحي عليها.

قيل: يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على المفاعيل الباقية أيضاً مثل: كرهت كراهتي، وضربته تأديباً؛ لأن الكراهة والتأديب في "كراهتي" و"تأديباً" مفعول للمتكلم، وكذلك قولنا: فعلت الضرب والتأديب. وأجيب بأن إطلاق المفعول اللغوي على أفراد المفعول المطلق لازم، وأما إطلاقه على أفراد المفاعيل الباقية فغير لازم، بل إطلاق المفعول اللغوي على الأربع بالنسبة إلى بعض أفرادها دون البعض، فالفرق بينهما بالضرورة وعدمه، فظهر من هذا الجواب وجه إيراد "المطلق" فيه وعدم إيراده في المفاعيل الباقية؛ لأنه يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على مطلق أفراد المفعول المطلق، ولكن لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على جميع أفراد المفاعيل الباقية، كما في "ضربت زيداً"؛ فإن "زيداً" لا يكون مفعولاً لغوياً للمتكلم. فإن قلت: صحة إطلاق المفعول على الضرب مثلاً باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه؛ فإني أقول: فعلت الضرب، وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق، قلت: المفعول في اللغة: ما يصح وقوع الفعل عليه، وجميع أفراد المفعول المطلق كذلك حتى "فعلت فعلاً"، بخلاف المفاعيل الأربع؛ فإنه ليس في جميعها كذلك، وأما القول أن تعلق الفعل به يستلزم التسلسل فدفعه واضح على أهله، كذا ذكره مولانا عصف.

**إلا بعد تقييدها إلخ:** قيل: لا بد أن يصدق عليها المفعول اللغوي أيضاً، وإلا يلزم صدق المقيد بدون المطلق، وهو باطل، لا يقال: الكلام في الإطلاق فلا نسلم بطلان المقيد بدون المطلق؛ لأننا نقول: مبني جواز عدم صدق المطلق على تقدير جواز صدق المقيد إنَّما يكون على عرفهم مع أن الكلام في صحة الإطلاق المستفاد من قوله: "فإنه لا يصح إطلاق صيغة إلخ". فالجواب: أننا لا نسلم ذلك، بل اللازم حينئذ هو صدق المقيد بدون المقيد الآخر، وذلك لأن المطلق - وهو بالفارسية: كرده شده - أعم من أن يكون نفسه بأن يكون نفس الشيء مفعولاً =

(١) أي لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي عليها، فلا ينافي إطلاق المفعول العربي على الخمسة. (عبد الغفور)

**وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به**

**بحيث يصح إسناده إليه، لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه،<sup>(١)</sup>.....**  
 نفيا أو إثباتا

= أو كان مفعولا في المكان أو في الزمان أو لأجله أو عليه، كما في المفعول به، فجميع ذلك أفراد الطبيعة المذكورة، فالمراد من قوله: "لا يصح إطلاق صيغة المفعول" هو المفعول الذي كان المفعول - يعني كروه شده - نفسه، فهو مقابل للمفاعيل الباقية، فلا يكون صدقها مستلزما لصدق هذا المقابل، ولكن المطلق موجود فيها لا محالة. ويمكن الخواب عنه بوجه آخر بأن "معه" و"له" و"فيه" و"به" في المفاعيل الباقية لا يكون قيدا، حتى يلزم صدق المقيد بدون المطلق، بل هذه الأمور معيرة في نفس الأمر أي معيرة للعالم، وهو المفعول.

**فاعل فعل:** والفاعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما؛ ليدخل "ضربا" في "ضرب ضربا" على صيغة المجهول، فإذا قيل: "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول فيكون "زيد" حينئذ فاعلا حكما. لا يقال: يأتي عن هذا التعميم قوله: "قيامه به"؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون الوقوع لا القيام؛ لأننا نقول: المقصود هو قيام المفعول المطلق بالفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله عليه وقوع الفعل لا وقوع المفعول المطلق، فلا منافاة بينهما حينئذ. لا يقال: قيامه به يستلزم قيام الفعل به فيما نحن فيه، فيلزم ما مر من الإبقاء المذكور؛ لأننا نقول: إن اللزوم غير معتبر. ثم اعلم أن تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي مذهب بجد الحشبي مولانا عبد قدس سره، وقال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا التعميم؛ لإدخال "ضربا" في قولنا: "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول؛ لأنه لما قال الشارح: والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه، لا يرد "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول؛ لأن زيدا في المثال المذكور يصير مضروبا، فلا يكون زيد موحدا للمضروبية، بل يصح إسناد المضروبية إليه، فحينئذ لا يحتاج إلى التعميم المذكور.

أقول: يجب تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي؛ لإدخال "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول، حتى يقال: يصح إسناد الفعل إلى الفاعل؛ لأن بدون التعميم كيف يصح أن يقال: أسند الفعل إلى الفاعل، لكن يحتاج لإدخال "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" إلى شيئين، أحدهما: التعميم المذكور، وثانيهما: جعل الفعل بمعنى القيام المذكور لا بمعنى الإيجاد، أما قوله: "مات زيد موتا" وأمثاله إنما يحتاج إلى الثاني فقط كما لا يخفى على المتأمل. **يصح إسناده إلخ:** أي على تقدير أن يكون الإسناد بطريق الإثبات، أو المراد أن الإسناد أعم من أن يكون بطريق النفي أو الإثبات، فلا يرد الإشكال على قولنا: ما ضربت ضربا شديدا.

(١) كما ذهب إليه بعضهم، فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية. (عبد الغفور)

فلا يرد<sup>(١)</sup> عليه مثل: مات موتا، وجسم جسماء،<sup>(٢)</sup> وشرف شرفا،<sup>(٣)</sup> وإنما زيد لفظ الاسم؛ لأن ما فعله الفاعل هو المعنى،<sup>(٤)</sup> والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها، .....

**فلا يرد إلخ:** وكذلك لا يرد مثل: قال زيد قولاً.

**وإنما زيد لفظ إلخ:** وهو المسمى بالدال؛ ليكون الكلام على سبيل الحقيقة، وإلا لا يحتاج إليه؛ لأنهم يطلقون صفات المدلولات المطابقة على الدال تجوزاً، وبالعكس أيضاً، فيطلقون على لفظ الضرب في "ضربت ضرباً" أثر فاعل الفعل تجوزاً، كما يقولون ذلك في المفاعيل الباقية؛ لعدم زيادة لفظ الاسم فيها، واكتفاء المفاعيل الباقية على المفعول المطلق في زيادة لفظ الاسم لا ينافي ذلك، وقال بعض الشارحين: وإنما قدر "الاسم" هنا دون المفاعيل الباقية؛ لأننا نحتاج إلى تقديره هنا دون المفاعيل الباقية؛ لأنه لو لم بقدره هنا، فيصدق التعريف على "ضرب" الثاني في قولنا: ضرب ضرب زيد؛ فإن "ضرب" الثاني يصدق عليه أنه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه؛ لأن ما فعله الفاعل هو الحدث، والفعل يشتمله، ولكنه ليس باسم فيخرج به، ورد ذلك بأنه حينئذ يشكل على "ضارب" الثاني في قولنا: زيد ضارب ضارب مع أنه اسم.

لا يقال: المراد بـ"ضرب" الثاني إما لفظه أو مدلوله الذي هو الضرب، وأياً ما كان لا حاجة إلى لفظ "الاسم"، أما إذا كان المراد به لفظه فلائنه لم يقبله فاعل الفعل المذكور؛ لأن فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب، وأما إذا كان المراد منه مدلوله الذي هو الضرب؛ فلائنه مفعول مطلق، فلا يصح الاعتراض عليه؛ لأننا نقول: المراد هو الثاني، ولا نسلم أنه مفعول مطلق، وإنما يكون كذلك لو عبر عنه بلفظ الاسم، وأما إذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولاً مطلقاً. **ويدخل فيه المصادر إلخ:** أي سواء كان فعله مذكوراً أو لا، فقوله: "مذكور" يخرج ما ليس فعله مذكوراً، ثم المراد بالمذكور أعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا، فيدخل فيه مثل: سقيا ورعيا.

(١) فإن كل واحد من الموت والجسماء والشرف هو المفعول القائم بالفاعل، لا تأثير للفاعل فيه، إنما المؤثر فيها هو الله تعالى، أما في غير الموت فظاهر، وأما في الموت فعلى قول من يقول: إنه وجودي، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ (النمل: ٢) وأما على قول من يقول: إنه عديمي، فلا مؤثر فيه أصلاً، وخلق الموت والحياة بمعنى قدر الموت والحياة. (عل)

(٢) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنی، یعنی قوی تر شد قوی تر شدنی. (أبو البقاء)

(٣) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنی، یعنی بلند مرتبه شد بلند مرتبه شدنی. (بقا)

(٤) والمراد من هذا المعنى هو الحاصل بالمصدر الذي هو أثر مرتب على الحدث والتأثير، لا التأثير نفسه؛ إذ المفعول المطلق هو الأثر، والمصدر يطلق على كل منهما، صرح به السيد الشريف - قدس سره - في حواشي "الموسط". (جمال)

**مذكور** صفة للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه، نحو: ضربته ضربا، أو حكما كما إذا كان مقدرا، نحو: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾<sup>(١)</sup> أو اسما<sup>(٢)</sup> فيه معنى الفعل، نحو: ضارب ضربا، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما، نحو: الضرب واقع على زيد، **بمعناه** صفة ثانية للفعل، وليس المراد به أن الفعل<sup>(٣)</sup> كائن بمعنى ذلك الاسم؛ فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل<sup>(٤)</sup> عليه اشتمال الكل على الجزء، .....

**فضرب الرقاب:** أي فاضربوا ضرب الرقاب؛ فإنه كلام من كلام الله تعالى وقع في حق الكفار. **أو اسما فيه إلخ:** عطف على قوله: "مذكورا"، يعني أن الفعل المذكور يشتمل المصدر المفعول والمقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع، كذا ذكره مولانا عص، وإذا كان قوله: "أو اسما فيه معنى الفعل" معطوفا على "مذكورا" في قوله: وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة، يكون معناه: أو اسما فيه معنى الفعل حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه أو حكما كما إذا كان مقدرا. **اشتمال الكل إلخ:** فمعنى قوله: "بمعناه" أن معناه التضمني بمعناه المطابقي، لا أن معناه المطابقي بمعناه، ويلائم به تفسير الشارح، ويحتمل عبارة المصنف تفسيره فلا خدشة؛ فإهم جعلوا فساد التعريف قرينة، وبداهة فساده أولى أن يكون قرينة عليه، فلا يرد أن حمل الألفاظ في التعريف على ظاهره واجب. قبل: هذا التعريف لا يصدق =

(١) بالفارسية: بزنيديشان زدن گردنهای غنی گردن زنيديشان. (بغا)

(٢) [عطف على "مقدرا"]؛ فإن الفعل هناك مذكور في ضمن الاسم، فيكون مذكورا حكما. (علوي) الظاهر أنه عطف على قوله: "مقدرا"، فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل قسما من الذكر الحكمي للفعل، وقيل: عطف على قوله: "مذكورا حقيقة" يعني أن الفعل المذكور يشمل الفعل المفعول أو المقدر والاسم، هو خلاف الظاهر، وفيه ترك العطف من القريب إلى البعيد بلا ضرورة. (جمال)

(٣) لاشتمال الملزوم على اللازم أو غيره.

(٤) لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، وإلا خرج مثل: جلست جلسة، بل أراد أنه ذكر الاسم من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه. (عبد الغفور)

فخرج به مثل "تأديبا" في قولك: ضربته تأديبا؛ فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل

متصلة

مذكور،

= على المفعول المطلق النوعي والعددي؛ لأن معناهما زائد على معنى الفعل، فلا يكون معنى الفعل مشتتملا عليه، وأجيب بأن المراد من "اشتتمال الفعل معناه" أعم من أن يشتتمل معناه المطابقي أو التضميني فهو مشتتمل لمعناه التضميني. قيل: هذا التعريف لا يصدق على "أنواعا" في قولنا: ضربت أنواعا، وأجيب بأن معناه ليس أن معنى الفعل مشتتمل على مفهوم المفعول المطلق، بل المراد: أن معناه مشتتمل على أفرادها، فلا إشكال حينئذ؛ لأن أفراد الأنواع في قولنا: ضربت أنواعا، هي أفراد الضرب، وبشتمل معنى الفعل أفرادها، وهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد على المفعول المطلق النوعي والعددي أيضا؛ لأن أفراد المفعول المطلق النوعي والعددي هي أفراد الجلوس، ومعنى الفعل يشتتمل أفرادها.

قيل: هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق الذي يكون في عامله معنى الفعل مثل: ضربي ضربا؛ فإن معنى الفعل ليس مشتتملا على معناه، بل عينه، فالأولى أن يعمم عن الحقيقي والحكمي. وأورد هذه المناقشة مولانا عص بكلام لا يناسب الشارح الفصيح المدقق حيث قال: غفل الشارح عما ذكر أن الفعل أعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل؛ فإنه قد يكون معنى الفعل عين المفعول المطلق، ولا يكون مشتتملا عليه اشتتمال الكل على الجزء إذا كان مصدرا. والجواب عنه بأن المصدر في قوة "أن" مع الفعل، فيكون قولنا: "ضربي" بمعنى أن أضرب. لا يقال: إذا كان المصدر في قوة "أن" مع الفعل فيكون الذي هو مفعول مطلق أيضا في قوة "أن" مع الفعل، فحينئذ لا يكون معنى الفعل مشتتملا على معناه؛ لأننا نقول: ليس مطلق المصدر في قوة "أن" مع الفعل، بل المصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل. إن قلت: هذا التعريف لا يصدق على "نباتا" في قولنا: أنبت الله نباتا؛ لأن "أنبت" لا يشتتمل معنى النبات، بل يشتتمل معنى الإنبات الذي هو المصدر المتعدي. قلت: المراد أن معنى الفعل مشتتمل على نفس المفعول المطلق أو على ملزومه؛ فإن الإنبات ملزوم النبات.

قيل: هذا التعريف لا يصدق على "صوت حمار" في قولنا: مررت به فإذا له صوت صوت حمار؛ لأن معنى الفعل - وهو صوت زيد - لا يشتتمل صوت الحمار، والجواب: أنه من قبيل تسمية المشبه به باسم المشبه، أي يصوت صوتا كصوت حمار، فالمفعول المطلق هو الصوت المشبه لا المشبه به، فحينئذ لا يرد الإشكال على قولنا: "ضربته ضرب الأمير" أيضا؛ لأن معناه: ضربته ضربا كضرب الأمير، وكذا لا ينتقض التعريف على "سوطا" في قولنا: ضربته سوطا؛ لأنه أيضا مفعول مطلق مجازي من قبيل تسمية لازم الشيء باسم ذلك الشيء، أو نقول: المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاق المصدر عليه؛ لنيابته عن المحذوف، أي ضربته ضرب سوط، أي ضربته ضربا كضرب سوط.



لكنه ليس مما يشتمل<sup>(١)</sup> عليه معنى الفعل، وكذلك خرج به<sup>(٢)</sup> مثل: "كراهي" في نحو: كرهت كراهي؛ فإن للكراهة اعتبارين، .....

**ليس مما يشتمل إلخ:** قال مولانا عص: إن معنى الفعل يشتمل معناه؛ لأن التأديب هو عين الضرب وبالعكس. وقال مولانا عبد كلاما يندفع به كلام مولانا المذكور، وهو أن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب الحقيقة، لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له، والحاصل أن التأديب وإن كان عين الضرب بحسب التحقيق الخارجي إلا أن مفهوم الفعل لا يكون مشتملا على معنى "تأديبا"؛ لأن معنى الضرب غير معنى التأديب وإن كانا متحدين في الخارج، فإذا قلنا: الإنسان ناطق، فمفهوم "الإنسان" غير مفهوم "الناطق" مع كونهما متحدين في الخارج. لا يقال: قد قالوا: إن الضرب سبب التأديب فكيف يصح ما ذكره مولانا عبد من أنه لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له؛ لأننا نقول: الضرب سبب له في الخارج، والتأديب سبب له بمعنى أنه علة غائية له، كذا قالوا، فلا منافاة.

ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن المراد من التأديب في قولنا: "ضربته تأديبا" هو التأديب من قبل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فلا يكون التأديب عين الضرب؛ لأنه صفة المضروب، بخلاف التأديب، لا يقال: فيلزم حينئذ أن يكون المفعول له هو "تأديبا" لا تأديبا، مع أنه لا يصح أن يقال: ضربته تأديبا؛ لعدم شرط حذف اللام من المفعول له حينئذ؛ لأن فاعل الفعل هو المتكلم، وفاعل التأديب هو المضروب؛ لأننا نقول: وإن لم يصح أن يقال: ضربته تأديبا، ولكن يصح أن يقال: ضربته للتأديب، نعم، حذف اللام يجوز منه إذا أقيم الملزوم مقام اللازم بأن يقال: ضربته تأديبا؛ لوجود شرط حذف اللام حينئذ.

**خرج به إلخ:** أي بقوله: "معناه" لا بقيد زائد، وهو أن يكون المفعول المطلق بيانا للفعل، كما أخرجه بعض الشارحين به. **للكراهة اعتبارين:** أي للكراهة التي في "كراهي" اعتبارين، لا "لكراهي" اعتبارين، فواحد من الاعتبارين: كون الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند ذلك الفعل إلى الفاعل، فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه، والاعتبار الآخر كون الكراهة بحيث وقع عليها فعل الكراهة، =

(١) أي ليس مما يقصد اشتغال معنى الفعل عليه ويعتبر، وليس المراد أنه لا يشتمل عليه معنى الفعل أصلا، يدل على ذلك قول الشارح - قدس سره - في بحث المفعول له: زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار. (جمال)

(٢) فيه رد على الشيخ الرضي حيث قال: يطل هذا الحد بنحو: كرهت كراهي وأحببت حيي وأبغضت بغضي؛ بناء على أن المصوبات مفعول بها، وربما يدفع ذلك بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور. (عت)

أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند إليه، ولا شك أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ.

وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك: كرهت كراهة، فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك: كرهت كراهتي، فهو مفعول به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار، .....

- فمعناه على الاعتبار الأول بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي، وعلى الاعتبار الثاني: مكروه شرم من مكروه شرمي را. فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن كلام الشارح من قوله: "فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول" يدل على أن في "كرهت كراهتي" اعتبارين لا في "كرهت كراهة" مع أن قوله: فإن للكراهة اعتبارين إلخ يدل على أن في "كرهت كراهة" اعتبارين.

**فإذا ذكرت:** أي "كراهتي" بعد الفعل بالاعتبار الأول أي بملاحظة المعنى الأول في "كراهتي" كما يكون اعتبار المعنى الأول في "كرهت كراهة" على سبيل الحقيقة؛ لأن الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه، فيكون الفعل مشتقا حينئذ والكراهة مشتقا منه، فيكون "كراهتي" مفعولا مطلقا حينئذ، فمعناه بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي خودي مكروه شرمي خود مكروه شرم من مكروه شرمي دیگری، فيكون مفعولا مطلقا لاتحاد الكراهيتين ذاتا. فإذا عرفت هذا مع ما ذكرنا في الحاشية السابقة، فلا يرد أنه إذا اشتق منها فعل، فلا بد أن يكون الفعل مشتقا و"كراهتي" مشتقا منه مع أنه ليس كذلك، بل المشتق منه هو الكراهة، وأيضا لا يرد أنه لا بد أن يقول: كما في قولك: كرهت كراهتي" موضع قوله: "كما في كرهت كراهة". ثم اعلم أن تذكير الضمير في قوله: "فهو" في الموضعين يشعر بأن يقرأ "فإذا ذكرت" بفعل الخطاب في الموضعين، ولكن لو قرئ "ذكرت" بصيغة المؤنث لكان له وجه، فلا ينافي الضمير المذكور، كما لا يخفى على المتأمل.

**فهو مفعول به:** فمعناه بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي خود را، فيكون مفعولا به؛ لتغاير الكراهيتين حينئذ بالذات، ويمكن دفع النقص بعبارة أخرى بأن يقال: المراد ما فعله فاعل فعل باعتبار أن يكون أثرا لذلك الفعل، ولا شك أن "كراهتي" ليس أثر الكراهة المذكورة، بل هو أثر الفعل الآخر وقع عليه، وإن قصد بـ"كراهتي" ما يكون أثرا لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا، ويظهر الفرق لك بين قولنا: كراهت واشتم كراهت واشتم خود را، وقولنا: كراهت واشتم كراهت واشتم خود فاعلم هذا الخلل فإنه دقيق؛ فإنه حفي على موالي هذا الزمان.

بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به، فخرج بهذا الاعتبار عن الحد، وانطبق الحد<sup>(١)</sup> على المحدود جامعا ومانعا.<sup>(٢)</sup>

وقد يكون المفعول المطلق **للتأكيد**<sup>(٣)</sup> إن لم يكن<sup>(٤)</sup> في مفهومه زيادة على ما يفهم<sup>(٥)</sup>....  
من نوع أو عدد

**هذا الاعتار:** أي باعتبار كونه مفعولا به، وانطبق **إلخ**: وقوله: "جامعا ومانعا" إشارة إلى أن النقص على "كراهي" في "كراهي كراهي" وارد جمعا ومنعا، كما لا يخفى.

**للتأكيد:** أي لتأكيد ما هو المسند حقيقة، كقولك: ضربت ضربا؛ فإنه لتأكيد "الضرب" المدلول عليه بـ"ضربت"، لا لتأكيد الزمان والإسناد، أيضا فلو قيل: إنه لتأكيد الفعل، فهو مسامحة؛ لأن المتبادر من الفعل هو المجموع لا الحدث فقط، فعلى هذا قوله: "على ما يفهم من الفعل". معنى: على الحدث الذي يفهم من الفعل، فلا يرد أن كلامه يشعر بأن كل ما يفهم من الفعل يفهم من المصدر مع أنه ليس كذلك.

قال مولانا عص: قوله: "للتأكيد إن لم يكن في مفهومه إلخ" أي لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه إذا كان مصدرا، أو بعضه إذا كان غيره مثل: ضربت ضربا، ويلزم مما ذكره أن يكون مثل: "ضربت ضربا في الزمان الماضي" مفعولا مطلقا للتأكيد. ثم اعلم أن التأكيد إما يكون لأمرين: إما لدفع توهم السهو أو التجوز؛ فإنه إذا قيل: "ضربته" يتوهم أن الضريبة من المتكلم على سبيل السهو، ثم إذا قيل: "ضربا" لم يتوهم ذلك، وأيضا جاز أن يكون القول بـ"ضربته" على سبيل التجوز بأن المتكلم لم يضربه، ولكن أمره بالضرب، فقال: ضربته. بمجرد الأمر بالضرب تجوزا، ثم إذا قيل: "ضربا" لا يتوهم ذلك.

(١) لأن "كراهي" في ذلك المثال لو خرج مطلقا لم يكن الحد جامعا، ولو دخل مطلقا لم يكن مانعا.

(٢) لخروج "تأديبا" و"كراهي" بالاعتبار الثاني، ودخوله بالاعتبار الأول. (عل)

(٣) أي لتأكيد الفعل، قال الشيخ: وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا، فقولك: "ضربت". معنى: أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده "ضربا" صار. معنى: قولك: أحدثت ضربا ضربا، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا الإسناد والزمان اللذين يتضمنهما الفعل. (جمال)

(٤) المصدر المعروف بالام الجنس إن كان للتأكيد وحسب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والتعدد، وإن كان للنوع وجب أن يقال بدل قوله: "على بعض أنواعه": على الزيادة غير العدد. (عبد العفور)

(٥) إما من نفس المصدر أو بانضمام أمر.

من الفعل، والنوع إن دل على بعض أنواعه، والعدد إن دل على عدده،<sup>(١)</sup> مثل: جلست جلوساً للتأكيد، وجلسة بكسر الجيم للنوع، وجلسة بفتحها للعدد. فالأول أي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة على التعدد، والثنائية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات، إلا إذا قصد<sup>(٢)</sup> به النوع أو العدد،<sup>(٣)</sup> بخلاف أخويه اللذين هما للنوع والعدد، نحو: جلست جلستين وجلسات، بكسر الجيم أو فتحها.

**بعض أنواعه:** أي أنواع الفعل أو على جميع أنواعه، فالمقصود ليس بخصر، لكنه ذكر أقل مرتبة النوع؛ لأنه لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي وجود بعض النوع، كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين، فاندفع ما قيل: إنه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الأنواع، كما في قولنا: ضربت زيدا بجميع أنواع الضرب أو ضربت كل أنواع الضرب أو ضربت كل الضرب، ويجاب أيضاً بأن المراد هو الدلالة على بعض أنواعه، فإذا دل على بعض أنواعه فيدل على جميع أنواعه أيضاً، فلا يخرج المفعول المطلق الذي دل على جميع أنواعه، واعلم أن الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته، كما في "جلست جلسة"، وقد يكون صفة مثل: ضربت ضرباً شديداً.

**إن دل على عدده:** أي وحدته أو كثرته، سواء كان العدد مفهوماً من المصدر، نحو: ضربته ضربين، أو من صفة، نحو: ضربته ضرباً كثيراً. **دال على إلخ:** أي هو دال على الماهية المطلقة أي على الماهية المطلقة المعرأة عن الدلالة على التعدد، وإلا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل، بخلاف الثنية والجمع؛ فإنهما يدلان على الماهية المقيدة بالتعدد، وإنما تعرض بالدلالة ولم يقل: لأنه دال على الماهية المعرأة عن التعدد كما هو الظاهر؛ إشارة إلى نفي الإشعار عنه على التعدد فضلاً عن أن يكون التعدد مدلوله، كما في الثنية والجمع. **إلا إذا قصد به إلخ:** وليس هذا استثناء من قوله: "فالأول لا يثنى ولا يجمع"؛ لأنه إذا قصد به النوع والعدد لا يكون حينئذٍ للتأكيد، فهو استثناء من قوله: "فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات".

(١) سواء دلت الصيغة بنفسها على العدد، أو بضم أمر.

(٢) فذلك المثال حينئذٍ يكون من القسم الثاني أو الثالث، فصح أن يثنى ويجمع.

(٣) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الأفعال من غير تخلل ما يقابله، فلو قام زيد دائماً ولم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياماً واحداً. (عبد الغفور)

وقد يكون<sup>(١)</sup> المفعول المطلق بغير لفظه أي مغايرا للفظ فعله، إما بحسب المادة مثل:

قعدت<sup>(٢)</sup> جلوسا، وإما بحسب الباب، نحو: أنبتة الله نباتا،<sup>(٣)</sup> وسيبويه يقدر له<sup>(٤)</sup>

لا بحسب المادة

عاملا من بابه،<sup>(٥)</sup> أي قعدت وجلست جلوسا، وأنبتة الله فنبت نباتا.

وقد يكون إلخ: ولقائل أن يقول: لا احتياج إلى ذكره بعد ما قال: "بمعناه" في تعريفه؛ لأنه إذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق، سواء كان موافقا للفظ فعله أو مغايرا له، والجواب بأنه إنما أوردته؛ ليعلم أن المفعول المطلق الذي هو موافق للفظ فعله فهو كثير عما هو مغاير للفظ فعله؛ لأن كلمة "قد" للتقليل، ويمكن الجواب أيضا بأن إيرادها لرد مذهب سيبويه؛ لأنه ليس بمقابل بالتعابير المذكور، كما ذكره بقوله: "وسيبويه يقدر".

أي مغايرا: وإنما فسر الغير بالمغايرة؛ لأن قوله: "بغير لفظه" يحتمل أن يكون بمعنى بدون لفظه؛ لأن "الغير" جاء بهذا المعنى، ولا يجوز أن يراد هذا المعنى منه؛ للذكر المذكور في التعريف. إما بحسب المادة: أي إما مغايرا بحسب المادة ومتحدا بحسب الباب، لا يقال: لا يكون "قعدت جلوسا" متحدا بحسب الباب؛ لأن "قعدت" من مضموم العين و"جلس" من مكسور العين؛ لأنا نقول: المعتبر في الاتحاد بحسب الباب أن يكون كلاهما من الثلاثي الجرد؛ لأن أبواب الثلاثيات الجردة كلها يكون بابا واحدا، على أن المقصود هو الاتحاد في الماضي، وإن كان الاختلاف في المضارع، ومعنى المغايرة بحسب الباب: أن يكون أحدهما من الجرد والآخر من المزيد، كما في "أنبتة الله نباتا"، أو نقول: المراد هو المغايرة بحسب الباب، سواء كان مغايرا بحسب المادة أم لا، كما في مقابله، وهو "أنبتة الله نباتا".

قبل: كلام الشارح يشعر بأن معنى القعود عين معنى الجلوس في "قعدت جلوسا" مع أن القعود هو أن يكون من القيام والجلوس هو أن يكون من النوم، فبينهما فرق معني، والجواب: أن هذا مبني على مذهب من لم يفرق بينهما. أي قعدت وجلست: فإن أحدهما تأكيد للآخر، فلا يرد أن يراد أحدهما مستدركا؛ فإن كليهما بمعنى واحد، بخلاف "أنبت الله فنبت نباتا"؛ لعدم صحة المعنى بلا تقدير "نبت" كما لا يخفى.

(١) "قد" ههنا للتقليل بالإضافة إلى ما كان بلفظه. (عبد الغفور)

(٢) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقاتم والجلوس للنام. (عبد الغفور)

(٣) فإنه مصدر "نبت"، فجعل منصوبا بـ "أنبت" إما لأنه في ضمنه؛ لأن معنى "أنبت" جعله ذا نبات نبت وأنه مطاوع له، أو لأنه جعل بمعنى الإنبات، وفيه تأمل، وقيل: إنه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم، وقيل: إنه لبس من هذا الباب؛ لأنه مغير لإنبات. (عبد الغفور)

(٤) أي لمصدر يغاير لفظ فعله بحسب المادة أو الباب. (جمال)

(٥) وفيه أن الأصل عدم التقدير، وأن التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرَّوْا اللَّهَ شَيْئًا﴾ (آل عمران: ١٧٦) أي نصرا قليلا. (عبد الغفور)

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق؛ لقيام قرينة جوازا، كقولك لمن قدم من سفره: خير مقدم<sup>(١)</sup> أي قدمت قدوما خيرا مقدما، فخير اسم تفضيل، و مصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.

وجوبا أي حذفوا واجبا سماعا أي سماعيا موقوفا على السماع<sup>(٢)</sup> لا قاعدة له يعرف بها، نحو: سقيا أي سقاك الله سقيا، ورعيا أي رعاك الله رعيا، وخيبة أي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب، وجدعا أي جلع جلعاء، .....  
هذه كلها دعاء  
 شرافة دعا عليه بالذل جلعك الله جلعاء

**لقيام قرينة:** وقد مر ما فيه من أن اللام للوقت لا للأجل، والقرينة ههنا هي خير مقدم لمن قدم من سفره. ومصدريته باعتبار الموصوف إلخ: وهو "قدوما"؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد حقيقة، ولكن أقيم الصفة مقامه، وتسميتها بالمفعول المطلق مجازا. لا يقال: كلام الشارح يشعر بأن المفعول المطلق لم يكن إلا المصدر مع أنه ليس كذلك، كما إذا قيل: ضربت أنواعا وأنواع الضرب؛ لأننا نقول: المفعول المطلق ههنا في الحقيقة هو أفراد الأنواع لا مفهوماتها، وأفرادها هي أفراد الضرب، وهي مصادر. لا يقال: إن الموصوف لا يكون إلا ذاتا مع أن قوله: "قدوما" وصف، فلا يصح أن يكون موصوفا؛ لأننا نقول: الصفة بمعنى الصفة النحوي جاز أن يكون موصوفا صفة، بخلاف الصفة بمعنى القائم بشيء.

**اسم التفضيل إلخ:** لأن اسم التفضيل إذا أضيف إلى شيء فهو حينئذ بعض من المضاف إليه ومن أفرادها، لا يقال: الأظهر أن يقال: لأن اسم التفضيل له حكم الموصوف أو ما أضيف إليه؛ ليتم التعريف؛ لأننا نقول: لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات استعني عن التصريح بالجزء الأول، وكان المدعى هو الجزء الثاني؛ فلذا أوردته فقط. سماعا: صفة بعد صفة، حذف ياء النسبة وحذفها كثير بينهم.

**من خاب الرجل خيبة:** أي هي من هذا الوادي، لا بمعنى أن "خبية" مشتقة من "خاب" حتى يكون كلامه على مذهب الكوفيين، وما ذكرنا لا يرد ما ذكره الفاضل السمع من أن قوله: "من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب" يدل على أن "خاب خيبة" بإثبات الفعل كان مستعملا في كلامهم، وحذف الفعل وحوبا سماعا ينافي ذلك، وذلك أي عدم الوجود؛ لأن العرب يقول: "خبية". بمعنى "خاب خيبة" بدون استعمال الفعل، إلا أن المراد: أن خيبة من وادي "خاب الرجل خيبة"، ثم قوله: "خاب خيبة" وقوله: "جذع جلعاء" كلاهما دعاء الشر.

(١) هذا إما خير أو دعاء.

(٢) يعني أن العلم يوجب حذفه ليس إلا من طريق السماع، بخلاف الحذف القياسي؛ فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال. (عبد الغفور)

والجدع: قطع الأنف والأذن والشفة واليد، **وحدا** أي حمدت حمدا، **وشكرا** أي شكرت شكرا، **وعجبا** أي عجبت عجباً؛ فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً. قيل عليه: <sup>(١)</sup> قد قالوا: حمدت الله حمداً، وشكرته شكراً، وعجبت عجباً، فأجاب بعضهم بأن ذلك <sup>(٢)</sup> ليس من كلام الفصحاء، <sup>(٣)</sup> وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في ما استعمل باللام، نحو: حمداً له، وشكراً له، وعجباً له.

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً **قياساً** أي حذفاً قياسياً يعلم له <sup>(٤)</sup> ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في **مواضع** متعددة.

**والجذع قطع إلخ:** والجذع: بالدال المهملة قطع واحد من المذكورات، فلو كان بدل الواو لفظة "أو" كما في بعض الشروح لكان أظهر. **لم يوجد إلخ:** وهو سلب كلي، وفي الحذف القياسي يكون رفع الإيجاب الكلي لا السلب الكلي، ولو سلم فنقول: الحذف في القياسي بسبب ضابطة كلية فالفرق بين، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص وتبعه الفاضل السمرقندي من أن في حذف القياسي أيضاً لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في المصدر، فيلزم أن يكون هذا من قبيل وجوب الحذف سماعاً، ثم أحاب بأن المراد أنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، ولم يوجد قاعدة أيضاً يعرف منها الحذف، لكنه تركه اكتفاء بما سبق في تفسير قوله: "سماعاً".

**ما استعمل باللام:** وأمثلة المصنف أيضاً مستعملة باللام، ولكن ترك اللام للاختصار، فلا خدشة حينئذ في كلامه، وظاهر به أيضاً ضعف ما ذكره الفاضل السمع من أن الجواب الثاني يقتضي أن يقال في المثال: حمداً له وشكراً له وعجباً له، فالجواب الثاني لا يوافق في المثال. **قياساً:** حذف بآء النسبة منه، فهو صفة بعد صفة، ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً يحذف فعله أي يقاس قياسياً. **في مواضع متعددة:** وإيراد "متعددة" بعد "المواضع" إشارة إلى كثرة هذه المواضع، لكن المصنف أورد ما هو المشهور.

(١) يعني أن هذه المصادر الثلاثة ليست مما وجب حذف عامله سماعاً كما ذكره المصنف؛ فإنهم قد قالوا: حمدت الله حمداً إلى آخره، يذكر الأفعال العاملة فيها. (عصمت)

(٢) أي ذكر عوامل هذه المصادر. (ج)

(٣) بل من كلام المولدين، وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين. (جمال)

(٤) تفسير للقياس؛ لأن هذا معنى القياس في اللغة، كما في شرح المصنف. (علوي)

**منها<sup>(١)</sup>** أي من هذه المواضع موضع ما وقع أي مفعول مطلق وقع مثبتا أريد إثباته لا نفيه؛ فإنه لو أريد نفيه، نحو: ما زيد يسير سيرا، لا يجب<sup>(٢)</sup> حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه، .....

لا يجوز

**أي من هذه المواضع إلخ:** وأراد الشارح من الموصول المفعول، ثم قدر المضاف وهو "الموضع"، أما تقدير المضاف فلا أنه لو لم يقدره لم يصح حمل المفعول المطلق على بعض المواضع، وأما إرادة المفعول المطلق من الموصول فلا أنه لو أريد منه الموضع فلا يصح أن يكون الضمير في "وقع" راجعا إلى الموصول مع أن المتبادر أن يكون الضمير فيه راجعا إليه، كما يكون كذلك في مثل هذه المواضع، ولكن يحتاج إلى تقدير العائد بعد الموصول، أي ما وقع المفعول المطلق فيه أي في ذلك الموضع، وتقدير العائد شائع، وإذا عرفت ذلك فاندفع ما قيل: إن إرادة الموضع من الموصول أولى من إرادة المفعول المطلق منه؛ لأنه على تقدير إرادة المفعول المطلق منه يلزم حذف العمدة؛ لأن المضاف وهو "الموضع" إما خبر عن قوله: "منها"، أو مبتدأ وقوله: "منها" خبره، وعلى كلا التقديرين يلزم حذف العمدة؛ لأنهما من المرفوعات، وأما على تقدير إرادة الموضع منه يلزم حذف الفضلة، وهي العائد.

**أريد إثباته:** فإن الكلام ليس بمثبت، بل منفي؛ لأن الكلام المنفي هو الذي كان في أوله حرف النفي أو النهي أو الاستفهام، فأريد إثباته بـ "إلا"، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى عمل المثبت على ما أريد إثباته، وذلك لأن المفعول المطلق وقع في ذلك الموضع مثبتا. بمعنى أريد إثباته؛ لأنه اسم مفعول مع كونه في الكلام المنفي. **داخل إلخ:** أشار به إلى أن قوله: "داخل على اسم لا يكون إلخ" متعلق بهما معا.

**على اسم إلخ:** أي داخل على اسم طالب للخير ولا يكون المصدر خبرا عنه؛ لعدم قصد المتكلم خبريته، فيخرج مثل: "ما زيد إلا سير" بالرفع؛ لقصد المتكلم خبريته حينئذ، والمراد بالدخول هو الدخول صورة أو معنى؛ ليشتمل "ما كان زيد إلا سيرا"، بمعنى إلا يسير سيرا؛ فإن النفي وإن لم يدخل على "زيد" لفظا، لكنه دخل معنى؛ لأنه نفي السير عن زيد، كذا ذكره مولانا عص.

**لا يكون المفعول المطلق إلخ:** أي لا يصلح أن يقع خبرا عنه بلا تأويل أو مبالغة، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن المصنف بي بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله، فلا يحتاج إلى قوله: "لا يكون خبرا عنه"؛ لأن من الأمور البينة أن المفعول المطلق لا يقع خبرا؛ لوجود العامل المقدر ههنا مع أنه لا يكون للخبر عامل لا لفظا ولا تقديرا، =

(١) ولم يقل: هي كذا وكذا؛ لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر؛ فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ، نحو: أقعودا والناس قيام. (عبد الغفور)

(٢) وذلك لفوات الحصر الذي قصده بوجوب الحذف. (عبد الغفور)



أو بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه أي عن ذلك الاسم، وإنما قال: على اسم؛ لأنه لو دخل على فعل، نحو: ما سرت إلا سيرا، وإنما سرت سيرا لا يكون منه،<sup>(١)</sup> وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه؛<sup>(٢)</sup> لأنه<sup>(٣)</sup> لو كان خبراً عنه،<sup>(٤)</sup> نحو: ما سيري إلا سير شديد،<sup>(٥)</sup> لكان مرفوعاً<sup>(٦)</sup> على الخبرية، .....

= وأيضاً الخبر يكون مرفوعاً والمفعول المطلق يكون منصوباً، وإنما قلنا: بلا تأويل أو مبالغة؛ لأن "سيرا" في قولنا: "ما أنت إلا سير" مثلاً جاز أن يكون خبراً عن "أنت" بتأويله بالسائر، أو كان "سيرا" خبراً عنه للمبالغة، كما في "زيد عدل".  
**لا يكون منه:** أي مما نحن فيه؛ لأن فعله مذكور. **لأنه إلخ:** وإن قلت: الاحتراز عن هذا المثال بقوله: "لا يكون خبراً عنه"، ليس مما له وجه؛ لعدم الاحتياج إلى هذا الاحتراز؛ لأن الكلام في المفعول المطلق الذي يكون فعله محذوفاً، فهو منصوب والخبر مرفوع. لا يقال: المفعول المطلق قد يكون مرفوعاً إذا وقع موقع الفاعل، مثل: ضرب ضرب شديد؛ لأننا نقول: الكلام في المفعول المطلق من حيث إنه مفعول مطلق، لا في ذاته بدون هذا الوصف، فالجواب عنه بأنه ليس القول المذكور قولاً احترازياً، بل هو تحقيق وبيان للمفعول المطلق الذي يجب حذف فعله، ويمكن تقرير الاعتراض بعبارة أخرى بأنه لا يحتاج إلى الاحتراز بقوله: لا يكون خبراً عنه؛ لأن العامل في الخبر معنوي، بخلاف العامل في المفعول المطلق، وفيه نظر؛ لأنه جاز أن يكون العامل في المفعول المطلق معنوياً أيضاً، كما يكون العامل في المفعول به معنوياً.

(١) أي مما وجب حذف فعله قياساً؛ لأن فعله مذكور. (عل)

(٢) إن قلت: هو ليس مفعولاً؛ لأنه مرفوع، قلنا: المفعول قد يكون مرفوعاً. إن قلت: فيفوت فائدة تدوين علم الإعراب، قلنا: إذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت، ولا يخفى أنه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة، لكن ما ذكره - قدس سره - أنسب بالمقام. (عبد الغفور)

(٣) أي المفعول المطلق، أي الذي يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً، ويصدق عليه تعريظه ظاهراً؛ فإن "سيرا" في "ما سيري إلى سير شديد" يصدق عليه أنه اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور؛ لأن الفعل أعم من أن يكون فعلاً حقيقة أو اسماً كاسم الفاعل والمصدر. (ق)

(٤) أي عن ذلك الاسم بلا ارتكاب تحوز. (ج)

(٥) قيد السير بالصفة؛ لئلا يكون الكلام غير مفيد بالحمل الأولي.

(٦) لا منصوباً على أنه مفعول مطلق. (ج)



نحو: ما أنت إلا سيرا<sup>(١)</sup> أي تسير سيرا، وما أنت إلا سير البريد أي تسير سير البريد، هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي. وإنما أورد مثالين تنبيها على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى ما يشبهه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف، وإنما أنت سيرا أي تسير سيرا، مثال لما وقع بعد معنى النفي، وزيد سيرا سيرا أي يسير سيرا، مثال لما وقع مكررا.

ومنها<sup>(٢)</sup> أي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها .....

أي تسير سيرا: أي ما أنت إلا تسير سيرا، ولا يجوز أن يقال: تسير إلا سيرا بإيراد الفعل قبل "إلا"؛ لأنه حينئذ يلزم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن "سيرا" يصير استثناء من "تسير" كما لا يخفى، والقرينة على حذف الفعل هي نفس المفعول المطلق؛ لأنه يتعين أن يكون معناه، ولقائل أن يقول: إن كون العامل بمعنى المفعول المطلق لا يدل إلا على حذف عامله لا على حذفه وجوبا، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من الضابطة الكلية، يعني في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه مثبتا بعد نفي أو معنى نفي إلخ، يكون فيه وجوب حذف العامل.

وإنما أورد مثالين: قيل: المفعول المطلق في المثال الأول للتأكيد، وفي الثاني للنوع؛ لأن "سير البريد" نوع من السير، وإنما لم يتعرض الشارح له؛ لأنه إنما يتم إذا كان المفعول المطلق منحصرا في التأكيد والنوع مع أنه قد يكون المتعدد أيضا، وقيل: إنما أورد مثالين إشارة إلى أن تقدير الفعل قد يكون قبل "إلا"، وقد يكون بعدها، ويجب تقديرها في المثال الأول بعد "إلا"، وإلا يلزم استثناء السير من السير المطلق، فيلزم استثناء الشيء من نفسه، وفي المثال الثاني يصح تقديره بعد "إلا" كما يصح قبلها؛ فإنه على تقديره تقديره قبلها يلزم استثناء الخاص عن العام، وهو جائز. وإلى ما يشبه إلخ: أي إلى شيء يشبه بهذا الشيء فعل المبتدأ، وهذا الشيء هو "سير البريد"، فيكون المفعول المطلق مشبها به، و"البريد" بالفارسية يبك.

(١) أي تسير سيرا، لا بد من تقدير الفعل بعد "إلا"؛ لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه؛ فإن المفعول المطلق تأكيد، فإذا قلت: ما أنت تسير إلا سيرا يكون المستثنى عن ما فهم من "تسير". (عت)

(٢) ضابطة هذا القسم أن يذكر جملة طلبية أو خبرية متضمنة لمصدر يطلب منه أغراض، فإذا ذكرت تلك الأغراض مفاعيل مطلقا عقب الجملة يجب حذف أفعالها الناصبة لها؛ لأن الجملة المقدمة قائمة مقام الأفعال، مثل: ﴿فَنَشِدُوا الزَّيْنَقَ فَإِمَّا مَأْبَعِدُ وَإِمَّا فِدَاءُ﴾ (محمد: ٤)، ومثل: زيد يكتب فقراءة بعد أو بيعاء الأول مثال للطلبية، والثاني للخبرية، ويجوز جعلها مفعولا له، بل مفعولا للفعل الطلبي باعتبار تضمنها الأغراض، فالأول يعني ما ذكره المصنف ظاهره طلبية، والثاني بعيد، والثالث أبعد. (ت)

**ما وقع أي موضع مفعول<sup>(١)</sup> مطلق وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة،<sup>(٢)</sup> والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول، .....**

**وقع تفصيلاً إلخ:** قبل: القرينة على حذف العامل هي مضمون الجملة؛ فإنه ينتقل الذهن منه إلى آثاره، وفيه نظراً؛ إذ لو كان الانتقال منه إلى آثاره قرينة لم يحتاج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بينة، بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسه، أي نفس المفعول المطلق؛ لأنه يتعين أن يكون، بمعنى، هذا ما ذكره مولانا عص، أقول: آثاره هي مئة المؤمن بهم، وهي غير مذكورة؛ لأن المئة مفهومة من العامل، وهو محذوف، فكيف يصح قوله: لم يحتاج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بينة؟ وأقول أيضاً: إن كون العامل بمعنى المفعول المطلق إنما يدل على حذف عامله لا على حذفه وجوباً، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من الضابطة الكلية؛ لأن في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلاً لأثر مضمون جملة إلخ، يكون فيه وجوب حذف الفعل، قيل: لم يقع كل واحد من "منا" و"فداء" تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة، بل وقع مجموعها تفصيلاً لأثر مضمون جملة، وأجيب بأن المثال هو مجموعهما، لا كل واحد منهما، ويصح إطلاق المفعول المطلق على مجموعهما؛ لأنه اسم جنس يطلق على القليل والكثير، وأجيب أيضاً بأن قوله: "تفصيلاً" منصوب على نزع الخافض، أي وقع للتفصيل، سواء كان نفسه للتفصيل، أو وقع بالانضمام أمر آخر إليه للتفصيل، فحينئذ صح التمثيل بكل واحد منهما؛ لأن كل واحد منهما مع انضمام أمر آخر للتفصيل.

**والمراد بمضمون الجملة إلخ:** قيل: الأثر المذكور في العبارة قبل مضمون الجملة، فبيانه مقدم بحسب المرتبة، فلا بد من بيانه أولاً، وأجيب بأن معرفة المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف إليه أولاً، ويمكن الجواب عنه أيضاً بأن بيان أثر الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء، مع قطع النظر عن كونه مضافاً إليه، وهذا الجواب سقط ما يقال: إن التفصيل مقدم على الباقي من القيود، فلا بد من بيانه أولاً؛ لأن بيان تفصيل الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء وفوله: "متقدمة" بيان للواقع أو احتراز عما قدم التفصيل على الجملة، مثل: إما تمنون منا، وإما تفدون فداء فشدوا الوثاق. **مصدرها:** أي مصدر المفهوم منها، ففي العبارة مسامحة، فلا يرد أنه لا يكون للجملة مصدر، وإن قلت: هذا يصح في الجملة الفعلية دون الاسمية كـ "زيد جسم" أو "إنسان"؛ لأنه ليس لها مصدر، قلت: لا نسلم وقوع المفعول المطلق تفصيلاً لأثر مضمون جملة اسمية، ولو سلم فنقول: أخذ معنى الصديري من الجملة الاسمية باعتبار ارتباط المسند بالمستند إليه بالخاف تاء المصدرية بالمستند، نحو: جسمية زيد أو إنسانية زيد، على أنه يمكن استنباط المعنى الصديري من الجملة الاسمية أيضاً.

(١) إنما وجب حذف الفعل ههنا؛ لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه إلى غاياته التي هي مصادر، وفيامها مقام عواملها. (عبد العفور)

(٢) بيان للواقع، أو احتراز إذا جوز تقديم التفصيل، نحو: إما تمنون منا أو تفدون فداء شدوا. (عبد العفور)

وبأثره: غرضه المطلوب منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المحتملة، مثل قوله تعالى: <sup>(١)</sup> ﴿فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ أي بعد شد الوثاق ﴿وَأِمَّا فِدَاءً﴾ فقوله: "فشدوا الوثاق" جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما المن أو الفداء، ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله: ﴿فَأِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ أي إما تمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداء.

ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه <sup>(٢)</sup> .....

وبأثره غرضه إلخ: أي غايته، وإلما سمي غاية الشيء أثرا له؛ لأن غاية الشيء يحصل بعد ذلك الشيء كما أن الأثر بعد المؤثر، وأعلم أن المفهوم من كلامه ليس إلا جواز جعل المفعول المطلق مفعولا له مالا، فهذا لا ينافي كون "منا" و"فداء" مفعولا مطلقا في الكلام بتقدير الفعل، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن غرض الشيء أثر فاعله، وهذه الوسيلة يسمى أثرا له، وحينئذ نقول: الظاهر أن يجعل مثل: ﴿فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد: ٤) مفعولا له، فيستعني عن تقدير العامل، كما يستعني عن تقدير العامل في "ضربته تأديبا" بأن يقال: "ضربت وأدبت تأديبا".

وأیضا جعله مفعولا له يأتي عنه قوله: "بعد" في قوله: ﴿مَنًّا بَعْدُ﴾؛ لأن علة المنه هي شد الوثاق كما أن علة التأديب هي الضرب في "ضربته تأديبا"، فحينئذ ذكر "بعد" لعل بعده، كما لا يجوز أن يقال: ضربته تأديبا بعد، وأيضا فاء التعقيب يأتي عن جعله مفعولا له؛ فإن كلمة "بعد" تأكيد للتعقيب عند جعله مفعولا مطلقا، وفي جعله مفعولا له لا يجوز ذلك، كما لا يخفى، ثم المراد من الاحتمال المفهوم من قوله: "بيان أنواعه المحتملة" هو الأثر على سبيل البديل.

(١) أي إذا أكثرتم فيهم القتل فأسروهم، و"الوثاق" بالفتح والكسر اسم ما يوثق، والمعنى: فشدوا وثاق الأسارى حتى لا يفرّدوا منكم، ﴿فَأِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ أي بعد أن تأسروهم، ﴿وَأِمَّا فِدَاءً﴾ أي التخيير بين أن تموتوا عليهم فتنطلقوهم بلا عوض وبين أن تفادوهم عمال ونحوه، وقد نسخ هذه الآية بقوله: ﴿فَأَقْضُوا الْغُرُبَاتِ﴾ (البقرة: ٥) فحكم أسارى المشركين عند أبي حنيفة رحمه الله القتل والاسترقاق، وأما الشافعي رحمه الله فيقول: للإمام أن يختار أحد أربعة على حسب ما اقتضاه نظره للمسلمين، وهي المن والفداء والقتل والاسترقاق. (حل لعبد الرحيم)

(٢) هذا الشرط لتحصيل القرينة؛ فإن المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من حسنه ومصدره. (ج)

أي لأن يشبه به أمر آخر، واحترز به عن نحو: لزيد صوت صوت حسن؛ لأنه لم يقع  
للتشبيه علاجاً<sup>(١)</sup> أي حال كونه دالا على فعل .....

**لأن يشبه به إلخ:** واعلم أن المفعول المطلق هو المشبه لا المشبه به، بمعنى قوله: "مررت به إذا له صوت إلخ" هو يصوت صوتا مثل صوت حمار أو كصوت حمار، لكن شاع إطلاقه على المشبه به باعتبار قيامه مقامه، فيكون المفعول المطلق هو الموصوف، وهو لا يكون مشبها به، بل المشبه به هو الصفة، فيقال للصفة: مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف، ولكن إطلاق المشبه به على الصفة باعتبار نفسها لا موصوفها، فقوله: "لأن يشبه به أمر آخر" معنى: لأن يشبه بما ناب منابه أمر آخر؛ لأن الواقع بعد الجملة هو ما ناب منابه لا المفعول المطلق، لا يقال: إذا كان قوله: "لأن يشبه به أمر آخر" بمعنى المذكور، فبحر ج عن الضابطة ما إذا وقع المفعول المطلق نفسه بعد الجملة؛ لأننا نقول: قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم المصدر في موضعه، وأنت خير بأنه لو فسر قوله: "ما وقع للتشبيه" بقولنا: أي موضع مصدر وقع أي المصدر؛ لأن يشبه به أمر آخر" لم يتوجه عليه هذه المناقشة، كما لا يخفى، ولقال أن يقول: لم لم يفسر قوله: "ما وقع للتشبيه" بقولنا: أي لأن يشبه المفعول المطلق بأمر آخر وعبارة المصنف لا يأبى عن هذا التفسير؟ نعم، لو قال: "ما وقع للتشبيه" فتفسير الشارح مناسب له حينئذ، والجواب: أن الظاهر من كلامه أن يحذف العامل بدون المفعول المطلق، فلو فسر كلامه عليه يلزم حذفه أيضا، فالشارح حمل كلامه على الظاهر.

**واحترز به:** احترز به عن الاسم الذي لم يكن للتشبيه، نحو: لزيد صوت صوت حسن، فلا يكون الصوت الثاني مفعولا مطلقا بخذف فعله وجوبا، فهو خارج بقوله: "للتشبيه"، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أنه يرد عليه وأخواته، وهو أنه خارج من المفعول المطلق لا من القيود. ويمكن أن يقال: إنه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه، مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا، ثم إن هذه الأسماء الثلاثة مرفوعة، والصوت الثاني يحتمل أن يكون بدلا من الصوت الأول، ويحتمل أن يكون صقة له باعتبار لاحق، وهو حسن؛ لأنه صفة للصوت الثاني، فحينئذ يلزم أن يكون الخاص صفة للعام، فلا يلزم أن يكون الشيء صفة لنفسه، كما يكون "قرآنا" حالا باعتبار كونه "عربيا" في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢)، ولو كان ﴿قُرْآنًا﴾ فقط حالا من الضمير في ﴿وَأَنزَلْنَاهُ﴾، وهو راجع إلى القرآن لا معنى للكلام حينئذ، بخلاف ما إذا كان حالا باعتبار قوله: ﴿عَرَبِيًّا﴾؛ لأنه حينئذ يكون الأخص حالا من الأعم، وهو حائز، ويكون ﴿قُرْآنًا﴾ من الأحوال الموطئة والأحوال الموطئة هي التي يكون صفتها حالا في الحقيقة. **حال كونه إلخ:** فيكون قوله: "علاجاً" حالا عن الفاعل، أي المفعول المطلق يحتاج في هذه الصورة إلى فعل من أفعال الجوارح، وإنما اعتبر هذا؛ لأنه يدل على الفعل المقدر، =

(١) أي أمرا عارفا دالا على الحدث غير لازم؛ ليدل الجملة باشتغالها على اسم، بمعنى المصدر على الحدث، فيقوم مقام ما لا يدل على الحدث. (حمال)

من أفعال الجوارح<sup>(١)</sup> واحترز به عن نحو: لَزِيدٌ زَهْدٌ زَهْدُ الصِّلَحَاءِ؛ لأن الزهد ليس مرفوع على البدلية  
 من أفعال الجوارح **بعد جملة**، واحترز به عن نحو: صوتٌ زِيدٌ صوتٌ<sup>(٢)</sup> حمار،  
 مستمثلة تلك الجملة **على اسم كائن بمعناه** أي بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن  
 نحو: مررت بزید فإذا له ضربٌ صوتٍ حمارٍ وعلى صاحبه أي صاحب ذلك الاسم،  
 أي الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو: مررت بالبلد، فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ،  
 أي معنى مفعول مطلق مرفوع على البدلية  
 نحو: مررت به، فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ أي يصوت صوت حمار،.....

= وهو الحدث، وأفعال الجوارح كما يتحدد أي تحدث على سبيل التحدد كذلك يتحدد باعتبار الحدوث.  
**لأن الزهد إلخ:** بل من أفعال القلب؛ لأن الزهد هو الاحتساب عن المُنَاهِي، وهو من أفعال القلب وإن كان يظهر أثره في الجوارح. **واحترز به إلخ:** أي احترز به عن المصدر الذي ليس بعد جملة، مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا، مع كونه صالحا له، كما احترز بقوله: "للتشبيه" عن المصدر الذي ليس للتشبيه، مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا على ما مر.

**مستملة إلخ:** إنما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدرة لأن الجملة بسبب اشتغالها على الاسم تدل على نفس الفعل؛ لأن هذا الاسم معنى المفعول المطلق فيدل على الفعل المقدرة؛ لأن الفعل أيضا بمعناه، وبسبب اشتغالها على صاحبه يدل على ما لا بد منه، وهو الفاعل. **معناه:** ولقائل أن يناقش بأن الصوت الأول في المثال ليس معنى الصوت الثاني؛ لأن الصوت الأول لزید والثاني لحمار، وجوانه يظهر مما ذكرنا في بيان التعريف، فتأمل.  
**فإذا له:** بدون النون، واعلم أن الصوت الثاني منصوب على المصدرية بتقدير العامل كما هو المقصود من التمثيل ههنا، ويجوز نصب بنزع الخافض أيضا أي كصوت حمار، ويجوز نصبه على الحالية، ويجوز رفعه أيضا على أنه يدل عن الصوت الأول، أو عطف بيان له، أو صفة له بتقدير المثل. **أي بصوت:** بسكون الواو لا بالتشديد؛ لأنه لا بد حينئذ أن يقول: "النصوت" موضع "الصوت"، وإنما يجب الحذف؛ لسد الجملة السابقة مسد المخذوف، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون عامله هو الصوت الأول، أي مررت به أمس أو الآن فإذا له صوت إلخ؛ لأن المصدر يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال؟ والجواب: أن المصدر العامل لا يعمل إذا كان في قوة "أن" مع الفعل، وكلمة "أن" للرجاء والطمع، مع أن الصوت الذي وقع منه متحقق الوقوع.

(١) جمع جارحة، وهي العصور الذي لها يكتسب، قال الله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمَا كَلِمَاتٍ مِّنَ الْكِتَابِ وَنُوحٍ مِّنَ الْوَحْيِ﴾ (الأنعام: ٦٠) أي كسبتم. (حمال)

(٢) إما مرفوع بأنه خير مبتدأ، أو منصوب بنزع الخافض، وعلى كلا التقديرين لا يحتاج إلى تقدير الفعل.

من صَاتَ الشيءَ صَوْتًا بمعنى صَوَّتَ تصويته، فـ"صوت حمار" مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة، هي قوله: "له صوت"، وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو "صوت"، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في قوله: "له"، ونحو: مررت به فإذا له صراخٌ صراخٌ الثكل أي يصرخ صراخ الثكل، وهي امرأة مات ولدها.

**ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع مضمون<sup>(١)</sup> جملة**

من صات الشيء إلخ: يعني أن "صوتا" جاء مصدراً، بمعنى التصويت، فحينئذ يكون، بمعنى صَوَّتَ بتشديد الواو، ومعناه حينئذ: آواز كردن، وجاء غير المصدر أيضاً، ومعناه حينئذ: آواز، والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولاً مطلقاً، فلا يصح التمثيل على هذا التقدير؛ فلهذا قال: "من صات الشيء صوتاً، بمعنى صَوَّتَ تصويته"، فإذا عرفت هذا فما ذكره الفاضل الحلواني في شرحه للكافية من أن العامل فيه هو "يصوت" - بتضعيف العين - سهو ظاهر. لا يقال: إن أصل التركيب: "مررت به، فإذا له صوت بصوت" - بتضعيف العين - صوت حمار، ولا مناقشة في أن أصله هذا بديل لـ قوله: "من صات الشيء صوتاً، بمعنى صوت تصويته"، فيصح حينئذ ما ذكره الفاضل الحلواني؛ لأنه أورد الأصل في كلامه؛ لأننا نقول: عند رعاية الأصل لا بد أن يقول: "مررت به، فإذا له صوت يصوت" - بتضعيف العين - تصويت حمار، وأيضاً يصير حينئذ قوله: "من صات الشيء صوتاً، بمعنى صوت تصويته" لغوا بلا فائدة.

**نحو: مررت به إلخ:** إنما مثل بمثالين؛ لأن المفعول المطلق في الأول جاء بمعنى المصدر، وفي الثاني لم ينجى بمعنى المصدر، بل استعمل استعمال المصدر؛ فإنه اسم، بمعنى المصدر. **مضمون جملة:** والمراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما سبق من المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول، بل المراد به ههنا محصل الجملة، فما ذكره الفاضل السمعاني أن مضمون الجملة على ما ذكرنا سابقاً هو المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول و"حقاً" بالنسبة إلى "زيد قائم" ليس كذلك، ليس بشيء، ثم أحاب عنه وقال: اللهم إلا أن يقال: المصدر المأخوذ من "زيد قائم" حقيقة هو هذا القول المحتمل. ويناقش فيه بأن المفعول المطلق - وهو "حقاً" - لم يقع مصدراً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، تأمل، واحترز بما عما وقع مضمون مفرد كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: "ضربت ضرباً؛" فإن "ضرباً" وإن أكد نفسه، لكنه وقع مضمون المفرد الذي هو "ضرب".

(١) حال أو خير لـ "وقع" على أنه بمعنى "كان"، وهذا أظهر معنى. (عبد الغفور)



**لا محتمل لها<sup>(١)</sup>** أي لهذه الجملة **غيره<sup>(٢)</sup>** أي غير المفعول المطلق، **نحو: له<sup>(٣)</sup> علي ألف درهم اعترافا أي اعترفت<sup>(٤)</sup> اعترافا، ف"اعترافا" مصدر وقع مضمون جملة، .....**

**لا محتمل لها:** واحترز به عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون جملة، ولكن يكون له احتمال كالضابطة الثانية، لا يقال: لا وجه للاحتراز عنه؛ لأن المفعول المطلق الذي احتمل غيره داخل في هذه المواضع، فلا وجه لإخراجه بهذا القيد؛ لأننا نقول: نعم، هو داخل فيها، ولكن لما كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة، وهو التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره فاحترز عنه؛ فإنه حينئذ أقرب بالضبط.

ثم اعلم أن محد المحشي مولانا عبد قال: إن "لا" في قوله: "لا محتمل لها" لنفي الجنس، و"المحتمل" مصدر ميمي بمعنى الاحتمال، وهو اسم "لا"، و"لها" خبره، وقوله: "غيره" بالنصب مفعول لقوله: "محتمل". وقال مولانا عص: والمشهور هو "غيره" بالرفع لا بالنصب، فيكون "غيره" بالرفع حر "لا"، وقوله: "محتمل" اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم "لا"، وقوله: "لها" صفة له أي ثابت لها، فيكون خيرا مستقرا، أقول: إنما لم يذهب مولانا عبد إلى هذا الاحتمال؛ لتوافق الضابطة الثانية؛ لأن قوله: "لها" في الضابطة الثانية خبر لقوله: "محتمل" لا محالة، فهو مبتدأ و"لها" خبره؛ لعدم حواز تقدم الصفة على موصوفها، ثم قوله: "غيره" يحتمل أن يكون منصوبا على المفعولية، ويحتمل أن يكون مرفوعا على الصفة.

ثم اعلم أن المراد من الخبر هو الغير المنافي، فحينئذ اندفع ما يقال: إن الاعتراف قد يكون بطريق الصدق، وقد يكون بطريق الكذب، فحينئذ يكون لها احتمال غيره؛ وذلك لأن الجملة لا يحتمل الغير المنافي؛ لأن من قال: "له علي ألف درهم" سواء ضم إليه قوله: "اعترافا إلخ" أو لا، وحينئذ يجب عليه ألف درهم ولم يكن لها احتمال غيره، والحاصل: أن الجملة لا يحتمل ما ينافي الاعتراف من حيث الإقرار وإن احتمل الصدق والكذب من حيث إلها خبر.

**له علي ألف درهم:** فقوله: "ألف درهم" مبتدأ والخبر هو قوله: "علي"، ويحتمل أن يكون الخبر قوله: "له"، لأن كلا منهما ظرف يحتمل أن يكون خيرا، وعلى التقدير الأول معناه بالفارسية: *هزار درهم برمن است مرود*، =

(١) أي لا احتمال للجملة من المصادر غيره فـ"محتمل" مصدر ميمي و"غيره" مفعوله. (عبد الغفور)

(٢) مرفوع خبر "لا"، والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى المضمون، أو إلى "ما"، ويجوز كون "لها" خبر "لا" و"غير" بدلا من اسم "لا" على أن يكون بمعنى "إلا" كما في "شرح العصام".

(٣) "له" خبر، و"علي" متعلق به، أو على العكس، ولكل وجهة لفظي أو معنوي. (عبد الغفور)

(٤) قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة؛ لتأديتها معنى الفعل. (عبد العفور)

وهي "له علي ألف درهم"؛ لأن مضمونه<sup>(١)</sup> الاعتراف، ولا محتمل له سواء، ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق **تأكيدا لنفسه** أي لنفس المفعول المطلق؛ لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته،<sup>(٢)</sup> لا أمرا يغيره ولو بالاعتبار.<sup>(٣)</sup>

= وعلى التقدير الثاني معناه: برادرهم مراد استبرمن، فيكون قوله: "له" من متعلقات الخبر على التقدير الأول، ويكون قوله: "علي" من متعلقات الخبر على التقدير الثاني.

**يؤكد نفسه:** أي نفس معناه كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: "جلست جلوسا"، واعلم أنهم لما جعلوا كل واحدة من الضابطين مسمى باسم على حدة فجعلهما ضابطتين، وإلا يمكن جعلهما ضابطة واحدة بأن يقال: منها ما وقع مضمون جملة، سواء لا محتمل لها غيره، أو لها محتمل غيره.

**ولو بالاعتبار:** وهو في ذيل النفي، أي لا يؤكد أمرا يغيره ولو كان هذا التغير بالاعتبار، أي ليس بين قوله: "له علي ألف درهم" وبين قوله: "اعترفا" تغاير اعتباري أيضا؛ لأن مضمون الجملة من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر عين ما هو منصوص عليه بلفظ الجملة، فلم يكن التغير اعتباريا فيه أيضا، بخلاف "زيد قائم حقا"؛ لأن مضمون الجملة فيه من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه ولا يكون له احتمال الغير، وأما من حيث إنه يفهم من لفظ الجملة لا يؤكد أي المفعول المطلق نفسه ويكون لها احتمال الغير، وهو الكذب، فمضمون الجملة فيه من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة.

لا يقال: المغايرة الاعتبارية موحدة ههنا كالضابطة الثانية؛ لأن الاعتراف من حيث إنه يفهم من لفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة؛ لأننا نقول: هذا التغير ليس بملتفت إليه؛ لأن التغير ههنا في الدال لا في المدلول، والتغير المعتبر هو الذي كان في جانب المدلول لا الدال؛ فإن الدال على تقدير هو قوله: "اعترفا" وعلى تقدير آخر هو قوله: "له علي ألف درهم"، ولكن لا يكون التغير في مدلولهما، بخلاف "زيد قائم حقا"؛ لأن مدلولهما متعاير، فيكون التغير حينئذ ملتفتا إليه.

(١) أي مضمون القول وهو "له علي إلخ".

(٢) كما يؤكد "ضربا" في "ضربت ضربا" نفسه، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أعني الفعل، وفي مسائلنا المؤكد مضمون الجملة الاسمية. (عبد الغفور)

(٣) كما في القسم الآتي؛ لأن الجملة لا تحتمل غيره، فكأنه هو. (عل)

(٤) المقصود نفي العبرة الاعتبارية التي في الضابطة الثانية، لا نفي العبرة الاعتبارية مطلقا؛ فإنه لا يستقيم. (عبد الحليم)

ومنها ما وقع مضمون جملة لها أي لهذه الجملة محتمل غيره أي غير المفعول المطلق، نحو: **زيد قائم حقا أي أحمق<sup>(١)</sup> حقا**، من **حقَّ يَحْقُّ** إذا ثبت ووجب،<sup>(٢)</sup> ف"حقا" مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: "زيد قائم" ولها محتمل غيره؛ لأنها تحتمل الصدق<sup>(٣)</sup> والكذب، والحق والباطل، .....

**مضمون جملة:** احتراز عما وقع مضمون مفرد مثل: القهقري في "رجع القهقري" يعني كرجوع كرون إلى، فإن "القهقري" وقع مضمون مفرد، وهو الرجوع، وله محتمل غيره؛ فإن الرجوع يتحمل القهقري وغيره، وإن قلت: مضمون الجملة ما يفهم منها، وما يفهم منها هو الصدق والكذب معا، فلم يكن المفعول المطلق مضمونها، ويمكن الجواب عنه بوجهين، الأول: أن يحمل الصدق والكذب كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كذلك الصدق فقط مضمونها. والثاني: أن مضمون الجملة هو الصدق فقط، والكذب محتمل لها عقلا؛ لأن مضمون الجملة هو الذي يدل الجملة عليه، وهي إنما يدل على الصدق فقط، وقد قال بعض الشارحين: إن الخير يدل على الصدق، ويتحمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ.

**والحق والباطل:** عطف تفسيري لقوله: الصدق والكذب، لا يقال: قوله: "علي ألف درهم" أيضا يتحمل الحق والباطل؛ لأنه أيضا كلام خيري، وكل كلام خيري كذلك، فلم يقع اعترافا حينئذ مضمون الجملة ولها احتمال غيره أيضا؛ لأننا نقول: نعم، لكن المقصود من قوله: "يتحمل الحق والباطل" أنه يتحمل لهما باعتبار هذا المعنى، والمقصود من قوله: "له علي ألف درهم" هو عدم الصدق والكذب جميعا باعتبار هذا المعنى، فالمقصود في الأول هو إفادة مضمون الإقرار؛ فإنه لا يتحمل الكذب وإن كان يتحمل الصدق والكذب في نفس الأمر، وأما المقصود في الثانية هو إفادة مضمون الحق والباطل، وهي يتحمل لهما، فإن قلت: الإقرار قد يكون كاذبا، وقد اعتبر إقرار الكاذب عند الفقهاء، فحينئذ يكون فيه ما فيه، قلت: لو تأملت في الجواب تأملا تاما يزول هذا التردد منك.

(١) تقدير لعامل المفعول المطلق، وهو بضم الهزة من باب الإفعال، أي أثبت هذا القول إثباتا، فيكون من قبيل أنبتكم نباتا. (جمال)

(٢) يجوز أيضا أن يكون من "حق الأمر" بمعنى حقه فكان على يقين، فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ودفع شك؛ فإنه من محتملات الجملة، كما أن الباطل والكذب من محتملاتها، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي قولاً حقا. (عبد الغفور)

(٣) وهو مطابقة الحكم للواقع، والكذب بقاله، والحق: مطابقة الواقع والباطل بقاله. (جمال)

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق **تأكيدا لغيره**؛<sup>(١)</sup> لأنه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكد - اسم مفعول - من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغير المؤكد - اسم فاعل - من حيث إنه منصوص عليه بالمصدر، ويحتمل أن يكون<sup>(٢)</sup> المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع، .....

**لأنه من حيث إلخ:** هذا دفع دخل مقدر، تقريره: أن تأكيد الغير محال؛ لأن معنى التأكيد هو أن بتلفظ بشيء واحد مرتين، فلا يكون "حقا" تأكيدا إلا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة، فكيف يصح قوله: "ويسمى تأكيدا لغيره"؟ وتقرير الجواب: أن المراد من المغايرة هو المغايرة الاعتبارية، وهي موجودة هنا؛ فإن مضمون الجملة من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر - أي من حيث إن المصدر يدل عليه صريحا - مغاير له من حيث إن الجملة محتملة له، بخلاف المغايرة التي في الضابطة الأولى كما ذكرنا.

ثم لا يخفى عليك أن الضمير في قوله: "لأنه" راجع إلى مضمون الجملة، والضمير في "يؤكد" إلى المفعول المطلق، وقوله: "وصف الاحتمال" أي احتمال المؤكد - اسم مفعول - لأنه يحتمل الحق والباطل. وقيل: إنما سمي له في الضابطة الأولى "تأكيدا لنفسه"؛ لأن الجملة المقدمة لما كانت مستلزمة له جعلت بمنزلة نفسه، فبسمى "تأكيدا لنفسه"، وسمى في الضابطة الثانية "تأكيدا لغيره"؛ لأنه لما لم يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول فبسمى "تأكيدا لغيره". **فالمؤكد اسم مفعول:** وهو الجملة، و"المؤكد اسم فاعل" هو المصدر، ثم إن التعريف وقع في موقعه وإن كان فيه نوع خفاء عند من لم يتأمل فيه. **اعتبار وصف الاحتمال:** وأشار به إلى أن احتمال الكذب في الجملة والخبر احتمال عقلي، فمضمونها ليس إلا الصدق، فلا يرد أن مضمون الجملة وهو الصدق والكذب ليس منصوصا عليه بالمصدر.

**ويحتمل أن يكون إلخ:** بأن يكون اللام للأجل والعلة لا للصلة، فمعنى قوله: "لأجل غيره" هو أنه لم يدخل الغير في الذهن، فقوله: "ليندفع"، بمعنى ليندفع الغير عن ذهن المخاطب، فحينئذ يكون الباقي هو احتمال واحد وهو الصدق، ويحتمل أيضا أن يكون المراد من قوله: "ليندفع" أي ليندفع الاعتراض، لا ليندفع الغير أي غير هذا الاحتمال؛ لأنه إذا كان اللام للصلة قد يرد الاعتراض عليه، وهو أن تأكيد الغير محال؛ لما مر آنفا، وأما إذا كانت للأجل لا يرد ذلك كما لا يخفى، ولكن حينئذ يرد عليه أنه ينبغي أن يكون اللام في الضابطة الأولى أيضا للأجل لا للصلة؛ ليحسن التقابل، فلندفع هذا قال الشارح: "وعلى هذا ينبغي إلخ". =

(١) لأنه لما يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول، فبسمى تأكيدا لغيره. (عبد)

(٢) إليه ذهب المصنف، وزينه بعضهم بفوات حسن التقابل؛ لأن اللام في "تأكيدا لنفسه" للصلة لا للأجل، فبدفعه الشارح بقوله: "وعلى هذا إلخ".

وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه: أنه تأكيد لأجل نفسه؛ ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل.

ومنها ما وقع مثنى أي على صيغة التثنية<sup>(١)</sup> وإن لم يكن للتثنية، بل للتكرير والتكثير، ولا بد في تميم هذه القاعدة من قيد الإضافة، أي مثنى مضافا إلى الفاعل أو المفعول؛ لئلا يرد مثل قوله تعالى: .....

« وحاصله: أنه حاز أن يكون اللام في الضابطة الأولى أيضا للأجل أي تأكيدا لأجل نفسه بأن يكون نفسه علة للتأكيد، فمعنى قوله: "يتكرر ويتقرر" أي ليتكرر ويتقرر نفسه في الذهن، فحينئذ يحسن التقابل؛ لأن قوله: "لأجل نفسه" معايير لقوله: "لأجل غيره" حسب المعنى، قال مولانا عص: إذا كان اللام في الضابطة الأولى للأجل أيضا لا يحسن التقابل؛ لأنك قد عرفت أن قوله: لأجل نفسه بمعنى: أن نفسه علة للتأكيد كما يشعر به.

**ليتكسر الخ** فإذا كان كذلك فالتأكيد لأجل النفس بهذا المعنى موجود ههنا أيضا مع شيء آخر، وهو اندفاع احتمال الغير، فلم يبق التقابل حينئذ، أقول: نعم كذلك، لكن مناط وجه التسمية في الضابطة الثانية اعتبار أحد الاحتمالين المذكورين مع شيء آخر، وهو اندفاع احتمال الغير، وليس في الضابطة الأولى كذلك، فالمقابلة بينهما باعتبار القصد.

**على صيغة التثنية:** أي على صورتها، وإن لم يكن المراد منه معنى التثنية؛ فإن المقصود الأصلي هو أن يكون على صورة التثنية. **للتكرير والتكثير:** أي يكون فعله واجب الحذف على هذا التقدير، وهو احتراز عن مثل: ضربت ضربين؛ لأن قولنا: "ضربين" مفعول مطلق وقع مثنى، مع أن فعله مذكور، فلما قال: "للتكرير والتكثير" خرج "ضربين" في المثال المذكور؛ لأنه ليس للتكرير والتكثير.

**لئلا يرد الخ:** مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْعَصَا كَرَّتَيْنِ﴾ فإن "كرتين" مفعول مطلق مثنى، ويكون المراد منه معنى التكرير والتكثير؛ لأنه بمعنى رجعا مكررا كثيرا، مع أن فعله ليس واجب الحذف، ومعنى الآية: ارجع أي اجعل بصرك رجعا بعد رجع إلى الموحدات، فانتقل منها إلى وجود الواجب تعالى، ولا بد في تميمها من قيد آخر، وهو "أن لا يكون المفعول المطلق للوع" أي لم يكن المراد منه معنى النوع؛ لئلا يرد قولنا: "ضربت زيدا ضربين" =

(١) يعني يشترط أن يكون المصدر على صيغة التثنية، ولا يكون مخصوص الاثنين بل للكثرة، حتى لو كان بخصوص الاثنين فلا يجب حذف فعله نحو: صرت ضربتين. (علوي)

﴿ثُمَّ أَزْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> أي رجعا مكررا كثيرا، وفي جعل المثال<sup>(٢)</sup> من تمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف<sup>(٣)</sup> مثل: لَيْبِكَ أصله: أَلْبُ لَكَ الْبَابَيْنِ أي أُقِيمُ<sup>(٤)</sup> لخدمتك وامثال أمرك، ولا أَبْرَحُ عن مكاني إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل<sup>(٥)</sup> وأقيم المصدر مقامه، وَرَدَّ إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من المصدر<sup>أي لا أزل</sup> فصار<sup>المجرد</sup> الْبَابَيْنِ بل بحذف الزائدتين  
المفعول وأضيف المصدر إليه،<sup>(٦)</sup> .....

= الأمير، فإن الأمير فاعل المصدر، وهو مضاف إلى الفاعل، وقيل: المراد من الفاعل والمفعول هو: فاعل الفعل ومفعوله لا المصدر، والمراد من "ضربي الأمير" في قولنا: "ضربت زيدا ضربي الأمير" هو الضرب بعد الضرب أي ضربا مكررا كثيرا، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَزْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ ف"ضربي الأمير" مثل صوت حمار، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن المثال المذكور خارج بما ذكره الشارح من أن المراد من المثني ليس معنى التثنية، بل المراد منه معنى التكرير والتكثير. ويرد على الجواب نحو: ضرب زيد ضربة، وهذا الإيراد من مولانا عص.  
**أَلْبُ لَكَ** - وهو صيغة المتكلم من "ألب ليب" من باب أفعل يفعل، فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر - وهو الْبَابَيْنِ - مقامه، وأضيف إلى الكاف بتقدير اللام، فسقط نونه بالإضافة فصار "إلبايك"، ثم نقلت حركة الباء إلى اللام وحذفت الهزة؛ للتخفيف، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأدغمت الباء في الباء؛ لوجود شرط الإدغام فيه، فصار "لبيك".

- (١) لتبعية الرضي، وإلا فنظم التنزيل ﴿ثُمَّ أَزْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي رَدَّهُ إلى السماء مرتين مع الأولى المستفادة من السابق، ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ﴾، وقيل: سوى الأولى، فيكون ثلاث مرات، وقيل: يراد به الكثرة أي كرر نظرك هل تجد فيه عيبا. (حل ش)
- (٢) أي في جعل المثال من تمة التعريف داخلا فيه بأن يكون المعنى: ضابطة كون المصدر مثني مثل هذا المصدر المضاف تكلف، لا يفهم من ظاهر العبارة. (علوي)
- (٣) لأن المثال إنما يورد لإيضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون متمما لها، فحله متمما تكلف محض. (جمال)
- (٤) الإقامة: مقيم شئ وإيتادن.
- (٥) كل ذلك ليفرغ الملبب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثل. (عبد الغفور)
- (٦) فسقط النون، فصار "لبيك".

ويجوز أن يكون من "لب بالمكان" بمعنى "ألب"، فلا يكون محذوف الزوائد، وعلى أي ليك هذا القياس **سعديك** أي **أسعدك** إسعادا بعد إسعادٍ بمعنى أُعِينَك، إلا أن "أسعد" يتعدى بنفسه بخلاف "ألب"؛ فإنه يتعدى باللام.

**المفعول به<sup>(١)</sup>** هو ما وقع أي هو اسم ما وقع عليه فعل **الفاعل**، ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق<sup>(٢)</sup> في المفعول المطلق، .....

من لب بالمكان: وإيراد قوله: "بالمكان" إشارة إلى أن "لب" يتعدى بالباء كذلك "ألب" يتعدى بالباء كما يتعدى باللام، وإيراده للإشارة إلى أن "لب" بمعنى "ألب". **سعديك**: أصله: أسعدك إسعادين، فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر مقامه، وأضيف إلى الكاف فسقط النون بالإضافة فصار "أسعدك"، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، وحذفت الهزمة للتخفيف، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصار "سعديك"، إلا أنه لا يجوز أن يكون قوله: "سعديك" غير محذوف الزائد كـ "لييك"؛ لأنه لم ينجح الثلاثي في "أسعد" بمعناه كما جاء في "لييك".

**إلا أن أسعد إلخ:** أي لا فرق بين "أسعد" و"ألب" في كون المراد من كل منهما التكرير والتكثير، ولكن الفرق بينهما باعتبار أن "أسعد" تعدى بنفسه، بخلاف "ألب"؛ فإنه يتعدى باللام، ولقائل أن يقول: ينبغي أن يجعل هذه الضابطة سماعية لا قياسية؛ لأن كون المثني للتكثير يكون سماعياً، والجواب بأن جعلها قياسية لأجل أنه أدخلها تحت الضابطة القائلة بأن كل مصدر مثني هو للتكثير يكون حذف عامله واجب.

**المفعول به:** الباء للملابسة أو للسبب، أي هو مفعول بملابسة أو بسبب؛ لأن الفعل تعلق به فوجوده علة له. **اكتفاء بما سبق:** ويحتمل أن يكون تركه لظهوره؛ لأن من البين أن المفعول به لا يكون إلا اسماً، لا فعلاً ولا حرفاً وإنما قدر الاسم؛ لأن ما وقع عليه الفعل هو المعنى، والمفعول به من أقسام اللفظ، قيل: لا يحتاج إلى تقدير الاسم؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دواها، فيقال: للفظ "زيد" في "ضربت زيدا" إنه وقع =

(١) إنما سمي به؛ لأنه أوقع الفعل به، أو تعلق به، أو ألصق به. (عبد العفور)

(٢) وإجزاء لصفة المدلول المطابقة على الدال. (ج)

## والمراد<sup>(١)</sup> بوقوع فعل الفاعل عليه: .....

= عليه فعل الفاعل، وإن كان ذلك الوقوع صفة لمعناه، وردّ ذلك بأن هذا إنما يصح إذا كان فعل الفاعل واقعا على المدلول المطابقي في جميع أفراد المفعول به، وهو ممنوع؛ لجواز أن يقع فعل الفاعل على المدلول التضميني؛ فإن "من" الاستفهامية أو الشرطية في قولنا: "من تكرم؟" وقولنا: "من يكرم أكرمه"، مفعول به، مع أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات، وهي مدلوله التضميني، ومدلوله المطابقي هو الذات مع معنى الاستفهام والشرط. ولتقابل أن يقول: إن المدلول المطابقي ميهما هو الذات، ومعنى الاستفهام والشرط عارضان لهما، ولئن سلم لكن لا شك أن ما وقع عليه فعل الفاعل يكون مدلولاً مطابقاً في أكثر أفراد المفعول به، فسمي الجميع كذلك تغليباً، فهو من قبيل تغليب الأكثر على الأقل.

واعترض بأنه إذا كان ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى، والمفعول به هو اللفظ، فإذا قلنا: تلفظت زيداً فما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد، فلم يصح أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى كلية، ويمكن الجواب عنه بأن لا نسلم أن التلفظ وقع على لفظ زيد، بل وقع على ما يكون ذلك اللفظ إخباراً عنه فبكون ذلك اللفظ آلة لملاحظته، وهو معنى بالنسبة إلى هذا اللفظ، وسلمناه، ولكن يجوز أن يكون الحكم بوقوع فعل الفاعل على المعنى حكماً على الأغلب، ويمكن الجواب أيضاً أن لفظ "زيد" يكون موضوعاً لنفسه أيضاً؛ لأن الألفاظ كما يكون موضوعاً للمعاني كذلك يكون موضوعاً لأنفسها أيضاً قيل: هذا التعريف يصدق على "عمر" في قولنا: يشارك زيد عمر؛ لأنه وقع عليه الفعل واجبا بأنه وقع فيه الإسناد لا التعلق، وبينهما فرق، وأجيب أيضاً بأن المراد من وقوع فعل الفاعل عليه أنه كان المفعول عن الفاعل ولا شك أن عمر أيضاً فاعل معنى؛ لأنه معطوف على الفاعل، والمعطوف على الفاعل فاعل معنى، وإن لم يقولوا له فاعل لفظاً.

ورده مولانا عص بأنه حيثش يشكل بقولنا: "ضربت زيداً عمراً"، فإن "عمراً" وقع عليه فعل الفاعل مع أنه غير فاعل، وليس بمفعول له. أقول: إنه وإن لم يكن مفعولاً به لفظاً، لكن مفعول معنى؛ لأنه معطوف على المفعول به، فكما يكون المعطوف على الفاعل فاعلاً معنى، فكذلك المعطوف على المفعول به مفعول به معنى ولتقابل أن يقول: لو قيل: ضربت زيداً عمراً مع أنه لم يضرب في الواقع، فيكون الكلام كاذباً، فيلزم أن لا يكون مفعولاً به؛ لعدم وقوع فعل الفاعل عليه، مع أنه مفعول به، ويمكن الجواب بأن لا نسلم أنه مفعول له على هذا التقدير، أو نقول: المراد من شأنه أن يقع عليه فعل الفاعل.

(١) دفع دخل وهو أن هذا التعريف ليس نعاماً؛ لأنه لا يصدق على "زيداً" في "وحدثت زيداً".



تعلقه به<sup>(١)</sup> بلا واسطة حرف الجر<sup>(٢)</sup>؛ فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه، بل متلبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل فيه أوله أو معه، والمفعول المطلق<sup>(٣)</sup> بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل؛ .....  
بفعله: وقع

**تعلقه به إلخ:** أي المراد من الرفع هو التعلق، لا التعلق مطلقاً؛ لئلا ينتقض بقولنا: "مررت بزيد"؛ لأنه تعلق فعل الفاعل على زيد، مع أنه لا يكون مفعولاً به، بل المراد تعلقه بلا واسطة الحرف؛ فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع - أي متعلق - على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه بالمعنى المذكور على سبيل الإطلاق، ولكنهم يقولون: إن المرور واقع ومتعلق به بواسطة حرف الجر. لا يقال: لا معنى لإخراجه؛ لأنه أيضاً مفعول به؛ لأننا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، وكلامنا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر. ولقائل أن يقول: للنصب اللغوي ينبغي أن يكون شاملاً لنصب المخلي أيضاً، فالجورور بواسطة حرف الجر منصوب محلاً، إلا أن يقال: إن قولنا: "مررت بزيد" خارج بقيد "بلا واسطة حرف"، سواء كان منصوباً محلاً أو لا.

ثم اعلم أن المراد من التعلق هو تعلقه عليه أولاً وثانياً، فلا يصدق التعريف على الحال؛ لأنه تعلق الفعل أولاً على "زيد" وعلى "قائماً" ثانياً في "ضربت زيدا قائماً" ولا على التمييز والمستثنى لما ذكرنا، ولا يشكل بالمفعول الثاني والثالث من باب أعلمت؛ لأنه تعلق بمجموع المفاعيل معاً؛ لأن كونه مذكوراً أولاً وثانياً وثالثاً لا يستلزم أن يكون التعلق أيضاً كذلك؛ فإن المفعول في الأفعال القلوب هو مضمون الجملة، فلا إشكال حينئذ على المفعول الثاني مثلاً. فال مولانا عصف: إن الحال خارج بقوله: "بلا واسطة حرف الجر"؛ لأن "ضربت زيدا قائماً" في التقدير "ضربت زيدا في حال القيام"، أقول: فيه بعد لا يخفى على ذي عقل. ثم المراد من التعلق أعم من أن يكون نفيًا أو إثباتاً، فحينئذ يدخل فيه قولنا: "ما ضربت زيدا".

**والمفعول المطلق إلخ:** دفع دخل مقدر تقريره: أن التعريف صادق على المفعول المطلق؛ لأنه وقع عليه أي تعلق عليه فعل الفاعل، وتقدير الجواب: أن المفهوم من قوله: "وقع عليه فعل الفاعل" هو مغايرة المفعول به لفعل الفاعل، -

(١) أي نفيًا أو إثباتاً، والمراد تعلقه به أولاً، فخرج الحال والمستثنى والتمييز. (عبد العفور)

(٢) يلزم على تفسيره أن يكون الياء في "جاءني زيد" مفعولاً به، والمحوررات في تلك الأمثلة مفعولاً لها: سرت من البصرة إلى الكوفة، ومررت بزيد، وبعدت من عمرو ونحوها.

(٣) عطف على "به المفاعيل" أي وخرج المفعول المطلق.

## فإن المفعول المطلق عين فعله، والمراد بـ "فعل الفاعل": فعل اعتبر إنسانه إلى ما هو فاعل

= فحينئذ يخرج المفعول المطلق؛ لأنه ليس مغايراً لفعل الفاعل، بل هو عين فعل الفاعل؛ ولهذا قال: "بمعناه" في تعريفه. لا يقال: إذا أقيم المفعول المطلق موقع الفاعل مثل: ضُربَ ضَرْبَ شَدِيدٍ، فحينئذ وقع الفعل عليه؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون وقوع الفاعل لا قيامه، فيكف يصح ما ذكره من أنه لا يصح إسناد الوقوع إليه؛ لأنه عين فعله؛ لأننا نقول: المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد محصص، فحينئذ يكون مغايراً لفعل الفاعل، فحينئذ يصح إسناد الوقوع إليه، قال مولانا عص وتبعه الفاضل السهم: إن المفعول المطلق خارج من تعريف المفعول به بما خرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ لأن "ضرباً" في "ضربت ضرباً" لم يقع عليه فعل الفاعل؛ فأنسه لا يقال: إن الضرب واقع على الضرب، بل الضرب في "ضربت ضرباً" مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، لا مما وقع عليه فعل الفاعل، وكذا في المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإن المفعول فيه مثلاً لم يقع عليه فعل الفاعل، بل هو مما فعل فيه فعل مذكور، وكذا المفعول له والمفعول معه، فلا يحتاج في إخراجه إلى ما ذكره الشارح، هذا خلاصة ما ذكره الفاضلان المذكوران.

أقول: إن كلام الفاضلين المذكورين مبني على أنهما حملاً الحرف في قوله: "بلا واسطة حرف" على حرف الجر كما حمله المدرسون الذين في زماننا على هذا، والمشهور بين طلبة العلم أيضاً كذلك، فنقول: المراد من الحرف في قول الشارح هو الحرف مطلقاً، سواء كان حرف الجر أو غيره، وعليه يدل إيراد الحرف مُنْكَرًا؛ فإن السكرة في سياق النفي تفيد العموم أي بلا واسطة شيء من الحروف، فحينئذ كما يخرج قولنا: "مررت بزيد" كذلك يخرج المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه؛ لأن الواسطة فيها هي: في واللام والواو، بمعنى مع؛ لأنه وإن وقع أي تعلق عليها فعل الفاعل؛ لأن معنى التعلق هو النسبة والربط، ويكون للعامل ربط بمعموله ونسبة به، ولكن ذلك بواسطة الحرف، فإذا تعلق الفعل بلفظ الضرب من حيث إنه مفعول مطلق فيصدق تعريف المفعول به عليه، فحينئذ بقي المفعول المطلق، فهو خارج بما أخرج الشارح به؛ لعدم واسطة الحرف فيه، فاعلم ذلك، فإني رأيت علماء زماننا؛ فإنهم تكلموا على وفق الكلام الفاضل المذكور مولانا عص، ولكن الكلام بهذا الوجه يخل كلام الشارح المصدق الفصيح، وما ذكرناه خرج كلامه من الخلل، كما لا يخفى.

**والمراد بفعل الفاعل الخ:** وهذا دفع دخل مقدر تقريره: أن التعريف صادق على "زيد" في "ضُربَ زَيْدٌ" على صيغة المجهول؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل، وتقدير الجواب: أن المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إنسانه إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، فلا بد حينئذ أن يكون المفعول به غير الفاعل حقيقة أو حكماً، كما يكون غير الفعل أيضاً، وكذلك خرج الفاعل، إلا أن الشارح جعل المفعول ما لم يسم فاعله مادة الإشكال دون الفاعل؛ لمُناسبتة إلى المفعول به في الاشتراك في المفعولية، وحينئذ يظهر الجواب عن الفاعل بالطريق الأولى. لا يقال: لا يرد الإشكال على الفاعل؛ لأن الفعل قائم عليه؛ لأننا نقول: قد عرفت أن المراد من الوقوع هو التعلق.

حقيقة أو حكماً،<sup>(١)</sup> فخرج به<sup>(٢)</sup> مثل: "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المجهول؛ فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله،<sup>(٣)</sup> ولا يشكل بمثل: أعطي زيد درهما؛ .....

« قيل: التعريف يصدق على المبتدأ مثل: زيد ضربته؛ فإنه وقع عليه فعل الفاعل أي فعل اعتبر إسناده إليه؛ لأنه وقع فعل الفاعل على الضمير الراجع إلى زيد، فيكون الوقوع على ضمير الشيء وقوعاً لذلك الشيء كما يكون الإسناد إلى ضمير الشيء إسناداً إليه، لا يقال في جوابه بأن المراد أن المفعول به الاسم المنصوب الذي وقع عليه إلح؛ لأننا نقول: حيث يلزم الدور؛ لأنه عرف المفعول به الذي هو من المنصوبات، وأخذ المَعْرُوفَ في المَعْرُوفِ يستلزم الدور، تأمل. فالجواب عنه بأن المراد أن التركيب يدل على وقوع الفعل عليه، فلا يدل تركيب "زيدا" ضربته" عليه، بل يدل على أن يكون زيد فيه محكوماً عليه، ويمكن الجواب أيضاً بأن المراد هو وقوع فعل الفاعل عليه بلا واسطة، كما هو المتأد من التعريف.

قيل: هذا التعريف لم يصدق على "عمرا" في قولنا: "أعجني ضرب عمرا"؛ فإن قوله: "ضرب" فاعل "أعجني"، وهو أي الضرب عامل في "عمرا"، فيكون "عمرا" المفعول به للضرب، لا لـ "أعجني"، مع أنه لم يصدق عليه أنه فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل؛ لأن الفعل الذي اعتبر إسناده إليه هو "أعجني" لا الضرب، ويمكن الجواب بأن يقال: جاز أن يعتبر إسناد الضرب أيضاً إلى الفاعل؛ لأن المصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل، فيكون الضرب في قوة "أن يضرب"، وفيه ضمير هو فاعله. قال مولانا عرص: الأولى: "فعل أسند" موضع قوله: "فعل اعتبر إسناده"، وكذا الأولى موضع قوله: "فإنه لم يعتبر إسناده" لم يسند. أقول: يصدق على "زيد" في "ضرب زيد" أنه أسند فعل الفاعل إلى ما هو فاعل حقيقة في نفس الأمر، إلا أن عدم ذكر الفاعل إما جهله أو لتعظيمه أو غيرهما، لكن لم يعتبر إسناده إليه، فحينئذ فوله: "الأولى لم يسند موضع" فوله: "فإنه لم يعتبر إسناده" كادب لما عرفت.

**ولا يشكل بمثل إلح:** تقرير الإشكال: أن "درهما" في "أعطي زيد درهما" يلزم أن لا يكون مفعولاً به؛ لعدم وقوع فعل الفاعل عليه، بل وقع عليه فعل المفعول، وتقرير الجواب ظاهر من كلامه فندس سره، لا يقال: لا يحتاج إلى هذا التعميم في الجواب؛ لأنه وقع فعل الفاعل الحقيقي على "درهما" في تركيب من التراكيب وإن لم يقع ههنا؛ لأننا نقول: المراد هو كونه في هذا التركيب، لا يقال: يكون وقوع فعل الفاعل الحقيقي في هذا التركيب أيضاً، كما يكون فيه وقوع فعل الفاعل الحكمي؛ لأن دالاه شدن راواون لازم است؛ لأننا نقول: المراد هو وقوعه صريخاً ومطابقة لا التزاماً، فإن اللزوم لا اعتبار له.

(١) كمفعول ما لم يسم فاعله.

(٢) أي بقوله: "وقع عليه فعل الفاعل". (جمال)

(٣) فإن "ضرب" إنما يعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حكماً، وهو "زيد"؛ لأنه أقيم مقام الفاعل، ويتم الكلام به كما يتم بالفاعل، ثم أوقع الفعل عليه. (علوي)

فإنه يصدق على "درهما" أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه؛ فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل، فلا يرد أنه لو قال: "ما وقع عليه الفعل" لكان أخصر،<sup>(١)</sup> نحو: ضربت زيدا فإن "زيدا" قد وقع عليه - بلا واسطة حرف الجر - فعل اعتبرت إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

**وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه؛ لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه .....**  
لا حاجة إليه

**وبما ذكرنا ظهر إلخ:** لأنه بسبب ذكره خرج "زيد" في "ضرب زيد" ودخل "درهما" في "أعطي زيد درهما". **فلا يرد إلخ:** لا يقال: عدم الورد ممنوع؛ لأن للمعتز أن يقول: إن الاختصار في المتن مطلوب؛ لأننا نقول: نعم، لكن المعتز لم يدع مجرد الاختصار، بل يدعي صحة التعريف بدون ذكر الفاعل، مع كونه أخصر، فجوابه حينئذ ليس إلا أن يقال: بأن الاختصار مسلم، لكن صحة التعريف بدون ذكر الفاعل ممنوع، كما عرفت فائدة ذكره.

**وقد يتقدم إلخ:** وكذا يتقدم جميع المفاعيل على عاملها إلا المفعول معه، ولما كان الكلام في المفعول به، فلذا خصه بالذكر، فلا يرد ما ذكره الفاضل السمع من أن هذا الحكم حار في المفاعيل أيضا، فلا وجه لتخصيص البحث بالمفعول به. اعلم أن الظاهر من الفعل هو الاصطلاحي مع أنه يتقدم على غيره أيضا كاسم الفاعل والمفعول، ولكن مراده هو الفعل وما هو قريب به في العمل، وإليه يدل قوله: "لقوة الفعل في العمل" أي لقوة العامل الذي هو اسم الفاعل والمفعول أيضا في العمل، كما صرح به الشارح في آخر بحث التمييز، فأشار الشارح بقوله: "لقوة الفعل في العمل" إلى أن ذكر الفعل في عبارة المصنف ليس من قبيل الاكتفاء، بما هو الأصل كما في نظائره، ولا يتقدم على العامل الذي غير اسم الفاعل والمفعول؛ لضعفه في العمل.

(١) [لعل المورد نظر إلى أنه مفعول به، لكنه مرفوع] المورد الفاضل الهندي حيث قال: إنه لو قال المصنف **﴿﴾** في تعريف المفعول به: "ما وقع عليه الفعل" لكان أخصر، يعني أنه يصح التعريف بدون ذكر لفظ الفاعل مع كونه أخصر، والاختصار في المتن مطلوب، وتقرير الجواب: أن الاختصار مسلم، لكن صحة التعريف بدون ذكر الفاعل أهم؛ لما عرفت أنه بسبب ذكره خرج "زيد" في "ضرب زيد" ودخل "درهما" في "أعطي زيد درهما"، وإلا ينتقض التعريف طردا وعكسا، وقد يجاب بتقرير آخر، وهو أنه لو قال: "ما وقع عليه الفعل" لتبادر منه الفعل الاصطلاحي، فيخرج شبه الفعل، ويلزم ارتكاب المساحة في إسناد المتعلق إليه؛ فإن المتعلق بالمفعول به هو الحدث لا الفعل الاصطلاحي. (حادم أحمد)

متقدما ومتأخرا،<sup>(١)</sup> إما جوازا مثل: **اللَّهُ أَعْبُدُ، وَوَجْهَ الْحَبِيبِ أَمْتَى،** وإما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: **من رأيت؟ ومن تكرم بكرمك،**<sup>(٢)</sup> **هذا إذا** لم يكن مانع من التقديم، كوقوعه في حيز "أن"<sup>(٣)</sup> نحو: **من البر أن تكف لسانك،**<sup>(٤)</sup> ...

**من رأيت إلخ:** فالأول مثال الاستفهام والثاني مثال الشرط، والمراد بتضمنه له هو تضمن ما له صدر الكلام، ولا يخفى أنه قد يجب تقديم المفعول به عليه إذا كان بين كلمة "أما" وبين فاء الخزاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى: ٩)؛ فإن ﴿الْيَتِيمَ﴾ مفعول به لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ ولا بد من تقديمه؛ لأنه يجب الفاصلة بين "أما" وفاء الخزاء، وإنما لم يتعرض به الشارح؛ لأنه لا يجب تقديمه بعينه؛ لأن إيراد قـيل الفعل للفاصلة بينهما، وهي متحققة بإيراد شيء آخر بينهما بأن يقال: وأما اليوم فلا تقهر اليتيم.

**هذا إذا لم يكن إلخ:** أي المذكور، وهو التقديم على سبيل الجواز والوجوب إذا لم يكن الحجر، فقوله: "إما جوازا إلخ" إشارة إلى أن تقدم المفعول به على الفعل يكون بأحد الوجوه الثلاثة، وهي الجواز والوجوب والامتناع. **من البر أن تكف إلخ:** فلم يحز فيه تقدم المفعول به على فعله؛ لأن "أن" المصدرية إذا دخل على المضارع يصير في تأويل المصدر، فيصير جانب فعليته ضعيفا فلا يعمل فيما قبله. لا يقال: جاز تقديمه بأن يقال: أن لسانك تكف؛ لأننا نقول: حينئذ يلزم دخول "أن" على الاسم، وهو غير جائز. ويكون مانع آخر من تقديمه عليه، وهو أن يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة، مثل: "ليضربن زيدا".

فلا يصح أن يقال: زيدا ليضربن، ووجه المنع أن تقدم المفعول به للتأكيد والاهتمام أي اهتمام المفعول به، ونون التأكيد يكون لاهتمام الفعل، فيبينها تناف ظاهر، فإن من رأى تقدم المفعول به عليه حين اتصاله بالنون الثقيلة يتحيز ذهنه ظاهرا؛ فإنه لم يعلم أن المقصود منه اهتمام المفعول به أو الفعل؛ لما عرفت أن التأكيد يوجب كون الفعل أهم فينبغي التقديم الدال على كون المفعول به أهم، وإنما قلنا: ظاهرا؛ لعدم المناطات في الحقيقة؛ لأنه جاز أن يكون تقديمه عليه لاهتمام أمر واتصال نون التأكيد به لاهتمام أمر آخر، قال مولانا عـص: وفيه نظـر؛ لجواز أن يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام. وحاصله أن تقدم المفعول به لا ينحصر في الاهتمام؛ فإن تقديمه قد يكون =

(١) حالان عن الفعل أو المفعول، وخبران لـ "كان" الخذوف، واسمه الفعل أو المفعول. (عصمت)

(٢) بالفارسية: آن کسی را که اکرام میکنی تو اکرام میکند آنکس ترا. (بقا)

(٣) لأنه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها. (علوي)

(٤) بـزنی است ای که معنی کنی تو زبان خود را. (بقا)

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية أو حالية جوازا، نحو: "زيدا"  
 لمن قال: من أضرب؟ أي اضرب زيدا، فحذف الفعل<sup>(١)</sup> للقرينة المقالية التي هي  
 السؤال، ونحو: "مكة" للمتوجه إليها، أي تريد مكة، فحذف الفعل للقرينة الحالية.  
 وجوبا في أربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر؛ لوجوب الحذف في باب  
 الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم،<sup>(٢)</sup>.....

= للتخصيص بأننا نضرب زيدا ولا نضرب عمرا مثلا، أقول: تقدم المفعول به ليس إلا للاهتمام، ولكن سبب  
 الاهتمام قد يكون للتخصيص، وقد يكون للمدح أو غيرهما، وإنما يجديك نفعا إذا كان تقديمه متممضا  
 لتخصيصه بدون الاهتمام، وليس كذلك.

**العامل إلخ:** قيل: توصيف الفعل العامل إشارة إلى أن هذا الحذف غير مختص بالفعل، بل يعم شبه الفعل أيضا. من  
 من أضرب: لا يخفى عليك أن قول المصنف هذا يحتمل أن يكون مثالا لتقدم المفعول به على الفعل؛ فإن "من"  
 مفعول به. للقرينة الحالية: أي حاله قريته، وهو قصده وإرادته إلى مكة، فقله: "أي تريد مكة" بمعنى أتريد مكة؟  
 ليس للحصر: فإن ذكر الأعداد عند الجمهور ليس للحصر؛ فإنه لو قيل: في هذا البيت عشرون رجلا، ليس  
 ذلك للحصر، بل للتكثير؛ لأنه يصح وإن كان فيه أكثر من عشرين رجلا.

**الإغراء:** وهو بالفارسية: تيزساقن مثاله: أخاك أي الزم أخاك، وقوله: الزم بكسر الهمزة فحذف الفعل؛ لضيق  
 الفرصة. والمنصوب: أي باب المنصوب، ومثال المنصوب على المدح نحو: الحمد لله الحميد؛ فإن الظاهر أن  
 يكون "الحميد" مجرورا بأن كان صفة لله تعالى، فلما نصب يذهب الذهن إلى تقدير شيء أي أعني الحميد، وأما  
 إذا قرئ رفعه يكون المقدر حينئذ "هو"، أي الحميد هو، فيكون "هو" مبتدأ و"الحميد" خبره، ولكنه حينئذ ليس  
 مما نحن فيه، ومثال الذم نحو: أتاني زيد الفاسق الخبيث؛ فإن الظاهر أن يكون "الخبيث" مرفوعا، لأنه صفة  
 "زيد"، فلما نصب يذهب الذهن إلى تقدير شيء، أي أعني الخبيث، ومثال الترحم نحو: مررت بزيد المسكين؛  
 فإن الظاهر أن يكون "المسكين" مجرورا، فلما نصب يذهب الذهن إلى تقدير شيء، أي أعني المسكين أو أرحم  
 المسكين، فتعبير الكلام عن الظاهر يدل على هذه الأمور.

(١) إن شئت أظهرت، وإن شئت حذفت. (متوسط)

(٢) وذلك بأن يقطع صفة مدح أو ذم أو ترحم عن متابعة موصوفها في الإعراب؛ إظهارا لغرض المدح أو نحوه  
 بإضمار نحو: أعني؛ لأن فيه تعبير الأسلوب، وفي تعبير الأسلوب اهتمام بشأنه، والاهتمام به إنما يكون للمدح  
 أو الذم أو غيره. (ج)

بل لكثرة مباحثها<sup>(١)</sup> بالنسبة إلى هذه الأبواب.

أي باب الإغراء

الأول من تلك المواضع الأربعة **سماعي** مقصور على السماع، لا يتجاوز عن أمثلة

الموضع الأول

محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى، **نحو: امرأ ونفسه<sup>(٢)</sup>** أي اترك امرأ ونفسه

متعلق بالمعنى لا المعنى

**و«انتهوا<sup>(٣)</sup> خيرا<sup>(٤)</sup> لكم<sup>(٥)</sup>»** أي انتهوا عن التثليث واقتصدوا خيرا لكم، وهو التوحيد،

(الساء: ١٧١)

**لكثرة مباحثها:** أي مباحث الأبواب الأربعة؛ لما عرفت أن ذكر الأعداد عندهم يكون للتكثير لا للتحصير.

**على السماع:** أي لا يكون قاعدة يعلم له بها، بخلاف القياس؛ فإنه أيضا يعلم بالسماع من العرب، لكن يكون قاعدة يعلم ويقاس بها غيره، فلا إشكال حينئذ. **اترك إلخ:** أي اقصر يدك ولسانك منه، قالوا في قوله: "ونفسه" يحتمل أن يكون بمعنى "مع"، ويحتمل أن يكون للعطف بأن كان معطوفا على قوله: "امرأ" أي اترك نفس المرء. **واقصدوا خيرا إلخ:** قيل: لا نسلم أن "خيرا" مفعول به، لم لا يجوز أن يكون مفعولا مطلقا؟ أي انتهوا انتهاء خيرا لكم، فيكون "خيرا" صفة للمفعول المطلق المخذوف كما سبق في قوله: "خير مقدم" وسلمناه، ولكن العرب قد تذكر فعلة، فإذا قلنا: "انتهوا عن التعطيل تحصيلا" فيدل "انتهوا" على القصد الذي بعده أي واقصدوا تحصيلا؛ فإنهم قد يذكرون الفعل. وحوايه ما نقل عن العلامة التفتازاني من أنه يجب حذفه من حيث إنه وقع في كلام الله تعالى، فلا يجوز ذكره.

قال مولانا عصفري: إن الخير اسم تفضيل، والمفضل عليه هو التثليث أي تثليث الله تعالى، فيلزم أن يكون في تثليث الله تعالى حسن، لكن الأحسن هو القول بوحدة الله تعالى، مع أنه لا يكون الحسن في التثليث أصلا، فأجاب الفاضل المذكور عنه بأن المفضل عليه ليس هو التثليث، بل كل شيء، أي "واقصدوا خيرا لكم" أي من كل شيء. أقول: يرد عليه ما ذكره أيضا؛ لأن واحدا من كل شيء هو التثليث، إلا أن يقال: المراد كل شيء هو غير التثليث، أو يقال: يكون كل شيء مفضلا عليه باعتبار ما له صلاحية المفضل عليه من الأشياء، أو يقال: اسم التفضيل قد يستعمل بطريق الفرض كما في قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المومنون: ١٤) أو يقال: اسم التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل، وهما أي الأخيران جواب عن أصل الإشكال.

(١) لا يخفى أنه ليس للباب الأول من الأبواب المذكورة بحث فضلا عن أن يكون له مباحث كثيرة بالنسبة إلى باب الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم. (جمال)

(٢) والواو إما للعطف، أو بمعنى "مع"، وعلّة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال. (عت)

(٣) معناه بالفارسية: كونه كمن تودست از دین این مرد، و زبان خود را نصیحت کردن این مرد، و از دشنام دادن این مرد. (بقا)

(٤) أيها النصارى عما أنتم عليه من القول بالتثليث. (علوي)

(٥) وعند بعض الكوفيين أنه حال.

**وأهلاً وسهلاً** أي أتيت أهلاً، أي مكاناً مأهولاً معموراً لا خراباً، أو أهلاً لا عطف مثال على مثال  
عطف مثال على مثال  
أجانب،<sup>(١)</sup> ووطيت سهلاً<sup>(٢)</sup> من البلاد لا حزناً.

**والموضع الثاني** من تلك المواضع الأربعة: **المنادى**، وهو المطلوب إقباله أي توجهه إليك بوجهه<sup>(٣)</sup> أو بقلبه، .....

**أهلاً لا أجانب:** فإن من جاء من السفر فيقال له: أتيت أهلاً لا أجانب، والأجانب جمع الأجنبي، وهذا إشارة إلى جواز كون "الأهل" في هذا التركيب في مقابلة الأجانب، فيكون معناه: أتيت الأقارب لا الأجانب، فالتنوين في "أهلاً" على هذا التقدير عوض عن المضاف إليه، أي أهلاًك. **سهلاً:** يعني زمن سترم، والخزن: زمن يستولج ويكوش زار، والوطي: كوتقن راء، قال - قدس سره - في "الحاشية": السهل نقبض الجبل، والخزن: ما غلظ من الأرض.

**المنادى:** أي موضع وقوع المنادى، وفيه مسامحة. وقوله: "هو المطلوب إقباله" أي الاسم الذي طلب إقباله. لا يقال: إذا كان الألف واللام عبارة عن الاسم لم يصدق التعريف على شيء من أفراد المعرفة؛ لأنه لا يكون الإقبال للفظ، بل يكون للذات؛ لأننا نقول: إنهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دواها، وههنا كذلك، ويرد عليه مثل: يا الله؛ لأنه لا يصدق عليه أنه مطلوب إقباله، وأجيب بأن نداده تعالى مجاز؛ لتشبيهه تعالى بما له صلاحية النداء، ورد بأن القول بأنه تعالى غير صالح للنداء بعيد، وأيضاً القول بالتشبيه أي تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الإقبال غير مناسب، ويمكن أن يجاب بأن المراد مطلوب الإقبال ولو حكماً، فحينئذ يصدق التعريف عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة بالفارسية: جواب دون: ويرد عليه نحو: يا زيد لا تقبل؛ لأنه مهني عن الإقبال، فلا يكون مطلوب الإقبال. والجواب: أنه مطلوب الإقبال لسماع النهي، والمنهي عن الإقبال بعد توجهه.

**بوجهه أو بقلبه:** وبهذا التعميم يدفع الاعتراضين، الأول: أن من يكون وجهه إلى المنادي - باسم الفاعل - فإذا طلب توجهه بوجهه يلزم تحصيل الحاصل، والثاني: أن طلب التوجه بالوجه غير صحيح إذا كان بين المنادي - باسم الفاعل - وبين المنادى - باسم المفعول - حائل كالحائط مثلاً، فلا يصح الاكتفاء بالوجه في تعريفه. وأجيب عن الأول أيضاً بأن طلب توجهه أعم من أن يكون حدوثاً أو بقاء، فيكون فيه طلب التوجه لأجل بقاء وجهه إليه، فيكون الحدوث فيمن لا يكون وجهه إلى المنادي. وقال مولانا عصف: إنما عمم التوجه عن الحقيقي والحكمي؛ لدخول قولنا: يا الله وبها سماء وبها جبال وبها أرض، ثم قال: وفيه بحث من وجهين، الأول: أن جعل =

(١) أي كما جاز أن يكون صفة مكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجنبي. (عبد العفور)

(٢) بالفارسية: گرمی تو جانک نرم از شهر، به جانک در شهر. (بقا)

(٣) فيه أنه يخرج نحو: يا الله، فالأولى أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة. (عبد الغفور)



كما إذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه،<sup>(١)</sup> حقيقة مثل: يا زيد، أو حكماً مثل: يا سماء ويا  
 جبال ويا أرض، فإنها نزلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء،<sup>(٢)</sup> ثم أدخل عليها  
 حرف النداء وقصد نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المندوب؛ لأنه  
 المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، .....  
 وروى عنه ثعلب

= الله تعالى منزلة من له صلاحية النداء ترك الأدب، والثاني: أنه لما عمم التوجه عن الحقيقي والحكمي فهذا التعميم  
 يعني عن التعميم الأول، وهو بوجهه أو بقلبه، بل لا بد أن يكتفي بالوجه حينئذ؛ لأن من يكون وجهه إلى المنادي  
 - باسم الفاعل - ومن يكون بينه وبين المنادي حائل، داخل في التوجه الحكمي بالمعنى الذي ذكره. أقول: نعم،  
 التوجه بالوجه حقيقة داخل في التوجه الحكمي، ولكن لا يحتاج إلى إحالة فيه؛ لصحة إجراء التوجه الحقيقي إلى  
 الوجه، بخلاف السماء والأرض والجبال؛ فإنه لا يصح إجراء التوجه الحقيقي إليها. وإن قلت: تفسيره بالوجه والقلب  
 يشكل بقولنا: يا الله، قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد من القلب هو العلم من فيل ذكر الخلل وإرادة الخلل، ويكون  
 للواجب تعالى علم، وأيضاً جاء الوجه بمعنى الذات أيضاً، فيكون الوجه شاملاً للمعنيين، فيشمل الواجب.

**كما إذا ناديت إلخ:** أي يتوجه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت من هو متوجه إليك بوجهه حقيقة مثل:  
 يا زيد، أو متوجه إليك بوجهه حكماً مثل: يا سماء ويا جبال إلخ، ولو سلم أن كون الشيء مطلوب الإقبال  
 حكماً يستلزم كونه منادى حكماً، فنقول: لما كان الكلام في المفعول به الذي يكون فعله واجب الحذف قباساً،  
 فيبعي أن يجعل المنادى أعم من الحقيقي والحكمي؛ لينناول جميع أقسام المفعول به.

**صلاحية النداء:** أي من له صلاحية كونه مطلوب الإقبال حقيقة. **يطلب إقباله:** حقيقة بوجهه أو بقلبه.  
**بخلاف المندوب:** أي ليس المندوب منادى حكماً؛ لأنه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، لا بأن نزل منزلة  
 المنادى فأدخل حرف النداء عليه.

(١) المقصود من النداء إحضار المنادى بالقلب حتى يلقى إليه ما ينادى له، والإقبال بالوجه غير مطلوب أصلاً،  
 فأعلم ذلك. (عت)

(٢) ومنه نداؤه تعالى؛ إذ لا وجه له ولا قلب، نزل منزلته ثم أدخل حرف النداء، وذلك لأن القرآن نزل على  
 لسان العباد، أي على أسلوب التخاطب بينهم، فيتحقق الإذن في مثل هذا التخاطب، وإنما أدرج الأمثلة  
 المذكورة بارتكاب التكلف المذكور؛ لقلة تلك الأمثلة، ولم يرتكب مثل ذلك في المندوب لكثرة. (عت)

لا لتزيله منزلة المنادى وقصد ندائه، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وفيه تحكم؛<sup>(١)</sup> فإن المندوب أيضا - كما قال بعضهم - منادى مطلوب إقباله حكما على وجه التفجع، فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تناديه <sup>خبر إن</sup> وتقول له: تعال، فأنا مشتاق إليك، فالأولى إدخاله تحت المنادى كما فعله صاحب "المفصل"، وقيل: الظاهر من كلام سيبويه أيضا أنه داخل في المنادى،<sup>(٢)</sup>.....  
صاحب الفتح القائل هو الرضي

**وقصد:** بالكسر عطف على "تنزله". لا يقال: إن المصنف لو لم يدخل المندوب تحت المنادى فلا بد على المصنف أن يقول: "ووجوبا في خمسة مواضع"، لا "في أربعة مواضع"؛ لأننا نقول: ذكر الأربعة في العنوان إشارة إلى أن له مناسبة بالمنادى، ثم بين فيما بعد أحكاما خاصة له إشارة إلى أنه ليس من المنادى. **فخرج:** أي المندوب، "بهذا القيد" وهو المطلوب إقباله. وفيه تحكم: أي في إخراج المندوب بقوله: "المطلوب إقباله"، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي، تحكم، أو في عدم إدخال المندوب بتعميم هذا القول، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال ويا أرض، فيه تحكم. **على وجه إلخ:** فيكون في المنادى طلب الإقبال فقط، وفي المندوب طلب الإقبال المقيد بوجه التفجع، وإليه يشعر قوله: فإذا قلت إلخ، فإذا ناديت ميتا على وجه التفجع فكأنك تقول: فارجع إلي؛ فأني مشتاق إلى وجهك. لا يخفى عليك أنه يمكن تنسيق عبارة المصنف على وجه لم يتوجه عليه قوله: "فيه تحكم" بأن المصنف إنما قال في العنوان: "ووجوبا في أربعة مواضع"، ولم يقل: "في خمسة مواضع" للتبني على أنه داخل فيه، ثم بين أحكاما خاصة له مثل دخول لفظ "وا" على المندوب دون المنادى للإشارة إلى أن المندوب أيضا قسم من أقسام المنادى، ولكن لما كان لهذا القسم من المنادى أحكام خاصة أفردته بالذكر، غاية ما في الباب أن هذا خلاف المتبادر. **تعال:** هو أمر بالفارسية: ياتو. فالأولى إدخاله: قيل: إنما لم يدخله في المنادى؛ لعدم لفظة "وا" فيه، مع أنها موجودة في المندوب، فإذا أدخله في المنادى فبيني أن ينادى بالة نداء المنادى، مع أن لفظة "وا" ليست من آلة ندائه، واعترض أيضا بأنه لو أدخل فيه يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز؛ لأن استعمال "يا" في المندوب مجاز، واستعماله في المنادى على سبيل الحقيقة. **كلام سيبويه:** حيث قال: وانتصابه مجازا إذا كان مفردا معرفة، كقولك: يا زيد، ثم قال: أو مندوبا نحو: يا زياده.

(١) أي حكم من غير دليل. (جمال)

(٢) حكما، وأجيب بأن وجه إخراجه عن تعريف المنادى: أنهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا: حروف النداء خمسة، ولم يقولوا: ستة، وأجيب بوجه آخر بأن المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم، فاستبعد المصنف جعله مجازا ملحقا بالحقيقة، بخلاف ما عده؛ فإنه قليل الوقوع، فناسب أن يجعل بابا على حدة. (عمر)

بحرف نائب مناب "أدعو"<sup>(١)</sup> من الحروف الخمسة، وهي "يا وأيا وهيا وأي والهمزة"، واحترز به عن نحو: ليقبل زيد<sup>(٢)</sup> لفظاً أو تقديرًا تفصيل للطلب أي طلباً لفظياً بأن تكون آلة الطلب لفظية نحو: يا زيد، أو تقديرياً بأن تكون آلهة مقدرة نحو: **يُؤَسِّفُ** **أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**، أو للنياحة أي نياحة لفظية بأن يكون النائب ملفوظاً أو تقديرية بأن يكون النائب مقدرًا كما في المثالين المذكورين، .....

وأي: بفتح الهمزة، واعلم أن "يا" تكون للنداء القريب والبعيد والمتوسط، ونقل عن المصنف أنها للنداء البعيد، ويرد عليه قولنا: يا الله، وأجيب عن ذلك بأن الداعي في أمثال هذا النداء استبعد نفسه عن مرتبة المدعو، و"أيا" و"هيا" للنداء البعيد اتفاقاً، و"أي" للنداء المتوسط، والهمزة للنداء القريب، ثم لا ينادى الله تعالى إلا بـ"يا"، وأيضاً قد يحذف "يا" في المنادى دون غيرها. **ليقبل زيد**. فإنه ليس منادى وإن طلب إقباله؛ لعدم صدق قوله: "بحرف نائب مناب أدعو". **بأن تكون إلخ**: لا يقال: في جواز حذف حرف النداء مع كونه نائباً ومحل بالمقصود؛ لأننا نقول: قد يحذف النائب إذا كان له قرينة كما في "ضربي زيد قائماً"، والقرينة ثابتة ههنا، وهي كون المنادى علماً؛ لأنه إذا حذف حرف النداء مه يسبق الذهن إلى أنه منادى؛ لكثرة نداء العلم.

**أو للنياحة**: وإنما لم يجعل تفسيراً للحرف، ولم يقل: الحرف لفظاً أو تقديرًا، كما يقتضيه سوق كلام المصنف حيث قال: "وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو"؛ لأنه لا يصح جعله تفسيراً للحرف إلا بتكلف بأن يقال: سواء كان الحرف لفظاً أو تقديرًا بتقدير "كان"، حتى يحصل العامل لقوله: "لفظاً أو تقديرًا"، بخلاف ما إذا كان تفسيراً للنائب؛ فإن نفسه عامل فيهما، فعلى ما ذكره من الاحتمالين يكون "لفظاً أو تقديرًا" صفة للمفعول المطلق المحذوف. لا يقال: إن حاصل ما ذكره هو أن حرف النداء في المنادى قد يكون ملفوظاً وقد يكون مقدرًا، فلا حاجة إلى ما ذكره المصنف فيما بعد من قوله: "ويجوز حذف حرف النداء"، لأننا نقول: ذكره فيما بعد لإفادة الاستثناء المذكور بقوله: "إلا مع اسم الجنس إلخ".

(١) الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية. (عبد العمور)

(٢) ولم يقل: "عن نحو: أطلب إقبال زيد" كما قال بعضهم؛ لأنه ظاهر في الإخبار، فلا يكون "زيد" فيه مطلوباً إقباله، بل خبراً عن طلب إقباله. (عبد العمور)

أو للمنادى، والمنادى الملقوظ مثل: يا زيد، والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا أي ألا يا قوم اسجدوا، وانتصاب المنادى عند سبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصل "يا زيد" أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفاً لازماً؛ لكثرة استعماله<sup>(١)</sup> ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وعند المبرد بحرف النداء؛ لسده مسد الفعل،<sup>(٢)</sup> (٤٠٣).

**أو للمنادى:** فحينئذ يكون قوله: "لفظاً أو تقديراً" حالاً من الضمير في "إقباله"، ويجوز الحال عن المضاف إليه حين جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. لا يقال: إذا كان قوله: "لفظاً أو تقديراً" تفصيلاً للمنادى، فلا حاجة حينئذ إلى قوله: "وقد يحذف المنادى" على ما ذكره في آخر المبحث، لأننا نقول: ذكره لإفادة قوله: "لقيام قرينة جواز". قيل: إذا كان "لفظاً أو تقديراً" تفسيراً للمنادى فما وجه تخصيص المنادى باللفظي والتقديرى؛ فإن المفعول به والمفعول المطلق وكذا الحال والتمييز يكون محذوفاً ومذكوراً؟ والجواب: أن قوله: "لفظاً أو تقديراً" يكون تفسيراً لأحوال المنادى، لا تفسيراً لنفسه؛ لأنه المطلوب إقباله، سواء كان ملفوظاً أو مقدرًا.

**ألا يا اسجدوا:** يحذف الألفين معاً؛ لأن أحدهما همزة الوصل فهي ساكنة، والألف أيضاً ساكنة، فلبزم التقاء الساكنين. **لكثرة استعماله:** فبكون الحذف فيه مطلوبة، ولفظة "يا" خفيفة بالنسبة إلى "ادعوا"؛ لأنها أقل حرفاً. **ولدلالة حرف إلخ:** لأنه للنداء، وهو طلب التوجه إلخ، فبدل عليه أي الطلب، فقوله: "ولإفادته فائدته" عطف تفسيرى لسابقه، أي وتفيد فائدته بحسب المعنى أي معنى الفعل، وهو الطلب. **لسده مسد الفعل:** أي قاتم مقام الفعل في العمل لا في إفادة معنى الفعل، فلا يرد ما ذكره مولانا عص على قوله: وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد إلخ يعني أن الحذف لا يقوم مقام الفعل في إفادة معناه حتى يستعني عن تقديره، فهو إنما يقوم مقامه في =

(١) وكثرة الاستعمال تناسب التحفيف، ولدلالته عليه وإفادته فائدته فلا حاجة إلى ذكره، فحذف حذفاً لازماً. (علوي)

(٢) فالفعل المقدر معرول عن العمل، ويعمل في المنادى ما سد مسده؛ لأن المراد جعله عاملاً مجازاً لسده مسده؛ فإنه لا مخالفة بينه وبين سبويه. (عصمت)

(٣) فيه أن القول بأنه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل إليه مجازاً، والظاهر أن سبويه يجوز هذا المجاز. (عبد الغفور)

(٤) أي لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له؛ لأنه لما حذف الفعل وجوبا، وقام الحرف مقامه، وعزل الفعل عن العمل، ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه، ورد بأن الفعل الناصب له وإن حذف لفظاً إلا أنه مقدر نية، والمقدر في النية كالمفوظ لفظاً، وإذا كان ملفوظاً فالعمل له ليس إلا، وإذا كان مقدرًا فالعمل له أيضاً لقوته في العمل، فيعمل سواء كان ملفوظاً أو مقدرًا. (محرم)

وقال أبو علي في بعض كلامه: إن "يا" وأخواتها أسماء الأفعال،<sup>(١)</sup> فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف،<sup>(٢)</sup> وعلى المذاهب كلها مثل: "يا زيد" جملة، وليس المنادى أحد جزئي الجملة، .....  
المستند والمستند إليه

= العمل، فلا بد أن يكون المقدر أحد جزئي الجملة. وأقول: الظاهر أن الحرف يقوم مقام الفعل في إفادة معناه. وإن قلت: لا يكون بين سيويه والمرد مخالفة في ذلك؛ لأن سيويه أيضا قائل بكون لفظه "يا" نائية منابه كالمرد، فيكون عاملا عندهما جميعا، قلت: المراد يجعله عاملا فيه حقيقة عند عدم الفعل، كما يكون العامل في الضمير الذي في تحت الظرف في قولنا: زيد في الدار هو الظرف -- وهو "في الدار" -- حقيقة عند عدم الفعل، وأما عند وجود الفعل يكون عامل الضمير المذكور هو الفعل، وأما سيويه فلا يجعله عاملا إلا على سبيل التحوز، فحرف النداء عنده مجرد النياية.

وفيه بحث بأن قول المراد: "لسده مسد الفعل" يدل على أن إطلاق الانتصاب على حرف النداء ليس أصالة بل بالجاز؛ لأن هذا الإطلاق لأجل أنه نائب منابه، فيكون الناصب حقيقة هو الفعل المقدر، فلا يكون بين مذهب سيويه وبين مذهب المراد مخالفة حيث؛ لأن سيويه أيضا قائل بكون حرف النداء عاملا فيه مجازا، لا يقال: إن "في الدار" في "زيد في الدار" نائب مناب العامل، مع أنه عامل في الضمير حقيقة، فالنياية لا تنافي العمل على سبيل الحقيقة؛ لأننا نقول: لا نسلم أن الظرف نائب مناب العامل، بل العامل فيه مقدر، فعند عدم العامل انتقل الضمير من الفعل إلى الظرف كما قالوا، وأحيب عنه بأنه جاز أن يكون معنى قول المراد أن الفعل قد صار معزولا عن العمل وأخذ عمله حرف النداء بطريق الإرث، فيكون ناصبا له حقيقة.

**أسماء الأفعال:** أي أسماء الأفعال التي هي ناصبة؛ لأنه حيث يكون الضمير مستترا فيه بخلاف ما إذا كانت رافعة. لا يقال: إن اسم الفعل بمعنى الماضي والأمر مع أن حرف النداء بمعنى "أدعو" بصيغة المتكلم المضارع؛ لأننا نقول: جاز أن يكون اسم الفعل عنده معنى المضارع، أو نقول: حرف النداء بمعنى "أقبل" وفاعله ضمير مخاطب، فأحد جزئي الجملة هو المنادى عنده. **جملة:** أي نائب منها وتفيد إفادتها.

(١) تنصب المنادى على المعنوية كما تنصب أسماء الأفعال المتعدية المفعول به، مثل: رويد زيدا، وها زيدا، وعليك زيدا، ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، وهي على حرف واحد، وإن قال الرضي فيه ما قال. (محرم)

(٢) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا، وهو حرف النداء؛ لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المراد، واسم فعل عند أبي علي. (محرم)

فَعَنْدَ سَيُوبِيه جِزْءُ<sup>(١)</sup> الْجُمْلَةِ أَيِ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ<sup>(٢)</sup> مَقْدَرَانِ، وَعَنْدَ الْمَبْرَدِ حَرْفُ النَّدَاءِ قَائِمٌ مَقَامَ أَحَدِ جِزْئِي الْجُمْلَةِ أَيِ الْفَعْلِ، وَالْفَاعِلُ مَقْدَرٌ<sup>(٣)</sup>، وَعَنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَحَدُ جِزْئِيهَا اسْمُ الْفَعْلِ<sup>(٤)</sup>، وَالْآخِرُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ<sup>(٥)</sup>.

**ويبين<sup>(٦)</sup> أي المنادى، قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب؛ لقلتها<sup>(٧)</sup> بالنسبة**

المصنف

**ويبين:** أي يجب أن يبين، لا أنه يجوز أن يبين؛ لأن ظاهر الحال في المسائل الوجوب لا الجواز، فالعلم الموصوف بـ"ابن" مستثنى عن الحكم كما سيأتي، كذا ذكره مولانا عص. **قدم بيان الخ:** أي قدم بيان المنادى المفرد المعرفة، وبيان المنادى المخفوض، وبيان المنادى المفتوح بالألف على المنادى المنصوب الذي يكون مضافاً ومشبهاً به ونكرة صرفة، وأنت خبير بأننا لا نحتاج إلى بيان التقديم إلا أن للسائل أن يقول: الأولى تقدم بيان المنادى المنصوب عليها؛ لأنه قسم من أقسام المفعول به، وهو منصوب، فحينئذ يحتاج إلى بيان التقديم قطعاً. **قلتها:** لا يقال: إن المراد إما قلتها باعتبار الأنواع أو الأفراد، وإن كان الأول فالقلة ممنوعة؛ لأن كل واحد من البناء والخفض والفتح يكون نوعاً واحداً، فالجموع ثلاثة أنواع، وكذلك النصب ثلاثة أنواع: مضاف وشبه والنكرة الصرفة، وإن كان الثاني فهو غير معلوم، وعلمه مسند جداً؛ لأننا نقول: المراد هو الأول لكن المراد =

(١) أي جزءان، حذف النون للإضافة.

(٢) أعني "أدعو" مع الضمير المستتر. (عل)

(٣) فيه أنه يلزم حذف الفاعل وحده مع أنهم ليسوا قائلين به. (جمال)

(٤) يعني أن "يا" وأحوالها أسماء الأفعال وضعت لمعنى "أدعو". (علوي)

(٥) [كما في "أف" معنى أتضح] أي حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كأسماء الأفعال، فيكون جزءاً الجملة كلاهما مذكورين إلا أن أحدهما يعني المسند ملفوظ، والآخر يعني المسند إليه مستتر فيه، فالمنادى ليس أحد جزئيهما أيضاً، والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيوبيه عند المصنف، ولذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف، وإليه ذهب العلامة الزمخشري أيضاً. (محرم)

(٦) أي يجب، لا أنه يجوز؛ لأنه ظاهر الحال في المسائل، لأن الجواز في السعة لا الضرورة؛ لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب. وهو جزء الشرط على تقدير جواز تقدم الجزاء على الشرط، وإلا فالجزء مخذوف. (محرم)

(٧) أي لقلة كل واحدة من الأمور الثلاثة؛ لأن كل واحدة منها واحد، وبيانه أيضاً واحد، بخلاف النصب؛ لأنه وإن كان واحداً إلا أن محله ثلاثة، فكل واحد من الثلاثة واحد بالذات والمحل، والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل، والواحد مقدم على المتعدد. (جمال)

إلى النصب، ولطلب<sup>(١)</sup> الاختصار في بيان النصب بقوله: "وينصب ما سواهما" على ما يرفع به أي على الضمة<sup>(٢)</sup> أو الألف أو الواو<sup>(٣)</sup> التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء،

= من قوله: "لقلتها" هو قلة كل واحد من أنواعها بالنسبة إلى أنواع النصب، أو نقول: المستغاث نوع واحد سواء كان بالألف أو الألف، وإليه يدل قوله: "وينصب ما سواهما" ثم حل القلة على القلة بحسب التحقق والاستعمال غير مناسب؛ لأن الشروع في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب الكثير والقليل بحسب الذكر لا بحسب التحقيق.

**ولطلب الاختصار:** لا يقال: يمكن اختصار المنادى في المفرد المعرفة أيضا بأن يقال: المنادى المنصوب في كذا، والمنادى المستغاث بالألف في كذا، والمنادى المستغاث بالألف في كذا، وما سواهما منادى مفرد معرفة؛ لأننا نقول: الاختصار المذكور في الكتاب مرجح؛ لأن الاختصار فيه في ثلاثة أشياء، وهي المنادى المضاف والمشبّه به والنكرة الصرفة بخلاف الاختصار فيما ذكر؛ فإن الاختصار فيه في شيء واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة.

**أي على الضمة:** فإن قلت: لم يبيّن على الضمة دون السكون أو على حركة أخرى؟ قلت: أما بناؤه على الحركة فلإشارة إلى أن بناءه عارض لا أصلي، ولو بني على الفتح لانتبس بعمل "لا"، ولو بني على الكسر لانتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذف ياءه واكتفى بالكسر، كما في قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ﴾ والأصل: يا عبادي. لا يقال: الإعراب لا ينحصر فيها؛ فإن النون في "يضربان" أيضا إعراب؛ لأننا نقول: الكلام في إعراب الاسم.

**في غير إلخ:** إنما قال ذلك لدفع ما يقال: إن المنادى المبني لا يكون مرفوعا حين كونه منادى، ويحتمل أن يكون إيراده لدفع ما يقال: يلزم من كلامه أن يتجمع البناء والإعراب في اسم واحد، ويلزم أن يكون كل من الضمة والألف والواو رفعا في المنادى المفرد المعرفة، فيكون إطلاق المنادى عليه باعتبار ما يؤول أي باعتبار ما يصير منادى بعد ذلك، ففيه مجاز، وارتكاب المجاز لأجل أن الضمير في "يرفع" راجع إلى المنادى، وأما إذا كان راجعا إلى الاسم ليندفع المجاز كما هو اختيار بعض الشارحين، فهو خلاف سوق الكلام؛ لأن السوق يقتضي أن يكون الضمير في "يرفع" إلى المنادى؛ لأن الكلام فيه.

(١) إذ بالقياس إلى ما علم بتعين مواضع النصب من غير حاجة إلى تحصيلها. (عبد الغفور)

(٢) [لفظا أو تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء. (عبد الغفور)] أشار بذلك إلى دفع اعتراض ورد ههنا، وهو أن الضمير في "يرفع" عائد إلى المنادى، فيكون المعنى: ويبني على ما يرفع به من حركة أو حرف، وأنت تعلم أن المنادى لا يرفع بحال، وتقرير الجواب: أن المراد يرفع به المنادى في غير صورة النداء، ولا شك أنه يرفع به فيها، أو أن لا ضمير في "يرفع" يرجع إلى المنادى، بل هو مسند إلى الجار والمجرور، فيكون المعنى: يبني المنادى على الحركة أو الحرف الذي يرفع به، ويقع إعراب الرفع به. ودفع الاعتراض بإرجاع الضمير إلى مطلق الاسم بعيد غير ملائم لسوق الكلام. (عل)

(٣) كما مر في الإعراب التقديري واللفظي. (محرّم)

أو الفعل<sup>(١)</sup> مسند إلى الجار والمجرور، أعني "به" ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير<sup>(٢)</sup> إلى الاسم غير ملائم؛ لسوق الكلام إن كان أي المنادى مفردا أي لا يكون مضافا<sup>(٣)</sup> ولا شبه مضاف، وهو كل اسم لا يتم معناه.....  
أي المشابه للمضاف

**أو الفعل مسند إلخ:** وحيث لا يحتاج إلى قوله: "في غير صورة النداء"، لا يقال: لا يكون لهذا القول معطوف عليه؛ لأننا نقول: هذا عطف بحسب المعنى بأن المراد من قوله: "يرفع به" الفعل وهو "يرفع" مسند إلى الضمير الذي هو راجع إلى المنادى، فكأنه قال: من الفعل مسند إلى المنادى، فحيث يكون قوله: "به" ظرف لعم متعلق بالفعل المذكور، أو الفعل مسند إلى قوله: "به"، أي بيني المنادى على ما يكون الرفع به، فلا يذكر محل الرفع حينئذ، فقوله: "به" حيث مفعول ما لم يسم فاعله، **وإرجاع الضمير إلخ:** أي إرجاع الضمير في "يرفع" إلى الاسم لا إلى المنادى؛ لدفع ما مر غير ملائم لسوق الكلام لما عرفت آنفا، قال الفاضل السم: يجوز إرجاع الضمير إلى الاسم الذي في المنادى؛ لأن المراد بالمنادى الاسم المطلوب إقباله، فيحوز إرجاعه إليه مع قطع النظر عن وصفه كإرجاع "هو" إلى العدل في ﴿اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: ٨).

أقول: المراد من الاسم المذكور إما الاسم المطلوب إقباله وهو المنادى، أو الاسم الأعم، وعلى الأول يلزم كون المنادى المبني مرفوعا، أو يلزم اجتماع الإعراب والبناء، وعلى الثاني يلزم ما ذكره من أن إرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم؛ لسوق الكلام كما لا يخفى، ولعل الفاضل المذكور أخذ كلامه من كلام مولانا عص حيث قال: ولك أن تحل الضمير إلى ذات المنادى، فيكون من قبيل ﴿اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾. أقول: ذات المنادى هو اسم مع قطع النظر عن كونه منادى، فحيث يدفعه قوله: "وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام"؛ فإن إرجاع "هو" إلى العدل لسوق الكلام مخالف لإرجاعه إلى ذات المنادى.

**ولا شبه مضاف:** قيل: إن المفرد لا يقع مقابلا لشبه المضاف في كلامهم، وأحجب بأن المفرد ههنا مقابل للمضاف فقط، لكنه أراد من المفرد هو المفرد الكامل، وهو بيان حاصل المعنى؛ فإنه إذا لم يكن مضافا، فيحتمل أن يكون له مناسبة به، فأردا نفيه أيضا؛ لأنه يصير مفردا كاملا حينئذ.

**وهو كل اسم إلخ:** أي المشابه للمضاف كل اسم إلخ، قيل: إن "رجلا" في قولنا: "يا رجلا يصلح" أن يكون مشابها للمضاف مع أنه يتم معناه، ولا يحتاج إلى انضمام قولنا: "يصلح" إليه كما يحتاج إلى الانضمام في قولنا: "طالعا جبلا"، والجواب عنه بأن المشابه للمضاف كل اسم عامل في اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه، أو اسم نكرة موصوفة بالجملة، مثل: "يا رجلا يصلح"، أو اسم علم عطف عليه اسم، آخر مثل: يا زيد أو عمرو.

(١) عطف بحسب المعنى؛ إذ كأنه قال: الفعل مسند إلى ضمير المنادى أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور. (عبد الغفور)

(٢) لأن الكلام مسوق لبيان المنادى، لكنه خال عن التكلف في رجح الضمير إلى المنادى. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن المفرد مقابل للمضاف. (ج)



إلا بانضمام أمر آخر إليه،<sup>(١)</sup> معرفة قبل النداء<sup>(٢)</sup> أو بعده، وإتباع بني المفرد المعرفة؛  
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لـ "كاف" الخطاب الحرفية،  
التي هي الصمير  
وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً،<sup>(٣)</sup> .....

**معرفة قبل النداء إلخ:** ولقائل أن يقول: أن كونه معرفة بعد النداء غير جائز؛ لأنها شرط وهو مقدم على  
المشروط، إلا أن يقال: هذا الشرط يكون شرطاً للاسم الذي يجعل له منادى أي لذات المنادى، إلا أن كون  
ذات المنادى معرفة يكون بإطلاق العام أي قبل النداء أو بعده.  
**لفظاً ومعنى:** أما لفظاً فلكونهما جميعاً مفرد، وأما معنى فلكونهما معا للتعريف ولكونهما معا للخطاب.  
**لكاف الخطاب الحرفية:** وإنما يكون الكاف في "ذلك" كاف الخطاب؛ لأن الكاف عارض على أسماء الإشارة  
لا جزء لها؛ فإن اسم الإشارة هو ذا، وإدخال اللام للفرق بينه وبين "ذاك"، وكذلك الكاف عارض لضمير  
المنفصل مثل: إياك، وإنما اعتبر هذا الكاف حرفاً؛ لامتناع وقوع اسم الظاهر موقعها؛ فإن اسم الظاهر لا يقع  
موقع الحرف، ولا موقع ما اعتبره حرفاً، وإذا عرفت هذا فلا يرد أن هذا الكاف إذا كان حرفاً فكيف يكون  
معرفة؛ لأن المعرفة والنكرة قسمان من الاسم؟ ويمكن أن يقال: عدم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب  
الحرفي، فليتأمل.

**وكونه مثلها إلخ:** أي ولكون المنادى المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية إفراداً إلخ، وإنما زاد هذا لبناء المنادى  
المذكور، ولم يكتف بوقوع المنادى موقعه؛ لأن مجرد الوقوع لا يكون سبباً لبنائه، وإلا يلزم بناء جميع المنادى  
لوقوع جميع المنادى موقع الكاف في "أدعوك" كما لا يخفى، قيل: وقوع المنادى موقعه إما أن يكون سبباً  
للمشاهدة أولاً، وإن كان الأول فلم لم يقل أولاً؛ إن المنادى المفرد المعرفة مجيء؛ لأنه مشابه للكاف في "ذلك"  
و"إياك"؛ لأن مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء؟ لا يقال: لا نسلم كون مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك  
الشيء؛ لحواز تعابير المشاهين؛ لأننا نقول: لا تعابير ههنا؛ لأنه يشبه للكاف التي في "أدعوك" في الإفراد والتعريف، =

(١) إما معمول للأول، نحو: يا طالعا جبلا، وإما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون للمعطوف مع  
المعطوف عليه اسماً لشيء واحد، نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛ لأن الجمع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة، فهو خمسة  
عشر إلا أنه لم يركب لفظه، ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً أو لا؛  
فإنه مضارع للمضاف، وهو ظاهر مذهب سيبويه. (عل)

(٢) لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع؛ لأننا نقول: الممتنع اجتماع آلي التعريف. (عبد الغفور)

(٣) إنما اعتبر هي؛ ليقري جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف، وما في حكمه والنكرة العبر المعينة. (عبد الغفور)

وذلك لأن "يا زيد" بمنزلة أدعوك، وهذه الكاف ككاف "ذلك" لفظاً ومعنى، وإنما  
 أي بيان ذلك الاسمية  
 أي لفظ ذلك  
 قلنا ذلك؛ لأن الاسم لا يبيّن إلا لمشابهة الحرف أو الفعل، ولا يبيّن لمشابهة الاسم  
 كالمذي أي لمناسبة كاسمها الأفعال  
 المبني، مثل: يا زيد، ويا رجل، مثالان لما هو مبني على الضمة أو لها معرفة قبل النداء،  
 وثانيهما معرفة بعد النداء، .....

= فيكون المنادى المذكور مشابهاً للكاف التي في "ذلك" و"إياك" في الأفراد والخطاب والتعريف، ولو سلم التغير  
 فقول: المراد من المشابهة هو المناسبة، والمناسب للمناسبة للشيء مناسب لذلك الشيء وإن كان بواسطة، فقولهم:  
 المبني ما ناسب مبني الأصل بمعنى المناسبة مطلقاً، سواء كان بواسطة أو بغير واسطة، وإن كان الثاني فذكره  
 مستدرك بلا فائدة، وأجيب باختيار كل من الشقين: أما باختيار الثاني؛ فلأنه لما وقع موقعه فوجد له بوقوعه موقعه  
 مناسبة إلى الكاف الذي في "أدعوك"، ولكنه أي الكاف الذي في "أدعوك" يشبهه للكاف الذي في "ذلك"  
 و"إياك"، بحيثند يكون للمنناد مناسبة بأمر هو مشابه لمبني الأصل، فواحد من المواضع التي هو سبب للمشابهة  
 لمبني الأصل هو هذا، كما ذكر في بحث المبنيات، وأما باختيار الأول؛ فلأنه حينئذ يحصل زيادة المشابهة، وذلك  
 لأن مشابته لكاف "أدعوك" أكثر من مشابته لكاف "ذلك" و"إياك"؛ لأنه مشابه لكاف "أدعوك" في الأفراد  
 والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه، ووقوعه موقعه متنف في مشابته لكاف "ذلك" و"إياك".

**ذلك:** أي الكاف في "أدعوك" مشابه لفظاً ومعنى لكاف "ذلك" و"إياك". **لأن الاسم الخ:** قيل: هذا الحصر باطل؛  
 لأن الاسم مبني؛ لعدم كونه مركباً مع الغير مع أنه غير مشابه للحرف والفعل، وأجيب بأن المراد بالاسم هو  
 الاسم الذي ركب مع غيره، وأجيب أيضاً بأن الحصر إضافي، والمراد أن الاسم لا يبيّن إلا لمشابهة الحرف  
 والفعل لا لمشابهة الاسم المبني، وإليه أشار بقوله: ولا يبيّن لمشابهة الاسم المبني.

**قبل النداء:** قيل: حينئذ يلزم اجتماع التعريفين، والجواب: أن اجتماع التعريفين ليس بباطل، بل الباطل هو  
 اجتماع آلي التعريف، قيل: اجتماع آلي التعريف حاصل في المنادى المضاف مثل: يا عبد الله؛ لأن الإضافة هي  
 آلة التعريف، وأجاب عنه بجد المحشي مولانا عبد بأن الإضافة ليست متعينة للتعريف؛ فإنها قد يكون للتخصيص،  
 أقول: لقائل أن يقول: إن الإضافة متعينة للتعريف بخلاف الإضافة إلى النكرة، إلا أن يقال: يكفي لنا في ذلك  
 مجرد كون الإضافة مطلقاً غير متعينة للتعريف، أقول: ويمكن الجواب بوجه آخر بأن الحال هو اجتماع آلي  
 التعريف إذا كانتا في اللفظ، والإضافة ليست آلة لفظية، ويمكن أن يقال: إن الإضافة إلى المعرفة ليست متعينة  
 للتعريف، بل يكون للتعريف عند التقصد.

**ويا زيدان<sup>(١)</sup>** مثال المبني على الألف، **ويا زيدون<sup>(٢)</sup>** مثال المبني على الواو، **ويخفص<sup>(٣)</sup>** أي ينجر المنادى **بلام الاستغاثة** أي بلام تدخله وقت الاستغاثة، وهي لام التخصيص<sup>(٤، ٣)</sup> أي اللام الجارة أدخلت على المستغاث؛ دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، مثل: **يا لزيد**،

**ويا زيدان الخ:** إن قيل: العلم إذا ثني أو جمع لزم أن يعرف باللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير، أي نكر له أولا، ثم أدخل الألف واللام عليه، ثم يثنى ويجمع، فكيف يصح هذان المثالان، فالصواب: يا رجلا، والجواب: أنه مخصوص بما سوى المنادى، وأجيب أيضا بأن لفظ "يا" قائمة مقام اللام. أي **ينجر المنادى**: وإنما فسر المتعدي باللام؛ لأن الخفض في الحقيقة صفة الخافض، فلا يكون حالا من أحوال المنادى، بخلاف الانجرار؛ فإنه حال من أحوال المنادى، والأحسن أن يبحث عن أحواله، فهو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللزوم.

**أي بلام تدخله الخ:** أي تدخل اللام في المنادى في وقت الاستغاثة، وإنما فسر به؛ إشارة إلى أنه ليس المراد من قوله: "بلام الاستغاثة" أن مدلولها ومعناها استغاثة؛ لأن مدلولها الاختصاص؛ فلما اللام الجارة، بل المراد به هو ما ذكره، فأشار به إلى أن إضافة اللام إلى الاستغاثة بأدنى ملاسة. **وهي لام التخصيص**: فإنها تختص زيدا مثلا من بين أمثاله بالدعاء. **على المستغاث**: أي المستغاث منه.

**من بين أمثاله**: فإذا كان جماعة من الناس وكان زيد منهم فأنت تغيث من بينهم زيدا مثلا، أي أنت تخصص من بينهم له فتقول: "يا لزيد للضعيف" مع ذكر المستغاث له أيضا، فزيد مستغاث والمستغاث له مخذوف، أي يا لزيد للضعيف، ومعناه بالفارسية: **يا زيد مخصوص بگردانده ام ترا بخواندن، وبما شردن از جهت اینکه بفریادری تو پس شخص ضعیف را**. قيل: لام الاختصاص تدل على اختصاص شيء بمدخوله لا على اختصاص مدخوله بشيء، وأجيب بأن الباء في قوله: "بالدعاء" دخلت على المقصود؛ فإن المعنى إن الدعاء مخصوص به، فحينئذ يكون اختصاص شيء بمدخوله.

(١) فإن قيل: العلم إذا ثني لزمه الألف واللام؛ حبرا لما فاتته من التعيين، قلت: "يا" أيضا جابر له، فكان المراد منه الألف واللام ما يفيد فائدته. (ج)

(٢) مثال لما هو معرفة بعد النداء؛ لأن الأعلام لا تثنى ولا تجمع إلا بعد التنكير.

(٣) إشارة إلى دفع ما يورد وهو أنه ما وجه اختيار اللام من بين الحروف للاستغاثة؟ ووجه الدفع ظاهر، وهو أن اللام في الأصل للاختصاص، والمستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وطلب الإقبال، فلأجل المناسبة اختير ذلك. (عل)

(٤) معدية لـ "أدعو" المقدرة؛ لضعفه بالاضمار. (عبد الغفور)

وإنما فتحت؛ لئلا يلتبس بالمستغاث له<sup>(١)</sup> إذا حذف المستغاث، نحو: يا للمظلوم أي  
يا لقموم؛ فإنه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو  
مستغاث له، ولم يعكس الأمر؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي  
تفتح لام الجر معها نحو: لك، بخلاف المستغاث له؛ لعدم وقوعه موقع الضمير، فإن  
عطف على المستغاث بغير "يا" نحو: يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف؛ .....  
الكاتب

**لئلا يلتبس بالمستغاث له إلخ:** قيل: لم لا يجوز أن يكون دفع الالتباس بالقرائن الخارجية، وأيضاً حذف  
المستغاث لا يكون إلا بقرينة، فالقرينة يدفع الالتباس، فلا حاجة حينئذ إلى فتح اللام في المستغاث وكسرها في  
المستغاث له؟ ويمكن أن يقال في دفعه بأن ما يدفع به الالتباس فهو إذا كان في نفس الاسم، وهو المستغاث له  
أولى مما كان من الخارج. **يا للمظلوم:** بفتح اللام في المستغاث وكسرها في المستغاث له، ومعناه: أدعوكم لهذا  
المظلوم الضعيف؛ لتنظروا إليه وتعيوا إياه.

**لو لم تفتح لام المستغاث إلخ:** وعدم العلم فلنكون اللام فيهما مجروراً، واعلم أن المسنيث هو الذي يطلب  
الاستغاث، والمستغاث هو الذي يطلب منه الاستغاث، والمستغاث له هو الذي يطلب الاستغاث لأجله، إذا عرفت  
هذا فاعترض بأن المظلوم صريح في المثال المذكور بكونه مستعاثاً له؛ لأنه مظلوم، ولا يطلب الاستغاث منه،  
فالأولى إيراد زيد مثلاً موضع المظلوم، أقول: غاية الأمر أن إيراد موضع المظلوم أظهر في التمثيل، وذلك لأنه  
جاز أن يكون المظلوم اسماً من أسماء من هو مستغاث على أن المظلوم مع كونه مظلوماً جاز أن يقع مستغاثاً،  
ولا يأتي عنه شيء، كما لا يخفى على المتأمل.

**ولم يعكس الأمر:** لدفع الالتباس؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف إلخ، وحاصله: أن اللام إذا دخلت  
على المظهر فهي مجرورة، وإذا دخلت على المضمير فهي مفتوحة، فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك  
فتحت اللام فيه، ويمكن إقامة هذا الوجه بفتح لام المستغاث، لكنه اختار وجهاً آخر غيره مع حصول هذا  
الوجه في نظم الكلام، وترتبه ليبحث به أيضاً. **فإن عطف إلخ:** وهو تفريع لعدم الفرق بين المستغاث  
والمستغاث له على تقدير كسر اللام المستغاث من "لو لم يفتح إلخ".

(١) اللام في "المستغاث له" متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث. (عبد العفور)

لأن الفرق بينه وبين المستعاث له حاصل بعطفه على المستعاث، وإن عطف<sup>(١)</sup> مع "يا" فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو: يا لزيد، ويا لعمرو، وإنما أعرب المنادى <sup>للإنسان</sup> بعد دخول لام الاستغاثة؛ لأن علة بنائه كانت مشابهة للحرف، واللام الجارة من خواص الاسم، فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف، .....  
لوجود المعارض

**لأن الفرق إلخ:** أي فرق المعطوف في المثال المذكور بينه إلخ يعني فرقه بأنه مستعاث لا مستعاث له حاصل بعطفه على المستعاث؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فالمعطوف أيضا مستعاث. **حاصل بعطفه إلخ:** أي عطف ذلك الشيء عليه؛ فإنه حينئذ يكون معطوفا على مدحول "يا" فيكون المعطوف أيضا مستعاثا؛ فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإذا عطف مع "يا" فحينئذ يكون المجموع معطوفا على المستعاث، فيقع فيه الالتباس على تقدير كسر اللام فيهما على ما مر في قوله: "يا للمظلوم" إلا أن المستعاث حينئذ يصير منعذدا؛ فلا بد حينئذ من فتح اللام؛ ليتعين أنه مستعاث حينئذ، أيضا. أقول: فحينئذ لا بد أن يقال في "يا لزيد ويا لعمرو": "يا يا لعمرو" بتكرار حرف النداء؛ لأنه لا بد من إيراد "يا" على المعطوف عليه وعلى المعطوف، إلا أن يقال: إنا نلتزمه، ولا استحالة في هذا الالتزام، غاية ما في الباب أنه يلزم تعدد طلب النداء في المستعاث، وهو داخل في النداء؛ فإنه يصح أن يقال: "يا يا الله للمسلمين" بتكرار "يا"، أو يقال: لا بد من إيراد "يا" على المعطوف عليه على المعطوف إذا لم يكن على المعطوف عليه بعينه على المعطوف.

**فبدخولها ضعفت مشابهته:** قيل: لام الجارة لو كانت علة ضعف المشابهة، فيلزم أن يصير غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام؛ لأن غير المنصرف إنما يكون غير منصرف لمشابهته بالفعل، وأيضا يلزم كون انصرافه أولى؛ لأن غير المنصرف والمنصرف جميعا من نوع واحد بخلاف المعرب والمبني؛ فإنهما نوعان مختلفان؛ فإن انتقال الشيء من نوعه إلى نوع نفسه أسهل من انتقاله من نوعه إلى نوع آخر، فجعل غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام أسهل من جعل المبني معربا، وأوجب بأن علة بنائه - وهي حرف النداء - في غاية الضعف، فحرف النداء واللام إذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقرعها. لا يقال: إن علة بنائه هي المشابهة بالحرف لا حرف النداء؛ لأننا نقول: حرف النداء سبب المشابهة؛ لأن "يا زيد" بمنزلة "أدعوك" كما مر تفصيله، فأقيم السبب مقام المسبب.

(١) لأنه حينئذ منادى حقيقة، والمجموع المنادى مع حرف النداء معطوف على المجموع السابق. (علوي)

فَأَعْرَبَ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، قِيلَ: قَدْ يُخَفِّضُ الْمُنَادَى بِلَامِي التَّعَجُّبَ وَالتَّهْدِيدَ<sup>(١)</sup>،  
أَيْضًا، فَلَامُ التَّعَجُّبِ نَحْوُ: يَا لِلْمَاءِ وَيَا لِلدَّوَاهِي، وَلَامُ التَّهْدِيدِ نَحْوُ: يَا لَزَيْدٍ لِأَقْتُلَنَّكَ،  
فَلِمَ أَهْمَلُ<sup>(٢)</sup> الْمُصَنِّفُ ذَكَرَهُمَا، وَكَيْفَ<sup>(٣،٤)</sup> يَصْدُقُ قَوْلُهُ فِيهَا بَعْدَ: "وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا"<sup>(٥)</sup>؟  
كَلِمًا؟ وَأَجِيبُ بِأَنَّ كِلَا مَن هَاتَيْنِ اللَّامَيْنِ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ، .....

عن الاعتراضين

**على ما هو الأصل فيه:** أي على الحرف أو الحركة الذي هو الأصل في المنادى المستغاث باللام، هذا إذا أريد بقوله: "إنما أعرب المنادى إلخ" أنه إنما أعطي للمنادى إعرابا، وأما إذا أريد به أنه إنما جعل المنادى معربا فيكون معناه حينئذ: بناء على المعربة التي هي الأصل في المنادى؛ لأنه في الأصل معرب منصوب والبناء عارض عليه. **ويا للدواهي:** ومعنى الدواهي: جواهر، فيكون التعجب في نفسها، ويحتمل أن يكون التعجب في حادثة تقع في أنثائها. **وكيف يصدق قوله إلخ:** منشأ الاعتراض باعتبار ضمير التثنية في قوله: "وينصب ما سواهما"؛ لأن المنادى مجرور أيضا فيما فيه لاما التعجب والتهديد مع أن المنادى الذي بعدهما أيضا يكون ما سواهما، فيل: يصدق قوله: "وينصب ما سواهما" كليا بأن قوله: مثل يا عبد الله، وبا طالعا جبلا، وبا رجلا لغير معين من تنمة القاعدة بأن يكون الأمثلة المذكورة قيودا لقوله: "وينصب ما سواهما"، فيكون قوله: "مثل يا عبد الله إلخ" متعلق بـ"ما سواهما" أي وينصب ما سواهما الذي هو مثل: يا عبد الله إلخ، ولكن جعل المثال من تنمة القاعدة بعيد. **وأجيب بأن كلا إلخ:** أي أحيب عن الاعتراضين أحدهما قوله: فلم أهمل المصنف ذكره؟ والآخر قوله: فكيف يصدق قوله: فيما بعد إلخ؟ فإذا كان كل من هاتين اللامين لام الاستغاثة فيندفع الاعتراضان قطعاً، لكن يرد عليه أنه إذا كان أحد اللامين لام التعجب والأخرى لام التهديد، فكيف يكونان للاستغاثة أي إدعاهما في الاستغاثة بما ذا؟ فلندفع ذلك قال: كأن المهتد اسم الفاعل إلخ.

(١) أي بلام يدخل على المنادى وقت التعجب به، أو وقت تهديد، فالإضافة حينئذ للملابسة.

(٢) اعتراض بأن المناسب ذكرهما أيضا عند إرادة ذكر أنواع المنادى. (عت)

(٣) اعتراض آخر؛ فإن عند عدم ذكر هذا المنادى في هذا المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد: "وينصب ما سواهما كليا" مع أن الظاهر أنه قاعدة كلية. (عت)

(٤) اللهم إلا أن يحمل ذلك على الأعم الأغلب، أو يجعل قوله: مثل يا عبد الله من تنمة القاعدة، وفيه تكلف. (عت)

(٥) أي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث.

كأن المهْدَد - اسم فاعل - يستغيث بالمهْدَد - اسم مفعول - ليحضر،<sup>(١)</sup> فيتقم منه ويستريح من ألمِ خصومته، وكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه؛ ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه،  
 أي بلغ نهايته

**كان المهْدَد إلخ:** فيكون المستعاث والمستعاث له في المنادى الذي يلامى التعجب والتهديد شيئا واحداً؛ فإن من يقول: لأقتلك، فكانه لم يقدر على حفظ نفسه بأن يكون في قلبه חדشة، فأراد أن يدفع تلك الخدشة به أي بطلب الاستغاثة فيقول للمهدد (اسم مفعول): يا لزيد لأقتلك، فكانه يقول على المهْدَد (اسم مفعول): أنت هيات نفسك لقتل يقع مني عليك حتى تتخلص من هذه العقوبة التي عرضت علي من عدم قتلك، ويمكن بيان معنى "يا لزيد لأقتلك" عبارة أخرى بأن استعيت بك يا زيد من ألمِ خصومتك، وينبغي أن تكون قاصراً عن خصومي؛ لئلا أقتلنك، فالضمير في "ليحضر" و"منه" و"خصومته" راجع إلى المهْدَد (اسم مفعول)، والضمير في "يتقم" و"يستريح" إلى المهْدَد (اسم فاعل) فالستغيث يستغيث من المهْدَد (اسم مفعول) بهذا الوجه.

وكذلك في التعجب؛ فإن من نعجب الماء لقوته مثلاً يقول: يا للماء، فكانه وقع بسبب التعجب في قلبه خدشة، فأراد أنه يدفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة. وقوله: "ليحضر" أي المتعجب منه. وقوله: "يقضي" من القضاء وهو الأداء أي يقضي المتعجب منه العجب الذي عرض له بسبب كثرة الماء في فوله: يا للماء، فكانه يقول: يا للماء بعد التعجب مني؛ لأنه منادى حكماً، وبعبارة أخرى فيقول: يا للماء أستعيت بك لأقتضي منك التعجب وأخلص من العجب.

أورد مولانا عص ههنا بحثين، الأول: أنه يمتنع أن يحضر المهْدَد (اسم مفعول) لإعانة المهْدَد (اسم فاعل)؛ لأن الإعانة هي تحصيل المهْدَد (اسم فاعل) المقصود من المهْدَد (اسم مفعول) فإن مقصوده إما القتل أو الضرب، فيمتنع أن يحضر المهْدَد (اسم مفعول) ليضر مقتولاً للمهدد (اسم فاعل) أو مضرراً له. والثاني: أن التعجب منه حاضر قطعاً فكيف يطلب منه الخضوع؛ فإن المتعجب لا ينادي إلا الحاضر؛ لأن النداء بعد وقوع التعجب له بسبب الماء، فكيف يصح حينئذ قوله: ليحضر؟ أقول: الاعتراضان مرفوعان، أما الأول فلا؛ لأن مقصود المهْدَد (اسم فاعل) ليس قتل المهْدَد (اسم مفعول) وضربه، بل مقصوده دفع الخدشة التي عرضت على نفسه منه، فيندفع تلك الخدشة لطلب الاستغاثة، فليس مراده القتل أو الضرب حقيقة كما عرفت تفصيله آنفاً.

(١) أي ليكن حاضراً مستيقظاً عالماً بأن المتكلم في صدد الانتقام منه؛ إذ الانتقام ممن هو غافل ليس من شأن الأبطال المقهورين. (ج)

وأجيب عن لام التعجب<sup>(١)</sup> بوجه آخر ذكره المصنف في "الإيضاح"، وهو أن المنادى في قوهم: "يا للماء ويا للدواهي" ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد يا قوم أو <sup>حبر أن</sup> يا هؤلاء اعجبوا<sup>(٢)</sup> للماء وللدواهي، ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر، وأما على تقدير فتحها فمشكل<sup>(٣)</sup>؛ لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق، .....

= وأما الثاني فلا أن المراد من الحضور ليس الحضور من الغيبة، بل المراد هو بقاء الحضور بأن لم ينعدم بالتعبير كما أن المراد من قوهم: "ضم أو فتح أو كسر" هو بقاء الضم والفتح والكسر، ويمكن الجواب عن التهديد بأننا لا نسلم أن مقصود المهديد (اسم فاعل) إما القتل أو الضرب بل تهديدهما.

**وإنما المراد إلخ:** معناه: أدعوكم يا قوم لأجل الماء؛ لينظروا فيه وتعجبوا منه، أي يا قوم اعجبوا للماء، ويا هؤلاء اعجبوا للدواهي، فالمستغاث هو "القوم وهؤلاء"، و"الماء والدواهي" مستغاث له، فقوله: "اعجبوا" بكسر الهمزة وفتح الجيم.

**على تقدير إلخ:** لأنه حينئذ يذهب الذهن إلى أن المنادى ههنا محذوف، فما هو لامة مكسور يكون مستغاثا له. **وأما على تقدير إلخ:** أي أما أن القول بحذف المنادى على تقدير فتح اللام فمشكل؛ لأن المنادى حينئذ محذوف، فكيف يجعل لامة مفتوحا، وليس فيه ما يقتضي فتحها، كما هو - أي ما يقتضي فتحها - كان ظاهرا مما سبق، وهو التباس المستغاث بالمستغاث له، أو وقوع مدحول اللام موقع الكاف، أي ليس بين المستغاث والمستغاث له التباس بسبب كسر اللام في المستغاث له - أي في "يا للماء ويا للدواهي" - حتى يفتح اللام؛ لدفع الالتباس بينهما، كما كان الالتباس بينهما على تقدير كسر اللام في المستغاث، وكذلك لم يقع مدحول اللام - وهو المستغاث له - موقع الكاف حتى يفتحها فيه، فالقول بفتح اللام فيه مشكل، وإن قلت: قد وضع له موضع المنادى فاللام في المنادى مفتوحة، قلت: لا نسلم كونه في موضعه.

(١) وعن لام التهديد بأنه قليل. (عبد الغفور)

(٢) درغيب اللغات نفوس خود را.

(٣) هو من الإشكال بمعنى الاشتباه، وإنما سمي المشكل مشكلا؛ لاشتباهه بالباطل أو بالجهول، وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة، فلا اشتباه. (عت)



**ويفتح** أي يبنى المنادى على الفتح **إلحاق ألفها** أي ألف الاستغاثة بآخره؛ **لاقتضاء** الألف فتح ما قبلها، **(١) ولا لام فيه** حيثئذ؛ **(٢) لأن اللام** تقتضي الجرّ والألفُ الفتحَ فبين أثرهما تنافٍ، فلا يحسن الجمع بينهما، .....

**لاقتضاء الألف إلخ:** سواء كانت للاستغاثة أو لا، قيل: هذا الدليل لا يثبت المدعى؛ لجواز أن لا يقتضي الألف فتح ما قبلها إذا كان الاسم الذي ألحق آخره ألف معرباً، مثل: جاءني العصا، وأجيب بأن هذا الدليل ليس دليلاً على بناء المادى، بل هو دليل على بنائه على الفتح، وما ذكرنا ظهر أن اللام في قوله: "الإلحاق ألفها" إن كانت لليلة يكون علة لفتحها دون الباء على الفتح، وإن كانت للوقت فيحوز أن يكون البناء على الفتح في وقت إلحاق ألفها، كما يخفى.

**فلا يحسن الجمع بينهما:** أي بين اللام والألف؛ لأنه إذا كان بين الأثرين تنافٍ فكذلك بين المؤثرين؛ لأن التنافي بين الأثرين يستلزم التنافي بين المؤثرين، وإن قلت: إذا كان التنافي بين المؤثرين لازماً، فكيف يصح قوله: فلا يحسن، بل يجب أن يقال: لا يصح؟ قلت: إنما يكون ذلك أي كون التنافي بين المؤثرين لازماً في الأمور الحقيقية دون الاعتبارية، واعتراض على قوله: "لأن اللام تقتضي الجر" بأن المراد إما أن اللام تقتضي الجر اللفظي هو ممتنع، أو المراد أن اللام تقتضي الجر أعم من أن يكون لفظاً أو تقديراً أو غيره فمسلّم، لكن قوله: "فبين أثرهما تنافٍ" ممتنع كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإن الياء تقتضي كسرة ما قبلها وأعرب بالإعراب التقديري.

أقول: يمكن تحقيق كلام الشارح على وجه لم يرد هذا المعنى ولا ما ذكر بقولنا: وإن قلت إلخ بأن المراد من قوله: "وبين أثرهما تنافٍ" أن بينهما تنافٍ في الجملة، وهو ظاهر، فهذا القدر كاف لعدم حسن الجمع بين المؤثرين، وبهذا التحقيق سقط مناقشة، وهي أنه لا يكون التنافي بين الأثرين مثل: "يا لأحمد" يفتح اللام؛ فإن جر غير المصروف بالفتح بأن يقال: مررت بأحمد؛ لتحقيق الفتح والجر فيه؛ لأن الجر فيه تابع للنصب، وأجيب بأن الممتنع هو اجتماع الحركة الإعرابي والبنائي معاً، مسقط المناقشة؛ لأن في "أحمد" في المثال المذكور كلتا الحركتين بنائيان، وقيل: لو اجتمع اللام مع الألف يلزم اجتماع العوض والمعوّض عنه؛ لأن لام الاستغاثة عوض ألفها.

(١) البناء من جهة المشابهة والفتح من جهة الألف، فلا يتجه أن "غلامي" معرب تقديراً مع أن الياء تقتضي الكسرة. (عث)

(٢) أي حين يبنى المنادى على الفتح. (ج)

**مثل: يا زيداه بإلحاق الهاء به؛ للوقف، وينصب ما سواهما أي ينصب بالمفعولية**  
**ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظاً أو**  
**تقديرًا إن كان معرباً<sup>(١)</sup> قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب - وهي المفعولية -**  
**متحققة فيه وما غيره مغيرٌ عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة إما ما لا يكون مفرداً**  
**بأن يكون مضافاً أو شبه مضاف، وإما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة، وإما**  
**ما لا يكون مفرداً ولا معرفة، .....**

**بإلحاق الهاء إلخ:** قيل: إلحاق الهاء للوقف في كلمة كان آخرها حرفاً متحركاً وههنا آخرها ألف وهو ساكن، فيصح الوقف على الألف بدون الهاء؛ لأن الوقف إنما يكون على حرف ساكن، أقول: أولاً لا سلم كون الوقف على حرف ساكن عند المصنف حيث قال في قوله: "والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه" إلى قوله: "وبالهاء وقفاً"، وثانياً بأن أقول: معناه بإلحاق الهاء للوقف على الألف - لكن إلحاق الهاء لإظهار الألف - لا على الهاء، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأنه ليس المراد منه أن إلحاقها للوقف فقط، بل معناه أنه يكون للوقف، فحاز أن يكون إلحاقاً لأمر آخر أيضاً.

**إن كان معرباً إلخ:** إنما زاد هذا لدفع الاعتراض، تقريره: أن المراد إما أن المنادى منصوب فيما سواهما لفظاً أو تقديرًا فقط أو الأعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، وإن كان الأول فيشكل على المنادى المبني على الفتح كما في "يا يوم لا ينفع مال ولا بنون"؛ فإن اليوم منادى لبس مفرداً معرفة ولا مستغاثاً، بل مضاف مع أنه ليس بمنصوب، بل هو مبني على الفتح، وكذلك "يا خمسة عشر"، وإن كان الثاني فيلزم دخول جميع المنادى تحت النصب؛ لأن الجميع منصوب محلاً؛ لأن المنادى مطلقاً سواء كان مفرداً معرفة أو لا، قسم من المفعول به، وهو منصوب، وتقرير الجواب باختبار الشق الأول بأن اليوم مثلاً في المثال المذكور مبني قبل دخول حرف النداء أيضاً، غاية ما في الباب أنه لا يعلم حال المنادى المذكور حينئذ.

**وما غيره مغير إلخ:** أي ليس ههنا شيء هو كان مغيراً للمنادى عن حاله، فـ"ما" نافية وقوله: "مغير" فاعل لقوله: "غير" والضمير المنصوب إلى المنادى، بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث؛ لأن فيهما شيء يغيرهما عن حالهما، أما في المستغاث هو اللام والألف، وأما في المنادى المفرد المعرفة هو البناء؛ فإن البناء مغيرٌ له كاللام.

(١) إنما قيد بكونه معرباً قبل دخول حرف النداء؛ ليحترز عن نحو خمسة عشر؛ فإنه مبني مع تحقق الإضافة، كما كان مبني قبل دخول حرف النداء، وأما النصب محلاً فم مشترك في المضاف وغيره، فلا وجه لتحصيله. (عل)

فالقسم الأول، وهو ما لا يكون مفرداً؛ لكونه مضافاً، مثل: **يا عبد الله**. والقسم الثاني: وهو ما لا يكون مفرداً؛ لكونه شبه مضاف، مثل: **يا طالعا جبلا**.<sup>(١)</sup> والقسم الثالث: وهو ما يكون مفرداً، ولكن لا يكون معرفة، مثل: **يا رجلا مقولا**.<sup>(٢)</sup> **لغير معين أي لرجل غير معين،**.....

**مثل يا طالعا جبلا** قيل: فوله: "جبلا" مفعول لقوله: طالعا، واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد بالمبتدأ أو الاستفهام أو النفي أو غير ذلك من الأمور التي ذكروا، وهو لم يعتمد بشيء منها، أحيب بأنه اعتمد بموصوف مقدر، ورد هذا الخواب بأن موصوفه إما معرفة بأن يقال: يا رجل طالعا جبلا بأن يكون موصوفية الرجل باعتبار نصبه المحلي؛ لأنه من أقسام المفعول به، أو نكرة بأن يقال: يا رجلا طالعا جبلا، وإن كان الأول فيكون الموصوف حينئذ مفردا معرفة، فيكون حينئذ منادى مفردا معرفة لا المنادى المشابه بالمضاف، وأما كون الموصوف مفردا معرفة فالأن الصفة معرفة بحسب المعنى؛ لأنه قصد تعريفها، لكن المناسب أن يكون بحسب اللفظ أيضا معرفة بأن يقال: يا الطالع جبلا بالألف واللام.

وفيل: الوجه لكون الموصوف معرفة أن "طالعا" معرفة بدليل تعريف صفته في نحو: يا طالعا جبلا الظريف، ومألفهما واحد كما يظهر لك من الحاشية التي أوردتها الشارح في فوله: "يا حسا وجهه ظريفا" فسيأتي، لا يقال: إذا كان طالعا معرفة بدليل تعريف الصفة، فكيف يصح كون موصوفه نكرة؟ لأننا نقول: الصفة لما وقعت موقع الموصوف لم تمتنع قصد تعريف الموصوف. وإن كان الثاني فبدخل تحت المادى الذي هو نكرة غير معينة، ويمكن الخواب بالفرق بين كون الموصوف مذكورا وبين كونه مقدرا بأن الموصوف إذا كان مقدرا فيقال له: مشابه المضاف، وإن كان مذكورا فيجعل له فسمما من المنادى المفرد المعرفة، قالوا: هذا الموضع من منزلة التحوين.

(١) فإن قيل: اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف عمل "طالعا" مع أنه لم يعتمد؟ قيل: الموصوف ههنا مقدر، فعلى هذا يكون من باب يا رجلا صالحا، وهو مشكل؛ لأن نحو "طالعا جبلا" معرفة بدليل تعرف صفته يقال: يا طالعا جبلا الظريف، بخلاف يا رجلا صالحا فإنه نكرة بدليل عدم تعرف صفته، فلا يقال: "يا رجلا الصالح" قيل: إنه معتمد على موصوف معرف مقدر والتقدير: "يا أيها الطالع"، فحذف الموصوف للاختصار، ثم حذف اللام، لئلا يجتمع آلتا التعريف، ثم ينصب طالعا؛ لكونه مضارعا للمضاف. (علوي)

(٢) إشارة إلى أن الجار متعلق بقوله: "مقولا" الواقع حالا عن قوله: "رجلا"؛ لأنه مفعول به. (جمال)

وهذا توقيت<sup>(١)</sup> لنصب "رجلا"<sup>(٢)</sup> لا تقييد له؛ لأنه منصوب لا يحتمل المعين. والقسم الرابع: وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة، مثل: يا حسنا وجهه ظريفا، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا؛ إذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصوّر انتفائهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده، مع أن المثال الثاني يحتمله، ....  
هو طالعا جبلا

**وهذا توقيت إخ:** أي قوله: "لغير معين" توقيت وتعين للنصب، ولا يكون تقييدا وقيدا له؛ ليكون مخصصه أو قيда احترازيا، وبالجملية أنه قيد واقعي لنصب "رجلا" (منصوب) في هذا الوقت أي في وقت أن يراد به غير معين، وليس تقييدا له؛ لأنه يكون معناه حيثذ أن "رجلا" منصوب على تقدير دلالة أو حال كونه دالا على غير معين فيلزم منه صحة دلالة على تقدير النصب على المعين أيضا مع أنه على تقدير النصب لا يحتمل المعين، فإنه إذا أريد المعين منه يقال: يا رجل بالضم لا بالنصب.

**يا حسنا وجهه ظريفا:** وهو صفة مشبهة باسم الفاعل، فيكون المراد منها معنى الفاعلية فيثبت يقع قوله: ظريفا صفة له، فهذا القسم مما هو مشابه للمضاف، فلا يكون مفردا، قال - قدس سره - في الحاشية: وإنما قيدناه بقولنا: ظريفا؛ ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين؛ فإنه لو قصد به معين يقال: يا حسنا وجهه الظريف. اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه. إلا إذا كان معوتا بمجمل أو ظرف؛ فإنه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فلا يقال: يا حليما لا تعجل القدوس، بل يقال: قدوسا، وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وإن كان ذلك قبل النداء.

**إذ حيث إخ:** و"إذا" للتعليل و"حيث" للظرف، أي لما اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل إخ، والمراد من القيدين هو المفرد والمعرفة؛ لأنه قال: وهو ما لا يكون مفردا مثل: يا عبد الله، فانتفى هذا القيد فيه، وأيضا قال: وهو ما يكون مفردا، ولكن لا يكون معرفة مثل: "يا رجلا" لغير معين، فانتفى هذا القيد فيه أيضا، فيثبت بوجود مثال على انتفائهما معا بالسهولة.

(١) أي تقييد لنصب "رجلا"، لا تقييد لـ"رجلا". (ج)

(٢) يعني أن نصب "رجلا" موقت، مدة مقولته لغير معين، بمعنى أن مدته هذه المدة لا غيرها، حتى إذا انتهت هذه المدة بأن يكون مقولا لمعين لا يكون منصوبا، لا تقييدا لنصب "رجلا"؛ إذ ليس لنصبه حالتان كونه لمعين وغير معين حتى يقيد بأحدهما؛ ليحترز عن الآخر، ولا يخفى أن معنى التوقيت غير ظاهر من الكلام، إلا أن يقيد بقرينة فساد المعنى. (حق)

فيمكن أن يراد بقوله: "يا طالعا جبلا" هذه العبارة أعم من أن يراد بها معين أو غير معين. فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة<sup>(١)</sup> كلها مثال لما سوى المستغاث أيضا، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة.

لما سوى المستغاث

**وتوابع المنادى<sup>(٢)</sup> المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة أو حكما، إنها قيد المنادى بكونه مبنيا؛ لأن توابع المنادى المعرب تابعة للفظه<sup>(٣)</sup> فقط، وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به؛**

المحذوفين والمنصوب

**هذه العبارة:** أي نفس "طالعا جبلا" أعم من أن يراد بها معين أو غير معين، لكن إذا أريد بها المعين يكون مثالا للقسم الثاني، وإذا أريد بها غير المعين يكون مثالا للقسم الرابع.

**لما سوى المستغاث:** كما يكون مثالا لما سوى المنادى المفرد المعرفة. **وتوابع المنادى:** ولما كان لتوابع المنادى المبني أحكاما خاصة لم يكن في توابع شيء آخر، كالمفعول المطلق والمفعول به والتميز وغيرها أفردتها بالذكر، ولم يكنف بذكر التوابع التي ينبيء بعد ذلك، وعبارة أخرى: وإثنا أفردتها بالذكر مع أن لتوابع باب مجرد بعد ذلك؛ لأنها يخالف حكم التوابع باعتبار النداء والبناء. **لأن توابع المنادى إلخ:** وإما قيد التوابع بالمنادى؛ لأن تابع المعرب قد يكون تابع لخلقه أيضا، كتابع اسم "إن" المكسورة مثل: إن زيدا قائم وعمر يرفع عمره؛ لأنه محمول على محل زيد، وهو الرفع بالابتداء، ولكن تابع المنادى المعرب لا يكون تابعا لخلقه.

**وقيدنا المبني إلخ:** وإثنا أضاف التقييد إلى نفسه؛ لأنه أراد من الألف واللام في قوله: "المبني" الجنس، وأما إذا كان الألف واللام فيه للبعد أي المبني الذي بينه بقوله: "ويبين على ما يرفع به" يكون التقييد حينئذ مصفا إلى المصنف، قال مجد المحشي مولانا عبد: وحاز أن يجعل اللام في المبني للعهد، أي ما فهم من قوله: "ويبين على ما يرفع به" فلا حاجة حينئذ إلى التقييد، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "على ما يرفع به" بيان لمراد المصنف بأن الألف واللام في قوله: "المبني" للعهد؛ لأننا نقول: لو كان هذا بيان مراده فلا بد أن يضيف القيد إلى المصنف لا إلى نفسه. ثم أقول: جعل اللام للحس أولى من جعلها للعهد؛ لأن نفس المسألة التي هو في صدد بيانها شاهد =

(١) دفع لما يقال: لم يذكر المصنف أمثلة ما سوى المستغاث؟

(٢) إنما ذكر توابع المنادى ههنا مع أن لتوابع بابا مجردا وحققها أن يذكر فيها باعتبار اختصاص حكم ثبت لها لأجل المنادى، وهو جواز الأمرين، وأما أحكامها من حيث إنها توابع فهو مذكورة في باب التوابع. (حق)

(٣) سواء كان منصوبا أو محذورا نحو: يا لزيد وعمرو. (عبد الغفور)

لأن توابع<sup>(١)</sup> المستغاث<sup>(٢)</sup> بالألف لا يجوز فيها الرفع، نحو: يا زيدا وعمرا لا وعمرو؛  
حلا على اللفظ  
 لأن المتبوع مبني على الفتح، وقيد "التوابع" بكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة  
 لا حقيقة ولا حكما، كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحيث لا يجوز فيها إلا النصب،  
كما سيحيى حكمها نحو يا زيدا المأل  
 وإنما جعلنا "المفردة" أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا تكون مضافة معنوية،  
 لا لفظية ولا شبه مضاف، أو حكما بأن تكون مضافة لفظية أو مشبهة بالمضاف، فإنها  
 لما انتفت فيها الإضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة؛ .....

= على أن المراد من المبني هو المبني على ما يرفع به، وهو الحكم، فلا يحتاج إلى إرادته حيث من كلامه الماضي،  
 بل فيه تعد بالنسبة إلى الشاهد الحاضر الذي يشهد إليه، كما لا يخفى على من رجع إلى وجدانه.  
 فإن قلت: من أين أخذ الشارح هذا القيد أي على ما يرفع به؟ قلت: أخذه من الحكم، وهو قوله: يرفع على  
 لفظه وينصب على محله؛ لأن الحمل على اللفظ حين الرفع لا يكون إلا فيما يرفع به، أو نقول: أخذه مما سبق؛  
 لأنه لم يسبق بعنوان المبني إلا المبني على ما يرفع به، بخلاف المستغاث بالألف كما لا يخفى، قيل: ينبغي أن يقيد  
 المنادى المبني بأن لا يكون مبهما كما قيده بقوله: على ما يرفع به، مثل: يا أيها الرجل؛ فإن الرجل تابع المنادى  
 المبهم الذي هو "أي" مع أنهم التزموا الرفع فيه، وأحيب بأنه مستغن عنه؛ لذكره فيما بعد، أو المراد التابع صورة  
 وحقيقة؛ فإن "الرجل" في "يا أيها الرجل" صفة لـ"أي" صورة لا حقيقة؛ فإن الرجل في الحقيقة منادى إلا أنه  
 أدخل حرف النداء على الاسم المبهم؛ لئلا يلزم اجتماع آلي التعريف كما سيحيى.

**وإنما جعلنا إلخ:** والحاصل: أنه لو أريد من المفرد الحقيقي فيخرج المضاف بالإضافة المعنوية واللفظية والمشبّهة  
 بالمضاف، وأما إذا عمم المفرد من الحقيقي والحكمي يخرج المضاف بالإضافة المعنوية، ويدخل المضاف  
 بالإضافة اللفظية والمشبّهة بالمضاف. **فإنهما:** أي المفرد الحقيقي والحكمي. **كانتا:** أي المضافة بالإضافة اللفظية  
 والمشبّهة بالمضاف. أما الانتفاء على تقدير المفرد الحقيقي فظاهر، وأما الانتفاء على تقدير المفرد الحكمي؛ =

(١) أي غير البديل والمعطوف الآتي حكمهما. (عبد العفور)

(٢) يعني أن المستغاث بالألف وإن كان منبأ لا يجوز في توابعه الرفع؛ لأن المتبوع مبني على الفتح، فلا يتصور  
 الحمل على اللفظ. (عل)

لتدخل<sup>(١)</sup> فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف؛ لأنها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو: يا زيد الحسن<sup>(٢)</sup> الوجه، والحسن الوجه، ويا زيد الحسن وجهه، والحسن وجهه.

ولما لم يجر<sup>(٣)</sup> الحكم الآتي في التوابع كلها، بل في بعضها، ولم يجر فيها هو جارٍ فيه مطلقاً،<sup>(٤)</sup> بل لا بد في بعضها من قيد، فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح بالقيد فيها هو محتاج إليه فقال: .....

= فلأن المفرد الحكمي هو الذي كان مضافاً لفظاً أو شبه مضاف، فلم يكن مضافاً معنوياً، ولا يخفى أن قوله: "فإنهما لما اتفت إله" علة لكون المضاف بالإضافة اللفظية والمشبّه به مفرداً حكماً، فحينئذ ينبغي أن يقول: فإنه لما اتفت فيه إله بإرجاع الضمير إلى المفرد الحكمي؛ فإن في المفرد الحقيقي اتفت الثلاثة جميعاً، لا المعنوية فقط، فعند انتفاء الثلاثة لا يترتب الجزاء على الشرط؛ فإن انتفاء الثلاثة جميعاً لا يكون سبباً لكونهما في حكم المفرد، بخلاف ما إذا كان الضمير راجعاً إلى المفرد الحكمي إلا أن يقال: مأل ضمير المفرد والتثنية واحد غير مغاير.

**لتدخل إله:** متعلق بقوله: "وإنما جعلنا إله"، أي ليدخل فيها المضاف إله؛ لأن احكم - وهو قوله: "ترفع وتنصب" - جارٍ فيهما أيضاً. **يا زيد إله:** بضم الدال بدون التنوين؛ لأنه مبني، وهما مثالان للإضافة اللفظية. **ويا زيد إله:** بضم الدال بدون التنوين وبضم الهاء؛ فإنهما مثالان للمشبهة بالمضاف. **ولم يجر إله:** عطف على قوله: لم يجر إله. **فصل إله:** لا يقال: الجزاء لا يترتب على الشرط؛ لأن عدم حريان احكم الآتي في التوابع كلها لا يكون سبباً لتفصيل التوابع؛ فإنه يكفي بيانها بالإجمال؛ لأننا نقول: المراد من قوله: "فصل" معناه اللعوي، وهو البيان، وهو أعم من التفصيل والإجمال، أو نقول: يعتبر البيان بالتفصيل في جانب الشرط أيضاً.

(١) ولو أريد بالمفرد المفرد حقيقة لخرجنا.

(٢) ويا هؤلاء العشرون رحلاً. (عبد الغفور)

(٣) هو الرفع على اللفظ والنصب على المحل. (عل)

(٤) عدم حريان احكم في المطلق لا يقتضي التفصيل، بل التقييد مطلقاً سواء كان في ضمنه أو لا، مثل أن يقول: غير البذل والمعطوف الغير الممتنع دخول "يا" عليه، فاختار التفصيل لاستلزام ما هو الواجب. (عصمت الله)

من التأكيد أي المعنوي؛<sup>(١)</sup> لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب<sup>(٢)</sup> حكم الأول<sup>(٣)</sup> إعرابا وبناء، نحو: يا زيد زيد، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا، وكأن المختار عند المصنف ذلك، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي، والصفة مطلقا، وعطف البيان جواز الرفع والنصب كذلك،<sup>(٤)</sup> والمعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه<sup>(٥)</sup> يعني المعرف باللام، بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول "يا" عليه؛ فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء .....

في الأغلب: أي في أغلب الاستعمال أو أغلب المذاهب؛ لأن الثاني عين الأول لفظا ومعنى. وقد يجوز: من التجويز لا من الجواز، ولو كان من الجواز فله وجه أيضا. وكان إلخ: وقوله: وكأن بالتشديد، لا يقال: إذا كان المختار عند المصنف ذلك فلم يفسر الشارح التأكيد في قوله: "من التأكيد" بالمعنوي؛ لأننا نقول: تبع في ذلك بالجمهور. مطلقا: سواء كانت الصفة موضحة أو مادية أو غيرهما. دخول يا إلخ: والمراد من "يا" مطلق حرف النداء، فذكر "يا" على سبيل التمثيل، ويجوز أن يراد خصوصها بسبب أن امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول أحوالها أيضا وبالعكس، وإنما لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أننا نحتاج في تفسيره إليه كما فسر الشارح به، وأيضا هو أخصر؛ لأن ما قال المصنف احتراز عن قولنا: "يا زيد والله" برفعهما معا، ولو قبل: المعطوف المعرف باللام، يشمل هذا التركيب مع عدم جريان الحكم المذكور عليه؛ لعدم صحة نصبه حملا على المحل؛ لأنه لم يقل بنصبه أحد، أو لأنه يظهر من قول المصنف وجه امتناع دخول "يا" عليه، فلذا اختاره؛ فإن العلة فيه هي الألف واللام.

(١) على ما فسرهُ الشارحون. (عل)

(٢) أي في أغلب المذاهب، لا في أغلب الاستعمال بقراءة قوله: "يجوز"، وقوله: "المختار عند المصنف". (عت)

(٣) لأنه هو هو لفظا ومعنى. (عت)

(٤) أي الصفة وعطف البيان أعم من أن يكونا باللام أو بدونه، نحو: يا زيد هذا، ونحو: والمؤمن العائذات الطير. (عل)

(٥) لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أنه أخصر؛ لبشعر إلى مانع الاستقلال، وهو امتناع دخول "يا" عليه؛ ولينخرج عنه "يا محمد والله" لنعين الرفع [أي الضم]. (عبد الغفور)



ترفع حملا على لفظه الظاهر<sup>(١)</sup> "أو المقدر؛ لأن بناء المنادى عرضي فيشبهه العرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه، وتنصب حملا على محله لأن حق تابع المنادى المبني أن يكون تابعا لمحله، وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية، مثل: "يا تيم أجمعون وأجمعين" في التأكيد، ويا زيد العاقل<sup>حال</sup> والعاقل في الصفة، واقتصر على مثالها؛ لأنها أكثر وأشهر، .....

**أو المقدر:** مثل: يا فتى يا هؤلاء؛ فإن صمهما تقديري مفروض كما ذهب إليه الشيخ الرضي؛ لأنه يكون لـ "هؤلاء" لفظ بطريق الفرض والتأويل بأن يقوم مقامه شيء يظهر الضم معه، أو يؤول بـ "هذا الشيء" فيظهر الحركة فيه كما في "يا هذا العاقل والعاقل"، والأظهر أن يقال: إن "هؤلاء" ضمها محلي؛ لأنه لو وقع مفرد معرفة معرب موقعه يضم كما أن له نصبا محليا؛ لأنه لو وقع مضاف موقعه لكان منصوبا.

**لأن بناء إلخ:** وهو دفع اعتراض، تقرير الاعتراض يمكن بوجهين، الأول: أن يقال: الحمل على لفظه الظاهر ليس بصحيح؛ لأن تابع المبني يكون تابعا لمحله لا للفظه، والثاني: أنه إذا كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو: "يا هؤلاء الكرام" كان "الكرام" تابعا للفظ "هؤلاء"، مع أنه ليس كذلك، وتقرير الجواب عنهما: أن تابع المنادى المبني تابع للفظه إذا كان بناؤه عرضيا، فيشبهه العرب في أن تابعه أيضا تابع للفظه، وأما إذا كان بناؤه أصليا لا يكون كذلك، كما في المنادى المذكور. **لأنها إلخ:** وقيل: الاحتصار على مثالها لأجل أن بعضهم لم يجوز كون المنادى موصوفا؛ فإن التابع إذا كان صفة يكون المتبوع موصوفا قطعاً، وذلك لأن المنادى موضع كاف "أدعوك"، فيكون موضع الضمير، وهو لا يقع موصوفاً.

(١) إن كان رفعه ملفوظاً، "أو المقدر" إن كان رفعه مقدراً نحو: يا فاضلي العالم، أو الخلل نحو: يا هؤلاء الكرام. (عل)

(٢) لم يقل أو الخلل؛ لأن الكلام في المادى الذي كان معرباً قبل النداء، ثم عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصنف: "وبين على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة"، والمقصود بالبيان توابع المنادى المبني على ما يرفع به، وهو المبني بواسطة حرف النداء، لا توابع المبني مطلقاً، سواء كان مبني بالنداء أو قبل حرف النداء بدليل تقيد شارح قول المصنف رحمته: "وتوابع المنادى" بقوله: المبني على ما يرفع به. (جمال)

و"يا غلام بشر وبشرا" في عطف البيان، و"يا زيد والشارث والشارث" في المعطوف بحرف المتمتع دخول "يا" عليه، والخليل بن أحمد، وهو أستاذ سيويه في المعطوف بحرف المتمتع<sup>(١)</sup> دخول "يا" عليه **يختار الرفع** مع تجويزه النصب<sup>(٢)</sup> لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل<sup>(٣)</sup>، فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يشاره حرف النداء.....

المعطوف      الألف والواو      المعطوف

**والشارث والشارث**: قيل: ينبغي أن يقال: يا زيد والشارث ووالشارث، بحرفي العطف؛ لأن "الشارث" الثاني معطوف على مجموع "والشارث" الأول بأحد حرفي العطف، ثم عطف "الشارث" الثاني على المنادى بحرف العطف الآخر، فلا بد حينئذ أن يقال: "ووالشارث" بواو-ين. وأجيب بأن الشارث الثاني لا يكون معطوفاً على مجموع "والشارث" الأول، بل هو معطوف على جزئه، وهو "الشارث" بدون حرف العطف، فيكون "الشارث" الثاني حينئذ معطوفاً على المنادى بحرف العطف الذي هو في "الشارث" الأول.

**بحرف المتمتع إلخ**: لا يقال: لو قال المصنف: المعطوف المتمتع دخول "يا" عليه، لكان أولى؛ لأنه أخصر، وبغيد ما أفاده قوله: بحرف المتمتع إلخ؛ لأن المعطوف لا يكون إلا بالحرف؛ لأننا نقول: لا نسلم ذلك؛ لأن عطف البيان قد لا يكون بالحرف، فقوله: "المعطوف بحرف المتمتع دخول" "يا" عليه إشارة إلى أن الألف واللام في قوله: "المعطوف" للعهد. وإنما يكون هذا الخلاف في المعطوف المذكور؛ لأن التابع في المعطوف المذكور يصلح أن يكون منادى مستقلاً، بخلاف التوابع الأخرى كالتأكيد والصفة وعطف البيان؛ فإن "العاقل" مثلاً هو عين زيد في الخارج، كما لا يخفى.

**ولكن لما إلخ**: أي لما لم يكن حرف النداء يليه بسبب الألف واللام جعل تلك الحالة - وهي الضمة - إعراباً في التابع، فيكون الضمة علامة البناء في المنادى، وعلامة الإعراب في التابع بسبب عدم مباشرة حرف النداء له، وكذلك ما يقوم مقام الضمة. قيل: هذا الدليل لو صح لزم أن يكون الرفع أولى في تابع المنادى المضاف، =

(١) يعني أن اللام للعهد، والجار والمجرور متعلق بقوله: يختار. (عبد الغفور)

(٢) لأن المراد بالاختيار الحكم بالأولوية. (عبد الغفور)

(٣) نظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ، ونظر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعاً تنبيهاً على الاستقلال. إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير المضموم بعين هذا، أجيب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتساع اللفظي، ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموماً. (عبد الغفور)

جعلت تلك الحالة<sup>(١)</sup> إعراباً فصارت رفعا، وأبو عمرو بن العلاء النحوي القارئ  
 لا صبا  
 المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع؛ فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف  
 صفة أبو عمرو  
 النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا، فله حكم التبعية، وتابع المبني تابع  
 المنادى  
 لمحله، ومحله النصب، .....

= مثل: يا عبد الله والشارح، مع أنه لا يجوز رفع "الشارح"، بل هو منصوب وجوبا؛ لأن تابع المنادى المعرب  
 يجب أن يكون تابعا للفظه، والحوار: أن الرفع أولى فيما كان الرفع جائزا، وههنا ليس كذلك؛ لأن المنادى  
 منصوب، والحاصل: أن الرفع إنما يكون مختارا إن لم يمنع مانع، وكون المنادى مضافا مانع لذلك، وقبل: أيضا لو  
 صح هذا الدليل لزم أن يكون الرفع أولى في المفرد الحكمي كالمضاف بالإضافة اللفظية وشبهه؛ فإن المفرد في  
 قوله: "وتوابع المنادى المبني المفرد" أعم من المفرد الحقيقي والحكمي كما صرح به الشارح، مع أنه ليس أولى،  
 ويمكن الحوار بأن هذا الحكم جاز أن يكون في المفرد الحقيقي فقط.

وأبو عمرو بن العلاء إلخ: وقوله: "العلاء" بالمد والتخفيف، وقوله: "المتقدم عليه" أي المتقدم عليه زمانا لا  
 رتبة؛ فإنه قال بعضهم: لم يسبق مثل الخليل أحد، ولم ينج بعد ذلك مثله أيضا، والعلاء النحوي واحد من القراء  
 السبعة، وإنما زاد قوله: القارئ المقدم على الخليل؛ لأنه جاز أن يكون أبو عمرو بن العلاء النحوي متعدد، فإيراد  
 قوله: "القارئ إلخ" للامتنياز. وأعلم أن "أبو عمرو" عطف على فاعل "يختار"، وهو الضمير المستكن فيه؛ لحواز  
 العطف على المضمر عند الفصل بلا تأكيد، و"النصب" معطوف على "الرفع"، فلا يلزم العطف على معمولي  
 عاملين مختلفين بخرف عطف واحد. ولقائل أن يقول: إن كلام الشارح يأبى عنه، وإلا فينبغي إيراد قوله: "يختار"  
 قبل قوله: "وأبو عمرو بن العلاء"، فيكون معطوفا على قوله: "والخليل"، فالعامل غير منحد، إلا أن يقال: ما  
 ذكره الشارح بيان حاصل المعنى، فالأمر في العبارة سهل.

(١) تنبيه على استقلاله معنى كما في "يا أيها الرجل"، قال الرضي: يلزم على الخليل وأبي عمرو نظرا إلى العلتين  
 المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم، وقال السيد السند الخليل: إن  
 الرفع أولى للتنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي، وذا لا يتصور إلا إذا كان المتبوع مضموما، وأما  
 السؤال عن أبي عمرو فمساقت؛ لأن المتبوع إذا كان مفتوحا تعين النصب في التابع قطعاً، وإذا كان مجرورا يحمل  
 على لفظه كما مر هذا الكلام. (عصمت)

وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف المذكور كالحسن أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالحليل أي فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه؛ لإمكان جعله منادى مستقلاً بنزع اللام عنه،<sup>(١)</sup> وإلا أي وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه، .....

**المبرد:** وقوله: المبرد اسم، وأبو العباس كنية. إن كان إلخ: وفي هذه العبارة لطافة؛ لأن "الحسن" في الأصل صفة يمكن نزع اللام عنه، فيمكن أن يكون معنى قوله: "فكالحليل" أنه كاسم الخليل في جواز نزع اللام عنه، أو كمذهب الخليل كما هو المراد.

**أي كاسم إلخ:** سواء كان علماً أو غيره، فدخل فيه "الرجل" وخرج عنه "الصعق"، وإذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه عنه فأعلم أن العلم إن لم يكن موضوعاً مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدر كالفصل، لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في محمد وعلي: الحمد والعلي، وكذا إن كان اسماً له معنى حنسي يقصد به مدح أو ذم كالأسد والكلب، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان موضوعاً مع اللام لم يجر نزع اللام عنه؛ لأنها ك بعض حرف الكلمة، وبعبارة أخرى أن العلم إما أن يكون فيه معنى الوصفية أو المصدرية أو الجنسية قبل العلم، والألف واللام تدخل في مثل هذا العلم، وإن لم يكن العلم كذلك فإنها لم تدخل عليه، والعلم الذي تدخله الألف واللام على قسمين، أحدهما: ما يمكن نزعها عنه. وثانيهما: ما لا يمكن نزعها عنه. والذي لا يمكن هو العلم المعروف باللام الذي تدخله الألف واللام باعتبار استعماله في فرد، ثم يجعل هذا المعروف باللام علماً لهذا الفرد، مثل النجم والصعق؛ فإن النجم اسم جنس للكوكب، عرف باللام وجعل علماً لفرد منه، وهو الثريا، والصعق اسم جنس للصاعقة، ثم أريد به الرجل الذي أضر به تلك الصاعقة، وقيل: الصعق هو الرجل الذي ليس له شجاعة، ثم أريد به الرجل الخاص.

**لإمكان جعله إلخ:** وبهذا الكلام اندفع ما قال بعض المحشين على قوله: وأبو العباس المبرد إلخ: بأنه لو كان الأمر على العكس لكان أولى؛ لأن المعروف باللام الذي جاز نزعها عنه يكون للتعريف فلم يجر اجتماع حرف النداء معها، فلا يكون منادى مستقلاً، وإن لم يجر نزعها عنه يكون اللام جزء الكلمة، فلا يكون للتعريف، فيجوز اجتماع حرف النداء معه، فيكون منادى مستقلاً.

(١) فكان له حكم الاستقلال، فينبغي أن يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والألف والواو، ولما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهراً كان إعراجه رفعاً. (محرم)

مثل: النجم والصعق<sup>(١)</sup> فكأبي عمرو أي فأبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار  
 النصب، لامتناع جعله منادى مستقلا<sup>(٢)</sup> والمضافة عطف على المفردة أي وتوابع  
 المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية تنصب لأنها إذا وقعت منادى  
 تنصب، فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛ .....

**عطف إلخ:** لا يخفى أنه فيه وإن كان عطف الشيء على معمولي عاملين بخرف عطف واحد، لكن لا  
 يكون عامل كل منهما مختلفا، أما الأول فلأن قوله: "المضافة" عطف على قوله: "المفردة"، وقوله: "تنصب"  
 عطف على قوله: "ترفع"، وأما الثاني فلأن قوله: "المفردة" صفة للتوابع، فيكون العامل فيها الابتدائية، كما في  
 التوابع، وقوله: "ترفع" خبرها، فيكون العامل فيه أيضا الابتدائية، وكذلك في قوله: "المضافة" وقوله: "تنصب".  
**بالإضافة الحقيقية:** أي الإضافة المعنوية؛ لأن الإضافة اللفظية والمشبهة بما داخلتان في المفردة؛ لأنه أعم من  
 الحقيقي والحكمي، كما عرفت.

**لأنها إذا إلخ:** فيه أن هذا الدليل لو صح بلزم أن يكون توابع المنادى المبني الذي يكون توابعه مضافة بالإضافة  
 اللفظية أو مشبهة بالمضاف أيضا تنصب؛ لأنهما إذا كانا ماديين ينصان، كما مر من قوله: "وينصب ما  
 سواهما"، فنصبهما إذا كانا توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يياشرهما، مع أنهما إذا وقعا توابع لا يكونان  
 منصوبين، بل هما مرفوعان حملا على لفظه المبني، ومنصوبان حملا على محله؛ لأن "المفرد" في قول المصنف  
 أعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت، هذا خلاصة ما ذكره الفاضل السم، وهذا ليس بشيء؛ لأن الضمير  
 في قوله: "لأنهما" راجع إلى توابع المادى إذا كانت مضافة بالإضافة الحقيقية؛ لأن الكلام فيها كما لا يخفى  
 على كل واحد له عقل ما.

**إذا وقعت إلخ:** أي لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء، ثم إذا انضم أولوية نصبها فيجب نصبها  
 حينئذ؛ فإن المراد بأولوية نصبها هو أولويتها على سبيل الوجوب، فلا يرد أن الكلام فيما كان النصب واجبا، مع  
 أنه لزم منه أولويتها لا وجوبه، كما لا يخفى عدم وروده على المتأمل.

(١) فـ"نجم" اسم جنس للكوكب عرف باللام وجعل علما غالبا لفرد منه خاصة فيه، وهو الثريا. و"الصعق"  
 اسم جنس للصاعقة عرف باللام وأريد به الصاعقة المخصوصة، ثم أريد الرجل الذي أحرقه تلك الصاعقة،  
 وجعل من الأعلام الغالبة له تجوزا. (عت)

(٢) لعدم إمكان نزع اللام عنه، فله حكم التبعية، والأصل في توابع المبني أن تكون تابعة لمحله، ومحله ههنا  
 النصب بالمفعولية، فالعطف عليه هو الأولى والمختار. (محرم)

لأن حرف النداء لا يباشرها<sup>(١)</sup> مثل: "يا تيم كلهم"<sup>(٢)</sup> في التأكيد، و "يا زيد ذا المال" في الصفة، و "يا رجل أبا عبد الله" في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه مضافاً؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية<sup>(٣)</sup>.  
والبدل والمعطوف غير ما ذكر أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل، وهو الممتنع.....  
أي المعطوف

**يا تيم كلهم:** وإن قلت: ينبغي أن يقال: "كلكم" موضع "كلهم"؛ لأنه جعل التيم مخاطباً، قلت: مثل هذا وقع في كلام الله تعالى، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ١٠٤) لعدم "آمنتم" موضع "آمنوا".  
**أبا عبد الله:** فإن "أبا" تابع هو مضاف إلى "عبد الله"، ونصبه بالألف، ولا يخفى أنه لو قال: "يا رجل عبد الله" بدون ذكر "أبا" لثم بدون ذكر قوله: "أبا"، إلا أن يقال: هذا على تقدير أن لا يكون "عبد الله" علماً، بل مضاف، لكن الظاهر فيه أن يكون علماً، فحينئذ لا بد من ذكر "أبا"، كما لا يخفى.  
**لأن اللام يمتنع إلخ:** وفي بعض النسخ: لأنه لا يمتنع دخول "با" على المضاف إلخ؛ فإن عدم امتناع دخول "يا" عليه لأجل عدم اللام عليه أي على المضاف بالإضافة الحقيقية. فيصح هذه النسخة أيضاً، لكن لما لم يجد بعضهم معنى هذه النسخة فاختاروا النسخة الأولى، فالنسخة الأولى من قبيل إقامة العلة مقام المعلول.  
**والمعطوف إلخ:** وهو مبتدأ وقوله: "غير ما ذكر" صفة له أو بدل منه، وقوله: "حكمه" مبتدأ ثان، وقوله: "حكم المستقل" خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول. ولقائل أن يقول: كما أن المقصود حكمه حكم المنادى المستقل إذا لم يكن معرفاً باللام كذلك البدل حكمه المنادى المستقل إذا لم يكن معرفاً باللام، وأما إذا كان معرفاً باللام فلا؛ لعدم دخول حرف النداء على المعرف باللام، فإن البدل أيضاً قد يكون معرفاً باللام، وقد لا يكون، وإذا كان كذلك فلم لم يقيّد البدل به أيضاً، إلا أن يقال: لما كان في المعطوف مظنة نوههم كونه مع اللام، فلذا تعرض به، فالمراد من البدل ما لا يكون معرفاً باللام، وهو ظاهر، ثم أشار بقوله: أي "غير المعطوف إلخ" إلى أن كلمة "ما" عبارة عن المعطوف.

(١) وحرف النداء إذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الأصل، والأصل في المنادى النصب؛ لكونه مفعولاً به لعل محذوف وجوباً. (محرم)

(٢) نظراً إلى أن "تيماً" في نفسه غائب، وجوز الشيخ الرضي "كلكم"؛ نظراً إلى الخطاب العارض. (عبد الغفور)

(٣) احتراز عن التوابع المضافة بالإضافة اللفظية والتوابع المضارعة بالمضاف؛ فإن حكمهما حكم المفردة، أما المضارعة فظاهراً؛ لأنها مفردة حقيقة، وأما المضافة بالإضافة اللفظية؛ فلأن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال. (عل)

دخول "يا" عليه، فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول "يا" عليه.

**حكمه** أي حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل** الذي باشره حرف النداء، وذلك لأن البديل هو المقصود بالذكر، والأول كالتوطية لذكره، والمعطوف المخصوص<sup>(١)</sup> هو المنادى مستقلا في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدرًا فيه **مطلقًا** أي حال كون<sup>(٢)</sup> كل واحد منهما مطلقًا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال، أي سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين،  
معرفتين

**أي حكم إلخ:** وهذا التفسير لدفع ما يقال: لا بد أن يقول: "حكمهما" موضع "حكمه"، ولما كان هذا التفسير شائعًا بينهم فاختاره، فلا يرد أنه لا يصح إرجاعه إلى المذكور. **حكم إلخ:** فيصير مرفوعًا لو كان مفردًا معرفة، ومنصوبًا إذا كان مضافًا أو مشبهًا به أو نكرة محضة. **مطلقًا إلخ:** ولا بد من التعميم بأنهما سواء كانا تابعين للمعني أو العرب، ولهذا اعترض مولانا عص في شرحه لـ "الكافية" بأننا إذا قلنا: "يا عبد الله وعمر" بضم قوله: فإنه مفرد معرفة، مع أن لم يصدق تعريف التابع عليه، وهو كل ثان بإعراب سابقه؛ لأن إعراب سابقه النصب، ثم قال مولانا المذكور، وهذا الاعتراض مما أشكل على الأفاضل إلى الآن.

ويمكن الجواب عنه بأنه يصدق عليه أنه بإعراب سابقه لا بخصوصه؛ فإنه لو أورد موضع المنادى المضاف مفرد فهو حينئذ بإعراب سابقه قطعًا، فاتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظًا أو تقديرًا أو محلاً، إلا أن يقال: إن تابع المنادى المعرب لا يكون إلا تابعًا للفظه، بخلاف تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى؛ فإنه يكون تابعًا لحله أيضًا. أقول: إنما ترك الشارح التعميم المذكور؛ لأن الكلام في توابع المنادى المعني لا المعرب، ثم قوله: "أي حال كون كل واحد منهما" إشارة إلى أن "مطلقًا" حال عن المضاف إليه للحكم في قوله: "أي حكم كل واحد منهما"، وأشار به أيضًا إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فلا يرد حينئذ المناقشة في حالته، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن قوله: "مطلقًا" منصوب على الظرفية أي زمانًا مطلقًا.

**أي سواء إلخ:** تفسير لقوله: "غير مقيد بحال من الأحوال"؛ فإن المراد من الأحوال كونهما مفردين أو مضافين إلخ، ثم قوله: "نكرتين" بمعنى عدم كونهما معرفتين، فيعم النكرة المخصصة، فالمثال الذي ذكره لكونهما نكرتين صحيح.

(١) أي ما لا يمتنع دخول "يا" عليه.

(٢) وحال كون كل منهما تابعًا لمفرد أو مضاف. (عبد الغفور)

فالبديل مثل: يا زيد عمرو، ويا زيد أخا عمرو، ويا زيد طالعا جبلا، ويا زيد رجلا صالحا، والمعطوف مثل: يا زيد وعمرو، ويا زيد و أخا عمرو، ويا زيد وطالعا جبلا، ويا زيد ورجلا صالحا.

**والعَلَم أي العلم المنادى المبني على الضم،<sup>(١)</sup> أما كونه منادى فلأن الكلام فيه، وأما كونه مبنيًا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه؛ .....**

**يا زيد زيد:** وغير المثال بعضهم وقال: "يا زيد عمرو"؛ لأن "يا زيد زيد" يحتمل أن يكون مثالا للتأكيد هذا. واعلم أن "يا زيد زيد" إنما يكون مثالا للتأكيد إذا كان "زيد" الأول علما لشخص و"زيد" الثاني علما لشخص آخر؛ لأن مفهوم البديل مغاير لمفهوم المبدل منه، فقولنا: "يا زيد عمر" صريح في البديلية، وكذلك يا رجل زيد، ثم جعل "يا زيد زيد" مثالا للبديل بأن "زيد" الأول توطئة للثاني، فيكون المقصود الأصلي هو "زيد" الثاني، وأما إذا جعل مثالا للتأكيد يكون المقصود الأصلي هو الأول، والثاني تأكيدا له.

**ويا زيد أخا عمرو:** فإن التابع فيه بدل مضاف، وفي "يا زيد طالعا جبلا" مشابه للمضاف، وفي "يا زيد رجلا صالحا" يكون بدلا، ولكنه نكرة، وكذلك في المعطوف. قال مولانا عص: لا شك أن البديل من التوابيع، فحينئذ يمتنع أن يكون "أخا عمرو" منصوبا؛ لأن إعراب التابع كإعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه، وكذا يرد هذا الاعتراض في الأمثلة الآتية. أقول: يمكن الجواب عنه بأن اتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، فيكون "يا زيد أخا عمرو" منصوبا محلا؛ لأنه من المفعول به، فحينئذ يكون إعراب التابع كإعراب متبوعه. **أي العلم المنادى إلخ:** أشار به إلى أن الألف واللام للعهد، قيل: إذا كان العلم منادى لا تابعا فلا بد من إيراده في مبحث المنادى لا في توابعه، والجواب: أن إثبات الحكم - وهو اختيار الفتح عليه - إنما يكون باعتبار مدخلة التابع لتوصيفه بالابن، فيكون "الابن" صفة وتابعا له، فالعلم متبوع حينئذ.

**فلأن الكلام فيه:** أي في المنادى. لا يقال: إنه في حيز المفع، بل الكلام في توابعه؛ لأننا نقول: معنى كون الكلام في المنادى هو البحث من أحواله، فالكلام في توابعه هو الكلام فيه.

**من اختيار فتحه المنبئ إلخ:** أي المشعر عن جواز الضمة، أي كون الفتح أولى فيما إذا كان الضم جائزا. فإن قلت: اختيار الفتح مشعر لجواز حركة أخرى غير الفتح، سواء كانت ضمة أو كسرة كما في المنادى المستغاث =

(١) فخرج عبد الله وزيدان وزيدون إذا جعلتهما علما. (عبد الغفور)



فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم، **الموصوف بابن مجرد** عن التاء أو ملحوق بها أعني ابنة بلا تحلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: يا زيد الظريف ابن عمرو، **مضافا** أي حال كون ذلك الابن **مضافا إلى علم آخر**، فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به، .....

= باللام، قلت: المراد من جواز حركة أخرى هو الحركة التي كانت في المنادى المبني؛ لأن الكلام فيه؛ فإن الفتح من علامة البناء، وهي لا يكون إلا الضم.

**فإن جواز الضمة إلخ:** أي إذا علم جواز الضمة من قوله: "يختار فتحه" فيثبت البناء أيضا؛ لأن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم، أي في الأغلب أو على سبيل التبادر، فلا يرد أن الضم يكون في غير المبني أيضا كما تقول: جاءتني جوارِي بالضم بلا تنوين في "جوارِي"، ولا فرق بين الضم والضمّة عند الشارح.

**مجرد عن التاء إلخ:** مثل: يا زيد ابن عمرو، فأراد من الابن حينئذ ما يكون بالألف والياء والنون، سواء كان مذكرا أو مؤنثا، فحينئذ خرج بنت؛ لعدم الألف فيها، ودخل ابنة؛ لوجود هذه الحروف الثلاثة فيها. إن قلت: يمكن أن يكون مراد الشارح أن المصنف ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايسة، قلت: يلزم حينئذ أن يكون الحكم حاريا في البنت أيضا؛ لأنها فرع أيضا، إلا أن يراد من الفرع هو الفرع الواحد؛ فإن فرعه ليس إلا ابنة. **كما هو المتبادر إلخ:** فإنه إذا قيل: زيد منصف بصفة القيام، فالتبادر منه أنه متصف بها بلا واسطة أي بلا إعانة شخص أو حائط أو غيرهما، فلا يرد ما ذكره الفاضل السمعاني أن التبادر ممتنع، بل المتبادر هو الأعم.

**أي حال إلخ:** وهو إشارة إلى أن قوله: "مضافا" منصوب على الظرفية بتقدير الزمان أي زمان مضاف. **إلى علم آخر:** قال مولانا عص في شرحه لـ "الكافية": إن هذا يشكك بقولنا: يا محمد بن محمد أو يا زيد بن زيد، فإن الحكم جار فيه، وهو احتبار الفتح في الأول مع جواز الضمة، ولكنه لا يكون مضافا إلى علم آخر، أقول: هذا إنما يرد إذا كان "علم" في قوله: "إلى علم آخر" بالتنوين؛ لأنه حينئذ قوله: "آخر" صفة له، وأما إذا قرئ بالإضافة بدون التنوين فلا؛ لأن الإضافة بتقدير اللام، فحينئذ جاز أن يكون كلا العلمين متحدين، فالمراد أنه مضاف إلى علم آخر أي شخص آخر، ولو سلم فنقول: المعايير أعم من أن يكون بالذات أو بالاعتبار؛ فإن "محمد" من حيث إنه علم لشخص معايير من حيث إنه علم لشخص آخر.

**كما عرفت من إلخ:** حيث قال: ويبين على ما يرفع به.

لكن **يختار فتحه**؛ لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات، والكثرة مناسبة للتخفيف، فحذفوه بالفتحة<sup>(١)</sup> التي هي حركته الأصلية؛ لكونه مفعولا به.

**وإذا نودي المعرف باللام** أي إذا أريد نداؤه **قيل** مثلا: **يا أيها الرجل** بتوسط "أي"<sup>(٢)</sup>.....

**يختار فتحه**: وأما الصفة، وهي الابن فمفتوح؛ لأنه تابع مضاف، وهو منصوب في الصفة كما مر.

**لكثرة وقوع المنادى إلخ**: أو لتبعية ما بعده، وهو الابن. **هي حركته الأصلية إلخ**: لجواز موافقة الحركة البنائية للحركة الإعرابية، كأنه دفع مناقشة حيث يقال: لِمَ لم يخففوا من الضم إلى الكسر؛ لأن الكسر ضعيف بالنسبة إلى الضم كما قالوا.

**وإذا نودي المعرف إلخ**: فيه أن نداء العلم الذي هو مثنى ومجموعا ومعرفين باللام يكون بحذف اللام لا بالتوسط، فيقال في نداء الزيدان والزيدون: يا زيدان، ويا زيدون، وأجيب بأن اللام فيهما أي في مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام لجبر نقصان التعريف الزائل بالتكثير لا للتعريف، أي إذا نكر مثنى العلم مثلا وأريد منه المسمى به فإدخال الألف واللام لجبر النقصان لا للتعريف، فيخرجان بقوله: المعرف باللام، فحذف آلة التعريف؛ لتلا يلزم اجتماع آلي التعريف. **إذا أريد نداؤه**: وإنما زاده؛ لأن النداء فعل اختياري؛ فإفهم كثيرا ما يذكرون الفعل الاختياري ويريدون مبدؤه أعني الإرادة، فإن كل فعل اختياري مسبوق بالإرادة. وقيل: إنما زاده؛ لأنه يفهم من ظاهر كلام المتن أن نداء المعرف باللام شيء، وقوله: "يا أيها الرجل" شيء آخر، بل نداؤه عين نداء المعرف باللام.

**مثلا**: وإنما قال: "مثلا" لدفع ما قيل: إن الشرط لا يتم؛ إذ الجزء لا يترتب عليه؛ لأن الشرط نداء المعرف باللام، أي معرف كان، فهي عامة، ومن البين أن هذا الجزء لا يترتب على الشرط؛ لجواز أن يقال: يا هؤلاء الكرام، ويا هذه المرأة، ويا هذان العالمان وغير ذلك، ولك أن تقول في جوابه: إن المراد بقوله: "يا أيها الرجل" هو الكلام الذي وسط فيه "أي" أو هذا أو أيهاذا؛ فإن هذا القول مشهور بهذا التوسط، فيكون من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه كما في "الكل فرعون موسى"؛ لأن المراد به لكل ظالم عادل. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "إذا نودي جزئية" لا كلية، أي في بعض الزمان الذي نودي إلخ؛ لأنا نقول: مسائل العلوم كلية لا جزئية.

(١) وحذف الألف خطأ في ابن وابنة. (عبد الغفور)

(٢) هي موصوفة، قال الأخفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا؛ لمناسبة التخفيف للمنادى، ويؤيده كثرة وقوعها موصولة، وإنما لم ينصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنه إذا حذف صدر صلتها بين على الضم. (عبد الغفور)

مع هاء التنبيه<sup>(١)</sup> بين حرف النداء والمنادى المعروف باللام تحرزا عن اجتماع آتي التعريف<sup>(٢)</sup> بلا فاصلة، **ويا هذا الرجل بتوسط "هذا"**، **ويا أيذا الرجل بتوسط الأمرين معا، والتزموا<sup>(٣)</sup> يعني العرب رفع الرجل مثلا وإن كان صفة، وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر؛ لأنه أي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء<sup>(٤)</sup>**، فالتزم رفعه؛ لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فتدل على أنه هو المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى؛ ولهذا لم يذكر هناك.....  
الصف

وهذا بمنزلة المستثنى **إلخ**؛ أي قوله: "والتزموا رفع الرجل إلخ" بمنزلة المستثنى، فهو دفع دخل بأن يقال: ينبغي أن يكون الرفع والنصب جائزين في صفة الاسم المبهم، أي في تابع الاسم المبهم، وهو "الرجل" في الأمثلة المذكورة حيث قال: إن تابع المنادى المبني من الصفة ترفع على لفظه، وت نصب على محله، وجوابه ما ذكره بقوله: "لأنه مقصود بالنداء"، فالمراد بقوله: "تابع المنادى المبني إلخ" أن تابع المنادى ترفع على لفظه، وت نصب على محله إذا لم يكن التابع المذكور مقصودا بالنداء، لا يقال: إن الحمل على اللفظ غير مقصود؛ لعدم الضم في المنادى المبهم، فكيف يصح السؤال؛ لأننا نقول: هذا غير مضر في السؤال، بل هو يؤيده كما لا يخفى، أو يقال: إن قوله: "ترفع حملا على لفظه" فيما إذا كان الضم في المنادى، وهو مفقود في المنادى المبهم.

**ولهذا لم يذكر إلخ**؛ أي ولأجل أن هذا القول بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين لم يذكر هناك قيدا يخرج صفة الاسم المبهم عن القاعدة المذكورة؛ لأنه لو ذكر هناك قيد لإخراجها بأن الحمل على اللفظ واخُل =

(١) المشارك لحرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضا تنبيه، فأنجر بقرب هاء التنبيه ما فات يبعد حرف النداء. (عبد الغفور)  
(٢) لم يقل: تحرزا عن اجتماع التعريفين؛ لجواز قولك: يا هذا ويا عبد الله ويا أنت؛ إذ الممتنع اجتماع آتي التعريف؛ لحصول الاستغناء بأحدهما، وفيه تأمل هنا. (حق)

(٣) جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان صفة المنادى المضموم فلم لم يجر نصبه ولم يعمل على الدل؛ لئلا يلزم استقلال الرجل في كونه منادى فينبى على الضم؟ (عت)

(٤) بحسب الواقع لا بحسب اللفظ؛ فإنه ذكر ليدل على معنى في المشوع. (عبد الغفور)

ما يخرج صفة الاسم المبهمة عن تلك القاعدة، وتوابعه<sup>(١)</sup> بالجر عطف على "الرجل"، أي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة أو مفردة، نحو: يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو المال؛ لأنها<sup>(٢)</sup> توابع منادى معرب<sup>(٣)</sup> وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني، وقالوا بناء على قاعدة<sup>(٤)</sup> تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام، .....

= جائر إذا لم يكن المنادى منهما، فلا يصح حينئذ أن يكون هذا القول بمنزلة الاستثناء عنها. لا يخفى أنه لو أريد من التابع في قوله: وتوابع المنادى المبني التابع الذي ليس مقصود بالنداء وأريد بالمنادى المنادى الذي كان مقصودا بالنداء فحينئذ لا يكون هذا القول بمنزلة المستثنى عنها، وأيضا لو أريد من التابع هو التابع الذي كان تابعا بالفعل وبالمال وأريد من المنادى أيضا كذلك بحكم التبادر فحينئذ يخرج صفة الاسم المبهمة عنها؛ لأنها تابعة بالفعل أي ظاهرا لا في الحقيقة، ولكن لو ترك القول المذكور على ظاهره فحينئذ يكون قوله: "والتزموا رفع الرجل"، بمنزلة الاستثناء.

**توابع منادى إلخ:** وإنما قدر المنادى؛ لأن تابع المعرب إنما يكون تابعا للفظ إذا كان المعرب منادى؛ فإن تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى يكون تابعا لحله أيضا كتابع اسم "إن" المكسورة مثل: إن زيدا قائم حق؛ فإن قولنا: "حق" تابع لخل "زيد"؛ فإنه مرفوع محلا، ويمكن تصحيحه بدون تقدير المنادى بأن التنوين في قوله: "معرب" للوحدة، أي تابع معرب واحد، فالمعرب الذي له إعرابان كأنه معربان، بخلاف المعرب الذي له إعراب واحد، وهو الإعراب اللفظي، فهو معرب واحد. **بناء على قاعدة إلخ:** وقيل: يمتنع النوسط بـ "أيها" =

(١) كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أي إذا كان هو المقصود بالنداء يكون كالمنادى المضموم فيحوز في توابعه ما حاز في توابع المضموم. (عت)

(٢) اندفع بتقدير المنادى ما يقال: من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان، نحو: إن زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب، وقد يدع أيضا بأن التنوين في "معرب" للوحدة، فلا ينتقض الحكم بالمثل المذكور؛ لأن عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد؛ فإن زيدا باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد، وفيه أن للمعرب باللام أيضا إعرابين، أما الرفع فظاهر، وأما النصب؛ فلأنه منادى معني، فيكون منصوب محل. (عد الغفور)

(٣) قال الشيخ الرضي: يشير إلى أن المعرب لا محل له، وإلى أنه لا يحمل على محله وترك ظاهر إعرابه. (جمال)

(٤) وإنما كان هذه القاعدة يجوز اجتماعهما؛ لأن هذه القاعدة يصير اللام بمنزلة الأصل؛ لكونها عوضا عن فاء الكلمة، ولأن التعريف لا يلزم الكلمة. (عل)

وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضاً عن محذوف. وثانيهما: لزومها للكلمة **يا الله؛** لأن أصله الإله،<sup>(١)</sup> فحذفت الهمزة وعوضت<sup>(٢)</sup> اللام عنها ولزمت الكلمة، فلا يقال في سعة الكلام: لا،.....

= بين حرف النداء وبين لفظ "الله؛" لأن "أيا" يستلزم التعدد و"ها" للتنبيه، والله تعالى منزّه عن التعدد والتبعية، وهذا للإشارة الحسية والله تعالى متعال عن ذلك.

**وهي اجتماع أمرين** إلخ: أقول: وما قيل: إن كون هذا الاجتماع قاعدة فهو محل تأمل ليس بشيء؛ لأن القاعدة هي أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته، ففي كل ما اجتمع فيه هذان فهو محتص بذلك الخوازم، واختصاصه بلفظ "الله" لا يناهض بكونه قاعدة؛ لأنه من الكليات المنحصرة في فرد واحد كالشمس والقمر؛ لأنه يقال: الشمس والأقمار باعتبار الأفراد الذهنية.

**يا الله إلخ:** وهذا استثناء من القاعدة المذكورة وجواب سؤال مقدر من حيث المعنى، وقوله: "خاصة" أي خصص حرف النداء - وهو "يا" دون أحوالها - بلفظ "الله" خصوصاً؛ فإن حرف التعريف في لفظ "الله" عوض عن الهمزة التي هي فاء الفعل في "إله"، وأصله أي أصل الله: الإله نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار الله، وحذفت حركة اللام الأولى وأدغمت في الثانية فصار الله، ويجوز حذف الهمزة بدون نقل حركتها أيضاً، فحرف التعريف صار عوضاً عن الهمزة، وخرج عن معنى التعريف، وصار بمنزلة جزء الكلمة، ولذا جاز اجتماعه مع حرف النداء، ثم أصل الله: إله، وأصل إله: الإله، ويحتمل أن يكون أصل الله: الإله حقيقة لا بواسطة "إله"، لكن اجتماع العوض والمعوّض عنه مخصوص بلفظ "الله" كإثبات الهمزة ودخول "يا" عليه دون غيرها من حرف النداء.

لا يقال: إن همزة "الله" للوصل، فلا بد أن يقال: "يا لله" بحذف الهمزة من اللفظ؛ لأننا نقول: همزة "الله" للإثبات في النداء، ولكنها للوصل في غيره، فيسقط في الدرج كما في "أعوذ بالله" و"من الله". لا يقال: الله علّم لذات الواجب، فاللام في حالة العلمية ليست للتعريف؛ لأنه بمنزلة جزء الكلمة، فإدخال حرف النداء عليه لا يلزم اجتماع آلي التعريف حتى ذكره كالاستثناء عن القاعدة السابقة؛ لأننا نقول: اللام في الأصل للتعريف، فمجرد كون اللام في وقت التعريف مانع عن اجتماع حرف النداء معها. **في سعة الكلام:** وحاز في الشعر للضرورة.

(١) قال صاحب القاموس: اختلف فيه على عشرين قولاً، ذكرتها في المباسيط، وأصحها أنه علم غير مشتق، وأيضاً قال إمامنا الأعظم أبو حنيفة **رضي** هو على الأصل، وهذا حسن جداً؛ لأن الاسم العبري المتعبر أليق بذاته القدم.

(٢) ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلاً. (عبد الغفور)

ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز؛ ولهذا قال: **خاصة**، وأما مثل النجم<sup>(١)</sup> والصعق وإن كانت اللام لازمة فيه، لكن ليست عوضا عن محذوف، وأما "الناس" وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة؛ لأن أصله الأناس، لكن ليست لازمة للكلمة؛ لأنه يقال: ناس في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في "التي" في قوله:

من أجلك<sup>(٢)</sup> يا التي تيمت<sup>(٣)</sup> قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

بكسر الكاف

**بذلك الجواز**: أي جواز دخول حرف النداء مع اللام. **وإن كانت اللام إلخ**: لأنه علم، فيكون بمنزلة جزء الكلمة. **لأن أصله الأناس**: وفيه أيضا مثل ما مر من أن أصله إذا كان الأناس فلم يك اللام عوضا عنها. **لكن ليست لازمة إلخ**: لأنه لا يكون علما مع الألف واللام، وأصله الأناس، حذفت الهمزة تخفيفا، وأدغمت اللام في التون؛ لقرب المخرج الذي بينهما، فإنه من إدغام المتقاربين لا المتحاشين. **أن يقال يا النجم ويا الناس**: بل يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الناس.

**هذه القاعدة**: المذكورة في قوله: بناء على قاعدة إلخ، وهو متعلق بقوله: حكموا وقوله: "لأن لامها إلخ" دليل لعدم جريان إلخ. **من أجلك**: بكسر الكاف وآخره: وأنت بخيلة بالوصل عني، معناه بالفارسية: ارجعت عشق توائي زني كخوار ساختی تو دل مرا، وباللغة التركية كندره ودرعالتی كه نگاه دارنده تو وصل را از من، فقلوله: "عني" متعلق بقوله: "بخيلة" على تضمين معنى الإمساك.

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أنه تقتضي القاعدة المذكورة دخول "يا" على "النجم" و"الصعق" و"الناس"، ولا يقال: يا النجم ويا الصعق ويا الناس، وتوضيح الجواب: أنه قد اشترط لاجتماع حرف النداء مع اللام وجود أمرين معاً، أحدهما: كون اللام عوضا عن محذوف. وثانيهما: لزومها للكلمة. وفي "النجم" و"الصعق" يوجد الثاني فقط دون الأول، وفي "الناس" يوجد الأول دون الثاني؛ فلذا لا يقال: يا النجم ويا الصعق ويا الناس، بل يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الصعق، ويا أيها الناس. (خادم أحمد)

(٢) والمعنى أي أقبل كل مشقة بسبب محبتك يا أيها المحبوبة التي جعلت قلبي ذليلا منقادا لك، والحال أنك كثيرة البخل بالوصل عني غير راضية بالملافة مرة. (عل)

(٣) يقال: "تيمه الحب" إذا استعبده.

لأن لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكماً عليها بالشذوذ، وفي "الغلامان" في قوله:

فيا الغلامان اللذان قرّا

لانتفاء الأمرين كليهما حكماً بأنه أشد شذوذاً، ولك<sup>(١)</sup> أي وجاز لك في مثل: يا تيم تيم عدي أي في تركيب<sup>(٢)</sup> تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صوراً.....

**وفي الغلامان إلخ:** في قوله: "فيا الغلامان إلخ" أي ولعدم جريان هذه القاعدة في "الغلامان" في قوله: "فيا الغلامان إلخ"، ولما كان في "التي" في قول الشاعر: "من أجلك إلخ" انتفاء أحد الأمرين، وهو عدم كونها عوضاً، وفي "الغلامان" في قوله: فيا الغلامان إلخ انتفاء الأمرين معاً؛ فلهذا حكماً في الأول بالشذوذ، وحكموا في الثاني بأنه أشد الشذوذ. واعلم أن قوله: "شذوذاً" تمييز أي أشد شذوذه؛ لأن التمييز في المعنى فاعل، فإذا كان كذلك فلا معنى لقوله: أشد شذوذاً؛ لأنه إذا كان شذوذه شاذاً، فلم يكن حيث شاذاً مع أن المقصود أن شذوذه فوق شذوذ الأول، فلا بد حيث أن يقرأ قوله: أشد بالبدال المهمله لا المعجمة بالفارسية: محكم تراست، إلا أن يقال: معناه أن شذوذه أكثر من شذوذ الأول بدليل أفعال التفضيل. وآخر البيت:

إياكما أن تبغيا شراً

وفي بعض النسخ: "أن تكسبا" موضع قوله: "أن تبغيا"، وقوله: "أن تبغيا" بمعنى تطلبا، وقوله: "تكسبا" من الكسب، وقوله: "إياكما" تحذيراً أي بعد إياكما، والمراد من الغلامان هو العبد والأمة، ومعناه بالفارسية: إى دو غلام كه گزینتید شمایان دورواریه شمایان آنگه طلبیدید شمایان شررا، یا کسب کردید شمایان شررا یعنی شمایان از من بفرقت و بغير شرع گزینتید ای پس دورواریه طلب کردن شررا، وفي بعض الشروح: لا يقال: هذا الله كما يقال: يا أيها الله؛ لأن "هذا" للإشارة الحسية، والله تعالى متعال عن ذلك، ولو سلم جوازه على التجوز كما في ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي﴾ (الشورى: ١٠) كان محمولاً على "أي" طرداً للباب.

**أي في تركيب تكرر:** وقوله: "الصورة" إما متعلق بقوله: "المنادى المفرد المعرفة" وإما متعلق بقوله: "تكرر" باعتبار أنه مسند إلى قوله: "المنادى المفرد المعرفة"، وأما كون الأول مفرداً صورة فظاهر، وأما أن الثاني مفرد فإنه تكرر الأول بعينه، وأما "عدي" فحالة مجهول بحسب الظاهر؛ لأنه لا يعلم أنه مضاف إليه للأول أو الثاني، =

(١) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب. (عبد العفور)

(٢) أو فيما قصد ذكر المنادى مضافاً، ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف إليه. (عبد العفور)

وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة في الأول **الضم والنصب**، وفي الثاني النصب فحسب، أما **الضم** في الأول؛ فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف إلى "عدي" المذكور و"تيم" الثاني تأكيد لفظي<sup>(١)</sup> فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيويوه، أو مضاف<sup>(٢)</sup> إلى "عدي" المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي<sup>(٣)</sup> أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل يا تيم - بالضم - تيم عدي، ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في "يا زيد بن عمرو"، وتعين النصب في الثاني؛  
تيم

= فلا يرد أن الثاني ليس مفردا صورة، ولما لم يكن المنادى في المثال المذكور منادى مفردا معرفة حقيقة، بل كان مضافا عند سيويوه، وكان مفردا معرفة صورة عنده حكم يكون تكراره صورة على أحد الاحتمالين المذكورين، وحكم يكون المنادى مفردا معرفة على احتمال آخر، ثم اعلم أن المعرفة في قوله: "تكرر فيه المنادى المعرفة" صفة المنادى؛ لأن المنادى يجوز تذكره وتأنينه.

**وذلك:** أي كونه مضافا إلى "عدي" المذكور إلخ مذهب سيويوه. **والسيرافي:** أي أبو سعيد السيرافي - بكسر السين - أجاز الفتح مكان النصب الذي أجاز المبرد وسيويوه، ثم إن "تيم" الأول عند سيويوه والمبرد مضاف حقيقة، ومفرد معرفة صورة، وعند السيرافي منادى مفردا معرفة حقيقة وصورة؛ فلذا جعله مفتوحا اتباعا لنصب الثاني لا منصوبا؛ وذلك لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المبرء، فيجوز أن يكون حركته البنائية موافقة للحركة الإعرابية، كما في "يا زيد بن عمرو" حيث قال: فحففوه بالفتحة التي هي الحركة الأصلية؛ لكونه مفعولا به؛ لأن الحركة البنائية مشابهة للحركة الإعرابية.

**على أن يكون في إلخ:** لأنه مفرد معرفة حقيقة وصورة عند السيرافي.

(١) وإنما جيء بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف إليه؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا بتنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم، فجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بلفظه وحركته بلا تحيير صار الثاني كأنه هو الأول، فكانت لا فصل. (عبد العصور)

(٢) لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (عبد الغفور)

(٣) ففيه أربعة أقوال: قول سيويوه، وقول المبرد، وقول البعض، وقول السيرافي. (عت)



لأنه إما تابع مضاف أو تابع مضاف، وتام البيت:

يا تيم<sup>(١)</sup> تيم عدي لا أبا لكم<sup>(٢)</sup> لا يلقينكم في سوءة عمر<sup>على مذهب سيبويه</sup>  
لغني الجنس

والبيت لجرير حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجو، فقال جرير خطابا لبني تيم: لا تركوا

عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة - أي مكروه - من قبلي، يعني مهاجته إياهم.

والمنادي المضاف إلى باء المتكلم يجوز فيه وجوه أربعة: فتح الياء مثل: يا غلامي،

وسكونها مثل: يا غلامي، .....

إما تابع مضاف: بالإضافة كما ذهب إليه سيبويه بأنه تأكيد لفظي، والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، سواء كانت حركته إعرابية أو بنائية، فكما أن الأول محذوف النون بالإضافة كذلك الثاني، وإن لم يكن مضافا. أو تابع مضاف: بالتوصيف كما هو مذهب المبرد والسيراfi.

يعني مهاجته إلخ: أي يعني الجرير بالمكروه مهاجته إياهم، أي عمرو، لو هجا لي فأنا هجوت إياهم، وقوله: "أن يهجو" بفتح الواو، ثم المضارع الأول وهو قوله: "يا تيم عدي لا أبا لكم" بإشباع الميم؛ لرعاية الوزن. المضاف إلى باء المتكلم إلخ: ولو قال: "والمضاف إلى الياء" أو "إلى ياء" ثم وأخصر، وأما اللثاني فظاهر، وأما الأول فإن الياء المضاف إليه لا يكون إلا ياء المتكلم. أقول: التصريح بـ"ياء المتكلم" لدفع الوهم؛ لأن الياء إذا كان باللام يتوهم الجنس والاستغراق، فيتوهم الإضافة إلى جنس الباء، وكذلك إذا كان بدون اللام؛ لأن التكررة في الإثبات يفيد العموم.

(١) فالتيم التعبد، ثم سمي به العبد، ثم اتسع من قائل العرب المعروفة كنتم الله، وتيم بن غالب، وتيم بن مرة، وتيم بن عبد مناف، هي إخوة، كل أخ صار أبا قبيلة، فـ"العدي" مثل الغني، و"لا أبا لكم" جملة معترضة دعائية، يستعمل في غاية المدح، أي لستم من جنس البشر؛ لكثرة فضائلكم، وقبل: تستعمل في نهاية الذم أي لا شرف لكم؛ لعدم المربي، والإلقاء: الطرح، والسوءة: بالفتح الهجو في الأصل ما يعم الإنسان من أمر الدارين، و"عمر" شاعر تيمي، والبيت لجرير، سمع أن عمر أراد هجوه فخطب قومه أن يمنعه عن ذلك، وإلا فتهجو بسببه قبيلة فأصابعهم منه رهابة كثيرة، والمعنى: يا قوم عدي! امنعوا عمر عما توههم، وإلا ليطرحكم في أمر عظيم هو هجوي لكم قاطبة، ومقصوده اعترافهم بفضله. (عل)

(٢) هو شتم لا شتم فوقه، أي لست بآبن رشيدة. (عبد العفور)

**وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة** إذا كان قبلها كسرة؛ احترازاً عن نحو: يا فتاي، مثل: **يا غلام،** وقلبها<sup>(١)</sup> ألفاً، نحو: **يا غلاماً،** وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء؛ لأن النداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة؛ ليتخلص إلى المقصود من الكلام فحُفِّفَ "يا غلامي"<sup>(٢)</sup> بوجهين: .....

**وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة:** ليدل الكسرة على الياء؛ ولذا قال: "إذا كان قبله كسرة احترازاً عن مثل: يا فتاي؛ لأن باءه للمتكلم، ولا يسقط الياء فيه؛ لأنه لا يكون قبله كسرة، فلا يحذف الباء في "فتي". قيل: اشتراط كون ما قبل الياء مكسوراً يخرج نحو: "يا مسلمي" ثنية وجمعاً؛ فإنه إذا أضيف "مسلمين" إلى ياء المتكلم يقال: "مسلمي" بالتشديد، مع أنه ينبغي أن يجوز حذف الياء منه؛ لعدم الالتباس بعد الحذف؛ لأن باء الثنية والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة، انتهى كلام الفاضل مولانا عص. أقول: مراد الخشي أن بعد حذف باء المتكلم لا يلبس بالمفرد لما مر من أن باء الثنية والجمع إلخ، إلا أنه يتوهم أن المسلم كان مفرداً مضافاً إلى باء المتكلم، ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن اشتراط كون قبله كسرة إنما يكون في المنادى المفرد، لا الجمع والثنية، كما هو الظاهر من كسر ما قبل الياء، لأجل دلالة على الياء.

**وهذان الوجهان:** أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفاً، أي هذان الوجهان يقعان غالباً في المنادى بالنسبة إلى الوجهين الأولين، وإن كانت الوجوه الأربعة كلها محتصة بالمنادى، فاندفع ما قيل: إن قوله: غالباً يدل على كون هذين الوجهين في غير النداء على قلة مع أنه في حيز المنع.

**فيقصد الفراغ إلخ:** لا يقال: هذا الدليل إنما يصح في نحو: "يا غلام" بإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة؛ لقلة الحرف فيه بسبب إسقاط الياء، فيكون زمان تكلمه أقل من زمان تكلم "يا غلامي" بالياء، ولكن لا يصح في نحو: "يا غلاماً"؛ لعدم حذف حرف فيه، بل فيه تبديل الياء بالألف، فلا يكون زمان تكلم "يا غلاماً" أقل من زمان تكلم "يا غلامي"، فلا يكون التخليص عنه بسرعة بالنسبة إليه؛ لأننا نقول: الياء ثقيل بالنسبة إلى الألف، فيكون تلفظ نحو: "يا غلاماً" أسهل من تلفظ نحو: "يا غلامي"، وكان زمان تكلمه أقل منه، وأيضاً أبدلت الكسرة بالفتحة، وهي خفيفة بالنسبة إلى الكسرة، فيكون أقل منه من هذا الوجه أيضاً، ولذا قال: "لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة". **ليتخلص إلى المقصود:** أي ليتخلص المتكلم عن النداء حال كونه متوجهاً إلى المقصود.

(١) روما للحفة ولامتداد الصوت. قيل: هذه لغة طيء؛ فإنهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً. (عبد الغفور)

(٢) فقله: "يا غلامي" مفعول ما لم يسم فاعله، والعامل فيه "خفف" على البناء للمفعول. (بقا)

حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليه، وقلب الياء ألفاً؛ لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة، وهما أي هذان الوجهان<sup>(١)</sup> وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل منادى كذلك، بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر بها؛ لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب، فلا يقال: يا عدوُّ ويا عدوًّا، وقد جاء شاذاً في المنادى "يا غلام" بالفتح؛ اكتفاء بالفتحة عن الألف.

ويكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفاً أي في حالة الوقف، تقول: يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه؛ .....

**دليلاً عليه:** أي للدلالة الكسرة على الياء، وقوله: "قلب الياء ألفاً" عطف على قوله: "حذف الياء". لأن الألف والفتحة **إلخ:** وهذا في المعنى دفع دخل تقريره: أن حذف الياء والاكتفاء بالكسرة تخفيف بلا ريب إلخ، وأما قلب الياء ألفاً فليس بتخفيف؛ لأن الفتحة فيه تكون بإزاء كسرة "غلامي"، والألف فيه بإزاء الياء في "غلامي"، فلا يكون قلبه بالألف تخفيفاً، فأجاب بقوله: "لأن الألف والفتحة إلخ"، فيكون النشر على ترتيب اللف.

**بل فيما إلخ:** أي في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي غلب عليه إلخ. **واشتهر بها:** أي اشتهر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالإضافة. **لتدل الشهرة إلخ:** فقوله: "المغيرة" بفتح الياء، قال مولانا عص: وغير الشارح عبارة الرضي حيث قال: "تدل الشهرة على الياء المغيرة أو المخدوفة"، وهو الأول؛ لأنه لا يسمى المخدوف معيراً. وحاصله أن التعبير إنما يكون في القلب كقلب الياء بالألف دون الحذف؛ فإن فيه الترك دون التعبير، فالأولى ما ذكره الرضي، والجواب: أنه قد يطلق التعبير على الحذف أيضاً، ويمكن دفعه أيضاً بأن كلام الشارح مبني على أن الترك يستلزم التعبير، كما إذا كان لزيد مثلاً في "زيد يصوم في يوم كذا"، فإذا تركه فغيره.

**فلا يقال يا عدو إلخ:** فإنه في الأصل: يا عدوي، فلا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة أو قلب الياء ألفاً؛ لعدم شهرته بالإضافة؛ فإنه حبيط لا ينتقل الذهن إليها. **بالفتحة عن الألف:** أي بالفتحة التي ثبت عنها أو بسبب وجودها. **يكون المنادى المضاف إلخ:** أشار به إلى أن الياء في قوله: "وبالهاء" للملابسة، وإلى أن الجملة الظرفية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة عبراً، أي المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا، ويكون بالهاء وقفاً أي حال كونه موقوفاً، أو عطف على مخدوف أي المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا بعد هاء وبالهاء وقفاً، ويجوز أن يقدر فعل معطوف على الجملة الفعلية المذكورة أي يوقف بالهاء وقفاً، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ مخدوف أي وهو بالهاء وقفاً.

(١) أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفاً. (بقا)

فرقا بين الوقف والوصل، وقالوا أي العرب في محاوراتهم: **يا أبي ويا أمي** على الوجوه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه آخر زائدة عليها؛ لكثرة استعمال نداءهما في كلامهم، كما أشار إليها بقوله: **ويا أبت ويا أمت** أي قالوا: يا أبت ويا أمت أيضا بإبدال الياء<sup>(١)</sup> بالتاء، .....

**فرقا بين الوقف والوصل:** فإنك لو وقفت في "يا غلامي" بسكون الياء وقلت: "يا غلامي" بسكونها أيضا بالوقف على الحرف الساكن يلزم الالتباس حيث لا يعلم أنه وقف أو وصل؛ فإن الوقف بالهاء إنما يكون في كلمة كان آخرها متحركا، وإذا كان آخرها ساكنا، فيصح الوقف عليه، وكذلك لو قيل: في "يا غلام" بالكسر: "يا غلام" بالسكون لا يعلم المخاطب أنه وقف أو غير وقف، وكذا "يا غلاما" قبل زيادة الهاء في صورة قلب الياء ألفا يوجب الالتباس بالمستغاث بالألف، وهذا الالتباس إنما يكون في المعنى، بخلاف التباس حال الوقف بالوصل؛ فإنه لا يخل بالمعنى إلا أن يقال: إن هذه الألف مقلوبة من الياء، وليس ألف الاستغاث كذلك، وأيضا الغلام لا يصلح أن يكون مستغاثا كما هو الظاهر، بل يقع مستغاثا له.

**في محاوراتهم:** إنما زاد هذا إشارة إلى أن يا أبي ويا أمي مثل باب يا غلامي في الاشتهار إلى الإضافة المذكورة. **لكثرة استعمال نداءهما:** فإن نداءهم للأب والأم كثير بينهم غاية الكثرة، فلذا جاز فيهما وجوه أخرى غير الأربعة المذكورة في باب يا غلامي.

**ويا أبت ويا أمت:** واعلم أن هذه التاء ليست بمختصة للتأنيث، بل تكون بدلا أيضا، فلا يرد حينئذ ما قيل: من أن تاء التأنيث لا تكتب بالطول كما في "قائمة"، واعلم أن التاء فيهما بدل عن حرف زائد، وهو الياء، فحينئذ لا يكون في كونهما بدلا كاملا، فكأنها ليست ببدل، بخلاف ما كان بدلا عن حرف أصلي كالتاء في نحو: بنت؛ لأنها بدل عن الهمزة في ابن، فيكون في بدليتها كمال حينئذ، فإذا عرفت ذلك، فلا يرد ما قيل: من أن التاء المطولة يقال لها حين الوقف بالتاء لا بالهاء، فيقال: "يا بنت" بالسكون حين الوقف، فينبغي أن يقال: في يا أبت ويا أمت أيضا كذلك، مع أنه ليس كذلك، بل وقفهما بالهاء، وذلك لعدم كمال بدليتها فيهما، بخلاف التاء في "بنت" فالوقف بالتاء فيما إذا كانت بدلا عن حرف أصلي، وأنت خبر أن جواب الشبهة الأولى جواب عن هذه الشبهة -

(١) لأنهما متناسبان في أنهما تزدان في آخر الاسم، ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتأنيث طولت التاء، لكنها توقف عليها بالهاء؛ لأنها عوض عن زائد، بخلاف بنت؛ لأن تاءها عوض عن أصلي. إن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث في المذكر؟ أجيب بأن التاء في "يا أمت ويا أبت" للتفخيم كما في "علامة"؛ فإنهما مظهرتان للتفخيم. (عبد الغفور)

**فتحا وكسرا** أي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورة لمناسبة الياء، وقد جاء الضم أيضا نحو: يا أبتُ ويا أمتُ؛<sup>(١)</sup> لإجرائه مجرى المفرد المعرفة،<sup>(٢)</sup> ولم يذكر للقلّة، وقالوا: يا أبتا ويا أمتا **بالألف** بعد التاء جمعا بين العوضين<sup>(٣)</sup> **دون الياء** فما قالوا: يا أبتي ويا أمتي؛ احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه؛ فإنه غير جائز وقالوا: **يا ابن أم ويا ابن عم خاصة**، هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم - أي لا يقال: يا ابن أخ ويا ابن خال، بل يقال: يا ابن أخِي ويا ابن خالِي - .....

= أيضا. قبل: كيف يجوز إلحاق تاء التأنيث في المذكر في نحو: يا أبت؟ ويمكن الجواب عه على ما عرفت آنفا، وأجيب أيضا بأن التاء في "يا أبت ويا أمت" للتفخيم كما في "علامة"، وأجيب أيضا بأن التاء في "يا أبت" للحمل على "يا أمت"، على أن التاء تكون في المذكر أيضا كما يقال: "الحمامة" للمذكر والأنثى.

**لمناسبة الياء:** أي الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه، فحينئذ يكون في البديل شائبة من المبدل منه، وقوله: "أي حال كون التاء مفتوحة" إشارة إلى أن قوله: "فتحا وكسرا" منصوب على الظرفية أي زمان مفتوح ومكسور. **قالوا يا أبتا ويا أمتا:** وهذا كلام الشارح يدل على أن قوله: "وبالألف" عطف على قوله: "يا أي ويا أمتي" أي وقالوا بالألف، ويحتمل أن يكون معطوفا على مقدر أي قالوا: يا أي ويا أمتي بعز الألف وبالألف، ويحتمل عطفه على قوله: "فتحا وكسرا" أي حال كونه كائنا بالألف. **فإنه غير جائز:** أي في سعة الكلام؛ لأنه يوجب اللغو.

**هذا الاختصاص بالنظر إلخ:** أي هذا الاختصاص بالنظر إلى المضاف إليه، فلو كان في موضع الابن في الحملة كالبنت، فالوجه الأربعة جائزة فيها أيضا، فعدم الاختصاص بالنظر إلى الابن لا يستدعي أن يقع جميع غير الابن موضع الابن في الوجه الأربعة المذكورة، فحينئذ لا يرد ما قيل: من أن هذا الاختصاص إذا كان بالنظر إلى المضاف إليه فقط، فإذا قيل: موضع المضاف شيئا آخر مثل: يا غلام أم ويا غلام عم، ينبعي أن يكون الحكم المذكور فيها جاريا مع أنه ليس كذلك، فالأولى أن يقال: إن قوله: "خاصة" بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه جميعا، ولكنه ذكر الأصل وترك الفرع - وهو الموث - بالمقايسة، وقوله: "خاصة" مفعول مطلق لفعل مقدر أي يخصوهما خاصة.

(١) لعدم الإضافة صورة.

(٢) لأنه اسم في آخره تاء التأنيث نحو: ثبة. (عبد الغفور)

(٣) التاء والألف عوضين عن الياء.

لا بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: يا بنت أم ويا بنت عم، على الوجوه الأربعة،  
**مثل باب يا غلامي**، فقالوا: يا ابن أُمِّي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها، ويا ابن أم  
 ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، ويا ابن أُمَّا ويا ابن عَمَّا بإبدال الياء ألفا،  
**وقالوا** بزيادة وجه آخر شدَّ في المضاف إلى ياء المتكلم **يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ** بحذف  
 الألف والاكتفاء بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف.

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال: **وترخيم المنادى جائز**  
 أي المنادى  
 أراد أن يشرع  
**أي واقع في سعة الكلام**<sup>(١)</sup>.....

**لكثرة الاستعمال**: أي حذف الألف والاكتفاء بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال فيهما بالنسبة إلى باب غلامي،  
 وكذلك طول اللفظ بالنسبة إليه فيهما يستدعيان الخفة حينئذ، وهذه الثلاثة أي كثرة الاستعمال وطول اللفظ  
 وثقل التضعيف، وهو الميم المشددة وقيل: واحد، فإذا قيل: يا غلام أم أو عم، فيكون الأمر الأول متنفيا فيه، وإذا  
 قيل: يا ابن أخي يكون الأمر الثالث متنفيا فيه.

**ولما كان من خصائص إلخ**: اعترض بأن الترخيم ليس مخصوصا بالمنادى كما قال المصنف بقوله: "وفي غيره  
 ضرورة" وبمعك الجواب بأن المراد أن الترخيم على سبيل الجواز الوقوعي مخصوص بالمنادى أو الترخيم الذي في  
 سعة الكلام مخصوص به، وهو في اللغة: نرم كرون. **شرع**: أي أراد أن يشرع، فلا يرد أنه يلزم منه أن يكون  
 الشروع غير القول بالترخيم مع أنه ليس كذلك، ويحتمل أن يكون إلقاء في قوله: فقال للتفسير أي تفسير قوله:  
**شرع. أي واقع إلخ**: أشار به إلى أن الجواز وقوعي فهو بمعنى الإمكان الخاص.

**في سعة الكلام**: وهذا يتبادر إليه الذهن، ومقابلة الجواز الضرورة يؤيد ذلك، ولك أن لا تقيد بها، وتجعل الجواز  
 بحيث يشمل الضرورة، فيكون حينئذ معنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، أي لا يجب عدم الحذف، فجاز  
 أن يكون وجوده ضروريا.

(١) هذا القيد يتبادر إلى الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة، ولك أن لا تقيد وتجعل الجواز متلا شاملا  
 للضرورة، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة؛ لكون المقصود في النداء هو المنادى، فيقصده سرعة الفراغ منه إلى ما  
 هو المقصود مع ندرة الالتباس؛ لأن الإنسان حال ندائه أكثر انتباهها لاسمه منه في غير حالة النداء. (عبد الغفور)

من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى. وهو في غيره أي غير المنادى واقع ضرورة أي لضرورة شعرية<sup>(١)</sup> داعية إليه لا في سعة الكلام، وهو<sup>(٢)</sup> أي ترخيم المنادى حذف في آخره أي آخر المنادى تخفيفاً أي لمجرد التخفيف،

فإن دعت إلخ: أي في المنادى لا في غيره كما هو الظاهر من العبارة، فقله: "أي لمجرد التخفيف لا لعلّة أخرى إلخ"، معناه أنه لمجرد التخفيف في سعة الكلام؛ لأنه إذا دعت إليه ضرورة، فلا يكون في سعة الكلام. أي لضرورة شعرية إلخ: هذا إشارة إلى أن قوله: "ضرورة" مفعول له، لا يقال: إنما يجوز حذف اللام من المفعول له إذا اتحد فاعل الفعل وفاعل المفعول له، وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن الفعل هو قولنا: "جاز" وفاعله "الترخيم"، وليس فاعل الصلوة الترخيم، بل فاعله هو المتكلم؛ لأن الصلوة معنى الاضطراب؛ لأننا نقول ليس فعل المفعول له "جاز"، بل فعله الترخيم أي يرخم في غيره ضرورة، ويحتمل أن يكون "ضرورة" بالرفع بأن كان حراً للترخيم، أي الترخيم في غيره ضرورة، أي آتيتها وعلامتها، فحذف المضاف وأجري إعرابه على المضاف إليه، ويحتمل أن يكون اللام في قوله: "أي لضرورة شعرية" للوقت لا للأجل أي في وقت الصلوة، فلا يكون مفعولاً له حينئذ.

وهو إلخ: قيل: لو قال: "وهو حذف في آخره جوازا وتخفيفاً" لكان أولى؛ لئلا ينتقض بنحو يد ودم؛ فإن حذف آخرهما واجب، وأوجب بأن المراد ليس إلا هذا بقرينة العنوان حيث هو معتبر فيه، وأنت خير أئمة على تقدير كونهما منادى حكماً خارج بقوله: "لمجرد التخفيف لا لعلّة أخرى"؛ لأن فيهما يكون الترخيم لعلّة أخرى مقتضية للمحذف المستلزم للتخفيف، ثم قوله: "حذف في آخره" احتراز عن حذف الياء في نحو: يا غلامي؛ لأن الياء ليس آخره، وإلا لوجب إعراب الإعراب على الياء وليس كذلك، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في "تعليقك" بدليل إعراب عليها.

أي لمجرد التخفيف: واحتراز به عن نحو: "عصا وقاض"؛ لأن حذف الياء والواو فيهما للإعلال لا لمجرد التخفيف وإن كان الإعلال يستلزم التخفيف. لا يقال: هذان المثالان خارجان بقيد المنادى؛ لأننا نقول: الكلام =

(١) يشعر بأنه مفعول له، فهو مفعول بفعل الترخيم كما صرح به في الحواشي "الهندية"، لا الوقوع كما هو المتبادر، وإلا لم يجوز حذف اللام؛ لعدم اتحاد الفاعل؛ لأن فاعل الجواز الترخيم وفاعل الصلوة الشاعر؛ لأنه المصطر، والتقدير بفعل الترخيم للاضطراب والمرحم والمضطر واحد، ولا يجوز أن يحمل على مذهب البعض، وهو أنه لا يشترط اتحاد الفاعل؛ لأنه خلاف مذهب المصنف. (عل)

(٢) الأظهر أن يقدم تعريف الترخيم على حكمه، لكن قدمه؛ لأنه المقصود. (عبد الغفور)

لا لعلة أخرى<sup>(١)</sup> مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف،<sup>(٢)</sup> فعلى هذا<sup>(٣)</sup> يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة، ويمكن<sup>(٤)</sup> حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم.

= فيما إذا وقع كل واحد منهما منادى، وهو ظاهر، وهو احتراز أيضا عن نحو: "يد ودم"؛ لأن حذف آخره ل لزوم أحد الأمرين، إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إحرأ الإعراب على حرف العلة إذا حرك الآخر، وهذا ثقيل. وقيل في إخراجهم: إن الترخيم حذف في التركيب مع أن الحذف في "يد" حالة الأفراد.

**بالمقايسة:** ولقائل أن يقول: كيف يقاس ترخيم غير المنادى على الترخيم في المنادى؛ فإن ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا، وترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة؟ إلا أن يقال: القياس في أصل الترخيم.

**بإرجاع إلخ:** لأن ذكر المقيّد مستلزم لذكر المطلق. **والضمير إلخ:** وإن قلت: إن إرجاع الضمير إلى الاسم خلاف السوق؛ لأن الكلام في المنادى، قلت: الترخيم لا يوجد في غير الاسم. لا يقال: إذا كان الضمير المرفوع راجعا إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم، فقلوه: "تخفيفا" غير مرتبط إلى ما قبله؛ لأن ترخيم غير المنادى ليس لأجل التخفيف بل للضرورة؛ لأننا نقول قوله: "تخفيفا" حينئذ بمعنى أنه إذا كان واقعا في المنادى.

لا يقال: هذا خلاف المتبادر، ويجب حمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر؛ لأننا نقول: هذا عند عدم القرينة، وهي ههنا قوله: "إذا كان واقعا في المنادى"؛ لأنه قد علم أن الترخيم في غيره للضرورة، فالظهور والبدهة قرينة =

- (١) وإنما قال ذلك؛ لأن كل حذف لا بد فيه من التخفيف، فلا بد من التقييد بذلك؛ لئلا يدخل في التعريف غيره من الحذف لعلة، وأما قولهم: "إنه حذف بلا علة وحذف الاعتبار" [وهو في اللغة: ذبح الشاة بلا علة] مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو العلة، فهو اصطلاح مهم، كذا في "الرضي". (عل)
- (٢) كما في "فاض وعصا"، وإلا فكل حذف لا بد فيه من التخفيف، ويقال لمثل هذا الحذف: حذف الاعتبار، وهو إدراك موت الشاب الصحيح، وأورد عليه نحو يد؛ فإنه حذف آخره لا للإعلال بل لمجرد التخفيف، ولذا لا يجري الإعراب فيما بقي، وقيل: حذف آخره ليصير الإعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف، وقيل: حذف بعد التركيب، والحذف في "يد" قبله، والثاني بعيد والأول فوقه. (عت)
- (٣) أي على تقدير إرجاع "هو" إلى ترخيم المنادى. (حق)
- (٤) إشارة إلى بعد؛ لأنه خلاف ما يقتضيه السياق. (جمال)



**وشرطه** أي شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول،<sup>(١)</sup> أو شرط الترخيم إذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني<sup>(٢)</sup> أمور أربعة، ثلاثة منها عدمية، وهي **أن لا يكون مضافا حقيقة** المنادى أو حكما، فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول،<sup>(٣)</sup> لأنه ليس ....

= على أن التعريف المذكور جاز أن يكون مفتعلا للتعريفين؛ فإن تعريف الترخيم المطلق - هو قوله: "وهو حذف في آخره" - بدون قوله: "تخفيفا"، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل السمعاني أنه كيف يصح جعله تعريفا لترخيم المطلق مع وجود قيد - تخفيفا - في هذا التعريف، انتهى خلاصة كلامه.

**إذا كان واقعا إلخ:** إنما قال ذلك؛ لأن شرط الترخيم المطلق ليس ما قال المصنف من قوله: "أن لا يكون إلخ"، بل هو شرط ترخيم المنادى. **على التقدير الثاني:** أي إرجاع الضمير في "شرطه" إلى الترخيم المطلق إنما يصح إذا كان الضمير المرفوع المذكور راجعا إلى الترخيم المطلق، ولا يخفى أنه يصح إرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم المطلق، والضمير في "شرطه" إلى ترخيم المنادى، لكنه خلاف سوق الكلام؛ فإنه انتشار الضميرين، فحينئذ لا يرد ما قيل: يفهم من ظاهر العبارة أن إرجاع ضمير "شرطه" إلى الترخيم المطلق على التقدير الأول، وإلى ترخيم المنادى على التقدير الثاني غير جائز، وليس الأمر كذلك؛ لأن إرجاعه إليهما على كل من التقديرين جائز.

**مضافا:** قيل: ولو قال: "مفردا" لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف؛ لأنه جعل المفرد في مقابلة المضاف، وشبهه فيما سبق. واعلم أن لجواز الترخيم ست شرائط، خمسة منها عدمية متعينة، وهي أن لا يكون مضافا ولا مضارعا للمضاف وأن لا يكون مستغنا ولا يكون مندوبا ولا حملة، والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، بل هو أحد الأمرين، أحدهما: كونه علما زائدا على ثلاثة أحرف، والثاني: كونه بناء التأنيث، وإنما لم يذكر المصنف شبه المضاف؛ لأن حكمه حكم المضاف، فهما متحدان حكما، وإنما لم يقل: "مندوبا"؛ لأن المندوب عنده ليس منادى كما مضى.

**لأنه ليس إلخ:** وفي بعض النسخ: "لأنه ليس آخر أجزاء المنادى إلخ" أي لأن الأول - وهو المضاف - ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى، وهذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علما؛ فإن الجزء الأول حينئذ بمنزلة زاي =

(١) وهو أن يكون تعريفا لترخيم المنادى. (عل)

(٢) وهو أن يكون تعريفا لمطلق الترخيم، فلا بد من التقييد بذلك. (عل)

(٣) يرد عليه نحو: خمسة عشر وبعليك، وأيضا يشكل أمر الإعراب، ويمكن الجواب بالعناية. (عت)

آخر أجزاء المنادى<sup>(١)</sup> نظرا إلى المعنى، ولا من الثاني؛ لأنه ليس آخر أجزائه<sup>(٢)</sup> نظرا إلى اللفظ،<sup>(٣)</sup>.....

= "زيد"؛ فإن آخره بحسب المعنى هو آخر المضاف كما يكون آخره بحسب اللفظ أيضا آخر المضاف إليه إذا كان علما، وأما إذا لم يكن علما فيبانه أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه، فحينئذ لو رخم في آخر المضاف يلزم الترقيم في وسط الكلمة أي في وسط ما هو في حكم الكلمة. لا يقال: إذا رخم من آخر المضاف فلم يرخم من آخر المنادى بحسب المعنى وإن كان غير علم؛ لما مر من أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه؛ لأننا نقول: آخر المنادى بحسب المعنى في غير العلم هو آخر المضاف لا المضاف إليه، لكن المضاف لا يتم بدون المضاف إليه من حيث إنه مضاف لا من حيث إنه منادى، فيكون آخر المضاف من حيث إنه مضاف هو آخر المضاف إليه، ولكن ليس آخر المضاف من حيث إنه منادى آخر المضاف إليه.

وما قيل: إن النحوي إنما يبحث عن اللفظ لا المعنى إلا بالتبعية، فنظر النحوي بكون إلى لفظه، فإذا تم لفظه يصح الترقيم فيه، ليس بشيء؛ لأن النحوي يبحث عن اللفظ الموضوع للمعنى لا عن اللفظ مطلقا، فالمضاف بحسب المعنى يستدعي المضاف إليه، فقد عرفت مما ذكرنا أن المضاف من حيث إنه منادى لا يكون آخره آخر المضاف إليه بحسب اللفظ والمعنى، ولكن لما كان آخر المضاف من حيث هو مضاف آخر المضاف إليه بحسب المعنى، فاعتبر حالة الإضافة حال كونه منادى أيضا كما اعتبروا حالة الإضافة في حالة العلمية في "عبد الله" علما، فيصح حينئذ قوله: "لأنه ليس آخره آخر المنادى نظرا إلى المعنى" فاعلم ذلك. وقال مولانا عص في وجه قوله: "لأنه ليس آخره إلخ" هكذا؛ لأن المنادى في "يا غلام زيد" الغلام المخصوص، وهو لا يستفاد بدون زيد. أقول: أما أنه لا يستفاد بدون زيد من حيث إنه منادى، ومن حيث إنه مضاف، فالأول والثاني غير مفيد؛ لأن الكلام في الأول.

**لأنه ليس إلخ:** وهذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علما؛ لأنه إذا كان علما يكون الجزء الثاني آخر أجزاء المنادى بحسب اللفظ، وأما إذا كان علما فلأن المركب الإضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه، والحاصل أن المركب الإضافي من حيث كونه علما يراعى حال جزئيه قبل العلمية، =

(١) نظرا إلى المعنى العلمي إن كان المركب الإضافي علما؛ فإن الجزء الأول بالنسبة إليه بمنزلة زاي "زيد"، أو إلى المعنى الإضافي إن لم يكن علما؛ إذ المضاف يتم بالمضاف إليه، فصار آخر الأول بمنزلة الوسط. (جمال)

(٢) ولهذا أعرب في الجزء الأول.

(٣) يعني بالنظر إلى اللفظ ليس آخر الثاني آخر أجزاء المنادى بدليل الإعراب على آخر الأول، فراعوا الأمرين فامتنع الترقيم بالكلية؛ إذ لو رخم آخر الأول رخم وسط الكلمة، ولو رخم المضاف إليه لرخم غير المنادى. (عل)

فامتنع الترخيم فيهما بالكلية، وأن لا يكون مستغاثاً<sup>(١)</sup> لا مجروراً باللام؛ لعدم ظهور  
 حذرعاية المعنى المضاف والمضاف إليه  
 أثر النداء فيه من النصب أو البناء،<sup>(٢)</sup> فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص  
 المنادى، ولا مفتوحا بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب؛ لأنه  
 غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف الناسخين، مع  
 أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه .....

= أي كل من جزئيه قبل العلمية مستقل في الإعراب، وكذا في حال العلمية، ولكن الإعراب حينئذ لا يرى إلا  
 على الأول في المركب الإضافي حال كونه غير علم، وكذلك في العلم رعاية لحالة الإضافة، فحينئذ لو رخم من  
 آخر المضاف إليه فلا يكون الترخيم في آخر المنادى بحسب اللفظ؛ لأن آخره بحسب اللفظ آخر المضاف في  
 العلم؛ لأن الإعراب لا يجري إلا على المضاف رعاية لحالة الإضافة.

**فامتنع الترخيم إلخ:** أي بعد رعاية اللفظة والمعنى، أو البناء: أي البناء على الضم، وإن قلت: حرف النداء أثر  
 النداء، قلت: هو علامة النداء لا أثره، ولقائل أن يقول: إن حرف النداء لا يكون إلا في المنادى، فلا بد من  
 إحراء الترخيم الذي هو من خصائص المنادى عليه، ويمكن الجواب بأن حرف النداء قد يكون في غير المنادى  
 أيضاً، فإن العلامة قد يحذف عن ذي العلامة، ألا ترى أن القاعد عند القيام قد يقول: "يا الله" مع أن المقصود  
 منه ليس نداء الله تعالى، وهو ظاهر، وينجذب أيضاً بأن حرف النداء قد يكون في المندوب، فلا يجب أن يكون في  
 المنادى، ويمكن أيضاً أن يقال: لا بد في الترخيم من أثر النداء؛ ليرتب عليه قوله: "وهو في علم الثابت"، فيقال:  
 "يا حار" إلى قوله: "وقد يجعل اسماً برأسه إلخ".

**لأن الزيادة إلخ:** وأنت خبر بأنه يصح إقامة هذا الدليل في المستغاث بالألف، وهو ظاهر، وأيضاً يصح إقامة  
 الدليل الأول على المستغاث بالألف؛ لعدم النصب فيه أيضاً أي النصب الذي هو بسبب الزيادة؛ فإن حركة الفتحة  
 التي وعدت بسبب الألف ليست بنصب، وهو ظاهر، إلا أن هذه الحركة مشاهة بالنصب، فلهاذا لم يلتفت إليه.

(١) فإن المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت، فهو مقصود التطويل، والحذف ينافي، ولهذا زيد في آخره ألف. (بور الحق)

(٢) أما كون النصب أثر النداء فلكون المادى مفعول "أدعو"، وأما كون البناء أثره فلمشاهدته للكاف نحو:  
 أدعوك، بخلاف الفتحة؛ فإنه أثر الألف دون النداء. (عل)

زيادة الألف في آخره؛ لمد الصوت إظهاراً للتفجع، فلا يناسبه الترخيم للتخفيف.

وأن لا يكون جملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير.<sup>(١)</sup>

نحو ناطق شراً

والشرط الرابع: أحد الأمرين الوجوديين، وهو أن يكون المنادى إما علماً زائداً على

ثلاثة أحرف؛ لأنه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم؛ لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته

فيما أبقى منه دليل على ما ألقى، ولزيادته على الثلاثة<sup>(٢)</sup> لم يلزم نقص الاسم<sup>(٣)</sup>.....

**إظهاراً:** تعليل لقوله: لمد الصوت. **زائداً على إلخ:** وأجاز الكوفيون "يا عم" في يا عمار، و"يا زي" في يا زيد. **لكثرة نداء العلم:** لا يقال: ينبغي أن لا يحذف من العلم شيء من حروفه؛ لما قالوا: الأعلام لا تتغير؛ لأننا نقول: عدم تعيره في غير صورة ترخيم النداء. **ولزيادته إلخ:** أي نقص الاسم الذي يكون بناؤه عارضياً فإن ما يكون بناؤه عارضياً فهو في حكم المعرب، فلا يرد حينئذ أنه لا معنى لقوله: "نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب"؛ لأن الكلام في المنادى المبني لا المعرب، فحينئذ يجوز النقص أي نقص الاسم فيما ليس بمعرب ولا في حكم المعرب نحو: ما ومن، وأما نحو "يد" فالحذف فيه شاذ، والشاذ لا يعبأ به، وهذا اندفع ما يقال: إن "يد" منادى حكمي، فيكون بناؤه عارضياً مع وجود الترخيم وعدم وجود الشرط فيه.

(١) وإنما وجب حكاية الجملة؛ لأن المسمى بالجملة المنقولة يبقى صورة الجملة فيها بخالها؛ لأن الغرض الأكثر من التسمية بها إفهام اتصاف المسمى بما يبين، أعني الجملة، وهي إنما تدل على معناه بطرفها وبهيئتها المخصوصة، فيجب أن يبقى بخالها؛ لأنه لو تغير لم يفهم معناه الأصلي منها، فيبطل فائدة التسمية، وفيه ما عرفت آنفاً. (مولانا محمد نور الحق)

(٢) يعني إنما اشترط الزيادة على الثلاثة؛ لئلا يلزم نقص الاسم نقصاً قياسياً مطرداً عن أقل أبنية المعرب بلا علة ظاهرة موجبة، بل لأمر استحسانيّ نحو: يد ودم؛ فإن النقص فيه وإن كان بلا علة، لكنه قليل غير قياس، والشذوذ لا يعبأ به، بخلاف نحو: عصا؛ فإنه وإن كان قياساً، لكنه لعلة ظاهرة ملحثة إلى الحذف. (عل)

(٣) الذي في حكم المعرب، إنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو: ما ومن، وأما نحو "يد" فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به. (عبد الغفور)

(٤) يقرأ بكسر لام التعريف وسكون سين الاسم؛ كما في قوله عز اسمه: ﴿يُنسِ الْأَسْمَ الْعُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ (الحجرات: ١١)، والقاعدة فيه أنه إذا سقطت همزة الوصل في درج الكلام، فاجتمعت الساكنان فيكسر أولهما؛ لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر.

**فائدة:** وعلى هذه يكسر نون التنوين الساكنة في مقام التنوين في حكم القلب بمزة الوصل؛ لأنه حرف وإن لم يكتب بشكل النون في رسم الخط، كما في قوله عز وجل: ﴿لَمَرَّةً الَّتِي﴾ و﴿يُعْلَمُ اسْمُهُ يَحْيَى﴾ (مرم: ٧).

عن أقل أبنية المعرب، بلا علة موجبة، وإما اسما متلبسا بتاء التانيث وإن لم يكن علما، ولا زائدا على الثلاثة؛ لأن وضع التاء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء نحو: "تبه" (١) <sup>أي للتخفيف</sup> آخر المنادى وشاة" بعد الترخيم على حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة؛ إذ التاء كلمة أخرى برأسها، (٢) ولا يرخم لغير ضرورة <sup>أحرف</sup> منادى لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ من نحو: "يا صاح" في "يا صاحب"، <sup>نائب فاعل لا يرخم</sup> ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى. <sup>حال من ضمير استعماله</sup>

**بلا علة موجبة:** إنما قيد به لجواز النقض بالعلة الموجبة كعصا، وجاز إخراج "يد ودم" بقوله: "بلا علة موجبة". **لأن وضع التاء إلخ:** لأن تاء التانيث ليست بدخلة في "التبه"، فلا يشترط الزيادة على الثلاثة، ولا العلمية؛ لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح، فبدل على الترخيم بحذف التاء وإن لم يكن علما. لا يقال: إن التاء علامة التانيث، والعلامة لا تحذف؛ لأننا نقول: عدم حذفها في غير الترخيم. واعلم أن سبويه شرط في ترخيم ما فيه تاء التانيث على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه أن يكون علما؛ لئلا يلتبس بما لا تاء فيه. فلا يقال: في ترخيم "يا حبيبة" إذا كان صفة: "يا حبيب"؛ لخصول الالتباس؛ لجواز تانيث المذكر غير العلم إذا أريد به النفس، وأما إذا كان علما فلا يحصل الالتباس؛ لأنه يؤث المذكر وبالعكس في الأعلام؛ حملا على المعنى، ولهذا شرط في حذف تاء التانيث أن لا يكون صفة مثل: قائمة وفاسقة؛ لأنه لو رخم حينئذ لالتبس بالمذكر.

**ككيف إلخ:** أي كيف لم يسقط التاء إذا وقع موقعا كان سقوط الحرف الأصلي فيه كثيرا؛ فإن بسبب الترخيم يسقط الحرف الأصلي كثيرا. **نحو تبه:** بالفارسية: **لم يستوف:** صفة المنادى؛ فإن "صاحب" في "يا صاحب" لم يستوف الشروط المذكورة كلها؛ لأن "الصاحب" اسم جنس، وليس بعلم.

(١) بضم التاء، ومعنى "لم يبالوا" بالفارسية: **بأن ندأشتن بآن اندر ميان**، ومعنى "تبه" بالفارسية: **مژده وجماعت**. (بقا)

(٢) لكنها أخرحت مما قبلها حيث صارت متعقب الإعراب. (عل)

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه، فقال: **فإن كان في آخره أي آخر المتادى زائدتان كائتتان في حكم الزيادة الواحدة في أنها زيدتا<sup>(١)</sup>** معا، واحترز به عن نحو: ثمانية ومرجانة؛ **فإن الباء والنون فيهما زيدتا أولا**، ثم زيدت تاء التانيث، فلم يحذف منها إلا الأخير،<sup>(٢)</sup> **كأساء<sup>(٣)</sup>** إذا جعلتها فعلاء من الوسامة أي الحسن<sup>(٤)</sup> كما هو مذهب سيويه<sup>(٥)</sup> لا أفعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من باب عمار<sup>(٦)</sup> **ومروان أو كان في آخره حرف صحيح أي أصلي؛ لتبادره إلى الذهن<sup>(٧)</sup>**.....

**شرع في بيان كمية إلخ:** ولو قيل بدله: "لما فرغ من شرائط الترخيم شرع في بيان تقسيمه" ليصح أيضا. **في آخره إلخ:** أي في جانب آخر، فلا يلزم أن يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا، مع كونهما متغايرين. **في حكم الواحدة إلخ:** صفة لـ "زيدتان"، وإطلاق الصفة على الجار والمجرور باعتبار المتعلق، وهو ههنا قوله: "كائتتان". **فإن الباء والنون فيهما:** أي الباء في "ثمانية" والنون في "مرجانة". **أي الحسن:** الوسامة بمعنى العلامة، وهي ههنا كناية عن الحسن. **لا أفعالا:** لأنه إذا جعلتها أفعالا يكون في آخره حينئذ حرف صحيح قبله مدة، فيكون داخلا في القاعدة التي يذكرها بعد ذلك. **باب عمار:** بالعين والراء المهملتين؛ فإنه داخل في القاعدة التي يذكرها بقوله: **أو كان في آخره حرف صحيح قبله مدة.**

- (١) وإن كان كل واحدة منهما لمعنى يعاير معنى الآخر، كزيادتي مسلمان ومسلمين علمين. (ع)
- (٢) ونبه به على وجه حذفهما معا.
- (٣) فإن أصلها سماء، قلبت واوها همزة على غير قياس كما في أحد وأناث، ففيها زائدتان للتانيث كحمرأ. (عل)
- (٤) أي من الوسامة التي بمعنى الحسن، بضم الحاء وسكون السين، بالفارسية: ثوبل. (بقا)
- (٥) ورحب مذهب سيويه بأن التسمية في الصفات أكثر منها في الجموع. (جمال)
- (٦) والمراد به كل اسم كان في آخره حرف صحيح قبله مدة. (بق)
- (٧) يعني لم يذكر قيد الأصالة لتبادره إلى الذهن عند ذكر "الصحيح"؛ لأن آخره الصحيح يكون أصليا غالبا، فيخرج عنه نحو: سعادة؛ لأن التاء ليست من الحروف الأصلية من الكلمة، وإنما هي كلمة برأسه، فيحذف وحدها. (عل)

لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، فيخرج منه نحو: سعللة؛<sup>(١)</sup> لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً،<sup>(٢)</sup> فيشمل مثل: مرمي ومدعو، فإن الحرف الأخير<sup>(٣)</sup> منها في حكم الصحيح في الأصالة، قبله مدة أي ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها، والمراد بها المدة الزائدة؛ لتبادرها إلى الذهن؛ لغلبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو: مختار؛ فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير.....

**لأن الغالب في الحرف إلخ:** أي الغالب في الحرف الصحيح هو الأصالة كما أن الغالب في الحرف العلة الزيادة، فحينئذ يخرج نحو: سعللة؛ لعدم أصالة التاء فيها، فقلوه: فيخرج إلخ لرد قول الشيخ الرضي؛ فإنه انتقض بنحو "سعللة"؛ لوجود الحرف الصحيح في آخرها مع أنه لا يحذف منها حرفان، بل حرف واحد، ثم قال في دفعه: والمراد أنه كان في آخره حرف صحيح، وبغير التاء أيضاً، فحينئذ يخرج نحو: سعللة، لكن ما قال الشارح في دفعه أولى مما قال به الشيخ الرضي؛ لأنه على دفع الشارح يكون بين هاتين القاعدتين نسبة التقابل، فلا يجتمعان. وأما على تقدير دفع الشيخ الرضي يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما "أسماء ومروان"، ومادة افتراق القاعدة الأولى "بصري ومرحانة" ومادة افتراق الثانية "مختار"، وأعلم أنه أشار بقوله: "أو كان في آخره" إلى أن قوله: "أو حرف صحيح" عطف على قوله: "زيادتان"، ولو أريد من قوله: "آخره" هو الآخر الحقيقي لا يرد سعللة؛ لأن تاء التانيث يكون آخره حكماً وكلمة أخرى حقيقة، وسعللة بالكسر: الغول أو ساحرة الجن، كذا قيل.

**في حكم الصحيح إلخ:** فيكون الباء والواو في "مرمي ومدعو" حرفاً صحيحاً حكماً كما عرفت أن المتبادر من الحرف الصحيح هو الأصالة فهما أصليتان، وإنما عمم وقال: "وهو أعم إلخ"؛ لأن ترخيم مثل: مرمي ومدعو يكون يحذف حرف الأخير والمدة السابقة. **حركة ما قبلها إلخ:** احترز به عن نحو: رجيل وسنور، فإنهما لا يسميان مدة. **لغلبتها:** أي زيادة المدة وكثرتها.

(١) [لأن تاءه ليست بأصلية وإن كانت صحيحة]. بكسر السين والعين المهملتين: الغول، أو اسم امرأة أو ساحر الجن، كذا في "الصراح". (حق)

(٢) بأن يكون حرف علة قبلها ساكن، ويكون أصلها كالحرف الصحيح الذي يكون حكمه حكم الأصالة؛ لأنه يكون في الأغلب أصلياً، أو يقال: إنه في حكم الصحيح؛ لأنه يقبل الحركات كالصحيح. (عل)

(٣) خلافاً للأخفش؛ فإنه يحذف المدة أيضاً. (عبد الغفور)

**وهو أي والحال أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف،**  
**كمنصور و عمار ومسكين؛ لثلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاءه على أقل أبنية**  
**العرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله: زيادتان في حكم الواحدة؛ .....**

**أي والحال إلخ:** أشار به إلى أن قول المصنف جملة حالية، فهو حال من الضمير المجرور في "آخره"؛ فإنه مضاف إليه ويصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مفعول "كان" بمعنى وجد، فيكون المضاف إليه مفعولا.

**وإنما لم يأخذ إلخ:** وإنما يظهر عدم أخذه فيه بإيراد الضمير المفرد؛ لأنه قال: "هو" لا هما، قال مولانا عص: يصح إرجاع الضمير المفرد إليها بتأويل المذكور، ولا يرد الإشكال على "ثبون وقلون"؛ لأهما أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن لهما محذوف، فالمراد من قوله: "وهو أكثر من أربعة إلخ" أعم من أن يكون في الحال أو في الأصل. أقول: كلام الشارح في الجمع بوزن الحال لا وزن الأصل؛ فإن ثبون جمع ثبة وقلون جمع قلة بضم الثاء والقاف فهما جمعان بوزن الحال، فكلام الشارح فيه "فهما" أي ثبون وقلون ليس في الأصل ثبون وقلون حتى تكونا أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان ثبون وقلون جمع ثبي وقلي، وليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل، ومعنى ثبة بالفارسية: *گرهه زگوسفند*، ومعنى قلة: هو الخشبة الصغيرة التي ينصب ويلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى.

لا يقال: هذا يشكل بنحو "جوار"؛ لأنه أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن أصله جوارى مع أنه لا يحذف منه عند الترحيم إلا حرف واحد؛ لأننا نقول: جوار غير داخل تحت هذه القاعدة؛ لأن آخره ليس حرف صحيح؛ فإن آخره في الأصل هو الياء، فإن قلت: قد عجم الحرف الصحيح عن الحقيقي والحكمي والياء حرف صحيح حكما؛ لاشتراكها به أصالة، قلت: حذف الياء في "جوار" ليس للترخيم، بل لعلة موجبة، وهو الإعلال، وإن قلت: لو قال المصنف: "فإن كان ما قبل آخره مدة حذفنا" يشتمل القسمين معا وكان أحصر، وجوابه ما ذكر مولانا عبد حيث قال: لما كان علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى من قوله: "أما في الأول فكما إلخ" فصل المصنف هذا التفصيل، ولم يقل بحذف حرفان في ما قبل آخره مدة.

قال مولانا عص: ولو قال المصنف: "فإن كان ما قبل آخره مدة حذفنا لورود مثل: سعادة وسعيد، فمن قال: ولو قال كذلك لكان أحصر وأتم إلا أنه لم يقل؛ لعدم اشتراك القسمين في حذف الحرفين فقد غفل. أقول: أما أولا أنه لا يوافق بالمقول عنه، وأما ثانيا فالأمر الانتقاض بسعادة مدفوع باعتبار فيد حرف الصحيح الأصلي في آخره كما هو مذهب الشارح، واعتبار عدم كون الياء في آخره كما هو مذهب الشيخ الرضي، والاختصار حاصل على هذا التقدير، وأما انتقاض سعيد باعتبار قيد أكثر من أربعة أحرف، وحينئذ حصول الاختصار أيضا.



لأن نحو: ثبون وقلون يرخم بحذف زيادته؛ لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم **حذفتا** أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين، أما في الأول<sup>(١)</sup> فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معا حذفتا معا، وأما في الثاني؛ فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته، حذفت المدة الزائدة؛ لثلاث يرد المثل السائر: صلت على الأسد، وبلت <sup>أيضا</sup> المشهور الحارثي على الألسنة  
عن النقد،<sup>(٢)</sup> وإن كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافا<sup>(٣)</sup> ولا جملة، مثل: بعلبك وخمسة عشر عَلمين، **حذف الاسم الأخير، فيقال في "بعلبك":** يا بعل، وفي "خمسة عشر"<sup>(٤)</sup> يا خمسة؟<sup>(٥)</sup> لتزوله منزلة تاء التانيث .....

**في كلا القسمين:** وإيراده لبيان المراد والصادق التعليل به، فاندفع حيثذ ما ذكره مولانا عص من أنه لا يحتاج إلى ذكر الشرط في الجزء، وعبارته هكذا لا يوجد في الجزء التقييد بالشرط؛ لأنه لغو، ففسره ليس كما ينبغي. **المثل السائر:** أي المشهور بطريق الكتابة قال - قدس سره - في "الحاشية": النقد؛ صغار الغنم، والظاهر من إضافة الصغار إلى الغنم، وهو شاة قصير يده ورجله وبالفارسية: بَر: غوسفند.  
**ويعلم من بيان إلخ:** وهو لدفع ما يقال: لا يجوز الترخيم في المركب لما سبق من قبله، وشرطه أن لا يكون مضافا ولا جملة، فأراد من المركب ما لا يكون مضافا، ولا جملة أي المركب العير الإضائي وغير الجملة، وقوله: "ويعلم إلخ" إشارة إليه. **علمين:** وهذا التقييد؛ لأنه لما كان الشرط العدمي متحققا فيه فلا بد من تحقق الشرط الوجودي أيضا.

- (١) لما كانت علة الحذف في القسم الأول معايرة لعللة الحذف في الثاني كما ترى، فصل المصنف هذا التفصيل، ولم يقل: حذف حرفان في ما قبل آخره مدة. (عبد الغفور)
- (٢) **لَتَتَجِدَنَّ** نوعي از غوسفند کوتاه دست، پای زشت، روی نقدگی. (عبد الغفور)
- (٣) العلة كما ذكر في عدم ترخيم المضاف تجري في مشابه المضاف أيضا، فلا بد أن لا يكون في ذلك المركب مشابه للمضاف أيضا. (عت)
- (٤) قالوا: إذا رحمت اثنا عشر واثنين عشرة واثنين عشر حذفت عشر مع الألف والياء؛ لأن عشر بمنزلة النون في "اثان". قال المصنف: وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه. (عبد الغفور)
- (٥) وفي الوقف بقلب التاء هاء، كما أنك لو سميت رجلا بمسلمتين، ورحمت ووقفت قلت: يا مسلمه بالهاء. (عبد الغفور)

في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء.

وإن كان غير ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة **حرف واحد** أي فيحذف حرف واحد<sup>(١)</sup> لحصول الفائدة المقصودة، وعدم موجب حذف الأكثر، نحوه: يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك، وهو<sup>(٢)</sup> أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه، .....

**غير ذلك المذكور**: وإنما أورد لفظ "المذكور"، لأن المشار إليه لـ "ذلك" لا يكون هذه الأقسام الثلاثة إلا بتأويل المذكور. **فيحذف حرف واحد**: وإنما لم يجعل الجزء جملة اسمية ولم يقل: فالخذف حرف واحد؛ ليطابق بما سبق من الجزء، وهو قوله: "حذف الاسم الأخير"، وإن قلت: الموافقة يقتضي إيراد بصيغة الماضي بأن يقال: فيحذف حرف واحد، قلنا: إن الفاء الجزائي لا يدخل على الماضي إلا بإيراد لفظة قد، فلم يقل: فقد حذف حرف واحد؛ رهبا عن كثرة الحذف، وبهذا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الأنسب أن يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد.

**حصول الفائدة إلخ**: وهي ما ذكره من قبل من أن النداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ إلخ، ثم المراد من المركب هو المركب من اسمين بقرينة قوله: "حذف الاسم إلخ"، فلا يرد مثل: يا ضاربة؛ لأن الخذف منها التاء. **أي المنادى المرخم إلخ**: لا يقال: لو كان الضمير راجعا إلى المخذوف فلا يحتاج إلى قوله: "بجميع أجزائه"، فإن إرادته لا يخلو عن تكلف؛ لأننا نقول: ارتكب هذا التكلف لرعاية قوله: "وقد يجعل اسما برأسه"؛ لأن الضمير في "يجعل" راجع إلى المنادى، فالباعث لارتكاب هذا التكلف هو الموافقة وعدم انتشار الضميرين. لا يقال: حاز أن يكون الضمير في "يجعل" راجعا إلى الباقي، أي باقي من المخذوف؛ لأننا نقول: الباقي لا يكون إلا المنادى، قيل: إنما يجعلون المخذوف في حكم الثابت إذا كان الحذف لعلة موجبة، وليس الحذف هنا لعلة موجبة، فينبغي أن يجعل المخذوف فيه كالمخذوف في "يد ودم"، وأحيب بأن المخذوف هنا لعلة قياسية مطردة، فجعلوه كالمخذوف للعللة الموجبة.

(١) لم يقل: فالخذف حرف واحد؛ ليكون جملة اسمية؛ ليوافق سائر الجزاءات، أي "حذفنا" و"حذف"، ولم يقدر الماضي مع كونه موافقا له؛ لأن كلمة الفاء يأتى عن الماضي، ولو قيل: فقد حذف حرف واحد يصح أيضاء بل هو أنسب. (عت)

(٢) أي المنادى المرخم يجعل الضمير راجعا إلى المنادى، ولم يجعله راجعا إلى المخذوف كما هو الظاهر؛ ليوافق مقابله، وهو قوله: "وقد يجعل اسما برأسه". (جمال)

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر، فيقال في يا حارث: يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم، وفي يا ثمود يا ثمود بواو متطرفة بعد ضمة، وفي يا كروان<sup>(١)</sup> يا كرو بواو متحركة بعد فتحة، وقد يجعل "قد" للتقليل، أي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء، فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل، فيقال: يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم، ويا ثمي؛ لأنه لما جعل ثمود اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة، فلا جرم<sup>(٢)</sup> قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كأدل في أدلو، .....

على ما كان إلخ: فلا يكون الإعراب جاريا على الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم. على الاستعمال الأكثر: إنما زاد "الاستعمال" ولم يقل: على المذهب الأكثر؛ لعدم الخلاف، بل هو متفق عليه، ولا يأتي عنه قوله: "وقد يجعل إلخ". فيقال إلخ: والفاء فصحية، أي إذا كان كذلك فيقال: إلخ، ومثل بثلاثة أمثلة؛ لأن التغير في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما. يا كروان: قال - قدس سره - في "الحاشية": إن كروان طائر ضعيف طويل العنق. كأنه لم يحذف إلخ: فيكون الإعراب جاريا على قلته. فيكون له: أي للمنادى المرخم، "في بنائه" أي في كونه منادى مفردا معرفة.

وتصحيحه: أي عدم إعلاله، وهو من الصحيح بمعنى عدم التغير، بخلاف الإعلال؛ فإن فيه التغير، أو كونه صحيحا تاما غير ناقص. قلبت الواو ياء إلخ: لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قلبها ضمة إلا ويقلب الواو ياء والضممة كسرة. كأدل في أدلو: لأن المنادى في حكم المعرب؛ لعروض بنائه فأعل بما أعل به الاسم المعرب.

(١) قال في "الصراح": هو طائر يقال له: الحبارى، وآل راسواط غويند، كرى زردى كروان جماعت، كروان بالكسر أيضا جماعة على غير القياس. (عبد الغفور)

(٢) أي لا محالة، أي لا حول من القلب، بل يقلب وجوبا. (ج)

**ويا كرا** لأنه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

**وقد استعملوا<sup>(١)</sup>** يعني العرب **صيغة النداء** يعني "يا" خاصة في المندوب؛<sup>(٢)</sup>

نلمة لوجهين

لأنه لا يدخل عليه سواها؛ لكونها أشهر صيغها، فكانت أولى بأن يتوسع فيها علة للاختصاص باستعمالها في غير المنادى، والمندوب في اللغة: ميت يبكي عليه أحد، ويعد محاسنه؛ ..... بيان للتوسع

**وقد استعملوا إلخ:** وإنما أورد المندوب في المنادى، ثم يبحث بعده من المنادى إشارة إلى المناسبة التي له بالمنادى؛ لأن المندوب يشابه المنادى من حيث التخصص؛ لأن كل واحد منهما مخصوص من بين فومه كما سبق، وإنما قال: "صيغة النداء" ولم يقل: صيغة "يا" في المندوب مع أنه أحصر، وأيضا المراد من "صيغة النداء" هو "يا" إشارة إلى أن استعمال صيغة "يا" في المندوب مجاز؛ لأن المراد من قوله: "صيغة النداء" هي صيغة موضوعه للنداء، فيكون استعمالها في المندوب مجازا؛ لأنه لو لم يكن على سبيل المجاز، فكان استعمالها فيه على سبيل الحقيقة، وليس كذلك؛ لأنه لو كان استعمال صيغة "يا" فيه على سبيل الحقيقة فلم تكن صيغة النداء موضوعه للنداء، ولكنها موضوعه له، فلم يكن استعمالها فيه على سبيل الحقيقة.

فلا يرد حينئذ على ظاهر عبارة المصنف ما يقال من أنه إذا كانت صيغة النداء مستعملة في المندوب، فيكون موضوعه للمندوب أيضا؛ لأن الاستعمال أخص من الوضع، وذلك لأنه إنما يرد إذا كان استعمال صيغة "يا" في المندوب على سبيل الحقيقة؛ لأنه على هذا التقدير يلزم من استعمال صيغة النداء في المندوب أن يكون صيغته موضوعه للمندوب أيضا، وقد أبطلناه بطريق القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي إلى رفع المقدم، فاعلم ذلك. **يعني يا:** ولما كانت "يا" أشهر صيغة النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء إليها؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، وفي هذا التفسير إشعار بأن صيغة "يا" أصل في هذا الباب.

- (١) إيراد المندوب في مباحث المنادى لم يكن مناسباً من المصنف رحمه الله، ولعله إنما وقع فيه تنبيها على أنه موافق للمنادى في مباحث كثيرة، كالإختصاص والإعراب والبناء وغير ذلك، ويمكن أن يقال: ليس هذا بحثا عن المندوب كما يظهر من عنوان البحث، لكن لما ذكر المندوب اضطر إلى بيانه وبعض أحكامه المخصوصة. (حق)
- (٢) لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والإختصاص، فنقل إلى المندوب؛ لما فيه من معنى الإختصاص. (عبد الغفور)

ليعلم الناس أن موته أمر عظيم؛ ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع، وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً أو عدماً<sup>(١)</sup> بـ "يا"<sup>(٢)</sup> أو "وا" المتفجع عليه عدماً: ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً: ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب؛ لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب، مثل: يا زيدا، ويا عمراه، ومثل: يا حسرتاه، ويا مصيبتاه، ويا ويلاه، واختص المندوب بـ "وا".....

**ويشاركوه في التفجع:** فلم يبق ضم طريق الاعتراض عليه بسبب تفجعه.

**المتفجع عليه:** الظاهر المتفجع له، ولعل كلمة "على" بمعنى لام الأجل كما يقال في الحمود عليه في الحمد، أو لتضمن معنى البكاء، والألف واللام فيه بمعنى الذي، ويراد بها الاسم، واسم المفعول بمعنى الفعل المجحول.

**يا أو وا:** صفة للمتفجع، والباء للإلصاق. **ما يتفجع على عدمه:** أشار به إلى أن كلمة "على" في قوله: "على عدمه" بنائية وليست صلة للتفجع، وإلا لم يصح قولنا: "وا مصيبتاه"؛ لأن التفجع لا يكون على المصيبة كما لا يخفى. **يبكي عليه إلخ:** مثل: وا زيدا. **والمتفجع عليه وجوداً:** بأن يكون وجوده سبباً للتفجع لا لعدمه، مثل: وا مصيبتاه، والسببية اعتبارية بأنها تعتبر وجوده سبباً له على تقدير، ونعتبر عدمه سبباً على تقدير آخر؛ فإن الحسرة بمعنى الندم والويل بالفارسية: تحن، فالنادب جعل الحسرة والويل في ندمته كناية عن وجود المتفجع عليه؛ فإنه لو كان موجوداً لم يكن الحسرة والويل عليه. **فقد المتفجع عليه إلخ:** وإنما قال: عدماً ولم يكتب بقوله: "عند فقد المتفجع عليه"؛ لأن الفقد بالفارسية: نابود، وهو يستلزم العدم والموت؛ لأنه يجمع بكونه مخفياً.

**فالحد شامل لقسمي إلخ:** وإنما يشمل الحد كلا القسمين إذا كانت كلمة "على" بنائية، وأما إذا كانت صلة التفجع فلا يشملهما، بل يشمل أحدهما، وهو المتفجع عليه عدماً، ولا يشمل المتفجع عليه وجوداً، مثل: وا مصيبتاه؛ لأن التفجع لا يكون على المصيبة، نعم، يكون التفجع بناء على وجودها أي لأجل وجودها، بل هو يكون على المتفجع عليه؛ فإن المندوب اسم من يتفجع عليه، ويمكن أن يقال: يشتمل هذا القسم أيضاً وإن كانت صلة التفجع بأن كانت التفجع على المصيبة على سبيل المجاز؛ لأنها واقعة موقع التفجع عليه.

(١) إشارة إلى دفع الإشكال أورده الرضي، وهو أن المصنف قد أدخل بأحد قسمي المندوب، وهو المتفجع منه نحو: وا ويلاه ووا حسرتاه، وأجيب عنه بوجه آخر أيضاً، وهو أن المراد بالمتفجع عليه التفجع لأجله، والمتفجع منه داخل في المتفجع لأجله. (علوي)

(٢) الباء للإلصاق صفة لـ "المتفجع"، وليست للسببية أو الاستعانة. (عبد الغفور)

ممتازا به عن المنادى؛ لعدم دخوله عليه، بخلاف "يا"؛ فإنه مشترك بينهما.

**وحكمه أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى أي مثل حكمه، يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء<sup>(١)</sup> مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان مفردا معرفة يضم، وإذا كان مضافا أو مشبها به ينصب، ولا يلزم من ذلك<sup>(٢)</sup> جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى؛**  
نحو: وأريد  
نحو: وأطالعا جلا  
**ليرد عليه<sup>(٣)</sup> أنه لا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة.**

**ممتازا به عن المنادى:** أي حال كون المندوب ممتازا به أي بـ"وا" عن المنادى، فيكون لفظ "وا" ما به الامتياز بين المندوب والمنادى، وهذا لدفع مناقشة بتضمين قوله: "اختص" معنى الامتياز؛ لأن الاختصاص بالشئ يستلزم الامتياز به، فمعناه حينئذ أن المندوب مختص بـ"وا"، أي ممتاز عن المنادى بـ"وا"، فيكون تعلق قوله: بـ"وا" بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز، وليس صلة الاختصاص؛ لأن الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل على المقصور عليه، كذا ذكره مولانا عص، فلا يرد الاعتراض بأن المندوب لا يكون مختصا بـ"وا"، بل "يا" أيضا فيه كما عرفت آنفا، فكلامه إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى أن يجعل كلام المصنف على القلب بإدخال الباء على المقصور بأن يقال: "وا" مختص به؛ فإن الأصل أن تدخل الباء في المقصور عليه.

**أي مثل حكمه:** فإنه تشبيه بليغ، وهو الذي حذف عنه أداة التشبيه. **ليرد عليه أنه إلخ:** فقوله: "يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم إلخ" لدفع هذا الإيراد، لا يقال: لا يحتاج إلى هذا القول لدفع هذا الإيراد المذكور؛ لأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" بمنزلة الاستثناء؛ لأننا نقول: يكون للمندوب حكم آخر لا يكون في =

(١) إنما كان حكم المندوب حكم المنادى في الإعراب والبناء؛ لأنهم لما أجروه مجراه في صيغة أجروه مجراه في أحكامه من الإعراب والبناء تكميلا للتشبه. (عل)

(٢) أي من كون حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى.

(٣) وجه ورود: أنه لما قال المصنف **رحمه**: "وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى" فهم منه أن المندوب مماثل بالمنادى في جميع أقسامه ولا يقع المندوب نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة، والمنادى كما يقع معرفة يقع نكرة أيضا فلا مماثلة بينهما، فقال الشارح لدفع هذا الإيراد: "يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم إلخ"، حاصل الدعوى: أن الحكم ههنا إنما هو في مثلية الأقسام، ولو سلم مثلية الأقسام فلا نسلم عمومها، ويمكن الجواب على سبيل تسليم العموم بأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" بمنزلة الاستثناء، وفيه ما فيه. (خادم أحمد)

**وجاز لك زيادة الألف في آخره أي آخر المندوب؛ لمد الصوت المطلوب في الندبة فإن خفت اللبس أي التباس ذلك<sup>(١)</sup> اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مدّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة، أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة قلت: **وا غلامك<sup>(٢)</sup>** لا وا غلامكاه؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطب،.....  
أي مذكّر مخاطب**

= المنادى، وهو أن المادى لا يكون مضافا إلى كاف الخطاب، وإلا يلزم أن يكون الخطاب إلى الأمرين معا؛ لأن النداء أيضا خطاب، بخلاف المندوب؛ فإنه يضاف إليه كما في يا غلامك؛ فإن المخاطب هو امرأة والتضع لا يكون عليها، بل على غلامها، فلا يجوز الاكتفاء بما هو بمنزلة الاستثناء؛ لأن الحصر يأبى عنه، ومما ذكرنا من التفصيل ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس ورود هذا باعثا قويا على تأويل قوله: "وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى" عما أول به؛ لكون قوله: "ولا يندب إلا المعرفة" في حكم المستثنى عن قوله: "وحكمه في الإعراب إلخ"، وأيضا كون كلام اللاحق بمنزلة الاستثناء يكون في مرتبة التأويل عند الاحتياج، فأراد الشارح تصحيح كلام المصنف على وجه لا يحتاج إلى هذا التأويل.

**وجاز لك إلخ:** وقد قيل: إن زيادة الألف واجب إذا كانت الندبة بـ"يا"؛ لئلا يلتبس بالمنادى، ورد بأن مع ذلك أيضا يلتبس بالمنادى المسنعات بالألف. **لمد الصوت إلخ:** وازدياد الألف؛ لأنها أخف وزيدتها أكثر من أختيها، ولذا لم يرد أختيها، وإن حصل مد الصوت بهما أيضا. **عدلت إلخ:** أي من الألف إلى حرف مدة إلخ. **وا غلامك<sup>(٢)</sup>**؛ فإنه في الأصل وا غلامك - بكسر الكاف - والكسرة مناسبة للياء فزيد الياء لدفع الالتباس، وكذلك "وا غلامكموه"؛ فإنه في الأصل وا غلامكم وآخر المندوب فيه الضم؛ لأن الميم أصلها الضم، فالضم مناسبة للواو. **بندبة غلام مخاطب:** لأنه لا يعلم أنه في الأصل وا غلامك بكسر الكاف أو بفتحها.

(١) أي التباس لفظ المندوب الدال على المقصود عند زيادة الألف بغير ذلك اللفظ أي باللفظ الدال على غير المقصود، فيلتبس المقصود بالغير، وإنما اعتبر الالتباس في اللفظ، ولم يعتبر في المقصود كما اعتبر غيره؛ لأن الالتباس يقع أولا في اللفظ، ثم في المقصود، وذلك كما إذا كان المقصود ندبة غلام مخاطبة، فاللفظ الدال عليه وا غلامك بكسر الكاف، فعند زيادة الألف يلتبس هذا اللفظ بلفظ وا غلامك - بفتح الكاف -، فيلتبس المقصود بغيره. (علوي)

(٢) لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة، بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف إلى المخاطب، ولا يجوز في النداء الخوض يا غلامك؛ لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه، ولإشارة إلى هذا لم يمثل بقولك: وا غلامهموه. (عبد الغفور)

وإذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت: **وا غلامكموه** إذ الميم<sup>(١)</sup> أصله الضم، لا  
 وا غلامكماء؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين. **وجاز لك الهاء** أي إلحاقها بهذه  
 الهاء السكونية  
 المدات في حال الوقف لييانها.<sup>(٢)</sup>

**ولا يندب** من قسم المندوب المتفجع عليه **إلا الاسم المعروف** الذي اشتهر  
 المندوب به؛ **ليُعذَرُ النادِبُ** بمعرفته في ندبته والتفجع عليه، **فلا يقال: وا رجلاه؛** إذ  
 ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن إليه ويعرف به؛ **ليعذر** النادِبُ بالندبة  
 نافية  
 عليه، **وامتنع** إلحاق الألف بصفة المندوب، بل يجب أن يلحق بالموصوف، مثل: وا  
 زيداه الطويل؛ **لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛**<sup>(٣)</sup> .....

**لا وا غلامكماء؛** لالتباس؛ لأنه لا يعلم أن الألف فيه لندبة بأن كان في الأصل وا غلامكم، أو للثنية بأن كان  
 في الأصل وا غلامكماء. **إلا الاسم المعروف:** فلا يكون المراد من "المعروف" المعرفة؛ لأن الاسم الذي يندب  
 المندوب به قسمان، أحدهما: أن يكون معرفة، وأقسام المعرفة ستة على ما سيأتي، وثانيهما: الاسم الذي اشتهر  
 المندوب به، سواء كان علما أو غير علم، ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عندما إلا القسم الأخير، ثم  
 المعرفة في القسم الأول أعم من أن يكون قبل الندبة أو بعده، فقد ظهر مما ذكره أنه يندب من أقسام المندوب  
 المتفجع عليه وجودا الاسم المعروف الذي اشتهر به المندوب أو لم يشتهر به، فلا ينتقض الحكم بـ"وا  
 مصيبتاه"، و"وا حسرتاه"، و"وا ويلاه"، وإن قلت: ما ذكر في القسم الأخير من القسمين الأولين ينتقض بما  
 حكاه الكوفيون، وهو مثل: وا رجلا مسحاه، قلت: هو شاذ، كذا قيل. **ليعذر النادِبُ** أي ليعذر النادِبُ  
 في ندبته وفي تفجع النادِبِ على المندوب بسبب معرفة الناس المندوب؛ لأنه لا يُندب إلا المعروف بين الناس،  
 فلا يرد أن قوله: "بمعرفته" مما لا يحتاج إليه. **لأن اتصاله بالصفة إلخ:** فإن من أدخل الألف في آخر الصفة  
 فأشبهها بالمضاف إليه، فيصح كلام الشارح بلا ريب.

- (١) دفع دخل مقدر، وهو أن الواو كيف يكون مجانسا بحركة الآخر؛ فإن الآخر في غلامكم ساكن؟ فدفع بأن  
 الميم في الأصل مضموم حتى أن بعض القراء ضموا الميم في "أتم" و"كم". (عت)  
 (٢) ولا سيما الألف لخفتها، وإذا جئت بعدها بماء ساكنة تبين كما بين بها الحركة. (عبد الغفور)  
 (٣) ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة، دون المضاف والمضاف إليه. (عبد الغفور)



لأنه جيء به لتام المضاف<sup>(١)</sup> فهو كاجزاء، بخلاف الصفة؛ فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح، فلهذا جاز مثل: يا أمير المؤمنيناه، ولم يجز مثل: وا زيد الطويلاه، خلافا ليونس؛ فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة؛ فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات؛ فإن الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ فإنهما متغايران، وحكى يونس: أن رجلا ضاع له قدحان فقال: **وَاجْمُجْمَتِي<sup>(٢)</sup> الشَّامِيَّتِيَاه**.....

**جيء به إلح:** أي بالمضاف إليه؛ لتتام المضاف؛ لأنه حذف التووين أو ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع من المضاف، فيكون لها حكم وسط الكلمة، فهو حينئذ كالجزء.

**فلهذا جاز إلح:** أي ولأجل أن المضاف كالجزء من المضاف إليه، ولا يكون الصفة بالنسبة إلى الموصوف كذلك حاز مثل: "يا أمير المؤمنيناه" بإدخال ألف الندبة في آخر المضاف إليه للمندوب؛ فإن الأمير مضاف إلى ما يليه. **فإنهما متغايران:** فإن المؤمن غير الأمير في المثال المذكور، ويمكن الجواب عنه بأن نظر النحوي في اللفظ دون المعنى، وأما الدليل الثقلي فما ذكر بقوله: "وحكى يونس إلح" والجواب عنه بأنه شاذ ولغة غير فصيح. ثم اعلم أن المراد من قوله: "فإنهما متغايران" أنهما متغايران في الإضافة اللازمة كما في المثال المذكور بقوله: "يا أمير المؤمنيناه"، فلا بأس باتحادهما في الإضافة البيانية، وبعبارة أخرى بأن المراد أنهما متغايران في الجملة أي في غير الإضافة البيانية، وأما الاتحاد بين الصفة والموصوف يكون موجودا في الكل لا في البعض.

**واجمعتي الشاميتياه:** الجمجمة بضم الجيم بالفارسية: كاسه پوئين، وقوله: "شاميتياه" بتشديد الياء؛ فإن الياء في "الشاميتياه" للنسبة؛ فإن الياء في شامي منبذدة؛ لأنها للنسبة، فإنه لو أحق الألف في آخر المندوب فلا بد أن =

(١) لأن الاسم كما يتم بالتووين ونون التثنية والجمع يتم بالإضافة، ولهذا لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه كما لا يفصل بين الاسم وما يتم به، كذا لم يجز السكوت عن المضاف إليه، بخلاف الصفة. (عل)

(٢) تثنية مضافة إلى ياء المتكلم.

## والجمجمة: القدح.

ويجوز لقيام قرينة<sup>(١)</sup> حذف حرف النداء إلا إذا كان مقارنا مع اسم الجنس، ويعني به ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء كـ "يا رجل" أو لم يتعرف مثل: "يا رجلا"؛ لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العَلَم،<sup>(٢)</sup> فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى،

= يقال: وا جمعتيه، وأعلم أن إلحاق الألف على آخر صفة المندوب في هذا المثال على تقدير كون الياء في "مجمتي" مشددة بأن كان أحدهما ياء النسبة وثانيهما ياء التكلم؛ فإنه مضاف إليه، وأما إذا كان الياء مخففة فحينئذ يكون إلحاق الألف بآخر المضاف إليه.

**والجمجمة القدح:** وإنما تعرض به؛ لأن المصنف صرح به أيضا في "شرح المفصل" بأن الجمجمة هي فدح الرأس، فكلام الشارح لرد قول المصنف؛ لأنها وإن جاءت بهذا المعنى، لكن إرادة هذا المعنى فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى. ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون مراد المصنف من فدح الرأس هو القدح الذي وضع له على الرأس؟ فالإضافة بأدنى ملاسته، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه من غرائب هذا المقام أنه قال المصنف في "الإيضاح": الجمجمة قدح الرأس. **حذف حرف النداء:** أي من المنادى إضافة المصدر إلى المفعول. **مقارنا إلخ:** بأن كان المنادى اسم جنس. **أو لم يتعرف إلخ:** فإنه لم تقصد التعريف من حرف النداء؛ فإنه يتعرف عند قصد التعريف منه.

**لأن نداءه لم يكثر إلخ:** لا يقال: هذا الدليل يدل على أن حذف حرف النداء يختص باسم العَلَم، وليس كذلك؛ لأن حذفه جائز من "أي" والموصولات كما ذكره؛ لأننا نقول: المراد هو العلم وما في حكمه، و"أي" مثلا في حكم العلم. ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف النداء لقيام قرينة، فيسبق الفهم إلى أنه منادى عند قيامها، سواء كان علما أو اسم جنس أو غيره، ويمكن الجواب بأن القرينة لحذف حرف النداء لا لكونه منادى، فلما لم يكثر نداؤه كثرة نداء العلم فلم يسبق الذهن إلى أنه منادى؛ لأنه جاز أن تكون مندوبا أو غيره، كما يقول زيد عند القيام مثلا: يا الله، وليس المقصود منه النداء حينئذ، واعترض بأن المراد منه إما أن نداء اسم الجنس في نفس الأمر، ولكن لم يكثر مثل كثرة نداء العلم، أو المراد أن نداء اسم الجنس لم يكثر في نفس الأمر، وإن كان الثاني فهو في حيز المنع، وإن كان الأول فمسلّم، لكن قوله: "فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق إلخ" ممتنع.

(١) دالة على كلمة "يا" المخدوفة وتعيينها. (جمال)

(٢) فيه: أن هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعَلَم، وليس كذلك. (عبد الغفور)

والإشارة أي وإلا مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس في الإيهام،<sup>(١)</sup> والمستغاث  
 إن لم يكن مقارناً مع اسم  
 والندوب لأن المطلوب فيها مد الصوت وتطويل الكلام، والحذف ينفيه، فبقي على  
 إظهاره للاستغاث والتضع  
 هذا من المعارف<sup>(٢)</sup> التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم، سواء كان مع بدل عن  
 حذف بـ  
 حرف النداء كلفظة "الله"؛ فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو:  
 اللهم، أو بغير بدل نحو: ﴿يُوسُفُ﴾<sup>(٣)</sup> أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴿﴾ أي يا يوسف، .....  
 قوله تعالى (يوسف: ٢٩)

**سواء كان:** أي جواز الحذف مع بدل الخ، وهذا التعميم لدفع الاعتراض، تقريره: أن عبارة المصنف قاصرة؛  
 لعدم حذفه من العلم مثل: الله، فلا بد أن يذكر المصنف لفظ "الله" فيما لا يحذف منه الحرف؛ لأن لفظ الله منه؛  
 لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره، وتقرير الجواب: أن جواز الحذف أعم من أن يكون بغير  
 بدل كما في ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ بقرينة المقام؛ لأن المقام للخطاب أو مع بدل، فيقال: اللهم، فلا يجوز أن  
 يقال: "يا اللهم" جمعاً بين البذل والمبدل منه.

**أي يا يوسف:** بقرينة المقام؛ لأن المقام مقام الخطاب، قال بعضهم: هو أي يوسف لفظ عربي، وقال بعضهم:  
 هو لفظ عربي، وعلى التقدير الأول لا إشكال في منع صرفه؛ لوجود العلتين فيه، وهما العجمة والعلمية، وأما  
 على التقدير الثاني فمنع صرفه غير ظاهر؛ لعدم وجود العلتين فيه؛ لأنه ليس فيه إلا العلمية، مع أنهم صرحوا على  
 مع صرفه، وأجيب باختيار العدل فيه بأنه في الأصل يوسف بكسر السين مثل يُوجب، فيكون يوسف بضم  
 السين معدولاً من يوسف بكسرها.

(١) ولأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى أي مخاطباً  
 تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً، وهي  
 حرف النداء. (عبد الغفور)

(٢) الأولى أن يقول: في أن نداه لم يكثر إلى آخر ما ذكره؛ إذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالإيهام. (ج)  
 (٣) حال من العلم وما عطف عليه.

(٤) فيه ثلاث قراءات: ضم السين وفتحها وكسرها، لفظ عربي فعلم صرفه للعجمة والعلمية، هذا هو  
 الصحيح. وقيل: عربي، وعدم صرفه إما بفتح السين وكسرها فلتعريف ووزن الفعل؛ لأنه على وزن المضارع  
 المبني للفاعل أو المفعول من أسف، وأما بضم السين - كما هو القراءة المشهورة - فلتعريف والعدل عن  
 أحدهما، ولكن ما رضي بكونه عربياً صاحب "الكشاف".

**ولفظة أي إذا وصف بذی اللام نحو: أيها الرجل أي يا أيها الرجل، أو بالموصوف**  
**بذی اللام، نحو: أيهذا الرجل أي يا أيهذا الرجل، فلا يجوز حذف من "أيهذا" من**  
**غير أن يتصف "هذا" بذی اللام، والمضاف إلى أي معرفة كانت نحو: غلام زيد افعل**  
**كذا، والموصولات نحو: من لا يزال محسنا أحسن إلي، وأما المضمرات فشذ نداؤها**  
**نحو: يا أنت، ويا إياك.**

**وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في أصبح ليل<sup>(١)</sup>.....**

**ولفظة أي:** عطف على المقدر، وهو المنادى أي ويجوز حذف حرف النداء من لفظة "أي" وإنما قال: "لفظة" بالثناء؛ لأنه كلمة؛ لأن المصنف عدها في بحث الفعل من كلم المجازات. **إذا وصف إلخ:** فإن لفظة "أي" وإن كانت اسم جنس معرفا بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان صفتها كما سبق، وهي معرفة قبل النداء، فهذا جاز حذف حرف النداء منها أي من كلمة "أي"، ثم اعلم أنه ظهر من قول الشارح أنه لا يحذف حرف النداء من اسم الجنس، فلا يرد حيثل أن الرجل اسم جنس فلا يجوز حذف حرف النداء منها، وذلك لأنك قد عرفت أن المراد من اسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء، فهو في حكم العلم إذا لم يوصف لها بذی اللام، فلذا قال مولانا عص: فعلى المصنف أن يستثني ذلك أيضا كالإشارة والمستعاث والمندوب.

أقول: يمكن أن يقال: إن المصنف استثنى ما لا يحذف منه حرف أصلا كالإشارة والمستعاث والمندوب، بخلاف كلمة "أي" فإنه يحذف منه حرف النداء في الجملة، أي إذا كانت مقارنة بذی اللام، فيعلم عدم حذف حرف النداء من كلمة "أي" وأيهذا" من بيان كلام المصنف، كما لا يخفى. **أو بالموصوف:** أي إذا وصف "أي" بالموصوف بذی اللام، وهو "هذا" في أيهذا الرجل. **يا أيهذا الرجل:** بقرينة أن صورة أيها وأيهذا يختص بالنداء.

**والمضاف إلخ:** عطف على قوله: "ولفظة أي" وكذلك قوله: "الموصولات"، ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله: "العلم" أي فبني على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء المضاف إلى أي معرفة كانت، نحو: غلام زيد افعل كذا أي يا غلام زيد، والقرينة هي الخطاب كما في الموصولات، فيكون المقام قرينة له. **والموصولات:** عطف على قوله: "العلم" أو على قوله: "المضاف إلى أي معرفة" وحاصل معنى المثال: يا من هو دائما محسنا أحسن إلي.

(١) أي صر ذا صبح، يا ليل! قالت امرأة امرئ القيس بن حجر الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها إياه، فحعلت تخاطبه وتقول: أصبح يا فتى، فلم يذهب عنها فعدت إلى خطاب الليل، فلما أصبح سألها عن سبب الكراهة فقالت له: لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإزالة بطيء الإفاقة، فلما سمع ذلك منها طلقها، فأعذت العرب مثلا يضرب في شدة طلب الشيء، وقيل: يستعمله المغموم. (حل ع)

أي صر صباحا يا ليل، حذف حرف النداء عن الليل مع أنه اسم جنس شذوذاً، قالتها امرأة امرئ القيس حين كرهته، وفي **أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ**<sup>(١)</sup> أي يا مَخْنُوق،<sup>(٢)</sup> قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق، فخنقه وقال: **أَفْتَدِ مَخْنُوق**، حذف حرف النداء عن المَخْنُوق وهو سارق، مع أنه اسم جنس شذوذاً، وفي **أَطْرَقَ كَرًّا**<sup>(٣)</sup> أي يا كَرَوَان، وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم، قيل: هي رقية<sup>(٤)</sup>.....

**صر صباحاً**: أشار به إلى أن "أصبح"، بمعنى "صار"، فيكون "أصبح" بمعنى صر صباحاً. **أنه اسم جنس**: لأنه نكرة قبل النداء، وكذلك مَخْنُوق وكروان. **شذوذاً**: أي حذفاً شاذاً. وفيه **شذوذان**: بل ثلاثة شذوذ، أحدها: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وثانيها: ترخيم غير العلم، وثالثها: جعل المرحم اسماً برأسه. **هي رقية**: التأنيث باعتبار الخمر، وهو رقية بكسر الراء وسكون القاف، ومعناها: الفمون.

(١) أي أعطني فدية، مثل في كل مضطر يبخل بافتداء المال أو في التخليص عن الشدة، أصله أن سارقاً من الأعراب يسمى بالسليك قد نام في طريق مستلقياً فوق عليه أحد فخنقه قائلاً ذلك، فقال له السارق: الليل طويل وأنت آمن مني، ثم ضغطه بضرط، فقال: أضرباً وأنت الأعلى؟ وروي: "أفندي" فعلى هذا يكون "مَخْنُوق" صيغة نسبة، والواقعة غيره. (حل ش)

(٢) مثل يضرب في حث النفس على التخليص من الشدائد، والمعنى: أعط فدية يا مَخْنُوق. (حل ع)

(٣) وروي: بالقرى، ويقال: أطرق كرا إنك لن ترى، مثل يصرب لمن يتكلم بخضرة من هو أولى منه، أو لمن يتكبر وقد تواضع أشرف منه، أو للمعجب بنفسه، أو لأحمق يتمنى الباطل، وقال الخليل: إنهم يصيدون الكرا به، فإذا سمعه تلبذ بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصا، فأطرق أي صلب وأرعى عينه ينظر إلى الأرض، والكرا: الكروان، أو الذكر من الكروان، أو مرخم منه، طائر دون دجاجة، طويل الرَّحْل، من الكرى وهو النوم؛ فإنه لا ينام طول الليل حبناً، يسمى بالخبارية، والنعام واحده النعام، طائر سمي به للتشبيه بالنعم في الخلقة، وقد يروى: بالنعام، والقرى جمع القرية، في الأصل: الناس مع موضع توطأ فيه، ويستعمل في كل منهما، والمعنى اخفص، فإن أكبر منك قد صيد، وقيل: إنما خص النعام؛ لأن الكرى يخاف منه. (حل ش)

(٤) إذا سمعها تلذ بالأرض فيلقى عليه بثوب فيصا. (عبد العصور)

يصيدون بها الكروان ويقولون:

أطرق كرا أطرق كرا<sup>(١)</sup> إن النعامة في القرى

الناء فيه ليس بتأنيث

فَيَسْكُنُ وَيُطْرِقُ حتى يصاد، والمعنى أن النعامة الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى، فلا تُحْلَى أيضا.

التخلية: ربا كردن

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو: ألا يا اسجدوا بتخفيف "ألا" على أنه حرف تنبيه و"يا" حرف النداء، أي يا قوم اسجدوا، والقرينة امتناع دخول "يا" على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ بشديد اللام؛<sup>(٢)</sup> لأنه ليس من هذا الباب؛ فإن "أن" حينئذ ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام "لا"، و"يسجدوا" فعل مضارع سقط نونه بالنصب.

**الثالث<sup>(٣)</sup>** من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها .....

**يطرق:** سردر پیش آنگدن من باب أفعل بفعل، وكذلك "يسكن". فلا تخلى: وهو إذا كان مجهولا معناه بالفارسية: خالی گذاشت نمی شوی تو، وإذا كان معلوما بكسر اللام معناه بالفارسية: پس خالی نمی شوی تو، يعني أنت لا تخلى، وهو كتابة عن سكوته. ناصبة: فإنه في الأصل "أن لا" فأبدلت النون باللام؛ لقرب المخرج، وأدغمت في اللام. بالنصب: أي بـ"أن" الناصبة.

(١) الإطراق: چشم در پیش آنگدن وسرفرد كردن، و"أطرق كرا إن النعامة في القرى" رقية يصاد بها الكروان، كما في الشرح. وقيل: مثل يضرب لمن يتكلم ويحضرته من هو أولى منه أو يتكرر، وقد تواضع من هو أشرف منه،

والكرا مرخم الكروان، وهو طائر شبه البط لا ينام بالليل، بالفارسية: چومبید، النعامة بالفتح: شتر مرغ. (حل)

(٢) في قوله: ﴿وَرَبِّ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَلَا يَسْجُدُوا﴾ (المل: ٢٤، ٢٥)

والمعنى: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و"لا" زائدة. (عبد الغفور)

(٣) تركيبه ظاهر، وفي بعض النسخ: "والثالث" بواو العاطفة، فليس مناسبا للمقام.

**ما أي مفعول به أضمّر أي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة**  
 أي موضع مفعول  
**والشرط واحد،<sup>(١)</sup> وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي ما أضمّر عامله بناء على شرط هو**  
**تفسيره، أي تفسير العامل بها بعده، وإنما وجب حذفه حيثئذ؛ .....**

**ما أي مفعول:** وإن كان المراد من "المفعول" هو المفعول به كما يكون الكلام فيه، فينبغي أن يراد من الاسم في التعريف أيضا المفعول به لا الاسم المطلق، وإلا يلزم التعريف بالأعم، فحيثئذ يصدق التعريف على "يوم الجمعة" في قولنا: "يوم الجمعة صمت فيه" مع أنه ليس مفعولا به، وإن أريد من "المفعول" هو المفعول مطلقا، فلا بد أن يراد من الاسم حيثئذ أيضا هو الاسم المطلق بحيث يتناول جميع المفاعيل لا الاسم الخاص، وهو المفعول به، وإلا يلزم التعريف بالأخص، فأراد الشارح من كلمة "ما" هو المفعول مطلقا أي ما أضمّر عامله مطلقا، لكن المراد هو المفعول نه إلا أن بيانه في ضمن هذا العام كالمستثنى، فإن جميع المستثنى ليس من المنصوبات، بل بعضها منها، ولكن ما هو منها تبين في ضمن هذا العام، فحيثئذ لا يرد النقص على "يوم الجمعة" في "يوم الجمعة صمت فيه".  
**واحد:** كالحقيقة والحقيق، وإيراد التاء في شريطة؛ لكونها صفة للعلّة، أي الموصوف هو العلّة أي ما أضمّر عامله على العلّة الشريطة التفسير. **بناء على إلخ:** أشار به إلى أن كلمة "على" بنائية.

**أي تفسير العامل إلخ:** إضافة المصدر إلى المفعول، أي الشرط تفسير العامل بسبب ما بعده أي بعده بسبب أنه بعد العامل، فحيثئذ يصح ربط قوله: "بما بعده" على ما قبله، وإنما ذكره لاقتضاء السوف له حيث قال: كل اسم بعده فعل إلخ، وإن قلت: تسمية المفسر - باسم الفاعل - بالشرط بما ذا؟ قلت: هذه التسمية بملاحظة قوله: "لو سلط عليه إلخ"؛ لأن المفسر شرط حيثئذ؛ لأن ضرورة تسليط المفسر شرط، وقد قال الشارح فيما سبق: وقد حذف "إذا" في "إذا كان قائما" مع شرط العامل في الحال وهو "كان"، وفائدة حذف الفعل ثم إيراد فعل آخر للتفسير أن التفسير بعد الإلهام أوقع في النفس.

**وإنما وجب حذفه:** احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسّر، قال مولانا عص: الأولى الاحتراز عن صيرورة التفسير عبثا؛ لئلا ينتقض بمثل حاءني رحل أي زيد، وبعدّه فيه نظرا؛ لأن العبث إنما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به، وأما في زيدا حسنت عليه فلا بد في إتمام وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب، ثم كلامه، يعني وجوب الحذف في حبست عليه ليس لأجل كون التفسير عبثا، بل وحوبه لأجل اطراد الباب. =

(١) وفي بعض النسخ: "معنى واحد".

احترازاً عن الجمع بين المفسّر والمفسّر، وهو أي ما أضمر عامله على شريطة التفسير  
**كل اسم بعده فعل أو شبهه<sup>(١)</sup> احترز به عن نحو: زيد أبوك، ولا يريد به أن يليه**  
**الفعل أو شبهه متصلاً به،**.....  
 حال اسم

= أقول: النقض الوارد بمثل جاعني رجل أي زيد مدفوع بما هو المشهور من أن عدم جواز الجمع بين المفسّر والمفسّر مشروط بأن لم يكن إهمام مع وجود المفسّر بالفتح؛ فإنه إذا كان فيه إهمام فيحوز الجمع بينه وبين مفسّره، مثل: جاعني أخوك أي زيد وجاء رجل أي زيد، ثم دعوى الأولوية باطل؛ لأن وجه عدم جواز الجمع بين المفسّر والمفسّر ليس إلا كون التفسير عبثاً، وإليه يدل قوله: "ما أضمر عامله على شريطة التفسير" كما لا يخفى.

ثم ما ذكره الفاضل المذكور من أنه لا بد في إتمام وجوب الحذف في نحو: حبست عليه من اعتبار قصد الاطراد بعيد عن المقام غاية البعد؛ فإنه ينبغي أن يكون وجوب الحذف في جميع الأمثلة؛ لأجل عبثية التفسير، ففي نحو: حبست عليه لو لم يكن حذفه واجباً يكون التفسير عبثاً؛ لأن حبس الشيء يلزم ملاسته للمحبوس عليه، فالملاسة بزيد لازمة للحبس، وتحقق اللازم يستلزم تحقق المزوم، وهو الحبس، فلو ذكر الحبس بعد ذلك لزم أن يكون ذكره عبثاً، فلا يجوز الجمع بينهما حيثنذ. لا يقال: إن اللازم قد يكون أعم، فلا يكون تحقق اللازم مستلزماً لتحقيق المزوم؛ لأننا نقول: اللازم ههنا مساو له؛ لأن ملاسة زيد لا يتحقق بدونه، بخلاف الحرارة.

لا يقال: لما كانت الملاسة لازمة للحبس لا تجوز أن يكون الحبس لازماً للملاسة؛ لأننا نقول: كون الملاسة لازماً للحبس إنما يكون باعتبار ذات الحبس، وكون الحبس لازماً للملاسة إنما يكون باعتبار آخر، فلا منافاة حيثنذ، ثم إنه لا يرد النقض بقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (يوسف: ٤)؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم يأت لمجرد التفسير، بل أتى بها لتبيين الحملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلق به من كوههم ساجدين له، كقولك: علمت زيدا علمته كاتباً.

**كل اسم إلح:** ولفظ "كل" مقحم، وإيراده في التعريف للممانعية، فأفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فإن معنى المنع وهو أن كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود الظاهر في الحد أن يكون جامعاً، فيكون جامعاً أيضاً. **ولا يريد به:** أي يقوله: بعده فعل أو شبهه.

(١) هو اسم الفاعل والمفعول لا المصدر؛ إذ المفعول به لا يتقدم عليه؛ لأنه عند العمل مؤول بـ "أن" مع الفعل، و"أن" موصول حرفي لا يتقدم عليه ما في حيزه، ولا الصفة المشبهة؛ لأنها تكون لازمة، ولا اسم التفضيل؛ لأنه لا ينصب المفعول به. (ج)



بل أن يكون الفعلُ أو شبههُ جزءَ الكلام الذي بعده، نحو: زيدا عمرو ضربه، وزيدا أنت ضاربهُ، **مشتغل** ذلك الفعل أو شبهه<sup>(١)</sup> **عنه** أي عن العمل في ذلك الاسم **بضميره** أي بالعلم في ضميره أو في متعلقه أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره. وحاصله: <sup>متداً</sup> أن يكون الفعل أو شبهه **مشتغلاً**<sup>(٢)</sup> بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه، فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر<sup>(٣)</sup>.....

**نحو زيدا عمرو ضربه:** ففي المثال الأول يكون الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الظاهر، وفي المثال الثاني يكون الفاصل هو الضمير المفصل بين الاسم وشبه الفعل، ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه، وهو إما قبل الاسم المخبوء، مثل: زيد هنذا ضاربها، أو بعده كالمثال المذكور ومثل: زيدا ضاربه عمرو على أن يكون "عمرو" مبتدأ و"ضاربه" حبراً له.

**مشتغل عنه:** الجار والجرور متعلق بالاشتغال بتضمين معنى الفراغ كما يفهم من قوله: "وحاصله" أي حاصل كلام المصنف، ويحتمل أن يكون الاشتغال بمعنى الإعراض، فلا حاجة إلى ارتكاب التضمن وقوله: "مشتغل" صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة "أو"، أو لكل من الأمرين على سبيل التنازع.

**مشتغلاً في العمل:** أي مشتغلاً من عمل الاسم، يجعل كلمة "في" بمعنى "من"، ويجعل اللام عوضاً عن المضاف، ويجعل الإضافة بمعنى "في". **فارغاً عن العمل فيه:** إما قال هذا لدفع ما يقال: إن كلمة "عن" لا يقع صلة الاشتغال، بل صلته الباء، أي مشتغل به لا عنه، وتقرير الجواب: أن المشتغل متضمن معنى الفراغ، أو هو بمعناه وقوله: "فارغاً" حال من كل من الفعل أو شبهه، أي مانعاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال أي اشتغال الفعل أو شبهه بالعمل في ضميره، أو متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره، فإن متعلق الاسم ومتعلق ضميره هو الغلام في المثال الآتي، فيكون الاشتغال ههنا بمعناه لا بمعنى الفراغ.

- (١) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن فاعله أحد الأمرين، أو إلى أن فاعله كل من الأمرين. (جمال الدين)
- (٢) مشعر بأن الباء في "بضميره" صلة "مشتغل" لا للسببية كما قال الشارحون، وأن قوله: "عنه" متعلق بـ"فارغاً" أو "معرضاً" لا بقوله: "مشتغل" على أن "مشتغل" بمعنى معرض، كما قاله الشارحون أيضاً. (علوي)
- (٣) جعل قوله: "مشتغلاً" صفة الفعل أو شبهه على سبيل التنازع وإعمال الأول، ويؤوز أن يقدر موصوفه أي كل واحد منهما، (عت)

- (٤) في هذا احتراز عن "زيد ضربته"؛ فإن "ضربته" ليس معرضاً عن "زيد" بسبب الاشتغال بضميره، بل يعمل الابتداء فيه، وإنما احتراز عنه؛ لأنه حين كون زيد مرفوعاً ليس من شريطة التفسير. (علوي)

بـحيث لو سُلِّطَ بمجرد رفع<sup>(١)</sup> ذلك الاشتغال عليه أي على ذلك الاسم هو أي أحد الأمرين: الفعل أو شبهه بعينه، أو مناسبه أي ما يناسبه بالترادف أو اللزوم<sup>(٢)</sup> لَنَصَبِه أي لَنَصَبِ أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر، فيقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو: زيداً ضربتُ، وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو: زيدٌ ضربته؛ فإن المانع عن عمل "ضربته" في "زيد" ليس مجرد اشتغاله بضميره؛ .....  
 فعل اسم

لو سلط: التسلط: يرغمنا نحن برجزى، يعني ينبغي أن يكون الفعل بحيث لو لم يكن له مفعول بعده يعمل في الاسم المقدم كقولك: زيداً ضربته؛ فإنه لو لم يذكر الضمير يعمل "ضربت" في "زيد"، بخلاف قولك: زيداً هل ضربته؟ فإنك لو حذف الضمير لم يعمل "ضربت" في "زيد"؛ لأن ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله، فهو احتراز عما وقع بينهما ما له صدر الكلام مثل: زيد هل ضربته؟ أو مناسبة: وهو ليس في أكثر النسخ وإنما أحقه غيره؛ ليدخل فيه الأمثلة الثلاثة الأخيرة، ولكن يمكن أن يراد بالتسلط تسليطه بعينه أو بلازمه، فحينئذ لا حاجة في دخول الأمثلة الأخيرة إلى الإلحاق. كما هو الظاهر المتبادر: أي النصب بالمفعولية، ويحتمل أن يكون متعلق بقوله: "لو سلط إلخ".

بمجرد ذلك الاشتغال: أي، بمجرد أن الفعل عامل في ضميره أو متعلقه، قيل: إذا كان مجرد ذلك الاشتغال سبباً للفراغ المذكور لا شيء آخر، فحينئذ لا يصدق التعريف على شيء من أفرادها، بل يخرج عنه جميع صور ما أضرع عامله؛ لأن عمل الفعل المقدر فيه أيضاً سبب لفراغه عن العمل فيه، وأجيب بأن المراد أن الفعل أو شبهه فارغ ظاهراً عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال؛ فإن السبب ظاهراً هو مجرد ذلك الاشتغال، وعمل الفعل المقدر ليس سبباً ظاهراً؛ لأن الفعل المقدر غير ظاهر، بخلاف ما إذا قلت: زيد ضربته، بجعل الاسم مرفوعاً؛ لأن الفعل أو شبهه مشتغل عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال، وبسبب كون معنى الابتداء رافعاً له. =

(١) إذ المانع عن عمل النصب إنما هو الاشتغال لا شيء آخر. (ج)

(٢) نحو: مررت به، فإن "جاوزت" مناسب لـ "مررت" بعد تعديته بالباء ومرادف لها، لا بمجموع "مررت" مع الباء؛ لأن "مررت" وحده، بمعنى "جاوزت" إلا أنه بواسطة الباء، فلا يرد ما قيل: فيه مساهلة؛ لأن الترادف في المفردات. (علوي)

فإن عمل معنى الابتداء فيه ورفعَه إياه أيضا مانعٌ عن ذلك، وبقيد النصب بالمفعولية  
خرج خبر "كان" في نحو: زيدا كنتُ إياه.

وههنا صَوْر أربع، إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، والثانية:  
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف،<sup>(١)</sup> والثالثة: اشتغال  
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم،<sup>(٢)</sup> ولو بواسطة .....

= فقله: "فارغا عن العمل فيه مجرد ذلك الاشتغال" يخرج "زيد" في "زيد ضربته"، ويخرج أيضا اسم بعده فعل  
أو شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله، وذلك بأن يكون بعده اسم فعل أو مصدر أو صفة مشبهة أو كان الفعل أو  
شبهه مصدر بما له صدر الكلام كـ "إن" وأحوالها، ولام الابتداء، و"ما" نافية وغيرها مما له صدر الكلام كما مر  
تفصيله، وأجيب أيضا بأن الفعل الثاني يعمل فيه صورة، ولا يكون عمل الفعل الأول مانعا صورة؛ لأن عملهما  
بصورة واحدة فاعتبرنا عمله فيه، بخلاف الابتداء؛ فإن عمله مخالف له.

واعترض بأن "زيدا" في "زيدا ضربت غلامه" يخرج عنه؛ إذ ليس مجرد الاشتغال بمعلق الضمير مانعا عن العمل  
فيه، بل فساد المعنى مانع أيضا؛ إذ الضرب لم يقع على زيد، لا يقال: فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة؛  
لأننا نقول: يدخل فيه حينئذ مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ مَّعْلُومٌ فِي الزُّبُرِ﴾ (الفر: ٥٢)؛ لأنه لو لم يكن فساد المعنى مانعا عن  
العمل فيه صورة، فيلزم دخوله فيه فيختار فيه النصب مع أن المختار فيه الرفع كما سيأتي، إلا إذا اعتبر صحة  
المعنى في التسليط، فحينئذ لم يدخل فيه مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ مَّعْلُومٌ فِي الزُّبُرِ﴾ (الفر: ٥٢)، ولم يخرج عنه أيضا  
"زيدا" في "زيدا ضربت غلامه" كما لا يخفى على المتأمل.

**ورفعه إلخ:** أي رفع معنى الابتداء إياه، فهو عطف تفسيري لقوله: "عمل معنى الابتداء"، فإذا كان رفع معنى  
الابتداء مانعا عن العمل فيه، فرفع المانع من الأمور الواجبة. نحو **زيدا كنتُ إياه**: فإن "زيدا" خبر "كان"،  
فإن خبره يتقدم على اسمه إذا كان معرفة، فإنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، ولكن لو سُلط عليه  
لا ينصبه بالمفعولية. **تقدير تسليطه بعينه**: ولم يقل: مع تسليطه بعينه، بل زاد التقدير؛ لرعاية كلمة "لو" في  
قوله: "لو سُلط عليه" كما عرفت معناه من أنه لو قدر كونه عاملا لينصبه، أي كان الفعل بحيث لو لم يكن  
بعده مفعول يعمل في الاسم المقدم.

(١) أي بسبب كونه مرادفا للفعل المذكور. (جمال)

(٢) أي بسبب كونه لازما للفعل المذكور. (ج)

والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ<sup>(١)</sup> إلا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة، ثلاثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق، والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق،<sup>(٢)</sup> كما لا يخفى وجهه، .....

**ولا يتصور حينئذ:** أي حين اشتغال الفعل بالمتعلق. **ولهذا:** أي ولأجل أن هننا صور أربع.

**والأحسن في ترتيبها:** وإنما قال: الأحسن؛ لوجود الحسن في ترتيب المصنف؛ لأن في "زيدا ضربته" و"زيدا ضربت غلامه" يكون تعلق الفعل بالاسم بلا واسطة حرف، وفي نحو: زيدا مررت به، وزيدا حبست عليه تعلق الفعل به بواسطة قوله: "به" و"عليه".

**كما لا يخفى وجهه:** وهو أن الأمثلة التي يكون الفعل فيها مشتغلا بالضمير في ذيل واحد، وما يكون الفعل فيه مشتغلا بالمتعلق في الآخر، لا يقال: ما ذكر يدل على أصل الحسن لا على الأحسن، ويكون في ترتيب المصنف أيضا حسن كما ذكرنا؛ لأننا نقول: الحسن الذي في ترتيب المصنف ليس الكلام فيه في هذا المبحث، بخلاف الحسن الذي في كلام الشارح؛ فإن الكلام فيه في هذا المبحث، فالأحسن أن يكون ترتيب الأمثلة على ما يكون الكلام فيه، فيصح قوله: والأحسن.

أقول: وما ذكره مولانا عص من أن ما فعله المصنف أيضا له حسن من وجهين، الأول: أنه أراد أن يكون الأفعال المعلومة في ذيل واحد، والفعل المجهول في طرف واحد، والثاني: تقديم المسلط بنفسه، ثم المسلط بمرادفه، ثم المسلط بلازمه، ليس على ما ينبغي؛ لأن الكلام ليس في معلومته للأفعال ومجهوليتها، ولا في كونه مسلطا بنفسه أو مرادفه أو بلازمه، بل الكلام في الاشتغال بالضمير والمتعلق، والكلام في كونه مسلطا بنفسه أو مرادفه، أو لازمه يكون بالتبع؛ لأن تحققه يتوقف على تحقق الجزء الأخير في التعريف، فينبغي أن يكون ترتيب الأمثلة باعتبار ما يكون الكلام فيه تبعا أو أصالة.

(١) أي بلا ارتكاب تقدير أو تجوز، فلا يرد ما قيل: إن الرضي جوز تقدير الفعل المذكور بعينه في نحو: "زيدا ضربت غلامه" أي زيدا ضربت أي غلام زيد بمحذف المضاف من المنصوب، وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به، أو يجعل ضرب الغلام كأنه ضرب زيد تجوزا. (جمال الدين)

(٢) لكن آخر عنه مثل: زيدا حبست عليه؛ ليكون الأفعال المعلومة في ترتيب واحد، ولم يجعل هننا الفعل المجهول. (عت)

نحو: **زیداً ضَرَبْتُهُ** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه **وزيداً مَرَرْتُ** به لا يناسبه  
 مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف؛ فإن "مررت" بعد  
 تعديته بالباء مرادف لـ "جاوزت"، **وزيداً ضَرَبْتُ غلامَهُ** مثال الفعل المشتغل  
 بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، **وزيداً حَسِبْتُ عليه** مثال الفعل  
 المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، فإن **حسب الشيء على الشيء**  
 [إصافة إلى المفعول  
 تلزمه ملاسته للمحبوس عليه **يُنَصَّبُ زيداً** في هذه الأمثلة .....

**فإن مررت إلخ:** لا يقال: الفعل المتعدي ينصب المفعول به فـ "مررت" بعد تعديته بالباء مرادف لـ "جاوزت"؛  
 لأننا نقول: "مررت" متعد بالياء، فيكون مدخوله مجروراً؛ فإن حرف الجر لإفشاء معنى الفعل إلى الاسم مع بقاء  
 عمله، لا يقال: قد قالوا: لا يغير شيء من حرف الجر معنى الفعل إلا الباء مع أنها لم يغير في "مررت بزيداً"؛ لأننا  
 نقول: مرادهم من التغيير هو التعبير في الجملة لا كلية، بخلاف الهمزة والتضعيف، فإنهما يغيران معناه لا محالة، ثم  
 إذا لم يعبر الباء معناه فهي - أي الباء - بمعنى "مع"، فيحب حينئذ مصاحبة الفاعل المفعول به.  
**وزيداً ضربت غلامه:** فإن الغلام كما يكون متعلقاً بالاسم يكون متعلقاً لـ "جاوزت" بضميره أيضاً، لا يقال:  
 لو سلط "ضربت" عليه لنصبه، فلا يحتاج إلى تسليط ما يناسبه باللزوم؛ لأننا نقول: إن الضرب وقع على  
 الغلام لا على زيد، فلو سلط عليه لنصبه، ولكن يفسد المعنى، وقد عرفت أن صحة المعنى معتبرة في التسليط.  
**فإن حسب الشيء إلخ:** أي الحسب بالفارسية: **مَرَقَرَسَاتِنَ شَيْءٍ بِرَشَيْءٍ**، فحينئذ يكون المحبوس عبارة عن الشيء  
 الأول، فلا يرد أن الظاهر أن يقول: فإن حسب الشيء يلزمه إلخ أي حسب الخائس الشيء يلزمه.

**ينصب زيداً إلخ:** وإنما جعل الشارح له أي "زيداً" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "ينصب" ولم نجعل "ما أضمر  
 عامله" مفعول ما لم يسم فاعله كما هو الظاهر؛ لأنه يأتي حينئذ عنه تفسيره بقوله: "أي ضربت وأهت"؛ لأنه =

(١) وأيضاً زيداً ضارباً غلامه. (محرم)

(٢) وهو "غلامه" مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي، ولم يقل ههنا: "مع تقدير تسليط إلخ" اكتفاء عما

سيقول في قوله: وزيداً حبست عليه. (محرم)

بفعل مضمر يفسره ما بعده أي ضربت يعني أن الفعل المفسر الناصب لـ "زيدا" في زيدا ضربته "ضربت" المقدر، فإن الأصل: فيه ضربت زيدا ضربته، أضمر "ضربت" الأول لوجود مفسره أعني "ضربت" الثاني، وعلى هذا القياس **جاوزت** فإنه مفسر بما يرادفه أعني "مررت به" **وأهنت** فإنه مفسر بما يستلزمه أعني "ضربت" غلامه؛ فإن ضرب الغلام يستلزم **إهانة سيده**، **ولا بست** فإنه مفسر بما يستلزمه <sup>عرفا</sup> <sup>وهو زيد مثلا</sup> أعني حبست عليه، .....

= لا يكون في جميع ما أضمر عامله خصوصية هذه الأفعال، بل هذه الأفعال في الاسم المذكور في الامثلة المذكورة. **يعني أن الفعل المفسر إخ:** وهو تفسير جميع كلام المصنف، فلا يرد أن ذكر "المفسر" لغو؛ لأن قوله: "ضربت المقدر" يؤدي موداه. **فإن الأصل إخ:** وفيه مسامحة، فإن من الأمور البينة أن أصل زيدا ضربته: ضربت زيدا، ثم حيء المفسر - بالكسر - لرفع الإهام الذي من حذف المفسر، فلا يرد ما قيل: إن أصله ضربت زيدا، فلما حذف الفعل فوقع في الكلام إهام، فحيء بالمفسر - بالكسر - لرفع الإهام، فلو اجتمعا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر، وهو غير جائز. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون العامل فيه هو المفسر بالكسر؟ لأننا نقول: هو عامل في الضمير فلا يعمل فيه، فلذا قدر عمله فيه حيث قال: لو سلط إخ.

**إهانة سيده:** أي إهانة سيده عرفا، فأراد من الغلام هو العبد، مع أنه لو أريد منه الابن أيضا يصح، فإن ضرب ابن زيد يستلزم إهانته، لكنه لما كان في غاية الظهور، فلذا أراد منه العبد. اعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن "زيدا" منصوب بالمفسر بالكسر، وذهب المصنف إلى أنه منصوب بالمفسر، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون الفعل الذي هو طالب لمفعول واحد أن يتعلق بمفعولين بالأصالة، فيكون تعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلا من الآخر، فإن كان الثاني بدلا من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة، وإن كان الأول بدلا من الثاني لزم تقديم التابع - وهو البدل - على المتبوع - وهو المبدل منه - مع لزوم الفصل بالجملة. وهو غير جائز، ثم ما ذكرنا من أنه إهانة سيده عرفا؛ لدفع ما يقال: لا نسلم أن يكون ضرب الغلام إهانة سيده؛ لأنه إنما يكون كذلك لو كان ضرب الغلام يستلزم ضرب سيده أو سب سيده بلفظ قبيح، وليس كذلك.

ثم إن الاسم الواقع في مظان الإضمار<sup>(١)</sup> على شريطة التفسير إما المختار أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصُّور الخمس أشار المصنف، فقال: **ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء<sup>(٢)</sup> أي بكونه مبتدأ؛ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء،.....**

**إما المختار إلخ:** أي إما المختار فيه الرفع أو النصب، أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران. قال - قدس سره - في "الحاشية" قوله: "في مظان الإضمار" أي في مواقع يظن في بادئ النظر أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وإن لم يكن منه في الواقع، وإنما قال: في مظان الإضمار؛ لأن الاسم إذا كان مما أضمر عامله على اليقين لا يكون فيه إلا النصب.

**ويختار في الاسم إلخ:** أي في الاسم الذي وقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير، لا في الاسم الذي مما أضمر عامله لما عرفت آنفاً، قيل: الأولى أن يذكر أولاً ما يكون المختار فيه النصب؛ لمناسبته في هذا المقام، وأجيب بأن تقديمه لاستغناؤه عن الحذف أي لا يكون في الكلام حذف حينئذ، أو للاهتمام بشأنه؛ لعدم مناسبته بهذا المقام؛ لأن مناسبة النصب بالباب وإن كان أشد إلا أن جعل ما هو أبعد من الباب منه أهم.

**أي بكونه مبتدأ:** وإنما فسره به مع أنه جاء بمعنى الابتدائية أيضاً، وهي التجرد عن العوامل اللفظية؛ فإنه يصح تفسيره بها أيضاً؛ لأن العامل الذي هو الابتدائية لا يكون إلا فيما كان مبتدأ، ويمكن الجواب بأنه إنما فسره به؛ لأن العامل في الخبر أيضاً معنى الابتدائية، فلا يكون اختيار الرفع نصاً في المبتدأ.

**يصحح رفعه بالابتداء:** إن قلت: تجرده عن العوامل اللفظية لم يصحح رفعه، بل يوجب رفعه؛ لعدم وجود العامل فيه حينئذ، قلت: المراد من التجرد في قوله: "لأن تجرده إلخ" هو صحة التجرد أي صحة تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه كما يكون تجرده عنها يوجب رفعه بالابتداء.

(١) أي في مواقع الظن في بادئ الرأي أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن في الواقع كذلك، وهو على خمسة أقسام: المختار فيه الرفع، والمختار فيه النصب، والواجب فيه الرفع، أو النصب، والمستوي فيه الأمران، فاندفع ما يتوهم أن ما فيه الرفع يختار مختاراً كان أو واحداً أو جائزاً كيف يكون مما أضمر عامله؛ إذ لا يصدق عليه أنه بحيث لو سلب مجرد رفع الاشتغال لنصبه، ولك أن تقول: قوله: "ويختار الرفع" في تقدير: ويختار فيه الرفع، وضمير فيه راجع إلى "الاسم الواقع قبل فعل أو شبهه عامل في ضميره أو متعلقه" لا أزيد ولا أنقص، وحينئذ يجري فيه الأقسام الخمسة، ومثل قوله: "فإن طابقت مفرد" وقد مر بيانه. (عت)

(٢) متعلق بـ "الرفع" أي الرفع بسبب الابتداء، العامل في الاسم المذكور، أو بكونه مبتدأ. (عت)

ويرجح **عند عدم قرينة خلافه** أي قرينة<sup>(١)</sup> ترجح خلاف الرفع<sup>(٢)</sup> يعني النصب؛ لأن  
 قرينتي الصحة فيهما متساويتان؛ لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة  
 للنصب، فمتى لم ترجح النصب قرينة أخرى .....

**أي قرينة ترجح إلخ:** وإنما قيد القرينة بالمرححة ولم يتركها مطلقاً، سواء كانت مصححة أو مرجحة؛ لأنه لو  
 لم يكن جنس القرينة مصححة أو مرجحة في خلاف الرفع - وهو النصب - فيجب فيه كما لا يخفى، وإن  
 قلت: لا احتياج إلى تقييد القرينة بالمرححة؛ لأنه لو ترك مطلقاً، ولكن كان الضمير في "خلافه" راجعاً إلى  
 اختيار الرفع لا إلى الرفع؛ فإن خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب، فحينئذ أيضاً يصح المعنى؛ لأنه إذا لم يكن  
 قرينة بسببها يختار النصب، فبكون الرفع مختاراً لا محالة كما لا يخفى، قلنا: حينئذ لا احتياج إلى قوله: "أو عند  
 وجود أقوى منها" أي المقابلة بينهما ليس على ما ينبغي؛ لأنه لما كانت القرينة المرجحة لاختيار الرفع أقوى من  
 القرينة المرجحة لاختيار النصب، فحينئذ يصدق قوله: "عند عدم قرينة خلافه" أي يصدق عليه أنه لم يكن  
 للنصب قرينة هي تجعله مختاراً، فيكون الضابطة الأولى شاملة للثانية، فيكون الضابطة الثانية تخصيصاً بعد التعميم  
 والتقابل العام بالخاص غير مستحسن.

**يعني النصب:** إذ الجز غير منصور فيه، ولم يكن الاسم حينئذ مما نحن فيه، كما لا يخفى.  
**لأن قرينتي إلخ:** وهو متعلق بقوله: "يختار" لا بقوله: "قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب" كما توهم.  
**لأن وجود إلخ:** وهذا علة لوجود القرينة المصححة لا علة تساوي القرينتين، وإنما قال: وجود ما له  
 صلاحية التفسير، ولم يقل: وجود ما هو مفسر؛ لأن وجود المفسر قرينة لوجوب النصب لا لصحته، كما  
 يكون التجرد عن العوامل قرينة لوجوب الرفع، فهذا قول الشارح يشعر على أن قوله: "لأن تجرده" بمعنى  
 صحة تجرده كما ذكرنا.

(١) يعني أن المراد نفي القرينة المرجحة لا نفي ذات القرينة.

(٢) أراد بترجيحه تقوية جانب النصب، سواء كانت مع وجوبه أو باختياره على الرفع أو مساواته له، وقيد  
 القرينة بالمرححة؛ لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل: زيد ضربته، ولأن انتفاء القرينة المطلقة  
 يستدعي وجوب الرفع لا اختياره. نعم، لو جعلت ضمير قوله: "عند عدم قرينة خلافه" راجعاً إلى اختيار الرفع  
 لم يحتاج إلى هذا القيد، وفيه بعد. (عبد الغفور)



يرجح الرفع بسلامته عن الحذف،<sup>(١)</sup> نحو: زيد ضربته، أو عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين، ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع أقوى منها أي من تلك القرينة المرجحة للنصب، كـ "أما" الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب<sup>(٢)</sup>.....

**يرجح الرفع إلخ:** أو سلامة الاسم عن العامل المحذوف؛ فإن القرينة المرجحة لازمة الرفع، فالخاضل: أن في جانب النصب خلاف أصل، وهو الحذف، أي حذف الجملة، وليس في الرفع خلاف الأصل، بل الكلام فيه سلماً عنه، فهذا قرينة مرجحة له. قيل: في جانب الرفع خلاف أصل آخر، وهو كون الخبر جملة، وهو يعارض بالحذف الذي هو خلاف أصل في جانب النصب، فلم يثبت حينئذ كون الرفع مختاراً. وأجيب بأن خلاف الأصل الذي في النصب قوي من خلاف الأصل الذي في الرفع؛ فإن وقوع الجملة خبراً أهون وأسهل من حذفها؛ لما فيه من حذف المسند والمسند إليه، رد بأنه يلزم حينئذ أن يخرج مثل: زيد ضربته عن هذه الضابطة ويدخل في الضابطة الثانية، وهي قوله: "أو عند وجود أقوى منها"؛ لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيها، ولكن القرينة المصححة للرفع أقوى من القرينة المصححة للنصب، وذلك لأن كون الخبر جملة في جانب الرفع قرينة مرجحة للنصب، وكون الجملة محذوفاً في جانب النصب قرينة مرجحة للرفع، فإذا كان وقوع الجملة خبراً أهون من حذفها فيه، فتكون القرينة المرجحة للرفع أقوى، ويمكن أن يقال: إنه في النصب قرينة مرجحة أخرى، وهي أن يكون الكلام حينئذ جملة فعلية، وعلى تقدير الرفع يكون جملة اسمية والجملة الفعلية أولى من الجملة الاسمية.

**نحو زيد ضربته:** وكون هذا المثال مما نحن فيه على تقدير عدم جعل الاسم مرفوعاً لعمل معين الابتداء فيه؛ لأنه لو عمل فيه فيجب الرفع، فحروج هذا المثال لتفيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال لا يخل بالمقصود كما توهم بعض، إلا أن يقال: إن حذف الجملة يعارضه، فحينئذ كون الرفع مختاراً غير مسلم. **مع غير الطلب:** ولو قال: مع الخبر لكان أحصر وأظهر، لكنه أشار إلى انتفاء ما يوجب اختيار النصب؛ فإن نفي الطلب يشعر به، قيل: لم يقل: مع الخبر؛ لأن المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدأ.

(١) إن قلت: على تقدير الرفع أيضاً يلزم خلاف أصل، وهو كون الخبر جملة، قلنا: هب أنه كذلك، لكن وقوع الجملة خبراً أهون من حذفها؛ لما فيه من حذف المسند والمسند إليه. (عبد الغفور)  
(٢) الذي يخالف الأصل. (عبد الغفور)

(٣) والأولى أن يقول أيضاً: ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية، أو مع كونها جواباً لجملة استفهامية فعلية نحو: أما زيد فقد أكرمته في جواب أيهم أكرمت؛ لأن القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناسب أو التطابق المذكوران.

أي بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلباً، كالأمر<sup>(١)</sup> والنهي والدعاء نحو: لقيت القوم وأما زيد فأكرمته، فالعطف على الفعلية قرينة النصب، وكلمة أما قرينة الرفع، وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسمية على الفعلية؛ فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قال: مع غير الطلب؛ احترازاً عما إذا كانت مع الطلب، نحو: أما زيداً فاضربه؛ فإن المختار حينئذ هو النصب، فإن الرفع يقتضي<sup>(٢)</sup> وقوع الطلب خبراً، وهو لا يجوز إلا بتأويل.

**كالأمر والنهي إلخ:** وذكر هذه الثلاثة من أفراد الطلب؛ إشارة إلى أن الحكم مخصوص بما فقط، فإذا كان كذلك ففي إطلاق المصنف نظر كما لا يخفى، والجواب: أن "أما" للطلب إذا كانت مع غير هذه الثلاثة كالاستفهام والتعني والعرض لم يكن من هذا الباب؛ لأنه يتمتع التسلبط على ما قبلها، فاستغنى عن التقييد.

**مع أمّا:** أي كلمة أما تأيدت إلخ. **فإن المختار إلخ:** وقيل الطلب ما يكون فيه الطلب أعم من أن يكون فيه طلب الفعل، أو كف النفس؛ فإنه أيضاً فعل، ولا يشكل بمثل "لقيت القوم وأما زيد فأطلبه"؛ لأن ههنا ليس طلب الفعل، بل إخبار عن الطلب، أو نقول: المراد من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي، بخلاف "أطلبه"؛ فإن صيغته تدل عليه.

**وهو لا يجوز إلا بتأويل:** أي زيد مقول في حقه: اضربه أو لا يضربه، ويرد عليه أنه كما يكون تأويل الطلب بالخبر بخلاف الأصل في الرفع كذلك عدم السلامة من الحذف بخلاف الأصل في النصب فيعارضه، فلا يكون النصب مختاراً، ويمكن الجواب بأن في الرفع أيضاً بخلاف الأصل، وهو كون الخبر جملة فيعارضه، فيقي في الرفع بخلاف الأصل الذي هو تأويل الطلب بالخبر، فيكون النصب مختاراً.

(١) خص الطلب بما؛ لأنها إذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلاً لم يكن من هذا الباب؛ لامتناع التسلبط على الاسم. (عبد الغفور)

(٢) لأن الحملة الظلية قلما تكون اسمية؛ لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه السلامة من الحذف؛ لكثرة وقوعه في كلامهم. (عبد الغفور)

ومثل "أما" مع غير الطلب إذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من أقوى القرائن مثل: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو؛ فإن المختار فيه الرفع؛ فإن "إذا" للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع<sup>(١)</sup> في بحث الظروف من أن "إذا" للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض، ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف أي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب<sup>(٢)</sup> أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو: خرجت فزيدا لقيته، .....

**غلبة وقوعها بعدها:** والمراد من اللزوم هو اللزوم الاستعمالي الاعتباري المسبب عن الرجحان، لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض، أو المراد بلزوم الاسمية في غير هذا الموضوع؛ لأنه كما يكون المذكور فيما بعد بمنزلة الاستثناء كذلك المذكور فيما قبل أيضاً بمنزلة، فهذا المبحث مقدم على ما وقع في بحث الظروف.

**خرجت فزيدا لقيته:** أي خرجت فلقيت فزيدا لقيته، ولا يخفى أن اختيار النصب فيما تكون القرينة المصححة في جانب الرفع والنصب جميعاً، ولكن لا تكون القرينة المرححة في الرفع، بل في النصب فقط، وهي عطف الجملة الفعلية على الفعلية، لا يقال: يكون في الرفع أيضاً قرينة مرجحة، وهي السلامة عن الحذف؛ لأننا نقول: كون الخبر جملة في الرفع يعارض لها، ولا يعمل "خرجت" في "زيد"؛ لأن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أن هذا الكلام متناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف؛ لأنه يدل ههنا على علة وقوع الجملة الاسمية بعد "إذا" للمفاجأة، وفي بحث الظرف يدل على لزوم وقوعها بعدها، وتوضيح الجواب: أن المراد باللزوم هو اللزوم الاستعمالي الاعتباري المنبثق عن الرجحان لا اللزوم الحقيقي، فلا تناقض بين الكلامين، ويمكن أن يراد اللزوم الحقيقي وينجيب بأن المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضوع، أي باب الإضمار على شريطة التفسير، فتأمل. (خادم أحمد)

(٢) وذلك لأن التناسب مقصود مهم عندهم، ورحح ذلك على ما يلزم من الحذف؛ لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل فهو كثير غير مكروه، بخلاف المخالفة بين الجمل المتعاطفة، وهكذا الحكم في "مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها" بعطفه على مشاهة الفعل؛ لأن مشاهة الفعل في حكم الفعل، فلهاذا لم يذكره. (على)

وبعد حرف النقي يعني "ما ولا وإن"، وليس "لم ولما ولن" من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة<sup>(١)</sup> في المضارع ولا يقدر معمولها؛<sup>(٢)</sup> لضعفها في العمل،<sup>(٣)</sup> نحو: ما زيدا ضربته، ولا زيدا ضربته ولا عمرا،<sup>(٤)</sup> وإن زيدا ضربته إلا تأديبا، .....

إذ هي عاملة إلخ: فإذا كان "لم ولما ولن" عاملة فلا يتصور وقوع الاسم بعدها.

**ولا يقدر إلخ:** قيل: وإن لم يقدر الفعل بعد "لم ولن" ولكن يقدر الفعل بعد "لما" كما قال في بحث الفعل في الفرق بين "لم" و"لما" من أن "لما" يختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل بعدها، بخلاف "لم"، ويمكن الجواب بأن الشارح ذهب إلى مذهب من قال: لا يقدر الفعل بعدها، لا إلى مذهب المصنف، ويمكن أن يقال أيضا: بأن المراد من قوله: "ولا يقدر معمولها" أنه لا يقدر معمولها وجوبا؛ لأن ما أضمر عامله مما يكون حذف الفعل فيه وجوبا، فلا إشكال حينئذ؛ لأن ما علم من بحث الفعل هو جواز حذف الفعل، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص، وأنت خير بأن الدليل وهو قوله: "لضعفها في العمل" يدل على عدم جواز الحذف أيضا، فتأمل.

**ولا عمرا:** وإنما كرر "لا؛ لأن اسم "لا" إذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير، كما سيأتي، وإن قلت: لم يجب الرفع فيه أيضا قلت: إنما يجب الرفع في غير ما أضمر عامله، بخلاف التكرير، لا يقال: إنما يجب الرفع والتكرير في اسم "لا" التي لنفي الجنس، ولا نسلم أن يكون "لا" ههنا لنفي الجنس، لم لا يجوز أن يكون "لا" المشاهدة بـ"ليس"؟ لأننا نقول: المشاهدة بـ"ليس" لا يدخل على المعرفة.

**وإن زيدا إلخ:** إشارة إلى كون "إن" في هذا المثال نافية؛ فإن بعدها لا يقع إلا كلمة "إلا" التي للإثبات.

(١) يعني أنهما عاملة في الفعل المضارع لفظا لا تقديرا حتى يقع بعدها اسم منصوب على شريطة التفسير، بخلاف "ما ولا وإن"؛ فإنها غير عاملة، فيقدر بعدها الفعل الناصب للاسم المنصوب على شريطة التفسير، فيقال: ما زيدا ضربته أو أضربه، ولا يقال: لم زيدا أضربه، هذا. إلا أن ما ذكره من عدم تقدير معمولها صحيح في غير "لما"؛ لما سبجيء في بحث الفعل أن "لما" يختص من بين الحروف الجازمة للمضارع؛ لجواز حذف الفعل. (عل)

(٢) في عدم تقدير معمول "لما" بحث. (عبد الغفور)

(٣) لأن "لم ولما" تعملان لمشاهتهما "إن" الشرطية من حيث إنهما تدخلان على الفعل المضارع فتنتقلان إلى معنى الماضي كما أن "إن" تدخل على الماضي فتنتقله إلى معنى المستقبل مشكوكا فيه، و"لن" إنما تعمل للحمل على "أن" المشاهدة لـ"أن" المشددة في أن الجملة بعدها في تقدير المفرد، ولا شيء منها تعمل لمشاهدة الفعل الذي هو الأصل في العمل، فلهذا ضعف عملها. (علوي)

(٤) أشار بالتكرار إلى أنه لو دخل على المعرفة تكرر. (عت)

**وبعد حرف الاستفهام**، نحو: أزيدا ضربته، وإنما قال: حرف الاستفهام؛ لأنه يختار الرفع<sup>(١)</sup> في اسم الاستفهام، مثل: من أكرمه، ولم يقل: همزة الاستفهام؛ ليشمل مثل: هل زيدا ضربته؟ فإنه يجوز وإن استقبحة النحاة؛ لاقتضاء "هل" لفظ الفعل؛ لأنه بـمعنى "قد" في الأصل، فلا يكفي فيه تقدير الفعل، **وبعد "إذا" الشرطية<sup>(٢)</sup>** الدالة على المجازاة<sup>(٣)</sup> في الزمان، نحو: إذا عبد الله تلقه فأكرمه، .....

**يختار الرفع إلخ:** إذا كان اسم الاستفهام مما أضمر عامله، مثل: من أكرمه أي أكرمت من أكرمه، فيكون نصبه محليا، وأما إذا كان الاسم المذكور بعد اسم الاستفهام، مثل: متى زيدا ضربته؛ فإن حكمه حكم "هل" فيختار فيه النصب. قال الشيخ الرضي: إن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح، فلا يجوز "متى زيدا ضربته" كذا ذكره مولانا عصف. فإنه يجوز: أي هل زيدا ضربته وإن استقبحة النحاة.

**فلا يكفي إلخ:** حتى يكون مما أضمر عامله؛ لما عرفت أن "هل" يقتضي لفظ الفعل، ولقائل أن يقول: إذا اقتضى "هل" لفظ الفعل فلم يجوز "هل زيد خارج" مع أنه حائز باتفاقهم من غير قبح، والجواب: أن "هل" تطلب الفعل، فإذا لم تجد فعلا قصير وتسكت كما في "هل زيد خارج"، وإذا وجدت فعلا تذكرت الصيغة القديمة فلا ترضى إلا بأن نعانقه، ولهذا قبح "هل زيد خرج". **وبعد إذا الشرطية:** أي المنسوبة إلى الشرط، نحو: إذا زيدا ضربته أضربك، وسائر أدوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم، واحترز به عن "إذا" المفاجأة. **على اخازاة إلخ:** أي على النسبة في الزمان، وحيث تدل على المجازاة في المكان أي على النسبة فيه، فمعنى قوله: "على المجازاة" أن "إذا" تدل على الشرط والجزاء، أي تدل على كون الشيء جزءا لشيء آخر، وكذلك "حيث" تدل على ذلك، ولذلك يقال: "تخذه" بسكون الدال، و"أكرمه" بسكون الميم.

**تلقه:** لا تلقيه؛ لأنه مجزوم بكلمة "إذا" كما أن "أكرمه" مجزوم ها.

(١) إذا كان هو الاسم المحدود، وأما إذا كان الاسم المحدود بعده، نحو: متى زيدا ضربته، فكان حكمه حكم "هل" كما صرح به الرضي، فلو قال: أو بعد كلمة الاستفهام لكان أشمل. نعم، لو قال: أو مع الاستفهام لم يصح، كما ذكره قدس سره. (عبد الغفور)

(٢) على مذهب سيويه والأخفش، ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عده تأويل **إذا السماء** **نُسِئت** (بالاشفاق: ١) بالفعلية، أي إذا انشقت السماء. (جمال)

(٣) وهو جعل الشيء سببا أو مسببا.

**وبعد حيث** الدالة على المجازاة في المكان، نحو: حيث زيدا تجده فأكرمه، **وفي** ما قبل **الأمر والنهي** يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي، مثل: زيدا اضربه، وزيدا لا تضربه، وإنما اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور؛ إذ هي أي هذه المواضع .....

**وفي ما قبل إلخ:** عطف على قوله: "بعد"، ولما لم يكن بعبارة المصنف معنى ظاهراً، فأورد الشارح "ما" الموصولة مع لفظ "قبل"، وذلك لأنه لا يختار النصب في نفس الأمر والنهي، بل في الاسم الذي قبلهما، قال مولانا عص: على تقدير عمل الشارح يلزم عليه شيان، أحدهما: حذف الموصول مع بعض الصلة، وهو "قبل"، وثانيهما: حذف المضاف، وهو "قبل" مع إبقاء المضاف إليه، وهو "الأمر والنهي" على إعرابه، وقرأته بإعراب نفسه لا بإعراب المضاف، وهو الفتح مع أنهم إذا حذفوا المضاف وضعوا المضاف إليه موضعه، فأعطوا إعراب المضاف على المضاف إليه، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه قليل، فالشارح تباعد في التكلف، ويصح أن يراد ويختار النصب في وقت الأمر والنهي؛ لأن حذف الزمان عن المصادر كثير.

أقول: يمكن الجواب عن الثاني بأن هذا عند عدم المانع، وكلمة "في" من الحرف الجارة، فهي مانعة عن كون إعراب المضاف على المضاف إليه، وعن الأول بأننا لا نسلم أن يكون "ما" موصولة، بل موصوفة، ويدل عليه تفسيره بالنكرة، وهي قوله: "موضع"، وقال بعض الشارحين في تفسير قوله: "وفي الأمر والنهي" أي وقت وقوع الأمر والنهي بعده، وحينئذ وإن لم يلزم المحذور الأول، ولكن يلزم المحذور الثاني كما لا يخفى، وإنما لم يقل المصنف: والأمر والنهي على طبق كلام سابقه أي بعد الأمر والنهي، بل زاد لفظة "في"؛ لأن كل واحد من الأمر والنهي حيث جئت عبارة عن المفسر - باسم المفعول - لأن الاسم بعده مع أنه محذوف وحبوا لا بعد الأمر والنهي المفسرين - باسم الفاعل - فإطلاق البعدية عليه ليس بصحيح.

**موضع وقوع إلخ:** أشار به إلى أن المراد بـ"ما" هو موضع، ويصح أيضاً أن يراد منه الاسم، أي في الاسم الذي قبل الأمر والنهي، لكنه أراد منه الموضع؛ ليطابق بقوله: "إذ هي مواقع الفعل"؛ فإن ضمير "هي" راجع إلى الموضع، ولا يصح أن يرجع إلى الاسم، وظاهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى تفسير كلمة "ما" المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي.

**مواقع الفعل** أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر، فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا وإلا فلا، وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور **عند خوف لبس المفسر** أي التباس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة، بل من حيث هو خبر في حال الرفع **بالصفة**، فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، .....

**مواقع الفعل**: أي يقع بعدها الفعل غالبا، فإذا نصب الاسم المذكور إلخ قال مولانا عبد: تقدير الفعل بعدها لا يستلزم أن ينصب الاسم المذكور بعدها؛ لجواز أن يرفع الاسم بعدها؛ لأن الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا أيضا، فيقال في "إذا زيد يقتله": إذا قتل زيد يقتله، والجواب: أن يكون بين المفسر والمفسر مطابقة في كون كل منهما فعلا معلوما ماضيا أو مضارعا، وفيما ذكرته فوات ذلك، هذا ما قيل: أقول: الشبهة مندوعة بقوله: "إذا نصب إلخ"؛ لأن معناه أنه على تقدير نصبه يقع فيها الفعل تقديرا، وإلا فلا يتعين فيها تقدير الفعل؛ لجواز رفعه بالابتداء؛ فإن وقوع الفعل فيها غالبا لا دائما.

**عند خوف إلخ**: عطف على قوله: "في الأمر" وإنما قال: "عند خوف لبس المفسر" ولم يقل: عند لبس المفسر؛ لأن عند اللبس يجب النصب؛ إذ التحرز عن اللبس واجب، بخلاف الخوف؛ لأنهم يستعملون الخوف فيما إذا كان المعنى المقصود راجحا على المعنى العبر المقصود، كما فيما نحن فيه؛ لأن شيئا إذا كان دائرا بين الخير والصفة، الأولى جعله خيرا؛ لأن الكلام يصير تاما للخير، بخلاف الصفة، وإن قلت: على تقدير جعله صفة يصير الكلام تاما أيضا بتقدير شيء فيه، كما إذا جعلناه "ظريف" في قولنا: "لا رجل ظريف" خيرا، لا يحتاج إلى شيء، فهو تام حينئذ، وأما إذا جعلناه صفة فحينئذ يورد شيء بعده حتى يتم الكلام، وهو في الدار مثلا، فلا فرق حينئذ بين جعل شيء خيرا في الكلام وبين جعله صفة فيه.

قلت: الأولى حينئذ جعله خيرا؛ لأننا نحتاج على تقدير الصفة إلى التقدير، بخلاف ما إذا جعل خيرا، يمكن أن يقال: إن فيما نحن فيه يكون بعده شيء آخر، وهو قوله: "بقدر" فلا يحتاج إلى التقدير، فيمكن جعل "حلقناه" صفة لا خيرا؛ لأن الكلام تام على كل من التقديرين، إلا أن يقال: ربما يحتاج إلى التقدير في بعض المواد، ففي موضع لا يحتاج إلى التقدير أيضا يحكم بكونه خيرا؛ لاطراد الباب.

**التباس ما إلخ**: وإنما فسر به؛ لأنه على تقدير الرفع لا يلتبس المفسر بالصفة، بل يلتبس شيء كان مفسرا على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع، كما في نحو: حلقناه؛ فإنه مفسر على تقدير النصب، وإذا رفع "كل شيء" يحتمل أن يكون "حلقناه" حينئذ صفة له وكان الخبر قوله: "بقدر".

أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته، لا بينه<sup>(١)</sup> بوصف التفسير وبين الصفة؛ فإن التركيب لا يحتملها معاً، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٢)</sup> بنصب "كل" على الإضمار بشرطة التفسير، ولو رُفِعَ بالابتداء وجُعِلَ "خلقه" خبراً له كان موافقاً للنصب في أداء المقصود، لكن خيف لبسه بالصفة؛ لاحتمال كون قوله تعالى: "خلقه" صفة لـ "شيء"، وقوله: "بقدر" خبراً له، وهو خلاف المقصود؛ .....

**مع مخالفته إلخ:** وإنما قال هذا؛ لأنه لو كان موافقاً للمعنى المقصود لا يضر هذا الالتباس في المقصود. **فإن التركيب إلخ:** فلا يحتمل أن يكون "خلقه" مفسراً وصفة معاً؛ لأن الاسم المذكور إن رفع لا يحتمل الأول، وإن نصب لا يحتمل الثاني.

**وهو خلاف المقصود:** قيل: لا فرق بين كونه حراً وبين كونه صفة؛ لأن المراد بالشيء هو المخلوق لا مطلق الشيء؛ لأنه متناول للممكنات المعدومة مع أنها لا تكون مخلوقة لله تعالى؛ لأنها معدومة؛ لاعتبار الوجود في المخلوق، فمعنى "خلقه" جعله موجوداً، فإذا أريد بالشيء المخلوق، وجعل "خلقه" صفة، يكون المعنى: كل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر، وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبراً للأول أو صفة. لا يقال: لو جعل له صفة فالوهم المذكور باق؛ لأن معناه: أن كل مخلوق صفة أن يكون مخلوقاً لنا بقدر، فيتوهم منه أن بعضاً من المخلوقات لم يكن مخلوقاً لله تعالى؛ لأننا نقول: إن لفظ "كل" لإحاطة الأفراد.

معناه: أن كل فرد فرد من أفراد المخلوق صفة أن يكون مخلوقاً لنا بقدر، وليس الوهم المذكور، ولكن فيه نظر؛ لأن الشيء عند أهل السنة بمعنى الموجود، ولو سلم تناوله للمعدوم فجاز أن يراد بالشيء الموجود على ما ذهب =

(١) أي بين حبر ما هو مفسر ملحوظاً مقروناً بوصف التفسير. (جمال)

(٢) أي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدراً على وجه المصلحة أو مقدراً مكتوباً في اللواحق، فـ "كل" بالنصب الواجب بإجماع القراء السبعة، المختار عند الكوفية، والرفع وإن كان مختاراً عند البصرية على نحو: "زيد ضربته" إلا أنه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل شيء، فمفهومه: أن من الأشياء ما لم تخلقه فليس بقدر، وإذا أمر ضعيف عند المعبرين أيضاً في مقابلة المنطوق، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَخَّلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٠١) و﴿وَخَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٠٢) إلى غير ذلك، ثبت أن فعل العبد الاختياري بخلقه وقدرته تعالى وحده، كما قال أهل الحق، ولم يثبت - بل الباطل - أنه بخلق العبد وقدرته وحده، كما قال المعتزلة بخلقهم الله تعالى. (حل ش)



فإن المقصود الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر؛ فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى، كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد، **ويستوي الأمران** أي الرفع والنصب، <sup>في الاختيار</sup> فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت **في مثل: زيد قام وعمر أكرمه** أي عنده أو في داره، ونحو ذلك، وإلا لا يصح العطف على الصغرى؛ لعدم الضمير،<sup>أي فاه</sup> .....

= إليه أهل السنة لا المخلوق، فحينئذ يتوجه عليه ما ذكر بقوله: "فإنه يوهم إلخ"، وعلى كلا التقديرين لا بد من تخصيب الموجود بما سوى الواجب وصفاته، ولا يلزم من كونهما مخلوقين له كون كل منهما محلا للحوادث، ولو سلم تخصيبه بالمخلوق فلا نسلم أن المعنى كل مخلوق مخلوق بالفرد، بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالفرد، ولا شبهة في أن "المخلوق" أعم من "المخلوق لنا" بحسب المعنى أو بحسب الواقع عند المعتزلة، فلو جعل "خلقاه" صفة لم يحصل المقصود؛ لأنه يتوجه ما ذكر بقوله: "فإنه يوهم كون إلخ". لا يقال: إن خوف لبس المفسر بالصيغة في الآية المذكورة على تقدير الرفع لا يرجح النصب؛ لأنه على تقدير النصب يلزم كون الواجب وصفاته مخلوقين لله تعالى، فيلزم منه كون كل واحد منهما محلا للحوادث، وهو مرجح للرفع؛ لأننا نقول: قد عرفت من التفصيل الذي ذكرناه جوابا عنه.

**فإن المقصود إلخ:** بقرينة قراءة النصب، فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بالمعنى العبر المقصود. **مذهب المعتزلة إلخ:** فإنه قالوا: الأفعال الاختيارية للعباد كإقامة الصلاة مثلا مخلوقة للعباد، وأما الأفعال العبر الاختيارية كالفرة والذهن فهي فعل الله تعالى.

**لعدم الضمير:** لأنه إذا كان معطوفا على الصغرى فلا بد من ضمير عائد إلى المبتدأ؛ لأن الخبر إذا كان جملة لا بد له من عائد ليربطها إلى المبتدأ، بخلاف ما إذا كان معطوفا على الكبرى؛ فإن المعطوف حينئذ مبتدأ، فالضمير في "أكرمه" عائد إلى عمرو. قال مولانا عس: إذا كان "عنده" أو "في داره" ونحو ذلك مقدرا على تقدير النصب فلا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستنائه عن تقدير الضمير، ثم أجاب عنه بأنه إذا كان المقصود إكرام عمرو عنده أي عند زيد فلا بد من تقدير "عنده" مثلا في الرفع أيضا. =

(١) أي لعدم الضمير الواجب وفي المعطوف عليه في المعطوف، وقد عرفت فيما سبق أن الضمير لازم في الخبر إذا كان جملة. فإن قلت: حينئذ لا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستنائه عن تقدير، قلت: إذا كان المقصود من هذا الكلام إكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع أيضا، وإنما سكنت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضميره، فينبغي أن يكون الأمران - الرفع والنصب - متساويين. (محرم أفندي)

أي يستوي الأمران<sup>(١)</sup> فيها<sup>(٢)</sup> إذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة<sup>(٣)</sup> ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان؛ لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى، وهي اسمية، وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى، وهي فعلية. فإن قلت: السلامة من الحذف مرجحة للرفع، .....  
قام

= أقول: هذا الجواب يقتضي أن يكون اختيار النصب في عمرو في قولنا: "زيد قائم وعمرا أكرمته" على تقدير أن يكون المقصود منه إكرام عمرو عند زيد، وإلا فلا، وأن يكون الرفع فيه في المثال المذكور على تقدير أن يكون المقصود منه عدم إكرامه عنده، وإلا لا بد من تقدير "عنده" مثلاً في الرفع أيضاً للمقصد المذكور، فيلزم أن يكون النصب والرفع مقيدين بهذين القيدتين، وسماحته أظهر من أن يخفى، فالجواب عنه ما سنذكره عن قريب على أنه على تقدير الجواب المذكور أيضاً يلزم أن يكون الرفع راجحاً؛ لأن التقدير فيه غير لازم؛ لأنه إما يجب على تقدير المقصد المذكور بخلاف النصب؛ فإن التقدير فيه واجب، ولا يكون التقدير فيه مقيداً بالمقصد؛ لأن العائد واجب في الخبر الجملة على سبيل الاطراد مع أن المقصد المذكور في الرفع أمر موهوم جاز أن لا يتحقق أصلاً.

**على جملة إلخ:** أي على جملة صاحبة الوجهين، وهما الرفع والنصب، فوجه الرفع على تقدير العطف على الكبرى، ووجه النصب على تقدير العطف على الصغرى، فيكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المبدأ، وهو الجزء الأول على تقدير الرفع، ومعطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المنتهى، وهو الجزء الأخير على تقدير النصب، فلا يرد حيثئذ ما قيل: على تقدير العطف على الصغرى لا يكون الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين، أو المراد هو العطف على جملة ذات الوجهين في الجملة.

**السلامة إلخ:** فإن قلت: ينبغي أن يكون النصب مختاراً لوجود خلاف الأصل في الرفع، وهو كون الخبر جملة، ولا يكون ذلك في النصب، فكون الخبر جملة خلاف الأصل، فهو يعارض بالسلامة عن الحذف، فيبقى في جانب النصب قرب المعطوف عليه، وهو قرينة مرجحة له، فلا بد أن يكون النصب مختاراً، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصف. أقول: لا نسلم عدم تحقق كون الخبر جملة في النصب؛ لأن الجملة الثانية معطوفة على الصغرى، وهي خبر، فالمعطوف على الخبر أيضاً خبر، فيكون جملة.

(١) هذا تفسير لقوله: "ويستوي الأمران"، يعني أن استواء الأمرين في الاسم المذكور ليس مخصوصاً بالمثال المذكور، بل يجري فيه وفيما إذا عطفت إلخ. (عمرم أفندي)

(٢) أي في تركيب إذا عطفت فيه. (عمرم أفندي)

(٣) هي زيد قام في المثال المضروب.

قلنا: هي<sup>(١)</sup> معارضة بقرب المعطوف عليه، فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما؛ إذ الكبرى أيضاً قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا باعتبار المنتهى، وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب،<sup>(٢)</sup> ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط<sup>(٣)</sup> والمراد<sup>(٤)</sup> به ههنا "إن ولو"، فإن "أما" وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب، وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض، .....

**معارضة إلخ:** نفتح الرء أي قرب المعطوف عليه يعارضه. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأننا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل هو من باب الاختصار على بعض أجزاء التركيب؛ اعتماداً على علم المحاطب بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة.

**قلنا هذا باعتبار إلخ:** هذا جواب على تقدير التسليم بأننا نقول: لا نسلم كون الكبرى قريبة غير مفصولة عنها؛ لأنه إما يكون كذلك إذا جعل الجملة - وهي "قام" مع فاعله - خبراً، وأما إذا جعل الفعل وحده خبراً، واعتبر إسناده إلى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ، كما قيل في: "زيد عرف"، كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير، ولو سلم أن يكون الخبر هو الجملة لا الفعل فنقول: هذا باعتبار المنتهى إلخ.

**وأما باعتبار المبدأ إلخ:** قال مولانا عص: لم يعهد فيما بين أرباب العربية اعتبار مثل هذا القرب، ولا بد لاعتباره من شاهد. أقول: اعتبار المنتهى شاهد لاعتبار القرب باعتبار المبدأ، وإلا يلزم الترجيح من غير مرجح على أن اعتبار الجملة يكون من ابتدائها ففيه مرجح.

(١) أي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأننا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل من باب الاختصار على بعض التركيب؛ اعتماداً على علمك بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة، فغرضه من هذا المثال - وقد تبع سبويه في ذلك - ليس إلا تبين جملة اسمية المصدر فعلية المعجز معطوف عليها أو على خبرها. (عبد الغفور)

(٢) لأن مبدأها بعد مبدأ الكبرى؛ لأنها الجزء الأخير من الكبرى، وهذا جواب الإشكال الذي أورد في "الخواشي الهندية". (علوي)

(٣) ولم يذكر أسماء الشرط وإن كان نصب الاسم المخلود واجباً بعدها؛ لأن الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام، بل عند الضرورة على ما عرفت. (جمال الدين)

(٤) دفع دحل مقدر تقريره واضح.

وهو "هَلَّا وَآلَا"<sup>(١)</sup> ولولا ولوما"، وإنما وجب النصب بعدهما؛ لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديرًا نحو: **إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرْبَكَ** مثال لحرف الشرط، **وَأَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ** مثال لحرف التحضيض، وليس مثل: **"أَزِيدُ ذُهِبَ بِهِ"** منه أي من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ فإن زيدا فيه وإن كان يظن في بادئ النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير، والمختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر<sup>(٢)</sup> أنه ليس منه؛ فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه؛ لأن **"ذُهِبَ بِهِ"** لا يعمل النصب<sup>(٣)</sup> وكذا مناسبة أعني **"أَذْهَبَ"**.

**لوجوب دخولهما إلخ:** وفيه أن هذا لا يسندعي أن يكون الاسم بعدهما منصوبا؛ لأن الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا أيضا، فتأمل؛ ل يظهر لك ما فيه. **حرف الاستفهام:** ويكون بعده فعل مشتغل عنه بضميره. **فإنه إلخ:** بل لا يصدق عليه ذلك؛ لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير هو الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير مع أن الضمير فيه مرفوع؛ فإنه وإن صدق عليه أنه فارغ عن عمل النصب فيه؛ لأنه فعل مجهول، ولكن لم يعمل النصب في الضمير؛ لأن الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، إلا أن يقال: معناه أنه وإن صدق عليه في بادئ النظر أنه اسم بعده إلخ، أو يقال: "إن" الوصلية تكون أولى بالقيض، فحاصله حينئذ: أنه وإن سلم أنه صدق عليه أنه اسم بعده فعل إلخ. **ذهب به إلخ:** وإنما زاد قوله: "به" تبيينها على أن "ذهب" لا يعمل النصب وإن تعدي بالباء، ومعناه: أنه لا يعمل النصب لفظا كما هو المراد؛ لأنه يعمل النصب محلا.

(١) علم بالتشديد، وجوز الخليل فيها التحفيف. (عبد الغفور)

(٢) بأن ينظر إلى جميع القيود المذكورة فيها حتى قيد التسلط بظهر أنه ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، كما أوضحه، وقال الرضي: "زيد" في قولك: **"أَزِيدُ ذُهِبَ بِهِ"** خرج عن الحد المذكور بقوله: "مشتغل عنه" وبقوله: "بضميره"؛ إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره؛ إذ الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره، فعلى هذا لا يكون الظن بأنه منه في بادئ النظر أيضا. (علوي)

(٣) لأن معلومه لارم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه، والحال أن المراد منه ههنا البناء للمفعول. والمبني للفاعل إذا لم يعمل النصب بنفسه، فكيف يعمل المبني للمفعول. (محرم أفندي)

فإن قلت: لا ينحصر المناسب في "أذهب" فليقدر مناسب آخر ينصبه، مثل: "يلايس" أو "أذهب" على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: زيدا يلابسه الذهاب به، أي الإذهاب أو يلابسه أحد بالذهاب به،<sup>(١)</sup> أو أذهبه أحد. فلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه،<sup>(٢)</sup> فالاتحاد فيما ذكرته مفقود، وإذا كان الأمر كذلك .....

**يلابسه الذهاب به:** وهذا المعنى لازم لمعنى "زيد ذهب به"، فيكون الملابس به في المثال الأول هو المصدر أي الإذهاب الذي هو معنى الذهاب المتعدي بحرف الجر. وفي المثال الثاني يكون الملابس به هو أحد من آحاد الإنسان، فظهر منه وجه إيراد المثالين.

**فالاتحاد إلخ:** لأن المسند إليه في المثال الأول هو "الذهاب" أي الإذهاب، وهو فاعل، وفي الثاني والثالث هو "أحد"، وهو أيضا فاعل، والمسند إليه في الفعل المفسر الذي هو "ذهب به" هو الضمير في قوله: "به"، وهو مفعول ما لم يسم فاعله، فليس المسند إليه للفعل المفسر باسم الفاعل والفعل الذي هو يناسبه متحد، بمعنى: أنه فاعل فيهما معا أو مفعول فيهما. وإذا كان الأمر إلخ: أشار به إلى أن الفاء في قوله: "فالرفع" فصيحة، والشرط مقدم.

(١) الأظهر أن يقال: يلابس زيدا الذهاب به، وفي هذا المثال ملازمة الصفة بالموصوف، وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها. (عبد العصور)

(٢) فإن المراد من قولك: "زيدا ضربت غلامه" إهانة المتكلم لزيد، لا مطلق الإهانة، وكذا من قولك: "زيدا حبست عليه" ملابسة المتكلم، لا مطلق الملابسة، وكذا من قولك: "أزيد ذهب به" أذهب زيدا، لا أذهب أحد زيدا. وقال السيد الشريف في "حواشي الرضي": الفرق بين "أزيد ذهب به" و"زيدا حبست عليه" مع أن كلاهما مبنيا للمفعول: أن القائم مقام فاعل "ذهب" هو الحار والجرور، فهو يعمل في ضمير زيد روعا لا نصبا، بخلاف "حبست عليه"؛ فإن قائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الحار والجرور أعني "عليه" فهو منصوب محلا، وتحقيقه: أن "حبست عليه" يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم مفعوله "زيدا"، وأما "ذهب"؛ فإنه نقیض ملابسته، و"إذهابا" لم يعلم فاعلها، فالأول يستلزم فعلا معلوما ينصب "زيدا" إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلا مجهولا لا يرفع إذا سلط عليه. (عل)

فالرفع أي رفع "زيد" في المثال واجب بالابتداء<sup>(١)</sup> ونصبه غير جائز بالمفعولية،  
 فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، فكيف مما يختار فيه النصب؟  
 وكذا أي مثل: "أزيد دُهب به" قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾<sup>(٢)</sup> أي في  
 صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه  
 لصار التقدير: فعلوا كل شيء في الزبر، فقوله: "في الزبر" إن كان متعلقا بـ "فعلوا"  
 فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا، بل  
 الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، .....

**واجب بالابتداء:** لا يخفى أن المقصود ههنا عدم النصب، فلا بد أن يكون مرفوعا، لكن جاز رفعه بفعل  
 الجهول بالابتداء، فالأولى ترك قوله: "بالابتداء"، إلا أن يقال: الوجوب متعلق بالرفع لا بالابتداء، وقد قيده  
 المصنف به أيضا، ووجه احتمال تقدير "أذهب زيد" مرجوع؛ لاحتياجه إلى الحذف المستعني عنه بالابتداء.  
**الكرام الكاتبون:** أي الكاتبون المكرمون، وهم الملائكة، ولقائل أن يناقش بأنه لم لا يجوز أن يكون  
 إسناد الفعل إلى الناس على سبيل المسامحة والجاز كإسناد الفعل إلى المكان، مع أن الفعل واقع من غيره.  
**كتابة أفعالهم:** كأنه ذكره دفعا لحمل الفعل على الكتابة؛ فإنه لو حمل عليه لا ينفع في هذا المقام؛ لأهم  
 لم يكونوا كاتبين، وفيه أنه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة بصح إسناد الكتابة إليهم؛ لأنه سبب  
 لكتابة كرام الكاتبين.

- (١) لدخوله في المبتدأ، كذا ذكره المصنف في شرحه. (علوي)
- (٢) كذا ذكره المصنف، وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعا بـ "أذهب" المقدّر؛ لرعاية الاستفهام ووافق ضابطة  
 ذكرها في "شرح المفصل". (عبد العفور)
- (٣) خبر "كل"؛ فإنه مرفوع بإجماع القراء، والمعنى كل ما وجد منهم من التكذيب والعناد في الكتب المتقدمة، أو  
 كل ما وقع منهم في صحائف أعمالهم. والزبر - بضمين - جمع الزبور بالفتح. بمعنى المفعول من الزبر: الكتابة،  
 وعن بعضهم: الزبور: كتاب مقصور على الحكمة العقلية، والكتاب: ما يضمن الأحكام الشرعية. (عل ش)

وإن كان صفة لـ "شيء" مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود ؛ إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر<sup>(١)</sup> مكتوب فيها؛ موافقا لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾، لا أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم (الفجر: ٥٣) مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون "كل شيء" مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لـ "شيء"، والجار المجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره: كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر ..... قوله: في الزبر

**خلاف ظاهر الآية:** لوقوع الوساطة بين الصفة والموصوف، وهي "فعلوه"، ولا يقال: إن الوساطة بينهما غير جائز، فحينئذ كيف يصح قوله: "خلاف ظاهر الآية"؛ لأننا نقول: خلاف الظاهر عام يتناولها ولغيره. **فات المعنى المقصود:** وإن قلت: لو قال: "إن المقصود من الآية: أن يكون 'فعلوه' صفة لـ 'كل شيء'، فلو كانت مما أضمر عامله فات المعنى المقصود" لكفى، سواء كان غير المعنى المقصود فاسدا أو غير فاسد، فبيانه: أنه يوهم أن عدم كون هذه الآية مما أضمر عامله؛ لفساد المعنى على تقديره؛ لفوات المعنى المقصود على تقدير آخر، مع أنه ليس كذلك، قلت: لما كان المدعى - وهو قولنا: إن المقصود من الآية أن يكون 'فعلوه' صفة لـ 'كل شيء' - يحتاج إلى دليل أو تنبيه فأراد لزوم هذا الدعوى من بيانه، ولهذا قال: "فالرفع لازم على أن يكون إلخ". **مستطر:** المستطر: بوشقن.

**لا أن كل شيء إلخ:** لأنه يوهم منه أن بعضا من أفعالهم لم يكن في الزبر، وهو خلاف المعنى المقصود، فلا يرد حينئذ ما قيل: هذا المعنى أيضا يصح، فمن أين يقال: هذا المعنى غير مقصود؟ على أن صحة هذا المعنى غير ظاهرة؛ لأنه جاز أن يكون في الزبر شيء لم يكن من أفعالهم، ولو سلم أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، يمكن أن يقال: لا شك أن معنى الألفاظ باعتبار المقام، وهو يستدعي المعنى الأول؛ فإن هذا المعنى لأجل أنه لم يصدر من الناس أفعال قبيحة، والمقام لا يستدعي المعنى الثاني؛ فإن غاية المعنى الثاني: أن كرام الكاتبين صادقون في الكتابة وليسوا كاذبين فيها؛ فـ من الأمور البينة أنهم صادقون فيها، فلا يحتاج إلى بيانه.

(١) وذلك لأن المقصود بيان أحوالهم وأحوال مفعولاتهم والحكم عليهم وعلى مفعولاتهم، كما يقتضيه سوق الآية، لا بيان حال كل ما هو نائن ومكتوب في صحائف أعمالهم بأنه مفعول لهم. (عل)

بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمراً أو نهيًا فالمختار فيه النصب، والظاهر أن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ داخل تحت هذه القاعدة<sup>(١)</sup> مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع، إلا في رواية شاذة عن بعضهم، فاضطر النحاة إلى أن تحلوا لإخراجه عن القاعدة المذكورة؛ لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار، .....  
هو عيسى بن عمر  
السبعة  
لم يرد

**لا يغادر إلخ:** أي لا يترك صغيرة ولا كبيرة أي سيفة كبيرة ولا صغيرة، هذا ما ذكره المحشون، مع أن الآية يتناول أعمال الخير والشر جميعاً، فهذا إن كان لأجل أن الصفة - وهي الصغيرة والكبيرة - مؤنثة، فينبغي أن يكون الموصوف أيضاً كذلك، فهو مدفوع؛ لأنه جاز أن يوضع موضع السيفة الخصلة التي يتناول الخير والشر جميعاً، إلا أن يقال: إنهم قدروا السيفة دون الخصلة للاهتمام بشأنها؛ لأنها المقصود في كتابة الأعمال، وعمل الخير في كتابة الأعمال ليس بمقصود وإن كانت الآية متناولة لهما معاً.

**والظاهر أن قوله إلخ:** لا يقال خلافه؛ لأن الفاء لا تعمل ما في حيزها على ما قبلها؛ لأننا نقول: ليس حكم الفاء مطلقاً، ذلك لأن الفاء قد تكون زائدة أو واقعة في غير محلها، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ أي فكر ربك، وما بعد هذه الفاء يعمل فيما قبلها، فظهر منه أن الظاهر ما قاله الشارح.

**لئلا يلزم اتفاق إلخ:** واعترض بأنه ينبغي أن يقول: لئلا يلزم أحد الأمرين، إما اتفاق القراء على غير المختار، أو يلزم أن لا يكون قاعدة المختار مختاراً، أقول: لما كان الأمر الأول مستلزماً للثاني فاكشف به، وبيان الاستلزام فلائه لو لم يستلزم اتفاق القراء على غير المختار عديم قاعدة المختار مختاراً، فيلزم كون قاعدة المختار مختاراً على تقدير اتفاق القراء على غير المختار، واللازم باطل فاللزوم مثله، وهذا كما يقال: إنسانية زيد يستلزم =

(١) لوجود جميع الشرائط المذكورة فيها حاصلية في بادي النظر أن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾، كذا في "الرضي"، فهو ظاهر بالنسبة إلى الكل، لا إلى المبتدئ الغير العارف بقاعدة إعمالها لما بعدها فيما قبلها. (وجيه الدين العلوي)



فأشار المصنف إلى ما تمحلوا لإخراجه عنها فقال: **ونحو: ﴿الزَّائِنَةُ﴾<sup>(١)</sup> وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد<sup>(٢)</sup> لكون الألف واللام في ﴿الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي﴾ مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخير المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لدلالتها على سببته للجزاء، .....  
الفاء

= عدم ناهيته، وإلا يلزم أن يكون ناهية زيد على تقدير إنسانيته، واللازم باطل وكذا المزموم.  
**ونحو الزائنة إلخ:** الواو للعطف، فيكون معطوفا على ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ﴾، فتقديره: وكذا نحو: ﴿الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي﴾، وجمله قبله "الفاء بمعنى الشرط" لتعليل جملة، قوله: "جملتان" بتقدير المبتدأ أي هذه الآية جملتان، لتعليل آخر معطوف على الأول، ويحتمل أن يكون قوله: ﴿الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي...﴾ معطوفا على قوله: كذا ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ﴾، فيحتمل لا يكون جملتان لتعليلين، بل جملة قوله: "الفاء بمعنى الشرط" حيرا لقوله: نحو: ﴿الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي...﴾ بتقدير العائد، وقوله: "جملتان" معطوف عليهما عطف مفرد على جملة لها محل من الإعراب.  
**مرتبطة:** أي مرتبطة لدخوله معنى الشرط، فيكون الباء صلة، ويجوز أن يكون للسببية أيضا أي هذه الفاء ترتبط بين الشرط والجزاء. **مبتدأ موصولا إلخ:** أي مبتدأ تظم معنى الشرط، فيكون اسما موصولا بفعل، أي التي زنت والذي زنى.

(١) بالرفع عن القراءة السبعة الثابت تواترا، وما قرأ عيسى السقفي ونجى بن العمر وعمر بن قاعد وأبو جعفر وأبو شيبة دررئيس من النصب على الاشتغال، فمن الشواذ المعترية و"الزنا" بالكسر قصرا ومدا يأتيه حجازية ونجدية، وقالوا: يكون الممدود من المفاعلة، وعلى الذكر للأثني، بلا عقد وملك، والجلد: ضرب الجلد. وإنما قدم الزائنة؛ لأن الأغلب من قبيل المرأة، وليس بعام حتى يشمل المحصن وغير المحصن، بل مطلق خاص بغير المحصن؛ فإن حكم المحصن الرحم، كما تقرر. (حل ش.)

(٢) قيل: ظرف لعامل العطف المقدر، والأظهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، كما أن قوله: "عند سببويه" ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩). (عبد الغفور)

ومثل هذه الفاء<sup>(١)</sup> لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها،<sup>(٢)</sup> فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها، فتعين فيه الرفع، والآية **جملتان مستقلتان**<sup>(٣،٤)</sup> **عند سيبويه**؛ .....

**ومثل هذه الخ:** وإنما ذكر المثل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض كإفسادة التحصيل، فلا تمنع من العمل؛ إذ المعمول في الحقيقة متأخر، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الصحي: ٩).

**فامتنع تسليط الفعل:** وصحة تسليط ما يناسبه غير معلوم فيما نحن فيه، فلا يرد أنه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل أن يتعين الرفع، وإنما يلزم إذا امتنع تسليط ما يناسبه أيضا.

**جملتان مستقلتان:** وإنما زاد قوله: "مستقلتان"؛ لوجود الجملتان في صورة الإضمار على شريطة التفسير أيضا، لكنهما ليستا مستقلتين؛ لأن الجملة الثانية التي هي المفسر - بالكسر - يكون مفسرا للأولى، فلا يكون الجملة الثانية مستقلة؛ فإن المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعا على حذف الفعل من أخرى وأن لا يكون متفرعا على الأخرى. وإنما قال: "عند سيبويه"؛ لأن الآية ليست جملتين مستقلتين عند المبرد، ولما عرفت أن الفاء ترتبط الجزء بالشرط، الدالة على سببية المبتدأ للجزء، ولا يعني بالارتباط إلا هذه الدلالة.

لا يقال: فعلى هذا لا يكون مستقلتين عند سيبويه أيضا؛ لوجود الشرط والجزء عنده أيضا، حيث قال: "إن ثبت زناهما فاجلدوا" فالفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لأننا نقول: الشرط صريح حينئذ كالجزء، فالشرط والجزء مرتبطتين بنفسهما حينئذ، بخلاف ما إذا كان المبتدأ متضمنا بمعنى الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾. وإنما أحر هذا الحمل عن حمل المبرد؛ لكثرة الحذف في حمل سيبويه، هو لفظ الحكم والخبر أيضا، وهو فيما سيأتي عليكم، وكذا قوله: "ثبت".

**عند سيبويه:** وهو ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما أن قوله: "عند المبرد" ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، ويحتمل أن يكون قوله: "وعند المبرد" ظرف لقوله: "بمعنى الشرط"، فيكون ظرفا مستقرا.

(١) وإنما قال: "مثل هذه الفاء" ولم يقل: ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؛ لأنه يعمل فيه إذا كانت زائدة، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ (المر: ١) إلى قوله تعالى: ﴿فَنَسِخَ﴾، أو غير واقعة موقعها لغرض، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِّثَكَ كَبِيرٌ وَبَنَاتٌ فَطَهَّرَ﴾ (المدر: ٤٠٣). وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾. وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة موقعها فلا يعمل، وما نحن فيه كذلك يعمل واقعة موقعها فلا تكون زائدة، وذلك ظاهر. (عت)

(٢) أي لا يعمل ما كان مدخول الفاء في ما قبل الفاء.

(٣) لدفع ما يخلج في القلب من أن "زيدا ضربته" أيضا جملتان، وكذا "زيدا ضربت غلامه" فكيف يعمل الفعل أو مناسبه فيه على تقدير التسليط. وقيل: المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعا على حذف الفعل عن الأخرى، وفيه تأمل. (عت)

(٤) كل منهما مقطوعة عن الأخرى، لا تعلق لأحدهما بالأخرى، نظيره: زيد مضروب فأكرمه. (عل)

إذ ﴿الزَّانِيَةُ﴾ مبتدأ<sup>(١)</sup> محذوف المضاف<sup>(٢)</sup> و﴿الزَّانِي﴾ عطف عليه، والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يُتلى عليكم بعد<sup>(٣)</sup>. وقوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جملة ثانية لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضا للسببية، أي إن ثبت زناهما<sup>(٤)</sup> فاجلدوا، وقيل: زائدة<sup>(٥)</sup> أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع التسليط، فلا تدخل في الضابطة<sup>(٦)</sup> فتعين الرفع، **والا** أي وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضا، فهي تكون داخلة تحت الضابطة.....

إذ الزانية مبتدأ إلخ: فيكون المبتدأ حقيقة هو المضاف، وإطلاق المبتدأ على المضاف إليه مجازا، فالقول بتقدير الخبر؛ ليصح الحمل بينه وبين المبتدأ، فلا يرد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله: ﴿فَاجْلِدُوا...﴾ حبرا، كما هو حبر عبد المبرد. لبيان الحكم الموعود: وهو قوله: "فيما يتلى عليكم بعد"، للتفسير: أي لتفسير الحكم الموعود. أي وإن لم تكن إلخ. وقيل: معنى قوله: "والا" أي وإن كان وقوله: "أزيد ذهب به" وقوله: ﴿وَكَلَّ شَيْءٌ مَعْنُوهُ فِي الزَّانِيَةِ﴾ (التمر: ٥٢) وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ مما أضمر عامله فالمختار فيه النصب، وهو باطل، وما ذكره قياس استثنائي، استدلل به من رفع التالي إلى رفع المقدم أي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده أو الآية جملتان فكان المختار فيه النصب، ولكنه ليس بمختار، بل باطل، فيكون الفاء بمعنى الشرط، والآية جملتان.

- (١) أو حبر كذلك، والتقدير: هذا حكم الزاني والزانية، كما يقال: في الفصل والباب. (عبد الغفور)
- (٢) توجيه المبرد أقوى من هذا التوجيه؛ لعدم احتياجه إلى إضماره؛ ولهذا قدمه المصنف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء حبرا. (عبد الغفور)
- (٣) ما ذهب إليه المبرد أولى منه؛ إذ فيه احتياج إلى التقدير، وأيضا "فيما يتلى عليكم" وأمثاله إنما يؤتى به إذا لم يكن الموعود متصلا، بل يجيء بعد ذكر فصل أو باب أو كتاب أو غيره، وههنا ليس كذلك. (جمال الدين)
- (٤) وذلك بأربعة شهود أو بالإقرار. (عبد الغفور)
- (٥) لأن "اجلدوا" إيجاب، والإيجاب متيقن للوجوب الذي هو الحكم. (عبد الغفور)
- (٦) أي إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه فالمختار فيه النصب.

**فالمختار حيثئذ فيها النصب، واختيار النصب<sup>(١)</sup> باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين؛ ليتعين الرفع.**

**الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير،<sup>(٢)</sup> وإنما وجب حذف الفعل فيه؛ لضيق الوقت عن ذكره، وهو في اللغة: تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النحاة: <sup>(٣)</sup>معمول أي اسم.....**

**جعل الآية جملتين:** لما عرفت أن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، لا يقال: هذا يتنقض بقولنا: "زيدا ضربته"؛ لأنه لو سلط الفعل عليه كَصبه، مع أن الاسم جزء الجملة الأولى أي "ضربت زيدا"؛ لأننا نقول: المراد هو الجملة المستقلة، والجملة الثانية مفسرة للأولى، فلا يكون مستقلة لما مر. **التحذير:** أي موضع التحذير، أو موضع وقع فيه التحذير، فلا يرد أن التحذير لا يكون محمولا على قوله: "الرابع إلخ".

**لضيق الوقت:** أي لعدم الفرصة عن ذكره؛ لأنه لو ذكر لفات وقت التحذير، سيما في القسم الثاني الذي احتج فيه إلى تكرار المحذر منه؛ لعدم اشتماله على مخالفة سرع السامع بما إلى الاحتراز عنه، بمجرد سماع؛ ولذا لا يذكر المحذر. واعلم أن ضيق الوقت علة موجبة للحذف في مادة من المواد، وعلة مرجحة له في مادة أخرى، فحيثئذ لا يرد ما قيل: إن كون ضيق الوقت علة موجبة للحذف بخلاف ما يفهم من علم المعاني من أنه علة مرجحة للحذف، وأيضا لا يرد ما قيل: من أنه لو كان علة موجبة له يلزم أن يكون حذف المبتدأ، وأجيب في قولنا: "غزال" في وقت الصيد؛ فإن تقديره: هو غزال، مع أنه ليس كذلك.

**معمول أي اسم:** وإنما فسر المعمول بالاسم؛ لأن المعمول هو الحركة التي يحصل بسبب العامل، وهي ليست تحذير؛ فلذا فسرهُ بالاسم، فكون من قبيل ذكر الحال وإرادة الغل، ويحتمل أن يكون قوله: "معمول" بمعنى معمول فيه، فهو اسم كالمشترك بمعنى المشترك فيه.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المفهوم من العبارة أنه إن لم يقل بما ذهبنا إليه يكون النصب مختارا، مع أن النصب ليس بمختار، فما فائدة الشرط؟ وحاصل الدفع: أن المذكور دليل على لزوم حمل الآية على ما ذهبنا إليه، وإلا لزم كون النصب مختارا، لكن كون النصب مختارا باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فيلزم الحمل. (جمال)

(٢) أي المحذر أو المحذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول.

(٣) إشارة إلى دفع ما قيل: التحذير بمعنى المحذور، أو المحذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول، وذلك لأنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن التحذير جعل في الاصطلاح معمولا. (عل)

عُمِلَ فيه النصب بالمفعولية بتقدير "اتق" <sup>(١)</sup> تحذيرا <sup>(٢)</sup> أي حذر ذلك المعمول تحذيرا،  
 فيكون مفعولا مطلقا، أو ذكر تحذيرا، فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد ذلك  
 المعمول، أو ذكر <sup>(٣)</sup> المحذر منه <sup>(٤)</sup> مكررا .....  
 وهو المفعول

**عمل فيه:** وهو فعل مجهول، وقوله: "فيه" مفعول ما لم يسم فاعله، وإيراد قوله: "النصب بالمفعولية" لبيان  
 حاصل المعنى. **أي حذر ذلك إلخ:** وإن قلت: لم يَجْعَلْ قوله: "تحذيرا" مفعولا له للتقدير في قوله: "بتقدير  
 اتق"، وما قيل من أن التحذير لا يكون علة لتقدير: "اتق" مردود؛ لأنه علة لتقديره؛ لضيق الوقت. فالجواب عنه:  
 إنما قدر "حذر" أو "ذكر"؛ ليحصل المعطوف عليه لقوله: "أو ذكر المحذر منه مكررا"، وفي عطفه على قوله:  
 "معمول" لا تغلو عن بعد من حيث المعنى، إلا أن يقدر في المعطوف عليه مضافا - أي هو ذكر معمول - بصيغة  
 المصدر، فيكون قوله: "أو ذكر المحذر منه" بصيغة المصدر - كما هو قراءة أيضا معطوفا - على قوله: "ذكر  
 معمول"، ولكن فيه نظر أيضا؛ لأن التحذير من أنواع المفعول، والذكر ليس بها.

وفي بعض القراءة: "لو دُكِرَ" على صيغة المجهول، وحينئذ أيضا عطفه على "معمول" ليس على ما ينبغي؛ لأن  
 كلمة "أو" ههنا اتصالية أي ليست إضرابية معني "بل" كما في قولنا: "أنا مقيم أو ممش" أي بل أمشي، فإذا  
 كانت اتصالية فينبغي أن يليها مثل المذكور في المعطوف عليه، مع أن المذكور فيه مجرد وما يليها حلة، وإنما  
 حازت المخالفة إذا كانت إضرابية.

**المحذر منه إلخ:** والصمير في "مه" راجع إلى الألف واللام، وقوله: "مكررا" حال منه، واحترز به عن قولنا:  
 "الطريق" عن غير التكرار؛ فإنه يجوز ذكر فعله فليس من هذا الباب، ولقائل أن يقول: إن العطف بـ "أو" في  
 الحدود إنما يصح إذا كان صدر الحد متناولا للمعطوف والمعطوف عليه؛ ليكون إشارة إلى تقسيم المحدود =

(١) الأسبب بالصناعة أن يقال: "اتق" بدون التقدير. (عبد الغفور)

(٢) هذا القسم الذي هو المحذر إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافا إلى مخاطب، والمضمر لا يجيء  
 في الأغلب إلا مخاطبا، وقد يجيء متكلما، نحو: إياي والشمر، وسيبويه يقدر بنحو: لأحذر، وغيره بقدر سحو:  
 حذر (حطبا)، والأول أولى، كما ذكره الشيخ الرضي. (عبد الغفور)

(٣) هذا القسم يكون ظاهرا أو مصمرا، سواء كان اللفظ مضافا أو لا، والمضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا.  
 (عبد الغفور)

(٤) أي الذي حذر منه.

على صيغة المجهول<sup>(١)</sup> عطف على "حذر" أو "ذكر" المقدر، فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه، قلنا: نعم، لكنه وضع في المعطوف  
يرجع إلى قوله: معمول  
المظهر موضع المضمير؛ إذ تقدير الكلام: .....

= بـ"أو"، وليس الصدر ههنا متناولا لهما. والجواب: أنه لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحقيقة باعتبار القيد، وهو قوله: "تحذيرا مما بعده" فكان القيد هو المعطوف عليه في الحد، فحينئذ يكون قوله: "معمول" متناولا للقسمين، وإن قلنا: لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه القيد؛ لأن قوله: "أو ذكر المخذر منه" إن كان بلفظ الماضي فهو عطف على "ذكر" المقدر، أي هو إمكان ذكر المخذر تحذيرا بما بعده أو ذكر المخذر منه مكررا.

**فعلى هذا إلخ:** وذلك لأن صفة الشيء وخبره أو المعطوف عليه إذا كان جملة فلا بد فيه من ضمير، وقول المنصف: "أو ذكر المخذر منه مكررا" جملة معطوفة على جملة أخرى، وهي "ذكر" أو "حذر" المقدر الذي هو صفة لقوله: "معمول"، فلا بد فيه من ضمير، والأظهر أن يقال في وجه قوله: "لا بد من ضمير إلخ": أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع.

**قلنا نعم إلخ:** لا بد من ضمير في المعطوف إذا لم يكن عائد آخر فيه غير الضمير، وههنا العائد موجود غيره فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمير. إذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكر مولانا عص من أن قوله: "لا بد من ضمير في المعطوف" مموغ، بل لا بد من عائد هو أعم من الضمير، فكيف لا ولو سلم وجوب الضمير، فيكون هذا التسليم مضرا بالحيث؛ لأن تسليم الضمير يستدعي إثباته، وهو ظاهر، فلا يقع ما ذكره في الجواب، فالأولى أن يقال في الجواب: لا نسلم أنه لا بد من الضمير في المعطوف، كما هو في المعطوف عليه، بل لا بد فيه من العائد، وهو مذكور فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمير؛ ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب، وإرادة العائد من الضمير المذكور في السؤال خلاف المتبادر، وأحجب عن السؤال أيضا بأن الضمير في "ذكر" مستتر وقوله: "المخذر منه" بدل منه. **إذ تقدير الكلام إلخ:** وهذا القول علة لكون وضع المظهر موضع المضمير، فيكون كل واحد من "تقدير اتق" و"ذكر مكررا" صفة لـ"معمول"، فحينئذ يكون في "ذكر" ضمير راجعا إلى ما رجع إليه ضمير المعطوف عليه.

(١) توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من أن "ذكر" مصدر ففي عطفه على قوله: "معمول" بعد من حيث المعنى، إلا أن يقدر في الأول مضاف أي هو ذكر معمول أو ذكر المخذر منه. (جمال)

أو معمول يتقدير "اتق" ذكر مكررا، إلا أنه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول؛ إشعارا بأنه محذر منه لا محذر، مثل: **إياك والأسد، وإياك وأن تحذف،** هو المحذر منه هذان مثالان لأول نوعي التحذير، ومعناهما بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك، وبعد نفسك عن حذف الأرنب - وهو ضربه بالعصا - <sup>(١)</sup>..... بعد الأسد من نفسك

**إلا أنه إلخ:** هذا القول دفع دحل مقدر تقريره: أن وضع المظهر موضع المضمر فيما هو عظيم الشأن نحو: **﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾** (الحاقة: ٢٤١) بمعنى القيامة، فحينئذ كيف يصح ههنا وضع المظهر موضع المضمر؟ وتقدير الجواب: أن وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول تنبيه على أن المعمول ههنا محذر منه لا محذر، فالتنبيه به أمر ضروري، فكان وضع المظهر موضع المضمر عظيم الشأن بهذا المعنى.

**ومعناهما إلخ:** وكل واحد من المعنيين معناه، وكذلك قوله: "إياك وأن تحذف؛ فإن كل واحد من المعنيين معناه؛ فإن قوله: "إياك والأسد" في الأصل: بعدك والأسد، وإنما أورد النفس؛ لئلا يتوهم حواز اتصال ضمير الفاعل الذي في "اتق" وضمير المفعول بالفعل، وبكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو الخطاب، مع أن ذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، مثل: علمتني؛ فإن تاء المتكلم وكلمة "ني" كليهما متصل، ويكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو المتكلم، وأما على تقدير إيراد النفس لا يتوهم ذلك؛ لأن المفعول اسم ظاهر، وهو نفسك، وفي "بعد" ضمير الفاعل، فلما حذف الفاعل فصار النفس أيضا محذوفا؛ لعدم الاحتياج إليها؛ لأن الاحتياج إليها إنما هو لضرورة كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول، وقد عدم الضرورة بحذف الضميرين، وحذف ضمير الفاعل يكون محذوف فعله، وحذف ضمير المفعول بتبديله بالمفصل، فعند حذف الفعل لم يبق شيء يتصل بالضمير المتصل به، فصار منفصلا، وكذلك "إياك وأن تحذف" مما ذكرنا داخل تحت القاعدة التي سيأتي، وهي قوله: ولا يسوغ المفصل إلا لتعذر المتصل؛ فإن التعذر ههنا إنما هو بحذف الفعل. وقيل: معنى "إياك والأسد": اتق نفسك أن يتعرض الأسد أن يهلك.

**والأسد من نفسك:** أي بعد الأسد من نفسك، وإن قلت: المحذر منه يكون بعد كلمة "من"، فإذا قيل: "بعد نفسك من الأسد" يكون "النفس" محذورا و"الأسد" محذورا منه. وإذا قيل: "بعد الأسد من نفسك" يكون "الأسد" محذورا و"النفس" محذورا منه، مع أن النفس لا يصلح أن تكون محذورا منه.

(١) يقال: حذف بالعصا رماءه، قال عمر رضي الله عنه: إياك أن تحذف الأرنب، وإنما حذر أي نهي عن ذلك؛ لأنه تقتله فلا يحل. (عل)

وبعد حذف الأرنب عن نفسك، وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف؛ فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك: تحذيرها منها، لا تحذيرها منها.<sup>(١)</sup> **والطريق الطريق** مثال لثاني نوعيه أي اتق الطريق الطريق، ولا يخفى عليك أن تقدير "اتق" في أول النوعين غير صحيح؛ لأنه لا يقال: اتقيت<sup>(٢)</sup> زيدا من الأسد،.....

= قلت: المراد من قولنا: "بعد الأسد من نفسك" هو "بعد نفسك من الأسد" للمبالغة والتأكيد، وإليه يدل قوله: "وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف"، ولكن لم يقل: "بعد نفسك من الأسد" مرتبتين حتى لا يلزم التكرار بحسب اللفظ، وإن كان بحسب المعنى تكرر في قوله: بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك؛ فإنه لا بأس في التكرار بحسب المعنى. وكذلك: "بعد حذف الأرنب عن نفسك". والحذف: هو ضرب الأرنب بعضا. **والطريق والطريق**: وكذا قوهضم: "الصبي الصبي" و"الجدار والجدار" و"الأسد والأسد"، والتكرار للتأكيد؛ فإن أحد المكررين منهما نائب عن العامل مع عدم الفرصة؛ لتلفظ الفعل أيضا؛ ولذا قال: أي اتق الطريق الطريق بالتكرار، فإن قيل: كيف يضيق المقام عن ذكر العامل ولا يضيق عن تكرار المحذر منه؟ قلنا: لما في التكرار من التأكيد والمبالغة في التحذير الذي هو المقصود بأننا نحتاج إلى التكرار الذي هو يستلزم التأكيد والمبالغة في التحذير؛ لعدم اشتماله على مخالفة سرع السامع إلى الاحتراز عنه بمحرد سماعه.

**غير صحيح**: وأحباب عنه بعضهم بأنه قد يستعمل اللفظ في معناه اللازمي، فجاز استعمال "اتق" في لازم معناه، وهو بعد أقول: عدم صحة تقدير "اتق" في أول النوعين؛ لأجل أنه فعل اللازم، ومعناه اللازمي غير صحيح في أول النوعين، فمعنى "بعد" ليس لازما لمعنى "اتق" الذي هو لازم لـ "اتق" إذا كان متعديا بحرف الجر مثلا، وأجيب عنه بوجه آخر بأنه جاز أن يتضمن "اتق" معنى التبعية، ويكون التقدير: اتق متعبدا نفسك، ولا يخفى أن في تقدير "اتق" مع تضمنه معنى التبعية تأكيدا لا يكون هذا التأكيد في تقدير "بعد".

**لا يقال: اتقيت إخ:** لأنه فعل لازم، فيكون معناه بالفارسية: پرهیز کن لا پرهیز اتین، فلا يصح أن يقال: اتق نفسك من الأسد بمعنى پرهیز کن توئس را از اسد.

(١) فإن تبعيد المخاطب الأسد من نفسه غير متصور أي غير مقدور، فالمقصود تحذيرها منها، فكأنه قيل: حذر نفسك حذر نفسك من الأسد، وذلك التكرار للاهتمام. (عت)

(٢) بل "اتقيت زيدا" بتقدير "من". (ت)



فينبغي أن يقدر فيه مثل: **بَعْدَ وَنَحْ**، وتقدير "**بَعْدَ**" في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على الالتقاء عن الطريق لا على تبعيده، فالصواب أن يقال: بتقدير "**بَعْدَ**" أو "اتق" ونحوهما، فيقدر مثل "**بَعْدَ**" في جميع أفراد النوع الأول، وفي بعض أفراد النوع الثاني، مثل: نفسك نفسك؛ فإن المعنى على "**بَعْدَ** نفسك" مما يؤذيك كالأسد ونحوه، ويقدر مثل: "اتق" في بعضها كالمثال المذكور.

قيل: لفظ "**الأسد**" في "**إياك والأسد**".....

الفاصل الهندي

**ونح:** من النحو تعني **مُزْجَدَانِيَان**، أو نح بالحيم من النحة بمعنى رهايون وإيك واشتن. في مثال **إلح:** أي في المثال المذكور في النوع الثاني، وهو "الطريق الطريق" لا في جميع الأمثلة، لا يقال: جاز الالتقاء عن الطريق بأن يقال: **بَعْدَ** نفسك عن الطريق أي عما يتضرر عنه في الطريق؛ لأننا نقول: قوله: "غير مناسب" مما يشمله أيضا.

**فالصواب:** والمراد به الأولى؛ لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله: "بتقدير اتق" مثلا أو اتق ونحوه.

**ما يؤذيك:** فإن كلامه يشعر بأن المخذر منه هو "يؤذيك" والمخذر هو "نفسك"، مع أن المخذر منه نفسك؛ لأنه من أفراد النوع الثاني. فالجواب بأن "نفسك نفسك" مخذر منه بالفعل ولكنه مخذر بالمآل. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلا من الأمور ما هو لازم للنفس بسبب الرجس الذي في نفس رجل، فحينئذ يحصل في نفس "حذر" بسبب الرجس الذي فيه، فيكون المخذر منه هو الضرر، فالمخذر منه في قوله: "وذكر المخذر منه مكررا" أعم من أن يكون المخذر منه في الحال أو في المآل أو في الحال والمآل معا، فمعنى قولك: "**بَعْدَ** نفسك نفسك" بالفارسية: دور باش تو نفس را بخت از نفس تو بترس مرید، فإذا عرفت ذلك.

فلا يرد ما ذكره مولانا عص أن قوله: "بعد نفسك مما يؤذيك" ليس من أفراد النوع الأول كما لا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن تقدير "بعد نفسك مما يؤذيك" يوجب كون النفس مخذرا لا مخذرا منه، فلا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن في النوع الثاني يكون المخذر منه مكررا، وعدم كونه من أفراد النوع الأول فلا أنه ليس تحذيرا مما بعده، إلا أن يراد بـ"ما" بعده ما بعده لفظا وتقديرا. أقول: الشارح جعل داخلا في القسم الثاني كما ذكرنا، فلا يصح جعله في القسم الأول؛ لأنه يجب أن يصحح كلام العاقل ولم يجعل على السهو وغيره كما هو المقرر عندهم.

خارج عن النوعين، فينبغي<sup>(١)</sup> أن لا يكون تحذيرا، وليس كذلك؛ فإنه أيضا تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد، وتقول في قسمي النوع الأول: **إياك من الأسد** كما كنت تقول: **إياك والأسد** ومن أن تحذف<sup>(٢)</sup> كما كنت تقول: **إياك** وأن تحذف، وتقول في المثال الأخير: **إياك أن تحذف** بتقدير "من" أي **إياك من أن تحذف**؛ لأن حذف حرف الجر عن "أن" و"أن" قياس،

**خارج عن النوعين**؛ أما خروجه من النوع الثاني فظاهر؛ لأنه لا يكون مكررا، وأما عن النوع الأول؛ فأنه لا يكون بعد الأسد في التركيب المذكور شيء حتى يصح قوله: "تحذيرا مما بعده"، وأنت خبر أن هذا الإشكال غير متوجه بعد ما قال: إن تقدير "إياك والأسد": **بعد نفسك من الأسد**؛ لأنه حينئذ تحذير نفسه من الأسد، فيكون داخلا في القسم الأول، إلا أن الشارح أغمض عما قال من أن: تقديره "بعد نفسك من الأسد" وتكلم على ظاهر مثال المصنف لتحقيقه.

**والتوابع خارجة إلخ**؛ فجاز أن يكون خارجة عن الحد أيضا. ولتأمل أن يقول: فحينئذ لا يكون المثال مطابقا للمثل، إلا أن يقال: إن هذا مناقشة في المثال، وهي ليست عن دأب المناظرة، أو يقال: إنما جعل تابع التحذير تحذيرا بالجاز؛ لأن إيراد المثال للتوضيح، وهو يحصل به، أو يقال: إن التعريف صادق عليه، إلا أن المحذر منه مقدر، أي **بعد إياك الأسد** مما يؤذيك، هذا إذا كان المخاطب حافظا للأسد.

**قسمي النوع الأول**؛ وإنما يعم للقسم الأول قسمين من المثال؛ فإن في واحد من المثالين المحذر منه اسم صريح كالأسد، وفي الآخر اسم غير صريح. **في المثال الأخير**: بكسر الخاء، وكذلك في المثال الأول؛ إشارة إلى أن المراد من قسمي النوع الأول هو المثالان. **حذف حرف الجر إلخ**: لأن "أن" حرف موصولة طويلة بصلتها؛ لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل الاسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فأحازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر.

- (١) مع أنه تحذير فيشكل خروجه عن تعريف النوعين. وحاصل الجواب: أنه لا بأس في خروجه؛ فإنه تابع، والتوابع كلها خارجة عن المعرفات، فتأمل. (مولانا نور الحق)
- (٢) أي بعد نفسك من الحذف.

**ولا تقول في المثال الأول: إياك الأسد؛ لامتناع<sup>(١)</sup> "تقدير من" وشذوذه مع غير "أنّ وأنّ"، فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف، قلنا: حذف العاطف أشدّ شذوذاً؛ لأنّ حذف حرف الجر قياس مع "أنّ وأنّ" وشاذ كثير في غيرهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً.<sup>(٢)</sup>**

**لامتناع الخ:** أي لامتناع حذف حرف الجر من الأسماء الصريحة. لا يقال: يجوز حذف حرف الجر من الأسماء، لا في المفعول فيه والمفعول له؛ لأننا نقول: حذف حرف الجر فيهما للشرائط التي سيأتي ذكرها، فهما مستثنيان عن هذه القاعدة، وقول الشاعر: "فإياك من المرء" فلضرورة الشعر، والمرء: بكسـم كـرون.

**وشاذ كثير الخ:** أي حذف حرف الجر قياس معهما، ولكن حذفه في غيرهما شاذ كثير، بخلاف حذف العاطف، ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف الجر شاذ كثير في غير "أنّ وأنّ" أي في الاسم، فيكون حذفه واقعاً فيه، وإليه أشار بقوله: "وشذوذه مع غير "أنّ وأنّ"، فحيثُ كيف يصحّ قوله: لامتناع تقدير "من"؛ فإن الامتناع ينافي، إلا أن يقال: المراد من الشاذ في الموضعين واحد من أقسامه، وهو الذي يخالف للقياس والاستعمال، وهو لا ينافي الامتناع بالغير، وهو الشذوذ، ضرورة أن المراد من الامتناع هو الامتناع بالعبر، وهو الشذوذ؛ لأنه يقتضي عدم تقدير حرف الجر، أي هو يقتضي بحسب المفهوم عدمه وإن كثر وقوعه.

لا يقال: بين قوله: "شاذ" وبين قوله: "كثير" تناف؛ لأن الشاذ بمعنى القليل؛ لأننا نقول: الشاذ ههنا بمعنى خلاف القياس والقاعدة، لا بمعنى القليل، فلا منافاة بينهما، أو نقول: الكثير صفة الشاذ أي غلب شذوذه، ويحتمل أن يكون المراد من الامتناع هو غير المستحسن من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فيكون الشاذ بمعنى خلاف القياس وإن كثر حذف حرف الجر الذي هو "من" فيما نحن فيه، ثم إن قوله: "لأن حذف الجر قياس مع "أنّ وأنّ" وشاذ كثير الخ" دفع سؤال بأن يقال: إن المصنف بين حذف حرف الجر الذي مع غير "أنّ وأنّ" فلم لم يذكر حذف العاطف مع أهما معاً شاذ؟ فلما علم الفرق بين شذوذيهما، فلا يرد ذلك، كما لا يخفى.

(١) المراد من الامتناع: عدم الاستحسان من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فلا يرد ما يرد.

(٢) كما قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ (التوبة: ٩٢) أي وقلت، وسيبويه يقول في قول الشاعر: "فإياك إياك المرء" بنصب المرء منصوب بـ "احذر" وقال ابن أبي إسحاق: إن "المرء" مصدر أي أن غمّار، ويحتمل أن يكون ذلك من ضروريات الشعر. (عت)

**المفعول فيه:** هو ما فُعلَ فيه فعلٌ أي حدث<sup>(١)</sup> مذكور تضمننا في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه كذلك، أو مطابقة إذا كان العامل مصدراً، فقلوه: "ما فعل فيه فعل" شامل لأسماء الزمان والمكان كلها؛ فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما فعل، سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أو لا، .....

**المفعول فيه:** وهو مبتدأ وخبره محذوف أي منه المفعول فيه، أو خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب المفعول فيه، وقوله: "فيه" مفعول ما لم يسم فاعله، والضمير عائد إلى اللام الموصول. **ما فعل فيه فعل:** لا يخفى أن "ما فعل فيه فعل" هو المدلول، مع أن المفعول فيه هو اللفظ لا مدلوله، فلا بد أن يراد من كلمة "ما" هو الاسم، والضمير في قوله: "فيه" راجع إلى المدلول، أو يراد منها المدلول، ولكن المضاف محذوف أي هو اسم ما فعله إلخ، والضمير راجع إلى "ما"، ولكن فيه مسامحة بأنه من قبيل تسمية الدال باسم المدلول؛ فإنه قد يعطى صفة المدلول المطابقي إلى الدال.

**أي حدث:** وهو الفعل اللغوي، واستعمال اللفظ في معناه اللغوي مجاز، فلا يجوز ذلك إلا بالقرينة، وهي هنا قوله: "فعل فيه"؛ لأن الفعل وعدمه لا يكون إلا في الفعل اللغوي الذي هو المعنى، لا في الفعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ. **في ضمن الفعل إلخ:** وهو إشارة إلى أن المراد من المذكور ليس معناه الحقيقي الذي هو التلفظ، بل المراد منه الأداء، والمذكور بمعنى المؤدى؛ ليتناول الملفوظ والمقدر. **أو مطابقة إلخ:** في ضمن العامل الملفوظ والمقدر بأن كان العامل ملفوظاً أو مقدرًا، ولم يذكره اكتفاء بما سبق، وإنما لم يقل: أو التزام، مع أنه جاز أن يكون العامل شيئاً كان معنى الفعل لازماً له وعاملاً فيه بهذا الاعتبار؛ لأن المراد من المطابقة هو الصريح، فالمراد من المذكور بالتضمن حيثنذ هو المذكور بغير الصريح، فيجئنا يتناول المذكور بالالتزام أيضاً؛ لأنه أيضاً مذكور بغير الصريح كالتضمن.

**لأسماء الزمان والمكان:** وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي، بل المراد كل ما يدل على الزمان والمكان، سواء كان اسم الزمان والمكان، بمعنى الاصطلاحي كالمجلس، أو لا كالعهد والأمس. **لا يخلو زمان إلخ:** أشار به إلى أن المراد باسم الزمان والمكان في قوله: "فإنه لا يخلو زمان أو مكان إلخ" هو المعنى الإضافي لا الاصطلاحي، ومعناه: أنه لا يكون زمان ومكان فيهما أي في أسماء الزمان والمكان من أن يفعل فيه، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن صوابه "فيه" لا "فيهما". **سواء ذكر إلخ:** لفظاً أو تقديرًا، وهو المراد بالذكر.

(١) كأنه لم يحتمل الفعل على الفعل الاصطلاحي؛ لأن الفعل الاصطلاحي لم يفعل في زمان ولا مكان إلا أن الأمر فيه سهل؛ لأن المراد بالفعل الفعل أو شبهه كما مر غير مرة، وإسناد المفعولية من قبيل إسناد صفة المعنى على الألفاظ، وهو شائع وذائع غير مردود، وقوله: "مذكور" يلائم الاصطلاحي لا اللغوي. (عت)

وقوله: "مذكور" خرج به ما لا يذكر فعلٌ فعلٌ فيه نحو: يوم الجمعة يوم طيب؛ فإنه وإن كان فعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل: شهدت يوم الجمعة داخلا فيه؛<sup>(١)</sup> فإن يوم الجمعة يصدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور؛ فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية،<sup>(٢)</sup> .....

**ليس بمذكور:** قيل: لا نسلم أن لا يكون مذكورا؛ لأن الطيب في المثال المذكور صفة مشبهة، فهي تضمن الحدث، فطيب يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، ففعل فيه فعل خاص، وهو طيب يوم الجمعة. وأجاب عنه مولانا عص بأنه لم يفعل هذا الفعل الخاص فيه، وإلا يلزم أن يكون للزمان زمان؛ لأن فعل طيب يوم الجمعة في يوم الجمعة يستلزم كون يوم الجمعة في يوم الجمعة. أقول: فيه نظير؛ فإن الملازمة المذكورة ممنوعة؛ فإن شهود يوم الجمعة أيضا لا يكون إلا في يوم الجمعة، فيلزم أن يكون الشهود في يوم الجمعة مستلزما؛ لكون يوم الجمعة في يوم الجمعة مع أنه ليس كذلك.

قال مولانا عص: ولك أن تقول في تقرير الاعتراض: إذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه؛ فإن في ضمن الطيب الخاص يكون الطيب المطلق؛ لأن ذكر المقيّد لا يمكن بدون المطلق، فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور تضمننا، والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب أن يكون أعم من المذكور ضمنا، وكثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا، ففعل لطيب المطلق في يوم الجمعة قطعاً ففعل فيه فعل مذكور. أقول: فيه نظير؛ لأن الطيب المطلق الذي هو في ضمن الطيب الخاص ليس بمذكور فيه مطابقة ولا تضمننا، وفي كونه مذكورا فيه التزاما مناقشة، فتأمل، ويمكن الجواب بأن المناقشة المذكورة مناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المحصلين؛ لأنه يمكن إيراد مثال آخر بأن يقال: يوم الجمعة زمان.

**لكن بقي:** أي بقي ولم يخرج عنه مثل: شهدت يوم الجمعة. داخلا فيه؛ أي بقي داخلا فيه، أي دخل الغير فيه، فهو إشارة إلى عدم مانعية التعريف. **فلو اعتبر إلخ:** لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المراد بقوله: "ما فعل فيه" ما نسب إليه الفعل بكلمة "في"، فحينئذ لا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثية؛ لأننا نقول: لو كان المراد منه ما نسب إليه الفعل بكلمة "في"، ولم يعتبر قيد الحيثية، يصدق على "يوم الجمعة" في "شهدت يوم الجمعة" أنه ما نسب إليه فعل مذكور بكلمة "في" في قولنا: "شهدت في يوم الجمعة".

(١) نحو: أعجبت حلوسك أمام زيد.

(٢) أي في تعريف المفعول فيه.

أي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل  
 جواب لو هذا المثال منه؛ فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من  
 حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى  
 قوله: "مذكور" إلا لزيادة تصوير المعرف، وقوله: **من زمان أو مكان** بيان لـ "ما"  
 الموصولة أو الموصوفة؛ إشارة<sup>(١)</sup> إلى قسمي المفعول فيه وتمهيداً لبيان حكم كل منهما،  
 وهو - أي المفعول فيه - ضربان: ما يظهر فيه "في"، وهو مجرور بها، .....  
 لفظ في

**ذكر يوم الجمعة إلخ:** أي ذكر يوم الجمعة في قولنا: "شهدت يوم الجمعة" ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور؛ فإن معناه بالفارسية: حاضر شدم ودریافتم روز جمعه، كما يقال: شهدت صلاة الجمعة وشهدت الحرب، فالخضور وقع على يوم الجمعة، فإذا عرفت هذا، فيكون المراد أن المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وذكر من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور.

**لا حاجة إلخ:** لأنه لإخراج قولنا: "يوم الجمعة يوم طيب"، وهو خارج بقيد الحيثية؛ لأنه وإن صدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور، ولكن ليس من حيث إنه فعل فيه فعل، بل من حيث إنه حُمِلَ عليه قولنا: "يوم طيب"، ثم اعلم أن حاصل كلامه - قدس سره - أنه لو لم يذكر قوله: "مذكور" لكان أنسب؛ للاختصار المطلوب في المتن، لا بمعنى أنه يلزم التكرار حتى يقال: إن التكرار غير مسلم؛ لأن قيد الحيثية قيد ثانٍ، فيجوز أن يكون مغنياً عن الأول، أو يقال: إن أحدهما في اللفظ دون الآخر فلا يلزم التكرار، وعما ذكرنا من الاختصار في المتن لا يرد أيضاً ما ذكره مجد الحثيثي مولانا عبد حيث قال: قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء، ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح، ثم كلامه، وعدم وروده مما لا يخفى.

**لزيادة إلخ:** أي لزيادة انكشافه، وقوله: "المعرف" بصيغة اسم المفعول، ولو كان بصيغة اسم الفاعل أيضاً له وجه. **بيان لما إلخ:** وإن كانت موصولة يكون معرفة، وإذا كانت موصوفة يكون نكرة، فيكون كلمة "ما" في قوله: "ما فعل" عبارة عن الزمان والمكان. **وتمهيداً:** أي توطية لبيان إلخ.

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "من زمان" ليس قيداً احترازياً؛ بناءً على أن "في" محمولة على الظرفية الحقيقية، فليس كل مجرور بـ "في" مفعول فيه. (عبد الغفور)

وما يقدر فيه "في"، وهو منصوب بتقديرها، وهذا خلاف اصطلاح القوم؛ فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير "في"، وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر، لا مفعول فيه، وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضا مفعولا فيه؛ ولذلك قال: **وشرطُ نصبه أي شرط نصب المفعول فيه تقديرٌ "في"** إذ التلطف بها يوجب الجر، **وظروف الزمان كلها** كان الزمان أو محدودا.....

**جعل المجرور إلخ:** لأن التعريف عام صادق عليه، ويدل عليه أيضا قوله: وشرط نصبه تقدير "في"؛ لأنه لو كان المفعول فيه هو المنصوب بتقدير "في" فلا بد أن يقول: وشرطه أي شرط المفعول فيه تقدير "في"، لا شرط نصبه تقدير "في"، وإليه أشار بقوله: "ولذلك قال إلخ"، وإذا عرفت ذلك، فلا يرد أنه جاز أن يراد من "ما" الموصولة هو الاسم المنصوب؛ لما عرفت من أن المجرور أيضا عنده مفعول فيه. **تقدير في:** وإنما لا يعمل "في" إذا كان مقدرا؛ لأن المقدّر نوعان: المقدّر من حيث العمل، والمقدّر من حيث المعنى، والمراد ههنا هو الثاني لا الأول. وقولهم: جلست بالمسجد بمعنى جلست في المسجد، فلا يرد أن المفعول فيه يكون بالياء أيضا.

**يوجب الجر:** أي يوجب الجر الملفوظ في محل هو قابل له، وتوجب الجر المقدّر أو المحلي فيما يصلح له، فلا يرد حيثما قيل من أنه إن أريد به الجر الملفوظ فممتنع، وإن أريد به الجر أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا فمسلّم، لكن لا يتم التقريب. أو نقول: الجواب عنه بأن الوجه في قول المحشي: "لا يتم التقريب" أن الجر التقديري موحود عند عدم التلطف بها أيضا، فنقول: نعم، ولكنه ليس بمدعى؛ فإن المدعى هو النصب اللفظي والتقديري، والجر التقديري ليس بمدعى، وإن كان موجودا عند عدم التلطف بها أيضا، فلا يصح ما ذكره: من أنه لا يتم التقريب.

**أو محدودا:** وهو الذي كان له حد ونهاية، مثل: اليوم والشهر والأسبوع. والمبهم: ما لا يكون له حد ونهاية، مثل: زمان ودهر وحين بدون الألف واللام، أو الزمان والدهر والحين بالألف واللام، فالمبهم بالمعنى المذكور يكون فيهما وإن كان بالألف واللام. والمحدود بمعنى المذكور يكون محدودا وإن كان نكرة مثل: يوم وشهر وأسبوع، فلا يكون المراد من المبهم والمحدود هو النكرة والمعين، فلذا قال: "أو محدودا"، وأشار إلى أن المبهم ههنا مقابل للمحدود لا للمعين والمعرفة، والأزمة الثلاثة - وهي الماضي والحال والاستقبال - داخلة في الزمان المبهم؛ لأنه لا حد ولا نهاية للزمان الماضي والمستقبل، وهو ظاهر، وكذا للحال؛ لأن ابتداءه وانتهاءه غير معلوم وإن كان معلوما بوجه ما من الوجود، أي بأنه انتهاء زمان الماضي وابتداء زمان المستقبل. واعلم أن إضافة الظروف إلى الزمان بمعنى "من"، فيكون الإضافة بيانية؛ لأن الزمان اسم جنس يطلق على القليل والكثير، والألف واللام في "الزمان" للجنس.

**تَقَبَّلْ ذَلِكَ** أي تقدير "في"؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه، أي على المبهم؛ لاشتراكهما في الزمانية، حرف الجر  
 نحو: صمت دهرًا وأظطرت اليوم، **وظروف المكان إن كان<sup>(١)</sup> المكان مبهما**.....  
من المبهم

**المبهم منها إلخ:** وليس جميع المبهم منها جزء مفهوم الفعل، بل الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل يكون مبهما، سواء كان الفعل الماضي أو الحال أو الاستقبال، وإرادة هذا المعنى من كلامه ممكن؛ لأنه جاز أن يكون قضية مهمل، وهي في قوة الجزئية.

**كالمصدر:** أي المفعول المطلق، مثل: ضربت ضرباً؛ فإن الضرب جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصاب جزئه بلا واسطة شيء، ولقائل أن يقول: قلنا: صمت دهرًا مثلاً ليس مثل: ضربت ضرباً؛ لأن الضرب جزء لمفهومة وليس الدهر جزءاً لمفعول الفعل الذي هو "صمت"؛ لأن الدهر شامل للزمان الماضي والحال والاستقبال، وهذه الأزمنة ليست جزءاً في "صمت"، نعم، "الدهر" زمان مبهم وكذا جزؤه زمان مبهم أيضاً. ويمكن الجواب بأن هذه الأزمنة جزء لمفهومة الفعل بالإطلاق العام على سبيل التوزيع وإن لم يكن جزءاً له مجتمعة، وهذا القدر كاف، وبأن الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل لما كان مبهماً يصح انتصابه بلا واسطة؛ لأطراد الباب. ولقائل أن يقول: إن انتصابه له يكون بواسطة الأمر المقدر، وهو "في"، كما يفهم ذلك من قوله: وشرط نصبه تقدير "في"، فلما فهم من الدليل انتصابه بلا واسطة فبين ما فهم من الدليل وبين ما ذكره تدافع. والجواب أن المراد هنا هو الانتصاب بلا واسطة صورة لا حقيقة، فلا تدافع.

**إن كان المكان:** وإيراد المكان لدفع ما يقال: ينبغي أن يقول: "إن كانت"؛ ليكون راجعاً إلى الظروف، فحاصل دفعه: أن المصنف إنما قال: "كان"؛ ليكون الضمير راجعاً إلى المكان، ولا يحتاج إلى إرجاع الضمير إلى الظروف؛ لأن إضافة الظروف إلى المكان بيانية، فإرجاع الضمير إلى البيان هو إرجاعه إلى المبين، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير، فإذا كان عائد المبيّن - باسم الفاعل - هو عائد المبيّن فلا يرد أن قوله: "وظروف المكان" مبتدأ، وقوله: "إن كان مبهماً إلخ" خبراً له، والخبر إذا كان جملة فلا بد له من عائد.

ويحتمل أن يكون مقصوده من كلامه بيان حاصل المعنى بأن الضمير وإن كان راجعاً إلى الظروف ولكنه راجع إلى المكان حقيقة؛ لما عرفت من أن الإضافة بيانية وعائد المبيّن هو عائد المبيّن، ولو كان الضمير راجعاً إلى ظروف المكان بتأويله بالتقسيم؛ فإنه قسم من الظروف لكان له وجه، ومن ادعى الظاهرية فيه فهو غير مسلم، كما ادعاه مولانا عصب، ثم ما ذكره الشارح أظهر؛ لأن الإضافة صريحة في كلام المصنف، بخلاف الظروف المطلق؛ فإنه مفهوم من سوق كلام المصنف، وينبغي أن يكون الظاهرية وعدمها بالنسبة إلى كلامه.

(١) الضمير راجع إلى "ظروف المكان" بتأويله بالمكان؛ لأنه عين المكان، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير أو بتأويله بالتقسيم؛ لأنه قسم من الظروف، وهو الأظهر والتذكير باعتبار الخبر، وهو "مبهما". (فوائد شافية)



**قَبْلَ ذلك** أي تقدير "في" حملا على الزمان المبهم؛ لاشتراكهما في الإيهام، نحو: جلست خلفك، **والأ** أي وإن لم يكن مبهما، بل يكون محدودا **فلا** يَقْبَلُ تقدير "في"؛ إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم؛ لاختلافهما ذاتا وصفة، نحو: جلست في المسجد، **وُفِّرَ المبهم من المكان بالجهات الست** .....

**قبل ذلك:** أي تقدير "في"، أو النصب بتقدير "في". **لاختلافهما إلخ:** أي لاختلافهما زمانا ومكانا ومبهما ومحدودا؛ فإن المبهم والحدود صفتان لظروف الزمان المبهم وظروف المكان المحدود، فلا يصح حمله على الزمان المحدود ولا على المكان المبهم؛ لأنه يستلزم الاستعارة من المستعير؛ لحملها على الزمان المبهم. فإن قلت: قد حمل على المكان المبهم "عند" و"لدى" و شيهما ولفظ "مكان" وما يعد "دخلت"، فالاستعارة من المستعير لازم حينئذ. قلت: المراد من قوله: "وحمل عليه عند ولدى إلخ" هو الحمل باعتبار الجهات الست، لا الحمل عليه في النصب بتقدير "في" حتى يلزم الاستعارة من المستعير؛ لأن المراد من قوله: "وظروف المكان إن كان مبهما" هو أعم من الجهات الست ومن "عند" و"لدى" وشيهما إلخ، وحمل "عند" و"لدى" على المبهم المفسر بالجهات الست إنما يكون باعتبار الجهات الست لا في النصب بتقدير "في".

وذلك لأنه بما علم من قوله: "وظروف المكان إن كان إلخ" أن المبهم منها يقبل النصب بتقدير "في" والحدود منها لا يقبل ذلك، فلا احتياج إلى تفسير المكان المبهم ليمتاز عن المكان المحدود، فقال: "ووفر المبهم من المكان بالجهات الست" أي المكان المبهم هو الجهات الست، فالتفسير المذكور ينتقض على "عند" و"لدى" إلخ؛ لعدم الجهات الست فيها؛ فلذا قال: "وحمل عليه عند ولدى إلخ"، ووجه الحمل هو الإيهام أو كثرة الاستعمال كما ذكره، وإلى هذا التفصيل يشعر كلام الشارح - قدس سره - كما ستعرف من بيانها. لا يقال: حمل "عند" و"لدى" على المكان المبهم كما يكون باعتبار الجهات كذلك يكون في النصب بتقدير "في"، فيلزم حينئذ الخذور المذكورة؛ لأننا نقول: قبولهما مثلا النصب بتقدير "في" لأجل أنهما فردان للمبهم من المكان، فقبولهما النصب بتقدير "في" لأجل أنهما محمولان على الزمان المبهم، فلا محذور.

**ووفر المبهم إلخ:** أي فسر المبهم من المكان بالجهة التي هي منحصرة في الجهات الست، فلا يرد عليه حينئذ ما قيل: إن كل واحد من "فوق" و"تحت" و"أمام" و"خلف" و"يمين" و"شمال" من المكان المبهم يقبل النصب بتقدير "في"، مع أنه لم يصدق على شيء منها الجهات الست، فتفسيره بما ليست على ما ينبغي، وأعلم أن هذا التفسير عند أكثر المتقدمين واختاره المصنف، وفسر المتأخرون المبهم منه بالنكرة والحدود منه بالمعرفة، ولم يجز هذا =

وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها؛<sup>(١)</sup> فإن "أمام زيد" مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهما، ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال: **وَحُمِلَ عَلَيْهِ** أي على المبهم المفسر بالجهات الست **عند** **وَلَدَى** **وشبههما**، نحو: دون وسوى؛ **لإيهامهما** أي لإيهام "عند" و"لدى"، ولم يذكر وجه حمل شبههما؛ لأن حكمه حكمهما، وفي بعض النسخ: "لإيهامها" كما هو الظاهر، .....

= التعريف؛ لورود الاعتراض عليه؛ لأنه يشكل بقولنا: "جلست خلفك"؛ لأنه منصوب بتقدير "في" بالاتفاق، مع أنه معرفة بالإضافة، وأجيب عنه بوجوه، الأول: أنه ملحق بالنكرة لإيهامها، والثاني: أنه نكرة في الأصل أي مع قطع النظر عن الإضافة، فيكون نكرة حكما، والثالث: أن الجهات الست لا تعرف بالإضافة كما لا تعرف لفظ "مثل" بالإضافة، صرح بها الفاضل الهندي في "الإرشاد".

**وما في معناها:** كالعلو والسفل والجنوب والشمال بفتح الشين. **ولما لم يتناول إلخ:** هذا كلامه يشعر بأن المراد من ظروف المكان في قوله: "وظروف المكان إن كان مبهما" هو أعم من الجهات الست. **عند ولدى إلخ:** لكون مشابتهما بالجهات الست من حيث الإيهام، ألا ترى أنك إذا قلت: "جلست خلف المسجد"، فإنه مبهم يتناول جميع ما كان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض، وكذلك إذا قلت: "جلست عندك" يتناول جميع الأمكنة التي جوانبك، فيكون حمل "عند" مثلا على المبهم المفسر بالجهات الست باعتبار إيهامه، لا باعتبار أن له جهة من الجهات الست.

**ولم يذكر إلخ:** قيل: يجوز أن لا يكون قوله: "لإيهامهما" وجه حمل "عند" و"لدى" على الجهات الست، بل كان وجه حمل عند ولدى وشبههما عليها، بأن كان الضمير في "لإيهامهما" راجعا إلى المشبه والمشبّه به؛ فإن "عند" و"لدى" مشبه به و"شبههما" مشبه، ويحتمل أيضا أن يكون الضمير المذكور راجعا إلى المبهم من المكان، و"عند" و"لدى" وشبههما بتأويلها بالحمول والحمول عليه، ولعل الباعث على عدم جعل قوله: "لإيهامهما" للمشبّه والمشبّه به، أو المحمول والحمول عليه هو نسخة "لإيهامها"، كما لا يخفى على المتأمل. **لأن حكمه حكمهما:** فإن وجه المشبه به هو وجه المشبه، فلا حاجة إلى بيان الوجه عليه.

وكذا حُمل على المبهم من المكان **لفظُ مكان** وإن كان معينا، نحو: جلست مكانك؛  
 لكثرت<sup>متصلة</sup>ه في الاستعمال مثل الجهات الست، لا لإيهامه، وكذا حمل عليه ما بعد  
**دَخَلْتُ** وإن كان معينا نحو: دخلت الدار؛ لكثرت<sup>متصلة</sup>ه في الاستعمال، لا لإيهامه على  
 الأصح أي على المذهب الأصح؛ فإنه ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به، لكن  
 الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر، لكنه حذف لكثرة  
 استعماله، وهذا محل تأمل؛ .....

**لفظ مكان:** وما في معناه مثل: جلست مجلسك وقمت مقامك، ووضعت موضع فلان، ثم المراد أنه حمل عليه  
 لفظ "مكان" بشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار كما في الأمثلة المذكورة، فلا يقال: كتبت المصحف  
 مكان كذا، لا يقال: لم لم يحمل لفظ "مكان" عليه لاشتراك المكانية معتبرا؛ لأننا نقول: هذا الاشتراك اشتراك  
 لفظي والمعتبر هو الاشتراك بحسب المفهوم في الحمل.

**وإن كان معينا:** أي وإن كان معرفة أو وإن كان له حد ونهاية، فلا يكون للتعريف دخل حينئذ؛ فإن المعين  
 الذي هو مقابل للمبهم بمعنى أن يكون له حد ونهاية، والمبهم هو الذي لا حد ولا نهاية له، فالمعين بخلافه، ثم  
 قوله: "وإن كان معينا" إشارة إلى حواز كون لفظ "مكان" غير معين؛ فإن المكان إذا أضيف إلى شخص وكانت  
 الإضافة للعهد الخارجي يكون معينا، وإذا أضيف إلى شخص وكانت الإضافة للعهد الذهني لم يكن معينا، بل  
 يكون مبهما، وكذا في "دخلت الدار" نجعل الألف واللام للعهد الخارجي أو الذهني.

**لكثرت<sup>الخ</sup>ه:** أو لأنه مبهم كجهات الست لكثرة الأمكنة، قال مولانا عصف: إن الشارح وغيره حمل قوله:  
 "لكثرت<sup>ه</sup>" على كثرة الاستعمال، وهو بعيد عن العبارة، مع أنه يمكن إرجاع الضمير في "كثرت<sup>ه</sup>" إلى المكان أي  
 لكثرة المكان وإيهامه؛ فإن كثرة المكان هي إيهامه، فقولك: "جلست خلقتك" يتناول ما كان خلقه إلى انقطاع  
 الأرض، فيكون مبهما. أقول: لو حمل على هذا المعنى فلا يصح انفصال قوله: "ولفظ مكان" من قوله: "وحمل  
 عليه عند ولدى الخ"؛ لا لاشتراكهما في الدليل، وهو "إيهامهما"، وأيضا قوله: "ما بعد دخلت الخ" يدل على عدم  
 حمله على هذا المعنى؛ لأن العلة فيه أيضا هي الكثرة في الاستعمال.

**وهذا محل تأمل:** أي كون "ما بعد دخلت" مفعولا فيه على المذهب الأصح محل تأمل.

**فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار، وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: دخلت الدار في البلد الفلاني،** .....

**فإن الفعل إلخ:** قال بعض المحشين: هذا لو صح لزم أن لا يكون "الدار" مفعولا فيه على تقدير استعماله بـ"في"، واللازم باطل فكذا الملزوم. أقول: لا نسلم أن "الدار" على تقدير استعماله بـ"في" مفعول فيه، بل "الدار" عند استعماله بـ"في" أيضا مفعول به، فالملازمة الواقعة في كلام المحشي ممنوعة، وقوله: "لكن الأصح أنه مفعول فيه والأصل استعماله إلخ" ليس دالا على كونه مفعولا فيه، بل بيان مراد المصنف بأن ما ذكره الشارح بقوله: "وهذا محل تأمل" ليس إلا فيه، أي قوله: "لكن الأصح أنه إلخ".

**ولا شك إلخ:** أقول: الدخول متعدي بواسطة حرف الجر لا بدوئها حيث قال مجد المحشي مولانا عبد في بيان معنى الدخول: إن ما ذكره الشارح الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة. وكلام المحشي المذكور يدل على أن الدخول متعدي بواسطة حرف الجر، فإذا كان كذلك فبكون الدار حيثئذ مفعولا به ويصدق تعريف المتعدي حيثئذ عليه، فلا يصح أن يكون الدار مفعولا فيه. ثم الظاهر أنه معنى قوله: "فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، حيثئذ لا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار" فيكون مفعولا به لا مفعولا فيه، فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن هذا إنما يصح إذا كان "الدخول" من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه ثم معناه حيثئذ، وبعض ما استدلل به الشيخ على كون "الدخول" لازما أن الدخول ضد الخروج وهو لازم، وكون أحد الضدين لازما يستلزم لزوم الضد الآخر.

أقول: لا يقال: إذا كان الدخول متعديا بحرف الجر لا بنفسه فلم لا يجوز أن يكون مراد المصنف من قوله: "وما بعد دخلت على الأصح" أنه حمل عليه "ما بعد دخلت" عند عدم كونه متعديا بحرف الجر، فيكون حيثئذ لازما، فيطلب المفعول فيه؛ لأنه ثم معناه، فلا يرد حيثئذ ما ذكره قدس سره؛ لأننا نقول: قوله: "على الأصح" حيثئذ ليس على ما ينبغي؛ لأن بعض النحاة ذهب إلى أنه مفعول به، فإذا كان لازما لا معنى لذهاب بعض النحاة إليه، فلعلم أن الكلام في كون "الدخول" متعديا، فلا يرد حيثئذ أن ما ذكره الشارح إنما يصح إذا كان "الدخول" من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه ثم معناه حيثئذ، أو يقال: إذا كان "ما بعد دخلت" مفعولا فيه على الأصح، فيكون "الدخول" متعديا قطعاً بحرف الجر الذي في المفعول فيه، فلا يحتمل أن يكون لازما أصلا. **كما إذا قلت إلخ:** فيكون المفعول فيه هو "البلد" لا "الدار"؛ لأن الفعل تم بـ"الدار" فبعد ذلك يطلب المفعول فيه.

فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، ومما يؤيد ذلك أن كل فعل<sup>(١)</sup> ينسب إلى مكان خاصّ بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره، فإنه إذا قلت: ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: ضربت زيدا في الدار، كذلك يصح أن تقول: ضربته في البلد، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛.....  
أو المحلة

**فالظاهر أنه:** وليس أن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، بل معناه يتم بالمفعول به.  
**أن كل فعل إلخ:** أي المعتبر في المفعول فيه ذلك، فإنك إذا قلت: "ضربت زيدا في البلد"، فإن "البلد" شامل لـ"الدار" أو غيرها، ونسبة "الدخول" إلى "الدار" في "دخلت الدار" ليست كذلك، ولا يخفى أن العبارة المشهورة هي: "يؤيده" أو "ما يؤيده"، فقال الشارح: "ومما يؤيد ذلك" إشارة إلى أن له مؤيدات أخر غير ما ذكره؛ لأن "من" للتبعض كما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْفُونَ﴾ (البقرة: ٣).

(١) حاصل ما ذكره: أن المذكور، وهو أن الفعل إذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه أو في جميع أجزائه يصح أن يقال: إنه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص، يجري في جميع الأفعال بالقياس إلى جميع أمكنة خاصة وقعت فيها، فلو كانت نسبة الدخول في الدار نسبة الوقوع فيه لصح النسبة إلى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد لكنها لم يصح فعلم أن نسبته إلى "الدار" ليست نسبة الوقوع فيه.

وهذا التقرير ظهر أن ما قيل - القائل مولانا عصام - على قوله: "يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره": إن هذا لا يصح على كليته؛ إذ يصح أن يقال: جلست في جميع أحرار البيت ولا يصح جلست في جميع أجزاء الدار أو الخلة أو البلد ليس بشيء إذ المذكور يقتضي أن ينسب الفعل إلى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام. وهذا صحيح لا غبار عليه، وما ذكره ليس من مقتضيات المذكور حتى ينتقض بالتخلف فيما ذكره؛ إذ جميع أجزاء البيت بعض الدار أو المحلة أو البلد، ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد واحد من أجزاء العام، فما يقتضيه المذكور صحيح، وما ليس بصحيح ليس بمقتضاه. (جمال)

## فإنه إذا قال الداخل في البلد: دخلت الدار، لا يصح أن يقول: دخلت البلد،.....

**فإنه إذا قال إلخ:** أي من هو لا يكون خارجا عن البلد، بل يكون مقيما فيه لا يصح أن يقول: "دخلت البلد"؛ لأنه داخل فيه حين أن يقول: "دخلت الدار"؛ فإنما يصح أن يقول: "دخلت البلد" إذا كان خارجا عن البلد. قال مولانا عص على قوله: "إن كل فعل نسب إلى مكان إلخ" بأن هذا باطل؛ لأنه يصح أن يقال: ضربت زيدا في جميع أجزاء البيت أو جلست في جميع أجزائه، ولا يصح أن يقال: ضربت زيدا أو جلست في جميع أجزاء البلد؛ لأنه كذب. أقول: يمكن الجواب عنه بأنه وإن لم يصح أن ينسب إلى العام هذا المخصوص، ولكن يصح أن ينسب إليه بأن يقال: ضربت زيدا في البلد حين ضربه في أجزاء البيت؛ فإنه يصدق حينئذ عليه قوله: "أن كل فعل نسب إلى مكان خاص إلخ"؛ فإنه لم يقل: أن ينسب إلى جميع أجزاء مكان شامل له ولغيره. ثم اعترض الفاضل المذكور على قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛ فإنه إذا إلخ" بأنه أيضا باطل؛ لأن الداخل في البلد يصح أن يقول: دخلت الباب والدهليز والدار، مع أن الدهليز أعم من الباب، والدار أعم من الدهليز، وإذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد "دخلت".

أقول: معنى قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلخ" أن فعل الدخول في قوله: "دخلت الدار" بالنسبة إلى الدار ليس كذلك كلية؛ لأن قوله: "أن كل فعل نسب إلى مكان خاص إلخ" معمول على الكلية، فهذا لا ينافي أن يكون فعل الدخول بالنسبة إلى الباب والدهليز كذلك، والحاصل: أنه لا يصح أن يقول: "دخلت في الدار" أي لا يصح نسبته بهذا العام وإن صح نسبته ببعض العام، قال بعض المحشين على قوله: "ومما يؤيد ذلك أن كل فعل نسب إلخ"؛ هذا لو صح لزم أن لا يكون "البلد" في قولنا: "دخلت الدار في البلد" مفعولا فيه، واللازم باطل فكذا الملزوم، وبيان الملازمة أن كل فعل نسب إلى مكان خاص يوقوعه - فيه أي بسبب وقوعه فيه - يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره؛ فإنه إذا قلت: "ضربت زيدا في الدار" التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن يقول: "ضربت زيدا في الدار" كذلك يصح أن يقول: "ضربت في البلد"، وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك؛ فإنه إذا قال الداخل في الإقليم: دخلت في البلد، لا يصح أن يقول: دخلت في الإقليم، فنسبة "الدخول" إلى البلد ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت فيها، فلا يكون البلد مفعولا فيه.

أقول: إن البلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" مفعول فيه بلا ريب؛ لأن الفعل يطلب المفعول فيه بعد تمام معناه بالدار، وأيضا يصدق عليه "أن كل فعل نسب إلى مكان خاص إلخ"؛ لأنه يصح أن يقال: دخلت الدار في الإقليم الفلاني وإن كان داخلا في الإقليم ومقيما فيه، وما ذكره المحشي المذكور في بيان الملازمة بقوله: "وبيان الملازمة أن كل فعل نسب إلخ" لا ينتقض بكذب الملازمة المذكورة؛ لأن قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك" مجتبع؛ لأن فعل الدخول بالنسبة إليه كذلك في المثال المذكور، وهو قولنا: دخلت الدار في البلد كما عرفت. =

فنسبة "الدخول" إلى "الدار" ليست كنسبة الأفعال إلى أمكتتها التي فُعِلَتْ فيها، فلا تكون "الدار" مفعولا فيه، بل مفعولا به، وقيل: معناه على الاستعمال الأصح، فيكون إشارة إلى أن استعمال "دخلتُ" مع "في" نحو: "دخلت في الدار" صحيح، لكن الأصح استعماله بدون "في"، ونقل عن سيبويه أن استعماله بـ"في" شاذ،.....

= وأما "البلد" في قولنا: "دخلت البلد" مفعول به لا مفعول فيه، فلو قال الداخل في الإقليم: "دخلت في البلد" ولم يقل: "دخلت في الإقليم" لعدم صحتها لا بأس به، نعم لو قيل: "دخلت البلد في الإقليم الغلاتي" يكون قولنا: "في الإقليم" مفعولا فيه، فالبلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" غير البلد في قولنا: "دخلت البلد في الإقليم"، كما لا يخفى على من له أدق تأمل.

لا يقال في دفع كلام الشارح بأن المراد أن كل فعل نسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره إن لم يمنع مانع، وكون المتكلم داخلا في البلد ومقيما فيه مانع من أن ينسب إليه؛ لأنه لو لم يكن مقيما فيه يصح أن ينسب إليه؛ لأننا نقول: الداخل في البلد إذا قال: "ضربت زيدا في الدار" يصح أن يقول: ضربته في البلد، فذات المانع موجودة فيه بدون وصف المنع، فحينئذ يصح قوله: "نسبة الدخول إلى الدار ليست إلخ".

**وقيل معناه إلخ:** أي معنى قوله: "على الأصح" هو على الاستعمال الأصح فيكون إلخ، أي فيكون قوله: "على الاستعمال الأصح" إشارة إلى إلخ. **ونقل عن سيبويه إلخ:** وإنما ذكره إشارة إلى أحسنه تفسيره عن تفسير صاحب "التعليل"، وذلك لأنه لما اختار سيبويه شذوذه فهو يدل على أن تفسيره أحسن عن تفسيره؛ لأنه إذا كان استعماله بـ"في" شاذًا فحمله على الأصح ليس على ما ينبغي.

فإذا عرفت ذلك فلا يرد ما يقال من أنه لم لا يجوز أن يحمل قوله: "على الأصح" على الاستعمال الأصح لا على المذهب الأصح، وحينئذ لا يرد ما ذكره الشارح؛ لأن الاستعمال الأصح أن ما بعد "دخلت" بدون "في" كما هو معنى قوله: "على الأصح" حينئذ وإن كان ما بعده مفعولا به لا مفعولا فيه؛ لأن هذا المعنى لا يستدعي أن يكون ما بعده مفعولا فيه، والاستعمال الغير الأصح أن ما بعده مفعول به كما هو الظاهر من الكلام؛ لأننا نقول: لا فرق حينئذ بين قولنا: "على المذهب الأصح" وبين قولنا: "على الاستعمال الأصح"؛ لأنهما متساويان، مراده من إيراد قوله: "ونقل عن سيبويه إلخ" استحكام ما ذكره بقوله: "وهذا محل تأمل، فإن الفعل إلخ".

وينصب أي المفعول فيه **بعامل مضمَر** بلا شريطة التفسير نحو: "يوم الجمعة" في جواب من قال: متى سرت؟ أي سرت يوم الجمعة، **وبعامل مضمَر على** شريطة التفسير نحو: يوم الجمعة صمت فيه، والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به.

**المفعول له هو ما فُعِلَ لأجله** أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده،<sup>(١)</sup> وخرج به سائر المفاعيل مما فُعِلَ مطلقاً أو به أو فيه أو معه **فعل أي** حدث **مذكور أي** ملفوظ حقيقة <sup>بيانية أي فعلاً مطلقاً</sup> مثل ضربت تاديباً <sup>ماني</sup> أو حكماً، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا كما إذا قلت: "تاديباً" في جواب من قال: لِمَ ضربت زيدا؟ فقلوه: "مذكور" احتراز عن مثل: أعجبني التاديب، .....

**بلا شريطة إلخ:** وإنما زاد هذا؛ ليحصل المعطوف عليه لقوله: "وعلى شريطة التفسير".  
**والتفصيل فيه إلخ:** فإنه قد سبق في ما أضمر عامله - وهو المفعول به - احتياز الرفع والنصب، وقد سبق أيضاً يجب نصبه، وما يستوي فيه الأمران، فيختار الرفع في "يوم الجمعة صمت فيه"، ويختار النصب في "أيوم الجمعة صمت فيه" وإذا يوم الجمعة سرت فيه"، ومثال ليس المفسر بالصفة نحو: كل يوم صمت فيه في الصيف، ومثال ما يستوي فيه الأمران نحو: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه أي معه، ومثال ما يجب نصبه نحو: إن يوم الجمعة سرت فيه. **المفعول له:** أي هذا بيان المفعول له، فالمبتدأ محذوف، أو هو مبتدأ والخبر محذوف أي منه المفعول له، أو هو مبتدأ وما بعده خبره، وهو ضمير الفصل، والضمير في "له" راجع إلى الألف واللام، و"له" مفعول ما لم يسم فاعله، فيكون في محل الرفع. **هو ما فعل:** أي اسم ما فعل، وقد مر تفصيله في المفعول فيه. فوله: "مما فعل مطلقاً" أي مما فعل فعلاً مطلقاً أو به إلخ. **أي حدث مذكور:** وإسناد التلغظ إلى الحدث مجاز، وهو باعتبار داله، وذلك لشدة الاتصال بين الدال والمذلول، فالمراد من الفعل المذكور ههنا هو المصدر، لا الفعل الاصطلاحي.

**احتراز عن إلخ:** أي احتراز عن التاديب الذي في "أعجبني التاديب"؛ لأن فعله ليس بمذكور، وهو الضرب الذي فعله لقصد تحصيل التاديب، وفيه نظراً لأن التاديب يخرج به إذا جعل من القسم الأول من المفعول له، وأما إذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به؛ لأن فعله، وهو "أعجب" مذكور؛ فإن وجود التاديب في زيد مثلاً سبب لوقوع التعجب، وإن قلت: المراد أنه أي المفعول له ما فعل لأجله فعل فاعل مذكور، وحينئذ لا بد أن يكون =

(١) المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل، وينقسم إلى قسمين، أحدهما: علة غائية للفعل كالتاديب للضرب، والثاني: ما ليس كذلك كالجبن للعودة، والقسم الأول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له، والقسم الثاني: أن يكون بحسب وجوده علة للفعل، فيصح حينئذ ما ذكره الشارح. (عت)



فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه، وهو أي الفعل الذي فُعِلَ لأجله مذكور في الجملة كما في "ضربت زيدا"؟ قلنا: المراد مذكور معه، فإن قلت: هو مذكور معه كما في "ضربته تأديبا"، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو: "أعجبني التأديب" الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيرادُه معه للعمل فيه، .....

= المفعول له غير الفاعل، فخرج التأديب في "أعجبني التأديب"، قلت: حينئذ يلزم استدراك قوله: "مذكور"؛ لأن التأديب في "أعجبني التأديب" خارج بدونه، فالجواب عن أصل الشبهة: أن "التأديب" في المثال المذكور إذا جعل من القسم الثاني من المفعول له أيضا خارج بقوله: "مذكور"، وذلك لأن التعجب لا يكون إلا بعد حصول التأديب، ووجوده وحصوله لا يكون إلا بالضرب أو الشتم أو غيرهما، فلا يكون حينئذ فعله مذكورا. **في الجملة:** أي في تركيب من التراكيب. **كما في إلخ:** لأنه فُعِلَ لقصد تحصيله فعلٌ مذكورٌ، وهو "ضربت". **مذكور معه:** أي مع ذلك الاسم، وهو التأديب، وفي المثال المذكور ليس كذلك. **قلنا المراد إلخ:** هذا جواب على تقدير التسليم أي لا نسلم أن يكون هو - أي هذا الاسم - مذكور معه فيه؛ لأن التأديب المنكر غير التأديب المعروف، ولو سلم فنقول: المراد إلخ، فحينئذ لا يرد ما قيل: لا نسلم أن يكون الفعل مذكورا معه في "ضربت تأديبا"؛ لأن التأديب المنكر غير التأديب المعروف. **ويرد حينئذ إلخ:** لأن فعله مذكور معه في التركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه وإن كان مؤخرا، وإن قلت: المراد أن يكون مذكورا معه ومقدما عليه أيضا، قلنا: هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ومقدم عليه أيضا في قولنا: "ضربت زيدا" أو "أعجبني التأديب"، مع أن التأديب ليس بمفعول له، بل هو فاعل لـ "أعجبني".

**إلا أن يراد إلخ:** واعترض بأنه يصدق في "ضربته تأديبا" أنه مذكور معه في التركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه للعمل فيه أيضا، والقول بـ "أن التأديب المنكر غير التأديب المعروف" ليس بشيء؛ لأنه لو كان جوابا بهو جواب عن أصل الشبهة، فالشارح لم يلتفت إليه؛ لأن مراده مذكور معه للبحث، وإلا فهذا الاعتراض خارج بقيد الحثية كما سبق في المفعول فيه، ففي "أعجبني التأديب" يصدق عليه أنه فُعِلَ لأجله فعل مذكور في الجملة، لكن لا من حيث إنه فُعِلَ لأجله فعل مذكور في الجملة، بل من حيث إنه أُسندَ قوله: "أعجبني" فيه.

أقول: على ما بينا كلامه بأن قوله: "قلنا: المراد إلخ" جواب على تقدير التسليم، فأيراد الاعتراض المذكور ههنا مما لا طائل تحته كما لا يخفى، لا يقال: القيد للعمل فيه يخرج المفعول له الجور نحو: جئتلك للسمن؛ لأن العامل في الجور هو الجار لا الفعل؛ لأننا نقول: التحقيق أن العامل في الجور هو الفعل أيضا، وأنه منصوب محلا، كما يكون العامل في المفعول فيه الجور بـ "في" هو الفعل، وهو أيضا منصوب محلا.

**مثل: ضربته تأديبا** مثال لما **فُعِلَ** لقصد تحصيله **فِعْلٌ**، وهو **الضرب**؛ فإن **التأديب** إنما يحصل **بالضرب** ويترتب عليه،<sup>(١)</sup> وقعدت عن الحرب **جينا** مثال لما **فُعِلَ** بسبب وجوده **فِعْلٌ**، وهو **القعود**؛ فإن **القعود** إنما وقع بسبب **الجبن**، .....

**مثل ضربته:** واعلم أن المفعول له علة غاية للفعل أي سبب لفعل الفاعل، والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج كالمثال المذكور، وقد لا يكون نحو: قعدت عن الحرب جينا؛ فإن القعود ليس سببا للحين في الخارج. **إنما يحصل بالضرب:** أي بسببه، والفعل علة للمفعول له بخلاف المفعول له، فلا يرد ما يقال: إذا كان الضرب علة للتأديب وبالعكس أيضا، فيلزم أن يكون مقديما على التأديب ومتأخرا عنه أيضا بالوجوب؛ لأن العلة متقدمة على المعلول بالوجوب، وفيه بحث بأن السبب غير المسبب، فيلزم أن يكون التأديب غير الضرب مع أنه عينه بحسب الذات؛ فإن الضرب هو التأديب. وأجاب عنه محمد المحشي مولانا عبيد بأن المراد من التأديب هو لازمه، وهو التأديب؛ فإنه صفة المضروب، بخلاف التأديب؛ فإنه صفة للضارب، فيكون التأديب غير الضرب. قال مولانا عبيد: يلزم على تقدير هذا الجواب: أن يكون المفعول له هو "التأديب"، مع أنه ليس كذلك، فلا يقال: "ضربت تأديبا" بالنصب بالاتفاق، فالجواب منع أن التأديب عين الضرب، بل هو إحداث التأديب، والضرب سبب الإحداث ووسيلته. أقول: التأديب يكون مفعولا له إذا كان مستعملا باللام مثل: ضربته للتأديب، نعم لا يقع التأديب مفعولا له إذا كان بدون اللام، فلا يصح أن يقال: ضربته تأديبا، وكونه مفعولا له لا يوجب كونه بدون اللام؛ لعدم وجود شرط حذفها، وهو قوله: "وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا إلخ"؛ لأن الفعل قائم بالمتكلم والتأديب قائم بالمضروب، ويمكن تقرير الشبهة المذكورة على وجه آخر أحسن وأفيد من الوجوه المذكورة بأنه لا يجوز أن يكون التأديب في قولك: "ضربته تأديبا" هو الباعث لإقدام الفاعل على الفعل، مع أنك عرفت أنه غاية للفعل؛ لأن التأديب عين الضرب؛ لأنه لم يصدر ههنا عن المتكلم حدثان، أحدهما: الضرب، والثاني: التأديب، بل الصادر عنه حدث واحد، فلا يجوز أن يكون الشيء علة لنفسه.

والجواب: أن العلة في الحقيقة هي أثر "التأديب"، وهو التأديب، إلا أنه لم يصرح، أو نقول: إن المضاف محذوف تقديره: إرادة تأديب، ويمكن تقريره بعبارة أخرى أيضا بأننا نقول: المفعول له في "ضربته تأديبا" سبب الضرب، فلا يكون مسببا له؛ لأن الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا معا، والجواب: أنه لم لا يجوز أن يكون سببا ومسببا باعتبارين، وههنا كذلك؛ لأن "التأديب" ليس علة لوجود الضرب، بل علة الإقدام عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود "التأديب"، ووجود التأديب مسبب، وتصوره في الذهن سبب الإقدام، فقد تغيرا الجهتان.

(١) فإن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه، مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما تضمنه التأديب أعني التأديب. (عبد الغفور)

والقائل<sup>(١)</sup> بكون المفعول له معمولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق **يُخَالَفُ**  
متدا  
خلافاً ظاهراً للزجاج<sup>(٢)</sup>.....

**يُخَالَفُ** **خِلَافاً** **إِلْخ**: وإنما قدر متعلق الظرف من الأفعال الخاصة، وهو قوله: "ظاهرًا" ولم يقدر من الأفعال العامة كالحاصل والثابت والكائن، مع أن الشارح في مثل هذه المواضع جعل متعلقه من الأفعال العامة؛ تنسيها إلى ظهور هذا الخلاف الذي وقع من الزجاج. بمعنى أنه ظاهر لا حفاء فيه؛ لأن من البين أن معنى "ضربته تأديباً" هو أدبته بالضرب تأديباً؛ لأن الضرب والتأديب متحدان ذاتاً أو معنى، أن هذا الخلاف ظاهري لا حقيقته له؛ فإن إطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت أن الضرب والتأديب متحدان ذاتاً، "ورد قول الزجاج إلخ" يشعر به وما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا فائدة لقوله: "ظاهرًا"، على أن الفائدة التي تحصل من الأفعال العامة - وهي ربط الكلام وصحة حاصله - حاصلة من قوله: "ظاهرًا".

ثم قال مولانا المذكور: والأظهر أن يقدر: يُخَالَفُ الزجاجُ هذا القائلُ خلافًا؛ لأن قول النحاة أصل، والخلاف إنما وقع منه. وحاصل كلامه مع ما يتعلق به: أن القائل في قوله: "والقائل بكون المفعول له إلخ" عبارة عن القوم، فيكون في قوله: "يُخَالَفُ" ضمير الفاعل راجعاً إلى القائل، وقوله: "خلافًا" مفعول مطلق، وقوله: "ظاهرًا" صفة، فيلزم من ذلك أن القوم حالقوا الزجاج، فيلزم أن يكون كلام الزجاج أصلاً وكلام القوم فرعاً، مع أن الأمر بالعكس، فالمناسب إسناد المخالفة إلى الزجاج، ههنا لا إلى القوم، كما سبق في قوله: "خلافاً للقراء".

أقول: ما ذكره مولانا المذكور إنما يرد إذا كان قوله: "يُخَالَفُ" على صيغة المعلوم، وأما إذا كان على صيغة المجهول فلا؛ لأن القائل حينئذ يكون مخالفاً - باسم المفعول - والزجاج يكون مخالفاً - باسم الفاعل - على أنه لا يجوز إيراد الفعل المعلوم قبل قوله: "خلافاً للزجاج"؛ لأن الفاعل هو الزجاج، فيلزم حينئذ استدراك قوله: "الزجاج"، وأيضاً ما ذكره الفاضل المذكور من أن تقديره: "يُخَالَفُ الزجاجُ هذا القائلُ خلافًا" مما لا يَحْتَمِلُهُ عبارة المصنف، على أنه يستلزم زيادة اللام في قوله: "للزجاج" والحمل على زيادة اللام بعيد.

(١) تمهيد لربط قول المصنف: "خلافاً للزجاج" وقوله: "والقائل مبتدأ"، وقوله: "يُخَالَفُ" على صيغة المبني للمفعول حيرة، فيفيد نسبة الخلاف إلى الزجاج، ولعل من قال: إن فيه إسناد المخالفة إلى الجمهور - وهو غير مناسب - قرأه بصيغة المبني للفاعل. (حق)

(٢) [والأظهر إسناد المخالفة إلى الزجاج] مذهبه أن ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق؛ لأن الفعل بيان له، فكان التأديب بحمل والضرب مبين، فكأنه قيل: أدبت بالضرب تأديباً، فيصح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت ضرباً، فالزجاج لم يقدر عامل التأديب حتى يلزم خلاف الأصل، لكنه تكلف؛ لأن التأديب في قولك: "ضربت للتأديب" ليس بيان الضرب، فهي "ضربته تأديباً" لذلك؛ لعدم تفاوت المعنى، وأيضاً لا يطرد في قولك: "قعدت عن الحرب حيناً". (عت)

**فإنه أي المفعول له عنده أي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله، فالمعنى عنده في**  
**المثاليين المذكورين: أدبته بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جبنا، أو**  
**ضربته ضرباً تأديباً وقعدت قعوداً جبناً، .....**

**من غير إلخ:** أي مغاير للفظ فعله، ولكنهما متحدان بحسب المعنى، كما سبق مثل ذلك في قوله: "وقد يكون  
 بغير لفظه". **فالمعنى عنده إلخ:** أي التغاير بحسب المعنى منتفٍ بينهما، بل معناهما متحدان، فلا يرد ما قيل: إذا  
 كان "تأديبا" مصدرا من غير لفظ فعله، فإذا قيل: أدبته بالضرب تأديبا، فيكون المفعول المطلق حينئذ موافقا للفظ  
 فعله، ويمكن أن يقال: هذا الإيراد مدفوع بذكر المعنى في قوله: "فالمعنى عنده إلخ" أي معنى التركيب هذا، لا أن  
 التركيب المذكور مجعول من لفظ إلى لفظ آخر حتى يرد ما ذكر.

**أدبته بالضرب إلخ:** فإن معنى الضرب والتأديب واحد بالذات. **وحنت إلخ:** وإن قلت: قوله: "جبنا" كما  
 يكون مغايرا للفظ فعله كذلك مغايرا له بحسب المعنى؛ فإن معنى القعود غير معنى الجبن، مع أنه لا بد من اتحاد  
 المعنى بينهما، قلنا: المراد من الجبن أثره، وهو القعود؛ لأن من حصل فيه الجبن فهو يقعد وإن لم يقعد في بعض  
 الأزمان، والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب، لا القعود الحقيقي، ويحتمل أن يراد منه المعنى الأعم.

**أو ضربته إلخ:** أي ضربته هذا النوع من الضرب، وهو الضرب الذي للتأديب، وقعدت هذا النوع من القعود،  
 فيكون مفعولا مطلقا نوعيا، قال مجد المحشي مولانا عبد: إن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاق  
 المصدر على المذكور لثباته عن المحذوف، كما في: "ضربته سوطا" أي ضرب سوطا، فالقول بأنه على هذا  
 التقدير مصدر من غير لفظ فعله، لا يخلو عن شيء. أقول: مراد الشارح أن إضافة الضرب إلى التأديب بيانية،  
 فيكون الضرب عين التأديب بحسب الذات، فإذا كان عينه بالذات فمن قال: ضربته، فكأنه قال: ضربته ضربا أو  
 أدبته تأديبا، فيكون المفعول المطلق تأكيدا لحقيقة، ألا ترى أن ما ناب مناب الشيء لا بد أن يكون مغايرا له  
 بحسب الذات لا عينه بحسب الذات.

وإن قلت: هذا لا يصح في قولنا: قعدت قعودا جبنا؛ لأن القعود ليس عين الجبن؛ لتغايرهما بحسب المعنى، قلت:  
 قد عرفت أن المراد من الجبن هو أثره، وهو القعود المقتيد بالجبن، وإن قلت: إن إضافة الضرب إلى التأديب  
 وكذلك إضافة القعود إلى الجبن من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، فكيف يصح أن يكون أحدهما عين الآخر  
 بالذات؛ لأن السبب لا يكون عين المسبب وبالعكس؟ قلت: لما عرفت السببية بينهما لا يتوجه ما ذكرت، كما  
 لا يخفى على المتأمل.

ورد قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته، ألا ترى أن صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى "جاء زيد راكباً" جاء زيد وقت الركوب من غير أن يخرج عن حقيقته، و**شرط نصبه أي شرط انتصاب المفعول له**، لا شرط كون.....

**ورد قول الزجاج إلخ:** أي صحة كون أحد النوعين مؤولاً وراجعاً إلى نوع آخر لا يوجب أن يكون النوع الأول داخلًا في النوع الثاني، ولم يكن للنوع الأول اسم؛ فإن الحال مؤول إلى الظرف أي المفعول فيه، مع أن هذا التأويل لا يخرج عن حقيقته، ولا يدخلها في حقيقة الظرف أي المفعول فيه؛ فإن الحال أيضاً منصوب على حدة من المنصوبات قال مولانا عيسى: إن هذا التردد إنما يتوجه على اللزاج إذا كان مقصوده من كلامه تأويل المفعول له وإرجاعه إلى المفعول المطلق، وهو في حيز المنع، بل مراده أن معنى "ضربته تأديباً" أدبته بالضرب تأديباً، لا أنه مؤول إليه. أقول: كلام الشارح في الحقيقة ترديد، ولكن ترك أحد شقي التردد؛ لظهوره، فالخاصل: أن مراد الزجاج من كلامه: إما أن معنى "ضربته تأديباً" أدبته بالضرب تأديباً، وإما أن معناه أنه مؤول إليه، وإن كان الأول فهو ممنوع، والسند فيه عدم بقاء العيبة على ما ذكره الزجاج؛ لعدم بقاء العلية في قوله: "أدبته بالضرب تأديباً"، وإلا لما كان الاتحاد في المعنى بينهما.

لا يقال: عدم بقاء العلية بينهما غير مضر عند الزجاج؛ لأنه مصدر عنده؛ لأننا نقول: مذهب الزجاج أي ذهابه إلى شيء لا يطل مذهب القوم، نعم، ثبت بطلان مذهب القوم بدليل أقامه الزجاج به، وههنا ليس كذلك، فلا بد من إبقاء العلية عند القوم، فتأمل. وإن كان الثاني كما هو الظاهر فيتوجه عليه قوله: "ورد قول الزجاج بأن صحة إلخ" وكيف كان معناه كذلك عند من قال: إن المفهوم منه عند العرب العلية، وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية، وأيضاً القول بأن معنى "ضربته تأديباً" هو أدبته تأديباً ليس إلا التأويل المذكور، ألا ترى أن معنى "جاءني زيد راكباً" جاء زيد وقت الركوب مع صحة اسم التأويل عليه، ورد المصنف قول الزجاج أيضاً بأن معنى "ضربته تأديباً" ضربته للتأديب اتفاقاً، وقولك: "للتأديب" ليس بمفعول مطلق، فكذلك التأديب الذي بمعناه.

**أي شرط انتصاب إلخ:** من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وإنما احتار؛ لأن معنى قوله: "وشرط نصبه تقدير اللام" هو شرط جعله منصوباً بتقدير اللام، بالإضافة من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، فمعر النصيب بالانتصاب الذي هو اللازم لا المتعدي، وأشار إلى أنه لا دخل لجعل التكملة له منصوباً، فاختار ذكر الملزوم وإرادة اللام؛ لأن الانتصاب لازم لجعله منصوباً. **لا شرط كون إلخ:** لأن ما هو باللام أيضاً مفعول له كما بين بقوله: "فالسمن والإكرام إلخ"، ثم إن إضافة الإكرام إلى الكاف إضافة المصدر إلى المفعول أي إكرام لك لأجل أنك زائر لي، فإيراد الزائر إشارة إلى علة الإكرام.

الاسم مفعولا له، فالسمن والإكرام في قولك: "جتتك للسمن ولاكرامك الزائر" <sup>مبتدا</sup> عنده مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: "إن شرط <sup>عند المصنف خير</sup> نصبه تقدير في"، وهذا أيضا خلاف اصطلاح القوم <sup>(١)</sup> **تقدير اللام** لأنها إذا ظهرت لزم الجر. وخص اللام بالذكر؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها من "من" أو الباء أو "في" مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿حَاشِعًا مِّنْ مُّصَدِّعًا مِّنْ حَاشِيَةِ اللَّهِ﴾ <sup>(٢)</sup> **الحشر: (٢١)** .....

**تقدير اللام:** لأنها لو لم تكن مقدرة لم يفهم معنى العلية. **لزم الجر:** أي لزم الجر اللفظي فيما صلح له، والجر التقديري والحلي فيما صلح لهما، فلا برد ما قيل: إن أراد به لزوم الجر اللفظي فهو ممنوع، وإن أراد به أنه لزم الجر في الجملة، أي أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا، فلا يتم التقريب.

**وخص اللام بالجر:** مع أن الباء و"في" و"من" أيضا من دواخل المفعول له؛ لأنها أيضا للتعليل، قال مولانا عصف: إن الشارح غفل من أن يقول هذا الكلام في المفعول فيه؛ لأن الباء أيضا من دواخل المفعول فيه، مثل: جلست بالمسجد. أقول: إنما لم يتعرض إليه في المفعول فيه لقلته؛ فإنه لا يكون غير الباء بمعنى "في" في المفعول فيه؛ فإن كون غير الباء بمعنى "في" غير مشهور، وأما اللام ههنا يكون بمعناها أمور كثيرة كما ذكره، فلذا تعرض إليه، على أن خلاصة هذا الدليل جارية فيه، فكأنه ترك لاشتراك الدليل بأن نقول: الغالب في الظرفية هو كلمة "في"، فلا يقدر غيرها؛ لأنه لو قدر غيرها يتبادر الذهن إليها بحكم غلبتها في الظرفية.

**فلا يقدر غيرها:** لأنه لو قدر غير اللام يتبادر الذهن إلى تقدير اللام؛ لما ذكر من أنها الغالب في تعليلات الأفعال، وبعبارة أخرى بأن كثرة استعمال اللام في تعليلات الأفعال تدل على بقاء اللام في النية، بخلاف تقدير غيرها؛ لعدم كون شيء يدل على بقاء غيرها في النية. **حاشعا بالجر:** أي ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ حَاشِعًا﴾ والخاشع بالفارسية: وكرهون شومده، والمتصدع: پراگنده شومده، والخشية: الخوف.

(١) فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط، فحده عندهم: هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شارك في الفاعل والزمان. (عل)

(٢) ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ حَاشِعًا مُّصَدِّعًا مِّنْ حَاشِيَةِ اللَّهِ﴾، أي لو أنزل هذا القرآن على جبل ليخشع وينشق؛ لأجل خشية الله مع صلابته، ولكن قلوبهم أقسى منه حيث لم تخشع، ونحو: ﴿مِمَّا حَقَّبَتْ غُلُبَهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> **أغرقوا: (ج. ٢٥).** (حل ج)

وقوله تعالى: ﴿فَظْلَمَ﴾<sup>(١)</sup> مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا ﴿وَقَوْلُهُ﴾: ﴿إِنْ امْرَأَةٌ دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي لأجلها. ولما كان<sup>(٣)</sup> تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، وكان الأصل إبقاءها في اللفظ والنية، فلا حاجة في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما يكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال: **وإنما يجوز حذفها ولم يكتف.....**

**فظلم** إلخ. معناه بالفارسية: ليس بسبب ظلمي كصادر شده است از ان بماتقی، كمرآمده اند ودين يهود، حرام كرده ایما.

**فلا حاجة إلخ:** لأنه يوافق الأصل، بخلاف الحذف من اللفظ.

**ولم يكتف إلخ:** بأن لم يقل: "وإنما يجوز" بدون ذكر قوله: "حذفها"؛ لأنه يتوهم أن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية معاً مشروطان بهذا الشرط؛ لأنه حينئذ يكون الضمير في "يجوز" راجعاً إلى "تقدير اللام"، وقد عرفت أن تقدير اللام عبارة عن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية، والإبقاء في النية لا يحتاج إلى شرط؛ لأنه يوافق الأصل، فلما قال: "وإنما يجوز حذفها" لم يتوهم ذلك؛ لأن المراد من الحذف حينئذ هو الحذف من اللفظ فقط، كما عرفت أن التقدير عبارة عن الشبهين، أحدهما: الحذف من اللفظ، والآخر: الإبقاء في النية، فلما صرح بذكر الحذف، فالمراد هو الحذف من اللفظ فقط، وقيل: إنما وضع المظهر موضع المضمرة إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير بأن كليهما الحذف من اللفظ والإبقاء في النية، وقد بفرق بينهما بأن التقدير هو الترك من اللفظ مع الإبقاء في النية، والحذف هو الترك من اللفظ والنية.

(١) تعليل "حرمنا" أي بسبب ظلم عظيم على أنفسهم تحريمهم على أنفسهم الطيبات، "من الذين هادوا" أي صاروا يهوداً "حرمنا عليهم طيبات" من لحم البعير ولبنه وشحم النحر والعجم؛ فإن المطاعم كلها حلال لبني إسرائيل قبل الثورة سوى الخنزير والملبة والدم، فحرموا الطيبات على أنفسهم، فأنزل الثورة على وفقه عقوبة لهم. (حل ش.)

(٢) أي في هرة حبستها حتى ماتت من الجوع فلم تكن تطعمها ولا ترسلها فتأكل من خشاش الأرض، وهي حشراتا والعصا فيروخوها، وفيه الإشعار إلى تحريم جسس الهرة وإهلاكها جوعاً، وأن نفقة الحيوان المملوك وما في حكمه واجب. ومه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (يوسف: ٣٢) أي بسببه. (حل ع.)

(٣) يعني لما قال المصنف: "وشرط نصبه تقدير اللام"، فإذا أريد بيان اشتراط تقدير اللام بالأمور المذكورة فالظاهر أن يقال: "وإنما يقدر إذا كان إلخ"، أو يقال: "وإنما يجوز" بإرجاع الضمير إلى "تقدير اللام"، فلا بد لترك الظاهر من نكتة، وبينما أن تقدير اللام عبارة عن أمرين، أحدهما: الإبقاء في النية، وثانيهما: الحذف عن اللفظ، والأول لا يحتاج إلى شرط، والثاني يحتاج إليه. (عت)

بإرجاع ضمير الفاعل إلى "تقدير اللام"، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها إذا كان المفعول له **فعلا** احتراز عما إذا كان عينا نحو: جئتكَ للسمن **لفاعل الفعل المعلن به** أي التحذ فاعله وفاعل عامله، احتراز عما إذا كان فعلا لغيره نحو: جئتكَ لمجيئك إياي ومقارنا له أي للفعل المذكور **في الوجود** بأن يتحد زمان وجودهما نحو: ضربته تأديبا؛ إذ زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار، .....

**عما إذا كان عينا:** الأولى أن يقال: "عما كان ليس بفعل" حتى يتناول الأعراض، مثل: جئتكَ للعلم أو للسواد؛ لعدم إطلاق العين عليهما عرفا، إلا أنه أراد من العين ما ليس بفعل. **المعلن به:** والضمير في "به" راجع إلى المفعول له، والضمير المستتر في "المعلن" راجع إلى الفعل.

**اتحد فاعله إلخ:** أشار به إلى أن الأخصر والأوضح في العبارة هذا، لا ما ذكره المصنف. ولقائل أن يقول: هذا يشكل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (البقرة: ٢٥٨)؛ فإن قوله: "أن آتاه الله الملك" مفعول له حذف لاه، مع أن اتحاد الفاعل غير متحقق فيه؛ لأن فاعل الفعل هو النمرود، وفاعل المفعول له هو الله تعالى. والجواب: أن حذف اللام عن المفعول جائز عند اتحاد فاعلهما إذا لم يكن المفعول له مصدرا بـ "أن" و"أن"؛ لأن حذف حرف الجر منهما قياس، وقد كنت في بلدة بخارى وجاء بعض من الطلبة من بلدة سمرقند، وقال هذه الشبهة علي وقلت هذا الجواب عليه، ثم رأيت هذا الجواب في بعض التفاسير.

**إذ لا مغايرة بينهما:** أي بين زمان الضرب وزمان التأديب، أو بين الضرب والتأديب، أما الأول فلائنه لا يكون المغايرة بين الزمانين؛ لعدم التغاير بين المضاف إليه هما، وهو الضرب والتأديب، وعدم التغاير بين المضاف إليه يستلزم عدم التغاير بين المضاف، وأما الثاني فلائهما إذا لم يكونا متغايرين فلم يكونا متغايرين بحسب الزمان أيضا؛ لأن اتحاد المضاف إليه يستلزم اتحاد المضاف. قال مولانا عصف: العبارة الواضحة الموجزة أن يقال: وإنما جاز حذفها إذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما. أقول: إن قال: إذا اتحد زمانهما، فلا يدل كلامه على القسمين الآخرين؛ لأئهما فهما من لفظ المقارنة.

**إلا بالاعتبار:** إذ الحدث الصادر عن الفاعل باعتبار أنه هو يسمى ضربا، وباعتبار أنه سبب لاتصاف المضروب بالأخلاق الحسنة يسمى تأديبا، ثم اعلم أن مفهوم الضرب والتأديب متغايران؛ لأن الضرب حدث صدر عن الأعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان، وكان مؤلما للمضروب، والتأديب حدث صدر عن شخص، سواء صدر عن لسانه أو غيره، وكان سببا لاتصاف المفعول بالأخلاق الحسنة، فالتأديب يصدق على الشتم والفضيحة دون الضرب، وأجاز بعضهم عدم المقارنة بالزمان كقوله تعالى في القراءة الشاذة: "هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" بالنصب أي لصديقهم في الدنيا، ولا يخفى أنه يدل على أنه لا يشترط اتحاد الفاعل أيضا.



أو يكون زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو: قعدت عن الحرب جبنا؛ فإن زمان الفعل أعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له أعني الجبن، ونحو: شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين؛ فإن زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب، واحترز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو: أكرمتك اليوم؛ لوعدي بذلك أمس، وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به، بخلاف ما إذا اختل شيء منها.

**المفعول معه** أي الذي فُعل لمصاحبه بأن يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه أو المفعول به في وقوع الفعل عليه، فقوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله، .....

**فإن زمان إلخ:** فإن زمان الجنب مقدم على زمان القعود، ويكون القعود في بعض زمان الجنب. قيل: لا حاجة لتصحيح المثال المذكور إلى زمان الفعل بعض من زمان المفعول له؛ لأن علة القعود هي الجنب الموجود لا الجنب السابق عليه، إلا أن يقال: يعد الجنب أوله وآخره جبنا واحدا، لا أجيانا متعددة.

**هذه الشرائط إلخ:** لأن هذه الشرائط موجودة في المصدر أي المفعول المطلق بالنسبة إلى الفعل، فحينئذ يتعلق المفعول له بالفعل بلا واسطة شيء تعلق المصدر به، فالفعل ينصب جزؤه بلا واسطة شيء، بخلاف ما إذا اختل شيء من هذه الشرائط؛ فإنه حينئذ يختل المشاهدة أيضا، كما لا يخفى على المتأمل. **الذي فعل إلخ:** أشار به إلى أن الألف واللام بمعنى "الذي"، والمفعول بمعنى فُعل، وقوله: "بأن يكون إلخ" بيان لقوله: "أي الذي فعل إلخ".

**في صدور الفعل عنه:** أي عن الفاعل، مثل: جئت وزيدا. وقوله: "أو المفعول به" عطف على الفاعل، أي بأن يكون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه، مثل: كفك وزيدا درهم. لا يقال: صفة الصدور لا تلائم بقولنا: استوى الماء والخشبة؛ لأن الاستواء لم يصدر من الماء؛ لأننا نقول: الصدور أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإن الاستواء لا يكون إلا للماء، فكأنه صدر منه، أو يقال: هذا في الحقيقة وجه التسمية، والاطراد غير لازم فيها. ولتقابل أن يقول: قوله: "عنه" في قوله: "في صدور الفعل عنه" مما لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: "في صدور الفعل" وجه المصاحبة، فلا بد أن يكون مشتركا بين المصاحب والمصاحب، كما =

أسند إليه "المفعول" كما أسند إلى الجار والمجرور في "المفعول به وفيه وله"، والضمير المجرور راجع إلى اللام، وَاَعْتَذَرَ عن نصبه بما جَوَّزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة النصب، وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شريف جدا،.....

= يكون وجه الشبه مشتركا بين المشبه والمشبه به، وهذا إما يحصل بترك قوله: "عنه"، وكذلك قوله: "عليه"، فتأمل حتى يظهر لك ما فيه.

**كما أسند إلخ:** وإنما تعرض إلى حاصل تركيبه دون "المفعول به وفيه وله"؛ لأن "به وفيه وله" جار ومجرور، فالضمير عنها مبن، فرفعه محلي قطعاً، بخلاف "مع"؛ فإنه معرب، فنبغي أن يكون مرفوعاً بالفعل المجهول، فهو يحتاج إلى البيان لا غير. **والضمير المجرور:** أي في "معه"؛ لأنه مضاف إليه. **واعتذر إلخ:** دفع دخل بأنه لا بد أن يكون مرفوعاً؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، والمراد أنه اعتذر عن نصبه في أي موضع وقع.

**من إسناد الفعل إلخ:** [أي الأمر الذي النصب لازم له من الإعراب] بيان لـ "ما" في قوله: "بما جَوَّزه" أي اعتذر عن نصبه، وهو أن إسناد الفعل إلى الأمر الذي هو لازم النصب يقتضي رفعه، إلا أنه ترك المصنف له منصوباً؛ جريا على ما هو عليه في الأكثر، وضمير "هو" راجع إلى لازم النصب، والضمير في "عليه" إلى "ما"، وهو عبارة عن النصب، وكونه "عليه" - أي على النصب الذي هو الأكثر - سواء كان على الظرفية أو الحالية، والظاهر أن يكون ههنا على الحالية، فأجري له على هذا النصب الذي هو الأكثر، وإليه يشعر قوله: "مصاحبا له"، وإذا عرفت هذا التفصيل منا فما يخطر ببال بعض الناظرين من أن بين قوله: "لازم النصب" وبين قوله: "في الأكثر" تدافع ليس بشيء، كما لا يخفى على المتأمل فيه بأذن تأمل.

**وإليه ذهب:** أي إلى الاعتذار المذكور ذهب. **على قراءة النصب:** وإنما قال: "على قراءة النصب"؛ لأنه قرئ: "بَيْنَكُمْ" بضم النون أيضاً، ولكنه فاعل سواء كان بضم النون أو بفتحتها. **هذا الرأي إلخ:** أي كون قوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله شريف جدا، أما كونه شريفاً فلموافقة كلام الله تعالى، ولأنه يوافق بقوله: "المفعول به وفيه وله"، قيل: كونه شريفاً جدا؛ لخلوه عن تكلف ضمير راجع إلى المصدر، وإقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل، مع أن أكثر النحاة على أنه لا يجوز أصلاً.

(١) بالفارسية: هر آینه تحقیق که پاره پاره و بخش بخش شد میان شما. (بقا)

وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل:  
في تركيب

وقد حِيلَ<sup>(١)</sup> بين العير والنزوان  
الحمار الوثوب

فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره أي حيل الحيلولة؛ لأن  
"بين" للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل، .....  
لفظ بين

**الوجه:** أي وجه نصب قوله: "معه" أن يجعل قوله: "المفعول معه" من قبيل قوضم: "وقد حيل بين العير" بفتح العين، و"النزوان" بالنون والزاي المعجمة؛ فإن المفعول ما لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع إلى مصدر الفعل هو الحيلولة؛ لأن المصدر يجوز تذكره وتأنيثه، فيكون معنى قوله: "المفعول معه" الذي فُعِلَ فعلٌ، فما وقع موقع الفاعل هو المصدر لا "معه". لا يخفى أنه إذا قيل: "حيل الحيلولة" لا بد أن تجرد الفعل عن معناه بأن كان بمعنى وقع؛ لأنه لا معنى لقوله: حيل الحيلولة، وإن قلنا: إنما يقوم المصدر مقام الفاعل إذا وصف له بشيء، فلا يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ، بل ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ. قلت: لم لا يجوز أن لا يقوم مقامه بدون التوصيف المصدر الحقيقي، والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع إليه، تأمل. قال - قدس سره - في "الحاشية": العير: الحمار الوحشي والأهلي، النزوان: الوثوب، ومنه - قدس سره - في تفسير الوثوب: برجستن.

**لأن بين للزوم إيج:** فعلى هذا المذهب لا يقوم الأمر الذي هو لازم النصب مقام الفاعل، فلم يكن "بين" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ فاعلا عده على قراءة النصب، ولقائل أن يقول: لو قام هو مقامه لا استحالة فيه؛ فإن الجار والجرور مثل: "في الدار" يقع موقعه، كما قال المصنف فيما سبق، وإن لم يكن فالجميع سواء، مع أن "في الدار" أيضا لازم الظرفية مع أمر زائد فيه لم يكن في "بين"، وهو كون حرف الجر على أوله، ويمكن الخواص بأن معناه: أنه لا يقوم مقامه بحيث يقع مفعولا به، ولكن يقع مقامه من حيث المعنى الذي هو باعتبار نفسه؛ =

(١) [من الحيلولة، وهي المنع من الوصلة بين الشيتين] أوله: "أهم بأمر الخير لو أستطيعه" من الطويل، والبيت لصخر بن عمرو، أنشده حين قالت له امرأته، وهو مريض:

حولاً يجرح قد أصابها في حرب لا حي فيرجى ولا ميت فيلقى

فعمد إلى السيف وهم يقتلها، فلم يقدر للضعف، فقال أبيات تمننيا استطاعته لقتلها، والهم: القصد من نصر، صلتها بالباء، ويعني بـ"أمر الخير" قتلها، و"لو" لتمني، وقوله: "حيل" مبني للمفعول، مستند إلى ضمير المصدر، وهو الحيلولة دون "بين" أي وقع الحيلولة، ويمكن أن يكون مرقوعا معنى لا لفظا، كما مر في ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، و"العير" بالفتح: الحمار، وغلب على الوحشي، والنزوان - محركة - الوثوب، وهو مثل يضرب لقوي قد أدركه العجز، فلا يستطيع على ما يريده، والمعنى أقصد قتلها تمننيا استطاعة له، والحال أي قد منعت عنه؛ لعدم الاستطاعة. (حل ع)

فعلٌ هذا يكون معناه: الذي فُعِلَ فعلٌ بمصاحبته، على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميراً راجعاً إلى مصدره، والضمير المجرور للموصول، هو مذكور بعد الواو <sup>في معه</sup> بالإضافة <sup>هو الألف واللام</sup> احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبه معمول فعلٍ اللام متعلق بـ "مذكور" أي يكون ذكره بعد الواو؛ .....

= فإن "الدار" في قولنا: "ضرب في الدار" لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولاً به أي من حيث كونه مضروباً، بل يقع مقامه من حيث كونه مضروباً فيه، وكذلك "بين" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾؛ فإنه أيضاً لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولاً به؛ لعدم صحة معناه حينئذ. وإن قلت: من حوِّز كونه مقام الفاعل كما هو على تقدير الحل الأول؛ فإنه يجوز كونه مفعولاً به مع كونه مقامه، فما ذا وجهه؟ قلت: فإنه يقال له: "المفعول به" مجازاً، فيكون "الدار" و "بينكم" في قولنا: "ضرب في الدار" و "ضرب بينكم" مفعولاً به على التجوز، وإلا لا معنى له أصلاً على الحقيقة، كما لا يخفى.

**والضمير المجرور إلخ:** أي الضمير للموصول على هذا المذهب أيضاً، فلا يرد أنه لا احتياج إليه، بل هو تكرار حيث قال اتفقا: "والضمير المجرور راجع إلى اللام". **كالفاء:** أي الفاء ونحوها، وهو المذكور بعد لفظ "مع"، مثل: جئت مع زيد؛ فإنه أيضاً ليس مفعولاً معه، فعبارة أحسن عما يقال: مع موضع الفاء؛ لكون المناسبة بين الواو والفاء، وقد وقع الاحتراز به عن المذكور بعد غيره مطلقاً، سواء كان بعد مع أو الفاء، ولكن المناسب إلى التمثيل ذكر الفاء لما مر، فلا يرد ما قال مولانا عص: الأحسن ذكر "مع" موضع "الفاء"؛ لأن المقصود الأصلي هو الاحتراز به عن المذكور بعد لفظ مع، وقد حصل بذكر قوله: "غيره". **لمصاحبه إلخ:** واحتز به عن "كل رجل وضيعة".

**أي يكون إلخ:** فخرج "عمرو" في "ضربت زيدا وعمرا" إذا كان الواو بمعنى "مع"؛ لأن ذكره بعد الواو ليس لأجل مصاحبه معمول فعل، أي ليس المقصود فيه ذلك، بل ذكره بعدها لأجل العطف؛ لأنه معطوف على المفعول به اتفاقاً، فيكون مفعولاً به لا مفعولاً معه، فهذا كلامه لرد ما قال بعضهم من أن المفعول لا بد أن يكون فاعلاً، وإلا ينتقص بقولنا: ضربت زيدا وعمرا إذا كان الواو بمعنى "مع" وهو ليس بمفعول معه؛ لأنه معطوف على المفعول به كما عرفت، على أنه يرد على قول هذا البعض نحو: حسبك وزيدا؛ فإن "حسبك" مضاف ومضاف إليه؛ لأن الكاف في المعنى مفعول ومعناه: يكتفي لك.

ثم اعلم أن قوله: "مذكور" في قوله: "متعلق بمذكور" وقع على سبيل الحكاية، فالمراد هو المذكور الذي في عبارة المصنف، فالأولى أن يقال: "متعلق بالمذكور"؛ فإنه له احتمالان حينئذ، أحدهما: ما أفاده الشارح، والثاني: هو المذكور المعين، وهو المذكور في عبارته، وليس هذا الاحتمال على تقدير عبارة الشارح؛ لأنه نكرة، فيكون =

لأجل<sup>(١)</sup> مصاحبته معمول فعل وإفادته إياها،<sup>(٢)</sup> سواء كان المعمول فاعلا نحو: استوى الماء والخشبة، أو مفعولا نحو: كفاك وزيدا درهمم، وسواء كان ذلك الفعل لفظا أي لفظيا كالمثالين المذكورين أو معنى أي معنويا نحو: ما لك وزيدا؟ أي ما تصنع، والمراد بـ"مصاحبته لمعمول الفعل" مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد، نحو: سرتُ وزيدا، أو مكان واحد نحو: لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلتها لَرَضَعَتْهَا، .....

- معناه: أنه متعلق بمذكور من المذكورات، وهو غير مقصود، إلا أن الشارح حمله على الوقوع على سبيل الحكاية، ولم يلتفت إلى هذه اللطافة المذكورة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن في قوله: "متعلق بمذكور" لطافة، ولو قال: "بالمذكور" لكان اللطف، ويمكن أن يقال: لو قال: "بالمذكور" يتعين الاحتمال الحكائي؛ لأن الاحتمال الثاني يحتمل أن يكون من اللام الدالة للإشارة، فلا يكون حبيذ في لفظ "المذكور" احتمالا حتى يتحقق اللطافة.

**وإفادته إياها:** أي إفادة المذكور بعد الواو للمصاحبة. **أي لفظيا:** أشار به إلى أن قوله: "لفظا أو معنى" خير لـ"كان" الناقصة المقدرة؛ لأنها إنما يكونان خيرا إذا كانا بمعنى المفظوظ والمعنوي أو بمعنى لفظيا ومعنويا، كما لا يخفى. **سرت وزيدا:** أي في زمان واحد؛ لأن "مع" يدل على المقارنة الزمانية، ثم اعلم إذا كان المراد من المصاحبة المذكورة مشاركته له في ذلك الفعل، فلا يجوز أن يقال: ضحك زيد وطلوع الشمس أي مع طلوعها، ولكل حوزة بعضهم ويكون لتحييزه وجه، وذلك لأن المراد من الضحك أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإطلاق الضحك على طلوع الشمس مجاز كما أن إطلاق السير على جريان الماء مجاز.

**أو مكان واحد إلخ:** أي في مكان واحد، قال مولانا عص: كونهما في مكان واحد يستلزم كونهما في زمان واحد أيضا؛ لأنه لو تُرِكَتِ الناقةُ يوم الخميس وتُرِكَتِ فصيلتها في هذا المكان يوم الجمعة لا ترضعها، وكذلك كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد أيضا؛ لأنه لو سار زيد في سمرقند وسار عمرو في بخارى لا يقال حينئذ: "سرت معه في زمان واحد" عرفا، لكن الأحسن أن يكفى بالزمان، هذا خلاصة كلامه. أقول: إنما جعلهما قسمين باعتبار القصد لا باعتبار أنهما قسمان متقابلان؛ لأنه قد يكون المقصود مشاركته له في زمان فقط دون المكان، وقد يكون المقصود عكسه، وإن قلت: "مع" يدل على المقارنة الزمانية لا المكانية، فكيف يراد منه المعية المكانية؟ قلت: يراد منه المعية المكانية لقربة قوله: "لرضعتها"؛ لأنهما لو كانا في مكانين لا ترضعها.

(١) إشارة إلى أن اللام للأجل.

(٢) أي إفادة الواو، كذا قال مولانا صدر الدين، وقال ابنه: إفادة المفعول معه.

فلا ينتقص بالمذكور بعد الواو العاطفة، نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة.

واعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"، وإنما وضعوا الواو موضع "مع"؛ لكونها أخصر، وأصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسب معنى المعية، <sup>(١)</sup> فإن كان أي وجد <sup>(٢)</sup> الفعل أي ما يدل <sup>(٣)</sup> على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظاً وجاز أي لم يجب <sup>(٤)</sup> العطف.....

**مذهب جمهور النحاة إلخ:** وقيل: إن العامل يعمل في الواو، ولكن الإعراب يظهر فيما بعد الواو، ونقل عن عبد الفاهر أنه منصوب بنفس الواو، واعترض عليه بأن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، وإن قلت: إن الواو إنما تنصب؛ لكونها بمعنى "مع"، قلت: فلا بد حينئذ أن تنصب "ضيعته" في "كل رجل وضيعته".  
**أي وجد:** فيكون "كان" تامة حينئذ، فلا يحتاج إلى الخبر، ويحتمل أن يكون ناقصة بأن يكون "الفعل" اسماً له و"لفظاً" خبراً له، وإنما لم يذهب إليه؛ لأن قوله: "لفظاً" لا يقع خبراً إلا بالتأويل بأن كان بمعنى الملفوظ أو بمعنى لفظياً.  
**أي ما يدل إلخ:** وإنما أراد من الفعل ما يدل على الحدث؛ ليدخل شبه الفعل في العمل، وهذا قال: "فيعم الفعل إلخ"، ولا يصح إدخاله في الفعل المعنوي؛ لأنه لا يستبطن منه الفعل.

**أي لم يجب:** وإنما لم يكتف بقوله: "و لم يمتنع"؛ لأنه حينئذ جاز أن يكون العطف واجباً، فلا يصدق الجزاء ففسره بـ "لم يجب ولم يمتنع"؛ إشارة إلى أن المراد من الجواز هو الإمكان الخاص، لا يقال: لو اكنفى بقوله: "لم يجب" =

(١) لأن في المعية زيادة اجتماع. (عبد الغفور)

(٢) جعل "كان" تامة، فقله: "لفظاً" تمييز أو حال، ويحتمل أن يكون ناقصة. (عبد الغفور)

(٣) أراد بالفعل ما هو أعم من الفعل وشبهه بقرينة مقابلة المعنوي، وباتفاق أحكامها المذكورة ههنا، بخلاف المعنوي، فيكون من قبيل عموم الجواز. (عل)

(٤) فسر الجواز بالإمكان الخاص؛ لئلا ينتقص بالمثال المذكور، بخلاف ما لو فسر بالإمكان العام المقيد بجانب الوجود؛ فإنه ينتقص حينئذ بالمثال المذكور؛ إذ الإمكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، سواء كان الجانب الموافق ضرورياً أو لا، فيشمل وجوب العطف مع أنه لا يترتب عليه قوله: "قالو جهان". (جمال)

ولم يمتنع<sup>(١)</sup>، فلا يتنقص بمثل: ضربت زيدا وعمرا؛ لوجوب العطف فيه، **فالوجهان** أي العطف والنصب على المفعولية جائزان، نحو: **جئت أنا وزيد<sup>(٢)</sup>** بالرفع على العطف **وزيدا** بالنصب على المفعولية، **وإلا أي وإن لم يحز العطف، بل يمتنع<sup>(٣)</sup>.....**

= لا يحتاج إلى قوله: "لم يمتنع"؛ لأن مثل: "ضربت زيدا وعمرا" يخرج بقوله: "لم يجب"؛ لوجوب العطف فيه؛ لأننا نقول: العطف إذا لم يكن واجبا جاز أن يكون متمعا، فحينئذ لم يصدق قوله: "فالوجهان".

**لوجوب العطف فيه:** لأن الأصل في هذه الواو العطف، وإنما يعدل عنه للتنبيص على المراد، وهو المصاحبة، وفي المثال المذكور لا يمكن التنبيص بالنصب على المصاحبة؛ لأن النصب بالعطف الذي هو الأصل فيه أظهر، وبعبارة أخرى بأن النصب بالمفعولية غير جائز؛ لأن النصب بالعطف فيه أظهر وأقوى؛ لما عرفت آنفاً، والنصب بالمفعولية أضعف، والأقوى يضمحل الأضعف، قيل: فحينئذ لا يكون "عمرا" في المثال المذكور مفعول معه مع أن كلامنا فيه، فحينئذ لا حاجة إلى إخراج بقوله: "لم يجب"، ويمكن الخواص بأن الاحتراز عنه بسبب جعل الواو في قوله: "وعمرا" للمصاحبة، مع أنه مفعول به؛ لوجوب العطف فيه؛ لما عرفت آنفاً، ويمكن أن يجاب أيضا بأننا لا نسلم أن الكلام ههنا كان مختصا به، وإليه يدل ما ذكره بعد ذلك بقوله: "نعين العطف".

**فالوجهان:** قيل: الخفاء عين الشرط إذا لم يجب العطف ولم يمتنع، فيكون العطف جائزا مع جواز النصب أيضا؛ لأن الكلام في المفعول معه، وهو منصوب، وقيل: إنما حوِّز الشرط والخفاء لو أريد من الوجهين العطف وعدمه مع أن المراد من الوجهين هو العطف والنصب بالمفعولية. **بل يمتنع:** أشار به إلى أن المراد من الخواص هو الإمكان العام المقيد بحجب العطف، فوجود العطف ليس بضروري، سواء كان حائزا أو متمعا، وبعبارة أخرى: سواء كان عدمه ضروريا أو لا، فقال: "بل يمتنع"، وأشار إلى أن عدم العطف ضروري ليصدق قوله: "نعين النصب".

(١) إشارة إلى دفع ما أورد ههنا، وهو أن مثل: ضربت زيدا وعمرا جاز فيه العطف مع أنه لم يحز فيه الوجهان اتفاقا، وذلك أنه أراد بالجواز عدم الوجوب والامتناع لا المعنى الأعم بحيث يتناول الوجوب. (عل)

(٢) هذا رد على الشيخ عبد القاهر حيث أوجب العطف في نحو: قام زيد وعمرو مع أنه مثل المثال المذكور، نحو: جئت وزيدا، فمجهول النجاة على أن النصب مختار لا واجب؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل قبيح غير متمتع بعدمه. (عت)

(٣) إشارة إلى أن الخفاء لا يترتب على مجرد نفي الخواص بالمفسر بالإمكان الخاص؛ لأن نفيه يحتمل أن يكون بإثبات الضرورة في الجانب المخالف، وهو امتناع العطف، وأن يكون بإثبات الضرورة في الموافق، وهو وجوب العطف، ولا شك أن نصبه المحتمل لاحتمالين، فلا يترتب عليه الخفاء، فلذا ضرب عنه وعين المقصود. (حمال)

**تعين النصب<sup>(١)</sup> مثل: جئت وزيدا؛** فإن العطف فيه ممتنع؛ لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمتفصل ولا بغيره، **وإن كان الفعل معنى** أي أمرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز أي لم يمتنع العطف **تعين العطف** حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف، نحو: **ما لزيد وعمرو،** **والأ** أي وإن لم يجز العطف، بل امتنع **تعين النصب** حيث لا وجه سواه نحو: **ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا؛** فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز، ولم يجز عطف "عمرا" على الشأن؛ إذ السؤال عن شأنها لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة؛ **لأن المعنى<sup>(٢)</sup>.....**

**أي أمرا معنويا:** فالشارح حمل "كان" على الناقصة؛ إشارة إلى أن المراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فعدم العطف ليس بضروري، سواء كان وجوده ضروريا أو لا، فقال: "لم يمتنع؛ ليصدق قوله: "تعين العطف". **بل امتنع إلخ:** أشار به إلى أن المراد من الجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فوجود العطف ليس بضروري، سواء كان عدمه ضروريا أو لا، فقال: "بل امتنع" أي عدمه ضروري؛ ليصدق قوله: "تعين النصب". **بلا إعادة الجار إلخ:** وإعادة الجار بأن يقال: ما لك ولزيد وما شأنك وشأن عمرو، وإنما أورد مثالين؛ لأن في المثال الأول يكون الضمير مجرورا بحرف الجر، وفي الثاني مجرورا بالمتضاف. **وإنما حكمنا إلخ:** وإنما أوردته للصوق دليل المصنف به.

- (١) هذا عند المصنف رحمه الله، وذهب جمهور النحاة إلى أن النصب مختار لا واجب، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمتفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا يمتنع. (عل)
- (٢) متعلق بمفهوم الكلام السابق كما أشار إليه - قدس سره - بقوله: "وإنما حكمنا؛ وذلك لأن قولك: "ما لزيد وعمرو" وخبر لمبتدأ محذوف، تقديره ذلك، مثل: "ما لزيد وعمرو" أي العامل المعنوي مع جواز العطف، مثل: "ما لزيد وعمرو" قس عليه حال المثالين الآخرين، وكل قضية متضمنة لحكم، فتلك القضايا منضمنة لأحكام يحملها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الأمثلة. (عبد الغفور)



**ما تصنع وما يماثله**، فمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لك وزيدا" ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لزيد وعمرو" ما يصنع زيد وعمرو.

**الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها، وهو ما بين هيئة<sup>(١)</sup> الفاعل .....**

**وما يماثله**: أي ما تصنع بصيغة الخطاب، أو المراد ما يماثله في صيغة الغائب؛ لأن في "ما لزيد وعمرو" لا يصح إلا صيغة تدل على الغيبة. **الحال**: من حال الشيء ينزل أي انقلب، وإنما سمي هذا القسم بها لأنها لا تخلو عن انقلاب غالبا.

**ما بين هيئة إلخ**: والهيئة بمعنى الحالة، وهي أعم من أن يكون بحسب تحققها، وهي الحال المتحققة، أو بحسب تقديرها وفرضها، وهي الحال المقدرة، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا دَعَلُوها خالدين﴾ (الزمر: ٧٣)، فأمر الله تعالى المؤمنين بالدخول في الجنة حال كونهم خالدين؛ فإنه قدر وفرض خلودهم في وقت دخولهم، وإلا لا يكون الخلود في وقت الدخول؛ لأن الخلود هو المكث الطويل، وهو ممتنع في وقت الدخول، ولكن يتصور القيام مثلاً في وقت الضرب في قولنا: "ضربت زيدا قائماً" فلا بد في الحال المتغيرة أن يكون زماناً وزمان عاملها متحدين دون في الحال المؤكدة التي تكون مقررة لمضمون حملة اسمية، قيل: هذا التعريف لا يصدق على "قائماً" في قولنا: "ضربت زيدا قائماً أبوه"؛ لأن "قائماً" بين هيئة الأب، وهو ليس بفاعل ولا مفعول، وأجيب بأن الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به، أو ما هو متعلق بهما.

قيل: التعريف لا يصدق على قولنا: "جاء زيد والشمس طالعة" وكذلك على "زيد قائم" في قولك: "أتيتك وزيد قائم"؛ لأنها لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول، بل هيئة الزمان، وأجيب بأنها لا نسلم أنها لم تبين هيئة الفاعل أو المفعول به؛ لأن معنى المثال الأول: أنه جاء زيد حال كونه مقارناً بطلوع الشمس، ومعنى المثال الثاني: أنه أتيتك حال كوني أو حال كونك مقارناً بقيام زيد، وأجيب أيضاً بأن الحال في مثل قولك: "أتيتك وزيد قائم" تبين هيئة لارم الفاعل أو المفعول أعني زمان الإتيان، وقد استمر في كلامهم التفسير عن المزموم باللازم، فكأنها تبين هيئة ذاتيهما من حيث إن هيئة اللازم هي هيئة المزموم حكماً، قيل: في هذا الجواب بعد؛ لأن قيام زيد لا يكون هيئة لزمان زيد إلا بتأويل؛ لأن زمان إتيان زيد ليس متصفاً بالقيام، بل هو متصف بالقيام في هذا الزمان.

لا يقال: هذا التعريف صادق على الجملة الثانية في قولنا: "ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه"؛ إذ لم يجعل الجملة المذكورة حالاً؛ لأننا نقول: لا بد أن يكون الحال في الأحوال المتغيرة جزء الكلام، وإذا لم يجعلها حالاً لا يصير جزء الكلام. لا يقال: التعريف صادق على "رجوعاً" في قولك: "رجع زيد رجوعاً"؛ لأننا نقول: لا بد أن يكون في الأحوال المؤكدة اسم غير حدث، فحينئذ يخرج "رجوعاً" في "رجع زيد رجوعاً" وحد المؤكدة هو اسم غير حدث يكون مقرراً لمضمون جملة.

(١) وهو في الأصل الحالة الظاهرة للمتهيء للشيء، كذا في "المغرب". (عبد الغفور)

أو **المفعول به** أي من حيث هو فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر،<sup>(١)</sup> فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات<sup>(٢)</sup> كالتمييز، وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ، نحو: زيد العالم أخوك، وبقيد الحثية تخرج صفة الفاعل<sup>(٣)</sup> والمفعول؛ فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً لا من حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا التردد على سبيل منع الخلو لا الجمع،<sup>(٤)</sup> .....

**أي من حيث هو إلخ:** أي الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث إنه يدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما، لا بمعنى أن الحال يدل على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل والمفعول نحوي حتى يرد أن كون دلالة الحال على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي منتف، وهذا الإيراد خلاصة ما ذكره مولانا عص حيث قال: إن الحال لا يدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين ما صدر عنه الفعل أو قام به.

**لا من حيث هو إلخ:** كالعالم في قولنا: "جاءني زيد العالم"، لأن زيدا فيه لو لم يكن فاعلاً أيضاً يبين العالم هيئة ذات الفاعل أو المفعول، سواء كانت متصفة بالفاعلية أو المفعولية أو لا، أي صفة لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي؛ لأن "زيداً" في "جاءني زيد العالم" يوصف له أولاً بالعاملية، ثم يسند فعل الخيعة إليه كما هو المتقرر عنده في التركيب التقويدي، بخلاف "قائماً" في "ضربت زيدا قائماً"؛ لأنه جاز أن لا يكون القيام ثابتاً في غير وقت الضرب.

(١) أسند إليه الفعل وصدر عنه وقام به الفعل، أو من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل. والمعنى: الحال لفظ يبين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت إسناد الفعل إليه أو كانت للمفعول في وقت إسناد الفعل إليه أو وقوعه عليه، وبه اندفع ما قيل: إن الحال لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو تعلق به، أما الأول؛ فلأن الخيعة ترجع باعتبار المال إلى وقت إسناد الفعل إليه، أو وقت وقوع الفعل عليه، وهو مال الخيعة. (جمال)

(٢) وإن وقع ظاهراً صفة؛ لأن المراد به الذات، نحو: طاب زيد فارساً. (عصمت الله)

(٣) الصفات من التوابع، وهي خارجة عن الحد كما صرح به من غير مرة. (عصمت الله)

(٤) فلا يناهي الجمع، فيقع الحال عنهما أو عن أحدهما. (عل)

فلا يخرج عنه مثل: ضرب زيد عمرا راكبين، **لفظاً**<sup>(١)</sup> أي سواء كان الفاعل أو المفعول  
 عن تعريف الحال  
 الذي وقع الحال عنه لفظاً أي لفظياً<sup>(٢)</sup> بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول  
 باعتبار لفظ الكلام<sup>(٣)</sup> ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى  
 عن تفسير  
 الكلام، سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكماً أو معنى أي معنوياً بأن تكون فاعلية  
 الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه  
 ومنطوقه، والمراد بـ"الفاعل أو المفعول به" أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل  
 اللفظي والمعوي  
 فيه الحال عن المفعول معه؛<sup>(٤)</sup> لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به، .....

**لفظاً:** أشار بقوله: "أي سواء كان إلخ" أنه غير لـ"كان" المقدّر، ويُحتمل أن يكون تمييزاً عن الفاعل أو حالا عنهما.  
**باعتبار لفظ الكلام إلخ:** كالتاء في "ضربت زيدا قائماً"، وكذلك زيداً وهما ملفوظان، وأما كونهما باعتبار لفظ  
 الكلام ومنطوقه فلتحقق الفعل فيه. **أو حكماً:** كالضمير المستتر في تحت "في الدار" في نحو: زيد في الدار قائماً،  
 فيكون ملفوظاً حكماً، وفاعليته باعتبار لفظ الكلام، وهو في الدار.

**باعتبار معنى إلخ:** كأنه على صيغة المتكلم الواحد، وكذلك أشير في "هذا زيد قائماً".  
**والمراد بالفاعل إلخ:** أي المراد بالفاعل أو المفعول الملفظي أو المعنوي أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً.  
**لكونه في معنى إلخ:** لأن المفعول معه إن كان شريكاً بالفاعل في صدور الفعل من الفاعل فهو فاعل حكمي،  
 مثل: جئت وزيد راكباً، وإن كان شريكاً مع المفعول في وقوع الفعل عليه فهو مفعول حكمي، مثل: كفك  
 وزيدا درهم راكباً.

(١) تمييز عن الفاعل أو المفعول أو حال عنهما أو حيز لـ"كان" المقدّر كما أشار إليه في الشرح. (عبد الغفور)

(٢) يرشدك إلى هذا تفصيل العامل. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن فاعلية الفاعل مثلاً قد يعتري في نظم الكلام وينعلق به قصد المتكلم، مثل: "جاء زيد راكباً"، وقد لا  
 يعتري فيه، بل هناك أمر يمكن أن يعتري مأخوذاً مستتبساً من هذا الكلام بلا تعلق بقصد المتكلم به، فالأول لفظي  
 والثاني معنوي. (عت)

(٤) ولا يجوز أن يكون حالا عن المبتدأ والخبر إذا لم يكونا فاعلين أو مفعولين معنى إلا عند ابن مالك في  
 التسهيل. (عت)

وكذا المفعول المطلق، مثل: ضربت الضرب شديدا؛ فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديدا، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه، كما إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، فكأنه الفاعل أو المفعول،<sup>(١)</sup> نحو: ﴿بَلْ تَتَّبِعْ<sup>(٢)</sup> مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا<sup>(٣)</sup>﴾ و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا<sup>(٤)</sup>﴾، فإنه يصح أن تقول: بل نتبع إبراهيم مقام "بل نتبع ملة إبراهيم" وأن يأكل أخاه مقام "أن يأكل لحم أخيه"، أو كان المضاف فاعلا أو مفعولا، وهو جزء المضاف إليه، .....  
حال

**فإنه بمعنى أحدثت إلخ:** فيكون الضرب مفعولا به حينئذ، فالمفعول المطلق يكون مفعولا حكما. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المفعول المطلق مفعولا حكما باعتبار وجود النصب فيه؛ لأن المفعول شريك مع المفعول المطلق في النصب، فعلى هذا لا يحتاج إلى قوله: "فإنه بمعنى أحدثت إلخ"؛ لأننا نقول: يلزم حينئذ أن يكون التمييز أيضا مفعولا حكما؛ لوجود النصب فيه أيضا. **حنيفًا:** بالفارسية: مائل شوموברה حق.

(١) فإن تعلق فعل شخصي، بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا. (عبد الغفور)

(٢) أي اتبع ملة واتبع ملة إبراهيم أي اعتقد بما محمد؛ ما اعتقد إبراهيم من اعتقادات لا تقبل النسخ، كالإيمان بالله تعالى؛ فإنها الملة دون الفرعيات القابلة للنسخ، و﴿حَنِيفًا﴾ حال من الضمير أو الملة أو إبراهيم، والأوجه أن يكون حالا من الملة؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ حَنِيفًا﴾ أي مائلا عن كل دين باطل إلى دين الحق، ولأنه لو وصف إبراهيم به لكان معينا عما بعده من نفي الاشتراك، وأمر التذكير سهل على من نظر فيما قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبًا﴾ (الأعراف: ٥٦). (حل ش)

(٣) وأعلم أن لفظ "تتبع" اخناره الشارح كما أتى به المفسرون في هذه الآية، وليس داخلًا في القرآن، وقد وهم العص من ههنا بكونه آية، وقد زاد عليه قوله تعالى، والآية هذه: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: ١٣٥).

(٤) يشتمل على وجوه من المنع عن الغيبة: الاستفهام المقرر، والمضارع الدال على الاستمرار، والخبية التي هي إرادة الخير للذة أو النفع أو الفضل، وإسنادها إلى ما يفيد الاستعراق، وإظهار "أن" التي لم تدل على القطع، والأكل لحم الإنسان، والاستعراق المستفاد من إضافة اللحم والأخ والميت. (حل ش)

فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف،<sup>(١)</sup> وإن لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ذَايِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾،<sup>(٢)</sup> فتقوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ حال عن ﴿هَؤُلَاءِ﴾ باعتبار أن ﴿ذَايِرَ﴾ المضاف إليه جزؤه؛ فإن دابر الشيء أصله، والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله.

ولو قرئ "تبيين" على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل أو "تبيين" على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل، .....

**مصباح:** داخلين في الصباح. **دابر الشيء أصله:** وهو علة الجزئية، أي دابر الشيء أصله، وأصل الشيء يكون جزءا له. **ولو قرئ إلخ:** فقراءة الأصل، وهي "تبيين" على صيغة المضارع المعلوم المذكر أو المؤنث؛ لأن كلمة "ما" عبارة عن الحال ولفظ الحال مؤنث، وعلى كلا التقديرين يكون الهيئة مفعولا، والفاعل هو كلمة "ما"، ويكون قوله: "به" متعلق بالمفعول، فيكون المفعول حيثنذ مقيدا بقوله: "به"، وأما إذا قرئ "تبيين" على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل يكون الهيئة حيثنذ فاعلا، ويكون قوله: "به" متعلق بقوله: "تبيين"، فيكون المفعول حيثنذ عاما متناولا للمفعول معه والمفعول المطلق.

ولفائل أن يقول: هذا يناقض ما سبق في بحث المفعول المطلق من أن إطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الأربعة الباقية لا يصح إلا بعد تقييده بالباء أو فيه أو معه أو اللام، إلا أن يقال: إن التقييد المذكور مخصوص بما إذا وقعت المفاعيل الأربعة في التراكيب، وفيما نحن فيه ليس كذلك. ويمكن أن يجاب أيضا بأن إطلاق صيغة المفعول اللعوي لا يجوز في المفاعيل الأربعة، ويجوز إطلاق صيغة المفعول الاصطلاحي عليها، وقد أشرنا إليه في بحث المفعول المطلق.

- (١) لأن الداخل في الذات في حكم الذات. (عند الغفور)
- (٢) ﴿وَفَضَيْتَنَا إِلَيْهِ﴾ أي أوحينا إلى لوط عليه السلام ﴿ذَلِكَ الْأَمْرُ﴾ أي الخروج إلى أرض الشام ﴿أَنَّ ذَايِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ﴾ أي لأن آخرهم مستأصل بحيث لم يبق منهم أحد، من "دبره دبرا" إذا تبعه، ﴿مُصْبِحِينَ﴾ داخلين في الصبح وعنده، فهو حال من ضمير ﴿مَقْطُوعٌ﴾، وفيه اختلاف بين حال الحال وذو الحال، ولذا اختلفوا في جوازها، والحواس هو الحق. (حل ش)

وَجُعِلَ الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول، إلا لدخول ما وقع حالا عن المضاف إليه، مثل: **ضربت زيدا قائما** مثال للفظي الملفوظ حقيقة؛ فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية "زيدا" إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة، **وزيد في الدار قائما** مثال للفظي الملفوظ حكما، .....

— وإذا قرئ "تَبَيَّنَ" على صيغة المضارع المجهول يكون الهيئة مفعول ما لم يسم فاعله، ويكون قوله: "به" متعلقا بقوله: "تبين"، فالمفعول حينئذ أيضا عام، قيل: هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جوزوا الحال عنهما؛ لتأويلهما بالفاعل أو المفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه. وقوله: "من باب التفعيل" احتراز عن قراءة "تَبَيَّنَ" من باب فَعَّلَ، فلا يرد أنه لا احتياج إليه، وقوله: "من باب التفعيل" أيضا احتراز عما ذكرناه.

**مثل ضربت زيدا إلخ:** لا يقال: إن الشارح لم يأت بالمثال للمفعول اللفظي الذي كان مفعولينه حكما، وكان الحال حالا عنه؛ لأنا نقول: إنه أتى بمثالين له، أحدهما: قوله تعالى: ﴿بَلْ تَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾

**مثال للفظي الملفوظ إلخ:** هذا يكون لرد ما وقع في شرح المصنف حيث جعله مثلا للحال عن الفاعل معني، أي جعله مثلا للمعنوي، فإن فاعلية الضمير المستكن في تحت "في الدار" باعتبار المتعلق، وهو حصل أو حاصل، فحذف حصل أو حاصل، وأقيم "في الدار" مقامه، وانتقل المستتر إليه، فيكون "في الدار" باعتبار قيامه مقامه فعلا معنويا، ويكون المستتر فيه فاعلا معنويا، نوفش عليه بأن فاعل الظرف فاعل لفظي؛ لأن عامله مقدر في نظم الكلام، والمقدر كالملفوظ، فيكون فاعليته باعتبار لفظ هذا الكلام، وهو "في الدار" كما سبق في قوله: كيف جئت؟

فيقال في حواه: راكبا، أي جئت راكبا، فالعامل المقدر كالملفوظ، وأحباب بعضهم عن حانب المصنف بالفرق بين قوله: "زيد في الدار قائما" وبين قولنا: "كيف جئت؟" بأن العامل في كليهما وإن كان مقدرا، ولكن في الثاني لا يتم معنى الكلام بدون العامل، وهو "جئت" بخلاف الأول؛ فإن معنى الكلام، وهو "زيد في الدار" يتم بدون العامل؛ لأنه يصح أن يقال بالفارسية: زيد در دار است، وإن لم يقل: زيد حصل في الدار، ولكن تقدير العامل للقاعدة النحوية، وهو طلب الظرف للمنتعلق.

فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف<sup>(١)</sup> إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه،<sup>(٢)</sup> والضمير المستكن ملفوظ حكماً، وهذا زيد قائماً مثال للمعنوي؛ لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى الإشارة والتنبيه المفهومين من لفظ "هذا"، ولا شك أنها ليسا مما يقصد المتكلم الإخبارَ بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام "أشير" أو "أنبه"،

= ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون قائماً حالاً عن زيد؛ لأنه وإن كان مبتدأ، لكنه فاعل معنى؛ لاختاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف، والجواب: أنه يلزم حينئذ اختلاف عامل الحال وصاحبها؛ لأن العامل في الحال هو في الدار، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، فلم يصدق قولهم: إن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. ولقائل أن يقول في ﴿هَـٰذَا ذَا بَرٍّ هُوَ لَا مَقْطُوعٍ﴾: فالداير مفعول ما لم يسم فاعله لمقطوع باعتبار الضمير الراجع في المقطوع كما سبق آنفاً، فحينئذ يكون زيداً أيضاً فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجع إليه، إلا أن يقال: إن معمول الظرف لا يتقدم عليه عند سبويه وإن كان يتقدم عليه عند الأخفش، فبناء الكلام ههنا على مذهب سبويه، فلا يلزم كون "قائماً" حالاً من المفعول لفظاً.

**والضمير المستكن إلخ:** أي الضمير المستكن في تحت "في الدار" ملفوظ حكماً؛ لأن الضمير يكون في العامل، وهو حصل أو حاصل، ولكن حذف وأقيم "في الدار" مقامه، فالضمير انتقل منه إليه فالتعلق خبر، فيكون "في الدار" أيضاً خبراً، فالتعلق ملفوظ حكماً؛ لأن المقدّر كالملفوظ، فيكون الضمير فيه ملفوظاً حكماً.

**باعتبار معنى الإشارة والتنبيه إلخ:** بأن يراد من الهاء معنى أنه، ومن "ذا" معنى أشير، وليس أنه أو أشير مقدراً في نظم الكلام حتى يكون مثلاً للملفوظ حكماً؛ لأننا وإن أشرنا إلى "زيد" بقولنا: "هذا"، ولكن لا يكون الإشارة والتنبيه مقصوداً بالإفادة، وإنما يكون مقدراً إذا كانت مقصودة بالإفادة؛ لأن الإشارة أو التنبيه بـ"هذا" إلى "زيد" يستلزم معنى أشير وأنه الخارج عن مطوق الكلام، هذا حاصل كلامه قدس سره.

(١) أي كونه فاعلاً له، وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه للاختصار؛ لأن تقديره: زيد حصل في الدار قائماً؛ لأن الظرف الواقع حيز مقدّر بحملة عند الأكثر لما سبق، ثم حذف "حصل" فاستكن الضمير في الظرف يعني انتقل إليه بعد حذف عامله. (محرم أفندي)

(٢) يعني ليست تلك الفاعلية إلا باعتبار لفظ هذا الكلام إلى آخره. (محرم أفندي)

ويصير زيد مفعولا به لفظيا،<sup>(١)</sup> بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى أشير أو أنه الخارج عن منطوق الكلام المعبر؛ لصحة وقوع القائم حالا، فهي معنوية لا لفظية.

**وعاملها** أي عامل الحال إما **الفعل** الملفوظ أو المقدر، نحو: ضربت زيدا قائما، وزيد في الدار قائما إن كان الظرف مقدرا بالفعل، أو **شبهه** وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه<sup>(٢)</sup> كاسم الفاعل، نحو: زيد ذاهب راكبا، .....  
أي من صيغته

**بل مفعوليته إنما هي إلخ:** وكلمة "بل" للإضراب، فهو متعلق بالنفي المفهوم من قوله: "ولا شك أنهما إلخ" أي أنهما ليسا بمقصودين بالإفادة حتى يكونا مقدرين في نظم الكلام، وكان "زيد" ملفوظا حكما، بل مفعوليته إلخ. وقوله: "المعتبر" صفة كـ "الخارج". ولقائل أن يقول: إن مفعوليته إذا كان باعتبار معنى أنه، فيكون المفعول مجموع قوله: "هذا زيد" لا زيد فقط، فزيد جزء للمفعول، وهو ظاهر، فالأولى ترك قوله: "أو التبيه"، وغاية ما يقال في تصحيحه: إن التبيه إذا وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما أيضا، فإذا وقع المجموع منها عليه، فيكون كل واحد منهما أيضا منها عليه؛ لأن كل واحد منهما جزء للمجموع.

**وعاملها إلخ:** والعرض من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال عليه، وكأنه أراد أن لا يفصل من مباحث التقدم، وإلا لكان الأولى أن يذكر عقب ذلك التفصيل قوله: ولا تتقدم على العامل المعوي.

**وهو من تركيبه:** بأن كان مشتملا بخروف الفعل، فلا يكون "ما لك" في نحو: "ما لك وزيد" أشبه الفعل؛ لأنه ليس من تركيب ما تصنع، قيل: يشكّل باسم الفعل مثل: "صه" لأنه شبه الفعل كما قالوا، مع أنه ليس من تركيب استكت، إلا أن يقال: لا نسلم أن يكون اسم الفعل داخلا في شبه الفعل، بل هو فعل حكما، فقوله: "وهو من تركيبه" لإخراج اسم الفعل، وقيل: هو لإخراج الحروف المشبهة بالفعل كما قال بعضهم، فإن الملفوظ =

(١) جواب عما يتوهم أن معنى "ها" و"ذا" أنه وأشير، وهما معنى اللطون ومطوفهما، فكيف يقال: إنما ليسا مطوقهما، بل معنى خارج عنه؛ وتقريره: أن ما يقصده المتكلم هو الإشارة والتبيه مطلقا، لا الإشارة والتبيه المنسوبان إلى المتكلم، حتى بقدر في نظم الكلام أنه وأشير، ويصير زيد به مفعولا له لفظيا، بل هما خارجان عن منطوق الكلام، ومفهومان من فحواه معتبران لتصحيح حالة "قائما"، ومن لم يتفطن لهذا المعنى ذهب إلى أن الأولى ما قاله النحاة: إن المراد بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته، كالظرف والجار والجرور وحرف التبيه واسم الإشارة، فالصواب ما ذهب إليه المصنف، فافهم. (حق)

(٢) أي مأخوذ من تركيبه وصيغته. (عل)



وزيد في الدار قاعدا إن كان الظرف مقدرا باسم الفاعل، وكاسم المفعول نحو: زيد مضروب قائما، والصفة المشبهة نحو: زيد حسن ضاحكا، أو **معناه** المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه<sup>(١)</sup> في نحو: هذا زيد قائما كما مر، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو: يا زيد قائما، وليتك عندنا مقبيا، ولعله في الدار قائما، وكأنه أسد صائلا.

**وشرطها** أي شرط الحال **أن تكون نكرة** لأن النكرة أصل، والغرض - وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها - يحصل بها، والتعريف زائد على الغرض<sup>مبتدأ</sup>، **وأن يكون صاحبها معرفة** لأنه محكوم عليه في المعنى، .....

= أعم من الحقيقي والحكمي، ولا يجوز أن يكون اسم الفعل دخلا في معنى الفعل كما عرفت أن معنى الفعل هو الذي يستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به أو تقديره، وهو ليس كذلك؛ لأن اسكت مثلا ليس مما يستنبط من لفظة صه، بل هو معنى صه، بخلاف النداء والتمني وغيرهما، وهو ظاهر.

قيل: الأولى أن يكون اسم الفعل دخلا في معنى الفعل بأن يقال: المعنى الفعل معنى دخل به اسم الفعل حتى لا يخرج الحال عنه مثل: دونك زيدا قائما أي خذ زيدا قائما، ثم علم أنه يخرج بقوله: "من تركيبه" اسم الفعل الذي لم يكن على فَعَالٍ الذي بمعنى الأمر، بخلاف ما كان على فَعَالٍ بمعنى الأمر كترال بمعنى انزل؛ لأنه من تركيبه.

**لأن النكرة أصل:** والنكرة أعم من النكرة المحضة، بحيث يكون المراد من التعريف الذي يقابلها هو التعريف الحقيقي، فلا يرد ما قيل: إن هذا الدليل لو صح لزم كون الحال نكرة محضة شرطا للحال؛ لجرى الدليل، واللازم باطل، وكذا الملزوم. **وهو تقييد الحدث إلخ:** أي تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها بالحال يحصل بالنكرة، والمراد من تقييد الحدث هو نسبته، فإذا كان ذو الحال فاعلا فيكون المقصود تقييد الحدث لصاحب الحال في صدور الفعل، وإذا كان مفعولا يكون المقصود حينئذ تقييد الحدث لصاحب الحال في وقوع الفعل.

**وأن يكون صاحبها إلخ:** أشار به إلى أن قوله: "وصاحبها معرفة" عطف على الضمير المرفوع في قوله: "إن تكون" أي شرط الحال أن يكون صاحبها معرفة غالبا، فيكون قوله: "غالبا" قيد الاشتراط، لا لكون صاحبها =

(١) دون الاستفهام والنفي، وإن وأن من الحروف المشبهة؛ لعدم ورود الاستعمال على عملها. (عبد الغفور)

(٢) أي الغرض من ذكر الحال، فلو عرفت الحال لكان التعريف ضائعا.

فكان الأصل فيه التعريف <sup>(١)</sup> غالباً أي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها، بل في غالب موادها أي أكثرها، وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال على قسمين، أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة، <sup>(٢)</sup> نحو: جاءني رجل من بني تميم فارساً، أو مغنية غناء المعرفة؛ لاستغراقها، <sup>(٣)</sup> .....

= معرفة، حتى يرد أن غالبية كون صاحبها معرفة تنافي الشرطية كما ذكره؛ لأن كون التعريف شرطاً في صاحب الحال يجعل قوله: "وصاحبها معرفة" عطفاً على الضمير في "شرطها" يستدعي أن يكون صاحبها معرفة مطلقاً لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط، فقوله: "غالباً" ينفيه، وإليه يدل قوله: "أي ليس اشتراطها أن يكون إلخ"، فقوله: "غالباً" متعلق بمفهوم قوله: "وصاحبها معرفة" لا بتنكير الحال؛ لأنه واجب لا غالب، أي شرط أن يعرف صاحبها تعريفاً غالباً أي في غالب الاستعمال أو زمان غالب.

**نكرة موصوفة:** قال مجد المحشي مولانا عبد: الأحسن أن يقال: "نكرة مخصصة" بدل قوله: "موصوفة"؛ ليشتمل النكرة الموصوفة والمضافة معاً. قال مولانا عص: لو قال: "مخصصة" بتناول جميع الصور؛ لأن ذا الحال في جميع الصور مخصصة، ولا يحصل التقابل بينه وبين باقي الصور. وحاصله: أنه لو قال كذلك لم يبق المقابلة بين هذا القسم وبين الأقسام الباقية، فإن قوله: "مغنية" وقوله: "أو بعد إلا نقضاً إلخ" تخصيص أيضاً بالعموم والاستغراق، وكذا البواقي من الصور.

أقول: إن المحصوص في كلام مجد المحشي، بمعنى المقيد بقيد أي النكرة هي مفيدة بقيد، لا بمعنى أنها محصورة أي بالعموم والاستغراق أو غيرها من وجوه التخصيص، وإليه يشعر قوله أي قول مجد المحشي: "لو قيل: مخصصة بدل موصوفة؛ ليشتمل المخصصة بالإضافة لكان أحسن"، فإن تقييد المخصصة بدل موصوفة يشعر به كما لا يخفى، وأيضاً لفظ المخصصة يشعر به؛ لأنه اسم مفعول من "خص" مصدره الخاص، والتخصيص، بمعنى قلة الاشتراك من "خص"، ولهذا يقال: ﴿لَعَبْدٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ نكرة مخصصة لا نكرة مخصصة.

(١) مع أنها تلتبس بالصيغة حال النصب لو كانت معرفة. (عصمت)

(٢) يرجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن التنكير واجب فيها لا غالب. (محم الآفندي)

(٣) أو مضافة، ولو قيل: "مخصصة" بشملها، إلا أنه يشمل صورة الاستغراق أيضاً؛ لأن قولك: ما أحد غير منك، من صورة التخصيص، كما بينه المصنف. (عت)

(٤) وعمومها بنفسها أو بوقوعها في حيز نفي أو نهي أو ما معناه. (عبد الغفور)

نحو: قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾<sup>(١)</sup> "إن جعلت أمرا حالا من كل أمر، أو واقعة في حيز الاستفهام، نحو: هل أتاك رجل راكبا؟ أو بعد "إلا"<sup>(٢)</sup> نقضا للنفي، نحو: ما جاءني رجل إلا راكبا، .....

**إن جعلت أمرا إلخ:** لوجود الاستعراق المفهوم من لفظ "كل"؛ فإنه إذا كان حالا من المستتر في "حكيم" لا يكون فيه استعراق، فلا يكون مما نحن فيه، فيصح قوله: "أو معية غناء المعرفة"، ثم إن "أمرا" حال عنه باعتبار قوله: "من عندنا"، وإلا لا معنى له، والحكيم بمعنى الأمر الذي فيه حكمة، يعني استوار كروهه. **أو بعد إلا نقضا إلخ:** عطف على قوله: "في حيز الاستفهام"، فاعترض بأنه لا يكون ذو الحال بعد "إلا" في المثال المذكور، بل بعدها هو الحال فكيف يصح العطف عليه، وأجاب عنه محمد المحشي مولانا عبد بأن قوله: "الحال" في قوله: "أو مقدما عليه الحال" معمول لقوله: "مقدما" بأنه مفعول ما لم يسم فاعله، ومعمول للظرف أيضا، وهو قوله: "بعد إلا"؛ فإنه فاعل له على سبيل التنازع والدلية. قال مولانا عص: إن قوله: "بعد إلا" ظرف مستقر؛ لأن عامله قوله: "واقعة"، والظرف المستقر لا يعمل في الفاعل. أقول: لا يعمل الظرف في الفاعل حقيقة، ولكنه يعمل فيه مجازا؛ فإن العامل فيه حقيقة هو عامل الظرف، وهو قوله: "واقعة"، وإيراده بعبارة الترديد أسلم. =

(١) أي ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾ (الدخان: ٣)، وهي ليلة القدر أو البراءة التي فيها يقضى ويكتب كل أمر يحكم من أرزاق العباد وأحاطهم وجميع أمرهم من هذه الليلة إلى الأخرى القابلة، حال كونه "أمرا" حاصلا من عندنا على ما اقتضاه علما وتدينا، ويجوز أن يكون حالا من أحد ضميري "أنزلناه" أي أنزلناه حال كونه مأمورا أو حال كوننا أمرين، وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه. (حل ج)

(٢) في الظاهر هو عطف على قوله: "في حيز الاستفهام" أو "نكرة موصوفة"، وعلى التقديرين ليس المثال مطابقا؛ لأن الواقع فيه بعد إلا حال لا ذو الحال، فاحتمل الأقوال في توحيه هذا الإشكال، قال بعضهم: "بعد إلا" عطف على قوله: "في حيز الاستفهام" يعني هو ظرف لعم لا يعمل، وقال بعضهم: إن كلمة "بعد" ههنا مبني على الضم بخلاف المضاف إليه تقديره: بعده - أي بعد ذي الحال - إلا، وقال البعض: "وبعد إلا" عطف على قوله: "واقعة" أو "موصوفة"، وهو ظرف مستقر يصح عمله في الحال، و"الحال" في قوله: "مقدما عليه الحال" معمول لـ "مقدما" بأنه نائب فاعل له، وأيضا هو معمول الظرف لقوله: "أو بعد إلا" فأثبت فيه تنازع العاملين تقديرا لعبارة أحدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد إلا حالها، وبالجملة لا يخلو عن تكلف.

أو مقدما<sup>(١)</sup> عليه الحال، نحو: جاءني راكبا رجل، وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم، ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله: "غالبا"<sup>(٢)</sup> قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة، ....

= لا يقال: لا نسلم أنه ظرف مستقر، بل ظرف لعدو؛ لأن عامله مقدر أي وقع بعد الحال، فيكون "الحال" معمولاً للظرف في كلام المصنف، وفي الحقيقة هو معمول للفعل المقدر، فلا يكون حينئذ معطوفاً على قوله: "في حيز الاستفهام"؛ لأننا نقول: كلمة "أو" حرف عطف فلا بد من المعطوف عليه، وعلى تقدير أن يكون عامله مقدراً فلا معنى حينئذ لحرف العطف.

قيل: لا يصح مقابلة هذا القسم بقوله: "أو معنية الخ"؛ لأن في هذا القسم أيضاً يكون ذو الحال نكرة مستعرة؛ لوقوعه في سياق النفي، وأجيب عنه بأن المراد من الاستعراق في القسم الأول هو الاستعراق الذي لأجل نفس ذي الحال، لا الاستعراق الأعم كما في "كل أمر" في المثال المذكور، بخلاف الاستعراق في هذا القسم؛ فإنه ليس لأجل نفس ذي الحال، بل لأجل وقوعه في حيز النفي، فإن في "رجل" في المثال المذكور ليس الاستعراق في نفسه، ولو سلم أن الاستعراق في القسم الأول عام، لكن المقابلة بينهما باعتبار أن في الأول استعراقاً، وفي الثاني نقضاً للنفي؛ فإنه ليس في الأول نقض له، فيكونان متقابلين بحسب الحيثية والاعتبار، وأجيب أيضاً بأن ذا الحال يكون بعد إلا مآلاً، فإن معنى قوله: "ما جاءني رجل إلا راكباً" هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات إلا جاءني رجل راكباً.

قيل: لو قال: "قبل إلا نقضاً للنفي" لكان سالماً عن التعسف المذكور، وأجيب بأنه لو قال كذلك لوحب أن يقول: قل إلا الداخلة على الحال، فيطول الكلام، فلعله قال ذلك روما للاختصار، وإنما قال: "نقضاً للنفي" إشارة إلى أن الكلام منفي لا مثبت؛ لأن الحال لا يقع بعد "إلا"، إلا أن يكون الاستثناء مفرغاً، وهو لا يكون في الموحب إلا نادراً، ولا يخفى أن النقص مصدر يجوز تذكره وتأنيته، فلا يرد أنه لا بد أن يقال: نقضه أو ناقضة بالتاء؛ لكون "إلا" حرفاً. أو مقدماً: عطف على قوله: نكرة.

(١) إما حسن التذكير حينئذ؛ لأن التقدم يؤمن الالتباس بالصفة. (عبد الغفور)

(٢) قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة أي يكون غالباً يوجد في أكثر المواد، وهو ما يكون ذو الحال فيه غير الأمور المذكورة، وليس قيداً؛ لكون صاحبها معرفة حتى يكون المعنى أن كون صاحبها معرفة في الغالب يشترط في مطلق الحال فيباني الاشتراط؛ لأن الاشتراط يقتضي عدم التخلف، والعالية تقتضي التخلف. (عل)

لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال: إن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تحلفه في بعض المواد تنافي الشرطية، ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره، ويجعل قوله: "وصاحبها معرفة" مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله: "وشرطها أن تكون نكرة".

**وأرسلها العراك ولم يذدها** ولم يشفق على نغص الدخال<sup>(١)</sup>

بمراة تهم نار سيدان

بالذال المعجمة

البيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن،<sup>(٢)</sup> يقول: أرسل حمار الوحش الأتن، وكأن المراد بالإرسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد،<sup>.....</sup>

أي الأتن

ربما تكون

**المنبئة إلخ:** صفة "غالبية"، وقوله: "تنافي الشرطية" حر إن، فقوله: "ويحتاج" عطف على قوله: "يقال"، وقوله: "ويجعل" عطف على قوله: "يحتاج" أو على قوله: "يقال". وإنما قال: "أن يصرف الكلام عن ظاهره"؛ لأن الظاهر أن يكون قوله: "صاحبها" اسماً لقوله: يكون، وقوله: "معرفة" حيراً له موافقاً لقوله: "وشرطها أن تكون نكرة".

**المراد بالإرسال:** فإن معنى الإرسال بالفارسية: فرستادن، فلا يصح إسناده إلى الحمار الوحش، فيكون المراد منه المنيخ البخاري، وهو البعث بالفارسية: برانگیختن ودرماتدن وگذاشتن. **والتخلية إلخ:** والمراد من الإرسال التخلية وعدم المزاخمة بين المرسل - بالفتح، وهو الأتن - وبين الموضوع الذي أراد المرسل - بالفتح - له، فيكون هذا من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم؛ لأن التخلية لازم للإرسال؛ لأن من أرسل زيدا إلى موضع كذا فهو يغليه؛ ليذهب إليه، وكذلك البعث لازم لإرسال الحمار.

(١) هو من الوافر، والضمير المستكن حمار الوحش والبارز للأتن، والعراك: بالكسر الازدحام، والذود: المع، من بصرو، والإشفاق: الخوف، والنغص نفتح اللون والعين المعجمة، والصاد المهملة بعدهما، من "نغص الرجل" بالكسر بعضاً إذا لم ينل مراده، وكذا البعير لم يتم شربه، والدخال: بكسر الدال المهملة والحاء المعجمة، شُرَّاب خوروه راهبان وشرقت درآوردن ودرآب خور.

نقل أنه خرج لبيد يوماً منتزهاً إلى جانب الحبل فرأى في ذيل الجبل حمار الوحش والأتن قد بعث ذلك الحمار الأتن إلى ماء هناك، ووقف هو على موضع عال ينظر إليها خوفاً من صياد ينجم عليها في الماء، فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب منه وصف بقوله: وأرسلها العراك البيت، أي أورد الحمار الأتن معتركة ولم يمنعها عنه، ولم ينف على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالمزاخمة، فالعراك معرفة صورة ونكرة معني. (حل ع)

(٢) الأتن جمع الأتان، بالفارسية: خرماوه.

أي أرسلها معتركة متزاحمة، ولم يذدها أي ولم يمنعها عن العراك، ولم يشفق أي ولم يخف، على نغص الدخال أي على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالداخل، والداخل: هو أن يشرب البعير، ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين؛ ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه، ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بفتح الأول وكسر الثاني بعضها في بعض، أو المعنى: على نغص مثل نغص الدخال، ومررت به وحده، ونحوه مثل: فعلته جهدك متأول بالنكرة، .....

**معتركة:** أي حال كون الأثن معتركة أي متزاحمة، والمراد مزاحمة كل واحد من الأثن للأخر. **ولم يذدها:** قال - قدس سره - في "الحاشية": "الذود المنع. **ولم يشفق إلخ:** قال - قدس سره - في "الحاشية": "الإشفاق: الخوف. **على نغص الدخال:** والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة، من "نغص الرجل نغصاً" أي لم يتم مراده. في "الصراح": النص: بمرو تمام تارسيدن وميراب ناشدن شتر، فقلوه: "على نغص الدخال" أي على نغص بسبب الدخال بدليل قوله: "أثن" على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالداخل، أي بسبب الدخال، فيكون إضافة النغص إلى الدخال من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، وكلمة "على" في قوله: "أي على أنه" بمعنى من. **ثم يرد من العطن:** قوله: "يرد" مضاعف مجهول قال - قدس سره - في "الحاشية": "العطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل، والميرك: المناخ يعني جائئ شتر ثوابندين. **ليشرب منه:** أي من الحوض، وكلمة "ما" في "ما عساه" إما موصولة ويراد بها الماء، ولكن الظاهر أن يكون ماء باهمزة، والضمير المستتر في "ما عساه" إلى البعير، أي قربه، والضمير البارز إلى الماء. **ولعل المراد به إلخ:** يعني ليس المراد به ههنا هو شربها ومداخلتها وعدم تمام شربها بالداخل. **أو المعنى إلخ:** بأن كان تشبيهاً بتقدير المضاف، وهو المثل. **ونحوه:** أي نحو ما ذكر مما وقع من المعارف حالاً ظاهراً، سواء كان تعريفه باللام أو بالإضافة، فالمعنى: أنه لم يخف من نغص مثل عدم مخوفه من نغص الدخال أي من نغص بسبب الدخال. **فعلته جهدك إلخ:** قوله: "فعلته" بصيغة الخطاب، الجهد يعني الاجتهاد أي السعي قال - قدس سره - في "الحاشية": "الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد، وقال الفراء: هو بفتح الجيم: المشتقة، وبضمها: الطاقة، فمعنى التركيب المذكور على تقدير كونه مصدراً بالفارسية: كردی تو این کار را در حالتی که سعی میروی سعی کردنی تو یا در حالتی که مشقت میکشیدی تو مشقت کشیدی تو، یا در حالتی که طاقت می آوری تو طاقت آوری تو. **متأول:** أي كل واحد منها أو نوعها.

فلا يرد<sup>(١)</sup> نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة، وتأويلها على وجهين، أحدهما: إنها مصادر لأفعال محذوفة أي تعترك العراك، وينفرد وحده أي انفراده، وتجتهد جهذك،  
 بهذه الجمل الفعلية وقعت حالا، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية. وثانيهما: أنها  
 معارف موضوعة موضع النكرات أي معتركة ومنفردا ومجتهدا، فالصورة وإن كانت  
 معرفة فهي في التقدير نكرة كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة، .....

**إنها مصادر:** والمراد من المصادر هو المفعول المطلق، فالحال هو الفعل مع المصدر، فيكون الحال حينئذ حملة،  
 والجمله من حيث إنها حملة تكون نكرة. **أي تعترك العراك:** وإنما قال: "تعترك" على صيغة المريد مع أن  
 العراك مصدر المجرد - فينبغي أن يقدر صيغة المجرد - لأن المجرد منه غير مسنعمل بينهم، والمسنعمل منه هو  
 المزيد، ومثل هذا كثير بينهم.

**وينفرد وحده:** يجوز أن يكون الوجد والحدة مصدر "وجد يحد" كالوعد والعدة لـ "وعد يعد"، وإنما لم يقل: يحد  
 وحده؛ لأنه غير مشهور، بخلاف "ينفرد" فهو مفعول مطلق معيار للفظ فعله. **وقعت حالا:** الظاهر أن يقال:  
 أحوالا لا حالا هذا ما ذكره مولانا عصف، إلا أن يقال: الحال اسم حسن؛ لأنه مصدر يقع على القليل والكثير.  
**ومجتهدا:** فمعنى قوله: فعلته جهذك: جهد كروى تآل كارد راجات بودنت سمي كنده يمشقت كنده يلاقت آرنده.

**في التقدير نكرة:** بأن يكون الألف واللام في "العراك" للعهد الذهني أو زائدة، فيكون نكرة كما في قوله:

ولقد أمر على اللثيم يسبي

وكذا الإضافة في كلا التركيبين للعهد الذهني، وإنما قال: إن الصورة في هذه الأسماء وإن كانت معرفة؛ لتحقيق  
 الألف واللام فيها لكنها نكرة بحسب المعنى كما أن حسن الوجه كذلك؛ لأنه مضاف بالإضافة للفظية، وهي  
 للتحقيق لا للتعريف والتخصيص، ولهذا يقع صفة للنكرة في قولهم: مررت برجل حسن الوجه.

(١) تقرير الإيراد: أن "العراك" في قول الشاعر: "وأرسلها العراك إلخ" و"وحده" في قولك: "مررت به وحده"  
 وقعا حالا، وهما معرفتان فيتنقض قاعدة اشتراط كون الحال نكرة، وخلاصة الجواب: أن كلا منهما  
 متأول بالنكرة، وفي تأويله وجهان، أحدهما: أنهما مصدران أقيما مقام الحال، وأصلهما تعترك العراك  
 وينفرد وحده، والجمله حال، والثاني: أنهما نكرتان معنى وإن كانتا معرفتين صورة، والتكثير المعنوي كاف في  
 وقوعهما حالا. (خادم أحمد)

وهي في المعنى نكرة، **فإن كان صاحبها** أي صاحب **الحال نكرة** محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بها سوى التقديم، ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة، نحو: جاءني رجل وزيد راكبين، **وجب تقديمها** أي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها؛ لأنها في المعنى مبتدأ وخبر، .....

**فإن كان صاحبها نكرة**: والحال مفردا إذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم.

**نكرة محضة** إنما أوردتها لدفع ما يقال: إن صاحب الحال إذا كان نكرة محضة بوصف أو بإضافة أو بسبق نفي أو نحو ذلك لا يجب تقديمها، فأجاب بأن المراد من النكرة هو النكرة المحضة، ثم قوله: "لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم" لدفع ما يقال: ليس ذو الحال نكرة محضة؛ لوجود التخصيص فيه بسبب تقدم الحال عليه. **ولم تكن الحال مشتركة إلخ**: وكذلك ضربت زيدا ورجلا راكبين، ومعناه أنه على تقدير اعتبار هذا القيد، وهو قوله: "ولم تكن الحال إلخ"، لا يرد مثل هذين التركيبين ووروده؛ لأن صاحب الحال في مثل هذين التركيبين نكرة محضة؛ لأن المراد من النكرة المحضة هو أن لا تكون مخصصة، فلا تكون النكرة في مثلها مخصصة، قال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا القيد؛ لأن صاحب الحال فيهما مركب من المعرفة والنكرة، والمركب منهما كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة أيضا؛ لأنهما فسمان من الاسم، وهو قسم من الكلمة، وهي مفردة، فبقوله: "نكرة" يخرج صاحب الحال المشتركة، فلا حاجة إلى زيادة القيد.

أقول: المركب منهما وإن لم يكن مفردا حقيقة ولكنه مفرد حكما؛ لأنه يعبر عنهما بمفرد فإلها مفرد؛ لعدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه، وهو المفرد المراد في تعريف الكلمة، ويمكن أن يجاب بوجه آخر بأن يقال: ليس ههنا تقييد، بل هو بيان مراد، وحاصل المعنى: إلا أن قوله: محضة يأتي عنه نوع إباء؛ لأنها قيد بلا ريب.

**لأنهما في المعنى مبتدأ إلخ**: فيكون ذو الحال موضع المبتدأ، فإذا كان نكرة وجب تقديمها عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، وفيه بحث بأنه لا يجب تقدم الخبر على المبتدأ بمجرد كون المبتدأ نكرة، بل يجب ذلك إذا كان الخبر ظرفا، فيجب أن يكون الحال ظرفا حتى يجب تقدم الحال عليه مع أنها ليست نظرف، قال مولانا عص: لا يقال: يكون في الحال معنى الظرفية، فيجب تقديمها عليه؛ لأن تقديمه حيثئذ كتقدم الخبر الظرف؛ لأننا نقول: الحال لو كان ظرفا إنما يكون ظرف زمان، فلزم أن يكون الإخبار من الخشية التي هي ذو الحال عن ظرف الزمان يكون ظرف الزمان محمولا عليه على الخشية مع أن الإخبار عن الخشية بظرف الزمان غير حائز عندهم.



ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا: ضربت رجلا راكبا، ثم قدمت في سائر

المواضع وإن لم تلتبس طردا للباب<sup>(١)</sup>.....  
بالصفة

= فلا يصح أن يقال: زيد يوم أو زيد زمان؛ لأن معنى "قائما" إذا كان حالا هو في حال القيام أي في وقته ورمائه مع أن الزمان غير محمول عليه. أقول: يصح الجواب المذكور بأن يقال: إن الزمان لا يكون محمولا على الحشية بحمل هو هو، بخلاف ما إذا كان الحمل بالاشتقاق؛ لأنه يصح أن يقال: زيد في اليوم أو في الزمان أو غيرهما، فلم لا يجوز أن يكون مبنى الجواب المذكور على ذلك؟

ثم أقول: يمكن الجواب عن أصل الشبهة بوجه آخر بأنه يجب تقديمها عليه؛ لاشتراك الدليل الذي ذكره الشارح في تقديم الخبر على المبتدأ، وهو أن من قال: في الدار، ينتظر المخاطب أنه يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بكونه في الدار بأن يكون في الدار محكوما به، وما يذكر بعده محكوما عليه؛ لأن الظرف لا يكون إلا خبرا، فلا يكون مبتدأ، فيكون محكوما به لا محكوما عليه، فيكون الانتظار ثابتا حينئذ، بخلاف ما إذا قيل: قائم؛ فإنه لا ينتظر المخاطب إلى أن يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام بأن كان القائم محكوما به؛ لأن القيام ليس بظرف، فلا يكون نصا في كونه خبرا؛ لأنه يضمن أن يكون مبتدأ، فلا يشت الانتظار حينئذ، فكذلك الحال، أي هي أيضا مثل الخبر الظرف؛ لأنه إذا قيل: "قائما" ينتظر المخاطب إلى أن يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام؛ لأن "قائما" أيضا نص في كونه حالا؛ لوجود معنى الظرفية فيه، فلا يصح أن يقع ذا الحال.

ولقائل أن يقول: فيه نظره؛ لأن "قائما" جاز أن يقع ذا الحال المنصوب مثل: ضربت قائما شاعرا أي ضربت من له القيام حال كون من له القيام شاعرا، فلا يكون حينئذ نصا في كونه محكوما به، اللهم إلا أن يقال: إن هذا التركيب منسوخ غير مستعمل في كلامهم؛ فإن "قائما" لم يفع مفعولا به في تركيب من التراكيب المستعملة بهم.

**ولئلا تلتبس بالصفة إلخ:** قيل: هذا الدليل لو صح لوجب تقديم الحال عليه إذا كان نكرة مخصصة أيضا؛ لتحقق الالتباس حينئذ أيضا إذا كان ذو الحال نكرة مخصصة كما صرح به بعض الشارحين حيث قال في فائدة قوله: "غالبا" في قوله: "وصاحبها معرفة غالبا": وقد يكون نكرة مخصصة كما سيحيي.

(١) أي جعلنا للباب مطردا بالنظر إلى الدليل الثاني، وأما بالنظر إلى الأول فقدم للنخصيص، ولا مع من اجتماع المقنصيات على مقتضى واحد. (جمال)

**ولا تتقدم أي الحال فيما عدا<sup>(١)</sup> مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي** قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وأن ما هو مقدر بالفعل أو اسم الفاعل، مثل الظرف وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل أو شبهه، .....

**فيما عدا إلخ:** أي في كل تركيب فيه حالان لشيئين، وكان العامل فيهما واحدا أو معنويا أيضا؛ فإن العامل فيهما هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، ففيه حدثان غير متميزين، فيكون فيه في الحقيقة حدث واحد تعلق أحدهما بالشبه به الذي هو عمرو، و"قاعدا" يكون حالا عنه، فإذا قيل: زيد كعمرو قائما وقاعدا يلتبس أن "قائما" مثلا إما صفة لزيد أو عمرو؛ لأنه حينئذ لا يعلم أن "قائما" مثلا حال عن زيد أو عمرو؛ إذ لا بد أن يكون حال شيء يلي ذلك الشيء؛ لدفع الالتباس وإن لزم التقدم على العامل الضعيف، وكذلك قولنا: زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت أي في المقابلة.

وإن قلت: العامل في الحال في مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا، هو متعلق الجار والمجرور، وهو ثبت أو ثابت، أي زيد قائما ثبت كعمرو قاعدا، فيكون عاملها مقدرا، فلا حاجة حينئذ إلى قوله: "فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا"، قلت: المقصود من التركيب المذكور هو إعلام أن قيام زيد مثل قعود عمرو فالتناسب حينئذ أن يكون العامل هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، أي قيام يشبه قعوده، فما قيل في جوابه من أنه لما احتمل أن يكون العامل في الحال هو المعنى المستنبط من الكاف، فلذا قال: "فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا مما ليس بشيء"؛ لأنه لا يجدي نفعنا كما لا يخفى على المتأمل.

**على العامل المعنوي:** ولكن تقدمتها على العامل اللفظي جائز إلا لما منع كتصدير الحال بالواو؛ لمراعات أصل الواو، وهو العطف، وكذلك لا يتقدم على الفعل الغير المتصرف، ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام، ولا على المصدر باللام الموصول، ولا على أفعل التفضيل فيما عدا "هذا بسرا أطيب منه رطبا"، فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا، كذا قيل. **وأن ما هو:** أي قد عرفت أن ما هو إلخ. **خارج عنه:** أي عن العامل المعنوي، ودخل في العامل اللفظي، وهو الفعل أو شبهه.

(١) أي في تركيب جاوز التركيب المذكور، أي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي في تركيب هو زيد قائما كعمرو قاعدا؛ فإنما في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لأجل رفع اللبس؛ فإن العامل المعنوي فيه، وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين في العبارة، وقد تعلق بكل منهما حال فوجب أن يدل الحال التي تعلقت بأحد الحدثين صاحبه ذلك الحدث، وهو زيد القائم به الحدث؛ لكونه مشبها والأخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه، وهو عمرو القائم به الحدث؛ لكونه مشبها به، وإلا يلزم الاشتباه والالتباس. (جمال)

فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً، بخلاف الظرف أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبهه، فإن فيه خلافاً، فسيبويه لا يجوزّه أصلاً؛ نظراً إلى ضعف الظرف في العمل، وجوزّه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال؛ فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز قائماً زيد في الدار، ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً، ويحتمل أن يكون معناه أن الحال وإن كانت مشابهة للظرف؛ لما فيها من معنى الظرفية إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي؛ لتوسعهم في الظروف، والحال لا يتقدم عليه، .....

**فعلى هذا:** أي على تقدير معرفة مفهوم العامل المعنوي. **اتفاقاً:** قال مولانا عص: إن الاتفاق لا يفهم من عبارة المصنف، وكذا الاختلاف في العامل الظرف، فمن أين أحدهما الشارح؟ فالأولى أن يقال: الحال لا يتقدم على العامل المعنوي أصلاً أي في جميع المواد، بخلاف العامل الظرف. أقول: قوله: "في جميع المواد" أيضاً مما لا يفهم من عبارته فمن أين أخذه، فإن أخذه من الخارج فالشارح أيضاً أحدهما من الخارج، لا يقال: إن الخشي المذكور أخذ قوله: "أصلاً" من قول المصنف؛ لأنه كسلب الكلّي أي شيء من أفراد الحال لا يتقدم إِنْ، وقد يصح حمل أصلاً على السلب الكلّي كما فعله الشارح فيما سبق؛ لأننا نقول: إن حمل عبارته على السلب الكلّي من هذا فهو أيضاً ليس إلا من الخارج.

واعلم أن إيراد قوله: "بخلاف الظرف" تقريبي على هذا الاحتمال؛ لأن الكلام في تقدم الحال وعدم تقدمها على العامل المعنوي أن عامل الظرف لفظي، وأيضاً على هذا الاحتمال قوله: "بخلاف الظرف" حال عن قوله: "على العامل المعنوي"، وعلى الاحتمال الثاني حال عن الضمير في قوله: "لا يتقدم"، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ، أي وهو منبسط بخلاف الظرف. **زيد قائماً في الدار:** فإن ذا الحال هو الضمير في قوله: "في الدار".

**ويحتمل أن يكون معناه إِنْ:** أي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الضرف، سواء كان حالاً أو لا؛ فإنه يتقدم على العامل المعنوي، فحينئذ لا يرد ما قيل: بقي هنا احتمال آخر لم يتعرض الشارح إليه، وهو أنه بخلاف ما إذا كان الحال ظرفاً؛ فإنه يتقدم على العامل المعنوي. **الظرف يتقدم إِنْ:** أي المعمول الذي هو الظرف يتقدم على عامله المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره؛ لكثرة دوره في الكلام. قال مولانا عص: إن الظرف كما يتقدم على العامل المعنوي كذلك يتقدم على العامل اللفظي أي العامل الفعل، فلا وجه للتخصيص. أقول: إن تخصيص المعمول الظرف بالتقدم لأجل الحال؛ لأن فيها من معنى الظرفية، فحكم المعمول الظرف حينئذ يخالف حكم الحال كما ذكره.

هذا إذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي، وأما إذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم، فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير، وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور، سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرورا بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا، نحو: جاءني مجردا عن الثياب ضاربةً زيد،.....

ذي الحال

**هذا إذا لم يكن إلخ:** أي ما ذكر من الاحتمالين على تقدير أن لا يكون الظرف داخلا في العامل المعنوي. ولقائل أن يقول: إن الظرف إذا لم يكن داخلا في العامل المعنوي أيضا لا يصح الاحتمال الثاني؛ لأن المراد من عامله المعنوي في قوله: "إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي" هو أعم من العامل الظرف كما قالوا، فيكون الظرف حينئذ داخل فيه، فكأنه قيل: إن الظرف لا يكون داخلا في العامل المعنوي وداخلا فيه أيضا، وهو تناقض، والجواب: أن القول بأن الظرف لا يكون داخلا في العامل المعنوي إنما هو على طريقة المصنف، والحكم بأنه داخل فيه على طريقة القوم بأن يراد من العامل المعنوي هو الأعم، فلا تناقض.

**فالمراد إلخ:** وهو الاحتمال الأول؛ وذلك لأنه إذا كان داخلا فيه، فلما قال: "لا يتقدم الحال على العامل المعنوي"، فلا معنى حينئذ لقوله: "بخلاف الظرف"، بل هو تناقض، فلا بد حينئذ أن يستثنى ويقال: "إلا في الظرف" أي إلا في هذا النوع من العامل المعنوي؛ فإن المتعارف بينهم في مثل هذا الموضع هو الاستثناء بـ"إلا" وإن صح قوله: "بخلاف الظرف" أيضا في نفس الأمر، لكنه ليس بمتعارف؛ لأنه لا يقال: جاءني القوم بخلاف زيد، بل يقال: إلا زيد، كما لا يخفى، فيعلم منه أن الاحتمال الأول غير مراد. **سواء كان إلخ:** قيل: يشكل هذا بقولنا: يتحرك ماشيا يد زيد، وبقولنا: تتبع ملة إبراهيم حنيفا، والجواب عن المادة الأولى بأن عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة إذا لم يكن المضاف جزء المضاف إليه، وعن المادة الثانية بأن عدم تقدمها عليه فيما لم يجر حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

**جاءني مجردا إلخ:** فلا يجوز هذا التركيب؛ لتقدم الحال من ذي الحال المجرور بالإضافة، ولقائل أن يقول: إن "مجردا" حال عن الضاربة لا عن زيد، ولا يجوز إضافتها إليه بيانية، إلا أن يقال: إنها مصدر باعتبار معنى الضرب كالكافة والعافية؛ فإحما مصدران باعتبار معنى الكف والعفو، فعلى هذا يكون الإضافة معنوية؛ لكون المضاف غير صفة معني، فالمضاف مع المضاف إليه كشيء واحد، فالحال عن المضاف هو الحال عن المضاف إليه؛ فإن كونهما في حكم شيء واحد في الإضافة اللفظية ممنوع، ولهذا قال الشارح: "والإضافة اللفظية في حكم الانفصال"، فلا يرد أنه لم يرد التركيب بدون التاء؟

وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف،<sup>(١)</sup> فلا يتقدم تابعه أيضاً، وإن كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه؛ للعلة المذكورة، وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال **على الأصح**، ونقل عن بعضهم الجواز؛<sup>(٢)</sup> استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ولعل الفرق<sup>(٣)</sup> بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر مُعَدٌّ للفعل كالمهزمة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبة بهند، فكأنك قلت: أذهبت راكبة هنذا، فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً، وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل "كافة"..... وهو الرجاء

**الحال تابع وفرع إلخ:** لأنها صفة، والصفة تابعة لموصوفها، قيل: هذا الوضع يلزم عدم صحة قولنا: "راكبا جاءني زيد"؛ لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، فكذا تابعه وفرعه مع أنه يصح، وأجيب بأن الفاعل من حيث إنه مسند إليه يكون محله قبل الفعل، وإن كان كونه قبل الفعل ممتنعاً بسبب العارض، وهو الالتباس بالمينداً. **للعلة المذكورة:** بأن المجرور لا يتقدم على الحار فكذا تابعه. **من تمام إلخ:** أي من أجزائه كما أن المهزمة في أحسنه، والراء في فرحت من أجزائه. **فالمجرور بحسب الحقيقة إلخ:** أي المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجروراً، بخلاف المجرور بالإضافة؛ فإنه مجرور حقيقة، وإنما أورد قوله: "ولعل الفرق إلخ" لتصحيح قوله: "على الأصح"؛ لأنه إذا لم يكن المجرور بحرف الجر مجروراً بحسب الحقيقة فيصح قوله: "إن الحال لا يتقدم على ذي الحال المجرور"؛ لعدم تحققه ووجوده.

- (١) لأن حقه التأخر، فكذا حكم تابعه، بخلاف الفاعل؛ فإن حقه التقدم على الفعل؛ لأن حق المسند إليه أن يتقدم على المسند، وإنما امتنع لعارض الالتباس، فلا نقض بجواز راكبا جاء زيد. (جمال)
- (٢) وذلك البعض ابن كيسان وابن علي وابن برهان. (عت)
- (٣) خالف ابن كيسان الجمهور، فحوّز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف دون الإضافة، فاحتاج إلى الفرق بين الفرق بينهما. (عل)

حالا عن الكاف، والتاء للمبالغة،<sup>(٢١)</sup> وبعضهم يجعلها صفة المصدر أي رسالة

وهو قول الرعشري

كافة،<sup>(٣)</sup> وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية، والكل تكلف وتعسف.<sup>(٤)</sup>

عامة شاملة

**حالا عن الكاف:** لا عن الناس، فيصح الاستدلال، ولكن التاء للمبالغة كالكافية والشافية لا للتأنيث فلا ينادي كونها حينئذ حالا عن الكاف، ثم إذا كان "كافة" حالا عن الكاف، فيكون حينئذ بمعنى المانع، بخلاف ما إذا كان حالا عن الناس؛ فإنه حينئذ معنى الجميع، قيل: على تقدير كونه حالا عن الكاف يكون المعنى: ما أرسلناك إلا حال كونك مانعا للناس عن المناهي مع أنه ~~للتأنيث~~ للأوامر أيضا، وأجيب بأن الحصر إضافي بأن المراد من منعه عن المناهي هو عدم الأمر إلى المناهي، كما إذا كان حالا عن الناس أيضا يكون الحصر إضافيا؛ لأنه ~~للتأنيث~~ مبعوث إلى الثقيلين بأن المراد من إرساله إلى جميع الناس هو عدم إرساله إلى بعض الناس، وفيه بحث بأن الحال يكون قييدا للعامل، فيلزم أن يكون الكف في وقت الإرسال مع أن الكف بعد الإرسال، ويجب أن "كافة" حال مقدرة ففرض كفه أي منعه ~~للتأنيث~~ في وقت الإرسال.

**يجعلها مصدرا:** أي مفعولا مطلقا بمعنى الكف كالكاذبة والعافية. بمعنى الكذب والعفة، فيكون المعنى يكف كفا، والجملة حال، قال بعض الشارحين: إن "كافة" مصدر باعتبار معنى الكف الذي هو مصدر، فيكون "كافة" مفعولا له تقديره: ما أرسلناك إلا لمنع الناس. أقول: شرط حذف اللام من المفعول له غير متحقق ههنا كما لا يخفى، فكيف يجوز حذفه في الآية. **والكل تكلف إلخ:** أما كون الأول تكلفا فلأن دخول تاء المبالغة على اسم الفاعل غير ظاهر، على أن بعضهم صرحوا أن تاء المبالغة لا تدخل إلا على ما هو على وزن فَعَّال أو فَعُول أو مَفْعَال، =

(١) في الزجر والمنع والتبليغ والحث، لا للتأنيث كثناء علامة ونسابة، والمعنى وما أرسلناك يا محمد ملابسا بشيء من الأشياء إلا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصي مجدا فيه، وحاتا على طلب الثواب، وما عليك إلا البلاغ. (محرم آفندي)

(٢) جواب سؤال، تقرير السؤال: أن الكاف مذكر والكافة مؤنث، والحال يجب أن يكون مطابقا لذي الحال، وتقرير الجواب: أن التاء للمبالغة، لا للتأنيث كالعلامة، والمعنى وما أرسلناك إلا كافة أي مانعا للناس عن الشرك والكبائر مبالغة فيه. (علوي)

(٣) فيحينئذ يكون "كافة" منصوبا على المصدرية لا على الحالية، فيكون المصدر لتأكيد، والمعنى وما أرسلناك يا محمد إلا كافة أي رسالة كافة مانعة للناس عن الشرك والمعاصي، وحاتة لهم على طلب الثواب، أو عامة شاملة لهم. (محرم آفندي)

(٤) أما كون الأول تكلفا فلأن تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى أنكرها البعض في غير فعال ومفعول ومفعال، وأما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه إلى تقدير الموصوف، وأما كون الثالث تكلفا فلأن إتيانه مصدرا غير معلوم، وأما كون الثلاثة تعسفا؛ فلأن كافة بمعنى جميعا، فليشأمل. (عت)

**وكل ما دل على هيئة أي صفة، سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا**  
 من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة، وهو حاصل  
 به،<sup>(١)</sup> وهذا رد على جمهور النحاة<sup>(٢)</sup> حيث شرطوا اشتقاق الحال، وتكلفوا في تأويل  
 الجوامد بالمشتق، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق، .....

= والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد؛ لأنه يَحْتَمِل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها، كذا ذكره  
 مولانا عرص، وأما الثاني فلأنه يستلزم التقدير في الآية، وأما الثالث فلأن دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم.  
**المقصود من الحال إلخ:** قال مولانا عرص: فيه أن المقصود من النعت أيضا بيان الهيئة، ومع ذلك اشترط  
 المصنف فيه أن يكون مشتقا أو جامدا أو يكون وضعه لغرض المعنى، فينبغي أن يكون الحال أيضا كذلك؛ إذ  
 لا اعتداد بما يدل على الهيئة، وليس الغرض من وضع الحال هو الهيئة. أقول: لما كان من الأمور البينة أن وضع  
 الحال مطلقا مشتقا أو جامدا يكون وضعه لغرض المعنى أي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في ذي الحال  
 عموما أي في جميع الاستعمالات؛ لأن تعريف الحال بدل عليه، فلهذا لم يشترط فيه ذلك؛ لأن الشرط المذكور  
 في النعت إما يكون باعتبار قوله: "عموما وخصوصا"، لا باعتبار كونه مشتقا أو غيره، ولا باعتبار أن يكون  
 وضعه لغرض المعنى، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه، فيكون وضعه  
 لغرض المعنى في متبوعه قطعاً.

**وتكلفوا في تأويل إلخ:** قال محمد المحشي مولانا عبد نقلا عن الرضي: إن الحال الموطنة من حملة الحال التي هي  
 حامدة، ويحتاج في حالتها إلى التأويل بالمشتق، والحال الموطنة هي التي يكون الجامد فيها توطئة للحالية كما  
 في قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢)، فقله: "قرآنا" اسم جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال  
 الذي هي عربي، وهو مشتق أي حال كونه عربيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه قرآنا عربيا، وكما في قولنا:  
 رأيت زيدا رجلا بهيّا، فـ"رجلا" جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال، وهو "بهيا" من البهاء  
 بالعارسية: خوش روی، أي حال كونه بهيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه رجلا بهيا. =

(١) ولهذا لم يشترط المصنف على ما ذهب إليه سيبويه الاشتقاق في الصفة أيضا بالحقيقة، ولا مخالفة بين سيبويه  
 والجمهور؛ لأن اشتراط الجمهور الاشتقاق في الحال وتأويل الجامد بالمشتق كاشتراط التنكير في الحال وتأويل  
 الحال المعرفة بالنكرة، وذلك لأن إحقاق التاء بالغالب أحسن الطرق. (عت)

(٢) قال الرضي: وهو الحق؛ لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده، وكل ما كان هذه القاعدة حصل  
 فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق. (عل)

**مثل: "بسرا ورطبا" في قولهم: هذا بسرا<sup>(١)</sup> وهو ما بقي فيه حموضة<sup>(٢)</sup> أطيب منه رطبا.**  
وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما جامدين حالان؛ لدلالتهما على صفة البسرية  
والرطبية، ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمُرطَب<sup>(٣)</sup>، من أبَسَرَ  
النخل: إذا صار ما عليه بسرا، وأزطَبَ: إذا صار ما عليه رطبا، .....

= قال مولانا عس: والظاهر أن يكون الحال الموطنة من جملة الأحوال المترادفة، ويكون على مذهب من جوز  
أن يكون الحال حامدا بلا تأويله بالمشتق، فيكون قرآنا عربيا حالا بعد حال. أقول: لا بد أن يدل الحال على  
الهيئة والصفة، فلا يصح أن يكون "رجلا" في المثال المذكور حالا بدون تأويله بالصفة، فإن من قال بجامدية الحال  
قال بكومها دالة على الصفة، وكذلك "قرآنا" حال باعتبار الصفة، وهي العربية، والقرآن علم كالفرقان فلا يدل على  
القرآنية كما لا يدل زيد على الزيدية، وتدخل الألف واللام في عَلم الجنس دون عَلم الشخص.

**هذا بسرا أطيب إلخ:** واعلم أن "من" في قوله: "منه" من التفضيل، والضمير في "منه" راجع إلى المشار إليه  
بـ"هذا"، وقوله: "بسرا" حال عنه باعتبار أنه مفضل، وقوله: "رطبا" حال من الضمير في "منه" باعتبار أنه  
مفضل عليه، فيكون بسرا ورطبا جميعا حالين من شيء واحد باعتبارين مختلفين، وهما المفضل والمفضل عليه؛ فإنه  
مفضل وأثبت الزيادة على الثمر البسر من الثمر الرطب، وإليه أشار الشارح بعد حطوط.

**ولا حاجة إلى أن يؤول إلخ:** ولا يخفى أن من يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمُرطَب فعده لا معنى لقوله: "هذا  
بسرا أطيب منه رطبا"؛ لأن الرطب صفة الثمر، وكذا البسر صفة له، بخلاف المبسر والمُرطَب؛ فإنهما صفتان  
لللنخل فلا معنى حينئذ لقولنا: هذا مبسرا أطيب منه رطبا، والدليل على كون المبسر والمُرطَب صفة للنخل قوله:  
"من أبسر النخل إذا صار إلخ"، إلا أن يقال: قوله: "هذا" راجع إلى النخل لا إلى الثمر، فلا بد حينئذ من  
ارتكاب المسامحة أي هذا النخل حال كون ثمرته بسرا أطيب منه حال كون ثمرته رطبا، وعند عدم ارتكاب  
المسامحة لا معنى له كما لا يخفى. وإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المبسر والمُرطَب بالفارسية: ترشْ ثومته وثيرين  
ثومته، ندرشْ سازنده وثيرين سازنده؟ فحينئذ يصح أن يقال: هذا مبسرا أطيب منه رطبا، قلت: قوله: "أبسر" في قوله:  
"أبسر النخل" يدل على أنه بالمعنى الثاني لا الأول؛ لأنه متعدد، تأمل.

(١) بفتح الباء، وقد يضم، كذا في "القاموس". (عبد الغفور)

(٢) الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة، فال في "الصراح": بسر غوره ثوما، أول ما بدا من النخل طلع، ثم  
تخلل بالفتح، ثم يُلج بالتحريك، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر. (عبد الغفور)

(٣) هذا إذا كان إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه، أما إذا كان إشارة إلى الثمر  
كما هو الظاهر فالتأويل بالنضيج وغير النضيج، والمدرك وغير المدرك. (عبد الغفور)



والعامل في ربطا "أطيب" باتفاق النحاة، وفي بسرا أيضا عند محققهم، وتقدم "بسرا"<sup>(١)</sup> على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كلُّ منهما متعلقه، والبسرية تعلقت بالمشار إليه بـ "هذا" من متعلق بقوله: تعلق

حيث إنه مفضل، وهذه الحثية<sup>(٢)</sup> وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إضماره في "أطيب"،<sup>وهو ذو الحال متصله</sup> لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه، وأوجبوا أن يليه،<sup>من الإيجاب</sup> والربطية تعلقت به من حيث إنه مفضل عليه، وهو ضمير "منه" فيجب أن يليه.

**وتقدم بسرا إلخ:** دفع سؤال تقريره: أن العامل الذي هو اسم التفضيل ضعيف العمل فلمَ قُدِّمَ معموله، وهو "بسرا" عليه؟ وأجاب بقوله: إذا تعلق بشيء واحد - وهو ذو الحال، وهو مشار إليه بـ "هذا" - حالان إلخ، فلدفع الالتباس قدم "بسرا" على "أطيب"؛ لأنه لو قيل: "هذا أطيب منه بسرا ربطا" يلزم الالتباس؛ لأنه لا يعلم أن الحال من المفصل هو بسرا أو ربطا، وقد قالوا: إن قوله: "إذا تعلق بشيء واحد حالان يلزم أن يلي كل منهما متعلقه" مثل ما مر من قوله: "زيد قائما كعمر قاعدة".

ولا يرد عليه بحث بأن هذا ليس مثله؛ لأن الكافي في قوله: "كعمر" متصل، بخلاف "منه" في المثال المذكور، فيمكن دفع الالتباس بأن يقال: "هذا أطيب بسرا منه ربطا"؛ لأن "ربطاً" حال من الضمير في "منه"، وهو مفضل عليه، فقال: "والبسرية تعلقت بالمشار إليه بهذا إلخ" فهذا القول إلى قوله: "إلا بعد إضماره في أطيب" إشارة إلى البحث المذكور بأن "بسرا" حال من المشار إليه من حيث إنه مفضل. وهذه الحثية أي حثية المفضلية إنما لا يكون معتبرة في المشار إليه إلا بعد إضماره في "أطيب"؛ لأنه لا يصير مفضلاً عند عدم إسناد أطيب إليه، فيكون المفضل نحسب المعنى هو الضمير في "أطيب"، فإذا كان كذلك فلو أورد "بسرا" بعد "أطيب" أيضاً يحصل المفضلية والالتباس أيضاً كما عرفت تفصيله في تقرير البحث.

وقوله: "لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلخ" جواب عن البحث المذكور بأن الضمير في "أطيب" بالنسبة إلى المظهر كالعدم، فأقيم المظهر مقامه في كون الحال بعده بلا فاصلة، أي كما لو وقع "بسرا" بعد "أطيب" لم يقع فاصلة بينه وبين ذي الحال كذلك حين وقوع "بسرا" قبل "أطيب"، فاندفع به ما قيل من أن الضمير في "أطيب" واسم الإشارة يكون قبله فكيف يقوم المظهر مقامه؟ ثم المراد من الضمير في قوله: "لكنه لما كان الضمير إلخ" هو الضمير المستتر، =

(١) تركيب إضافي، والمضاف إليه قرئ على سبيل الحكاية. (بق)

(٢) جواب سؤال، وهو أن حثية كونه مفضلاً إنما يعتبر بعد إضماره في "أطيب"، فيجب أن يلي الضمير الذي في "أطيب"، وتقرير الجواب ظاهر. (علوي)

قال الرضي: وأما الضمير المستكن في "أفعل" فإنه وإن كان مفضلاً، لكنه لما لم يظهر كان كالعدم، ومع هذا<sup>(١)</sup> فلا أرى بأساً بأن يقال وإن لم يسمع: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، وذهب بعضهم إلى أن العامل في "بسراً" اسم الإشارة أي أشير إليه حال كونه بسراً، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس فلا تنقيد الإشارة بحالة البسرية، ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة.....

= فحينئذ لا يرد أنه إذا كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم فلا بد أن يكون "رطباً" أيضاً يلي قوله: "هذا"؛ لأن ذا الحال في "منه" أيضاً ضمير؛ لأنه بارز لا مستتر.

**ومع هذا:** أي قال الشارح الرضي: مع أن الضمير في "أطيب" كالعدم لو قيل: "زيد أحسن قائماً منه قاعداً" فلا أرى بأساً وإن لم يكن مثل هذا التركيب مسموعاً من العرب، فحينئذ يصح أن يقال: هذا أطيب بسراً منه رطباً. **وهذا ليس بصحيح:** أي كلية؛ لأنه أشير إلى التمر في حال رطوبته وقيل: "أشير إليه حال كونه بسراً أطيب منه رطباً" يصح؛ لأن البسر كما يكون حالة البسرية كذلك يكون حالة الخلاوة، وأما لو أشير إليه حال بيوسته لا يصح؛ لعدم حال البسرية في التمر اليابس فلا يبعد الإشارة حينئذ إليه، قبل: لِمَ لا يجوز أن يكون قوله: "بسراً" حالاً مقدرة بأن يفرض البسرية في وقت اليومعة كـ "خالدين" في قوله تعالى: ﴿فَاذْخُلُوا خَالِدِينَ﴾؛ فإن معنى الخلود هو المكث الطويل فلا يتصور الخلود في وقت الدخول، فيكون قوله: خالدين حالاً مقدرة بأن يفرض الخلود في وقت الدخول كما سبق في صدر المبحث. **فلا تنقيد إلخ:** ومعناه على أن زمان الحال وزمان العامل المنسوب بذوي الحال لا بد أن يكونا متحدين، وعلى تقدير أن يكون المشار إليه التمر اليابس يكون الاتحاد منتهى.

**ولأنه يصح إلخ:** أي كون اسم الإشارة عاملاً فيه ليس بصحيح كلية؛ لأنه لا يصح إعماله فيه حيث وقع إلخ، فإذا كان كذلك فلا بد أن يكون العامل فيه هو "أطيب" لا أشير، وفي بعض النسخ: ولأنه يصح بدون حرف النفي، وحينئذ معناه: أنه يصح إعمال "أطيب" فيه حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه بأن كان اسماً جامداً كالتمر، فلا بد أن يكون العامل هو "أطيب".

وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله: ولأنه لا يصح إلخ لا يرد ما قيل: لم لا يجوز أن يكون المراد أن اسم الإشارة عامل فيه في تركيب يكون اسم الإشارة عاملاً، وإلا فلا، قال مولانا عص: إنا لا نسلم أن يكون التركيب المذكور وهو "ثمرة نخلي بسراً إلخ" صحيحاً، بل هو مصوغ، ولا يخفى أن التركيب المذكور إذا كان على وفق قاعدة النحو فالقول بأنه مصوغ غير معقول، وإلا فلا بد من بيان أي عدم الموافقة.

(١) أي ومع قيام المظهر مقام المضمّر.

اسم لا يصح إعماله فيه، نحو: تمر نخلي بسرا أطيب منه رطباً.  
وقد تكون أي الحال جملة لدالاتها على الهيئة كالمفردات، فيصح أن تقع حال مثلها،  
ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب؛ لأن الحال<sup>(١)</sup>  
بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه. والجملة الإنشائية  
لا تصلح أن يحكم بها على شيء،<sup>(٢)</sup> ولما كانت الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي  
إرتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالاً لا بد لها من رابطة  
تربطها إلى صاحبها، وهي الضمير والواو،<sup>(٣)</sup> .....

**لدالاتها على الهيئة:** أقول: النقص على المعرفة والجمال الإنشائية بأن الدليل لو صح لزم صحة وقوع المعرفة  
والحمل الإنشائية حالاً، واللازم باطل فالنزوم مثله، ليس بشيء؛ لأن الجملة الإنشائية حارحة بقوله: "خبرية"  
كما ذكره من أن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وخروج المعرفة بقوله: "كالمفردات"؛ لأنها عن تامة الدليل،  
فالمراد منها هو الأحوال المفردة، وهي لا يكون إلا نكرة، فحيث لا يحتاج إلى أن يجاب عنه بتحرير الدليل بأن  
يقال: لدالاتها على الهيئة كالمفردات، وكونها نكرة كالمفردات الواقعة حالاً، وصحة الحكم بها على شيء.  
**خبرية محتملة إلخ:** قيل: تعرض بذكر الخبرية ههنا، ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبر أيضاً، ولم يقل: والخبر قد  
يكون جملة خبرية؛ لأن المراد من الجملة هناك أيضاً الجملة الخبرية، ولهذا يكون الحال جملة خبرية؛ لأن الحال بمنزلة  
الخبر عن ذي الحال، ويجب أن ههنا ليس شيء يشعر إلى خبرية الجملة، فلذا تعرض بها ههنا، وأما في تعريه يكون  
الشيء يشعر بها وهو العنوان حيث قال: "والخبر قد يكون جملة". وإجراؤها عليه: أي إثبات الحال عليه إلخ.

(١) ولأن الحال تعيد نعتي الفعل بالعاغل أو المفعول بوقت وقوع مضمونها، ولا يقصد من الإشاء وقوع  
مضمونه. (عبد الغفور)

(٢) لأن المحكوم به يجب أن يلاحظ من حيث إنه حال من أحوال المحكوم عليه في نفس الأمر، ولا يصلح لذلك  
إلا ما هو مفهوم الخبرية دون الإنشائية؛ لأن الإنشائية من حيث هي إنشائية لا خارج لها حتى يكون حالاً من  
أحواله في نفس الأمر. (علوي)

(٣) ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاحت إلى زيادة ربط، وهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة حراً  
أو وصفاً إلا إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعها بعد "إلا"، نحو: ما جئتكم إلا وأنت بخيل، وما جاءني  
رجل إلا وهو فقير. (عبد الغفور)

والجملة الخبرية إما اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفيّاً، فهذه خمس جمل، **فالاسمية<sup>(١)</sup>** أي الجملة الاسمية الحالية متلبسة **بالواو والضمير** معاً؛ **لقوة الاسمية<sup>(٢)</sup>** في الاستقلال،<sup>(٣)</sup> فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو: جئت وأنا راكب، وجئت وأنت راكب، وجاءني زيد وهو راكب، **أو بالواو وحدها**.....

**لقوة الاسمية الخ:** وهذا الدليل لو صح لزم أن يكون الخبر أيضاً بالواو والضمير معاً أو بالواو وحدها مع أنه ليس كذلك، بل العائد فيها هو الضمير أو الألف واللام، أو وضع المظهر موضع المضمّر، أو كان الخبر مفسراً للمبتدأ، والجواب بالفرق بينهما بأن الخبر عمدة في الكلام بخلاف الحال فإنها فضلة فيه، وتوجه الفعل إلى العمدة على وجه الكمال، فلا يحتاج فيها إلى الرابطة القوية غاية القوة، بخلاف توجه الفعل إلى الفضلة، فالمناسب أن يكون في الفضلة رابطة قوية وهي الواو؛ لأنها رابطة في أول الأمر.

ثم معنى قوله: "القوة الاسمية في الاستقلال" إنها مستقلة في الاستقلال على وجه الكمال، بخلاف الجملة الفعلية فإن لها ليست كمال فيه، لا يقال: إن الجملة الاسمية إذا وقعت في محل من الإعراب بأن وقعت حالا أو خبراً أو صفة كما يقتضي الارتباط بما قبلها أي بما هو خارج عنها، كذلك الجملة الفعلية إذا وقعت في محل من الإعراب يقتضي الارتباط بما قبلها فكون الجملة الاسمية كاملة في الاستقلال دون الجملة الفعلية مما لا بد له من دليل؛ لأننا نقول: بينهما فرق بأن الجملة الفعلية تستدعي الارتباط بما قبلها بحسب وضعها؛ لأنها تقتضي ارتباطها بالفاعل، وهو خارج عنها، مثل: زيد قام، كما سبق في تعريف الفاعل، بخلاف الجملة الاسمية فإنها لا تستدعي الارتباط بالأمّر الخارج بحسب الوضع، بل هي إنما تستدعي الارتباط به إذا وقعت في محل من الإعراب؛ فإنها في نفسها مستقلة لا تستدعي الارتباط به أصلاً.

(١) في حكمها الجملة المصدرة بـ "ليس"؛ لأنها مجرد النفي على الأصح ولا يدل على الزمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية. (عبد الغفور)

(٢) أما نفس الاستقلال مظهره، وأما القوة؛ فلأن الاسمية دلالة على الثبوت والدوام تأتي عن وقوعها حالا، لخروجها عما هو الأصل في الحال، وهو الانتقال وعدم الدوام لذاتها، ففُس الاستقلال يقتضي نفس الرابطة، والقوة فيه يقتضي زيادة الربط. (جمال الدين)

(٣) لعل وجهه أن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة، والاسمية منها مستقلة باعتبار الأجزاء أيضاً بخلاف الفعلية، فإن جزءها الفعل يقتضي الإسناد إلى شيء، فليتامل. (علوي)

لأنها تدل على الربط في أول الأمر فاكتفي بها، مثل قوله **عَلَيْهَا**: «كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ»، وهذا أي الربط بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة، وأما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو، تقول: هو الحق لا شك فيه؛ وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكّد والمؤكّد؛ لشدة الاتصال بينهما، أو بالضمير وحده على ضعف لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في أول الأمر نحو: كَلِمَتُهُ قُوَّةٌ إِلَى فَيٍّ، فلا بد من الواو على الصحيح، .....  
حالية وهو قليل

**تدل على الربط إلخ:** لا يقال: هذا لو صح يلزم أن يكون الألف واللام أيضا رابطا؛ لأنها تدل على الربط في أول الأمر؛ لأنها في صدر الكلام كالواو؛ لأننا نقول: بينها فرق بأن الواو في الأصل للجمع مع السابق، فيكون الواو مستدعية للنظر إلى السابق، بخلاف الألف واللام. هو الحق لا شك فيه: فقولته: "لا شك فيه" حال من الحق أي ذو الحال لا شك فيه، فهو حال مؤكدة؛ لأنه يؤكد الأول، والعائد الضمير في قوله: "فيه"، والعامل في الحال ثبت أو ثابت أي ثبت حقيقته أو حقيقته ثابت لا شك فيه، كما في زيد قائم حقا.

**لشدة الاتصال بينهما:** فإمهما في حكم الكلمة الواحدة، فلا يجوز دخول الواو التي للانفصال بينهما.

**فلا يدل على الربط إلخ:** مع أنك قد عرفت أن الرابط في الجملة الاسمية ناسب أن تكون في غاية القوة، قيل: قد يكون الجملة الاسمية خالية عن الرابط، مثل: خرجت زيد على الباب، فإن قولنا: "زيد على الباب" حال مع عدم الرابط فيه، لا يقال: لا نسلم كونه حالا؛ لأنه لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به؛ لأننا نقول: هو بين هيئة الفاعل؛ لأن معناه خرجت والحال أن في وقت خروجه زيد على الباب، والحواب: أن كون الجملة الاسمية حاليا عن الرابط قليل فلذا لم يجر الحكم عليه.

(١) "كُنْتُ نَبِيًّا" أي عالما بنبوتي من عند الله، "وآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ" أي والحال أن بدنه العصري لم يكمل بعد، وإنما كان نبيا؛ لأنه خلق روحه المطهر ﷺ قبل الموحّدات، ثم بعث إلى أرواح المكلفين بعد خلقها قبل الأبدان، فطلع إليهم الحقيقة الأبدية، فأمّن به من هو أهله، ثم ظهر لهم الإيمان بعد خلق أبدانهم، وفيه إشارة إلى أن سائر الأنبياء ﷺ لم يكونوا أنبياء قبل أبدانهم العصرية، واعلم أن في صحة هذا المتن مقالا، ولعله نقل بالمعنى، فإن المروي عن أحمد والخارجي في تاريخه والغوي والحاكم: كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد، وفي الحديث الآخر الصحيح: وآدم بين الماء والمنحدر. (حل ش)

**المضارع المثبت** أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشاكبته لفظا أو معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو، نحو: جاءني زيد يسرع، **وما سواهما** أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي **بالواو** <sup>بيان لما سواهما</sup> **والضمير معا أو بأحدهما** وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير؛ لعدم قوة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي نحو: جاءني زيد وما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد ما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد وما يتكلم عمرو. والماضي المثبت نحو: جاءني زيد وقد خرج غلامه، أو جاءني زيد قد خرج غلامه، أو جاءني زيد وما خرج عمرو. والماضي المنفي نحو: جاءني زيد وما خرج غلامه، أو جاءني زيد ما خرج غلامه، أو جاءني زيد وما خرج عمرو. **ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي** .....

**لمشاكبته لفظا إلخ:** أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلو قوع اسم الفاعل موقعه؛ لأنه بمعنى سارع، ويمكن أن يقال: هذا الدليل لو صح يلزم أن الرابط هو وحده في الماضي المثبت أيضا للمشاكلة المذكورة، واللازم باطل فاللزوم مثله، تأمل. **لعدم قوة استقلالها إلخ:** فيكفي فيه أدق ربط، والظاهر أن يقول في الدليل: "لعدم قوة استقلالها، أو لعدم مشابكتها لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو"؛ لأنه إذا كان لها مشابة به كالمضارع المثبت، فحينئذ يكون الرابط فيها هو الضمير وحدها، تأمل.

**ولا بد في الماضي إلخ:** لأنه إذا كان منقيا لم يجب فيه "قد" ظاهرة ولا مقدرة؛ لعدم احتياجه إليها؛ لأنه إذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي، فيشمل زمان العامل بحكم الاستصحاب كما ذكره بعد خطوط، وقيل: منع دخول "قد" عليه لاقتضاء النفي صدر الكلام. وللقوم ههنا اعتراض على المصنف، وأجابوا عنه أيضا، ولكنه بعيد عن التحقيق، فلهذا دفعه الشارح في ضمن تحقيق كلامه، أما تقرير الاعتراض فيوجهين، أحدهما: أن الحال في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، لا ما يبين الحال الذي هو متوسط بين الماضي والمستقبل، وهو الحال بمعنى زمان التكلم؛ للمضافة بينهما، والثاني: أن لفظ "قد" إنما تقرب الماضي إلى حال التكلم والمقصود مقارنة زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل لا زمان التكلم، ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الحال.

من دخول لفظة "قد" المقرّبة زمان الماضي إلى الحال<sup>(١)</sup> لغة على الماضي المثبت الواقع حالاً؛ ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال، أو وقوعه عليه تحوّزاً؛ لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بد من "قد" حتى تقربه<sup>(٢)</sup> إليه فيقارنه، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين؛ .....  
أي زمان الحال

= وأما تقرير الجواب فيه أن الحال المبين للهيئة يلزمها زمان الحال بمعنى التكلم استعمالاً وإن لم يلزم تعريفاً بدليل أن الحال المبين للهيئة يكون في جواب كيف الموضوع للسؤال عن الحال؛ لأنه إذا قيل: ضربت زيداً فيسأل بأنه كيف حاله حين الضرب، فيقال في جوابه: قد قام أو قد ركب، فحينئذ لفظة "قد" قربت زمان الماضي إلى زمان الحال، بمعنى التكلم، فلا بد أن يقرب زمانه إلى زمان الحال بالمعنى النحوي أيضاً، وفيه نظر؛ لأنه يصح إذا كان تحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم، وليس كذلك، وقد قيل: لا بد من لفظ "قد" في الماضي المثبت الواقع حالاً؛ لأن عاملها قد يكون مقرباً لزمان التكلم فاشتراط في المثبت الواقع حالاً من لفظ "قد" ليفرب زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل، فاشتراط فيما عداه أيضاً طرداً للباب.

**قد المقرّبة زمان إلخ:** اعلم أن "قد" يقرب زمان الماضي إلى الحال، بمعنى زمان التكلم لا الحال، بمعنى النحوي كما ذكره - قدس سره - فلا يشتهيه لك. **لغة:** أي كونها مقربة لزمان الماضي إلى الحال بمعنى زمان التكلم إنما يكون بحسب اللغة أي الحقيقة. **ليدل بها:** أي ليدل الماضي المثبت الواقع حالاً بسبب لفظ "قد" على قرب زمان الحال الاصطلاحي إلى زمان صدور الفعل عن ذي الحال، أو كان ذو الحال فاعلاً، أو على قرب زمانه إلى زمان وقوع الفعل عن ذي الحال إن كان مفعولاً. **تحوّزاً:** أي هذه الدلالة الحاصلة بسبب دخول "قد" عليه إنما يكون على سبيل التجوّز، أي لفظ "قد" تدل على هذا المعنى بسبب إيجاز لا الحقيقة؛ لأنها تحسب الحقيقة يقرب زمان الماضي إلى الحال، بمعنى التكلم لا الحال الاصطلاحي.

**لأن المتبادر:** أي لا بد من دخول "قد" عليه؛ لأن المتبادر إلخ، فإذا قيل: جاء زيد وقد ركب، فالمتبادر أن يكون معنى الحال بالنسبة إلى العامل بأن كان ركوبه مقدماً على الإجابة لا بأن كان ركوبه معها أو كان متأخراً عنها، مع أن زمان الحال الاصطلاحي لا بد من أن يكون متحداً مع زمان عامل الحال أي زمان صدور الفعل عن ذي الحال أو وقوعه عليه، فلذلك لا بد من دخول "قد" حتى يقرب زمان الحال النحوي إلى زمان عاملها أي يقارنه حكماً لا المقارنة الحقيقية.

(١) التي أنت فيها، بمعنى أن الفعل معنى قريب من زمان التكلم. (جمال)

(٢) تقرب إلى زمان الحال، بمعنى أنه معنى قريباً منه لا شك فيه. (جمال)

فإنهم لا يوجبون "قد" ظاهرة ولا مقدره، سواء كانت **ظاهرة** في اللفظ، نحو: جاءني زيد قد ركب غلامه أو **مقدرة** منوية، نحو: قوله تعالى: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أي قد حصرت، وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد؛ فإنهما لا يجوزان<sup>(١)</sup> حذف "قد"، فسيبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ "قوما حصرت صدورهم"، فتكون جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ صفة موصوف محذوف، وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي؛ لاستمرار النفي بلا قاطع، ...  
أي يؤله

**جاؤوكم إلخ:** لعن آمدن آجتماعت برای قال ثمان راو در حالتی که تک بادلهای آن قوم.

**فإنهما لا يجوزان إلخ:** بل لا بد عندهما من لفظ "قد" فحينئذ لا يكون جملة حصرت صدورهم حالا عندهم؛ لأنه لا بد من لفظ قد لفظا عندهما، وهي منتفية فيها. **صفة موصوف إلخ:** فالحال حينئذ هو قوله: "قوما"، وهو اسم جامد، فلا يحتاج إلى لفظ "قد" فيكون قوله: "قوما" عند الجمهور حالا موطئة؛ لأنه توطئة لحالية قوله: حصرت صدورهم، والحال الموطئة هي التي لا يصلح أن يقع حالا في نفسها؛ لأنها حامدة، لكنها حال باعتبار لاحقها كما سبق تفصيله.

**جملة دعائية:** ولا يكون لها محل من الإعراب، أي جاؤوكم للقتال حصرت إلخ، يعني تك بادلهای آن قوم، فقوله: حصرت صدورهم مثل قولهم: رحمة الله، وهو للدعاء. **وإنما لم يشترط ذلك:** أي دخول "قد" في المنفي؛ لاستمرار معنى النفي بلا أمر هو يقطع النفي، فإذا كان النفي مستمرا فيشمل زمان الحال الاصطلاحي لزمان الفعل مثل: جاء زيد وما ركب، فلا يحتاج إلى دخول "قد" حينئذ.

(١) حال بإضمار "قد" أي قد حصرت صدورهم أي ضاقت، وهم بنو مدلج جاؤوا إلى رسول الله ﷺ غير مقاتلين، هذا مذهب الفراء وأبي على وجماعة من المتأخرين كالزنجشري والمصنف، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا حاجة إلى تقدير "قد" حيث تفقد لفظا؛ لكثرة وقوع الجملة الماضية حالا بدون "قد" نحو: ﴿هَذِهِ يَضَاعَتَانِ رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (يوسف: ٦٥) و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ (القرة: ٢٨). (حل ش)

(٢) سواء كانت مقدره منوية أو محذوفة نسيا منسيا؛ لأن "قد" حرف، والحرف لا تأثير له إذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر إلا أن يكون مذكورا لفظا، وههنا ليس بمذكور. (محرم آفندي)



فيشمل زمان الفعل **ويجوز حذف العامل في الحال**؛ لقيام قرينة حالية، كقولك **للمسافر** أي الشارع في السفر أو **المتهيء له**؛ **راشدا** مهديا أي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب، وقوله: "مهديا" إما صفة لـ "راشدا" أو حال بعد حال، أو مقالية كقولك: "راكبا" لمن يقول: كيف جئت؟ أي جئتُ راكبا، بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ أي بلى نجتمعها قادرين.

(القيامة: ٤، ٣)

**ويجب حذف العامل في بعض الأحوال المؤكدة، وهي أي الحال المؤكدة** <sup>(٢)</sup> **مطلقا.....**

**ويجوز حذف العامل إلخ**؛ ولم يقل حذف الفعل؛ لأن المتبادر هو حذف الفعل وشبهه كما هو الشائع، مع أن المقصود جواز حذف عاملها بأقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه، ومثال الثالث: إنسان مؤمنا، أي هذا إنسان مؤمنا. **أو المتهيء له**؛ يعني ميبأ سائمه خوذ ابراءه سفر. قال مولانا عصف: والمراد بـ "سر راشدا مهديا" الراشد بنفسه، مهما أمكن المهدي إذا لم يكن الرشد بدون الهداية، فلا يرد أن الرشد فرع الهداية، فينبغي تقديم مهديا. **أو حال بعد حال**؛ أي سر راشدا أي سر مهديا، فيكون من الأحوال المترادفة حيثفد، ويحتمل أن يكون حالا من الضمير الذي في "راشدا" فحينئذ يكون من الأحوال المتداخلة، وهي التي تكون حالا من الأمر الذي هو جزء من الحال الأول، فإذا كان من الأحوال المتداخلة لا يكون مما نحن فيه؛ لأن عامله - وهو راشدا - مذكور حينئذ. **أحسب الإنسان**؛ فإن القرينة فيه أيضا مقالية، وهي السؤال معناه بالفارسية: آیا گمان می برند آدمیان هیچ و همه جمع می کشم استخوانهای ایشان را، آری جمع می کشم ما در حالتی که قادریم بر این که بر سر کنیم انگشتان ایشان را.

**في بعض الأحوال**؛ أي في بعض أفراد الأحوال المؤكدة لا في جميعها، وذلك لأن الحال المؤكدة نوعان، أحدهما: ما يكون مقررًا لمضمون جملة فعلية، والثاني: ما يكون مقررًا لمضمون جملة اسمية، وإنما يجب حذفه في الثاني لا الأول. **مطلقا**؛ أي سواء كان عاملها جائز الحذف أو واجب الحذف؛ لأن الحال المؤكدة التي هي مقررًا لمضمون جملة فعلية يجوز حذف عاملها وإن لم يجب حذفه فإيراد قوله: مطلقا؛ لئلا يتوهم أن هذا التعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها، وإنما يجب حذف العامل في المؤكدة دون غيرها؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، وإذا كان لها إشعار بالعطف فيدل على إثبات التكلم العطف لاستلزامها إياه، والتكلم أثبت المزوم في قوله: زيد أبوك =

(١) نزلت حين قال عدي بن ربيعة: إني لو عاينت يوم القيامة لم أصدقك أو يجمع الله هذه العظام. (حل ش)

(٢) هي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وإما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو. (عبد الغفور)

هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا، بخلاف المتقلة، والمتقلة قيد للعامل، بخلاف المؤكدة، مثل: **زيد أبوك عطوفا**، فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر **أي أحقه** بفتح الهمزة أو ضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته، وصرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أثبتته.....

= عطوفا لزيد، وإثبات الملزوم لشيء موجب لإثبات اللازم، فيدل "زيد أبوك عطوفا" على إثبات العطف لزيد، فاستعني عن العامل الذي هو أحقه وأثبتته.

**ما دام موجودا**: أي ما دام صاحبها موجودا، والحال المؤكدة نوعان، الأول منهما: لا تنتقل عن صاحبها أصلا، والثاني: تنتقل عنه على سبيل القلة، وقوله: "وهي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا"؛ يشمل كلا نوعيهما؛ لأن ما لا ينتقل عن صاحبها أصلا يصدق عليه أنه لا ينتقل عن صاحبها غالبا. **غالبا**: أي الحال المؤكدة لا تنتقل من صاحبها في غالب المواد وأكثرها فتنتقل عنه على سبيل الندرة.

**بخلاف المتقلة**: فإنها تنتقل عن صاحبها غالبا كالركوب في "جاءني زيد راكبا"؛ فإن زيدا لا يكون راكبا غالبا في المعارف. **والمتقلة قيد للعامل إلخ**: ومخصص له بخلاف المؤكدة؛ فإنها مؤكدة للعامل لا قيда مخصصا له، فما قيل: إن الحال مطلقا قيد للعامل ليس بصحيح إلا أن يريد أنها قيد له بحسب العبارة والصورة، ولقائل أن يقول: إن التأكيد إما لفظي أو معنوي، وهو ليس من التأكيد اللفظي كزيد زيد، ولا من التأكيد المعنوي؛ لأنه في ألفاظ مخصوصة، وجوابه يظهر من الحاشية التي نذكرها في قوله: "أي شرط وجوب حذف عاملها إلخ".

**أي أحقه**: بفتح الهمزة أو ضمها، وعلى الأول من الثلاثي الجرد، وعلى الثاني من الثلاثي المزيد، وعلى كلا التقديرين يكون مضارعا متكلما، قيل: في هذا التقدير نظره؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا، وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال، فالأولى أن يقال: تقديره: يعطف عليك أبوك عطوفا، وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر - وهو أبوك - إلى المبتدأ، فكان العامل فيها معنويا، وهذا الاعتراض من الشيخ الرضي، وقد دفعه الشارح بقوله: "أي تحققت أبوته"، ووجه الدفع: أن "أحقه" في تقدير أحق أبوته بحذف المضاف؛ لظهور المقصود، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا أثبتته.

**من حققت الأمر**: هذا على تقدير كونه بفتح الهمزة. أو **من أحققت إلخ**: وهذا على تقدير أن يكون بضمها. أو **بمعنى أثبتته إلخ**: بتشديد التاء، وهو صيغة الماضي المتكلم المعلوم من باب الإعمال عطف على قوله: "بهذا المعنى" فحينئذ يكون لـ "أحق" بصيغة المزيد معنيان: وهما التحقق والإثبات، ولـ "أحق" بصيغة الجرد معنى =

أي تحققت أبوته لك<sup>(١)</sup> وصرت منها على يقين، أو أثبتها لك عطوفا، وقال صاحب "المفتاح": أحق التقديرات عندي أن يقدر يعني عطوفا،<sup>(٢)</sup> وشرطها أي الشرطي  
 شرط وجوب حذف عاملها أن تكون مقررة أي مؤكدة.....

= واحد، وهو التحقق، ثم لما بين المعنى اللغوي لما أراد أن يبين أن متعلق التحقق في صورتين ومتعلق الإثبات في الصورة الآخرة هو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لثيقه وإثباته، فقال: أي تحققت أبوته لك إلخ.  
 أو أثبتها إلخ: عطف على قوله: "تحققت أبوته لك"، أي معنى قوله: "زيد أبوك عطوفا" إما تحققت أبوته لك وإما أثبتها كذلك، فقوله: "كذلك" عبارة عن قوله: "لك وصرت منها على يقين".  
 يعني عطوفا: بالفارسية: زنگانی میگرد زیدر حالته که مهربانست یعنی تازمدهست مهربانی میکند.  
 أي شرط وجوب إلخ: اعلم أن بعضهم قال: الحال المؤكدة تكون مقررة لمضمون جملة اسمية، وقال بعضهم: هي مفررة لمضمون جملة اسمية وفعلية جميعا، والمصنف مال إلى المذهب الأول، ولهذا قال الشارح في بعض الأحوال: وهو الذي كان مقررا لمضمون جملة اسمية، ولما مال إلى المذهب الأول فأول قوله: "وشرطها" بقوله: أي شرط وجوب حذف عاملها، لا شرط الحال المؤكدة مطلقا، فيكون هذا الشرط شرطا للحال المؤكدة التي عاملها محذوف على سبيل الوجوب، وإنما يجب حذف عاملها؛ لأن الأب يشعر بالعطف وإثبات العطف له استغنى عن التصريح بالعامل الذي هو "أثبتته" أو "أحقه" أو "أثبت" فهذه الحال عن المفعول أو عن الفاعل، وهو الضمير في "أثبت"، وبعبارة أخرى: وإنما يجب ذلك الحذف؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، وإذا كان لها إشعار به فيدل على إثبات المنكلم العطف لاستلزامها إياه، والمنكلم أثبت المألوم في "زيد أبوك عطوفا" لزيد، وإثبات المألوم لشيء موجب لإثبات اللازم، فبدل "زيد أبوك عطوفا" على إثبات العطف لزيد فاستغنى عن العامل.

(١) فاندفع اعتراض الرضي بأنه لا معنى لتعيين الأب؛ لأن ضمير "أحقه" راجع إلى الأب، وإنما قال المصنف: أحقه؛ لاختلاف القوم في تقديره، فهذا التقدير عن سيبويه، وقال السكاكي: أحق التقديرات: يعني عطوفا، وقال الزجاج: لا تقدير ولا حذف، بل العامل جزء الجملة؛ لتأويله في معنى المسمى، وـ "زيد أبوك عطوفا" في معنى زيد مسمى بأبيك. (ت)

(٢) معناه يميل ويتوجه إليك عطوفا، فعلى هذا التقدير "عطوفا" حال من الضمير في "يعني" يرجع إلى الأب، وحتى يعني من باب ضرب يضرب بمعنى مال يميل، وزعم بعض المحشين أنه من الحياة، هذا ناش من قلة الندبر والتبع؛ لأنه خلاف ما صرح به أبو السعود.

**لمضمون جملة**، احترز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾؛ فإنه لا يجب حذفه، **اسمية** احترز بها عما إذا كانت فعلية؛ فإنه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿قَائِلًا بِالْقِسْطِ﴾: إنه <sup>أي الحال المؤكدة</sup> حال مؤكدة من فاعل ﴿شَهِدَ﴾، ولا يد ههنا من قيد آخر، .....

**لمضمون جملة**: والمراد بمضمون جملة هو محصل مضمون الجملة، فمحصل معنى "زيد أبوك" هو العطوفية كما يكون المراد من مضمون الجملة هو هذا المعنى في قوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة"، ويحيى مضمون الجملة بمعنى معنى الجملة، فيكون معنى "ضرب زيد" هو ضرب زيد بالإضافة.

**وأرسلناك إخ**: فإن قوله: "رسولا" يؤكد بعض أجزائها، وهو "أرسل" لا كلها، وهو إرسال الله تعالى؛ لأن كون الشخص رسولا لا يطلب إلا مجرد الإرسال لا إرسال الله تعالى، قال مولانا عص: هذا أي تأكيد بعض أجزائها إنما يصح إذا كان المراد من الرسول في قوله: "رسولا" معناه اللغوي، فيتناول الرسول حينئذ ما إذا كان المرسل فيه واجبا أو إنسانا، وأما إذا كان المراد منه معناه الاصطلاحي، فحينئذ يكون قوله: "رسولا" مقروا لمضمون الجملة كلها؛ فإن كون الشخص رسولا بالمعنى الاصطلاحي يطلب إرسال الله تعالى.

أقول: ينبغي أن يراد من قوله: "رسولا" معناه اللغوي، وإلا لم يرتبط قوله: "رسولا" إلى ما قبله بلا تجريده عن بعض معناه، وهو بعثه الله تعالى؛ لأنه بمعنى إرسال الله تعالى، وهو "أرسلناك" لعينه، فلم يبق حينئذ إلا المعنى اللغوي للرسول؛ لأن عمل الرسول بالمعنى اللغوي لا يكون إلا في تبليغ حكم، وكلام إلى الناس، ويمكن أن يقال: إن الاعتراض المذكور على تقدير أن لا يكون المراد من الرسول معناه اللغوي ولا بعد في إرجاع كلام الفاضل المذكور إلى ذلك.

**من فاعل شهد**: أي ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ (آل عمران: ١٨) أي بالعدل يعني حماد مريد الله تعالى كمن شهد خدائكم الله وشهادته ميكند ملاك برهمن كمن شهد خدائكم مكر الله تعالى، وتيز شهادت صاحبان علم برهمن امر در حالتی كه الله تعالى است بعدل و راستی، فيكون شهادة الله تعالى صادقة قطعا، وقوله: "قائما بالقسط" يؤكد لها، فيكون من الأحوال المؤكدة. **ولا بد ههنا إخ**: قال مولانا عص: لا احتياج إلى هذا القيد؛ لأن المتبادر من المضمون في قوله: "لمضمون جملة اسمية" هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بأن لم يكن مضمون جملة فعلية، فحينئذ يندفع الإشكال؛ لأن مضمون الجملة في قوله: "الله شاهد" لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية، بل يوجد في الجملة الفعلية أيضا، مثل شهد الله؛ لأن مضمون "الله شاهد" شهادة الله، وهو مضمون "شهد الله" أيضا.

وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكورا، فكيف يكون حذفه واجبا؟ نحو: الله شاهد قائما بالقسط.

**التمييز ما أي الاسم الذي يرفع الإبهام، واحترز به عن البديل؛ فإن المبدل منه في حكم التنحية<sup>(١)</sup> فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء،**.....

= أقول: دعوى المتبادر مما في حيز المنع كما لا يخفى على من يرجع إلى وحدانه على أنه راجع إلى المناقشة في المثال، وهي ليست من ذات المناظرة، ثم قال الفاضل المذكور: لم لا يجوز أن يكون عامل الحال في الآية مقدرا أي الله شاهد أحقه قائما بالقسط؟ أقول: يلزم فيه استندراك؛ لوجود العامل فيها، وهو شاهد، فإن شبه الفعل عامل فوي كما قالوا. ثم مناقشة الفاضل المذكور فيه بأنهم لما حذفوا العامل في بعض أفراد الحال المؤكدة التي هي مقررة لمضمون جملة اسمية، فلم لا يجوز أن يحذفوه في بعض أفرادها الأخرى لأطراف الباب وإن كان في بعض أفرادها الأخرى أمر يصلح أن يكون عاملا مما لا يلتفت إليه.

**التمييز:** مبتدأ وحيزه محذوف أو على العكس، وعلى الأول تفديده: من المنصوبات أو من الملحقات بالتمييز، وعلى الثاني تفديده: هذا بيان التمييز، وهو مصدر بمعنى المميز باسم الفاعل على معنى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده، أو بمعنى المميز باسم المفعول بمعنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس التي ترفع الإبهام، فيكون المميز - بالفتح - يحذف الإيصال أي المميز به.

**أي الاسم الذي إلخ:** واحترز بقوله: "أي الاسم" عن نحو: فعلت أي قتلت، فإن "قتلت" يرفع الإبهام الوصفي عن "فعلت"، لكنه ليس باسم، لكنه ينتقض بـ "أعجبني شيء حسن زيد"، وكذلك ينتقض بنحو: زيد حسن الوجه أو وجهه بالنصب؛ لأنه يرفع الإبهام مع أنه ليس بتمييز عند البصريين؛ للتعريف المانع عن كونه تمييزا، بل هو شبه المفعول، كذا ذكره مولانا عص، ولو أريد بالاسم هو الاسم النكرة، فلا يرد ذلك.

**في حكم التنحية:** أي الترك، وقال بعض المخشئين في هذا الموضع كلاما طويلا لا طائل تحته أصلا، وحلاصة كلامه: أن المراد إما أن كل مبدل منه في حكم التنحية فهو مموح؛ لأن صاحب "الكشاف" قال: قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧) بدل من قوله: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ مع أن المبدل منه ليس في حكم التنحية، بل هو المقصود بالنسبة أصالة، أو المراد أن بعض المبدل منه في حكم التنحية، فهو مسلم، لكن الدليل غير تام.

أقول: المراد هو الأول، فإن المقصود بالنسبة هو البديل في الآية لا المبدل منه، وإليه أشار القاضي البيضاوي، فالمراد من قوله: "إن المبدل منه في حكم التنحية" هو أنه في حكمها من حيث القصد؛ لأن من حيث العبارة والكلام. لا يقال: إن المبدل منه في بدل الكل أيضا مقصود بالنسبة؛ لأنه قصد نسبة الفاعل إليه أيضا؛ لأننا نقول: إنهم لم يريدوا أن المتبوع ليس مقصودا بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا.

## بل هو ترك مبهم وإيراد معين، .....

= والحاصل أن مثل قولك: "جاءني أخوك زيد" إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول، وجئت بالثاني تنمة له أي للأول توضيحاً، فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة ومبالغة في الإسناد، أي في إسناد الفعل إلى الثاني، فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل بالأول مفصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، هكذا أفاده الشارح في بحث البديل، فظهر مما ذكرنا أن ذكر الأصالة في كلام المحشي المذكور صحيح؛ لأنها قيد النسبة، بخلاف أصليا في ما ذكرنا؛ فإنه قيد المبدال منه فلا تغفل عنه.

**بل هو ترك إلخ:** أي المقصود من ذكر البديل هو ترك مبهم وإيراد معين، فلا يرد أن الترك أمر معنوي، وليس البديل هذا الأمر المعنوي، ثم المراد من المبهم والمعين ما يشمل الجمل والمفصل، فلا يرد ما قيل: إن هذا إنما يصح في بدل الكل، ولكنه لا يصح في بدل الاشتمال، مثل: سلب زيد ثوبه؛ لأن فيه تفصيلاً بعد الإجمال لا ترك مبهم وإيراد معين، فيخرج بقوله: "يرفع الإهمام" مثل أعجبي حسن رجلاً؛ لأن فيه ترك مبهم وإيراد معين، ولقائل أن يقول: ينتقض التعريف بسحو زيد حسن الوجه؛ لصدقه على الوجه مع أنه ليس بتمييز كما ذكره في بحث الجحوروات حيث قال: الوجه فيه بمنزلة التمييز، والجواب بأن المراد من كلمة "ما" هو الاسم المنصوب بقرينة أن التمييز قسم منه، ليس بشيء؛ لأن التمييز قد يكون غير منصوب أيضاً، ولكن عد التمييز من المنصوبات حكم على الأغلب، فأعطي للأكثر حكم الكل، فعد الكل من المنصوبات تجوزاً كما ذكره الشارح فيما سيأتي في قوله: "المنصوب بلا التي لنفي الجنس" ألا ترى أن الجحور في نحو: "خاتم فضة" تمييز، فالجواب عنه بأنه خارج بقوله: "المستقر"؛ لعدم الإهمام في الموضوع له الحسن، بل الإهمام به من حيث إنه صفة لزيد، وبأنه خارج بقوله: "ذات"؛ لأنه يرفع الإهمام عن حسن زيد، وهو وصف.

ثم اعلم أن المراد من الاحتراز عن البديل هو الاحتراز عن بعض أقسامه كما في "جاءني أخوك زيد"؛ لأن الاحتراز بمعنى يميز كرون، أو بمعنى الإخراج على القولين، وكل منهما يستدعي الدخول بوجه ما من الوجوه، والأصل في الاحتراز أن يكون كذلك، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يجتزأ عن عمرو في قولنا: ضربت زيدا عمراً؛ لعدم الإهمام فيه بوجه ما من وجوه الإهمام، ولا يرد أيضاً أن التعليل بقوله: "فإن المبدال منه في حكم التنجية إلخ" غير صحيح؛ لأنه تعليل للاحتراز عن بعض أنواع البديل لا عن كلها؛ لعدم صدق قوله: "بل هو ترك مبهم وإيراد معين"، ثم اعلم أنهم احتزروا بالاحتراز عن البديل مما ليس له وجه؛ لذكر أحكام التوابع فيما بعد، فالبديل حينئذ مستعن عن الحكم، أقول: ذكر الشيء فيما بعد لا ينافي الاحتراز عنه بقيد؛ فإن الاكتفاء بذكر ما بعده جائز لا واجب، وهذا لا ينافي الاحتراز عنه من غير الاكتفاء بذكره، كما قال الشارح في بحث الفاعل: أسند إليه الفعل بالأصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فيكون قوله: "بالأصالة" احتراز عن توابع الفاعل، ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد.

**المستقر** أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له؛ فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً، لكن المطلق منصرف إلى الكامل، وهو الوضعي، واحترز به عن نحو: رأيت عينا جارية، .....

= ثم اعلم أهم قالوا: أراد الاسم من كلمة "ما"؛ ليخرج "قلنت" في قولنا: "فعلت أي قلنت"، فإن "قلنت" يرفع الإهام عن "فعلت"، لكنه ليس باسم، أقول: "قلنت" بدل عن "فعلت" فهو خارج عما يخرج عنه البذل، فالأولى أن يقال: إن إيراد الاسم من كلمة "ما"؛ لأن الكلام فيه، بل في اسم النكرة؛ فإن التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة. **أي الثابت إلخ:** أي الثابت الراسخ الذي هو يكون في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له، فإن "جارية" لا يرفع الإهام عن موضوع له العين من حيث إنه موضوع له، بل يرفع الإهام عنه باعتبار تعدد الموضوع له، فلا يرد أن قيد الحية مما لا طائل تحته؛ لأن التعريف يتم بدونه. **فإن المستقر إلخ:** والفاء للتعليل، فهو علة لصحة تفسير المستقر بما فسره به، وإنما فسره به؛ لدفع كلام الرضي بأن مثل: رأيت عينا جارية لا يخرج بالمستقر؛ لأن مفهومه هو الثابت المطلق من أن يكون في المعنى الموضوع له أو لا، فإذا كان المراد من الثابت هو الثابت المطلق لم يخرج "جارية" في نحو: "رأيت عينا جارية"، فحينئذ إيراد المستقر لغو في التعريف، فعلى ما ذكره الشارح يخرج جارية عنه؛ لأن العين في الأصل لم يوضع مبهما، بل حصل الإهام عند الاستعمال بالنسبة إلى المخاطب، ويمكن دفع ما ذكره الشيخ بأن "الثابت" قد يقال في مقابلة المعلوم، وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري، والمراد ههنا هو الثاني، فحينئذ يخرج "جارية" في "رأيت عينا جارية" كما لا يخفى.

**لكن المطلق إلخ:** هذا إذا تعذر العمل بالإطلاق والتعذر ههنا؛ لأنه لو كان على إطلاقه يكون ذكر المستقر لغواً كما لا يخفى، وقيل: قوله: المستقر مستدرك؛ لأن جارية في نحو: رأيت عينا يخرج بقيد الإهام؛ لأن الفرد الكامل للإهام هو الإهام الوضعي، وأحجب عنه بأن لا نسلم أن ما ينصرف إلى الكامل في الإهام هو الوضعي، بل الكامل هو غاية الإهام ولهايته، سواء كانت بحسب الوضع أو لا، ولقاتل أن يقول: إن المطلق إنما يكون منصرفاً إلى الكامل إذا كان المراد من المطلق الفرد المنتشر، وههنا ليس كذلك؛ لأن المراد من الثابت هو نوع الثابت، سواء كان بحسب الوضع أو لا، فكيف يراد منه الفرد الكامل، إلا أن يقال: هذا حكم على الأغلب والأكثر.

**ورأيت عينا جارية إلخ:** أي جارية فيه، قيل: الكلام في المعمولات الأصلية، وقوله: "جارية" عن المعمولات الطبيعية؛ لأنها صفة لقوله: "عينا" وهي من التوابع، وحكمها بعد ذلك، والجواب عنه بأن هذا مناقشة في المثال؛ لأنه حاز أن يقع القرينة على وجه كانت من المعمولات الأصلية كما إذا قيل: رأيت في الحمام أسداً، فإن الأسد يرفع الإهام عن الحمام؛ فإنه حاز أن يكون فيه رجل شجاع أو أسد أو غيرهما، فالأسد قرينة على أن المراد هو الرجل الشجاع، فالأسد لم يرفع الإهام عن موضوع له الحمام؛ لعدم الإهام فيه، بل الإهام فيه إنما نشأ في الاستعمال كما في "رأيت عينا جارية".

فإن قوله: "جارية" يرفع الإبهام عن قوله: "عينا"، لكنه<sup>(١)</sup> غير مستقر بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهات، نحو: هذا الرجل، فإن "هذا" مثلا إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله<sup>(٢)</sup> في جزئياته أو لكل جزئي جزئي منه<sup>(٣)</sup> ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه،

**عن أوصاف المبهات إلخ:** أي عن صفات الأسماء، والمراد ههنا أسماء الإشارة كـ "هذا" في "هذا الرجل".  
**ولا إبهام إلخ:** أي لا الإبهام في المفهوم الكلي من حيث إنه مفهوم كلي، وإنما كان فيه إبهام من حيث الذات، وكذلك ليس في جزئياته إبهام من حيث إنها جزئيات وإن كان فيها إبهام من حيث الوصف، فليس فيه إبهام من حيث إنها موضوع لها، والمفهوم الكلي هو كل مفرد مذكر محسوس، وكونه موضوعا لمفهوم كلي مذهب المتقدمين، وإليه ذهب العلامة التفتازاني، وقوله: "بشرط استعماله في الجزئيات"، بمعنى أنه لا تستعمل في المفهوم الكلي أصلا، وقوله: "أو لكل جزئي جزئي منه"، بمعنى أنه يكون موضوعا لكل واحد واحد من الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي؛ لأنه يمتنع وضعه للجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي؛ لأنها غير متناهية، ويقال له: الوضع العام والموضوع له الخاص، وهو مذهب المتأخرين.

**من تعدد الموضوع له:** عند المتأخرين، أو تعدد المستعمل فيه عند المتقدمين؛ لأن عندهم يستعمل في الجزئيات، ولا يكون موضوعا لها، فيكون النشر من غير ترتيب اللف؛ فإنه إذا قيل: "هذا" لم يفهم منه أنه أراد التكلم هذا المستعمل فيه أو ذلك، فإذا وصف "هذا" بـ "الرجل" المعروف باللام، فحينئذ يرفع الإبهام الناشئ عن تعدد الموضوع له، أو عن تعدد المستعمل فيه، فلا يكون توصيفه بالرجل لدفع الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، بل من حيث تعدده أو تعدد المستعمل فيه.

قيل: عدم الإبهام في المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته تقتضي أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة، وهو باطل؛ لأن "رجلا" في "حبذا رجلا" تميز عن اسم الإشارة، وهو "ذا"، وكذلك يشكل بقولنا: "نعم رجلا" و"ربه رجلا"؛ فإن "رجلا" تميز عن الضمير في "نعم" والضمير في "ربه" مع أنه لا يكون الإبهام فيه؛ لما ذكره =

(١) ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما، بخلاف العشرين؛ فإن إطلاقه على خصوص حصة منه مجاز. (عبد الغفور)

(٢) كما ذهب إليه المتقدمون. (عت)

(٣) كما ذهب إليه المحققون من المتأخرين. (عت)



فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك: أبو حفص عمر؛ فإن كل واحد من "أبي حفص" و"عمر" موضوع لشخص معين لا إبهام فيه، لكن لما كان عمر أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص؛ لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي، **عن ذات لا عن وصف**، .....

= بعينه في أوصاف المبهمات كما بين في موضعه، وأحيب عن الأول بأن "هذا" مبني على إرادة المبهم من أسماء الإشارة؛ لأن معارف "ذا" مع "حب" في المبهم، بحيث صار موضوعاً له، فكأنها موضوعة لمبهم فحينئذ يكون رفع الإبهام عن الموضوع له، وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الثاني. ويمكن أن يقال: لا نسلم أن يكون "رجلاً" تمييزاً عن اسم الإشارة، بل هو تمييز عن نسبة "حب" إليها، وأحيب عن الثاني بأن المرجع للضمير في "نعم" مثلاً قد يكون مقدماً لفظاً، وقد يكون مقدماً معني، وقد يكون مقدماً حكماً وههنا يكون المرجع للضمير، وهو "رجلاً" في "نعم رجلاً" مقدم حكماً، وهو الموضوع له للضمير في "نعم"، فحينئذ يرفع الإبهام عن الموضوع له، وإنما قلنا: إن المرجع ههنا مقدم حكماً؛ لأن "رجلاً" في المثال المذكور لا يكون تمييزاً إلا على هذا التقدير؛ فإنه إذا كان مقدماً لفظاً أو معني لا يكون "رجلاً" تمييزاً عنه كما لا يخفى.

**فإن كل واحد إلخ:** لا يقال: المقصود بيان إزالة الإبهام من أبي حفص فقط، فلا بد أن يذكر أن أبا حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمر، وأنه موضوع له، لأننا نقول: إنما جمعتهما في ذلك؛ تنبيهاً على أن يكون عمر عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعاً لشخص واحد.

**عن ذات:** أي ذات الموضوع له أي ذات جسمه أعم من أن يكون تلك الذات فرد الموضوع له أو لا، وإليه يشير قوله: "إلا من حيث ذاته" أي جنسه، فلا بد حينئذ ما قيل: إن الظاهر من الذات هو الفرد مع أن التمييز قد يرفع الإبهام عن غير فرد الموضوع له أيضاً كما في "رطل زيتاً" مثلاً؛ لأن الإبهام فيما يوزن بالرطل، وهو ليس فرد الرطل، بل مفرد له، فظهر فيما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أن "زيتاً" في "رطل زيتاً" يرفع الإبهام عن المعنى المراد، وهو الموزون، وهو ليس بموضوع له؛ لأنه موضوع للوزن، وهذا الإشكال لم يوجد له إلى الآن الخلل، ودفعه بأن "زيتاً" يرفع الإبهام المستقر عما وضع له الرطل، وهو إبهام موزونه، وليس الموضوع له مراداً، ثم قال الفاضل المذكور: إن "فارساً" في "لله دره فارساً" تمييز مع أنه يرفع الإبهام عن الوصف وهو در المصنف؛ فإن الغرض من وضع المشتق هو المعنى، ويمكن أن يقال في دفعه: إن المضاف والمضاف إليه في حكم شيء واحد فالصفة ناعية للموصوف، فكأنه تمييز عن زيد.

واحترز به عن النعت والحال؛<sup>(١)</sup> فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات، وتحقيق ذلك أن الواضع لما وضع الرطل مثلاً لنصف من،<sup>(٢)</sup> فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف كالربع، وعما هو أكثر منه كـ"مَنْ" و"مَتَيْن"، .....

**واحترز به عن النعت والحال:** وكذلك عن "القهقري" في نحو: رجع زيد القهقري؛ لأنه لا يرفع الإبهام عن الذات، وهي زيد، بل يرفع الإبهام عن الرجوع الذي هو الانتقال إلى الموضوع الذي ابتدأ الذهاب منه، وهو هيئة الذات، قيل: هذا القيد لا يفرج الحال والصفة مطلقاً كما جاءني رجل ظريف أو ركايا؛ لأن الرجل ذات مهمة بحسب الوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فكل واحد من الصفة والحال تمييز فرد من أفراد آخر، ولو أوجب عنه بأن المعبر في الفرق بينهما أي بين الصفة والحال وبين التمييز بأن وضع الصفة والحال لبيان الوصف، ووضع التمييز لبيان الذات، فالمقصود في المثال المذكور رفع الإبهام عن الوصف، ورفع الإبهام عن الذات غير مقصود منه، فهو مما ليس في سماجته خفاء، فالجواب عنه بأن ماهية الرجل معلومة، ولا إبهام فيها، والإبهام في الأفراد، فالموضوع للرجل هو ماهيته، وهي الحيوان الناطق المذكور.

لا يقال: حينئذ يخرج نحو: خاتم فضة أو حديد؛ لأن ماهية الخاتم معلومة، والإبهام في الأفراد، فيلزم أن لا يكون "فضة" تمييزاً، واللازم باطل كما قال المصنف: "وعن غير مقدار نحو: خاتم حديد والحفظ أكثر؛" لأننا نقول: بينهما فرق بين، وذلك لأن في "جاءني رجل ظريف" يكون ماهية الرجل معلومة، والإبهام في الأفراد من حيث وصف الطرافة أو الركوبية أو غيرهما، وأما ماهية الخاتم غير معلومة من حيث إنها من جنس الفضة أو الحديدية أو غيرهما، وقد عرفت أن المراد من رفع الإبهام عن الذات هو عن ذات الجنس. **وتحقيق ذلك:** أي تحقيق أن التمييز يرفع الإبهام عن الذات، والحال والنعت يرفعان الإبهام عن الوصف.

(١) إذا قلنا: "جاءني الرجل الطويل" فلا شك أن رجلاً ذات مهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر الطويل يمتاز هو عن القصر، وقيل: وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء، فهو يرفع الإبهام عن الوصف؛ نظراً إلى الوضع، ووضع التمييز لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان أنه من أي جنس، فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل، ورطل زيتا لبيان أن الرطل ثابت في ضمن الزيت، وإن لزم الأول تمييز الذات أيضاً فافتراقاً، فتأمل، فإن قلت: قولنا: "طاب زيد فارساً" يرفع الإبهام عن الوصف، فلا يكون تمييزاً، قلت: لا، بل يرفع الإبهام عن الذات؛ إذ المقصود تعيين الذات لوصف الفروسية. نعم، هو يحتمل الحال، وسيأتي ذلك الاحتمال. (عصمت)

(٢) من ينادي است يا ميرا، يا من دو رطل ست، وإسنان حج آل، ومباروزن عصاً بمخيطك من ينادي نيز آمده، ومنوان ومينان شخية آسته، وأما وأمن بالفتح ومعني كغني ومعني بالصم، وهو أفصح من المن بالتشديد. (منتهى الأرب)

ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته أي جنسه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو الخل أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغدادي أو مكّي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال، فيقال: رطل بغدادي، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل: زيتا، ف"زيتا" يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا النعت والحال؛ .....

**أي جنسه:** وفسر الذات به؛ لأن في ذات الرطل ليس إبهام؛ لأن ذات الرطل نصف المن، وهو معلوم، وإنما الإبهام فيما يوزن بالرطل بأنه من جنس العسل أو الخل أو الزيت أو غيرها. **أو غيرهما:** من الزيت والزبد وغيرهما، وكون "زيتا" قميّزا في "رطل زيتا" بهذا الاعتبار. **وإلا من حيث وصفه:** عطف على قوله: "إلا من حيث ذاته"، وهذا بالحقيقة راجع إلى الوزن، بخلاف الأول، وهو الإبهام من حيث الذات؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى الموزون.

**فيقال رطل بغدادي:** في الصفة، ويقال في الحال: عندي رطل بغدادي، ولقائل أن يقول: إن ما يرفع الإبهام عن الوصف يخرج بقوله: "المستقر" ولا يحتاج إلى إحراجه بقوله: "عن ذات"، وبيان ذلك أن الرطل موضوع لنصف المن، والموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف وعما هو أكثر منه، لكن نصف المن متفاوت باعتبار الأمكنة، فإن لنصف المن في بعدد مقدار معين وفي مكة مقدار كذلك، فلا يكون في الموضوع له الرطل إبهام، لكن الإبهام نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، فحينئذ لا فرق بينه وبين قوله: "رأيت عينا حارية"، فيكون قولنا: "رطل بغدادي" أو "رطل بغداديا" حارحا بقوله: "المستقر" لا بقوله: "عن ذات"، فقوله: "عن ذات" إشارة إلى تقسيم التمييز بأن التمييز قسمان، الأول: ما يرفع الإبهام عن ذات المذكورة والثاني: عن ذات مقدرة كما أن قوله: "من زمان أو مكان" في المفعول فيه إشارة إلى ذلك.

ويمكن تقرير الشبهة بوجه آخر بأنه قد أخرج النعت بقوله: "المستقر" كما أخرجت "حارية" في "رأيت عينا حارية"، ثم إخراج النعت بقوله: "عن ذات" إخراج المخرح، وهو غير جائز، والجواب: أن إخراج "حارية" في "رأيت عينا حارية" بقوله: "المستقر" ليس من حيث إنها صفة، بل من حيث إنها قرينة للفظ المشترك، وإن كانت صفة له أيضا، والحاصل: أن الرطل موضوع لنصف المن، فالموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف، وعما هو أكثر منه ولا إبهام فيه؛ لأن نصف المن وإن كان متفاوتا باعتبار الأمكنة، لكن الرطل موضوع لنصف المن مطلقا، سواء كان بغدادي أو مكّي أو غيرهما، فحينئذ يكون الإبهام في الموضوع له، لكن لا في ذاته وحنسه، بل في وصفه، بخلاف "رأيت عينا حارية"؛ فإنه ليس فيه إبهام في الموضوع له، فظهر الفرق بينهما فرقا واضحا.

**قيل زيتا:** أو عسلا أو خلّا أو غيرهما. **لا النعت والحال:** عطف على قوله: "فزيتا"، أي ما لا يرفعان الإبهام عن الذات.

فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف، **مذكورة أو مقدرة** صفتان للذات إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتا، والمقدرة نحو: طاب زيد نفسا؛ فإنه<sup>(١)</sup> في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد ونفسا يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه، ....

**ونفسا يرفع الإبهام إلخ:** واعترض بأن هذا لا يصح في بعض الأقسام المقدرة، مثل: كفى زيد رجلا، فإن الرجل لا يرفع الإبهام عن الشيء المنسوب إلى زيد؛ لأن الشيء المنسوب إلى زيد يمتنع أن يكون نفس زيد، والجواب عنه على ما حقق الشيخ الرضي بأن الذات المقدرة نوعان، أحدهما: أن يكون مضافا إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه، وقولنا: "طاب زيد نفسا وعلمنا" من هذا القبيل، وثانيهما: ما لا يكون مضافا إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه، كقولنا: "كفى زيد رجلا أو شهيدا؛ فإنك تقول فيه: كفى شيء زيد على أن يكون زيد بدلا عن شيء، أو عطف بيان له.

والجواب عنه على ما حققه المحقق الشريف - قدس سره - بأن الذات المقدرة في "كفى زيد رجلا أو شهيدا" أيضا مضاف إلى ما انتصب عنه؛ لأنك إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ما ذا؟ فهو إما رجوليته أو شهادته، وإذا قلت: "رجلا أو شهيدا" كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته، فيكون الشيء المقدر حينئذ، وهو الكافي مضافا، ولا يخفى أنه إذا قيل: "كفى شيء زيد"، وجعل زيد بدلا عن الشيء أو عطف بيان له، فحينئذ لا يكون في كلا التقديرين في شيء إبهام حتى يزيل عن زيد إبهامه. أما على التقدير الأول، فلما ذكره الشارح من أن البديل ليس يرفع الإبهام عن الشيء، بل هو ترك مبهم وإيراد معين، وأما على الثاني فلما ذكره الشارح أيضا من أنه ليس في "أبو حفص" إبهام، بل فيه خفاء، وعمر يزيل خفاءه، وإذا عرفت هذا فما قيل أقول: إن إبدال زيد عن الشيء وكذا جعله عطف بيان له يزيل إبهامه، فأى حاجة إلى التمييز؟ فتأمل من جملة ما لا يعني، وهو الظاهر.

ثم إن قولهم: "فتأمل"، وقولهم: "فافهم" إشارة إلى دقة الكلام وصعوبته، بخلاف قولهم: "تأمل" بدون الفاء؛ لأنه إشارة إلى ضعف الكلام كما قالوا، فما يكون من جملة ما لا يعني كيف يكون فيه دقة؟ ولو سلم كون الإبهام فيه، لكن المقصود الإبهام الذي يزيل رجلا أو شهيدا، فإن معناه: أن الكافية من زيد ما ذا؟ =

(١) لا خفاء في أن "طاب زيد" كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام. نعم، من إسناد الطيب إلى زيد يحصل عند العقل كما أسند إليه الطيب في نفس الأمر احتمالات متعددة، وقيل: المراد بالمذكورة ذات معتبرة في نظم الكلام، سواء كانت ملفوظة أو مقدرة، والمراد بالمقدرة ما هو غير معتبر في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول التركيب، وهذا أحسن وما حسن. (ت)

**فالأول:** أي القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد<sup>(١)</sup>** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها<sup>(٢)</sup>.....

= فإذا قيل: رجلا أو شهيدا، فيكون المعنى كفى رجوليته أو شهادته، واعترض بأن "طاب زيد" كلام تام لا يحتاج إلى التقدير، وأجابوا عنه بأن المراد من المذكورة في قوله: "مذكورة أو مقدرة" هو أن يكون الذات مذكورة في نظم الكلام أعم من أن تكون ملفوظة أو مقدرة، وبأن المراد من المقدرة هو أن لا يكون الذات مذكورة في نظم الكلام، بل يفهم لها من فحوى الكلام أي يفهم لها حين أن يقصد المعنى من التركيب، وفيما نحن فيه كذلك كما لا يخفى.

وبهذا الجواب سقط ما قال بعض المتأخرين من أن كون "طاب زيد نفسا" في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد لا يقتضي تقدير لفظ "شيء" فيه، ألا ترى أن الحيوان إنسان في قوة قولنا: بعض الحيوان إنسان مع أنه لم يقل أحد إلى تقدير البعض في قولنا: الحيوان إنسان، وبعبارة أخرى بأن هذا لو صح لزم أن يكون لفظ البعض مقدرًا في القضايا المهمة مع أنه لم يقل به أحد، ووجه السقوط قد ظهر من الجواب المذكور ظهورًا بينًا، ويمكن في دفعه أن يقال: إن عدم هذا الاقتضاء لا ينافي تقديره فيه؛ فإن عدم الاقتضاء والاستلزام يجمع بتقديره وعدم تقديره معا.

**يرفعه عن مفرد:** جعل كلمة "عن" صلة للرفع، ويحتمل أن يكون كلمة "عن" للتعليل، فحينئذ لا يحتاج إلى تقدير قوله: "يرفعه" أي القسم الأول من التمييز ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة لأجل مفرد بأن يكون المفرد علة لرفع الإبهام كـ"رطل" في قولنا: "رطل زيتا"، ويحتمل أن يكون بمعنى بعد أي القسم الأول من التمييز ما يرفع الإبهام بعد مفرد كـ"زيتا" في "رطل زيتا" كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩) أي بعد طبق.

**يعني به ما يقابل الخ:** وهذا المجموع أي المعاني الثلاثة من حيث المجموع معنى مجازي للمفرد؛ لأنه لم يثنى المفرد ما يقابل هذه الثلاثة، فكانه أراد معنى مجازيا بالقرينة المقابلة، والمعنى الحقيقي للمفرد أربعة، أحدها: أن يكون مقابلا للمركب كالمفرد في تعريف الكلمة، وثانيها: ما يقابل المثني والمجموع كالمفرد في قوله: المفرد المنصرف، وثالثها: ما يقابل الجملة كالمفرد في الخبر المفرد، ورابعها: ما يقابل المصنف، وقيل: هذا التقابل يشعر بأن يقول الشارح: "وبعني به ما يقابل النسبة في الجملة والنسبة في ما يشابه الجملة والنسبة في الإضافة" موضع قوله: "وبعني به ما يقابل الخ" لأن المفرد مقابل بالنسبة إلى هذه الثلاثة، فالمقابلة تقتضي أن يراد من قوله: "وبعني به ما يقابل الجملة الخ" ما يقابل النسبة في جملة أو شبهها أو إضافة.

(١) أي لأجل مفرد يقال: فعلت هذا عن أمرك، والمفرد لإبهامه سبب للتمييز أو بمعنى منفرد على طبق قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ أي بعد طبق، أو يرفعه عن مفرد وإليه أشار الشارح. (ت)

(٢) أي شبه الجملة، وهو ما فيه معنى الجملة، وليس جملة على الحقيقة كاسم الفاعل والمفعول ومفعول ما لم يسم فاعله، وغيرهما ما فيه معنى الفعل مثل: حسبك زيد رجلا.

**والمضاف<sup>(١)</sup> مقدار** صفة لـ "مفرد"، هو ما يقدر به الشيء أي يُعرف به قدره<sup>(٢)</sup> ويُبين غالبا<sup>(٣)</sup> أي في غالب المواد وأكثرها أي رفع الإبهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص<sup>(٤)</sup> في أكثر المواد، وذلك لأن الإبهام فيه أكثر، والمقدار إما متحقق في ضمن عدد نحو: عشرون درهما، .....

**والمضاف** اعترض بأن قوله: "على التمرة مثلها زيدا" مثال للقسم الأول من التمييز، مع أن "زيدا" يرفع الإبهام من المضاف، وهو المثل المضاف إلى الضمير، والجواب: أنه لا شك أن المراد من المفرد هو المفرد من حيث إنه مفرد بمعنى ما يقابل الجملة إلخ، ومن المضاف هو المضاف من حيث هو مضاف، فقوله: "زيدا" في المثال المذكور لم يرفع الإبهام من المضاف من حيث هو مضاف، بل من ذات المضاف أي المثل هو الزيد، بخلاف "اعجبني طيبة أبا"، فإن "أبا" يرفع الإبهام من نسبة الطيب إلى الضمير أي طيبة لأجل أنه أب، فيكون الإبهام في نسبة الطيب إليه لا في نفس الطيب، بخلاف المثل، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو النسبة الإضافية، فزيدا لم يرفع الإبهام عن نسبة المثل إلى الضمير، بل عن المضاف فقط، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو التركيب الإضافي فقولنا: "على التمرة مثلها زيدا" ليس تركيبا إضافيا.

**ويبين:** أي يبين قدره. أي رفع الإبهام إلخ: أي رفع الإبهام عن ذات مذكورة، سواء كان في المفرد المقدر، أو غيره "متحقق إلخ" أي هذا المطلق متحقق في ضمن هذا المفرد غالبا. **إما متحقق إلخ:** لا يخفى أن المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس، وكل واحد منها فرد له، فزاد قوله: "متحقق في ضمن عدد" وأشار إلى أن ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعالم أو ظرفية الجزئي للكل، ويحتمل أن يكون عبارة المصنف بمعنى أن المقدار إما أن يستعمل في العدد، أو يستعمل في غيره؛ لأن المفرد المقدار مستعمل في عدد، وفي غيره، وحيث أن يكون من قبيل ظرفية المدلول للدال.

(١) ليس المراد في هذا المقام المضاف على الإطلاق، بل المراد أن يكون نسبة الإضافة ملحوظة ومعتبرة فيها، فعلى هذا لا يرد النقص بـ "على التمرة مثلها زيدا"؛ لأن المثل وإن كان مضافا إلى الضمير، لكن المقصود المثل فقط بدون الإضافة له.

(٢) وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس.

(٣) إنما قيد به؛ احترازا عن نحو: حاتم فضة؛ فإنه ليس بمقدار.

(٤) وهو الرفع عن المفرد المقدار.

**وسياي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب أسماء العدد، وإما في ضمن غيره أي غير العدد**  
 أي في المقدر المقدار  
**كالوزن نحو: رطل زيتا فإن الرطل نصف من، ونحو: منوان سمنا، وكالكيل نحو:**  
 قفيزان برا، وكالذراع نحو: ذراع ثوبا، **والمقياس نحو: على التمرة مثلها زبدا، والمراد**  
 عندني  
**بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات؛ لأن قولك: عندي عشرون درهما، ورطل زيتا،**  
 لا المقادير  
**وقفيزان برا، وذراع ثوبا، وعلى التمرة مثلها زبدا، المراد بها المعدود والموزون والمكيل**  
**والمذروع والمقيس لا غير.**

**وسياي ذكر تمييز إلخ:** قال بعض الناظرين: لا يخفى على الناظر في الكتاب أن المصنف لم يبين أحكام تمييز العدد بأسرها في باب أسماء العدد، بل بين بعضها فيه وبعضها في باب الكنايات، فالخوالة على باب أسماء العدد ليس على ما ينبغي. أقول: كلامه من جملة ما لا يعني، أما أولا فلأنه ليس في كلام الشارح ولا في كلام المصنف حصر حتى يقال ذلك، وأما ثانيا فلأن المراد من قوله: "ذكر تمييز العدد" وهو ذكر تمييز ما هو موضوع للعدد، والظاهر من قوله: "وسياي" هو هذا المعنى نعيه بقرينة قوله: "عشرون درهما" وما ذكره في الكنايات بدل على العدد على سبيل الكنايات هذا، ثم قال هذا الناظر، وقوله: وسياي ليس على ما ينبغي؛ لأن المصنف لم يبين تمييز "كذا و كأي" لا في باب الكنايات ولا في باب أسماء العدد، فأقول: هما بمعنى كم الخبرية. أقول: نسبة هذا إلى نفسه كذب، حيث قال الشارح في باب الكنايات: إنهما بمعنى كم الخبرية.

**والمقياس:** فإنه يحتمل الوزن وغيره. **والمراد بالمقادير إلخ:** واعلم أن المقدرات معنى مجازي؛ فإن "عشرون" موضوع لعدد معين، وإطلاقه على المعدود مجاز، فإذا قلنا: "عشرون ضعف عشرة" يكون المراد من عشرين نفس العدد لا المعدود، بخلاف ما إذا قيل: عشرون درهما؛ فإنه حينئذ يكون المراد منه هو المعدود؛ لأن الدرهم هو المعدود لا العدد، وكذلك إذا قيل: "ذراع نصف ذراعين" يكون المراد من الذراع حينئذ نفس الذراع لا المذروع. فإذا عرفت ذلك فاعترض بأنه إذا كان المراد من المقادير هو المقدرات فلا يصدق التعريف على تمييز المقادير، فإن عشرون موضوع للعدد لا المعدود، وكذلك الرطل موضوع للوزن دون الموزون، وقوله: "زيتا" و"درهما" إنما يرفعان الإهام من الموزون والمعدود اللذين هما المعنى المجازي لا من الوزن والعدد اللذين هما المعنى الوضعي. فالجواب بأن المراد من الموضوع له هو المعنى المرادي أي التمييز ما يرفع الإهام في المعنى المراد، وهو أعم من أن يكون المعنى الحقيقي أو المجازي، وأحب أيضا بأن المراد هو أن التمييز يرفع الإهام الذي نشأ من الموضوع له، =

وإنما اقتصر<sup>(١)</sup> المصنف على الأمثلة الثلاثة؛ لأنه كان مطمئح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد، وهو التثنية كما في "رطل زيتا" أو النون كما "منوان سمنا" أو الإضافة كما في "على التمرة مثلها زبدا"، ولهذا لم يستوف<sup>(٢)</sup> أقسام المقادير وكرّر بعضها، .....

= ولهذا قال في تصحيح التعريف: "وهو الوضعي" بـ"ياء" النسبة؛ فإن إمام المعدود نشأ من العدد، لكن الإهام من حيث الجنس، وكذلك الوزن، وبعبارة أخرى بأن التمييز في المواضع المذكورة يرفع الإهام عن الموضوع له باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المقدرات، فيصح أن يقال: في الموضوع له إهام باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المعدود والمورون والمذروع والمقيس.

**وإنما اقتصر إلخ:** في المفرد المقدار من غير العدد بقرينة إحالة تمييزه إلى باب أسماء العدد، فلا يرد أن الأمثلة التي ذكرها المصنف أربعة لا ثلاثة، ما يتم به المفرد: الذي هو ناصب التمييز، فلا يرد أن الألف واللام أيضا من الأمور التي يتم بها الاسم؛ فإنه لا يصح الإضافة معها؛ لأنه وإن تم به الاسم، ولكن لا ينصب التمييز عنه، وإليه أشار بقوله: "ألا ترى أن لام التعريف إلخ". **وهو التثنية:** أعم من أن يكون لفظا أو تقديرًا، والأول كما في "رطل زيتا"، والثاني كما في "خمسة عشر رجلا"، و"كم رجلا"، مفرد ناصب للتمييز، والتثنية فيه تقديري. **أو النون:** أعم من أن يكون نون التثنية أو نون شبه الجمع نحو: عشرون، لا نون الجمع نحو: حسنون وجها؛ لأن التمييز فيه عن ذات مقدرة، فلا إشكال حينئذ.

**وهذا لم يستوف إلخ:** أي ولأجل أن مطمئح نظره التنبيه على بيان ما يتم به الاسم لم يستوف أقسامها وكرر بعضها، وهو الوزن. قال مولانا عصف: يفهم من كلامه أنه لو لم يتكرر الوزن لم يحصل المقصود، وهو كون الاسم تاما بهذه الأشياء مع أنه حاصل بدونه؛ فإنه إذا قيل: "قفيزان برا" موضع "منوان سمنا" يحصل المقصود أيضا، فلا يتكرر أنواع الواحد حينئذ فهذا أولى. أقول: مقصوده - قدس سره - أن التنبيه يفهم من التكرار عند عدم التكرار وإن حصل المقصود في نفس الأمر، ولكن التنبيه حينئذ متف، ولهذا قال: مطمئح نظره التنبيه. وإن قلت: المفرد قد يتم بنفسه أيضا مثل: ربه رجلا، وقوله تعالى: ﴿مَآذًا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (البقرة: ٢٦)؛ فإن "رجلا" تمييز عن ضمير تام بنفسه، وكذلك "هذا"، و"مثلا" تمييز عن "هذا"، والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة، وهما تامان بنفسهما فلم ترك بيانه؟ والجواب بأن المقصود في بيان المفرد الذي يتم بسبب العير لا في مطلق المفرد، مما لا يلتفت إليه، فحوايه ما عرفت آنفا من التنبيه المذكور.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المصنف لم يذكر مثال المساحة نحو: ما في السماء قدر راحة سحابا، ووجه الدفع: أن المقصود ببيان ما يتم به المفرد من التثنية والنون والإضافة لا ببيان أقسام المقادير حتى يستوفي أقسامها، ولهذا كرر أقسام الوزن. (علوي)

(٢) لأنه ترك مثال المساحة نحو: في السماء قدر راحة سحابا. (علوي)



ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف<sup>(١)</sup> لا يضاف ثانياً، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل؛ لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل،.....

**لأن المضاف إلخ:** قيل: هذا يشكل بقولنا: حب رمانك؛ لأن الحب كما هو مضاف إلى الرمان يكون مضافاً إلى الكاف أيضاً، وأجيب بأن المراد أن المضاف لا يضاف ثانياً بحسب الصورة واللفظ لا بحسب المعنى، والحب مضاف إلى الكاف أيضاً بحسب المعنى، ولا يكون مضافاً بحسب اللفظ إلا إلى الرمان، فلا يقال: غلامٌ زيدٌ عمروٌ بأن يكون العلامة مضافاً إلى زيد، ثم إلى عمرو، ويمكن الجواب أيضاً بأن المضاف إلى الكاف هو "حب رمان" لا الحب فقط ومعناه بالفارسية: دائرانة، ويقال: هذا التركيب على من في يده حب الرمان دون الرمان.

فيقال: هذا حب رمانك، واعتراض بأنه يشكل بـ "كل فرد فرد" وبـ "كل واحد واحد"، وشيء من الجوابين المذكورين لا يصلح أن يكون جواباً عنه، وأجيب عنه بأن تقدير المثلين المذكورين: كل فرد وفرد وكل واحد وواحد، وبإو العطف، فقوله: "كل فرد فرد" مثلاً يحذف العاطف؛ لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بدون عطف، والإضافة تحذف المضاف إليه خلاف المفروض؛ لأن المفروض أن المضاف لا يضاف؛ لأن حذف الإضافة كحذف التنوين والنون لا يكون إلا بحذف المضاف إليه، أقول: يمكن الجواب بأن معناه جاز أن يكون كل منفرد فرداً بأن كان الفرد الأول بمعنى المنفرد والفرد الثاني صفة له، أي كل منفرد صفة أن يكون فرداً، أي لا يكون متضمناً إلى شيء آخر، أي المنفرد من حيث إنه منفرد، وأيضاً جاز أن يكون الفرد الثاني بدلاً من الأول، فيكون الكل حينئذ مضافاً إلى الفرد الواحد حقيقة لا إلى فردين.

**كما أن المفعول إلخ:** وإنما قال: "حقة"، ولم يقل: "كما أن المفعول بعد تمام إلخ"؛ لئلا يتفرض بمثل: ضربك زيد.

(١) للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن حذف فسد المعنى؛ لأنه يصير المعنى في مثل: على التمرة مثلها زيدا نسبة المثلية إلى الزيد، والغرض إنما هو نسبة المثلية إلى التمرة. (علوي)

ألا ترى أن لام التعريف الداخلة على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقود<sup>(١)</sup> خلا، **فيفرد** أي التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعا **إن كان** أي التمييز **جنسا**،<sup>(٢)</sup> وهو ما يشابه<sup>(٣)</sup> أجزائه،<sup>(٤)</sup> ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير، .....

**عندي الراقود إلخ:** الراقود هو الدن الكبير أو الطويل الأسفل، وقيل: مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا. **فيفرد:** أي جاز أن يفرده، الضمير راجع إلى تمييز غير العدد كالضمير في "يجمع" بقرينة إحالة تمييز العدد إلى ما سيأتي؛ لأن هذا الحكم لا يجري في العدد؛ فإن تمييز عشرين مثلا مفرد، سواء كان جنسا أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا. **إن كان جنسا:** فيقال: عندي رطلان زيتا، ورطلان زيتا، وأرطال زيتا. **وهو ما إلخ:** أي يشارك أجزائه والضمير المستتر راجع إلى "ما" أي يشارك أجزائه في أنه كما يكون اسما للكل يكون اسما لجزئه أيضا، قيل: الأولى أن يكتفي في بيان معنى الجنس بقوله: "ويقع على القليل والكثير حال كونه مجردا عن التاء"؛ لأن لبعض الأسماء لا يكون أجزاء كالضرب والأبوة؛ فإنه لا يكون للحدث أجزاء، بخلاف الماء، ولكن يصدق على الجميع إطلاق القليل والكثير، ويمكن الجواب بأن المراد أنه ما شابه أجزائه إن كان له جزء، وقال بعض المحشين: لا يقال: ليس للضرب أجزاء؛ لأننا نقول: إن الضرب عبارة عن تأثيرات متحدة فكما يطلق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات كذلك يطلق على كل واحد من التأثيرات. أقول: أما أن يكون التأثيرات المتحدة في ضرب واحد أو في ضروب متعددة متحدة، وإن كان الأول فهو ممنوع؛ لأنه لا يكون للحدث أجزاء، وإن كان الثاني فتأثير الضرب الثاني مثلا ليس من أجزاء تأثير الضرب الأول. =

(١) نونى از پنهان، وغم قاراند ودرده. (عبد الغفور)

(٢) الفرق بين اسم الجنس والجنس أن الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على الكثير، بل يطلق على الواحد على سبيل البديل كرجل مثلا، فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس. (رضي)

(٣) أي يتشارك أجزاء الكل في إطلاق الاسم، فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء؛ فإنه يطلق على البحر وكل قطرة منه. (جمال الدين)

(٤) أي يتشارك أجزاؤه في اسم الكل أي إذا كان له أجزاء، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأبوة جنس مع أن ليس لها أجزاء. (عبد الغفور)

فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، كالماء والتمر والزيت والضرب، بخلاف رجل وفرس  
**إلا أن تقصد الأنواع<sup>(١)</sup>** أي ما فوق النوع الواحد، فيشمل المثني أيضاً، لأنه لا يدل  
 لفظ الجنس مفرداً عليها، فلا بد من أن يثنى أو يجمع، قيل: وفي تخصيص<sup>(٢)</sup> قصد  
 الأنواع بالاستثناء نظراً: .....

= ثم المراد من قوله: "بمجردا عن التاء" للوحدة؛ لمنافاة الجنس بالوحدة كما قيل، أقول: هذا ينافي ما مر في أول  
 الكتاب من أنه لا منافاة بين الجنس والوحدة؛ لأن الجنس يدل على كثرة ما تحته من الأفراد والتاء تدل على  
 وحدة المفهوم، فلا منافاة بينهما، وإن قلت: التاء لوحدة الفرد لا المفهوم، قلت: إن التاء إذا دخلت على كلمة  
 لها معنى في اللغة، فإذا أريد منها المعنى العري يرفع وحدة التاء حينئذ إلى وحدة المفهوم، فتأمل حتى يظهر لك أن  
 التاء فيما نحن فيه تدل على وحدة الفرد لا محالة، بخلاف ما سبق في تعريف الكلمة، فإن بينهما فرقا بيناً كما  
 لا يخفى على المتأمل. وما قال بعض الناظرين من اعتبار القيد المذكور - وهو إذا كان له جزء - يوجب صدق  
 التعريف على الثمرة مع أنها ليست بجنس؛ لما بين الجنس والوحدة من التنافي، وهو ظاهر لا ستره فيه، من جملة  
 ما لا يعني؛ لأن التجريد من التاء معتبرة في كلا إطلاقي الجنس.

ثم ما قال هذا الناظر من أن اعتبار هذا القيد - وهو إن كان له جزء - لا يلائم شأن التعريف، ليس بشيء؛ لأن  
 للجنس إطلاقاً، وقوله: "ما يتشابه أجزأه" إطلاق واحد منها، وقوله: "ويقع بمجردا عن التاء على القليل  
 والكثير" إطلاق آخر منها، فلا يكون تعريفاً، ويكون له إطلاق آخر، وهو ما كان مقولاً على كثيرين، ويسمى  
 المنطقي له كلياً، وبعبارة أخرى، وهو ما يدل على ذات مبهمة، والرجل والفرس من هذا النوع من الجنس.

**بخلاف رجل وإخ:** فإن الرجل ليس اسم الجنس بالمعنيين المذكورين، فلا يقال لرحلان: رجل، ولا لفرسان: فرس،  
 بل يقال: رجلان وفرسان، فهما اسماء جنس بمعنى ما يدل على ذات مبهمة. أي ما فوق إخ: أي إذا قصد الأنواع  
 المختلفة فحينئذ يطابق، فيقال: عندي رطلان زيتين، وأرطال زيوتا، وهذا لدفع ما قيل: إذا قصد نوعين يطابق  
 أيضاً، فلا وجه لإيراد الأنواع بصيغة الجمع. **قصد الأنواع إخ:** لأنه جاز أن يقصد الأشخاص لا الأنواع.

(١) أي يفرد في جميع الأوقات إلا وقت أن تقصد الأنواع، فالاستثناء مفرغ، وحينئذ يحب المطابقة لما  
 قصد منه. (تأمل)

(٢) وهذا النظر من صاحب "الهندي" وحاصل دفعه: هو أن المراد بالأنواع الأفراد شخصية كانت أو نوعية،  
 لكن الأمثلة المذكورة من التمييز النسبية، وكلامنا ليس في هذا على أن التاء أخرجت النسبة الجنسية، وكلامنا  
 فيها، إلا أن التاء ليست فارقة بين الجنس والوحدة فلا تنافي الجنسية، فاعلم ذلك. (عت)

لأنه كما جاز أن يقال: طاب زيد جلستين للنوع جاز أن يقال: طاب زيد جلستين  
بالفتح  
بالكسر  
للعدد  
للنوع  
بالتخصيصات الكلية أو الشخصية ويجمع  
.....

**طاب زيد جلستين:** بفتح الجيم للعدد، يعني ثوبت زيدا زود وفتح لشتن، قيل: الاعتراض المورد بقوله: قبل إلخ ليس على ما ينبغي؛ لأن المثال لا يكون مطابقا للممثل؛ لأن الكلام في التمييز الذي يرفع الإهام عن مفرد مقدار، مع أن المثال مما هو تمييز عن النسبة؛ فإن جلستين تمييز عن نسبة "طاب" إلى "زيد"، وأيضا لا يكون جلسة اسم جنس؛ لأنه اشترط فيه أن يكون مجردا عن التاء، وهي موحودة فيها، فلا احتياج إلى جوابه قدس سره. والجواب: أن جوابه على تقدير التنزل بأن لا تسلم أن يكون المثال من القسم الأول من التمييز، وأيضا لا تسلم أن يكون التاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة، بل التاء فيها من أصل الكلمة، فلا ينافي كونها في اسم جنس شامل للقليل والكثير من أنواع الجلوس أو أحادها.

ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله: طاب زيد جلستين ليس مثالا بل نظير، ولو سلم فالمنافضة في المثال ليست من دائم، أو نقول: إنما أورد المثال من التمييز في النسبة إشارة إلى أن قصد الأنواع يكون في التمييز عن النسبة أيضا، ويمكن الجواب عن الثاني بأن وجود التاء فيها لا ينافي جنسيتها؛ لأن المراد هو تجرده عن التاء في أغلب المواد، فحينئذ جاز أن يكون التاء فيه، ومع ذلك يقع على القليل والكثير كالمصادر، والجلسة من هذا القليل.

**بأن المراد بالأنواع إلخ:** واعلم أن الجنس إذا أضيف إلى الشخص يقال له: حصة الجنس مثل: حيوان زيد وحيوان عمرو وغيرهما، ويقال له حينئذ: شخص وفرد اعتباري، وإذا أضيف إلى النوع مثل: حيوان إنسان وحيوان فرس، يقال له أيضا: حصة الجنس، ويقال له حينئذ: نوع اعتباري، وإليه أشار بقوله: "سواء كانت بالتخصيصات الكلية إلخ"؛ لأنه بإضافة الجنس إلى الشخص يحصل خصوصيته يسمى لها شخصا وفردا اعتباريا، وكذلك بإضافته إلى النوع يحصل خصوصية أخرى يسمى لها نوعا اعتباريا، وهذا عند المنطقيين، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصف.

أقول: المراد من حصص الجنس ههنا أفرادها لا حصته كما هو عند المنطقيين؛ لما عرفت أن الحصة فرد اعتباري والكلام في الحقائق الموجودة وأفراد الجنس أعم من أن يكون نوعية أو شخصية، فإذا عرفت هذا فما قال بعض النافذين من أن قوله: حصص الجنس لبس على ما ينبغي؛ فإن الحصة في المتعارف لا يطلق إلا على الفرد الذي لا تحقق له في الواقع، بل ويحصله العقل من أخذ المفهوم الكلي مع الإضافة إلى معين، فهو ليس بشيء، وما سبق من كلام بعض النافذين هو بعينه ما ذكره مولانا عصف.

أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره أي في غير الجنس، نحو: عندي عدل ثوبين أو أثوابا.

ثم إن كان أي المفرد<sup>(١)</sup> المقدار تاما بتنوين أو بنون الشنية أو المعنى: إن وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد، أو بالنون التي للشنية؛ .....

أي يورد إلخ: ولكن إن قصد المثنى فحينئذ يثنى في غيره لا أن يجمع، فأراد من الجمع معناه اللعوي، وهو التعدد، فضلا عن أن يقع مقابلا للمفرد الذي هو بمعنى ما ليس بمثنى ولا مجموعا. حيث لم يقصد إلخ: وهو لدفع ما يقال: إنه لا يجمع في مقام الأفراد، بل حينئذ يفرد، فقوله: "ويجمع في غيره" ليس على ما ينبغي.

ثم إن كان إلخ: وإنما قال: "تاما بتنوين إلخ"؛ لأن المفرد المقدار يتم بهما، بخلاف التمييز؛ فإنه لا يتم بهما، بل هو متلبس بهما، ولهذا قال: "أو المعنى إن وجد التمييز متلبسا إلخ"، ولم يقل: "تاما" فإرجاع الضمير إلى المفرد المقدار أولى؛ لتوافق الحقيقة بقرينة قوله: بتنوين إلخ؛ لأن الكلام ههنا في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التمييز، ثم إرجاع الضمير إلى التمييز ثانيا يوافق السوق؛ لأن الضمير في قوله: "يفرد" وقوله: "كان" في قوله: "فيفرد إن كان جنسا" راجع إلى التمييز.

ثم أعلم أن الشارح لما لم يتغير لفظ "كان" أولا فعلم منه أنه حمله على الناقصة؛ لأن المتبادر أن يكون ناقصة لا تامة، ثم في إرجاع ضميره إلى التمييز حمله على التامة، وحمله عليها خلاف المتبادر، فلذا أخره، فلا يرد ما قيل: إنه يصح حمله على التامة على التقدير الأول، أي إن وحد المفرد المقدار حال كونه تاما بتنوين، فبكون قوله: "تاما" حينئذ حالا، وعلى تقدير كونه ناقصة، فهو عامل في قوله: "تنوين"؛ لكونه حيرا لـ "كان" باعتبار متعلقه، وهو "تاما" وإنما نكر التنوين وعرف النون؛ لتعدد أنواع التنوين، وعدم تعدد أنواع النون، ثم التنوين في قوله: "تنوين" عوض عن المضاف إليه أي بالتنوين الذي في المفرد المقدار.

فإن قيل: لم يُلحظ في قوله: "أو بنون الشنية أو الجمع" ليحل فيه "الزيدون حسنون وجوها"؟ أجب بأن هذا ليس من تمييز المفرد، بل هو من تمييز ما يضاهي الجملة، والكلام ههنا في تمييز المفرد، لا يقال: قولنا: "الزيدون حسنون وجوها" داخل في قوله: "وإلا فلا"، فيحوز "حسنون وجوه" بالإضافة على قلة؛ لأننا نقول: المراد من النون في قوله: "وإلا فلا" هو النون المشابه للجمع، بخلاف النون في "حسنون".

(١) هذا هو الوجه؛ لأن السوق لبيان المفرد المقدار. (جمال)

فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز **جازت الإضافة** أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافةً بيانيةً<sup>(١)</sup> بإسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا؛ لحصول الغرض، وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف، نحو: رطلٌ زيتٍ ومَنَوَا سمنٍ، **والأ** أي وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة **فلا** تجوز الإضافة إلا بقلّة في نون الجمع، نحو: عِشْرُو درهمٍ،

أما في الإضافة **فلتلا** تلزم إضافة المضاف،<sup>(٢)</sup> وأما في نون الجمع فلائنه جاز أن يضاف إلى غير المميز، نحو **عِشْرِيكَ** .....

**لما تم الاسم بهما إلخ:** فلما يستدعي الحكمُ يكون التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار مثلا العلاقة بين المفرد المقدار وبين التمييز، فلذا قال: فإنه لما تم الاسم إلخ؛ لأن التمييز لا يكون إلا متلبسا بتنوين نفسه لا بتنوين المفرد المقدار، فلما اقتضى المفرد المقدار التام بالتنوين أو بنون التثنية تمييزا، فقال: إن كان التمييز متلبسا بتنوين المفرد أو بنونه التي للتثنية. **جوازا شائعا كثيرا:** إنما قال هذا لرعاية ما يقابله هو الجواز المستفاد من قوله: **والأ فلا**. **في نون الجمع:** أراد به شبهه نون الجمع؛ لأن التمييز في الجمع يرفع الإبهام عن النسبة مع أن الكلام فيما يرفعه عن الذات المذكورة ألا ترى أن وجوها في قولنا: الزيدون حسون وجوها يرفع الإبهام عن نسبة الحسن إلى زيدون. **فلتلا تلزم إلخ:** وما قال بعض المحشين من أنه يجوز إضافة المضاف بإسقاط المضاف إليه كما يسقط التنوين والنون حين الإضافة، ليس بشيء؛ لأن المنبادر من المضاف في قوله: "بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة" هو المضاف من حيث هو مضاف، فلو أضيف له يلزم إضافة المضاف، ولو أضيف بمحذوف المضاف إليه يلزم خلاف المفروض. **نحو عِشْرِيكَ:** فإن عشرين مضاف إلى غير المميز حيثئذ؛ فإن الكاف لا يصلح أن يقع تمييزا؛ لأنه لا يصح أن يقال: عندي عِشْرِيكَ بالفارسية: نزد من است بیست تو - یعنی بست غلام تو، فيكون مضافا إلى غير المميز، فيكون معناه بالفارسية: نزد من است بیست تو - بكسر التاء - یعنی بست غلام تو مثلا.

(١) لأن المراد بالمقادير المقدرات كما عرفت، وذلك لوجوب وجود الحمل بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة البيانية. (عت)

(٢) ذلك؛ لأن المضاف لا يضاف ثانيا؛ لأن الإضافة إلى أمرين بلا حرف عطف غير جائز، وقولهم كل فرد فرد بتقدير العاطف. (عت)

**وعشري رمضان بالاتفاق؛ لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور؛ لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة "عشرين" إلى "رمضان" أنه أراد عشرين رمضان،**

**وعشري رمضان:** فإن المراد منه الأيام التي هي عشرين، فيكون حينئذ مضافاً إلى المميز، وإن كان المراد منه يوم عشرين يكون مضافاً إلى غير المميز حينئذ، وعلى الأول يكون الإضافة بيانية، وعلى الثاني يكون الإضافة بتقدير "من" يعني يستدور رمضان يستمر دور رمضان، ولا يخفى أنه لما قال: "وأما في نون الجمع فلا نه جاز أن يضاف إلى غير المميز" ينبغي أن يكتب بنحو عشرينك بدون إيراد عشري رمضان، ويكتفي في بيانه بقوله: "فلو أضيف إلى المميز إلخ" إلا أن يقدر قولنا: كما يضاف إلى المميز بعد قوله: "جاز أن يضاف إلى غير المميز" أو يقال: قوله: عشري رمضان يحتمل أن يكون مضافاً إلى غير المميز أيضاً على تقدير كون الإضافة بتقدير "من"، فيكون مثلاً للإضافة إلى غير المميز كذلك.

**لكثرة الحاجة إليه:** أي حاجة إضافة الاسم الذي بنون الجمع إلى غير المميز، وقال مولانا عص دليلاً آخر للإضافة إلى باب أسماء العدد، أو من قبيل مثل قولنا: حسنون وجهها، فهو أيضاً خارج مما نحن فيه؛ لأن الكلام في المميز الذي يرفع الإهام عن ذات مذكورة لا عن ذات مقدرة، ويفهم من دليل الفاضل المذكور أنه لم يكن قائلاً في الإضافة بنون الجمع على قلة، كما لا يخفى. **لا يعلم مثلاً إلخ:** لا يخفى أن رمضان لو كان تمييزاً يكون نكرة؛ لأن التمييز يكون نكرة عند البصريين، ولو لم يكن تمييزاً احتمل أن يكون علماً، بل الظاهر أنه على الثلاثين يوماً، والالتباس ليس إلا على تقدير أن لا يكون علماً، هكذا قيل.

**أراد عشرين رمضان:** وعلى الأول الإضافة بيانية، فيكون الإضافة إلى المميز حينئذ، وعلى الثاني الإضافة بتقدير "من"، فيكون الإضافة حينئذ إلى غير المميز، أما الأول فلا "عشرين" مبهم باعتبار الجنس بأنه من جنس اليوم أو غيره، فيكون "رمضان" بملاحظة اليوم به يرفع الإهام عنه، بخلاف اليوم العشرين؛ فإنه لا إهام فيه باعتبار الموضوع له، كما لا يخفى. قال مولانا عص: يجب أن يقال: "عشرين رمضان" بالتثنية؛ لأن "رمضان" وإن كان غير مصروف للعلمية والألف والنون المزيدتان، إلا أنه قد تقع تمييزاً كما فيما نحن فيه فيجب تنكيره؛ لوجوب تنكير التمييز، إلا أن يقال: غنائه ما ذهب إليه الكوفيون.

أقول: لما كان "رمضان" في "عشري رمضان" مضافاً إليه، لكن جره بالفتحة؛ لكونه غير مصروف، فأعطي إعراب الإضافة في غير الإضافة، فقال: رمضان دون رمضان بالتثنية، ومثل هذا شائع فيهم كما في "عبد الله" علماً، على أن "رمضان" بدون التثنية جاز أن يكون نكرة أيضاً بأن يراد من رمضان هو المسمى به، وهو يتناول -

= ثلاثين يوما، ويتناول إذا سمي له رمضان من أفراد الإنسان، وعلى تقدير الإضافة إلى غير المميز في "عشري رمضان" جاز أن يراد به ما سمي به من أفراد الإنسان، فلا يعلم أنه أضاف إلى المميز، وأراد من رمضان الأيام التي هي رمضان، أو أضاف إلى غيره وأراد به ما سمي له من أفراد الإنسان، كما يقال: هذا الشيء من فلان، وقال بعض المحشين: في الالتباس في هذا المثال نظرا؛ لأنه في صورة إضافته إلى التمييز يكون رمضان نكرة، وفي صورة الإضافة إلى غيره معرفة.

أقول: وإن لم يكن فيه الالتباس باعتبار وصف التعريف والتكثير، ولكن الالتباس المتعبر بينهم، وهو الالتباس بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكناية أيضا، وقد وجد فيه الالتباس بالاعتبار الثلاثة جميعا، وإن قلت: الفرق في "عشري رمضان" بين أن يكون عشري مضافا إلى المميز، وبين أن يكون مضافا إلى غيره؛ فإنه يجوز أن يكون الإضافة في كليهما بيانية، فإن معنى الإضافة البيانية على كلا التقديرين صحيح، فالحكم بأنه على تقدير الإضافة إلى التمييز يكون الإضافة بيانية، وعلى تقدير الإضافة إلى غيره يكون الإضافة بتقدير "من"، ليس على ما ينبغي، فيكون رمضان تمييزا على كلا التقديرين.

لا يقال: على تقدير إضافته إلى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين؛ لأن رمضان لا يكون محمولا على اليوم الواحد؛ لأن رمضان علم لثلاثين يوما، فلا يكون الإضافة بيانية حينئذ؛ لأننا نقول: على تقدير الإضافة إلى المميز أيضا لا يصح صدقه على عشرين؛ لما مر من أن رمضان على تقدير أن يكون مميزا لا يكون علما، بل هو نكرة؛ لأن التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة، فيكون اسم جنس حينئذ، بل الالتباس المذكور ليس بأن يكون رمضان نكرة كما لا يخفى.

قلنا: الفرق بينهما بأنه على تقدير الإضافة إلى المميز يكون رمضان تمييزا عن عشرين؛ لأن عشرين مبهم باعتبار الجنس بأنه من جنس اليوم أو غيره، فرمضان يرفع الإهام حينئذ بأنه من جنس اليوم دون غيره، بخلاف إضافته إلى غيره؛ فإن رمضان لا يصلح أن يكون مميزا؛ لأنه لا إهام في اليوم العشرين أي في موضوع له العشرين؛ فإن الموضوع له في عشرين حينئذ هو يوم عشرين؛ لأن معنى عشرين حينئذ هو "بسم"، وهذا المعنى لا يطلق على غير اليوم عرفا واصطلاحا، فحينئذ رمضان لا يرفع الإهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له؛ لوجود الجنس، وهو اليوم في عشرين مع أن التمييز ليس إلا أنه يرفع الإهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له.

وبما ذكرنا لا يرد ما يقال: يكون في عشرين إهام، على تقدير إضافته إلى غيره أيضا بأن اليوم العشرين مبهم باعتبار أن اليوم العشرين من رمضان أو من غيره، لا يقال: يلزم من كلام - قدس سره - أن يكون الإضافة زائدة على ثلاثة أقسام، وهي الإضافة بتقدير "من"؛ لأننا نقول: الإضافة بتقدير "من" داخلية في الإضافة البيانية؛ لأن "من" المقدرة ليست إلا "من" البيانية ففي الإضافة إلى غير المميز يكون "من" البيانية مقدرة بحسب المعنى، بخلاف الإضافة إلى المميز، فاعلم ما ذكرنا فإننا قد فصلناه؛ لأنه غفل عن هذا المحل كثير من ذوي العقول، وقد رأيت كثيرا من المدرسين يقولون هذا، ومثله من المحال، ولم يعلموا ما يقولون.



أو أراد اليوم العشرين من رمضان،<sup>(١)</sup> فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضا إلا على قلة؛ ليكون الباب أقرب إلى الاطراد **وعن غير مقدار**<sup>(٢)</sup> عطف على قوله: عن مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار أي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس **مثل: خاتم حديدا** فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتونين، فاقتضى تمييزا **والخفض** أي خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه **أكثر استعمالا**؛ لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهات المقادير،<sup>(٣)</sup> وغيرها ليس بهذه المثابة.

**ليكون الباب أقرب إلخ:** وإنما قال: أقرب إليه، ولم يقل: لاطراد الباب كما هو المعارف؛ لجواز الإضافة مع القلة، فحينئذ لا يجوز أن يقال: لاطراد الباب على الوجه الكلي، ولقائل أن يقول أيضا: الظاهر أن يقول: ليكون الباب قريبا إلى الاطراد لا أقرب إليه؛ لأن الأقرب اسم تفضيل، وهو يستدعي المفضل عليه، وهو غير ظاهر هنا، ويمكن الجواب بأن التفضيل قد يسعمل في أصل معنى الفعل.

**مبهم باعتبار الجنس:** بأنه من جنس الذهب أو الفضة أو غيرهما. **أكثر استعمالا:** أي خفضه أكثر من نصبه، أو المراد أن خفضه أكثر من خفض القسم الأول، وهو ما يكون المفرد المقدار مضافا إلى التمييز، والظاهر هو الأول بقرينة قوله: "أكثر استعمالا" فإن الشيوع قرينة للأول، والدليل الأول يفيد الأول، والثاني يفيد الثاني، ويتحمل إفادة الدليلين معا للأول. **مع الخفة:** بحذف التنوين. **ولقصور غير المقدار إلخ:** وإذا كان قاصرا عن طلبه لم يحتاج إلى نصب التمييز الذي يكون للتصيص عليه؛ فإن التصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب التمييز.

(١) فالأول على تقدير الإضافة إلى التمييز، والثاني على تقدير الإضافة إلى غير التمييز؛ لأن اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في "عشريك". (عل)

(٢) وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل على الفرع نحو: خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا. (ت)

(٣) لتوغلها في الإبهام؛ فإنه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا، بخلاف غير المقدار نحو: حاتم؛ فإنه وإن كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد أو الفضة، لكن ليس إبهامه كإبهام عشرين، فهو أولى بالنصب الذي هو نص على كونه تمييزا. (عل)

**والثاني** أي القسم الثاني من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر<sup>(٢٠١)</sup> أن يقول: عن ذات مقدرة في نسبة في جملة، لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ورفعها عنها يستلزم الرفع عنه، قال: "عن نسبة" مقتصرا عليها؛ تنبيها على أن مقابلة "ما" في هذا القسم للمفرد المذكور .....

**كان الظاهر إلخ:** لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات، لكن إذا كان في الذات المذكورة فهو داخل في القسم الأول، وإذا كان في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة، فهو من القسم الثاني. **لكن لما كان إلخ:** ولا يخفى أنه لا فائدة لإيراد هذا الكلام في المقصود؛ لأنه يكفي أن يقتصر على قوله: "ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه"؛ لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم كما لا يخفى، إلا أن يقال: لإيراده أبلغ وأكد في المقصود؛ لأن كون الإبهام لازما في النسبة إنما يظهر من المقدمة الأولى، فلذا أوردها، واعترض بأن كون الإبهام في طرف النسبة لا يستلزم الإبهام في النسبة؛ لأننا إذا قلنا: "عندي رطل زيتا" فـ"زيتا" يرفع الإبهام عن طرف، وهو رطل مع أنه ليس في نسبة "عندي" إلى "الرطل" إبهام، واعترض أيضا بأن رفع الإبهام عن النسبة لا يكون مستلزما برفع الإبهام عن طرفيها؛ فإنه لو قيل: "طاب رطل صاحبها" فـ"صاحبها" يرفع الإبهام في النسبة، ولم يرفع الإبهام في الطرف؛ لأنما لا يعلم أن الرطل من أي حسن، والجواب بأن الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام في النسبة، ورفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه إذا كان الطرف مقدرا، مثل: طاب زيد نفسا، وفي المثالين المذكورين يكون الطرف مذكورا كما لا يخفى، ويمكن الجواب عن الأول بإرجاعه إلى الشرطية أي إن كان في النسبة إبهام.

**تنبيها على إلخ:** أي النكتة في أنه قال: "والثاني عن نسبة"، ولم يقل: عن ذات مقدرة في نسبة وإن كان رفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه؛ تنبيها على أن مقابلة هذا القسم بالقسم الأول باعتبار أن في القسم الأول يكون رفع الإبهام عن الذات، وفي القسم الثاني يكون رفع الإبهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر الذات في الثاني، وذكرها في الأول؛ لأنه قد يكون عدم ذكرها في الأول أيضا مثل: نعم رجلا، فإن "رجلا" يرفع الإبهام عن =

(١) أي في نسبة حاصلة في جملة؛ لأن الذات المقدرة ليس نفس النسبة، فالذات المقدرة في نسبة "طاب زيد" إلى زيد في نحو: طاب زيد نفسا هو الشيء، أي طاب شيء زيد نفسا، فالتمييز يرفع الإبهام عن الشيء، وهو ذات مقدرة، فإذا زال الإبهام به عن الذات المقدرة زال عن نسبته؛ لأن إبهام النسبة وتعيينها إنما هو بحسب إبهام المنسوب إليه وتعيينه لا بحسبها في نفسها، وهذا معن قوله: "لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة إلخ". (علوي)

(٢) أي كان الظاهر أن تقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة. (بقا)

في القسم الأول إنما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة أي نسبة كائنة في جملة أو ما ضاهاها أي ما شابهها، عطف على "جملة"، وهو اسم الفاعل نحو: الحوض ممتلئ ماء، أو اسم المفعول نحو: الأرض مُفَجَّرَةٌ عيوننا،<sup>(١)</sup> أو الصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهها، أو اسم التفضيل نحو: زيد أفضل أبا، أو المصدر نحو: أعجبني طيبه أبا، .....

= ذات مقدرة، وهي الضمير في "نعم" هكذا قيل، وفيه بحث: بأن الضمير فيه لا نسلم أن يكون مقدرا، بل هو منوي؛ فإن معنى المقدر هو الحذف من اللفظ، وهو ليس كذلك، وإن قلت: المراد من الحذف منه هو عدم ذكره في اللفظ، قلت: فيلزم أن يكون "نعم رجلا" من القسم الأول، وذلك لأن المراد من المذكورة في القسم الأول على ما سبق هو أن يكون الذات المذكورة في نظم الكلام أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا؛ إذ المراد من المقدرة في القسم الثاني هو أن لا يكون الذات المذكورة في نظم الكلام، بل يفهمها حين أن يقصد المعنى من التركيب، وقولنا: "نعم رجلا" من قبيل الثاني لا الأول.

**وهو اسم الفاعل:** أي اسم الفاعل مع فاعله؛ لأن من البين أن ما يشابه الجملة ليس اسم الفاعل فقط، ففيه مساحعة، ولا مراد هو اسم الفاعل مع ضميره الراجع إلى "الحوض"، وكذا الواقي.

**أو المصدر الخ:** وإن قلت: إن "الطيب" مصدر مضاف إلى الفاعل فهو إذا كان داخلا في ما يشابه الجملة فلا يصح مقابلته بقوله: "أو في إضافة"؛ لأن التمييز الذي يرفع الإهام عن النسبة التي في الإضافة لا يكون إلا في المصدر المضاف، وأورد هذا المثال مثالا لها أيضا، فإيراد هذا المثال من جملة ما يشابه الجملة ليس على ما ينبغي، فأقول: الشارح أورد المثال بطريق الإضافة، ويمكن إيراد بعير الإضافة أيضا بأن يقال: أعجبني طيب زيد أبا برقع الطيب وزيد معا، فيكون هذا مناقشة في المثال، ولو سلم كونه مصدرا مضافا كما هو الظاهر، لكن فيه حثيثان، أحدهما: حيثية اللفظية الظاهرية، وهي الإضافة، وآخرهما: حيثية المعنى، وهي الفاعلية؛ لأن الضمير فاعل في المعنى، ولكنه مضاف إليه ظاهرا، فإذا كان كذلك فيبعد له من الإضافة باعتبار الأول أي باعتبار أن الضمير مضاف إليه، ويعدله من جملة ما يشابه الجملة على التقدير الثاني، وهو فاعليته، فيكون المراد هنا حيثية الفاعلية، فلا إشكال فاعلم ذلك، فإذا عرفت هذا فما قال بعض الناظرين: أقول: فيه بحث؛ لأن المراد بشبه الجملة حينئذ ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة التامة، وإلا لنصاح قوله: "أو في إضافة"، بل لا يصح، فالتمثيل تمثّل "أعجبني طيبه أبا" ليس بمستقيم، من جملة ما لا يعني كما لا يخفى.

وقد أخذ الناظر كلامه من حاشية مولانا عبد حيث قال: قوله: أو المصدر جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة، ولهذا قال: لا حاجة إلى قوله: "أو في إضافة"، لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم، ولهذا قال: "أو في إضافة"، =

(١) بالفارسية: روان ساخته شده است زمین از روی چشمه یعنی روان ساخته شده است چشمه ای زمین. (مقا)

وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: **حسبك زيد رجلا**، نحو: **طاب زيد نفسا** مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه، **وزيد طيب أبا** مثال لما يشبه الجملة، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، وحيث لا فرق<sup>(١)</sup> في التمييز بين الجملة وما ضاهاها، فهذان المثالان في قوة أربعة أمثلة، .....

— ولعله أراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الإضافة كذلك.

**وكذا كل ما إلخ**: أي كل ما فيه معنى الفعل فهو يشبه الجملة. قال مولانا عص: هذه الكلية كاذبة؛ لأن أسماء الأفعال فيها معنى الفعل وليست مشابهة للجملة، بل هي جملة؛ فإن قولنا: "هيهات زيد" فهو جملة. أقول: يمكن أن يقال: المراد أن كل ما فيه معنى الفعل بطريق الالتزام مع أن أسماء الأفعال موضوع لمعنى الفعل، وما قيل: يدخل فيه ما يشمل على النسبة الإضافية مع أنه مقابل بما يضاهي الجملة ليس بشيء على ما عرفت في الحاشية السابقة.

**نحو حسبك زيد رجلا**: أي يكفيك زيد، قال مولانا عص: والأولى أن يقال: كقولك: حسبك رجلا زيد؛ لئلا يتوهم أن "رجلا" تمييز عن نسبة "حسبك" إلى "زيد"؛ فإنه غريب عن نسبة "الحسب" إلى "الكاف". أقول: هذا التوهم ليس ما يلتفت إليه على أن الأولى إيراد التمييز بعد ما صار الكلام تاما، ولا يتم الكلام إلا بعد تقدم "زيد" على "رجلا"؛ لأن معناه يكفي شيء منسوب لك، فـ "زيد" بدل عن شيء أو عطف بيان له، فيكون لذات المقدرة حبيثا هو شيء، ويحتمل أن يكون الذات المقدرة هي "الكاف"؛ لأنك إذا قلت: كفأك زيد، كان هناك إهمام في أن الكافي ماذا من زيد؟ فيقال: "رجلا" أي الكافي منه رجوليته، ثم الظاهر أن تكون "الكاف" في "حسبك" خطاب المؤنث.

**خاص بالمنتصب**: بضم الميم اسم مفعول، أي الذي نصب تمييز لأجله. إن قلت: لا يكون التمييز من "زيد" في "طاب زيد نفسا" كذلك فكيف يصح إطلاق المنتصب عنه عليه؟ قلت: كلمة "عن" بمعنى "بعد" وسيأتي تفصيله. **والتمييز فيه يصلح إلخ**: فمعنى قوله: "زيد طيب أبا" على تقدير أن يكون التمييز لما انتصب عنه بالفارسية: زيد خوش است از روی پدر یعنی زيد خوش پدر است. **وحيث لا فرق إلخ**: لأن كل واحد منهما يرفع الإهمام عن نسبة، وهذا القول لدفع ما يتوهم ههنا؛ لأن في المثال الأول يكون التمييز خاصا بالمنتصب عنه، وفي الثاني يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، فيتوهم أن في كل جملة يكون التمييز خاصا بالمنتصب، وفي ما يشبه الجملة يصلح أن يكون له ولمتعلقه.

(١) علة لكونها أربعة أمثلة.

فكأنه قال: طاب زيد وزيد طيب نفسا وأبا، فقلوه: وأبوة ودارا **وعلما** عطف على "نفسا" و"أبا" بحسب المعنى فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين<sup>(١)</sup> غير مختص بالآخر، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ما ضاهاها عل ما هو الظاهر المصنف خمسة أمثلة: فالنفس<sup>١</sup> عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه، والدار<sup>٢</sup> عين غير إضافي، قائمة بنفسها وهو متعلق بالمنتصب عنه، والأب<sup>٣</sup> عين إضافي محتمل لهما، والأبوة<sup>٤</sup> عرض إضافي، قائم بالأب والعلم<sup>٥</sup> عرض غير إضافي، وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه.

**أو في إضافة عطف على قوله:** "في جملة أو ما ضاهاها"، **مثل:** يعجبني طيبه نفسا وتركه؛ لأنه أظهر التميزات، ولا خفاء به، وأبا وأبوة ودارا **وعلما**، أورد هذه الأمثلة المصنف على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله: **ولله درّه فارسا** إشارة إلى أن التمييز ..... المصنف

**فكأنه قال طاب زيد إلخ:** أي كأنه مثل بفعل أو شبهه متنازعا في "نفسا" و"أبا" وكذا فيما عطف أعني أبوة. **بحسب المعنى:** لأن بحسب اللفظ عطف على قوله: "أبا". **فالنفس عين إلخ:** وهذا لدفع ما يقال: إن إيراد خمسة أمثلة لكل واحد منهما مما لاحاجة إليه، بل يكفي لكل واحد منهما مثال واحد إلا أنه أشار بتكثير الأمثلة إلى كثرة أقسام التمييز، والعين هو القائم بالذات، ومعنى العرض هو القيام بالغير كالأبوة؛ فلذا قائمة بالأب، ومعنى الإضافي هو أن يكون متعلقه بالقياس إلى الغير كالأبوة؛ فإن تعلقها بالسببة إلى البنوة. **والأب عين إلخ:** لأنه هو الذات ولكنه إضافي؛ لأن تعلقه بالنسبة إلى الابن. **عطف على إلخ:** أي أو عطف على قوله: "ما ضاهاها"؛ فإن كلمة "أو" للعطف. **إشارة إلى إلخ:** لا يقال: إن الإشارة إليها مما لا يحتاج إليه؛ لأن كون التمييز صفة مشتقة يظهر من قوله: وإن كان صفة إلخ؛ لأننا نقول: نعم، لكن لما كان مراد المصنف من تكثير الأمثلة بيان كثرة أنواع التمييز في ضمن الأمثلة، فلذا قال: "لله دره فارسا" للإشارة المذكورة.

(١) لأن قوله: "طاب زيد نفسا" و"زيد طيب أبا" في قوة طاب زيد، وزيد طيب نفسا وأبا. (عل)

قد يكون صفة مشتقة، وأيضا لما أورده صاحب "المفصل" مثالا لتمييز المفرد على أن يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا، ويكون فارسا تمييزا عنه أراد أن ينبه على أنه يصلح أن يكون تمييزا عن نسبة على أن يكون الضمير فيه معينا معلوما، والإبهام يكون في نسبة الدر إليه والدر في الأصل اللبن،<sup>(١)</sup> وفيه خير كثير للعرب فأريد به<sup>(٢)</sup> الخير أي لله خيره فارسا، والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس عازا بالضم أي حذق بأمر الخيل،<sup>(٣)</sup> وأما الفراسة<sup>(٤)</sup> بالكسر فمن التفرس، .....  
أي مصم العين ككرم

**مثالا لتمييز المفرد:** واعلم أن الضمير في "دره" إن كان مبهما فالتمييز من المفرد، وإن كان رجوعه إلى عين معلوم فعن النسبة في الإضافة، والضمير في "دره" مبهم باعتبار أنه لا يعلم رجوعه إلى أفراد الإنسان أو غيرها، وقوله: "فارسا" يدل إلى رجوعه إلى أفراد. **كضمير ربه رجلا:** فإن ضمير "ربه" نكرة مبهمة؛ لأن "رب" لا تدخل إلا على النكرة، وما قالوا: إن الضمير الغائب كله معرفة، فالمراد به غير ضمير "ربه رجلا".  
**فأريد به الخير:** أي الخير المطلق. **فمن التفرس:** مصدر المجرد و"التفرس" مصدر المزيد، والأسلوب بينهم أن يقولوا: إن المزيد من وادي المجرد لا العكس، إلا أن التفرس لما كان مشهورا في معرفة الآدمي فلذا قال: إن الفراسة من التفرس.

(١) وهذا إشارة إلى المناسبة بين المنقول عنه هو اللبن، وبين المنقول إليه وهو الخير الكثير، اعلم أن اللبن بالنسبة إلى الخير الكثير منقول إليه؛ لأن "الدر" في الأصل بمعنى الإدرار، ثم نقل إلى "اللبن"؛ لأنه فيه نوع من الإدرار، ثم إلى الخير الكثير؛ لأن في اللبن الخير الكثير للعرب. (بقا)

(٢) [ذكر الملزوم وإرادة اللازم] إذ به كان معاشهم، فلما كان معظما عندهم مرغوبا فيه فاستعملوه في موضع الخير أي لله خيره. (عل)

(٣) بالفارسية: نيک شناسا شد در کار سپ یعنی اسپ شناس نيک، فيكون معنى قوله: "لله دره فارسا" بالفارسية: مرادهاست نيکی او از روی نيک شناسی اسپ را یعنی نيک شناسی او اسپ را الله است. (بقا)

(٤) هو بالفارسية: سپه بردون از احوال ظاهری باحوال باطنی، فيكون معناه: "لله دره فارسا" بالفارسية: وغداست نيکی بسيار او از روی نيک شناسی او از احوال ظاهری باحوال باطنی. (بقا)

**ثم إن كان أي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه<sup>(١)</sup>** .....

**بعد ما لم يكن نصا إيجابيا:** إما راد هذا؛ ليصح الجزاء، وهو قوله: "حاز أن يكون له ولمتعلقه"؛ لأنه لو كان نصا في المنتصب عنه يصح الشرطية أيضا مع أنه لم يترتب الجزاء عليه، فلم يبق مقدم الشرطية بهذا القيد ينتقض الشرطية بـ "طاب زيد نفسا"، فإن "نفسا" يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون متعلقه، وكذلك لو لم يبق مقدم الشرطية الثانية بهذا القيد ينتقض بمثل "طاب زيد نفسا"، وتفصيله أن الشارح أراد من قوله: "يصح" هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فحينئذ لا يترتب الجزاء على الشرط، فلذلك ارتكب خلاف الظاهر، وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه"، وكذلك أراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود في قوله: "وإلا فهو متعلقه"؛ لأن معنى قوله: "وإن لم يصح جعله إيجابيا" أنه وإن لم يكن العدم أي عدم التمييز عن المنتصب عنه ضروريا فهو متعلقه؛ فإنه باطل؛ لأنه حاز أن يكون نصا في ما انتصب عنه فحينئذ لا يصح قوله: "فهو متعلقه"، ولذلك أيضا ارتكب فيه خلاف أيضا، وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه".

فإذا عرفت ذلك، فقوله: إن المنابر من الإمكان هو الإمكان الخاص، فإذا أراد من الإمكان هو الإمكان الخاص في الشرطية الأولى لا يحتاج إلى هذا التكلف؛ لأن معنى قوله: "يصح" حينئذ أنه لم يكن وجود التمييز عن المنتصب عنه ضروريا، ولا عدم التمييز عنه، فحينئذ يصح الجزاء كما لا يخفى، لعدم احتياج إلى ارتكاب هذا التكلف في الثانية، وهو قوله: "وإلا فهو متعلقه"؛ لعدم صحة حمل الإمكان فيه على الإمكان الخاص؛ لأنه حينئذ أيضا لا يترتب الجزاء، وهو قوله: "فهو متعلقه عليه"؛ لأن معناه حينئذ أنه إن لم يكن شيء من الوجود والعدم ضروريا فهو متعلقه أي وحوادث التمييز إذا كان لما انتصب عنه ليس بضروري ولا عدمه ليس بضروري فهو متعلقه، وهو باطل؛ لأنه جاز أن يكون لما انتصب عنه، فإذا كان كذلك فالأحسن أن يرتكب خلاف الظاهر في الشرطية الثانية فقط دون الأولى؛ لأنه لا حاجة إلى التقييد إلا في القسم الثاني، وإليه أشار مولانا عص إشارة حمية إلا أنه - قدس سره - أراد أن يكون كلتا الشرطيتين على وتيرة واحدة.

لا يقال: لا يصح أن يراد من الإمكان الخاص في الشرطية الأولى أيضا؛ لأنه حينئذ يلزم اتحاد الشرط والجزاء؛ لأن معناه حينئذ أن التمييز لو كان أصلا جاز أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه، فيلزم اتحادهما، وهو باطل؛ لأنه لا يصح أن يقال: إن كان هذا إنسانا فهو إنسان، بخلاف ما إذا كان المراد من الإمكان في جانب الشرطية هو الإمكان العام؛ فإنه حينئذ يكون الجزاء أحص من الشرط؛ فإنه جائز؛ فإنه يصح أن يقال: إن كان هذا حيوانا فهو إنسان؛ لأننا نقول: المراد من الحواز في جانب الشرطية هو الجواز في نفس الأمر، =

(١) أورد هذا القيد لدفع ما أورد الشارح أفندي من أنه يشكل بسحو "طاب زيد نفسا" حيث يكون هو نصا في المنتصب عنه، ولا يحتمل كونه متعلقه، ويحتاج بتقدير أمر في الشرط أي أصلا يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه. (عصمت)

## اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه.....

= أي إن كان التمييز اسما جاز أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه في نفس الأفراد، وأما المراد من الجواز في جانب الجزء هو الجواز التركيبي، أي جاز أن يجعل في التركيب تمييزا لما انتصب عنه مرة ومتعلقه مرة أخرى، وأجاب عن أصل الشبهة الشارح افندي بأن نفسا كما يصح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس صح أن يكون لمتعلقه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إن له نفسا تعلقت به، ثم قال الشارح المذكور: هذا الجواب حسن بدعي.

قيل: فيه نظر؛ لأن للنفس ثلاثة معان: ذات الشيء، والقوة المدركة، والقوة الحيوانية، والنقض ليس إلا بالمعنى الأول وهو لأن يكون لمتعلق المنتصب عنه، وإنما قلنا: إن النقص ليس إلا بالمعنى الأول؛ لأن كون "نفسا" في "طاب زيد نفسا" تمييزا حاصلا لما انتصب عنه لا يكون إلا بأن لا يكون تمييزا عن المتعلق، وإنما يكون "نفسا" تمييزا عن المتعلق إذا أريد من النفس القوة المدركة أو القوة الحيوانية، وإرادة أحد المعنيين من النفس خلاف ما فرض؛ لأنه فرض أن "نفسا" تميز خاص لما انتصب عنه. وقيل: في جواب الشارح المذكور نظر من وجه آخر بأن جوابه لا يحسم مادة الشبهة؛ إذ لو نقضت الشرطية بمثل "كفى زيد رجلا" لا يكون جوابه جوابا عنه كما لا يخفى إلا أن يقال: إنه خارج عن هذا الحكم؛ لأنه في حكم التمييز الصفة كما بيّنه بقوله: وإن كان صفة كانت له إلخ؛ لأن معناه هو الكامل في الروحولية، والكامل صفة مشتقة، ولبعض الشارحين جواب آخر، وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الأولى فالتقدير: ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه.

واعترض عليه بأنه يلزم حيثئذ أعاد المقدم والتالي، وهو غير جائز، وأجيب عنه بتقيد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا، وتقيد التالي بكونه بعد جعله تمييزا. واعلم أن الضمير المرفوع في قوله: "لما انتصب عنه" راجع إلى التمييز، والضمير المجرور راجع إلى "ما"، أي إن كان التمييز اسما كانتا لما انتصب عنه أي اسما لما انتصب التمييز عن عامله كـ "زيد أبا" فما انتصب عنه هو ما نسب إليه عامله، وجعله ما انتصب عنه من باب المجاز؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه، لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه يسمى ما انتصب عنه مجازا، فالتعبير عن المنسوب إليه بما انتصب عنه باعتبار أنه أراد بما انتصب عنه ما انتصب بسببه؛ فإن انتصاب التمييز في "طاب زيد أبا" بسبب زيد أي بسبب نسبة الطيب إليه، فيكون "عن" في قوله: "عنه" للسبب، وإذا كان "عن" بمعنى "بعد" فلا خدشة فيه.

قال مولانا عص: ويتحى على قول المصنف: "ولا فهو لمتعلقه" أنه ليس فيه فائدة تامة؛ لأن التمييز إذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء، وهذا المقام من مزالق الأدكباء. أقول: يكون لقوله: "ولا فهو لمتعلقه" فائدة تامة باعتبار التقييد المذكور، وهو قوله: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه" على ما عرفت تفصيله منا على وجه يستغني عن البيان.

**لا صفة:** أشار بقوله: "لا صفة" إلى أن المراد من الاسم الاسم المقابل للصفة، لا الاسم المقابل للفعل والحرف؛ لأنه لو كان المراد هو الاسم المقابل لهما فحيثئذ يدخل الاسم المقابل للصفة فيه مع أن التمييز الذي هو صفة لا يصدق عليه.



والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه **جاز أن يكون** ذلك التمييز تارة له أي للمتصّب عنه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه، وتارة **لمتعلقه** بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عن متعلقه، وذلك بحسب القرائن والأحوال، مثل: "أبا" في "طاب زيد أبا"؛ فإنه يصح أن يجعل عبارة عن زيد فجاز أن يكون تارة تمييزاً عن زيد إذا أريد إسناد الطيب إليه<sup>(١)</sup> باعتبار أنه أبو عمرو، وجاز أن يكون تارة تمييزاً عن متعلقه<sup>(٢)</sup> باعتبار أن الطيب مسند إلى متعلقه، وهو أبوه، .....

**والمراد بجعله له إلخ:** قيل: معنى المنتصب عنه بالفارسية: شيء مضمون يشو تمييزاً عن شيء بأن ذلك الشيء عامل فيه، ففي قولنا: "طاب زيد أبا" إما أن يكون ما انتصب عنه هو زيد أو طاب، لا سبيل إلى الأول؛ لأن العامل في القسم الثاني من التمييز هو الفعل أو شبهه لا الاسم النام بالأشياء المذكورة كما هو في القسم الأول منه ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا يصدق عليه قوله: "يصح جعله لما انتصب عنه"؛ لأن المراد من "جعله له" هو إطلاقه عليه، ولا يصح إطلاق "أب" على "طاب" وإن كان إطلاقه على "زيد" صحيحاً، والجواب بأن ما انتصب عنه هو "زيد"، ولكن إطلاقه عليه مجازاً، فالمراد ما انتصب بسببه كما عرفت آنفاً، وقيل: المراد بـ"ما انتصب عنه" بعده بأن يكون كلمة "عن" بمعنى "بعد" أي التمييز إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه بعده فيصدق على "أبا" في "طاب زيد أبا" أنه منصوب بعد "زيد"، فيكون "زيد" ما انتصب عنه بهذا المعنى.

**جاز أن إلخ:** لأنه تمييز عما انتصب عنه فقط كما سيأتي. **بأن يكون تمييزاً إلخ:** إن قلت: إن التمييز في القسم الثاني منه لا يرفع الإبهام عنه، بل يرفع الإبهام عن النسبة في الجملة؟ قلت: فيه مسامحة، والمراد أنه يرفع الإبهام عن نسبة الفعل إلى ما انتصب عنه. **بحسب القرائن إلخ:** فإنه إذا قيل: إن زيدا أب حسن فهو قرينة على أن "أبا" في "طاب زيد أبا" تمييز عن "زيد"، وإذا قيل: إن لزید ابا حسنا فهو قرينة على أن "أبا" فيه تمييز عن متعلقه. **فجاز أن يكون إلخ:** لا يقال: لا يكون "أبا" تمييزاً عن "زيد"، بل هو تمييز من متعلقه فقط؛ لأنه فرد من التمييز الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة أي طاب شيء مضمون إلى زيد، وهو متعلق؛ لأننا نقول: إن الشيء المنسوب إليه كما يجوز أن يكون متعلق "زيد" كذلك يجوز أن يكون نفس زيد، بمعنى قولنا: إن "أبا" تمييز عن "زيد" أنه تمييز عن شيء متحقق في ضمن "زيد"، ومعنى أنه تمييز عن متعلقه أنه تمييز عن شيء متحقق في ضمن متعلقه فلا إشكال.

(١) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش است دروئے پدری یعنی زید خوش پدرست. (علوي)

(٢) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش است دروئے پدری یعنی زید خوش پدرست. (علوي)

**وإلا أي وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمصلحة خاصة، نحو: طاب زيد أبوة وعلما ودارا؛ فإن هذه الأسماء ليست نصا في المنتصب عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمصلحة زيد، وهو الذات المقدرة أعني الشيء المنسوب إلى زيد فيطابق التمييز فيها أي فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه، سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمصلحة وفيما تعين لمصلحة ما قصد من وحدة التمييز أو تشيته أو جمعيته،.....**

**فهي لمصلحة زيد:** فإن "أبوة" في "طاب زيد أبوة" لمصلحة لا له، وفي كون الأبوة تميزا عن منصلحة خاصة خفاء، وذلك لأن تمييز النسبة إما أن يكون صفة أو اسما، والصفة مخصوصة بما انتصب عنه، والاسم على قسمين: قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بأن يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه ويريد بوجوهه إليه أن يكون عنه، وقسم يكون التمييز معنى قائما به، فالأول: مثل طاب زيد أبأ، والثاني: مثل طاب زيد أبوة. والتمييز في القسم الأول يجوز أن يكون للمنسوب إليه، ويجوز أن يكون لمنصلحة، يعني يجوز في المثال الأول أن يكون زيد هو الأب، وأن يكون لمن تولد منه، وفي المثال الثاني يجوز أن يكون الأبوة أبوة من تولد منه، وكون العلم والدار من منلقاته خاصة مما لا يخفى.

**وهو الذات المقدرة:** لا يقال على تقدير أن يكون تميزا لما انتصب عنه أيضا يكون تميزا عن الذات المقدرة، وهي الشيء المنسوب إلى زيد فما الفرق بينهما؛ لأننا نقول: نعم، لكن قد عرفت أن الذات المقدرة أي الشيء المنسوب إلى زيد قد يكون نفس زيد وقد يكون منصلحة، وعلى التقدير الأول يكون ذلك الشيء نفس زيد، وعلى التقدير الثاني يكون منصلحة، وهو مغاير لزيد بالذات.

**أي فيما جاز إلخ:** وإنما اختار في إرجاع الضمير هذا، ولم يقل: أي في صورتين، وهما ما انتصب عنه ومنصلحة سواء كان يصلح لما انتصب عنه أو لا كما اختاره الشارحون، وهو الظاهر؛ لأنه لما زاد قيذا وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه"، فيتوهم أن ما هو نص فيما انتصب عنه كان خارجا عن قوله: "فيهما"، فلدفعت ذلك التوهم اختار في إرجاعه ما يفيد التفصيل، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الضمير "فيهما" إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا، ولا يخفى أنه تعسف جدا. ولا يخفى أن التوهم المذكور لا يزيل بدون التفصيل المذكور في إرجاع ضمير "فيهما" فلا يصح أن يقال: يرتفع التوهم على تقدير حمل قوله: "فيهما" على المتبادر؛ لأن التوهم المذكور لبس إلا على تقدير حمل على المتبادر كما لا يخفى.

سواء كان لموافقة ما انتصب عنه، مثل: طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباء أو لمعنى في نفسه، مثل قولك: طاب زيد أباً إذا أردت أباً له فقط، وطاب زيد أبوين إذا أردت أباً وجداً له، وطاب زيد آباء إذا أردت آباءً وأجدادا له، فعلى كل من التقديرين إذا قصدت وحدة التمييز آورد مفردا، وإذا قصدت تثنيته أورد تثنية، وإذا قصدت جمعيته أورد جمعا؛ فإن صيغة المفرد لا تصلح أن تطلق على المثني والمجموع **إلا إذا كان التمييز جنسا** يقع على القليل والكثير؛ فإنه إذا قصدت تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن يثنى ذلك الجنس أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به مفردا؛ لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، نحو: طاب زيد علما، والزيدان علما، والزيدون علما **إلا أن يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الأنواع** من حيث امتيازاتها النوعية؛ فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعه، نحو: طاب الزيدان علمين، والزيدون علوما .....

**سواء كان:** أي الوحدة والاثنية والجمعية. **أو لمعنى في نفسه:** أي سواء كانت لموافقة نفس ما انتصب أو لموافقة المعنى الذي هو في نفس ما انتصب عنه إذا أردت أباً له فقط، أي إذا أردت أن يكون له أب واحد. **وأجدادا له:** والمراد بالأجداد ما فوق الواحد فيشتمل المثني.

**كل من التقديرين:** وهما: كانت الموافقة لما انتصب عنه وبمعنى كان في نفسه. **إلا إذا كان إلخ:** أي يطابق التمييز في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد حينئذ كالعلم والأبوة؛ فإنك إذا أردت العلم من حيث هو علم لا يطابق، وكذلك إذا أردت الأبوة من حيث هي الأبوة لا يثنى ولا يجمع إلا أن يقصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يثنى إن كان المراد مثني، ويجمع إن كان جمعا.

**إلا أن يقصد إلخ:** والمراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية أو الشخصية كما عرفت، فلم يتعرض ههنا اكتفاء بما سبق أنفأ، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من إسناد النسيان على الشارح المدقق الفصيح حيث قال: هذا يناهض ما سبق من أن تثنية الجنس وجمعه لا يخص قصد الأنواع وقصد الأفراد حتى احتاج إلى التكلف بعمل الأنواع على ما يشمل الأفراد ما أعجب نسيانه عن قريب بيانه. **امتيازاتها النوعية:** فحينئذ يفرد لا محالة.

إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدين أو الزيدين نوع آخر من العلم؛ فإن صيغة المفرد لا تفيد<sup>(١)</sup> ذلك المعنى، وإن كان أي التمييز صفة مشتقة، مثل: لله دره فارسا، أو مؤولة بها، نحو: كفى زيد رجلا؛ فإن معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له أي لما انتصب عنه لا لمتعلقه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفا والمذكور أولى بموصوفيته، فإذا قيل: "طاب زيد والدا".....

من كل إلخ: كلمة "من" للبيان، وقوله: "نوع آخر" غير أن. وإن كان إلخ: اعلم أن التمييز عن النسبة إن كان صفة يكون لما انتصب عنه، ويكون مطابقا له، أما الأول فلا؛ لأن الصفة لا بد فيها من ضمير راجع إلى ما انتصب عنه، ويكون التمييز له لا لمتعلقه. وأما الثاني فلا؛ لأن تنبئة الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع إلى ما انتصب عنه، وإذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفردا وجب أن يكون الضمير العائد إليه مفردا، ويجب أن يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها، ويلزم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الأفراد وهكذا في التنبيه والجمع، فنقول: لله در زيد فارسا، والله در الزيدين فارسين، والله در زيدين فارسين، وقال قوم: هو حال، والمعنى عندهم هو التعجب منه في حال كونه فارسا، والصحيح أنه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم.

أما المقيدة فلا؛ لأن قولك: "لله دره فارسا" لم يرد به المدح في حال الفروسية، وإنما يريد مدحه مطلقا بدليل أنك تقول: لله دره كاتبا، وإن لم يكتب بل ترهب الإطلاق بذلك، وكذلك لله دره عالما. وأما المؤكدة فلا؛ لأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها، وأنت ههنا لو قلت: "لله دره" لكان محتملا للفروسية وغيرها، فدل ما ذكرنا على انتفاء الحال المقيدة والمؤكدة، وإذا أبطلنا ثبت التمييز. ثم اعلم أن قوله: "لله دره" كلام معناه التعجب، والعرب إذا عظمو الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذانا بأن هذا الشيء لا يقدر على إنجاده إلا الله تعالى، والدر في الأصل مصدر دز اللبن يدرّ درّا، أو قيل: المراد بالدر هو الخير؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ حمر؛ لأنه من غالب أقواهم.

أو مؤولة بها: نحو: كفى زيد رجلا، فالرجل مؤول بالكامل في الرجولية، والكامل صفة فيكون رجل في حكم الصفة، فالتقدير حينئذ: كفى شيء منسوب إلى زيد، وهو الكمال في الرجولية أو الشيء المقدر هو الكافي من زيد ماذا؟ فيقال: رجلا أي الكافي الرجولية. والمذكور أولى: فبكون ما انتصب عنه مذكورا بخلاف متعلقه.

(١) أي امتيازها النوعية، وإنما تفيد الامتياز الشخصي. (عل)

كان الوالد زيدا، ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم نحو: أباً<sup>(١)</sup> وطبقه  
الواو بمعنى مع، والطبق مصدر بمعنى المطابقة أي كانت الصفة صفة له مع  
أي الموافقة  
مطابقتها إياه<sup>(٢)</sup> أو مطابقتها إياها، .....

**ولا يحتمل الخ:** أي لا يحتمل أن يكون الوالد والده، أي لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الأولوية كما لا يحتمل أن يكون زيدا في "ضربت زيدا" فاعلا مع ملاحظة المفعولية، ويحتمل أن يكون قوله: "يحتمل" على صيغة الجھول، أي لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الأولوية، فلا يرد حينئذ أن قوله: "أولى" يدل على حواز كون الصفة لمتعلقه، وقوله: "لا يحتمل" يدل على عدمه، فبينهما تناف.

**الواو بمعنى مع:** وهي تفيد مشاركة ما بعدها لخبر "كان" من حيث إنه فاعل معنى، أقول: الواو بمعنى "مع" إذا دل بمشاركة ما بعدها لمعمول الفعل ومعموله في الشرط، وهو الصفة خير "كان" مع أن الضمير الذي في قوله: "مع مطابقتها" فاعل، فانتفى المشاركة حينئذ، فلا بد من تأويل خبره بالفاعل بحسب المعنى؛ فإن خبره فيما نحن فيه فاعل معنى؛ لأن الصفة الواقعة في الجزاء فاعل، والظاهر أن تكون الصفة المأخوذة من قوله: "وطبقه" هي الصفة الواقعة في الشرط لا في الجزاء، وإن كانا متحدثين؛ لأن الواقع في الجزاء إنما يكون مرتبا على ما وقع في الشرط على أن كلام الشارح يحتمل كون المفعول معه مشاركا بالصفة التي في الجزاء، وهي فاعل "كانت" فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عيسى من أن الواو بمعنى "مع"، والطبق مفعول معه لمصاحبه فاعل "كانت"، أي كانت الصفة ومطابقتها له أي لما انتصب عنه، والتعجب أن الشارح جعل المفعول معه لمصاحبه خير "كان"، فاحتجج إلى جعله فاعلا معنى، وكان وجه جعله فاعلا أنه بتأويل ثبت للاسم فاحتجج إلى أدلة؛ لصحة جعل الخبر فاعلا معنى، وهذا أوهن من بيت العنكبوت، فأثبت المدعى بما هو أحوج إلى الثبوت.

**مع مطابقتها إياه:** وهو إشارة إلى أن المصدر يحتمل أن يكون مضافا إلى الفاعل، وهو ضمير إياه؛ فإنه عبارة عن الضمير في "طبقه"؛ فإنه صار منفصلا بسبب وقوع الفاصل بينهما، أي بين المصدر والضمير، وقوله: "أو مطابقتها إياها" إشارة إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول وجعله أصلا بالتقدم مع أن كون المصدر مضافا إلى المفعول أولى من كون المصدر مضافا إلى الفاعل غير ظاهر، بل ينبغي أن يكون الأمر بالعكس، قيل: ويجوز إرجاع الضمير على التقديرين إلى الصفة؛ لأن تأنيثها غير حقيقي، وكل تأنيث كذلك يجوز تذكره وتأنيثه؛ لأن الكلام في الصفة؛ لأنه قال: كانت الصفة صفة له فهو يقتضي تقديمه.

(١) لأنه يصح جعله لما انتصب عنه وملتعلقه.

(٢) يعني يحتمل أن يكون "طبقه" من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل متروك، أو من إضافة المصدر إلى الفاعل، والمفعول متروك. (عل)

ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر "كانت"، أي كانت صفة له ومطابقة إياه، والمراد بالمطابقة الاتفاق في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير مع المنتصب عنه والتأنيث؛ لكونها حاملة لضميره **واحتملت** أي الصفة المذكورة **الحال** أيضا لاستقامة المعنى على الحال، نحو: طاب زيد فارسا أي من حيث إنه فارس أو حال كونه فارسا، لكن زيادة "من" فيها نحو: لله دره من فارس، وقولهم: "عز من قائل" يؤيد التمييز؛ لأن "من" تزداد في التمييز لا في الحال، وأيضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات، .....

**على خبر كانت:** في قوله: "كانت الصفة صفة له". **الاتفاق في الأفراد إلخ:** أي اتفاق الصفة لما انتصب عنه في الأفراد والتثنية إلخ. **لكونها حاملة:** أي لكون الصفة حاملة للضمير الذي هو راجع إلى "ما انتصب عنه"، فلا بد حيثئذ الاتفاق بينهما. **واحتملت إلخ:** وقد عرفت ما فيه آنفا فنذكر. **عز من قائل:** ويترجم بأنه قوي وثوابت از حيثئذ موبدئي يا اكودي كم يا است ارحشيد موبدئي.

**يؤيد التمييز:** إن قلت: بل زيادة "من" يؤيد احتمال الحال، أو زيادة "من"؛ ليكون تنصيحا على أن المراد التمييز لا الحال، كذا ذكره مولانا عصف. أقول: لا نسلم أن زيادة "من" تنصيص على أن المراد هو التمييز حتى يؤيد زيادتها احتمال الحال بل زيادتها تنصيص على أنه تمييز، فحيثئذ لا يؤيد زيادتها احتمال كونه حالا. **وأبضا المقصود إلخ:** فحيثئذ ناسب جعله تميزا؛ لأن المقصود المدح، وهو حاصل حيثئذ.

**لا حال الفروسية إلخ:** أي لا يكون المقصود مدحه بالفروسية في حال الفروسية، أي في زيادتها؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات كما في قولنا: حسن زيد قائما؛ فإن من البين أنه ليس المقصود في قوله: "لله دره فارسا" مدحه بالقيام فيه لم يمدح بعبر الفروسية من الصفات، فلم يكن المقصود من هذا التركيب مدحه بالفروسية، وهذا في الحقيقة قياس استثنائي استدلل به من رفع التالي على رفع المفدم بأنه لو كان المقصود مدحه بالفروسية فلا بد أن يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات، وليس كذلك، فلم يكن المقصود مدحه بالفروسية حال الفروسية.

(١) في قسمه الأول مطلقا، وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه، وقيل: مطلقا، وقال في "المقتبس": يقال: لله دره من فارس، ولا يقال: عندي عشرون من درهم، والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال، فمن تخلصه للتمييز؟ (عبد الغفور)

**ولا يتقدم التمييز على عامله** إذا كان اسماً تاماً بالاتفاق، فلا يقال: عندي درهما عشرون، ولا زيتاً رطل؛ لأن عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة<sup>(١)</sup> كما ذكرنا، فلا يقوى أن يعمل فيما قبله، **والأصح** أي أصح المذاهب **أن لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح أو الغير الصريح**؛ لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه، نحو: طاب زيد أبا أي طاب أبوه، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً، نحو: ﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾<sup>(٢)</sup> أي انفجرت عيونها، أو إذا جعلته متعدباً، نحو: امتلاً الإناء ماء<sup>(٣)</sup> أي ملأه الماء،<sup>(٤)</sup> .....

**إذا كان اسماً تاماً إلخ:** لا يخفى أن التمييز الذي يكون عامله اسماً تاماً بنتوين أو نون الثنية أو الجمع لا يكون إلا في القسم الأول من التمييز والعامل فيه اسم جامد، فإذا كان كذلك فلا يرد ما قال مولانا عص: من أنه يشكل بما إذا كان تمييزاً عن نسبة اسم الفاعل أو المفعول؛ لأنه يتقدم حينئذ على عامله عند الجمهور مع أن عامله اسم تام هو اسم الفاعل أو المفعول، فالأولى أن يقول: ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن ذات المذكورة بالاتفاق.

**لكونه من حيث إلخ:** لأن الغرض من التمييز هو البيان بعد الإجمال؛ ليكون أوقع، لكن البيان بـ"من" البيانية لا يمنع من التقدم، كذا قيل. **أي طاب أبوه:** وإنما يكون تقديره كذلك إذا كان قوله: "أبا" تمييزاً عن متعلق "زيد"، وأما إذا كان تمييزاً عن نفسه يكون تقديره: طاب أبو عمرو، وهو زيد، ولكن لما كان الظاهر أن يكون تمييزاً عن المتعلق فقال: "أي طاب أبوه".

**أو فاعلاً له إلخ:** معناه أن ما قالوا: إن التمييز عن النسبة فاعل أو مفعول هو أنه فاعل أو مفعول للفعل نفسه، أو إذا جعلته متعدباً أو لازماً. **أي انفجرت عيونها:** فهو فاعل حينئذ، ولو قبل: فحراها عيونها، فهو مفعول حينئذ لكن بلا جعله لازماً. **امتلاً الإناء ماء:** لأنه لا يمتلي الماء من الإناء بل يمتلي الإناء منه، بخلاف قولنا: ملأ الماء.

(١) ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز في السعة؛ ولأن التمييز بيان المبهم فلا بد أن يذكر المبهم أولاً ثم التمييز؛ ليمكن في النفس فصل يمكن، ولو عكس لاحتل المقصود. (عت)

(٢) بالفارسية: روان ساختیم زمین را از روی چشمها. (نقا)

(٣) بالفارسية: پر شد ظرف از روی آب. (نقا)

(٤) بالفارسية: پر ساخت ظرف را آب. (نقا)

والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل،<sup>(١)</sup> وههنا بحث، وهو أن الماء في قولهم: "امتلاً الإناء ماء" من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعدياً؛ لأن المتكلم لما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء<sup>(٢)</sup> ولو على سبيل التجوز و قدره<sup>(٣)</sup> وقع الإيهام فيه لا جرم مّيزه بقوله: "ماء" فهو في معنى امتلاً ماء الإناء، فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك: ربح زيد تجارة؛ فإن التجارة تميز يرفع الإيهام عن شيء منسوب إلى زيد، وهو التجارة، .....  
**فكذا ما هو إلخ:** لا يقال: هذا لو صح يلزم عدم جواز زيد ضرب؛ لأن المبتدأ فيه معنى الفاعل؛ لأن الضمير في "ضرب" فاعل والإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة؛ لأننا نقول: لا نسلم كونه في معنى الفاعل؛ لأن كل ما هو فاعل بحسب المعنى فهو فاعل بحسب اللفظ أيضاً كعكسه؛ ولهذا قال في تعريف الفاعل: "وقدم عليه". **لما قصد إسناد إلخ:** أي الشيء المنسوب إلى الإناء، وهو الماء، ولو كان ذلك الإسناد على سبيل التجوز؛ لأن إسناد الامتلاء حقيقة إلى الإناء لا إلى الماء.

**وقدره:** أي فرضه عطف على قوله: "قصد"، والحاصل أن إسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقي غير لازم؛ فإن من هو أهل السنة والجماعة يعلم أن المنبت الحقيقي هو الله تعالى في قولهم: أنبت الربيع البقلة يعني: رويانيه بهار سبزه را مع أن الربيع لم ينبت البقلة بل المنبت هو الله تعالى، ولكن لما كان المنبت في هذا الوقت أسند الإنبات إليه، فجعلوه فاعلاً لـ "أنبت"، فحينئذ يصح أن يقال: الماء في قولنا: "امتلاً ماء الإناء" فاعل باعتبار أن الماء سبب لامتناء الإناء، فيجوز إسناد الفعل إلى بعض متعلقات الإناء مجازاً بقربة أنه سبب لامتناءه.

ومراد من البحث المذكور أن ما ذكره القوم من أن التمييز فاعل إذا جعلته متعدياً مما لا يحتاج إليه؛ لأن الفاعل الحقيقي كما لا يتقدم على الفعل كذلك الفاعل المجازي، فلا يتقدم ما هو في معنى الفاعل حقيقياً أو مجازياً، فلا حاجة إلى جعل التمييز في معنى الفاعل أن يجعل الفعل متعدياً، فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس البحث وارداً؛ لأن سبب وجوب تأخير التمييز عن الفعل كونه فاعلاً إما حقيقياً لو رد الفعل المذكور إلى المتعدي، وإما مجازياً إن لم يرد إلا أنهم تعرضوا؛ لكونه فاعلاً حقيقياً بالرد إظهاراً لما خفي من الوجه.

(١) أي في أن التمييز فاعل إذا جعلته متعدياً.

(٢) وهو الماء وغير ذلك.

(٣) وفي بعض النسخ قد وقع "وقد" مقام "وقدره" الذي اعتبر ملا عبد الرحمن، والأول أولى.



فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وإن كان إسناد الربيع إليه حقيقة وإليها مجازاً،  
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في  
المعنى أو مفعول من أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد  
تلك القاعدة خلافاً للمازني<sup>(٢٠١)</sup> والمبرد

بيان لما

مثل ربيع زيد تجارة

**فالفاعل في قصدك إلخ:** فالمراد منه هو الشيء المنسوب إلى زيد، وهو التجارة كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رِبْحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (الفر: ١٦) ثم لما لم يكن إسناد الفعل إلى المفعول المجازي فهذا غير المتعدي إلى اللازم في قوله: ﴿فَنَحَرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا﴾ (القر: ١٢) ولم يقل: وفجرنا عيونها؛ لأن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، وكون العيون مفعولاً مجازياً ظاهر؛ لأنها بالعمل تنفجر بنفسها. إليه حقيقة: لأن الربيع في الحقيقة ليس إلا زيدا، ولكن إسناده إليها مجاز؛ لأنها سبب للربيع.

**وبهذا يندفع إلخ:** أي بما ذكر من التعميم، وهو كونه فاعلاً للفعل بنفسه، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً أو إذا جعلته متعدياً، وجاز أن يشار به إلى ما ذكر في قوله: "وهنا بحث إلخ". خلافاً للمازني إلخ: قيل: في عبارة المصنف قصور؛ لأن المراد من الفعل في قوله: "والأصح أن لا يتقدم على الفعل" إما الفعل الصريح فقط أو الأعم من الفعل الصريح وغيره، وإن كان الأول فحينئذ لا يكون محل خلافه إلا الفعل الصريح، فحينئذ كيف يصح قوله: "وعلى اسم الفاعل والمفعول" أي على أن اسم الفاعل والمفعول يشاركانه في عدم تقدم التمييز عليهما على الأصح مع مخالفة المازني والمبرد فيهما، وإن كان الثاني فحينئذ يكون محل الخلاف الفعل الصريح وغيره بحيث يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل، فحينئذ كيف يصح قوله: "بخلاف الصفة المشبهة إلخ"؛ لعدم خلافهما في الصفة المشبهة إلخ، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص.

أقول: ويمكن الجواب بأن مرادهما أن ما ذهب إليه أصبح المذهب من عدم تقدم التمييز على الفعل الصريح وغيره مطلقاً ليس على ما ينبغي بل لا يتقدم إذا كان العامل غير الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول؛ لضعفها في العمل، وأما إذا كان العامل فعلاً صريحاً أو اسم الفاعل أو المفعول يتقدم التمييز عليهما؛ لقولها في العمل، فأشار الشارح بما ذكره هنا إلى القصور الذي في عبارة المن؛ لأن الظاهر من قوله: "خلافاً للمازني والمبرد" وهو أنه كان خلافهما في العمل مطلقاً مع أنه ليس كذلك.

(١) أستاذ المبرد، وتلميذ الأخفش. (عبد الغفور)

(٢) والكسائي ليس خلافهم متصوراً على الفعل الصريح؛ لأنهم جوزوا في اسمي الفاعل والمفعول، ولا محاوزاً عن الفعل الصريح مطلقاً؛ لعدم تجويزهم في الصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر، فلهاذا بين الشارح، وقال: "فلانها يجوز أن إلخ"، والمراد عدم جواز التقديم في السعة، فتمسكهما بالشعر لا يضر الجمهور ولا ينفعهما. (ت)

فإنها يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول؛ نظراً إلى قوة العامل، بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل؛ لضعفها في العمل، و متمسكها في هذا التجويز قول الشاعر: <sup>(١)</sup>

أتهجر <sup>(٢)</sup> سلمى بالفراق <sup>(٣)</sup> حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب

على تقدير تأنيث الضمير في تطيب؛ فإنه حينئذ يكون في "كاد" ضمير الشأن؛ ....

**قوة العامل:** الذي هو الفعل الصريح واسم الفاعل والمفعول، فلما جاء في نظرهما قوة العامل وعدم قوته ففرقا بين العوامل وأخذ منها ما هو أقوى في العمل، وجوزا تقديره عليه. وأما من ذهب إلى المذهب الأصح يكون في نظره عدم تقديره عليه؛ لأجل أنه فاعل في معناه، فلم يفرق بين العوامل. **لضعفها في العمل:** أي لضعف صفة المشبهة واسم التفضيل وما فيه معنى الفعل في العمل، وأما المصدر فلأنه في قوة "أن" مع الفعل؛ فإن الضرب في قوة "أن يضرب" فلا يتقدم ما في حيز "أن" على "أن".

**و متمسكها:** باسم المفعول، واعلم أن الاستفهام فيه للإنكار، وقوله: "تهجر". بمعنى تترك و"سلمى" اسم الحبيبة، والألف فيها للتأنيث، وقوله: "ما كاد". بمعنى ما قرب، والواو فيه للحال. **على تقدير إلح:** أي تمسكها به على تقدير أن يكون "تطيب" صفة المؤنث؛ فإن الضمير فيه راجع إلى "سلمى" أي وما كاد تطيب سلمى بالفراق حبيبها نفساً.

(١) قال السعدي: من قصيدة من الطويل، والاستفهام للإنكار، و"سلمى" فاعل "تهجر"، وهو بالفتح اسم محبوبة، وأراد بحبيبها محبها أي نفسه، وفي "كاد" ضمير الشأن، "تطيب" مسند إلى "سلمى"، والمعنى: أترك سلمى حبيبها بالفراق، والشأن أنها لم ترض بذلك نفساً، والشاهد في ذلك "نفساً" حيث وقع تمييزاً عن نسبة "تطيب" إلى "سلمى" وقد تقدم عليه في قوله:

أنفساً تطيب بنيل المني داعي المنون ينادي جهاراً

المني: جمع المنية بالضم وهي الأمنية، والمنون: بالفتح الموت. (عل ع)

(٢) البيت معناه بالفارسية: آيا دور می اندازد سلمی بسبب جدائی حبيب واقعی دور نمی اندازد و از برای آنکه نزدیک نیست شأن که خوش شود نفس سلمی بفراق، فيكون ضمير "كاد" على هذا التقدير ضمير شأن، وما بعده تفسير له، أي وما كاد الحبيب نفساً تطيب بالفارسية: از برای آنکه نزدیک نیست حبيب خوش شود از روی نفس بفراق. (بقا)

(٣) وفي بعض الروايات: بالعراق. (عبد الغفور)

لتذكيره ويعود ضمير "تطيب" إلى سلمى، ويكون "نفسا" تمييزا عن نسبة "تطيب"  
إليها مقدما عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير "كاد" للحبيب و"نفسا"  
تمييز عن نسبة "كاد" إليه، أي وما كاد الحبيب نفسا يطيب، فلا تمسك، وما قيل:  
يحتمل أن يحمل البيت على تقدير تأنيثه أيضا على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير  
الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس؛ إذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب، .....

**لتذكيره:** علة لقوله: "فإنه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن" أي يكون ضمير "كاد" هو مرجع؛ لعدم صحة  
إرجاعه إلى "سلمى"، وإن قلت: لم لا يجوز أن يكون راجعا إلى الحبيب، أي وما كاد حبيبها يطيب سلمى  
بفراق حبيبها نفسا؟ قلت: لا يكون للكلام ربط صحيح حينئذ على أنه ينبغي أن يكون الضمير في "كاد" -  
وهو اسمه - والضمير في الخبر - وهو تطيب - إلى أمر واحد. **عن نسبة تطيب إلخ:** لا يقال: هذا البيت إنما  
يكون تمسكا على تقدم التمييز على الفعل الصريح فقط، ولا يتمسك به على تقدمه على اسم الفاعل والمفعول؛  
لأننا نقول: إنهما يشاركان مع الفعل الصريح في قوة العمل، فإذا تقدم عليه بنقدم عليهما أيضا.  
**فلا تمسك:** أي على تقدير تذكير الضمير في "تطيب"، فلا تمسك به؛ لعدم تقدم التمييز على العامل حينئذ؛ لأن  
العامل حينئذ هو "كاد" و"الحبيب" فاعله، فهو مقدم حينئذ، والحاصل: أن "نفسا" يحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة  
"كاد" إليه على تقدير تذكير الضمير في "يطيب"، ويحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها على تقدير تأنيث  
الضمير في "تطيب" فلا تمسك حينئذ؛ لأنه إنما يكون تمسكا إذا كان "نفسا" نصا في كونها تمييزا عن نسبة "تطيب"  
إليها، وقيل: الرواية الصحيحة: وما كاد نفسي، فلا تمسك، ويمكن أن يقال أيضا: إن المراد بعدم تقدمه التمييز على  
العامل - كما هو المذهب الأصح - في غير ضرورة الشعر، والتقدم في الشعر لضرورته.

**هذا الوجه:** بأنه يصلح أن يقع تمسكا؛ لأنه حاز إرجاع الضمير المؤنث إلى المذكر باعتبار تأويله بالنفس، فحاز  
إرجاع الضمير في "تطيب" بصيغة المؤنث إلى الحبيب بتأويل النفس؛ لأنه نفس من النفوس، فيكون "نفسا" حينئذ  
أيضا تمييزا عن نسبة "كاد" إلى الحبيب. ولقائل أن يقول: على تقدير تذكير الضمير في "يطيب" أيضا يحتمل أن  
يكون راجعا إلى "سلمى" بتأويل الشخص؛ لأنها شخص من الأشخاص، فحينئذ جاز أن يكون نفسا غيرا عن  
نسبة "يطيب" إلى "سلمى" على تقدير تذكير الضمير في "يطيب" أيضا، فحينئذ كيف يصح قوله: "وأما على تقدير  
تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب إلخ؟" ويمكن الجواب بأن وجه تخصيص ما ذكر بتأنيث الضمير لا بتذكيره لأن  
النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص؛ فإنه ليس مذكور فيها، ولهذا قال: معنى البيت: وما كاد نفس الحبيب.  
**إذ المعنى إلخ:** وهذا بيان حاصل المعنى، وإلا يكون الضمير في "كاد" إلى لفظ "الحبيب" والضمير في "تطيب" إلى  
"الحبيب" باعتبار النفس، أي وما كاد الحبيب نفسا تطيب نفسه بفراقه.

فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك.

**المستثنى<sup>(١)</sup>** أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين، ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج<sup>(٢)</sup> إلى التعريف كافية في تقسيمه قسمه إلى قسمين وعرف كل واحد منهما؛

**غير قادح:** أي مضر. **في التمسك:** إذ بناء تمسكهما على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم، فالظاهر أن يكون الضمير في "نطلب" على تقدير تأنيثه راجع إلى "سلمى"، فقلوه: "غير قادح في التمسك" في ذيل التفرع. **ولما كان معلوميته إلخ:** فقلوه: الغير المحتاج صفة لقلوه: "معلومته"، وقلوه: "كافية" خير "كان"، وهذا القول دفع اعتراض لا يخفى وأيضاً هو اعتراض على المصنف؛ فإنه قال في شرحه: وعرف المستثنى المطلق الشامل لهما؛ لامتناع تعريفه بحيث يطلق على كل واحد منهما على حدة؛ لأن المستثنى ليس مشتركا معنويا بين قسميه بل مشتركا لفظيا كلفظ العين، والمراد منه بيان الموضوع له بأن يطلق لفظ العين على هذا وذاك، وماهية كل واحد منهما مغايرة لماهية الآخر؛ فإن ماهية المنصل هي المخرج، وماهية المنقطع هي غير المخرج، فيمتنع اجتماعهما، فلا يتصور تعريف واحد شامل لهما، مع أن قوله: "ولما كان معلوميته هذا الوجه الغير المحتاج" يشعر بأنه يمكن تعريف المستثنى المطلق، فتقرير اعتراضه بأن المستثنى مشترك معنوي، ويمكن أن يعرف بحيث يشمل لهما بأن المستثنى هو المذكور بعد إلا وأحوالها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا، كما وقع التعريف بهذا الوجه في "الرضي"، فعدم التعريف قبل التقسيم؛ لأجل أنا لا نحتاج إلى التعريف، بل يكفي للتقسيم المعلومية بهذا الوجه، فعلى المصنف أن يصحح كلامه في شرحه على هذا الوجه، لا بما ذكره فيه.

واعترض على المصنف بأن التباين بين الماهيتين لا يستلزم عدم اجتماع تعريفهما؛ لأنه حاز أن يكون لهما قدر مشترك، كما أن للإنسان ماهية مغايرة للفرس مع أنه يكون بينهما قدر مشترك، وهو الحيوان الماشي، فيما نحن فيه كذلك أن المستثنى المطلق هو المذكور بعد إلا وأحوالها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا؛ فإنه شامل للمتصل والمنقطع معا، ويمكن أن يقال: مراد المصنف من عدم إمكان التعريف الشامل لهما هو التعريف الذي وقع حدا تاما، وهو ليس كذلك؛ لعدم اشتماله على جميع أجزاء الحد التام، فتدبر. واعتراض عليه أيضا بأنه إذا لم يكن للمستثنى المطلق ذكر في ضمن التعريف، فكيف يعد من المصوبات؟ وأجيب بأنه عد هذا من العموم الجاز، وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى منها، وعموم الجاز هو أن يراد من اللفظ معنى عاما لم يكن هذا معناه.

(١) الاستثناء من الشيء هو الصرف، وإنما يسمى هذا القسم من المصوب بذلك؛ لأن المتكلم يطلب عن نفسه صرفه من حكم أي منعه عن الدخول فيه، لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع. (غف)

(٢) الغير المحتاج صفة لقلوه: "معلومته"، لا لقلوه: "هذا الوجه". (بقا)

لأن لكل واحد منهما أحكاما خاصة لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعد معرفته، فقال:  
متصل ومنقطع، فالمتصل: هو المخرج<sup>(١)</sup> أي الاسم الذي أخرج، واحتترز به عن غير  
المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته.....  
أو عدد وكثرة

لا يمكن إجراؤها عليه: أي على كل واحد منهما بخصوصه إلا بعد معرفة كل واحد منها بخصوصه، أو المراد:  
أنه لا يمكن إجراؤها عليه على وجه البصيرة إلا بعد معرفته على وجه البصيرة؛ فإن المعرفة على وجه البصيرة إنما  
يكون بالتعريف، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحققين ومحصله أن المراد من المعرفة في قوله: "إلا بعد  
معرفة" هو المعرفة بالتعريف أو المعرفة المطلق، وإن كان الأول فالدليل في حيز المنع، وإن كان الثاني فمسلّم،  
لكن الدليل غير مثبت للمدعى؛ لأن المدعى هو التعريف لكل منهما، أي الاسم الذي أخرج: أشار به إلى أن  
الألف واللام في اسم المفعول بمعنى الموصول، واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول.

متعدد جزئياته: بأن يكون المتعدد الذي هو المستثنى منه كليا كإحدى، فإن كل شيء هو فرد له، والمتعدد  
الأجزاء هو الذي كان المستثنى منه جزئيا حقيقيا كالعبد في قولنا: اشترت العبد إلا نصفه، وهو أي المستثنى أعم  
من أن يكون أقل من المستثنى منه أو أكثر منه أو مساويا له، وههنا إشكال مشهور، وهو أن زيدا في "جاءني  
القوم إلا زيدا" إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم إخراج شيء، وهو خارج عنه، وهو باطل؛  
لأن إخراج شيء من فرع دخوله فيه، ويلزم أيضا خلاف الإجماع؛ لأن القوم حكموا بدخوله فيه في المستثنى  
المتصل؛ فإتاك لو قلت: علي عشرة إلا درهما كان الدرهم داخلا في العشرة، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح،  
فكيف يقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء؟ وأحيب عه بأن المستثنى، وهو زيد أخرج من النسبة التي لا يكون  
متعلق الإذعان والقبول، فأخرج عنها أولا ثم حكم بالهجنة، فيكون الاستثناء متأخرا عن النسبة متقدما على  
الحكم فلا تناقض حينئذ؛ لأن النسبة التي هي ليست متعلق الإذعان والقبول ليست بصادفة ولا كاذبة، مع أن  
التناقض يستلزم الصدق والكذب وهما يستدعيان الحكم.

(١) ههنا إشكال مشهور، وهو أن زيدا في "جاء القوم إلا زيدا" إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم  
أن لا يكون غرضنا؛ لأن إخراج الشيء فرع دخوله، ويلزم أيضا خلاف الإجماع والعقل الصريح؛ فإتاك لو قلت:  
"له علي دينار إلا دانت" كان الدانت داخلا في الدينار، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح، فكيف وقع في كلام الله  
تعالى أو كلام العقلاء؟ وأحيب عنه بوجه، واختار الشيخ الرضي ما اختاره الأكثرون وقال: هذا هو الصحيح.  
وحاصله أن التناقض إنما يلزم إذا تقدمت نسبة الهجنة على الاستثناء، لكنها متأخرة عنه؛ لأن المنسوب إليه هو  
المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى، فالنسبة متأخرة عن المنسوب إليه قطعا، كما أنها متأخرة عن المنسوب،  
فالمنسوب إليه في جاء القوم إلا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد، لا القوم المطلق، حتى يلزم التناقض. (غف)

نحو: ما جاءني أحد إلا زيدا، أو أجزأؤه نحو: اشتريت العبد إلا نصفه، سواء كان ذلك المتعدد **لفظاً** أي ملفوظاً نحو: جاءني القوم إلا زيدا، أو **تقديراً** أي مقدراً نحو: ما جاءني إلا زيد أي ما جاءني أحد إلا زيدا بـ "إلا" غير الصفة وأخواتها،<sup>(١)</sup> واحترز به عن نحو: جاءني القوم إلا زيد، وما جاءني القوم لكن زيد جاء.

= وبيان ذلك أنك إذا قلت: جاء القوم، فقد نسبت أولاً المجيء إلى القوم على احتمال أن يكون الإيجاب بالقياس إلى الكل أو الإيجاب بالقياس إلى البعض، والسلب بالقياس إلى البعض الآخر، وذلك لأن تقرر الإيجاب أو السلب إنما يكون بعد تمام الكلام، فإذا قلت: "إلا زيدا" متصلاً بـ "جاء القوم" تقرر السلب بالقياس إلى زيد وتقرر الإيجاب بالقياس إلى ما بقي، وليس معنى الإخراج إلا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة، ولما لم يكن في المستثنى المنقطع تشريك لم يكن هناك إخراج، وأجيب عنه بوجه آخر بأن المستثنى يكون مخرجاً من المراد لا من الحكم، فإذا قلنا: جاء القوم يعلم في بادئ النظر أنه كان المراد مجيء المجموع، فلاستثناء يدل على أنه ليس المراد هذا، فأخرج أولاً له من المراد ثم حكم بالحيثية، نعم يلزم التناقض على تقدير إخراجها عن المراد بعد الحكم بها، وهو ليس بتناقض؛ لأنه يستلزم الصدق والكذب، وهما يستدعيان الحكم مع أنه مخرج من المراد لا من الحكم، فيكون الجواب باختيار الأول.

**سواء كان إلخ:** أو سواء كان المستثنى لفظاً أو تقديراً مثل: جاءني القوم إلا زيدا، فأشار بقوله: "ملفوظاً" إلى أن المصدر بمعنى المفعول، ويكون فيه ضمير راجع إلى اسم "كان"، وهو قوله: "ذلك المتعدد" وقوله: "لفظاً" خبر، وكذلك قوله: "تقديراً" قيل: لا حاجة إلى قيد "المتعدد" إذ الإخراج لا يكون إلا عن متعدد لكنه ذكره بيان التفصيل بـ "إلا" غير الصفة وأخواتها، وقوله: "غير الصفة" بيان للواقع؛ لئلا يذهل عنه وأخواتها خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير، ويبد بفتح الياء وسكون الياء، وهو احتراز عن ما استثنى عنهم زيد أو المخرج منهم زيد، وذلك أمر اصطلاحى ولا مناقشة فيه، ويحتمل أن يكون غير الصفة احتراز عما وقع بعد إلا الصفة فإنه معرب بإعراب الموصوف ثم إن قلت: إن ضمير هو راجع إلى المستثنى وما بعد إلا الصفة ليس مستثنى قلت: يمكن إرجاع الضمير إلى ما هو بعد "إلا" وأخواتها فالاحتراز على هذا التقدير.

(١) وهي خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير وسواء. (عل)

(٢) أراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقاً حتى يلزم أن يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك أمر اصطلاحى، ولا مشاحة فيه. (عبد الغفور)

والمستثنى المنقطع: هو المذكور بعدها أي بعد إلا وأخواتها غير مخرج عن متعدد، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع، سواء كان من جنسه كقولك: جاءني القوم إلا زيدا مُشيرا بـ"القوم" إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن<sup>(١)</sup> نحو: جاءني القوم إلا حمرا، وهو أي يفهم أي المستثنى مطلقا حيث علم أولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت، وثانبا<sup>(٢)</sup> بما يتفطن له من تعريف قسميه أعني المذكور بعد إلا وأخواتها، سواء كان مخرجا أو غير مخرج، ولهذا لم يعرفه على حدة؛ روما للاختصار منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعد إلا لا بعد غير وسوى وغيرها، غير الصفة قيد به وإن لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة داخلا في المستثنى؛ لثلا يذهل عنه في كلام موجب أي ليس بنفي.....

بعد إلا وأخواتها: ولا يقع المستثنى المنقطع إلا بعد إلا وغير ويبد هكذا قالوا. حيث علم إيج: وهو لدفع ما يقال: إن المستثنى المطلق غير مذكور فيما سبق فكيف يصح إرجاع الضمير إليه؟ يتفطن له: على صيغة المجهول معني العلم، والضمير في قوله: "له" راجع إلى المستثنى المطلق.

لثلا يذهل عنه: أي عدم دخول الواقع بعد "إلا" التي للصفة في المستثنى، ويفهم أنه لو لم يورد قوله: "غير الصفة" فيتوهم المبتدئ على وجوب نصبه بعد "إلا" مطلقا، سواء كانت للصفة أو لا. أي ليس إيج: أي إن لم يكن في أوله شيئا منها فيكون غير الموجب هو الذي كان في أوله واحد منها؛ لأن نقيض السلب الكلي هو الإيجاب الجزئي، هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب.

(١) فالحمار ليس من جنس القوم؛ لأن القوم يختص بالإنسان، قال في "الصحيح": القوم الرجال دون النساء، وربما دخل النساء فيه على سبيل التبعية؛ لأن قوم كل شيء رجال ونساء. (عل)

(٢) يعني يستخرج الفطن المتفطن من التعريف أمرا هو مشترك معوي بين القسمين وهو "المذكور بعد إلا وأخواتها" مخرجا أو غير مخرج، وزبدة الكلام: أن الضمير راجع إلى المستثنى المعلوم بأحد الوجهين، ويتحمل حمل الكلام على عموم المجاز وعلى أخذ المراد بين المفهومين الاصطلاحيين. (عت)

ولا نهي ولا استفهام نحو: جاءني القوم إلا زيدا<sup>(١)</sup> واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حيثئذ واجب النصب على ما سيجيء<sup>(٢)</sup> ولا حاجة<sup>(٣)</sup> ههنا إلى قيد آخر،

**واحترز به عما إلخ:** وإنما وجب نصبه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا والبديل بتكرير العامل، فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لجواز تكرير أصل العامل بترك النفي العارض. **ولا حاجة ههنا إلخ:** دفع شبهة تقريرها: أن القول بأن المستثنى إذا كان بعد "إلا" في الكلام الموجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح؛ لأن قولنا: "قرأت إلا يوم كذا" يكون المستثنى منه بعد "إلا" في كلام موجب مع أن المستثنى منه غير منصوب على الاستثناء بل منصوب على الظرفية؛ لأنه منصوب قبل دعوها، فلا بد من التقيد بأن كان الكلام الموجب تاما؛ ليخرج نحو: قرأت إلا يوم كذا عن هذا الحكم، ومحصل الجواب: أنه لا حاجة إلى هذا القيد لأجل ما ذكره؛ لأن الكلام ههنا في كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء أو على الظرفية أو غيرهما بدليل قوله: "أو كان بعد خلا وعدا"؛ لأن المستثنى بعدهما منصوب على أنه مفعول به لا على الاستثناء.

فعلم مما ذكرنا أن قوله: "أن الكلام في كونه إلخ" دليل لقوله: "ولا حاجة إلخ" وقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" دليل لخروج نحو قوله: "قرأت إلا يوم كذا" على تقدير اعتبار القيد المذكور فالمتعرض كأنه أراد بقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" أن نحو: "قرأت إلا يوم كذا" من قبيل المستثنى المفرغ، فينبغي أن يكون داخلا في المسألة الآتية فاعلم ذلك.

(١) وإنما وجب نصبه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لجواز اعتبار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض؛ ولأن المبدل منه في حكم التنحية، فيكون في حكم التفرع وهو في الإيجاب ممنوع لفساد المعنى، وفيهما نظر، أما في الأول؛ فلأن معنى تكرير العامل ليس إلا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولهذا جاز "جاء زيد لا عمرو" في العطف مع أنه في قوة تكرير العامل، وأما في الثاني؛ فلأن المبدل منه ليس مطردا بالكلية حتى يفسد المعنى، وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه. (عبد الغفور)

(٢) رد على الشارح الهندي حيث قال: والمراد بالموجب الموجب التام؛ لئلا يرد نحو: قرأت إلا يوم كذا، والرد من السيد السند في حواشيه الرضي المرضي. (عت)

(٣) أشار بذلك إلى دفع ما قيل: إنه لا بد من قيد آخر، وهو ذكر المستثنى منه؛ ليخرج نحو: قرأت إلا يوم كذا، فإن اليوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء، وذلك لأن الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء أو على الظرفية أو على المفعول به كما في "عدا" و"خلا" أو على الخبرية كما في "ليس" ولا يكون. (عل)



وهو أن يكون الكلام الموجب تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه؛ ليخرج نحو:  
 قرأت إلا يوم كذا؛ فإنه منصوب على الظرفية<sup>(١)</sup> لا على الاستثناء؛ لأن الكلام في كونه  
 منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله: أو كان بعد خلا وعداء، إلا  
 أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل: قرئ إلا يوم كذا؛ فإنه مرفوع  
 وجوبا لا منصوب، والعامل في نصب المستثنى - إذا كان منصوبا على الاستثناء -  
 عند البصرية الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط "إلا"؛<sup>(٢)</sup> لأنه شيء يتعلق بالفعل  
 أو معناه تعلقا معنويا؛ .....

**وهو أن يكون إلخ:** الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسرہ نقوله: بأن يكون إلخ، والكلام الناقص  
 اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله. **فإنه منصوب:** لا يقال: لم لا يجوز أن يكون منصوبا على الاستثناء والظرفية  
 معاً؛ لأننا نقول: الدليل على كونه منصوبا على الظرفية كونه منصوبا قبل دخول "إلا"، فإنه يظن منه أن نصبه  
 بعد دخولها أيضا للظرفية؛ لأن دلائل النحو ظنية، على أنه يلزم نوارده العلتين على معمول واحد شخصي.  
**إنما هو لإخراج إلخ:** فإنه معمول ما لم يسم فاعله فيكون مرفوعا، لا يقال: على تقدير اعتبار قيد المذكور كما  
 يفرج اليوم في مثل: قرئ إلا يوم كذا، كذلك يفرج اليوم في نحو: قرأت إلا يوم كذا؛ لأننا نقول: قد عرفت  
 المراد من الكلام، فالمراد أن المستثنى منصوب مطلقا إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب تام أو لا، فيكون هذا  
 القيد لإخراج مثل: قرئ إلا يوم كذا، كما لا يخفى. **أو معنى الفعل:** وقد عرفت معنى الفعل كما في "ما لك  
 وزيدا" أي ما نصنع. **لأنه إلخ:** أي المستثنى شيء يتعلق إلخ، والضمير في "له" راجع إلى المستثنى، وكلمة "ما"  
 عبارة عن المستثنى منه، والضمير في قوله: "إليه" راجع إليه.

- (١) لعل المعترض أراد بذلك أنه من قبيل المفرغ فينبغي أن يكون داخلا في الآتي. (عبد الغفور)  
 (٢) قال الشيخ الرضي: قال المصنف في شرح "المفصل": العامل فيه المستثنى منه بواسطة "إلا"، قال لأنه ربما لا  
 يكون هناك فعل ولا معناه نحو: القوم إلا زيدا إخوتك، والبصرية أن يقولوا: إن في الأخوة معنى فعليا، وهو  
 الانسحاب بالأخوة. (عبد الغفور)

إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما،<sup>(١)</sup> وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. أو  
الفعل أو معناه

**مقدما عطف على قوله:** "بعد إلا"<sup>(٢)</sup> أي المستثنى منصوب وجوبا .....

**أحدهما:** أي الفعل أو معناه، واعترض المصنف على كلام البصريين بأنه منقوض بقولنا: القوم إخوانك إلا زيدا؛ فإن المستثنى فيه منصوب حيث، مع أن نصبه ليس بالفعل ولا معناه؛ لعدم وجود الفعل ولا معناه فيه، ويمكن أن يقال: إن الشارح أورد كلام البصريين ولم يلتفت إلى نقض المصنف؛ لأن كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسلم عنده بل هو من مصنوعات، ويمكن أن يقال أيضا: في الأخوة معنى الفعل، وهو الانتساب بالأخوة.

**أو مقدما عطف إلخ:** وفيه بحث، وهو أنه لا يفهم حيث من العبارة أن انتصابه مشروط بكونه بعد "إلا"، مع أن انتصابه مشروط به، كما ذكره بقوله: "والعامل في نصب المستثنى إلخ"، وكذلك في قوله: "أو منقطعا" فانتصابه فيه أيضا مشروط بكونه بعد "إلا"، وإلا يلزم أن يكون المستثنى بعد "غير" منصوبا في قولنا: ما جاءني القوم غير زيد، وفي قولنا: وما جاءني القوم غير حمار، مع أنه مجرور فيهما وجوبا، فلا بد أن يعطف قوله: "منقطعا" على قوله: "في كلام موجب" حتى يكون قوله: "بعد إلا" معتبرا فيه، إلا أن يقال: المستثنى الذي بعد "غير" مذكور بعد ذلك، فهو مستثنى عن هذا الحكم.

ويمكن تقدير الكلام بعبارة أخرى بأن يقال: قوله: "في كلام موجب" خبر "كان" وقوله: "بعد إلا" متعلق - بكسر اللام - بهذا الخبر، وقوله: "مقدما" عطف على قوله: "في كلام موجب"؛ فإنه إذا عطف شيء على الخبر الذي كان قيده مقدما عليه يكون القيد حيث مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه، فالمصنف قدم المتعلق - بكسر اللام - على المتعلق - بفتح اللام - إشارة إلى ذلك، فيكون قوله: "بعد إلا" معتبرا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا، بخلاف ما إذا كان قيد الخبر مؤخرا عنه؛ فإنه جاز أن يعتبر له في المعطوف وأن لا يعتبر فيه، فإذا كان كذلك ففي عطف الشارح نظره؛ لأنه يوجب أن يجب النصب في المستثنى في المثالين المذكورين، إلا أن يقال: ذكر الشيء فيما بعد بمنزلة الاستثناء، كما عرفت، فتأمل.

قال مولانا عص: نبه الشارح أيضا على أن هذا الحكم في المنقطع يقتضي أن يقيده بكونه "بعد إلا" حيث قال: "إذا كان منقطعا بعد إلا"، وإن غفل عنه في قوله: "أو مقدما". أقول: كيف يصح إسناد العطف إليه؛ فإنه أفاد هذا الحكم في قوله: "أو مقدما" في ضمن المثال، وأيضا لا يحتاج إلى تقييده بكونه "بعد إلا" في المنقطع أيضا بعد ما ذكره، ولأن نصب المستثنى إنما يكون بتوسط "إلا"، وهو ظاهر، وأيضا إنما لا بد عطفه بقوله: "في كلام" =

(١) يعني أنه جزء ما نسب إليه الفعل ومعناه، فهو شيء يتعلق بأحدهما معنى، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول في كونه بعد مسند ومسند إليه. (علوي)

(٢) هذا هو الظاهر المنساق إلى الفهم لكن يتحتم أن انتصابه مشروط بكونه بعد "إلا"، وذلك غير مفهوم من العبارة، وكذا الحال في قوله: "أو منقطعا"، ويمكن أن يجعل المعطوفين على قوله: "في كلام موجب" حتى لا يتحتم ذلك وهو حير آخر لـ "كان" أو حال. (عبد الغفور)

إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه، سواء كان في كلام موجب أو غير موجب، نحو: جاءني إلا زيدا القوم، وما جاءني إلا زيدا أحد؛ لامتناع تقديم البدل على المبدل منه<sup>(١)</sup> أو منقطعاً أي المستثنى منصوب أيضاً وجوبا إذا كان منقطعاً بعد "إلا"، نحو: ما في الدار أحد إلا حمرا، في الأكثر أي في أكثر اللغات، وهي لغات أهل الحجاز؛ فإنهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة؛ فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية، فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه<sup>(٢)</sup> إلا بدل الغلط،<sup>(٣)</sup> وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة،<sup>(٤)</sup> .....

= إذا لم يصرح بعد ما قال: "عطف على قوله: بعد إلا" إلى ما ذكره بقوله: "إن نصب المستثنى" إما يكون بنوسط "إلا" حيث قال: "والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء إلخ".

على المستثنى منه: وفوله: "منه" مفعول ما لم يسم فاعله؛ لقوله: "المستثنى"، والضمير راجع إلى اللام الموصول. لامتناع تقديم إلخ: فإنه لا وجه لرفعه إلا أن يكون بدلا من المستثنى منه.

في الأكثر: متعلق بمنصوب، هو ملحوظ في الكلام. فإن أكثرهم إلخ: فهو إذا كان منصوباً عند أهل الحجاز فيكون منصوباً عند أكثر النحاة أيضاً؛ فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة الحجاز. مطلقاً: سواء كان من جنس المستثنى منه أو لا. إذ لا يتصور فيه إلخ: فإنه إذا كان "الحمار" مثلاً بدلاً عن "القوم" على تقدير الرفع في قولنا: ما جاءني القوم إلا حمرا، لا يكون ذلك إلا بدل الغلط، مع أن المستثنى المنقطع لا يصدر إلا بطريق الروية والفظانة، والروية هي الفكر والتأمل، والفظانة بالفارسية: تزيكى.

(١) يعني لو لم يجب النصب كان تابعا للمستثنى منه على البدلية، والبدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء. (علوي)

(٢) أي في المنقطع شيء من البدل؛ لأن المصدر ليس متناولاً له، فلا يكون متحداً معه، ولا جزءاً فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض، وليس بحيث تبقى النفس عند ذكر المستثنى منه منظرية لذكر المستثنى المنقطع، فلا يتصور بدل الاشتغال. (جمال)

(٣) فإنه متصور ظاهراً؛ لانتهاء العلاقات الثلاثة المذكورة، وبالنظر إلى حقيقة الأمر لا يتصور فيه بدل الغلط أيضاً، وإليه أشار بقوله: "وهو لا يتصور إلخ".

(٤) يعني أن بدل الغلط لا يقع في كلام الفصحاء إلا سهواً وخطأً، هذا هو المشهور فيما بينهم. (حق)



مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ ﴿٤٣﴾ أي من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعاً،<sup>(١)</sup> أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد "عدا" من "عدا يعدو عدوا" إذا جاوزة، مثل: جاءني القومُ عدا زيدا، أو بعد "خلا" من "خلا يخلو خلوا"، نحو: جاءني القومُ خلا زيدا، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ"من"، نحو: خلّت الديارُ من الأنيس، وقد يضمن معنى جاوز أو يحذف "من" ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه، والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء؛ .....

= رحمت كردوست الله تعالى آن كس را که او محصوم است، وآنکه داشته شدواست از طوفان. واعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن المستثنى متصل بأن العاصم بمعنى المعصوم كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ ذَافِيَةٍ﴾، وهو بمعنى مدفوق. وقال بعضهم: إن العاصم صفة النسبة بمعنى ذو عصمة كما أن الضارب بمعنى ذو ضرب، وقال بعضهم: ﴿مِنْ رَحِمٍ﴾ بمعنى الراحم وهو الله تعالى، وقال بعضهم: المضاف محذوف والتقدير: إلا رحمة من رحم أو مكان من رحم، أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من رحمه الله تعالى من المؤمنين، وهو السفينة.

**جاءزه:** فيكون "عدا" متعديا بنفسه. **وقد يضمن:** أي "خلا" معنى جاوز، فيكون حينئذ متعديا؛ لأن جاوز متعد، فكذا ما هو بمعناه. أو **يحذف من:** ويتعدى إلى المفعول بحذف "من"، ويوصل الفعل إلى مفعوله، فتعدى حينئذ بنفسه؛ لأن الفعل المتعدي يحذف حرف الجر إذا حذف حرف الجر ويوصل الفعل إلى مفعوله تعدى بنفسه، ويسمى هذا الحذف إيصالا.

(١) فيكون "من رحمه" في محل النصب على الاستثناء، ونحو: "لا ضارب اليوم إلا زيدا" في تقدير: لا ضارب موجود اليوم إلا المضروب، كما أن تقدير قوله تعالى: لا عاصم موجود اليوم إلا المرحوم المعصوم، ومنه قوله: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. وقال بعضهم: لا عاصم أي لا معصوم، فالاستثناء حينئذ متصل. وقال السمرائي: المراد بـ"من رحم" الراحم أي الله، لا المرحوم فيكون أيضا متصلا. واعلم أن المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة أوجه، وجه الانحصار أن الاستثناء إذا كان بـ"إلا" فلا يخلو إما أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو لا، فإن كان مقدما فهو القسم الثاني، وإن لم يكن مقدما فلا يخلو إما أن يكون من جنس المستثنى منه أو لم يكن، فإن كان من جنسه فهو القسم الأول، وإلا فهو القسم الثالث. (محرم)

ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ "إلا" التي هي أم الباب،<sup>(١)</sup> وفاعلها ضمير راجع، إما إلى مصدر الفعل المقدم أو إلى اسم الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق<sup>(٢،٣)</sup> من المستثنى منه، والتقدير: جاءني القومُ عداً أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض منهم زيدا، وهما في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معهما "قد"، .....

**هي أم الباب:** أي أم باب الاستثناء؛ لأنها موضوعة للاستثناء، وما عداها ليس موضوعة له، بل هو موضوع لمعان آخر؛ فإن "غير وسوى" موضوعان للغيرية، و"خلا" موضوع للخلو، و"عدا" موضوع للمجاورة؛ فإنها استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة. **اسم الفاعل منه:** أي من الفعل المتقدم؛ لأن الفعل يدل على صاحبه. **إلى بعض مطلق إلخ:** أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء، ولهذا قال: "مطلق"؛ فإنه يحتمل الأبعاد؛ لأن مجاوزة البعض المعين لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، ولا يصح أن يكون فاعلها ضميراً راجعاً إلى نفس المستثنى منه؛ لأن إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع غير جائز، ومراده أن الضمير راجع إلى بعض منكراً للاستعراق في الإيجاب، كما في ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي﴾ (تكوين: ١٤) أي كل نفس. **والتقدير جاءني إلخ:** إذا قيل: "عدائي كذا" كان معناه انتفى عني كذا، فإذا قلت: "جاء القوم عدا مجيئهم زيدا" كان معناه انتفى الجيء عنه، وإذا قلت: "عدا الجائي زيدا، أو بعضهم زيدا" كان معناه انتفى الجائي أو البعض عن زيد، بمعنى أن ليس زيد جائياً ولا بعضاً منهم وهو زيد، وإذا قيل: "خلا منه" كان معناه انتفى منه، فإذا قيل: "جاء القوم خلا زيدا" كان معناه انتفى الجيء عن زيد، أو انتفى الجائي أو البعض أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه من زيد. **وهما في محل النصب إلخ:** أي "خلا وعدا" مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية من المستثنى منه.

- (١) ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل "عدا". (عصمت)
- (٢) دفع به اعتراض صاحب "الرضي" حيث قال: فاعل "عدا وحلا" عند النحاة "بعضهم"، وفيه نظر؛ لأن المقصود في "جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا" أن زيدا لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلوه منه مجاوزة الكل وخلو الكل منه، ووجه الدفع أن المراد البعض المطلق؛ لأن الضمير راجع إلى البعض المنكر يرد به الاستعراق، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي﴾ أي علمت كل نفس. (عصمت)
- (٣) كما ذهب إليه سيبويه، وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت في ضمن الكل، وإنما لم يجعل راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد، وإنما قال: مطلق محتمل للأبعاد؛ لأن مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، وقيل: قد يستعمل البعض بمعنى الكل، وأريد منه هذا المعنى. (عبد الغفور)

ليكونا أشبه بـ"إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء، في الأكثر أي النصب بهما إنهما هو في أكثر الاستعمالات؛<sup>(١)</sup> لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت، وقد أجزى الجر بهما على أنهما حرفا جر، قال السيرافي: لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر، أو ما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد ما خلا وما عدا؛ لأن "ما" فيها مصدرية مختصة بالأفعال، نحو: جاءني القوم ما خلا زيدا، وما عدا عمرا،<sup>(٢)</sup> تقديره: خُلُوَ زيد.....

ليكونا أشبه بإلا إلخ: وذلك لأن "قد" من خواص الفعل، فإذا لم يكن معهما "قد" فيكونان حرفا جر، و"إلا" أيضا حرف فيكونان حينئذ أشبه بـ"إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء. لأنهما فعلان ماضيان: "عدا" متعد بنفسه، و"خلا" بعد الإيصال يحذف "من"، والمستثنى بعدهما مفعول.

تقديره خلو زيد إلخ: بضم الخاء وسكون اللام، وقوله: "وعدو عمرو" يفتح العين وسكون الدال، قيل: إن الفعل إذا كان مسندا إلى الضمير المستتر فهو إذا صار مؤولا بالمصدر يصير مؤولا بالمصدر المضاف إلى الفاعل لا بالمصدر المضاف إلى المفعول، وفيما نحن فيه يكون مضافا إلى المفعول؛ لأن زيدا مفعول لهما، فالأولى أن يقال: "خلوه زيدا وعدوه زيدا" أي خلو بجيئهم أو الجائي منهم أو خلو بعض منهم زيدا، على أن الضمير راجع إلى المجيء أو الجائي أو البعض.

(١) فيه إشارة إلى أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف، وإلى أن اللام في قوله: "في الأكثر" عوض عن المضاف إليه، وإلى أن نصب المستثنى مختص بأداة الاستثناء بخلاف "إلا"؛ فإن في نصب المستثنى هناك خلافا. (محرم)

(٢) و"ما" فيها إما حرفية، وهي ثلاثة: إما نافية، وهي لا تصلح هنا؛ لأن المعنى على الإيجاب دون السلب. وإما كافة، وهي تلحق بالآخر دون الأول، مثل: قلما وظالما. وإما مصدرية، وهي مختصة بالأفعال غالبا؛ لأن المصدرية لا توحد إلا فيها، وهنا كذا، كما صرح به الشارح نفسه. وإما اسمية، وهي ستة أقسام: إما موصولة أو موصوفة، وهنا ليست بأحدهما؛ لعدم الضمير الراجع إليهما في الفعلين. وإما استفهامية أو شرطية، وهي أيضا ليست بأحدهما؛ لوجوب الصدارة فيهما. وإما تامة أو صفة، وعدم كونها أحدهما ظاهرا؛ لوجوب كونها في الآخر حقيقة أو حكما، فتعين أنها لا يكون اسمية؛ لأن انتفاء الأقسام بأسرها يدل على انتفاء المقسم عنه؛ لأنه لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد، فتعين أن تكون مصدرية، تأمل وأنصف، ولم آل جهدا. (محرم)

وَعَدَوْا عمرو بالنصب على الظرفية، بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو خلو مجيئهم من زيد، ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا، أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي جاؤوا خاليا بعضهم أو مجيئهم من زيد، ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمرا، وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما.....  
على الظرفية

**بالنصب على الظرفية:** وهو أن يكون قبله لفظ الوقت مقدرا. **وقت خلوهم:** المراد هو خلو بعضهم بأن يكون الضمير راجعا إلى بعض من المستثنى منه، وعلى تقدير قوله: "وخلو مجيئهم" يكون الضمير راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم، وبقي احتمال آخر لم يذكره، وهو أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه، إلا أن يقال أولا: إن الشارح لو لم يستوف جميع الأقسام لا بأس به، وذلك لأن كلمة "أو" في قوله: "وفاعلهما ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أو إلى اسم إلخ" مانعة الخلو، فجاز أن يكون جميع الأقسام مجتمعا في بعض المواد دون بعض أخرى، وعبارته لا تأني عنه، وثانيا: أنه هكذا قال مولانا عص.

أقول: في قوله: "وقت خلوهم" استوفى جميع الأقسام، وكذا في قوله: "وقت مجاوزتهم إلخ" قد استوفى جميع الأقسام ولم يبق شيء من الاحتمالات المذكورة؛ لأن قوله: "وقت خلوهم" يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه أيضا، أي خلو الجائي منهم، كما يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى بعض منهم، وهو ظاهر فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت خلوهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى المستثنى منه، وقوله: "وقت خلو مجيئهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وجاز أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والشارح لم يتعرض على هذين الاحتمالين، ليس بشيء كما لا يخفى.

**ووقت مجاوزتهم:** أي مجاوزة بعض منهم أو مجاوزة الجائي منهم، وهذا تفسير قوله: "وما عدا عمرا؛ لأن "عدا" بمعنى جاوز متعد بنفسه كما عرفت، فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا" مثل قوله: "وقت خلوهم أو خلو مجيئهم" في التعرض على الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين الآخرين ليس بشيء أيضا، كما لا يخفى، وقوله: "أو مجاوزة مجيئهم" إشارة إلى أن الضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم.

**أي جاؤوا إلخ:** أي بعض منهم أو بعض الجائي منهم، وكذلك مجاوزا بعضهم أي مجاوزا بعض منهم أو بعض الجائي منهم، فبكون المصدر وهو المجاوزة بمعنى اسم الفاعل، وهو المجاوز، فالأقسام المذكورة بأسرها، فما قال بعض المحشين من أن ههنا احتمال آخر، وهو جاؤوا خاليا الجائي منهم أو مجاوزا الجائي منهم، ليس بشيء كما مر غير مرة.



على أن "ما" فيها زائدة، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به،<sup>(١)</sup> ولهذا لم يقل:  
 لفظ أي حلا وعدا أي النقل  
 في الأكثر، وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو: جاءني القوم ليس زيدا، وبعد لا  
 يكون نحو: سيجيء أهلك لا يكون بشرا،<sup>(٢)</sup> وإنما يكون النصب بعدهما؛ لأنها من  
 الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم إضمار اسميهما في باب الاستثناء، وهو ضمير  
 راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقا، وهما في  
 التركيب في محل النصب على الحالية.<sup>(٣)</sup>

وكذا المستثنى إلخ: ولم يقل: "وجوبا" كما يقتضيه السوق؛ اكتماء بقوله: "وإنما يكون النصب بعدهما إلخ".  
 أو إلى بعض إلخ: غير مختص بفرد من أفراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء كما عرفت. وإنما لم يتعرض إلى  
 إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو المحي؛ لأن الخبر الذي هو زيد مثلا لا يجوز أن يقع حيرا عن  
 المصدر في الكلام المتي؛ لأن فيه إثبات المحمول للموضوع فلا يجوز، بخلاف ما إذا كان الكلام منفيا كما فيما  
 نحن فيه فيجوز ذلك؛ لأنه لا مانع للسلب حينئذ، وقيل: أما التعرض إليه بتقدير المصدر المذكور لا يستلزم  
 خروج المستثنى منه، وذلك لأن نفي زيد عن المحي لا يوجب إخراج زيد عن المستثنى منه، فلهذا لم يتعرض  
 الشارح إلى إرجاع الضمير إلى المصدر. نعم، لو جعل "زيدا" مضافا إليه غيى فيكون التقدير حينئذ ليس المحي  
 محي زيد يفيد المطلوب، لكنه تكلف لفظا ومعنى، كذا قيل.

(١) لأنه قرر في "شرح المفصل" فعليتهما على سبيل الجزم، ونفي كونهما جائزين، وقال الرضي: لم يثبت الجر  
 على أن "ما" زائدة. (علوي)

(٢) الحائي من الأهل أو البعض منهم بشرا، ولا يحتمل إرجاع الضمير إلى الأهل أو إلى مصدر الفعل لما ذكرنا  
 في جاني القوم إلا زيدا. (نقا)

(٣) أي على أن يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم إما من فاعله أو مفعوله بالضمير وحده؛ لأن  
 الثاني مضارع منفى، والأول ماض مفي، وقد سبق أن الماضي والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير  
 وحدهما من غير ضعف، وأحاز الخليل أن يوصف بـ "ليس" و "لا يكون" منكرا أو معرfa باللام الجنسية نحو:  
 جاءني الرجل ليس أو لا يكون زيدا أو جاءني امرأة لا تكون فلانة أو ليس فلانة، ويلحقهما ما يلحق الأفعال  
 من ضمير علامة تأنيث تقول: ما رأيت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا، ولم يبي مثل ذلك في "حلا وعدا"،  
 كذا في "الرضي"، وكذا في "ما حلا وما عدا"؛ لأنه ليس في فعليتهما خلاف لأحد بخلاف الأفعال الأربعة؛ لأن  
 في فعليتهما خلافا حتى جاز الجر هما، ولم يجر فيهما شيء سوى النصب. (محرم)

واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يُتَصَرَّف فيها؛ لأنها قائمة مقام "إلا"، وهي لا يُتَصَرَّف فيها.<sup>(١)</sup>

ويجوز فيه أي في المستثنى **النصب على الاستثناء**، ويختار البدل عن المستثنى منه فيها بعد "إلا" حال من الضمير المجرور أي حال<sup>(٢)</sup>.....

**لا تستعمل إلخ:** أي "ما خلا وما عدا وليس ولا يكون" لا يستعمل في المستثنى المفرغ، ولا في غير المستثنى المتصل من أقسام الاستثناء، فحاز استعمالها في غير الاستثناء، فيصح أن يقال: ليس زيد قائما، ولا يكون عمرو قاعدا؛ لأن الحصر إضافي لا حقيقي على ما أشرنا إليه. **وهي لا يتصرف فيها:** بأن يقال: لم يكن أو كان وكائنا، أو يقال: ليست أو لست، أو يقال: يخلو ويعدو، ويجعلهما للاستثناء، فلا تستعمل في موضع "لا يكون" مثلا غيره مثل ما كان أو لم يكن إلخ.

**النصب على الاستثناء إلخ:** ويضعف الاستثناء في نحو: لا إله إلا الله من حيث أنه يوهم وجها ممتنعا، وهو الإبدال من اللفظ؛ لأنه إذا كان بدلا من "إله" فيكون المبدل منه في حكم التنحية فيصير "لا إله"، وهو ممتنع، وإن قلت: إذا كان الاستثناء فيه ضعيفا فينبغي أن يرفع ما بعد "إلا" فيه بحمل "إلا" على كلمة "غير"، وهو غير جائز؛ لأنه لا بد في ذلك من كون "إلا" تابعة لجمع منكور غير محصور، وهذا الشرط منتفٍ فيه؛ لأن "إله" ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا. قلت: قد يحمل "إلا" على كلمة "غير" بدون هذا الشرط أيضا، وإليه أشار الشارح فيما بعد بقوله: "غالبا".

**الضمير المجرور:** فإنه راجع إلى المستثنى، ووقوع الجار والمجرور حالا إنما يكون باعتبار متعلقه وهو "واقعا"، وقوله: "في محل" إشارة إلى أن كلمة "ما" عبارة عنه، فقوله: "بعد إلا" احتراز عما إذا إلخ، وما قيل: إن الشارح جعل قوله: "فيما بعد إلا" حالا عن الضمير المجرور، وجاز أن يكون بدلا عن قوله: "فيه" بدل البعض عن الكل، =

(١) يعني جميع هذه الأفعال من "خلا" إلى "لا يكون" غير متصرف إذا كانت واقعة في الاستثناء بأن لا يجيء فيها غيرها من الصيغ الأربعين، وأما إذا فارقت الاستثناء رجعت إلى ما كانت عليه قبل الاستثناء من التصرف إن كانت قبل الاستثناء متصرفة. (عل)

(٢) وإنما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل، وهو أن يكون فيما بعد "إلا" بدلا من "فيه" كما اختاره جميع الشارحين؛ لأن الحال أظهر في التقيد بأن اختار البدل فيما بعد "إلا" دون غيرها من أدوات الاستثناء؛ لأن المستثنى يكون معمولا لتلك الأدوات، ولا يكون معمولا لعامل المبدل منه بخلاف توجيه البدل؛ فإنه يشعر بأن ما بعد "إلا" هو المقصود بالنسبة، ولا يشعر بنفي البدل في غير "إلا" فلا حجة في هذا التوجيه كما قيل. (علوي)

كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن "إلا"، احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء، مثل: عدا وخلا وغيرهما، في كلام غير موجب احتراز عما إذا وقع في كلام موجب؛ فإنه منصوب وجوبا كما مر، والحال أنه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه؛ فإنه حيثئذ يعرب على حسب العوامل، وفي بعض النسخ: "ذكر المستثنى منه" بغير واو، على أنه صفة لكلام غير موجب أي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه، ولم يشترط<sup>(١)</sup> أن لا يكون منقطعا، ولا مقدما على المستثنى منه؛ ..

ليس على ما ينبغي؛ لأن المقصود ههنا بيان حال المستثنى، ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التصحية، ثم قيل: ليس في بعض النسخ لفظة "فيه" حيثئذ يكون قوله: "فيما بعد إلا" ظرفا متعلقا لقوله: "يجوز ويختار" على سبيل التنازع، ولا يخفى أن هذه النسخة أحسن؛ لتقييد قوله: "فيما بعد" بكل من الفعلين كما هو المناسب، وذلك أن يجعل قوله: "فيما بعد إلا" على تقدير النسخ التي فيها لفظة "فيه" متعلقا بقوله: "يجوز"، وحيثئذ يكون قوله: "في كلام غير موجب" متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع، أو بالأخير فقط؛ لأن حواز النصب في المستثنى هو الأصل، وإنما الحاجة إلى اشتراط اختيار النوع في اختيار الدل.

**والحال أنه إلخ:** أشار به إلى أنه أيضا حال من الضمير المحرور المذكور بتقدير لفظة "قد" فالضمير في "أنه" راجع إلى المستثنى؛ فإن المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا ينعكس الأمر أيضا؛ فإنهما من المتضايقان، قيل: هذا بشكل بنحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا زيدا، حيث لم يكن البديل حينئذ مختارا، بل حيثئذ يختار النصب ويجوز البديل، وكذا يشكل بنحو: ما قام القوم إلا زيدا، في جواب من قال: أقام القوم إلا زيدا؟ فإن النصب فيه أولى؛ ليطابق الجواب السؤال لوجوب النصب في السؤال، والجواب عن الأول بأن الحكم المذكور فيما إذا لم يكن بين المستثنى والمستثنى منه واسطة، وعن الثاني بأنه فيما إذا لم يكن جوابا لكلام تضمن الاستفهام. ولم يشترط<sup>(٢)</sup> إلخ: كما اشترط في وجوب نصب المستثنى أن يكون منقطعا ومقدما على المستثنى منه.

(١) لكن لا بد من اشتراط أن لا يكون المستثنى منراخيا عن المستثنى منه؛ إذ لو كان منراخيا نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا زيدا لم يكن البديل مختارا، وأن لا يكون ردا لكلام تضمن الاستفهام نحو: ما قام القوم إلا زيدا، في جواب من قال: أقام القوم إلا زيدا؟ فإن حواز النصب بها أولى؛ ليطابق الجواب السؤال. (عبد الغفور)

لأن حكمهما قد علم<sup>(١)</sup> فيما سبق، فاكتمى بذلك، نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(٢)</sup> بالرفع على البدلية، و"إلا قليلاً" بالنصب على الاستثناء، ونحو: ما مررت بأحد إلا زيد بالجر على البدلية، وإلا زيدا بالنصب على الاستثناء، وما رأيت أحدا إلا زيدا بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء، وهو جائز غير مختار، وإنما اختاروا البدل في هذه الصور؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول<sup>(٣)</sup> لا بالأصالة وبواسطة "إلا"،.....

**لأن حكمهما إلح:** معناه أن حكمهما علم بأن المستثنى في صورتين منصوب وحبوب، فحينئذ لا يرد ما قيل: هذا لو صح فينبغي أن لا يذكر قوله: "فيما بعد إلا"، وقوله: "في كلام غير موجب"؛ لأن حكمهما قد علم أيضا، ليس بشيء كما لا يخفى. **على البدلية:** أي بدل البعض من الكل؛ فإن "قليل" بدل من الواو في "فعلوه"، وقليل من الجماعة منها، ومن شرط البدل في الاستثناء هو انتفاء ضمير المبدل منه؛ لأن الاستثناء المتصل يعني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه، فلا حاجة إلى الضمير، كما هو في المثال المذكور، فلا حاجة إلى أن يقال: ما فعلوه إلا قليل، وإلا قليلا منهم.

**بالنصب:** إيراد النصب على سبيل المشاكلة، فلا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: بالنصب؛ لأن إيراده لدفع توهم الرفع والجر، فلما يكون في آخره ألف فلا يتوهم ذلك. **بسبب التشبيه:** وبواسطة "إلا" لا بالأصالة بل بالتشبيه، فقوله: "بواسطة إلا" عطف على قوله: "بسبب التشبيه".

(١) في بيان القاعدة السابقة، وهو أنه يجب النصب إذا كان مقدما أو منقطعا، فعلم أنه لا يتصور البدل فيها، وإلا لم يحكم بوجود النصب فيها، فلا ضرورة في اشتراط عدمها. (حق)

(٢) أي لو كتبنا عليهم مثل ما كتبنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم أو خروجهم عن ديارهم حين استتبوا من عبادة العجل ما فعلوا المكتوب عليهم إلا ناس قليل منهم، بالرفع على البدلية من الواو في "فعلوه"، وبالنصب على الاستثناء، أو على المصدرية أي ما فعلوه إلا فعلا قليلا، كذا قال الزمخشري. (حل ع)

(٣) في كونه بعد مسند ومسند إليه. (علوي)

وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة.<sup>(١)</sup>

**ويعرب أي المستثنى على حسب العوامل<sup>(٢)</sup>** أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر، إذا كان المستثنى منه غير مذكور، ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ؛ لأنه فُرِغ له العامل عن المستثنى منه، .....  
اللام للأحل

**وإعراب البدل بالأصالة:** وهي واقعة في مقابلة التشبيه لا في مقابلة التبعية أي إعراب البدل بالأصالة أي لا بسبب التشبيه بالمفعول، فلا يرد أن إعراب البدل ليس بالأصالة، بل بتبعية المستثنى منه.  
**ويعرب على حسب العوامل:** واعتراض بأن المراد بالعامل إما عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه، وإن كان الثاني فيشكل بنحو: ما مررت إلا بزيد؛ فإنه معرب بعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه، وإن كان الأول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله: إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ لأن جميع المستثنى معرب بعامل نفسه سواء كان المستثنى منه فيه مذكورا أو لا.

وأجيب بأن المراد بالعامل عامل المستثنى منه، فيكون لـ "زيد" في مررت إلا بزيد حرا لفظيا ونصبا محليا، وعامل حره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه، ولكن حذف من المستثنى منه، وانتقل عامله إلى المستثنى، وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء، وقيل: بتوسط "إلا"، وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه، ويمكن الجواب بأن المراد بالعامل أعم من أن يكون عامل المستثنى أو المستثنى منه، فالمقصود أنه يرفع إن كان العامل رافعا، وينصب إن كان ناصبا، ويجر إن كان جارا، وإن قلت: فيه نظير؛ لأن عامل المستثنى، وهو المحرور به في "مررت إلا بزيد"، وهو غير الجار في المستثنى منه شخصا، قلت: إنهما متحدان نوعا وإن تعابرا شخصا.  
**لأنه فرغ له العامل:** أي لأن المستثنى فرغ لأجله العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهرا بأن عمل في المستثنى، =

(١) ولا شك أن الإعراب بالأصالة وبلا واسطة يكون أقوى من الإعراب الذي لا يكون إلا بالتشبيه إلى الغير وبلا واسطة، فالعمل بالأقوى لما أمكن يكون هو الأولى، ولذا احتجرت البدل، ولعدم الخلاف في عامل البدل، وأما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت، والثالث: ما كان حاريا على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين، والفرق بين هذين القسمين أن المستثنى في القسم السابق من كلام تام، ويجوز الوجيهان فيه: البدل والاستثناء، وفي هذا القسم من كلام ناقص، ولا يجوز فيه إلا وجه واحد. (محرم)

(٢) أي حسب اقتضاها، فإن اقتضى العامل الرفع يرفع، وإن اقتضى النصب ينصب، وإن اقتضى الجر يجر، ولا ينصب حينئذ على الاستثناء، وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط "إلا". (حمال)

فالمراد بـ "المفرغ" المفرغ له كما يراد بالمشارك المشترك فيه، وهو أي والحال أن المستثنى واقع في غير الكلام الموجب، واشترط ذلك؛ ليفيد<sup>(١)</sup> فائدة صحيحة مثل: ما ضربني إلا زيد، .....

= وإنما قلنا: "ظاهرًا"؛ لأن ما هو عامل في المستثنى فهو عامل في المستثنى منه المحذوف أيضًا، ويمكن أن يقال: إن هذا المستثنى يختص باسم المفرغ؛ لأنه فرغ له عن المستثنى منه ظاهرًا، وعلى هذا المفرغ وصف للمستثنى بحال متعلقه، وحال المستثنى هو العامل، وحينئذ لا يكون المراد بالمفرغ المفرغ له، وإنما قلنا: "ظاهرًا"؛ لأن المستثنى داخلًا في المستثنى منه المحذوف حقيقة. فالمراد بالمفرغ إلخ: فالعامل مفرغ، والمستثنى مفرغ له، والمستثنى منه المفرغ منه.

**أي والحال:** فهو حال من الضمير في قوله: "يعرف" فإنه مفعول ما لم يسم فاعله، وجاز أن يكون الواو للعطف لا للحال بأن يكون معطوفاً على "المستثنى منه"، وقوله: "غير الموجب" على "غير مذكور"، ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى عدم ذكر المستثنى منه، ويجعل قوله: "وهو في غير الموجب" جملة معطوفة على ما سبق، يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام "إلا أن يستقيم المعنى"، فحينئذ يصح عدم الذكر في الموجب، فيصح استثناء قوله: "إلا أن يستقيم المعنى" بلا تكلف، وأما على التوجيهات الأخر فهو مستثنى عن فحوى الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتاً من الأوقات إلا أن يستقيم المعنى.

**ليفيد:** أي ليفيد الكلام أو ليفيد المستثنى، ويحتمل أن يكون فاعله هو المثل في قوله: "مثل ما ضربني إلخ". واعلم أنه أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد هو كون المستثنى معرباً على حسب العوامل، وهذه الدلالة متحققة في غير الموجب، وغير متحققة في الموجب، أما الأول فلأن الاستثناء المتصل قرينة على إرادة العام، وذلك لأنه يقتضي تعدداً، ولما لم يكن قرينة خصوص أي خصوص جماعة جاثية فحمل على العام، وليس لها أي لإرادة العام وقرينته معارض، فتعين المراد، وأما الثاني فلأن الاستثناء وإن كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم إرادته، فهي تعارض بقرينة العام، فلم يتعين المراد حينئذ، نعم إذا استقام المعنى بقي قرينة العام بلا معارض، ولهذا قال: "إلا أن يستقيم المعنى"، وهو استثناء من مفهوم الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الأوقات إلا وقت استقامة المعنى؛ فإنه حينئذ يتعين المراد.

(١) المراد بالفائدة الصحيحة وكذا استقامة المعنى: ما يقصده العرب في كلامهم، سواء كان صادقاً أو كاذباً بـ "إلا" للمطابقة للواقع كما قيل. (عل)

إذ يصح أن لا يضرب المتكلم أحدٌ إلا زيدٌ بخلاف ضربني إلا زيد؛ إذ لا يصح أن يضرب كل واحد المتكلم إلا زيد<sup>(١)</sup>، **إلا أن يستقيم المعنى**<sup>(٢)</sup>.....

= فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لم لا يجوز جواز الموحب عند قيام القرينة على الخصوص؟ كما يقال في جواب من قال: "هل حاءك جميع أهل بيتي؟" جاءني إلا إياك؛ لأننا لا نسلم عدم الجواز على ذلك الاعتبار، بل هو جائز حينئذ؛ لأنه راجع في صورة الاستقامة، ولذا قال الشارح: "أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد إلخ"، ولا يرد أيضا ما قيل: لم لا يجوز أن يكون نحو: "ما جاءني إلا زيد" على وجه المبالغة في الغلو؟ أي غلو جمع كثير غاية الغلو كما في قولهم:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه تخافك النطف التي لم تحلق

لأننا نقول أيضا: لا نسلم عدم الجواز على ذلك الاعتبار؛ لأنه راجع حينئذ في صورة الاستقامة أيضا، ولا يرد أيضا ما قيل: إن إرادة أصل المعنى متحقق في الإيجاب والنفي على العموم والخصوص، ولكن الانقراض في مطابقة الواقع وعدمها، وليس ذلك من وظائف النحو، ألا ترى أنه يجوز بحر من المسك، ولقيت العنقاء، والأرض فوقنا، ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع، فيسعى أن يجوز نحو: "حائي إلا زيد" يجعله معربا على حسب العوامل؛ لأننا نقول: قد عرفت أنه أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد، وهي منتفية حينئذ على ما عرفت وجهه، وإذا نظرت في كلام الشارح فضلا في الجواب عن الشبهة لا يرد ما ذكرناه أيضا، فتأمل.

**إلا أن يستقيم المعنى**: قيل: لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى، وليس وظيفة النحوي إلا بيان الكيفيات التركيبية، وإن كان ذلك مستلزما لاستقامة المعنى، فهذا البحث من قبيل الوضع الشيء في غير محله، وأجيب بأن هذا البحث يرجع مالا إلى أن الإعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير، بخلاف الموحب فإنه قليل؛ لقلّة استقامة المعنى فيه إذا أعرب المستثنى كذلك، والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن.

(١) فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة كما في نفس الأمر، وإن كان يفيد فائدة ما في الجملة، أو يحصل بالخير الكاذب تصور غير حاصل أو تصديق غير يقيني. (علوي)

(٢) مستثنى من فحوى الكلام السابق، أي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الأوقات إلا وقت استقامة معنى ذلك الكلام، فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب أيضا، والحاصل أن إعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب أكثر، بخلاف إعرابي في الكلام الموجب؛ فإنه قليل لقلّة وجود استقامة المعنى، واستقامة المعنى لا توجد إلا بأن يكون الحكم إلخ. (محرم)

بأن يكون<sup>(١)</sup> الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم، نحو قولك: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح<sup>(٢)</sup>، أو تكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً، مثل: **قرأت إلا يوم كذا** أي أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا؛ لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا، بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك، .....

**يحرك فكه الأسفل:** وقيد الأسفل قيد واقعي؛ إذ الفك لا يكون في غير الأسفل، ثم لا يخفى أن هذا المثال مجرد أن الحكم فيه صحيح على وجه العموم، وقد وقع مثل ذلك في كلام القوم حيث قال مولانا فخر الدين في شرحه للمختصر، وشارح "الوقاية" في قوله: "والولي العصبه على ترتيبهم" أي على ترتيبهم في الإرث والحب أي يقدم الجزء كالابن وابن الابن فهذا التمثيل مجرد ترتيب العصبات مع أن الكلام فيمن صلح وليا منهم، والجزء لا يمكن أن يكون ولي الصغير والصغيرة، فلظهوره لم يتعرض الشارح المذكور به، فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى منه مفرغاً مع أن الكلام فيه.

**لظهور أنه لا يريد إلخ:** أي من أول أيام الدنيا إلى آخره؛ لأنه يستلزم أن يكون زيد مثلاً موجوداً في جميع الأزمان من الدنيا، وليس كذلك، فالقرينة على عدم إرادته هي الظهور والبداهة، ويمكن أن يقال: لم لا يجوز أن يكون المراد أنه قرأت في جميع عمري من الأيام إلا يوم كذا، لا في جميع أيام الدنيا، وهذا المعنى مستقيم إلا أن في الاستقامة محل تأمل.

(١) أي ذلك في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. (عصمت)

(٢) فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ. (علوي)

(٣) والحكم بتحريك الفك الأسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام؛ لأنها موجبة كلية مسورة، مثل: كل إنسان ناطق، وهذا مثال لما يصح أن يثبت فيه على سبيل العموم، لا ما نحن فيه، ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم، والتمساح دابة توجد في جميع النيل إلا من مدينة سيوط، وهي فوق مصر باثني عشر فرسحاً، فهذه المواضع لا يدخلها تمساح؛ لأنه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على أهل مصر؛ لأنها كانت تضرهم غاية الضرر، وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات، وتحول على ظهره، ولعب به الصبيان، كذا في "عنايب المحلوفات". (محرم)



ولقائل أن يقول: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضا، نحو: ما مات إلا زيد، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى، وأيضا لا يصح مثل: "قرأت إلا يوم كذا" إلا بعد تخصيص<sup>(١)</sup> اليوم بأيام الأسبوع مثلا، فيجوز مثل هذا التخصيص في "ضربني إلا زيد" بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة<sup>(٢)</sup> دالة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها، وأجيب بأن المعتبر هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك.....

**نحو ما مات إلخ:** وما خلق إلا بشر، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى؛ لأنهما بيان في الاستقامة وعدمها. **وأجيب بأن إلخ:** هذا جواب عن الشبهة الأولى.

**على العموم:** أي على تقدير عموم المستثنى منه، وقوله: "في النفي عكسه" أي في غير الموجب يكون الغالب استقامة المعنى، وإنما استثنى الأقل الذي في الموجب؛ لأنه المراد ههنا؛ لأنه داخل تحت قوله: "وعرب على حسب العوامل"، ولم يستثن الأقل الذي في غير الموجب؛ لعدم الاحتياج إليه؛ لعدم دخوله تحت الحكم؛ لأنه غير مستقيم المعنى، فحينئذ لا يرد ما قيل: إنه استثنى الأقل الذي في الموجب فلم لم يستثن الأقل الذي في غير الموجب.

**لأن اشتراك إلخ:** دليل لقوله: "وفي النفي عكسه"، وقوله: "وأما اشتراكها في تعلق إلخ" دليل في الحقيقة لقوله: "والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم"؛ فإنا إذا قلنا: ما ضربني إلا زيد؛ فإن جميع أفراد الجنس =

(١) المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين، كالأيام والأسبوع والشهور كما مر. (علوي)

حالية دالة على الجماعة المخصوصة، كما يقول المضروب حال الشكاية: ضربني إلا زيد؛ فإن حاله يدل على أنه لا يريد كل أحد عاما، بل يريد من المحلة الفلانية أو من القرية أو نحوها، فيكون التقدير: ضربني كل واحد من محلة كذا إلا زيد، أو مقالية كقول المضروب لمن قال له: من ضربك من محلة كذا؟: ضربني إلا زيد، أي ضربني كل واحد من تلك المحلة إلا زيد. (محرم)

جميع أفراد الجنس<sup>(١)</sup> في انتفاء تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب،<sup>(٢)</sup> وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور، وبأن الفرق بين قولك: "قرأت إلا يوم كذا، وضربني إلا زيد" ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول، وعدم ظهورها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين، <sup>نظرا إلى الغالب وهو ضربني إلا زيد</sup> <sup>بيانية</sup> <sup>يجزوم وملزوم دخوله المستثنى المثال</sup> فالتقرينة هو السؤال كما إذا قيل: من ضربك من القوم؟ أي القوم الداخل فيهم زيد، فقلت: ضربني إلا زيد، فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى، لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.<sup>(٣)</sup>

= مشترك في انتفاء تعلق الفعل الذي هو الضرب لهذا الأفراد، ومخالفة واحد منها في ذلك الانتفاء بها، بخلاف الإيجاب، ولم يفرق بين الجنس والنوع فلهاذا قال: "في جميع أفراد الجنس"، ولم يقل: في أفراد النوع، كما هو الظاهر. **كما في المثال المذكور:** وهو ضربني إلا زيد. **وبأن الفرق إلخ:** وهو جواب عن الشبهة الثانية. **مقطوع إلخ:** أي دخول المستثنى في بعض معين عن المستثنى منه، وقوله: "دخوله فيه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "مقطوع"، وقوله: "الأول" أي في المثال الأول، وهو قرأت إلا يوم كذا. **إذا قيل من إلخ:** فالتقرينة هو السؤال.

- (١) الجنس ههنا الأسفل كالإنسان؛ لأن الأجناس أربعة على ما بين في كتب المنطق: الجنس الأسفل كالإنسان، والجنس الوسط كالحيوان، والجنس الأوسط كالجسم، والجنس الأعلى كالجوهر. (محرم)
- (٢) عطف تفسير خبر "إن"، قوله: "مما يكثر" مثل: ما ضربني إلا زيد؛ فإنه تعلق الضرب بكل أحد انتفاء، وتعلق بواحد معين منه، وهو زيد مثلا لثبوتها، يعني أن يكون الفعل منفيا عن كل أحد بحيث لم يثبت وأن يكون مثبتا على واحد معين - هو زيد - كثير وغالب وهو ظاهر، ومثله أيضا: ما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد. (محرم)
- (٣) على تقدير عموم المستثنى فيه، والغالب في الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه، ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب؛ عملا بما هو الأصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا. (محرم)

ومن ثم أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يحجز مثل:  
 ما زال زيد إلا عالما إذ معنى "ما زال" ثبت<sup>(١)</sup>.....

لم يحجز مثل ما زال إلخ: لأنه لو كان حائزا يلزم تحقق المشروط بدون الشرط؛ لأنه قد سبق أن كون المستثنى المفرغ في كلام موجب مشروط باستقامة المعنى، وهي منتفية ههنا؛ لدخول جميع الصفات فيه غير صفة العلة؛ لأن من الصفات المتنافية كالسواد والبياض والقيام والقعود والحمرة والصفرة وغيرها، فلو كان فيه جميع الصفات يلزم اجتماع النقيضين.

إذ معنى ما زال ثبت: لأن "ما" للنفي، وفي "زال" معنى النفي كما يكون في انك وفي ما انك، وفي برح - بكسر الراء - وفي ما برح معنى النفي. قال مجد المحشي مولانا غف: الأظهر أن يقال: إذ معنى ما زال ثبت دائما؛ لأن ما زال لاستمرار ثبوت الخير للأسم، لكن الدليل حيثئذ غير مفيد للمدعى؛ لأن كون النفي إثباتا لا يفيد إلا كون ما زال بمعنى ثبت فقط لا بمعنى ثبت دائما. ثم قال مولانا المذكور، إلا أن يقال: معنى قوله: "لأن نفي النفي إثبات" هو أن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، ثم قال: ولكن في إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث، معناه أنه في حيز المنع. أقول: قال الشارح في بحث الحال: إن النفي مستمر بلا قاطع أي بلا قاطع النفي. فإذا كان كذلك ففي النفي يستلزم دوام الثبوت واستمراره.

قال مولانا عص: قوله: "ثبت بقيد الدوام" أي الإثبات يفيد الدوام، ويظهر ذلك من كتب اللغة، معناه أنه قال مجد المحشي: الأظهر أن يقال: إذ معنى ما زال ثبت دائما ليس على ما ينبغي، أقول: كونه مفهوما من كتب اللغة في حيز المنع، ثم قال مولانا عص: ولو سلم أن لا يكون الثبات مفيدا للدوام لكن ما زال ههنا بمعنى دائما، وذلك لأن معنى "زال" وقع زوال فعلى "ما زال" لم يقع زوال، فقولنا: "زوال" في قولنا: "لم يقع زوال" نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم، فيفيد أنه ثبت زيد دائما إلخ. وهذا كلام الفاضل المذكور لرد ما ذكره مولانا غف بقوله: "وفي إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث".

أقول: فيه بحث، أما أولا فإن العموم حاصل حيثئذ على وجه الكمال لحصوله من وجهين، أحدهما: العموم الحاصل من نفي النفي، والآخر: عموم النكرة التي في سياق النفي، وكون العموم مطلقا يستلزم الدوام في حيز المنع. وإن قلت: تكرار العموم يستلزم المبالغة فالسودام حاصل منها، قلت: فيه نظر أيضا. وأما ثانيا فإنا لا نسلم =

(١) الأظهر أن يقال: ثبت دائما، لكن الدليل لا يفيد إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، وفي إفادته بحث. (عبد العفور)

لأن نفي النفي إثبات،<sup>(١)</sup> فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة العلم<sup>(٢)</sup> فلا يستقيم،<sup>(٣)</sup> وقال الشارح الرضي: يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يتناقض، ويستثنى من جملتها العلم، أو يحتمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم، كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم،<sup>(٤)</sup> وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة، ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة، .....

= كون "زال" بمعنى وقع زوال فمعنى "ما زال" لم يقع زوال، بل معنى "زال" في ما زال زيد إلا عالما: أنه وقع زوال زيد، فمعنى ما زال فيه أنه لم يقع زوال زيد، فلا يكون زوال نكرة حيث قد يفيد العموم، على أن إفادة قرينة العموم أيضا مما لا طائل تحته كما عرفت.

ثم لك أن توجه المنع المذكور على التفريع، وهو قوله: "فيكون المعنى ثبت زيد دائما إلخ" أقول في دفع الشبهة بأن "ما زال" للاستمرار والدوام أي استمرار ثبوت خبرها لاستمرارها كما بين في قوله: "وغيره محذوف" أي ما زال زيد على جميع الصفات أي ثبت زيد على الصفات كلها إلا عالما، فإذا كان للاستمرار والدوام فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم، فقول: معنى "ما زال ثبت" يكون المراد منه الثبوت على سبيل الدوام، والدليل يكون مثبتا للمدعى؛ لأن المراد أن هذا نفي النفي إثبات؛ لما مر، لا نفي النفي مطلقا إثبات حتى كانت المقدمة ممنوعة.

**لأن نفي النفي إثبات:** أي مستلزم للإثبات؛ لأنه عينه؛ لأن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي، وتصور الإثبات لا يتوقف على تصور النفي، وإنما يكون عين الإثبات إذا كان تصور الإثبات موقوفا على تصور النفي، وليس كذلك، وقال مولانا عصفري: إن نفي النفي إثبات في العرف لا في اللغة.

(١) لأن "زال" وأحواله معناه النفي مثل: امتنع وعدم ومات وغيرها، ونفي النفي إثبات فثبت؛ لأن معنى ما مات زيد ثبت ووجد؛ لأنه إذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوحها إليه، وإذا لم يوجد فيه قيد توجه إلى أصل الفعل، نحو: ما ضرب زيد، ولما توجه النفي ههنا إلى النفي ونفاه بقي أصل الفعل، وهو الثبوت، فيكون معنى "ما دام" وأحواله ثبت ودام. (محرم)

(٢) وإنما كان هكذا؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم، كذا في "الرضي"، فيلزم ثبوت دوامه. (علوي)

(٣) المعنى لأن من جملة الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود، والنوم واليقظة، فلا يجتمعان. (علوي)

(٤) فإنه ليس له قابلية واستعداد أصلا. (علوي)

كما يقال مثلاً في قولك: "ضربني إلا زيد": المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك.

**وإذا تعذر البديل** من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** أي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه؛ عملاً بالمختار<sup>(١)</sup> على قدر الإمكان **مثل: ما جاءني من أحد إلا زيد، فـ"زيد" بدل مرفوع محمول على موضع "أحد"، لا مجرور محمول** فإنه مرفوع بالفاعلية ..... **على لفظه، ومثل: لا أحد فيها أي في الدار إلا عمرو فـ"عمرو" مرفوع** .....

**المراد كل من إلخ:** ويترجم له: **مر كس كمتور يود إزوي زون از آشتايان توزوند مرانكر زير مرانزو.**  
**وإذا تعذر إلخ:** أقول: لما كان الكلام في إعراب المستثنى بين أولاً إعرابه وجوباً، ثم بين إعرابه جوازاً، ثم إعرابه على حسب العوامل، فحينئذ لا يرد ما ذكره مولانا عص حيث قال: ولا يخفى أن هذه المسألة من ثمة اختيار البديل فيسعي أن لا يفصل بينه وبينها بحث الإعراب على حسب العوامل. ثم إنه إذا تعذر البديل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو: لا خمسة عشر درهما لك إلا درهم؛ فإن خمسة عشر له محل قريب وهو النصب، وبتمتع حمله عليه؛ لما ذكره في الكتاب، فيحمل على محله البعيد، وهو الرفع.  
**فعلى الموضع إلخ:** وفي كلام بعض الشارحين: "فيحمل على الموضع"، فأحر التعلق ههنا لإفادة الحصر أو تنبيهه على جواز تأخيرها، ولقائل أن يقول: تأخيرها لا يصح لإفادة الحصر؛ لأنه جاز النصب بالاستثناء أيضاً وإن كان البديل مختاراً، فيوافق حينئذ بما ذكره سابقاً بقوله: "ويجوز فيه النصب ويختار البديل إلخ"، والجواب أن المراد من الجواز في قوله: "ويجوز فيه إلخ" هو الجواز بلا ضعف، وههنا النصب ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بدل محمول على لفظ "أحد".  
**عملاً بالمختار:** وقد سبق أنه يجوز النصب ويختار البديل في المستثنى، ولا يتعذر الإبدال. بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل عملاً بالمختار بقدر الإمكان. **على موضع أحد:** فإنه مرفوع بالفاعلية عملاً.  
**فعمرو مرفوع إلخ:** لأنه مبتدأ تخصص بالعموم، قيل: يجوز أن يكون عمرو مرفوع بأنه كان بدلاً من الضمير المستكن في الظرف أي الضمير في قوله: "فيها"؛ فإنه فاعل له راجع إلى "أحد"، والقول بأنه حاز أن يكون منصوباً على الاستثناء ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بدل محمول على لفظ "أحد".

(١) دفع دخل مقدر تقريره: أنه كما يختار البديل في المستثنى حال كونه واقعاً في محل يكون متأخراً عن "إلا" يجوز فيه النصب أيضاً على الاستثناء، فينبغي أن يحمل على الاستثناء حيث تعذر البديل، فأجاب الشارح بقوله: "عملاً بالمختار على قدر الإمكان" توضيحه أنه لا يتعذر الإبدال. بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل فيحمل عليه عملاً بالمختار بقدر الإمكان. (بحادم أحمد)

محمول على محل "أحد" لا على لفظه، ومثل: ما زيد<sup>(١)</sup> شيئاً إلا شيء لا يعبأ به أي لا يعتد به ف"شيء" مرفوع محمول على محل "شيئاً"،<sup>(٢)</sup> لا منصوب محمول على لفظه، وقوله: "لا يعبأ به" ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى، قيل:<sup>(٣)</sup> إنما وصفه به؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشئية أولاً وخص المستثنى بها لا يزيد عليه صفة غير الشئية لكان أدق والطف، وإنما تعذر البديل على اللفظ في الصورة الأولى؛ لأن "من" الاستغراقية لا تتراد اتفاقاً بعد الإثبات أي بعد ما صار الكلام مثبتاً؛ لانتقاض النفي بـ"إلا"؛ لأنها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض، فلو أبدل على اللفظ وقيل: ما جاءني من أحد إلا زيد بالجر.....

**على محل شيئاً:** لانه مرفوع على أنه خبر المبتدأ. ولا يخفى أنه إلخ: وهو اعتراض على قوله: إنما وصفه به، وقيل: لو لم يوصف بقوله: "لا يعبأ به" يصح أيضاً؛ لأن التنوين في شيء الثاني جاز أن يكون للتحقير أي شيء حقير؛ فإن تنوين التنكير للتحقير، وقيل: إنما وصفه به؛ لئلا يتوهم استثناء الشيء عن نفسه وعلى هذا يندفع قوله: ولا يخفى إلخ كما لا يخفى.

**لكان أدق والطف:** أما الأول فلزيادة التوجه والتأمل في إدراكه، وأما الثاني فلعدم الاحتياج إلى قوله: لا يعبأ به. **لانتقاض النفي:** وقيل: لو زيد "من" الاستغراقية فيه يلزم زيادتها في الشخص، وهو غير جائز؛ فإنها لا تدخل إلا على الكلي، وإنما قيد كلمة "من" بالاستغراقية؛ لأن الأخفش جوز دخول "من" الزائدة في الموجب كقولنا: وقد كان من مطر. **لأنها لتأكيد النفي:** أي نفي مجرورها، سواء باشرت له أو لا، نحو: ما جاءني من رجل وامرأة.

(١) بالفارسية: نيت زيد شيء مكره كاعتبار كرهه كرهه يوس. (بقا)

(٢) لأنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ.

(٣) يعني لو لم يوصف يلزم استثناء شيء من نفسه فإما أن يراد لزوم ذلك في الواقع أو بآدئ الرأي فينبغي أن يراعى ما فيه الدقة والطلاقة، وبهذا اندفع ما قيل: لو قال: يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله: "ولا يخفى". (جمال)

لكان في قوة قولنا: جاءني من زيد، فلزم زيادة "من" في الإثبات وذلك غير جائز، وفي صورتين الأخيرتين؛ لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ، وقيل: لا أحد فيها إلا عمرا بالنصب؛ لأن فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية؛ لأنها حصلت بكلمة "لا" فهي كالنصب الحاصل بالعامل، فلا بد حينئذ من تقدير "لا" حقيقة أو حكماً؛ لتعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله: "ما زيد شيئاً إلا شيء" لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير "ما" كذلك؛ لتعمل فيه.

**"وما ولا" لا تقدّران** لا حقيقة إذا لم يكن البديل إلا بتكرير العامل، ولا حكماً إذا اكتفي بدخوله على المبدل منه، واعتبر سرية حكمه إليه؛ فإنه في قوة التقدير، حال كونها **عاملتين** في المستثنى المحمول على البديل .....

**إلا عمرا بالنصب:** لا يقال: معناه تقدير البديل لا يجوز النصب فيه؛ لأن إعراب البديل يكون مثل إعراب المبدل منه مع أن إعراب البديل هو النصب، وإعراب المبدل منه الفتح؛ لأننا نقول: إعرابه يكون مثل إعراب المبدل منه أو في حكم إعرابه وههنا كذلك؛ لأن إعرابهما معا نسب العامل، ولهذا قال: "لأن فتحته شبيهة إلخ".  
**كذلك:** أي حقيقة أو حكماً، والأول على مذهب من قال: إن البديل بتكرير العامل حقيقة فقولنا: "سلب زيد ثوبه" في التقدير: سلب زيد سلب ثوبه، والثاني على مذهب من قال: إن العامل في المبدل منه هو العامل في البديل، وأشار إليه بقوله: حقيقة إذا لم يكن البديل إلخ. **وما ولا لا تقدّران إلخ:** وذهب بعضهم إلى أن العامل في المعطوف والمبدل مقدر، وفي سائر التوابع يكون العامل في المتبوع واعتبر سرية حكم المتبوع فيه وبعضهم إلى أن البديل والمعطوف كسائر التوابع فأشار الشارح إلى المذهبين.

**ولا حكماً إذا اكتفي إلخ:** أي تقدير الحكمي إذا اكتفي إلخ، وكذلك قوله: "إذا لم يكن البديل إلا إلخ" أي تقدير الحقيقي إذا لم يكن البديل إلخ. **حال كونهما عاملتين:** فهو حال عن الضمير المستكن في قوله: "يقدران"؛ فإنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "يقدران"، ويحتمل أن يكون قوله: "عاملتين" تمييزاً، ويحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً لقوله: "يقدران" بتضمين معنى الجعل، أي "ما ولا" لا تجعلان عاملتين.

**بعده** أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتاً؛ لانتقاض النفي بـ"إلا"؛ **لأنها** أي "ما ولا" **عملنا للنفي**، وقد انتقض النفي بـ"إلا"،<sup>(١)</sup> وحيث تعذر في هاتين صورتين البديل على اللفظ حمل على المحل، فـ"عمرو" مرفوع على أنه<sup>(٢)</sup> محمول على محل "أحد"، وهو الرفع بالابتداء، و"شيء" مرفوع على أنه محمول على محل "شيئاً"، <sup>فتح الدال</sup> وهو الرفع بالخبرية.

فإن قلت: لـ "أحد" في هذا المثال محلان من الإعراب: محل قريب وهو نصبه بكلمة <sup>لفظ أحد</sup> "لا"، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؟ قلت: لأن محله القريب إنما هو لعمل "لا" فيه بمعنى النفي، وقد انتقض بـ"إلا"، بخلاف محله البعيد؛ فإنه لا دخل لعمل "لا" فيه، **بخلاف ليس زيد شيئاً إلا شيئاً** مع أنه انتقض النفي فيه أيضاً بـ"إلا"؛ **لأنها** أي ليس **عملت للفعلية لا للنفي**<sup>(٣)</sup>.....

**بعده**: وفي بعض النسخ: بعدهما، أي بعد إلا. **لأنهما عملنا للنفي**: يعني أن النفي علة لحملهما على "ليس وإن" أي حمل "ما" على ليس، وحمل "لا" على "إن"؛ فإن "ما" مشابة بـ"ليس"، و"لا" للجنس مشابة لـ"إن"، فإذا كان النفي علة لحملهما على "ليس" و"إن" في العمل أو جزءاً للعلة، فعلى كلا التقديرين يلزم من انقضاء النفي انقضاء عملهما؛ لأن انقضاء العلة مطلقاً سواء كانت تامة أو ناقصة يستلزم انقضاء المعلول، ثم إن حمل "لا" على "إن" لأجل أن "لا" للمبالغة في النفي؛ لكونها لنفي الجنس كما أن "إن" للمبالغة في الإثبات فيكون من قبيل حمل النقيض على النقيض.

- (١) يعني أن عملهما بعد "إلا" يقتضي بناء على نفيهما و"إلا" يقتضي انتقاض النفي فبإلزام التناقض، فقد رأيت يعني قول المصنف ممن جعل ذلك وجهاً آخر سوى ما قال المصنف وهو غير مرضي. (عصمت)
- (٢) التواسخ إذا دخلت على المنبأ والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى تقدير عملهما إذا كان العامل حرفاً؛ لضيقه، ثم إذا كان العامل حرفاً لا يعبر معنى جاز اعتبار ذلك المقدّر بلا ضرورة نحو: إن زيدا قائم وعمرو، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر إلا إذا كان اضطر إليه كما فيما نحن فيه. (عبد الغفور)
- (٣) لأنهما فعل ماضٍ متصرف ببعض تصاريقه على وزن "علم" لكن استكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس، ومعناها النفي وضعا مثل: زال وامتنع، وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الأفعال المتعدية فبانقضاء النفي - ليس سببا لعملها - لا ينتقض الفعلية، فتعمل بعد انتقاضه أيضاً كما كانت تعمل قبله. (محرم)



فلا أثر لنتقض معنى النفي في عملها لبقاء الأمر العاملة هي أي ليس لأجله أي لأجل ذلك الأمر، وهو الفعلية ومن ثم أي ومن أجل أن عمل ليس للفعلية<sup>(١)</sup> لا للنفي، وعمل "ما" و"لا" بالعكس **جاز ليس زيد إلا قائما بإعمال "ليس" في قائما، وإن** انتقض نفيها بـ"إلا"؛ لبقاء فعليتها، **وامتنع ما زيد إلا قائما بإعمال "ما" في قائما؛ لأن** عملها فيه إنما هو للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا".

والمستثنى **مخفوض** أي مجرور **بعد غير<sup>(٢)</sup> وسوى** مع كسر السين<sup>(٣)</sup> أو ضمها مع القصر، **وسواء** بفتح السين أو كسرها مع المد؛ لكونه مضافا إليه، **وبعد حاشا في الأكثر لكونها حرف جر<sup>(٤)</sup>** في أكثر استعمالهم، .....

**وهو الفعلية:** لأن معنى "ليس" في الأصل "ما كان" بدليل لحوق علامات الأفعال عليه نحو: ليست ولمست، ثم صلب الدلالة على الزمان الماضي، فحكمه حكم "ما كان"، وإن لم يبق فيه معنى الكون، وهو قد ينتقض نفيه ويبقى عمله نحو: ما كان زيد إلا قائما؛ لبقاء معنى الكون بعد "إلا". **بفتح السين إلخ:** قيل: الكسر في "سوى" مع القصر، والفتح في "سواء" بالمد مشهورتان.

**لكونه مضافا إليه:** علة لكون المستثنى مجرورا بعدها. **وبعد حاشا إلخ:** لا يقال: إيراد "بعد" مستدرك، بل يسعي تركه لطلب الاختصار في المتن؛ لأننا نقول: إيراده تنبيه على أن قوله: في الأكثر متعلق بقوله: "حاشا" فقط دون غير وسواء وسوى. **لكونها حرف جر:** وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء المنقول: اللهم اغفر لي واسمع دعائي حاشا الشيطان، والدليل على حرفيتها دخول باء المنكلم بدون نون الوقاية مثل: حاشاي؛ لأنه إذا لم يكن حرفا =

(١) لأن "ليس" من الأفعال الناقصة يقتضي الاسم المرفوع والخبر المنصوب.

(٢) منصرف؛ لكونه مؤولا باللفظ، وغير منصرف؛ لكونه مؤولا باللفظة أو الكلمة للعلمية والتأنيث.

(٣) قال الشيخ الرضي: الكسر مع القصر مشهور، وأما الضم معه فغير مشهور. (جمال)

(٤) إليه ذهب سيويه، والدليل على حرفيتها "حاشاي" من غير نون الوقاية، وامتناع وقوعها صلة بالمصدرية

مطرده، ودخول "ما" عليه إذا نصب الاسم بعدها شاذ عنده. (عبد الغفور)

وأجاز<sup>(١)</sup> بعضهم النصب بها، على أنها فعل متعدٍ فاعله مضمَر، ومعناها تبرية المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه، نحو: ضرب القوم عمرا حاشا زيدا أي برّاه الله عن ضرب عمرو،

= فيكون فعلا، لأنه لم يقل أحد بكونها اسما، وقال في المبنيات: إن ياء المتكلم إذا لحقت آخر الفعل تدخل نون الوقاية عليه لتقي آخر الفعل عن الكسر الذي هو أخت الجر مثل: جاعني وضربني، فلو كان "حاشا" فعلا فلا بد من النون عند حقوق ياء المتكلم، وليس كذلك، ولقائل أن يقول: إن آخر "حاشا" يأمن من الكسر بسبب الألف فجاز دخول ياء المتكلم عليها؛ لأن إلحاق النون ليس إلا ليأمن آخره عن الكسر، وهذا الأيمن حاصل بالألف، إلا أن يقال: الحكم جار في جميع الأفعال مطلقا لأطراد الباب.

**تبرية المستثنى:** بفتح التاء وسكون الباء بنقطة التحتانية. بمعنى يرى شدة ويكث شدة، وفي بعض النسخ: "تنزيه" بالنون والياء، أي تنزيه المستثنى عما نسبت إليه، وهو الفعل. واعلم أن "حاشا" إذا استعمل في الاستثناء وغيره فمعناه التنزيه أي تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكره. **أي برّاه الله إلخ:** والضمير في "حاشا" راجع إلى الله تعالى، وهو فاعل، وبمجموع الفعل مع الفاعل حال، وصاحب الحال هو زيد، وإضافة الضرب إلى عمرو من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، أي عن ضرب زيد عمرا، ويترجم: **تردّد قوم عمرو** رادحاً تكيّ برى **رؤايد الله تعالى زيد** **الزردون** زيد عمرو، يعني زيد الذي من جملة القوم لم يضرب عمرو، قيل: لإرجاع الضمير في "حاشا" إلى مصدر الفعل المذكور أظهر، أي برئ الضرب عنه نفسه أي نفس الضرب، أي لم يقع الضرب منه، وقد جعل الله فاعلا له، ولم يجعل المتكلم فاعلا أي برئ المتكلم عن ضرب عمرو.

إن قلت: إنما لم يجعل فاعله المتكلم؛ لأن "برئ" صيغة الغائب فيجب أن يكون فاعله أيضا غائبا قلت: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون برئ مثل "ليس ولا يكون"، فإنه شاع بينهم إيرادها مفردا حالة الاستثناء وإن كان الاستثناء من الجماعة المحصورة، فجاز أن يكون في صيغة "برئ" أيضا كذلك بأن شاع إيراد بصيغة الماضي، وإن كان المقصود هو المتكلم، وفيه أي في قول القائل نظر لا يخفى.

وذلك لأن "ليس ولا يكون" وإن كانا مفردين لكن الضمير فيهما راجع إلى بعض من الجماعة أو إلى الجائي منهم كما سبق تفصيله، لا يقال: لا يجوز إرجاع الضمير في "حاشا" إلى الله تعالى؛ لأنه لم يسبق مع أن =

(١) بدليل حاشيت زيدا وأحاشيه، قيل: يحتمل أن يكون معنى قلت: حاشا، نحو: لاليت أي قلت: لا لا، ولوليت أي قلت: لولا، وعند المبرد أنه تارة حرف وتارة فعل، وإذا وليته اللام تعين فعليته، قال الشيخ الرضي: الأولى أنه مع اللام اسم نجيه منونا نحو: "حاشا لله" في بعض القراءة، وإنه بمعنى تنزيهه لله، فيجوز على هذا أن تركيب كون "حاشا" في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها، وأما حذف التنوين في "حاشا لك" لاستكراههم التنوين في ما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة. (عبد العفور)

**وإعراب غير فيه أي في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ بإعراب موصوفه كإعراب**

**المستثنى بـ"إلا" على التفصيل المذكور فيما سبق، فكأنه لما انجر به<sup>(١)</sup> المستثنى للإضافة**

أي يعبر

= المرجع إليه ضمير العائب لا بد أن يكون مذكورا؛ لأننا نقول: إن الله تعالى معلوم قطعاً فكأنه سبق، ثم لا يقال: إذا كان ضمير العائب إلى الله تعالى فلا بد أن يكون غالباً فكيف يحكم بكونه تعالى غائباً؛ لأننا نقول: الضمير راجع إلى لفظ الله، وهو غائب؛ لأن الأسماء الظاهرة كلها غائبة.

**وإعراب غير:** وإنما لم يبين "غير" مع أنه معنى الحرف؛ للإضافة المانعة من البناء، أو لأن الحرفية عارضة له، وإنما لم يقل: إعراب "غير" وحاشا وليس ولا يكون" وغيرها مما سبق؛ لأن بعضها فعل، وبعضها حرف، والإعراب فيهما بخلاف "غير" فإنه اسم؛ فلذا خصه بالذكر، والمراد الإعراب بسبب العامل، فلا يرد النقص على المضارع؛ لأنه معرب. **على التفصيل إلخ:** من وجوب النصب في المستثنى الموجب والمنقطع، وجوازه مع اختيار البديل في غير الموجب التام والإعراب على حسب العوامل في الناقص، نحو: جاءني القوم غير زيد، وما جاءني غير زيد أحد، وما جاءني القوم غير حمار بالنصب، وما جاءني أحد غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء، وما جاءني غير زيد على التفريع.

**فكأنه لما انجر به إلخ:** وإنما قال بطريق الظن؛ لأنه غير حازم به بل هو ظان فيه، قال محمد المحشي مولانا عبد: إذا انتقل إعرابه إلى "غير" فالأحسن أن يقول: إعرابه إعراب المستثنى بـ"إلا" بدون الكاف؛ فإن إعرابه حينئذ عين إعرابه، وقال مولانا عصفري رده بأن إعراب "غير" فيه عين إعراب المستثنى بـ"غير" لا عين إعراب المستثنى بـ"إلا" بل إعرابه كإعراب المستثنى بـ"إلا"، وإنما يرد الاعتراض لو قال المصنف: وإعراب "غير" فيه كإعراب المستثنى بـ"غير"، أقول: إعراب "غير" لبس عين إعراب المستثنى بـ"غير"؛ لأن إعراب المستثنى مجرور ولا يكون إعرابه عينه فأقول: الجواب عن الشبهة المذكورة بأن إعرابه ليس عين إعراب المستثنى بـ"إلا" شحوا بل عيه نوعاً، فيصح قوله: كإعراب المستثنى بـ"إلا" بإيراد الكاف. =

(١) كأنه جواب عما قيل: إن "غير" قائم مقام "إلا" وعنايه، فيكون واسطة لإعراب المستثنى كـ"إلا" فاستحق أن يجري الإعراب على المستثنى فلم أحرى على غير، وحاصل الجواب: أن المستثنى لما اشتعل بالحر لإضافة "غير" إليه أحرى إعرابه على غير؛ لكونه فارغاً كما أحرى إعراب الجزء الأخير على الأول في عبد الله، فالإعراب الذي بـ"غير" عارية له، وهو لما بعده على الحقيقة، قال الشيخ الرضي: والدليل على أن الحركة لما بعد "غير" حقيقة حواز العطف على محل ما بعد غير نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفاً على محل زيد؛ لأن المعنى ما جاءني إلا زيد وأني بكلمة "كان"؛ لأن الانتقال ليس على الحقيقة، إذ الإعراب أحرى على "غير" ابتداءً، لا أنه كان على المستثنى أولاً ثم نقل إليه. (جمال)

انتقل إعرابه إليه، **وغير** أي كلمة غير في الأصل **صفة**؛ لدالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول: جاءني رجل غير زيد، واستعملها على هذا الوجه كثير في كلام العرب، لكنها **حملت على "إلا"** واستعملت مثلها في **الاستثناء** على خلاف الأصل، وذلك **لاشترك كل منهما** .....  
أي كلمة غير أي الحمل

= ثم أقول في معنى كلام المصنف: إن إعراب "غير" كإعراب المستثنى بـ "إلا" أي كإعراب الاسم الذي استثنى بـ "إلا" لاحتياج "غير" إعراب هذا الاسم واستعاء ما بعد "غير" عن إعرابه؛ لأن "غير" لما كان بمعنى "إلا" كان ما بعده مستثنى فيستحق إعراب المستثنى، ولكن للمستثنى إعراب آخر لأجل الإضافة، ولا وجه أن يكون إعراب "غير" بإعراب الإضافة فيعطى ما بعد "غير" بما فضل عن حاجته إليه بقربنة احتياجه إليه أي إلى ما فضل عن حاجته، فقول الشارح: انتقل إعرابه إليه بهذا المعنى، فحيث ما ذكره مجد المحشي على المصنف بقوله: لما كان إعرابه بعينه إعراب المستثنى بـ "إلا" كان الأحسن أن يقول: وإعراب "غير" إعراب المستثنى بـ "إلا" كلام حسن، وما ذكره مولانا عص كلام ظاهري خال عن الحقيقة كما لا يخفى على المتأمل، ثم ما ذكر من معنى الكلام هو قريب بما ذكرنا من أن الإعراب كإعرابه نوعاً لا شخصاً؛ لأن مآل معناه أن إعرابه في الانتصاب لا غير.

**وغير أي كلمة إلخ:** وقوله: "غير" بالتأنيب مبتدأ، و"صفة" خبره، وقوله: "حملت على إلا في الاستثناء" خبر بعد خبر أو صفة، والضمير للصفة أو لـ "غير" بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه، فالمبتدأ هو كلمة حقيقة تخصصت بالصفة. **صفة لدالتها إلخ:** فيكون المراد من الصفة هو الاسم الصفة بمعنى ما يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، فنكون مقابلة للاسم الذي هو قسم من الاسم المقابل للفعل والحرف.

**معنى المغايرة بها:** وأعلم أن كلمة "غير" تدل على مغايرة ما قبلها أي موصوفها لما بعدها، سواء كانت تلك المغايرة بحسب الذات أو بحسب الوصف بأن كانا متغايرين ذاتاً أو متغايرين وصفاً، وقيل: دلالة كلمة "غير" على المغايرة بحسب الوصف مجاز. **فالأصل فيها إلخ:** أي المناسب أن تقع كلمة "غير" صفة في التركيب؛ ليوافق أصلها. **جاءني رجل إلخ:** فإن موصوفها نكرة لا يزول الإيهام عنها بإضافتها إلى المعرفة.

**وذلك لاشترك إلخ:** أي ارتكاب خلاف الأصل بسبب المناسبة بينهما، وهي الاشتراك في المغايرة؛ لأن كل واحد منهما يدل على معايرة ما قبله لما بعده؛ فإن "غير" يدل على مغايرة مجرورها موصوفها ذاتاً أو وصفاً، و"إلا" يدل على معايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم، فحاز استعمال كل واحد منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة، فيكون ذلك الاستعمال في غير الموضوع له بسبب المشابهة بين المعنى الموضوع له وبين المعنى المجازي، وهو المسمى بالاستعارة.

في مغايرة ما بعده لما قبله **كما حلت "إلا" عليها أي على كلمة "غير" في الصفة** لكن لا تحمل "إلا" عليها في الصفة غالبا إلا إذا كانت أي "إلا" تابعة لجمع أي واقعة بعد متعدد<sup>(١)</sup> فوجب أن يكون موصوفها مذكورا،<sup>(٢)</sup> لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في "غير" مثل: جاءني غير زيد، وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة<sup>(٣)</sup>، .....

**كما حلت إلا:** بسبب المناسبة المذكورة عليها في الصفة؛ فإن كلمة "إلا" في الأصل للاستثناء لا للصفة؛ لكونها حرفا، وأصل الحرف أن لا يكون صفة.

**لكن لا تحمل إلا إلخ:** أي حمل "إلا" على كلمة "غير" في الصفة في أغلب المواد مشروط بأن يكون "إلا" تابعة إلخ، فقلوه: "غالبا" لدفع ما في عبارة المصنف حيث يصح أن يحمل "إلا" على كلمة "غير" في بعض المواد بدون كونها مشروطة بهذا الشرط، مع أن عبارته يفيد الكلية كما في قولنا: لا إله إلا الله؛ فإن الشرط منتف فيه؛ فإن إله ليس يجمع لا لفظا ولا تقديرا. أي **واقعة إلخ:** أراد من التابع البعدية، وقوله: "واقعة" عامل الظرف المأخوذ من التابع، وأراد من الجمع معناه اللعوي، وهو التعدد.

**فوجب أن يكون إلخ:** والتفريع نظري، وهو يتم بضم شيء، وهو أن استعمال "إلا" في معنى الصفة بخلاف الأصل، فعند اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى في "إلا"، فوجب أن يكون موصوفها مذكورا؛ ليظهر هذا المعنى، لا مقدرا بخلاف "غير"؛ فإنها في الأصل للصفة، فحاز أن يكون موصوفها مقدرا، قال بعض المحشين من أن هذا لا يتصرع على ما قبله؛ لأن كون الشيء بعد متعدد لا يقتضي أن يكون موصوفه مذكورا، ثم الجواب عنه بأن الغاء للتعقيب، فالعنى وإذا عرفت هذا فوجب أن يكون موصوفها إلخ، ليس بشيء؛ فإن كون الغاء للتعقيب مما لا يقبله العقل السليم، وأيضا كونها للتعقيب لا يستدعي تقدير قوله: "إذا عرفت هذا"، وإبراده ينشئ على أنها في جواب الشرط المقدر.

(١) يعني أن المراد بالجمع ما يدل على الجمعية سواء كان جمعا كالرجال أو لا كالقوم والرهط. (عل)

(٢) إما اشترط ذلك؛ ليكون أظهر في كونها صفة. (عبد الغفور)

(٣) يعني إنما يشترط هذا الشرط؛ لأجل توافق حالها، وإلا فلا دخل له في الحمل وتعذر الاستثناء. (عل)

حائلاً أداة استثناء؛ إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد، فلا تقول في حال  
الصفة: جاءني رجل إلا زيد، والمتعدد أعم من أي يكون جمعا لفظا كرجال أو تقديرا  
كقوم ورهط، وأن يكون مثني، فدخل فيه نحو: ما جاءني رجلان إلا زيد، منكر أي  
منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد أو الاستغراق فيعلم تناول قطعا على  
تقدير الاستغراق، وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة

**فلا تقول في الصفة إلخ:** لعدم التعدد في أمر، ولا يكون للاستثناء أيضا؛ لوجوب التعدد فيه أيضا، فلا يصح  
هذا التركيب. **فدخل فيه إلخ:** أي في التعدد ما جاءني رجلان إلا زيد، وهذا الاستثناء منقطع؛ لأن الموصوف  
- وهو المحكوم عليه - اثنان من أفراد الإنسان، وليس زيد كذلك، وإنما يكون متصلا إذا قيل: جاءني رجلان إلا  
زيد؛ لأنه حينئذ يكون "إلا" للصفة. **أي منكر:** فسر المنكور بالمنكر إشارة إلى أن مجيء نكر - بالتشديد -  
معلوم كما قال المصنف: "وإذا نكر صرف" وأما مجيء اسم المفعول - بالتخفيف - كمنكور غير معلوم.  
**لا يعرف إلخ:** أقول الغرض التخصيص باللام مثلا لا المخصوص، والحاصل أنه لما فسره بقوله: "أي منكر" علم أن  
المراد بالمنكر ما ليس معرفة، فإذا لم يكن معرفة فلم يكن معرfa باللام أيضا، فعدم كونه معرfa باللام يحتاج إلى البيان  
لخفائه، بخلاف ما لم يكن معرfa باللام من المعارف؛ فإنه لا خفاء فيه، مع أن كونه معرfa باللام أكثر استعمالا من  
المعارف التي يغير اللام كما لا يخفى.

فلا يرد ما قال مولانا عص من أن كلامه يشعر بأن المنكر احتراز عن المعرف باللام، ولا وجه لتخصيص الاحتراز به؛  
إذ هو احتراز عن كل معرف سواء كان ذلك المتعدد معرfa باللام أو كان مضافا بأن كان تعريفه بالإضافة مثل:  
جاءني إخوة زيد إلا عمرا؛ فإن الإخوة معرفة بإضافته إلى زيد؛ فإنه لا يصح فيه الحمل على الصفة، فلا يتعذر فيه  
الاستثناء، أو كان من أسماء الإشارة مثل: جاءني هؤلاء إلا زيدا، فإن اسم الإشارة من المعارف فلا يتعذر فيه  
الاستثناء، أو كان اسما موصولا نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (العصر: ٣، ٢) وقيل: قيد المنكور؛  
لأجل أن "إلا" بمعنى "غير"، والموصوف فيه لا يكون إلا نكرة، وكذلك ما هو بمعناه.

**يراد به إلخ:** أي العهد الخارجي لا الذهني؛ لأنه في حكم النكرة، ولا يراد به الجنس أيضا؛ لأنه أمر واحد  
كطبيعة شيء فلا تعدد في الجنس أصلا، فيكون منحصر فيها. **وعلى تقدير إلخ:** أي يعلم تناول قطعا على  
تقدير أن يشار إلخ.

يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، أو عدمُ التناول قطعاً على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع، غير محصور، والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: له علي عشرة دراهم أو عشرون، .....

**أو عدم التناول:** أي يعلم عدم التناول على تقدير أن يشار به إلخ. **والمحصور إلخ:** ولما يعرف المحصور من معرفة غير المحصور فلذا تعرض إلى بيان المحصور فقال: "المحصور نوعان إلخ". **إما الجنس إلخ:** فإن النكرة الواقعة في سياق النفي جنس مستغرق.

**ما جاءني إلخ:** إن قلت: الكلام في الجمع المنكور الغير المحصور، والرحل ليس بجمع، قلت: الرجل جمع بالمعنى المذكور، وهو المتعدد، فهو وإن لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع معنى؛ لأنه نكرة واقعة في سياق النفي ففيها تعدد قطعاً، وإليه يشعر فيما بعد قوله: "كل رجل إلا زيدا حاءني"؛ لأنه جعل المفرد الاستغرافي جمعا، واستغراقيته مقارنة للفظ "كل"، وإنما جعل الشارح القوم والرهط من الخموع التقديري فيما سبق أنفاً، والظاهر أنهما كرجل جمع معنى، فالأحسن أن يعمم التعدد بالجمع حقيقة ومعنى، لا بالجمع لفظاً وتقديراً، إلا أن يقال: إنما جاء بالجمع لفظاً لما سبق في عشرين في قوله: "علي عشرة دراهم أو عشرون" من أنه جمع لفظاً وصورة، ثم المقابل بقوله: "لفظاً" ليس إلا تقديراً، وإطلاق الجمع التقديري على الجمع معنى غير بعيد، ولقائل أن يقول: لو قال: "المتعدد أعم من أن يكون جمعا صورة أو معنى" لينم أيضاً.

**وإما بعض منه:** أي من الجنس المستغرق، وهو ظاهر، والتفصيل معلوم العدد مجرد صحة معنى الكلام.

**له علي عشرة إلخ:** لو قال: "له علي عشرة أو عشرون" بدون ذكر الدرهم أيضاً يصح؛ لأن المحصور حينئذ أيضاً بعض منه معلوم العدد، وإن لم يكن معدوده معلوماً، وإنما مثل بمثالين؛ ليوافق بما سبق من المثالين، وهما: ما جاءني رجل أو رجال، ولقائل أن يقول: لإيراد المثالين فيما سبق فائدة حليّة؛ لأن أحدهما جمع صورة ومعنى، والآخر مفرد صورة ولكنه جمع معنى كقوم ورهط، مع أن "عشرة وعشرون" ليسا كذلك، إلا أن يقال: كما يكون لإيراد المثالين السابقين فائدة، مثلها يكون فيهما أيضاً؛ لأن "عشرة" مفرد صورة وجمع معنى، و"عشرون" جمع صورة ومعنى، أما معنى فظاهراً؛ لأنه متعدد، وأما لفظاً وصورة فلوجود الواو والنون في آخره، وهو جمع حكماً؛ لأنه ملحق به وإن لم يكن جمعا حقيقة؛ لعدم الجمع الحقيقي في الأعداد.

وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد "إلا" فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: كل رجل إلا زيدا جاعني، وله علي عشرة إلا درهما، وإنما يصر عند وجود هذه الشرائط إلى حمل "إلا" على غير **لتعذر الاستثناء**.....  
أي يذهب

**إن كان محصوراً إلخ:** ب. جملة أي في بعض أفراد الاستثناء، وهو المتصل لا مطلقاً، وذلك لأن المقصود ههنا مجرد نفي تعذر الاستثناء، وبيان أن الاستثناء فيه محال على تقدير كونه محصوراً، وهذا القدر كاف لذلك، أقول: إذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن هذه المقدمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون المتعدد محصوراً على أحد الوجهين ولم يكن المستثنى داخلاً فيه نحو: له علي عشرة دراهم إلا حماراً، ونحو: جاعني رجال إلا حماراً، ولا ترد الشبهة أيضاً بوجه آخر بأن المتعدد إذا كان محصوراً بأن يراد من الجلس بعض منه معلوم العدد فحينئذ إذا أريد به جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، وإذا أريد به جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع.

**كل رجل إلخ:** وقد عرفت أن "رجل" جمع معني؛ فإنه مفرد استغراقي بسبب مقارنته بلفظ "كل"، وإنما أحر الفعل ههنا إشارة إلى أن فيه كما يصح حمل "إلا" على الاستثناء بصح حملها على الصفة أيضاً، أي كل رجل هو غير زيد جاعني، ولو قيل: كل رجل جاعني إلا زيدا، فلا يظهر كونه صفة؛ لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف، ولو قيل: جاعني كل رجل إلخ فكونه صفة حينئذ لا يخلو عن خفاء، والظاهر هو الاستثناء حينئذ بخلاف تأخير الفعل.

**لتعذر الاستثناء:** ولما كان في هذا المقام صعوبة فأردت أن أورد قبل الشروع في كلامه - قدس سره - مقدمة لتوضيح كلامه، فأقول: أما تعذر الاستثناء فلأن الجرم بالدخول لازم في المستثنى المتصل، والجزم بعدمه في المنقطع، ولا جزم لنا ههنا لا بالدخول ولا بعلومه فتعذر، وينوجه إليه حينئذ أن ضابطة التعذر متقضة طرداً وعكساً، أما طرداً - وهو التلازم في الثبوت - فلأنه إنما يكون مطرداً إذا تعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط مطلقاً من غير اختصاصها بمادة من المواد، مع أنه ليس كذلك كما في "جاعني رجال إلا واحداً وإلا رجلاً وإلا حماراً"؛ فإن "واحداً" و"رجلاً" داخلاً في الرجال يقيّن فيكون منصلاً، والحمار خارج عنه يقيّن فيكون منقطعاً، وأما الانعكاس - وهو التلازم في الانتفاء - فلأنه إنما يكون منعكساً إذا لم يتعذر الاستثناء في المحصور مطلقاً، وليس كذلك كما في "جاعني مائة رجل إلا زيدا" فإن الاستثناء فيه منعذر. أما المتصل فلعدم دخوله في المائة بيقين، ولا بد ذلك في المتصل، وأما المنقطع فلعدم الجزم بخروجه منها، ولا بد لذلك فيه.

فكان الأولى على المصنف أن يقول: إلا إذا كانت تابعة لجمع غير معلوم تناوّل المستثنى ولا عدم تناوّل؛ فإنه حينئذ يتعذر الاستثناء مطلقاً لما عرفت من أنه لا بد أن يكون التناول في المتصل بيقين وعدم التناول في المنقطع =



عند وجودها فيضطر إلى حملها على "غير"، وإنما قلنا في صدر هذا الكلام: <sup>(١)</sup> "إن إلا لا تحمل على الصفة غالبا" فقيدناه بقولنا: "غالبا"؛ لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو: جاءني مائة رجل إلا زيد،.....

= ييقن، ولهذا تكلف بعض الشارحين وأراد بقوله: "غير محصور" غير معلوم؛ لأن الأغلب في المحصور أن يكون معلوما إلا نادرا يعبر عن غير المعلوم بغير المحصور؛ للملازمة بينهما غالبا، فإذا عرفت هذه المقدمة فقوله: "لتعذر الاستثناء" معنى أنه لتعذره غالبا؛ لئلا يرد ما ذكرنا من عدم طردها وعكسها كما أفاده - قدس سره - بقوله: "وإنما قلنا غالبا إلخ".

**عند وجودها:** أي وجود الشرائط المذكورة كلها فيه، إن الظاهر من كلامه - قدس سره - أنه يتعذر الاستثناء عند كل واحد من الشرائط المذكورة فردا فردا، مع أن عند وجود شرط الجمعية لا يتعذر الاستثناء بل الجمعية يلائم الاستثناء كما نبه به الشارح سابقا، وكذلك التابعة أي كون المستثنى بعد المستثنى منه أيضا يلائم، وكذا قيد النكارة وإن لم يلائم الاستثناء ولكن لا فيه أيضا بالجملة يتعذر الاستثناء عند وجود الشرط الأخير، وهو "غير محصور" كما ذكره، والجواب عنه من عبارة المصنف ظاهر بأن قوله: "لتعذر الاستثناء" علة بالنسبة إلى الشرط الأخير فقط بأنه يكون قيد الحكم، ومثل ذلك كثير في كلامهم، ولا يجدي ذلك نفعا عن عبارة الشارح حيث قال: "عند وجود جميع الشرائط" فالجواب عنه حيث بأن قوله: "لتعذر الاستثناء" علة لمجموع الشرائط من حيث المجموع، ولكنه علة له باعتبار الشرط الأخير فقط.

**جاءني مائة إلخ:** وإنما يتعذر فيه الاستثناء؛ لعدم دخول "زيد" في "مائة رجل" ييقن على ما سيأتي من قوله: "لعدم دخول الله إلخ". لا يقال: هذا التركيب مثل قولنا: "جاءني القوم إلا زيدا"، وهو يحتمل أن يكون المستثنى متصلا ومنقطعاً معا فـ "زيد" في المثال المذكور لو كان داخلا في مائة رجل ييقن فهو مستثنى متصل قطعاً، ولو كان خارجاً عنها ييقن فهو منقطع، فحينئذ كيف يصح قوله: "يتعذر الاستثناء في المحصور"؟ لأننا نقول: إنه مدفوع بإيراد "قد" المفيدة للتقليل على قوله: "يتعذر" فتعذره على تقدير: أن لا يكون دخوله وخروجه عنها متيقنا، فاعلم ذلك.

(١) هذه الزيادة لدفع شبهة، وهي أن مناط حمل "إلا" على الصفة تعذر الاستثناء، وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر، وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر، فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا، فوجب أن يقول بجميع غير معلوم يتناول المستثنى ولا عدمه، وقد يتكلف بأن المراد بغير المحصور غير المعلوم؛ للتلازم بينهما غالبا. (عبد الغفور)

وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا وإلا حمارا، ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة، نحو: لو كان فيها<sup>(١)</sup>

**جاءني رجال إلخ:** فقلوه: "واحدا" أي واحدا من أفراد الرجال يكون مستثنى متصلا مخرجا عن متعدد الجزئيات أو مستثنى متصلا مخرجا عن متعدد الأجزاء؛ لأن لفظ الرجل جزء من لفظ الرجال إلا أن حكم الحية يشير إلى الذات، ثم اعلم أن في أكثر النسخ وقع "ما جاءني إلخ" بحرف النفي، وبدونه في النسخ النادرة، والحق أن كونه بدون حرف النفي غلط لا محالة، وإنما اشتهر هذا الغلط في الألسنة؛ لعدم تفرقة المدرسين بين ثبوته ونفيه؛ لصعوبة المقام وعدم وقوف أكثرهم.

وإذا عرفت هذا فما قال بعض المحشين من أن قوله: "رجال" إن كان غير محصور لم يصح إيراده في أمثلة الجنس المستغرق كما أورده فيها سابقا، وإن كان محصورا لم يصح إيراده في أمثلة غير المحصور كما أورده في أمثله من جملة ما لا يعني، وإنما قال: "إلا واحدا" دون إلا زيدا؛ لعدم تناوله زيدا؛ لأن معناه أنه جاءني رجال عشرة مثلا إلا زيدا، فلا يجوز استثناء المعنود منه؛ لما مر من عدم تناوله لكن يجوز بلا استثناء من العدد، فيجوز أن يقال: جاءني رجال أي رجال عشرة مثلا إلا واحدا.

**لما كان ذلك إلخ:** أي كون "إلا" للصفة عند عدم هذه الشروط نادرا لم يلتفت المصنف إلى هذا النادر، ولك إرجاع ذلك إلى تعذر الاستثناء في المحصور، أقول: القول بأن المصنف قد التفت إليه حيث قال: "وضعف في غيره" فإنه يفهم منه مفهوم الغلبة ليس بشيء؛ لأنه - قدس سره - دفعه بقوله: في بيان هذه القاعدة؛ لأنه لم يلتفت إليه في ضمن بيان هذه القاعدة، وأحاط عنه مولانا عص بأنه لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة، وفرق بين الضعف والقلة إلا أن يقال: لما قلّ التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا.

لا يقال: قد التفت المصنف إليه أي إلى النادر في ضمن بيان هذه القاعدة بأن مراد المصنف من الحمل في قوله: "كما حملت عليها" هو الحمل على سبيل الغلبة فحيث التفت إليه؛ لأننا نقول: مراده أنه لم يلتفت المصنف إليه التفات اهتمام بأن يكون مذكورا في الكلام، لا يقال: يفهم من كلامه - قدس سره - أن المصنف لو التفت إليه في بيان هذه القاعدة أيضا يصحح مع أن ذلك غير جائز؛ لأنه تكرر مع ذكر قوله: "وضعف في غيره" =

(١) أقول: قد يحمل "إلا" على "غير" فنوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا منكرا أو شبهه، وأن يكون مذكورا غير مقدر، فلا يقال: جاءني إلا زيدا، ويقال: جاءني غير زيد، فالجمع المنكر نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) ولا يجوز في "إلا" هذه أن يكون الاستثناء على ما بينه في الشرح، والمعنى لو كان مبدئ أمر السموات والأرض آفة هي غير الواحد الذي فطرهما خرجتا؛ للتخالف والتمايز. (حل ع)

أي في السماء والأرض **آلهة** جمع إله، ولا دلالة فيها على عدد محصور **إلا الله** أي غير الله **لفسدتا** أي لخرجتا عن الانتظام، فـ **"إلا"** في الآية صفة؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور، وهي آلهة، ويتعذر الاستثناء لعدم دخول<sup>(١)</sup> الله تعالى في آلهة بيقين، .....

= لأننا نقول: معناه أنه يجوز إيرادُه في بيان هذه الضابطة، ولم يلتفت إليه بإيراده فيه؛ لندرتِه فأعطى للأكثر حكم الكل؛ لأن الضابطة من حيث إنها ضابطة ينبغي أن يكون كلياً بل التفت إليه بعدا. **فيهما إله**: لا يقال: كون الآلهة فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان، وهو باطل؛ لأننا نقول: لا نسلم ذلك؛ لأن المقصود من الآية نفى الوهية الآلهة فيهما، ولا فساد فيه حينئذ، ثم إن الآلهة جمع إله بمد اللام، ومعناه مطلق المعبود سواء كان بالحق أو غيره.

**أي لخرجتا إله**: وهذا دليل إقناعي أي ظني على وحدانيته تعالى كما إذا كان في بلدة ملكان فلا تنظم البلدة دائماً بل خرجت البلدة عن الانتظام. **فإلا في الآية صفة إله**: قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف أي لا يجوز البديل؛ لأنه لا يكون إلا في غير الموجب، قال المصنف: ولا يعتر النفي المستفاد من "لو"؛ لأن النفي المعنوي ليس كاللفظي إلا في قلما وأقل وأبى ومتصرفاته أي متصرفات أبي، وأيضا الدل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء، ولقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون "إلا" بمعنى "غير" في الآية وإلا يجوز أن يكون صفة لـ "آلهة" مع أنه ليس كذلك؛ لانتفاء الأمور الأربعة المعتبرة بين الصفة والموصوف، إلا أن يقال: إن الصفة مثل الموصوف في الأمور الأربعة إذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى، وبمعنا نحن فيه ليس كذلك.

**لعدم دخول إله**: أي إنا لا نعلم دخوله فيها على سبيل اليقين، وأما إذا كان قيد للنفي فلا؛ لأن معناه حينئذ أنه ليس دخول الله في آلهة فله حينئذ احتمالان: الأول: أنه ليس دخوله فيها وعدم دخوله فيها فيكون في دخوله فيها وحروجه عنها شك؛ لأن الجمع المنكور يتناول المستثنى ولا يعدم دخوله فيها فيكون في الاستثناء فيه أنه يمكن الاستثناء المنقطع إذا كان خلاف الجنس، مثل: ما جاءني رجال إلا حمارة، فالأولى أن يراد الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا مكورا غير محصور. والثاني: أنه ليس دخوله فيها بيقين بل اليقين عدم دخوله فيها، وعلى التقدير الأول لا يرد الإشكال؛ لأن في المستثنى المتصل يجب أن يكون الدخول قبل الاستثناء يقينا، وفي المنقطع يجب أن يكون عدمه قبل الاستثناء يقينا، وأما على تقدير الاحتمال الثاني فإن عدم الدخول إذا كان يقينا فلا يتعذر المنقطع.

(١) متعلق بقوله: "دخول الله"، فإذا انتفى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال، واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان أو منقطعا إذ مدار المتصل على وجوب الدخول، ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول. (جمال)

فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء،<sup>(١)</sup> وفي الآية مانع آخر عن حمل "إلا" على الاستثناء، وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيها آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتها، وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيها آلهة مستثنى عنها الله تعالى، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى؛ لجواز أن يكون حينئذ فيها آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى غير؛ فإنه يدل على أنه ليس فيها آلهة غير الله تعالى، .....

= إن قلت: إن عدم تيقن دخول "الله" في "الآلة" إن كان يجمع الدخول مطلقاً فيستلزم المستثنى المتصل حينئذ؛ لأن قوله: "لعدم دخول الله إلخ" يدل على أن في المتصل يجب أن يحصل لنا العلم بالدخول بأن لا يحمل النقيض أو يحمله، ولكن يكون مرجوعاً مع أن المستثنى المتصل واقع بالظن؛ فإن علم النحو ظني، قلت: هذا إما يتوجه إذا كان اليقين، بمعنى، وأما إذا كان بمعنى ما ليس بشك لا يتوجه ذلك، فحينئذ يكون في الدخول شك، ثم على ما عرفت لا يرد أنه لا يلزم من عدم كونه مستثنى أن يكون صفة؛ لأنه يحتمل أن يكون بدلاً لما عرفت أن البديل فيما إذا كان الكلام منفياً والآية كلام موجب.

وإن قلت: الآية كلام منفي أيضاً؛ لأن "لو" لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، وذلك لأن الأول ملزوم والثاني لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الأمر بالعكس، ولأن المقصود من الآية هو انتفاء الآلهة لانتفاء الفساد في معرض التوحيد فيستدل من انتفاء الفساد الذي هو معلوم إلى انتفاء المجهول الذي هو تعدد الإله، فيكون الثاني علة الأول وإن كان المشهور أنها يدل على انتفاء الثاني لانتفاء الأول، قلت: هذا نفي معنوي، والكلام في النفي اللفظي، وأجيب عن أصل الشبهة بأن البديل فيما إذا كان الاستثناء مقصوراً فيه، والآية لا يحتمل الاستثناء.

**فلم يتحقق إلخ:** متصلاً أو منقطعاً؛ لأن شرط المتصل أن يكون دخول المستثنى في المستثنى منه يقيناً، وشرط المنقطع أن يكون خروجه عنه يقيناً أي قبل الاستثناء، ولا يخفى أن وصف الآلهة حينئذ بعبر الله تعالى أنه إذا وجد الآلهة يكون كل منهما غير الله فلا يرد أن الصفة ليست مطابقة لموصوفها، وما ذكر ظهر أنه يصح الاستثناء أيضاً؛ لأن فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها، إلا أن يقال: هذا المعنى أي كونه مستثنى عنها على تقدير كون "إلا" صفة لا على تقدير كون "إلا" للاستثناء.

(١) وهو وجود دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة، وعدم الدخول في المنقطع، وعلى مذهب الميرد لا يجوز الاستثناء مع هذه الشروط أيضاً؛ لأنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول. (حمال)

وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب أن لا تتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، وضعف حمل "إلا" على "غير" في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور؛ لصحة الاستثناء حيثثذ، ومذهب سيويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون "إلا زيد" صفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله: (٢٠١)

وكل أخ (٣) مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فالفرقدان صفة لـ "كل أخ" لا استثناء منه، .....

وإذا لم يكن إلخ: دفع دخل تقريره: أن اللازم من الآية عدم الإله وكون الثيبة الآلهة غير متفية منها، تقرير الدفع: أنه يجب أن لا يتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة؛ لأن التعدد غير الواحد، والمغايرة مستلزمة للفساد، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما أن إثبات الملزوم مستلزم لإثبات اللوازم كلها. وعليه إلخ: أي على مذهب سيويه ذهب أكثر المتأخرين والمصنف منهم. فالفرقدان إلخ: مرفوع وكذلك "الفرقدان" مرفوع بالألف أي كل أخ هو غير الفرقدان يفارقه أخوه "لعمر أبيك" أي قسمي أو أقسم "لعمر أبيك"، ولقائل أن يقول: إن الفرقدان مثنى؛ لأن رفعه بالألف فيكف يقع صفة لـ "كل أخ"؟ إلا أن يقال: إنه مفرد؛ لأنه علم للنجمين.

(١) والمعنى كل مقارنين ومتصلين يبعدان عن الآخر، وينفصلان إلا فرقدان؛ فإنهما لا يفارقان في الدين. (حل ش)  
(٢) معنى البيت بالفارسية: هم برادرى جدائى كنده است اورا برادر هم آئيد سوگند زده كاني پدرت كه غير فرقدانست كه جدائى كنده نيست ويرا برادرش. (أبو القفا)

(٣) هو من الوافر، وقوله: "كل أخ" مبتدأ، خبره "مفارقة"، و"أخوه" فاعل "مفارقة"، أو مبتدأ ثان مقدم الخبر، و"لعمر" بالفتح وبالضم وبضمين البقاء، ويستعمل في القسم المفتوح، وهو مبتدأ واللام لتأكيد الابتداء، والخبر محذوف تقديره: لعمرك قسمي، و"الفرقدان" بضم قريبان من القطب كذا قال الخوهري، وفي "الفاموس": الفرقد النجم الذي يهتدى به، فـ "الفرقدان" في البيت صفة لـ "كل أخ" مع أنه لم يتعذر الاستثناء لاستعراق "كل أخ"، والمعنى لبائلك قسمي، "كل أخ" موصوف بأنه معايير للفرقدين "مفارقة أخوه". (حل لعبد الرحيم)

وإلا وجب أن يقال: "الفرقدان" بالنصب،<sup>(١)</sup> وحمل المصنف ذلك على الشذوذ، وقال: في البيت شذوذان آخران، أحدهما: وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط. وثانيهما: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

وإعراب سوى وسواء **النصب على الظرف** أي بناء على ظرفيتهما؛ لأنك إذا قلت: <sup>منبأ</sup> <sup>ومما محروان تقديره</sup> <sup>حيز</sup> جاءني القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت: مكان زيد، **على المذهب الأصح**، وهو مذهب سيويه فيها عنده لازما الظرفية، .....

**بالنصب**: لأن المستثنى منصوب، ونصب التثنية بالياء **على الشذوذ**: لأنه إذا كان ضعيفا فيكون شاذًا قليلا. **في البيت شذوذان إلخ**: قال مولانا عرص: الأولى أن يقال: وفي الفرقدان شذوذان آخران؛ لأن المقصود هو الفرقدان إلا أنه نسب الشذوذين إلى البيت دون "الفرقدان" وأشار إلى أن الشذوذ لا يصح أن ينسب إلى "الفرقدان". أقول: الشاذ الأول والثاني يكونان في "الفرقدان" ولكن الشاذ الثالث الذي ذكره بقوله: "وثانيهما إلخ" يكون في البيت، وهو ظاهر، ويمكن أن يقال: إن نسبة الشذوذ لم يقع إلى البيت حيث قال: "في البيت شذوذان"، وإذا كان الشذوذان في "الفرقدان" أيضا يصح أن يقال: في البيت شذوذان. **وصف كل إلخ**: لأنه مرفوع دون المضاف إليه كما يكون "الفرقدان" مرفوعا. **والمشهور إلخ**: كما يقال: كل إنسان عالم بكسر الميم، فالأولى أن لا يكون مضموما. **القصل بالخبر إلخ**: وهو قوله: "مفارقة أخوه"، لا يقال: كما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم، وهو "العمر أيك" هو أجنبي من الخبر بالنسبة إلى المبتدأ، والتعرض به أولى في الشذوذ من التعرض بالخبر؛ لأننا نقول: المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما والقسم من متعلقات الخبر، قيل: لم لا يجوز أن يكون "إلا" في قوله: "إلا الفرقدان" بفتح الفاء للشرط أي حقيقة هذه الموجبة الكلية القائلة "كل أخ مفارقة أخوه" ثابت إن لم يوجد الفرقدان، فلا شذوذ حينئذ في البيت أصلا، كذا ذكره مولانا عرص، و"الفرقدان": النجمان اللذان في جانب المشرق قريبان من القطب.

(١) ويمكن أن يكون "الفرقدان" استثناء من "كل أخ" على لغة بني الحارث بن كعب وبني كنانة؛ فإن الألف على لغتهم لازمة للمثنى، وما ألحق به في الأحوال الثلاث، ويكون الإعراب تقديرًا، فيقولون: جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وقيل: منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) وقوله ﴿فَلَمَّا سَ﴾ من أحب كرمته لم يكتب بين العصر والمغرب، فعلى هذا لا شذوذ في البيت. (حل لعبد الرحيم)

وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كـ "غير" متمسكين بقول الشاعر:

ولم يبق<sup>(١)</sup> سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

وعند الكوفيين: وإنما جعلهم مقابلاً لسيويه؛ لأن سيويه رأس البصريين فكانه جعلهم مقابلاً لهم. والتصرف فيهما **إلخ**: عطف على قوله: "خروجهما" أي تجوز التصريف فيهما رفعاً ونصباً وحراً مثل كلمة "غير"؛ فإنها بإعراب موصوفها، وكذا هما بإعراب موصوفهما أو بما يقتضيه العامل.

**ولم يبق إلخ**: والمقصود بالتمثيل هو "سوى"، فإنه منصوب، فإن نصبه بناءً على الظرفية، فإن "سوى" صفة الظرف في الأصل أقيم مقامه فنصبه بناءً على موصوفه الذي هو الظرف مع أنه يجب أن يكون مرفوعاً؛ لأنه فاعل لقوله: "ولم يبق"، وليس فيه معنى الظرفية المفادة للمكان، ومعنى البيت: باقى نماند در قرى سوى و شتمان و شمشى ميكنيم ما ايشان را چنانكه دشمنى گروه بود، نه ايشان را. وقوله: "دنا" صيغة المتكلم من "دان يدون" بمعنى الخزاء، وقد قيل: إن "سوى" و "سواء" في الأصل صفة للظرف هو المكان كما وقع صفة له في قوله تعالى: **بِمَكَانٍ سَوِيٍّ** وقوله تعالى: **سَوِيٍّ** في الآية بمعنى الاستواء أي مكاناً مستوياً، وقد حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر إلى معنى البدل فيصير بمعنى المكان فقط، وحذف له عن هذا المعنى وجعل له ظرفاً ثم نقل عن المعنى الظرفي إلى معنى البدل بطريق الاستعارة والتخاز لاستعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل، نقول: أنت لي مكان عمرو أي بدله؛ لأن البدل كائن مكان البدل منه فيقال: حاء زيد سوى عمرو أي بدله، ثم حرد له عن هذا المعنى أيضاً، ونقل إلى الاستثناء؛ لأنك إذا فت: حاءني القوم بدل زيد أعاد أن ريذا لم يأتك.

فظهر من هذا التحقيق أنه ظرف في الأصل وغير ظرف بحسب المعنى المراد ففي ما ذهب إليه سيويه من نصبهما بالظرفية رعاية إلى حالهما الأصل وهو الظرفية، وفي ما ذهب إليه الكوفيون رعاية إلى حال المعنى المراد منهما هو الاستثناء؛ لعدم معنى الظرفية في الاستثناء، وأحيب عن تمسك الكوفيين بأنه شاذ إذ لا يكون إعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها إلا النصب على الظرفية.

(١) هو من المرح، وقوله: "سوى" بكسر السين وضمها مقصوراً، وإن فتحها مددتها، وفي الشاهد حيث وقع فاعلاً لقوله: "لم يبق" وهو عطف على قوله: صرح في البيت السابق:

فلما صرح الشرر وأمسى وهو عريان

و"العدوان" يضم النون المهملة: الظلم الصريح، و"دناهم" من الدين وهو الخزاء أي حزيناهم، والجملة جواب "لما"، و"صرح" أي انكشف وظهر، و"الشر" العداوة، ويرى أصبح وهي تامة، وكذا "أمسى" أي دخل في الصبح والمساء، و"العريان" بالضم صفة من العرى بالضم خلاف اللبس من "سمع" وهو مثل يضرب في ظهور الشيء غاية الظهور، والمعنى لما ظهر العداوة كل الظهور، ولم يبق بيننا سوى الضر على الظلم الصريح حزيناهم مثل ما حروا، ومنه المثل المشهور كما تدين تدان. (حل ٤)

وزعم الأخفش أن "سواء" إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً نصبوه؛ استنكاراً لرفعه<sup>(١)</sup> فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك، ومثل هذا في استنكار الرفع فيها غلب انتصابه على الظرفية، قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب.

**خير كان وأخواتها** وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى، هو المسند بعد دخولها أي دخول كان أو إحدى أخواتها، .....

**جاءني سواءك:** بالنصب مع أنه ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه فاعل الفعل، وكذلك "سوى" منصوب، وينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه مبتدأ، و"في الدار" خبره، قدم؛ لكونه ظرفاً. **قوله تعالى:** أي مثل هذا. **لقد تقطع بينكم:** قبل: هذا إنما يصح إذا كان قوله تعالى: "تقطع إلخ" من قبيل إسناد الفعل، وهو "تقطع" إلى الفاعل وهو "البين"، وأما إذا كان من قبيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل فلا، أي لقد وقع التقطع والتفرق كما في قولهم: لدار أو تسلسل؛ لعدم الفاعل لهما ليكونان من قبيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل أي وقع أو لزم الدور أو التسلسل. **وستعرفها إلخ:** أي أخوات "كان"، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى "كان" وأخواتها جميعاً، فإنها من الأفعال الناقصة؛ فإنها مذكورة في بحث الفعل.

**دخول كان:** أي بعد دخول كان أو إحدى إلخ أي بعد دخول إحدى هذه الحروف، وإنما قال: ذلك لأنه على تقدير عبارة المصنف لا يصدق التعريف على شيء من أفراد خبر "كان" وأخواتها؛ فإنه لا يصدق على خبر "كان" مثلاً أنه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو ظاهر، لا يقال بقي هنا شيء آخر فإنه حيثئذ يلزم أن يكون خبر "صار" مثلاً خيراً لـ "أصبح" مثلاً لما ذكر من أن خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف؛ لأنها نقول: المقصود هو التفصيل، وهو أن خبر "كان" وخبر "صار" هو المسند بعد دخول "كان" و"صار" على هذا، لكن هذا الإجمال للاختصار أو للظهور، وقد سبق تفصيل هذا في خبر "إن" وأخواتها.

(٢) الوجه: ناخوش شروفي رفع سواء را. (بق)

(١) أي والله لقد وقع التفرق بينكم وبين أهتكم؛ فإنهم يعبدون بزعم أنهم شركاء الله وشفعاءهم عنده، "بينكم" إما بالنصب على الظرفية، والفاعل ضمير الانفصال، وإما بالرفع على الفاعلية؛ فإنه لعة الاتصال، ومباحته كثيرة. (حل الأبيات والآيات لمولانا شمس الدين)



والمراد<sup>(١)</sup> ببعدية<sup>(٢)</sup> المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقررره لا يكون بعد دخولها، بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل: كان زيد يضرب أبوه، ولا بمثل: كان زيد أبوه قائم بأن يقال: يصدق على "يضرب" و"قائم" في هذين المثالين المعرف وليسا من أفراد المعرف، ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض: إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها، .....

**والمراد ببعدية الخ:** قال مولانا عصى فيه: إن أخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء نفسه، فالأولى أن يقول: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها، وفيه نظر بأن كون هذه الأفعال من دواخل الحيلة الاسمية يحكم بأن يكون الإسناد قبل دخولها، فلا يصدق التعريف على خبر من أخبارها. أقول في كلام أوله: إنه ليس أخذ الخبر في تعريف الخبر بل أخذه في تعريف التفسير ومحصوله فلا يكون تعريف الشيء نفسه، وفي كلام ثانيه بأن إسناد خبرها إلى اسمها ليس إلا بعد دخولها على ما قبلها، والإسناد الذي هو قبل دخولها ليس إسناد خبرها بل هو إسناد خبر المبتدأ، وليس الإسناد الثاني عين الأول.

**ولا شك أن ذلك الخ:** راجع إلى قوله: "إسناده إلى اسمها الخ". **بل يكون قبله:** لا يقال: إن الإسناد الذي بين "زيد" و"أبوه قائم" في قولنا: كان زيد أبوه قائم، وكذا الإسناد الذي بين "زيد" و"يضرب أبوه" في قولنا: كان زيد يضرب أبوه أيضا قبل دخولها؛ لأنها من دواخل المبتدأ والخبر فيكون مدخولهما مبتدأ وخبراً، فيكون بينهما إسناد لا محالة؛ لأننا نقول: قد يتغير هذا الإسناد؛ فإنه بسبب دخولها عليهما يحصل إسناد آخر بينهما.

(١) حاصله أن المراد بكون الخبر مسنداً إلى الاسم بعد تقررره خبراً وجعله خبراً لـ "كان" والإسناد الواقع بين أجزاء الخبر نحو "يضرب" ليس بعد تقررره وجعله خبراً لـ "كان" بل قبله، فلا يصدق على نحو "يضرب" أنه مسند إلى "أبوه" بعد تقررره وجعله خبراً لـ "كان"؛ إذ لا يتصور تقررره سابقاً على الإسناد إلى الاسم؛ إذ هما يحصلان معا حين التكلم بالتركيب، اللهم إلا أن يقال: المراد أن يكون الإسناد إلى الاسم قبل تقررره خبراً وهذا يناقض المعية. (عل)

(٢) الأظهر في العبارة أن يقال: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها. (عبد الغفور)

**مثل: كان زيد قائماً، وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر، ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة أو حكماً كالنكرة المخصصة؛ لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب فيها أو في أحدهما لفظياً، نحو: كان المنطلق زيد أو كان هذا زيد، بخلاف المبتدأ والخبر؛ فإن الإعراب فيها لا يصلح للقرينة؛ لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعاً ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر، نحو: كان الفتى هذا.**

حال كونه معرفة

**في أقسامه وأحكامه إلخ:** أما الأولى: كما إذا كان خبر المبتدأ مفرداً أو جملة أو معرفة أو نكرة فكل ذلك خبرها. وأما الثاني: كما إذا كان خبر المبتدأ واحداً أو متعدداً أو محذوفاً أو مذكوراً فكل ذلك خبرها. وأما الثالث: كما إذا كان خبر المبتدأ جملة فلا بد له من عائد مطلقاً فكل ذلك خبرها، لا يقال: لا يكون أمره كأمر خبر المبتدأ في الأحكام مطلقاً؛ لأنه لا يكون خبر "كان" فعلاً ماضياً عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ، وعند جمهور النحاة وإن كان خبرها فعلاً ماضياً ولكن لا بد فيه من لفظة "قد" ظاهرة أو مقدرة بخلاف خبر المبتدأ؛ فإن خبره يكون فعلاً ماضياً بدون لفظة "قد"، لأننا نقول: إن حكم خبر المبتدأ في الأحكام السابقة لا في جميع الأحكام، وإليه يتشعر قوله: "على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر".

**يتقدم على اسمها إلخ:** وهذا لدفع ما يتجه على المصنف بأن المخالفة لخبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يتقدم إذا كان نكرة مخصصة أيضاً فلدفعه قال: حقيقة أو حكماً. **لاختلاف إلخ:** هذا الدليل لو صح لزم تقديمه عليه على تقدير كونه نكرة محضة أيضاً، إلا أن يقال: إنهما في الأصل مبتدأ وخبر، والأصل في المبتدأ التقديم بخلاف ما إذا كان خبر "كان" معرفة؛ فإنه حينئذ يصح أن يقع مبتدأ، ويمكن أن يقال: إن تخصيص قوله: "ويتقدم معرفة" بالنسبة إلى خبر المبتدأ إذا كان معرفة؛ لأنه حينئذ يجب تقدم المبتدأ عليه، فلا يرد أنه إذا كان خبر "كان" نكرة أيضاً يصح تقديمه على اسمه لعدم الالتباس؛ لاختلاف اسمها إلخ. **إذا كان إلخ:** وهذا إشارة إلى أن إطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي.

**أو كان إلخ:** والقرينة على كون "هذا" خبر "كان" هو رفع زيد، وإعراب الخبر محلي.

**بخلاف المبتدأ إلخ:** فإذا كان الخبر معرفة لا يجوز تقدم الخبر عليه، وكذلك إذا كان نكرة مخصصة لا يجوز تقديمه عليه كما قال المصنف فيما سبق: "أو كانا معرفتين أو متساويين بخلاف خبر كان". **كان الفنى هذا:** وقد انتفى الإعراب فيهما جميعاً، أما في الأول فلا في آخره ألف، وأما في الثاني فلا لأنه مبني أو في آخره ألف أيضاً.

وقد يحذف عامله أي عامل<sup>(١)</sup> خبر كان، وهو كان،<sup>(٢)</sup> لا خبر كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان، وإنما اختصت بهذا الحذف؛ لكثرة استعمالها في مثل: <sup>(٣)</sup> الناس مجزيون .....

لا حبر كان إلخ: أي لا عامل "حبر كان" وعامل "أخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه إلخ" فيه أنه إذا كان لم يحذف من الأفعال الناقصة سوى "كان" فكان الأحصر والأظهر أن يقول: وقد يحذف "كان"، قال مولانا عصف: إن إرجاع الضمير في قوله: "عامله" إلى "حبر كان" فقط دون خبر "كان" وأخواتها مع أن المذكور فيما سبق هو حبرهما بعيد فضلا عن أن يكون قبل هذا الضمير ضمائر آخر كانت راجعة إلى حبر "كان" وأخواتها كالضمير في قوله: "ويتقدم"، فالأولى إرجاع الضمير في قوله: "عامله" إلى خبر "كان" وأخواتها، ولكن ما يتوجه عليه من أنه حينئذ يلزم حذف عامل أخوات "كان"، وذلك باطل منقطع؛ لأن قوله: "في مثل الناس مجزيون بأعمالهم" محصص بحذف "كان" فقط؛ لأن المحذوف فيه هو "كان" لا غير.

أقول: إن قلت: إن قوله: "الناس مجزيون إلخ" مثال، ولا بد أن يكون المثال مطابقا للمثل فكيف يكون حينئذ تخصيصا له؟ قلت: لا نسلم أن يكون مثالا بل هو قيد، وهو محصص له، ولهذا قال: "في مثل" بكلمة "في" دون مثل بدونها، ولكن الأولى ما فعله الشارح من إرجاعه إلى "حبر كان" فقط، فكان تخصيص هذا الضمير به يجوز بالقرينة، وهو قوله: "الناس مجزيون إلخ"؛ لأن المحذوف فيه ليس إلا "كان".  
**لكثرة استعمالها:** فإن الحذف إنما يكون للخفة وهي لا يكون إلا فيما هو كثير الاستعمال.

(١) لما كان الظاهر من كلام المصنف أن ضمير "عامله" راجع إلى خبر "كان وأخواتها" مطلقا مثل الضمائر السابقة فاعترض الشيخ الرضي بأن هذا الإطلاق ليس على ما يسمي؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا "كان" خاصة فذفعه الشارح بقوله: "أي عامل حبر كان"، حاصله أن الضمير في قوله: "عامله" لا يرجع إلى الحبر مطلقا سواء كان حبر "كان" أو أخواتها مثل الضمائر السابقة بل إلى المتقيد وهو حبر "كان" خاصة، والقرينة على هذا التحصيل أن قوله: "الناس مجزيون بأعمالهم إلخ" محصوص بحذف "كان" فقط؛ لأن المحذوف فيه هو "كان" لا غير. (حادم أحمد)

(٢) يعني أن إطلاقه ليس بجيد. (عبد الغفور)

(٣) من أمثال العرب والمعنى: إن عملوا خيرا فجزاءهم خير، وإن عملوا شرا فجزاءهم شر، كما في "تجمع الأمثال" للميداني. (حل الأبيات لمولانا شمس الدين)

بأعمالهم،<sup>(١)</sup> إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، ويجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة، وهي أن يجيء بعد "إن" اسم، ثم فاء بعدها اسم أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني، وهو أقواها<sup>(٢)</sup> أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. ونصبها نحو: إن خيرا فخييرا على معنى إن كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا. ورفعها نحو: إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير. وعكس الأول نحو: إن خير فخييرا أي إن كان في عمله خير فكان<sup>(٣)</sup> جزاؤه خيرا،.....

**ويجوز في مثلها:** ولم يقل فيه بإرجاع الضمير إلى المثل المصاف؛ لأنه لم يرد بمثلها ما أراده أولا، بل ما هو أحص منه، وهو ما أشار إلى تفسير الشارح، ثم المراد من قوله: "هذه الصورة" هي صورة الجملة يجعل اللام عوضا عن المضاف إليه فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الأظهر إرجاع ضمير "مثلها" إلى هذه الجملة؛ لأن ما فسره الشارح أظهر حينئذ.

**إن كان عمله خيرا:** فقوله: "خييرا" خير فيكون حينئذ "كان" مع اسمه محذوفا، وقوله: "فجزاؤه خير" مبتدأ وخبر، ولكن المبتدأ محذوف، وفي الاحتمال الثاني: يكون "كان" مع اسمه محذوف، وفي الاحتمال الثالث: يكون المحذوف في جانب الاسم هو "كان" مع خبره لكن قاده الخبر على الاسم؛ لكونه ظرفا، وفي جانب الخبر هو المبتدأ، وفي الاحتمال الرابع: يكون المحذوف في جانب الاسم هو "كان" مع الخبر، ولكن قدم الخبر عليه لأمر، وفي جانب الخبر هو "كان" مع اسمه، والتقدير: فقد كان؛ لأنه لا بد للفاء ومن "قد" في الماضي؛ لأنه لو حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء.

(١) قال الشيخ الرضي: يحذف "كان" مع اسمها بعد "إن" و"لو" إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر. (عبد الغفور)

(٢) لقلة الحذف فيه بالقياس إلى الوجوه الثلاثة لكون المحذوف فيه ثلاثة: "كان" مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء ولتوافقه للمعنى الذي هو مقصود المتكلم؛ إذ مراده إن كان نفس عمله خيرا لا أن له أعمالا وفي تلك الأعمال خيره؛ لأن رفع الاسم الذي بعد الفاء أولى من نصبه؛ لأن رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير ونصبه بتقدير "كان" أو فعل آخر وحذفه ليس شائعا كشيوع حذف المبتدأ. (جمال)

(٣) إنما صح دخول الفاء على الماضي لأنه مقدر، والفعل لا بد له من الفاء. (عبد الغفور)

وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته. <sup>الأدعية</sup> (١)

ويجب الحذف أي حذف عامله يعني "كان" في مثل: أمّا (٢) أنتَ منطلقاً انطلقت، ....

**بحسب قلة الحذف إيج:** ولا شك أن الوجه الأول قليل الحذف بالنسبة إلى الثاني، والوجه الثالث فهو ضعيف من الوجهين الأولين بحسب المعنى واللفظ جميعاً، أما الأول: فلأن مراد المنكلم إن كان نفس عمله خيراً، لا إن كان في عمله أو معه خيراً، وأمّا الثاني: فلأن الحذف فيه أكثر استعمالاً من الوجهين الأولين من حيث إنه حذف "كان" مع الأمر الذي هو في صورة الغفلة، وهو الخبر كثير بينهم فضلاً عن أن يكون ذلك الأمر جاراً ومجروراً؛ فإن حذفه في غاية الكثرة، وأمّا حذف "كان" مع الأمر الذي في صورة العمدّة، وهو الاسم قليل بينهم فضلاً عن أن يكون ذلك الأمر هو الضمير المستتر؛ فإن حذفه في غاية القلة؛ فإن الاسم هو الضمير المستتر في "كان"، وهو راجع إلى العمل.

ثم الوجه الرابع ضعيف أيضاً بالنسبة إلى الوجهين السابقين؛ لما ذكرنا في الوجه الثالث، وأمّا ضعفه بالنسبة إلى الوجه الثالث لما ذكر في الوجه الثالث مع زيادة حذف "كان" أيضاً في جانب الخبر فيكون أضعف منه، قيل: لم يصح الوجه الثالث والرابع في جانب اسمها يوجه لا يحتاج إلى كثرة الحذف بأن "يجعل" كان تامة بمعنى ثبت ووجد فيكون قوله: "حير" حبتظ فاعلاً له لا اسماً له، وأجب بأن استعمال "كان" الناقصة كثير بينهم بخلاف استعمال التامة؛ فإنه قليل، والحذف لا يكون إلا للحفة، وهو أي الحذف للتخفيف لا يكون إلا في كثير الاستعمال، ولذا جعله ناقصة لا تامة.

**أي حذف إيج:** فأشار به إلى أن الألف واللام فيه عوض عن المضاف إليه، وهو عامله؛ ليطابق بقوله: "ويحذف عامله"، وإنما يجب حذف "كان" ههنا؛ لأن كلمة ما عوض عنها، فلو أتى بـ "كان" لزم اجتماع العوض والمعروض عنه، وإنه غير جائز.

(١) فالوجه الأول أقوى الوجوه وأفضلها، والرابع أضعفها، والثاني والثالث متوسط، أما الأول: فلأن المحذوف فيه من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أمور، من الشرط "كان" واسمها، ومن الجزاء المبتدأ، وأمّا الرابع فلأنه حذف فيه خمسة أمور، من الشرط "كان" والجار والمجرور، ومن الجزاء كان واسمها، وأمّا الثاني والثالث فالمحذوف فيهما أربعة أمور، في الثاني حذف من الشرط "كان" واسمها، وكذلك من الجزاء، وفي الثالث حذف من الشرط "كان" والجار والمجرور، ومن الجزاء المبتدأ. (حق)

(٢) بالفارسية: اترجت آن که اگر باشی رونده بروم من. (بقا)

أي **لأن كنت** منطلقا انطلقت، فأصل "أما أنت" **لأن كنت**، حذفت اللام قياسا،<sup>(١)</sup>  
انطلقت لانطلاقك  
ثم حذفت كلمة "كان" اختصارا، فانقلب الضمير المتصل منفصلا، وزيدت لفظة  
"ما" بعد "أن" في موضع "كان" عوضا عنها، وأدغمت النون في الميم، وأبقي الخبر  
على حاله، فصار "أما أنت منطلقا انطلقت"، وهذا على تقدير فتح الهمزة، وأما على  
تقدير كسرها فالتقدير: إن كنت منطلقا انطلقت، فعُمل به ما عُمِل بالأول من غير  
فرق، إلا حذف اللام؛ إذ لا لام فيه،<sup>(٢)</sup> .....

أي **لأن كنت**: أي انطلقت لانطلاقك قال الكوفيون: "أن" المفتوحة بمعنى "إن" المكسورة الشرطية، قال  
الرضي: لا أرى فوهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى، أما المعنى فلاستقامة التعليق، وأما اللفظ  
فلمحيي الفاء بعدها في الكلام، معناه بالفارسية: **المر بوجه** أي **تو منطلق** **ميشوم** من **از جهة** **انطلاق** **تو**.  
**قياسا**: أي قياسا جائزا في حذفها. **فانقلب إلخ**: أي انقلب الفاعل المتصل منفصلا بحذف ما يتصل به فصار إن  
أنت مطلقا انطلقت، فقوله: "انطلقت" جزء الشرط.  
**وزيدت إلخ**: زائدة بعد "أن" في موضع "كان"؛ لكونها دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا من حيث إن  
"ما" المصدرية تدل على الزمان كما أن "كان" تدل عليه، وقد صرحوا بزيادة "ما"، وفي قوله: "زيدت" إيماء إلى  
زيادتها، ولهذا قال مولانا عص: إن موضع زيادة لا يكون بعد "أن"، ولو سلم لكنها ليست بزيادة؛ لأن الغرض  
من إيرادها أن يكون عوضا عن المحذوف فلا يكون زائدة، فإن الشيخ رضي قال: إن لفظة "ما" في حيشما لا تكون  
زائدة؛ لأن إيرادها لانتقطاع الإضافة؛ لأن "حيث" مما يلزم إضافته، ونقول بأن كلام الشيخ يدل على أن الأمر  
الذي إيراده لغرض لا يكون زائدا، انتهى حاصل كلامه، وفيه كلام لا يخفى على المتأمل. ولقائل أن يقول: إن  
"ما" المصدرية يدخل على الفعل دون غيره كما في ما خلا وما عدا، إلا أن يقال: معناه أنه يدخل على الفعل إذا  
لم يكن عوضا عن الفعل، أو إذا لم يكن زائدة.  
**وأدغمت إلخ**: قالوا: إن إدغام النون الساكنة في الميم واجبة.

(١) لأن حذف اللام مع "أن" قياسي. (حق)  
(٢) إذ يستقيم المعنى بدون اللام، بخلاف المفتوحة فإنه لا يستقيم المعنى بدون اللام؛ لأن المعنى انطلقت لأجل  
انطلاقك. (علوي)

واقصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر.<sup>(١)</sup>

اسم إن وأخواتها وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى هو المسند إليه بعد دخولها أي بعد دخول "إن" أو إحدى أخواتها مثل: **إن زيدا قائم**، وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق<sup>(٢)</sup> اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا أيضا بمثل أبوه في إن زيدا أبوه قائم.

المنصوب بلا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة الجنس وحكمه، وإنما لم يقل: اسم لا؛ لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات، فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات.....

**واقصر المصنف إلخ:** حيث قال: أي لأن كنت بإيراد اللام فأيرادها بدل على كون الهمزة مفتوحة. **بعد دخول إن إلخ:** وقد عرفت ما فيه في "حبر كان وأخواتها"، والمراد غير التابع بقريئة ذكر التوابع بعد، فلا يرد نحو: أخاك في الدار.

**لنفي صفة إلخ:** تقدير الصفة إشارة إلى تقدير المضاف، وقوله: "وحكمه" إشارة إلى تقدير المعطوف، واعتراض بأن تقدير المعطوف مما لا يحتاج إليه، بل تقدير المضاف كاف؛ لأن تقديره لأجل أن المتبادر من قوله: "لنفي الجنس"، هو لنفي الجنس، مع أن المقصود من "لا غلام رجل ظريف" ليس نفي جنس غلام رجل، بل المقصود منه نفي ظرافة جنس غلامه. والجواب عنه بأن إيراد الحكم إشارة إلى أن الصفة بمعنى الحكم؛ لأنه ينفي الحكم بكونه في الدار أو في غير الدار، فأيراده لبس لتقدير المعطوف حتى يرد ما ذكر، وإنما يحتاج إليه؛ لأن المتبادر من نفي صفة الجنس هو نفي وجود الصفة لا نفي حكم الجنس، مع أن المقصود نفي حكمه.

(١) قال الشيخ الرضي: وقد يحذف "كان" بعد إما المكسورة قليلا، قال سيبويه: لم يجز حذف الفعل مع إما المكسورة، قال أبو علي: لأن ما التي بعدها أشبهت اللام في تأكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد. الظاهر أن قول أبي علي لتعليل نقول سيبويه، وأنت خبير بأنه لا يتم التقريب إلا أن يراد بعدم الجنس عدم الحواز، ويراد بعدم الجواز عدم الحسن. (جمال)

(٢) أي في حبر "كان" وأخواتها، وهو أن المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما أو إيراد أثر فيهما لفظا أو معنى.

لا حقيقة ولا مجازاً، بل المنصوب منه أقل مما عداه، فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات، فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات، لكن أكثره منها، فأعطي للأكثر حكم الكل فعُدَّ الكل منها تجوّزاً، ولا يبعد أن يقال: اسم لا هو المنصوب بها نظراً كالمضاف وشبهه، أو محلاً كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسماً لها؛ لعدم عملها فيه.

**هو المسند إليه بعد دخولها** خرج به مثل أبوه في لا غلام رجل أبوه قائم؛ لما عرفت، وهذا القدر كافٍ في حد اسمها مطلقاً، .....

**ولا مجازاً:** وإنما يصح جعله من المنصوبات مجازاً إذا كان من المنصوبات منه أكثر مما عداه، وإن لم يكن كله إلخ كالمستثنى؛ فإنه ليس كله منصوب بخلاف الحال فإن كلها من المنصوبات.

**ولا يبعد إلخ:** هذا لبيان أن كله من المنصوبات؛ لأنه إذا كان نكرة مضافاً ومشبهاً به يكون منصوباً لفظاً، وإذا كان مبنيّاً على الفتح كما سنذكره يكون منصوباً محلاً، فما هو مرفوع فهو ليس اسم "لا" فهذا قوله - قدس سره - يحتمل أن يكون اعتراضاً على المصنف بأنه عليه أن يقول: اسم "لا"؛ لأن ما لا يكون منصوباً لفظاً ولا محلاً فهو ليس اسم "لا"، ويحتمل أن يكون كلامه على تحقيق سابقه بأنه لا تفاوت بين أن يقال: اسم "لا" وبين أن يقال: المنصوب بـ"لا"؛ لأن المنصوب بـ"لا" هو بعينه اسم "لا" وبالعكس.

**هو المسند إليه:** أي هو الذي أسند إليه خبره.

**لما عرفت:** من معنى البعدية والدخول، قيل: لا يحتاج إلى إخراجها بما ذكره سابقاً؛ لأنه خارجاً بقوله: "يليه"، والجواب أن تعريف اسم "لا" يتم بقوله: "هو المسند إليه بعد دخولها" وقوله: "يليه" تعريف المنصوبات بـ"لا" كما أشار إليه بقوله: "لكنه لما أراد إلخ"، ويمكن الجواب بأنه لما أخرجها في التعريفات السابقة في خير "كان" واسم "إن" بما عرفت سابقاً فالتبادر إخراجها به ههنا أيضاً، وبعد ذلك لا يصح إخراجها بقوله: "يليه"؛ لئلا يلزم إخراج المخرج، ويجوز إخراجها بقوله: "المسند إليه" لأن معناه الذي أسند إليه خبره كما عرفت آنفاً، قيل: التعريف ليس بمانع؛ لصدقه على المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة، مع أنه لا يسمى اسماً لها، وأجيب بأن المراد من الدخول عليه هو العمل فيه. **في حد اسمها إلخ:** سواء كان منصوباً لفظاً أو محلاً، أو لم يكن منصوباً.



لكنه لما أراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله: **يليه** أي يلي المسند إليه لفظة "لا" أي <sup>المصنف</sup> يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافاً أو مشبهاً به أي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، هذه أحوال<sup>(١)</sup> مترادفة من الضمير المجرور في "إليه"، أو الأولى منه أو من الضمير المجرور في "دخولها"، وما بقي من الضمير المرفوع في "يليه"،.....

**يليه أي يلي إلخ:** أشار به إلى أن الضمير المستمر في "يلي" ضمير الفاعل راجع إلى المسند إليه، والضمير البارز راجع إلى "لا"، وإنما اشترط أن يكون نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لم ينصبه كما يجيء، وكذلك إذا فصل بين الاسم وبين "لا" لم ينصبه كما يجيء، ولهذا اشترط في نصبه أن يكون "يليه"، وإنما اشترط أن يكون "مضافاً أو مشبهاً به"؛ لأنه إذا كان نكرة مفردة يكون مبنياً كما يجيء.

**أو مشبهاً به:** قيل: يشكل بقوله تعالى: ﴿لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ (يوسف: ٩٢) أي لا تقبّح عليكم نفعلكم، وأيضاً يشكل بقوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود: ٤٣) فإن حرف الجر في المثال الأول صلة للمصدر وحرف الجر في الثاني صلة اسم الفاعل، وهما لا يتمان بدون صلتها فيكونان مشبّهتين بالمضاف، مع أنهما مبنيان على الفتح، وأجيب عنه أي عن الأول بأن الجار الأول مع محروره خير "لا" واليوم ظرف لعامله أو بالعكس، أجيب عن الثاني بأن قوله: "اليوم" خير أي لا وجود عاصم اليوم، وقوله: "من أمر الله" أي لا يعصم من أمر الله، وليس هذا الجار والمجرور خيراً كما في الصورة الأولى؛ لأن الجار والمجرور إذا كان صلة لمصدر جاز أن يكون خيراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منقياً، وأما الحرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز أن يجعل خيراً عن اسم الفاعل فلا تقول: بك مار، على أن "بك" خير عن "مار".

**أو الأولى منه:** أي أو الحال الأولى من الأحوال الثلاثة من المجرور في "إليه" أو من الضمير إلخ، وعلى هذا التقدير يكون هذه الأحوال متداخلة لا مترادفة، والأحوال المترادفة هي التي يكون ذوالحال فيها واحداً، ثم إن الضمير المجرور في "دخولها" مضاف إليه، فالحال عنه جائز؛ إذ صح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والمضاف فاعل الظرف؛ فإن "بعد" من الظروف الزمانية. **من الضمير المجرور إلخ:** فإنه مفعول ما لم يسم فاعله لـ "أسند" المستفاد من المسند.

(١) أي هذه الأحوال الأربعة وهي قوله: "يليه" وقوله: "نكرة" وقوله: "مضافاً" وقوله: "مشبهاً به" أحوال مترادفة. (بقا)

مثل: لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا، وفي بعض النسخ: "لا غلام رجل ظريف فيها"، وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله: "فيها"، ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف، وقوله: "لك" على النسخ المشهورة من تنمة المثالين كليهما.

فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة، بل كان مفردا بانتفاء الشرط الأخير فقط، وهو كونه مضافا أو مشبها به أي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به؛ ليرتب عليه قوله: فهو مبني على ما ينصب به فإنه لو كان مفردا معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك، وقوله: "على ما ينصب به" أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول "لا" عليه، .....

تحقيق قوله إلخ: من أنه يلزم عند عدم إيراد الكذب بنفي ظرافة جنس غلام رجل، وقد عرفت ما فيه. مشبها بالمضاف: ومشايبته به من حيث إن كل واحد منهما عامل فيما بعده من حيث إن ما بعدها متمم ومخصص لهما، كذا في بعض الشروح. النسخ المشهورة: هي "لا غلام رجل" بدون قوله: "ظريف" فيكون "لك" حبيذا خيرا، أي لا غلام رجل لك، ولا عشرين درهما لك، وإنما لم يورد "لك" بعد المثال الأول أيضا؛ لأنهم لا يقولون: "لا غلام رجل لك" في الاستعمال، بل يقولون: لا غلام لك، إلا أنه أورد بعد المثالين تنبيها على أن الخبر في الأول محذوف، وفي الثاني مذكور، وقدم الأول لكثرة حذف خبر "لا" حيث قال فيما سبق: "ويحذف كثيرا".

أي المسند إليه: فإن إرجاع الضمير إلى المسند إليه أظهر من إرجاعه إلى المنصوب بـ"لا" أو إلى اسم "لا". وهو كونه إلخ: فإنهما بمنزلة حال واحدة؛ لأنه إذا كان أحدهما حالا فلا يكون الآخر حالا حينئذ؛ لأن القصد لا يتعلق بختلبيهما جميعا، فيكونان في الحقيقة شرطا واحدا. لو كان مفردا إلخ: أي لو انتفى الشرطان الأولان أيضا، وهما الاتصال والنكرة بأن يكون مفصولا ومعرفة فحينئذ يكون حكمه وحوب الرفع والتكرير كما سيأتي.

وهو الفتح في الموحد نحو: لا رجل في الدار، والكسر<sup>(١)</sup> في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو: لا مسلمات في الدار، والياء المفتوح ما قبلها في المثني، والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو: لا مسلمين ولا مسلمين لك، ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له، فيدخل فيه المثني والمجموع، وإنما بني لتضمنته معنى "من"؛ إذ معنى "لا رجل في الدار" لا من رجل فيها؛ لأنه جواب لمن يقول: هل من رجل في الدار؟ حقيقة أو تقديرًا، فحذف "من" تخفيفًا، وإنما بني على ما ينصب<sup>(٢)</sup> به؟.....

**في الموحد:** أي فيما لا يكون مثني ولا مجموعًا، وهو المفرد المنصرف؛ فإن نصبه بالفتحة قبل دخول "لا" فيكون مبنيًا على الفتح بعد دخولها أيضًا. **بلا تنوين:** وقيل: قرئ ها أيضًا؛ لأن المنوع من المبني هو تنوين التمكن فقط فهي تنوين المقابلة، ومن قرأ بلا تنوين أراد أن يجمع منه ما هو مشابه بالتمكن فإن جميع أقسام التنوين في آخر الكلمة تابعة لحركة آخرها. **ويعني بالمفرد:** أي المصنف، "بالمفرد" ما ليس بمضاف إلخ، وهذا توطئة للتفريع المستفاد من قوله: "فيدخل فيه المثني" فلا يرد حيث أن ذكره يستلزم التكرار، كما لا يخفى.

**لتضمنه إله:** فمن المواضع التي يصير الاسم مبنيًا لتضمنه معنى الحرف حقيقة أو تقديرًا جواب السؤال، سواء كان محققًا أو مقدرا، والأول ظاهر والثاني: فبأنه إذا جاء رجلا في البيت فدخل أحدهما في البيت، ثم خرج، وقال: لا رجل في الدار، فهو جواب لسؤال مقدر فكأن الرجل العبر الداخل في البيت سائل، وقال: هل من رجل في الدار؟ ولا بد في الجواب أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال، لكن لما ذكر "من" في السؤال فحذف "من" في الجواب تخفيفًا.

(١) في جمع المؤنث بلا تنوين قوله: "بلا تنوين" وإن لم يكن لتعيين ما ينصب به إلا أنه ذكره إشارة إلى مذهب الجمهور فإنهم يكسرونه بلا تنوين؛ لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن، وحذروا عن قول البعض فإنه يبيح على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا؛ نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن قوله: "والكسر" احتراز عن قول المازني فإنه يفتحه بلا تنوين؛ حذروا عن مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد "لا"، قال الشيخ الرضي: وهذا أولى مما قبله طردا للباب على شيء واحد. (جمال)

(٢) أي ليكون بين حالتي البناء والإعراب موافقة. (حق)

ليكون البناء على حركة أو حرف استحقهما النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يَنْ<sup>علة بني</sup> المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب، فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة أو مفصولا بينه أي بين ذلك المسند إليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو،<sup>(١)</sup> سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا أو مشبها به أو لا، وهي ست صور نحو: لا زيد<sup>٢</sup> في الدار ولا عمرو، ولا غلام<sup>٣</sup> زيد في الدار ولا عمرو، ولا في<sup>٤</sup> الدار رجل ولا امرأة، ولا في<sup>٥</sup> الدار غلام رجل ولا امرأة، ولا في<sup>٦</sup> الدار زيد ولا عمرو، وجب في جميع هذه الصور الست<sup>(٢)</sup> الرفع على الابتداء، أما في المعرفة.....

ليكون البناء إلخ: أو للفرق بين ما كان بناؤه أصليا وبين ما كان بناؤه عرضيا. ولم يَنْ إلخ: مع أنهما أيضا متضمنان معنى "من"؛ إذ معنى "لا غلام رجل ظريف فيها"، لا من غلام رجل ظريف؛ لأنه أيضا جواب لمن يقول: هل من غلام رجل ظريف فيها؟ لأن الإضافة: أي إلى الاسم الصريح يرجح جانب الاسمية؛ فإن المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون مبنيا إلا نادرا نحو: خمسة عشر كوكبا ونحوه.

أعني الإعراب: فإن الأصل في الأسماء الإعراب. وهي ست صور: الأول: ما يكون معرفة، ولا يكون مضافا ولا مشبها به ولا مفصولا، وثانيها: ما يكون معرفة مضافا، ولا يكون مفصولا مثل: لا غلام زيد في الدار ولا عمرو، وثالثها: ما يكون معرفة بإضافته إلى المعرفة، ورابعها: ما يكون معرفة مضافا ولا يكون معرفة مثل: لا في الدار غلام رجل ولا امرأة، وخامسها: ما يكون معرفة ومفصولا ولا مضافا والأمثلة المذكورة في الكتاب على ترتيب ما ذكر من الصور الست.

(١) فبحور الجمع بينهما بأن يكون معرفة ومفصولا بينه وبين "لا" نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو. (عل)

(٢) ذكر لأجل أنه قيد للحزاء، حتى لا يقال: إنه لعوى؛ إذ الشرط يغني غناه، بل ليقترن الجميل بالمفصل. (جمال)

فلا متناع أثر "لا" النافية للجنس فيها، وأما في المفصول فلضعف "لا" <sup>(١)</sup> عن التأثير مع الفصل **والتكرير** أي وجب تكرير اسمها، لكن مطلقا لا بعينه، أما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الأحاد، <sup>(٢)</sup> وأما في النكرة ليكون مطابقا <sup>(٣)</sup> لما هو جواب له من مثل قول السائل: أفي الدار رجل أم امرأة؟ وهذا التعليل جارٍ في المعرفة أيضا، <sup>بيان</sup> .....

**والتكرير إلخ:** وكذا وجب التكرير في النكرة المنصلة بـ "لا" إذا نعت عن عملها؛ لأن القرينة على إرادة نفي الجنس ليس إلا نصب الاسم أو بناءه، وقد اتفقا، فلا بد من التكرير لتبهي على إرادة نفي الجنس. **مطلقا لا بعينه:** أي أراد تكرير نوع اسم "لا" لا تكرير شخصه. **ليكون كالعوض إلخ:** أي وجب التكرير في المعرفة؛ لأن في النكرة نفي الأحاد فيكون فيها التعدد حينئذ وليس في المعرفة تعدد فجعل التكرير في المعرفة ليصير مشابها بالنكرة في التعدد.

**مطابقا إلخ:** أي والتكرير المذكور جواب له من مثل إلخ، وكلمة "من" بيان "ما" في "لما هو جواب له". **أفي الدار إلخ:** فيقال في الجواب: لا في الدار رجل ولا امرأة، لا يقال: إن السؤال بـ "أم" والهمزة إنما يكون عن التعيين فلا بد أن يكون أحدهما في الدار، فلا يصح الجواب حينئذ بقولنا: لا في الدار رجل ولا امرأة؛ لأننا نقول: المراد بقولهم: إن السؤال بهما عن التعيين أن المتكلم يعلم أن أحدهما فيها، فيطلب من المخاطب التعيين، وهو أعم من أن يكون علمه مطابقا للواقع أو لا، ويمكن أن يقال: لم لا يجوز أن يكون المراد أن السؤال بهما عن التعيين إذا تعلق بهما الخطاب، مثل: أزيد عندك أم عمرو، وإلا فلا.

(١) لأن "لا" إنما تعمل لمشاهدة "إن" وهي إنما تعمل لمشاهدة الفعل، فلا تعمل لمشاهدة الحرف الذي يعمل بالمشاهدة، فعند وجود الفصل يضاعف ضعفها. (عل)

(٢) فلأن قولنا لتعليل: لا رجل، في قوة لا زيد ولا عمرو وحالده إلى أفراد آخر للرجل. (حق)

(٣) وإنما قدر السؤال؛ لأنه لو كان مقصرا على "أرجل في الدار" لاستعنى الجيب بـ "لا" أو نعم عن الذكر ثانيا، فلما لم يكتف بـ "لا" أو "نعم" علم أن السؤال مكرر ولا يستعنى بـ "لا" في المكرر؛ فإنك إذا قلت: "لا" في جواب من قال: أرجل في الدار أم امرأة؟ ولم يكن واحد منهما لم يتم جوابك أيضا، وإلى هذا أشار المصنف في شرح المفصل. (حق)

ونحو قضية أي هذه قضية **ولا أبا حسن** لها أي لهذه القضية، هذا جواب دخل مقدر على قوله: وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير، فإن اسم "لا" فيه معرفة؛ لأن أبا حسن كنية على ﷺ، ولا رفع فيه ولا تكرير، بل هو منصوب غير مكرر، فأجاب بأنه **متأولٌ** بالنكرة، إما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن لها؛ فإن مثلاً لتوغلّه في الإيهام <sup>جواب دخل</sup> لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفيصل بين الحق والباطل؛ لاشتهاره ﷺ بهذه الصفة، فكأنه قيل: لا فيصل لها، ويقوي هذا التأويل إيراد حسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتذكير، وفي مثل: **لا حول ولا قوة إلا بالله**.....

**جواب دخل الخ:** ويحتمل أن يكون جواباً عما يرد على تعريف المنصوب بـ"لا"؛ لأنه قد ذكر أن الصب بـ"لا" مشروط بأن يليها نكرة مضافاً أو مشبهاً به فـ"أبا حسن" منصوب؛ لأن نصب الأسماء الستة بالألف، مع أنه ليس فيه من الشروط إلا الاتصال. **كنية:** بضم الكاف وسكون النون.

**لاشتهاره الخ:** فكأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى "قضية ولا أبا حسن لها" لا فيصل لها؛ إذ على - كرم الله وجهه - كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: **أفضاكم على ﷺ**، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل، وهذا كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار.

**لا فيصل:** فيكون فيصل نكرة، وقد سبق أنه إذا كان اسم "لا" نكرة فهو منصوب فـ"أبا حسن" منصوب لذلك، ولا شك أن أبا حسن لا يكون فيصلاً، بل فاصلاً وفارقاً، إلا أنه مثل قولهم: رجل عدل.

**ويقوي هذا الخ:** واعلم أن نزع اللام واجب على التأولين معاً، سواء كانت اللام في الاسم نفسه أو فيما أضيف إليه إلا في عبد الله وعبد الرحمن؛ لأن الله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى، فلا يصح تقدير التذكير فيهما، ولما كان النزاع على التقدير الثاني واضحاً كما يدل عليه قوله: لأن الظاهر أن التنوين للتذكير جعله مقبولاً للتأويل الثاني.

**إيراد حسن الخ:** يقال: حذف اللام من العلم القائم مقامه المثل والمؤول بالصفة التي اشتهر بها مسمائها واجب، إلا أن تنوينه فيما إذا أول به وقع مكانه من التذكير، فلذا جعل حذف اللام مقبولاً له.

**لا حول الخ:** أي لا حول عن المعصية إلا بعصمة الله، ولا قدرة على الطاعة إلا بتوفيق الله تعالى.

أي فيما كررت فيه "لا" على سبيل العطف، وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل  
 يجوز خمسة أوجه بحسب اللفظ<sup>(٢٤)</sup> لا بحسب التوجيه<sup>(٢٥)</sup>؛ فإنها بحسب التوجيه تريد  
 عليها، الأول: فتحهما أي لا حول<sup>(٢٦)</sup> ولا قوة إلا بالله، على أن تكون "لا" في كل منها  
 لنفي الجنس، و"لا قوة" عطفًا على "لا حول" عطف مفرد على مفرد، وخبرها  
 محذوف<sup>(٢٧)</sup> أي لا حول وقوة موجود إلا بالله، .....  
 الأظهر موحودان

أي فيما إلخ: لا يقال: هذا يصدق على مثل لا رحل لا الدار ولا امرأة حارجها، مع أنه لا يجوز فيه نصب  
 الثاني؛ لأننا نقول: في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون "لا" الثانية مزيدة وكون العاطف بعطف الاسم  
 على الاسم والخبر على الخبر، كذا قيل. فإنها بحسب إلخ: لأنك إذا فتحتهما يحتمل أن يكون "لا" في الموضوعين  
 لنفي الجنس، ويحتمل أن يكون في الأول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة، وإذا رفعتهما يحتمل أن يكون "لا" في  
 الموضوعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل، ويحتمل أيضًا أن يكون في الموضوعين بمعنى ليس، ويحتمل أيضًا أن يكون  
 الأول بمعنى ليس والثانية زائدة، ويحتمل أيضًا أن يكون الأول لنفي الجنس والثانية زائدة، وإذا فتحت الأول  
 ورفعت الثاني يحتمل أن يكون الرفع محمولًا على اسم "لا" لنفي الجنس أي على محله البعيد، وهو الرفع بالابتداء  
 و"لا" زائدة، ويحتمل أيضًا أن يكون بمعنى "ليس" ورفع على أنه اسم، ويحتمل أيضًا أن يكون للجنس ملغاة.  
 أي لا حول إلخ: الأظهر أن يقال: موحودان، هذا ما قال مولانا عبد، أقول: أشار إلى الخبر المحذوف، وهو  
 لا يكون إلا موحودا، أي لا حول موجود ولا قوة موجود، وإن قلت: حيثنذ يلزم عطف الجملة على الجملة  
 لا المفرد والكلام فيه، قلت: هو من قبيل عطف المعمولين بخرف عطف واحد على معمولين، فيكون من قبيل  
 عطف المفرد على المفرد بتلك الملاحظة.

- (١) أي الحركات الإعرابية والبنائية. (علوي)
- (٢) بأن يغير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الحاصلة من الحركات والسكنات للفظ آخر وصورته. (جمال)
- (٣) رد على من توهم وجهًا سادسًا، وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيهيهما باعتبار كونهما بمعنى  
 ليس وكونهما ملغاة، وذلك لأنه لم يقصد إلى عد الوجوه باعتبار توجيهيهما، كذا في شرح المفضل. (علوي)
- (٤) فالحول الانفصال، والقوة القدرة، وعن ابن مسعود: لا حول عن معصية الله ولا قوة على الطاعة إلا بمعونة  
 الله أي إيمانه؛ فإنها اسم منها. (حل ش)
- (٥) واحد مرفوع بل الأولى والثانية، وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان؛ لأنهما يحكم المماثلة في حكم واحد، كما  
 إن زيدا وإن عمرا قائمان. (عبد الغفور)

أو عطف جملة على جملة أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف خبر الجملة الأولى؛ استغناء عنه بخبر الجملة الثانية، والثاني: فتح الأول ونصب الثاني أي لا حول ولا قوة إلا بالله، أما فتح الأول فلاّن "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما نصب الثاني فلاّن "لا" الثانية مزيدة لتأكيد النفي، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوبا حملا على لفظه؛ لمشابهة حركته حركة الإعراب، ويجوز أن يقدر لها خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والثالث: فتح الأول ورفع أي رفع الثاني، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، أما فتح الأول فلاّن "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما رفع الثاني فلاّن "لا" زائدة، .....

**أو عطف جملة إلخ:** ولما كان عطف الجملة على الجملة أظهر على هذا التقدير؛ لوجود الخبر في التركيب، وهو "إلا بالله" ولهذا فسر حيثئذ بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله"، ولم يفسر به على تقدير عطف المفرد على المفرد، فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن الشارح فسر على تقدير عطف مفرد على مفرد بقوله: "أي لا حول ولا قوة موجود إلا بالله"، وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله" مع أن هذا التفسير أيضا صحيح على تقدير عطف مفرد على مفرد فلم لم يفسر قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله على تقدير عطف مفرد على مفرد أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله أيضا.

**لمشابهة حركته إلخ:** لوجود حركته بالعامل، وهو "لا"، ويجوز أن يقدر إلخ: وهو من قبيل عطف المفرد على المفرد فيلزم توارد العلتين، وهو جائز هنا كما مر آنفا، ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حدة فهو عطف الجملة على الجملة حيثئذ، ولكن تقدير الخبر الواحد عند البعض؛ فإن "لا" عاملة عنده في المتبوع والتابع معا، وعند سيبويه لا يجوز تقدير خبر واحد؛ لأن "لا" عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بـ"لا" فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين، فيجب أن يقدر لكل منهما خبرا فالجملة الأولى والثانية منهما مرفوع بـ"لا" الأولى والثانية جميعا محلا، لا يقال: كيف يجوز الرفع بعاملين؛ لأننا نقول: إنهما يحكم المماثلة في حكم عامل واحد كما في إن زيدا وإن عمرا قائم، نعم يمتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر من مؤثرين.

**فلاّن لا زائدة:** ويجوز أن يجعل "لا" غير زائدة بل لنفي الجنس، لكن تلعبها عن العمل؛ لجواز إلغائها إذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء ألغيت الأولى أو الثانية أو كليهما.



والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والرابع: رفعهما بالابتداء، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ لأنه جواب قولهم: أبغى الله حول وقوة؟ فجاء بالرفع فيها؛ مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران ههنا أيضا، والخامس: رفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" **على ضعف**،<sup>(١)</sup> فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قليل، وفتح الثاني، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله على<sup>(٢)</sup> أن تكون "لا" لنفي الجنس وضعف،<sup>(٣)</sup> وجه ضعف رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" بالتكرير لا لكونها بمعنى "ليس"؛<sup>(٤)</sup>.....  
بتكرير اسمها

**ويجوز الأمران إ:** وهو عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، وعطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

(١) متعلق بقوله: "رفع الأول" المعلن بقول الشارح: "على أن "لا" بمعنى "ليس"، أي رفع الأول على ضعف بناء على أن "لا" بمعنى "ليس" على هذا التقدير. (أبو البقاء)  
(٢) متعلق بقوله: "وفتح الثاني". (بق)

(٣) أي نسب إلى الضعف، فقوله: "بأنه" متعلق بقوله: "وضعف" أي ضعف وجه ضعف الأول وهو قوله: على أن "لا" بمعنى "ليس" بأنه يجوز أن يكون رفعه لا يعاير عمل "لا" التي لنفي الجنس "بالتكرير" أي بتكرير اسمها، لا لكونها بمعنى "ليس"، هذا صحيح على تقدير جعل قول الشارح: على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، وقوله: "فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قليل دليل على كون قوله: "على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، أما إذا جعل قيما وجعل قوله: فالأول فإن إخ وجه الضعف فلا يصح. (بقا)

(٤) إذ لم يثبت في كلامهم عمل "لا" عمل "ليس" بل لم يرد إلا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا، نحو: لا براح ولا مستصرح، فظنوا أنها عاملة عمل "ليس"، والحق أنها للتبرية لكنها ملغاة للضرورة. (عبد الغفور)  
(٥) لأن هذا دليل على قوله: بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" أي لأن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي

الجنس التكرير فقط. (بقا)

لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد حصل ههنا،<sup>(١)</sup> ولا دخل<sup>(٢)</sup> فيها لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، فهذا<sup>(٣)</sup> على التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة، أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، وإلا يلزم<sup>(٤)</sup> أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا،<sup>(٥)</sup> وعلى التوجيه الثاني<sup>(٦)</sup> يحتمل أن يكون من قبيل<sup>(٧)</sup> عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة<sup>(٨)</sup> كما لا يخفى، .....

**ولا دخل فيها إلخ:** أي التوافق في الإعراب في الاسمين بعدها ليس شرط؛ لصحة إلغاء عملها. **فهذا على إلخ:** أي التركيب المذكور على الوجه الأول، وهو رفع الأول على أن "لا" فيه بمعنى "ليس" وفتح الثاني على أن "لا" فيه لنفي الجنس. **وإلا يلزم إلخ:** أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون الخبر وهو قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا معا، أما الثاني على أن "لا" لنفي الجنس في المعطوف، أما الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" في المعطوف عليه و"لا" لنفي الجنس تقتضي رفع الخبر و"لا" بمعنى "ليس" تقتضي نصبه. **وعلى التوجيه الثاني إلخ:** وهو رفعه لإلغاء عملها بالتكرير.

- (١) أي في صورة رفع الأول وفتح الثاني. (بق)
- (٢) جواب دخل مقدر، وهو أن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي الجنس التكرير وتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، والشرط الثاني منتف في الوجه الخامس، فيكون رفع الاسم الأول ملزوما لرفع الاسم الثاني، وإذا كان الاسم الثاني مبنيًا على الفتح فلم يجز رفع الأول؛ لإلغاء عمل "لا" التي لنفي الجنس. (بق)
- (٣) أي فهذا التركيب على التوجيه الأول وهو رفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" وفتح الثاني على أن يكون "لا" لنفي الجنس متعين؛ لعطف الجملة على الجملة. (بق)
- (٤) أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا، وذلك لأن "لا" المشبهة بـ "ليس" تقتضي نصب خبره و"لا" التي لنفي الجنس تقتضي رفع خبره، فلو جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله: "إلا بالله" خبرا لهما فيكون مرفوعا ومنصوبا. (بق)
- (٥) [على أن يكون خبر "لا" لنفي الجنس] معا في حالة واحدة وهو ظاهر البطالان.
- (٦) وهو أن يكون "لا" في الأول لنفي الجنس ألغيت عن العمل؛ لوجود شرط وهو التكرير، وفي الثاني لنفي الجنس أيضا إلا أنها ليست ملغاة بل عاملة.

(٧) بأن يقدر لهما خبر واحد على ما مر. (جمال)

(٨) بأن يقدر لكل منهما خبر. (جمال)

**وإذا دخلت الهمزة على "لا" التي لنفي الجنس لم يتغير العمل أي عمل "لا" أي تأثيرها<sup>(١)</sup>** في مدخولها إعرابا وبناء؛ لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام، ومعناها أي معنى الهمزة الداخلة على "لا" التي لنفي الجنس **إما الاستفهام<sup>(٢)</sup>** حقيقة فتقول: ألا رجل في الدار؟ مستفهما، **وإما العرض<sup>(٣)</sup>** مثل: ألا نزول عندي، ولم يذكر سيبويه<sup>(٤)</sup> أن حال "لا" في العرض كحاله قبل الهمزة، .....

**وإذا دخلت إلخ:** وإنما حص "لا" ببيان أن الهمزة لا يعبر عملها؛ لأن "لا" لا أثر لنفيها في الحال مع العرض والتمني؛ فإنه ليس المعنى في "ألا ماء أشربه" على نفي الماء، وفي "ألا نزول عندنا" على نفي النزول، وقد مر أنه إذا بطل النفي في كلمة "لا" بطل عملها، وفيه أنه ينبغي أن يتعرض له في المشبّهتين بـ "ليس" أيضا إلا أن يقال: اعتمد على المقايضة، كذا قيل.

**إما الاستفهام:** وظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلاثة؛ لأن كلمة "إما" يشعر به لكنه لا ينحصر فيها؛ لحواز أن يكون للتقرير والإلكار والتوبيخ، فالأولى أن يقال: إنه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها، قال السيرافي: لا يكون بخرد الاستفهام، وقال سيبويه: لا يجوز حمل التابع على المحل في صورة التمني؛ لأن التمني يعيها عن الخير فيصير اسمها مفعولا، فمعنى "ألا علام": أتمنى الغلام، وقال الأندلسي: ما نقله الشارح فندس سره. **مستفهما:** وإنما ذكره؛ لأن "لا" يحتمل أن يكون للتنبيه.

(١) إشارة إلى أن العمل محمول على معناه اللعوي؛ إذ العمل اصطلاحاً مختص بالإعراب، والحمل عليه يوجب إخراج نحو: لا رجل في الدار؛ إذ لا عمل بكلمة "لا" في "رجل" بل هو مبني مع أنه مقصود بالبيان في هذه المسألة. (جمال)

(٢) فذكر المقيّد وهو الإعراب وأراد المطلق وهو التأثير أعم من أن يكون إعرابا وبناء إلا أن العامل أي المؤثر لا يعبر عمله أي تأثيره لدخول كلمة الاستفهام عليه فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام. (عل)

(٣) يعني أن معنى الهمزة إما الاستفهام وهو معناه الحقيقي أو ما يولد منه كالعرض والتمني. (عل)

(٤) مقاب تمی است کہ بمعنی درغلانیدن کے برائے محبوب است.

(٥) كأنه اعترض على المصنف بأنه تبع في بيان قواعد الكتاب في الأكثر رأي سيبويه واعتمد عليه وخالف ههنا. (حق)

بل ذكره السيرافي وتبعه<sup>(١)</sup> الجزولي والمصنف، ورد<sup>(٢)</sup> ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال، مثل: "إن" و"لو" وحروف التحضيض، فيجب انتصاب الاسم بعدها، نحو: ألا زيدا تكرمه؟ وإما التمني نحو: ألا ماء<sup>(٣)</sup> أشربه حيث لا يرجى ماء<sup>(٤)</sup> وأما قوله: .....  
للظرف أي قول الشاعر

**والمصنف:** أي تبعه المصنف؛ فلهم قالوا: إن "رجل" في "ألا رجل"، و"نزول" في "ألا نزول"، و"ماء" في "ألا ماء" مع "لا" على الفتح كما كان قبل دخول الهزة كذلك، لا يقال: لم لا يجوز أن تكون الهزة في الآخرين للاستفهام؟ لأننا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأن القائل لم يقصد بقوله: "ألا نزول" الاستفهام عن ترك النزول؛ لأنه عالم بعدم النزول؛ لأن "ألا" في هذا التركيب لا يكون للعوض إلا إذا كان النزول منفياً، وأيضاً لم يقصد بقوله: "ألا ماء أشربه" الاستفهام عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدم الماء، وقيل: الهزة في "ألا نزول عندي" مجرد الإنسانية؛ فإن معنى العرض بالفارسية: باثنايت ثمن آمدن، ولهذا زيد في التركيب في بعض الكتب، وقيل: ألا نزول عندي فتصيب خيراً بصيغة الخطاب أو المتكلم.

**فيجب انتصاب الاسم إلخ:** أي انتصابه بالفعل المقدر الذي هو المفسر بالفتح، فقوله: "تكرمه" مفسر باسم الفاعل، قيل: انتصابه في حيز المنع؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان الفعل المقدر متعدياً أو كان لازماً فلا مثل: ألا زيد نزل، وفي "نزل" ضمير راجع إلى "زيد"، وهو مفسر باسم الفاعل والمفسر محذوف، والجواب: أن المراد بالفعل المقدر هو الفعل المقدر الذي فيما أضمر عامله، وهو الذي لو سلط عليه نصبه كما في قوله: "ألا زيدا يكرمه".  
**ألا ماء إلخ:** وألا سيل إلى الممر فأشربها.

**وأما قوله إلخ:** دفع دخل تقريره: أن ما قال: إذا دخلت الهزة على "لا" التي لنفي الجنس لم يغير العمل غير صحيح؛ لأن الهزة فيه غيرت عملها من البناء إلى الإعراب فأجاب عنه بوجهين، الأول: قوله: "فهذه عند الخليل إلخ" والثاني: قوله: "وهي عند يونس إلخ".

(١) عطف على قوله: "ذكره" وضمير المنصوب راجع إلى "السيرافي". (بق)

(٢) فعل ماضٍ و"ذلك" مفعول و"الأندلسي" فاعل. (بقا)

(٣) بالفارسية: كاشك آب بودي می آشامیدم ویرا.

(٤) قيد به؛ لأن التمني لا يكون إلا في المحال أو الممكن الذي لا طمع في وقوعه. (جمال)

### ألا رجلا جزاه الله خيراً<sup>(١)</sup>

فهذه عند الخليل ليست "لا" الداخلة عليها حرف الاستفهام، ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه، فكأنه قال: ألا ترونني رجلاً يعني هلا ترونني رجلاً، ولذلك نصب وئُون، وهي عند يونس "لا" التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني، فكان القياس ألا رجل، ولكنه تَوْنَه؛ لضرورة الشعر.

ونعتُ اسم "لا" المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو: لا غلام رجل ظريفاً <sup>قراءة معرب فقط</sup> **الأول** بالرفع صفة للنعت أي لا الثاني وما بعده، احتراز عن مثل: لا رجلٌ ظريفٌ كريمٌ في الدار مفرداً حال من ضمير "مبني"، والعامل فيه "مبني"، احتراز عن مثل: لا رجل حسن الوجه، يليه حال بعد حال، أو صفة "مفرداً"، احتراز عن المفضول نحو: لا غلام فيها ظريف، .....

**لضرورة إلخ:** فما قال: إذا دخلت الهمزة لم يعبر العمل معناه أنه لم يغير العمل في سعة الكلام.  
**أي لا الثاني إلخ:** أي لا النعت الثاني، ولا النعت الذي بعد النعت الثاني، كالثالث والرابع ككريم في المثال الآتي.  
**حال من ضمير إلخ:** أي حال من المستكن في خبر النعت، وهو قوله: "مبني ومعرب" وكذا قوله: "يليه" ويكون ذو الحال مؤخرًا عن الحال، والمراد من المفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له. **حال بعد إلخ:** من الضمير المستكن في خبر النعت، فيكون أحوالاً مترادفة.

(١) [كان القياس "ألا رجل، بالبناء.] بدل على محصلة بيت، وكان الشاعر عثق الخصلة، فيقول متمسكاً: ألا تبصروني رجلاً بهديني طريقاً بوصلي إلى هذه المحبوبة، فالإبانة استحراج الذهب من المعدن، و"الخصلة" بكسر الميم امرأة يسترحه منه، والمضارع الثاني صفة "رجلاً" و"عبراً" مصدر "جزاه"، وهذه الجملة الدعائية معترضة. (حل ش)

وهذا القيد يغني عن الأول **مبني** على الفتح حملا على المنعوت؛ لمكان الاتحاد<sup>(١)</sup> بينهما وفيه لطافة  
والاتصال،<sup>(٢)</sup> وتوجه النفي<sup>(٣)</sup> إليه أي إلى النعت حقيقة، و"المبني" في قوله: "ونعت  
المبني" إشارة إلى ما يبنى على الفتح بالأصالة لا بالتبعية؛ فإنه المذكور سابقا، فلا يرد  
أنه إذا كرر المبني وبني على الفتح، ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه، .....  
شأن

**وهذا القيد إلخ:** وهو قوله: "إليه" يغني عن الأول أي عن القيد المذكور أولا أو عن القيد الذي هو "الأول"؛  
لأنه يخرج فيه ما يخرج به، ويمكن أن يقال أيضا بأنه لدفع وهم عدم الاعتداد بفرق الأول، وأجاب عنه بعض  
المحشين بأن هذا القيد يعني عن الأول إذا قرئ بالرفع وحمل صفة لقوله: "ونعت"، وأما إذا قرئ بالجر وجعل  
صفة لقوله: "المبني" فلا يغني عن الأول. **لمكان الاتحاد إلخ:** أي بين النعت والمنعوت، والمراد به ثبوت الاتحاد  
بينهما ذاتا، أي بحسب ما صدقهما عليه فإن أفراد الرجل والظريف متحد، وليس المراد هو الاتحاد في المفهوم؛ لتغاير  
المفهوم بينهما. **والاتصال:** أي لمكان الاتصال بينهما، أي الاتصال بينهما بحسب المعنى؛ لخلو البناء هما معا.  
**وتوجه النفي:** إلى الصفة في الحقيقة، فكان "لا" دخلت عليها، ولهذا لم يبين نعت المنادي؛ لأن النداء يتعلق  
بالموصوف حقيقة، فإنك إذا قلت: لا رجل ظريف فكانك قلت: لا ظريف. **فإنه المذكور إلخ:** أي فإن المبني  
على الفتح بالأصالة مذكور سابقا حيث قال: فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به، فهو دليل  
على كون المراد من "المبني" في قوله: "ونعت المبني" هو المبني على الفتح بالأصالة؛ لما مر من قوله: "فإن كان  
مفردا" فهو مبني على ما ينصب به. **فلا يرد أنه إلخ:** وعدم الورد؛ لأن ما يبنى على الفتح بالأصالة هو  
"ماء" الأول، والثاني تأكيد له.

- (١) أي لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى؛ لأنهما عبارتان عن شيء واحد، فـ"لا" الداخلة على أحدهما  
كأنه داخل على الآخر، فالفاصل بين "لا" والنعت وهو المنعوت كأنه ليس بفاصل، والنعت في الحقيقة قريب من  
"لا" غير مفصول عنها فهذا الوجه في الحقيقة يبان لقرب النعت من "لا" التي هي سبب البناء، فما قيل: ترك هذا  
الوجه لظهوره؛ لأن النعت الأول لا يكون إلا قريبا ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)
- (٢) بينهما لفظا، ولذا لا يقع الفصل إلا نادرا. (جمال)
- (٣) لأن الأصل في النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما أن يتوجه إلى القيد خاصة، وأن تقع له خصوصا  
فنحو: "لا رجل ظريف" في المعنى لا ظريف، وهذا أيضا يبان تقربه من "لا". (جمال)

مثل: "لا ماء ماء باردا" مع أنه يصدق عليه "أنه نعت المبني الأول مفردا يليه"؛ فإن "باردا" في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر، ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه؛ لتوسط التابع بينهما، **ومعرب**؛ لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها <sup>فحيثئذ يخرج بقوله: يليه</sup> في الإعراب دون البناء **رفعا** حملا على محله البعيد، **ونصبا** حملا على اللفظ أو على محله القريب نحو: لا رجلَ ظريفَ بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفًا بالنصب، **وإلا أي وإن** لم يكن النعت كذلك **فالإعراب أي فحكمه** <sup>(١)</sup> الإعراب لا غير، رفعا؛ .....

**فليس مما يليه**: فحيثئذ يخرج بقوله: "يليه". **رفعا إلخ**: وهما مفعولان مطلقان للنوع، وما قيل: إنهما منصوبان بنزع الخافض، ضعيف؛ لأنه سماعي إلا في "إن" و"أن". **على محله البعيد**: لأن "لا" مع المبني في محل الرفع بالابتداء. **ونصبا حملا إلخ**: ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني وهو البناء - وإن لم يخرج حمل توابع سائر المبنيات على لفظها - لمشابهة حركة هذا المبني حركة الإعراب إلخ؛ فإن حركته عارضية له يشبهه النصب، فيحوز نصبه حملا على محله القريب، وهو النصب بالعامل.

قيل: لِمَ أورد المصنف هذه القيود، وهي قوله: "الأول" وقوله: "مفردا" وقوله: "يليه" بأن جعل بعضها وصف الموضوع، وهو قوله: "الأول" وجعل بعضها قيد الحكم، وهو "مفردا" و"يليه" ولا وجه لهذا الاختلاف فيها، ولِمَ لم يجعل كلها وصف الموضوع وهو النعت؟ لا يقال: يمتنع جعل قوله: "مفردا" وقوله: "يليه" وصف الموضوع؛ -

(١) إشارة إلى أنه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل؛ لما قال صاحب "المعني": إذا دار الأمر بين المحذوف فعلا والباقي فعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا. فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذف كـ لا حذف، وأما الفعل فإنه غير الفاعل إلا أنه قال: اللهم بعضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضوع، أو بموضع آخر يشبهه أو لموضع آت؛ فإنه حيثئذ الأول أدل، وفيما نحن فيه كذلك؛ لأن قوله: "وإن كان معرفة أو مفصولا وجب الرفع" مؤيد لتقدير الفعل بأن يقال: فيجب الرفع، وأيضا فيه تقليل الحذف بالنسبة إلى قوله: "فحكمه الإعراب لا غير" وكلا العبارتين صريحتان في نفي البناء، لا مزية لأحدهما على الآخر في الصراحة وعدمه، فما قيل: لم يقل: فالإعراب واجب؛ لينفي البناء صريحا مع أنهما سببان في الدلالة على الإعراب فقط، فلا يرد ما قيل: الأولى أن يفدر "فيجب الرفع" ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)

حملا<sup>(١)</sup> على المحل البعيد، ونصباً؛ حملاً على اللفظ أو المحل القريب، وقد مرت أمثلته في بيان فوائد القيود.

**والعطف** على اسم "لا" المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير "لا" في المعطوف؛ فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: لا غلام لك والفرس، وإذا كان "لا" مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: "لا حول ولا قوة" فيما سبق بأن يحمل على اللفظ أي لفظ اسم "لا" المبني، ويجعل منصوباً وبأن يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً **جائز**، ولا يجوز فيه البناء؛ لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل؛ لمظنة أي لوجود الفصل الفصل بـ "لا" المؤكدة؛ .....

= لأن النعت معرفة بالإضافة إليها، وقوله: "مفرداً" نكرة، وكذلك قوله: "بليه" لأنه جملة خبرية، وهي لا يقع صفة لمعرفة بخلاف قوله: "الأول" فإنه معرفة، لأننا نقول: الكلام في أنه لم يَجْعَل المصنف كلامه على وجه صار جميعها وصف الموضوع بأن يقول: ونعت مبني أول مفرد بليه، فإن النعت حينئذ مضاف إلى النكرة، فلا يكون معرفة.

**إذا كان المعطوف إلخ:** قال مولانا عصف: لا يحتاج إلى زيادة هذين القيدتين في كلام المتن، والصواب ما ذكره في المتن أما الأول؛ فلا أنه إذا كان المعطوف معرفة لا يكون معطوفاً على اسم "لا" بل معطوف على المبتدأ، وأما الثاني؛ فلا أنه قد سبق حكمه. أقول: القول بأنه معطوف على المبتدأ لا يلتفت إليه؛ لأنه معطوف على اسم "لا" باعتبار محله الذي هو الابتداء، فالقول بأنه معطوف على المبتدأ لا يصح إلا بارتكاب الجواز، وأيضاً القول بأنه قد سبق حكمه أيضاً ليس على ما ينبغي؛ لأن الشارح أيضاً تعرض بأنه قد سبق، فمقصوده منه توضيح المقام.

**ولا يجوز فيه:** أي في المعطوف المذكور البناء؛ لمكان الفصل بينهما بحرف العطف، مع أنه قد سبق أن البناء مشروط بكونه "بليه". **لمظنة الفصل:** أي حينئذ يغلب توهم الفصل بـ "لا" المؤكدة.

(١) بناء على أن اسم "لا" كان في الأصل مبتدأ؛ لأن "لا" من نواسخ المبتدأ والخبر، ثم صار منصوباً، ثم صار مبنياً؛ لأن "لا" تعمل عمل "إن" ثم يبين بعراض تضمن معنى "من"، فباعتبار كونه في الأصل مبتدأ محله الرفع، وباعتبار أنه صار اسماً منصوباً بعد كونه مبتدأ محله النصب. (علوي)



إذ المعطوف على المنفي يزداد فيه "لا" كثيرا نحو: "لا حول ولا قوة"، مثل: لا أب وابناً و ابنٌ في قول الشاعر: (١)

ولا أب وابناً مثل مروان وابنه إذ هو بالمجد ارتدى و تأزرا

وسائر التوابع (٢) لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي (٣) أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، كذا ذكره الأندلسي، .....

إذ المعطوف **إخ**: قيل: لا حاجة إلى جعله مظنة الفصل، بل يكفي في منع البناء للفصل بالعاطف، وكأنه لم يلفظ إلى فصل العاطف لثقلته؛ إذ هو على حرف واحد، وهو ضعيف بخلاف، "ثم" و"لكن" و"حتى" فإنها لا تكون حرفاً واحداً، فيكون فصلاً كثيراً. **وابنه**: وهو المسمى بـ"عبد الملك" يعني: حيث ارتضى پدر و حيث ارتضى پدر مثل مروان و پدرش اریس جهت که هر یک از مروان و پدرش بزرگی دار و ای خود و از خود ساختند و این کنایه از آنست که از سر و پائشان بزرگی ظاهر میشود. **وسائر التوابع**: دفع دخل تقريره: أن المصنف لم يذكر النواع كالبديل والمعطوف بخوف الممتنع دخول "يا" عليه وغيرهما، بل قصر بيانه بالنعته والعطف، فأجاب بما ذكره.

**لا نص إ**: أي عن النحاة في سائر التوابع، إن قلت: لما نقل عن الأندلسي أن حكمها حكم توابع المنادى فكيف يصح قوله: لا نص عنهم فيها؟ قلت: جاز أن يذكره بطريق الالتزام، لا على طريق النص والتصريح، وأيضاً حاز أن يكون المراد من النحاة النحاة المدونة، والأندلسي ليس منهم.

(١) وهو الفرزدق، وهو لقب له، والاسم: همام بن غالب، يصف مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وقوله: "مثل" خبر "لا"، و"إذ" ظرف متعلق بـ"مثل"، وقوله: "هو" مبتدأ راجع إلى الأب، فإن مجد الأب مجد الابن دون العكس؛ لأن الشرف والمجد يكونان بالأباء، و"ارتدى" خبر المبتدأ، و"تأزرا" عطف عليه، يقول: لا أب ولا ابن مثل مروان وابنه عبد الملك، إذ مروان ليس رداء المجد وإزاره. (حل ع)

(٢) أي باقي التوابع بعد الوصف والعطف من البديل وعطف البيان والتأكيد اللفظي أو المعنوي لا يؤكد إلا المعارف، فلا يؤكد اسم لنكارتة. (جمال)

(٣) لا يخفى أن ذلك يقتضي وحب البناء في البديل إذا كان مفرداً نكرة، والمفهوم من كلام الشيخ الرضي حواز البناء، والتأكيد اللفظي يجب بناؤه، وأما المعنوي فلا يكون في المنكر، وعطف البيان حكمه حكم البديل عند الشيخ الرضي. (عبد العمور)

**ومثل: لا أبأ له، ولا غلامي له،** أي كل تركيب يكون فيه بعد اسم "لا" التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك<sup>(١)</sup> الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: أب، وحذف النون من نحو: غلامين <sup>جائر</sup> جائر يعني أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له، فيكون اسم "لا" فيها مبنيًا على ما ينصب به، والجار مع مجروره خبرا لها، وقد جاء على قلة مثل: "لا أبأ له" و"لا غلامي له" بزيادة الألف في مثل: أب، وإسقاط النون في مثل: غلامين، كما في حال الإضافة؛ **تشبيهاً له** أي لاسم "لا" في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف **بالمضاف** وإجراء لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون، .....

**ومثل لا أبأ له إلخ:** أي يجوز أن يقال: في لا أب له، ولا غلامين له، لا أبأ له، ولا غلامي له بإعطاء حكم الإضافة لهما. والمراد بمثل: الأب هو أسماء الستة غير ذؤ؛ لأن غيره بقبل عدم الإضافة بخلاف ذؤ؛ فإنه من الأسماء اللازمة للإضافة. والمراد بمثل: غلامين هو المثني والجمع، قوله: "فيهما" أي التركيبين وقع اسم "لا" على الأصل بأن يكون مبنيًا على ما ينصب به، وقد سبق أن اسم "لا" إن كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به، والجار مع مجروره في هذين التركيبين خبرا لها. **تشبيهاً له:** مفعول له أي أجز تشبيهاً، أو مفعول مطلق أي شبه تشبيهاً، والجملة فعلية.

**مع أنه إلخ:** يعني لو كان كل واحد من التركيبين مضافاً، فالتشبيه بالمضاف منتفٍ حينئذ، كما هو مذهب سيبويه، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحققين من أنه يفهم من هذه العبارة أن تشبيه اسم "لا" في هذين التركيبين على تقدير كونه مضافاً بالمضاف أولى، وليس الأمر كذلك، فالأولى ترك هذا القول. **وإجراء لأحكام إلخ:** عطف على قوله: "تشبيهاً" وإنما زاد هذا؛ لئلا يتوهم كون اسم "لا" منصوباً بسبب المشابهة بالمضاف؛ لأنه لو كان كذلك لكان اسم "لا" مونا في "لا أبأ له" كما نون في لا حسناً وجهه، ولكان النون غير محذوف في "غلامي".

(١) وذلك الاسم المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا ذؤ؛ فإنه لا يقطع هذا عند المصنف، وأما عند الشيخ الرضي فالأولان والأب والأخ. (عبد الغفور)

فيكون معرباً، وذلك التشبيه إنما هو **لمشاركته** أي مشاركة اسم "لا" حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه **له** أي للمضاف، في أصل معناه أي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الإضافة، وهو الاختصاص،<sup>(١)</sup> أو المعنى أن مثل: لا أبا له، ولا غلامي له جائز؛ تشبيهاً له أي لمثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف، أي بتركيب يشتمل على الإضافة؛ لمشاركته أي لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي معنى ما يشتمل على الإضافة، وهو الاختصاص، إلا أن بين الاختصاصين تفاوتاً، فإن الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره، .....

**فيكون معرباً**: لمشاكبته بالمضاف؛ لأنه لو كان مضافاً يعرب. **أي مشاركة إلخ**: أي بمشاركة اسم "لا" في هذين التركيبين حين يضاف اسم "لا" بسبب إظهار اللام بين اسم "لا" وبين ما يضاف اسم "لا" إليه بالمضاف بمعنى أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام، وهو حال باعتبار الإضافة؛ لوجود اللام مشترك للمضاف المقدر فيه اللام، هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني الذي ببه بقوله: "أو المعنى إلخ" فلا يعتبر فيه أنه في صورة المضاف وأنه بهذا الاعتبار مشارك له، فكلمة "حيث" في قوله: "حيث لا إضافة فيه" للظرف.

**في أصل معناه**: لأن المضاف، وهو أباه وغلماؤه معني أب له وغلماؤه له. **يعني**: أي المصنف يعني بقوله: "أصل معناه". **وهو الاختصاص**: وإن اختلفا في القوة والضعف حتى يبلغ الاختصاص في أحدهما درجة التعريف دون الآخر، وإليه أشار بقوله: "إلا أن بين الاختصاصين إلخ". **أو المعنى إلخ**: والفرق بين المعنيين بإرجاع الضمير، ولا يكون بينهما فرق مآلاً، وبيان ذلك أن التفرقة يكون في حل تركيب المصنف بإرجاع ضمير "مشاركته" تارة إلى اسم "لا" المضاف بإظهار اللام وإرجاع ضمير "له" إلى المضاف، ونارة إلى مثل هذين التركيبين وإرجاع ضمير "له" إلى تركيب يشتمل على الإضافة في أصل معناه.

(١) جعل الاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الآخر يلحق به. (عبد الغفور)

ومن ثم أي لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنها هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يحز تركيب لا أباً فيها<sup>(١)</sup> أي في الدار؛ لعدم الاختصاص؛ فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنها هو بأبوتّه له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا تصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب "لا أباً فيها" بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لمشاركته له في أصل معناه؟ وليس أي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة؛ لفساد المعنى<sup>(٢)</sup> المراد المفاد بهما<sup>(٣)</sup> على تقدير الإضافة، وهو نفي ثبوت جنس الأب،  
حقيقة

**فكيف يشبه:** يعني لا يصح أن يشبه تركيب "لا أباً فيها" بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لعدم صحة تركيب يضاف فيه الأب إلى الدار. **وليس بمضاف:** أي "لا أباً له" و"لا غلامي له" لبس بمضاف إلى الضمير كما ذهب إليه سيبويه؛ فإنه ذهب إلى أن "أباً" في قولنا: "لا أباً له" مضاف إلى الضمير، واللام زائدة لتأكيد الإضافة، وكذلك "لا غلامي له"، والمصنف أشار إلى بطلان مذهبه فقال: "وليس بمضاف" لأنه لو كان مضافاً لفسد المعنى من وجهين، أما أولاً: فلأن معنى "لا أباً له" حيث لا أباه فبقي "لا" بلا خبر، فالكلام حينئذ غير تام؛ لأن معناه بالفارسية: نمت من غير فلا يتم إلا بتقدير الخبر فما أي لا أباه موجود، ولا غلامي موجودان. وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يعمل "لا" في المعرفة، وليس كذلك، هذا حاصل كلامه ففسد سره. **المفاد بهما:** صفة بعد صفة للمعنى.

- (١) قدر "التركيب"؛ لما أن "لا أباً فيها" لا يصلح فاعلاً للفعل؛ لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة؛ لكونه قسماً من الاسم، فالفاعل في الحقيقة "تركيب" مضاف إلى "لا أباً فيها". (جمال)
- (٢) قال المصنف: ولأنه لو كان مضافاً لزم الرفع والتكرير، وفيه أن الصورة غيرت؛ لئلا يلزم ذلك، فالوا: الحال على هذا التغير بقصد النصب من غير تكرير "لا" تخفيفاً، وإذا لا يتيسر مع المعرفة. (عبد الغفور)
- (٣) متعلق بقوله: "المراد المفاد" على سبيل التنازع أي هذين التركيبين. وقوله: "على تقدير الإضافة" متعلق بالفساد، أي لأنه يفسد المعنى المستفاد بلا إضافة من هذين التركيبين إذا كان اسم "لا" فيهما مضافاً لما سيأتي. (محمّد الآفندي)

أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج<sup>(١)</sup> إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة من وجهين، أما أولاً: فلأن معنى هذين التركيبين على تقدير الإضافة "لا أباه ولا غلاميه"، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي لا أباه موجود، ولا غلاميه موجودان، وأما ثانياً: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين،<sup>(٢)</sup> خلافاً لسيبويه<sup>(٣)</sup> والخليل وجمهور النحاة، وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لأنه العمدة فيما بينهم أو لأن المقصود<sup>(٤)</sup> ... من قول المصنف

عن أبيه إلخ: لأن الإضافة تفيد التعريف مع المضاف إليه المعرفة فلا خدشة حيثئذ.

لأنه العمدة إلخ: أي هو عمدة فيما بين البصريين؛ فإنه رئيسهم كما سبق، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن =

(١) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما إذا كان مضافاً؛ فإنه يحتاج إلى تقدير خبر، فيكون المعنى ليس جنس الأب ثابتاً لزيد، ولا جنس الغلامين ثابتاً له. (محرم الآفندي)

(٢) لما عرفت أيضاً أنه إذا كان اللام زائداً يجوز حذفه، وإذا حذف يضاف الاسم إلى الضمير، فيحتاج إلى تقدير الخبر الذي هو موجود، فيعرف الاسم بالإضافة، فيلزم نفي الوجود عن الأب المعلوم والغلامين المعلومين، وهذا المعنى لا يناسب وضع "لا"؛ لأنها لنفي الجنس، ويخالف القاعدة المذكورة، وهي إذا كان اسم "لا" معرفة وحب الرفع والتكرير. (محرم الآفندي)

(٣) فإن سيبويه ذهب إلى أن المصدر في مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى إلى الضمير، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بتأكيد اللام المقدرة، وإليه ذهب الخليل والزمخشري وجمهور النحاة، لكن المصنف خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لكونه أعرفهم ورئيسهم. (عبد الغفور)

(٤) يخطر بالبال أن هذا الوجه لا يثبت مدعاه، فلا يتم التقريب، نعم لو استدلل بهذا الدليل على اختصاص بعض المخالفين، وترك البعض لكان أصوب البتة. (عبد الحي)

بيان الخلاف<sup>(١)</sup> لا تعيين المخالفين،<sup>(٢)</sup> فمذهب سيبويه والخليل وجهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه <sup>أوردان</sup> تأكيد للام المقدرة، وحكم المصنف بفساده؛ لما عرفت.

ويحذف اسم "لا" حذفاً كثيراً في مثل: لا عليك أي لا بأس عليك، ولا يحذف<sup>(٣)</sup> إلا مع وجود الخبر؛ لثلاث يكون إجحافاً، وقولهم: "لا كزيد" إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون "كزيد" اسماً، والخبر محذوفاً أي لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً أي لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف أي لا أحد كزيد.

خبر "ما ولا" المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بـ "ليس" هو المسند بعد دخولهما أي دخول "ما" و"لا"،.....

= فيه بحث؛ لأنه حكم المحقق الشريف - قدس سره - في شرح "الكشاف" أن الخليل أعلى منه. وقال صاحب "إعراب الفاتحة": لم يسبق مثل الخليل فيما بين علماء النحو.

وإقحام اللام: أي إيرادها في اللفظ وعدم إرادة معناها، وهو لدفع ما قبل: إن إيراد اللام بينهما يأتي عن كونه مضافاً، وقوله: "إقحام" مبتدأ وقوله: "تأكيد" خبره. لما عرفت من عدم حصول المعنى المقصود منه. لتلا يكون إلخ: لأن حذف المسند والمسند إليه جميعاً إجحاف في الكلام، وكذلك لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم للدليل المذكور بعينه، وإنما لم يذكر هذا القيد، وهو قوله: "وجود الخبر" اكتفاء بالمثال؛ فإن المراد من قوله: "في مثل: لا عليك" هو كل تركيب كان الخبر فيه مذكوراً، وإن قلت: يلزم حينئذ أن يكون المثال من =

(١) فيبانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لا سيما أن يذكر من كان عمدة فيما بينهم. (محرم الآفندي)

(٢) لأن ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر، فاكتمى بذكر من يعتمد بقوله: "فمذهب سيبويه والخليل إلخ". (محرم الآفندي)

(٣) الاسم إلا مع وجود الخبر، ولا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم. (عل)

وهي أي خبرية خبر "ما ولا" لهما، وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية، وخص الخبرية بالذكر؛ لأن إعمالها وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم<sup>(١)</sup> فحيث لا يذهبون إلى إعمالها، لا يجعلون الخبر خبرا لهما، ولا الاسم اسما لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها عليهما، لغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾.

وإذا زيدت "إن" مع "ما" <sup>لفظ</sup> نحو: "ما إن زيد قائم" قيل: إنها اختصت "ما" بالذكر؛ لأنها لا تزداد مع "لا" في استعمالهم، وهي زائدة عند البصريين، <sup>بالاستقراء</sup> .....

= تنمة القاعدة مع أن إirاده لا يكون إلا بعد تمامها لتوضيحها. قلت: لا نسلم كونه مثالا، بل هو قيد لقوله: يحذف اسم "لا"، ويدل عليه إirاده بكلمة "في" وإلا فلا بد أن يقول: بدونها. أي خبرية إلخ: وحاز إرجاع الضمير إلى خبر "ما ولا" لكن التانيث باعتبار الخبر، وقبل: الضمير راجع إلى لغة "ما ولا" أي لغة إعمال "ما ولا" عمل "ليس" على لغة أهل الحجاز، فإن بني تميم لا يعملونها عمل "ليس"؛ لدخولهما على القبيلتين أعني الاسم والفعل. وخص الخبرية: والشارح جعل الضمير إلى الخبرية، فاحتاج إلى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية، ولو كان الضمير راجعا إلى عاملة "ما" و"لا" فحينئذ لا يحتاج إلى بيان هذه النكتة، وهي تخصيص الخبرية بالذكر، هذا ما ذكره مولانا عص. أقول: إرجاعه إلى خبرية "ما ولا" أحسن من حيث إن مستفاد الخبرية منه، والخبر مذكور بخلاف العامل.

ما هن إلخ: بكسر التاء فإنها عملت في الخبر؛ لأن الاسم فيهما مبن؛ فإنها لو لم تعمل في الخبر، فلا بد أن يقال: "ما هذا بشر" بالرفع، و"ما هن أمهاتهم" برفع التاء لا بكسرها، مع أن الفراء اتفقوا بكسرها؛ لأن جمع المؤنث السالم حال النصب لإعرابه بالكسرة. وهي: أي "إن" زائدة عند البصريين، ولكنها لتأكيد النفي.

(١) وذلك لأن قياس العوامل بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل؛ لتكون متمكنة بشيئها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل. (عبد الغفور)

ونافية مؤكدة<sup>(١)</sup> عند الكوفيين، أو انتقض<sup>(٢)</sup> النفي بـ"إلا" نحو: ما زيد إلا قائم أو تقدم الخبر على الاسم نحو: ما قائم زيد بطل العمل أي عمل "ما" إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، أما إذا زيدت "إن" فلا "ما" عامل ضعيف عمل لشبه "ليس" فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل، وأما إذا انتقض النفي بـ"إلا" فلا عملها معنى النفي فلما انتقض بطل العمل، وأما إذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل.

**ونافية مؤكدة:** لأنها لو لم تكن مؤكدة للنفي فيلزم أن يكون النفي في النفي، وهو يفيد الإثبات مع أن الغرض أنه منفي. وإن قلت: هذا يناهي ما قالوا: من أنه لا يجوز الجمع بين الحرفين اللذين معناهما نفي إلا إذا كان بينهما فصل. قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد منه هو الحرفان اللذان لم يكن في شيء منهما حيثية التأكيد بأن كان منمحضا للنفي؟

**عمل ما:** فيكون الألف واللام فيه عوضا عن المضاف إليه أو للعهد. إن قلت: كما يبطل بهذه الأمور عمل "ما" كذلك يبطل عمل "لا" فلم خصه بـ"ما" قلت: إذا بطل عمل "ما" بما فبطان عمل "لا" بما أولى؛ لأن عمل "ما" و"لا" بسبب المشابهة بـ"ليس"، وعمل "ليس" في "لا" شاذ، وجاز أن يفسر العمل في قوله: "بطل العمل" بعمل "ما ولا" جميعا، بأن يقال: المراد أنه بطل عمل "ما ولا" لو تحقق فيهما شيء من هذه الأمور الثلاثة فلا يرد أن إحدى من الشروط الثلاثة مختصة بـ"ما" فلا بد أن يترتب عليه حكم الباقي من الشروط، ثم لقائل أن يقول: إنما انتقض النفي فيما بعد "إلا" لا مطلقا، فينبغي أن لا يبطل العمل إلا فيما بعد "إلا" دون الاسم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا ما هو من العمل ظاهرا.

(١) وإلا فالنفي على النفي يفيد الإثبات، وفيه: أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولا بينهما. (عبد الغفور)

(٢) نقل عن مونس أنه يميز الإعمال مع الانقضاء بـ"إلا" وأنشد في ذلك:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما طالب الحاجات إلا معذبا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول، أي دوران منجنون، وإن "معذبا" مصدر كقوله تعالى: ﴿ومزقناهم كل ممزق﴾ (س: ١٩) فهما مثل قولك: ما زيد إلا سيرا. (عبد الغفور)



وإذا عطف عليه أي على خبرهما<sup>(١)</sup> بموجب بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو "بل ولكن" نحو: ما زيد مقيماً بل مسافراً، وما عمرو قائماً لكن قاعد فالرفع أي فحكم المعطوف الرفع لا غير؛ لكونهما بمنزلة "إلا"<sup>(٢)</sup> في نقض النفي.

**عطف عليه:** أي على خبر "ما ولا" بموجب أي بعاطف مثبت، وهو "بل ولكن"، فإن "بل" للإضراب يدل على الإيجاب الذي بعد النفي، وإن لم يكن دلالتها عليه قطعية فلا حدة. **فالرفع:** حملاً على محل خبر "ما ولا"؛ لأنه خبر المبتدأ في الأصل، فحينئذ يبطل عملها، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المعطوف على خبرهما مجروراً بسبب الباء الزائدة الداخلة على خبرهما فلا يصح قوله: "فالرفع" على الإطلاق؛ لأننا نقول: الباء الزائدة على خبرهما إنما يكون لتأكيد النفي، وقد انتقض النفي بالعاطف المذكور. تمت المنصوبات بعون الملك الوهاب، الحمد لله على الإتمام.

(١) مصحوباً كان أو مجروراً بالباء الزائدة. (عبد الغفور)

(٢) حملاً على المخل قال الشيخ عبد القاهر: وهو خبر مبتدأ مخذوف، أي بل هو مسافر، ولكن هو قاعد، وقيل: عطف على سبيل التوهم؛ إذ كثيراً ما يقع خبر "ما" مرفوعاً عنه؛ لإلغائها عن العمل. (عبد الغفور)

## المجرورات

**هو ما اشتمل أي اسم<sup>(١)</sup> اشتمل؛ لتخرج الحروف الأواخر التي هي محال الإعراب؛ فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً؛ لأنها أقسام الاسم على علم المضاف إليه أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجر، سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديرًا، وإننا قلنا: "من حيث .....**

**المجرورات:** مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا ذكر المجرورات. **هو ما اشتمل:** والضمير راجع إلى المجرور في ضمنها؛ لئلا يلزم التعريف للأفراد وإرجاع المذكر إلى المؤنث، ولأن الأسلوب أن يعرف المفرد والمذكر ويترك فرعه بالمقايضة، وهو المفرد المؤنث والتثنية والجمع. **لتخرج الحروف إلخ:** ولخرج أيضا الحرف الأول والأوسط إذا أخذ له بالحرف الآخر إلا أنه تعرض بالحرف الآخر فقط؛ لأن مادة النقص لا يتحقق إلا معه، وما قيل: لم لم يتعرض إليه في المرفوعات والمنصوبات ليس بشيء؛ لأن الاختيار بهذا الوجه أيضا أسلوب فاختار هذا، وإليه يشعر قوله: "فإنه لا يطلق عليها المرفوعات إلخ".

**لفظاً أو تقديرًا:** وقوله: "لفظاً أو تقديرًا" متعلق بالكسرة والفتحة والياء أيضا، نحو: يا علام أخي القوم، كذا ذكره مولانا عصف، ثم الكسر اللفظي مثل: مررت بمسلمات، والتقدير مثل: مررت بفتى، والفتحة اللفظية مثل: رأيت أحمد، والتقدير مثل: مررت بأحمد، والياء اللفظي مثل: مررت بأبيك، والتقدير مثل: بأبي القوم، وإنما لم يقل: أو محلا كـ "هذا" في مررت بهذا؛ لأنه في بيان الإعراب بالحركة والحرف جميعا، والإعراب بالجر لا يكون محليا، أو لأن المراد ههنا هو إعراب الاسم المعرب لا غير، أو لأن المراد بالتقديري ما لا يكون لفظيا، فالإعراب المحلي حينئذ داخل في التقديري.

ثم أعلم أنه أراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري، ويؤيده قوله: "سواء كان بالكسرة إلخ" فحينئذ اندفع توهم الدور بأن معرفة المجرور يتوقف على التعريف باعتبار مبدأ الاشتقاق، وهو الجر؛ لأن الخفاء في المجرور باعتبار الجر، ومعرفة التعريف يتوقف على جزئه وهو علم المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على الجر، =

(١) لو لم يفسر كلمة "ما" بـ "الاسم" لخرج الحروف الأواخر أيضا؛ إذ المراد باشمال الشيء على علم المضاف إليه أن يكون ذلك الشيء موصوفا به، ولا شك أن الموصوف به هو الاسم لا الحرف الأخير، ومعنى كون الشيء موصوفا به أن يذكر الصفة بعد ذكر الموصوف، والإعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الأخير. (جمال)

هو مضاف إليه<sup>(١)</sup>؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه، بل لحشية كونه مضافا إليه والمضاف إليه<sup>(٢)</sup> وإن كان مختصا بما عرّفه به، لكن المشتمل على علامته أعم منه، .....  
 المضافة المصلة

= ويمكن الجواب عنه بوجه بأن المراد من الجر هو الإعراب، حركة كان أو حرفا لا المعنى الحدتي منه، وإنما يتوقف معرفة الجزور باعتبار مبدأ اشتقاقه من حيث معناه الحدتي. ثم إن المصنف لو قال: علم الإضافة كما قال سابقا لكان أظهر إلا أنه قصد توطئة لبیان المضاف إليه. ولقائل أن يقول: لو قال: علم الإضافة يلزم إيراد اللفظ المشترك في التعريف، وهو غير جائز، وذلك لأن الإضافة جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا، وكذا جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا إليه، إلا أن يقال: القرينة على أن المراد منها المضاف إليه لا المضاف هي المعرفة، ويرد عليه ما قالوا من أن القرينة لا بد أن يكون في نفس التعريف، والمعرف خارج عنه.

**لأن الجر ليس إلخ:** ولقائل أن يقول: إنا نحتاج إلى اعتبار هذا القيد إذا كان المضاف في قوله: "علم المضاف إليه" اسم مفعول فلم لا يجوز أن يكون مصدرا ميميا؛ فإن المصدر الميمي يشترك مع اسم المفعول واسم الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرّد فحينئذ يكون معناه علامة كون المضاف إليه فلا يحتاج إلى قيد الحشية لكن احتيج إلى جعل ضمير "إليه" للشيء الغير المذكور. هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: ويمكن الجواب بأن كلام الشارح على تقدير التسليم بأن يقال في تقرير الشبهة: إن تعريف الجزور ليس بصحيح؛ لأن الجزور ليس مشتقاً على علم المضاف إليه؛ لأن الجر ليس علماً لذات المضاف إليه، فالجواب بأن المضاف لا نسلم أن يكون اسم مفعول، وورود الشبهة على تقدير كونه اسم مفعول لم لا يجوز أن يكون مصدراً ميميا؟ ولو سلم فالمراد هو المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، أو يقال: المتبادر من المضاف أن يكون اسم مفعول لا مصدراً ميميا، وحمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر واجب.

**لكن المشتمل إلخ:** والحاصل: أن الجزور أعم من المضاف إليه، وأعم أيضاً مما هو مشبه به، والمراد من المشبه بالمضاف إليه مثل: "كفى بالله" و"نحسبك درهم" و"ما جاءني من أحد"، فهو أعم من المضاف إليه؛ لأنه موجود في المشبه به، وأعم من المشبه به؛ لوجوده في المضاف إليه، فهذا الكلام اندفع ما قيل: لم لم يقل المصنف: الجزور =

(١) دفع شبهة ترد على التعريف وهي: أن المصنف عرف الجزورات بقوله: "ما اشتمل إلخ" ثم عرف المضاف إليه بقوله: "كل اسم إلخ" فلم يتناول تعريف الجزورات بالباء الزائدة نحو: نحسبك، ولا الجزور بالإضافة اللفظية على قول من ذهب إلى أنه خارج عن الحد المذكور للمضاف إليه. وحاصل الجواب: أن علامة الشيء يجوز أن يوجد بدون ذلك الشيء، فعلمة المضاف إليه - وهي الجر - قد وجد في مجرور الباء الزائدة والمضاف إليه بالإضافة اللفظية فيشمّلها وصح التعريف جميعاً. (حق)

ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل: "بحسبك درهم" و"كفى بالله"<sup>(١)</sup> وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية وإن لم يكن داخلا في تعريفه، **والمضاف إليه**<sup>(٢)</sup> وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور<sup>(٣)</sup> بينهم، وذهب في ذلك إلى مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظا أيضا .....

- هو المضاف إليه مع أنه أحصر وأظهر؛ فإن كل مجرور يكون مضافا إليه. ولقائل أن يقول: إن هذه الأعمية يصح إذا حمل المضاف على معناه المشهور؛ لعدم حرف الجر في اللفظ في المشهور، بخلاف المضاف إليه على مذهب المصنف، فيكون مثل: "كفى بالله" داخلا في المضاف إليه عنده فلا يكون المجرور أعم منه عنده. والجواب أنه ليس من المضاف إليه عنده؛ لأنه لم ينسب إلى "الله" في "كفى بالله" شيء بواسطة حرف الجر بل نسب الفعل إلى الفاعل بلا واسطة شيء، وكذا البواقي من الأمثلة.

**وإن لم يكن:** أي المضاف إليه بالإضافة اللفظية. **داخلا في تعريفه:** كما هو مذهب القوم؛ فإن المضاف إليه في اصطلاح القوم: هو الذي يكون حرف الجر مقدرا فيه، وهو لا يكون مقدرا في الإضافة اللفظية عندهم، بخلاف مذهب المصنف.

**والمضاف إليه:** قيل: الظاهر أن يقول: هو موضعه؛ لأنه قد سبق المضاف إليه في تعريف المجرور، والجواب عنه بأنه اختار وضع المظهر موضع المضمرة؛ إشارة إلى أن المراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم، ولهذا قال: "وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم"؛ ولذلك أيضا قال المصنف: "نسب إليه شيء" دون اسم، ويمكن الجواب عنه أيضا بأنه إنما يرد إذا كان المضاف إليه في تعريف المجرور هو المضاف إليه المعروف، وهو في حيز المنع، ولم لا يجوز أن يكون بمعنى الإضافة بأن كان مصدرا ميميا، وفيه ما مر آنفا. قيل: وإنما أراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم؛ ليصح ما سبق من قوله: "والجر علم الإضافة"؛ لوجود الجر في الإضافة اللفظية، ولقائل أن يقول: حينئذ يشكل بمثل: "بحسبك درهم" و"كفى بالله"؛ لوجود الجر فيه مع عدم صدق تعريف المضاف إليه عليه، ويمكن الجواب بأن الجر علم الإضافة، وعلامة الشيء قد يتخلف عن ذلك الشيء كما قالوا، ويجب تصحيح كلامهم مهما أمكن، فخرج الإضافة اللفظية عن التعريف ليس على ما ينبغي فلا خدشة حينئذ.

(١) أتى بالظاهر موقع الضمير؛ لتخصيص على المراد، والاحتمال أنه أراد بـ"المضاف إليه" ههنا غير المضاف إليه المذكور أولا، بأن يكون أعم من المضاف إليه حقيقة ومما يشبهه، نحو: "كفى بالله"، بخلاف المضاف إليه المذكور ههنا؛ فإنه مختص بالمضاف إليه حقيقة. (عبد الغفور)

(٢) فإن المشهور أنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة. (جمال)

كل اسم حقيقة أو حكماً؛ ليشمل الجمل التي يضاف إليها، نحو: ﴿يوم ينفع  
الصادقين صدقهم﴾، فإنها في حكم المصادر، نسب إليه شيء اسماً كان نحو: غلام  
زيد، أو فعلاً مثل: مرتت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا أي ملفوظاً كان  
ذلك الحرف كما في مثل: مرتت بزيد، أو مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً<sup>(١)</sup> من  
حيث العمل بإبقاء أثره، وهو الجر،<sup>(٢)</sup> مثل: غلام زيد، وخاتم فضة،.....

ليشمل الجمل إلخ: فإن قوله: "يفع" مع الضمير المستتر حمله، وهذا التعميم لا يرد الإشكال على مضاف إليه  
"إذ" و"إذا" و"حيث" أيضاً؛ فإنك إذا قلت: اجلس حيث جلس زيد كان تقديره: اجلس في مكان جلوس زيد،  
فتكون إضافتها إلى المفرد تحقيقاً. أي ملفوظاً كان إلخ: أشار به إلى أن قوله: "لفظاً أو تقديرًا" مصدر بمعنى اسم  
المفعول وخبر لـ "كان" المقدر.

حال كون إلخ: والظاهر من كلامه - قدس سره - أن قوله: "مراداً" حال من خبر "كان"، مع أن كون الحال  
منه غير ظاهر، إلا أن يقال: إن الشارح بين حاصل المعنى، فقوله: "مراداً" إما صفة لقوله: "مقدراً" أو خبر  
بعد خبر لـ "كان"، قيل: هذا التعريف منتقض بمثل: "الحسن الوجه" مما أضيف إلى الفاعل من حيث إن  
الفاعل ليس من مداخل حرف الجر، فلا وجه لتقديرها، إلا أن يقال: "الحسن الوجه" من باب الإضافة إلى  
المشبه بالمفعول بدليل أن فاعله مضمرة، فلو كان من باب الإضافة إلى الفاعل لزم تعدد الفاعل، وعلى هذا  
يمكن تقدير "من" البيانية كما سيأتي.

وهو الجر: وهو بيان للواقع؛ لأن الأثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل: من أن تعريف المجرورات بصير  
دورياً؛ لأن الخفاء في الجور باعتبار الجر، فلو أخذ في تعريفه ما يتوقف معرفته على الجور لزم الدور، فمعرفة  
المجرورات يتوقف على معرفة المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على معرفة الجر، ومعرفته يتوقف على معرفة المجور؛  
لأن معرفة الصفة يتوقف على معرفة موصوفها، فتأمل.

(١) حال من خبر "كان" المخدوف، وهو الضمير المستتر فيه. (جمال)

(٢) قيل: بيان الواقع؛ لأن الأثر ملحوظ بعنوان أنه جر؛ ليزم كون تعريف الجور دورياً، وقيل: إن التعريف  
لفظي، والاحتراز عن الدور إنما يجب في التعريف الحقيقي المقصود منه تحصيل صورة غير حاصلة. (جمال الدين)

وضرب اليوم، بخلاف قمت يوم الجمعة؛ فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر، وهو "في"، لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجرّ به، **فالتقدير** أي تقدير الحرف<sup>(١)</sup> شرطه أن يكون المضاف اسماً إذ لو كان فعلاً لا بد من أن يتلفظ بالحرف، نحو: مررت بزيد، مجرداً أي منسلخاً<sup>(٢)</sup> عنه تنوينه أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع؛ .....

**مجرداً:** أي منسلخاً باسم المفعول، إما فسر به؛ لأن إسناد التجرد إلى التنوين لبس على ما ينبغي، بل المناسب أن يسند له إلى اسم الملابس بها؛ لأن التنوين بمنزلة اللباس في الاسم، فينبغي أن يقال: الاسم مجرداً عنها لا بالعكس؛ ولهذا أراد من التجرد الانسلاخ؛ لأن التجرد لازم بمعنى الانسلاخ، ويجوز أن يجعل له من قبيل تضمينه معنى الانسلاخ، ويمكن نصحيح كلامه بإرادة معناه على القلب، فمعنى جرد التنوين عنه هو أنه جرد الاسم عنها كما في قولهم: عرضت الناقة على الحوض أي عرضت الحوض عليها؛ لاحتياجه إليه دون العكس.

**أو ما قام مقامه إخ:** قبل: يشكل بنحو "الحسن الوجه"؛ لتحقيق المشروط فيه، وهو تقدير حرف الجر؛ لأن الإضافة اللفظية داخلية في الإضافة بتقدير حرف الجر عند المصنف بدون تحقق الشرط أي شرط الإضافة، وهو التجرد عن التنوين أو ما يقوم مقامه؛ لأنه معرف باللام، وهو لا يجتمع معها، وأجيب عنه بأن هذا الشرط باعتبار أغلب المواد وأكثر، وأجيب عنه أيضاً بأن قوله: "الحسن الوجه" في قوله: "الحسن الوجه" في الأصل الحسن وجهه، وهو فاعل الحسن، والفاعل كالجاء من الفعل، والضمير الذي أضيف إليه الفاعل قائم مقام التنوين، فكان المحذوف من المضاف هو الضمير، لما عرفت أن الفاعل كالجاء من الفعل.

لا يقال: إن ما يقرم مقامه منحصر في نوني التثنية والجمع فالضمير ليس منه، لأننا نقول: ليس المراد من قوله: "نوني التثنية والجمع" هو الحصر، بل المقصود منه التمثيل. وإن قلت: حينئذ يشكل بنحو "الضارب الرجل"؛ لعدم الضمير أيضاً فيه، قلت: هو محمول على قولنا: "الحسن الوجه" كما سيأتي، وأجيب عن أصل الشبهة بأن المراد أنه لو كان فيه تنوين أو نون يحذف، فلا يرد الإشكال على قولنا: حواج بيت الله، ولا بقولنا: كم رجل، ولا بقولنا: الضارب الرجل بأن المشروط موجود فيها مع عدم تحقق الشرط؛ لعدم تجرده عن التنوين لأجل الإضافة.

(١) في الإضافة أو تقدير الحرف المقيد بكونه مراداً، فلا يرد أثره، نحو: صمت يوم الجمعة، ونحو: ضربته تأديباً. (جمال)

(٢) إشارة إلى أن التجريد مجاز عن الانسلاخ، أي الزوال من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم، ويحتمل التضمين،

فلا يرد ما قيل: إن العبارة محمول على القلب، وإن المعنى: مجرداً هو عن تنوينه. (جمال)

**لأجلها** أي لأجل الإضافة؛ لأن التنوين<sup>(١)</sup> أو النون دليل على تمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية.

جواب لما

ثم المتبادر من هذا التعريف<sup>(٢)</sup> نظرا إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية،.....

= أما الأول فلأنه غير مصروف للجمعية، وأما الثاني فلأنه مبني، وأما الثالث فظاهر، فيندفع الإشكال المذكور أيضا عما ذكرنا من أن هذا الشرط باعتبار أغلب المواد وأكثرها. قيل: على تقدير إرجاعه إلى الشرطية بأن المضاف يعني أن يكون بحيث لو كان فيه التنوين وما قام مقامه تحرد عنه ذلك، يلزم جواز إضافة الغلام؛ لصحة ذلك التقدير فيه، والجواب أنه لا يلزم تحقق شرط الشيء عند تحقق ذلك الشيء؛ لجواز أن يكون ذلك الشيء مشروطا بشرط آخر، وههنا كذلك؛ لأن شرط الإضافة المعنوية بتحديد المضاف عن التعريف كما سيأتي.

**لأجلها إلخ:** لأن بينهما من التضاد، ولأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال.

**فلما أرادوا إلخ:** وهذا لدفع ما يقال من أن المضاف إذا كان تاما بالتنوين أو ما قام مقامه فلا حاجة حيثئذ إلى حذفه وإتمامه بشيء آخر، وحاصل الدفع أن الإضافة لغرض آخر غير تميم الاسم.

**التعريف أو التخصيص إلخ:** كلمة "أو" لمع الخلو لا الجمع؛ لأن التحفيف لازم للكل.

**أنه غير شامل إلخ:** لأن القوم لا يقولون بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، وإنما قال: المتبادر؛ لأنه يمكن إدخال الإضافة اللفظية فيه؛ نظرا إلى كلام القوم على خلاف المتبادر موجود أثر حرف الجر فيها، فيكون تقدير حرف الجر فيها حكما، وإنما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، أما في "حسن الوجه"؛ فلأن حمل الوجه على الحسن حمل هو هو، فلا معنى حيثئذ لتقدير حرف الجر فيه، وأما في "ضارب زيد"؛ فلأن الضارب =

(١) هذا الدليل يقتضي وحب حذف التنوين أو النون من المضاف إذا كانا فيه لفظا؛ للمنافاة بينهما وبين الإضافة، وأما إذا لم يكونا فيه لفظا فيجب أن يضاف من غير اعتبار أنه لو كان فيه ي حذف كما قال به الرضي، ومن غير أن يعتبر حذف التنوين المقدّر كما في غير المنصرف والمثنى، نحو: "هن حواج بيت الله"، و"كم رحل" على ما عليه البعض؛ لأن ما ذكره لا يقتضيه الدليل المذكور. (جمال)

(٢) أي من قوله: "نسب إليه الجر".

لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن، والصريح في شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه، ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته، وقد تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل: ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل أي ضارب لزيد، وفي إضافتها إلى فاعلها مثل: الحسن الوجه بتقدير "من" البيانية؛ فإن ذكر الوجه في قولنا: جاءني زيد الحسن الوجه بمترلة التمييز، فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاماً؛ فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حسن، فإذا ذكر الوجه فكأنه قال: من حيث الوجه، .....

= متعد بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف الجر، وإنما يحتاج إليه إذا كان لازماً. قيل: إذا لم يكن الحرف مقدراً فيهما فالعمل في المضاف بلا حرف الجر والمضاف من علامات حرف الجر مقدراً فيهما فلا يكون المضاف أنه عاملاً فيه لنيابته عن حرف الجر وهي منفية فيهما، وأجيب عنه بأن المضاف عامل فيه؛ لمشاغته بالمضاف بالإضافة الحقيقية في كون كل منهما مجرداً عن التنوين ومات قام مقامه، رد بأن هذا يصح في قولنا: ضارب زيد؛ لتجريد التنوين فيه، فلا يصح في قولنا: الحسن الوجه؛ لأنه ليس مجرداً عن التنوين ولا ما قام مقامه، وقد عرفت الجواب عنه بأنه في الأصل الحسن وجهه، والضمير قائم مقام التنوين لما عرفت آنفاً.

**لكن الظاهر إلخ:** لأن الظاهر أن يكون ضمير "هي" في قوله: "وهي معنوية ولفظية" راجعاً إلى الإضافة بتقدير حرف الجر. **والصريح إلخ:** حيث قال في شرحه: وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية ولفظية. **وقد تكلف بعضهم إلخ:** أي قال بعضهم: إن المقدّر فيها اللام، ووجه التدبير لتقوية عمل المضاف لا التعدية؛ فإنه متعد بنفسه، وإنما قال له تكلف؛ لأن اللام لتقوية العمل يكون زائدة فهي مجرد ربط ما قبلها بما بعدها، فينبغي أن يكون ذلك اللام في اللفظ لا في التدبير.

**وفي إضافتها:** عطف على قوله: "في إضافة الصفة" أي تكلف بعضهم في إضافتها إلى فاعلها إلخ، وبيان التكلف بأن الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه لتقدير "من" البيانية، إلا أن يقال: حسن الوجه من باب المنية بالمفعول كما مر. **فإن ذكر إلخ:** وقيل: لوقوع "من" البيانية موقعها. **فكأنه قال إلخ:** فيكون الإضافة بتقدير "من" البيانية.



فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، قلنا: كان هذا التخصيص واقعاً قبل الإضافة، فلا يكون مما تفيد الإضافة، فليست فائدة الإضافة إلا التخفيف في اللفظ، وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية أي منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد<sup>(١)</sup> معنى في المضاف<sup>(٢)</sup> تعريفاً أو تخصيصاً، ولفظية أي منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى؛ لعدم سرايتها إليه.

**فإن قلت هذا:** أي إيراد "من" البيانية في الإضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص؛ لأن "الحسن" في قولنا: "الحسن الوجه" مبهم؛ فإنه لا يعلم أن الحسن هو الوجه أو غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص. **هذا التخصيص إلخ:** لأننا إذا قلنا: "الحسن وجه" بدون الإضافة سواء كان يرفعه أو يفتحها فهذا التخصيص موجود فيه، وبعد الإضافة حصل التخصيص بحذف الضمير على ما عرفت، وإن كان فيه التخصيص أيضاً، فهذا لا ينافية ألا ترى أن الإضافة المعنوية كعلام زيد يوحد فيها التخصيص قبل الإضافة؛ لأن الغلام مبهم من حيث الجنس وغيره ولكن بعد الإضافة يحصل التعريف فيه.

**لأنها تفيد إلخ:** وهذا كلامه لبيان وجه التسمية بالمعنوية، والمراد بالمعنى في قوله: "لأنها تفيد معنى" هو الصفة، وهي ما قام بالغير، وليس بمعنى مدلول اللفظ، والمعنى في قوله: "دون المعنى" مقابل للفظ أي الإضافة المعنوية تفيد معنى في المضاف سواء كان ذلك المعنى تعريفاً أو تخصيصاً؛ فإن المضاف إليه إذا كان معرفة تفيد تعريفاً، وإذا كان نكرة تفيد تخصيصاً. واعلم أنه قد علم منه أن وجه التسمية بالإضافة المعنوية لأجل أن المفاد يكون معنى، وهو التعريف أو التخصيص؛ فإن المفيد هو الإضافة المعنوية، والمفاد هو المعنى، والمفاد له هو معنى الذي في المضاف، ففيه بحث بأن وجه التسمية بالمعنوية إن كان كون المفاد معنى، وهو التعريف أو التخصيص فليزم أن يكون الإضافة اللفظية إضافة معنوية؛ لأن المفاد فيها أيضاً معنى، وهو التخفيف، فالأولى نسبة المعنوية إلى المفاد له، =

(١) أي تفيد معنى في ذات المضاف بخلاف اللفظية؛ فإنها لا تفيد معنى في ذات المضاف، وعلى هذا لا حاجة إلى أن يصرف العبارة عن الظاهر المتبادر، وتجعل قوله: "معنى" في "تفيد معنى" مفاداً له لا مفاداً، والمعنى أن المعنوية تفيد تعريفاً وتخصصاً لمعنى المضاف؛ إذ لو جعل مفاداً يرد اللفظية؛ فإنها تفيد أيضاً معنى هو الحقة للمضاف؛ فإنها وإن أفادت معنى إلا أن ذلك المعنى ليس ثابتاً في ذات المضاف. (جمال)

(٢) أراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص، وأراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ. (عبد العفور)

**فالمعنوية علامتها<sup>(١)</sup> أن يكون المضاف فيها غيرَ صفةٍ كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافةً إلى معمولها فاعليها أو مفعولها قبل الإضافة،<sup>(٢)</sup>.....**

= وكذا اللفظية، فنسبة الأولى إلى معنى المضاف، والثانية إلى لفظه، فينبغي أن يقول: إن وجه التسمية بها هو كون المفاد له فيها هو لفظ المضاف؛ لأن التحفيف إنما يكون في لفظه بحذف التنوين، أو ما قام مقامه، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: يمكن حمل كلام الشارح، وهو قوله: "لأنها يفيد معنى في المضاف إلخ" على كون المفاد له معنى في المضاف؛ فإن إفادة الإضافة المعنوية معنى هو التعريف أو التخصيص في المضاف بأن يكون المفاد له معنى في المضاف على أن وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطردا.

**فالمعنوية علامتها إلخ:** وإنما قدر العلامة؛ ليصح الحمل بين المعرفة؛ لأن قوله: "يكون" بمعنى "أن يكون" بسبب دخول "أن" المصدرية عليه، وهو غير محمول على الإضافة المعنوية، ولذلك قدر "العلامة"، قيل: ثم قدر العلامة ههنا ولم يقدرها في الأول بأن يقال: فعلاية المعنوية إلخ؛ فإن الكلام حينئذٍ أُحصِرَ لعدم احتياج للضمير حينئذٍ، وأجيب بأن المبحوث عنه ههنا هو الإضافة المعنوية، فينبغي أن يجعلها موضوعا دون العلامة، ويمكن الجواب بوجه آخر بأننا نقول: يلزم التقدير قبل الاحتياج؛ لما عرفت أن التقدير لأجل أن كلمة "أن" يجعل المضارع في تأويل المصدر والكون غير محمول على المعرفة، فهذا مثل نزع الحذف قبل البلوغ إلى الماء، ويمكن تقدير الذات بأن يقال: المعنوية ذات كون المضاف كذا، ولكن تقدير "العلامة" أجدر معنى، كذا قيل.

**الإضافة:** وإنما قال هذا؛ لدفع ما يقال: من أنه يلزم أن يكون إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بصفة، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا مضروب زيد أمس إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بمعمول للمضاف؛ لأنه لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا ضارب زيد أمس إضافة معنوية؛ لما مر من أن المضاف إليه لا يكون معمولاً؛ لأنه بمعنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: زيد أفضل القوم إضافة معنوية مع أنه ليس كذلك. =

(١) أشار بذلك إلى دفع إشكال يرد ههنا، وهو أن حمل قوله: "أن يكون غير صفة" على قوله: "فالمعنوية" غير مستقيم؛ لأن الإضافة المعنوية إضافة غير الصفة إلى غير معمولها، لا كون المضاف غير مضافة إلى معمولها، فاندفع ذلك بأن هذا الكلام على حذف المبتدأ، وهو: علامتها. (عل)

(٢) إنما قال هذا؛ لأن كل مضاف مضاف إلى معموله بعد الإضافة عند من جعل العامل في المضاف إليه هو المضاف، وصحة التعريف على كل مذهب اقتضى إرادة المعمول قبل الإضافة. (حق)

سواء لم يكن صفة كغلام زيد، أو كان صفة، ولكن غير مضافة إلى معمولها، بل إلى غيره كمصارع مصر، وكريم البلد، واحترز به عن نحو: ضارب زيد وحسن الوجه، <sup>يقولون: غير إلح</sup> وهي أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء إما بمعنى اللام فيما أي في المضاف إليه عدا جنس المضاف وظرفه أي لا يكون<sup>(١)</sup> صادقا على المضاف وغيره،.....

= وتقريره: أن المراد أن يكون المفعول فاعلا أو معمولاً قبل الإضافة، وفي المواد المذكورة ليس كذلك، أما في الأول فإن المصدر إما يعمل عمل فعله إذا كان معنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، والمصدر قبل الإضافة ليس بشيء من هذه المعاني، فإن قولنا: ضرب زيد مبتدأ أو خبر، والفاعل معوي بهما مثل: أعجني ضرب زيد عمرو أمس أو أعجني إكرام عمر حالدا غدا أو الآن، وأما في الثاني والثالث، لأنهما إذا كانا بمعنى الماضي لا يعملان وأما في الرابع، فلأن اسم التفضيل لا يعمل في الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل.

سواء إلح: فإن النفي حينئذ باعتبار المقيد، وعلى التقدير الثاني يكون باعتبار القيد، فحينئذ إن إنجاب قولنا: "صفة مضافة إلى معمولها" باعتبار كليهما، فيكون النفي أيضا باعتبارهما معا.

كمصارع مصر إلح: فإن المصر والبلد ليسا معمولين هما بل هما ظرفان لهما؛ فإن المصر إذا كان معمولاً فهو إما فاعل أو مفعول له كما قرره؛ لعدم كونه مفعولاً ظاهراً؛ لعدم صحة معنى المفعول فيه، وعدم كونه فاعلاً أيضاً ظاهراً؛ لأنه ظرف له فلا يصح أن يقال: إن المصارع هو المصر بإسناد الفعل إليه، وكذلك البلد ظرف له بعين ما مر. واحترز به إلح: أي بقوله: "غير صفة مضافة إلح"، لأن المضاف في هذين التركيبين صفة مضافة إلى معمولها؛ فإن "زيد" في "ضارب زيد" مفعول قبل الإضافة، و"الوجه" في "الحسن الوجه" فاعل قبلها.

فيما أي في المضاف إليه: وجاز أن يراد من كلمة "ما" الوقت، أو الإضافة، ويجوز أن يكون موصولة أو موصوفة، والمراد أن الإضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف إليه فيه جنس المضاف وظرفه، ففي كلام =

(١) أي الإضافة بمعنى اللام يكون في المضاف إليه لا يكون ذلك المضاف إليه صادقا على المضاف وغيره أي يكون صدقه على المجموع متنفذاً، وذلك إما بانتفاء صدقه على المضاف نحو: بعض القوم، ويد زيد؛ لأن الكل لا يطلق على بعضه، وكذا نصف القوم وثلاثهم، قال الشيخ الرضي: وإن كان يقال: بعض منهم، ونصف منهم، ويد منه؛ لأن "من" التي تضمنها الإضافة وهي المبينة، وشرط "من" المبينة أن يصح إطلاق اسم الخرور بها على المبين، وإما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو: جميع القوم، وعين زيد، كذا مسحد الحامع؛ لأن الحامع لا يتناول إلا المضاف بالغة فإنه في العرف هو المسحد لا غير. (حمال)

ولا ظرفا له نحو: غلام زيد؛ فإن زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه،  
 فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي غلام لزيد، وإما بمعنى من البيانية في جنس  
 المضاف الصادق عليه وعلى غيره<sup>(١)</sup> بشرط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير  
 المضاف إليه، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه،<sup>(٢)</sup> وإما بمعنى "في" في ظرفه  
 أي ظرف المضاف. والحاصل: أن المضاف إليه إما مبين للمضاف، وحيث إن كان  
 ظرفا له فالإضافة بمعنى "في"، وإلا<sup>(٣)</sup> فهي بمعنى اللام، .....

= الشارح مساعدا، فلا يرد ما قيل: إن إرادة المضاف إليه من كلمة "ما" مما لم يفهمه العقل من الكلام معني  
 بحسب الذوق. واعلم أن الظاهر أن يقول: إن كان المضاف إليه جنس المضاف فالإضافة بتقدير "من" وإن كان  
 ظرفه فالإضافة بتقدير "في"، وإلا فالإضافة بتقدير اللام كما هو مسلكت القوم، وأيضا قال المصنف مثل ذلك فيما  
 سبق، إلا أن المصنف اختار هذا الطريق ههنا؛ لأن الأصل في الإضافة أن يكون بتقدير اللام، ثم بتقدير "من" ثم  
 بتقدير "في" فوقع كلام ههنا على ما هو الأصل.

**بشرط أن إلخ:** قال مولانا عص: لا احتياج إلى هذا الشرط؛ لأنه إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف فيجب  
 أن يكون المضاف أيضا كذلك، وإلا يلزم إضافة الخاص إلى العام كزيد إنسان، وهي ممتعة كما ذكره في بيان  
 الحاصل. أقول: المقصود ههنا بيان الأعمية من وجه بينهما في الإضافة بتقدير "من" بدون التضمين القاعدة المذكورة  
 أي بدون ملاحظة أمر خارج، وبعبارة أخرى بأنه لا يعلم عدم جواز إضافة الخاص إلى العام إلا من مثل هذا المقام،  
 وهو قوله: "بشرط أن يكون المضاف إلخ" فعمل بامتناع إضافة الخاص إلى العام، نعم من يعرف قواعد النحو من  
 الخارج فلا يحتاج إلى بيان الشرط المذكور عنده، بل لا يحتاج إلى البيان عنده شيئا من الأشياء.

**والحاصل:** أي حاصل مبحث الإضافة، أو حاصل الإضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف؛ لأن  
 عبارته لا يدل على ما ذكره الشارح إلا أن يلزم التقدير في عبارته. **وحينئذ إلخ:** فإن الظرف مبائن  
 للمظروف، ولا يكون صادقا عليه.

(١) أي الإضافة بمعنى "من" يكون في المضاف إليه الصادق على المضاف وعلى غيره، وهذا القدر لما لم يكن  
 كافيا في الإضافة بمعنى "من"؛ لأنه يتناول ما إذا كان أول الاسمين أخص مطلقا من الآخر مع أن الإضافة بينهما  
 ممتعة فضلا عن أن يكون بمعنى "من" قال إخراجا له: بشرط أن يكون المضاف أيضا إلخ. (جمال)

(٢) كحاتم فإن الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون، وكذا العكس. (هندي)

(٣) أي وإن لم يكن ظرفا للمضاف.

وإما مساوٍ له كلياً أسد، وإما أعم مطلقاً كأحد اليوم، فالإضافة على التقديرين  
ممتعة، وإما أخص مطلقاً كيوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك، فالإضافة حيث<sup>١</sup>  
ورثت<sup>٢</sup>  
بمعنى اللام، وإما أخص من وجه، .....

**وإما مساوٍ له:** قال مولانا عص: والمراد من المساواة إما المساواة المقابلة للمباين، والأعم المطلق، والأعم من وجه، أو المراد ههنا المساواة في الاستعمال؛ فإن كان الأول فالمثال غير مطابق للممثل له؛ لأن المساواة المقابلة لها يكون الاتحاد فيها فيما صدق عليه، ولكن التغاير بينهما في المفهوم مع أن الليث والأسد متحدان، فيكونان مترادفين؛ فإن الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد فيما صدق عليه، وإن كان الثاني فحيث<sup>٣</sup> يصح المثال؛ لأنه كلما يستعمل الليث يستعمل الأسد وبالعكس، ولكن حيث<sup>٤</sup> لم يصح المقابلة، ولأن الأعم والأخص مطلقاً أو من وجه والمباين يكون بمعنى المشهور. أقول: المراد من المساواة ههنا ما يعم الترادف والمساواة، لا يقال: كيف يصح أن يراد منها الترادف والمساواة لاعتبار اختلاف المفهوم في المساواة والاتحاد في الترادف؛ لأننا نقول: المراد من المساواة هو المساواة أي الأمران اللذان كانا متحدين سواء كان الاتحاد فيما صدق عليه فقط كالإنسان والكاتب، أو فيها جميعاً كالأسد والليث؛ ففهم يريدون منها المساواة.

**كأحد اليوم:** فإن اليوم يشمل أيام غير يوم الأحد، لا يقال: إن الأحد أيضاً يشمل أيام الأخر؛ لأنه يوجد في غير يوم الأحد؛ لأننا نقول: المراد من يوم الأحد هو اليوم الأحد؛ فإن الأحد لا يطلق إلا عليه.

**على التقديرين ممتعة:** أما على التقدير الأول؛ فلأن الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص، وليس شيء مهما على هذا التقدير، لا يقال: يتحقق التخفيف حيث<sup>٥</sup> مع أنه لا بد منه في الإضافة المعنوية أيضاً؛ لأننا نقول: المقصود الأصلي في المعنوية هو التعريف والتخصيص؛ فإن التخفيف أيضاً وإن كان حاصلًا فيها، ولكنه ليس مقصوداً أصلياً؛ لأنه لازم فيهما؛ لأن تجريد التوطين شرط في الإضافة مطلقاً، نعم المقصود الأصلي في الإضافة اللفظية هو التخفيف، وأما على التقدير الثاني؛ فلأنه يلزم إضافة الخاص إلى العام، وهو غير جائز؛ لأنه حيث<sup>٦</sup> لا يحصل التعريف ولا التخصيص فيه؛ لأن عدم إفادة التخصيص فيه ظاهر، فإذا لم يفد التخصيص فعدم إفادتها التعريف أولى؛ لأنها لو أفادت التعريف فيلزم أن تفيد التخصيص أيضاً؛ لاستلزامه له.

**وإما أخص إلخ:** وهذا كلامه إلى قوله: واعلم أنه لا يلزم إلخ؛ إشارة إلى أن الإضافة بتقدير اللام، وتقدير "من" على ما ذكره المصنف ليستا ببيانيتين؛ لأنه يلزم أن يكون الإضافة في قولنا: "فضة خاتم" إضافة بيانية؛ لأن المضاف إليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعلى غيره، فإذا اعتبر قيد الأصالة في المضاف إليه لا يلزم ذلك؛ لأن الخاتم لا يكون أصلاً بالنسبة إلى الفضة، بل الأمر بالعكس؛ لحصول الخاتم منها، وأيضاً يلزم أن لا يكون =

(١) أي كالمباين الذي ليس ظرفاً للمضاف.

فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف<sup>(١)</sup> فالإضافة بمعنى "من"، وإلا فهي أيضاً بمعنى اللام، بإضافة خاتم إلى فضة بيانية، وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام كما يقال: فضة خاتمك خير من فضة خاتمي.

واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام<sup>(٢)</sup> أن يصح التصريح بها، .....

= فضة في قولنا: فضة خاتم إضافة لامية؛ لما عرفت أن المضاف إليه فيه جنس للمضاف صادقاً عليه وعلى غيره؛ فإن الخاتم يكون من غير الفضة أيضاً كالعكس، مع أنه اشترط عدم الجنس في الإضافة اللامية، فلما اعتبر قيد عدم الأصالة في المضاف إليه في الإضافة اللامية لا يلزم ذلك، ففي كل موضع لم يكن المضاف إليه جنساً له، ولا صادقاً عليه يكون الإضافة فيه لامية، وهو أعم من أن لا يكون المضاف إليه جنساً له مثل: غلام زيد، أو كان جنساً له ولكن لا أصل له مثل: فضة خاتم.

**فإن كان المضاف إليه إلح:** قال مولانا عص: وفيه نظير؛ لأن الإضافة اللامية لا يحسن في ثلاثة رجال؛ فإن المراد من الثلاثة هو الرجال؛ لأن الرجال وقع في مرتبة التمييز، وليس إضافته بيانية أيضاً؛ لأن المضاف إليه ليس أصلاً للمضاف. أقول: في الإضافة اللامية يكفي الاختصاص الذي هو مفهوم اللام، وبينهما اختصاص أن الرجال من أفراد الثلاث، ثم قال مولانا عص: يشكل بمائة رجل؛ لأنه لا يصح حمل الإضافة على اللامية، وهو ظاهر، ولا البيانية؛ لأنه لا يصح بمائة رجل بل يجب هي رجال، إلا أن يقال: المراد برجل الجنس، والشون للوحدة الجنسية أي بمائة هي هذا الجنس. أقول: فيه ما فيه.

**واعلم أنه لا يلزم إلح:** هذا القول دفع ما يقال: لا يصح إضافة العلم إلى الفقه لامية، وكذا إضافة اليوم إلى الأحد، وإضافة الشجر إلى الأراك؛ لأنه لا يصح إظهار اللام فيها؛ لأنه لا معنى لقولنا: شجر لأراك؛ فإن الأراك شجر خاص، ولا يكون شجراً آخر، فيكون معناه عند عدم ظهور اللام هو الشجر الذي له خصوصية ومناسبة بالأراك بأن يكون الأراك فرداً له، وكذلك في قولنا: علم الفقه، ويوم الأحد؛ ولذا قال المصنف: "بمعنى اللام"، وهو الاختصاص، ولم يقل: تقدير اللام.

(١) اعتراض على النحاة بأن قولهم بأن الإضافة بمعنى "من" إما يكون إذا كان بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه على الإطلاق ليس بسديد بل ينبغي أن يفصل ويقول بعد العموم والخصوص من وجه: إن المضاف إليه إن كان أصلاً للمضاف فهي بمعنى "من" وإلا بمعنى اللام. (جمال)

(٢) لا زيد معنى لقولك: اليوم الكائن للأحد، والعلم الكائن للفقه، والشجر الكائن للأراك، كما يصح أن يقال: الغلام الكائن لزيد. (عل)

بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك بمعنى اللام، ولا يصح إظهار اللام فيه،<sup>(١)</sup> ولهذا قال المصنف رحمته: بمعنى اللام، ولم يقل: بتقدير اللام، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه<sup>(٢)</sup> إلى التكاليف<sup>(٣)</sup> البعيدة<sup>(٤)</sup>.....

**ولا يصح إظهار اللام فيه:** أي في القول المذكور، وهو الأمثلة الثلاثة المذكورة التي يكون فيها إضافة الأعم إلى الأخص المطلق، وإنما لم يصح إظهار اللام فيها؛ لأن في كلامهم لم يستعمل هذه الأمثلة بيانية بحسب المعنى، وحاز إظهار "من" فيها بأن يقال: علم من الفقه أي علم الذي هو الفقه، وشجر الذي هو الأراك، وإنما العرب جعلوها في الإضافة اللامية، ووجهه غير معلوم، وكذلك الأنسب أن يكون الإضافة في كل رجل وكل واحد بيانية أي كل الذي هو من رجل، وكل الذي هو من واحد.

لا يقال: إذا كان إضافة الكل إلى رجل بيانية فلا بد من حمله على الكل مع أنه غير جائز؛ لأن المفرد لا يكون معمولا على الكل؛ لأننا نقول: المراد هو حمل المفرد، فيصدق الرجل على كل واحد من أفراد الإنسان؛ فإن الكل لإحاطة الأفراد، وكذلك في كل واحد فيصح حمل المفرد على الكل مع أنه متعدد؛ لأن المفرد متناول للمتعدد على سبيل البذل. **وبهذا الأصل:** وهو عدم لزوم إظهار اللام في الإضافة اللامية.

**يرتفع الإشكال الخ:** وهو أن في كل رجل وكل واحد إضافة لامية، مع أنه لا يصح إظهار اللام فيهما؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد، أو لأنه من الأمسور اللازمة الإضافة، فحينئذ يسقط ما يقال: يصح أن يقال: كل لرجل؛ لأن معنى كل رجل بالإضافة، وهو كل أجزاء برجل بمعنى كل لرجل كل أجزاء أيضا، فظهر مما ذكرنا أنه لا يصح إظهار اللام في الأسماء اللازمة الإضافة مثل: عند ودون ولدى.

(١) إذ لم يستعمل يوم الأحد، وكذا الحال في الباقي، وفي مسجد الجامع، وطور سيناء، والأسماء اللازمة الإضافة مثل: عند وفو ولدى، ولما لم تستعمل مقطوعة فإذا قطعت أوجب تنافرا؛ لأنه غير مأنوس. (عبد الغفور)

(٢) قيل في تصحيح إضافة كل إلى رجل: إن كلا لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه، وإضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام، لكن تجمع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات، أو الأفراد مثلاً، وإلا لزم فك كل من الإضافة، وإذا لا يجوز في المثال، فصحيح إضافة الجزئي إلى الكلي مما لا يجري في تصحيح إضافة كلي إلى الجزئي أو الفرد. (علوي)

(٣) وذلك مثل ما قال الفاضل الهندي. (جمال)

(٤) أما العدد فلما قال البعض: إن كلا لإحاطة الجزئي، والفرد ملحوظ من جانب المضاف إليه. (جمال)

مثل: كل رجل، و كل واحد، وهو أي كون الإضافة بمعنى "في" قليل في استعمالهم، وردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام، فإن معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملاسته الوقوع فيه، فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى "من" أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيّن والمبيّن، قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى "في" قليلا ردّوها إلى الإضافة بمعنى اللام؛ قليلا للأقسام، وأما الإضافة بمعنى "من" فهي كثيرة في كلامهم، فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة، نحو: **غلام زيد** مثال للإضافة بمعنى اللام أي غلام لزيد، و**خاتم فضة** مثال للإضافة بمعنى "من" أي خاتم من فضة، و**ضرب اليوم** مثال للإضافة بمعنى "في" أي ضرب واقع في اليوم.<sup>(١)</sup>

**مثل كل رجل**: فإنه لا يصح إظهار اللام فيه، معناه عند عدم إظهار اللام هو الكل الذي له خصوصية برجل بأن يكون الرجل فردا له؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد، والتكلف فيه ما قال بعضهم من أنه يصح إظهار اللام فيه بأن يقال: كل فرد لرجل أي ثابت له؛ فإنه تكلف ظاهر؛ لأن اللام ينبغي أن يكون في مدحول الكل، لا في مدحول كل وشيء آخر. **ضرب له اختصاص** إلخ: وإيراد لفظ "له" لإظهار اللام الذي هي للاختصاص، وأراد به أن هذه الإضافة بأدنى ملاسة، ويكتفي في الإضافة بمعنى اللام أدنى ملاسة اختصاص، فالأولى أن يكون إضافة المظروف إلى الظرف، بمعنى اللام على ما ذهب إليه أكثر النحاة.

**للاختصاص الواقع إلخ**: مثل: خاتم فضة؛ فإن الفضة مخصص للخاتم. **قلنا نعم** إلخ: والحاصل: أن سبب الرد ليس هو إمكان الرد فقط حتى يرد ما ذكره، بل هو إمكانه مع قلة الأقسام، وهي متفية في الإضافة بمعنى "من".

**أي ضرب واقع في اليوم**: هذا كلامه لبيان حاصل المعنى، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن تقدير الواقع يدل على أن يكون اليوم صفة للضرب؛ فإنه قال: أصل "ضرب اليوم" ضرب في اليوم، فهو متعلق بالضرب، وليس صفة للضرب بتقدير: واقع في اليوم.

(١) هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب؛ لأن معنى كون الشيء ظرفا لشيء أن يكون المظروف واقعا في الظرف لا بيان أنه متعلق لواقع. (عل)



**وتفيد أي الإضافة المعنوية تعريفاً أي تعريف المضاف مع المضاف إليه المعرفة لأن** الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعاً<sup>(١)</sup> للدلالة على معلومية المضاف، لا أن نسبة أمر إلى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته؛ فإن ذلك غير لازم كما لا يخفى، فإن قلت: قد يقال: جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين، فلا يكون هيئة التركيب الإضافي موضوعاً لمعلومية المضاف،.....

**أي تعريف إلخ:** وظاهر كلام المصنف أن الإضافة المعنوية تفيد تعريف أحدهما من المضاف والمضاف إليه مع المعرفة أي كون أحدهما لا بعبه معرفة، ولكنه - قدس سره - أخذ هذه القيود من قوله: وشرطها تجريد المضاف عن التعريف؛ لأنه لو كان المضاف معرفة يلزم تحصيل الحاصل، وإن كان المضاف معرفة مع المضاف إليه النكرة يلزم طلب الأدنى مع حصول الأعلى، وهو غير حائز. **لأن الهيئة إلخ:** يعني على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة، وقال بعض الشارحين: وإنما يفيد التعريف مع المعرفة بسراية التعريف إلى المضاف عن المضاف إليه؛ لمكان الاتصال والامتزاج.

**لا أن نسبة أمر إلخ:** أي انتساب النكرة إلى المعرفة مستلزم لمعلومية المضاف، فلا يلزم أن يكون تعريف المضاف إليه سبباً لتعريف المضاف أيضاً، فإننا إذا قلنا: "غلام لزيد" بالنون، فإن ذلك الانتساب موجود فيه مع عدم المعلومية فيه، كذلك إذا نسب الفعل إلى الفاعل المعين، قلنا: ضرب زيد، فهذا لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه. ولقائل أن يقول: إن انتساب أمر إلى المعين في الإضافة يستلزم معلومية المضاف؛ لمكان الامتزاج بينهما، إلا أن يقال: هذا الامتزاج ثابت في الفعل والفاعل؛ لأن الفاعل كالجوهر من الفعل، مع أنه لا يستلزم معهودية الفعل. **ومعهوديته:** وأشار به إلى أن تعريف المضاف إليه يفيد تعريف المضاف عند قصد تعريفه، فإذا كان غلام زيد معهوداً بين المتكلم والمخاطب، فعند حضور غلام يقال: جاءني غلام زيد أي الغلام المعهود.

**من غير إشارة:** فإنه قد يراد منه غلام لا بعينه، وقد يشار به إلى واحد معين أيضاً، فحينئذ يلزم أن لا يكون الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعاً للدلالة على معلومية المضاف، ثم إن قوله: "لا أن" عطف على قوله: "لأن"، أي لا لأن نسبة أمر إلخ؛ لأن حذف حرف جر عن "أن" و"أن" قياس مطرد، فما قرأ المدرسون "لا أن" بتخفيف النون خفاء ظاهر غير خفي.

(١) إذا كان المضاف إليه معرفة لا مطلقاً، قال السيد - قدس سره - :الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع. (جمال)

قلنا: ذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله:

ولقد أمر<sup>(١)</sup> على اللثيم يسبني  
محمّد شتم

وذلك على خلاف وضعه، .....

**ثم قد يستعمل إيج:** على سبيل الجاز، فكذلك الهيئة التركيبية في الإضافة المعوية موضوعة لمعلومية المضاف ثم قد يشار بها إلى واحد غير معين بطريق الجاز.

**ولقد أمر إيج:** فإن الألف واللام في "اللثيم" للعهد الذهني مع أن الألف واللام في أصل الوضع لمعين، فإرادة غير معين منها على غير وضعها. وقوله: "يسبني" جملة حبرية، وهو في حكم النكرة كالاسم الذي فيه العهد الذهني، ثم عدم كون اللام في اللثيم للحقيقة والاستغراق ظاهر، وأما عدم كونها للعهد الخارجي؛ فلأنها لو كانت للعهد فيفوت مقصود الشاعر من بيان مدحه وكماله، بأن كان مروري دائما على لثيم من اللثام، ويسبني دائما لثيم من اللثام لا لثيم خاص؛ لأن التمدح على مروره على كل لثيم من اللثام، ولهذا قال: يسبني، بصيغة المضارع؛ ليدل على مرور وسب بعد سب، بخلاف الماضي فإنه يدل على الماضي والانقطاع، فمن هذا عرف أن حمل جملة "يسبني" على الحال دون الصفة، وتقيد المرور بوقت مخصوص، وهو وقت سبه ليس بجيد؛ لأنه يفوت التمدح الذي هو مقصود له، وإليه أشار السيد السند - قدس سره - في حاشية "المطول".

**وذلك إيج:** وقد قالوا: إنك إذا قلت: غلام زيد، ولزيد غلمان، فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصيته بزيد إما لكونه أعظم غلمانه أو أشهر يكونه غلاما له أو بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك، وبالجملية يرجع إطلاق اللفظ إلى غلام معين دون سائر الغلمان، هذا أصل وضعها، ثم قد قال: غلام زيد، من غير إشارة إلى واحد معين، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى غير معين، قيل: لا يكون ذلك على خلاف وضعه، بل يكون الفرد لا على التعين المفهوم من المعرف باللام للعهد الذهني موضوعا له بالنسبة إلى المعرف باللام الذي للعهد الذهني.

(١) هذا الشاعر يصف نفسه بالحلم فيقول: ولقد أمر على اللثيم من اللثام يشتمني قمضيت، ولم أتوقف ثم، قلت: لا يريدني بالشتم، والشاهد فيه أن المعرف بلام العهد الذهني وصف بالجملية؛ لأنه كالنكرة في المعنى. (حل ع)

وليس يجري هذا الحكم في نحو: غير<sup>(١)</sup> ومثل؛ فإن إضافتهما لا تفيد التعريف، وإن كان مع المضاف إليه المعرفة؛ لتوغلّهما في الإبهام، إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك: عليك بالحركة غير السكون، وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثلٌ اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة، فقليل له: جاء مثلك، كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني.

= والجواب عنه بأن الألف واللام على قسمين: الأول للعهد الخارجي، والثاني للجنس، وهو الذي يشار به إلى تعيين المدحول أي الطبيعة المعينة؛ فإن كانت الإشارة إلى الطبيعة من حيث هي فهي للجنس، وإن كانت الإشارة من حيث كونها في ضمن الأفراد فهي للاستغراق، وإن كانت من حيث كونها في ضمن فرد ما فهي للعهد الذهني، فيكون العهد الذهني فردا من الجنس. وقد عرفت أن اللام للجنس يشير بها إلى الطبيعة المعينة، فيكون الموضوع له للعهد الذهني هو الطبيعة المعينة، وتحققها في ضمن فرد ما تحقق في غير الموضوع له، فكانه قيد له.

**وليس يجري هذا الحكم إلخ:** وإنما قال: "في نحو"؛ ليشمل ما هو بمعناها كشبهك ونظيرك وسواك، وإنما قال: "وليس يجري إلخ" ولم يستثن، ولم يقل: إلا في نحو غير ومثل؛ لعدم الاعتداد بهما؛ لقلتها، ويمكن أن يقال: إنما قال كذلك لاختياره قول بعض، فإنه ذهب إلى أن إضافتهما لفظية؛ لأنهما بمعنى اسم الفاعل؛ فإن المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير، وإضافة اسم الفاعل إذا لم يكن للماضي لفظية، سواء كان للحال أو الاستقبال أو غير ذلك، وأيضا ليس يجري هذا الحكم في نحو: حسبك، وسرعك، وكفأك، ونهاك؛ لأنهما بمعنى الفعل؛ فإن معنى حسبك زيد يكفيك زيد، وكذا البواقي.

**لتوغلّهما في الإبهام:** فإن مماثلة زيد لا يختص في صفة واحدة بل يشمل كل ما هو في وجوده. **يعرف بغيريته:** أي يعرف الضد الواحد بغيرية المضاف إليه، فإن الحركة ضد السكون. **وكذلك إلخ:** بأن يكون لزيد مثل في الشجاعة، ويكون هذا المثل مشهورا بتلك المماثلة، فقله: "في شيء من الأشياء" بيان وجه الشبه، ثم قوله: "إذا قصد" يشعر بأن القصد معتبر في التعريف.

(١) وإنما قال: "في نحو غير"؛ ليشمل ما هو بمعناه، كشبهك ومثلك ونظيرك وسواك إلى غير ذلك، وإنما لم يستثن؛ لعدم الاعتداد بها لقلتها. (عبد الغفور)

وتفيد الإضافة المعنوية **تخصيصاً** أي تخصيص المضاف مع المضاف إليه **النكرة**، نحو: غلام رجل، فإن التخصيص يقلل الشركاء، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة، وقلّت الشركاء فيه.

وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية **تجريد المضاف** إذا كان معرفة من التعريف، فإن كان ذا اللام حذف لامه، وإن كان علماً نُكِّرَ<sup>(١)</sup> بأن يجعل واحداً من جملة من سمي بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن، .....

**إذا كان معرفة:** هو لدفع ما يقال: جاز تجريد المضاف من التعريف إذا كان معرفاً باللام، أو علماً، وإذا لم يكن فيه شيء منها فلا، كما في "غلام زيد". ويمكن أن يقال: إن التعريف في المضاف في نحو: غلام زيد يكون حكماً، وإن لم يكن حقيقة بأن ينزل ما يمكن فيه التعريف منزلة ما فيه التعريف محققاً، وهو اختيار بعضهم، ولما كان فيه بعد فلم يختره. واعلم أن المضمحل والمبهم لا يضافان أصلاً؛ لامتناع سلب التعريف عنهما؛ لوضعهما على المعرفة، ثم إن التحدّد عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الإضافة، وإن كان حرف النداء للتعريف؛ لأنه ليس للتعريف على الإطلاق بل هو مع القصد للتعريف؛ لأن العرض الأصلي منه التنبيه لا التعريف.

**بأن يجعل واحداً إلخ:** أي بأن يجعل العلم واحداً أي فرداً واحداً من المفهوم الذي هو صادق عليه وعلى غيره، فيكون في عبارته مسامحة، فهو مفهوم عام شامل له ولغيره، فحينئذ اندفع ما قيل من أنه قد سبق في قوله: "وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف"، أن طريق التذكير على نوعين، أحدهما: ما ذكره، والآخر: وهو ما يذكر ذات ويراد بها الصفة التي هي مشهورة بها، فإنه وإن لم يكن تلك الذات نكرة، ولكن الوصف الذي هي مشهورة به نكرة، كما يذكر الخاتم ويراد به الجواد، فإنه مشهور بوصف الجواد، فيكون "الجواد" نكرة، وكما يذكر النوشيروان ويراد به العادل؛ لأنه مشهور بالعدل، فالعادل نكرة، وكما يذكر موسى ويراد به الحق، وكذا يذكر فرعون ويراد به المبطل، ووجه اندفاعه ظاهر؛ لأنه أيضاً مفهوم يصدق عليه وعلى غيره.

(١) أي جعل ذلك العلم نكرة يصير مدلوله واحداً غير معين من أفراد المسمى بزيد مثلاً، وليس المعنى على أنه جعل نكرة حقيقة، ليرد أن إرادة هذا المعنى مجازي، والنكرة ما وضع لشيء غير معين. (جمال)

أو المراد بالتجريد<sup>(١)</sup> تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة، سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد، أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنها يجب التجريد؛ لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلبا للأدنى<sup>(٢)</sup>.....

« ويمكن الجواب عنه أيضا بأن طريق التذكير على ما اختاره ههنا جارية في جميع الأسماء، بخلاف التذكير على الوجه الآخر فإنه محصور ببعضها؛ لوجود من لم يكن مشهورا بوصف. قال مولانا عصف: إن ما يستفاد من قولهم: إن العلم يصير نكرة بالطريق المذكور يناه ما يستفاد من تعريف النكرة. بما وضع لغير معين، فإن العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين، ولا يدخل فيما وضع لغير معين، فلا بد من أن يراد بتذكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة. أقول: ما هو في حكم النكرة فهو نكرة وإن كان نكرة حكما لا حقيقة، ويمكن أن يقال أيضا: إن ما هو موضوع لمعين يصير نكرة بالعمل المذكور؛ لأنه لا حجر في التصور والوضع، غاية ما في الباب أنه يمتاز بيقيد الخيشية.

**أو المراد بالتجريد إلخ:** فإن التحرد لازم للتحريد، فيكون من قبيل ذكر المألوم وإرادة اللارم، ثم إن التحرد لازم أعم؛ لأنه يوحد بدو به فيما هو مجرد بنفسها، والمراد بالتحريد إيرادها بلا تعريف، وهو التخصيص، قال مولانا عصف: إن الشارح تكلم على خلاف العرف والاصطلاح، فإن اللائق إيراد التوضيح موضع التخصيص؛ لأن المضاف إذا كان معرفة لا يكسب إلا التوضيح منه لا التخصيص، أقول: كلامه - قدس سره - في الطلب نفسه مع قطع النظر عن أن يكون المطلوب في المضاف حاصلًا، وذلك الطلب باطل مع حصول الأعلى، ولو سلم فقول: لما قال سابقا: إن المضاف إليه إذا كان نكرة يفيد تخصيصا فيه فحينئذ إذا كان المضاف معرفة يلزم طلب الأدنى مع حصول الأعلى لا محالة، وحصول التوضيح فيه حينئذ لا ينافيه في نفس الأمر.

وإن قلت: إذا كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها؛ لأن معنى التخصيص هو قلة الاشتراك ورفع مع أن المضاف معرفة؟ قلت: إذا أضيف المعرفة إلى النكرة يصير المضاف نكرة في بادئ النظر كما مر في قوله: "وتفيد تخصيصا مع النكرة"، أو نقول: طلب التخصيص لا يناه أن يكون المضاف معرفة، والكلام في =

(١) من باب ذكر المألوم وإرادة اللارم، فلا بد أن التحريد يقتضي سبق الوجود، بقي أن التحرد إن كان مقتضيا بسبق الوجود أيضا فالوجه أن يقال: التجريد عبارة عن الخلو أو كون التحريد مجازا عن التحرد، والتحرد عن الخلو تطويل للمسافة بلا فائدة، وإلا فالتحريد مجاز عن التحرد وخلوه عطوف تفسير له. (جمال)

(٢) وهو مستنكر في بادئ الرأي. (عند العفوري)

وهو التخصيص، مع حصول الأعلى<sup>(١)</sup> وهو التعريف، ولو أضيفت إلى المعرفة لكان  
تحصيل الحاصل،<sup>(٢)</sup> فتضيق الإضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإن قيل: لا  
فرق بين إضافة المعرفة، وبين جعلها علما.....

= الطلب، أو نقول: المراد من التخصيص في قوله: "وهو التخصيص" هو التعريف في الجملة لأنه لازم للمتخصص،  
والمراد من المعرفة في الجملة هو المعرفة بوجه من الوجوه بأن يعرف زيد مثلا بأنه عالم مثلا. والحاصل أن زيدا إذا  
كان معلوما من حيث ذاته فحينئذ يصبح قوله: "لكان طلبا للأذن الخ"؛ لأنه مع كونه معلوما من حيث الذات لا  
يحتاج إلى معرفته بوجه ما، فإذا عرفت فالقول بأن لا بأس بأن يعرف زيد بوجه أنه عالم مثلا مع كونه معلوم  
الذات أيضا ليس بشيء لما عرفت من عدم الاحتياج إلى هذه المعرفة التي هي بالوجه.

**لكان تحصيل الحاصل:** ولقائل أن يقول: إنما يلزم تحصيل الحاصل في إضافة المساوي، وأما إذا كان المضاف إليه  
أعرف فلا يلزم ذلك، لأنه حينئذ يكون ازديادا لمرتبة المضاف، والجواب أنه لما لم يجز الإضافة في صورة المساواة  
فحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعراف طردا للباب.

**فتضيق الإضافة:** قال مولانا عس: إن تحصيل الحاصل ممتنع فلا بد أن يقول: "وهو ممتنع" موضع قوله:  
"فتضيق الإضافة"؛ لأنه يوجب البطلان، وبعبارة أخرى بأن تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الإضافة إلى  
المعرفة، فلا حاجة إلى قوله: فتضيق الإضافة، أقول: إضافة المعرفة إلى المعرفة ممكن، وليس بممتنع، وذلك لأن  
المراد من تحصيل الحاصل أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل أصله للمعرفة،  
فلو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف، ويصح قوله: فتضيق الإضافة. وإن  
قلت: تحصيل الحاصل واقع في كلامهم مزيل بالممتنع والاحمال، فيكون ممتنعا لا ممكنا، قلت: هو ممتنع بالامتناع  
لعمره لا لذاته، والممتنع بالغير ممكن، فإن سبب امتناعه تضيق الإضافة، فإنه - قدس سره - أقام السبب مقام  
المسبب، وإقامة العلة مقام المعلول كثير بينهم.

(١) وهو غير متصور؛ إذ لا يتصور الشيوخ في المعين، فضلا عن أن يتصور فيه تقليله، ولهذا اندفع ما  
قيل: استعمل التخصيص في المعرفة، وهو خلاف اصطلاح النحاة؛ لأن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك  
في النكرة. (جمال)

(٢) يعني أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل للمعرفة، ولو أضيف إلى المعرفة  
لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف. (عبد الغفور)

في نحو: النجم والثريا والصق و ابن عباس في لزوم تعريف<sup>(١)</sup> المعروف، فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك، قيل: لا نسلم أن في هذه الأمثلة تعريف المعروف، بل فيها زوال تعريف، وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة، .....

**في نحو النجم إلخ:** فإن مدحول الألف واللام في "النجم" مثلا معرفة بسبب الألف واللام، ويراد به نجم بعينه ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل؛ لأن المراد منه معين من غير جعله علما فجعل المجموع علما ليحصل بعينه تحصيل الحاصل، فلا فرق بين تحصيل الحاصل وبين تعريف المعروف، فلا يرد أن المجموع علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما، وكذلك الابن معرفة بالإضافة إلى "العباس"، ويراد به ابن له بعينه ثم جعل المجموع علما له فيكون تحصيل الحاصل، وكذلك "الصق" فإنه يراد به الرجل الخاص، وهو الذي لا يكون شجاعا بسبب اللام ثم جعل المجموع علما فلا فرق بينهما في لزوم تعريف المعروف مع اختلاف جهتي التعريف.

وأجيب بأنه فرق بينهما فإن في الأمثلة المذكورة يكون التعريف في المضاف إليه كما في "ابن عباس"، وفي الثاني من الأمثلة يكون التعريف في مدحول الألف واللام مع أن العلم شيء آخر، وهو مجموع الألف واللام مع مدحولها ومجموع المضاف والمضاف إليه بخلاف إضافة المعرفة إلى المعرفة، فإن التعريف حيث في الاسم بسبب الألف واللام أو بالعلمية. ورد بأنه نعم بينهما فرق بهذا الوجه، ولكن المراد أنهما يشتركان في الاستحالة وهي تحصيل الحاصل، وههنا كذلك لما عرفت من أن الثريا النجم بعينه بسبب الألف واللام. ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل، وأجيب عنه أيضا بأنه إنما جعل مجموع النجم مثلا علما له؛ لأجل أن يصير التعريف الذي كان حاصلا في الاسم بسبب الألف واللام لازما. **في لزوم تعريف:** مع اختلاف جهتي التعريف.

**فما بالهم:** أي فما شأنهم. **زوال تعريف:** وحاصله: أن العلمية لما كانت وضعا ثانيا يزيل مقتضى الوضع الأول بخلاف الإضافة؛ فإنها لما لم يكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الأول، فلو أضيف المعرفة إلى المعرفة فيكون الإضافة حيث مدونة إلى اجتماع التعريفين في الإرادة.

(١) وأنت خير بأن كون المعرفة في الأمثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير مضر في لزوم تعريف المعروف؛ لأن المقصود بالحكم مثلا كما تعين باللام فتعيينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف، وتحصيل للحاصل، فإن أريد به الاعتراض على لزوم تعريف المعروف فقد عرفت أنه ليس بسديد، وإن أريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من دأب المخلصين، على أن المعرفة من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما، لأنه يشد الامتراج عد لفظه واحدة، وأعرب بإعراب واحد. (جمال)

وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية؛ فإنها حين صارت أعلاما لم يبق<sup>(١)</sup> فيها الإشارة إلى معلوميتها<sup>(٢)</sup> باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف، بل تبديل تعريف بتعريف آخر، وما أجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف إلى معدوده نحو: الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا، أما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل، وأما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام، قال ذو الرمة:

بل تبديل تعريف الخ: فيه بحث بأنه حينئذ يضيع جعل مجموع النجم مثلا علما؛ لحصول التعريف قبل جعله علما، والحاصل: أنه حينئذ وإن لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل؛ إذ لا فائدة في إزالة تعريف اللام الموجود في الكلمة، وإحداث التعريف بطريق آخر، فالجواب الحسن أن جعل المجموع علما لأجل أن يصير التعريف الحاصل باللام لازما. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون ذلك التبديل في صورة إضافة المعرفة إلى المعرفة أيضا؛ لأننا نقول: فرق بينهما؛ لأن في الأمثلة المذكورة يكون العلم هو المجموع فالتبديل حينئذ صحيح، ورضي العقل به، وأما في صورة الإضافة يكون التعريف في نفس الأمر، فلو أضيف المعرفة لا يكون فيها تبديل التعريف بتعريف آخر، فإضافتها لا تكون إلا بحذف الألف واللام عنها أو بتكررها.

وما أجازه الكوفيون: وهذا إشارة إلى جواب آخر عن السؤال المقدر الذي هو وارد على قوله: "وشرطها تجريد المضاف من التعريف" فإنه ينتقض بقولنا: الثلاثة الأثواب مثلا، ووجه الإشارة إليه بأن هذا التحيز ليس عندنا بل عند الكوفيين. ضعيف: وأجيب أيضا بأن تجويز الأمثلة المذكورة يستلزم جواز نحو: الخاتم الفضة؛ فإن ما ذكر موجود فيه مع أنه لم يقل به أحد، ونقل عن الشيخ بأنه قال: ولا يبعد أن يقال: إن الإضافة فيها لفظية؛ لأن مميزها أي الثلاث كان في الأصل موصوفا بها فمعنى ثلاثة رجال هو رجل معدود وموصوف بهذه الأعداد، كما في ضارب زيد، وحسن الوجه، ولم يشترط في اللفظية تجريد المضاف عن التعريف.

(١) "لم يبق" خبر إن، قوله: "لم يبق فيها" وقوله: "حين صارت" ظرف لقوله: "لم يبق"، قدم عليه للاهتمام؛ لأنه السبب في عدم النقاء، ويتحمل أن يكون قوله: "حين صارت" شرطا، وقوله: "لم يبق فيها" جزاء؛ لأن حين فيه معنى الشرط. (جمال)

(٢) لصيرورة اللام كأحد أجزاء الكلمة، فما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير. (جمال)



## ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وأما ما جاء في الحديث من قوله **عليه**: «بالألف الدينار» فعلى البذل دون الإضافة.  
والإضافة اللفظية علامتها أن يكون المضاف **صفة** احتراز عما إذا لم يكن صفة، نحو:  
غلام زيد، **مضافة إلى معمولها** احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها، نحو:  
مصارع البلد، وكريم العصر، **مثل**: ضارب زيد من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى  
مفعوله، **وحسن الوجه** من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، **ولا تفيد** الإضافة  
اللفظية فائدة **إلا تخفيفاً**<sup>(١)</sup>.....

**ثلاث الأثافي**: ونقل - قدس سره - في الحاشية البتين وهما:

هل الأزمن اللاتي مضمين وراجع

أيا منزلي سلمى سلام عليكمما

ثلاث الأثافي والسديار البلاقع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

ثم قال في الحاشية في "هل يرجع التسليم": أي يرد جواب السلام، وقال في "أو يكشف العمى": من المستخبر  
الذي هو في "عمى" عن حال "سلمى"، وقال في "ثلاث الأثافي": جمع أثفية وهي واحد من الأحجار الثلاث  
الذي ينصب القدر عليها، وقال في "البلاقع": جمع بلقع يعني الخالي.

**علامتها إلح**: وقد عرفت فائدة تقديرها، وبعبارة أخرى بأن المراد هو علامة الإضافة اللفظية بحذف المضاف من  
المتبدأ، أو اللفظية ذات كون المضاف صفة تحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل.

**مصارع البلد إلح**: وكذلك **الحمد لله فاطر السماوات والأرض** (فاطر: ١) فإنه بمعنى الماضي حقيقة، قيل:  
إن كل واحد من "المصارع" و"الكرتم" مضاف إلى المفعول؛ فإن "البلد" مفعول فيه المكاني أي المصارع في  
البلد، و"العصر" أيضا مفعول فيه لكنه زماني أي الكرمتم في هذا الزمان، وأجيب بأن المراد من المفعول هو  
الفاعل والمفعول، وأجيب أيضا بأن اسم الفاعل إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال بخلاف ما إذا  
كان بمعنى الماضي، فإنه لا يعمل حينئذ، وقيل: إنما يعمل إذا اعتمد بالموصوف وهما ليس كذلك، وقيل  
أيضا: إذا كان بمعنى الاستمرار.

(١) التخفيف مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص، فلما انحصر فائدة اللفظية في التخفيف علم أنه لا يفيد  
التعريف والتخصيص، وإليه أشار بقوله: لا تعريفا ولا توصيفا. (جمال)

لا تعريفا ولا تخصيصا؛ لكونها في تقدير الانفصال **في اللفظ** لا في المعنى بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة. والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف<sup>(١)</sup>.....

**لا تعريفا ولا تخصيصا:** قيل: الأولى أن يقول: أي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا إلخ؛ ليكون تفسيراً له؛ لأن التأكيد بـ"لا" بعد الحصر بـ"إلا" غير ثابت في كلامهم نعم يكون ذلك بعد الحصر بـ"إنما".

**لكونها بتقدير إلخ:** فقولنا: "ضارب زيد" في قوة قولنا: "ضارب زيدا" بالتثنية، فكان الضارب في ضارب زيد منعزل عن زيد، وكذا الحسن الوجه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تخفيفا فقط، ثم لا يخفى أنه إذا كانت الإضافة في تقدير الانفصال فلا يكون الطينة التركيبية فيها دالة على معلومية المضاف؛ لعدم وجودها فيها.

**لا في المعنى:** وهو لدفع ما قيل: إن قوله: "في اللفظ" مستدرك؛ لأن التخفيف لا يكون إلا في اللفظ، وتقدير الدفع أنه احتراز عن الخفة في المعنى بأن يسقط إلخ، وأحبب أيضا بأنه الإشارة إلى وجه التسمية باللفظية، وقيل: إيراده للتصريح بالمقابل؛ لأن الإضافة المعنوية تفيد معنى في ذات المضاف.

**بإزاء ما يسقط إلخ:** من التوين وما قام مقامه، أقول: حاز أن يكون المعنى موصوفا بالخفة التي بهذا المعنى الذي قرره الشارح، نعم لا يكون موصوفا بالخفة التي يكون "اللفظ" موصوفا بها، فلا يرد ما قال مولانا عص من أن قوله: "لا في المعنى" إنما يصح إذا كان المعنى موصوفا بالخفة كاللفظ مع أنه ليس كذلك، ثم قال مولانا المذكور: إن قوله: "لا في المعنى" صريح في أن المراد من الحصر هو الحصر الإضافي أي تفيد تخفيفا في اللفظ دون المعنى فيكون الحصر حينئذ بالنسبة إلى المعنى، مع أن قوله: "لا تعريفا ولا تخصيصا" يفيد أن الحصر كان بالنسبة إلى التعريف والتخصيص فبينهما تدافع.

أقول: في قوله: "إلا تخفيفا في اللفظ" حصران إضافيان، الأول: بالنسبة إلى قوله: "تخفيفا" فقط، والثاني: بالنسبة إلى مجموع قوله: "تخفيفا في اللفظ"، فالأول بالنسبة إلى الأول والثاني بالنسبة إلى الثاني كما لا يخفى، ويمكن أن يقال: إنما قال: "في اللفظ" إشارة إلى أن المراد من اللفظ هو لفظ المتكلم لا لفظ المضاف كما في الإضافة المعنوية، سواء كان ذلك التخفيف بسبب المضاف أو به وبالمضاف إليه جميعا، أو بالمضاف إليه فقط، كما يكون كلام لاحقه يشعر إليه.

(١) وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي. (جمال)

فقط بحذف التنوين حقيقة مثل: ضارب زيد، أو حكما مثل: حواج بيت الله، أو بحذف نوني التشنية والجمع مثل: ضاربا زيد، وضاربو زيد. وإما في لفظ المضاف إليه<sup>(١)</sup> فقط بحذف الضمير واستتاره<sup>(٢)</sup> في الصفة، كالقائم الغلام كان أصله: القائم<sup>(٣)</sup> غلامه، حُذِفَ الضمير من "غلامه"، واستتر في القائم، .....

**ضارب زيد:** والأصل ضارب زيدا. أو **حكما إلخ:** فإن فيه التنوين قبل الإضافة حكما؛ فإنه بحيث لو كان فيه التنوين يسقط بهذه الإضافة، أو لأنه إذا قيل: "حواج بيت الله" بدون الإضافة يجيء الحواج بالتنوين في بادئ النظر، فالخلو منه هو التنوين، ففيه تخفيف حكما، وهذا سقط النقص بإضافة أفعل التفضيل نحو: أفضل الناس، بأنه إضافة لفظية مع أنه لا يفيد تخفيفا في اللفظ لعدم حذف التنوين منه؛ لأنه غير منصرف، ويمكن الجواب عنه بأن لا نسلم أنه إضافة لفظية بل معبوية كما قال بعضهم، ولو سلم بأن لا نسلم أنه لا يفيد تخفيفا؛ لأنه إذا لم يكن مضافا فيستعمل بـ "من" أو "في" أو اللام وهما يحذفان عند الإضافة فحيث يفيد تخفيفا في اللفظ.

**بحذف الضمير إلخ:** لا يقال: لا يكون تخفيف في المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في المضاف؛ لأنه وإن سقط ضمير منه لكن أورد الألف واللام فيه؛ لأننا نقول: حرف الساكن أحف بالنسبة إلى المتحرك. **واستتر في القائم:** وحين استتاره في الصفة يكون معناه إنه قائم الغلام، أو هو قائم الغلام، وإنما حاز إضافة المعرفة باللام في اللفظية؛ لعدم العلة الحاربية في المعبوية فيها، وذلك لأن اللام في اسم الفاعل أو المفعول اسمية بمعنى الذي لا حرفية، فلا يكون التعريف بدخولها؛ لأنه لا يكون تعريف المدحول إلا بلام الحرفية، فلام الاسمية يكون نفسها معرفة لا مدخولها.

(١) أو لفظ المضاف والمضاف إليه معا في السببي، أو في لفظ المضاف فقط، نحو: حسن وجهه، كان على الشارح أن يذكره، ولعله لم يذكره؛ لكونه مختلفا فيه، فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة، ومنعه ابن باشا. (حم)

(٢) لئلا يلزم إخلاء الصفة عن الفاعل، ولا بد من جعل المضاف إليه منصوبا تشبيها له بالمفعول، ثم أضيف إليه على ما فرره في باب المشبه. (علوي)

(٣) بالرفع والنصب، أما الجر فممتنع. (حمال)

وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط. وإما في المضاف والمضاف إليه معا نحو: زيد قائم الغلام، أصله قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

ومن ثم أي من جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب، وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه، فلو أفادت تعريفا لم يحز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجاز الثاني؛ لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة، والمراد أن .....

وأضيف القائم إليه: ولتأني أن يقول: كيف يصح إضافة القائم فيه؛ لأنه يلزم حينئذ إضافته إلى موصوفها، لكن الرفع من الصفات يكون نعتا لمفعولها بخلاف الناصب مع المنصوب، ولما لم يجوزوا هذه الإضافة في المعوية لم يجوزوها في اللفظية أيضا؛ لأن اللفظية فرع المعنوية، إلا أن يقال: إنما لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها إذا لم يكن الصفة مشاهما بالمفعول، وهنا هي مشاهمة به؛ لأنه إذا قلنا: رأيت القائم الغلام يكون القائم مفعولا فيكون القائم في القائم العلامة مشاهما به لقيامه مقامه، ويمكن أن يقال: إنما لا يجوز إضافتها إليها مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي، وفيه ليس كذلك. فمن جهة أنها إلخ: الغاء للتفريع، وكذا الغاء الملحوظ بحكم العطف في قوله: "ومن جهة أنها تفيد تخفيفا إلخ" فحينئذ يصح قوله: "ولا شك أنه لا دخل في هذا التفرع إلخ".

والمراد أن إلخ: دفع دخل، تقريره: أنه لا دخل لامتناع التخصيص لا بالمثال الأول ولا بالثاني فيكيف يصح أن يكون المشار إليه بـ "ثم" هذه الثلاثة المذكورة؟ قال بعد المحشي مولانا غف: لا يخفى أن المجموع المركب من أشياء يجوز أن يكون مستلزما لأمر، ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، لكن هذه العبارة وأمثالها إنما يقال فيما كان الكلام اللاحق مبنيا على الكلام السابق أي السابق على لفظ "ثم"، وأيضا كان إثبات الكلام السابق باللاحق، والأول مسلم والثاني لا؛ لأن التخفيف وعدم إفادة التعريف يثبتان باللاحق، وذلك منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص، فلا بد أن يجعل قوله: "ومن ثم" إشارة إلى التخفيف وانتفاء التعريف، ويرتكب فيه مجاز، كما يقال: فلان قبل تلك القبيلة مع أنه ليس إلا قبل بعضها. أقول: المراد أن إثبات مجموع الكلام السابق من حيث المجموع يكون باللاحق، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الإثبات، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها كما يستفاد من تحقيق كلام الشارح.

المشار إليه بـ "ثم" - وهو مجموع أمور ثلاثة: <sup>(١)</sup> وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص - يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص، ومن جهة أنها تفيد تخفيفاً **جاز تركيب الضارباً زيد والضارباً زيد** لحصول التخفيف بحذف النون، **وامتنع الضارب زيد** لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام <sup>(٢)</sup> لا للإضافة، ولا شك أنه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، <sup>(٣)</sup> .....

**في ذلك الاستلزام:** أي استلزام جواز التركيب الأول، وامتناع الثاني؛ لأن التركيب الأول حائز والثاني ممتنع عند حصول التخفيف أيضاً؛ لأن النكرة المخصصة تقع صفة النكرة، ولا تقع صفة المعرفة. **لا دخل في هذا إلخ:** أي في هذا الانتفاء؛ فإنه في حكم التفرع.

(١) أشار بذلك إلى دفع سؤال أورد في "الحواشي الهندية"، وهو أن "ثم" إشارة إلى الحصر المذكور، وجواز هذا التركيب يبتني على عدم إفادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم إفادتها التخصيص، ووجه الدفع إن "ثم" إشارة إلى ما يفهم من الحصر، وهو مجموع أمور ثلاثة: ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص، ولا يلزم من ترتبه على المجموع ترتبه على كل واحد من أجزائه، وأجيب عنه في "الحواشي الهندية" بأن "ثم" إشارة إلى المفهوم من الحصر، وهو أنها لا تفيد تعريفاً لا مجموع أمور ثلاثة، واختار الشارح مجموع أمور ثلاثة؛ لأنه الظاهر من الحصر، واختار صاحب الحواشي أحد الأمور الثلاثة؛ لأنه الذي يترتب عليه المقصود. (علوي)

(٢) أي لدخول لام التعريف عليه؛ لأن اللام للتعريف والتنوين للتذكير، فيستحيل اجتماعهما، فإذا دخلت اللام زال التنوين. (محرم)

(٣) حتى لو لم يلتفت إلى التعريف والتخصيص لجاز الأولان وامتنع الثالث. (علوي)

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا<sup>(١)</sup> كان الأنسب تقديم هذا الفرع؛ لكنه أخره لكثرة لواحقه، **خلافاً<sup>(٢)</sup> للفراء<sup>(٣)</sup>**؛ فإنه يجوز تركيب الضارب زيد،<sup>(٤)</sup> إما <sup>المصنف</sup> <sup>وهي قوله: للفراء</sup> لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة<sup>(٥)</sup> فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عرف باللام، وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه<sup>(٦)</sup> غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام المتقدمة.....

**كان الأنسب إلخ:** لأن هذا أصل التفرع، وهو التخفيف المذكور كأمر بخلاف أصل الفرعين السابقين، وهو التعريف والتخصيص؛ فإنه مذكور ضمناً؛ لأنه في ضمن التخفيف فالتفرع على المذكور بالصريح أولى بالتقدم على التفرع بالمذكور بغير الصريح، قوله: "لكثرة لواحقه"، وهي قوله: "خلافاً للفراء". قوله: وأجاب المصنف عنه، وأجاب عنه الشارح المحدث بأن الإضافة ضائعة بقاء وإن كانت مفيدة ابتداء، فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها، والرجوع إلى النصب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله.

(١) أي بناء على أنه لا دخل في هذا التفرع لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، بخلاف التفرع السابق فإنه متفرع على الأمرين، وهما التخفيف وانتفاء التعريف، كان الأنسب تقديم هذا الفرع؛ لأنه متفرع على أمر واحد، والتفرع السابق على أمرين، وما يتفرع على الأمر الواحد مقدم على أمرين؛ لأنه بمنزلة المفرد من المركب، هذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث ما قيد لقوله: "فقط". وقبل: ولأن أصله مذكور صريحاً بخلاف أصل الفرعين السابقين فإنه مذكور ضمناً، ورد عليه البعض ويعارضه أن النفي مقدم على الإثبات فمقتضى الترتيب المذكور أن يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذلك، وإليه أشار بقوله: فالترتيب المذكور إلخ. (جمال)

(٢) أي يخالف هذا القول خلافاً للفراء. (عبد الغفور)

(٣) أي خالف الفراء الجمهور فيه خلافاً. (محرم)

(٤) استدلالاً بأحد أربعة أدلة فصلها الشارح بقوله: "إما لأنه إلخ". (محرم)

(٥) أي بعد إضافة "ضارب" إلى "زيد"، فكان ضارب زيد، ثم أضيف إليه. (محرم)

(٦) حمل الشارح - قدس سره - البعديّة الواقعة في قول المصنف في "شرح المفصل" على البعديّة الحسية اللفظية، وفهم منه بعضهم البعديّة بالرتبة. (حق)

حسا على الإضافة مجرد إدعاء مخالف للظاهر، وإما لما وقع في شعر الأعشى من قوله:  
 طاهرا حيران ورحم بالعب

الواهب المائة الهجان وعبيدها

فإن قوله: "وعبيدها" بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف: الواهب  
 تعيلية عبدها، فهو من باب الضارب زيد، فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا  
 يمتنع هذا، فأجاب المصنف عنه بقوله: **وضعف:**

الواهب المائة الهجان وعبيدها

يعني أن هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به؛ لما عرفت من  
 امتناع مثل الضارب زيد؛ لعدم الفائدة في الإضافة، .....

**حسا:** وكذا المتقدمة لفظا في قولنا: الضارب زيد. **فهو من باب إتح:** فكما لا يمتنع "الواهب عبدها" كذلك لا  
 يمتنع "الضارب زيد". قال مولانا عص: "الواهب" مضاف إلى "المائة"، وهو أيضا مثل "الضارب زيد"، فلم لم  
 يجر الحكم عليه؟ فلا حاجة إلى إحرائه على ما هو بواسطة المائة، أقول: قوله: "الواهب المائة" ليس مثل "الضارب  
 زيد"، بل هو مثل الثلاثة الأثواب، وقد عرفت حكمه، أو هو مثل الضارب الرجل، وسنعرّف حكمه، فإن  
 التعريف في المضاف إليه في "الضارب زيد" و"الواهب عبدها" معنوي لا لفظي.

**وضعف:** قيل: الأولى أن يكون من التضعيف، يعني ضعفه الفصحاء فلم يوثق به ليستدل به، وحيث لا يتوجه  
 مصادرة. **هذا القول:** أي هذا التركيب ضعيف فيكون المراد من الضعف هو الضعف في التركيب كما هو  
 المتبادر لا الضعف في الاستدلال، ولهذا قال بلفظ "اللهم" في الجواب من المصادرة.

**لعدم الفائدة:** لأن فائدة الإضافة التخييف، وهو منتفٍ؛ لما عرفت من أن التنوين إنما سقط بالألف واللام دون  
 الإضافة. ولقائل أن يقول: إن قوله: "وعبيدها" عطف على "المائة"، وقوله: "الواهب المائة" ممتنع؛ لما عرفت آنفا،  
 فكذلك "الواهب عبدها"؛ فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع، فالأولى أن يقال: يمتنع موضع  
 قوله: ضعف، وإن قلت: قوله: "الواهب المائة" من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه كما قالوا،  
 فيكون جائزا لا ممتنعا، قلت: قوله: "الواهب المائة" ممتنع لذاته وجائز لغيره وهو الحمل، ولكن قولنا: "الواهب  
 عبدها" ممتنع لذاته ولغيره معا؛ لأنه باعتبار العطف يصير مثل "الضارب زيد"، وهو ممتنع فكذلك هذا، فالجواب أن  
 المعطوف قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه، ولهذا جاز أن يقال: يا زيد وإخا، ولا يجوز "يا  
 الحارث"، وكذلك حاز "رب شاة وسخلتها"، ولا يجوز "رب سخلتها"؛ لأن مدحول "رب" لا يكون معرفة،  
 فلا يكون حكمه كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه.

ولا يخفى<sup>(١)</sup> أن فيه شوب مصادرة على المطلوب، اللهم<sup>(٢)</sup> إلا أن يقال: .....

**ولا يخفى أن فيه:** أي في الدليل، ويتضمن الجواب شوب المصادرة على المطلوب؛ لأن ثبوت المدعى - وهو امتناع مثل: الضارب زيد - موقوف على إبطال دليل الخصم، وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب، وإنما قال: شوب مصادرة، ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن الشوب بالفارسية: آميزش، فمعناه: أن فيه ما يكون له شوب بها، وهو الدور؛ لأن المصادرة هي التي كان المدعى فيه عين الدليل أو جزءا منه، وههنا ليس كذلك، ولكن المراد ما يستلزم المصادرة له ومندرجا فيها، وهو الدور، ولا يبعد أن يقال: إن إضافة الشوب إلى المصادرة إضافة المصدر إلى المفعول أي إضافة شيء - وهو الدور - للمصادرة أي شوب الدور بها بأن يكون الدور مندرجا فيها، فصح لفظ الشوب.

**اللهم إلا أن يقال إلخ:** ولا يخفى بعد المفهوم من اللهم؛ أن المتبادر من قوله: "وضعف الواهب إلخ"، هو الضعف في التركيب بأن يكون هذا التركيب ضعيفا في التركيب لا الضعف في الاستدلال به. لا يقال: إن الضعف في التركيب يستلزم الضعف في الاستدلال وكذا العكس؛ لأننا نقول: لا نسلم العكس بدليل قوله: "إذ لا نص فيه على الجر إلخ"؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "وعيدها" منصوبا حملا على عمل "مائة"، فإنها مفعول لـ "لواهب" أو يكون مفعولا معه بأن يكون الواو بمعنى "مع"، فحينئذ يكون التركيب جائزا بخلاف الاستدلال به. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "وضعف الواهب إلخ" معطوفا على قوله: "وحاز الضاربا زيد" وليس فيه حينئذ شوب مصادرة على المطاوب، ولا يأتي عن هذا العطف قوله: "وإنما حاز الضارب الرجل إلخ" كما لا يخفى؛ لأننا نقول: إفادة الإضافة اللفظية التخفيف لا يكون سببا لضعف هذا التركيب بل هي سبب لامتناعه، كما في الضارب زيد كما لا يخفى.

- (١) المصادرة على المطلوب على أربعة أضرب، أحدها: أن يكون المدعى عين الدليل، والثاني: أن يكون جزء الدليل، والثالث: أن يكون المدعى موقوفا عليه الدليل، والرابع: أن يكون موقوفا عليه جزء الدليل، والكل باطل؛ لاشتماله على الدور الباطل، وإنما قال: "فيه شوب مصادرة" ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن المدعى هو امتناع الضارب زيد ولم يجعل دليلا له وجزءه بل جعل دليلا على إبطال دليل أثبت به الخصم خلاف المدعى، وليس هذا معنى المصادرة، لكن لما توفف إثبات المطلوب على إبطال دليل يوجب نقيضه وجعل المطلوب دليلا على إبطال ذلك الدليل صار دورا، وكل دور فيه شوب من المصادرة بالمعنى الأول. (حق)
- (٢) أشار بذلك إلى ضعف هذا التوجيه لأنه خلاف الظاهر من العبارة. (علوي)



المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به؛ إذ لا نص فيه على الجر؛ فإنه يحتمل النصب حملا على المحل، أو على أنه مفعول معه، أو لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في "رب شاة وسخلتها"، حيث جاز هذا التركيب ولم يجوز "رب سخلتها" بإدخال "رب" على "سخلتها" بدون العطف، والبيت بتمامه :

الواهب<sup>(٢٠١)</sup> المائة الهجان وعبدها عودا يزجي خلفها أطفالها

أي ممدوحه الواهب المائة الهجان أي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد، و"الهجان" صفة للمائة أو بدل عنها،.....

**إذ لا نص فيه إلخ:** قيل: رواية الجر مشهورة، وهي كافية في الاستدلال. **حيث جاز إلخ:** فإنه يجوز دخول "رب" على المعرفة بالعطف، ولا يجوز بدونه أي بلا واسطة، والسخله: ولد الشاة. **أي ممدوحه:** أي ممدوح الشاعر هو واهب المائة. **البيض إلخ:** جمع الأبيض، و"النوق" جمع الناقة.

**يستوي فيه:** أي في "الهجان" الجمع والواحد، أي مشترك بينهما فيقع صفة للمذكر والمؤنث، فيستوي في الهجان الجمع والواحد كما يستوي في "الفلك" الجمع والواحد، ولكن يقدر أن كسرة الواحد أصلية وكسرة الجمع عارضية، وكذا ضمة الفاء في فلك، يقال: ناقة هجان، ونوق هجان فحركته في المفرد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فإن الهجان حال كونه مفردا كحمار، وحال كونه جمعا كرجال.

(١) هو من الكامل، و"الهجان" بالكسر البيض من النوق واحد وجمع كالفلك والكناز، وهي الناقة الضخمة والتخوم وهو الفصل بين الأرضين والعود بالضم الحديثات النتائج من الطباء وكل أثنى، جمع عائذ كحول وحائل، وهي الناقة التي لم تعمل أول السنة، والطفل الصغير من كل شيء، أو المولود وولد كل وحشية، وإضافة "الواهب" إلى "المائة" من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي الذي يهب المائة، يقول: إن ممدوحه هو الذي يهب المائة من النوق البيض وراعيها من ممالكه حال كون تلك المائة الحديثات النتائج يسوق الراعي حلف كل منهما أطفال كل واحدة منها. (حل ع)

(٢) ممدوح بنخشة صدا شتر سفيد باندۀ آنها که شیان آنهاست ورا یکدۀ آن شتران نوزائندگان اند که می راندۀ شیان پس آنها بچهای آنها را. (ترجمه)

أو من قبيل الثلاثة الأثواب<sup>(١)</sup> كما هو مذهب الكوفية، و"عبدھا" أي راعيھا تشبيھا له بالعبد لقيامه بحق خدمتها،<sup>(٢)</sup> أو عبدھا حقيقة بإضافته لأدنى ملابس، "عوذا" بالذال المعجمة جمع عائذ أي حديثات النتائج، حال من "المائة"، "يزجي" بالزاي المعجمة والجيـم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق، وفاعله ضمير العبد، و"أطفالھا" منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث، و"أطفالھا" مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي<sup>(٣)</sup> من القصيدة، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك، .....

الفراء الضارب زيد

**أو من قبيل إلخ:** بأن يكون من قبيل إضافة العدد إلى المعدود، فقد عرفت ضعف الثلاثة الأثواب، فهذا قول الشارح إشارة إلى ضعف آخر في هذا التركيب. **تشبيھا له إلخ:** وأراد من العبد الراعي بالبحار، فكما يكون الراعي يقوم بخدمة هذه المائة المحان كذلك العبد يقوم بخدمة مولاه. **أو عبدھا إلخ:** أي أو يكون إضافة العبد إلى المائة حقيقة؛ لأن العبد لا يخدم إلا الإبل، ولكن إضافة العبد إلى الضمير الراجع إليها بأدنى ملابس أي عبد صاحبها. **حديثات النتائج:** يعني نوازئده. **حال من المائة:** فإنما مفعول للواهب فيكون إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به. **على المفعولية:** أي مفعول "يزجي". **وحقيقة الأمر:** أي حقيقة قوله: "يزجي" بصيغة المعلوم أو المجهول لا ينكشف إلا بعد إلخ، أو معناه حقيقة قوله: أطفالھا لا ينكشف إلا بعد إلخ. والمراد من حقيقة الأمر هو حقيقة أمرھا معاً، فإذا كان في القصيدة حرف الروي منصوباً فحينئذ قوله: "يزجي" بصيغة المعلوم وقوله: "أطفالھا" منصوب، وإن كان مرفوعاً فهو حينئذ على صيغة المجهول، وقوله: "أطفالھا" مرفوع. **وإما لأنه قاسه:** عطف على قوله: "إما لأنه توهم".

(١) وحينئذ وجه آخر لضعف البيت.

(٢) كما أن العبد يقوم بحق خدمة مولاه.

(٣) قال في "الشرح الخرجية في علمي العروض والقوافي": فالروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة،

وينسب إليه فيقال: قصيدة رائية، وقصيدة دالية. (عل)

فأجاب المصنف رحمه الله عنه بقوله: وإنما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه؛ لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام، لكنه جاز حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه، وهو جر "الوجه" بالإضافة، وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية، ونصبه<sup>(١)</sup> على التشبيه بالمفعول، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرفين باللام، وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه، فقياسه عليه قياس مع الفارق،<sup>(٢)</sup> والضاربك يعني إنما جاز الضاربك مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت، وكذا شبهه وهو الضاري والضاربة وغيرهما فيمن قال أي في قول من قال - يعني سيبويه وأتباعه - : إنه أي الضارب في الضاربك .....

وهو جر الوجه إلخ: المفيدة للتخفيف بخذف الضمير واستتاره في الصفة وقلب الضمة كسرة؛ فإن أصله الحسن وجهه، وعرف الوجه باللام ليكون معرفة كما كان. على التشبيه بالمفعول: وإن كان فاعلاً، أما كونه مشبهاً به فكما ذكر أن الوجه معزلة التمييز. مفقود: لأن المضاف إليه ليس بجنس فيه، ثم إن قوله: "حملاً" مفعول للفعل المنهوض من الكلام أي إنما جوز أي المتكلم حملاً، أو إنما جوز أي القوم حملاً، أو إنما جاز حملاً، ولكن حينئذ يكون قوله: "حملاً" المصدر المجهول أي المحمولة، وإلا لا يتحد الفاعل. وغيرهما: كالجمع منهما الضاربه والصاربه، أو الصاربه والضاربه في الشبهة.

أي في قول إلخ: وإنما جعل قوله: "جاز" مظهراً لقوله: "فيمن قال" بتقدير القول؛ لأن الجواز قول من الأقوال مع أن كلمة "من" عبارة عن القائلين فيمنع أن يكون القول مظهراً للقائلين، بل ظرف القول هو الأقوال، ولك أن تجعل قوله: "جاز" مظهراً لقوله: "فيمن قال" و"في" بمعنى "عند"، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير القول، لكن حينئذ يكون الاستدراك في إيراد الفاء.

(١) قال الشيخ الرضي: وهو حسن؛ لكون النصب فيه توطئة للجر، وهو حسن، فيكون النصب أيضاً حسناً، قال: لكن قل استعماله لاستنكاره في الظاهر؛ لنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز. (جمال)

(٢) لعدم العلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه.

**مضاف** دون من قال: إنه غير مضاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف؛ لاتصال الضمير لا للإضافة؛ فإنه لا يحتاج جوازه إلى حمل **حملا** أي لمحموليته<sup>(١)</sup> **على ضاربك** فاتحد<sup>(٢)</sup> فاعل المفعول له<sup>(٣)</sup> والفعل المعلن به أعني جاز، .....  


---

**غير مضاف**: فيكون الكاف حينئذ مجرور المحل.

**أي لمحموليته**: وإنما جعل المصدر محمولا؛ لدفع ما يقال من أنه لا يتحد الفاعل حينئذ؛ لأن فاعل المفعول له هو المتكلم؛ لأن الحامل ليس إلا المتكلم، وفاعل الفعل هو الضارب فإذا كان بمعنى المحمولية فيتحد فاعلهما؛ لأن المحمول ليس إلا التركيب، ويحتمل أن يكون قوله: "حملا" مفعولا له للفعل المفهوم من قوله: "جاز"، وهو "حوزوا" أي القوم، فيكون قوله: "حملا" بمعنى الحاملة؛ فإن الحامل أيضا هو القوم، وقيل: يجوز أن يكون الفعل هو "قال"، فيكون فاعلهما متحدا حينئذ.

قال مولانا عرص: لا بد أن يذكر الحمل المذكور بقوله: "أي لمحموليته" في الحمل المذكور في قوله: "وإنما جاز الضارب الرجل إلخ" ويترك الثاني بالقياس إليه، فالشارح غفل عنه، فصدق وحق ما قال: إن الإنسان مشتق من النسيان. أقول: لا شك أن بيان كل واحد منهما يستلزم بيان الآخر وليس فيه طريق القياس إلا أنه توجه إلى بيان الثاني لا الأول؛ لأنه أراد أن يفرغ من بيان المقصود الأصلي من الكلام ثم يشرع إلى بيان حل التركيب الذي هو المقصود بالتبع، على أن بيان اللواحق واكتفاء السابق عليه أيضا كثير.

(١) لا يخفى أن التأويل في أحد الموضعين مشير إلى التأويل في الآخر؛ لاتحادهما في باعث التأويل، والأول أحق أن يشار إلى التأويل فيه إلا أن الشارح - قدس سره - اختار التأويل في الثاني إشعارا بأن كون حمل الثاني مفعولا له - "جاز" هو المختار، لجريانه على الطريق السابق، لا بكونه مفعولا له - "قال"؛ إذ يبقى حينئذ قوله: "وإنما جاز" بلا تعليل، مع أن السوق لبيان تعليل "إنما جاز" بل المتبادر أنه علة - "إنما جاز"، وبهذا اندفع ما قيل: كأنه غفل عن قوله: "حملا على المختار" فأخر التأويل إلخ، فحق ما قيل: إن الإنسان مشتق من النسيان. (جمال الدين)

(٢) لأن الجواز والمحمولية صفتان للضاربة. (عل)

(٣) إذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا وهو الضاربك، كما أن فاعل الفعل المعلن أعني "جاز" الضاربك. (حمال)

وبيانه أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمورات متصلات التزموا الإضافة، ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف، فقالوا: ضاربك، وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير، ثم لما لم يعتبروا التخفيف في "ضاربك" وجوزوه بدونه حملوا "الضاربك" عليه؛ لأنها من باب واحد، حيث كان كل متهما اسم فاعل مضافا إلى مضممر متصل محذوفا تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ لأنها ليسا من باب واحد،.....

**وبيانه:** أي بيان حمل الضاربك على ضاربك. **وإن لم يحصل إلخ:** وإنما التزموا التخفيف من غير نظر إلى الإضافة؛ لامتناع اجتماع التنوين مع الضمير المتصل؛ لأن التنوين يؤذن اتصال ما بعده عما قبله، والضمير المتصل يؤذن بالاتصال، وإذا لم ينظر إلى التخفيف في ضاربك لم ينظر إليه في الضاربك. **محذوفا تنوينه:** صفة لقوله: "اسم فاعل".

**لأنهما ليسا من باب واحد:** لأن المضاف إليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا. قبل: لم لا يجوز أن نجعل الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك؟ ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف فيهما صفة والمضاف إليه علما؟ ويمكن الجواب بالفرق بينهما أي بين المثلين بأن الضاربك مشابه لضاربك في أنه حذف التنوين فبهما لفظا قبل الإضافة لا للإضافة، وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك؛ لأنه حذف التنوين في ضارب زيد للإضافة، وفي الضارب زيد قبل الإضافة.

ولقائل أن يقول: إن حذف التنوين في باب ضاربك إذا لم يكن للإضافة، فكيف يصح ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ؟ ويمكن أن يجاب بأن هذا إذا لم يكن المضاف إليه ضميرا متصلا، ويمكن الجواب أيضا بأن التنوين قدر باتصال الضمير؛ لأن اتصال الضمير إنما ينافي التنوين لفظا، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، كما في حواج بيت الله؛ فإن التنوين قدر في "حواح" لمنع صرفها، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة. وفيه نظر من وجهين: أما أولا فلائه حينئذ يلزم أن يجوز الضاربك بدون الحمل على ضاربك لما مر من أن التنوين قدر بانصال الألف واللام، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، فعلى هذا ينبغي أن لا يجوز الضارب زيد لما عرفت آنفا، ولأن ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ يفيد حذف التنوين من اللفظ لا من التقدير.

والدليل على أن سقوط التنوين في "ضاربك" لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت بالإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولاً على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية، ثم يضاف ويقال: ضاربك، كما يتصور ضارب زيدا، ثم يضاف ويقال: ضارب زيد، ولن يتصور ضاربك<sup>(١)</sup> فعلم أنها سقطت؛ لاتصال الكاف لا للإضافة، ولقائل أن يقول: (٢) لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارب إياك للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار "ضاربك"، وحصل التخفيف جداً،<sup>(٣،٤)</sup>.....

**ولن يتصور ضاربك:** أي لا يمكن له الحصول العقلي المقارن بالوقوع بأن يقال: ضاربك، بالتنوين أولاً، ثم يضاف بحذفها؛ لأن التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل منصوباً أو مجروراً لما عرفت، فلا يرد ما يقال: إنه لا مانع للتصور، فكيف يصح قوله: "ولن يتصور"؟ ويمكن أن يكون ذلك للمبالغة في النفي.

**وحصل التخفيف جداً:** وإنما قال: "بعداً" لحصول التخفيف في المضاف والمضاف إليه جميعاً، أما في المضاف فظاهر بحذف التنوين منه للإضافة، وأما في المضاف إليه فلتبديل المنفصل بالمتصل.

- (١) أي لم يجرى في استعمال العرب ضاربك، أي اتصال الضمير مع وجود التنوين. (جمال)
- (٢) فيه أنه لو كان كذلك يسمع من العرب قبل الإضافة هكذا مع أنه ليس كذلك، وأن التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصله يسمع من العرب كذلك مع أنه لا يسمع، وإنما المسموع بالاتصال بحذفه. (جمال)
- (٣) من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى. (عبد العفور)
- (٤) في المضاف بحذف التنوين للإضافة، وفي المضاف إليه وإن حصل كونه متصلاً إلا أنه ليس من التخفيف المعتبر في الإضافة إذ هو ليس إلا بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع، أو بحذف الضمير من المضاف إليه، فما قيل: حصل التخفيف حداً من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى، ليس على ما ينبغي؛ لأنه إن أراد أنه حصل التخفيف المعتبر في الإضافة فليس كذلك، وإن أراد أنه حصل فيه شيء من التخفيف وإن لم يكن معتبراً فلا كلام فيه. (جمال)

ثم حمل الضاربك عليه؛ لأنها من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمَر متصل من غير اعتبار<sup>(١)</sup> حذف تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ لأنها ليسا من باب واحد.<sup>(٢)</sup>

**حمل الضاربك عليه:** قال مولانا عس: إن التخفيف في المضاف إليه لا يكون إلا بحذف شيء منه فلا يكون تبديل المفضل إلى المتصل تخفيفا، فلا يرد مما قيل: إنه لا يحتاج إلى حمل الضاربك على ضاربك؛ لحصول التخفيف في المضاف إليه بالتبديل. أقول: حصر التخفيف في المضاف إليه بحذف شيء منه في حيز المع، ولا بد له من دليل، وما ذكره الشارح في قوله: "ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ" أي في لعظ المضاف أو المضاف إليه لا يفيد الحصر فيه حذف شيء، ولو سلم الحصر فيه بحذف شيء فإنه أعم من الحذف حقيقة أو حكما، وفي التبديل المذكور حذف حكما كما لا يخفى، ويحجب أيضا ما ذكره المصنف في شرحه من التوهم المذكور أنفاء، وأيضا ما ذكرنا في فائدة قوله: "وحصل التخفيف حدا" بأي عنه فإنه لو لم يذكر في هذه الفائدة المذكورة فلا طائل لقوله: "جدا"، فالقول لا بد أن يدفع المناقشة الواردة بقوله: "فلا يرد ما قيل من أنه لا يحتاج إلخ" بوجه آخر.

وإنما نتوجه إلى تفصيل المناقشة أولا ثم إلى دفعه، أما بيانها فبأن ضاربك إذا كان في الأصل ضارب إياك، فيكون الضاربك أيضا في الأصل الضارب إياك كما هو الظاهر، فصار الضمير المنفصل متصلا تخفيفا فصار الضاربك فلا يحتاج حمله حيث حذف إلى ضاربك لحصول التخفيف في المضاف إليه، وأما دفعه فبأن يقال: لا يحتاج إلى الحمل إذا كان التخفيف الحاصل في المضاف إليه بتبديل المنفصل بالمتصل متيقنا فيه وليس كذلك، ولهذا أورد قوله: ولقائل أن يقول: لم لا يجوز إلخ بصورة المنع.

**من غير اعتبار حذف إلخ:** أي لم يعتبر في مماثلتهما أي في كون كل منهما من باب واحد أن لا يكون حذف تنوينهما معا للإضافة قبل الإضافة، وإنما قلنا: معا؛ لأنه وإن كان حذف تنوين ضاربك للإضافة قبل الإضافة، =

(١) متعلق بقوله: "ثم حمل الضاربك على ضاربك" من غير اعتبار حذف تنوين المجموع قبل الإضافة؛ لوجوب اعتبار حذف تنوين المجموع قبل الإضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه الإضافة على تقرير الشارح قدس سره، ومم ظهر أن قوله: "من غير" لا يجوز أن يتعلق بقوله: "مضافا إلى صمير" كما هو الظاهر من عبارته قدس سره. (جمال)

(٢) وهو ظاهر، لكن يرد عليه أنه لم يعمل الضارب زيد مع أحدهما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك كما قيل، وذلك لأن وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمَر وفي صورة النزاع أيضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا إلى ظاهر. (جمال)

واعلم أنا حملنا قوله: "وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها"، وقوله: "الضارب الرجل والضاربك" حملا على نظيريهما<sup>(١)</sup> على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز "الضارب زيد" عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كل واحدة منها إشارة إلى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع "الضارب زيد"، فمعنى قوله: "وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها" أنه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف إليه<sup>(٢)</sup> صفة مصدرية باللام؛ لأنه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت، وإنما لم يحكم عليه بالامتناع، بل بالضعف؛ لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأول،.....  
وهو الحمل على الاستدلال

= لكن لا يكون حذف تنوين الضاربك للإضافة قبل الإضافة، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلما ذكره من قوله: "لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارب إياك إلخ" فقوله: "من غير اعتبار حذف إلخ" هذا في الحقيقة دفع سؤال مقدر هو على وجه المنع.

**مناسبة:** صفة مسألة. **عطف المجرد:** نصب على نزع الخافض أي هذا التركيب من قبيل عطف المجرد عن اللام - وهو قوله: وعبدها - على المعرف باللام الذي هو المضاف إليه لصفة مصدرية باللام وهي الواهب. **لأنه قد يتحمل إلخ:** أي قد يكون شيء في المعطوف جائزا دون المعطوف عليه، فإذا جاز شيء في المعطوف فلذا لم يحكم عليه بالامتناع.

**وحينئذ يندفع إلخ:** أي حين يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه يندفع إلخ؛ لأن شوب المصادرة على المطلوب على تقدير أن يكون قوله: "عبدها" بالجر؛ لأن استدلال الفراء بناء عليه على التقدير الأول، أي على تقدير حمل التركيب المذكور على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد.

- (١) أي إنما جاز الضارب الرجل حملا على نظيره الذي هو الحسن الوجه، والضاربك حملا على نظيره الذي هو ضاربك، وقوله: "على الأجوبة" متعلق بقوله: "وإنما حملنا". (عل)
- (٢) أي الذي أضيف إليه صفة، فقوله: "صفة" مفعول ما لم يسم فاعله بقوله: "المضاف إليه".



وإرجاع<sup>(١)</sup> كل من الصورتين الأخيرتين<sup>(٢)</sup> إلى مسألة ظاهر، ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما.<sup>(٣)</sup>

**و لا يضاف موصوف إلى صفته** مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل من هياتي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر، ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة إلى موصوفها<sup>(٥،٤)</sup>.....

**إلى مسألة:** أي على حدة، فهذا يظن إلى أن إرجاع الصورة الأولى إلى مسألة على حدة غير ظاهر، بل هي ظاهرة في الرد على الفراء في الاستدلال بهما في غير التضمن؛ لأن التركيب إذا كان ضعيفا فلا يجوز الاستدلال به. **ويتضمن الرد إلخ:** أي تضمن كل من الصورتين الأخيرتين. **ولا يضاف إلخ:** لأن الموصوف يجب أن يكون أحص أو مساويا، والمضاف لا يجوز أن يكون كذلك، أو لأن الصفة يجب متابعتها للموصوف في الإعراب، فلو كانت مضافا إليها كانت مجرورة، فلم يبق وجوب التنعية حينئذ. **لا يقوم أحدهما:** أي لا يراد من أحدهما معنى الآخر. **وهذا المعنى بعينه:** أي ولأجل أن لكل من هياتي التركيب الوصفي أو الإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر لا يضاف صفة إلى موصوفها؛ لامتناع تقدم النافع على المتبوع، فإن الصفة يجب أن يكون متأخرا عن الموصوف، فلو أضيف إلى الموصوف كانت متقدمة عليه.

(١) مبتدأ حره "ظاهر"، وفي بعض النسخ: ظاهرة؛ لأن المصدر يذكر وبونث، كما قال حماد.

(٢) لأحدهما مثل الضارب زيد بدون توسط العطف، فكما أنه مسألة على حدة فكذلك كل منهما بخلاف واحد المائة.

(٣) أي هذين القولين، وهو "الواهب المائة إلخ"، و"الضارب الرجل والضاربك".

(٤) فإن معنى التركيب الوصفي وصف شيء بشيء، وهذا المعنى لا يستفاد من التركيب الإضافي الذي معناه كون الشيء مسوبا إلى الآخر بواسطة حرف الجر، وكذا هذا لا يستفاد من الأول، فكيف يقوم واحد مقام الآخر لاستفادته، وكون هيئته التركيبية الإضافية في الإضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع اختلاف معنهما، ثم ولم لا يجوز أن يكون استفادة معنى التركيب العامل من الإضافة اللفظية تجعلهما كالإضافة لكونهما في تقدير الانفصال؛ لقوة عمل الصفات. (جمال)

(٥) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي.

فلا يقال: <sup>(١)</sup> "مسجد الجامع" بمعنى المسجد الجامع، و"جرد قطيفة" بمعنى قطيفة جرد، خلافا للكوفية؛ فإن مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع، وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق، ويرد على القاعدة الأولى، <sup>(٣٠٧)</sup>.....

**فإن مسجد الجامع إلخ:** فعندهم يجوز إرادة المعنى الوصفي من التركيب الإضافي، ودليلهم هو التركيب المذكور في عبارته، وهي قوله: مسجد الجامع وجانب الغربي. **ويرد على القاعدة إلخ:** وتذكير الضمير باعتبار الخبر، وهو قوله: لا يضاف إلخ. واعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، وجرد قطيفة وأمثاله، فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بخذف اللام، وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسحود هو الجامع بعينه، بخلاف حسن الوجه، فإن حسنا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن في الحسن، وقس عليه أخواته، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، وقدم جرد وأضيف للتخفيف بخلاف التنوين والتخصيص، وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: ومثل مسجد الجامع إلخ.

(١) أي إذا بين أن أحد المعنيين لا يقوم مقام الآخر في الاستفادة، فلا يقال: تركيب إضافي، ويراد منه المعنى الوصفي. (ج)

(٢) تقرير الإيراد أنهم يقولون: المسجد الجامع والجانب العربي والصلاة الأولى والبقلة الحمقاء، ولا يخفى أن "المسجد" في المثال المذكور موصوف و"الجامع" صفة فإذا قالوا: مسجد الجامع فقد أضافوا الموصوف إلى صفة، وكذلك في الأمثلة الثلاثة المذكورة. (حق)

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف، مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، وجرد قطيفة وأمثاله؛ فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بخذف اللام وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسحود هو الجامع بعينه، بخلاف حسن الوجه فإن حسنا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن، وقس عليه أخواته، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، قدم جرد وأضيف للتخفيف، بخلاف التنوين والتخصيص، وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: "ومسجد الجامع إلخ" متأول بمسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعا للناس في مسجد للصلاة، فإضافته كإضافة سيف شجاع. (عبد الغفور)

وهو قوله: <sup>(١)</sup> لا يضاف موصوف إلى صفته مثل: **مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء** فإن في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته؛ فإن الجامع صفة المسجد، و الغربي صفة الجانب، و الأولى صفة الصلاة، والحمقاء صفة البقلة، وقد أضيف إليها موصوفاتها، وأجيب بأن مثل هذه التراكيب **متأول** فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع، وذلك يحتمل معنيين أحدهما: أن يكون الوقت مقدرًا في نظم الكلام، ويكون المسجد مضافًا إليه، والجامع صفة للوقت فيندفع **الإيراد بوجهين**، فإن الجامع ليس مضافًا إليه ولا صفة للمضاف، <sup>(٢)</sup> .....

مسجد الجامع

**فإن الجامع صفة إلخ:** لأنه يقال: المسجد الجامع والجانب الغربي إلخ فيقال: مسجد الجامع مثلاً بمعنى المسجد الجامع مع بقاء المعنى الإضافي والوصفي، مع حصول التخفيف تحذف اللام من المضاف، مع حصول التعريف أو التخصيص، فإضافة المسجد إلى الجامع معنوية؛ لأن المضاف غير صفة، وجاز حصول التخفيف في الإضافة المعنوية مع حصول التعريف أو التخصيص فيها، إلا أن المقصود فيها هو حصول التعريف أو التخصيص بخلاف اللفظية، ولهذا قال: "وتفيد تعريفًا مع المعرفة وتخصيصًا مع النكرة" بدون الحصر، وقال في اللفظية: "ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ" مع الحصر.

**مسجد الوقت الجامع:** تحذف الموصوف من المضاف إليه كما في البواقي، فإن فيها أيضًا حذف الموصوف، وهو المكان والساعة والحبة. **فيندفع الإيراد بوجهين:** أي يندفع الشبهة بطريقتين، والشبهة على ما عرفت هي أن الجامع صفة المسجد فيكون مضافًا إليه له أيضًا، فحوايه بوجهين، الأول: أن الجامع ليس مضافًا إليه للمسجد بل المضاف إليه له الوقت، والثاني: أن الجامع ليس صفة له بل للوقت.

(١) ذكر الضمير الراجع إلى القاعدة بتأويلها بالأصل والقانون، وبناء على أن الضمير إذا دار بين المرحع والخير فرعاية الخير أولى. (حمال)

(٢) حاصله: أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العام إلى الخاص، وكذا قياس سائر الأمثلة، فتكون تلك الإضافة كإضافة طور سيناء وصلاة الوتر وبقلة الحبة وجانب البمين. (عبد العصور)

وثانيهما: أن يكون الوقت محذوفاً والجامع قائماً مقامه منطوياً عليه، فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أن الجامع ليس صفة للمضاف،<sup>(١)</sup> وعلى هذا القياس صلاة الأولى وبقلة الحمقاء متأول بصلاة الساعة الأولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين، لكن هذا التأويل لا يتمشى في "جانب الغربي"؛ فإنه لا شك أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان.....

**منطويا عليه:** أي مشتقاً على الوقت، فحينئذ يكون الجامع بمنزلة الصفات الغالبة، وهي التي يراد منها فرد واحد، وفي إرادة هذا الفرد الخاص منها لا يحتاج إلى قرينة، فإن الاسمية غلبت على الوصفية كالأسود والأرقم والأدهم؛ فإن الجامع هو ما ثبت له الجمعية سواء كان مكاناً أو شخصاً أو غيرهما، فأريد من الجامع هو الفرد الخاص منه، وهو الوقت الجامع؛ فإن الوقت الجامع هو يوم الجمعة، فكأن هذا اليوم يجمع الناس للصلاة.

**ليس صفة للمضاف إلخ:** بل هو صفة للوقت، ولا يجري الوجه الآخر حينئذ، وهو عدم كون الجامع مضافاً إليه؛ لأنه لأنه مضاف إليه له قطعاً إلا أنه حذف المضاف إليه وهو الوقت، وأقيم صفة مقامه، وأضيف هو إليه، والفرق بين المقدر والمحذوف أن المقدر هو المحذوف من اللفظ مع البقاء في النية، والمحذوف هو المحذوف من اللفظ والنية. **متأول بصلاة الساعة:** وهي أول ساعة بعد زوال الشمس، وقيل: هو أول الساعة التي فرضت الصلاة فيها فيكون "الأولى" صفة "الساعة"، و"الحمقاء" صفة "الحبة"، سواء كانت الساعة مثلاً مقدراً في نظم الكلام أو محذوفاً، وحينئذ تكون الأولى قائمة مقامها، وكذا الحمقاء قائمة مقام الحبة، وعلى التقدير الأول يندفع الإيراد بوجهين، وعلى الثاني يندفع بوجه واحد كما عرفت تفصيله، وإليه أشار بقوله: على الاحتمالين المذكورين، وإنما نسبوا البقلة إلى الحمقاء المؤنث للأحق؛ فلما ثبتت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام.

**لا يتمشى:** أي لا يذهب في "جانب الغربي" بأن يقال: جانب المكان الغربي. **لا توصيف مكان إلخ:** أي لا توصيف مكان بما أي بالغربية، وضمير "هو" راجع إلى الجانب، والضمير في "جانبه" إلى المكان، والظاهر أن يكفي بقوله: "لا توصيف مكان بما" إلا أنه لما كان الجانب مذكوراً في المثال ففي توصيف المكان بالغربي ينبغي أن يراعى معنى الجانب أيضاً.

(١) إذ لا يقال: المسجد الوقت بخلاف الاحتمال الأول؛ فإن الجامع فيه ليس مضافاً إليه قطعاً. (عل)

هو حصة<sup>(١)</sup> بها، اللهم إلا يقال: هناك مكانان جزء وكل، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء والإضافة بيانية، والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكل فيستقيم المعنى، ويرد على القاعدة الثانية، وهو قوله: "ولا صفة إلى موصوفها" مثل: جرد قطيفة وأخلاق ثياب، فإن أصلها قطيفة جرد وثياب أخلاق، قدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه، وأجيب عنه بأنه **متأول** بأنهم حذفوا قطيفة من قولهم: قطيفة جرد حتى صار<sup>(٢)</sup> كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها، مثل خاتم في كونه صالحا لأن يكون فضة وغيرها،.....

**هناك:** أي في قوله: "جانب العربي"، **والإضافة بيانية:** أي الجانب الذي هو المكان، وصفة الجانب أن يكون عربيا، **والمكان إلخ:** وهو الغريبة. **ويرد إلخ:** بأن يقال: الجرد والأخلاق صفتان للقطيفة والثياب، وقد أضيفتا إليهما. **متأول:** بجعله من باب إضافة الأعم إلى الأخص تخصيصا أو بيانا، وليس من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فإن الأصل قطيفة جرد وثياب أخلاق، فحذف الموصوف وبقي الصفة مهمة أي إذا حذف الموصوف استعملت الصفة مقامه، فحصل الالتباس بأن الجرد من أي جنس هو، والأخلاق من أي جنس هي، فأضافوها إلى موصوفاتها للتخصيص والبيان بتحريد النظر عن كونه موصوفا، فهذه الإضافة بمعنى "من". **كأنه اسم غير صفة:** يحذف موصوفه فكأنه لم يكن صفة، فإن الصفة لا بد لها من موصوف مذكور أو مقدر، قال الشارح في الحاشية: الجرد: ريشة كشيء مرسوغي. قطيفة: جادرجه، "صراح". وقال بعض الشارحين: القطيفة: دواتر مخمل، والأخلاق جمع خلق.

(١) إلا أنه يرد عليه أن الجانب يقال لأي شيء من الجهات الست لا للجزء الواقع في الجوانب الست، وإليه أشار بقوله: اللهم. (عل)

(٢) أي جرد كأنه اسم غير صفة في أنه استعمل بلا موصوف، فإضافته إلى قطيفة للتخصيص، لا لأنه إضافة صفة إلى الموصوف، وفيه أن قطيفة مؤنث والجرد مذكر، فكيف يكون صفة القطيفة، ولذا قال الشيخ الرضي: إن المعنى شيء جرد أي بأن يحذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتمييز. (جمال)

أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتماً إلى فضة، فليس إضافته إليها جواب لما  
 من حيث إنه صفة لها، بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى  
 سبب الإضافة  
 هذا القياس أخلاق ثياب، ولا يضاف اسم مماثل أي مشابه للمضاف إليه في العموم  
 والخصوص إلى ذلك المضاف إليه، سواء كانا مترادفين كلياً وأسد، في الأعيان  
 والجثث وحبس ومنع في المعاني والأحداث، .....

إلى جنسه: وهو يعم النوع لعدم الفرق بين الجنس والنوع عندهم، فلا يرد حينئذ أن الجنس مقول على كثيرين  
 مختلفين بالحقيقة، والقطيعة ليست كذلك بالنسبة إلى الجرد. بل من حيث: وهذه الخبيثة مقصودة في هذه  
 الإضافة. إنه جنس: يتناول موصوفها وغيره، وهذه الإضافة للتخصيص.

أي مشابه إلخ: أي لما يعبر مضافاً إليه على تقدير الإضافة فيكون في العبارة مساعمة، وإنما قال: اسم مماثل  
 للمضاف إليه؛ ليدخل فيه المترادفان والمتساويان جميعاً؛ لأن المراد بالمماثلة في العموم أن يكون مدلولهما كليين  
 متحدًا أفرادهما سواء كانا مترادفين أو متساويين، وبالمماثلة في الخصوص أن يكون مدلولهما شخصاً واحداً. قيل:  
 وقولهم: ليوث الأسد فمتأول، ومعناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث،  
 كما يقال: هو أخص الخواص وأشرف الأشراف.

في العموم والخصوص: وقوله: "في العموم" أي في الشمول والإطلاق، فإن كل ما يطلق عليه الليث يطلق عليه  
 الأسد، وبالعكس. وقوله: "والخصوص" أي في عدم الشمول والإطلاق، فإن كل ما لم يطلق عليه الأسد لم يطلق  
 عليه الليث، وبالعكس. سواء كانا مترادفين: أجاز الفراء إضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتخفيف متمسكاً  
 بالاستعمال، وتبعه الشيخ الرضي.

كلياً وأسد: فإنهما مترادفان في الأعيان والجثة، فإنهما قائمان بذاتهما فيكونان عينين، قال مولانا عص نقلاً  
 عن "الصحاح" و"القاموس": إن الجثة هي شخص الإنسان فيكون أخص مطلقاً من العين، أقول: أما كون الجثة  
 أخص من العين ظاهرة لوجود العين في الفرس مثلاً لكن يلزم أن لا يصدق الجثة على الأسد؛ لما عرفت أن الجثة  
 هي شخص الإنسان، إلا أن يقال: إن ما قال في "الصحاح" و"القاموس": إن الجثة هي شخص الإنسان باعتبار  
 الأغلب والأكثر استعمالاً، أو المراد من الجثة ما ليس من المعاني والأحداث، فيصدق على الأسد بقريته المقابلة.  
 وحبس ومنع: فإنهما مترادفان في المعاني، والأحداث بفتح الهمزة جمع الحدث، فإن المنع صفة المانع والحبس  
 صفة الجاحس، وليس شيء منهما قائماً بالذات.

أو غير مترادفين،<sup>(١)</sup> بل متساويين في الصدق كالإنسان والناطق؛ لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه؛ فإنك إذا قلت: رأيت لث أسد، لا يفيد إلا ما يفيد رأيت لثا، بدون ذكر الأسد وإضافة اللث إليه، فيكون ذكر الأسد وإضافة اللث لغوا لا فائدة فيه، بخلاف إضافة العام إلى الخاص في مثل: كل الدراهم، وعين الشيء؛ فإنه أي المضاف <sup>العاء للتعلي</sup> فيها يختص به أي يصير خاصا بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومته سواء أفادت الإضافة التعريف<sup>(٢)</sup> أو التخصيص، وأعمية العين عن الشيء إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة، .....

بخلاف إضافة إلخ: متعلق بقوله: "لعدم الفائدة" كما هو الظاهر من كلامه، ويحتمل أن يكون متعلقا بقوله: "مماثل". مثل كل الدراهم إلخ: وكذلك جميع القوم، فإن الجميع يقع على القوم وعلى الفرس وعلى الشجر وجميع الأشياء، فجاز إضافتها للتخصيص كما في خاتم فضة. فإنه أي المضاف: العاء للتعلي، فإن قيل: لم لم يرجع الضمير إلى المضاف إليه مع كون صحة هذا الإرجاع، فإن المعنى أن المضاف إليه في قوله: "كل الدراهم وعين الشيء" من جملة الأشياء المماثلة في العموم والتخصيص؛ لأن الدراهم أخص من الشيء، والشيء أخص من العين إذا كان اللام فيه للعهد، فيكون إضافة العام إلى الخاص؟ قلنا: قوله: "يختص" ينبي عن حدوث، وهو في المضاف دون المضاف إليه، أو نقول: الكلام مسوق لفائدة الإضافة.

سواء أفادت إلخ: أشار بهذا التعميم إلى أن قوله: "يختص" ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف، بل المراد منه معنى شاملا عاما، فيكون المراد من الاحتصاص ما هو في مقابلة العموم لا ما يقابل التعريف؛ لأن التعريف حاصل للمضاف بالإضافة إلى المعرفة. إذا كان اللام إلخ: فإن المراد من الشيء حينئذ هو الشيء المعهود.

(١) فيه إشارة إلى اختياره المماثلة على الترادف.

(٢) لأن اللام إما للجنس أو للاستعراق، وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف، وأما إفادتها التخصيص فإنما هو إذا كان اللام للعهد الذهني، وهو بعيد في أمثال هذين المثالين، والمقصود من قوله: "أي بصير خاصا" دفع توهم حمل "يختص" على معنى "بصير" والتخصيص وهو ليس بمستقيم؛ لأن المضاف إليه معرفة. (جمال الدين)

وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء،<sup>(١)</sup> ويرد على قوهم: لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص قوهم: سعيد كرز، فإن سعيدا وكرزا اسنان لمسمى واحد كليث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر، .....

**ففيها خفاء:** ويمكن أن يراد من العهد في قوله: إذا كان اللام فيه للعهد هو الأعم من العهد الشخصي والنوعي، وإطلاق الشيء على الموجود الخارجي هو العهد الوعي، كما يكون المراد هو العهد النوعي من الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة كما مر في تعريف الكلمة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه ليس فيها خفاء إذا كان الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو مذهب المتكلمين؛ لأنه لا شبهة في أن العين بمعنى الذات أعم منه؛ لأن العين يطلق على المعلوم بخلاف الشيء، ويكون الشيء بمعنى الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة، وحينئذ لا يكون العين أعم منه؛ لشموله كل مفهوم فحينئذ في أعميته عنه خفاء.

ويمكن أن يقال: إذا كان الشيء دائرا بين المعاني فيصح قوله: "ففيها خفاء"، ويمكن أن يراد من الشيء نفس مفهوم، مع قطع النظر عن تحققه في الذهن أو في الخارج. وأما إذا أخذ من حيث إنه متحقق في الذهن مثلا فهو فرد من أفراد الشيء؛ فإن مفهوم الإنسان من حيث إنه متحقق في الذهن فهو فرد من الإنسان، فحينئذ يكون العين أعم منه. قال مجد المحشي مولانا غف: إنما يكون في الأعمية خفاء إذا أريد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذهن؛ لأنه حينئذ يشمل كل مفهوم، ولما أخذ من حيث تحققه في الذهن فهو - أي المفهوم - فرد من أفراد الشيء، وحينئذ يكون العين أعم منه - أي من الشيء - وهو الموجود في الذهن.

قال مولانا عص: لا خفاء في أعميته عنه حينئذ أيضا؛ لأنهم يقولون: عين اللاشيء مع عدم صدق الشيء عليه. أقول: المراد من قولنا: عين اللاشيء هو المفهوم؛ لأنه لا فرد له فيكون مفهومه فرد الشيء لا بحالة، فيكون الشيء حينئذ صادقا عليه. ثم لا يخفى أن ما قال مولانا عص يرد على ما قال الشارح بقوله: وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء كما يرد على المحشي أيضا كما لا يخفى، ولكنه مدفوع بما ذكرنا.

**كليث وأسد:** أي سعيد وكرز مثل ليث وأسد في العموم والخصوص، لكن مفهوم كل واحد منهما هو الحيوان =

(١) لأن الشيء في اللغة يتناول الجوهر والأعراض والموجود والمعدوم، وكذا العين؛ لأن عين الشيء نفسه، كذا في "الصباح"، فلا يكون العين أعم. (علوي)

(٢) إذا أريد بالشيء الموجود، وحمل العين أيضا على ذلك، وأما إذا حمل الشيء على الموجود، والعين على المعدوم والموجود، فلا خفاء في كون العين أعم من الشيء. (جمال)



فأجيب بأنه **متأول بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ**،<sup>(١)</sup> فكأنك إذا قلت: جاءني سعيد كرز،<sup>(٢)</sup> قلت: جاءني<sup>(٣)</sup> مدلول هذا اللفظ، ولم يقولوا: كرز سعيد؛ .....

= المفترس بخلاف مفهوم سعيد وكرز؛ فإن مفهومهما شخص واحد، ولا يخفى أن هذا السؤال يرد على القاعدة السابقة، وهي قوله: وشرطها تجريد المضاف من التعريف؛ لأنه أضعف السعيد إلى الكرز مع عدم تجريده عن العلمية، والجواب عنه أيضاً ما ذكره بقوله: "متأول". وأعلم أن سعيداً وكرزاً ليسا ماثليين في العموم والخصوص بل في الخصوص فقط؛ لأنهما علم لشخص واحد، وأيضاً لا يرد ذلك على ما عرفت معنى قوله في العموم والخصوص فيما سبق آنفاً كما لا يخفى.

**بحمل أحدهما إلخ:** بأن يراد من المضاف المسمى والمدلول، ومن المضاف إليه الاسم واللفظ، ولا يجوز التأويل بالعكس؛ لامتناع إسناد الغيء وشبهه إلى اللفظ. **قلت جاءني إلخ:** قيل: هذا الجواب بعيد، فالأولى تنكيرهما بأن يراد بهما المسمى بسعيد والمسمى بكرز أي المسمى بسعيد هو المسمى بكرز، والأولى أن يراد من الكرز المدلول ومن سعيد مسماه أي المسمى بسعيد هو مسمى مدلول كرز فيكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص، لا إضافة المدلول إلى اللفظ.

**ولم يقولوا كرز سعيد:** بإضافة اللقب إلى الاسم؛ لأن قصدهم بالإضافة إلخ، ولأن اللقب يفيد تعين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح أو ذم، فإذا ذكر أولاً يعني غناء الاسم، ولهذا لا يقدم اللقب على الاسم بل يؤخر عنه، فيذكرون اللقب على سبيل التبع بأن يكون عطف بيان، أو على سبيل القطع مرفوعاً أو منصوباً، لا يقال: حاز أن يضاف "ليث" إلى "أسد" بهذا التأويل؛ لأننا نقول: نعم لكن المراد من قوله: "لعدم الفائدة" أنه لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه بدون التأويل؛ لعدم وقوع التأويل مهم في نحو: ليث أسد بخلاف سعيد كرز.

(١) إشارة إلى أنه لا يتعين الأول للحمل على المدلول، ولا الثاني للحمل على اللفظ بل ذلك بنسب القرائن، فإن اقتضت القرينة حمل الأول على المدلول فكذلك، نحو: جاءني سعيد كرز؛ فإن الجيء قرينة على حمل الأول على المدلول؛ لعدم تصور الجيء من اللفظ، وإن اقتضت حمل الثاني عليه، نحو: تلفظت بسعيد كرز أي تلفظت بلفظ هذا المدلول؛ لعدم تصور تلفظ المدلول. (جمال)

(٢) هذا طريق آخر لشكركم العلم إذ قد يتأول بواحد ممن سمي بالاسم، كما يقال: جاءني زيد وزيد آخر أي جاء واحد من الجماعة المسماة بزيد، وقد يتأول بصفة اشتهر مسماهما كان يذكر حاتم ويراد حواد، وأوله بمدلول وأضيف إلى كرز أي جاء مدلول "كرز"، والتأويل الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة، والأول وإن كان عاماً إلا أن الظاهر أن الحاصل من التأويل مركب توصيحي فلا يمكن الإضافة، فتعين في هذا المقام تأويله بمدلول. (جمال)

(٣) لأن نسبة الجيء إلى الدال غير صحيح. (عبد الغفور)

لأن قصدهم بالإضافة التوضيح،<sup>(١)</sup> واللقب أوضح من الاسم غالباً، وإذا أضيف الاسم الصحيح، وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة،<sup>(٢)</sup> أو الملحق به وهو ما في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن، وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة؛ لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون، إلى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب، مثل: ثوبي وداري في الصحيح، وظبي ودلوي في الملحق به، والياء مفتوحة أو ساكنة، وقد اختلف في أن أيها الأصل، والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل أي السكون والفتح في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة؛ .....

غالباً: والمعلوب لا حكم له؛ فإن من عَزَّ بَزَّهُ أي من غلب سلب البز، والسلب: دہون. ما ليس إلخ: والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا؛ لأن بختهم عن أحوال أواخر الكلمة، وقوله: "في عرف النحاة" احتراز عن عرف الصرفين واصطلاحهم. وهو ما إلخ: ولم يقل ههنا، وهو في عرف النحاة ما في إلخ؛ لأنه ليس لهم عرف واصطلاح في الملحق به كما كان هم في الصحيح ذلك، ومعنى الإلحاق بالصحيح كون إعرابه بالحركات كالصحيح. في الوقوع: أي في وقوع حرف العلة بعد الاستراحة إلخ؛ فإن اللسان إذا بلغ الحرف الساكن يتوقف ضرورة ليسترخ فينلفظ غيره، وكذلك بعد السكوت. يعني في الابتداء: أي الحروف العلة التي عليها الحركة بعد السكوت هي التي كانت في الابتداء كـ "وحل" و"وعد". والياء مفتوحة: الواو للحال.

- (١) أي رفع الإجمال الحاصل في المعرفة بإضافة إلى ما ليس فيه إجمال؛ لكونه أشهر، واللقب في الأغلب يكون أشهر بالقياس إلى الاسم، فالإضافة لغرض التوضيح إنما هو بإضافة الاسم إلى اللقب لا العكس، فظهر أن العكس كما أنه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس أيضاً. (جمال)
- (٢) وذلك لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم. (عبد الغفور)

لثلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة<sup>(١)</sup> أو حكماً،<sup>(٢)</sup> والأصل في ما بني على الحركة الفتح، والسكون إنما هو عارض للتخفيف.

**فإن كان آخره أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ألفاً تثبت أي الألف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب، نحو: عصاي ورحاي، وهذيل، وهي قبيلة من العرب تقلبها أي الألف حال كونها غير التنشئة ياء؛ لمشكلة ياء المتكلم، وتدغم في الياء مثل عصي ورحي.**

**لثلا يلزم الابتداء إخ:** فيما إذا كانت في صدر الكلام، أو حكماً فيما إذا لم تكن في الصدر؛ فإنها لاستقلالها في حكم صدر الكلام. **فإن كان آخره إخ:** يعني إن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به فإن كان إخ، فيكون الفاء في جواب الشرط المقدّر. **تثبت:** أي الألف حال الإضافة إلى الياء. **على اللغة الفصيحة:** احتراز عن لغة غير الفصيحة كلغة هذيل. **لعدم موجب الانقلاب:** أي الألف بالياء كما في لغة هذيل؛ فإن المشكلة أي مشكلة ياء المتكلم لا يوجب الانقلاب كما في لغة، و"هذيل" مبتدأ، وقوله: "تقلبها" حرة، وتأنيت هذيل بتأويل القبيلة.

**لمشكلة ياء المتكلم:** أي لمشاركتها، والمشكلة: هي موافقة شيء بما هو قبله أو بعده، كقوله تعالى: ﴿ومكروا ومكر الله﴾ (آل عمران: ٥٤) فإن نسبة المكر إلى الله تعالى لمشكلة ما قبله، وذلك لأن أصل هذا الألف إما الواو أو الياء، وإن كان أصلها واو أو ياء يرد الألف إلى الواو ثم تقلب الواو ياء وأدغم الياء في الياء، وإن كان أصلها ياء يرد إلى الياء ويدغم في الياء، قال مولانا عص: قوله: "لمشكلة ياء المتكلم"؛ لأن مشكلتها حركة الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي أحتها. **وتدغم:** أي هذيل.

(١) فيما إذا كانت الكلمة التي على حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام ككاف التشبيه؛ فإنه يصح أن يقال: كريد أخوك. (جمال)

(٢) كالياء؛ فإنه على تقدير بنائه على السكون، وإن لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم اتدأؤه حكماً؛ لأنه لاستقلاله يصح أن يقع في الابتداء وإن لم يقع بعارض. (جمال)

ولا تقلب<sup>(١)</sup> ألف التثنية كغلاماي؛ لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب.<sup>(٢)</sup>

من المنصوب والجرور

وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم؛ لاجتماع المثليين فيما هو كالكلمة الواحدة<sup>(٣)</sup> مثل: مسلمين إذا أضيف إلى ياء المتكلم، وأسقطت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي.

**كغلاماي:** فلا يقال: غلامي بالياء المشددة مثل عصي ورحي؛ لأنه لا أصل لهذه الألف من الياء والواو، فلا تقلب حيثل. **لالتباس المرفوع إلخ:** لأن الألف علامة الرفع في التثنية، والياء علامة النصب والجر فيه، فلو قلبت ياء لالتبس المرفوع بغيره، قيل: هذا لو صح لزم عدم صحة قلب الواو بالياء في "مسلمي"؛ فإن أصله مسلموي، فقلب الواو ياء بأصل من الأصول، وبيان الملازمة أن الواو في الجمع المذكور علامة الرفع والياء علامة النصب والجر، وأوجب بالفرق بينهما بأنه إنما قلبت الواو ياء في الجمع للقاعدة الكلية التي توجب القلب، وأما فيما نحن فيه فقلبها بالياء للمشاكلة، وهي لا توجب القلب، فإن الأصل عدم قلب الألف التي قبل الياء لحقتها؛ لأنها ساكنة.

**ل اجتماع المثليين:** لأنه إذا اجتمع المثلاث فيما هو كالكلمة الواحدة أدغم أحدهما في الآخر فيقال في قاض وعاص: قاضي وعاصي بالياء المدغمة، وإن كانت الياء محذوفة للتثنية ردت الياء وأدغمت في الياء فيقال =

(١) على صيغة المعلوم، وفاعله ضمير راجع إلى "هذيل". (جمال)

(٢) الذي ليس بعلة مطردة، بخلاف "مسلمي"؛ فإنه وإن لزم فيه التباس المرفوع بغيره إلا أن القلب بعلة مطردة، ولا يترك الأمر المطرد لالتباس حصل في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: "مختار" و"مضطر" مع أنه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول، كذا في "الرضي". (جمال)

(٣) إن قلت: إذا اجتمع المثلاث أولهما ساكن وجب الإدغام سواء كانا في كلمة أو في كلمتين، فلا حاجة إلى قوله: "كالكلمة الواحدة"، قلت: الحاجة إليه لدفع توهم من توهم أنه من قبيل "قالوا وما لنا"، و"في يوم" مما اجتمع المثلاث في كلمتين، وأولهما مدة؛ فإنه لا يجوز الإدغام لرعاية المد مع دبوب المقتضي، فدفع ذلك التوهم بأن رعاية المد إنما هو فيما إذا كان المثلاث في كلمتين، وأما إذا كانا في ما هو كالكلمة الواحدة فالإدغام واجب. (جمال)

وإن كان آخره<sup>(١)</sup> واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة، مثل: "مسلمون" إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها؛ لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء<sup>(٢)</sup> الضمة قبلها تغييرها فحركات بالحركة المناسبة لها فقليل مسلمي، وإن كانت قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحة كقولك: في مسلمين مسلمي، وفي مصطفىون مصطفىي خفة الفتحة، وفتحت الياء<sup>(٣)</sup>.....

= فيهما: قاضي وعاصي، وكذا في المثنى أو المجموع حالة النصب والجر. فصار مسلمي: بفتح الميم إن كان مثنى، وبكسرها إن كان جمعا.

لأنها لما انقلبت إلخ: علة لكسر ما قبلها، والحاصل: أن الواو الساكنة لما انقلبت ياء الساكنة فحينئذ بقاء الضمة قبل الياء يوجب تغير الياء قبلها واوا؛ لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة يقلب واوا فلا بد من كسر ما قبلها، وإلا يلزم أن يكون الانقلاب المذكور لغوا، قيل: قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب إذا لم يؤد إلى اللبس، وأما إذا أدى إلى لبس وزن بوزن فأنت محير في إبقائها وقلبها كسرة، نحو: لبي بضم اللام وتشديد الياء في جمع ألوى؛ إذا يشتهى فُعَل - بضم الفاء - نبُعَل - بكسرها -، ثم إن ألوى بمعنى شديد الخصومة، وجمعه لبي على وزن فُعَل بضم الفاء. مصطفىون: مصطفى أصله مصطفوي بإسقاط النون بالإضافة، حرك الياء بالتقاء الساكنين، وفتحت لخفة الفتحة.

(١) أي آخر الاسم المصاف إلى ياء المتكلم.

(٢) أي قلب الواو ياء؛ لما تقرر من قاعدتهم أن الياء إذا كانت ساكنة ويضم ما قبلها انقلب واوا، فيلزم الرجوع إلى ما يعبر عنه. (عل)

(٣) أي ياء المتكلم في الصور الثلاث قد جاء الياء ساكنة مع الألف في قراءة نافع: ﴿شعياي﴾، إما لإجراء الوصل بحرى الوقف أو لأن الألف أكثر شدة من أخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف، كذا ذكره الشيخ الرضي. (عبد العصور)

أي ياء المتكلم في الصور الثلاث **للساكنين** أي للزوم التقاء الساكنين إن لم تحرك، واختير الفتح لحفته.

**وأما الأسماء الستة** التي مر البحث عنها مضافة إلى غير ياء المتكلم **فأخي وأبي** أي فالحال في أخ وأب منها إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن يقال: أخي وأبي مثل: يدي ودمي بلا رد المحذوف؛ لجعله نسيا منسيا، وأجاز المبرد فيهما **أخي وأبي** برد لام الفعل فيهما، وهي الواو،<sup>(١)</sup> وجعلها ياء، وإدغام الياء في الياء، وتمسك في

ذلك بقول الشاعر:

في حواشٍ أخي وأبي

**إن لم تحرك**: أي ياء المتكلم، قيل: هذا يشكّل بقوله تعالى: "مَحْيَايَ" بالسكون في قراءة نافع، والجواب أن قراءته بسكونها يخالف أهل العربية فتكون ضعيفة. **وأما الأسماء الستة إلخ**: ولما كانت كلمة "أما" لتفصيل الإجمال فقال: "التي مر البحث عنها إلخ"، والفاء في قوله: "فأخي إلخ" وقعت في جواب "أما".

**فأخي وأبي**: وإنما قدم الأخ على الأب؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ﴾ (عر: ٣٤-٣٥) وأما تقديم الأخ على الأب في الآية فلرعاية أسلوب الترقّي أي الترقّي من الأدنى إلى الأعلى؛ فإن الآية في بيان أحوال القيامة أي يوم يفر المرء من أخيه بل من أمه بل من أبيه؛ فإن مرتبة الأب أعلى من مرتبة الأم ووجود الترقّي في قوله: "أخي وأبي" مفقود كما لا يخفى. **فالحال في أخ إلخ**: أو فيقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم: أخي وأبي، وعلى هذا يكون عطف قوله: "وأجاز المبرد" وعطف قوله: "وتقول: حمي" عليه عطف فعلية على فعلية، وأما على ظاهر توجيه الشارح فيكون عطف فعلية على اسمية، هكذا قيل.

**بلا رد المحذوف**: أي بلا رد لام الفعل أي لام الفعل محذوف من أخ وأب كما هو محذوف من يد ودم، فكما يقال في يد ودم: يدي ودمي من غير رد لام الفعل عند الإضافة فكذلك يقال في أخ وأب: أخي وأبي من غير ردّها. **وجعلها ياء**: أي جعلها ياء، وإدغام الياء في الياء وكسر ما قبلها، فإن أصلها أحوي وأبوي بفتح الحاء والياء، ثم النليل على كون لام الفعل هي الواو أنه لو ثني لما يقال: أخوان وأبوان.

(١) لأن أصلهما أخو وأبو بدليل أخوان وأبوان.

## وأبي ما لك ذو المجاز بدار<sup>(١)</sup>

وحمل الأُخ على الأب؛ لتقاربهما لفظاً ومعنى، وأجاب عنه المصنف في شرحه بأن ذلك<sup>(٢)</sup> خلاف القياس واستعمال الفصحاء، .....  
 وهو ظاهر أي تمسك الفراء

**وأبي ما لك إلخ:** وأحاب مولانا عص عن قول الشاعر بأنه جاز أن يكون لضرورة الشعر، وقوله: "ما لك بكسر الكاف؛ فإن الخطاب إلى المؤنث، وكلمة "ما" للنفي، قال الشارح في الحاشية: "دو المخاز" اسم سوق يعني، وقال أيضاً: أوله:

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى

قوله: "قدر" معنى القضاء، والقدر حيث قال في "الحاشية" في تفسيره: أي قضاء، وقال في "الحاشية"، ومعنى "أرى" أظن، وقوله: "أرى" بصيغة المجهول.

**وحمل الأُخ على الأب:** وهذا لدفع ما يقال: إن قول الشاعر لا يدل إلا على جعل اللام باء وإدغام الباء في الباء في أبي فقط دون أخي. **لتقاربهما لفظاً ومعنى:** أما لفظاً فظاهر. وأما معنى فلا أن الأُخ ابن الأب، وهو أبوه. **بأن ذلك:** أي رد لام الفعل فبهما، وحلعهما باء، وإدغام الباء في الباء خلاف القياس إلخ. أقول: لقاتل أن يقول: كونه خلاف القياس والقاعدة في حيز المع؛ لأن قلب الواو بالياء وإدغام الباء في الباء موافقة للمقاعدة المعروفة بيبهم كما مر في مرمي، فعطف قوله: "واستعمال الفصحاء" عليه لبس على ما ينبغي أيضاً إلا أن يقال: المراد أن حذف الواو نسياً منسياً، وجعل هذا الواو باء، وإدغام الباء في الباء خلاف القياس.

(١) [سوگند پر من یا سوگند پر دان من کہ نیست مر ترا و دو المجاز در سراى.]

فدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي ما لك ذو المجاز بدار

فالقدر: ففتحيت اسم من التقدير، والإحلال: الإنزال، وذو المجاز: بفتح الميم سوق على فرسخ من عرفات من سواق الحاهلين؛ فإن لهم مع كلهم بدويين مواضع شريفة في بعض أيام السنة، يقيمون بها رماناً ثم ينتقلون منها إلى موضع آخر، وهكذا إلى آخر السنة للبيع والشراء والأخذ والإعطاء وغير ذلك من العادات الحسنة، وتلك المواضع أولها دومة الجندل وآخرها عكاظ، وذو المجاز في أشهر الحج، يجون ثم ينتقلون إلى أوطاهم. و"أرى" على المجهول أي أظن على المعلوم، يتعدى إلى مفعولين، و"أبي" مقسم به في الجاهلية دون الإسلام من معترضة بين أرى ومفعوليه، والمعنى: تقدير الله تعالى أنزلك - يا نفس - في هذه السوق، والحال أي أظن وأقسم بأبي أن هذا المكان مع شرفه لا يليق أن يكون محلاً لنزولك؛ فإنك مرتحل عنه عن قريب. (حل ش)

(٢) أي "أبي" في قول الشاعر.

مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به أي أبي جمع أب، فأصله أَيْنَ سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت الأولى في الثانية فصار أبي، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

أي بالواو والنون

فلما تبيّن<sup>(١)</sup> أصواتنا بكين وفدينا بالأيننا

بالتشديد بألف الإشباع

أي لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا: آباؤنا فداؤكم، ونقول أي امرأة قائلة لامتناع إضافة الحم إلى المذكر: حمي وهني .....

أن يكون المقسم به إلخ: فإن الواو في قوله: "وأبي" للمقسم، وهذا جواب آخر كما ذهب إليه المبرد، وحاصله: أنا لا نسلم أن المضاف إلى ياء المتكلم هو الأب لجواز أن يكون المضاف إليها هو أين جمع الأب، والذي تدل على أن الأب يجمع على أين وإن كان شاذاً قول الشاعر: فلما تبين إلخ، كما أن أخين جمع أخ، ثم قوله: "يحتمل" إشارة إلى أن إثبات المذهب لا يصح بمجرد الاحتمال؛ لأن جعل الواو فيهما ياء، وإدغام الباء في الياء يكون حينئذ مجرد احتمال أيضاً. فلما تبين إلخ: وهذا البيت وقع في حق نسوة كانت أسيرة على يد قوم فأراد جماعة أن يتخلصوهن منهم فنقول هذه الجماعة: فلما تبين إلخ، وقوله: "بكين" بفتح الباء والكاف والنون، والمقصود بالتمثيل قوله: "بالأيننا"؛ فإن سقوط النون من الأين بالإضافة.

وتقول: صرح المصنف هنا بلفظ "نقول" ولم يعطف على "أخي وأبي"؛ تحرزا عن نسبة الحم والهن إلى نفسه، قيل: لو قال: "يقال" لكان أولى للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضاً، مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى، إلا أن يخذف مضاف بأن يقال: "حمي" أي حم امرأتي. امرأة قائلة: أشار به إلى أن قوله: "نقول" صيغة الغائبة لا المخاطب، فاندفع أن إسناد الحم إلى المخاطب غير صحيح. لامتناع إضافة الحم إلخ: دليل على عدم صحة حمل قوله: "نقول" على صيغة الخطاب.

(١) [بتشديد الياء والنون، صيغة الجمع المؤنث] هو من المتقارب، وتبين الشيء أي ظهر، وتبينته أنا أي أظهرته وعرفته لازم ومتعد، وفداه تقديرة أي قال له: جعلت فداك، والأين: جمع أب والألف للأشباع، وفيه الشاهد حيث جمع بالواو والنون، والمعنى: لما عرفنا أصواتنا معرفة بينة بكين، وقلن لنا: جعلنا آباءنا فداكم. (حل ع) [برگاه شيدن زنان آوازهای ما گرچه کردند زنان و گفتند پدران ما فدای شما باشند]



بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن "أخي" و"أبي"؛  
دفع دخل تقريره وأصبح  
 لأنه لم ينقل عن المبرد فيها في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وإن نقل عنه  
 بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة،<sup>(١)</sup> ويقال في فم حال إضافته إلى ياء المتكلم:  
 وهو ابن يعيش وابن مالك  
**فِي بالرد والقلب والإدغام في الأكثر أي في أكثر** موارد استعماله، **وفمي في بعضها**  
**إبقاء الميم المعروض عن الواو عند قطعه عن الإضافة، وإذا قطعت .....**

**بلا رد المحذوف:** أي يقال في حم وهن: حمي وهي كما يقال في يد ودم: يدي ودمي عند الإضافة لا رد  
 المحذوف، فإنه حين رده يقال: حمي وهي بالياء المدغمة يجعل الواو ياء وإدغام الياء في الياء؛ فإن أصلهما حمو  
 وهو بفتح الحاء والميم، وكذا فتح الهاء والنون.

**في الأكثر:** أي أكثر موارد استعمالات فم، أي أضيف "فم" إلى ياء المتكلم فيه وجهان، أحدهما: في بالرد  
 والقلب والإدغام، وهو الأكثر، والثاني: فمي، والوجه الأول أكثر وأصح؛ لأن قلب الواو ميما حالة الأفراد إنما  
 هو لأجل الضرورة وهي مفقودة حالة الإضافة، وذلك لأن أصل "فمي" موه يسكون الواو فحذف الهاء؛ لحفاته  
 قصار فو، فلو لم يقلب الواو ميما لقلب الواو ألفا؛ لتحركها حينئذ وانفتاح ما قبلها، فوجب حذف الألف  
 لاتقاء الساكنين، وهما الألف والتنوين، فمي الاسم المتمكن على حرف واحد، وهذه العلة غير موحودة حال  
 الإضافة؛ لأنه إذا حذف الهاء وأضيف إلى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الآخرين، لكنه لم يبق  
 على حرف واحد؛ لأنه لم يحذف الواو عند الإضافة؛ لعدم موجب حذفها، وهو اتقاء الساكنين؛ لأنه إذا حذف  
 الهاء عند الإضافة إلى ياء المتكلم صار موي فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فوجب قلب الواو ياء  
 وإدغام الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء؛ لأجل الياء كما في "مرمي".

**وإذا قطعت الخ:** أي إذا قطعت هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة كان إعرافها بالحركات، فقيل: هذا أح وأب  
 وحم وهن وفم، ورأيت أبا وأبا وحمأ وفما، ومررت بأخ وأب الخ؛ لكن يفتح الفاء، ويضم ويكسر في  
 "فم" إلا أن فتح الفاء أفصح، أما كون فتح الفاء أفصح؛ لكونه مفتوحا في الأصل، وأما يضم الفاء؛ ليدل على  
 الواو المحذوفة، وأما كسرهما؛ فلائنه لما انقلب الواو ميما لعله ذكرها فكأنها انقلبت ياء فكما إذا انقلبت ياء =

(١) وهي أب وأح وحم وهن، ونقل عنه خلاف حار الله، والمصنف في أب وأح فقط. (جمال)  
 (٢) وقال الشيخ الرضي: وهو أصح وأفصح؛ لأن علة الحاحية إلى إبدال الواو ميما عند القطع خوف سقوط  
 العين للساكنين، وليس كذلك في الإضافة؛ إذ لا تنوين في المضاف فالأولى ترك إبدالها ميما. (جمال)

هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة قيل: أخ وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث،<sup>(١)</sup> ولكن فتح الفاء أفصح منها أي من الضم والكسر، وجاء حم مثل يد، فيقال: هذا حم أو حمك، ورأيت حمأ أو حمك، ومررت بحم أو حمك. ومثل خبء بالهمزة، فيقال: هذا حمء أو حموك، ورأيت حمأ أو حمأك، ومررت بحمء أو حمأك، ومثل دلو بالواو، فيقال: هذا حمو أو حموك، ورأيت حموا أو حموك، ومررت بحمو أو حموك. ومثل عصا بالالف، فيقال: هذا حمأ وحمأك، ورأيت حمأ وحمأك، ومررت بحمأ وحمأك مطلقاً أي جواز حم مثل هذه الأسماء الأربعة. ....

= كسر ما قبلها فكذلك إذا انقلبت ميماً هكذا قيل، وقيل: جواز الحركات الثلاث في الفاء لمتابعة العين، مثل أن يقال: فوك وفأك وفيك عند الإضافة بلا ميم فيكون الحركات الثلاث في الفاء بتبعية الحركات الإعرابية، ثم قيل في تشبيه أخ وأب: أحن وأبان، وقيل: أخوان وأبوان، وفي جمعهما: أخون وأبون. ثم اعلم أن لام الأربعة الأول الواو بدليل أخوان وأبون وحموان وهنوان، والثلاثة الأول مفتوح العين؛ لأن جمعها على أفعال كآباء وأخاء؛ لأن قياس فعل صحيح العين أفعال كحيل على أجهال، وأما "هن" فلم يسمع فيه أهناء حتى يستدل به على تحريك عينه، ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه؛ لأنه يمكن أن يكون ساكنة في الأصل لكن لما حذف اللام فتح العين؛ لأن ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها، ولأم الخامسة هاء، وعينه واو بدليل أفواه، وعينها ساكنة؛ لأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون، ولا يدل صيغته على حركة العين؛ لأن فعلاً ساكن العين يجمع معتلها على أفعال كحوض وأحواض.

**وجاء حم مثل يد:** حال الإفراد والإضافة، فنقول في الإفراد: هذا حم، ورأيت حمأ، ومررت بحم، ونقول في الإضافة: هذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك. **ومثل خبء:** أي جاء حم مثل خبء مهموز اللام معناه الستر، ومنه الخباء للخميمة، فيقال: هذا حمء، ورأيت حمء، ومررت بحمء، في الإفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حمأك، ومررت بحمأك، وجاء حم مثل دلو، فيقال: هذا حمو، ورأيت حموا، ومررت بحمو، في الإفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حموك، ومررت بحموك.

(١) التابعة للحركات الإعرابية، وكأنهم نظروا إلى حالة الإضافة أعني فوك وفأك وفيك. (عبد الغفور)

مطلقاً غير مقيد بحال الأفراد أو الإضافة، بل تحيى هذه الوجوه فيه في كل من حالتى الأفراد والإضافة. وجاء هُنَّ مثل يد مطلقاً أي في الأفراد والإضافة، يقال: هذا هن، <sup>من المرأة أي مرجها</sup> ورأيت هنا، ومررت بهن، وهذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك. وذو لا يضاف إلى مضمّر لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ، كقول الشاعر:

إنها يعرف<sup>(١)</sup> ذا الفضل      ل<sup>(٢)</sup> من الناس ذووه

وذو لا يضاف: اعلم أن عينه واو ولامه ياء، أما الأول فلا مؤنثه ذات وأصلها ذوات بدليل أن مثناها ذواتا حذفت عيناها لكثرة الاستعمال، وأما الثاني فلا م المؤنث الذي يكون عينه واوا، ولامه ياء أكثر من اللغيف الذي يكون عينه ولامه واوين، والحمل على الأغلب أولى. وضع وصلة الخ: أي ذو وضع لأجل أن يتوصل به إلى جعل أسماء الأجناس صفات الأسماء التكرات كجعل المال صفة لرجل فيقال: جاءني رجل ذو مال؛ فإنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصاً بالذهب مثلاً ليس لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب بل يوردون له بـ"ذو" وأضافوه إليه، فقالوا: ذو ذهب، ولما كان جنس المصمرات والأعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بـ"ذو" إلى الوصف بها، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه، وأما أسماء الأجناس من نحو: الضرب والقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف به إلا أنها من جنس ما يقع صفة كالضارب.

(١) فالفضل: الزيادة، و"ذا" في المحمود أكثر كالفضول في المذموم كزيادة الغضب، والمراد العرضي الاكتساب لا الجوهري، كفضل الحيوان على النبات والإنسان على سائر الحيوانات، والإضافة يطل الجمعية، والمعنى: لا يعرف صاحب الفضل أحد إلا صاحب الفضل. (حل ش)  
(٢) واعلم أنه يتم المصراع الأول على "الفضل"، وشرع المصراع الثاني من "ل من"، ومن يتمون المصراع الأول على لام الفضل قد غلطوا غلطا فاحشا؛ لأن تقطيعه:

فاعلانن فعلاتن      فعلاتن فعلاتن

وهذا يعني إذهاب حرف الكلمة من مصراع إلى مصراع آخر يجوز في العرب لا في العجم.

ولو قيل: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل، وكأنه خص المضمّر بالذكر؛  
لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفي إضافته  
إلى المضمّر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكم خاص باعتبار إضافته إليه، ولا يقطع أي  
ذو عن الإضافة؛ لأن جعله وصلة إلى أسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها.

= إنما يعرف إلخ: والمقصود بالتمثيل قوله: "ذووه"؛ فإنه مضاف إلى المضمّر، وفاعل لقوله: "يعرف"، وقوله:  
"ذا الفضل" مفعول له، وهذا مضمون ما هو المشهور بينهم من قولهم: قدر زرزور شتاء قدر جوم جوم، ومثل:  
اللهم صل على محمد وذويه، وما وقع في كلام بعض المتأخرين: وأصلي على نبيه محمد وآله وذويه، فذلك  
اقتباس من الدعاء المأثور.

ولو قيل إلخ: يعني لما علم من الدليل المذكور أنه لا يضاف "ذو" إلى غير ما فيه معنى الجنس، فلا فائدة حينئذ  
في التخصيص بأنه لا يضاف إلى مضمّر، فلو قال: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل؛ لأن غير اسم  
الجنس أعم من أن يكون ضميراً أو اسماً ظاهراً غير اسم الجنس، وإنما قال: "ولو قيل"، ولم يقل: ولو قال، كما  
هو الظاهر؛ لتعظيم الفاعل.

وكانه خص إلخ: يعني أن لبعض هذه الأسماء كالأب مثلاً يكون له علم خاص عند الإضافة إلى ياء المتكلم،  
والمناسب للمقام كما ذكره النظر إلى حال إضافته إلى المضمّر الخاص بأن يقال: "ذو" لا يضاف إلى ياء المتكلم  
إلا أنه عدل إلى نوعه، وأما العدول إلى جنسه فبعيد.

نفياً لاختصاصه إلخ: أي اختصاص "ذو" بحكم باعتبار إضافته إلى الاسم الجنس، ونفي هذا الاختصاص يتبين  
من نفي إضافته إلى المضمّر مطلقاً، سواء كان ياء أو غيرها؛ لأن لغيره حكماً خاصاً عند إضافته إلى اسم الجنس  
مخصوصاً بحكم، بخلاف بعض من تلك الأسماء؛ فإن فيه يرد اللام عند إضافته إلى ياء المتكلم ولا يرد في بعض  
الآخر، فقوله: "نفياً" مفعول له؛ لاتحاد فاعله وفاعل الفعل، وهو المصنف.

## التوابع

وهو جمع تابع،<sup>(١)</sup> منقول عن الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على فَوَاعِل كالكاهل على الكواهل، والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي أقسام الاسم، فلا ينتقض حدها بخروج نحو: إِنَّ، وَصَرَبَ وَصَرَبَ؛ لعدم كونها من أفراد المحدود، .....

**والفاعل الاسمي إلخ:** أي دون الفاعل الوصفي؛ فإنه لا يجمع على فواعل، قيل: إنما لا يجمع الفاعل الوصفي على الفَوَاعِل، ولكن يجمع الفاعلة الوصفية على الفَوَاعِل، فلم لم يقل: وهو جمع تابعة، وحينئذ لا يحتاج إلى ارتكاب خلاف الظاهر، وهو النقل من معنى الوصفية إلى الاسمية؛ فإن التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم، وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة، وأحب بأن قوله: "كل ثان إلخ" يأتي عه؛ لأنه حينئذ ينبعي أن يقول: كل ثانية - أي تابعة - بإعراب سابقها.

**كالكاهل:** بكسر الهاء على الكواهل، والفرق بين التابع والكاهل: أن الكاهل اسم بحسب الأصل، وأما التابع فهو اسم بحسب العارض، وهو النقل؛ لأنه نقل من الوصفية إلى الاسم؛ لأنه اسم لأنواع التوابع. فالشارح في الحاشية: الكاهل ما بين الكتفين. **توابع المرفوعات إلخ:** فإن توابعها إنما يكون اسماً؛ لأن متبوعها لا يكون إلا اسماً، فالألف واللام في التوابع إما للعهد أو للحس. **هي أقسام الاسم:** وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فلا يرد النقص على توابع الجمل، مثل: زيد أبوه قائم وقام أبوه؛ فإلحاحاً مفردان حكماً، أي قائم الأب؛ فإن القائم المضاف إلى الأب مفرد.

**فلا ينتقض حدها إلخ:** وصورة الانقضاء أن "إن" الثاني وكذا "ضرب" الثاني في المثالين المذكورين يكون كل واحد منهما فرداً للتابع؛ لأنهما تأكيدان لسابقتهما، والتأكيد فرد للتابع، مع أنه ليس بشيء منهما بإعراب سابقهما؛ لعدم وجود الإعراب في سابقهما؛ لأنه مبني الأصل.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن فاعل الصفة لا يجمع على فَوَاعِل، ولم يجمع جمع تابعة، مع أن الفاعلة الوصفية يجمع على فواعل أيضاً؛ لأنه بصدد أقسام الاسم لا الكلمة، ووجه الدفع: أنه نقل من الوصفية إلى الاسمية، وجعل اسماً لهذا النوع من الاسم، فصار بمنزلة فاعل اسماً لكاهل، وهو يجمع على فواعل؛ لعدم كونهما من أفراد المحدود، والنقص بما ينتقض يتيقن لو كان من أفراد؛ لأنه حينئذ لا يكون الحد جامعاً لخروج بعض أفراد المحدود. (عل)

**كل ثان أي كل متأخر<sup>(١)</sup>** متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه، فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً، متلبس بإعراب سابقه أي بجنس إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه، .....

**أي كل متأخر إلخ:** وهذا التفسير لدفع ما يقال: إن التعريف لا يصدق على التابع الثالث والرابع، مثل: زيد العالم الفاضل الكاهل، فالجواب عنه بوجهين، الأول: أن المراد من الثاني هو الثاني في المرتبة لا الثاني في الذكر؛ فإن الثالث مثلاً متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الثالثة أو الرابعة بالقياس إلى غيره، وهو الصفة الثالثة أو الرابعة، وكذا التابع الرابع متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الرابعة بالقياس إلى الصفة الثالثة والخامسة.

والثاني: أن المراد من الثاني هو المتأخر مطلقاً، سواء كان متأخراً في الرتبة أو الذكر، وفي ارتكاب عموم المجاز حينئذ أي ما يطلق عليه لفظ المتأخر فيشمل الثالث والرابع، وعلى كلا التقديرين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه، مثل: عليك ورحمة الله السلام، إلا أن يراد السبق أو التأخر بحسب المرتبة، ولا يخفى أن تفسير الثاني بالتأخر ينظر إلى هذا الجواب. وقوله: "متى لوحظ مع سابقه" ينظر إلى الجواب الأول، ويمكن الجواب أيضاً بأن المراد من الثاني هو غير الأول فيشمل الثالث والرابع.

**متلبس إلخ:** أشار به إلى أن الباء في قوله: "بإعراب سابقه" للملابسة، وقوله: "متلبس" من الأفعال العامة لا الخاصة، مثل: ثابت وواقع وجائر، وباء الملابس تقتضي تقدير المتلبس، فلا يرد أن الظرف المستقر لا يكون معلقة إلا من الأفعال العامة، والمتلبس ليس كذلك إذ نقول: متعلق الظرف المستقر من الأفعال العامة إذا لم يكن شيء يقتضي المتعلق، وهنا يقتضيه وهو الباء بحيث يكون إعرابه من جنس إلخ، ولا يجوز أن يكون إعرابهما واحداً شخصياً وإلا يلزم قيام الصفة بأحد الشخصيتين، ولقائل أن يقول: إن الإعراب كالصفة في الاسم، ولبس صفة حقيقة لما بين في موضعه، فما هو مثل الصفة في حكم من الأحكام لا نسلم أن يكون شريكاً في الاستحالة بما هو صفة حقيقة، فقله: "أي بجنس إعراب سابقه" جواب على تقدير التنزل والتسليم.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل من أنه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع؛ لأنهما ليس بثنان، ووجه الدفع ظاهر؛ لأنه إنما يخرج لو كان الثاني محمولاً على حقيقته وليس كذلك، بل يراد منه متأخر، فيدخل الثالث والرابع في التعريف، ثم أشار إلى وجه تفسير المتأخر بالثاني فوصفه بقوله: "متى لوحظ مع سابقه"، وحاصله أن الثالث والرابع مثلاً لما كان بالنظر إلى المنبوع ثانياً وإن كان بالنظر إلى غيره ثالثاً أو رابعاً عيّر عنه بالثاني؛ إشعاراً بأن المنظور إنما هو نسبته إلى المنبوع لا إلى غيره، وإشارة إلى أن المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة لا بحسب الذكر، وبهذا التقدير كما يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المقدم على المنبوع. (جمال)

ناشئ<sup>(١)</sup> كلاهما من جهة واحدة شخصية،<sup>(٢)</sup> مثل: جاءني زيد العالم؛ فإن "العالم" إذا لوحظ مع "زيد" كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية "زيد العالم"؛ لأن المجيء المنسوب إلى "زيد" في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه<sup>(٣)</sup> .....

من جهة واحدة: أي المقتضي للإعراب فيهما واحد، يرفع "عاقل" في "جاءني رجل عاقل" من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعليته، وكذا سائر الأحوال وسائر التوابع. **شخصية:** أراد أن المراد من الوحدة هو الوحدة الشخصية لا النوعية، فلا يرد المفعول الثاني من باب "علمت" و"أعطيت"؛ لأن جهة نصبها متحدة نوعا وهي المفعولية، لا شحصا؛ لأن مفعوله الثاني غير مفعوله الأول. **ناشئ من إلح:** وإن كان لعبير الواحد الشخصية مدخل في كل منها، وهو كونه تنعتا للفاعل.

**الغجي المنسوب إلح:** واعترض بأنه يلزم أن يكون المقتضي لإعراب "زيد" في "جاءني غلام زيد" هو فاعلية غلام؛ لأن المجيء المنسوب إلى "غلام" في قصد المتكلم منسوب إليه مع "زيد" لا إليه مطلقا، وأجيب بأن المراد من المعية هو المعية في الانتساب إليه؛ لأن العت هو المعوت بحسب الذات، فالانتساب إلى المعوت هو الانتساب إلى النعت حقيقة، بخلاف الانتساب إلى "غلام" بالنسبة إلى "زيد". قيل: تعريف التابع ليس بمجامع؛ لصدقه على الجزء الثاني في قولنا: قرأت الكتاب جزءا جزءا، والجواب: أن جزء الثاني إنما يكون ثاني الذكر مع أن المراد من الثاني الثاني في المرتبة لا الذكر، أما كونه ثانيا في الذكر فظاهر، وأما عدم كونه ثانيا في المرتبة؛ فلا تخمعا معا حال لكن لما كان كل واحد منهما صالحا للإعراب فأعربا معا. ويجاب بعبارة أخرى بأن المراد أن إعرابه من جنس إعراب سابقه، ولكن كان إعرابهما متعابرين شخصا بحسب القصد، فلا يرد النقض المذكور؛ =

(١) تقدير متعلق الجار، وصفة لقوله: "بإعراب سابقه"، فإن قلت: هو معرفة بالإضافة إلى المعرفة، فكيف يوصف بالتركبة؟ قلت: المضاف إليه اسم فاعل مضاف إلى معبولة؛ لأنه إذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك، فلا يكون معرفة، وإن قلت: إنه ليس بمضاف إلى معبولة؟ فالجواب: أن الإضافة للعهد الذهني؛ لأنه يراد واحد غير معين من الخمسة. (جمال)

(٢) وإن كان لغيرها مدخل في ذلك، وهو كونه نعتا للفاعل. (عبد الغفور)

(٣) فإن قلت: الصفة المادحة ذكرت للمدح والذامة للذم، وأيضا قد تذكر للترحم والتأكيد، فلا يكون نسبة الفعل فيهما إلى الموصوف والصفة معا بل إلى الموصوف فقط، قلت: كون ذكر الصفة لأغراض مخصوصة لا ينافي أن يتعلق الفعل بهما معا، فكون نسبة الفعل للموصوف فقط في حيز المنع. (جمال)

لا إليه مطلقاً،<sup>(١)</sup> فقوله: "كل ثان" يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبريَّ كان وإن وأخواتها وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله: "بإعراب سابقه" يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله: "من جهة واحدة" يخرج هذه الأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء أعني التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، لكن هذا المعنى<sup>(٢)</sup> من حيث إنه يقتضي<sup>(٣)</sup> مسندا إليه .....

= لأن إعراب الجزء الأول والثاني فيه واحد بحسب القصد، لكنه ظهره في موضعين لصلاحيتهما الإعراب، ولما أريد من الوحدة هو الوحدة الشخصية فلا يرد النقص على الخبر بعد الخبر وعلى الحال بعد الحال وعلى المستثنى بعد المستثنى كما لا يخفى، وأجيب عنه أيضا بأن المراد من قوله: "ثان" هو أن يكون فرعاً في استحقاق الإعراب. **لا إليه مطلقاً:** أي المحي المنسوب إلى زيد في قصده لا يكون منسوباً إليه مطلقاً، سواء كان مع تابعه أو بدونه. **للإسناد:** أي لأجل أنه مسند إليه أو مسند.

(١) فلم يتغير الجهة ولم يتعد؛ لأن تغير الجهة وتعددتها إنما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول، وفي ما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعد، بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقاً واحداً، وعمل فيهما معاً على أنه مسند إليهما، وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم إنما هو المتنوع والتابع جميعاً. (جمال الدين)

(٢) أشار بذلك إلى دفع اعتراض أورده الرضي على المصنف، وذلك أن المصنف قال في شرح قوله: "من جهة واحدة" يخرج عنه خبر المبتدأ، والمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت، وكذا ثاني باب أعطيت؛ لأنها ثوان بإعراب سابقها، ولكن من غير جهة واحدة، وقال الرضي: فيه نظره؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات.

فإن قلت: يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثاني، قلنا: إن ارتفاع "زيد" في "جاءني زيد الظريف" من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع "الظريف" من جهة كونه صفة، وكذا باقي التوابع، ووجه التوابع على ما ذكره السيد السند - قدس سره - في "حواشي الرضي" وتبعه الشارح: أن المراد بالجهة الواحدة وحدة تعلق العوامل بالمعاملات وعدم تغيرها بالجهات المتعددة تعدد التعلقات وتغيرها، وحينئذ لا يلزم تغير الجهات؛ لتغير الأسماء، ففي قولك: "جاءني زيد الظريف" لم يتغير تعلق العامل منها بل من حيث إنه يقتضي مسندا إليه عمل فيهما بخلاف الأشياء المذكورة؛ فإنه يتغير التعلق فيها؛ فإن التحريد من حيث إنه يقتضي المسند إليه صار عاملاً في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملاً في الخبر. (علوي)

(٣) مثل: "زيداً" في "ظننت زيدا فاضلاً".



صار عاملا في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر، فليس ارتفاعهما من جهة واحدة، وكذا "ظننت" من حيث إنه يقتضي مظهرنا فيه ومظنوننا، عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، وكذلك "أعطيت" من حيث إنه يقتضي أخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا، حقيقة أو حكما، فلا يرد نحو: جاءني هؤلاء الرجال، ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا، ثم إن لفظة "كل" ههنا ليست في موقعها؛<sup>(١)</sup> .....

**أعم إلخ:** سواء كان الإعراب في اللاحق والسابق جميعا لفظيا أو تقديريا أو محليا، أو كان متعصبا فيهما، ولما عمم الإعراب عن المحلي لا يرد النقص بمثل: بك أنت، مع أن "أنت" تابع ليس بإعراب سابقه، ولك أن تقول: إن المراد بإعراب سابقه أن إعرابه لفظا أو محلا مثل إعراب متبوعه لفظا أو محلا؛ فإن "أنت" وإن كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بأنه تأكيد له. **حقيقة أو حكما:** وهي قيدان لقوله: "لفظيا".

**فلا يرد إلخ:** أي فلا يرد لما عمم الإعراب عن اللفظي والمحلي، ثم عمم الإعراب اللفظي عن الحقيقي والحكمي، وذلك لأن "هؤلاء" مبني، فليس له إعراب لفظا؛ ليكون إعرابه بإعراب سابقه لفظا بل يكون إعرابه محليا، وكذلك ضمة "زيد" في "يا زيد العاقل" تشبه الحركة الإعرابية من حيث عروضهما معا في الاسم؛ فإنه المنادى المبني على ما يرفع به، فيه إعراب لفظا حكما، وكذلك فتحة "رجل" في نحو: "لا رجل ظريفا" يشبه الحركة الإعرابية من حيث العروض؛ فإن اسم "لا" مبني على ما ينصب به، فيه إعراب لفظا حكما، ثم في "يا زيد العاقل" يكون الحمل على اللفظ وعلى المحل جميعا، فيقال: يا زيد العاقل والعاقل، وفي "لا رجل ظريفا" يكون الحمل على اللفظ فقط. **لفظة كل إلخ:** وكذا لفظ التوايع؛ لأن التعريف للجنس، ويمكن أن يقال: إن صيغة الجمع ولفظة "كل" مقحمتان، زيدتا لبيان الجمع والمنع.

(١) لأنه لإحاطة الأفراد، والتعريف إنما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الأفراد، فلا يليق دخوله على ما لم يلاحظ فيه الأفراد. (جمال)

لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس<sup>(١)</sup> لا للأفراد وبالأفراد<sup>(٢)</sup> فالمحدود بالحقيقة التابع، والحد مدخول "كل"، وهو ثان بإعراب سابقة من جهة واحدة، لكنه لما أدخل "كل" عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فيكون مانعا، والظاهر انحصار المحدود فيها؛ لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمخصوص عليه.

**لا للأفراد إلخ:** أي لا يكون المعروف - بالفتح - هو الأفراد، وكذا المعروف - بالكسر - لا يكون الأفراد، بل الحقيقة والملاية. **فالمحدود إلخ:** لا فرد، فيكون المحدود مخدوما أي هو كل ثان بإعراب سابقة إلخ. **أفاد صدق إلخ:** يفيد أن كل ما هو ثان بإعراب سابقة فهو تابع. **فيكون مانعا:** لأن معنى المنع هو أن كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود. **والظاهر إلخ:** أي أفراده في أفراد الحد، فيكون الظاهر هو، هذا لأجل جمعية المحدود فيدل جمعيته على جامعة التعريف، فحيث لا يجوز أن يسأل وأن يقال: لم لم يقل الشارح: إن لفظ التوابع ليس في موضعه كما قال في "كل".

**لعدم ذكر غيرها:** أي غير التابع في الحد فيكون جامعا؛ لأن معنى الجمع هو أن كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد. لا يقال: معنى الانعكاس هو التلازم في الانتفاء لا التلازم في الثبوت، فيكون معنى الجمع: هو أن كل ما لم يصدق عليه المحدود لم يصدق عليه الحد؛ لأننا نقول: التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت، فتفسره بقولنا: كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسيرا بالتلازم. وقيل: إيراد التوابع بصيغة الجمع يدل الجامعة أي جميع التوابع داخل فيه، وإيراد الكل في التعريف يدل على المانعية، كما أفاد الشارح. **جمعه ومنعه إلخ:** أما معه كالمخصوص عليه فللفظة "كل"، وأما جمعه كالمخصوص عليه فلندعوى الظهور بقوله: "والظاهر إلخ".

- (١) لأنه إنما يكون بالجنس والفصل أو الخاصة، وحدها مع الجنس، وهما كليان ليسا بفردين ولا مقيدتين لتشخص الأفراد. (جمال)
- (٢) يعني أن التعريف يكون للملاية وبالملاية لا للأفراد وبالأفراد؛ لأن التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة، وهي كليات لا أشخاص، فلا يكون عين الأفراد، فلا يصح للأفراد أن يكون معرّفا أو معرّفا، فلا يدخل الكل على المحدود، وأما على الحد فإذا دخل كلمة الكل على الحد أفاد أن المحدود صدق على أفراد الحد، فلا يكون شيء مما يصدق عليه الحد من أفراد الحد أن لا يصدق عليه المحدود، فلا يكون غير المحدود حتى لا يكون مانعا، والظاهر انحصار المحدود في كل أفراد الحد أي لا يكون فردا من أفراد المحدود حارحا عن أفراد الحد حتى لا يكون جامعا؛ لخروج بعض أفراد المحدود عن الحد، فيكون جمع الحد ومنعه كالمخصوص عليه، فلأجل ذلك أورد كلمة "كل". (حل)

النعت<sup>(١)</sup> تابع جنس شامل للتوابع كلها، وقوله: **يدل على معنى في متبوعه**<sup>(٢)</sup> أي يدل  
 بهيئة تركيبية مع متبوعه<sup>(٣)</sup> على حصول معنى في متبوعه، **مطلقاً** أي دلالة مطلقة.....

**جنس شامل الخ:** وإنما قدم النعت الذي هو فرد من أفراد التوابع على سائر التوابع من التأكيد وعطف البيان وغيرهما؛ لأن تبعيته أشد بالتنوع بالنسبة إلى الباقي من التوابع، ولأنه أكثر استعمالاً بالنسبة إلى البواقي. قبل: تعريف النعت غير جامع؛ لعدم صدقه على النعت بحال المتعلق أي على الوصف بحال متعلق الموصوف؛ فإن النعت نوعان، أحدهما: الوصف بحال الموصوف، مثل: جاءني زيد العالم. والآخر: الوصف بحال متعلق الموصوف، مثل: مررت برجل حسن غلامه، برفع الغلام؛ فإنه فاعل الحسن، وهو مجرور؛ لأنه صفة الرجل؛ فإنه لا يدل على المعنى الذي هو الحسن في رجل بل يدل على معنى هو في متعلقه وهو الغلام، فلو قال: تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أولى؛ ليشمل النوعين.

والجواب ما حققه الشارح فيما بعد من أن المراد من الوصف بحال المتعلق ليس أن يكون الوصف قائماً متعلقه، بل المراد منه: هو الوصف الاعتباري الحاصل للموصوف بسبب متعلقه، وهذا الوصف كون الرجل بحيث يحسن غلامه، فهذا الكون المقيد وصف اعتباري ثابت للرجل فبصدق التعريف عليه؛ لأن حاصل التعريف أن النعت تابع يدل على معنى أي صفة في متبوعه أي نفسه، أو على معنى في متبوعه بسبب متعلقه أي على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه.

**دلالة مطلقة الخ:** والحاصل: أن الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تلك الهيئة غير مفككة عنه. ثم قوله: "دلالة مطلقة" إشارة إلى أن قوله: "مطلقاً" صفة للمفعول المطلق المحذوف ولكنه حذف وأقيم الصفة مقامه. إن قلت: هذا يقتضي أن يقول: "مطلقة" بالتاء؟ قلت: الدلالة مصدر يجوز تذكيره وتأنينه، فيحوز جعل =

(١) قدمه على سائر التوابع؛ لكونه أكثر استعمالاً في كلامهم وأوفر متابعة؛ إذ يتبع في الإعراب والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير كما ستطلع، وأعظم فائدة وأكثر بياناً. (حق)

(٢) أي حالة ثابتة في متبوعه، سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه، فيدخل فيه نحو: جاءني رجل حسن غلامه. (عبد الغفور)

(٣) وإنما قال: "هيئة تركيبية مع متبوعه"؛ لأن بدون الهيئة التركيبية أي في حال الأفراد يدل على معنى مطلقاً لا على معنى في متبوعه. (علوي)

غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احتراز<sup>(١)</sup> عن سائر التوابع ولا يرد عليه البديل في مثل قولك: أعجبني زيد علمه، والمعطوف في مثل قولك: أعجبني زيد وعلمه، ولا التأكيد في مثل قولك: جاءني القوم كلهم؛ لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم؛ فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع، .....

= المذكر صفة له. واعلم أنه قال بعض الشارحين: إن قوله: "مطلقاً" لإخراج الحال؛ فإن "قائماً" في "ضربت زيدا قائماً" وإن صدق عليه أنه تابع يدل على معنى في زيد، لكن لا مطلقاً بل الدلالة مقيدة بزمان نسبة الحال إلى صاحبها، وبعبارة أخرى: بل هي مقيدة بحال صدور الفعل عن ذي الحال أو بحال وقوع الفعل عليه. قيل: الحال خارج بقوله: "تابع" لا اعتبار قيد من جهة واحدة، وليس إعرابها مع ذي الحال ناش من جهة واحدة كما لا يخفى، وحمل التوابع على المعنى اللغوي غير مرضي.

لا يقال: إذا كان الحال خارجاً بقيد التابع فيكون خارجاً بقوله: "مطلقاً" أيضاً، فيلزم إخراج المخرج؛ لأننا نقول: القصد لم يتعلق بإخراجها بقوله: "مطلقاً" ولا بد في إخراج المخرج من ذلك. وقيل: قوله: "مطلقاً" لدفع توهم دخول الحال فيه، ومنشأ التوهم هو حمل التابع على معناه اللغوي. قيل: التعريف منفرض بالنعت الواقعة بعد "إلا" للصفة كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) فإن "الله" نعت "الآلهة" مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه، وأجيب بأن المراد من النعت هو النعت حقيقة، وليس هو نعت حقيقة بل هو مضاف إليه للنعت من حيث المعنى، فالتقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، ولكن لما لم يكن إعراب "إلا" وإضافتها إلى ما بعدها لكونها حرفاً أعرب ما بعدها إعراب المنعوت، وأطلق اسم النعت عليه مجازاً.

احتراز<sup>إخ</sup>: أي قوله: "يدل على معنى في متبوعه مطلقاً" احتراز عن سائر التوابع من التأكيد وغيره.

**أعجبني زيد علمه:** فإن معناه أعجبني علمه فيدل على معنى في متبوعه. **معنى الشمول إخ:** فإنه يدل على عدم خروج فرد من القوم، بخلاف ما إذا قيل: جاءني القوم، بلا ذكر قوله: "كلهم"؛ فإنه حينئذ يحتمل أن يكون بعضهم خارجاً عن الحكم بالجنبة بأن كان إسناد الجنبة إلى جميع أفراد القوم مجازاً، فإذا ذكر قوله: "كلهم" فهو حينئذ تأكيد للقوم وشامل لجميع أفرادهم.

(١) لا يقال: دلالة التابع في الأمثلة المذكورة ليست بهيئة تركيبية مع متبوعه، بل لإضافته إلى ضمير المتبوع؛ لأننا نقول: إضافة التابع إلى ضمير المتبوع أيضاً من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع، والقول بأن إضافته إلى ضمير المتبوع ليست من جملة هيئة تركيبية في حيز المنع. (جمال)

إنما هي لخصوص موادها،<sup>(١)</sup> فلو جردت عن هذه المواد، كما يقال: أعجبني زيد غلامه أو أعجبني زيد وغلامه أو جاءني زيد نفسه، لا تجد لها دلالة<sup>(٢)</sup> على معنى في متبوعاتها، بخلاف الصفة؛ فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي مادة كانت.

**وفائدته** أي فائدة النعت غالباً **تخصيص** في النكرة كـ "رجل عالم" أو **توضيح** في المعرفة كـ "زيد الظريف"، .....

**إنما هي إلخ:** قال مولانا عص: هذه التوابع تخرج بقوله: "يدل على معنى في متبوعه"؛ لأن العلم في "أعجبني زيد علمه" لا يدل بميئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع، بل يدل عليه بإضافة العلم إلى ضمير المتبوع، وكذا التأكيد والمعطوف؛ فإن دلالة "كلهم" على الشمول في القوم ليس هي تركيبية بل بإضافة الكل إلى الضمير، فلا فائدة لقوله: "مطلقاً" ولم يتم ما ذكره في بيان فائدته، فإذا كان كذلك فإخراجها بقوله: "مطلقاً" إخراج المخرج. أقول: البديل هو العلم المضاف إلى الضمير لا العلم بدون إضافته إليه، فيصدق عليه أنه يدل على معنى في متبوعه، وكذا التأكيد والمعطوف. **في أي مادة كانت:** نحو: جاءني زيد العالم أو الفاضل أو الشاعر أو الكاتب أو غيره.

**غالباً:** وإنما أحذه عن المقابل وهو قوله: "وقد يكون لجرد التثاء إلخ"، ثم قوله: "وفائدته" لبيان الفرق بين النعت والآخر؛ لأن كلا منهما يدل على معنى في شيء، ويحتمل أن يكون لبيان أنه ليس العرض من الوصف هو الإعلام؛ لحصول المعنى بل تخصيص المتبوع وغيره. **تخصيص إلخ:** وهو قليل الاشتراك مثل: جاءني رجل عالم، حيث حرج رجل حافل. أو **توضيح إلخ:** وهو دفع الاحتمال منها كـ "زيد الظريف"؛ فإن توصيفه بـ "الظريف" يرفع عدم الظرافة عنه؛ فإنه قبل التوصيف به يحتمل له ولغيره.

(١) يعني أنما وإن دلت تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها إلا أن تلك الدلالة ليست مطلقة متحققة في كل بدل ومعطوف وتأكيد، وإلا لما ثبتت في أعجبني زيد غلامه، وأعجبني زيد وغلامه، وجاءني زيد نفسه. (جم)

(٢) فلعلم أنما لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل متبوعة بخصوص المادة، فيخرج عن الصفة صفة مركبة مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة، بحيث إذا جاء مكان صفة صفة أخرى وأخرى إلى غير النهاية، لكان يدل على معنى في متبوعه، ثم المعنى الثابت في المتبوع أعم من أن يكون وصفاً حقيقياً للمتبوع، كالفاعل في "جاء رجل عاقل" أو وصفاً إخبارياً؛ لكونه حسناً غلامه في "جاء رجل حسن غلامه". (حمال)

وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد التأكيد مثل: نفخة واحدة؛ إذ الوحدة تفهم من التاء في "نفخة" فأكدت بالواحدة، ولما كان غالب مواد الصفة<sup>(١)</sup> المشتقات توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط في النعت، حتى تأولوا غير المشتق إلى المشتق، ولما<sup>(٢)</sup> لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله: .....

بسم الله الخ: فإن توصيف "الله" بـ"الرحمن" و"الرحيم" مجرد الثناء والمدح، وليس لقصد التخصيص والتوضيح فيه بالمعنى المذكور، وقد يكون للتعميم، مثل: كان ذلك في يوم من الأيام ووقت من الأوقات؛ فإن توصيف اليوم بالأيام والوقت بالأوقات؛ مجرد التعميم، وقد يكون للترحم، نحو: أنا زيد الفقير، وقد يكون لكشف الماهية، نحو: الجسم الطويل العريض العميق كذا؛ فإن توصيف الجسم بهذه الثلاثة لمجرد كشف الماهية؛ فإن كل جسم لا يكون إلا كذلك، والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة: أن الأولى موضحة مفسرة، والثانية مقررّة. وقيل: الفرق بينهما أن المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كـ"نفخة واحدة"، والكاشفة تكشف تمام الماهية كالمثال المذكور، ولم يذكر نعت الكاشفة إلحاقاً بنعت المؤكدة، واعتراض بأن كلا من الطويل والعريض والعميق نعت مع أنه ليس كاشفاً؛ لأن الكاشف هو المجموع وهو ليس بنعت. وإن قلت: كل من تلك الأمور الثلاثة صالح لكونه كاشفاً؛ لأنه مساوٍ للجسم، قلنا: لا يشتبه لأحد في أن المتكلم لم يقصد إلا كشف المجموع؛ لأن المعرف هو المجموع على أن الجواب المذكور لا يجري في مثل: الإنسان الحيوان الناطق، فالأظهر في الجواب أن يقال: إن النعت هو المجموع لا كل واحد، لكن لما كان كل واحد من الأجزاء صالحاً للإعراب أجري الإعراب عليه، كما سبق في قولنا: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً. ولما لم يكن الخ: عطف على مدح كـ"لما لم يكن الخ" وقوله: "رده الخ" جزء له، وبناء الرد على أنه لا داعي إلى اشتراط الاشتقاق، ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلاً ولا نقلاً.

(١) هذا حاصل كلام المصنف في شرحه. قال الشيخ الرضي: اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه نحو: "مررت برجل أسد" وصفاً، ولم يستضعف "جاءني زيد أسداً" حالاً، وفي الفرق نظر. (عبد الغفور)

(٢) هذه النسخة موافقة للمحشي عصام الدين.

## ولا فصل أي لا فرق بين أن يكون النعت مشتقا أو غيره في صحة وقوعه نعتا إذا كان وضعه أي وضع غير المشتق لغرض المعنى<sup>(٢٠)</sup>.....

**ولا فصل إلخ:** وقال مولانا عصف: الأخصر في العبارة أن يقول: "ولا فصل بين المشتق وغيره". أقول: إن عبارة المصنف أوضح لوجود الربط فيها؛ فإن ربط الألف واللام ليس مثل الضمير، والدلالة الواقعة في قولهم: خير الكلام ما قل ودل يكون المراد منها الدلالة على سبيل الوضوح، وكذا من الاختصار في المتن هو الاختصار على وجه الإيضاح. قيل: الظاهر أن يقول: "وعبره" بالواو؛ لأن "بين" لا يضاف إلا إلى المتعدد و"أو" لأحد الأمرين. وأجيب بأن "أو" تعني الواو، وإنما أتى بـ"أو" دون الواو؛ ليشير إلى استقلال كل من المشتق واجامد في كونه نعتا من غير حاجة إلى رد الجامد إلى المشتق، وذلك لأن "أو" تقع بين المتقابلين.

**في صحة وقوعه:** خصص عدم الفرق في صحة الوقوع؛ لأنه لا يصح عدم الفرق مطلقا؛ لأن المشتق لعلته راحح إلى غيره. **إذا كان وضعه إلخ:** يعني في التركيب فهو قيد لكونه غير مشتق، والمراد من الوضع ما يعم الوضع النوعي الشامل للوضع الوعي الذي في الجواز، فيراد منه الاستعمال، فلا يرد: مرتت بنسوة أربع، فإن الأربع نعت "نسوة" مع أنه لا يكون موضوعا للمعدود بل للعدد، واستعمال اسم العدد في المعدود مجاز، وكذلك "أي" في نحو: مرتت برجل أي رجل، لا يكون موضوعا للرجل الكامل في الرجولية بل موضوع للاستفهام، واستعماله في الرجل الكامل في الرجولية مجاز، والمقرر عندهم أنه إذا أضيف "أي" إلى الموصوف وهو "الرجل" في المثال المذكور يكون المراد منه هو الكامل في الرجولية.

**لغرض المعنى:** واللام للأحل لا للصلة، ولمفط العرض مقحمة، وإيراده للتبنيه على أن اللام فيه للأحل لا للصلة، وإلا لكان الموضوع له هو غرض المعنى، وهو باطل، والمراد من المعنى: هو الحالة التي هي الدلالة أي لأجل الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع.

(١) متعلق بقوله: "غير مشتق"، والوضع ههنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع الوعي الذي في الجواز، فلا يرد نحو: مرتت بنسوة أربع، بناء على أن في اسم المعدود مجاز، أو نحو: مرتت برجل أي رجل، بناء على أن "أي" هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم بجامع أنه مجهول اخل بحيث يحتاج إلى السؤال عنه. (عبد العصور)

(٢) فإن قلت: ثلاثة في قولك: "حاء رجال ثلاثة" صفة حامدة تدل على معنى في متبوعه، إلا أنه ليست موضوعة فيحرج عن أن يكون صفة، قيل: المراد بالوضع الاستعمال، وقيل: الوضع أعم من النوعي الذي يكون في الجواز، ويحتمل أن يكون المراد من الوضع التعيين، أي إذا كان تعيينه لغرض معنى. (حمال)

أي لغرض الدلالة على المعنى<sup>(١)</sup> الواقع في المتبوع **عموما** أي في جميع الاستعمالات  
 مثل: **تميمي وذو مال**؛ فإن التميمي يدل دائما على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تميم،  
 وذو مال يدل على أن ذاتا ما صاحب مال، أو **خصوصا** أي في بعض الاستعمالات  
 بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع نعتا وفي  
 بعضها لا يدل على ذلك، وحينئذ لا يصح جعله نعتا، مثل: **مررت برجل أي رجل**  
 أي كامل في الرجولية فـ"أي رجل" باعتبار دلالاته في مثل هذا التركيب على كمال  
 الرجولية يصح أن يقع نعتا، .....

**عموما**: أي دلالة عامة أو وضعها عاما، أي في جميع استعمالاته مثل المنسوب، نحو: **تميمي** وذو مال وذات مال  
 وعلوي. فيقال: جاءني رجل **تميمي**، وجاءني رجل ذو مال، وجاءتني امرأة ذات مال، وجاءني رجل **علوي**؛ فإن  
 كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه **عموما**، أي في جميع استعمالاته.  
**فإن التميمي يدل إلخ**: ولذا يجب أن يكون له موصوف لفظا أو تقديرا.

**أو خصوصا**: أي أو تابع يدل على معنى في متبوعه **خصوصا**، أي في بعض استعمالاته، نحو: أي رجل في قولنا:  
 "مررت برجل أي رجل" أي كامل في الرجولية؛ فإن "أي رجل" يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع، ولم  
 يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع، مثل: "رجل عندك" أي مررت برجل أي رجل عندك؛ فإن "أي"  
 ههنا على وضعه وهو الاستفهام، فلا يصح أن يقع نعتا؛ لعدم الدلالة على المعنى في متبوعه، بخلاف "مررت  
 برجل أي رجل"؛ فإن استعمال "أي" ههنا بخلاف وضعه أي الكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو دم، فيصح  
 أن يقع نعتا؛ فإن "أي" وقع وصفا لنكرة ومضافا إلى ما هو بمعناها، ويقرب منه "كل" و"جد" و"حق"؛ فإن كلا  
 منها تابع للجنس ويكون مضافا إلى مثل متبوعها لفظا أو معنا. يقال: أنت الرجل جد الرجل أي كان من سواك  
 بهزل، وأنت الرجل حق الرجل أي كان من سواك باطل.

(١) بيان حاصل المعنى: لا تقدير الدلالة في النظم؛ إذ المتفرع والمترب على الوضع هو الدلالة على المعنى، ومثل:  
 "أي رجل عندك"، لا يدل على هذا المعنى؛ لأن "أي رجل" في هذا التركيب ملخص الاستفهام، فليس له دلالة  
 على معنى حتى يكون صالحا لأن يقع نعتا، (جمال)



وفي مثل: أيّ رجل عندك لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا ومثل: مررت بهذا الرجل فإن "هذا" يدل على ذات مبهمّة، و"الرجل" على ذات معيّنة، وخصوصية الذات المعيّنة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمّة، فلهذا صح أن يقع "الرجل" صفة لـ "هذا"، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن "الرجل" بدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان، ومثل: مررت بزيد هذا أي يزيد المشار إليه، فـ "هذا" في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفة له، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة، .....

أي رجل عندك: أي مررت برجل أيّ رجل عندك، فيكون في هذا التركيب موصوفا، ولا يرد حينئذ ما قال مولانا عص من أنه يرد عليه أنه ليس في التركيب شيء يمكن أن يجعل موصوفا، حتى يظهر أن عدم الصحة من جانب "أيّ رجل"، فالأولى أن يقال: وفي مثل: مررت بصارب أي رجل، لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا. مررت بهذا الرجل: فإن "الرجل" يدل على معنى في متبوعه، وهو تعين الذات المبهمّة في هذا الموضع دون موضع آخر، نحو: مررت برجل عندك.

مررت بزيد هذا: فإن "هذا" يدل على معنى، وهو الإشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة أخرى، نحو: هذا زيد؛ فإن اسم الإشارة يقع صفة للعلم أو مضافا إلى العلم أو إلى المضمّر أو إلى مثله، كاسم الإشارة؛ لأن الموصوف حينئذ أحص أو مساو، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة.

وفي المواضع إلخ: وقد مثله بعض الشارحين بنحو: هذا زيد. أقول: لقاتل أن يقول: "إن هذا زيد" مثل قوله: "مررت بهذا الرجل"، فكما أن "هذا" يدل على ذات مبهمّة، والرجل على ذات معيّنة، وخصوصية الذات المعيّنة منزلة معنى حاصل في الذات المبهمّة، فكذلك "هذا زيد" بعينه، إلا أنه مدعوع بما قال مولانا عفا، فإنه قال: معنى قوله: "لا يدل على هذا المعنى" لا يقصد دلالة هذا المعنى. فالمراد من "هذا زيد": هو كون "هذا" متبدأ و"زيد" خبره، فالقصد لدلالة المعنى الحاصل في المتبوع.

**وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة؛<sup>(١)</sup> لأن الدلالة على معنى<sup>(٢)</sup> في متبوعه، كما توجد في المفرد، كذلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإنشائية<sup>(٣)</sup> لا تقع صفة،.....**  
 المصنف

**وتوصف النكرة:** أي بوصف الموصوف إذا كان نكرة بالجملة الخبرية، وهي التي تحتل الصدق والكذب، وهي أربعة أنواع، نحو: مررت برجل أبوه عالم، ومررت برجل قائم أبوه، ومررت برجل القائم أبوه، ومررت برجل في الدار. **لا المعرفة:** لامتناع وصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة في حكم النكرة، ويجب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتشكيك، والمعرفة لا تقع موصوفاً للجملة أصلاً، سواء كانت خبرية أو إنشائية، ثم المراد من النكرة هو النكرة وما في حكمها؛ فإن المعرفة بلام العهد الذهني يقع موصوفاً للجملة الخبرية.

**في حكم النكرة:** لعدم الإفادة إلى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة حقيقة؛ لأن النكرة والمعرفة من أقسام الذات والاسم، فافهم. واعلم أن في قوله: "في حكم النكرة" إشارة إلى توجيه قولهم: إن النعت يجب أن يكون موافقاً للمنعوت في التعريف والتشكيك مع أن الجملة قد يكون نعتاً ولا يكون معرفة ولا نكرة، ثم اعلم أن المراد أنها في حكم النكرة بحسب الوضع أي الجملة الخبرية؛ لإفادة النسبة المجهولية بحسب الوضع، فاندفع ما قيل من أن إفادة النسبة في الجملة الخبرية التي تقع صفة يكون معلومة، ولهذا يصير الموصوف معلوماً، وذلك لأن استعمالها في النسبة المعلومة عارض على وضعها.

**لأن الدلالة إلخ:** أي لأن الوصف في المعنى خبر عن الموصوف، وقد تحير بالجملة الخبرية كما يحير بالمفرد. وقيل: المفرد والجملة متساويان في وقوعهما نعتاً، ولكن المشهور أن المفرد أصل، ولعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما يكون في تأويل المفرد. **لأن الإنشائية إلخ:** لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب، قيل: ذكرها حتى يصح فائدتها وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوماً له، والإنشاء لا يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها، وكذا حكم الصلة.

(١) إشارة إلى دفع ما يقال: إن هذا الحكم يناقض ما تقرر من أن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتشكيك؛ لأن الجملة ليست بنكرة؛ لكونها قسماً من الاسم يدل على الذات، وإنما كانت الجملة في حكم النكرة؛ لإفادة نسبة مجهولة كالنكرة التي لإفادة فرد مجهول. (نور الحق)

(٢) قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة، والمشهور أن المفرد أصل، لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تكون في تأويله. (عبد الغفور)

(٣) وقيل: لأن الإنشاء لا أثبت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع لثبوته في نفسه، وفيه بحث، أما أولاً فلأن مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه، لا المطلوب الذي هو ليس حاصلًا معه. وأما ثانياً فلأن الإخبار الواردة على التحجيل غير ثابتة اتفاقاً مع ثبوتها لغيرها كقولك: التحجيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه. (جمال)

إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: جاءني رجل اضربه أي مقول في حقه اضربه أي مستحق لأن يؤمر بضربه، ويلزم فيها الضمير الراجع إلى تلك النكرة للربط، نحو: جاءني رجل أبوه قائم، وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية<sup>(١)</sup> بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة له، مثل: جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف أي بحال قائمة به<sup>(٢)</sup>، نحو: مررت برجل حسن؛ إذ الحسن حال الرجل وصفته،

إلا بتأويل بعيد: إنما قيد التأويل بالبعد؛ لوجود أصل التأويل في الخبرية أيضا؛ لأن قولنا: "قائم أبوه" في قولنا: "جاءني زيد قائم أبوه" أو "قام أبوه" في قوة "قائم الأب". وأما بعد التأويل في الإنشائية وقربه في الخبرية؛ فلأن التأويل في المفرد في الخبرية في نفس الجملة بلا أمر زائد عليها، وأما في الإنشائية يكون التأويل به ليس في نفسها، بل يضم أمر خارج عنها وهو "مقول في حقه" في قولنا: "جاءني رجل اضربه" ويمكن أن يقال: الإنشائية لا تقع صفة أصلا؛ فإن الصفة هي مقول في المثال المذكور، وقولنا في حقه: "اضربه" من متعلقاته.

أي مستحق: أي المراد من المقول في المقولية بالفعل، بل المراد استحقاق المقولية "لأن يؤمر بضربه". واعلم أن الجملة الإنشائية كما لا تقع صفة بلا تأويل، كذلك لا تقع حبرا ولا صلة ولا حالا؛ لأن الإنشائية لا تثبت لها في نفسه، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه. إلى تلك النكرة إلخ: لأن الجملة مستقلة بنفسها، فلا بد من ضمير يربطها إليها. تكون أجنبية إلخ: قيل: في الملازمة مع ظاهر؛ لجواز حصول الربط بغير الضمير، كما في خبر المبتدأ، وأجيب بأن المراد من قوله: "تكون أجنبية إلخ" هو أنه يكون أجنبية في بادئ الرأي، فالرابط غير الضمير لا يظهر إلا بعد تعمق النظر والتأمل فيه. قيل: لو صح هذا فيلزم أن يكون الرابط في الجملة الواقعة حبرا للضمير فقط، وإلا يلزم أن يكون أجنبية في بادئ النظر، والالزام باطل، وأجيب بأن توجه الذهن في الخبر أعلى من توجهه في الصفة، فيكون التوجه إلى الصفة دون التوجه إلى الخبر، بحيث يكون التوجه إلى الخبر فوق التوجه إليها فيعرف الرابط الذي هو غير الضمير فيه بالتوجه والتأمل. بحال الموصوف: الجار والمغرور معقول ما لم يسم فاعله.

(١) فلا يحصل اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، فلو قلت: مررت برجل قام عمرو، لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه، فلا يتخصص به، كذا في "الرضي". (علوي)

(٢) أي بالموصوف، يعني بوصف، بحال تدل العبارة كان قيامه به حقيقيا، نحو: جاء رجل حسن، أو اعتناريا، نحو: مررت بهذا الرجل؛ فإن التعيين وإن كان حاصلًا في المشار إليه إلا أنه ليس قيامه بالمشار إليه أمرا حقيقيا بل هو وصف اعتناري. (جمال)

**وبحال متعلقه** أي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه،<sup>(١)</sup>  
**نحو: مررت برجل حسن غلامه** إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان  
 اعتباريا، **فالأول** أي النعت بحال الموصوف يتبعه أي الموصوف في عشرة أمور يوجد  
 منها في كل تركيب أربعة:<sup>(٢)</sup> .....

**وبحال متعلقه:** المتعلق أعم من أن يكون ما له إضافة ونسبة إليه كالألب والعلام، أو ما له ربط إلى ما له تلك النسبة، كقولك: قام رجل ضاربه إياه زيد. وقال بعض الشارحين في تفسيره: أي يوصف الموصوف باعتبار حاله، مثل: مررت برجل عالم، ويوصف باعتبار حال متعلقه، نحو: مررت برجل حسن غلامه، فـ"حسن" وإن كان صفة لـ"رجل" من حيث اللفظ لكنه صفة لمتعلقه، وهو العلام من حيث المعنى والحقيقة. **بصفة اعتبارية** الخ: وهذا كلامه لدفع ما يتوحد على تعريف النعت من أنه لا يصدق على النعت بحال متعلق الموصوف - وقد ذكرناه في تعريفه - وإنما صح الوصف بها؛ لأنها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة، فمعنى قوله: "وبحال متعلقه" أنه بصفة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق، لا أنه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالاته على معنى في متبوعه.

قال مولانا عصى: هذا الجواب بعيد من العبارة وخلاف التحقيق؛ لأن الوصف في المثال المذكور هو حسن، وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق، لا حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع. والحق أن يقال: حسن دال باعتبار إسناده إلى فاعله على حال قائم بالمتعلق، وبهذا الاعتبار يقال له: الوصف بحال المتعلق، لكنه باعتبار تركيبه مع المتبوع يدل على معنى في المتبوع، وهو كونه بحيث يحسن غلامه. أقول: كون الرجل بحيث يحسن غلامه أي كونه حسن العلام معنى في رجل وإن كان اعتباريا، فما ذكره الفاضل المذكور ليس غير ما ذكره الشارح بحسب الحقيقة والمآل، كما لا يخفى على المتأمل. **في عشرة أمور الخ:** وإنما سمته في تلك الأشياء؛ لكونه إياه في المعنى أي النعت هو المعنوت في الحقيقة مع عدم استقلاله؛ لقيامه به.

(١) يعني يوصف بصفة اعتبارية يعبر الفعل باعتبار نسبتته أي المتعلق، لا باعتبار أفرادها؛ فإن تلك الصفة الحقيقة صفة لذلك الموصوف، فإذا قلت: مررت برجل قائم غلامه أو أبوه، فالقائم غلامه أو أبوه وهو الرجل وما وصفته إلا بذلك، وإن كان اعتباريا ليس أمرا قائما به، كـ"الحسن القائم" في مثل: مررت برجل حسن؛ فإن "الحسن" كيفية له في نفس الأمر، ولم يصعب بالقيام المجرد، فكذلك صح وجوبه عليه، كذا ذكره ابن الحاجب في "شرح المفصل". (حل)

(٢) وذلك لأن ما يمكن اجتماعه من العشرة المذكورة في كلمة واحدة أربعة، واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، وواحد من التعريف والتذكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وذلك لأن النسبة الباقية منافية للأربعة المذكورة. (حق)

في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، إلا<sup>(١)</sup> إذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كـ "فعل" بمعنى "فاعل"، نحو: رجل صبور وامرأة صبور، أو "فعل" بمعنى "مفعول" كـ "رجل جريح" و "امرأة جريح"، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ "علامة".

والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الأول، وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان،.....

**رفعاً ونصباً وجراً:** وهذه الثلاثة من العشرة المذكورة ههنا، ويعتبر في كل تركيب واحد من هذه الثلاثة لا مجموعها؛ لامتناع اجتماعها، وفي التعريف والتنكير يعتبر واحد منهما فيه؛ لما مر، وكذلك في الإفراد والتثنية والجمع يعتبر واحد منها فيه؛ لما مر، وكذلك في التذكير والتأنيث؛ لما عرفت.

**إلا إذا كان إلخ:** استثناء من قوله: "والتذكير والتأنيث" وينبغي أن يستثنى شيء آخر من الخمسة الأخيرة، وهو أن يكون النعت مصدراً، مثل: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، وكذا إذا كان اسم التفضيل يستعمل بـ "من"، هذا ما قيل. أقول: هذا داخل في الاستثناء المذكور؛ لأن المصدر إذا وقع نعتاً يستوي فيه التذكير والتأنيث والتثنية والجمع. **بمعنى مفعول:** قال مولانا عصف: إن الفعول الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث هو الفعول بمعنى الفاعل لا الفعول بمعنى المفعول، فوقع من الشارح سهو. أقول: قد رأيت في كثير من النسخ كـ "فعل" بمعنى الفاعل، إلا نادراً، لعل هذه النسخة النادرة نقلت من نسخة الفاضل المذكور.

**كعلامة:** فإنه صفة جارية على المذكر فقط، ولا تقع صفة للمؤنث.

**في الخمسة الأول:** جمع الأول، قيل: إن الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف، نحو: غلام رجل حسن وجهه، وحينئذ يطابق الموصوف في العشرة لا في الخمسة الأول، وأجب بأنه حينئذ من قبيل وصف الشيء بحال نفسه. **في كل تركيب اثنان:** فيوجد في كل تركيب واحد من الرفع والنصب والجر، وكذلك من التعريف والتنكير؛ لأهمهما متناقضان، كالرفع والنصب والجر.

(١) استثناء عن متابعة وصف الموصوف في التذكير والتأنيث، والأولى أن يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر، نحو: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وكذا اسم التفضيل المستعمل بـ "من"؛ فإنه مفرد لا غير. (جمال)

**وفي البواقى** من تلك الأمور العشرة، وهي أيضا خمسة: الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث **كالفعل**؛ لشبهه به، يعني ينظر إلى فاعله، فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد كما يفرد الفعل، وإن كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا، أي الوصف أي الوصف كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، وإن كان فاعله مؤنثا غير حقيقي أو حقيقيا مفصولا يذكر أو يؤنث جوازا، تقول: مررت برجل<sup>(١)</sup> قاعد غلامه مثل: يقعد غلامه، وبرجلين قاعد غلاماهما<sup>(٢)</sup>.....

**وفي البواقى إلخ:** والحاصل أن الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الأول؛ لأنها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث اللفظ وانجاز جعلتها تابعا له في هذه الأمور؛ مراعاة للفظ، ولم يكن تابعا له في الخمسة الباقية، بل كان حكمه حينئذ حكم الفعل؛ لأنه أي النعت مسند إلى الظاهر الذي بعده كالفعل، فكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر الذي بعده، يجب إفراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه إلا على ضعف، فكذلك الصفة؛ لأنها عاملة فيه، وكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر يجب تذكره عند كون الفاعل مذكرا، ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثا غير حقيقي، فكذلك الصفة.

**لشبهه به:** أي لمشاكلة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل. **يعني ينظر إلى فاعله:** أي ينظر إلى فاعل النعت بحال المتعلق؛ فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد النعت، كما يفرد الفعل، سواء كان فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا. **مؤنثا حقيقيا:** وهو الذي كان مقابله مذكرا من الحيوان، كالمرأة والناقة، فيكون مقابلهما مذكرا من الحيوان، وهو الرحل والجمال. **بلا فصل:** أي بلا أمر فاصل بينه وبين فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا.

**في التذكير والتأنيث:** أي يطابقه وجوبا في التذكير والتأنيث. **برجل قاعد غلامه:** فإن النعت فيه يوافق الموصوف في اثنين من خمسة الأول، وهو أي التوافق كونهما بإعراب واحد، وكونهما نكرة، وأما في الخمسة الباقية كالفعل، فهذا المثال لما يكون فاعل النعت مفردا، وهو الغلام المضاف إلى ضمير الموصوف، فأفرد النعت حينئذ كما في الفعل، مثل: يقعد غلامه. **وبرجلين إلخ:** أي مررت برجلين إلخ، وهو أيضا يوافق له في اثنين =

(١) مثال للفاعل المفرد مع إفراد الصفة المسند إليه.

(٢) مثال للفاعل المثنى مع كون الصفة مفردا.

مثل: يقعد غلاماهما، وبرجال قاعد غلمانهم<sup>(١)</sup> مثل: يقعد غلمانهم، ومررت بامرأة قائم أبوها<sup>(٢)</sup> مثل: يقوم أبوها، وبرجل قائمة جاريته<sup>(٣)</sup> مثل: تقوم جاريته، وبرجل معمور أو معمورة داره مثل: يعمر أو تعمر داره، وبرجل قائم أو قائمة في الدار جاريته<sup>(٤)</sup> مثل: يقوم أو تقوم في الدار جاريته.

فإن قلت: إذا نظرت حق النظر وجدت الأول وهو الوصف بحال الموصوف أيضا في الخمسة البواقي، كالفعل؛ لأن فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع إلى الموصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث، ويؤنث في الواحد المؤنث،.....

= من الخمسة الأول، وهما الإعراب أي إعراب الجر؛ لأن الباء علامة الجر في التثنية والتكثير، وهذا مثال لما يكون فاعل النعت مثنى، وهو "غلامان" في "غلاماهما"، وكذلك قوله: "وبرجال إلخ".

**بامرأة قائم أبوها:** فإن "قائما" فيه نعت خال المتعلق يوافق له في الاثنين من الخمسة الأول، وهما الإعراب والتكثير، وفي البواقي كالفعل، فحيث يطابق له وحواء؛ لما عرفت من أنه إذا كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا إلخ.

**معمور أو معمورة إلخ:** هذا مثال لما يجوز تذكره وتأنينه؛ لأن فاعله هو الدار، وهو مؤنث غير حقيقي.

**يعمر أو تعمر:** وفي بعض النسخ يعمل أو تعمل داره. **قائم أو قائمة:** مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله، وهو الدار.

**إذا نظرت إلخ:** أي إذا تأملت حق التأمل. **الراجع إلى موصوفه:** فلا بد أن يكون مطابقا لموصوفه في الخمسة البواقي، فيكون النعت خال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل.

(١) مثال للفاعل المجموع مع كون الصفة مفردا.

(٢) مثال للفاعل المذكر مع تذكر الصفة.

(٣) مثال للفاعل المؤنث مع تأنيث الصفة المسند إليها.

(٤) مثال للفاعل المؤنث الحقيقي مع الفصل.

**ولذلك قلت:** مررت برجل ضارب، وبرجلين ضارين، وبرجال ضارين، وبامراة <sup>ولأجل كونه كالفعل</sup>  
ضاربة، وبامراتين ضاربتين، وبنسوة ضاربات، كما تقول في الفعل: يضرب ويضربان <sup>رجال</sup> <sup>رجالان</sup>  
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن، فلم خصصت الثاني بهذا الحكم؟ <sup>امرأة</sup> <sup>امرأتان</sup> <sup>نسوة</sup>  
قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها،  
ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة وكان لا تخرجه مشابته للفعل في <sup>فاعل لا تخرج</sup>  
الخمس البواقي عن هذه التبعية لما عرفت، اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية، بخلاف  
الوصف الثاني؛ فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول <sup>جزءا لما</sup> .....

**ولذلك إلخ:** أي ولأجل أن الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل، قلت: مررت برجل ضارب؛  
فإن فيه ضميرا راجعا إلى الموصوف فيطابقه، وكذا في الفعل فهما مفردان، وكذا مررت برجلين ضارين؛ فإن  
فيه ضمير الثنية راجع إلى الموصوف فيطابقه، كما في الفعل، وكذا البواقي. لا يقال: إن ما ذكره إنما يصح في  
الوصف المشتق مع أن الوصف قد يكون غير مشتق، فالمصنف حكم في الجميع مشتقا أو غيره حكما واحدا،  
وهو أن يتبعه في الأمور العشرة تعليلًا وإن كان بعض الوصف - وهو المشتق - في الخمسة البواقي كالفعل؛ لأننا  
نقول: الوصف المشتق وغيره كما يكونان في الوصف بحال الموصوف، كذلك يكون في الوصف بحال متعلقه،  
والحكم المذكور بقوله: "والبواقي كالفعل" يكون في كلا الوصفين.

**بضرب ويضربان إلخ:** أي زيد بضرب، وزيدان يضربان، وزيدون يضربون، وهند تضرب، وهندان تضربان،  
وهندتان يضربن، فـ"زيد يضرب" مثل: مررت برجل ضارب، و"زيدان يضربان" مثل: مررت برجلين ضارين،  
وعلى هذا القياس على ترتيب اللف والنشر. **وكان لا يخرج:** أي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الأول إلخ  
والضمير البارز راجع إلى الوصف الأول ومفعولا للفعل، وقوله: "مشابته" فاعل له، والحاصل أن مشابته  
الوصف الأول في الخمسة البواقي بالفعل لا ينافي بتبعيته لموصوفه، بخلاف الوصف الثاني؛ فإن مشابته فيها بالفعل  
ينافي بتبعيته به كما لا يخفى على المتأمل فيما ذكر.

**لما عرفت:** في ضمن الأمثلة المذكورة من قوله: "مررت برجل ضارب وبرجلين إلخ". **لما حكم إلخ:** أي لما حكم  
المصنف على الوصف الثاني بأنه نابع لموصوفه في الخمسة الأول، فظهر عن تحقيقه أن لا يكون في الخمسة البواقي تابعا  
لموصوفه، فلم يكتف في البواقي بالحكم؛ لعدم التبعية بل زاد أمرا آخر، وهو قوله: "وفي البواقي كالفعل".



لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية؛ فإنه غير مضبوط، بل بين ضابطة عدم تبعيته <sup>الصفت</sup> <sup>في الخمسة الباقية</sup> له بكونه كالفاعل بالنسبة إلى الظاهر بعده؛ ليتبين حاله عند عدم التبعية. <sup>أي للموصوف</sup> <sup>الوصف الثاني</sup> ومن ثم أي ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة الباقية كالفاعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه، وحسن أيضا قاعدة غلمانه؛ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي، كما حسن تقعد غلمانه، وضعف قام رجل قاعدون غلمانه؛ لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه، وإلحاق علامتي المثني والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف، ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وإن كان "قعود" جمعا أيضا كقاعدون؛ لأنك<sup>(١)</sup> إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر، .....

**فإنه غير مضبوط:** أي الاكتفاء بالحكم بعدم التبعية غير مضبوط؛ لأنه لا يعلم حاله في الخمسة الباقية حيثئذ. **بعده:** أي بعد الوصف الثاني، وهو المتعلق. **قاعد غلمانه:** بإفراد "قاعد" عند كون فاعله جمعا، وذلك لأن الجمع مؤنث غير حقيقي، وقد عرفت أن فاعله إذا كان مؤنثا غير حقيقي يذكر ويؤنث حوازا. **وحسن أيضا إلخ:** أي قام رجل قاعدة غلمانه، ولو لم يكن الوصف الثاني في الباقية كالفاعل وتابعا للموصوف، لا يكون هذا التركيب حازا، بل يصير ممثعا لعدم مطابقة موصوفه، وكذلك لو لم يكن الوصف الثاني في الباقية كالفاعل يكون قوله: "قام رجل قاعدون غلمانه" ممتنعا؛ لما مر، لا جائزا ضعيفا. **لأنه بمنزلة إلخ:** أي لأن الوصف الثاني كالفاعل، والفعل إذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع. قيل: ضعف "قاعدون غلمانه" أقل من ضعف "يقعدون غلمانه"؛ لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب، بخلاف الألف والواو في الصفة؛ فإنهما علامتان قطعاً. **قعود:** غلمانه فاعل له كقاعدون. **لأنك إلخ:** علة لجواز التركيب المذكور من غير حسن ولا ضعف أي الاسم الذي هو مشابه للفعل كقاعد إذا جمع جمع التكسير فقيل: "قعود" يخرج لفظا عن مناسبته بالفعل؛ لأن الفعل لا يجمع جمع التكسير، فإذا جمع له جمع التكسير، يقال: "قعود"، وإذا جمع السلامة يقال: "قاعدون"، وإنما قال: "خرج لفظا عن موازنته"؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكأنه لم يجمع، بخلاف "قاعدون"؛ فإنها مثل "يقعدون" لفظا ومعنى.

(١) علة لعدم الضعف في مثل قعود إلخ.

فلم يكن "قعود غلمانه" مثل: **يقعدون** غلمانه، الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر،<sup>(٢٠)</sup> إلا أن تخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية،<sup>(٢١)</sup> أو يجعل المظهر بدلا من المضمر، أو **يجعل الفعل** <sup>(٢٢)</sup> خبرا مقدما على المبتدأ.....

**مثل يقعدون:** فلو جمع الفعل جمع النكسر، فيكون قعود حينئذ مثل: "يقعدون"، فيكون في حكم المفرد ولا يجتمع أيضا فاعلان في الظاهر، وإنما قال: "في الظاهر" بدليل قوله: "إلا أن تخرج الواو إلخ".

**تخرج الواو إلخ:** وحينئذ لا يلزم اجتماع الفاعلين؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسما؛ فإن بعضهم جعل كون الألف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في "ضربت هند".

**أو يجعل الفعل إلخ:** فلا يلزم اجتماعهما أيضا إذا كان "يقعدون" خيرا و"غلمانه" مبتدأ، وفيه نظر؛ لأنه قد سبق أن الخير إذا كان فعلا مفردا وجب تقديم المبتدأ على الخير، نحو: زيد قام، وكذلك يجب تقديمه عليه إذا كان مثنى أو مجموعا؛ لئلا يلتبس بالبدل عن الفاعل، فالاحتمال الثالث غير صحيح.

أقول: إلا أن يقال: الاحتمال الثالث عند من لم يقل بوجوب تقديم المبتدأ في مثل: الزيدان قاما مثلا؛ لأن هذا القائل لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل؛ بناء على أن السامع لا يحمل عليه، بل يحمل له على المبتدأ وما قبله خيره، وحينئذ يلزم إضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم؛ لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه. قيل: الأولى أن يقال: أو يجعل الجملة خيرا مقدما إلخ، ووجه ما ذكره الشارح: ما ذكره العلامة التفتازاني في "المطول" في آخر أحوال المسند أن كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل.

(١) لا في الحقيقة؛ إذ من المعلوم أن لا يكون لفعل واحد فاعلان. (علوي)

(٢) أي ظاهر الأمر وبإديه من غير إمعان النظر، وعلى هذا لا يرد ما قيل: الأولى ترك "في الظاهر"؛ لئلا ينحط أن جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس بخلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع قاعلين. (جمال)

(٣) بأن يجعل علامة دالة على كون الفاعل جمعا، كتاء التأنيث في نحو: قامت هند، تدل على تأنيث الفاعل، أو يجعل المظهر بدلا من المضمر، أو يجعل الفعل خيرا مقدما على المبتدأ، فحينئذ يجتمع فيه فاعلان في الظاهر أيضا، كما في لغة "أكلوني الفراغيث" وكما في ﴿أَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣). (علوي)

(٤) وهذا عند من لم يمنع التقديم؛ للالتباس بالبدل عن الفاعل من الحمل على المفرد، وأما عند من منع الالتباس، كما ذكره الشارح - قدس سره - أو حملا على المفرد فلا؛ إذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخير في هذه الصورة أيضا. (جمال)

**والمضمّر لا يوصف** لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها،  
 فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح  
 الوصف المادح والذام وغيرهما؛ طردا للباب، **ولا يوصف به** لأنه ليس في المضمّر  
 معنى الوصفية، وهو الدلالة على قيام معنى بالذات؛ لأنه يدل على الذات لا على  
 قيام<sup>(١)</sup> معنى بها، وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله: **ولا يوصف به**، .....

**لا يوصف**: أي لا يقع موصوفا. **فلا حاجة إلخ**: وقد سبق أن النعت يفيد تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة،  
 فلا شك أن الضمائر لا تقع نكرة، فلا تفيد إلا توضيحا في المعرفة، فإذا كان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف  
 المعارف، فلا يحتاج إليه. **وحمل عليهما إلخ**: دفع دخل تقريره: أن الكلام في موصوفية مطلق الضمائر، فالدليل حينئذ  
 فاصر، فأجاب بقوله: "وحمل عليهما إلخ". قيل: الضمائر الغائبة تقع موصوفا كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ  
 الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: ٦)، وأجيب بأن "العزیز الحکیم" يدل عن ضمير "هو" لا صفة، وأجيب أيضا بأن "هو" ليس  
 بضمير، بل هو اسم الله تعالى، فحينئذ يكون "هو" بسكون الواو؛ لأن اسمه تعالى "هو" بسكون الواو.

**وعلى الوصف إلخ**: أي حمل على الوصف إلخ. دفع دخل تقريره: أن الدليل لا يفيد إلا عدم احتياج الضمائر  
 بوصف الموضح، لا بمطلق الأوصاف، كالوصف الدال على المدح والذم والتأكيد، فأجاب بقوله: حمل الوصف  
 المادح والذام وغيرهما على الوصف الموضح؛ لإطراد الباب. **ولا يوصف به**: أي بالمضمّر، فقوله: "به" مفعول ما  
 لم يسم فاعله. قيل: إنما لم يوصف به؛ لأن الموصوف أحص أو مساو، ولا شيء أعرف منه ولا مساو له حتى  
 يوصف به، ولأن المضمّر معزّل عن الموصوفية؛ لما عرفت، وغيره دونه في التعريف، فلا تقع غيره موصوفا له.

**لأنه ليس إلخ**: وبعبارة أخرى؛ لأنه لا يدل على معنى في متبوعه، فلا يقع صفة. **لأنه إلخ**: أي المضمّر، قيل:  
 المضمّر يدل على الوصف أيضا؛ لأن يكون فيه معنى الوصفية إذا كان راجعا إلى الوصف كاسم الفاعل، فيصح  
 كونه صفة حينئذ؛ لأنه يدل على قيام معنى بها أي بالذات، أجب عنه بأن كون مدلول الضمائر ذاتا كثير  
 وكون مدلولها وصفا نادر، فلم يعتبروه. قيل: يتوجه عليه أن "الرجل" في قولنا: "مررت بهذا الرجل" يدل على  
 ذات مع أنه صفة لـ "هذا"، ويمكن أن يقال في دفعه بأنه يدل على قيام معنى بالذات؛ لأن المشار إليه بـ "هذا"  
 هو "الرجل"، فمعناه: مررت بهذا الذي هو الرجل أي متصف بالرجولية.

(١) لأنه لم يوضع للدلالة على المعنى بل على الذات، ولذا امتنع إضمار الحال، كذا قال المصنف في "شرح  
 المفصل"، ويتجه عليه ما أورد: أن الضمير الراجع إلى المشتق فيه معنى الوصفية. (علوي)

ولهذا<sup>(١)</sup> اعتذر الشارح الرضي، وقال: ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير؛ لأنه تبين ذلك بقوله: **والموصوف أخص أو مساو أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً<sup>(٢)</sup>** بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني أعرف منها؛ لأنه المقصود الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها، فلا أقل من أن لا يكون أدون منها. والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة.

**لأنه تبين ذلك إلخ:** إذ ليس المراد من الأخص والمساوي ههنا ما هو المراد عند المطلقين، بل المراد بالأخص هو الأعرف في التعريف، ومن المساوي هو المساوي فيه، كما ذكره - قدس سره - ومبهم من جعل الأخص والمساوي على ما هو المصطلح بين المطلقين، وهو الأخص والمساوي بنسب الصدق، وذلك باطل، أما أولاً فلا أن الموصوف معرفة كان أو نكرة قد يكون أعم منه نحو: الحيوان الناطق وحيوان ناطق، وأجيب عنه بأن الموصوف إنما يكون موصوفاً بعد التوصيف، والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق، والحيوان بعد التوصيف بالأبيض في فوشم: "حيوان أبيض" أخص من الأبيض، وحينئذ يكون الكلام بياناً للواقع، فلا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم أصلاً.

وأما ثانياً فلا أنه لا يصح بقاء قوله: "ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلخ" على ذلك، كما لا يخفى، وأجيب عنه بطريق الاستحداًم بأن يكون قوله: "ثم" إشارة إلى الأخص والمساوي في التعريف والمعلومية ومساو فيه. قيل: في الاستحداًم لا بد من الضمير، وهو متنف ههنا، وأجيب بأن اسم الإشارة في حكم الضمير وفي قوته؛ فإن قوله: "ومن ثم" في قوة قولك: "من أجله". **لأنه المقصود الأصلي:** ولا يجوز أن يكون المقصود الأصلي منحطاً في الرتبة عما ليس مقصوداً، **أعرفها المضمرات إلخ:** قالوا: كون المتكلم أو المخاطب أعرف المعارف ظاهر، وأما كون ضمير الغائب أعرف؛ فلا أنه يحتاج إلى لفظ يعبر هذا الضمير له، وهذا الاحتياج جعل له أي الضمير الغائب بمنزلة وضع اليد، فكان هذا الضمير وضع يده على اللفظ، وأما كون العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن -

(١) أي ولعدم وقوعه في بعض النسخ.

(٢) أشار بذلك إلى أن المراد بالأخصية والمساواة: الزيادة في مرتبة التعريف إلى توجيه الإرادة بالأخص الأعرف لا يكون الموصوف أخص أو مساوياً بمعنى أن ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه الصفة أو مساو له في ذلك لا ينظر، ونحو: جاءني الرجل العاقل؛ فإن العاقل أقل أفراداً من الرجل. (علوي)

**ومن ثم أي ومن أجل أن الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أي**  
 بالشيء<sup>١</sup> ما فيه لام التعريف  
 ذي اللام الآخر أو الموصول؛<sup>(١)</sup> فإنه أيضا مماثل لذي اللام؛ لما عرفت بينهما من المساواة<sup>الآن</sup>  
 في التعريف، نحو: جاءني الرجل الفاضل، أو الرجل الذي كان عندك أمس، .....

= مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة؛ فإن مدلوله عند الوضع غير معين، وإنما يكون تعبه بالإشارة الحسية، وكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم، ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه؛ لشدة احتياجه إليه، وأما كون الاسم الإشارة أعرف من المعروف باللام؛ لأن المحاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معا، ومدلول المعروف باللام يعرف بالقلب دون العين، والموصول كـ ذي اللام، وأما المصاق إلى أحد الأربعة فنعرقه بتعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكسب التعريف منه.

**أي ذي اللام الآخر إلخ:** وإنما فسر به؛ لأنه لو لم يتعين ذات المثل ليس فيه كثير فائدة، فلذا عينه بقوله: "أي ذي اللام إلخ" فكانه جعل إضافة "مثل" إلى الضمير عمدة، وإنما قال: "إلا مثله" ولم يقل: إلا به؛ ليدخل الموصول، ولهذا قال الشارح: "فإنه أيضا مماثل لذي اللام إلخ".

**من المساواة إلخ:** وكلمة "من" للبيان، وإنما حكم بأن الموصوف مماثل بذي اللام في التعريف؛ لئلا ينتقض بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ (الحج: ٨)؛ لكونه في حكم المعروف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية، لا باللام. لا يقال: إن الموصول الواقع صفة هو الذي كان في أوله اللام، نحو: الذي وأخواته دون "ما" و"من" و"أي" فحينئذ كيف يصح قوله: "أو الموصول" مطلقا؛ لأننا نقول: إن الموصول فيه جاز أن يكون أعم من الموصول، أو المراد من الموصول: هو الموصول ذا لام ولو صورة.

اعلم أن الشارح الهندي فسر قوله: "إلا مثله" أي مثل المعروف باللام، وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ وأجاب عنه تارة بأن المراد: ما هو ذو اللام ولو صورة، فلا إشكال حينئذ؛ لكونه في حكم المعروف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام؛ للاشتراك في الصورة، وتارة بأن الموصول مع الصلة في قوة المعروف باللام أي معناه؛ فإن قولك: "الذي ضرب" معنى "الضارب".

(١) الذي أوله اللام، نحو: الذي والتي واللاتي وبأها؛ لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا، بخلاف "من وما وأي" الموصولة كما في "الرضي". (جمال)

أو بالمضاف إلى مثله أي مثل المعروف باللام بلا واسطة نحو: جاءني الرجل صاحب الفرس، أو بواسطة نحو: جاءني الرجل صاحب لجام الفرس؛ لأن تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف إليه أو أنقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره، <sup>فيه لف ونشر مرتب وهو اللزد</sup> بخلاف سائر المعارف؛ فإتباعها أخص من ذي اللام، فلو وقع أخص نعتا لغير أخص فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب، وإنما التزم وصف باب هذا أي باب<sup>(١)</sup> اسم الإشارة بذي اللام<sup>(٢)</sup> مثل: مررت بهذا الرجل،.....

على الخلاف إلخ: فإن عند سيبويه تعريفه مساو لتعريف المضاف إليه، وعند غيره تعريفه أنقص من تعريفه، وعلى الأول يكون الموصوف مساويا لها، وعلى الثاني أخص أي أعرف منها. بخلاف إلخ: متعلق بقوله: لم يوصف ذو اللام إلا بمثله إلخ، فلا يجوز وصف المعروف باللام بالاسم المضاف إلى المضمر، أو العلم، أو المبهم؛ لأنه أخص أي أعرف من المعروف بلام التعريف، فلا يقال: جاءني الرجل صاحب زيد، أو صاحبه، أو صاحب هذا على تقدير الحمل على الصفة. فهو محمول إلخ: أي النعت الأخص محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب، وهو المصنف؛ لأن من قال: "ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله إلخ" هو المصنف.

وإنما التزم وصف باب إلخ: فالمراد من وصف باب هذا هو وصف اسم الإشارة، وهذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: يلزم من الأصل المذكور - وهو أن الموصوف أخص أي أعرف أو مساو - أن يجوز وصف أسماء الإشارة بذي اللام والموصوف والمضاف إلى أحدهما؛ لكونها أخص أي أعرف منها أو مساو لها، ويمكن تقرير السؤال بأنه لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في الرتبة فما وجه أن اسم الإشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف إلى ذي اللام؟ وتقرير حاصل الجواب بأنه التزم وصف باب "هذا" بالاسم المعروف بلام التعريف؛ للإيهام في باب "هذا"؛ فإن المبهم يطلب الصفة التي هي تعين ذات الموصوف، والأسماء الدالة على الذات هي أسماء الأجناس، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام.

(١) مشير إلى أن المراد من كلمة "هذا" اسم الإشارة، فيكون إضافة "الباب" إليه بيانية، والظاهر أن هذا محمول على خصوصه، ويراد من باب "هذا" اسم الإشارة، فالعموم مستفاد من الباب. (جمال الدين)

(٢) أي بلفظ صاحب اللام، سواء كان اللام للتعريف أو زائدة، فيشمل الذي واللاتي وغيرهما مما أوله اللام. (جمال الدين)

مع أن القياس يقتضي جواز وصفه بذی اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما؛ للإيهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس، فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله<sup>(١)</sup> لإيهامه، ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه كالاتعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعين ذو اللام؛ لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته مثل ذي اللام.....  
أي في رفع الإيهام

مع أن القياس يقتضي إلخ: وذلك لأن الموصول مثل ذي اللام حكماً، وأما المضاف إلى ذي اللام أو الموصول فإن وصفه به، أما عند من قال: إن تعريف المضاف مساوٍ للمضاف إليه كـ سيبويه، أو عند من قال: إن تعريفه أنقص منه كغيره، فعلى الأول يكون الموصوف مساوياً بالصفة، وعلى الثاني أخص أي أعرف منها. للإيهام: علة الالتزام، والخاص: أنه لما كان في اسم الإشارة إيهام فينعي أن يوصف بذی اللام حتى يخصه ويرفع الإيهام عنه؛ لأنه لا يتصور رفع الإيهام بإضافتها إلى مثلها لإيهامها، وأيضاً رفع الإيهام لا يليق بالمضاف الذي اكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه يلزم الاستعارة من المستعير، فتعين أن يوصف بذی اللام؛ لتبين جنس باب اسم الإشارة مثل: مررت بهذا العالم.

المقتضي لبيان الجنس: وهو صفة للإيهام أي إيهام المبهم يقتضي بيان جنسه؛ ليزيل الإيهام عنه، لا يقال: لا احتياج في بيان الجنس إلى كونه معروفاً باللام؛ فإنه لو قيل: مررت بهذا رجلاً أيضاً يبين جنسه؛ لأننا نقول: ما ذكره؛ لعدم التزام التوصيف أي التزامهم التوصيف؛ لأن باب "هذا" من المعارف، فلا بد من توصيفه بالمعروف باللام، وليس المراد: أن الإيهام لبيان الجنس لا يكون في غير ذي اللام حتى يرد ما ذكر.

لأنه كالاتعارة إلخ: أقول: لا يقال: هذا الدليل لو صح لزم عدم صحة توصيف ذي اللام بالمضاف إلى مثله؛ للزوم الاستعارة من المستعير؛ لأننا نقول: فرق بينهما بأن الموصوف المبهم ههنا يكتسب التعريف من المضاف إلى المعرف باللام، ولكن الموصوف المعرف باللام لا يكتسب التعريف، فلا يلزم الاستعارة من المستعير. ووجه التوصيف هو حوازه عند كون الموصوف أخص أو مساوٍ؛ ولهذا قال: ومن ثم لم يوصف إلخ، فإذا عرفت ذلك فالملازمة متنوعة معناً بينا. مثل ذي اللام: أي في رفع الإيهام.

(١) الظاهر أن المراد منه مثله من اسم الإشارة، فتأمل.

مثل: مررت بهذا الذي كرم أي الكريم، ومن ثم أي ومن أجل أن التزام وصف باب "هذا" بذى اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس **ضعف** "مررت بهذا الأبيض"؛ لأنه لا يتبين به جنس المبهم؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون<sup>(١)</sup> جنس، وحسن مررت "بهذا العالم"؛ لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان، بل رجل.

**العطف** يعني المعطوف بالحرف<sup>(٢)</sup>.....

**أي الكريم:** أي مررت بهذا الكريم، فيكون "الذي كرم" بمعنى "الكريم".

**ضعف مررت بهذا الأبيض:** وإن كان الصفة ذا اللام، وذلك لأن أسماء الإشارة يجب أن يدل على الذات أي الذات المبهم، والأبيض لا يدل على الذات والنوع؛ لاحتمال أن يكون رجلاً أو امرأة أو كاغذاً أو غيرها، ولدلالته على الجنس جاز لك على الضعف، فلا بد في صفة أسماء الأجناس من بيان الجنس.

**أن المشار إليه إنسان إلخ:** أما كون المشار إليه إنساناً فلا العلم لا يكون إلا في الإنسان. لا يقال: إن العلم يكون في الملائكة أيضاً؛ لأننا نقول: المراد هو علم الإنسان بقرينة المرور، وأما كونه رجلاً وإليراد الموصوف مذكراً كالصفة حيث لم يقل: مررت بهذه العالمة. واعلم أنا نين ههنا كلاماً؛ ليتحقق المقام، فنقول: إنما التزم وصف باب "هذا" بذى اللام؛ لأن باب "هذا" إشارة بما بعده إشارة حسية بالجوارح والأعضاء، وإذا لم يكن الصفة ذا لام فلا يدل على الجنس والنوع، فلا يكون الإشارة حينئذ حسية؛ ولهذا ضعف مررت بهذا الأبيض؛ لأن اللام فيها للتعين النوعي والجنسي، وليس في "مررت بهذا الأبيض" شيء منهما.

والمراد من الإشارة الحسية التي في باب "هذا" هو التعين من قبيل ذكر المألوم وإرادة اللازم، سواء كان التعين شخصياً أو نوعياً أو جنسياً، ويحتمل أن يكون الإشارة الحسية مقصوداً في "هذا" عند توصيفه بذى اللام وإن كان موضوعاً للإشارة الحسية، وفيما ذكرنا اندفع ما فيه من المناقشة من وجهين. **العطف:** وهو في اللغة الإمالة، لقب هذا الباب به؛ لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله إعراباً حكماً، وسمي أيضاً بعطف النسق؛ لأنه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ لأن كلا منهما مقصود بالنسبة.

(١) حال معني مجاوز، أو المعنى: لا يختص بجنس حال كونه مجاوزاً عن جنس.

(٢) والقرينة على هذه الإرادة هو العرف؛ فإن في اصطلاحهم يسمون لهذا القسم من التابع العطف مطلقاً. (نور الحق)



**تابع مقصود** أي قصد نسبته إلى شيء، أو نسبة شيء إليه **بالنسبة الواقعة في الكلام**، فقوله: "بالنسبة" متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع **متبوعه** أي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه أيضا مقصودا بها، نحو: جاءني زيد وعمرو، الواقعة في الكلام فعمرو تابع؛ لأنه معطوف على "زيد"، قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى "زيد" الذي هو متبوعه أيضا مقصودة، فقوله: "مقصود بالنسبة" احتراز عن غير البدل من التوابع؛ .....

تأكيد كذلك

**أي قصد نسبته إلخ:** قال محمد المحشي مولانا عبد في صدقه أي في صدق هذا القول: مثل البيت سقف وجدران خفاء. أقول: إن كان خفاء فصدق النسبة فيه؛ لأجل أنه لم يقصد نسبة الجدران إلى البيت، ولا نسبة السقف إليها، بل قصد نسبة البيت إلى مجموع السقف والجدران فنقول: نسبته إلى المجموع يستلزم قصد نسبته إلى كل واحد منهما، ولكن قصد النسبة إلى المجموع يكون بالنسبة التامة أي يكتفيها من الإيجاب والسلب.

**بالنسبة الواقعة في الكلام.** قيل: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على البدل، مثل: جاءني زيد أحوك لا غير، وكذا قولنا: جاء زيد أحوك أو زيد وعمرو؛ فإنه يصدق على "أحوك" أنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، وأحيى بأن المراد من النسبة الواقعة في الكلام هو النسبة الواقعة في الكلام الذي فيه متبوعه، فلا ينقض حينئذ؛ لأنه وإن صدق على "أحوك" أنه مقصود بالنسبة مع متبوعه وهو "زيد"، لكن لا في الكلام الذي فيه زيد، بل في الكلام الذي فيه تابعه، وهو قوله: "لا غير"، أو قوله: "أو زيد وعمرو"؛ لأن البدل هو تابع مقصود بسبب نسبة شيء نسب له إلى المتبوع.

**فقوله بالنسبة إلخ:** والفاء للتفريع على قوله: أي قصد نسبته إلى شيء إلخ، والحاصل أنه ليس متعلقا بالمقصود وإلا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة، وليس كذلك؛ لأن المقصود بالنسبة هو نسبة المعطوف، فيكون متعلقا بالقصد المفهوم من المقصود؛ لأنه عبارة عن قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه.

**غير البدل من التوابع:** كالنعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها غير مقصودة، فالمقصود متبوعا، وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر المعنى في المتبوع، وكذلك توضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسمه، وكذلك تبين بالتأكيد أن ما هو المنسوب إليه بحسب الظاهر - وهو المؤكد - هو المنسوب إليه بحسب الحقيقة أيضا أي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة، ألا ترى أنك إذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه.

لأنها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها، وقوله: "مع متبوعه" احتراز عن البديل؛ لأنه المقصود دون متبوعه. قيل: يخرج بقوله: "مع متبوعه" المعطوف بـ"لا وبـ" ولكن وأم وأما وأو؛ لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع، لا كلاهما، وأجيب<sup>(١)</sup> بأن المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة: أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع، .....

**يخرج بقوله إلخ:** ومآله عدم جامعية التعريف. **وأجيب بأن المراد إلخ:** قال مجد المحشي مولانا غف: لا يكون التعريف مانعا حينئذ؛ لصدقه على بدل الغلط؛ فإن بدل الغلط ثلاثة أقسام، أحدها: أنك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع بسبق اللسان، وثانيها: أنك توهمت أنك غلط به، مثل: هذا نجم بدر شمس، وثالثها: أنك نسيت البديل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته، ولا شبهة في أن المبدل منه في تلك الأقسام ليس توطئة، فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن فوله: ويتوسط إلخ داخلا فيه.

أقول: يخرج عن التعريف أقسام البديل غير بدل الغلط بقوله: "أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع"؛ لأن المبدل منه فيها لتوطئة ذكر البديل، ويخرج عنه بدل الغلط أيضا؛ لأنهم حكموا بأن المبدل منه مطلقا أي في أقسام البديل جميعا أنه كالتوطئة؛ تغليبا للأكثر على الأقل، فيكون المبدل منه في بدل الغلط أيضا كالتوطئة حكما وبجاءا، فإذا عرفته فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن إرادة هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا، على أنه يرد عليه أن بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى، وبالجملة: لا فرق في المعنى بين قولنا: جاءني زيد حماره وبين قولنا: جاءني زيد بل حماره، فجعل أحدهما داخلا في مفهوم التعريف هذا التفسير دون الآخر.

(١) قيل: هذا الجواب غير صحيح؛ لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط بأقسامه الثلاثة؛ إذ ليس المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر البديل، وذلك لأن المتبوع فيه إما غلط صريح محقق كما إذا أردت أن تقول: جاءني حمار، فسبقتك لسانك إلى "رجل" ثم تداركته فقلت: حمار، أو غلط نسيان وهو أن تنسى المقصود فنعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود، أو غلط بدل وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم أنك غلط، وهو معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا، فظهر أن المتبوع في القسم الأول ليس توطئة لذكر البديل، بل مذكور غلطا؛ لسبق اللسان إليه، وكذا في الثاني؛ لأنه مذكور قصدا؛ لنسيانه المقصود، وكذا في الثالث لا لتوطئة البديل، فلا يكون التعريف مانعا لدخول الغير فيه، فلا يصح قول الشارح: "ولما تم الحد إلخ". (جمال مختصرا)

وبكون التابع مقصودا بالنسبة: أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى. ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا أردفه؛ لزيادة التوضيح بقوله: يتوسط بينه أي بين ذلك التابع وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى مثل: قام زيد وعمرو، ولم يكتف بقوله: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"؛ لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل: جاءني زيد العالم والشاعر والديبر، فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والديبر لها جهتان،<sup>(١)</sup> .....

من غير استقلال به: أي بالتابع، وهو بيان لقوله: "أن لا يكون كالفرع على المتبوع"، فالمراد أن التابع مسنفل. ولما تم الحد بما ذكره الخ: وهو يختل معنيين، أحدهما: أن قوله: "يتوسط" حكم خارج عن التعريف، وأخر المثال عه أعني قوله: "قام زيد وعمرو"؛ لأنه يوجب زيادة توضيح، فكأنه من ثمة التعريف، أو لأنه فصد تمثيل الحكم أيضا، وثانتهما: أنه داخل في التعريف كما ينساق إليه الفهم، ويؤيده تأخير المثال، لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الإعراب. قد تتوسط بين الصفات: وكذا بتوسط بين الأبدال، نحو: قطع زيد يده ورجله، فـ"رجله" من حيث إنه بدل عن "زيد" يصدق عليه تعريف العطف.

(١) مفتضيان لأن يكون مقتضى لرفع الصفة هو فاعلية زيد مثلاً، أما اقتضاء الجهة الأولى فظاهر؛ لأن الفعل في قصد المنكلم مسبوب إلى الموصوف والصفة معاً، وأما اقتضاء الثانية؛ فلأن الصفة كالشاعر والديبر في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة، والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله، والصفة المتقدمة صفة لزيد، فيكون الصفة المعطوفة أيضاً صفة لزيد، فالمقتضي لرفع الصفة واحد وإن كان المفتضى بمقتضى الرفع متعدداً، ولو سلم الممتنع اصطلاحاً هو توارد المؤثرين اللفظيين، أو أحدهما لفظ والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقاً، فلا امتناع من أن يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا لفظين ولا أحدهما لفظاً والآخر من صفة اللفظ، بل كلاهما من صفة اللفظ ككونه صفة لزيد، وكونه معطوفاً على الصفة المتقدمة. (جمال)

إحداهما: كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه، وأخراهما: كونها معطوفاً على الصفة المتقدمة تابعة لها، ويصدق على هذه الصفة من جهةتها الأولى أنها تابعة؛ لأنها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف؛ لأن توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول، فلو لم يكن قوله: "مقصود بالنسبة مع متبوعه" لَدَخَلَ هذه الصفة من جهةتها الأولى في حد المعطوف، وهي من هذه الجهة ليست معطوفة، فلم يبق مانعاً. وقيل: قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة؛ لتأكيد اللصوق<sup>(١)</sup> في مواضع عديدة من "الكشاف"، وحكم المصنف رحمته الله في "شرح المفصل" في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: ﴿وَلَهَا مُنْذِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> في قوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا<sup>(٣)</sup> مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ و﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ صفة لـ ﴿قَرْيَةٍ﴾، .....  
(الشعراء: ٢٠٨) خبر إن

**بتبعية المعطوف عليه:** أي هو الصفة الأولى. **تابعة لها:** فيكون "زيد" في الجهة الأولى هو المتبوع، والصفة المتقدمة حينئذ المعطوف عليه. **على هذه الصفة:** أي الصفة التي دخلت حرف العطف عليها. **وهي من هذه الجهة إلخ:** بل هي تكون معطوفاً باعتبار الجهة الثانية، وذلك لأنه لا بد في إطلاق اسم المعطوف على شيء أن يكون ذلك الشيء معطوفاً على متبوعه، مع أن المتبوع باعتبار الجهة الأولى هو زيد في المثال =

- (١) أي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وأفاده أن اتصافه بما أمر ثابت. (عب)
- (٢) فيه أنه ليس في الآية الكريمة الواو، ولم يورد المصنف في "شرح المفصل" هذه الآية بل أورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر: ٤). (جمال)
- (٣) الكفرة للعناد والمكابرة؛ فإن عذاب الكفر مختص بالآخرة، وإنما أنذروا أولاً؛ ليكون إلزاماً لهم، وقاطعاً لعدوهم. واعلم أن نظم القرآن المجيد بلا واو، وقال المصنف في "الإيضاح": إن المستثنى منه يوصف بما بعدها، سواء كان مفرداً أو جملة، نحو: ما جاءني أحد إلا قائم، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ و﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (الشعراء: ٢٠٨). وإنما سهواً الشارح في ذلك؛ لتقليد المحقق الشريف في هذا السهو الواقع منه في "حاشية الرضي"، ومثال ما نحن فيه من التنزيل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ مبين للأحكام، أو أجل مقدر مكتوب في اللوح، هذا إلا أن الجمهور جعلوا الجملة حالاً؛ فإن كلا من الواو وإلا مانع للوصفة عندهم، قال ابن مالك: الوصفية مذهب لا يعرف لبصري ولا لكوفي فلا يلتفت إليه. (حل ش)

فلو اكتفى بقوله: "تابع يتوسط" لَدَخِلَ فيه مثل هذه الصفة، ونقل عن المصنف أنه <sup>بينه وبين متبوعه</sup> قال في "أمالي الكافية": إن "العاقل" في مثل: جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف على التحقيق، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف؛ لنوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع أنه ليس بمعطوف، وقال بعضهم: فيه نظر؛ لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة؛ لدالاتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك، ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

= المذكور لا العالم. وقيل قد حوز إلخ: هذا جواب آخر لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة". لتأكيد اللصوق: بمعنى الجمع، وكون الواو لتأكيد؛ فلأن الواو للجمع، فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذلك يجمع الموصوف بالصفة.

ونقل عن المصنف: لا يقال: هذا عينه ما قال أولاً في قوله: جاءني زيد العالم والشاعر والديبر؛ لأننا نقول: فيما قال أولاً يكون له أي للعت حعتان: جهة النعت وجهة العطف، وفيما قال ههنا: "نقل عن المصنف" يكون له جهة واحدة، وهي النعت لا محالة، ولا يكون معطوفاً. أمالي الكافية: جمع إملة بكسر الهمزة، والمراد منه ههنا هو الشرح؛ فإن اسم شرح الكافية الذي صنفه المصنف هو "أمالي".

وإنما هو باق إلخ: أي التابع باق على ما كان عليه في الوصفية؛ فإنه كان وصفاً حينئذ مع وجود العطف حينئذ أيضاً. لنوع من الشبه: أي لأجل نوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فكما يكون المعطوف معياراً للمعطوف عليه كذلك الصفة تغاير الموصوف.

لدالاتها فيها: أي لدلالة الحروف في الصفات على ما يدل الحروف عليه في غير الصفات وهي العطف، وكلمة "من" في قوله: "من الجمع إلخ" لبيان "ما"، لكن الجمع في الواو، والترتيب في الفاء، وقوله: "وغير ذلك" محمول على غير الواو والفاء من الحروف العاطفة.

**وإذا عطف على الضمير المرفوع، لا المنصوب والمجرور المتصل** بارزا كان أو مستترا، لا المنفصل **أكد بمنفصل** أولا ثم عطف عليه، وذلك لأن المتصل المرفوع كالجزم مما اتصل به<sup>(١)</sup> لفظا من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزم من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأكد أولا بمنفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزم منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان<sup>(٢)</sup> يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا، وهو باطل، .....  
أي للمتصل

**وإذا عطف إلخ:** أي إذا أريد أن يعطف على المضمحل إلخ فلا يرد أن الجزء لا يترتب على الشرط؛ لأن العطف لا يتحقق إلا بعد التأكيد، فلا يصح قوله: "إذا عطف على المضمحل المرفوع إلخ"، وهذا كما قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ (البقرة: ٦) فإن إقامة الصلاة لا يكون إلا بعد تحقق المرفوع، فالمراد أنه إذا أردتم أن تقيموا إلى الصلاة فاعسلوا.

**لا المنصوب والمجرور:** لأنه إذا كان منصوبا أو مجرورا جاز العطف عليه بلا تأكيده. بمنفصل، نحو: ضربك وزيدا، ومررت بك وبزيد. لا يقال: قد وجد الفصل في قولنا: مررت بك وبزيد هو الباء الجارة، فحينئذ يجوز عطف الظاهر على الضمير المجرور مع الفصل؛ لأننا نقول: هذا غير مضر في المقصود؛ لما عرفت أن المراد هو جواز العطف عليه بلا تأكيد مع أن المراد بالفصل ههنا هو الفصل المستقل في اللفظ، والباء الجارة ليس كذلك. **أكد بمنفصل:** أي بمرفوع منفصل، ولا يعاد الرفع كما يعاد الخافض؛ لأن التأكيد أخف من الإعادة. **بتأكيده:** أي بسبب تأكيده، فيحصل نوع استقلال في الضمير بسبب إفراده بالتأكيد؛ فإن التأكيد عينه حقيقة، فكان العطف على المستقل.

(١) أي بدليل إفراده وتخصيصه بالتأكيد دون ما يتصل به، فيحصل به نوع استقلال. (علوي)

(٢) أي فلو كان معطوفا عليه فكان إلخ.

(٣) لأن المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله، ولما كان المعطوف عليه تأكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه أيضا تأكيدا. واعلم أن اسم "كان" في قوله: "فكان يلزم" ضمير الشأن. (جمال)

فإن كان الضمير منفصلاً نحو: "ما ضرب إلا أنت وزيد" لم يكن كالجزم لفظاً، وكذا إن كان متصلاً منصوباً نحو: "ضربتك وزيدا" لم يكن كالجزم معنى، بل معنى فقط كالمتصل بل لفظاً فقط

فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل، مثل: **ضربت أنا وزيد** وزيد ضرب هو وغلامه، **إلا أن يقع فصل** بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **فيجوز تركه** أي ترك التأكيد؛ لأنه قد طال <sup>(١)</sup> الكلام بوجود الفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد، سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو: **ضربت اليوم** **وزيد** أو بعده كقوله تعالى: <sup>(٢)</sup> ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾؛ فإن المعطوف هو "آبَاؤُنَا" و"لا" زائدة بعد حرف العطف؛ لتأكيد النفي، وإنما قال: يجوز تركه؛ فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى: ﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> وقد لا يؤكد، والأمران متساويان، ههنا. <sup>(الشعر: ٩٤)</sup>

**وزيد ضرب هو وغلامه:** فإن في المثال يكون المعطوف عليه الضمير المرفوع المتصل المستتر في "ضرب"، وضمير "هو" تأكيد، وما في "ضرب" من الضمير المستتر يعبر عنه بـ"هو". **ولا آباؤنا:** عطف على "نا" للمتكلم، والفصل هو "لا"، أي ليس لنا الكفر بالشرك ولا لأبائنا. **والغاوون:** عطف على ضمير الجمع؛ لوجود الفصل، وهو "فيها"، ووجود التأكيد أيضاً، وهو "هم"، والكبكب بالفارسية: بزور قاذون، والعاون بالفارسية: غرايان.

**وقد لا يؤكد:** كما في المثال المذكور في المتن. **والأمران متساويان:** أي التأكيد مع وجود الفصل، وعدم التأكيد مع وجوده متساويان. فإن قلت: لم لم يجوزوا العطف على الضمير المرفوع المتصل بإعادة الرفع مثل: =

(١) وطول الكلام قد يعني عما هو الواجب، نحو قولك: "حضر القاضي امرأة" و"الخافضو عورة العشيعة" بالنصب. (عبد العفور)

(٢) أوها: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ١٤٨) ما لم يكن حقاً عنده: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ فهم في ذلك مظهرون أنهم على الحق، لا أنهم معتذرون. (حل ش)

(٣) أي الآلة وعبدتهم، والكب: برزوي درآئمن، ويقال: كبه بوجهه فأكب هو على وجهه، والكبكة تكرير الكب، جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى، كأن من ألقى في جهنم يكب مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها، نعوذ بالله منها. (حل ع)

واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمتفصل هو الأولى<sup>(١)</sup> ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبج، والكوفيون يجوزونه بلا قبج، وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما<sup>(٢)</sup> لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه؛ .....  
مطلقا

= ضربت وضرب زيد كما يجوزون في الضمير المجرور بإعادة الخافض مثل: مررت بك وبزيد؟ قلنا: يطول الكلام؛ فإن "ضربت" طويل بالنسبة إلى التأكيد، وهو "أنا"، وقد مر إشارة إليه.  
واعلم إلخ: أشار به إلى أن المصنف حالف القيلتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال: أكد، وإن قلت: يجوز أن يريد به الوجوب الاستحساني، قلنا: يأتي عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يجر العطف تعين النصب، مثل: جئت وزيدا، وذلك لأن تعين النصب يستلزم الوجوب؛ لأجل عدم التأكيد بالمرفوع المتفصل. أعيد الخافض إلخ: قيل: هذا يشكل بمثل قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) فإن "الأرحام" مجرور بالباء، أحجب بأنه شاذ، وأحجب أيضا بأن لا نسلم أن الواو للعطف لم لا يجوز أن يكون للقسم؟ لأن اتصال الضمير إلخ: هذا علة إعادة الجار، أي اتصال المجرور بجاره أشد وأكثر من اتصال الفاعل المتصل بما اتصل به؛ لأن الفاعل إذا لم يكن ضميرا متصلا حينئذ جاز إيراده منفصلا، وأما المجرور سواء كان متصلا أو منفصلا لا ينفصل عن جاره فيكون أشد منه، قال مولانا عص: هذا منقوض بقوله تعالى: ﴿فَمَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) فإن قوله: "رحمة" مجرور بالباء، مع أنه انفصل بينهما بكلمة "ما"، وكذلك منقوض بقولنا: "ضربتني من غير ما جرم". أقول: الجواب عنه بأن كلمة "ما" عبارة عن رحمة الله وعن جرم، فكانه لم ينفصل بينهما شيء. ولقائل أن يقول: قوله: "حاز انفصاله" ليس على ما ينبغي؛ لعدم ترتبه على الشرط؛ لأنه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا منفصلا، وليس بجار، إلا أن يقال: المراد بالجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود أي عدم الانفصال ليس بضروري فيجتمع بوجوب الانفصال.

(١) فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله: "وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد، بمنفصل" الوجوب الاستحساني. (مولانا جمال الدين)

(٢) قال الشيخ الرضي: لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يشك أنه لا معنى له، وأنه جلب لهذا الغرض كـ "بين"؛ فإنه لا يتصور إلا بين اثنين، فإن التيس نحو: "حاعني غلامك وغلام زيد" وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجر إلا إذا قام قرينة دالة على المقصود. (عبد الغفور)



إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به أولاً، ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مذلة، ولا يكفي بالفصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكفي به؟ فلم يبقَ إلا إعادة العامل الأول، نحو: **مررتُ بك وبزيد، والمال بيني وبين زيد،** (١) .....

**على بعض حروف الكلمة:** لأن الجور كالجاء من الحار فيلزم العطف على بعض الحروف، بخلاف ما إذا أعيد الجاء؛ فإنه حينئذ يكون مجموع الجاء والجور معطوفاً على مجموع الحار والجور. **وليس للمجرور إلخ:** دفع سؤال مقدر تقريره: أنه لم لا يجوز أن يعمل فيه مثل ما عمل في المرفوع المتصل من إيراد ضمير منفصل بينهما حتى يؤكد به أولاً ثم عطف عليه، فينبذ لا يلزم العطف على بعض حروف الكلمة على ما عرفت في العطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله: "لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجاء منفصلاً من حيث الحقيقة إلخ"؟ ومحصل الجواب: أنه ليس للمجرور المتصل ضمير مجرور منفصل حتى يعمل فيه مثل المرفوع المتصل.

**مذلة:** وهذا المذلة يستدعي التباساً كما سبق، وهذا دفع سؤال تقريره: أنه لم لا يجوز إيراد المرفوع المنفصل بينهما حتى يؤكد به أولاً ثم عطف عليه أي على الجور المتصل؟ تقرير الجواب: أن العمل على هذا الوجه ليس إلا على سبيل الاستعارة والجاز؛ لأن استعمال المرفوع المنفصل في معنى الجور المتصل ليس على سبيل الحقيقة، وفي ارتكاب الجاز مذلة، ويستلزم التباس الجور المتصل بالمرفوع المتصل في العطف المذكور.

**ولا يكفي بالفصل:** دفع دحل تقريره: أنه لم لا يجوز الاكتفاء بالفصل بينهما لأجل المخذور المذكور، وهو العطف على بعض الحروف كما يكفي به في المرفوع المتصل حيث قال: "إلا أن يقع فصل فيجوز تركه"؟ ومحصل الجواب: أن الفصل كان لأجل ترك التأكيد بالمنفصل، أي يجوز ترك التأكيد على تقدير وجود الفصل بينهما، فلما لم يكن التأكيد بالمنفصل هنا لعدم وجود المنفصل في الجور فلا يتصور حينئذ له أي للفصل أثر أي تأثير في جواز ترك التأكيد بالمنفصل، فلا يجوز الاكتفاء به حينئذ. **والمال بيني إلخ:** وهذا المثال لما يكون الخافض اسماً، وهو المضاف.

(١) فيه إشارة إلى دفع توهم أن المعطوف مجموع الجاء والجور. (حن)

فالمعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، وجره بالأول، والثاني كالعدم معنيّ بدليل قوهم: بيني وبينك؛ إذ "بين" لا يضاف إلا إلى المتعدد، وقيل: جره بالثاني كما في الحرف الزائد في "كفى بالله"، وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً، وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: .....

**وجره بالأول:** أي بالجار الأول اسماً كان أو حرفاً، فحينئذ يصح قوله: "بدليل إلخ".

**والثاني كالعدم معني:** لا لفظاً، لأن العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الجار غير جائز.

**إذ بين لا يضاف إلخ:** فحينئذ لا يتصور عطف المضاف، وهو "بين" الثاني على ياء المتكلم، فإذا كان الجر في "زيد" في قولنا: "المال بيني وبين زيد" بالبين الأول فيكون البين الأول مضافاً إلى المتعدد، وهو ياء المتكلم وزيد، أو الياء والكاف في قولنا: "بيني وبينك"، وأما إذا كان جره بالبين الثاني فلا يكون حينئذ مضافاً إلى متعدد. **وقيل جره بالثاني إلخ:** فيكون خافض الأول مضافاً إليهما معاً، والخافض الثاني زائد، ولكن جره بالثاني كما في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ اضْطِرَارًا﴾ أي يجوز ترك إعادة الجار ضرورة.

**مستدلين بالأشعار:** أشار به إلى أن ترك إعادة ليس حال السعة بل حال الاضطراب والضرورة، ونوقش بأن ترك إعادة وقع في قوله تعالى: ﴿نَسَاءُ لَّوْنٍ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾ (النساء: ١) فإن قوله: "والأرحام" عطف على الضمير في قوله: "به" بترك إعادة الجار فيه، فاستدلواهم بهذه الآية لا بالأشعار. أحيب بأن الجار فيه مقدر أي بالأرحام، رد بأن حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار والسعة إلا في نحو: الله لأفعلن، وأحيب أيضاً بأنه معطوف على مقدر، والتقدير: بالأبوين والأرحام، وأحيب أيضاً بأن الواو للفسم لا للعطف، وأحيب أيضاً بأن قوله: "والأرحام" بالجر قراءة حمزة، وهو كوفي، والكوفيون أجازوا ترك إعادة الجار، رد بأن هذا إنما يصح إذا لم يكن القراءة السبعة متواترة.

**فإن قيل إلخ:** والحاصل: أنه لا فرق بين التأكيد والإبدال من المرفوع المتصل وبين العطف به، فلم يجوزوا التأكيد والإبدال منه بدون إعادة المنفصل، ولم يجوزوا العطف بدون إعادته؟ فهذا سؤال ينوجه على القاعدة الأولى.

"جاؤوني كلهم"، والإبدال منه نحو: "أعجبتني جمالك"،<sup>(١)</sup> من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، وجاز أيضا تأكيد الضمير المجرور في نحو: "مررت بك نفسك"، والإبدال منه نحو: "عجبت بك جمالك" من غير إعادة الجار، ولم يجز العطف<sup>(٢)</sup> في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار؟ قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبديل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه، .....

**جاؤوني كلهم:** فإن قوله: "كلهم" تأكيد لضمير الجمع، وقوله: "جمالك" بدل من الضمير في "أعجبتني"، قال مولانا عص: لا إشكال في جواز نحو: "جاؤوني كلهم" وجواز "أعجبتني جمالك"؛ لأن في هذين المثالين يكون فصلا، وهو لفظ "ني"، وقد سبق أن عند وجود الفصل لا يحتاج إلى ضمير المنفصل، فالأولى في المثال أن يقول: "جاؤوني كلهم زيد" و"عجبت جمالك زيدا" ليس على ما ينبغي؛ لأن المراد بالفصل على ما عرفت هو الفاصل المستقل في التلغظ، وياء المتكلم غير مستقل في التلغظ؛ فإن النون في "جاؤوني" للوقاية، وإيرادها بسبب تركيب ياء المتكلم بالعامل، فهي ساقطة عند عدم العامل.

وتوضيحه: أن الفاصل المذكور فاصل بين العامل وبين ما عطف عليه، ونون الوقاية فاصل بين العامل وبين الياء، والمراد من الفاصل هو الفاصل بلا واسطة كما هو المتبادر، فلا خدشة حينئذ، فالمراد أن التأكيد والإبدال جائزان في المثالين المذكورين مع عدم التأكيد بالمنفصل وعدم الفصل، ولم يتعرض بالفصل في السؤال؛ لظهوره ولا يحتاج إليه. **وجاز أيضا:** عطف على "جاز" في قوله: "فإن قيل: كيف جاز إلح" وهذا سؤال يتوجه على القاعدة الثانية؛ فإن قوله: "نفسك" تأكيد من الكاف في قوله: "بك"، وقوله: "جمالك" بكسر اللام بدل أيضا من الكاف في "بك".

**قلنا التأكيد إلح:** أي فرق بين التأكيد والبديل وبين العطف بأن المؤكد باسم الفاعل عين المؤكد باسم المفعول، وأما البديل فهو في أغلب الأحوال إما كل المتبوع كما في بدل الكل، مثل: جاءني أحوك زيد، أو بعضه كما في بدل البعض، مثل: قطع زيد يده، أو متعلقه كما في بدل الاشتمال، نحو: سلب زيد ثوبه، فعلى كل من التقادير لا يكون التأكيد والبديل أجنبيين لمشوعهما، وهو المؤكد والبديل منه، ولا يكونان منفصلين أيضا عن متبوعهما بحرف العطف؛ لعدم تحلله بينهما أي بين المؤكد والمؤكد أو بين البديل والبديل منه.

(١) فإن "جمالك" بدل من التاء.

(٢) وهو العطف على الضمير المرفوع المتصل.

والغلط قليل نادر، فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما، ولا منفصلين عنه؛ لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة، بخلاف المعطف؛ فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور؛ ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال، ويناسب المعطوف عليه بتأكيد المنفصل، وقَوِيَّ مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما بالنسبة إلى المجرور في المعطوف عليه.

**قليل نادر:** والنادر ساقط عن مرتبة الاعتبار؛ لأنه لا حكم بالنادر. **مناسبة زائدة:** وهي إعادة المنفصل في المرفوع وإعادة الجار في المجرور. **ليخرج المتصل إلخ:** أي فلا بد فيه أي في المعطف من ذلك ليخرج المتصل على ترتيب اللف والنشر، فهذا على التقدير الأول، وقوله: "قوي إلخ" على الثاني، أي ليخرج المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالمنفصل عن صرافة اتصاله بما اتصل به، فهو في حكم المستقل حينئذ كما عرفت فيما سبق آنفاً.

**ويناسب إلخ:** عطف على "يخرج" أي ليناسب المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالأمر الذي عطف له عليه، فيكون المراد من المعطوف في قوله: "ويناسب المعطوف عليه" معناه اللعوي، ووجه التناسب: أن المعطوف عليه - وهو المرفوع المتصل - كما يخرج عن صرافة الاتصال بسبب إعادة الانفصال، كذلك المعطوف يخرج عن الاتصال، ويصير منفصلاً ومغايراً له بسبب العاطف، فيكون بينهما مناسبة من هذا الوجه.

**وقوي إلخ:** والظاهر أن يقول: وليقوى؛ لأنه عطف على قوله: "ليخرج" أي وقوي مناسبة المجرور بكونه معطوفاً بانضمام الجار إليه أي إلى المعطوف كما في المعطوف عليه، أي كما يكون انضمام الجار في المعطوف عليه، ولا يخفى أنه لما كان قوة مناسبة المجرور بكونه معطوفاً بانضمام الجار إليه متحققة عبر عن الأمر المحقق الوقوع بالماضي؛ لأنه يدل على التحقق والوقوع، فقال: "وقوي"، ولم يقل: وليقوى، وهذا لا ينافي أن يراد منه معنى "ليقوى"، فلا يرد ما ذكره مولانا عصب: الظاهر وليقوى. وذلك لأنه أشار بقوله: "وقوي إلخ" إلى تحقق تلك المناسبة التي أشار إليها بقوله: "لأن اتصال المجرور بحاره أشد من اتصال الفاعل المتصل إلخ"، فترك الشارح الظاهر لتنبية إلى تحقق تلك المناسبة، فاعلم ذلك.

## والمعطوفُ في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له<sup>(١)</sup> ويمتنع من الأحوال العارضة له.....

**والمعطوف إلخ:** ولنا أن نفسر كلامه قبل الشروع في تفسير الشارح، فنقول: أي كل ما جاز وامتنع ووجب في المعطوف عليه جاز وامتنع ووجب في المعطوف إذا ثبت جهة الجواز والامتناع والوجوب في المعطوف أو حدث بسبب العطف، وهذا التقرير يندفع الإشكال بحو: زيد قائم وأسد؛ لأن جهة وحب الضمير في المعطوف عليه كونه خيرا مشتقا، والمعطوف ليس ممتنع، ونحو: يا زيد والحارث؛ لأن جهة امتناع دخول اللام في المعطوف عليه ظاهرة؛ للزوم اجتماع آلي التعريف، ولا يلزم ذلك في المعطوف، ونحو: الضارب الرجل وامرأة؛ لأن جهة جواز وقوع المعطوف عليه مضافا إليه للصفة المعرفة باللام تخليته باللام والمعطوف غير متحلى باللام.

**فيما يجوز له:** أي للمعطوف عليه أي كل ما يجوز له، وكذلك كل ما يمتنع من الأحوال العارضة بالنظر إلى ما قبله ينبغي أن يكون جائزا أو ممتنعا في المعطوف أيضا، قال مولانا عص: الأولى أن يقول: نظرا إلى غيره بدل قوله: "نظرا إلى ما قبله" كما في قوله: "وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره"؛ ليشاغل المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له نظرا إلى ما بعده أيضا، كقولنا: "زيد هو القائم وعمر"، فيثبت للمعطوف عليه حالان؛ نظرا إلى ما بعده الذي هو القائم:

أحدهما: كونه واجب التعريف؛ لأن الخير حينئذ معرفة، فإذا كان الخير معرفة يجب أن يكون المبتدأ أيضا كذلك، وثانيهما: انحصار القيام في زيد بإيراد ضمير الفصل؛ فإنه يستدعي حصر الصفة في الموصوف، فالمعطوف - وهو عمرو - في حكم المعطوف عليه - وهو زيد - في كونه أيضا واجب التعريف، وفي كون القيام محصورا فيه بسبب ضمير الفصل. أقول: لا نسلم أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع نظرا إلى ما قبله فقط، والمثال الذي ذكره المحشي المذكور على تقدير كونه غير مصنوع، لم لا يجوز أن يكون المعطوف فيه في حكم المعطوف عليه بخصوصية المادة لا بالنظر إلى نفس مفهومها، ولو سلم فهو داخل في قوله: وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره.

(١) يعني لا يريدون بقولهم: "إن المعطوف في حكم المعطوف عليه" أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف، حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المربى على المبني، وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس، بل المراد الأحص من ذلك، وهو أن كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى لفظه يجب ثبوته للمعطوف بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه، لكن بشرط أن لا يكون ما يقتضي ذلك الحكم في المعطوف عليه متنفيا في المعطوف، حتى لا يجوز تجرده عن اللام في نحو: يا زيد والحارث. (علوي)

نظرا إلى ما قبله بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف. وإنما قلنا: "من الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله" احترازا عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه كالإعراب<sup>(١)</sup> والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع؛ فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه. وإنما قلنا: "بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف" احترازا عن مثل قولنا: يا رجل والحارث؛ فإن "الحارث" معطوف على "رجل"، وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام؛ فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، وأما نحو: رَبِّ شاةٍ وَسَخْلَتِهَا<sup>(٢)</sup> فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين، أي رب شاةٍ وسخلة لها، .....

**بشرط أن لا يكون إلخ:** أي المعطوف في حكم المعطوف عليه بشرط أن لا يكون المقتضي المذكور للأحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله منتفيا في المعطوف، فلو كان المقتضي المذكور منتفيا فيه لا يكون حكمه كحكمه. **كالإعراب:** أي ككون الاسم مع الإعراب وكونه مبنيا ومعرفة ونكرة إلخ، قيل: الإعراب هو حال عارض للمعطوف عليه بالنظر إلى غيره أيضا وهو العامل، لا بالنظر إلى نفسه فقط، وأجيب بأن المراد من الإعراب هو علامة الإعراب؛ فإنها بالنظر إلى نفسه، وأجيب أيضا المراد من الإعراب هو خصوصيته دون الإعراب بالحركة والحرف؛ فإنه حال عارض له بالنظر إلى نفسه، بخلاف أصل الإعراب؛ فإنه بالنظر إلى الغير الذي هو العامل. **وأما نحو إلخ:** دفع دخل تقريره أن قوله: "وسخلتها" عطف على "شاة" مع أن الشرط منتف فيه؛ لأن مقتضى الحال العارض للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله منتف في المعطوف؛ لأن "رب" يقتضي أن يكون مدحوها نكرة مع أن "سختها" معرفة بالإضافة إلى الضمير، ونقرر الدفع: أنه بقدر ويفرض التنكير في سخة بأن بقصد عدم التعيين منها بأن يكون إضافتها إلى الضمير للعهد الذهني وإن كان الضمير عبارة عن هذا الشاة المذكورة.

(١) المراد بالإعراب كونه غير مناسب لمبنى الأصل، وبالبناء كونه مناسباً له، ولا شك أنه من الأحوال العارضة له من حيث نفسه. (جمال)

(٢) تجمل بالإضافة على العهد الذهني، والضمير على التعريف؛ إذ التعريف هو الإشارة إلى معلوم والنكرة معلوم من وجه، فالضمير الذي أشير به إلى تلك النكرة المعلوم معرفة. (عب)

أو محمول<sup>(١)</sup> على نكارة الضمير كـ "ربه رجلاً" على الشذوذ، أي رب شاة وسخلة شاة.  
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره إن  
كان المعطوف مثل المعطوف عليه؛ .....

أو محمول<sup>إخ</sup>: أي وهو محمول على كون الضمير نكرة بأن يراد منه شاة من الشياه كضمير "ربه رجلاً"،  
ولكن الضمير في "سخلتها" نكرة؛ لرجوعه إلى شاة من الشياه، وأما تنكير الضمير في "ربه"؛ لأنه ليس له مرجع  
إليه؛ فإن قوله: "رجلاً" بيان له؛ ولهذا قال: "أي رب شاة وسخلة شاة"، ولم يقل: شاة وسخلة هذه الشاة،  
فقوله: "وسخلتها" بمنزلة سخله شاة، لا بمنزلة سخله هذه الشاة.

**على الشذوذ**: أي هو محمول على التنكير على سبيل الشذوذ؛ لأن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون  
مذكوراً سابقاً معينا لا أن يكون مذكوراً لا بعينه، قال محمد المحشي مولانا عَف: اعلم أنهم جعلوا الحمل على  
نكارة الضمير جواباً والشذوذ جواباً آخر.

أقول: معناه: أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً واحداً بدون ضم الشذوذ، والشذوذ جواباً ثالثاً، يعني أن  
الشارح لم يجعل الشاذ معه جواباً واحداً، ولا يعني أنه لم يجعل الشاذ الذي هو الجواب الثالث معه جواباً واحداً،  
والجواب أن الشاذ الذي وقع في كلام الشارح تعلق بشيء، والشاذ الذي وقع جواباً على حدة من السؤال المذكور  
في كلامهم تعلق بشيء آخر، وذلك لأن الشاذ الواقع في كلامهم فهو محمول على نكارة الضمير، أي كون الضمير  
نكرة محمول على الشذوذ؛ لما عرفت أننا أن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون مذكوراً سابقاً بعينه لا أن يكون  
مذكوراً لا بعينه، فلم يجعل الشارح الشاذ معه جواباً واحداً؛ لما عرفت أن الشاذ في كلامهم تعلق بشيء آخر،  
والشاذ الواقع في كلامهم فهو على عطف السخلة المضاف إلى الضمير إلى ما بعدها، فيكون قوله: "رب شاة  
وسخلتها" شاذاً حينئذ. قيل: الضمير في "سخلتها" إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير "ربه رجلاً"، =

(١) اعلم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً والشذوذ جواباً آخر، واعترض عليه بأن الضمير إنما يكون  
نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير "ربه رجلاً"، ويمكن أن يجاب بأن ذلك مبنى على ما ذهب إليه الشيخ الرضي من  
أن الصائرات الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم أو صفة كانت نكرات. (عبد العفور)

(٢) بأن يشار بالضمير إلى النكارة إذا كان المرجع مذكوراً، فهو ليس بجواب آخر، وأما الشذوذ الذي جعل  
جواباً آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في "رب شاة وسخلتها"؛ لأن المعطوف عليه نكرة  
والمعطوف ليس كذلك؛ لكونه معرفة لإضافته إلى الضمير مع أن "رب" يقتضي كونه نكرة. (جمال)

فلذا وجب بناء المعطوف في نحو: يا زيدٌ وعمرو؛ لأن ضم "زيد" بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفردا معرفة في نفسه، و"عمرو" مثل "زيد" في كونه مفردا معرفة، وامتنع بناؤه في "يا زيد وعمد الله"؛ فإن عبد الله ليس مثل زيد؛ فإن زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف.

ومن ثم أي ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يحز في تركيب ما زيدٌ بقائمه أو قائما ولا ذاهبٌ عمروٌ إلا الرفع في "ذاهب"؛ إذ لو نُصب أو خُفض لكان معطوفا على "قائم" أو "قائما"،<sup>(١)</sup> فيكون خبرا عن زيد، وهو ممتنع؛ خلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم "ما"،.....

= مع أن له مرجع، فكيف يكون نكرة؟ وأجيب بأن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مخصصة يكون تلك الضمائر حينئذ نكرات.

فلذا وجب إلخ: أي ولأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وإلى غيره بشرط أن يكون المعطوف مثل المعطوف عليه وحب بناء المعطوف إلخ.

إذ لو نصب إلخ: وإن قلت: يجوز أن يكون "ذاهب" معطوفا على "قائما" و"عمرو" معطوفا على "زيد"، ويكون حينئذ من باب العطف على معمولي عامل واحد، وهو "ما"، ولا يلزم حينئذ أن يكون "ذاهب" خاليا عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم "ما" هو "عمرو" كما لا يخفى. قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنه حينئذ يكون "ذاهب" خبر لـ"ما" و"عمرو" اسما لها، ويمتنع عمل "ما" في الخبر المتقدم كما سبق في قوله: "أو تقدم الخبر بطل العمل". وهو ممتنع؛ لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه، وهو "قائم"، وامتناع وجوده في المعطوف، وهو "ذاهب"؛ لكونه فاعلة مذكورا، وهو "عمرو"، فرفع "عمرو" و"ذاهب" بأن يكون "عمرو" مبتدأ و"ذاهب" خبره مقدما عليه، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة.

(١) ولا يجوز أن يكون معطوفا على "قائما" و"عمرو" معطوفا على "زيد" حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد؛ لامتناع عمل "ما" في الخبر المتقدم. (عبد الغفور)

(٢) ولا يجوز العطف؛ لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ، وعدم الحاجة إلى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الأصل؛ لوجود الوجه الصحيح الخالي عن التقدير. (جمال)



فتعين الرفع على أن يكون خبراً<sup>(١)</sup> مقدماً على المبتدأ وهو "عمرو"، ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه. ولما كان لقائل أن يقول: هذه القاعدة مستقضة بقولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب؛ فإن "يطير" فيه ضمير يعود إلى الموصول، و"يغضب" المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير، فأجاب عنه بقوله: وإنما جاز "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"؛ لأنها أي الفاء في هذا التركيب فاء السببية أي فاء لها نسبة إلى السببية بأن يكون معناها السببية لا العطف، فلا يرد نقضا على تلك القاعدة، .....

**فتعين الرفع إلخ:** قيل: يجوز أن يكون "ذاهب" مبتدأ و"عمرو" فاعله ساد مسد الخبر كما سبق في القسم الثاني من المبتدأ؛ لأن الصفة إذا طابقت مقراً جاز الأمران، هكذا قال مولانا عص، ولقائل أن يقول: الكلام في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام، تأمل، وأحيب بأنه لم يذهب إلى هذا الاحتمال؛ لأنه حينئذ يكون في قوة الجملة الفعلية، فيكون حينئذ بمنزلة عطف الجملة الفعلية على الاسمية.

**ولا مانع منه:** أي من عطف الجملة على الجملة. **هذه القاعدة:** وهي أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميراً راجعاً إلى ما قبله فلا بد أن يكون في المعطوف أيضاً كذلك؛ فإنها تنتقض بقولهم: "وهو الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، وبناء على أن الفاء في قوله: "فيغضب" للعطف بأن يكون معطوفاً على "يطير"؛ فإنه فيه ضمير راجع إلى الموصول، وليس في المعطوف ضمير راجع إليه؛ لأن فاعله مذكور، وهو "زيد"، فعلى هذا يكون قول المصنف جواباً عن سؤال مقدر، ويحتمل أن يكون معاً مع السند بأننا نقول: لا نسلم عدم جواز غير الرفع في "ذاهب" في المثال المذكور، ولا استحالة في كون الضمير في المعطوف عليه وعدمه في المعطوف كما في قولهم: الذي يطير إلخ، ومنه أيضاً على كون الفاء للعطف، وقوله: "الذي" مبتدأ وقوله: "الذباب" حبر له.

**لأنها إلخ:** جواب بالمتن أي لا نسلم كون الفاء للعطف بل للسببية. **بأن يكون إلخ:** كما في "إذا لقيته فأكرمه"، وإذا كان معناه السببية انخفضة لا يحتاج إلى الضمير في مدحول الفاء، وهو الظاهر.

(١) لا يخفى أن التعيين على الوجه المذكور غير ضروري؛ لجواز أن يكون "ولا ذاهب" مبتدأ و"عمرو" فاعله، فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي؛ لأنه يفهم منه تعيين الوجه مع أنه ليس كذلك؛ إذ الرفع متعين، والوجه محتمل، فما قيل: لا يقال؛ ههنا احتمال آخر وهو أن "ذاهب" مبتدأ و"عمرو" فاعل؛ لأننا نقول: المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر، فلا ينافي ابتداء احتمال آخر فليس بموجه؛ إذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع، وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك، بل فيه نفي احتمال آخر. (جمال الدين)

أو يكون معناها السببية مع العطف، لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الأولى، والمعنى: الذي إذا يطير فيغضب زيد الذباب، أو يفهم منها سببية الأولى للثانية، فالمعنى: الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب، ويمكن أن يقدر<sup>(١)</sup> فيه ضمير أي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب.

**أو يكون إلخ:** وهذا جواب بالتخصيص بأننا نقول: إما قلنا من أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميرا راجعا إلى ما قبله لا بد أن يكون في المعطوف كذلك على تقدير كون حرف العطف متمحضا للعطف، وهو ليس كذلك؛ لأنه للعطف والسببية جميعا. **لكنها:** أي السببية في الصورة الثانية يجعل الجملتين كجملة واحدة؛ للاتصال بينهما بالسببية، فيكتفي بالربط في الأولى؛ لأن في الجملة الواحدة أو فيما في حكمها يكفي ربط واحد، فهذا لدفع ما يقال: إذا كان الفاء للسببية مع العطف فلا بد في الجملة التي وقعت صلة للموصول من عائد يربطها إلى الموصول وإن كانت بحكم العطف. **والمعنى إلخ:** أي المعنى على كلا التقديرين.

**أو يفهم إلخ:** هذا الجواب أيضا تخصيص؛ لأن الفاء حينئذ ليس متمحضا للعطف، بل يفهم منها سببية الأولى للثانية؛ فإن طيران الذباب سبب لعضب زيد، فيكون الرابط حينئذ هو المعنى الذي فيها، وهو سببية الأولى للثانية. **بسببه:** أي بسبب طيرانه، والفرق بين قوله: "أو يكون" وبين قوله: "أو يفهم إلخ": أنا نقول في الأول بالربط؛ لعدم كون الفاء متمحضا للعطف، وفي الثاني نقول به وإن لم يكن الفاء متمحضا للعطف؛ لأنه كلام على تقدير التسليم أي تسليم عدم التخصيص المذكور إلا أن الرابط حينئذ هو المعنى الذي في الفاء، وهو نفس سببية الأولى للثانية. **ويمكن أن يقدر إلخ:** أي يمكن تقدير الضمير الرابط وإن لم يجعل الجملتين كجملة واحدة، فليس هذا جواب آخر بل هو لتصحيح ربط الجملة بالموصول على تقدير أن يكون في الفاء معنى العطف.

(١) جواب آخر عن أصل السؤال بجعل الضمير أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا، وأورد الإمكان إشارة إلى ضعفه، وذلك لأن الضمير المحرور من الصلة يحذف بشرط أن يحذف بإضافة صفة ناصبة له تقديرا، نحو: الذي أنا ضارب زيد أي ضاربه، أو يجز بحرف حر معين، ويتعين حرف الجر قياسا إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المنعطفان، نحو: مررت بالذي مررت أي مررت به، فالحاران متماثلان، وكذا ما تعلقا بهما، وههنا ليس كذلك، لكن قد جاء على قلة حذف المحرور بحرف وإن لم يتعين، نحو: الذي مررت زيدا أي به. (جمال)

**وإذا عطف أي إذا أوقع العطف بناء على وجود عاملين** بأن عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد، وقال بعض شارحي "اللباب": الأظهر عندي أن العطف ههنا محمول على معناه اللغوي أي إمالة الاسمين، نحو العاملين بأن يجمعلا معموليهما، وأكثر الشارحين على أن المعنى: على معمولي عاملين، وإنما قال: على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد؛ فإنه جائز اتفاقا نحو: ضرب زيد عمراً وعمراً خالداً، ولا على أكثر من اثنين؛ فإنه لا خلاف في امتناعه، .....<sup>مختلفين</sup>

**أي إذا أوقع العطف:** بصيغة المجهول؛ فإن قوله: "عطف" أيضاً مجهول، وأشار به إلى أن هذا من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر، أي مصدر عطف كما في قولهم: "لدار أو تسلسل" أي لزم الدور أو التسلسل، أو وقع الدور أو التسلسل، وكما في قول الشارح فيما سبق من قوله: "حيل بين العبر والنزوان" أي وقع الحيلة إلخ، ثم أشار بقوله: "بناء" على أن كلمة "على" نائية، وإنما قال: "أي أوقع العطف" لدفع ما يقال من أن الجزاء في قوله: "وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجر" لا يترتب على الشرط؛ لعدم ترتبه على وقوع العطف كما يدل عليه "إذا" وصيغة الماضي، ويقال أيضاً من أن لفظة "إذا" وصيغة الماضي يقتضيان التحقق والوجود، فكيف يصح الحكم بعدم الجواز؟ بخلاف ما إذا قيل: "وإذا أوقع"؛ لأن الجزاء حينئذ يترتب على الإيقاع لا على العطف.

فالتصواب أن يقال: "لم يحسن"، أو يقال: "لا يجوز العطف على عاملين مختلفين"، لكن المقصود من إيراد لو كان ذلك فيرد عليه أن عدم جواز العطف على عاملين مختلفين لا يبيح على هذا الإيقاع؛ فإنه ثابت على تقدير عدم الإيقاع أيضاً، وإن قلت: المراد من قوله: "وإذا عطف" وإذا أريد العطف، وحينئذ يندفع الإشكال؛ لأنه يصح الجزاء حينئذ؛ لأن معناه حينئذ لم يجر الإرادة. قلت: يرد عليه أيضاً ما ذكرنا من أن عدم الجواز لا ينشئ على تلك الإرادة؛ فإنه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق.

**على معمولي عاملين إلخ:** على حذف المضاف، وهذا أحسن من الخليلين الأولين؛ فإن الحل الأول بعيد؛ لأنه جعله من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر، والحل الثاني أبعد منه؛ لأن إرادة المعنى اللغوي من قوله: "عطف" خلاف المتبادر؛ فإن الظاهر المعنى الاصطلاحي منه، لا يقال: على تقدير حمل عبارته على أكثر الشارحين يرد عليه ما مر من عدم ترتب الجزاء على الشرط؛ لأننا نقول: ترتب الجزاء حينئذ بتقدير الإرادة.

**ولا على أكثر من اثنين:** بأن كان العامل أكثر من اثنين؛ فإنه لا خلاف في امتناعه مع أن كلام المصنف في العطف الذي فيه خلاف الفراء وسيبويه، ولا بأس أن يكون في شيء واحد عاملاً كـ زيد في "مررت بزيد"؛ لأنه مجرور بالباء . معول به بواسطة الفعل.

**مختلفين** أي غير متحدين بأن لا يكون الثاني عين الأول، وذلك لدفع وهم من يتوهم أن مثل: "ضرب ضرب زيد عمراً وبكرٌ خالداً" من هذا الباب مع أنه ليس منه؛ لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول والثاني تأكيد له، وذلك العطف كما وقع في قولهم: ما كل سوداء تمرّة وبيضاء شحمة،<sup>(١)</sup> وفي قول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِينٌ أَمْرًا      وَنَارِ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

بأن لا يكون **إلخ**: هذا بيان معنى الاتحاد، فغير المتحد هو الذي لم يكن الثاني عين الأول. وذلك: أي قوله: مختلفين لدفع وهم من إلخ. **والثاني تأكيد له**: مع أن المراد بـ "مختلفين" هو لا يكون الثاني تأكيداً للأول. وذلك **العطف إلخ**: وهذا العطف جائز عند المصنف؛ لتقدم المجرور في المعطوف عليه. ما كل سوداء **إلخ**: كلمة "ما" نافية، و"كل" مرفوع مضاف إلى "سوداء"، فالعامل في المضاف هو كلمة "ما"، فهو اسم "ما"، وقوله: "تمرّة" خبرها، فيكون عاملاً معها مختلفين، فقوله: "بيضاء" عطف على "سوداء"، و"شحمة" عطف على "تمرّة"، بالفارسية: نيت بر ساي خرما نيت بر سفیدی پیر. **أكل امرئ إلخ**: والهمزة للاستفهام الإنكاري، وقوله: "كل" منصوب؛ لأنه مفعول لقوله: "تحسين"، وليس مرفوعاً على حذف المفعول الأول لـ "تحسين"؛ لأنه لا يجوز الاختصار على أحد مفعولي باب "حسبت" عند المصنف، و"النار" الأولى عطف على "امرئ" الأول، والعامل فيه المضاف، وهو "كل"، و"النار" الثانية عطف على "امرئ" الثاني، والعامل فيه "تحسين"؛ لأنه مفعول له أي تحسين كل إلخ. **توقد**: بضم الدال فعل المضارع، وفي الأصل "توقد"، حذف إحدى التائين منه، فيه ضمير راجع إلى النار، ويكون صفة لها بالفارسية: گمان بر توبه مرد در آمد، وهر آتش را که برافروخته میشود شب آتش.

(١) وفي "الإيضاح": ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرّة، مثل يضرب في خطأ الظن، وفي اختلاف الأخلاق والطبائع، وفي مواضع التهمة، قاله عامر حين مات أبوه ذهل وترك عند أخيه قيس مالا، فلما أدرك عامر وأخوه شيبان قيساً، فوجدا بتلك المال، فوثب عامر عليه فحنقه، فقال: ابن أخي إن الشيخ متاه فكف عنه، فقال هذا الكلام، فـ "السوداء" مؤنث أسود، و"التمرّة" واحد التمرة اليابس من تمر النخل كالزبيب من العنب، و"البيضاء" مؤنث أبيض، و"الشحمة" قطعة من شحم البطن. (حل ش)

(٢) خاطب الشاعر زوجته حين فضلت غيره عليه فقال: أكل من في صورة الرجال باللباس والعمامة والإزار يظن أنه كامل في الرجولية وذا فضائل جسمية وأخلاق كريمة، وأكل نار توقد في الليل يظن أنها نار كريمة ذي مروءة وقرى ضيف؛ فإنه ربما يكون نار اللصوص، و"توقد" أصله: توقد؛ فإن المسد إليه هو النار، والمصراع الثاني تمثيل يؤكد المعنى الأول. (حل الأبيات لمولانا غمّس الدين)

فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزا، لكنه لم يجر عند الجمهور بحسب الحقيقة؛ لأن هذا العطف متصلة  
الحرف الواحد لم يقر أن يقوم مقام عاملين مختلفين، خلافا للفراء فإنه يجوز هذا  
العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة، ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها،<sup>(١)</sup>  
ولا يقتصر على صورة السماع، بل يعمها وغيرها، .....

**فهذا وإن كان إلخ:** أي العطف - المذكور كما في قول العرب وقوله للشاعر - وإن كان حائرا إلخ، وإنما أتى  
بالجواز بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقيقة لدفع الاعتراض الذي أورده الشارح الهندي على المصنف،  
وهو أن الجزاء وهو قوله: "لم يجر" لم يترتب على الشرط بل بينهما منافات؛ لأن كلمة "إذا" لا تدخل إلا في  
الشرط المتحقق الوقوع، وكذلك فعل الماضي يقتضي التحقق، فكيف يصح الحكم بعدم الجواز؟ فالصواب أن  
يقال: "لم يحسن"، أو "لم يجر العطف على عاملين مختلفين".

وحاصل الدفع أن العطف بحسب الظاهر متحقق، والتحقق بحسب الظاهر لا يناهض عدم الجواز بحسب الحقيقة،  
ولعل النكته في العدول عن الصواب المبالغة في عدم الجواز، فكأنه قال: إن ذلك العطف وإن كان ثابتا بحسب  
الظاهر لكننا نحكم بعدم جوازه؛ لفهام الدليل الجلي، وهو قيام حرف واحد مقام عاملين مختلفين. وأجاب بعضهم  
عن الاعتراض المذكور بأن المراد من قوله: "إذا عطف إلخ" أنه إذا أريد عطفه، فلا إشكال حينئذ؛ لأن إرادة  
العطف يجمع بعدم جوازه نعم لا يجمع العطف بالفعل؛ لعدم جوازه؛ لأن العطف بالفعل يستلزم جوازه، فجوازه  
لا يجمع بعدم جوازه رد ذلك بأن عدم الجواز لا ينشئ على تلك الإضافة أي لا يكون إرادة العطف سببا لعدم  
الجواز؛ لأن عدم الجواز ثابت على تقدير عدم تلك الإضافة أيضا فلا فائدة في التعليق.

وأجيب عنه بأن الجزاء ليس قوله: "لم يجر"، بل هو علة للجزاء، وهو مقدر، وهو قوله: "واجتنبا"، وقوله: "لم يجر"  
أي لأنه لم يجر علة الاجتناب، وإنما لم يجر؛ لأن حرف العطف الواحد ليس له قوة حتى يقوم مقام عاملين مختلفين  
معاً، ولكنه يقوم مقام الواحد؛ فإن العطف على عاملين مختلفين يقتضي قيام حرف العطف مقامها، وهو باطل لما  
مر. وهذا الجواب جواب عن الاعتراض المذكور أيضا. **ولا يؤول الأمثلة إلخ:** أي الفراء لا يؤول الأمثلة  
الواردة على القاعدة المذكورة، وهذا التأويل قول سيبويه؛ لأنه يؤول الأمثلة الواردة على ما سيأتي.

**ولا يقتصر إلخ:** أي الفراء لا يقتصر جواز الأمثلة الواردة عليها على صورة السماع، بل يعم صورة السماع  
وعبرها، وهذا قول الجمهور؛ فإهم افترضوا الجواز على مورد السماع؛ لأن ما حالف القياس والقاعدة، فهو =

(١) أي على صورة العطف على عاملين إلخ.

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور **إلا في نحو:**  
**في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ،** وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا، يعني إلا في صورة تقديم  
 المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب؛ لمجيئه في كلامهم، واقتصر الجواز على صورة  
 السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع، **خلافاً لسيبويه** فإنه لا يجوز هذا  
 العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً، بل يحملها على حذف المضاف .....

= مقتصر حينئذ على مورد السماع، وهو جواز العطف المذكور على تقدير تقدم المجرور في المعطوف عليه  
 وتأخير المرفوع أو المنصوب ثم إتيان المعطوف على ذلك الترتيب، وإن لم يكن العطف على هذا الوجه لم يجز،  
 نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو.

**وعدم جواز إلخ:** وقوله: "الجمهور" متعلق بقوله: "وعدم جواز ذلك العطف" يعني أن الفراء متفق مع الجمهور  
 في مثل قوله: "في الدار زيد والحجرة عمرو"؛ لأن الفراء يجوز هذا العطف مطلقاً فهو يجوز فيه أيضاً، والجمهور  
 يجوزونه في مثل هذه المادة مقتصرًا على مورد السماع، وسيبويه لا يجوزها مطلقاً، وحجة سيبويه أن حرف  
 العطف الذي هو ضعيف يمتنع أن يقوم مقام عاملين مختلفين، وحجة الفراء الاستعمال، وهو فوههم: "ما كل  
 سوداء إلخ" وقولهم: "أكل امرئ إلخ"، وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فيما إذا كان المجرور مقدما  
 على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال، وحجته في امتناع العطف على عاملين فيما إذا  
 لم يكن مجرورا مقدما على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سيبويه عدم استعمال الفصحاء.

**وإن في الدار إلخ:** والعامل هو "إن" فإن "في الدار" خبر لها و"زيد" اسم لها. **وتأخير المرفوع:** كما في مثال المصنف،  
 أو تقدم المجرور وتأخير المنصوب كما في مثال الشرح. **ما خالف القياس إلخ:** فإن العطف المذكور ليس موافقا  
 للقياس والقاعدة، فيكون مقتصرًا على مورد الاستعمال والسماع. **هذه الصورة:** وهي "في الدار زيد والحجرة  
 عمرو" وكما لا يجوز في غيرها.

**حذف المضاف:** فقوله: "وبيضاء شحمة" تقديره: وكل بيضاء إلخ، وهو عطف على "كل سوداء"، والعامل فيه  
 هو كلمة "ما" كما هي عاملة في "شحمة"، وكذلك قوله: "نار" أي كل نار عطف على "كل امرئ" فيكون  
 مفعولا لـ "تحسين"، وكذلك قوله: "والحجرة عمرو"؛ فإن "الحجرة" عطف على قوله: "في الدار" والعامل فيه  
 الابتداء؛ لأنه خبر و"زيد" مبتدأ، والتقدير: في الحجرة عمرو؛ فإن كلمة "في" وإن لم يكن مضافا حقيقة لكنها  
 مضاف حكما؛ فإنه كما يكون مدخول المضاف مجرورا بالمضاف كذلك مدخولها مجرور بها، فيصح حينئذ قوله:  
 "على حذف المضاف".

وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو: "تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ" بجر  
 "الآخرة" كما جاء في بعض القراءة أي عَرَضُ الآخرة.<sup>فوله تعالى</sup>

**التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع أي حاله وشأنه<sup>(١)</sup> عند السامع، يعني يجعل حاله<sup>(٢)</sup> ثابتا**  
**مقرراً عنده في النسبة أي في كونه منسوباً أو منسوباً إليه، فيثبت عنده<sup>(٣)</sup>.....**

**على إعرابه:** أي المضاف إليه فإن في نحو: "يريد الآخرة" نعر الآخرة وحذف المضاف أو إبقاء المضاف إليه  
 على إعرابه. **التأكيد:** وفي بعض النسخ التوكيد، والأول مهموز الفاء، والثاني معتل الفاء، وإنما أوردته  
 عقيب العطف؛ لأن واحداً من قسمي التأكيد هو التأكيد اللفظي، وبعض من حروف العطف يدخل بين  
 المؤكد والمؤكد كما يقال: والله ثم بالله وكقوله تعالى: ﴿كَأَلَا سَوِّفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر: ٣)، فلا يرد أن البديل  
 أشد مناسبة بالعطف فكأنه أحق بالاتصال بالعطف. قوله: "التأكيد" مبتدأ و"تابع" خبره، وهو جنس،  
 وباقي القيود فصل، وقوله: "يقرر" صفة تابع.

**يعني يجعل إلخ:** متعبداً كان أو لازماً، وعلى الثاني معناه أنه يجعل حال المتبوع ثابتاً مقرراً عند السامع بسبب  
 التابع. **أي في كونه:** أي المتبوع منسوباً إلخ وإذا كانت النسبة بهذا المعنى فلا يرد ما قيل: إن التعريف لا يصدق  
 على زيد الثاني، وإن الثانية في قولنا: زيد زيد قائم، وإن إن زيدا قائم. فالمتبوع في الأولى مسند إليه، وفي الثانية  
 مسند. **فيثبت عنده إلخ:** قال مولانا عصف: الظاهر إيراد صيغة المضارع أي يثبت ويتحقق للسامع "أن إلخ". =

(١) فقوله: "أمر المتبوع" في النسبة أو الشمول كقولك: "شأنك في العلو" أي في باب العلو أعظم من أن يوصف،  
 و"أمر في الفقر" أي في باب الفقر، ثم قيل "في النسبة" تمييز عن الذات المذكورة أو المقدرة، فكانه أراد أنه تمييز بحسب  
 المعنى عن الذات المذكورة إذا كان الأمر بمعنى الشيء أو عن الذات المقدرة إذا كان بمعنى الشأن. (عبد الغفور)  
 (٢) أي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة، كما أن نفسه في "جاء زيد نفسه" مفهوم من "زيد"، وكما أن  
 الإحاطة مفهومة من "جاء القوم كلهم"؛ لأنك أشرت بالقوم إلى جماعة معينة، فيكون حقيقة في مجموعهم. (عبد الغفور)  
 (٣) أي عند السامع، ويتحقق بواسطة التأكيد أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير،  
 فتقرير أمر المتبوع في النسبة بالتأكيد عبارة عن أن يعلم بالتأكيد أنه المنسوب لا غيره، أو أنه المنسوب إليه لا  
 غيره، لو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوباً أو منسوباً إليه؛ لاحتمال التحيز أو السهو أو العطف، وعلى  
 هذا لا يكون قوله: "أو في الشمول" لغواً، أو "التحيز" ليس في نفس المنسوب إليه في قولك: "جاء القوم كلهم"  
 حتى لم يتشخص كون القوم منسوباً إليه، ففي قوله: "في النسبة" عن قوله: "في شموله لأفراده"، فلاحتمال إنما  
 هو في الشمول بعد أن يتشخص كون القوم منسوباً إليه، بخلاف التقرير في النسبة؛ فإنه قبل التقرير لم يتشخص  
 كون المؤكد منسوباً أو منسوباً إليه. (جمال)

ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، وذلك إما <sup>أي التأكيد</sup> لدفع ضرر الغفلة عن السامع، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط، وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو: **صَرَبَ زيدٌ زيدٌ**، أو **صَرَبَ صَرَبَ زيدٌ**، أو لدفع ظن السامع به تجاوزاً، إما في المنسوب نحو: قولك: **زيد قتيل قتيل**؛ دفعا لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد، فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي أو في المنسوب إليه؛ فإنه ربما نسب الفعل إلى شيء، والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته كما في **"قطع الأمير اللص"** أي قطع غلامه، فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظاً، نحو: **ضرب زيد زيد أي ضرب هو**، لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى، نحو: **ضرب زيد نفسه أو عينه، أو في الشمول** .....

= أقول: إيراد صيغة الماضي إشارة إلى أن المضارع ههنا متحقق الوقوع، والغناء للتفريع.

**لا غير** : فإنه يظهر ذلك بإيراد التأكيد. **وذلك** : أي التأكيد إما لدفع الضرر الذي هو الغفلة عن السامع؛ فإن التأكيد يدفع الغفلة أي غفلة السامع عن نفسه. **ضرب ضرب** : فإن التكرير فيه في المنسوب، وفي المثال الأول يكون التكرير في المنسوب إليه، فالتبوع في الأول مسند إليه، وفي الثاني مسند. **أي قطع غلامه** : فإن من قال: قطع الأمير يد اللص يمكن أن يظن السامع أنه قطع يده غلام الأمير لكن نسبة القطع إليه؛ لأنه أمر، فيكون النسبة إليه مجازاً، فيجب تكريره لفظاً حتى يدفع ذلك الظن أو التوهم مثل: **"ضرب ضرب زيد"** لا غلامه الذي هو قائم مقامه. **ضرب زيد نفسه** : فإن فيه ليس تكرير لفظاً بل تكرير معنى فإن قوله: **"نفسه"** عبارة عنه.

**أو في الشمول** : أي في شمول المتبوع، أي يقرر أمره وحاله في أن المتبوع شامل بجميع أفرادها، وذلك لدفع ظن السامع يجوز بأنه ظن السامع أن المتكلم أراد بالمتبوع بعض أفراد وإن نسب الفعل إلى جميع الأفراد، فيندفع هذا التوهم بذكر كلمة **"كل"** إلخ أي جاء القوم كلهم أو أجمعهم، أو جاء في الزيدان كلاهما، أو جاء القوم ثلاثتهم أو أربعتهم أو خمستهم، وهذه الثلاثة على تقدير أن يكون القوم عبارة عن ثلاثة نفر أو أربعة أو خمسة، فيندفع ظن السامع تجوزاً في الشمول المنسوب إليه لأفراده.



أي التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول المتبوع أفراده؛ دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب إليه، بل في شموله لأفراده؛ فإنه كثيرا ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، فيندفع هذا الوهم بذكر "كل" و"أجمع" وأخواته و"كلاهما" و"ثلاثتهم" و"أربعتهم" ونحوها، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

وإذا عرفت هذا<sup>(١)</sup> فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله: "يقرر أمر المتبوع"، أما البديل والعطف فظاهر خروجهما به،<sup>(٢)</sup> وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها، وإفادتها توضيح متبوعها.....

**فهذا هو إلخ:** أي تقرير المتبوع في النسبة أو في الشمول هو العرض من جميع ألفاظ التأكيد، والتعريف به جامع لجميع الأفراد. **وإذا عرفت هذا:** أي جامعية التعريف فنقول: "أخرج إلخ" إشارة إلى مانعته، فظهر أن التعريف جامع ومانع. **فظاهر خروجهما به:** أي يقول المصنف: "مثل جاءني زيد أحوك" أي جاءني أحوك أي زيد في البديل؛ فإن "أحوك" مثلا بدل عنه، ولكنه لا يقرر حاله وشأنه، وكذلك العطف بالخرق مثل: جاءني زيد وعمرو".

**وإفادتها توضيح إلخ:** دفع دخل تقريره: أن النعت لا يخرج بقوله: "يقرر أمر المتبوع"؛ لأنه يفيد توضيح متبوعه في بعض المواضع كما في الصفة الموضحة، مثل: "زيد الظريف"، فإذا أفاد توضيح متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع، فيدل على معنى في متبوعه، فكيف يخرج النعت به؟ تقرير الجواب: أن النعت هو الذي دل على معنى في متبوعه بحسب الوضع، وإفادته توضيح متبوعه ليست بحسب الوضع، وما هو بحسب الوضع في النعت إلا الدلالة على معنى في متبوعه، وهذه الإفادة فيه ليست بحسب الوضع، كما لا يخفى على المتأمل الصادق.

(١) أي أن العرض من جميع ألفاظ التأكيد هو تقرير أمر المتبوع إما في النسبة أو في الشمول، وإن كل واحد منهما يقرر أمر المتبوع إما في النسبة أو في الشمول، ومنه يعلم صدق الحد على جميع أفراد المخلود، وهو الجمع الذي لا بد في الحد منه، فلم يكن مانعا أيضا؛ ليطمأ أمر الحد "فنقول إلخ". (جمال)

(٢) لألها لا يقران أمر المتبوع، أما العطف فظاهر، وأما البديل فلأنه وإن يوحد فيه تقرير أمر المتبوع إلا أنه ليس مقصودا أصليا، بل يقصد ضمنا فكأنه لا يقرر، وليس المعنى أن لا يقرر فيه أصلا. (جمال)

في بعض المواضع ليست بالوضع، وأما عطف البيان، وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه، لكن لا في النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه.

= قال مجد المحشي مولانا عف: ويبغي أن يضم إليه أمر آخر بأن يقال: وإفادتها الكشف والتأكيد أيضا ليس بحسب الوضع؛ ليخرج الصفة المؤكدة، مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾. أقول: قد مر أن الوحدة يفهم من التأكيد في "نفخة" فأكدت بـ "الواحدة"، فحينئذ أي حين يفهم الوحدة من التاء في "نفخة" تكون الصفة المؤكدة تستلزم أيضا المتبوع، فالصفة المؤكدة تكون موضعا لمتبوعها أيضا، فقله: "وإفادتها توضيح متبوعها إلخ" يشمل الصفة المؤكدة بهذا الاعتبار، فلا يحتاج إلى ذكرها على حدة.

ثم قال مجد المحشي: قال السيد - قدس سره - في حاشية "الرضي": قال المصنف في إخراج الصفة المؤكدة مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾: إن تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع مع أن "واحدة" لا تدل على معنى النفخة؛ إذ لا دلالة فيها على النسخ أصلا، وأيضا إن "واحدة" لا تقرر معنى النسبة ولا الشمول. ثم اعترض بأن "واحدة" تدل على معنى الواحدة التي هي مدلولة لنفخة؛ لأن الوحدة يفهم من التاء في "نفخة". وأجاب بأن الوحدة مستفاد من النفخة ضمنا لا قصدا. اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بأن المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة؛ فإن "أجمعون" في "جاءني الرجال أجمعون" يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة؛ لأن كونهم مجتمعين في انجاء بمعنى أنه لا يخرج منهم أحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها إلى رجال معينين لا مدلول أصل الكلمة، وقد صرح بأن "أجمعون" يدل على الإحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة، خلافا للرجاح والمبرد كما قال في قوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَهْمُؤُنَ﴾ (المحر: ٣٠) إن: "كلهم" دال على الإحاطة، و"أجمعون" على أن السجود في حالة واحدة.

**لتوضيح متبوعه:** أي بحسب الوضع، فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه، فيدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع. **لكن لا في النسبة إلخ:** بل هو يقرر أمر المتبوع في تعيين ذاته، مثل: "أبو حفص عمر". وقال بعض الشارحين: التعت أيضا يقرر أمر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول، بل في تعيين ذاته. وقال مجد المحشي: وهذا أظهر. أقول: إن التعت يقرر أمر المتبوع في النسبة أي في كونه منسوباً إليه، وإن كان يقرر أمر المتبوع في تعيين ذاته أيضا كما في "جاءني زيد زيد الطويل"، وإن قلت: التأكيد هو الذي يقرر أمر المتبوع في "النسبة أو في الشمول" فقط، قلت: هذا ما لا يلتفت إليه على أنه يرد عليه شيء كما لا يخفى.

وهو أي التأكيد لفظي أي منسوب إلى اللفظ؛ لحصوله من تكرير اللفظ، ومعنوي أي منسوب إلى المعنى؛ لحصوله من ملاحظة المعنى. فاللفظي منه تكرير اللفظ الأول أي مكرّر اللفظ الأول ومعاده حقيقة، نحو: جاءني زيد زيد أو حكما، نحو: ضربت أنت وضربت أنا؛ فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ، وإن كان مخالفا للأول لفظا؛ إذ الضرورة

من تكرير اللفظ: أي اللفظ الأول، ثم إن التأكيد مطلقا إما يكون في المعارف.

**تكرير اللفظ الأول** إلخ: قوله: "تكرير" بالتثنية، وكذلك قوله: "مكررا" فهو إشارة إلى أن التكرير مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون التكرير بمعنى المصدر، ولكن المراد هو تكرير اللفظ الأول، فيل: حاز أن يكون الضمير في قوله: "وهو لفظي" راجعا إلى المعنى المصدر للتأكيد لا إلى التأكيد بمعنى التابع كما هو المراد في تعريف التأكيد، فيكون ذلك طريق الاستخدام، فلا يحتاج إلى أن يراد من التكرير هو المكرر. قال محد الحاشي: ولا يخفى بعده. أقول: وذلك لأن المعرف باسم المفعول فيما سبق هو التأكيد، بمعنى التابع، والتقسيم لا يتعلق إلا بما تعلق به التعريف. واعترض بأن صاحب "المفصل" ذهب إلى أن "زيد" في قولك: "يا زيد يازيد" حاز أن يكون بدلا مع أن تعريف التأكيد اللفظي صادق عليه. وأجيب بأن "زيد" يجوز أن يذكر على أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة، وحينئذ يكون تأكيدا لا محالة، ويجوز أن يذكر "زيد" الأول على أنه نوظفة لذكر الثاني، ثم بدأ له أن يقصده دون غيره، فذكره ثانيا، وحينئذ يكون "زيد" الثاني بدلا، وحاز أن يكون شيء واحد مفصودا وغير مقصود بحسب وقتين.

أو **حكما**: بأن كان يعاد لفظ الأول بذكر مرادفه، اعترض عليه بأن "أكتع" وأخواته مرادف لـ "أجمع" فيلزم أن يكون "أكتع" وأخواته تأكيدا لفظيا مع أنه عدّها من المعوي، وأجيب عنه بأن لا نسلم المرادفة، وكونها معنى "أجمع" لا يستلزم المرادفة؛ لجواز أن يكون كونها بمعنى "أجمع" طاريا بعد ضمها بـ "أجمع"، والمرادفة ليست إلا بحسب الوضع، ولئن سلم المرادفة فلا نسلم أنها تأكيد لـ "أجمع" بل هي تأكيد بما أكد به "أجمع"، فيكون "أكتع" وأخواته تأكيدا معلويا لما أكد به "أجمع" وتأكيدا لفظيا لـ "أجمع" ولا فساد فيه. وأما قول المصنف: "وأخواته أتباع لـ "أجمع" ليس معناه أنها تأكيد له، بل معناه أنها أتباع لها استعمالا، يعني أنها لا تستعمل بدوها؛ لخفاء معنى الجمعية فيها.

**إذ الضرورة** إلخ: دفع سؤال تقريره بأن يقال: إن أريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الأول بعينه لا يندرج في التأكيد اللفظي نحو: "ضربت أنت" و"ضربت أنا" وليث وأسد ونحو ذلك، وإن أريد به التكرير - ولو بإيقاع -

داعيةً إلى المخالفة؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلاً، ويجري أي التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي<sup>(١)</sup> في الألفاظ كلها أسماء أو أفعالا أو حروفا أو جملا أو مركبات تقييدية أو غير ذلك، ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي، وتخصيص الألفاظ بالأسماء، .....

= المرادف - لدخل "أصعون وأكنعون وأبنعون" في التأكيد اللفظي مع ألفا من التأكيد المعنوي، وتقرير الجواب بالفرق بينهما بأن في "ضربت أنت" مثلا تكون الضرورة داعية إلى المخالفة؛ لعدم جواز تكريره متصلاً، فلما لم يجرز الاتصال فيجوز الانفصال؛ لما سيأتي من أنه لا يسوغ الانفصال إلا لتعذر الاتصال، بخلاف التأكيد المعنوي؛ فإنه لا تكون الضرورة داعية إليها؛ لأن في "جاءني القوم كلهم" جاز أن يقال: جاءني القوم قوم فلا تكون الضرورة داعية إليها حينئذ، فهذا جواب باختيار الشق الثاني. وأجب أيضا باختيار الشق الثاني بمنع المرادفة بين هذه الألفاظ، وجواب الشارح على تقدير التسليم.

**أي التكرير إلخ:** سواء كان في التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، أو في غيره، لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، إلا أنه إنما يكون في الأسماء فقط؛ لأنه قسم من النواع، وهي من المنصوبات، ثم إن إرجاع الضمير إلى التكرير مطلقاً وإن كان غير متبادر، بل المتبادر إرجاعه إلى التأكيد الاصطلاحي، ولكن حينئذ يكون قوله: "في الألفاظ كلها" محمولاً على المتبادر، فبكون أعم من الأسماء والأفعال والحروف والجمل؛ لأن المتبادر من الألفاظ هو ما يعمها فضلاً عن أن يقارن بلفظ "كلها".

اعلم أن المؤكد باسم الفاعل إما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه أو غير مستقل، فعبر المستقل إن كان على حرف واحد كـ "واو العطف" ولام الابتداء، أو كان مما يجب اتصاله يكرر بتكرار عماده في السعة، نحو: بك بك، وضربت وضربت، وإن لم يكن غير مستقل على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو: "إن إن زيدا فائماً" وقد جوّزوا في تكرير الضمير المتصل المرفوع والجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو: "بك أنت" و"ضربت أنت"، وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو: "ضربته إياه"، وأما المستقل فهو يكرر بلا فصل، نحو: "زيد زيد"، ومع الفصل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَاFُونَ﴾ (هود: ١٩). **وتخصيص إلخ:** عطف على قوله: "إرجاع الضمير".

(١) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المستكن في "يجري" راجعاً إلى التكرير مطلقاً؛ ليقى قوله: "في الألفاظ كلها" على عمومها؛ لأن التأكيد الاصطلاحي لا يجري في الألفاظ كلها بل يختص بالأسماء فقط سواء كانت تلك الألفاظ أسماء إلخ. (محرم الأفندي)

ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي.

والعرض

أي اللفظي

والتأكيد المعنوي يختص بالألفاظ محصورة أي معدودة محدودة، وهي نفسه وعينه

وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبضع بالصاد المهملة، وقيل: بالصاد المعجمة،

معناه انبان

قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الأفراد مثل: حسن بسن.<sup>(١)</sup> وقيل: أكتع

مشتق من حول كتيع أي تام، .....

من هذا التعميم: أي من التعميم المستعاد من قوله: "كلها". عدم اختصاصه إلخ: أي التأكيد "بالألفاظ محصورة" محدودة أي معينة كما يكون اختصاصه بهذه الألفاظ في التأكيد المعنوي، أي التعميم المفهوم من قوله: "كلها" ليس التعميم على الوجه المذكور بل تعميم بأن التأكيد الاصطلاحي غير مختص "بالألفاظ محصورة" محدودة كما يكون الاختصاص في التأكيد المعنوي.

ثم قيل: إن في "قرأت الكتاب سورة سورة"، «وَحَاءَ رُكْتُ وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا» (الفجر: ٢٢)، و"جاء القوم ثلاثة ثلاثة"، ليس من باب التأكيد، ولا شيء من باب التوابع، وجعله تابعاً غلط؛ لأن التأكيد هو تكرير المعنى مع أن الثاني في الأمثلة المذكورة غير الأول معنى، والإعراب الأول والثاني إعراب واحد؛ لتأويلهما بلفظ واحد، وإنما ظهر الإعراب في الموضعين تحريزاً عن الترحيح بلا مرجح. والتكرير في الاسم نحو: "جاءني زيد زيد"، وفي الفعل نحو: "ضرب ضرب زيد"، وفي الحرف نحو: "إن إن زيدا قائم"، وفي المركب نحو: "جاءني زيد جاءني زيد".

والتأكيد المعنوي إلخ: قيل: قد يكون المعنوي بغير هذه الألفاظ المعدودة نحو: "إن" ولام الابتداء ونون التأكيد وغير ذلك. والحوار: أن المراد بالمعنوي من المحدود هو التأكيد من التوابع لا مطلق المعنوي، ولهذا قال: "معدودة". وأبتع: بتقديم الباء بنفظة ثنائية على التاء، وفي بعض كتب اللغة معنى "أبتع" و"أجمع" و"أكتع": همه، و"أبضع" بالصاد المهملة والمعجمة مثلها.

لا معنى إلخ: أي أكتع وأبتع وأبضع لا معنى لها حال الأفراد بل من المهمل مثل: "حسن وبسن" بفتح الجيم والمسين، وبتفتح الباء وسين، وعلى هذا لا وجه لذكرها من ألفاظ التأكيد؛ لأن جاءني يتوكد من الألفاظ المعربة، وهذه مهملات، ولكن يكون لها معنى حال التركيب فيقال: القوم جئن أكتعون وأبتعون وأبضعون أي أجمعهم. أكتع إلخ: قيل: لهذه الكلمات الثلاث معنى آخر حين الأفراد؛ فإن أكتع هو حول كتيع أي سنة ثامة.

(١) وشيطان ليطان، وجائع نائع، بإبدال الباء في الأول واللام في الثاني، والنون في الثالث. (عب)

وأبضع بالمهملة من بضع العرق أي سال، وبالمعجمة من بضع أي روي، وأتبع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه، ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني،<sup>(١)</sup> ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق.

**فالأولان** أي النفس والعين **يعمان** أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث **باختلاف صيغتهما** إفراداً وتثنيةً وجمعا **واختلاف ضميرهما** العائد إلى المتبوع المؤكد، **تقول: نفسه في المذكر الواحد**، .....

أي زيد نفسه

**أي روي:** يفتح الراء وكسر الواو والياء المشددة بالفارسية: سربا شمن. **من البتع:** بتقديم الباء المضمومة بنقطة ثنائية وسكون التاء. **شدة مغرزة:** المعرز بكسر الميم وسكون الغين المعجمة، تجزؤون والشدة بالفارسية: محم.

**ويمكن استنباط إلخ:** أي يمكن إيجاد مناسبات خفية بين هذه المعاني أي حال الأفراد وبين معناها التأكيد أي حال التركيب، أما التمام فلأن العموم هو تمام الأفراد والأجزاء، فيكون لأكتع معنى الحول التام مناسبة يكون المتبوع في قولنا: "جاءني القوم أكتعون" جميع الأفراد أي غامها، وأما السيلان فلأنه يستلزم انبساطاً وشمولاً والعام مبسط شامل فإذا سال شيء ينصف بالشمول كما يكون المتبوع شاملاً لجميع الأفراد والأجزاء، وأما الروي فلأنه تمام الشرب، وقد عرفت أن العموم هو التمام، فإذا تم الشرب وصار رويًا فيكون له شمول، وأما الطول فلأنه امتداد وللعام امتداد وجودي وهو يستلزم الشمول كما يكون المتبوع شاملاً لجميع الأفراد والأجزاء.

**فالأولان:** تغليب النفس على العين كما يقال: "قمرين" في تغليب القمر على الشمس. **باختلاف صيغتهما إلخ:** تقول: "جاءني زيد نفسه" و"جاءني الزيدان أنفسهما" و"الزيدون أنفسهم" و"المرأة نفسها" و"النساء أنفسهن" فيكون مطابقاً للمتبوع، فإن كان مفرداً يفرده صيغته، وإن كان مثنى فيثنى إلخ، وكذا في اختلاف الضمير. تقول: "نفسه" في المذكر أي زيد نفسه.

(١) أما مناسبة "أكتع" بمعنى التمام للمعنى التأكيدي فظاهراً؛ لأنه أيضاً عبارة عن تمام الأفراد، وأما مناسبة "أبضع" بمعنى السيلان أو الري فلأن السيلان لا يكون إلا بالكثرة والغلبة وهو يناسب للمعنى التأكيدي؛ لأن فيه أيضاً الغلبة والكثرة؛ لأن تمام الأفراد كثير، ولأن الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة إلى الشرب وهو يناسب تمام الأفراد، وعدم بقاء فرد عن الحكم، وأما مناسبة "أتبع" وهو طول العنق مع الشدة فلأن الشدة تناسب الإحاطة؛ لأن فيه أيضاً شدة باعتبار تمام الأفراد. (محال)

نفسها في المؤنث الواحدة، أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث،<sup>(١)</sup> وعن بعض العرب: نفساهما وعيناهما، أنفسهم في جمع المذكر العاقل، أنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر.

والثاني لما سمي النفس والعين أوليين - تغليبا كالقمرين - سمي الثالث ثانيا للمثنى، كلاهما للمذكر، وكلاهما للمؤنث.

في المؤنث إلخ: هي جاءتني امرأة نفسها. في تثنية إلخ: يقال: "جاءني الزيدان أنفسهما" و"جاءتني الامرأتان أنفسهما". وعن بعض العرب إلخ: أي نفل عن بعض العرب نفساهما موضع أنفسهما، وعيناهما موضع أعينهما، فلا يجوز عنده أنفسهما وأعينهما في التثنية مطلقا، والأول أولى؛ لكراهتهم اجتماع تثنتين حيث يؤكد اتصالهما لفظا ومعنى، فيقال: "نفساهما زيد وعمرو"، ولا يقال: نفساهما بل أنفسهما. وغير العاقل إلخ: أي في جمع غير ذوي العقول؛ فإن حكمه حكم جمع المؤنث.

والثاني للمثنى: تأكيد الثاني - وهو كلاهما - للمثنى، تقول: "جاءني رحلان كلاهما" للمذكر، و"جاءتني المرأتان كلاهما" للمؤنث. وقال بعض النحويين في حكم لا يستقل الواحد به: لا يجوز تأكيد التثنية فيه بـ"كلاهما" نحو: الاختصاص، فلأنه لا يجوز أن يقال: اختصم الرجلان كلاهما؛ لعدم الاحتياج إلى تأكيده بعده؛ لامتناع صدور الاختصاص من واحد فقط، بخلاف الجيء؛ فإنه يجوز "جاءني الرجلان كلاهما"؛ لجواز صدور الجيء من واحد فقط، قيل: لا حاجة أيضا إلى تأكيد المثنى بـ"كلا" في مثل: جاءني الرجلان؛ لأنه يعلم من لفظ المثنى أن المراد الاثنان فقط فلا يحتاج إلى تأكيده بـ"كلا" كما لا يحتاج في مثل الاختصاص، وهذا ما قال بعض الشارحين.

أقول: لما قال فيما سبق: إن التأكيد إما لدفع ضرر العفلة من السامع أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط، كيف يرد ذلك؟ فلا يحتاج أن يجاب بأن لا نسلم أنه يعلم أن المراد من المثنى هو الاثنان؛ لجواز إطلاق المثنى على الواحد محازا بأن كان الواحد مباشرا للمفعول والآخر دالا عليه، ثم إن لفظ المثنى ظاهر في أن المراد منه اثنان في صورة =

(١) لكرهية اجتماع تثنتين مع الاتصال لفظا؛ لكون الأول مضافا إلى الثاني، ومعنى لكون الأول جزءا من الثاني نحو: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (النحرم: ٤) أي قلبكما، إذا لم يكن أحدهما تثنية لفظا يقال: نفسا زيد وعمرو. (جمال)

والباقى بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو: قرأت الكتاب كله، وكلها نحو: قرأت الصحيفة كلها، وكلهم نحو: اشتريت العبيد كلهم، وكلهن نحو: طلقت النساء كلهن. وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي، وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة أو المعجمة، تقول: أجمع في المذكر الواحد، وجمعاء في المؤنث الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة، وأجمعون في جمع المذكر، وجمع في جمع المؤنث، وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع، وأبتع بئعاء أبتعون بئع، وأبصع بئعاء أبصعون بئع.

ولا يؤكد بـ"كل وأجمع" إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا؛ إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه، .....

— الاختصاص والجمعي وإن احتمل غير ذلك إلا أنه لم يتأكد ذلك الظاهر في نحو الاختصاص؛ لامتناع صدوره عن الواحد، ويتأكد في نحو الجمعي؛ لإمكان صدور الجمعي عن الواحد، فلم يفتح الأول إلى التأكيد دون الثاني، ولقائل أن يقول: كما أن المثني يحتمل واحدا يحتمل الجمع أيضا؛ لأن الجواز كما يحتمل في جانب القلة يحتمل في جانب الكثرة، وإذا أكد بـ"كلا" حصلت الفائدة وهي العلم بأن الجمع ليس بمراد منه، ويمكن أن يجاب بأنه لم يطلق المثني على الجمع عندهم أصلا، وإطلاق الجمع على المثني كثير.

والباقى إلخ: أي الباقي بعد الثلاثة، وهو "كله وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع" تقع تأكيدا لغير المثني سواء كان مفردا أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا لكن باختلاف الضمير في "كله" تقول: اشتريت العبد كله، وجاءني القوم كلهم، واشتريت الجارية كلها، وجاءني النساء كلهن، وباختلاف الصيغ في البواقي، وهي أجمع وتوابعه تقول: اشتريت العبد كله وأجمع وأبصع، وجاءني القوم كلهم وأجمعون وأبتعون وأبصعون، واشتريت الجارية كلها وجمعاء وكتعاء وبئعاء، وجاء النسوة كلهن وجمع وكتع وبتع وبئع.

أو الجمع إلخ: أي ويقال: "جمعاء" في الجمع أيضا أي إذا كان المتبوع جمعا؛ لأن الجمع بتأويل الجماعة مؤنث، فيوافق الجمعاء، وهي مؤنث واحدة.



ولا حاجة إلى ذكر الأفراد؛<sup>(١)</sup> لأن الكلي ما لم تلاحظ أفرادة مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث **يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد؛** .....

**ولا حاجة إلخ:** دفع سؤال تقريره: أنه على المصنف أن يقول: "فلا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء أو ذو أفراد"؛ لأنه حاز أن يؤكد ذو أفراد أيضا؛ فإنه يصح تأكيد الإنسان بهما، وتقرير الجواب: أن الكلي إذا أخذ أفرادة مجتمعة أي أخذ أفرادة من حيث إنها مجتمعة فيكون أفرادة من هذه الخيئة كلا، وكل واحد منهما أجزاء له، فقولته: "ذو أجزاء" يشمل كلاهما، وأجيب بوجه آخر بأن المراد من قوله: "ذو أجزاء" هو ذو متعدد، وهو تناول الأفراد والأجزاء جميعا، ويسمى له عموم الخاز؛ لأن قولنا: "ذو متعدد" ليس موضوعا له أي لقوله: "ذو أجزاء" ولا يعني معموم الخاز إلا هذا، كما أنهم أرادوا من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية، وهو تناول الملقوظ والمعقول، ولعل جواب الشارح على تقدير التزل.

**لأن الكلي إله:** أي الكلي ما لم تلاحظ أفرادة مجتمعة ولم تصر تلك الأفراد أجزاء لا يصح تأكيد الكل بكل وأجمع؛ فإنه يجوز أن يلاحظ أفرادة مجتمعة وإن كان الحكم على كل واحد من أفرادة، كما جاز عكس ذلك أيضا، فحينئذ يمكن توهم الحكم على كل فرد مع أن المحكوم عليه هو المجموع كقولك: زيد إنسان، وكل إنسان - أي مجموعه - حيوان، فزيد حيوان.

**أو حكما:** كأجزاء العبد نحو: اشترت العبد كله؛ فإن العبد وإن لم يكن له أجزاء يصح افتراقها حسا، ولكن له أجزاء يصح افتراقها حكما؛ لأن العبد يجوز أن يشري له نصفه أو أقل أو أكثر منه، فإن لم يكن لشيء أجزاء أو كان له أجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، فلا يقال: جاءني زيد كله؛ لأنه لا أجزاء له يصح افتراقها في حكم الهيء، وهو ظاهر، ولا حكما لأنه لا يمكن يهيء نصفه أو ثلثه أو ربه. وقوله: "حسا أو حكما" إما محير لـ "كان" المقدر أي سواء كان افتراقها حسيا أو حكما، أو غمير من فاعل "يصح"، أو مفعول مطلق أي افتراق حس أو افتراق حكم، والظاهر أنه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا أجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالهما ولم يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، فالمعيار هو الافتراق الحكمي.

(١) لأن ذكره إن كان ليدخل فيه الجمع فهو أيضا ليس بشيء؛ لأن أفراد الجمع يصح إطلاق الأجزاء عليهما، فتأمل. (جمال)

ليكون في التأكيد بـ "كل وأجمع" فائدة، مثل: **أكرمتم القوم كلهم، واشترت العبد كله**، فإن العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تأكيده بـ "كل"؛ ليفيد الشمول، بخلاف **جاء زيد كله**<sup>(١)</sup> لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء.

**ليكون في التأكيد إلخ:** علة لقوله: "ولا يؤكد بكل وأجمع إلخ". **أكرمتم القوم إلخ:** فإن المؤكد متجزئ حسا، وكذلك يتجزئ حكما أي من حيث حكم الإكرام؛ لأنه يجوز أن يكرم بعض القوم دون بعض، وقد قيل: قد يكون لشيء أجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو: اشترت العبد، فإذا أكد بـ "كل" يرتفع الاحتمال الأول: وهو الافتراق الحسي لا الثاني؛ لأن الأول أشهر فيسبق الفهم إليه فلا يحصل المقصود، فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني قلت: اشترت جميع أجزاء العبد، ثم إن الافتراق الحسي ما يكون باعتبار نفس المؤكد، والافتراق الحكمي ما يكون باعتبار عامله، وذلك لامتناع توهم عدم الشمول في غيره، والتأكيد بهما لدفع هذا الوهم، فإن العبد في نحو: "اشترت العبد كله" لا يفترق إلا في الحكم أي بالنظر إلى عامله؛ لجواز شراء نصفه أو ثلثه أو نحو ذلك.

**بخلاف جاء إلخ:** فإنه لا يفترق أجزاء زيد لا في الحس ولا في الحكم أي في حكم المجيء، لا يقال: يصح أن يفترق أجزاء زيد في بعض الصور نحو: قطع زيد؛ فإنه يحتمل أن يقطع يده أو رجله؛ فإنه يصح حينئذ افتراق أجزائه حكما كما في العبد؛ لأننا نقول: بينهما فرق؛ لأنه يصح أن يقال: "اشترت" ويراد كله أو نصفه أو غير ذلك، ولكن لا يصح أن يقال: قطع زيد ويراد كله؛ فإنه لا يقال: قطع زيد كله. لا يقال: هذه المناقشة مدفوعة بقوله: "في حكم المجيء"؛ لأنه لا يفترق في حكم المجيء، وإن افترق في حكم القطع؛ لأننا نقول: المراد من الافتراق الحكمي هو ما يكون باعتبار عامله فيصح افتراقه باعتبار عامله كما ذكرنا.

لا يقال: لو قيل: "وحدث زيدا كله" هذا على تقدير أن يقول الناس: "إن زيدا أكله الذئب" فيصح افتراقه حكما أي في حكم الوجدان؛ لأننا نقول: لا نسلم أن يصح التأكيد بـ "كل" فيه، لم لا يجوز أن يكون مثل قولنا: اختصم الرجلان كلاهما؛ فإنه لا يجوز التأكيد فيه كما ذكر الشارح آنفا أو نقول: قولنا: "وحدث زيدا كله" في قوة قولنا: وحدث كل زيد أو نصفه أو رأسه، فلا يكون تأكيدا بـ "كل" مالا، خلافا "جاءني الرجلان كلاهما" أو "جاءني القوم كلهم"؛ فإن الكلام في جواز التأكيد لا في وجوبه، فلا يجوز التأكيد عند عدم الاحتياج إليه.

(١) [أي كأنه لا يجوز لعدم إلخ] القياس عليه يقتضي أن لا يصح "اختصم الزيدان كلاهما" خلافا للمبرد؛ فإنه حوَّزه، وهو خلاف القياس والسماع. (عبد الغفور)

وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستكنا بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل: ضربت أنت نفسك فنفسك تأكيد لثناء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو أنت؛ إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيدا للمستكن نحو: زيد أكرمني هو نفسه، فلو لم يؤكد الضمير المستكن في "أكرمني" بقوله: "هو"، ويقال: زيد أكرمني نفسه، لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل، ولما وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليها، وإنما قيد الضمير بـ"المرفوع"؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: ضربتُك نفسك، ومررتُ بك نفسك؛ لعدم اللبس، وبـ"المتصل"؛ لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو: أنت نفسك قائم؛ لعدم اللبس، .....

أي إذا أريد إيجاز: إنما قال هذا ليصح قوله: "أولا"، وإلا لا يترتب الجزاء على الشرط.

**لا تلبس التأكيد إيجاز:** إذا وقع التأكيد تأكيدا للمستكن نحو: زيدا أكرمني هو نفسه، أقول: ولقائل أن يقول: لو قيل: "زيد أكرمني هو نفسه" يجعل "هو" تأكيدا للمستكن يلزم الالتباس بعينه؛ لأن قوله: "هو" يحتمل أن يكون فاعلا له لا تأكيدا فيلتبس بالفاعل، والجواب: أنه لا يحتمل الفاعل؛ لأن من القاعدة المقررة أنه إذا أريد إظهار الفاعل المستكن يورد اسم ظاهر فيجعل له فاعلا، ولا يورد ضمير بارز يجعله فاعلا.

**ولما وقع الالتباس إيجاز:** دفع سؤال تقريره: أن الدليل المذكور لا يدل إلا على تأكيد الضمير المرفوع المستكن بالنفس والعين؛ لأن الالتباس يتحقق على هذا التقدير لا على تأكيد الضمير البارز أيضا بهما، مع أنه يؤكد الضمير المرفوع المتصل هما بارزا أو مستكنا، وتقدير الجواب: أنه حمل بقية الأبواب - وهي ما يكون الضمير فيه بارزا - عليه، فإذا قيل: "ضرباهما أنفسهما أو ضربوهم أنفسهم" لا التباس فيه لو ترك التأكيد، ولكن حملا على زيد أكرمني هو نفسه طردا للباب. **ضربتُك نفسك:** بفتح السين تأكيد للكاف في "ضربتُك"، وبكسر السين في المثال الثاني؛ لأنه تأكيد للكاف في "بك".

وإنما قيد بالنفس والعين؛ لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ "كل وأجمعين" بلا تأكيد، نحو: القوم جاؤوني كلهم أجمعون؛ لعدم التباس التأكد بالفاعل؛ لأن كلا وأجمعين يليان العوامل قليلا،<sup>(١)</sup> بخلاف النفس والعين فإنهما يليانها كثيرا، وأكتع وأخواه يعني أبتع وأبضع أتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور<sup>(٢)</sup> لأجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالأصالة؛ لكونه أدل منها على المقصود، وهو الجمعية، فلا يتقدم يعني أكتع وأخويه عليه أي على "أجمع" لو اجتمعت معه، .....

**جاؤوني كلهم:** فإن "كلهم" تأكيد الضمير في "جاؤوني" وهو "هم". يليان العوامل إلخ: فلا يصح وقوعهما فاعلا، فلا حاجة حينئذ إلى التأكد؛ لعدم اللبس. فإنهما يليانها إلخ: فيصح وقوعهما فاعلا، فيحتاج إلى التأكد؛ لوقوع الالتباس عند عدم التأكد. لكونه أدل إلخ: أي دلالة "أجمع" على المقصود - وهو الجمعية - أدل وأكثر من دلالة "أكتع" وأخواته عليه، فهو دليل التبعة.

**فلا يتقدم إلخ:** لكونها توابع له، وحوز بعضهم الابتداء بكل واحد منها، قيل: لا احتياج إلى ذكره مع قوله: "وذكرها دونه ضعيف"؛ لأنه ظهر من قوله: "وأخواته أتباع لأجمع" أن "أجمع" أصل و"أكتع" وأخواته فرع وتابعة له، فحينئذ لا يتقدم "أكتع" وأخواته عليه، وإلا يلزم أن يكون "أكتع" وأخواته أصلا و"أجمع" تابعا لها، وأيضا إذا كان "أكتع" وأخواته تابعة له فذكر التابع بدون المتبوع الأصل ضعيف، أقول: ما قالوا من اختيار الاختصار في -

(١) كلمة "كل" بدون الإضافة يلي العوامل كثيرا، ومع الإضافة إلى مضمير كما هو حالة التأكد لم يل العوامل اللفظية أصلا، قال العلامة التفازاني - قدس سره - في "المطول" ناقلا عن المصنف رحمته: إن "كلا" إذا أضيف إلى المضمير لم يستعمل إلا تأكيدا أو مبتدأ؛ لأن قياسه أن يستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره؛ لأن معناه إفادة الشمول والإحاطة في أجزاء ما أضيف إليه، ولما أضيف إلى المضمير كانت الجملة متقدما ذكرها أو في حكم المتقدم إلا أنهم استعملوها مبتدأ؛ لأن العامل فيه معنوي، لا يخرجها في الصورة عما هي له، فلذلك يقال: **﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾** (آل عمران: ١٥٤) بالرفع والنصب، ولا يقال: الأمر إن كله لله، فكأنه أراد بالقلة العدم. (جمال الدين)

(٢) احتراز عن أقوال آخر حيث أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت، ولم يجز أحد منهم مع وجود أجمعين تأخيرهما، كذا قال المصنف رحمته في "الإيضاح" وفي "المفصل"، وعن ابن كيسان تبدأ بأيهن شئت بعدها، وسمع أجمع أبضع كتع جمع تبع، وعن بعضه جاءني القوم أكتعون. (جمال الدين)

**وذكرها أي ذكر أكتع مع أخويه دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف** لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل.  
 وهو باطل

**البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع<sup>(١)</sup> أي تقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع**

= المثنى على تقدير أن يكون الاختصار على وجه كان واضح الدلالة على المعنى المراد، وما ذكره ليس كذلك.  
**دلالتها:** أي "أكتع" وأحواته على المعنى المقصود، وهو الجمعية إلا بواسطة "أجمع". **البدل الخ:** قيل: والعبارة الصحيحة: البدل تابع مقصود بالنسبة دون منبوعه، كذا ذكره مولانا عص، أقول: ليس البدل مقصودا بالنسبة المطلقة بل هو مقصود بنسبة ما نسب له إلى المتبوع، ولو حمل قوله: "بالنسبة" على ما ذكره المصنف، فنقول: احتيار الاختصار في المثنى يشترط للتوضيح، فالعبارة الصحيحة ما ذكره المصنف.

**تقصد النسبة الخ:** أي تقصد نسبة المسند - وهو الفعل - إلى التابع من النسبة إلى المتبوع، مثل: حابي زيد أخوك؛ فإن "أخوك" تابع قصد نسبة المسند إليه بما نسب إلى المتبوع، وهو الفعل فيكون كلمة "ما" عبارة عن العامل، قال مولانا عص: وإنما فسره به؛ لأن عبارة المصنف ليس بصحيح ظاهراً؛ لأنه يفهم منه أن يقصد التابع من نسبة المسند إلى المتبوع، مع أنه ليس كذلك، فإنه لا يقصد قولنا: "أخوك" من نسبة المجبئية إلى زيد، ثم قال مولانا المذكور: إن تفسير الشارح أيضاً غير كاف بالمرء؛ لأن من المسند وسبته إلى المتبوع لا يقصد إلا نسبته إلى المتبوع، ثم قال المولانا المذكور: فيحتاج إلى تكلف آخر، وهو أن المقصود من نسبته إلى المتبوع =

(١) دفع لما قبل: يفهم من لفظ المثنى أن البدل مقصود بما نسب إلى المتبوع مع أنه ليس كذلك؛ إذ ليس "أخوك" في "جاء زيد أخوك" مقصوداً من جاء، والحاصل أن البدل تابع قصد النسبة إليه من نسبة ما نسب إلى المتبوع، والقرينة على ذلك قوله: "العطف تابع مقصود بالنسبة مع منبوعه"؛ إذ قوله: "مع منبوعه" احتراز عن البدل، فإن المتبوع فيه ليس مقصوداً بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط، معلوم من تعريف العطف أن المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه، ومعنى كون النسبة إليه مقصوداً بنسبة ما نسب إلى المتبوع أنه تحصل بواسطة النسبة إلى المتبوع وبسببه؛ لأن النسبة إلى المتبوع توطئة له، والمقصود الأصلي تحصيل بعد التوطئة والتعميد، والمعنى أن النسبة إلى المتبوع وإن كانت ظاهرة إلا أن المقصود منه النسبة إلى التابع، ففي جميع أقسام البدل نسب الشيء إلى المتبوع بحسب الظاهر، وبحسب الحقيقة المقصود النسبة إلى التابع، فاندفع ما قيل: فيه نظراً؛ لأن نسبة المجيء إلى الأخ ليست مقصودة بسبته إلى زيد مقصودة من ضم المسند إلى زيد، ونسبته إلى الأخ مقصودة من ضمه إليه. (جمال)

**دونه** أي دون المتبوع أي لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداءً بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا لنسبته إلى التابع، سواء كان ما نسب إليه مسندا أو غيره، مثل: جاءني زيد أخوك، وضربت زيدا أهلك، واحترز بقوله: "مقصود بما نسب إلى المتبوع" عن النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه، بل المتبوع مقصود به، ويقول: "دونه" احترز عن العطف بحرف؛ فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع، .....

= هو النسبة إلى التابع، لكن النلفظ بالمتبوع للسهو والغفلة كما في بدل العلف، وللممهيد والتوطئة كما في غير بدل العلف. أقول: الباء في قوله: "بنسبة ما نسب إلى المتبوع" للسبب، فالمراد أن نسبة المسند إلى المتبوع سبب لقصد نسبته إلى التابع؛ فإن ما لم ينسب إلى المتبوع لا يقصد نسبته إلى التابع، وهذا هو المقصود ههنا فيحينئذ يصح تفسير الشارح، ولا يرد عليه ما ذكره المحشي المذكور، ثم أقول: قوله: "أي تقصد النسبة إليه إلخ" بيان مراد المصنف بأن مراده من التابع في قوله: "البدل تابع إلخ" هو التابع من حيث هو تابع، وهو لا يكون بدون نسبة المسند إليه، فالمراد أن يقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع، فعبارة المصنف صحيح.

**دونه**: أي دون المتبوع ابتداءً وبقاء، فلا يرد المعطوف بـ "بل"؛ لأن متبوعه مقصود ابتداءً، ثم أعرض عنه وقصد المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، هكذا حققه بعض الشارحين، فإن قلت: كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصودا في بدل الكل؛ فإنهما متحذان ذاتا، قلت: إنهما وإن كانا متحدين ذاتا ولكن متغايرين لفظا ومعنى، فيجوز أن يكون الشيء الواحد مقصودا من وجه دون وجه.

**أي لا تكون إلخ**: هذا التفسير يشعر بأن قوله: "دونه" حال من الضمير المستتر في "مقصود"؛ لأنه راجع إلى التابع، لكنه حال عنه باعتبار متعلقه أي حال كون التابع متجاوزا عن القصد من المتبوع أي نسبته إلى التابع مقصود دون نسبته إلى المتبوع. **مسندا أو غيره**: أي سواء كان ما نسب إلى المتبوع مسندا إلى المتبوع أو غير مسند إليه. **مثل جاءني إلخ**: هذا مثال لما يكون ما نسب مسندا إلى المتبوع؛ لأنه فاعل، ومثال الثاني لما يكون ما نسب إليه غير مسند إليه بل هو واقع عليه؛ لأن المتبوع فيه مفعول، وهو مسند إلى الفاعل، وهو التاء.

**المتبوع مقصود به**: أي المقصود من النعت والتأكيد وعطف البيان هو المتبوع لا التابع.

**عن العطف بحرف**: أي من المعطوف بحرف مثل: "جاءني زيد وعمرو"؛ فإن المقصود فيه هو المتبوع مع التابع معا.

ولا يصدق الحد على المعطوف بـ"بل"؛<sup>(١)</sup> لأن متبوعه مقصود ابتداء، ثم بدا<sup>(٢)</sup> له فأعرض عنه وقصد المعطوف، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى، فإن قيل: هذا الحد لا يتناول البذل الذي بعد "إلا" مثل: ما قام أحد إلا زيد؛ فإن زيدا بدل من أحد، وليست نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد، بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد، قلنا: ما نسب إلى المتبوع ههنا هو القيام؟.....

**ولا يصدق الحد إلخ:** أي لما ذكر وقال: لا يكون بالنسبة إلى المتبوع مقصودا ابتداء يصدق الحد إلخ مثل: "جاءني زيد بل عمرو" فإن النسبة إلى "زيد" مقصود ابتداء، فلا نقض في التعريف؛ لعدم المانع. **مقصودان إلخ:** أي بأن يكون المتبوع مقصودا أولا ثم التابع، ثم اعلم أن المتبوع في المعطوف بـ"بل" مقصود ابتداء، ومتبوع البذل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء أو لا، فدخل "يا زيد زيد" إن جعل بدلا؛ فإنه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث التأكيّد لكنه صار انتهاء، ويظهر من ذلك أن هذا التقرير أظهر مما نقلنا عن بعض الشارحين من أن المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء، مع أنه لا حاجة لنا في إخراج المعطوف بـ"بل" إلى قوله: "ولا انتهاء". **إلا زيد:** بالرفع على البذل، وبالنصب على الاستثناء. **وليست نسبة إلخ:** أي إلى أحد من عدم إلخ، أي ليس المقصود في زيد هو النسبة إلى المتبوع؛ لأن نسبة المسند إلى المتبوع يكون بعدم القيام، ونسبة ما نسب إلى زيد مقصود بالنسبة إلى أحد حيث قال سابقا: "أي تقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع"، فيكون المعنى على القلب كما في: عرضت الناقة على الخوض. **بل النسبة:** في زيد هو نسبة القيام، والمقصود في أحد هو نسبة عدم القيام.

- (١) قبل دفع لما أورده الرضي على التعريف تقريره ظاهر. (نور الحق)  
 (٢) [من البدو معتل اللام الواوي. بمعنى الظهور] أي ظهر له، وفي بعض كتب اللغة البدء بمعنى نويد بآدم، وعلى هذا التقدير يكون مهموز اللام، ويكتب "بدا" بالهمزة.  
 (٣) يقال: "بدا له" إذا ندم، والمعنى ظهر له رأي غير الأول، فضمير الفاعل في "بدا" راجع إلى الرأي المعلوم بدلالة الكلام، كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح "المفتاح". (جمال)

فإنه نسب إليه نفيا، ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا، فيصدق على زيد أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع؛ فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي، ويمكن أن يقصد بنسبته إلى شيء نفيا نسبته إلى شيء آخر إثباتا، ويكون الأول توطئة للثاني، وهو أي البدل أنواع أربعة: **يدل الكل** أي بدل هو كل المبدل منه، وبدل **البعض** أي بدل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيهما مثلها في خاتم فضة، وبدل<sup>(١)</sup> **الاشتغال** .....

**القيام بعينه إلخ:** أي كما أن الحاصل في المتبوع هو القيام الذي حصل من زوال القعود مثلا، كذلك الحاصل في التابع هذا القيام مع كون القيامين متغايرين شخصا، فلا يرد أن قوله: "بعينه" ليس على ما ينبغي؛ لأنه يمتنع أن يكون القيامان متحدين شخصا؛ لأنه يلزم قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين، وإن قلت: قد وقع كلام جماعة من العلماء أن الاستثناء تكلم بالباقي وأن الحكم في المستثنى بالإشارة لا بالعبرة، فكيف يصح القول بأن النسبة أي نسبة القيام بعينه إلى التابع مقصود؟ قلنا: إذا أردت تطبيق هذا التعريف على مذهبيهم، فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء الخفض، مع أن زيدا في المثال المذكور جاز أن يكون بدلا أيضا، أو يقال: إن قولك: "ما قام أحد إلا زيد" لما كان في قوة قولك: ما قام أحد غير زيد، كان البدل في الحقيقة غير زيد، وهو مقصود بسلب القيام، وحينئذ لا حاجة إلى تعميم النسبة على ما فعله الشارح.

**ويمكن إلخ:** دفع دخل لا يخفى، وقوله: "نسبة" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "يقصد".

**أي بدل هو إلخ:** إشارة إلى أن الإضافة بيانية، أو أشار به إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، وكذلك في قوله: "بدل البعض".

(١) إشارة إلى أن قوله: "والاشتغال" بتقدير المضاف عطف على قوله: "بدل الكل"، وليس معطوفا على "الكل" حتى يتوجه أن الإضافة في بدل الكل بمعنى "من" وفي بدل الاشتغال بمعنى اللام، فكيف يصح عطف الاشتغال على الكل مع أن الأول مجرور بـ "من" والثاني باللام؟ والتابع يجب أن يكون متلبسا بإعراب سابقه من جهة واحدة. (جمال الدين)



أي بدل مسبب غالباً<sup>(٢٠١)</sup> عن اشتغال أحد المبدلين على الآخر، أما اشتغال البذل على المبدل منه نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ، أو بالعكس نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، قوله تعالى (الفرقة: ٢١٧)

**وبدل الغلط أي بدل مسبب عن الغلط، فالإضافة في الأخيرين من قبيل إضافة المسبب**

**أي بدل مسبب إلخ:** أي بدل يكون السبب لإيراده اشتغال أحد المبدلين - أي البذل والمبدل منه - على الآخر، فيكون من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، وهذه الإضافة لا تكون إلا لامية.

**اشتغال البذل إلخ:** أي يكون لاشتغال أحد المبدلين على الآخر مردان، أحدهما: أن يكون السبب لإيراد البذل هو اشتغال البذل على المبدل منه أن يكون البذل ظرفاً والمبدل منه مظهروفاً مثل: سلب زيد ثوبه، وثانيهما: أن يكون سبب إيراد البذل هو اشتغال المبدل منه على البذل مثل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (الفرقة: ٢١٧)، أي يسألونك عن قتال في شهر الحرام، فالمراد من الشهر الحرام هو الشهر الذي يقع القتال فيه؛ فإن القتال بدل عنه، فيكون المبدل منه مشتغلاً عليه وظرفاً له؛ لأن القتال وقعت فيه.

**وبدل الغلط:** مثل: مررت برجل حمار؛ فإنك أردت أن تقول: "حمار" فسبقك لسانك فقلت: برجل، ثم استدركت فقلت: حمار، والمراد بالغلط هو المبدل منه؛ لأن البذل ليس بعلط بل الغلط هو المبدل منه، فيكون معاه بدل شيء من الغلط أي مسبب عنه؛ ولهذا قال: الإضافة لأدنى ملائمة. **بدل مسبب إلخ:** أي سبب إيراد البذل هو الغلط.

**من قبيل إضافة المسبب إلخ:** فإن معنى قوله: "بدل الاشتغال" وقوله: "بدل الغلط" هو بدل مسبب عن الاشتغال وبدل مسبب عن الغلط، فيكون الإضافة بأدنى ملائمة، وقد عرفت أن إضافة المسبب إلى السبب =

(١) وإنما قال: "غالباً" بملاحظة أن في بعض صور بدل الاشتغال لا يكون الاشتغال أصلاً، كما في قولهم: "حاجني زيد حماره"، فإنه الاشتغال لأحدهما على الآخر، فوجه التسمية باعتبار الأكثر الأغلب. (حق)

(٢) إشارة إلى أن وجه تسميته بالاشتغال هو البذل على المبدل منه، أو اشتغال المبدل منه على البذل اشتغال الظرف على المظروف، لكن هذا ليس مما يعتمد عليه، والمعتمد عليه ما قيل: سمي بدل الاشتغال؛ لاشتغال المتبوع على التابع، لا كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، ومتقاصياً له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الأول مشوّقة إلى ذكر ثانٍ منتظراً له، فحيث الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول مبيناً له. (جمال)

## إلى السبب؛ لأدنى ملابسة،.....

= لا تكون إلا لامية، قال مجد الخشي مولانا غف: إذا كانت الإضافة في الآخرين لامية وفي الأولين بيانية فلا يصح عطف الاشتمال والعلط على الكل؛ لأن الاشتمال والعلط محرووران باللام، والكل مجرور بـ"من" فلا يصح العطف؛ لأنك قد عرفت أن الإعراب في المعطوف والمعطوف عليه يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وليس ههنا كذلك؛ لأن الإعراب في المعطوف عليه بسبب "من"، وفي المعطوف بسبب اللام.

وأجاب عنه بوجهه، أما أولا: فبأننا نقول: لا نسلم أن يكون الاشتمال والعلط معطوفا على الكل بل هما مرفوعان بعطفهما على البدل، لكن بتقدير المضاف أي بدل الاشتمال وبدل الغلط، وأما ثانيا: فإنا نقول: جاز أن يكون الإضافة في الأولين أيضا لامية أي إن جعل الإضافة لامية فيهما لم يتوجه الإشكال، وأما ثالثا: فبالفرق بين "من" التي هي مذكورة وبين "من" التي هي مقدره بأن يكون عدم حواز العطف بالنسبة إلى "من" المذكورة، وجوازه بالنسبة إلى المقدره. قال مولانا عص: إن الجواين الآخرين مردودان، أما الأول منهما فلأن العبارة غير صالحة للإضافة اللامية في الأولين، وأما الثاني فلأنه ليس في المقابلة أصلا؛ لأن استحالة عدم حواز عطفهما عليه هي أن إعرابهما يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، فلا يصح العطف ههنا سواء كان "من" مذكورة أو مقدره، فالجواب بالفرق بين "من" مذكورة والمقدره غير تام، انتهى حاصل كلامه على وجه طالع مولانا عص.

أقول: ما قال مولانا عص في رد الجواين المذكورين ليس بصحيح، أما عدم صحة الرد الأول؛ فلأننا نقول: عدم صلاحية عبارة الشارح للإضافة بمعنى اللام مسلم، ولكن مراد مجد الخشي من قوله: إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام لم يتوجه الإشكال هو عبارة المصنف لا الشارح، وعبارته تختل الإضافة بمعنى اللام؛ لأن في الإضافة بمعنى اللام لا يلزم التصريح بها، بل يكفي إعادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كما بين في موضعه، فيصح إفادة معنى الاختصاص في قوله: بدل الكل وبدل البعض، أما الأول؛ فلأن معناه بدل له خصوصية بالكل بأن يكون بدلا من كل المبدل منه، وأما الثاني فكذلك كما لا يخفى.

وأما عدم صحة الرد الثاني فلأن معنى كلام مجد الخشي أن عدم حواز العطف على تقدير أن يكون "من" مذكورة، وجوازه على تقدير كونه مقدره، فإذا كانت مذكورة فلا يصح العطف؛ لأن إعرابهما حينئذ لا يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وإذا كانت مقدره يكون إعرابهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية، وهي المضاف؛ لأنه نائب مناب "من" المقدره، فبكون العامل في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجر المقدر كما حقق في موضعه. فيكون إعرابهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية كما لا يخفى، وكلام مجد الخشي مع اعتراضه وأجوبته عنه هكذا: اعترض عليه بأن هذه الإضافة اللامية، والإضافة في الأولين بيانية بمعنى من، فكيف يصح عطف الآخرين على الأولين؟ وقد ربح أن يكون إعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية، =

**فالأول أي بدل الكل مدلوله مدلول الأول** يعني متحدان ذاتا لا أن يتحد مفهوماهما؛ ليكونا مترادفين نحو: "جاءني زيد أخوك" فـ"زيد" و"أخوك" وإن اختلفا مفهوما متصلة فهما متحدان ذاتا. قال الشارح الرضي: وأنا إلى الآن<sup>(١)</sup> لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان،.....

= ويمكن أن يقال: لو قرئ "الاشتغال" و"العلط" بالرفع بخذف المضاف معطوفا على قوله: "بدل الكل" لم يتوجه ذلك، وكذا إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام، أو فرق بين "من" المذكورة والمقدرة النائب منها للمضاف، أو قرئ بالجر بتقدير المضاف. ثم قال مولانا عص: لا يرد الشبهة المذكورة المنقولة من مجد المحشي؛ لأن كل واحد من الأبدال الأربعة عُلِمَ للمدلول؛ فإن قوله: "بدل الكل" تركيب إضافي عُلِمَ لعناه كعبد الله عُلَمَاءُ، فعطف من الاشتغال والعلط على الكل؛ لاستفادة المعنى العُلَمي منه لا المعنى الإضافي، وما ذكر الشارح من بيان الإضافة في هذه الأنواع الأربعة ليس ببيان المراد بل ببيان أصلها؛ فإن أصلها مضاف كعبد الله علما، فيكون المراد من الأنواع الأربعة معناها العُلَمي لا الإضافي، كما لا يكون المراد من عبد الله عُلَمَاءُ معناه الإضافي.

أقول: حمل كلام الشارح على هذا المعنى خلاف المتبادر بعيد عن ظاهر كلامه غاية البعد؛ فإن الشارح لما حمل كلام المصنف على الإضافة فلا بد أن يحمل العطف في كلامه أيضا بملاحظة للمعنى الإضافي؛ فإن حمل كلامه على الإضافة كما هو الظاهر من كلامه، وحمل العطف في كلامه على المعنى العُلَمي مما لا يلفت إليه، ولو تأملت في كلام مولانا المذكور تجد سماحته من وجوه أخرى، فتأمل وأنصف.

**فالأول مدلوله مدلول الأول:** وما قال مولانا عص من أن الأحصر في العبارة أن يقول: "فالأول مدلوله مدلوله" مدفوع؛ لأن اعتبار الاختصارية في العبارة على تقدير أن يكون المعنى المراد واضحا غير خفي، ولو قال: "مدلوله مدلوله" يتوهم أن كلا الضميرين راجعان إلى الأول بمعنى بدل الكل، وهو باطل؛ لأن الأول في قوله: "مدلول الأول" راجع إلى بدل الكل، والثاني عبارة عن المبدل منه. وإن قلت: ما قال مولانا المذكور: طريق الاستخدام بأن يكون الضمير الأول راجعا إلى بدل الكل، والثاني إلى المبدل منه، وهو شائع غير خفي، قلت: الاستخدام هو أن يكون الضمائر التي بعد المرحع كلها راجعا إلى أمر واحد بشرط أن يراد منها معنى آخر واحدا، لا بأن يراد من واحد من الضمائر معنى، ومن الآخر منها معنى آخر؛ لأنه يستدعي الخفاء في المعنى والانتشار في الضمائر.

**يعني متحدان ذاتا إلخ:** لأن اتحاد مفهوماهما غير لازم، بل قد يكون نحو: زيد ضربته إياه، وقوله: "إن اختلفا مفهوما" يشير إلى أنهما قد يتحدان مفهوما.

(١) أي إلى الوقت الحاضر الذي أنا فيه، والآن ظرف مبني على الفتح وقع معرفة، واللام فيه ليس للتعريف؛ لأنه ليس له ما يشركه، كذا في "القاموس".

بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل، وما قالوا من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان؛ فإنه بيان، والبيان فرع المبيّن، فيكون المقصود هو الأول، فالجواب: أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط.

وقال بعض المحققين<sup>(١)</sup> في جوابه: <sup>(٢)</sup>الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا، والحاصل أن مثل قولك: جاءني زيد، إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تنمة له توضيحا <sup>أي النوع</sup> <sup>حاصل الفرق بينهما</sup> فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، ...

**إلا بدل الكل:** وبالعكس، فإذا قلنا: "أقسم بالله أبو حفص عمر" يكون عمر بدلا من أبو حفص، فهو بدل الكل أيضا عند الشيخ الرضي. **وما قالوا إلخ:** وهو من كلام الشارح الرضي، وحاصل الفرق بينهما بأن المقصود هو نسبة الفعل إلى البدل دون نسبه إلى المبدل منه، بخلاف عطف البيان؛ فإنه بيان للمبيّن، والبيان فرع المبيّن، فيكون المبيّن أصلا، فالمقصود هو نسبة الفعل إلى المبيّن لا إلى البيان على عكس البدل، والدليل على كون البيان فرع المبيّن أنه لولا المبيّن لم يأت به.

**ولا في إلخ:** أي لا نسلم أن المقصود بالنسبة في سائر الأبدال هو الثاني فقط، لا في بدل الغلط؛ فإن كون الثاني هو المقصود في بدل الغلط دون الأول ظاهر؛ لأن البدل فيه للسهر والغفلة. **في جوابه:** أي جواب كلام الشارح الرضي، بأن الظاهر أنهم لم يريدوا أنه أي الأول ليس مقصودا إلخ. **تنمة له توضيحا:** أي نكون الثاني من تنمة الأول في التوضيح، فقله: "توضيحا" تمييز، كما يكون قوله: "مبالغة" تمييزا، أي الأول توطئة الثاني في المبالغة في إسناد الفعل إلى الثاني.

(١) يعني السيد السند قلبي سره. (جمال)

(٢) "الظاهر أنهم" إلى قوله: "فالفرق ظاهر" عبارة السيد السند - قلبي سره - في حواشي "الرضي". (جمال الدين)

وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرق ظاهر، **والثاني** أي بدل البعض **جزءه** أي جزء المبدل منه، نحو: ضربت زيدا رأسه، **والثالث** أي بدل الاشتغال **بينه وبين الأول** أي المبدل منه **ملازمة**.....

**الحاصل به إلخ:** أي بالأول مقصود تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، والحاصل: أنك إذا قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجعله مناط الحكم فكأنك قلت: جاءني زيد، مع قطع النظر عن أن يكون أحاك، وإذا قلت: أكرمت زيدا أحاك، فكأنك قصدت بذلك المن على المخاطب، وأردت أن الإكرام وقع عليه من حيث إنه أخوك، وهذه الفائدة متفية في عطف البيان، لا يقال: إن التوضيح ليس بحاصل بالأول، وهو المبدل منه، فكيف يصح قوله: "وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به"؟ فإنه ليس للتوضيح، بل عطف البيان للتوضيح في المبيّن؛ لأننا نقول: المبدل منه أيضا يكون للتوضيح أي لتوضيح إسناد الفعل إلى البدل؛ لأن المبدل منه توطئة له بمعالجة في الإسناد.

**فالفرق ظاهر:** لأن البدل مقصود أصلي، بخلاف عطف البيان؛ فإنه ليس مقصودا أصلياً، بل هو للتوضيح. لا يقال: إنه إذا كان للتوضيح فتعلق القصد به من هذه الحثية، فكيف يصح الحكم عليه بأنه ليس بمقصود أصلاً؛ لأننا نقول: المراد أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، لا أنه لا يكون مقصوداً بوجه من الوجوه وباعتبار من الاعتبار. **والثاني:** لا يقال: هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جوازها؛ لأن قوله: "الثاني" عطف على "الأول"، وقوله: "جزء" عطف على قوله: "مدلول الأول"، والعامل في "الأول" هو الابتداء، والعامل في قوله: "مدلول الأول" هو قوله: "مدلوله"؛ فإن قوله: "مدلول الأول" معقول ما لم يسم فاعله، فتقديره: والثاني مدلوله جزءه أي جزء الأول، وهو المبدل منه؛ لأننا نقول: لفظ مدلوله مقدر فيه، أي والثاني مدلوله جزءه، فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف، فلا محذور حينئذ.

**بينه وبين الأول:** وإنما لم يقل: "بينه والأول" ملاحظة البين بحكم العطف؛ لفائدة الاختصار في المتن؛ لأن العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الجار غير جائز. **ملازمة:** أي تعلق وارتباط بحيث يوجب النسبة إلى المتبوع بسبب تلك الملازمة إلى التابع إجمالاً، أو لا يكون الأول دالة عليها متقاضية بما توجه بحيث يبقى النفس متوقفة إلى ذكره منتظرة له؛ وإنك إذا قلت: "أعجبتني زيد علمه" يعلم أن ابتداء كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته، لا باعتبار ذاته؛ لأنه لا تفاوت في أشخاص الإنسان في ذاتها، فيضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبتاً إلى علم إجمالاً. فإن قلت: بدل الكل والبعض أيضاً كذلك، قلت: لا يضر ذلك في التسمية؛ لما أن وجه التسمية لا يطرده ولا يعكس.

بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً،<sup>(١)</sup> نحو: أعجبني زيد علمه، حيث يعلم ابتداء أنه يكون زيد معجباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، وتتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالاً، وكذا في "سلب زيد ثوبه"، بخلاف "ضربت زيدا حماره" و"ضربت زيدا غلامه"؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد، فيكون من باب بدل الغلط، **بغيرهما أي** تكون تلك الملابس بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزءه، .....

**أعجبني زيد علمه:** وفيه ملابس المتعلق بالمتعلق أو ملابس المعروض بالعارض، وفي "سلب زيد ثوبه" ملابس الظرف بالمظروف، ففيه يتضمن نسبة السلب إلى زيد نسبته إلى ظرف من ظروفه، وقوله: "تتضمن" عطف على قوله: "يكون" أي حيث يعلم ابتداء أنه يتضمن إلخ.

**ولا يلزم في صحتها إلخ:** أي في صحة هذه النسبة اعتبار غير زيد مما هو غير لازم، فقوله: "بخلاف ضربت زيدا إلخ" معناه أنه ليس من باب بدل الاشتغال؛ لأنه ليس فيه بأن يوجد نسبة الفعل إلى الملابس أي البدل إجمالاً بسبب نسبته إلى المتبوع، أي لا يدل على المتبوع إجمالاً نسبته إلى المتبوع؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، والحاصل أنه لما أطلق الملابس فحينئذ يدخل في بدل الاشتغال بعض أفراد بدل الغلط، نحو: ضربت زيدا غلامه أو حماره، فلما قيد الملابس بقوله: "بحيث توجب النسبة إلى المتبوع" خرج عنه.

**بغيرهما:** قال مولانا عاص: الأصح أن يقول: "بغيرهما" بدون باء الملابس؛ لذكر الملابس صريحاً بقوله: "ملابس". أقول: الملابس المذكورة هي الملابس التي يبدل الاشتغال وبين المبدل منه، والباء في قوله: "بغيرهما" إشارة إلى الملابس التي يبدل الكل وبدل البعض، أي ملابس غير ملاسبتها، وإنما تعرض لهذه الملابس بإيراد الباء؛ ليصح حمل قوله: "بغيرهما" على قوله: "ملابس"، وإلا لا يصح الحمل، ولهذا فسره بقوله: "أي تكون تلك الملابس بغير كون إلخ" وإلا فلا بد أن يقال في تفسيره: أي غير بدل الكل والبعض.

(١) أي إلى ملابسٍ ما لا إلى ملابس بعينه، فلا يكون نحو: "قتل الأمير سيفه وبين الوزير وكلاؤه" من بدل الاشتغال؛ لأن شرط بدل الاشتغال أن لا يستفاد هو من المبدل منه معينا، وفي المثالين يستفاد معينا؛ إذ يستفاد من قولك: "قتل الأمير" أن القاتل سيفه، والباقي وكيله، فلا يجوز فيهما البدل مطلقا. (جمال)

فيدخل فيه ما إذا كان المبدل منه جزءا من البدل، ويكون إبداله منه بناء على هذه الملايسة، نحو: نظرت إلى القمر فلكه، والمناقشة بأن القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركز فيه، مناقشة في المثال، ويمكن أن يورد مثاله مثل: رأيت درجة الأسد برجه؛ <sup>لا جزء منه</sup> فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه؛ فإن البرج عبارة عن مجموع الدرجات،<sup>(١)</sup>

**فيدخل فيه:** أي إذا كانت تلك الملايسة على هذا الوجه، فيدخل في بدل الاشتمال ما إلخ، أي لم يلزم حيث ثبوت قسم خامس. **بناء على إلخ:** وهي كون المبدل منه جزءا من البدل؛ فإن هذه الملايسة غير الملايسة التي كون البدل كل المبدل منه أو جزءا له.

**القمر فلكه:** بكسر الكاف؛ فإنه بدل من القمر، ويكون القمر جزءا من الفلك، والضمير فيه راجع إلى القمر، والإضافة بأذن ملايسة إلى الفلك الذي فيه القمر، وهو الفلك الأول المسمى بفلك الدنيا، قال مجد المحلّي مولانا غف: فيه أن النسبة إلى المبدل منه لا يوجب النسبة إلى البدل، فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الأخير؟ أقول: يكون فيه نسبة المسند إلى البدل إجمالا بسبب نسبته إلى المتبوع؛ فإن فيه ملايسة الكلية والجزئية، وكذلك بعينه في المثال الأخير. وأجاب عنه مولانا عص هكذا: إذا لم يكن في الفلك قمر، وعلم المخاطب ذلك يكون الإسناد إلى القمر موحيا للإسناد إلى فلكه إجمالا، وكذا إذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب: هل رأيت برج الأسد، فقال: نعم، رأيت درجة الأسد، كان المخاطب منتظرا لذكر البدل. وفي بعض الشروح: نظرت القمر فلكه، وحيث قوله: "فلكه" بفتح الكاف.

**مركز فيه:** أي ثابت فيه من غير الحزمية. **مثاله:** أي لا يكون المبدل منه جزءا للبدل. **برجه:** بفتح الجيم أو بكسرها، وعلى الأول بدل من قوله: "درجة الأسد" وعلى الثاني بدل من "الأسد"، والبرج: عبارة عن قسم واحد من اثني عشر من أقسام السماء، و"الأسد": اسم شهر من شهور اثني عشر. **عن مجموع الدرجات:** فإذا كانت برج الأسد عبارة عن مجموع الدرجات، فيكون الدرجة الواحدة جزءا لهذه الدرجات؛ وإن التاء في الدرجة للوحدة.

(١) أي الثلاثين؛ لأن الفلك أي منطقته يقسم على ثلاث مائة وستين، يسمى كل منها درجة، ثم يقسم على اثني عشر، يسمى كل قسم منها برجا. (علوي)

وإنما لم يجعل<sup>(١)</sup> هذا البذل قسما خامسا، ولم يسم ببذل الكل عن البعض؛ لقلته وندرته، بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب؛ فإن هذه الأمثلة مصنوعة، والرابع أي بدل الغلط أن تقصد أي أن يكون بأن تقصد أنت إليه أي إلى البذل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد أن غلطت بغيره.....

ولم يسم ببذل إلخ: حيث يكون الكل بدلا عن البعض؛ فإن المبذل منه جزء للمبذل. قيل لعدم إلخ: أي قيل: إنما لم يجعل هذا البذل قسما خامسا؛ لعدم وقوعه في كلامهم، ولما كان لأحد أن يقول: إذا لم يكن هذا البذل واقعا في كلامهم، فما الحكم في الأمثلة المذكورة؟ فلدفع ذلك قال: "فإن هذه الأمثلة مصنوعة". أي أن يكون إلخ: أي البذل الغلط بأن تقصد أنت؛ فإن حذف حرف الجر مع "أن" وأن" كثير، وإنما أورد لفظ "أنت" إشارة إلى أن قوله: "تقصد" صيغة المخاطب المعلوم بقربة قوله: "غلطت"، وقوله: "تقصد" من باب "ضرب".

بعد أن غلطت بغيره: وإنما لم يقل: "بعد أن غلطت بالأول، وهو المبذل منه"، كما عبر المصنف عن المبذل منه بالأول فيما سبق؛ للتفنن في العبارة، وقيل: إنما لم يقل: "بالمبذل منه ولا بالمتبوع"؛ لأنه حين ذكره لم يذكر بحشية كونه مبدلا منه أو متبوعا، بل بحشية كونه غلطاً، حيث قال: "والغلط"، وهذا لم يذكره باسم المتبوع، ولا باسم المبذل منه، واعترض بأن قول المصنف يدل دلالة صريحة على أن التقصد بالمبذل بعد ما وقع الغلط في المبذل منه، حيث قال: "أن تقصد البذل بعد ما غلطت بغيره" مع أن التقصد بالمبذل، قيل: وقوع الغلط بالمبذل منه؛ لأنك قصدت أن تقول: مررت بخمار، فسبقت لسانك، فقلت: مررت برجل، ثم استدركت فقلت: بخمار، والجواب بأن المراد من البذل في قوله: "أن تقصد البذل" هو البذل من حيث إنه بدل، أعني الإبدال؛ فإنه بعد وقوع الغلط به؛ لأن قبل وقوع الغلط بالمبذل منه لا يكون إلا التقصد بذات البذل لا البذل من حيث إنه بدل أي الإبدال.

(١) دفع دخل مقدّر، تقريره: أنه لم يسم ببذل هذا البذل - أي الذي يكون الكل بدلا عن البعض - قسما خامسا، ولم يسم ببذل الكل عن البعض؛ لأن المبذل منه جزء للمبذل. توضيح الدفع على سبيل التناول: أنه لم يجعل هذا البذل قسما خامسا، ولم يسم بالاسم المذكور؛ لقلته وندرته في الكلام، وأما على سبيل الترتي: فلعدم وقوعه في كلام العرب أصلا، ولما كان لقائل أن يقول: إذا لم يكن هذا البذل واقعا في كلامهم أصلا في حال الأمثلة المذكورة، فدفعه بقوله: لأن هذه الأمثلة مصنوعة أي المثالان المذكوران مخترعان لم يقع في كلامهم، بل لا يكاد يطابق المثل له إلا بتكلف بارد، كما قيل، فافهم. (حادم أحمد)



أي بغير المبدل، وهو المبدل منه، **ويكونان** أي المبدل والمبدل منه **معرفتين** نحو: **ضَرَبَ زيدٌ أخوك، ونكرتين** نحو: جاءني رجلٌ غلامٌ لك، **ومختلفين** نحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾<sup>(١)</sup> وجاء رجلٌ غلامٌ زيد، وإذا كان المبدل **نكرة مُبدلة من معرفة** فالنعت أي نعت المبدل النكرة واجب؛ لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه،  
(العلق: ١٦)  
فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر؛ .....

**بغير المبدل**: أي المبدل منه، واعلم أن العلط في المبدل منه على ثلاثة صور، أما بالقصد كما يفعله الشعراء للمبالغة والتفنن في الفصاحة، ويكون للترقي من الأدنى - وهو المبدل منه - إلى الأعلى، وهو المبدل. وإما بطريق النسيان أو بسبق اللسان، وهذان لا يوجدان في كلام الفصحاء؛ فإن العلط هو المبدل منه، وإضافة المبدل إلى العلط إضافة المسبب إلى السبب.

**ويكونان إلخ**: أي المبدل والمبدل منه في الأنواع الأربعة، فتصير الأقسام ستة عشر، وهي حاصلة من ضرب الأربعة في الأربعة. **بالناصية**: فإن المبدل منه - وهو الناصية الأولى - معرفة بالألف واللام، والثانية نكرة موصوفة بنعت، وهو "كاذبة". قال القاضي البيضاوي في تفسيره: وتوصيف الناصية بالكاذبة إشارة إلى أن الكذب يظهر من ناصية الكفار يعني صار كذهم على هذا الوجه. **نكرة**: يجوز أن يكون "نكرة" بالرفع، ومعناه إذا كان نكرة مبدلة من معرفة. **لئلا يكون المقصود إلخ**: وهو المبدل، "أنقص من غير المقصود"، وهو المبدل منه، وإما قال: "من كل وجه"؛ لأن المبدل إذا كان مقصوداً فينبغي تقديمه على المبدل منه، فالتأخير نقصان من وجه.

**فأتوا فيه إلخ**: أي النحاة، في المبدل بصفة يكون تلك الصفة حابرة لنقصان المبدل أي يزيل نقصانه؛ لما في المبدل من نقصان النكارة، والإضافة بيانية، ثم إذا كان المبدل نكرة والمبدل منه معرفة، فالنعت للمبدل واجب، وليس ذلك على إطلاقه، بل هو في بدل الكل، بخلاف نحو: مررت بزيد حمار، وقد قيل: يجوز ترك النعت إذا استغيد من المبدل ما ليس من المبدل منه، كقوله تعالى: ﴿بِالْأَوْدِ الْمُقَدَّسِ طُوى﴾ (طه: ١٦) أي مقدس مرتين، هذا إذا لم يجعل "طوى" اسماً للوادي بل بمعنى المكرر؛ لأنه قدس مرتين.

(١) أي قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا لَبِئْسَ لَمْ يَنْتَ لَسْتُمْ﴾ بالناصية ناصية كاذبة (العلق: ١٥، ١٦) أي لئن لم ينته أبو جهل عن فحشه عن عبادة الله، لنسفعا أي لنأخذن بناصية ناصية كاذبة، ولنلقين بها على وجهه في جهنم، فالناصية الثانية بدل، وهي نكرة وصفت بكاذبة؛ لتتقرب من المعرفة. (حل ع)

لما فيه من نقص النكارة مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾، ويكونان ظاهرين نحو: جاءني زيد أخوك، ومضميرين نحو: الزيدون لقيتهم إياهم، ومختلفين نحو: أخوك ضربته زيدا، وأخوك ضربت زيدا إياه،<sup>(١)</sup> ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل إلا من الغائب، نحو: ضربته زيدا؛ لأن المضمير المتكلم والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منها بدل الكل .....

= وإن قلت: إن "أحد" في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإحلاس: ١) بدل من "الله" تعالى مع عدم النعت، قلت: إنا نقدر النعت، وهو عظيم أو لا شريك له، ونحو ذلك، أو يجعل "لم يلد" صفة و"الله الصمد" اعتراض، أو يقدر موصوف أي إله واحد، ونقل عن المصنف أنه جعل هذا أي قوله: "لئلا يكون المقصود أنقص إلح" وجهاً لتوصيف بدل الكل، وأما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال، فقد قال: إنهما لا بد فيهما من ضمير يرجع إلى المتبوع؛ ليعلم أنه بعضه أو ملاسه، فلو كان الضمير متصلاً لكان معرفة، ولو كان منفصلاً لكان موصوفاً به.

**لقيتهم إياهم:** والضمير المتصل مبذل منه، والضمير المنفصل بدل عنه. قيل: ينبغي أن يكون مدلول البدل غير مدلول المبدل منه، وفي هذا المثال ليس كذلك؛ لأن ضمير المبدل منه والبدل راجعان إلى الزيدون، فمدلولهما واحد، وأجيب بأن البدل يقيد هنا أن ما ينبغي أن ينسب إليه الفعل ليس إلا زيدون، فحينئذ يكون البدل يفيد ما لا يفيد الأول، وهو الظاهر. قال مولانا عصف: قال الشيخ الرضي: إن هذا المثال تأكيد، كيف وهو مثل: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْحَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥) فنقول: إنه تأكيد. قال الفاضل الهندى: لا يبعد أن يقال: لو قصد إسناد الفعل إلى المنفصل، وذكر المتصل توطئة، فالضمير الثاني بدل، ولو قصد إسناد الفعل إلى الأول، وذكر الثاني من غير توطئة، كان تأكيداً. **زيداً إياه:** بدل من زيد، وهو أخوك.

**من الغائب:** أي من ضمير الغائب مثل: ضربته زيدا.

(١) إذا رجع الضمير إلى "أخوك" بتقدير إن زيدا أخوك، أو رجع "إياه" إلى "زيد" على ما يورده النحاة، كان تأكيداً لفظياً؛ لأنه يكون كقولك: رأيت زيدا زيدا، ثم حمل إياه على البدل من لم يقل بكون البدل من جملة أخرى، ولم يجز عند من قال بكونه من جملة أخرى، وإلا بخلاف الجملة الواقعة خبراً عن الضمير. قال صاحب المغني: الثامن أن عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضاً البدل، وتعين البيان في نحو قولك: هند قام عمرو أخوها، ونحو: مررت برجل قام عمرو أخوه، ونحو: زيد ضربت عمراً أخاه. (جمال)

يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود، مع كون مدلوليهما واحداً، بخلاف بدل البعض والاشتغال والغلط؛ فإن المانع فيها مفقود؛ إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول، فيقال: اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفي، وأعجبتي علمك، وأعجبتك علمي، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار.

**عطف البيان تابع** شامل لجميع التوابع، غير صفة احتراز به عن الصفة، **يُوضح** متبوعه احتراز به عن البذل<sup>(١)</sup>

**يلزم إلح:** أي يلزم أن يكون المقصود أنقص دلالة من غير المقصود، مع أن مدلول البذل والمبدل منه متحدان؛ لأن الكلام في بدل الكل، فيه: أن مدلولهما إذا كان متحداً فلا يفيد البذل حينئذ، إلا ما يفيد المبدل منه، مع أن البذل لا بد أن يفيد ما لا يفيد الأول على ما سبق، وفيه أيضاً: أن المفهومين فيهما متعايران إلا أنهما متحدان بحسب الذات كما سبق في بدل الكل، فالأول أن يقال: "مع اتحاد ما صدق عليه" موضع قوله: "مع كون مدلوليهما واحداً". **فإن المانع إلح:** لعدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل، فيفيد ما لا يفيد المبدل منه.

**اشتريتك نصفك:** فإنه بدل من الكاف بدل البعض؛ فإن النصف بعض المحاطب، وفي المثال الثاني يكون قوله: "نصفى" بدلاً من ضمير المتكلم، وفي المثال الثالث يكون قوله: "علمك" بدلاً من ضمير المحاطب، وفي المثال الرابع يكون "علمي" بدلاً من ضمير المتكلم، وفي الخامس يكون "الحمار" بدلاً من الكاف، وفي المثال السادس يكون بدلاً من التاء الخطاب، وليس بدلاً من ضمير المتكلم، وإلا فلا بد أن يقال: حماري.

**احتراز به عن البذل إلح:** أما خروج البذل ولأن البذل هو المقصود بالنسبة لا المتنوع، فهو ليس لتوضيح متبوعه، ولقائل أن يقول: في خروج التأكيد به حفاء؛ لأنه إذا قيل: جاءني القوم، يحتمل أن يكون الجائي جميع القوم وأن يكون أكثرهم، ولكن أعطي للأكثر حكم الكل تعليهاً، كما عرفت سابقاً، فيكون حينئذ قولنا: =

(١) إن البذل أيضاً يوضح متبوعه. فالعلامة التفتازاني في "المطول": ثم بدل البعض والاشتغال لا يخلو عن إيضاح البتة؛ لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإهام، وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير، فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله: "يوضح متبوعه"؟ إلا أن يقال: المراد من الإيضاح في عطف البيان هو الإيضاح المقصود بالذات، والإيضاح في البذل ليس مقصوداً أصلياً، بل مقصود بالتابع. (جمال)

والعطف بالحرف والتأكيد، ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد، فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني مثل: أقسم بالله<sup>(١)</sup> أبو حفص عمر، فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعمر عطف بيان له، وقصته أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله، فظنه كاذبا فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره، .....

أي ساق

= "كلهم" موضحا له، إلا أن يقال: المتبوع غير خفي عند السامع، حتى يكون "كلهم" موضحا له، بل معلوم عنده، فبالتأكيد يصير أمر المتبوع أي حاله وشأنه مقرر عنده، بخلاف "أبو حفص عمر" فإن "أبو حفص" خفي عنده، فبذكر "عمر" يصير المتبوع موضحا.

**الأول أوضح من الثاني:** أو العكس، أو كانا مساويين. **ناقة دبراء الخ:** الدبراء: پشت ريش، والعجفاء: لاغر، والنقباء: سوداء شديدة، وهذه الألفاظ الثلاثة على وزن "فعلاء" مؤنثة؛ لأنها صفة ناقة.

**واستحمله:** والضمير المستتر إلى الأعرابي، والبارز إلى عمر ﷺ.

(١) فإن قلت: ليس في القصة أن عمر ﷺ أقسم بالله، مع أن قول الأعرابي: "أقسم بالله أبو حفص عمر" صريح في أنه أقسم، قلت: إن الشارح لم يذكر قسمه، إلا أن بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال: إن أعرابيا أتى عمر بن الخطاب فالتمس منه بعيرا، وكان له بعير، فقال عمر ﷺ: لك بعيرا أركبه، ولا حاجة لك إلى بعيري، فقال: بعيري نقب ودبر، فقال عمر ﷺ: والله، ليس لها نقب ولا دبر، فأنشد الأعرابي الشعر المذكور. فإن قلت: قول الأعرابي: "إن كان فحر" يشير إلى التردد مع أن الذنب قد صدر.

قلت: أورد في صورة التردد رعاية الأدب، أو لاحتمال أن يكون معنى حلفه ﷺ: والله، ما إن لها نقب ولا دبر في ظني، لا أنه ليس لها ذلك في الواقع، ويحتمل أن يكون "أن" مخففة من المثقلة، واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقة قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ إِن كَان وَعْدُ رَبِّنَا لِمَفْعُولًا﴾ (الإسراء: ١٠٨) ويكون الثاني دليلا على الأول وإن وقع موقع الفاء ويعني غناها على أسلوب قوله: ﴿وَمَا أَرَىٰ نَفْسِي إِلَّا شَغِيرًا لَّامِرَةً﴾ (النساء: ٥٣). (جمال الدين)

ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره: <sup>صار</sup> <sup>حالية</sup>

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

إِغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: "اغفر له اللهم إن كان فجر" قال: اللهم صدق صدق، <sup>(١)</sup> حتى التقياء، فأخذ بيده فقال: صَعُ عن راحلتك فوضع، فإذا هي نقباء عجفاء، فحملة على بعيره وزوده وكساه. ....

ثم استقبل: الأعرابي البطحاء، يعني موضع سكرار. وجعل: أي شرع في أرض البطحاء، والواو في قوله: "وهو يمشي" للحال. أقسم بالله: قوله: "أقسم" بصيغة الغائب المعلوم، و"أبو حفص" فاعله، ورفع بالواو، و"عمر" بالضم بدل منه. إن كان فجر: أي يمين عمر، "فجر" أي كذبا، يقال: عين فاجرة أي بلا ماء، ويمين عمر عليه السلام لم يكن كاذبا؛ لأن اليمين كان على اعتقاد منه ﷺ، وفي اليمين على هذا الوجه ليس آثما. وعمر مقبل: يعني عمر مقابل - روبروشمه - بأعرابي، أي حين دعا أعرابي لعمر. فجعل إلخ: أي عمر في وقت قال الأعرابي: "اغفر له اللهم إلخ". ضع: يعني فزأكى. فحملة: أي حمل عمر الأعرابي، "على بعيره" أي بعير عمر ﷺ، "وزوده وكساه": يعني توشه داداعرابي راوپوشانيداورا.

(١) هو من الرجز. والخفص: بالخاء والصاد المهملتين، ولد الأسد، وبه كنى النبي ﷺ عمر بن الخطاب ﷺ، وهو فاعل "أقسم". والنقب: بالنحر، سود وبنك شون ياسل ستور، من سمع: نقب أنقب نقباء نعت منه. والدبرة: محرقة، القرحة التي تخرج في ظهر الدابة، والجمع: دبر وأدبار، والفعل: دبر كـ"فرح" وأدبر فهو دبر وأدبر وهي دبراء. والفحور: الكذب، من نصر.

وقوله: "ما مسها" جواب القسم، والضمير للناقة، وكلمة "من" زائدة، و"إن" للشرط، و"كان" اسمها مضمرة فيها، وجملة "فجر" حبر لها، والمعنى: أقسم بالله أبو حفص عمر بن الخطاب ما مس ناقنك نقب ولا دبر، فأغفر اللهم إن كان محرري هذا الكلام، وفيه الإشعار إلى أن الأعرابي لم يعلم حكمه، وهو عديم المواخذة به؛ لأنه كذب لا عن عمد. (حل غ)

(٢) أي صدق الأعرابي أن ناقته دبر. (عب)

وفصله أي فرقه من البذل لفظاً أي من حيث الأحكام اللفظية واقع في مثل: <sup>مبدأ</sup>

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشَرٍ<sup>(١)</sup>

فإن قوله: "بشر" إن جعل عطف بيان للبكري جاز، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأن البذل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: أنا ابن التارك بشر، وهو غير جائز، كما ذكرنا فيما سبق في "الضارب زيد". وآخره:

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا  
أي آخر البيت  
والبيت للمراء الأسدي

و"عليه الطير" ثاني مفعولي "التارك" إن جعلناه بمعنى المصير، وإلا<sup>(٢)</sup> فهو حال، ....  
الذي يتعدى إلى المفعولين

**فيكون التقدير إلخ:** فالعامل هو التارك، فهو غير جائز على الأصح كما سبق، فيحوز التارك البكري؛ لأنه مثل: الضارب الرجل، ومعنى "التارك" القتال، وقوله: "البكري" عَلَّمَ لرجل قوي في العرب، فالشاعر وصف بهذا البيت إياه ونفسه. وآخره: أي آخر البيت: "عليه الطير ترقبه وقوعاً" بالفارسية: برگرد بکری که بشر است بانوراند امید میدارد که روح ازوست زائل شود.

**وعليه الطير:** أي قوله: "عليه الطير" مفعول ثانٍ للتارك، ومفعوله الأول هو "البكري"، وهو من باب المفعولين إذا كان بمعنى المصير؛ فإن "ترك" جاء بمعنى "ودع" وبمعنى "صبر"، وصرح في "القاموس" بأن "ترك" يكون بمعنى "جعل"، ومن لم يعرفه قال: جعل "التارك"، بمعنى المصير تضمن الترك معنى الجعل، كذا قيل.

**وإلا إلخ:** أي وإن لم يكن بمعنى المصير فهو حال من "البكري"، فيكون حالاً من المفعول.

(١) هو من الوافر، و"البكري" نسبة إلى بكر بن وائل، وهو من شجعان العرب، ولذا يفتخر الشاعر بأنه ابن قاتل هذا الرجل، فيقول: أنا ابن من جعل البكري مع شجاعته مجتمعا عليه الطير - إذ ضربه بالسيف وألقاه في المعركة - واقعة حوله مترقبة عليه لخروج روحه؛ لأن الحيوان ما دام به رمق لا تقربه الطير خصوصاً في الإنسان، كذا قال العلوي. (حل ع)

(٢) أي وإن لم يجعل بمعنى "صبر" بل بمعنى "طرح وخلي" فهو حال؛ لأن "طرح وخلي" له مفعول واحد. قال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ (البقرة: ١٧) و"ترك" في الأصل بمعنى "طرح وخلي" له مفعول واحد، فتضمن معنى "صبر"، فحري بمجرى أفعال القلوب. (جمال الدين)

وقوله: "ترقبه" حال من "الطير" إن كان فاعلا له "عليه"، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في "عليه"، و"وقوعا" جمع واقع، حال من فاعل "ترقبه" أي واقعة حوله مترتبة لانزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق<sup>(١)</sup> فإن الطير لا تقربه، وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق.

والمراد بـ"مثل: أنا ابن التارك البكري بشر" كل ما كان عطف بيان للمعرّف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرّفة باللام، نحو: الضارب الرجل زيد، ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب،.....

**إن كان إلخ:** أي "الطير" فاعلا لقوله: "عليه"؛ لأن قوله: "عليه" شبه الفعل، ففيه ضمير لا محالة، وإن كان "الطير" مبتدأ، فقوله: "ترقبه" حينئذ حال من الضمير المستكن في قوله: "عليه"؛ لما مر أنه شبه الفعل ففيه ضمير. **فاعل ترقبه:** وهو "الطير"، وقوله: "أي واقع إلخ" بيان حاصل المعنى، أي الطير واقع حوله، والانزهاق: هو الخروج.

**فقد تبين إلخ:** في بيان بدل الكل، حيث قال الشارح: قال الشيخ الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق حلبي بين بدل إلخ. قال بعض الشارحين: والفرق المعنوي بين عطف البيان والبدل: أن البديل هو المقصود، وذكر المبدل منه للتوطئة، بخلاف عطف البيان؛ فإنه إنما هو لتوضيح المتنوع، وهذا كان "زيد" في قوله: "لكن مررت بأحبك زيد" بدلا إن كان للمحاطب أخ واحد فقط، وعطف البيان إن كان له آخره. أقول: هذا من رد الشيخ الرضي في البيان الذي أوردته الشارح في بدل الكل نقلا عن الرضي.

**ويمكن إلخ:** أي يمكن أن يراد بمثل التركيب المذكور ما هو أعم من هذا الباب، بأن يكون متناولا لعطف البيان وغير عطف البيان أيضا، بأن يراد به كل ما إذا وقع عطف البيان كان حكمه محالفا إذا وقع بدلا، كما في المثال المذكور؛ لأن الشارح حين جعله بدلا منه غير جائز، وحين جعله عطف بيان له حائز، وهذا المعنى يتناول =

(١) ظرف لقوله: "لا تقربه"، والجملة وهو قوله: "فإن الطير لا تقربه" خبر "إن"، والتقدير: لأن الإنسان لا تقربه الطير في مدة حصول رمق له. (جمال)

أي كل ما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا، فيتناول صورة النداء أيضا، فإنك تقول: يا غلام زيدٌ وزيداً بالتنوين، مرفوعا حملا على اللفظ، ومنصوبا حملا على المحل إذا جعلته عطف بيان، و"يا غلام زيدٌ" بالضم إذا جعلته بدلا، والمعنى الأول<sup>(١)</sup> أظهر، والثاني<sup>(٢)</sup> أفيد.

= صورة النداء أيضا؛ لأنك تقول: "يا غلام زيد وزيد" بالرفع حملا على اللفظ؛ لأن حركته مشابه بالحركة الإعرابية، فيصح حملة على اللفظ، وبالنصب حملا على المحل؛ لأنه من المفعول به، فيكون منصوبا، هذا إذا كان عطف بيان، وأما إذا كان بدلا فلا يجوز النصب فيه، فيكون حكمه مخالفا حينئذ، وما ذكر كله على تقدير الفرق اللفظي.

**والمعنى الأول أظهر:** لأنه يتناول بابه فقط.

**والثاني أفيد:** أي أكثر فائدة؛ لأنه أعم، وكل ما هو أعم يكون أكثر فائدة.

(١) [وهو قوله: "كل ما كان عطف بيان إلخ".] أما كون الأول أظهر فلأنه المتبادر من قوله: "التارك بشر" حيث عرّف المضاف باللام، ثم جعل "بشر" عطف بيان، مثل: "الضارب زيد"، وأما كون الثاني أفيد فلشموله صورة النداء أيضا. (علوي)

(٢) وهو قوله: "كل ما خالف حكمه إلخ".



## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٣	مواضع حذف الخبر جوازا وجوبا	٣	مقدمة الناشر
١٣١	٥- خبر إن وأحوالها	٤	منهج عملنا في هذا الكتاب
١٣٢	تعريفه وحكمه	٥	المرفوعات
١٣٨	٦- خبر لا التي لمعني الجنس	٧	١- الفاعل
١٣٩	تعريفه وحكمه	١٧	مواضع تقدم الفاعل
١٤٤	٧- اسم ما ولا المشبهتين بليس	٢٥	مواضع تأخير الفاعل
١٤٤	تعريفهما وحكمهما	٢٧	مواضع حذف الفاعل
١٤٩	النصوبات	٣٥	تنازع الفعلين
١٥٠	١- المفعول المطلق	٦٠	٢- مفعول ما لم يسم فاعله
١٦١	موضع حذف فعله جوازا	٦٢	تعريفه
١٦١	مواضع حذف فعله وجوبا سماعا	٦٣	شرطه
١٦٢	مواضع حذف فعله وجوبا قياسا	٧٢	٣- المبتدأ ٤- والخبر
١٧٨	٢- المفعول به	٧٣	تعريف المبتدأ
١٨٥	موضع حذف فعله جوازا	٧٥	تعريف مبتدأ ثان
١٨٥	أربعة مواضع حذف فعله وجوبا	٨٢	تعريف الخبر
١٨٦	الأول: سماعي	٨٩	مواضع وقوع المبتدأ نكرة
١٨٧	الثاني: المنادى	٩٩	وقوع الخبر جملة
١٨٧	تعريف المنادى	١٠٤	مواضع تقدم المبتدأ وجوبا
١٩٣	حكم النادى	١٠٨	مواضع تقدم الخبر وجوبا
٢٠٨	توابع المنادى	١١٢	تعدد الخبر
٢٣٣	ترجيح المنادى	١١٤	تضمن المبتدأ معنى الشرط
٢٤٧	المندوب	١٢٠	حذف المبتدأ جوازا

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٩٩	٨- المستثنى		الثالث: ما أضمر عامله على شريطة
٤٠٠	أقسامه وتعريف أقسامه	٢٥٧	التفسير
٤٠٢	أحكامها تفصيلا	٢٨٧	الرابع: التحذير
٤٣١	بحث في كلمة "غير"	٢٩٥	٣- المفعول فيه
٤٤٣	٩- خير كان وأحوالها	٢٩٥	تعريفه
٤٤٣	تعريفه وحكمه	٢٩٨	شرطه
٤٤٦	مواضع حذف عامله جوازا ووجوبا	٢٩٨	تفصيل أسماء الظروف
٤٥٠	١١- اسم إن وأحوالها	٣٠٧	٤- المفعول له
٤٥٠	تعريفه	٣٠٧	تعريفه
٤٥٠	١٢- اسم لا التي لنفي الحسن	٣١٢	شرطه
٤٥١	تعريفه وحكمه	٣١٤	موضع يجوز فيه حذفه
٤٥٧	الأوجه الخمسة في مثل الخوالة	٣١٦	٥- المفعول معه
٤٦٢	حكم دخول الضمزة	٣١٩	تعريفه
٤٦٤	حكم نعت اسم "لا" هذه	٣٢١	موضع يجوز فيه الوجهان إعرابا
٤٦٧	حكم معطوف اسم "لا" هذه	٣٢٣	موضع تعين فيه العطف
٤٧٣	حذف اسم "لا" هذه	٣٢٣	موضع تعين فيه النصب
٤٧٣	١٣- خبر ما ولا المشهتين بليس	٣٢٤	٦- الخال
٤٧٤	تعريفه وحكمه	٣٢٤	تعريفها
٤٧٧	المجرورات	٣٢٣	شرطها
٤٧٧	تعريف المجرور	٣٤١	أحكامها
٤٧٩	تعريف المضاف إليه	٣٥٦	مواضع حذف عاملها جوازا ووجوبا
٤٨٤	أقسام الإضافة	٣٦٠	٧- التمييز
٤٨٥	١- الإضافة المعنوية	٣٦٠	تعريفه
٥٠٠	٢- الإضافة اللفظية	٣٦٨	أحكامه
٥١٦	إضافة الموصوف إلى الصفة وعكسها	٣٩٦	اختلاف المازني والمبرد في تقديمه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٧٦	المعطوف في حكم المعطوف عليه	٥٢١	حكم إضافة اسم مماثل للمضاف إليه
٥٨٢	العطف على عاملين مختلفين	٥٢٥	إضافة الاسم الصحيح إلى ياء المتكلم
٥٨٦	٣- التأكيد	٥٢٩	إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم
٥٨٦	تعريفه	٥٣٦	التوابع
٥٩٠	أقسامه	٥٣٦	تحقيق التوابع
٥٩٠	١- التأكيد اللفظي	٥٣٧	تعريف التابع ومراده
٥٩٢	٢- التأكيد المعنوي	٥٤٢	١- المعت
٥٩٥	شرط التأكيد بكل وأجمع	٥٤٢	تعريفه
٥٩٨	حكم تأكيد الضمير بالنفس والعين	٥٤٤	فائدته واحتياجه
٦٠٠	٤- البدل	٥٤٩	وصف النكرة بالجملة الخبرية
٦٠٠	تعريفه	٥٥٠	الوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه
٦٠٤	أقسامه	٥٥١	حكمهما وشروطهما
٦١٢	أحكامه تفصيلا	٥٥٨	حكم وصف المضمر والوصف به
٦١٤	٥- عطف البيان	٥٦٣	٢- العطف
٦١٤	تعريفه	٥٦٤	تعريف المعطوف
٦١٧	الفرق بين عطف البيان والبدل	٥٦٩	حكم العطف على الضمير

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	متن الكافي
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع
دروس البلاغة	هداية الحكمة
تعليم المتعلم	كافية
هداية النحو (مع المارسي)	مبادئ الأصول
المركات	زاد الطالبين
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)
عوامل النحو	شرح مائة عامل

المنهاج في القواعد والإعراب

ستطيع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

مجلدة

الجامع للترمذي	الصحيح لمسلم
الموطأ للإمام محمد	الموطأ للإمام مالك
مشكاة المصابيح	الهداية
التبيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
شرح نخبة الفكر	تفسير الجالين
المسند للإمام الأعظم	شرح العقائد
ديوان الحماسة	آثار السنن
مختصر المعاني	الحسامي
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
رياض الصالحين	نور الأنوار
القطبي	شرح الجامي
المقامات الحريرية	كنز الدقائق
أصول الشاشي	نقحة العرب
شرح تهذيب	مختصر القدوري
علم الصيغ	نور الإيضاح

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizb-ul-Azam (Smell) (Cerd Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German)

Muntakhab Ahadis (German)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam (Franch) (Coloured)

درس نظامی اردو مطبوعات

نورانی قاعدہ	سورہ بکس	خیر الاصول (اصول الہدیت)	خصائص نبوی شرح شامک ترمذی
بغدادی قاعدہ	رحمانی قاعدہ	الاختیارات المفیدہ	معین المفسر
تفسیر عثمانی	اختیار القرآن	معین الاصول	آسان اصول فقہ
النبی الہامی علیہ السلام	بیان القرآن	فوائد مکبہ	تیسیر المنطق
حیاتہ الصغیرہ وکبیرہ	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	تاریخ اسلام	فصول اکبری
امت مسلمہ کی مائیں	خلقا کے راشدین	علم النجوم	علم الصرف (اولین و آخرین)
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں	نیک و بدیہاں	جوامع الکلم	عربی مصنفہ المصادر
اکرام المسلمین (احق العباد کی فکر کیجیے)	تبلیغ دین (امام غزالی رحمۃ اللہ علیہ)	صرف میر	جمال القرآن
شیخ اور بہانے	علامات قیامت	تیسیر الابواب	نحو میر
اسلامی سیاست	جزاواہ الامال	بہشتی گوہر	میزان و مشعب (الصرف)
آداب معیشت	حکیم بنستی	تسہیل المبتدی	تعلیم الاسلام (مکمل)
حصن حصین	منزل	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	عربی زبان کا آسان قاعدہ
الحزب الاعظم (بمقتور اکمل)	الحزب الاعظم (ماہور اکمل)	کریمیا	نام حق
زاواہ السعید	امال قرآنی	تیسیر المبتدی	پند نامہ
مسنون دعائیں	مناجات مقبول	کلیدید عربی کا معلم (اول تا چہارم)	عربی کا معلم (اول تا چہارم)
فضائل صدقات	فضائل اعمال	آداب المعاشرت	عوامل النجوم (الجو)
فضائل درود شریف	اکرام مسلم	تعلیم الدین	حیات المسلمین
فضائل حج	فضائل علم	لسان القرآن (اول تا سوم)	تعلیم العقائد
جواہر الہدیت	فضائل امت محمدیہ ﷺ	سیر صحابیات	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)
آسان نماز	مختب احادیث	نماز حنفی	بہشتی زیور (تین حصے)
نماز بدل	نماز حنفی	آئینہ نماز	
معلم البچان	بہشتی زیور (مکمل)	روضۃ الاولاد	
خطبات الاحکام لمجتمعات العام			

دیگر اردو مطبوعات

قرآن مجید پندرہ سطر (عالمی)	پیش پارہ
پیش سورہ	عم پارہ (درسی)